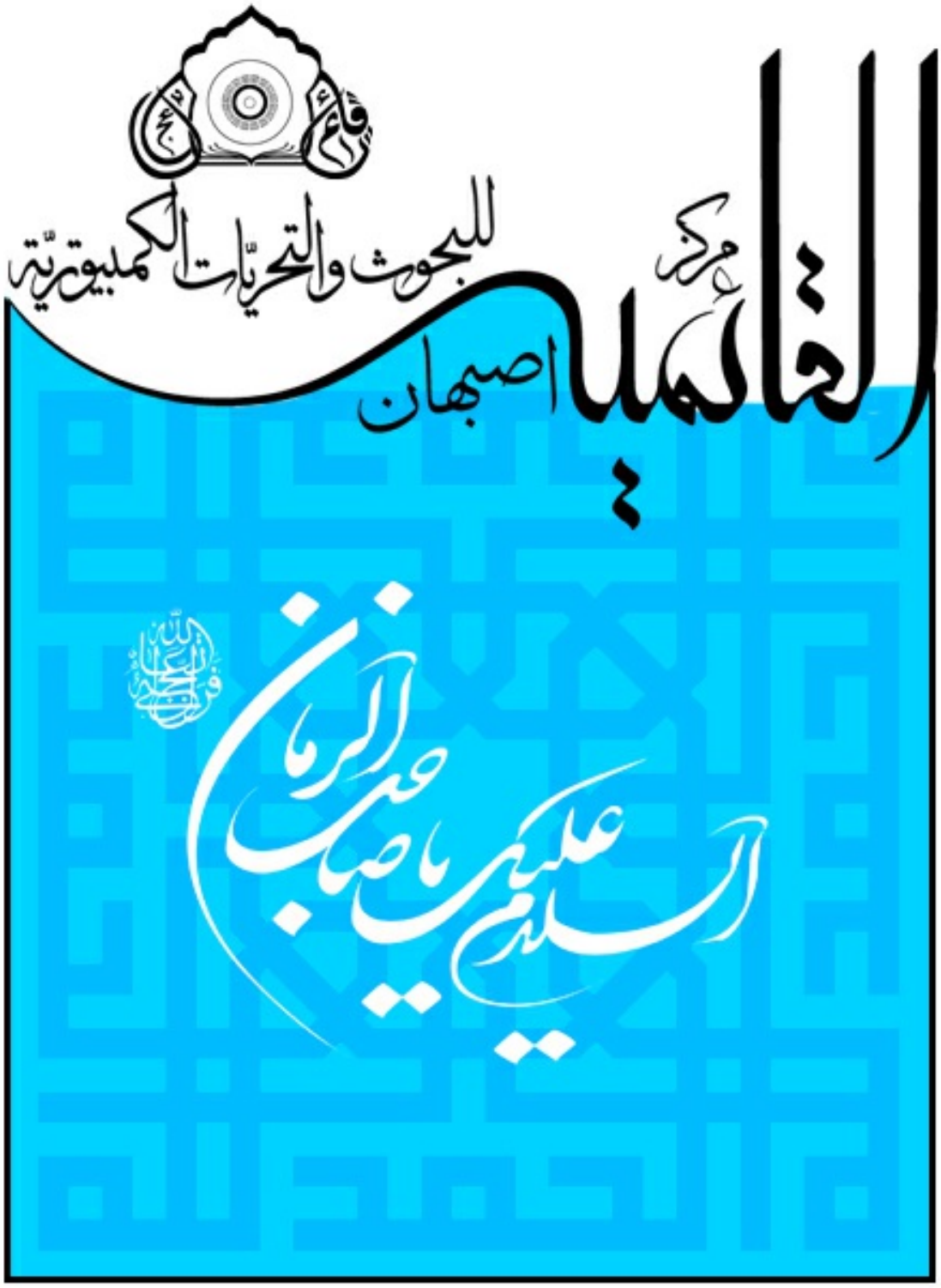

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

كتاب

حاشية الدسوقي

لمحمد بن عرفة الدسوقي

على مختصر السعد

لسعد الدين التفتازاني ت ٧٩٢هـ

المجلد الأول

تحقيق

د. عبد الحميد هنداوي

المكتبة العصرية

بسم الله الرحمن الرحیم

حاشیۀ الدسوقی علی مختصر السعد

کاتب:

محمد عبدالواحد دسوقی

نشرت فی الطباعۀ:

المکتبۀ العصریه

رقمی الناشر:

مرکز القائمیۀ باصفهان للتحریات الکمبیوتریۀ

الفهرس

الفهرس ----- ٥
حاشيه الدسوقى على مختصر السعد المجلد ١ ----- ٩
اشاره ----- ٩
اشاره ----- ٩
تقديم ----- ١١
ترجمه جلال الدين القزوينى صاحب" التلخيص" ----- ١٢
اسمه ونسبه ----- ١٢
ولادته ونشأته ----- ١٢
صفته ----- ١٢
طلبه للعلم ومشايخه ----- ١٢
مصنفاته ----- ١٣
وفاته ----- ١٣
ترجمه سعد الدين التفتازانى ----- ١٤
اشاره ----- ١٤
مولده ----- ١٤
منزلته وشهرته ----- ١٤
مصنفاته ----- ١٤
مذهبه الفقهى ----- ١٥
عبقريه التفتازانى ----- ١٦
ذكر وفاته - رحمه الله تعالى - ----- ١٦
كتاب" مختصر السعد" ----- ١٦
ترجمه محمد بن عرفه الدسوقى ----- ١٧
اشاره ----- ١٧
اسمه وكنيته ----- ١٧

مولده وحياته ---- ۱۷
صفاته ---- ۱۷
شيوخه ---- ۱۷
تلاميذه ---- ۱۷
مؤلفاته ---- ۱۸
وفاته ---- ۱۸
منهج التحقيق ---- ۱۹
حاشيه الدسوقى على مختصر السّعد ---- ۲۱
اشاره ---- ۲۱
[القول فى البسمله] ---- ۲۳
[القول فى الحمد] ---- ۷۴
[الكلام فى الشكر] ---- ۷۹
[مقدمه فى بيان معنى الفصاحه والبلاغه] ---- ۱۳۴
بلاغه الكلام ---- ۲۳۶
بلاغه المتكلم ---- ۲۷۶
[انحصار الخبر فى الصادق والكاذب] ---- ۳۳۲
(أحوال الإسناد الخبرى) ---- ۳۶۱
[الحقيقه والمجاز العقليان] ---- ۴۰۸
اشاره ---- ۴۰۸
[المجاز العقلى] ---- ۴۱۷
[أقسام المجاز العقلى] ---- ۴۴۵
أحوال المسند إليه] ---- ۴۸۵
اشاره ---- ۴۸۵
[ذكر المسند إليه] ---- ۵۰۰
[أغراض التعريف] ---- ۵۰۶
[تعريف المسند إليه] ---- ۵۰۶

[تعريفه بالإضمار] ----- ٥٠٧
[تعريفه بالعلميه] ----- ٥١٤
[تعريفه بالموصوليه] ----- ٥٣٣
[تعريفه بالإشاره] ----- ٥٥١
[تعريف المسند إليه باللام] ----- ٥٦٢
[تعريف المسند إليه بالإضافه] ----- ٥٨٩
[أغراض التنكير] ----- ٥٩٤
اشاره ----- ٥٩٤
[تنكير المسند إليه] ----- ٥٩٤
أغراض الوصف ----- ٦٠٤
[أغراض التوكيد] ----- ٦١٥
[أغراض عطف البيان] ----- ٦٢٢
اشاره ----- ٦٢٢
[بيان المسند إليه] ----- ٦٢٢
[أغراض البدل] ----- ٦٢٦
اشاره ----- ٦٢٦
[الإبدال من المسند إليه] ----- ٦٢٦
[أغراض العطف] ----- ٦٣٢
اشاره ----- ٦٣٢
[العطف على المسند إليه] ----- ٦٣٢
[أغراض ضمير الفصل] ----- ٦٤٢
[أغراض التقديم] ----- ٦٤٥
اشاره ----- ٦٤٥
[تقديم المسند إليه] ----- ٦٤٥
[رأى عبد القاهر] ----- ٦٥٢
[موافقه السكاكى لرأى عبد القاهر] ----- ٦٦٦

[تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر] ---------- ٧٢٠
[وضع المضمر موضع المظهر] ---------- ٧٢٠
[تأخير المسند إليه] ---------- ٧٢٠
[إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر] ---------- ٧٢١
[التعبير بالمستقبل بلفظ الماضى] ---------- ٧٦٩
تعريف مركز ---------- ٧٨٠

حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد المجلد ۱

اشاره

سرشناسه : دسوقی، محمد، - ۱۸۱۵م.

عنوان و نام پدیدآور : حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد / لمحمدبن احمدبن عرفه الدسوقی.لسعد الدین التفتازانی ؛ تحقیق عبدالحمید الهنداوی.

مشخصات نشر : بیروت : مکتبه العصریه، ۱۴۲۸ق.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

یادداشت : این کتاب شرحی است بر مختصرالمعانی تفتازانی که خود شرحی است بر تلخیص المفتاح خطیب قزوینی که آن نیز تلخیص است از مفتاح العلوم سکاکی.

موضوع : زبان عربی -- معانی و بیان

توضیح : «حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد» اثر محمد بن عرفه الدسوقی، حاشیه ای است به زبان عربی، بر کتاب «مختصر السعد» اثر سعد الدین تفتازانی (۷۹۲ ق) که آن نیز، شرح «تلخیص مفتاح العلوم»، اثر جلال الدین قزوینی می باشد.

عملیاتی که محقق کتاب، عبدالحمید هنداوی بر روی آن انجام داده، بدین قرار است: اضافه کردن تعلیقاتِ توضیحی دیگر بر کتاب تلخیص؛ خارج کردن شواهد قرآن، حدیثی و شعری از دواوین و مصادر آن در کتب ادب و میراث بلاغی؛ شرح معانی الفاظ غریب؛ شرح حال افرادی که در کتاب، ذکری از آن ها شده است و زیاد کردن بعضی از عناوین فرعی برای موضوعات.

ص: ۱

اشاره

تقديم

الحمد لله والصلاه والسّلام على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وبعد : فقد بدأنا هذه السلسله من تحقيق هذا التراث البلاغى المطمور من شروح "التلخيص" بإخراج كتاب "عروس الأفراح" للسبكى ، ثم ثنينا بهذا الكتاب إنجازا لما وعدنا به من محاوله إخراج هذا التراث فى ثوب قشيب جديد ، يساعد الباحث على استجلاء خير ما فيه ، والوقوف على بغيته من قضايا البلاغه ومسائلها.

والحقيقه أن معين البلاغه لا ينضب ، وأن كتب التراث مهما تباعد زمانها فلا يزال الباحثون المعاصرون يجدون فيها كثيرا مما يوافق أحدث النظريات والبحوث العلميه ، وهذا يجعلنا نعكف على قراءه هذا التراث بشىء من التأنى والتؤده ؛ بغيه تأصيل كثير من القضايا المعاصره.

والحق الذى لا مريه فيه - وهو ما أكده كثير من الدارسين العقلاء - أننا إذا أردنا نهضه علميه صحيحه تمثل هويتنا وذاتنا العربيه الإسلاميه ، فلا بد لهذه النهضه أن تقوم على أمرين :

١ - العكوف على دراسه التراث وهضمه وتمثله.

٢ - إعاده النظر فى ذلك التراث فى ضوء أطروحات العصر ، ومحاوله الانطلاق من روح ذلك التراث ومفاهيمه دون التقيد الحرفى بتطبيقاته ؛ للوصول إلى رؤيه حديثه تجمع بين الأصاله والمعاصره.

وبغير هذا الصنيع فلن نكون جديرين باحترام الآخرين لنا ؛ ذلك لأن الآخر لن ينظر إلينا بعين التقدير والاحترام إذا نظر فيما نقدمه فقال : (هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا) وإنما سوف نكون جديرين باحترام الناس جميعا إذا وجدوا لدينا ما نتميز به ، وما يعبر عن ذواتنا وهوياتنا المغايره لذواتهم وآرائهم وما هم عليه ، فحينئذ سيكون أدبنا وبلاغتنا ونقدنا وسائر علومنا جديره بأن يقرأها الآخرون ؛ لأنهم سوف يجدون فيها ما ليس عندهم.

أما وهم لا يجدون فى كتاباتنا إلا صوره مشوهه لآداب الغرب وعلومه ، فليس فى ذلك إلا ما يدعو للسخريه والنفور!

المحقق

ترجمه جلال الدين القزوينى صاحب "التلخيص"

اسمه ونسبه

هو محمـد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن على بن إبراهيم بن على بن أحمد بن دلف بن أبى دلف ، العجلى القزوينى ، جلال الدين أبو المعالى بن سعد الدين بن أبى القاسم بن إمام الدين ، الشافعى العلامه.

ولادته ونشأته

ولد سنه ۶۶۶ ه ، وسـكن الروم مع والـده وأخيه ، واشـتغل وتفقه حتى ولى قضـاء نـاحيه بـالروم وله دون العشـرين ، ثم قـدم هو وأخوه أيام التتر من بلادهم إلى دمشق.

صفته

كان فهما ذكيّا مفوها حسن الإيراد جميل الذات والهيئه والمكارم ، وكان جميل المحاضره حسن الملتقى حلو العباره حاد الذهن جيد البحث منصفا ، فيه مع الذكاء والذوق فى الأدب حسن الخط.

وكان جوادا صـرف مال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين. وكان مليـح الصوره ، فصـيح العباره ، موطأ الأكناف ، جم الفضـيله ، يحب الأدب ويحاضر به ويستحضر نكته.

طلبه للعلم ومشايخه

سمع من العز الفاروتى (۱) وطائفه وأخـذ عن الأيكى وغيره ، وخرج له البرزالى جزءا من حديثه وحدث به ، وتفقه واشـتغل فى الفنون وأتقن الأصول والعربيه والمعانى والبيان.

۱- كذا فى الدرر الكامنه ، وفى بغيه الوعاه : الفاروثى ، وفى مفتاح السعاده : الفاروقى.

وكان يرغّب الناس فى الاشتغال بأصول الفقه وفى المعانى والبيان.

ولى القضاء فى ناحيه الروم ثم دمشق ثم مصر ثم دمشق ، وخطب بجامع القلعه لما أتى مصر بأمر من السلطان.

قال عنه صاحب" كشف الظنون" : " المعروف بخطيب دمشق" ، ولعل هذا سبب شهرته بالخطيب القزوينى ، وكان يفتى كثيرا.

مصنفاته

قال ابن كثير : " له مصنفات فى المعانى ، مصنف مشهور اسمه" التلخيص" اختصر فيه" المفتاح" للسكاكى". وهو من أجل المختصرات فيه كما قال السيوطى. وله : إيضاح التلخيص ، والسور المرجانى من شعر الأرجانى.

وفاته

قال ابن حجر : " قال الذهبى : مات فى منتصف جمادى الأولى سنه ٧٣٩ ه ، وشيعه عالم عظيم وكثر التأسف عليه ، وسيرته تحتمل كراريس وما كل ما يعلم يقال.

هذا كلام الذهبى على عادته فى الرمز إلى الحط على من يخشى غائله التصريح فيه".

اه كلام ابن حجر.

وقال الحافظ ابن كثير : " دفن بالصوفيه ... وكان عمره قريبا من السبعين أو جاوزها" (١).

١- راجع ترجمته فى : الدرر الكامنه لابن حجر (٤ / ٣ ، ٤) ، والبدايه والنهايه للحافظ ابن كثير (١٤ / ١٨٥) ، وبغيه الوعاه للسيوطى (١ / ١٥٦ ، ١٥٧) ، ومفتاح السعاده لطاش كبرى زاده (١ / ١٩٤) والأعلام (٦ / ١٩٢) ، وكشف الظنون (١ / ٤٧٣).

ترجمه سعد الدین التفتازانی

اشاره

صاحب" مختصر السعد شرح التلخیص"

هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدین التفتازانی ، الإمام العالم بالعلوم العربیه والکلام والأصول والمنطق ، وکان فی لسانه حبسه.

مولده

ولد بتفتازان - وهی بلده بخراسان - فی صفر سنه ۷۱۲ ه ، هذا ما ذکره الإمام ابن حجر فی" الدرر الکامنه" علی ما وجد بخط ابن الجزری.

منزلته وشهرته

اشتهر ذکره وطار صیته فی الآفاق ، وکان من محاسن الزمان ، وأحد الأعلام والأعیان ، وقد خلد التاریخ ذکره فی بطون الأوراق ، وانتفع الناس بتصانیفه فی أنواع العلوم التی تنافس الأئمه فی تحصیلها والاعتناء بها ، وکان قد انتهت إلیه معرفه علوم البلاغه والمعقول بالمشرق ، بل بسائر الأمصار لم یکن له نظیر فی معرفه هذه العلوم.

مصنفاته

له التآلیف التی تدل علی عظیم قدرته ، ومزید فطنته وذکائه ، منها :

(۱) الشرحان الکبیر والصغیر علی تلخیص «المفتاح» ، أتم الأول بهراه سنه ۷۴۸ ه ، والثانی سنه ۷۵۶ ه.

(۲) شرح الرساله الشمسیه المعروف بالسعدیه (فی المنطق) ، أتمه فی جمادی الآخره سنه ۷۵۷ ه بمزار جام.

(۳) حاشیه التلویح علی التوضیح فی الأصول (فقه حنفی) ، أتمها فی ذی القعده سنه ۷۶۸ ه.

(۴) تهذیب المنطق والکلام ، أتمه فی رجب سنه ۷۸۹ ه.

(۵) المقاصد وشرحها فی علم الکلام ، أتمها فی رجب سنه ۷۸۹ ه.

(۶) مفتاح الفقه ، أتمه سنه ۷۷۲ ه.

(۷) حواشی الکشاف ، أتمها فی الثامن من شهر ربیع الأول سنه ۷۸۹ ه.

(۸) شرح الزنجانی فی الصرف ، عمله حین بلغ عمره ست عشره سنه فی شهر شعبان سنه ۷۳۸ ه.

(۹) شرح تلخیص الجامع الکبیر سنه ۷۸۶ ه بسرخس.

(۱۰) رساله الإرشاد ، أتمها فی سنه ۷۷۴ ه.

(۱۱) شرح عقائد النسفی ، أتمه فی شعبان سنه ۷۶۸ ه.

(۱۲) حاشیه شرح مختصر ابن الحاجب للعضد ، أتمها فی سنه ۷۷۰ ه.

(۱۳) شرح المفتاح ، أتمه فی شوال سنه ۷۸۹ ه بسمرقند.

(۱۴) شرع فی تألیف الفتاوی الحنفیه یوم الأحد التاسع من ذی القعده سنه ۷۶۹ ه.

مذهبه الفقهی

اختلف الناس فی مذهبه الذی کان یتعبد علیه :

أ- طائفه جعلوه حنفیّا ؛ من جراء تصانیفه فی فقه أبی حنیفه ، ومن هؤلاء ابن نجیم المصری صاحب "البحر الرائق" فی فقه الحنفیه ، قال : إلیه انتهت ریاسه الحنفیه فی زمانه حتی ولی قضاء الحنفیه ، وله تکمله شرح الهدایه للسروجی ، وفتاوی الحنفیه ، وشرح تلخیص الجامع الکبیر.

ب - طائفه جعلوه شافعیّا ، منهم : صاحب کشف الظنون ، وحسن جلبی فی حواشیه علی المطول ، والکفوی قال : کان التفتازانی من علماء الشافعیه وله آثار جلیله فی أصول الحنفیه. وکذا السیوطی فی بغیه الوعاه (۱).

۱- لم یترجم له تاج الدین السبکی فی طبقات الشافعیه الکبری.

عبقريه التفتازانى

يقول الشيخ المراغى فى " تاريخ علوم البلاغه " :

" إن السيد الشريف وإن فاقه ذكاء وغلبه فى البحث والجدل ، فإنه لا يصل إلى منزلته فى دقه الفكر والغوص على المعانى ، وقد كان فى بدء التأليف وأثناء التصنيف يغوص فى بحار تحقيقاته ، ويلتقط الدر من تدقيقاته ، ويعترف برفعه شأنه ، وجلاله قدره وعلوّ مقامه ، إلا أنه وقعت بينهما منافره بسبب المناظره التى كانت فى مجلس تيمورلنك ، وحل الخلاف محل الوفاق ، والتزم كل منهما تزييف ما قال الآخر ".

وقال مؤرخ المغرب القاضى عبد الرحمن بن محمد الحضرمى المالكى الشهير بابن خلدون فى " مقدمه " تاريخه : وقفت بمصر على تآليف متعدده لرجل من عظماء هراه من بلاد خراسان اشتهر بسعد الدين التفتازانى ، تشهد بأن له ملكه راسخه فى علم الكلام وأصول الفقه والبيان ، وفى أثنائها ما يدل على أن له اطلاعا على العلوم الحكميه ، وقدما عاليه فى سائر الفنون.

ذكر وفاته – رحمه الله تعالى –

قال السيوطى فى " بغيه الوعاه " : " مات بسمرقند سنه إحدى وتسعين وسبعمائه هجريه " وقال ابن حجر فى " الدرر " : " مات فى صفر سنه ٧٩٢ ه ، ولم يخلف بعده مثله ، وكان مولده سنه ٧١٢ ه على ما وجد بخط ابن الجزرى ، وذكر لى شهاب الدين بن عربشاه الدمشقى الحنفى أن الشيخ علاء الدين كان يذكر أن الشيخ سعد الدين توفى سنه ٧٩١ ه عن نحو ثمانين سنه ".

كتاب " مختصر السعد "

أما كتابه هذا فهو من جمله شروح " التلخيص " الدائره فى فلك " المفتاح " والتى صبغتها الصبغه السكاكيه ، وغلبت عليها الحدود المنطقيه.

غير أن القارئ لكتابه لا يعدم فائده أو لطيفه يبز بها التفتازانى أقرانه ، ويتميز بها عليهم ، وقد حاولنا إبراز بعض ذلك فى مواضعه.

ترجمه محمد بن عرفه الدسوقی

اشاره

صاحب" حاشیه الدسوقی"

اسمه وکنیته

(۱) :

هو محمد بن أحمد بن عرفه المصری المالکی الشهیر بالدسوقی.

مولده وحیاته

لم تحدد کتب التراجم تاریخ نشأته ، ولم تحدد عمره ، هل عمّر طویلا أم لم یعمر.

ولکنه ولد بدسوق - إحدی قری الدلتا بمصر - ورحل إلی القاهره ، وحفظ القرآن ، وتعلم بالأزهر الشریف حتی صار شیخا له رواده من طلبه العلم.

صفاته

هو الجامع لأشتات الفضائل والمعارف ، المنفرد بتسهیل المعانی ، وتبیین المبانی ، اشتهر فی عصره بحل المشکلات ، وفتح باب المعضلات ، بأسلوب عذب وتحریر بدیع.

شیوخه

تلقی العلم علی علیّ الصعیدی ، والدردیر ، وحسن الجبرتی المتوفی سنه ۱۱۸۸ ه صاحب الشروح والحواشی فی العلوم المختلفه من فقه وهندسه ، وقد أخذ عن الأخیر علم الفلک والهندسه والتوقیت والحکمه برواق الجبرتی بالأزهر.

تلامیذه

لم تذکر کتب التراجم أسماء تلامذته ، إلا الشیخ حسن العطار المتوفی سنه ۱۲۵۰ ه ، وقد کان تلمیذا نجیبا حیث کان الدسوقی شیخ الجامع الأزهر ، وقد رثاه

۱- انظر فی ترجمته : هدیه العارفین للبغدادی (ج ۵ / ۲۰۱) ، (ج ۶ / ۲۷۳) ، تاریخ علوم البلاغه للمراغی ص (۲۰۱).

عند وفاته بقصيده سوف نذكر جزءا منها عند ذكر وفاته ، وقد كان درسه مجتمع أذكياء الطلاب النابغين من ذوى الألباب.

مؤلفاته

له التآليف السهله العباره ، الواضحه الأسلوب ، وقد كان مكثرا فى عمل الحواشى على الكتب المختلفه من نحو وبلاغه وشعر وفقه ... إلخ ، مثل : حاشيته على مختصر السعد على تلخيص المفتاح ، وحاشيته على شرح المغنى لابن هشام ، وحاشيته على شرح المحلى للبرده ، وحاشيته على شرح الدردير لمتن خليل فى فقه المالكيه.

وفاته

لم يزل معتنيا بالجمع والكتابه والإفاده والإفتاء إلى أن اعتلت صحته ، وتوفى يوم الأربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الأول سنه ١٢٣٢ ه ، وصلّى عليه بالجامع الأزهر فى جمع حافل ، ودفن بقرافه المجاورين ، ورثاه تلميذه حسن العطار بقصيده منها :

أحاديث دهر قد ألّم فأوجعا

وحلّ بنادى جمعنا فتصدّعا

ومنها :

وأبقى بتأليفاته بيننا هدى

بها يسلك الطّلّاب للحقّ مهيعا

وحلّ بتحريراته كلّ مشكل

فلم يبق للإشكال فى ذاك مطمعا

ومنها :

فقدناه لكن نفعه الدّهر دائم

وما مات من أبقى علوما لمن وعى

منهج التحقيق

١ – اعتمدنا فى تحقيق هذا الكتاب على النسخه المصوره عن طبعته القديمه المتداوله ، مع الاستعانه فى تصحيحها بمخطوطات الكتاب فى دار الكتب المصريه.

٢ – أضفنا تعليقات توضيحيه أفدناها من شروح "التلخيص" الأخرى.

٣ – تخريج الشواهد القرآنيه.

٤ – تخريج الشواهد الحديثيه فى كتب الحديث المشهوره مع الحكم على الحديث.

٥ – تخريج الشواهد الشعريه فى دواوينها ومصادرها فى كتب الأدب وكتب التراث البلاغى.

٦ – شرح معانى الألفاظ الغريبه.

٧ – الترجمه لبعض أعلام البلاغه المذكورين فى الكتاب.

٨ – الترجمه الوافيه لكل من الخطيب القزوينى صاحب الأصل (التلخيص) والتفتازانى صاحب الشرح (مختصر السعد) ، والدسوقى صاحب الحاشيه (حاشيه الدسوقى على مختصر السعد).

٩ – جعلنا شرح السعد كمتن فى أعلى الصفحه وحاشيه الدسوقى شرحا عليه.

١٠ – زياده بعض العناوين الفرعيه للموضوعات ، مع تمييزها بمعكوفين.

١١ – وضع الفهارس العلميه الشامله للقرآن والحديث والشواهد الشعريه والموضوعات.

حاشیه الدسوقی علی مختصر السّعد

اشاره

ص: ۱۳

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمه الافتتاح للدسوقى

******

الحمد لله العلى الأعلى ، موجد الأشياء بعد فنائها ، فله المجد الأسنى ، أحمده على ما ألهمناه من معانى البيان ، وعلمنا من لوامع التبيان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الملك المنان ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله سيد ولد عدنان - صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أعجزوا ببلاغتهم فرسان البلغاء فى كل ميدان ؛ وبعد : فيقول العبد الفقير المضطر لإحسان ربه القدير ، محمد بن عرفه الدسوقى ، نظر الله بعين لطفه إليه ، وغفر له ولوالديه : هذه فوائد شريفه ، وتقييدات لطيفه ، على شرح العلامه الثانى سعد الملة والدين التفتازانى لتلخيص " المفتاح " ، اقتطعتها من تقارير مشايخنا المحققين ، ومن زبد أرباب الحواشى والشارحين ، وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان ، لكن رجوت العفو بدعوه صالح من الإخوان ، وبالله أستعين ، وعليه التكلان ، فى سلوك سبيل الرشاد فى كل شان.

[القول فى البسمله]

قال - نفعنا الله به (١) - : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، ينبغى التكلم على هذه الجمله بما يتعلق بها من الفنون الثلاثه التى صنّف فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع فى كل فن ؛ لما قيل : إن ترك التكلم عليها إما تقصير أو قصور ، فنقول : يتعلق بها من فن المعانى - وهو الباحث عن مقتضيات الأحوال - مبحثان :

الأول : أن مقتضى الحال تقدير المتعلّق مؤخّرا ؛ لإفاده الاهتمام باسمه تعالى ؛ لأن المقام مقام استعانه بالله ، ولإفاده القصر.

والقصر : إما قصر إفراد ، وهو يخاطب به من يعتقد الشركه ، وقصر قلب ، ويخاطب به من يعتقد العكس ، وقصر تعيين ، ويخاطب به الشاك.

١- المراد : نفعنا بعلمه ، يقصد العلامه التفتازانى.

.....

******

فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين : فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركه تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه وتعالى. وقصر إفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره. وقصر تعيين : إن شكوا فى حصول البركه بأىّ. لكن هذا الثالث بعيد.

المبحث الثانى : أن مقتضى الحال قطع الصفات ، أعنى الرحمن الرحيم ؛ لأن المقام مقام ثناء ، وقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود منها المدح فالأولى قطعها ؛ لأن فى قطعها دلاله على أن المنعوت متعيّن بدونها ، وإنما أتى بها لمجرد المدح ، لكن لا يخفاك أن الوارد فى القرآن والسنه الإتباع ، وحينئذ فتكون مخالفه مقتضى الحال ؛ لما فى الإتباع من الجرى على الأصل ؛ إذ الأصل عدم القطع ، ثم إذا قطعت تلك الصفات على تقدير (هو) ، أو (أعنى) كانت الجمله مفصوله ، فيقال : ما سبب الفصل دون الوصل؟ فيقال : سببه أنه لم يقصد التشريك بين الجملتين فى حكم من الأحكام المقتضى ذلك للوصل ، أو يقال : سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع ؛ وذلك لأن جمله" أؤلف باسم الله" خبريه بالنظر لصدرها ، وجمله" هو الرحمن" مثلا لإنشاء المدح ، ومتى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل ، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

وأما ما يتعلق بها من علم البيان – الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقه والمجاز والكنايه – فخمسه مباحث :

الأول : " الباء" حقيقتها الإلصاق ، وهو حقيقى ك" أمسكت بزيد" إذا قبضت على شىء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو نحوه ، ومجازى نحو" مررت بزيد" أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد ، وهى هنا للاستعانه ، وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعاره تبعيه ، وتقريرها أن يقال : شبه الارتباط على وجه الاستعانه بالارتباط على وجه الإلصاق بجامع مطلق الارتباط فى كلّ ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت الباء الموضوعه للإلصاق الجزئى للاستعانه الجزئيه على طريق الاستعاره التبعيه ، ولك أن تجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته الإطلاق ، والتقييد ، وذلك أن الباء

.....

******

موضوعه للارتباط المقيد بالإلصاق فأطلقت عن ذلك ، واستعملت فى الارتباط على وجه الاستعانه ، فهو مجاز مرسل بمرتبتين علاقته ما ذكر. هذا إذا كان استعمال الباء فى الاستعانه من حيث خصوصها ، وأما إن كان الاستعمال فيها من حيث إنها جزئى من جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرتبه وهى الإطلاق على ما فيه من الخلاف ، ثم حيث نقلت الباء من معناه الأصلى ، وهو الإلصاق للاستعانه ، فحق الاستعانه أن تكون بالذات لا- بالاسم ، وهنا قد جعلها بالاسم فيكون ذلك مجازا على مجاز ، أما المجاز المبنى عليه فقد علمته ، وأما المبنى فتقريره أن يقال : شبه الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به ، بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت الباء الموضوعه للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين ، على طريق الاستعاره التبعيه. هذا وقد وقع خلاف فى بناء المجاز على المجاز : فقال بعضهم بمنعه ؛ لأن فيه أخذ الشىء من غير مالكه ؛ لأن الحق فى اللفظ إنما هو للمعنى الحقيقىّ والمجازىّ أخذه تطفلا ، وقال بعضهم بالجواز ؛ لأن اللفظ لما نقل للمعنى المجازى بالعلاقه صار كأنه موضوع له خصوصا ، وقد قالوا : إن المجاز موضوع بالوضع النوعى ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (وَلكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا)(1) ، فإن السر ضد الجهر ، ثم أطلق على الوطء مجازا ؛ لأنه لا يكون غالبا إلا سرّا ، ثم استعمل اللفظ فى سببه وهو العقد ، وحينئذ فاستعمال السر فى العقد مجاز مبنى على مجاز. ثم اعلم أنه على القول بالجواز تعتبر علاقه المجاز الثانى بينه وبين المجاز الأول ، لا بينه وبين المعنى الحقيقى.

المبحث الثانى : الجار والمجرور فى البسمله متعلّق بمحذوف ، وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول : إن الحذف مجاز مطلقا ، وأما على قول من يقول : ليس بمجاز مطلقا ، وكذا على قول من يقول : إنه مجاز إذا تغير بسببه إعراب الباقى

١- البقره : ٢٣٥.

.....

******

كما فى قوله تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ)(1) - فليس فيها مجاز. وسيأتى أن المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعرّف بأنه : الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ... إلخ ، بل قسم آخر.

المبحث الثالث : إضافه " اسم " إلى " الله " حقيقيه إن أريد من لفظ الجلاله الذات ، وعليه يأتى ما مر من بناء المجاز على المجاز ، وأما إن أريد منه اللفظ فهى بيانيه ، والإضافه البيانيه مجاز بالاستعاره عندهم ؛ لأن الإضافه البيانيه مقابله للحقيقيّه ، والإضافه نسبه جزئيه بمنزله معنى الحرف ، والاستعاره فى معنى الحرف تبعيه ، فكذا ما كان بمنزلته.

وتقريرها أن تقول : إن هيئه الإضافه موضوعه لتخصيص الأول بالثانى أو تعريفه به ، فاستعملت هنا فى تبيين الثانى للأول بأن شبه مطلق نسبه شىء لشىء على أن الثانى مبين للأول بمطلق نسبه شىء لشىء ، على أن الثانى مخصص أو معرف للأول بجامع مطلق التعلق فى كلّ ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعير صوره الإضافه الموضوعه للنسبه الجزئيه المفيده للتعريف والتخصيص ، للنسبه الجزئيه المفيده للبيان على سبيل الاستعاره التصريحيه التبعيه.

المبحث الرابع : لفظ الجلاله علم على الذات العليه علم شخصى لا جنسى ، وقد اختلف فى الأعلام الشخصيه : فقيل : إنها حقيقه ؛ لأنها استعملت فيما وضعت له ، وقيل : إنها واسطه بين الحقيقه والمجاز ؛ لأنهما من خواص الأمور الكليه ، والأعلام الشخصيه موضوعه لمعان جزئيه ، فعلى القول الأول لفظ الجلاله حقيقه ، وعلى الثانى لا حقيقه ولا مجاز ، بل واسطه بينهما.

المبحث الخامس : حقيقه الرحمه رقه فى القلب وانعطاف تقتضى التفضل والإحسان ، وهى مستحيله عليه سبحانه وتعالى ، فيراد منها لازمها ، وهو التفضل والإحسان ، واشتق منها بهذا المعنى رحمان ورحيم بمعنى : متفضل ومحسن ، فهو مجاز

١- يوسف : ٨٣.

.....

******

مرسل تبعى ؛ لأن التجوز فيهما تابع للتجوز فى أصلهما. وذكر بعضهم أنه يصح أن يكون فى الكلام استعاره تمثيليه بأن يقال : شبه حال الله مع عباده فى إيصاله لهم بجلائل النعم ودقائقها ، بحال ملك رق قلبه على رعيته فأوصلهم إنعامه ، بجامع أن كلّا حاله عظيم مستول على ضعفى ممدّ لهم بإحسانه ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه. وأورد عليه أن اللفظ المستعار فى التمثيليه لا بد أن يكون مركّبا كما فى" إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى" وما هنا مفرد ، وأجيب : بأنه يجوز أن يقتصر على بعض المفردات ، ويرمز به إلى المركب على أن المشترط فى اللفظ منها إنما هو مطلق تركيب ، وهو حاصل ب" الرحمن الرحيم" وليس بلازم أن يكون تركيب جمله.

واعترض بأن المشبه به شأنه أن يكون أقوى من المشبه ، وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم ، وأجيب بأنه ليس المراد القوه بحسب الحقيقه ونفس الأمر فقط ، بل القوه ولو بالاعتبار كما هنا ، فحال الملك باعتبار مشاهدتها للقاصرين أقوى ، واعترض أيضا بأن استعاره اللفظ من شىء لشىء تقتضى استعمال اللفظ فى المستعار منه ، وقد نصوا على أن" الرحمن الرحيم" مختصان بالله ولم يستعملا فى غيره ، وأجيب بأن الاستعمال فى المستعار منه ليس بلازم ، بل يكفى الوضع للمستعار منه الذى هو المعنى الحقيقى ، ولذا قال الشارح بجواز وجود مجازات لا حقائق لها.

وأما ما يتعلق بها من البديع : فاعلم أن فيها التوريه ، وهى أن يطلق لفظ له معنيان : قريب وبعيد ، ويراد البعيد اعتمادا على قرينه خفيه ، فقد أطلقت الرحمه وأريد بها التفضل والإحسان - الذى هو معنى بعيد لها ؛ لأنه مجازى - اعتمادا على قرينه خفيه ، وهو استحاله المعنى القريب الذى هو الرقه.

وفيها أيضا القول بالموجب ، ويقال له : المذهب الكلامى ، وهو أن يساق المعنى بدليله ، كما فى قوله (١) :

١- هو من البسيط وهو ترجمه لبيت فارسى ، والجوزاء برج فى السماء ، وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء. الإيضاح الفقره ٢۴۶. ص ٣٢۴ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

نحمدك ...

******

لو لم تكن نيّه الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد منتطق

وكما فى قوله تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(۱). وبيانه هنا : أن قوله : " بسم الله الرحمن الرحيم" فى قوه قولنا : لا أبتدئ إلا باسم الله ؛ لأنه الرحمن الرحيم. وفيها أيضا الاستخدام بناء على أن المراد من اسم الجلاله اللفظ ، وفى الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات ، وفيها التفات على مذهب السكاكى ؛ لأن مقتضى الظاهر فى التوجه له تعالى الخطاب ، بأن يقال : باسمك اللهم ، فعدل عن مقتضى الظاهر وقيل " بسم الله الرحمن الرحيم". وفيها أيضا الإدماج وهو أن يضمّن الكلام المسوق لغرض غرضا آخر ، كما فى قوله :

أقلّب فيه أجفانى كأنّى

أعدّ بها (۲) على الدّهر

الدّنوبا (۳)

وبيان ذلك هنا : أن الغرض الأصلى من البسمله التبرك والاستعانه باسمه تعالى ، فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله بكونه رحمانا رحيما.

(قوله : نحمدك) أى : نصفك بالجميل الذى أنت أهله ؛ لأن الحمد : الثناء بالجميل ، ومن المعلوم أن كل أوصافه جميله ، فكأنه قال : نصفك بكل صفه جميله ، ثم إن ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب ، وإن احتمل أن يكون لمجرد تعيين المحمود ، أو لمجرد براعه الاستهلال المتبادر منه أنه لأجل كونهما المحمود عليه ، والمعنى : نحمدك يا من ... إلخ لأجل هذين الوصفين ؛ لأن الموصول مع صلته فى معنى المشتق ، وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعليه المشتق منه ، وحينئذ فيرد ما يقال : إن هذا الحمد حمد وشكر ، فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر؟ وأجيب : بأنه إنما اختار ماده الحمد على ماده الشكر لأمور ثلاثه :

الأول : الاقتداء بالقرآن الأعظم. الثانى : العمل بحديث : " كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ب (الحمد لله) فهو أجذم" (۴) على روايه ضم الدال. الثالث : أن الحمد اللغوى

۱- الأنبياء : ۲۲.

٢- كذا فى الأصل وفى الديوان " به ".

٣- البيت للمتنبى ، ديوانه ١ / ١٤٠ ، والإشارات ص ٢٨٥.

٤- ضعيف ، انظر : إرواء الغليل للألبانى ١ / ٣٠.

.....

******

أظهر من الشكر بغير اللسان فى أداء المقصود ؛ لخفاء الاعتقاد ، واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد ، فهو أظهر أنواعه ؛ ولذلك روى : " ما شكر الله عبد لم يحمده" (١) أى : ما أظهر نعمته كل الإظهار وكشف عنها عبد لم يثن عليه باللفظ ، وإن اعتقد وعمل ، فالمراد بالشكر فى الحديث إظهار النعمه ، ولا يرد أن زياده النعم مترتبه على الشكر لقوله تعالى : (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)(٢) ؛ لأنه ليس المراد بالشكر المقتضى لزياده النعم فى الآيه خصوص الشكر اللفظى ، أعنى الشكر بخصوص لفظه ، بل الشكر العرفى الشامل للثناء بغير لفظه ، وخدمه الأركان ، واعتقاد الجنان فى مقابله النعمه ، واختارها على ماده المدح للأمرين الأولين ، وتنبيها على أنه تعالى فاعل مختار. واختار الجمله الفعليه المضارعيه على الاسميه والماضويه ؛ لإفادتها ؛ لتجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار ؛ ليناسب الحمد المحمود عليه هنا ، وهو نعمه شرح الصدور للتخليص المذكور ، وتنوير القلوب ، المتجدد ذلك وقتا بعد وقت ، بخلاف الماضويه ؛ فإنها إنما تدل على الحدوث فقط ، والاسميه تدل على الدوام فقط ، فلا يناسبان المحمود عليه هنا ، وأيضا المضارعيه تدل على الأمرين معا ، أعنى الحدوث الذى تدل عليه الماضويه ، وعلى الاستمرار الداله عليه الاسميه ، وحينئذ فهى أشرف منهما ، كذا قيل. ولكن اعترض بأن الاستمرار من وظائف الاسميه فقط - كما يأتى - إلا أن يقال : إن الذى تدل عليه الاسميه الاستمرار مجردا عن التجدد ، والذى تدل عليه الجمله المضارعيه الاستمرار مع التجدد.

ولما رأى بعض الأشياخ هذا الإشكال ، قرر أن الجمله الفعليه المضارعيه تدل على الاستمرار من حيث القرائن ، وفيه أن الماضى كذلك يدل عليه بواسطه القرينه ، اللهم إلا أن يقال : قوه دلاله الماضى على الانقطاع تعارض القرينه ، فلم يعتبر فيه ذلك.

بقى شىء آخر ، وهو أن الاستمرار التجددى لمضمون الجمله هنا محال ؛ لأن

١- أورده صاحب الدر المنثور ١ / ٣۴.

٢- إبراهيم : ٧.

.....

******

الحمد ثناء ، وهو عرض يزول بمجرد حصوله ، وأجيب بأن هذا دوام واستمرار تخييلى لا تحقيقى ، وأما جواب بعضهم بأن الدوام باعتبار الثواب ، ففيه نظر ؛ لأن الدوام المدلول للجمله متعلق بمضمونها لا بالثواب ، فهو غير منظور له.

والنون فى قوله : (نحمدك) يحتمل أن تكون للمعظّم نفسه ، وأتى بها مع أنها تدل على العظمه المنافيه لمقام التأليف ، وهو الذل والانكسار ؛ إظهارا لملزومها ، وهو تعظيم الله له ، فهو من باب التحدث بالنعمه الذى هو أولى من سلوك التواضع عند الفقهاء والمحدّثين ، ويحتمل أنها للمتكلم ومعه غيره ، والمراد بالغير إخوانه الحامدون أو العلماء وأدخلهم معه فى الحمد ؛ إما لكون أمر الحمد عظيما لا يقوم به الشخص الواحد ، فاستعان بهم عليه ، ومع ذلك لم يقوموا بحقه ، وإما لتعود بركه الحمد عليهم ؛ شفقه منه عليهم ، كما تقرأ شيئا وتهدى ثوابه إلى والديك ، فإنه يحصل لك ولهم الثواب. غايه الأمر أنه نزل الشركه فى الحمد منزله الشركه فى الثواب إقامه للسبب مقام المسبّب. ويحتمل أن المراد بالغير أجزاء ذاته ، فكأنه جعل كلّ جارحه بمنزله شخص مستقل ادعاء ، لكن لا يخفى أن من جمله كل جزء موارد الحمد الثلاثه : اللسان ، والجنان ، والأركان ، ومن المعلوم أن إسناد الفعل لآلته مجاز ، ولفاعله حقيقه ، فيكون إسناد الحمد للمتكلم حقيقه ، وإلى الموارد الثلاثه المذكوره مجازا ، فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقه والمجاز ، كما يقال باعتبار ذلك : يقطع ، باعتبار إسناد القطع إلى القاطع وإلى آلته ، ولا بعد فيه على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقه والمجاز ، وهذا ظاهر على جعل الجمله خبريه ، فإن جعلت إنشائيه فى المعنى تعين أن تكون النون للعظمه ؛ لأن إنشاء الحمد بهذه الجمله لم يقع إلا من المصنف ، فلا يتأتى أن تكون لإنشاء الحمد منه ومن غيره إلا على سبيل التنزيل.

واعلم أنه إذا جعلت الجمله خبريه لفظا ومعنى ، حصل بها الحمد ضمنا فى ابتداء التأليف ؛ لأن الإخبار عن حمد يقع منه يستلزم أنّ ذلك المحمود أهل لأن يحمد ، وهذا ليس تلزم اتصافه بالجميل الذى هو حقيقه الحمد ، أو يقال : هو إخبار عن حمد واقع

يا من شرح صدورنا ...

******

بـذلك الإخبـار كمـا قيـل فى نحو (أتكلم) : إنه إخبار عن تكلم حصل به ، وإنما عـدل عن اسم الجلاله الـذى ورد التعبير به فى الكتاب والسـنه فى مقام الحمد إلى ضـمير الخطاب ؛ لأن اللائق بحال الحامد أن يلاحظ المحمود فى حال حمده حاضرا مشاهدا ؛ ليكون حمـده على وجه الإحسان المفسّـر فى حديث الإحسان : " أن تعبد الله كأنك تراه" (١) ، ففى التعبير بالضمير المذكور إشاره إلى أن الحامد بلغ مقام المشاهده للمحمود ، بحيث حمده على وجه المخاطبه والمشافهه ، وإنما آثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص ؛ لأن تأخيره هو الأصل ، وللإشاره إلى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه.

(قوله : يا من) أتى ب" يا" الموضوعه لنـداء البعيد مع أنه تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد ؛ إشاره إلى علوّ مرتبه الحضـره العليه عن الحامد الملوّث بالمكدرات البشريه من الذنوب والآثام ؛ ولذا قال بعض الأفاضل :

العبد عبد وإن تسامى

والمولى مولى وإن تنزّل

ولا يناقض هذا ما مر فى نكته التعبير بكاف الخطاب ؛ لأن البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوه الإقبال والتوجه إليه تعالى ، واسـتعمل" مـن" فى الـذات العليـه مـع أنهـا من المبهمـات ؛ لـورود الإذن فى إطلاقهـا عليه كتابـا وسـنه ، نحـو : (سُبْحانَ الَّذِى أَسْرى)(٢)(أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ)(٣) ، وفى الحـديث : " يـا من إحسـانه فوق كـل إحسـان ، يا من لا يعجزه شـىء" ، فمنع إطلاقها (٤) عليه تعالى فيه نظر.

(قوله : شـرح) الشـرح فى الأصل : الفتـح ، والمراد به هنا التهيئه ، وقوله : (صدورنا) جمع صدر بمعنى القلب ، من إطلاق المحل وإراده الحـالّ ، وفى الحقيقه المهيأ للعلوم إنما هو النفس بمعنى الروح لا القلب بمعنى المضـغه الحاله فى الصـدر ، فيراد بالقلب النفس ، والمعنى :

١- أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الإيمان ، باب : الإيمان والإسلام (١ / ١٢٣) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

٢- الإسراء : ١.

٣- النحل : ١٧.

٤- الهاء فيها عائده على" من" فى قوله : " يا من".

لتلخيص البيان فى إيضاح المعانى ، ...

******

يا من هيأ أرواحنا القائمه بقلوبنا التى محلها منا الصدور ، ففيه مجاز بمرتبتين من إطلاق المحل على الحال فيهما.

(وتلخيص الكلام) : تنقيحه أى : الإتيان به خالصا من الحشو والتطويل ، (والبيان) هو الكلام الفصيح المعرب عما فى الضمير ، ثم إنه لا بد من حذف فى الكلام ، والمعنى يا من هيأ أرواحنا لعلم كيفيه تلخيص الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من الحشو والتطويل والقصور عن فهم مراده حينما احتجنا لذلك ؛ لأن الذى تهيأ النفس لقبوله العلوم والمعارف ، وقوله : (فى إيضاح المعانى) يحتمل أن تكون "فى" بمعنى "مع" على حد قوله تعالى : (ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ)(١) ، أى : نحمدك يا من هيأ قلوبنا للعلم بكيفيه الإتيان لكلام الفصيح منقحا مصاحبا لإيضاح المعانى ، أى معانى ذلك البيان ؛ وعلى هذا فالإتيان بلفظ "فى" التى بمعنى "مع" إشاره إلى أن المقصود بالذات إيضاح المعانى ، وأما الإتيان بالكلام الفصيح منقحا فهو بالتبع ؛ لأن "مع" تدخل على المتبوع ، ويحتمل أن تكون بمعنى "لام التعليل" متعلقه بتلخيص على حد قوله تعالى : (لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ)(٢) أى : لأجل ما أفضتم فيه ، أو باقيه على حالها متعلقه بمحذوف صفه لتلخيص أو للبيان ، وفى الكلام حذف ، والمعنى : التلخيص الكائن أو البيان الكائن فى وقت إيضاح المعانى وحالته ، أو أنها بمعنى "عند" ، والمعنى : يا من علمنا كيفيه تلخيص البيان عند قصدنا إيضاح المعانى بذلك البيان ، ولا يخفى ما فى كلام الشارح من الاحتراس ؛ إذ ربما يتوهم من تلخيص البيان عدم إيضاح معانيه ، فدفع ذلك التوهم بقوله : فى إيضاح المعانى ، على حدّ قوله (٣) :

فسقى ديارك غير مفسدها

صوب الربيع وديمه تهمى

١- الأعراف : ٣٨.

٢- النور : ١٤.

٣- هذا آخر بيت من قصيده لطرفه يمدح بها قتاده بن سلمه الحنفى ، فى : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ٣١٦ ، وشعراء النصرانيه فى الإسلام ص ٣١٦ ، وشرح الأعلم لديوان طرفه ص ٩٠ - ٩٣.

ونوّر قلوبنا بلوامع التبيان ...

******

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعانى خصوص العلمين ، وحينئذ ف" فى" بمعنى" مع" ، ولا يخفى ما فى كلام الشارح من المحسّنات البديعيه ، ففى التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح ؛ لأن شرح الصدور أصل لكل خير ، ففى افتتاح الكلام به إدخال السرور على السامع ، وفيه أيضا براعه استهلال ؛ لأنه يشير إلى أن الكلام الآتى شرح ، وقوّى البراعه بما ذكره بعد بقوله : لتلخيص البيان ، وإيضاح المعانى ، وفى ذكر التلخيص ، والإيضاح ، والبيان ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغه - التى هى أسماء كتب فى هذا الفن ، الأولان للمصنف ، والثالث للطيبى ، والأخيران للشيخ عبد القاهر - التوجيه ، وهو أن يوجه الكلام إلى أسماء متلائمه ولو اصطلاحا ، كما فى قول علاء الدين الكندى :

من أمّ بابك لم تبرح جوارحه

تروى أحاديث ما أوليت من منن

فالعين عن قرّه والكفّ عن صله

والقلب عن جابر والسّمع عن حسن

(قوله : ونورّ قلوبنا) التنوير : إدخال النور فى القلب ، والمراد بالقلوب النفوس ، واللوامع : جمع لامعه ، وهى الذات المضيئه كالشمس والقمر والنجوم ، والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان ، فهو أخص من البيان ، وإضافه اللوامع للتبيان إما من قبيل إضافه المشبه به للمشبه أى : بالتبيان الذى هو كالأنجم اللوامع فى الاهتداء بكل ، وعلى هذا ف (أل) فى التبيان للاستغراق ، فيكون جمعا فى المعنى ، فالملاءمه بين المشّبه والمشبه به فى الجمعيه حاصله ، وحينئذ فلا يقال : إنّ فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع ، أو يقال : إنه قصد المبالغه فى تشبيهه بجميع اللوامع حيث جعله مقاوما لجميعها ، وقولهم بالمنع محله ما لم يقصد المبالغه ، فهما جوابان : الأول : بالمنع ، والثانى : بالتسليم. ويحتمل أن تكون الإضافه على حقيقتها ، والمراد باللوامع المعانى المفهومه بالتبيان على طريق الاستعاره التصريحيه ؛ وعلى هذا فهو من إضافه المدلول للدالّ ، أو من إضافه الموصوف لصفته ، أى : اللوامع المبيّنه ، من إطلاق المصدر على اسم المفعول ؛ لأن التّبيان فى الأصل مصدر (بيّن) ، وهو بكسر التاء على غير قياس ، ونظيره فى الكسر شذوذا : التّلقاء ، وغيرهما بالفتح على القياس كالتّذكار والتّكرار ، وإنما عبر الشارح بالبيان فى جانب شرح

من مطالع المثانی ، ...

******

الصدور ، والتبیان فی جانب تنویر القلوب ؛ لأن التبیان أبلغ من البیان ؛ لأن زیاده البناء تدل علی زیاده المعنی غالبا ، فهو بیان مع برهان ، وقیل : مع کد خاطر وإعمال قلب ، وتنویر القلب أقوی من شرح الصدر ؛ لأن تنویر القلب إدخال النور فیه ، وشرحه فتحه ، والأبلغ أولی بالأقوی ، وإنما قدم شرح الصدور علی تنویرها ؛ لأنه وسیله له ، والوسیله مقدّمه علی المقصد ، وهذا کله بحسب الأصل ، وإلا فالمراد بشرح الصدور ، وتنویر القلوب واحد ، ویدل له ما قالوه فی قوله تعالی : (أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلام)(۱) أی : قذف فی قلبه نورا ینتفع به ، فإنّ هذا یدل لما قلنا من أن شرح الصدر عباره عن تنویره ، وحینئذ ففی العباره تفنن ، أی : ارتکاب فنین ونوعین من التعبیر ، کذا قال بعضهم.

(قوله : من مطالع المثانی) حال من التبیان ، أو صفه له ؛ لأن الجار والمجرور الواقع بعد المعرف ب (أل) الجنسیه یجوز فیه الأمران ، و" من" للسببیه ، وهذا ترشیح للتشبیه علی الاحتمال الأول ، والمعنی : ونور قلوبنا بالتبیان الشبیه باللوامع کائنا ذلک التبیان أو الکائن بسبب تدبر مطالع المثانی ، وعلی الاحتمال الثانی یکون الجار والمجرور حالا أو صفه للوامع ترشیحا للاستعاره ، والمعنی : ونور قلوبنا بمعانی التبیان حاله کونها ناشئه من مطالع المثانی ، ف" من" للابتداء ، وعلی هذا فمعانی التبیان معان أخر غیر معانی القرآن استفیدت من ممارسته.

والمثانی - بالثاء المثلثه ، کما بالنسخه التی صححها الشارح - : القرآن ؛ لأن الأحکام والقصص فیه ثنّیت أی کرّرت ، أو لتکرر نزوله ، وهو جمع مثنی کمفعل اسم مکان ، أو مثّنی بالتشدید من التثنیه علی غیر قیاس ، (والمطالع) جمع مطلع وهو فی الأصل اسم لمحل طلوع الکواکب والمراد به هنا ألفاظ القرآن ، فشبهت ألفاظ القرآن بمحلّ طلوع الکواکب بجامع أن کلّا محل لطلوع ما یهتدی به ، واستعیر اسم المشبه به للمشبه علی طریق الاستعاره التصریحیه ، وإضافه مطالع للمثانی علی هذا من إضافه الأجزاء للکل أو بیانیه ، ویحتمل أن إضافه مطالع للمثان ی من إضافه المشبه به للمشبه

۱- الزمر : ۲۲.

ونصلى على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه ...

******

كلجين الماء ، وليس فى الكلام استعاره. وبين المثانى والمعانى من المحسنات البديعيه الجناس اللاحق ؛ لاختلافهما بحرفين متباعدين فى المخرج.

(قوله : ونصلى .. إلخ) (١) لعله لم يأت بالسلام خطّا اكتفاء بإثباته له لفظا ، فلا يقال إنّ إفراد الصلاه عن السّلام مكروه ، أو إنه ترجح عنده القول بعدم كراهه الإفراد.

(قوله : على نبيك) بالهمز مأخوذ من "النبأ" ، وهو الخبر ؛ لأنه مخبر عن الله بما بلغه الملك من الأحكام ، أو لإخباره الناس بأنه نبى فيحترم. وبدون همز من "النبوه" وهى الرفعه ؛ لارتفاع رتبته. وإنما لم يقل : على رسولك ، مع أن الرساله أشرف ؛ لأن الوصف بالنبوه أشهر استعمالا. (قوله : محمد) بدل أو عطف بيان من "نبيك".

(قوله : المؤيد) من التأييد ، وهو التقويه ، وهو نعت لمحمد لا لنبى ؛ لئلا يلزم تقديم غير النعت من التوابع عليه. (قوله : دلائل) جمع دليل على غير قياس كوصيد ووصائد ؛ لأن شرط جمع فعيل على فعائل أن يكون مؤنثا كسعيد اسم امرأه ، والأولى أن تكون جمع دلاله بمعنى دليل ولا شذوذ ولا شىء ، قال فى "الخلاصه" (٢) :

وبفعائل اجمعن فعاله

وشبهه ذا تاء أو مزاله

ثم إن دليل الشىء ما يؤدى إلى معرفته ، وحينئذ فدلائل إعجازه - عليه الصلاه والسّلام - المعجزات التى يعرف بها إعجازه - عليه السلام - لمعارضيه عن المعارضه بالإتيان بمثل ما أتى به ، واعترض بأن المعجزات (٣) إنما يعرف بها صدقه - عليه الصلاه والسّلام - لأنه المقصود من الإتيان بها لا الإعجاز الذى هو إثبات عجز الغير ، وحينئذ فالأولى للشارح أن يقول : المؤيد دلائل صدقه إلخ ، وأجيب بأن الإعجاز فى الأصل إثبات

١- الصلاه : الدعاء والاستغفار ، والصلاه من الله تعالى : الرحمه ، وصلاه الله على رسوله : رحمته وحسن ثنائه عليه ، والصلاه من الملائكه دعاء واستغفار ، وصلاه الناس على النبى يعنى الدعاء له والثناء عليه. (لسان العرب ، صلو ، ٤ / ٢٤٩٠)

٢- هى ألفيه ابن مالك.

٣- المعجزه : هى الأمر الخارق للعاده ، ويعزى حدوثه إلى الله فبيده يصنع المعجزات وبقدرته يهب صنعها لمن يشاء ، وكانت المعجزات خاصه بالأنبياء : كشق البحر لموسى ، وإحياء الموتى لعيسى ، وبلاغه القرآن معجزه النبوه المحمديه. (المعجم المفصل فى الأدب ، ٢ / ٨٠٥)

بأسرار البلاغه ، وعلى آله وأصحابه المحرزين قصب السبق ...

******

العجز فى الغير ثم نقل لإظهار العجز فيه ، ثم نقل لأظهار صدق النبى - عليه الصلاه والسّلام - فى دعواه الرساله ، فهو مجاز مبنى على مجاز ، وحينئذ فالمعنى : المؤيد دلائل صدقه ، وبأن الإضافه لأدنى ملابسه ، وبيان ذلك : أن الدلائل لما كانت ملابسه لإعجاز الخلق أى إثبات عجزهم عن الإتيان بمثلها ، ودلت على الصدق بواسطته أضيفت إليه.

وفى كلامه من المحسنات البديعيه جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والإعجاز ، وهما معنيان متقابلان.

(قوله : بأسرار البلاغه) أى الأسرار المعتبره فى البلاغه ، وهى مطابقه الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، وأسرارها : الأمور التى يقتضيها الحال ، كالتأكيد عند الإنكار ، وتركه عند عدمه ، وغير ذلك مما سيأتى ، وسميت أسرارا ؛ لأنها لا يعرفها إلا أربابها ، فشبهت بالسر الذى بين اثنين لا يعرفه إلا هما ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرّحه ، فإن قلت : من جمله دلائل إعجازه انشقاق القمر ، وسعى الحجر ، وغيرهما ، وأسرار البلاغه ليست موجوده فيهما ، فما معنى كونهما مؤيدين بتلك الأسرار؟ وأجيب بأن المعجزات يؤيد بعضها بعضا ، فالتأييد ثابت لهما بالأسرار بهذا الاعتبار ، وتوضيح ذلك أن القرآن مؤيّد بأسرار البلاغه ، وهو مؤيّد لبقيه المعجزات ؛ لثبوته بالتواتر وبقائه على الدوام ، فتكون

الأسرار مؤيّده لبقيه المعجزات ؛ لأن مؤيّد المؤيّد لشىء مؤيد لذلك الشىء ، هذا إن جعلنا إضافه" دلائل" إلى" إعجاز" للاستغراق ، فإن جعلناها للجنس لم يرد السؤال ، وكذا إن جعلناها للعهد وأردنا بدلائل إعجازه : السور القرآنيه ، وكل جمله من القرآن قدر سوره ، ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغه أن أمارات الإعجاز فيه وإن كانت كثيره من الإخبار بالغيوب ، والأساليب العجيبه ، وغيرهما ، لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغه الحاصل بتلك الأسرار.

(قوله : المحرزين) صفه للآل والأصحاب ، مأخوذ من الإحراز ، وهو الحوز والضم ، أى : الذين حازوا وضمّوا. (وقوله : قصب السبق) القصب : جمع قصبه ، وهى سهم صغير تغرسه الفرسان فى آخر الميدان يأخذه من سبق إليه أولا ، وإضافه قصب

فى مضمار الفصاحه والبراعه ...

******

السبق من إضافه الدال للمدلول ، أى القصب الدال على السبق ، أى الدال حوزه عليه.

(وقوله : فى مضمار) صفه القصب أى المغروز فى مضمار الفصاحه ، والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيل ويقال له أيضا : ميدان ، وإنما سمّى مضمارا لتسابق الفرسان فيه بالخيل المضمره.

ثم إن الفصاحه سيأتى تعريفها ، وأما البراعه فمصدر (برع) الرجل إذا فاق أقرانه ، فالبراعه : فوقان الأقران ، والمراد بها هنا ما به الفوقان من الكمال والشرف. ثم لا يخفى أن كلا من الفصاحه والبراعه بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما ، وحينئذ ففى الكلام استعاره تمثيليه ، حيث شبّه هيئه الآل والأصحاب فى حوزهم أعلى مراتب الفصاحه والبراعه عند المحاوره والتخاطب ، بهيئه الفرسان فى حوزهم قصب السبق عند التسابق بالخيل فى الميدان ، واستعير اللفظ الموضوع للهيئه المشبه بها للهيئه المشبهه على طريق الاستعاره التمثيليه ، أو استعاره مفرده مصرّحه فى قصب السبق ، بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدال على علو مرتبتهم فى الفصاحه والبراعه بقصب السبق ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، والمضمار ترشيح ، أو مكنيّه فى الآل والأصحاب بأن شبههم بفرسان ، أو فى الفصاحه والبراعه بأن شبههما بالخيل الجيده الموصله للمراد ، وإثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل ، وإحراز قصب السبق ترشيح ، والفصاحه والبراعه على الأول من الوجهين تجريد ، وأقرب من ذلك أن نقول : الإحراز فى الأصل هو الضم ، والمراد به هنا التحصيل ، والقصب فى الأصل هى السهام الصغيره التى تغرز فى آخر الميدان بحيث يعد من أخذها أولا سابقا ، والمراد بها هنا النكات الدقيقه ، أى : المحصلين للمعانى الدقيقه الداله على سبقهم على غيرهم. (وقوله : فى مضمار) حال من الآل والأصحاب أى حال كون الآل والأصحاب تتسابق أذهانهم فى مضمار ، والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله ورسوله ، فكما أن المضمار الأصلى تركض وتتسابق فيه الفرسان ، كذلك الكلام البليغ تركض فيه أذهان الآل والأصحاب ، وإضافه المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحه والبراعه ؛ من حيث إنه يفيد أن الراكض فيه ذو فصاحه وبراعه ،

وبعد : فيقول الفقير إلى الله ...

******

كذا قرر شيخنا العلامه العدوى ، ولا يخفى ما فى كلام الشارح من التلميح ، وهو الإشاره لشىء من كلام الله أو كلام رسوله أو قصه أو مثل ، فذكر السبق إشاره لقوله تعالى : (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ)(١) ، وذكر البراعه إشاره لقوله عليه الصلاه والسّلام : " لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما ساوى مدّ أحدهم ولا نصفيه " (٢).

(قوله : وبعد ... إلخ) هو ظرف زمان مبنى على الضمّ لقطعه عن الإضافه لفظا لا معنى ، أى : بعد البسمله والحمدله والصلاه ، ودخول الفاء على توهّم " أمّا " فى الكلام ، والواو عاطفه قصه على قصه أو للاستئناف : إما النحوى وهو ظاهر ، أو البيانى فتكون الجمله واقعه فى جواب سؤال مقدّر ، أى : ماذا تقول بعد البسمله والحمدله والصلاه؟

فأجاب بقوله : وبعد فيقول ... إلخ ، وعلى هذا الاحتمال - أعنى كون " أما " متوهمه والواو عاطفه أو استئنائيه - فالظرف معمول ل " يقول " ، ويحتمل أن تكون " أما " مقدّره فى نظم الكلام والواو عوض عنها ، وعلى هذا الاحتمال فعامل " بعد " أما المحذوفه لنيابتها عن فعل الشرط أو فعل الشرط المقدر بمهما يكن من شىء أو جوابه ، وهو يقول.

(قوله : فيقول) مقتضى الظاهر أن يعبّر ب " أقول " لكنه التفت من المتكلم فى " نحمدك " إلى الغيبه ؛ توصلا للوصف بالعبوديه التى هى أشرف الأوصاف ، ولو عبر بما يقتضيه الظاهر وأتى بذلك الوصف لكانت جملته فضله ، واللائق بذلك الوصف أن تكون جملته عمده. (قوله : الفقير) فعيل بمعنى مفتقر ، وصيغه فعيل تأتى للمبالغه وصفه مشبهه ، وهى هنا للمعنيين ؛ بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه ، وحينئذ فالمعنى : كثير الفقر ودائمه ، وهذا الوصف لازم لكل أحد لا ينفك عنه ، قال تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَراءُ إِلَى اللهِ)(٣) وهذا معنى البطلان فى قول لبيد (٤) :

١- الواقعه : ١٠.

٢- أخرجه البخارى (ح ٣٩٧٣) ، ومسلم فى فضائل الصحابه (٥ / ٤٠ / ٢٢٣).

٣- فاطر : ١٥.

٤- لبيد بن ربيعه فى : ديوانه ص ٢٥٦ ، وديوان المعانى ١ / ١١٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩ ، والعقد الفريد ٥ / ٢٧٣ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٧.

الغنى ، مسعود بن عمر المدعو بسعد ...

******

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل

...

(قوله : الغنى) بالجر صفه لله ، أى : المستغنى عن كلّ شيء ، فهو سبحانه منزه عن الاحتياج ، وبين الفقر والغنى من المحسنات البديعيه جناس الطباق ، وفى كلامه إشاره إلى أن ما عليه الحادث نقيض ما عليه القديم. ويصح قراءته بالرفع صفه ثانيه للعبد ، أى : المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى ؛ وعلى هذا ففيه إيهام التضاد. (قوله : مسعود بن عمر) بدون تنوين ؛ لأن العلم الموصوف بابن يحذف تنوينه سواء كان العلم اسما أو كنيه أو لقبا ، وهو بدل من العبد الفقير أو عطف بيان ؛ لأن نعت المعرفه إذا قدم عليها أعرب بحسب العوامل ، وأعربت بدلا منه أو عطف بيان وانعكس الأمر فصار التابع متبوعا ، بخلاف نعت النكره إذا قدم عليها فإنه ينصب على الحال غالبا ، وتبقى النكره على ما هى عليه من الإعراب ، كما فى قوله : (١) :

لميه موحشا طلل

...

ومن غير الغالب قد يعامل نعت النكره معامله نعت المعرفه كما فى قولك : ما مررت بمثلك أحد.

(قوله : المدعو بسعد) أى المسمى بسعد ، وكما أن التسميه تتعدى للمفعول الثانى بالباء كما تتعدىّ بنفسها ، كذلك الدعاء الذى بمعناها تاره يتعدى للمفعول الثانى بالباء قال تعالى : (وَلِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى فَادْعُوهُ بِها)(٢) أى : سموه ، وتاره يتعدى له بنفسه قال تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى)(٣) ، وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمّن الدعاء معنى الاشتهار تضمينا نحويّا أو بيانيّا فعداه بالباء ، أو ضمنه معنى التسميه تضمينا بيانيّا لا نحويّا ؛ لأنّ الدعاء بمعناها وضعا فلا معنى لإشرابه معناها. وعلى

١- صدر بيت من الوافر المجزوء ، وهو لكثير عزه فى ديوانه ص ٥٠٦ ، وخزانه الأدب ٣ / ٢١١ ، وفى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ١۶۶۴ ، ١٨٢٥ ، وهو يروى أحيانا : لعزّه.

٢- الأعراف : ١٨٠.

٣- الإسراء : ١١٠.

التفتازانی – هداه الله سواء الطریق ، ...

******

فرض عدم التضـمین تجعل الباء زائده للتأکید لا للتقویه ؛ لأن الباء تزاد فی مواضع ، منها المفعول کما فی قوله تعالی : (وَلا تُلْقُوا بِأَیْدِیکُمْ إِلَی التَّهْلُکَهِ)(۱) ؛ فاندفع ما نقل عن الشارح من أن الأولی المدعو لسـعد باللام ؛ لأن الدعاء بمعنی التسـمیه إنما یتعدی لمفعولیه بنفسه ، والشائع زیادته للتقویه اللام لا الباء ۱۰ ه.

وقـد یقال فی ردّه – زیاده علی ما مر – : إن زیاده اللام للتقویه إنما ثبتت فی المفعول الأول لا الثانی ، فلا یقال : زیـد معط عمرا للدراهم (۲) ، تأمل. ثم إنّ قوله : (المدعو بسـعد) أصله بسعد الدین فحذف جزء العلم اختصارا ؛ للعلم به بواسطه الشهره ، وتأدبا فی کون الدین سعد به ، والتصرف فی العلم شائع علی التحقیق.

(قوله : التفتازانی) بالجر صـفه لسـعد ، أو بالرفع صـفه لمسعود ، نسبه لتفتازان قریه من أعمال خراسان ، – ولد رحمه الله تعالی – سنه اثنتی عشره وسبعمائه بتقدیم السین ، وتوفّی سنه إحدی وتسعین وسبعمائه ، أخذ عن القطب الرازی ، وعن العضد بسمرقند.

(قوله : هداه الله سواء الطریق) عدی الهدایه للمفعول الثانی بنفسـها دون" إلی" أو اللام ؛ ملاحظه لما قیل : إن الهدایه إذا تعدّت للمفعول الثانی بنفسـها یراد بها معنی الإیصال ، وإن تعـدت باللام أو" إلی" أریـد بها معنی الدلاله ، قال تعالی : (إِنَّ هذَا الْقُرْآنَ یَهْدِی لِلَّتِی هِیَ أَقْوَمُ)(۳) ، (وَإِنَّکَ لَتَهْدِی إِلی صِراطٍ مُسْتَقِیمٍ)(۴) ، کذا فی الخطابی ، ویعکر علیه ما فی" المصباح" من أن لغه الحجازیین تعـدیتها إلی المفعول الثانی بنفسـها ، ولغه غیرهم تعـدیتها إلیه ب" إلی" أو اللام ، ودعوی أنها عند الحجازیین دائما بمعنی الإیصال وعنـد غیرهم دائما بمعنی الـدلاله بعیـده. وإضافه" سواء" إلی" الطریق" من إضافه الصـفه إلی الموصوف ، أی : إلی الطریـق السـواء أی السـویّ بمعنی المسـتقیم ، أو الإضـافه علی معنی" من" أی السـواء بمعنی السـوی من الطریـق ، والطریق یحتمـل أن یراد بهـا هنـا الموصـله للمقصود دنیویّـا کـان أو أخرویّـا ، ویحتمـل أن یراد بها الـدلیل القطعی علی طریق الاسـتعاره المصرحه ، ومن المعلوم أن من هدی للدلائل القطعیه صار عالما محققا.

۱– البقره : ۱۹۵.

۲– فی النسخه المطبوعه : الدراهم ، وأثبتنا ما یقتضیه السیاق.

۳– الإسراء : ۹.

۴– الشوری : ۵۲.

وأذاقه حلاوه التحقيق - : قد كنت شرحت فيما مضى" تلخيص المفتاح" ، وأغنيته بالإصباح ...

******

(قوله : وأذاقه حلاوه التحقيق) التحقيق : ذكر الشيء على الوجه الحق ، أو إثبات المسأله بالدليل ، وحينئذ فإضافه الحلاوه إليه من إضافه المشبه به للمشبه ، والإذاقه ترشيح للتشبيه ، أو أنه شبه التحقيق بشيء حلو كعسل النحل استعاره بالكنايه ، وإثبات الحلاوه تخييل باق على معناه أو مستعار للذه ، أى : وأذاقه لذه التحقيق ، وهى لذه معنويه ، وأما لذه الجماع والشيء الحلو كالعسل فهى حسيه ، والمعتبر اللذه المعنويه ، وأما الحسيه فهى دفع آلام ؛ ولذا حصر بعضهم اللذه فى المعارف والعلوم ، وإثبات الإذاقه ترشيح إما باق على معناه أو أنها مستعاره للإعطاء ، وفى التعبير بالإذاقه إشاره إلى أن التحقيق أمر صعب المراد لا ينال جميعه ، وإنما يصل الإنسان إلى طرف منه كما يصل الذائق إلى طرف مما يذوقه ، ثم إن هذه الجمله وما قبلها معترضتان بين القول ومقوله ، أعنى : قد كنت ... إلخ ، قصد بهما الدعاء ؛ لأنهما خبريتان لفظا إنشائيتان معنى.

(قوله : فيما مضى) أتى به وإن كان المضىّ مستفادا من" شرحت" - إذ هو فعل - ماض تأكيدا لدفع توهم التجوز فى" شرحت" ، وأنه بمعنى" أشرح" أو" أن شرح" ، وإن كان للمضىّ محتمل للقرب والبعد بخلاف لفظه" فيما مضى" ، فإنها تشعر بالبعد ، فأتى بها لإفهام بعد زمن تأليف المطول (١) ، ويؤيد هذا التوجيه التعبير ب (ثم) فى قوله : (ثم رأيت ... إلخ) المفيده للتراخى بين الفعلين. (قوله : تلخيص المفتاح) للعلامه محمد بن عبد الرحمن القزوينى خطيب جامع دمشق.

(قوله : أغنيته) أى : صيّرته غنيّا ، والضمير فى أغنيته وفى معانيه وأستاره لتلخيص المفتاح ، وباقى الضمائر الآتيه راجعه للشرح ، وهذا وإن كان فيه تشتيت فى مرجع الضمير ، لكن اتكل الشارح فى ذلك على ظهور المعنى.

(قوله : بالإصباح) هو الدخول فى وقت الصباح ، أريد به لازمه وهو الصبح ، ثم استعير لشرح الشارح ، بجامع إظهار ما كان خفيّا فى كلّ ، والمصباح هو السراج أى : الفتيله ،

١- يعنى : حاشيه السعد على التلخيص.

عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، ...

******

استعاره لشراح هذا المتن التى لغير الشارح ، بجامع إظهار ما كان خفيّا فى كل ، والمعنى حينئذ : وصيرت ذلك المتن غنيّا بالمطول الشبيه بالإصباح عن غيره من الشروح الشبيهه بالمصباح. وإنما آثر لفظ " الإصباح " على لفظ " الصبح " ؛ لمزاوجه لفظ المصباح ، وفى ذلك إيماء إلى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالإصباح ، لكن لم يشتهر بذلك ، وإنما غلبت عليه التسميه بالمطوّل.

(قوله : وأودعته) أى : وضعت فيه ، فشبه شرحه بأمين تودع عنده النفائس ، على طريق الاستعاره المكنيه ، واختار التعبير ب " أودعته " دون " وضعت فيه " ؛ للإشاره إلى عزه تلك النكات ؛ لأنه يفهم منه أنه ملتفت إليها وملاحظ لها كما هو شأن من يودع ، وللإشاره إلى أن تلك النكات من مستنبطاته ؛ لأن الشخص إنما يودع ما كان ملكا له. (قوله : غرائب نكت) من إضافه الصفه للموصوف ، أى : نكتا غريبه مستبدعه مستظرفه الشأن أى تلتفت إليها النفوس ؛ لأن شأن النفس التفاتها للشىء الغريب بخلاف غير الغريب فإنه مبتذل عند النفس ، والنكت جمع نكته وهى فى الأصل البحث فى الأرض بعود ونحوه ، ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان المبحوث فيه مخالف للون ما أحاط به ثم استعملت النكته فى كل لون مخالف لما أحاط به ، على طريق المجاز المرسل ، والعلاقه الملزوميه ، ثم استعيرت للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها عند الذهن فى الحسن ، فإطلاقها على لطائف المعانى مجاز مبنى على مجاز ، ولك أن تقول : إن إطلاق النكته على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاوره ؛ لأنّ الإنسان إذا استعمل فكره فى المعنى الغامض ينكت فى الأرض بعود أو بإصبعه بحسب العاده.

(قوله : سمحت) بفتح السين المهمله والميم مأخوذ من السماحه وهى الجود ، أى : جادت بها الأنظار ، وفى تعبيره بسمحت إشاره لعزه تلك النكات ؛ لأن الجود إنما يقال فى مقابله البخل ، والشأن أن الإنسان إنما يبخل بالعزيز ، وحينئذ فالمعنى : جادت بها الأنظار مع أنها لعزتها مما يبخل بها ، وإسناد السماحه للأنظار مجاز عقلى ؛ إذ الحقيقه إسناد السماحه لأصحاب الأنظار ، أو أن فى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه الأنظار

ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار ، ...

******

بقوم جادوا بمبخول به ، بجامع أن كلّا ملتبس بإيجاد ما يستحسن على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات السماحه تخييل ، و" أل" فى الأنظار عوض عن المضاف إليه أى : أنظارى ، والنظر هو الفكر المؤدى لعلم أو ظن ، والفكر حركه النفس فى المعقولات.

(قوله : ووشحته) مأخوذ من التوشيح ، وهو إلباس الوشاح ، والوشاح شىء يتخذ من الجلد يرصع بالجواهر تلبسه المرأه ما بين عاتقها وكشحها ، ويلزم من ذلك التوشيح التزيين فأطلق التوشيح هنا ، وأريد لازمه أى وزينته ، ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعاره المكنيه ، والتوشيح تخييل.

(قوله : بلطائف فقر) إما بالإضافه من إضافه الصفه للموصوف فلطائف مجرور بالكسره ، وإما بترك الإضافه فلطائف مجرور بالفتحه وفقر بدل أو عطف بيان ، والفقر جمع فقره بكسر الفاء ، وهى فى الأصل أحد فقار الظهر أى : عظمه المتصل المسمّى بسلسلته ، ثم استعير لحلى يصاغ على هيئته يسمّى بالحياصه (١) ، ثم استعير هنا للكلام المسجّع المقفى على سبيل الاستعاره المصرّحه ، فهو مجاز مبنى على مجاز ، ويصح أن يراد بالفقر هنا الحلى المسمّى بذلك ، فعلى الإضافه يكون من إضافه المشبه إلى المشبه به وإن كانت قليله بخلاف عكسها ، والمعنى : لطائف كالفقر ، وعلى ترك الإضافه تكون فقر صفه للطائف على تقدير حرف التشبيه أى : لطائف كالفقر ، وعلى الوجهين فالمراد باللطائف : الكلام المسجع المقفى. فظهر لك مما قلناه أن هذه السجعه تضمنت مدح الشرح باعتبار ما اشتمل عليه من العبارات الرائقه والجمل الفائقه ، والسجعه التى قبل هذه تضمنت مدحه باشتماله على المعانى اللطيفه الحسنه ، فمفاد كل منهما غير مفاد الأخرى.

(قوله : سبكتها يد الأفكار) أى صاغتها وصفّتها ، وإضافه" يد" ل" الأفكار" من إضافه المشبه به للمشبه أى الأفكار الشبيهه بالأيدى ، بجامع ترتب المنفعه على كلّ ، (وقوله :

١- الحياصه سير فى الحزام ، والحياصه سير طويل يشد به حزام الدابه ، وانظر : لسان العرب (٢ / ١٠٧٠) (ماده حيص).

ثم رأيت الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء ، سألونى ...

******

سبكتها) ترشيح للتشبيه إما باق على معناه أو مستعار لأخرجتها ، ويصح أن يكون فى الكلام استعاره بالكنايه بأن شبه الفكر فى النفس بصائغ على طريق الاستعاره المكنيه ، وإثبات اليد تخييل ، وذكر السبك ترشيح ؛ لأن اليد من لوازم المشبه به ، والسبك من ملائماته ، و" أل" فى" الأفكار" عوض عن المضاف إليه أى أفكارى.

(قوله : ثم رأيت) عطف على قوله : " شرحت" ، وعبر ب" ثم" - التى للترتيب - للتراخى بين الفعلين ، ورأى يحتمل أنها علميّه فتكون جمله" سألونى" فى محل نصب مفعولا ثانيا ، ويحتمل أن تكون بصريّه فتكون الجمله المذكوره فى محل نصب على الحال.

(قوله : من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرماء ، والفاضل من اتصف بفضيله ، ذكاء كانت أو صلاحا أو علما ، والمراد به هنا من كثر علمه ، والجار والمجرور حال من الكثير أو صفه له.

(قوله : والجم) مأخوذ من الجموم وهو الكثره ، والغفير من الغفر وهو الستر أى والجمع العظيم الساتر لكثرته وجه الأرض وما وراءه ، والأذكياء جمع ذكى ، قيل : كامل العقل ، وقيل : سريع الفهم ، والقولان متقاربان ؛ لأن كمال العقل يستلزم سرعه الفهم وغيره ، ولا يقال : إن هذه السجعه عين ما قبلها ؛ لأنّ الجم الغفير أبلغ فى الكثره من لفظ الكثير ، والأذكياء أعم من الفضلاء ؛ بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثره العلم.

(قوله : سألونى) أى : طلبوا منى ، وفى هذا إشاره لقوله - عليه الصلاه والسّلام - : " ليس منّا من لم يتعاظم بالعلم (١) " أى : يعتقد أن الله عظمه بإعطائه نعمه العلم ، والسؤال إن كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى للمفعولين بنفسه ، وإن كان بمعنى الاستفهام تعدى للثانى بعن أو ما بمعناها نحو (فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً)(٢) ، ونحو :

فإن تسألونى بالنّساء فإنّنى

خبير بأدواء النساء طبيب (٣)

١- لم أجده فيما بين يدى من المصادر ولا أراه إلا من قبيل الضعيف أو الموضوع.

٢- الفرقان : ٥٩.

٣- البيت من الطويل ، وهو لعلقمه الفحل فى : ديوانه ص ٣٥ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٨ ، وحماسه البحترى ص ١٨١ ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب ص ٤٩.

صرف الهمّه نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره ؛

******

ولا يعكر على هذا قوله تعالى : (وَيَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ)(۱) ؛ لأن المراد : ويسألونك عن جواب هذا الاستفهام.

(قوله : صرف الهمه) هى لغه : الإراده ، وعرفا : حاله للنفس يتبعها غلبه انبعاث إلى نيل مقصود ما ، فإن كان عليّا فهى عليه ، وإلا فهى دنيئه ، والمراد هنا المعنى اللغوى أى : سألونى أن أصرف إرادتى ، وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبّه الهمه بناقه بيد صاحبها زمامها يصرفها به إلى أى جهه يريد ، والصرف تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للتوجيه. (قوله : نحو اختصاره) (۲) أى إلى جهه اختصاره ، فشبه الاختصار بمكان ذى جهه ، بجامع ارتياح النفس فى كلّ ، وإثبات النحو تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاختصار ، ويصح أن تكون إضافه النحو للاختصار بيانيه ولا استعاره ولا شىء.

(قوله : والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذى بعده يرجعان للتلخيص بخلاف الضمائر الآتيه بعد فإنها راجعه للشرح ، و" الاقتصار" عطف على" اختصاره" أو على مفعول" سألونى" الثانى ، وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسئول فالمراد أخذ بعض الشرح على وجه بليغ يفهم به المتن ، وليس المراد به أن يأتى بمعانى المطول كلها فى ألفاظ قليله ؛ إذ هذا محال عاده ، (وقوله : على بيان معانيه) أى : تبيين مدلولات ألفاظه المطابقيه والتضمنيه والالتزاميه. (قوله : وكشف أستاره) أى : توضيح معانيه الصعبه ، وإزاله الخفاء عنها ، فشبه تلك المعانى بعروس على سبيل المكنيه ، وإثبات الستر تخييل ، والكشف ترشيح ، أو شبه الغموض والخفاء بالأستار ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه ، وعطف كشف الأستار على ما قبله من عطف الخاص على العام ؛ لأن كشف الأستار قاصر على تبيين المعانى الصعبه الخفيه ، ثم لا يخفى ما فى ذكر الرؤيه

۱- البقره : ۲۱۵.

۲- هو الإيجاز واللمحه الداله وهو من أبرز أساليب العرب.

لما شاهدوا من أن المحصّلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره ،

******

ووصف السائلين بالكثره والفضل والذكاء من تأكيد موجب الامتثال ؛ حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف ، ووصولهم للمسئول ، ولم يكن بالمراسله.

(قوله : لما شاهدوا) متعلّق ب" سألونى" : لما علموا علما فاشيّا كالمشاهده ، ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تعليلا ل" سألونى" ، وما موصول اسمى أو نكره موصوفه فالعائد محذوف ، و" من" بيانيه أو مصدريه فلا حذف ، و" من" زائده على مذهب من يجوّز زيادتها فى الإثبات ، ويحتمل أن يقرأ بالتشديد فتكون ظرفا لسألونى ، و" من" و" أن" زائدتان ، وإنما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر ، والتقليب والمد المذكوران ، عله لطلب الاختصار ؛ لأن فى اختصاره نفع المتقاصرين بإعطائهم مقدورهم ، وقمع المنتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم ، فيتركون الانتهاب والمسخ ؛ لبطلان مرجوّهم من ملاحظه الناس لهم واعتنائهم بما ينتهبونه.

(قوله : المحصلين) أى : المريدين للتحصيل ، أو الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب ، أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعانى ، وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب ؛ فاندفع ما يقال : إن وصفهم بالتحصيل وتقاصر الهمم فيه تناف. (قوله : قد تقاصرت ...

إلخ) ما تفيد صيغه التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد ، أى فليس المراد أن هممهم توجهت ثم أخذت فى الرجوع والكسل ، وإنما المراد قصرت من أول الأمر ، ومثله يقال فى قوله الآتى : و" تقاعدت" ، وقرر شيخنا العدوى أن" تفاعل" يأتى للمبالغه كما هنا ، وحينئذ فالمعنى : قصرت قصورا تامّا ؛ لأن زياده البناء تدل على زياده المعنى ، والهمم : جمع همّه ، وهى والعزيمه شىء واحد ، وهى الإراده على وجه التصميم ، وحينئذ ففى كلامه تفنن حيث عبر أولا بالهمم ، وثانيا بالعزائم ، وإسناد القصور - الذى هو العجز - إلى الهمم ، والقعود إلى العزائم ، مجاز عقلى ، إذ المتصف بهما حقيقه الأشخاص.

(قوله : عن استطلاع طوالع أنواره) السين والتاء إما للطلب أى : عن طلب طلوع ، أو زائدتان لتحسين اللفظ ، والمعنى : عن طلوع ، أى إدراك وفهم ، على طريق الاستعاره المصرحه ، وجعلهما للطلب أبلغ من جعلهما زائدتين ؛ لإفادته أنهم عجزوا عن طلب

وتقاعدت عزائمهم عن اكتشاف (١) خبيئات أسراره ،

******

الطلوع أى الإدراك ، فضلا عن طلوعهم وإدراكهم بالفعل ، والإضافه فى" طوالع أنواره" من إضافه الصفه للموصوف ، أى : أنواره الطالعه بمعنى الظاهره ، والمراد بأنوار الشرح معانيه ، استعار لها لفظ الأنوار استعاره مصرحه ، والطوالع ترشيح ، ويصح أن تكون الطوالع استعاره لمعانى الشرح ، والأنوار استعاره لألفاظه ، أى : عن إدراك معانى ألفاظه ؛ وحينئذ فالإضافه من إضافه المدلول للدال ، ثم إن كون معانيه طالعه وظاهره بالنسبه لما عند الشارح أو بالنسبه لما فى الواقع ، فلا ينافى أنها بالنسبه لهم فى غايه الدقه فتحتاج إلى استطلاع.

(قوله : وتقاعدت) يقال فيه ما قيل فى" تقاصرت" ، ويقال فى السين والتاء فى" استكشاف" ما مر فيهما فى" استطلاع" ، والكشف هو الإظهار.

(قوله : خبيئات أسراره) الإضافه فيه من إضافه الصفه للموصوف ، أى أسراره المخبّآت ، أى التى شأنها أن تخبأ لعاقبه الدهر ؛ لعظمها ولشرفها ، والأسرار جمع سر وهو ضد الجهر ، والمراد بها هنا النكات ، فشبه نكات المطول ومعانيه الشديده الصعوبه بالأسرار ، والجامع الاحتياج لزياده الاهتمام فى كل ، واستعيرت الأسرار للنكات المذكوره استعاره تصريحيه. ويحتمل أن تكون الإضافه حقيقيه بأن أريد بالأسرار مطلق الأسرار ، وأراد بالخبيئات أشرف الأسرار أى : أدقها ، والمعنى : عن إظهار أدق الأسرار أى أدق الدقائق. ثم إن هذه السجعه متعلقه بالمعانى الشديده الصعوبه والدقه ، وما قبلها بالدقه الصعبه فقط ، فلا يقال : إن هذه عين ما قبلها ، لكن قد يقال : إن الأولى الاقتصار على السجعه الأولى وحذف الثانيه ؛ لأنه إذا تقاصرت هممهم وعجزت عن المعانى الصعبه فقصورها عن الشديده الصعوبه بالطريق الأولى ، إلا أن يقال : أتى بهذه الثانيه ؛ دفعا لما يتوهم أن هممهم وإن تقاصرت عن درك المعانى الصعبه لم تتقاصر عن إدراك شديده الصعوبه ؛ لكون هممهم عليّه. ثم لا يخفى حسن التعبير هنا ب" تقاعدت" ، وفيما مر ب" تقاصرت" ؛ وذلك لأنّ طوالع الأنوار شأنها العلو فيناسبها التعبير بالتقاصر ، وشأن خبيئات الأسرار الانخفاض فيناسبها التعبير بالتقاعد.

١- كذا فى (المطبوع) ، وفى شرح الدسوقى - كما يأتى - : (استكشاف) ، وعليه جرى كلامه فى الشرح ، فلعل ذلك فى نسخه خاصه به.

وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاب ، ومدّوا أعناق المسخ

******

(قوله : وأن المنتحلين) جمع منتحل وهو الآخذ لكلام الغير وينسبه لنفسه تصريحا أو تلويحا ، أى : وأن الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم.

(قوله : قلبوا أحداق (١) الأخذ) الإضافه لأدنى ملابسه ، أى : قلبوا أحداقهم الملابس تقلّبها للأخذ والانتهاب ؛ لأنّ الشأن أن الإنسان وقت أخذ كلام غيره يقلب أحداقه ، أو شبه الأخذ والانتهاب بشخص ظالم ، بجامع القبح فى كلّ ، على طريق الاستعاره المكنيه ، وإثبات الأحداق تخييل ، والتقليب ترشيح ، وهذا كنايه عن شده عنايتهم باختصار المطول ونسبته لأنفسهم ، والانتهاب هو الأخذ قهرا ، فهو من عطف الخاص على العام ، لكن الشارح قصد به التفسير فهو تفسير مراد.

(قوله : ومدوا أعناق المسخ) مدّ العنق : تطويله ، أى : وطولوا أعناقهم الملابس مدّها للمسخ ، فالإضافه لأدنى ملابسه ، وهذا كنايه عن كمال الميل لاختصارهم له.

أو فى الكلام استعاره وتقريرها أن يقال : شبه أخذ معانى المطول مع التعبير عنها بعباره أخرى بالمسخ الذى هو تبديل صوره بصوره أدنى من الأولى ، ثم استعمل اسم المشبه به وهو لفظ المسخ فى المشبه على طريق الاستعاره المصرحه ، ثم بعد ذلك شبه الأخذ المذكور أيضا بإنسان مفسد تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات الأعناق تخييل ، والمد ترشيح ، فقد اجتمعت المصرحه والمكنيه والتخييليه ، على حد ما قيل فى قوله تعالى : (فَأَذاقَهَا اللهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)(٢) ، ولا يخفى ما فى التعبير بالمسخ من الإشاره إلى أنهم لو عبروا عن معانى المطول بعبارات أخرى ، لكان تعبيرهم بعباره متسفله جدّا ، لما علمت أن المسخ تبديل صوره بصوره أدنى من الأولى.

١- جمع حدقه وهى السواد المستدير وسط العين ، وقيل : هى فى الظاهر سواد العين وفى الباطن خرزتها قال الجوهرى : حدقه العين : سوادها الأعظم ، والجمع : حدق وأحداق وحداق. وانظر : لسان العرب (٢ / ٨٠۶) ماده : (حدق).

٢- النحل : ١١٢.

على ذلك الكتاب.

وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوى دون مرامهم كشحا ؛ علما منى ...

******

(قوله : على ذلك الكتاب) متعلق بمدوا و" على" بمعنى" إلى" وأتى بإشاره البعيد إشاره لبعد مرتبه ذلك الكتاب عنهم ، وإنما عبر ب" على" دون" إلى" للطيفه وهى أن" على" تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ، ففى التعبير بها إشاره إلى أنهم حين مدوا الأعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا إليه ، ويصح الوقف على قوله : (مدوا أعناق المسخ ، والابتداء بقوله : (علا ذلك الكتاب) أى : ارتفع ذلك الكتاب عن مد أعناقهم لأجل مسخهم ، فهو تحصين لكتابه. (قوله : وكنت أضرب) الواو للحال ، والضرب يطلق بمعنى الصرف والإمساك ، أى : كنت أمسك نفسى ، وأصرفها عن هذا الخطب العظيم ، وهو اختصار الشرح ، وبمعنى الإعراض أى : أعرض عن هذا الأمر العظيم ، فالفعل على الأول متعدّ حذف مفعوله ، وعلى الثانى لازم ، وعلى كل ف" صفحا" مفعول مطلق ، وقيل مفعول لأجله. فإن قلت : إن الصفح بمعنى الإعراض ، وهو عين الضرب بمعنى الصرف ؛ فيلزم تعليل الشىء بنفسه ، وهو لا يصح؟ والجواب : أن العله أثر الصفح ولازمه ، وهو جلب الراحه من القيل والقال اللذين لا يخلو منهما مؤلّف ولو أبدع فى المقال ، فيكون من باب إطلاق الملزوم وإراده اللازم.

(قوله : وأطوى دون مرامهم كشحا) الطىّ ضد النشر ، ودون مرامهم بمعنى : قدام مطلوبهم أى : قبل وصولهم إليه ، والكشح : ما بين أسفل الخاصره إلى آخر عظم الجنب ، فالكشح هو الوسط ، وطى الكشح عباره عن لىّ الجنب ، ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده ، فأطلق هنا وأريد لازمه ، والمعنى : ولا أبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح ، ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا حيث شبه حاله من الامتناع من الشىء المطلوب بحال من طوى كشحه معرضا عن شخص مثلا ، واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه.

(قوله : علما منى) عله لقوله : (أضرب وأطوى) على التنازع ، واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به من اختصار المطول تستحسنه كل الطباع ،

بأن مستحسن الطباع بأسرها ، ومقبول الأسماع عن آخرها ، أمر لا تسعه ...

******

فكيف يجعل عدم القدره على ذلك عله للامتناع؟ ويجاب بأن فى الكلام حذفا ، والأصل : علما منى بأن الاختصار الذى طلبوه إذا فعلته لا يسلم من طعن الناس فيه ، ولا يخلص من اعتراضهم عليه ؛ لأن الإتيان بالأمر الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تسعه قدرتى ؛ فلذا آثرت الراحه.

(قوله : بأن مستحسن) أى بأن الإتيان بالأمر الذى تستحسنه ذوو الطباع. (قوله : بأسرها) أى : بجميعها ، والأسر فى الأصل : القيد الذى يشدّ به الأسير ، يقال : ذهب الأسير بأسره أى : بقيده ، ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه ، وذلك اللازم مراد هنا ، فقد أطلق اسم الملزوم وهو الأسر ، وأريد اللازم وهو الجميع ، وهذا تأكيد لما استفيد من (أل) الاستغراقيه.

(قوله : ومقبول الأسماع) أى : ولعلمى بأن الإتيان بالأمر الذى تقبله الأسماع ، أى : ذوو الأسماع. (قوله : عن آخرها) أى : إلى آخرها أى من أولها إلى آخرها ف" عن" بمعنى" إلى" الغائيه ، وفى الكلام حذف المبتدأ وهو تأكيد ؛ لأن" أل" الاستغراقيه فى" الأسماع" تفيد ذلك الشمول ، ويصح جعل" عن" باقيه على حالها ، وهى متعلقه بمحذوف أى : قبولا ناشئا عن آخرها ، وإذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالأولى ، فاندفع ما يقال : إن نشأه القبول عن آخر الأسماع لا تشمل جميع الأسماع ، إذ قد بقى الأول ، وما بين الأول والآخر وهو الوسط ، فلا يصح قوله بعد ذلك : (أمر لا تسعه ...) إلخ ، وأجاب عنه بعضهم بجوابين غير ما مر : الأول منهما : أن ذلك التعبير يستلزم عرفا نشأه القبول عن الجميع ، باعتبار أنه أسند القبول أولا إلى" الأسماع" المحلى ب (أل) الاستغراقيه ، ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد ؛ دفعا لتوهم عدم الوصول إليه.

والثانى منهما : أن فى العباره حذفا ، والمعنى : عن آخرها إلى أولها. وفى هذا الجواب الثانى نظر من وجهين : الأول : أن" إلى" للانتهاء ؛ فالمناسب دخولها على" آخر" لا على" الأول". الثانى : أن" إلى" إنما تقابل ب" من" لا ب" عن" ، وأجيب عن الأول : بأن فى الكلام قلبا ، والأصل : عن أولها إلى آخرها ، وعن الثانى : بأن" عن" تأتى بمعنى" من" ، قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِى

مقدره البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا ...

******

يَقْبَلُ التَّوْبَهَ عَنْ عِبادِهِ)(۱) أى : منهم. (قوله : مقدره البشر) بضم الدال وفتحها مصدر ميمى بمعنى قدرتهم ، وأما المقدره بمعنى اليسار فبالضم لا غير.

(قوله : القوى) جمع قوه ، والقدر جمع قدره ، وعطف القدر على القوى عطف خاص على عام ؛ لصدق القوى بقوه السمع والبصر ، ومعلوم أن خالق ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى.

(قوله : وأن هذا الفن) عطف على قوله : (بأن مستحسن) ، أى : ولعلمى بأن هذا الفن ... إلخ ، أى : وحينئذ فالتعب فيه والاختصار ليس له كبير فائده ؛ لاضمحلاله وقله المشتغلين به.

(قوله : قد نضب اليوم ماؤه) يقال : نضب الماء ينضب كقعد يقعد ، إذا غار ، شبّه ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره ، بجامع عدم الانتفاع ، واستعير النضوب للذهاب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب ، والماء ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار لمسائل هذا الفن ، أو شبه مسائل الفن النفيسه بالماء بجامع أن كلّا سبب فى الحياه ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه ، ونضب ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار ل" ذهب" على طريق التبعيه ، أو شبّه الفن بنهر تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنيه ، والماء تخييل ، والنضوب ترشيح ، وهما إما باقيان على حقيقتهما لم يقصد بهما إلا تقويه الاستعاره ، أو الماء مستعار للمسائل والنضوب للذهاب ، ومعنى التركيب : وأن هذا العلم قد ذهب مسائله الحسان ، وذهابها بذهاب أهل هذا الفن ، ومراده ب" اليوم" : زمان الشرح وما قرب منه مما قبله. (قوله : فصار) أى ذلك الفن جدالا أى : خصومه ، أى : صار التكلم فيه جدالا ، أو صار الفن محل جدال ، فلا بد من تقدير فى الكلام ، وإلا فالفن ليس جدالا اللهم إلا أن يكون جعله جدالا قصدا للمبالغه ،

۱- الشورى : ۲۵.

بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافه بلا ثمر ، حتى طارت بقيه آثار السلف أدراج الرياح ، ...

******

(وقوله : بلا أثر) أى : بلا فائده ؛ وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتكلمون بظواهره. (قوله : وذهب رواؤه) بضم الراء والمد أى منظره الحسن ، استعاره للطائفه على طريق المصرّحه ، أو شبه الفن بإنسان ذى منظر حسن ، بجامع الرغبه فى كل على طريق المكنيه ، وإثبات الرواء تخييل إما باق على حقيقته لم يقصد به إلا تقويه الاستعاره ، أو استعاره لمسائله اللطيفه وأسراره ، وذهابها بذهاب من يعرفها لا بنسيانها.(قوله : فعاد) أى : فصار ذلك الفن ، أى : صار التكلم فيه خلافا ، أو صار ذلك الفن محل خلاف ، أو فى الكلام مبالغه. (وقوله : بلا ثمر) أى : فائده ، ويحتمل أن الكلام فيه تشبيه بليغ بحذف الكاف أى : فصار ذلك الفن كخلاف أى : كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف ، وهو لا ثمر له ؛ وعلى هذا فقوله : (بلا ثمر) بيان للواقع ، ثم إنّ هذه السجعه بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل إطناب.

(قوله : حتى طارت ... إلخ) أى واستمر هذا الفن فى الاضمحلال شيئا فشيئا إلى أن طارت ، ف" حتى" للانتهاء ، ويصح أن تكون تعليليه ، والسلف فى الأصل : من تقدّمك من آبائك ، والمراد هنا علماء هذا الفن ؛ لأنهم آباء فى التعليم ، والمراد ببقيه آثارهم ما بقى من فوائدهم وعلومهم أو ما بقى من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفنّ الناشرين لها بالإفاده ، وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه بقيه آثار أهل هذا الفن بطائر ، وإثبات الطيران تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للذهاب.

(قوله : أدراج الرياح) الأدراج جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ، ودرج الكتاب طيّه ، يقال : درج الكتاب درجا أى : طواه طيّا ، والمراد بها الطرق ، أى : ذهبت بقيه آثار السلف فى طرق الرياح ، ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمره ؛ لأن عاده الريح أن تزيل ما مرت به فى طريقها ، فعبر بالملزوم وأراد اللازم ؛ وعلى هذا فالأدراج منصوبه على الظرفيه ، ويصح أن يراد بالأدراج الأحوال ، وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعه ؛ وعلى هذا فأدراج نصب على الحال على حذف مضاف ، أى : طارت بقيه آثار السلف

وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح ...

******

فى حال كونها مثل طيران الرياح ، أو على المفعوليه المطلقه على حذف الموصوف والصفه أى طارت طيرانا مثل طيران الرياح ، فالحاصل : أن أدراج الرياح يجوز فيه الأوجه الثلاثه : النصب على الظرفيه ، والحاليه ، والمفعوليه المطلقه ، لكن فى الأول شىء وهو أن اسم المكان لا ينصب على الظرفيه باطراد إلا إذا كان مبهما ، وإلا جرّ ب" فى" ، وأما قوله :

كما عسل الطّريق الثّعلب (١)

أى : اضطرب فى الطريق الثعلب ، فضروره. (قوله : وسالت) أى : سارت ، شبه السير بالسيلان ، واستعير له اسمه ، واشتق من السيلان سالت بمعنى سارت ، وإنما عبر ب" سالت" دون سارت إشاره إلى أن السير لقوته بمثابه سيل الماء ، و (البطاح) جمع أبطح على غير قياس ، والقياس أباطح ، والأبطح هو المحل المتسع فيه دقاق الحصى ، وهو فاعل لسالت ، وإسناد السيل لها مجاز عقلى ، وأصل التركيب : وسارت المطايا بتلك الأحاديث فى البطاح ؛ لأن السير حقه أن يسند للمطايا ، فعدل عن التعبير بالسير إلى التعبير بالسيل لما قلنا من الإشاره ، وعدل عن إسناد السير إلى المطايا إلى إسناده للأباطح مجازا عقليّا للمبالغه ، كأنه من قوه السير وسرعته سارت أمكنته التى هى الأباطح. و (قوله : بأعناق) أى ملتبسا ذلك السير بالأعناق وإنما جعل سيلانها ملتبسا بالأعناق ؛ لأن السرعه والبطء فى سير المطايا يظهران غالبا فيها وسائر الأجزاء تستند إليها فى الحركه ، وتتبعها فى النقل والخفه ، والمطايا فى الأصل الإبل ، استعير لعلماء هذا الفن بجامع الحمل فى كل ، فكما أن المطايا تحمل الأثقال كذلك العلماء تحمل العلم ، والأعناق ترشيح ، والمراد بالأحاديث أسرار هذا الفن ، والبطائح هنا متجوز به عن أمكنه العلماء كالمدارس ؛ وذلك لأنه فى الأصل اسم للمكان المتسع فيه دقاق الحصى أريد به مطلق موضع ثم أريد به موضع العلماء على طريق المجاز المرسل ، وحينئذ فمعنى التركيب : وسارت المدارس ملتبسه بأعناق

١- بعض بيت من الكامل ، وهو لساعده بن جؤيه الهذلى فى خزانه الأدب ٣ / ٨٣ ، ٨۶ ، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ ، وشرح التصريح ١ / ٣١٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١۵۵. وتمام البيت : لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه كما عسل الطّريق الثّعلب

وأما الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب ، فللأرض من كأس الكرام نصيب ، ...

******

العلماء الشبيهين بالمطايا الحاملين لأسرار هذا الفن ، والمقصد من هذا التركيب الإخبار بأن أسرار هذا الفن وعلماءه قد ذهبوا ، بل ذهبت مواضعهم كذلك.

(قوله : وأما الأخذ ... إلخ) أما تفصيليه مقابلها محذوف دلّ عليه مضمون الكلام السابق ، أعنى قوله : (علما ... إلخ) ، والواو عاطفه على ذلك المحذوف ، والأصل : أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب فى الاختصار ويحمل عليه ، لو لا أنى أعلم أن مستحسن ... إلخ ، وأما الأخذ والانتهاب فليس مما يحمل على الاختصار ؛ لأنه أمر يرتاح ... إلخ ، والحاصل : أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين : تقاصر همم المحصلين ، والأخذ والانتهاب ، فأجابهم بأن ما ذكرتموه من مجموع الأمرين لا يقتضى الاختصار ؛ فوقع فى ذهن السامع السؤال من ذلك النفى ، فأجاب بقوله : أما التقاصر ... إلخ ، وكثيرا ما يحذف المجمل المفصل ب" أما" ومعادلها ، ويصح جعل" أما" لمجرد التأكيد والواو للاستئناف حينئذ ، وسكت عن المسخ الصادر منهم ؛ لأنه غير واقع فى شرحه بل فى عبارتهم ؛ فلذا لم يحتج للاعتذار عنه.

(قوله : يرتاح) أى : يفرح وينبسط له اللبيب أى كامل العقل الذى وقع الأخذ من كلامه لا الآخذ ؛ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه ؛ لما فيه من الرفعه والثواب ، وإذا كان أمرا يرتاح له اللبيب فلا يطلب قطعه بالاختصار ؛ لأنى لو وضعت مختصرا لالتفت الناس إليه وأعرضوا عن تأليف المنتحلين ، وإذا فات المنتحلين مرجوّهم من إقبال الناس على تأليفهم تركوا الانتحال.

(قوله : فللأرض ... إلخ) هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شرابا طيّبا عند طيّب

كذاك شراب الطّيّبين يطيب

شربنا وأهرقنا على الأرض جرعه

وللأرض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله عله لما قبله ، وفى الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ، ونفس" المطوّل" بالكأس ، والمنتحلين بالأرض ، فمفردات التركيب

وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ...

******

باقيه على حقيقتها ، والكلام على التشبيه بحذف المشبه ، أو أن الكرام والكأس والأرض مستعارات ، فالكرام مستعار للشارح ، والكأس للمطول ، والأرض للمنتحلين ، ويصح أن يكون المركب استعاره تمثيليه حيث شبه الهيئه الحاصله من رفعته عليهم وهم دونه وأخذهم من كلامه ، بالهيئه الحاصله من الأرض والشاربين من كأس ينزل شيء مما فيه عليها ، واستعمل اللفظ الدال على الهيئه المشبه بها للهيئه المشبهه.

(قوله : وكيف ينهر) أى : يطرد عن الأنهار السائلون ، أى : فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المنتحلين الذين هم كالسائلين عن المطول الذى هو كالأنهار؟ ففى الكلام تشبيه ضمنى ، أو أنه استعار الأنهار للمطول ، واستعار السائلين للمنتحلين استعاره مصرحه ، ولما كان المطول محتويا على علوم كثيره بحيث يقوم مقام كتب عده ، شبهه بالأنهار لا بنهر واحد ، ثم إن هذا الاستفهام إنكارى بمعنى النفى فى قوه تعليل ثان ، أو إنه تعجبى فيكون ترقيا فيما أفاده من كونه لا ينبغى الالتفات لما طلبوه من الاختصار ، واختار التعبير بالأنهار عن الأبحر لعذوبتها ، واختار" ينهر" على" يطرد" لمجانسه الاشتقاق بين ينهر والأنهار.

(قوله : ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآيه ، لكن الإشاره فى الآيه للفوز العظيم من النعمه والأمن من العذاب ، وأما هنا فللأخذ والانتهاب ، وأفرد اسم الإشاره ؛ لأنهما بمعنى واحد أو لتأويلهما بالمذكور ، أى : ويعمل العاملون لمثل هذا الأخذ أى لنيل ثواب مثل هذا الأخذ ؛ لما فيه من الرفعه الدنيويه والثواب الأخروى ، لا للحظوظ النفسانيه ، وحينئذ فلا ينبغى قطعه بوضع مختصر ، والفاء فى قوله : (فليعمل) زائده لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها ، أو أنها سببيه واقعه فى جواب شرط مقدر ، والتقدير : مهما يكن من شيء فليعمل العاملون لمثل هذا ، حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء ، وقدم المعمول لإفاده الحصر ، واستشكل بأن فاء السببيه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن لها الصداره ، والجواب : أنه لا يثبت لها هذا الحكم - أعنى الصداره - إلا إذا وقعت فى موضعها من توسطها بين جملتين لفظا ، فإن لم تتوسط بين

ثم ما زادتهم مدافعتی إلا شغفا وغراما ، وظمأ فی هواجر الطلب وأواما ، فانتصبت لشرح الکتاب علی وفق مقترحهم ثانیا ، ...

******

الجملتین لم تمنع من العمل المذکور کما هنا ، علی حد ما ذکروا فی قوله تعالی : (وَرَبَّکَ فَکَبِّرْ)(۱) من أن الفاء واقعه فی غیر محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لإفاده الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل فی ذلک المعمول.

(قوله : ثم ما زادتهم مدافعتی ... إلخ) عبر بثم لإفاده تراخی زیاده الشغف والغرام عن ابتداء المدافعه الذی تضمنه قوله : (وکنت أضرب ... إلخ) ، وفی التعبیر بالمفاعله إشاره لتکرر السؤال وتکرر الإعراض عنهم ، أی : ما زادتهم مدافعتی لهم المره بعد المره بترکی إجابتهم إلا شغفا - أی حبّا شدیدا - فی مطلوبهم الذی سألوه ، یدخل ذلک الحب فی شغاف القلب أی جلدته التی هو فی داخلها ، والغرام : الولوع. (قوله : وظمأ) هو العطش ، استعیر للرغبه استعاره مصرحه ، والهواجر جمع هاجره ، وهی نصف النهار عند اشتداد الحر ، وإضافتها للطلب من إضافه المشبه به للمشبه ، أی : ورغبه فی الطلب الشبیه بالهواجر ، بجامع الصعوبه علی النفس فی کل ، والمراد بالطلب : طلب اختصار المطول ، أو أنه شبه الطلب بالیوم الطویل الذی فیه هواجر بجامع الاشتمال فی کل ما یطلب دفعه علی طریق المکنیه ، والهواجر تخییل ، والأوام - بضم الهمزه - حراره العطش ، فعطفه علی الظمأ من عطف اللازم علی الملزوم ، والمراد بالأوام هنا لازمه ، وهو المیل والحب. (قوله : فانتصبت ... إلخ) أی فلما زادت رغبتهم ولم تمکن مدافعتهم تسبب عن ذلک أنی انتصبت ، أی : تصدّیت وتعرضت وتفرغت. (قوله : علی وفق مقترحهم) الجار والمجرور صفه لمحذوف أی انتصابا أو شرحا کائنا علی وفق - أی موافقه - مقترحهم أی مطلوبهم ، من کون ذلک الشرح مقتصرا فیه علی بیان معانی المتن وکشف أستاره ، وفی التعبیر بمقترحهم دون مطلوبهم أو مسئولهم إشاره إلی أنهم سألوا ذلک من غیر رویه وفکر ؛ لأن الاقتراح طلب الشیء من غیر رویه وفکر. (وقوله : ثانیا) صفه للمصدر المقدر بعد نعته بالجار والمجرور أی : انتصابا ثانیا أو شرحا ثانیا ، ویحتمل أن یکون ظرفا أی انتصبت لشرح ذلک الکتاب فی زمن ثان.

۱- المدثر : ۳.

ولعنان العنايه ...

******

(قوله : ولعنان العنايه) كان الأولى حذف الواو فيكون ثانيا الثانى حالا من فاعل" انتصبت" ؛ لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه ؛ لأن" ثانيا" الأول إما صفه لمصدر محذوف أو ظرف ، وعلى كل لا يصلح لعطف" ثانيا" الثانى عليه ؛ لأن عطفه عليه يقتضى مشاركته له فى إعرابه. ولا يصح جعلها واو الحال ؛ لأن الواو الحاليه لا تدخل إلا على الجمله ، ولا تدخل على المفرد ، وقد يجاب : بأنه يمكن عطف" ثانيا" الثانى على الأول ، وجعل" ثانيا" الثانى صفه للمصدر المحذوف كالأول لكن على سبيل الإسناد المجازى ؛ لأن" ثانيا" الثانى بمعنى صارفا ومرجعا ، وحق السرف والترجيع أن يسند للشخص فأسند لصفته ، وهو الانتصاب ، على حد : جدّ جده. ولك أن تجعل" ثانيا" الأول أيضا حالا من فاعل" انتصبت" أى : انتصبت فى حال كونى جاعلا ومصيرا للشرح ثانيا ، وقوله : " ثانيا" الثانى فى حال أخرى معطوفه على الأولى مبينه لمجيئها حالا ، وأورد على هذا أن الحال وصف مشتق وثان الذى من أسماء العدد ليس بمشتق ، وأجيب : بأن" ثانيا" المذكور إذا كان بمعنى التصيير كان اسم فاعل حقيقه له فعل ومصدر ، تقول : ثنيته ثنيا أى : صيرته اثنين بانضمامى إليه ، لكن فى تعديه" ثان" الأول إلى الشرح على وجه المفعوليه مجاز مرسل لعلاقه الإطلاق والتقييد ؛ لأنه إنما يقال : ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيا لا جعل له شيئا غيره ثانيا ، ويقال : ثنيته بمعنى صرت أنا له ثانيا ، فهو موضوع لتصيير مقيد بجعل ذات الفاعل ثانيه ، ثم أطلق عن ذلك التقييد ، ثم نقل إلى تصيير مقيد بجعل ذات المفعول ثانيه ، أو استعاره تبعيه بأن شبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا ، بجامع ترتب الزوجيه على كل ، واستعير اللفظ الموضوع للثانى - وهو الثنى بنفسه - للأول ، واشتق منه ثانيا على طريق التبع ، أو تقدر فى" ثانيا" الأول حالا يعطف عليها" ثانيا" الثانى أى : انتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان ... إلخ ، أو تجعل فى الكلام فعلا محذوفا معطوفا على" انتصبت" فيكون" ثانيا" الثانى حالا من فاعله أى : واجتهدت أو شرعت ثانيا لعنان العنايه. والعنايه هى الهمه أى : الإراده المصاحبه للتصميم ، أو المراد بها الاعتناء والاهتمام ، شبهها بدابه تشبيها مضمرا فى النفس على سبيل المكنيه ، وإثبات العنان بمعنى المقود تخييل.

نحو اختصار الأول ثانيا ، مع جمود القريحه بصرّ البليات ، وخمود الفطنه بصرصر النكبات ، ...

******

(وقوله : نحو) ظرف ل" ثانيا" بعده ، معناه : الجهه. (قوله : مع جمود القريحه) حال من فاعل" انتصبت" أو من" شرح" ، والجمود بالجيم : عدم السيلان ، استعير هنا لضعف القريحه أى عدم انبساطها وعدم توغلها فى المدارك ، بجامع قله الانتفاع إلا بعد تكلف ، أو أنه شبه القريحه بماء على طريق المكنيه ، وإثبات الجمود تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار لضعف الفطنه ، والقريحه فى الأصل اسم لأول مستنبط من ماء البئر استعير لأول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا ، بجامع أن كلّا منهما سبب للحياه ، فالماء سبب لحياه الجسم ، والعلم سبب لحياه الروح ، ثم أطلق على العقل ؛ لأنه محل العلم أو بعضه - أى بعض ضروريّه ، على مذهب إمام الحرمين (١) - مجازا مرسلا علاقته الحاليه أو الكليه ، أو استعاره ثم صار إطلاقه عليه حقيقه عرفيه.

(قوله : بصرّ البليات) أى : بسبب البليات التى كالصر ، وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء. (قوله : وخمود الفطنه) الخمود - بالخاء المعجمه - : سكون لهب النار ، والفطنه فى الأصل : الفهم ، والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل ، إما مجازا مرسلا علاقته الحاليه ، أو حقيقه عرفيه ، ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعاره بالكنايه حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار فى كل ؛ لأن الفطنه تنتشر فى المدارك كما أن النار تنتشر فى الحرق ، والخمود تخييل.

(قوله : بصرصر النكبات) الصرصر : الريح الشديده العاصفه ، وإضافته للنكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من إضافه المشبه به للمشبه ، أى : بالنكبات الشبيهه بالريح

١- هو عبد الله بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيويه الجوينى ، ويكنى بأبى المعالى ، ولد سنه ٤١٩ ه ، كان له معرفه تامه بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب ، ومن مؤلفاته : الإرشاد والورقات فى أصول الفقه ، ونهايه المطالب فى درايه المذاهب ، وله فى أصول الدين : " الشامل فى أصول الدين ، توفى سنه ٤٧٨ ه. انظر : مقدمه غياث الأمم ، بتحقيق د / مصطفى حلمى وفؤاد عبد المنعم محمد.

وترامى البلاد بى والأقطار ، ونبوّ الأوطان عنى والأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء ، وأحرر كل سطر منه فى شطر من الغبراء ...

******

العاصفه المزيله للهب النار ، كما أن النكبات مزيله لانتشار الفطنه فى المدارك ، ولا يخفى ما فى جميع هذه الألفاظ - أى الجمود والصر والخمود والصرصر - من اللطافه ؛ لما فيه من مراعاه النظير ، وهو الجمع بين الشىء وما يناسبه لا بالتضاد ؛ لأن البرد يناسبه الجمود ؛ لأن به يحصل جمود الماء ، والريح العاصفه تناسب الخمود ؛ لأنها لشدتها تذهب النار ، وفى إضافه الجمود إلى القريحه والخمود إلى الفطنه ، المفضيه إلى تشبيه طبيعته العقليه بالماء ، إشاره إلى جودتها واعتدالها بأخذها طرفى الحراره والبروده ، ولا يرد أن المقام للتّشكّى ، وهو لا يكون بما يحمد ؛ لأن الجوده باعتبار الأصل ، والتشكى باعتبار ما عرض من الجمود والخمود. (قوله : وترامى البلدان) أى : ومع ترامى - أى رمى - كل بلده بى الأخرى ، ورمى البلد له : طرده إياه ، وهو كنايه عن تكدر خاطره فى ضيق المعاش ، وعدم استقراره فى محل ؛ لتلبسه بالأسفار ، فهو لعدم وجود راحته فى تلك البلاد الخارج منها صار كأن كل بلده تطرده للأخرى ، وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه البلدان والأقطار بعقلاء على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات الترامى تخييل ، أو فى الكلام حذف مضاف ، أى : ترامى أهل البلدان ، والأقطار جمع قطر ، وهو مجموع بلاد كثيره ، ولما كان لا يلزم من ترامى البلاد له ترامى الأقطار عطف الأقطار على البلدان.

(قوله : ونبو) أى ومع نبو - أى بعد - الأوطان عنى والأوطار ، أى ومع نبو الأوطار جمع وطر بمعنى الحاجه ، ومن لوازم ذلك القلق وعدم الفهم. وإنما بعدت أوطانه وأوطاره بسبب سفره المانع من نيلهما عاده. (قوله : حتى طفقت) غايه لنبو الأوطان ، وطفقت بمعنى : جعلت ، أى أنه لما بعدت عنى الأوطان انتهى بى الحال إلى أن جعلت أجوب أى : أقطع ، ويحتمل أن" حتى" تفريعيه على و" ترامى" ... إلخ. (قوله : كل أغبر) أى : كل مكان أغبر أى : ذى غبره. (قوله : قاتم الأرجاء) جمع رجا بالقصر بمعنى : الناحيه ، أى مظلم النواحى بتلك الغبره. (قوله : وأحرر) أى : أهذب وأخلص. (قوله : كل سطر منه) أى من هذا الشرح المختصر. (قوله : فى شطر من الغبراء) أى : فى قطعه من الأرض ، فالتحرير ليس

يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبال

عذيب يوما ويوما بالخليصاء

ولما وفّقت بعون الله للإتمام وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ...

******

متواليا حتى يكون مستقيما ، وبين سطر وشطر الجناس المضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج. (قوله : يوما بحزوى) أى : وصار حالى فى هذه الأسفار - من جهه عدم الانتظار بجامع التنقل - كحال القائل : يوما أكون بحزوى وأكون يوما آخر بالعقيق ، وأكون بالعذيب يوما وأكون يوما بالخليصاء ، وهذه الأربعه أسماء مواضع بالحجاز ، والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بأنه ألف كتابه هذا فى حاله متعبه ، فإن حصل منه هفوه فلا لوم عليه. (قوله : بعون الله) العون اسم مصدر بمعنى الإعانه ، والباء للتصوير لا- للسببيه ؛ لئلا- يلزم سببيه الشىء لنفسه ؛ إذ الإعانه جعل الله فيه قوه ، وهو عين التوفيق ، إلا أن تكون متعلقه بالإتمام ، ولا يضر تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا على ما اختاره الشارح. (وقوله : للإتمام) أى : إتمام هذا المختصر ، وفيه إشاره إلى أن الخطبه متأخره عن تأليف هذا الشرح المختصر.

(قوله : وقوضت) بالقاف والواو المشدده من التقويض ، وهو نقض البناء من غير هدم ، استعير للإزاله ، ففى " قوضت " استعاره تبعيه أو مجاز مرسل تبعى ؛ لأن تقويض البناء يلزمه إزالته. (قوله : خيام الاختتام) من إضافه المسبّب إلى السبب ، أى : الخيام المضروبه عليه بسبب اختتامه أى انتظار إتمامه ، ولا يخفى ما فى الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشىء نفيس كعروس مستتر فى الخيام على طريق المكنيه ، وإثبات الخيام تخييل ، والمراد من هذا الكلام : ولما وفقت لإتمامه وأظهرته للناس بعد أن كان مخفيّا قبل ذلك الإتمام ، كما هو عاده المؤلفين. واعلم أن هذه النسخه هى المصححه بتصحيح الشارح ، ولو قال : " خيام الختام " لكان أولى ؛ لأن فيه جناس التصحيف ، وفى بعض النسخ : (وقوضت عنه خيامه بالاختتام) أى بسبب حصول الاختتام بالفعل ؛ لأن تقويض الخيام وإزاله الخفاء مسبّبه عن الاختتام ؛ لأن الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر للطالبين ، وفى بعضها : (وفضضت عنه ختامه بالاختتام) على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون. (قوله : بعد ما كشفت ... إلخ)

ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام ...

******

متعلق بقوله : " قوضت" ، والخرائد : جمع خريده وهى الحسناء من النساء ، استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب فى كلّ على طريق الاستعاره المصرّحه ، و" اللثام" : وهو ما يجعل على الفم من النقاب وكذلك" الوجوه" ترشيحان للاستعاره ، ثم إن اللثام يجوز أن يكون باقيا على حقيقته لم يقصد به إلا تقويه الاستعاره ، وكذلك الوجوه ، ويجوز أن يكون استعار اللثام للخفاء ، أو استعمله فى لازمه وهو الخفاء ، واستعار الوجوه لأعظم تلك الدقائق استعاره مصرحه ، وحينئذ فالمعنى : وأزلت عن أدق وأشرف مسائله الدقيقه الخفاء وألبستها ثوب الإيضاح. (قوله : ووضعت) أى وبعد ما وضعت كنوز فرائده ، الكنوز : جمع كنز بمعنى مكنوز ، وإضافته للفرائد من إضافه الصفه للموصوف أى : فرائده المكنوزه ، أى التى شأنها أن تكنز وتخبأ لعزتها كما هو الشأن فى الأموال العزيزه ، والفرائد : جمع فريده وهى فى الأصل الدره الثمينه أى ذات الثمن الكثير التى تحفظ فى ظرف على حده ، ولا تخلط بغيرها من اللآلئ لشرفها ، والمراد بها هنا المسائل الدقيقه ، شبه المسائل الحسان الدقيقه بالفرائد ، واستعار الفرائد لها استعاره مصرحه.

(قوله : على طرف الثمام) متعلّق ب" وضعت" ، والمراد بطرفه حده الأعلى ، والثمام - بضم الثاء وفتحها - : نبت لطيف سهل التناول ، وما كان على طرفه يكون سهل التناول ، والمراد من هذا الكلام أنه أتى بألفاظ سهله يفهم منها المعنى بلا مشقه ، فشبه الهيئه المنتزعه من بيان المراد بالألفاظ السهله بالهيئه المنتزعه من حال فرائد موضوعه على طرف الثمام بجامع سهوله التناول ، واستعير المركب الدال على الهيئه المشبه بها للهيئه المشبهه على طريق الاستعاره التمثيليه ، أو الكلام كنايه عن سهوله أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول إليها ؛ لأنه يلزم من وضعها على طرف الثمام ما ذكر من سهوله الأخذ والتحصيل ، ويجوز أن يكون المراد بطرف الثمام حالته ، وحينئذ فيكون الظرف متعلقا بمحذوف حالا ، أى : وضعت وألفت فرائده المكنوزه وضعا وتأليفا آتيا على حاله الثمام من سهوله التناول ، وعلى هذا الاحتمال فليس فى الكلام تجوّز ولا استعاره.

سعد الزّمان وساعد الإقبال

ودنا المنى وأجابت الآمال

وتبسم فى وجه رجائى المطالب ، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب ، ...

******

(قوله : سعد الزمان) أى : بظهور الخير فيه ، وإسناد السعد للزمان مجاز عقلى أى : سعدت فى زمانى ، وهو جواب" لما". (قوله : ساعد الإقبال) أى : وساعدنى إقبال الناس على تحصيل أغراضى ؛ لأن من أعرض الناس عنه تعسر عليه تحصيل مطلوبه ، ومن أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه ، وإسناد المساعده للإقبال مجاز عقلى ؛ لأن حق المساعده أن تسند للناس لا لإقبالهم. (قوله : ودنا المنى) أى : قرب ما أتمناه بظهور أمارته بعد أن كان بعيدا. (قوله : وأجابت الآمال) جمع أمل ، وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه أى أن آماله أجابته وحصلت له بعد أن كانت ممتنعه ، وإسناد الإجابه للآمال مجاز عقلى إذ الحقيقه أجابنى الله فى آمالى بأن حصل لى ما أؤمله أو أنه شبه الآمال بشخص يجيب بعد الطلب بجامع النفع فى كل ، وأجاب تخييل.

(قوله : وتبسم) عطف على" سعد" ، و" المطالب" فاعله ، وشبّه المطالب بإنسان مرغوب فيه العطاء ، لا يقابل سائله إلا بالبشر والتبسم ، وشبه الرجاء بإنسان طالب استعاره بالكنايه فيهما ، وإضافه الوجوه إلى الرجاء ، والتبسم إلى المطالب تخييل ، وتبسم المطالب فى وجه الرجاء كنايه عن إقبال المطالب بعد اليأس منها.

(قوله : بأن توجهت) سبب للأفعال الخمسه قبله ، والمسبب مع سببه مرتبان على الشرط ، وهو التوفيق أى إنى لما وفقت للإتمام سعد الزمان وساعد الإقبال ودنا المنى ... إلخ ؛ بسبب توجهى فاندفع ما يقال : إنه قد جعل السبب فى الأفعال الخمسه التوفيق المتقدم لتعلقها به حيث قال : " ولما وفقت ... إلخ سعد الزمان ... إلخ ، وهنا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور أو يجاب بأن" لما" هنا ليست للتعليق بل لمجرد الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضى أو يقال ... إنها للتعلق وجوابها" سعد" وما بعده وأما قوله : " بأن توجهت" فهو سبب لقوله : " وتبسم ... إلخ" وحده ، ولا يخفى عليك ما فى كلام الشارح من حسن التخلص. (قوله : تلقاء مدين المآرب) أى : جهه مدين التى هى موضع لاجتماع المآرب أى : المقاصد ثم إن مدين فى الأصل اسم لقريه شعيب - على نبينا وعليه أفضل - الصلاه والسّلام -

حضره من أنام الأنام فى ظل الأمان ، وأفاض عليهم سجال العدل والإحسان ، ...

******

استعيرت هنا للملك الموصوف بالأوصاف الآتيه بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المآرب ، فالمعنى تلقاء ملك شبيه بمدين بجامع أن كلّا منهما مكان لحصول المقاصد ، واعترض بأن مدين علم ، والأعلام لا تصح استعارتها. قلنا : استعارتها للملك بعد تأويلها بكل وهو موضع اجتماع المطالب كما قالوه فى حاتم ولا يخفى ما فى قوله" بأن توجهت ... إلخ" من التلميح لقصه موسى مع شعيب حيث توجه له موسى ناحيه مدين وحصل له المقصود فيها. (قوله : حضره) بدل من مدين والحضره فى الأصل مكان الحضور أطلقت على الملك نفسه مجازا من باب إطلاق المحل على الحال ، ولا شك أن ذات الملك مكان لحصول المآرب وصدورها.

(قوله : من أنام الأنام) أى : الخلق أى جعلهم نائمين. (قوله : فى ظل الأمان) أى : فى الأمان الشبيه بالظل فى الارتياح بكل أو أنه شبّه الأمان ببستان ذى ظل على طريق المكنيه وإثبات الظل تخييل ، و" أنام" ترشيح أو أنه أطلق الظل وأراد به لازمه وهو الراحه ؛ لأنه يقتضيها عاده أى : من صير الخلق نائمين فى راحه الأمان.

(قوله : وأفاض) أى : أنزل بكثره من أفاض الماء فى الحوض أنزله فيه حتى فاض ونزل من جوانبه استعاره ل" أظهر" ، والسجال : جمع سجل اسم للدلو الممتلىء ماء ، فإن كان الدلو خاليا عن الماء قيل له : غرب ، وإضافه السجال لما بعده من إضافه المشبه به للمشبه أى : وأظهر فيهم العدل والإحسان الشبيهين بالدلاء الممتلئه بالماء بجامع أن كلّا منهما به حياه النفس ؛ لأن الدلو المذكور به حياه النفس من حيث الماء الذى فيه ، وكذا العدل والإحسان بهما حياه النفس الكامله ؛ لأن الناس عند كثره الظلم يكونون فى حكم الأموات ، وإن كانوا أحياء ، و" أفاض" ترشيح للتشبيه مستعار ل" أظهر" كما علمت ، أو أنه شبه العدل والإحسان بماء بجامع الإحياء تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعاره بالكنايه ، و" السجال" تخييل أو أنه شبه حال الملك مع رعيته فى كثره عدله وإحسانه إليهم بحال السجل المفاض ماء ليرتوى به ، واستعمل المركب الدال على الثانى

وردّ بسياسته الغرار إلى الأجفان ، وسدّ بهيبته دون يأجوج الفتنه طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا ، ...

******

فى الأول على طريق الاستعاره التمثيليه. (قوله : بسياسته) السياسه : التدبير وحسن التصرف فى أمور الرعيه ، و" الغرار" - بكسر الغين المعجمه وبالراء المهمله - بمعنى النوم ، والأجفان : جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كنايه عن كثره الأمن والرفاهيه فى زمنه التى يكون معها النوم وعدم المقاتله بين الرعيه الذى كان مفقودا قبل زمانه ، والحاصل أن الأجفان قبل وجوده كانت خاليه عن النوم ، ومن لوازم ذلك حصول المشقه ، ولما وجد هذا السلطان رد النوم للعين ، ومن لوازم ذلك حصول الراحه ، ويطلق الغرار أيضا على حد السيف ، والجفن على غمده ، ويصح إراده ذلك هنا أى : أنه أرجع السيوف إلى أغمادها بعد ما كانت مسلوله زمن الفتنه بإطفائه نارها بحسن سياسته ، ففى الغرار والجفن على هذا إيهام ، وما أحسن قول بعضهم :

بين السّيوف وعينيه مشاكله

من أجلها قيل للأغماد أجفان

(قوله : وسد بهيبته) أى : بسبب هيبته ، والهيبه : حال يقوم بالشخص يوجب خوف الناس منه ، والمراد به هنا لازمه ، وهو الخوف منه ، وقوله : " دون" ظرف بمعنى أمام.

(قوله : يأجوج الفتنه) من إضافه المشبه به للمشبه أى : الفتنه التى هى فى فسادها وكثرتها شبيهه ب" يأجوج". (وقوله : طرق العدوان) مفعول" سدّ" ، والعدوان : التعدى والظلم ، وطرقه أسبابه ، والمراد بالعدوان الفتنه ؛ فهو إظهار فى محل الإضمار أى : وسدّ بهيبته أمام الفتنه الشبيهه ب" يأجوج" طرقها ، وحاصله : أن الفتنه كانت قادمه ومتوجهه على الرعيه فسدّ هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعيه.

(قوله : وأعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البالى ، والفضائل : جمع فضيله ، وهى ما يمدح به الإنسان من الأخلاق ، والكمالات : جمع كمال ، فهو أعم من ذلك ؛ فهو ما يمدح به الإنسان من الأخلاق أو غيرها كالعلم ، فشبه" الفضائل" و" الكمالات" بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعاره بالكنايه ، وأضاف إليها العظام الرميمه أى : البوالى تخييلا ، ونسب إلى الممدوح أنه أعادها منشوره أى : مبعوثه بعد موتها

ووقع بأقلام الحظيات على صحائف الصفائح لنصره الإسلام منثورا ، وهو السلطان الأعظم ، مالك رقاب الأمم ، ...

******

ترشيحا ، ويصح أن تكون الإضافه بمعنى من أى الرميم من الفضائل والكمالات ، وعلى هذا فيكون " الرميم " استعاره للمضمحل من الفضائل ، والكمالات من الميت المتجوز إليه بالرميم عن العظم البالى ، فهو مجاز على مجاز ، وهذا أوفق بقوله : " منشورا " ؛ فإن النشر للميت جميعه لا لعظمه فقط ، ويصح أن يكون من إضافه الصفه للموصوف ، فالرميم استعاره كما مر أو من إضافه المشبه به للمشبه ، وعلى هذا فالرميم حقيقه.

(قوله : ووقع) التوقيع فى الأصل الكتابه أريد بها لازمها وهو التأثير ، وإضافه " أقلام " إلى " الحظيات " من إضافه المشبه به للمشبه أى : الحظيات التى كالأقلام فى التأثير بها ، و " الحظيات " - بضم الحاء بعدها ظاء مشاله ثم ياء مشدده - جمع حظيه بالتصغير سهم صغير قدر ذراع ليس فيه نصل ، فإن كان فيه نصل قيل له : حظوه بفتح الحاء ، وقد تضم ، و " الصفائح " جمع صفيحه - بتقديم الفاء - سيوف أعدائه العراض ، وإضافه " الصحائف " جمع صحيفه - بتقديم الحاء - بمعنى الورقه إلى " الصفائح " من إضافه المشبه به للمشبه أى : الصفائح التى كالصحائف بجامع أن كلّا يؤثر فيه غيره ، وقوله : " لنصره الإسلام " متعلق ب " وقع " ، والمنثور فى الأصل الكلام المكتوب أريد به لازمه وهو التأثير ، والمعنى : أن هذا الممدوح أثّر بالسهام الصغيره الشبيهه بالأقلام فى سيوف أعدائه العريضه الشبيهه بالأوراق تأثيرات وتكسيرات ككتابه كلام منثور ، واختار الشارح التعبير بالحظيات دون الحظوات ودون السهام ؛ إشاره لقوه ذلك الملك حيث يقمع الأعداء بالسهام الصغيره التى لا نصل لها ، وتخصيص المنثور بالذكر ؛ لأنه أغلب من النظم ، وهذا الكلام كنايه عن إبطال آلات أعدائه وإضعاف قواهم وعزمهم ، وفيه من المبالغه فى مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل لأضعف آلاته التأثير فى أقوى آلات أعدائه فما بالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم ، وبين " الصحائف " و " الصفائح " الجناس المقلوب.

(قوله : السلطان) من السلاطه ، وهى القهر. (قوله : الأعظم) أى : لا وزيره.

(قوله : مالك رقاب الأمم) أى : ذواتهم ، وإنما عبّر ب " الرقاب " ؛ لأن أثر الملك يظهر غالبا فيها

ملاذ سلاطين العرب والعجم ، ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته وخليفته فى خليقته ، حافظ البلاد ، وناصر العباد ، ما حى ظلم الظلم ...

******

لأن العبد غالبا يخضع لسيده بعنقه ، والمراد بكونه مالكا لهم أنه أمالهم إليه بالإحسان إليهم ، والقهر لهم وإلا فهم أحرار ، و" الأمم" جمع أمه تطلق على الجماعه وعلى المفرد.

(قوله : ملاذ) أى : مفزع سلاطين العرب والعجم فى دفع ما لا يطيقون ، وبين" العرب" و" العجم" التضاد ؛ فالجمع بينهما جناس الطباق.

(قوله : ملجأ صناديد ... إلخ) أى : مهرب الشجعان من الملوك الكائنين فى العالم ، فهو لزياده شجاعته على شجاعتهم يهربون إليه عند اشتداد الأمر عليهم.

(قوله : ظل الله) تسميته ظلّا ؛ لأنه يلجأ إليه كما يلجأ إلى الظلّ من الحرّ ، ففيه استعاره مصرحه حيث شبه السلطان ب" ظل" ؛ لأن كلا منهما يلجأ إليه لدفع الضرر ؛ فالسلطان يلجأ إليه فى دفع حوادث الدهر ، والظل يلجأ إليه لدفع حر الشمس ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه ، وإضافه" الظل" إلى" الله" ؛ لأنه البارئ له. واعلم أن الظلّ ظلمه تنشأ بخلق الله عند حجب الجرم الكثيف للنور عن الأرض ، والظلمه كالنور عرضان قائمان بكره الهواء. (قوله :وخليفته فى خليقته) الخليفه فى الأصل كل من خلف غيره فى أمر من الأمور ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك أى : أنه أعطاه الله قوه وعدلا يحكم به فى العباد فقد خلف المولى بحسب الظاهر.

(قوله : حافظ البلاد) أى أهل البلاد من الشرور ، ويحتمل أنه حامى نفس البلاد ، وأنه لو لا هو لخربت. (قوله : وناصر العباد) ممن يتعدى عليهم بالظلم ، والمراد : العباد المؤمنين والداخلين تحت ذمته من الكفار.

(قوله : ما حى ظلم الظلم) الكلمه الأولى جمع ظلمه ، والثانيه مفرد بمعنى التصرف فى ملك الغير بغير حقّ ، والإضافه من قبيل إضافه المشبه به للمشبه أى ما حى الظلم الذى كالظلم فى القبح وعدم الاهتداء ، وفى تشبيه الظلم ب" الظلم" إشاره إلى أن ذلك الظلم الذى محاه وأزاله كان كثيرا ، ويحتمل أنه شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا فى النفس ،

والعناد ، رافع منار الشريعه النبويه ، ناصب رايات العلوم الدينيه ، خافض جناح الرحمه لأهل الحق واليقين ، ...

******

و" الظلم" تخييل ، وبين" الظلم" و" الظلم" الجناس المصحف شكلا ، وأما بين" خليفته" وخليقته فالجناس المصحف لفظا أو المضارع (قوله : والعناد) قيل : هو الميل عن الحق ، وعدم الانقياد إليه ، وقيل : هو المكابره أى إنكار الحق بعد العلم به. (قوله : رافع منار الشريعه إلخ)" الشريعه" هى الأحكام الشرعيه شبهت بمسجد على طريق المكنيه ، و" المنار" تخييل أو أن رفع منار الشىء يستلزم إظهار الشىء ، فأطلق اسم الملزوم وأريد اللازم ، والمعنى : أن الشريعه بعد أن كانت مهمله تقريرا أو عملا رفع شأنها وأظهرها بكثره تقريرها ، وحمل الناس على العمل بها أو أنه شبّه أدله الشريعه ب" منار" ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق المصرحه ، وحينئذ فالمراد أن أدله الشريعه انخفضت ، وهذا الملك رفعها بالتفات الناس إليها. (قوله : ناصب رايات ... إلخ) المراد بنصبها رفعها ، و" الرايات" جمع رايه ؛ بمعنى العلم ، وإضافه" رايات" للعلوم من إضافه المشبه به للمشبه أى : أنه رافع للعلوم الدينيه التى هى كالرايات بجامع أن كلّا بهجه لأهله ، أو شبّه العلوم الدينيه بجيش عظيم بجامع حصول المقصود بكل استعاره مكنيه ، و" الرايات" تخييل. (قوله : خافض جناح ... إلخ) فى ضمير" خافض" استعاره بالكنايه شبّه الملك بطائر يخفض جناحه على أفراخه بجامع الشفقه والحنو تشبيها مضمرا فى النفس ، و" الجناح" تخييل ، و" الخفض" ترشيح ، والأول مستعار للجانب ، والثانى للين ، وإضافه" جناح" إلى" الرحمه" لمجرد الملابسه إذ الرحمه التى هى سبب لخفض ملابسه للجناح ، والمعنى : خافض جناحه الملابس للرحمه لأهل الحق أى : لأجلهم أو عليهم ، و" الحق" على أنه مصدر مطابقه الواقع للكلام ، وعلى أنه صفه مشبهه الكلام الذى طابقه الواقع ، واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل ، والمعنى : أنه خافض جناحه الملابس للرحمه لأجل العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع ، ومعتقدين ما يقولون اعتقادا جازما عن دليل ، وأما أهل الكبر والمعاصى فيتكبر عليهم بمعنى أنه يعرض عنهم وينكر عليهم حالهم ، وليس المراد أنه يعظم نفسه عليهم.

مادّ سراد (١) الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين :

كهف الأنام ملاذ الخلق قاطبه

ظلّ الإله جلال الحقّ والدّين

أبو المظفر السلطان محمود جانى بك خان ، خلد الله سرادق عظمته ...

******

(قوله : سرادقات) جمع سرادق ، وهو الخيمه التى تمد فوق صحن الدار لأجل دفع حر الشمس مثلا ، وإضافه "السرادق" للأمن من إضافه المشبه به للمشبه ، والجامع اندفاع الضرر مع كل ، "والمدّ" ترشيح أو شبّه "الأمن" بدار بجامع الحفظ ، واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنيه ، و"السرادق" تخييل ، و"ماد" ترشيح مستعار ل "مجدد".

(قوله : بالنصر) أى : الحاصل ذلك الأمن بالنصر على الأعداء. (قوله : العزيز) الذى لم يحصل نظيره لأحد من السلاطين. (قوله : المبين) أى : البين الواضح لكل أحد ، وهو من أبان بمعنى بان بمعنى ظهر واتضح ، والمراد ب "الفتح" : فتح بلاد العدو.

(قوله : كهف الأنام) أى : ملجؤهم ، و"الكهف" فى الأصل هو غار الوحش فى الجبل ؛ شبّه السلطان بكهف بجامع الالتجاء إلى كل ، فالسلطان يلجأ إليه أهل مملكته ، والكهف يلجأ إليه الوحش ، واستعير اسم المشبه به للمشبه. (قوله : ملاذ) أى : ملجأ ، وقوله : "قاطبه" بمعنى جميعا. (قوله : جلال الحق) أى عظمه الحق ، وقد مرّ معناه ، وقوله : "والدين" أى : وجلال الدين وعظمه الأحكام الشرعيه مبالغه على حد زيد عدل ، والمراد : أن الحق والدين يعظمان بسببه فى صدور الخلق ، وهما بدون ذلك الملك حقيران. (قوله : أبو المظفر) كنيته ، (وقوله : "محمود") اسمه ، وأعاد لفظ السلطان مع تقدمه فى قوله : "وهو" السلطان الأعظم" تأدبا ؛ لأنه يستقبح عاده أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنه. (قوله : جانى بك خان) لقبه ، ومعناه بالفارسيه : روح كبراء السلاطين ؛ لأن "جانى" معناه : روح ، "وبك" - بفتح الباء وسكون الكاف - معناه : كبير ، و"خان" معناه : السلطان ، ويراد من "بك" و"خان" الجمع كما قلنا (قوله : سرادق عظمته) أى : خيمه عظمته ، فشبّه "العظمه" ب "ملك" تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنيه ، وإثبات "السرادق" بمعنى الخيمه تخييل أو أن إضافه "السرادق" للعظمه من إضافه المشبه به للمشبه أى :

١- كذا فى المطبوعه ، وفى شرح الدسوقى : (سرادقات).

وجلاله ، وأدام روى نعيم الآمال من سجال إفضاله ، فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الإقبال ، والاستظلال بظلال الرأفه والإفضال ؛ ...

******

أدام الله عظمته وجلاله اللذين هما كالسرادق فى الارتياح والالتجاء لكل ، و" الجلال" مرادف للعظمه. (قوله : وأدام روى (١) ... إلخ) الروى - بالكسر والقصر - بمعنى الارتواء ، وقوله : " نعيم" بمعنى : تنعم ، وفيه استعاره بالكنايه حيث شبهه بزرع أو إنسان يرتوى ، وإثبات الروى تخييل ، و" سجال" ترشيح ، وقوله : " الآمال" على حذف مضاف أى : نعيم أهل الآمال أو أن إسناد" التنعم" للآمال مجاز عقلى إذ المتنعم أهلها ، وقوله : " من سجال" متعلق ب" روى" ، وفى إفضاله استعاره بالكنايه حيث شبهه ب" ماء" بجامع الإحياء ، و" سجال" تخييل ، ويصح أن تكون إضافه" الروى" للنعيم من إضافه المشبه به للمشبه ، وكذلك إضافه" السجال" للإفضال أى : أدام الله تنعم أهل الآمال الشبيه بالارتواء من إفضاله الشبيه ب" السجال" أى : دلو الماء بجامع الفيضان فى كل ، ويصح أن تكون إضافه" نعيم" ل" أهل" الآمال" من إضافه الصفه للموصوف أى : أدام : الله ارتواء أهل الآمال المنعمه من سجال الإفضال ، هذا كله على كسر الراء من" روى" ، وقصره ، ويصح فتح الراء مع المد ، ومعناه : الماء العذب ، وضم الراء مع المد أيضا ، ومعناه : المنظر الحسن وعليهما تكون إضافه رواء ل" نعيم" بمعنى التنعم من إضافه المشبه به للمشبه أى : أدام الله تنعم أهل الآمال الشبيه بالماء العذب أو المنظر الحسن بجامع الاشتياق لكل ، من إفضاله الشبيه بالسجال ، والوجه الأول - أعنى : كسر الراء مع القصر - أقرب للتعبير ب" السجال".

(قوله : فحاولت) هذا مفرع على محذوف أى : توجهت تلقاء مدين فلما وجدته بتلك الصفات المذكوره حاولت أى : رمت ، وقصدت بسبب هذا الكتاب التشبث أى : التعلق بأذيال إقباله ، شبّه إقبال السلطان عليه بثوب إنسان ، من استمسك بأذياله : بلغ المراد على طريق المكنيه ، و" الأذيال" تخييل و" التشبث" ترشيح.

(قوله : والاستظلال) أى : وحاولت الاستظلال بظلال الرأفه ، وهى شده الرحمه ، و" الإفضال" الإحسان ، وإضافه" الظلال" للرأفه من إضافه المشبه به للمشبه أى : الاستظلال برأفته ورحمته الشبيهين بالظلال بجامع الالتجاء ، و" الاستظلال" ترشيح للتشبيه أو أنه شبّه الرأفه والإفضال ببستان على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات" الظلال" تخييل.

١- فى الأصل : روا (بالألف) وكذا فى كل المواضع بعدها ، والمثبت هو الصحيح فى قياس الخط.

فجعلته خدمه لسدته التى هى ملتثم شفاه الأقيال ، ومعول رجاء الآمال ، ومبوأ العظمه والجلال ؛ لا زالت محط رحال الأفاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ، وعون الإسلام ، وغوث الأنام ، ...

******

(قوله : فجعلته) الفاء للسببيه أى : فبسبب هذا القصد جعلته أى : هذا الشرح المختصر ، وقوله : " خدمه" أى : ذا خدمه أو خادما إذ الخدمه السعايه فى مراد المخدوم.

(قوله : لسدته) هى العتبه فى الأصل ، والمراد بها هنا الذات فلا حاجه لتقدير صاحب فيما يأتى ، وأما إن بقيت على معناها الأصلى فنحتاج إلى تقدير صاحبها فيما يأتى ، وقوله : " ملتثم" أى : محل التثام ، و" الشفاه" جمع شفه ، و" الإقيال" جمع قيل - بفتح القاف وسكون الياء - وهو فى الأصل ملك حمير - قبيله باليمن - والمراد به هنا مطلق ملك ، وإذا كانت تلك السده أى : العتبه ملتثما للملوك ، فهى ملتثم لغيرهم بالأولى أى : أن هذه العتبه شأنها أن يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها. و (قوله : معول) أى : والتى هى معول أى معتمد رجاء الآمال ؛ شبّه الآمال بأشخاص طالبين استعاره بالكنايه ، و" الرجاء" تخييل أى : أن ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول فى تحصيله على أحد إلا على هذه السده ، أو الكلام على حذف مضاف أى : معول رجاء أهل الآمال ، وحينئذ فلا استعاره.

(قوله : ومبوأ العظمه) أى : والتى هى منزل العظمه والجلال ومحلهما ، والعظمه والجلال إما بمعنى التعظيم والإجلال أو باقيان على حالهما ، والمعنى : أن تلك السده محل أقام فيه العظمه والجلال. (قوله : لا زالت) أى تلك السده بمعنى ذات الملك أو المراد لا زال صاحبها بناء على أن المراد بالسده معناها الأصلى ، وهو العتبه. (قوله : محط رحال الأفاضل) أى : محالا لانحطاط رحال الأفاضل عند انتهاء أسفارهم لكونها مقصودهم فى ارتحالهم لطلب أفضالها. (قوله : وملاذ) أى : ولا زالت ملاذا وملجأ لأصحاب الفضائل أى : الأخلاق الحميده التى يتمدح بها. (قوله وعون الإسلام) أى : ولا زالت معينه لأهل الإسلام بأن تجلب لهم كل نفع. (قوله وغوث الأنام) أى : ولا زالت مغيثه للأنام من حوادث الدهر ، وفى دفع الضرر.

بالنبىّ وآله عليه وعليهم أفضل الصلاه والسّلام.

فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الأذهان ، ويرهف البصائر ، ويضىء ألباب أرباب البيان. ومن الله التوفيق والهدايه ، وعليه التوكل فى البدايه والنهايه ، وهو حسبى ونعم الوكيل.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

******

(قوله : بالنبىّ) متعلق بمحذوف أى : وأطلب ما ذكر حال كونى متوسلا بالنبىّ ، ومن توسل به لم يخب.

(قوله : فجاء بحمد الله) عطف على قوله سابقا فانتصبت لشرح هذا الكتاب أى : فجاء هذا الشرح حال كونه ملتبسا بحمد الله. (قوله : كما يروق) بضم الياء وسكون الراء وكسر الواو أى : يعجب أى : جاء حال كونه مشابها لشىء يروق ، وإذا كان مثل الشىء الموصوف بهذه الصفات كان متصفا بها فكأنه قال : فجاء على حاله تعجب النواظر.

(قوله : صدأ الأذهان) شبّه" الأذهان" بشىء نفيس كذهب عليه صدأ تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنيه ، وإثبات" الصدأ" تخييل (قوله : ويرهف) أى : يحد البصائر ، وهو جمع بصيره ، وهى عين فى القلب ، وشبّه" البصائر" بسيف غير حاد لا يقطع شيئا على طريق المكنيه ، وإثبات" يرهف" بمعنى يحد تخييل.

(قوله : ويضىء) أى : ينور عقول أرباب البيان بمعنى أنه يذهب ما فيها من الاسوداد ، و" البيان" هنا يحتمل أن يراد به العلم الآتى ، ويحتمل أن المراد به المنطق الفصيح المعرب به عما فى الضمير.

(قوله : ومن الله التوفيق) أى : والتوفيق والهدايه أطلبهما من الله لا من غيره.

(قوله فى البدايه) أى : فى ابتداء هذا التأليف وفى انتهائه.

(قوله : بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجمله يصح أن تكون خبريه باعتبار صدرها وهو أؤلف ؛ لأن التأليف لا يتوقف تحققه فى الخارج على النطق بها بل يجوز حصوله خارجا ويكون ذلك اللفظ حكايه عما تحقق فى الخارج كما هو شأن الخبر

.....

******

الصادق ، فإن قلت : إن كلا من مصاحبه الاسم والاستعانه به من تتمه الخبر ؛ لأنه قيد ملاحظ فيه ، والقيد محط القصد نفيا وإثباتا ، وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يلتفت للقيد وهو مستعينا ، ولا شك أن الاستعانه يتوقف حصولها على النطق به ، وحينئذ تكون الجمله إنشائيه ، وأجيب بأنهما وإن كانا من تتمه الخبر لكنهما ليسا بجزءين منه بل من متعلقاته الخارجه عن حقيقته وقيد فيه ، وإن توقف مضمون الخبر المطلوب شرعا عليهما إلا أن ذلك التوقف لا يقتضى الجزئيه كتوقفه على الحال فى نحو (قامُوا كُسالى)(١) ، (وَما خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ)(٢) والحاصل أن القيود وإن كانت محلا للقصد ، لكنها لا تخرج عن كونها فضلات والذى يوصف بالخبر والإنشاء إنما هو العمد لأنها ركنا الإسناد ، والمقصود بالذات إنما هو المسند والمسند إليه لكن يرد على هذا" متى ضربت" فإنها جمله إنشائيه مع أن أداه الاستفهام فضله ، وحينئذ فلا يصح أن يقال : إن الذى يوصف بالخبر والإنشاء هو العمد ، وأجيب بأن محل كون الفضلات لا ينظر إليها ما لم يكن لها تأثير ، ومتى أثرت فى الجمله الإنشاء لكونها عريقه فى الاستفهام المنافى للخبر بخلاف الاستعانه مثلا فإنها لا تنافى الإخبار بالتأليف ، وأجيب عن أصل الإشكال بجواب ثان ، وهو أن المأخوذ من كلام المحققين أن المعتبر فى إنشائيه الكلام وخبريته إنما هو صدره لا عجزه ، وإن كان عمده كما فى" زيد اضربه" فقالوا : إن هذه جمله خبريه نظرا إلى الصدر مع أن" اضربه" إنشاء وعمده ، فكيف بالعجز هنا مع كونه غير عمده ، ويحتمل أن تكون جمله البسمله إنشائيه نظرا للعجز وهو الاستعانه ؛ لأنه لا يتوقف حصولها على النطق بها ، إن قلت : إن هذا العجز فضله ، والمنظور له فى الإنشائيه والخبريه إنما هو العمده قلت : قد نظروا هنا إلى أن القيود محط القصد ثم اعلم أن جعلها إنشائيه باعتبار العجز متوقف على جعل إضافه اسم الله بيانيه ، ويقال : إن كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله ، وأما إن جعلناها حقيقيه ، وأن المراد بالاسم المسمى ومن الجلاله اللفظ ، فلا يصح أن تكون إنشائيه ؛ لأن الاستعانه بالذات لا تتوقف

١- النساء : ١۴٢.

٢- الدخان : ٣٨.

(الحمد) ...

******

على المنطق بل تحصل بمجرد توجه القلب ، وحينئذ فتكون خبريه باعتبار العجز أيضا ، وقد يقال : يمكن أن يتوجه الإنسان بقلبه لأسماء الله تعالى ويستعين بها فتكون خبريه حتى على جعل الإضافه بيانيه ، والأظهر أن يقال : إنه إن أريد الاستعانه القلبيه كانت خبريه باعتبار العجز كانت الإضافه بيانيه أو حقيقيه ، وإن أريد الاستعانه اللفظيه كانت إنشائيه لا فرق بين أن تكون حقيقيه أو بيانيه ؛ هذا ويمكن جعلها خبريه باعتبار العجز على أن الإضافه بيانيه بناء على أنه مخبر عن استعانه حاصله بهذا اللفظ كما فى قولك : " أتكلم " فإنه إخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ، ولا يقال : إن الخبر ما تحقق مدلوله بدون اللفظ به ، وأجيب بأنه ليس المراد من ذلك أن الخبر دائما مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على النطق به دائما ، وهذا لا ينافى أنه قد يتحقق مدلوله به.

[القول فى الحمد]

(قوله : الحمد) ترك العطف على كون جمله البسمله إنشائيه وجمله الحمد خبريه أو العكس ظاهر ؛ لأن بينهما حينئذ كمال الانقطاع ، وأما على أنهما متفقان فى الخبريه أو الإنشائيه فترك العطف إشاره إلى أن كلا من الجملتين مقصود بالذات وليست إحداهما تابعه للأخرى ثم إن كون هذه الجمله صيغه حمد ظاهر إن قلنا إنها إنشائيه أى لإنشاء الثناء على الله بأنه مالك لجميع المحامد الكائنه من الخلق ، وأما إن قلنا : إنها خبريه أى إنها للإخبار بأن الله مالك لذلك فجعلها صيغه حمد مشكل ؛ لأن الإخبار بثبوت شىء للغير لا يستلزم حصول ذلك الشىء من المخبر ، فقولك القيام لزيد لا يلزم من ذلك أن يكون قائما ، وحينئذ فلا يلزم من الإخبار بثبوت الحمد أن يكون المصنف حامدا مع أن المطلوب منه أن يحمد الله فى الابتداء ، وأجيب بأجوبه ، منها : أن هذه الجمله خبريه فى الأصل ثم نقلت شرعا للإنشاء بمضمونها كما فى صيغ العقود نحو " بعت " و " آجرت " ؛ فإنها أخبار فى الأصل ثم نقلت شرعا لإنشاء مضمونها فهو حمد شرعى يترتب عليه ما يترتب على الحمد اللغوى من الثواب والخروج عن عهده الطلب ، ولا يقال : هذا ظاهر إذا لم تجعل " أل " للاستغراق ، إذ لا يتأتى إنشاء جميع المحامد ؛ لأنا نقول المستحيل إنما هو إنشاء جميع المحامد لغه بصيغ متعدده

هو الثناء باللسان ، ...

******

بعدد المحمود عليه ، وأما إنشاء الجميع بصيغه واحده شرعا فلا استحاله فيه ؛ لأنها لإنشاء الثناء بمضمونها لا لإنشاء مضمونها ، ومنها أن ذلك الإخبار مفيد للحمد ؛ لأن الإخبار بأن الله مالك لجميع المحامد وصف له بجميل فيكون حمدا ، وعلى هذا فمحل كون المخبر بالشيء ليس آنيا بذلك الشيء ما لم يكن الإخبار فردا من أفراد المخبر عنه كما هنا ، وهذا ظاهر إن قلنا : إنها للإخبار بأن الله مالك لجميع المحامد ، وأما إن قلنا : إنها موضوعه للإخبار بوقوع الحمد لله من الغير فبقول ذلك الإخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون إخبارا باتصافه تعالى بالكمال بواسطه فيكون حمدا بهذا الاعتبار.

(قوله : هو الثناء) أى : الحمد فى اللغه واقتصر الشارح على تفسير الحمد اللغوى إشاره إلى أن الحمد الذى طلبت البداءه به الحمد اللغوى لا الاصطلاحى ، ووجه ذلك كما قال بعض العلماء : أن الحمد العرفى طارئ بعد النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وإذا كان كذلك فيحمل الحمد الذى طلب البداءه به على ما كان موجودا فى زمنه وهو الحمد اللغوى ، وقد يقال : إن هذا التوجيه لا يصح إلا لو كان المراد اصطلاح طائفه مخصوصه مع أن المراد العرف العام فهو أمر قديم ، فالأولى أن يقال : إنما حمل على المعنى اللغوى ؛ لأن خبر ما فسرته بالوارد ، والوارد فى الحديث بالحمد لله بالرفع على الحكايه ، وهو يقتضى أن المراد هذا اللفظ ، ولو كان المراد العرفى لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه.

(قوله : الثناء ... إلخ) أى : الذكر بخير ، مأخوذ من أثنيت إذا ذكرت بخير ولو مره لا من ثنيت إذا كررت ، وإلا لزم أن الثناء مره واحده لا يقال له حمد ، وليس كذلك ، وضده النثاء بتقديم النون وهو الذكر بشرّ ، هذا ما عليه الجمهور ، وقال العز بن عبد السّلام (١) :

١- هو شيخ الإسلام والمسلمين وأحد الأئمه الأعلام وسلطان العلماء إمام عصره بلا مدافعه ، عبد العزيز بن عبد السّلام بن أبى القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمى. ولد سنه ۵۷۷ أو ۵۷۸ ه وهو فقيه شافعى بلغ رتبه الاجتهاد ولد ونشأ فى دمشق ، تولى القضاء والخطبه لنجم الدين أيوب ، من مؤلفاته" التفسير الكبير" و" الإلمام فى أدله الأحكام" و" قواعد الشريعه" و" الفوائد" ... وكان من أمثال مصر" ما أنت إلا من العوام ولو كنت ابن عبد السّلام" توفى - رحمه الله - سنه ۶۶۰ ه - وانظر : طبقات الشافعيه (۴ / ۳۵۴) ، والأعلام للزركلى (۴ / ۲۱).

على قصد التعظيم ...

******

الثناء حقيقه فى الذكر بالخير والشر وتمسك بحديث" مر بجنازه فأثنوا عليها خيرا ومر بأخرى فأثنوا عليها شرّا" (١) وأجيب بأن هذا من قبيل المشاكله ، واعترض بأن الثناء بالمعنى المذكور لا يكون إلا باللسان ، وحينئذ فذكره مستدرك ، وأجيب بأن اللسان وإن كان معلوما من الثناء لكنه صرح به للتنصيص على اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابلته للشكر نصّا المقتضيه لظهور التفريع لبيان النسبه بينهما أو يجاب بأنه لما كان يحتمل التجوز فى الثناء بإطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان والأركان ذكره لإخراج الثناء بغير اللسان ، وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره ولا بد ، وأما على الجواب الأول ؛ فهو غير محتاج لذكره لفهمه من الثناء ، وإنما ذكر لما مر ، ثم إن تفسير الثناء بما ذكر مبنى على أنه مختص باللسان ، وهو خلاف الراجح ، والراجح أنه يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح ، وحينئذ فيفسر بأنه الإتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفه الجميله ، وعلى هذا فقوله : " باللسان" قيد لا بد منه لإخراج الثناء بغيره كالجنان والأركان ، واعترض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه أو على خواص خلقه إذ المولى منزه عن الجارحه ، وأجيب بأن هذا تعريف لنوع من الحمد ، وهو الحمد الحادث أو يقال : المراد باللسان الكلام مجازا مرسلا من إطلاق السبب وإراده المسبب ، والعلاقه يكفى تحققها فى بعض الأفراد ، فلا يقال : إن كون اللسان سببا فى الكلام ظاهر فى الحمد الحادث دون القديم ، وأورد على الجواب الثانى أن المجاز لا يدخل التعاريف ؛ قلنا : ما لم يكن مشهورا ، وهذا قد اشتهر إن قلت : إن حقيقه القديم مباينه لحقيقه الحادث ، وحينئذ فلا يجوز جمعهما فى تعريف واحد ؛ قلنا : محل ذلك إذا أريد بيان حقيقه كل على التفصيل ، وأما إذا كان المراد بيانهما إجما لا فلا مانع من ذلك. (قوله : على قصد التعظيم)" على" بمعنى" مع" أى : الثناء باللسان حال كونه مصاحبا لقصد التعظيم ، واعلم أنك إذا تلفظت بقولك : " زيد عالم" مثلا تاره

١- أخرجه مسلم فى كتاب الجنائز (٣ / ٦١٤) طبعه دار الشعب.

سواء تعلق بالنعمه أو بغيرها ، ...

******

تكون قاصدا بذلك التعظيم ، وتاره تكون مكذبا لذلك وقاصدا به الهزء والسخريه ، وتاره لا تقصد شيئا فلو لم تقصد شيئا أو قصدت الاستهزاء فظاهره أنه لا يكون حمدا لغه مع أنه إذا لم نقصد شيئا يكون حمدا لغه ، والجواب أن الشارح أراد أن يبين الحمد اللغوى الأكمل المعتدّ به ، ولا يعتد بالحمد إلا إذا وجد قصد التعظيم ، وإلا كان غير أكمل. (قوله : سواء تعلق بالنعمه) أى : سواء وقع فى مقابله نعمه أو فى مقابله غيرها ، وهذا تعميم فى المحمود عليه. واعلم أن الحمد له أركان خمسه : حامد محمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغه ؛ فالحامد من صدر منه الثناء ، والمحمود هو من أثنى عليه ، والمحمود عليه هو ما وقع الحمد فى مقابلته أى ما كان باعثا على الحمد ، والمحمود به هو مدلول الصيغه وهى اللفظ ، ثم إن المحمود عليه وبه تاره يختلفان ذاتا واعتبارا كما إذا قلت : زيد عالم فى مقابله إكرامه لك ، وتاره يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كقولك : زيد كريم فى مقابله إكرامه لك ، فالكرم من حيث إنه باعث على الحمد محمود عليه ، ومن حيث إنه مدلول للصيغه محمود به ، ثم إن المحمود عليه يشترط أن يكون اختياريا ، وإن لم يكن نعمه بخلاف المحمود به ، فلا يشترط أن يكون اختياريا إذا علمت هذا فيعترض على التعريف بأن فيه قصورا من حيث إنه لم يعتبر فيه أن يكون المحمود عليه جميلا ؛ لأن غير النعمه صادق بما إذا كان غير جميل مع أنه لا بد منه ، وأجيب بجوابين :

الأول : أن هذا تعريف بالأعم ، وهو جائز عند الأدباء بل جوزه قدماء المناطقه فى التعريف الناقص.

الثانى : أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون المحمود عليه جميلا ؛ لأن المراد بالجميل فى زعم الحامد أو فى نظر المحمود بزعم الحامد لا الجميل فى الواقع إذ ليس بشرط ، وفى هذا الجواب نظر ؛ إذ دلاله الالتزام مهجوره فى التعاريف ، واعترض بأن فيه قصورا من وجه آخر ، وهو أن الجميل المحمود عليه يجب أن يكون اختياريا ؛ ولم يذكر ذلك فى التعريف ، ولم يكن فيه ما يستلزمه ، والجواب : ما مر من أنه تعريف

.....

******

بالأعم ، وهو جائز ؛ فإن قلت : إن الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمد ، ولا مجال لاعتبار الاختيار فيها قلت : المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقه أو حكما فذاته تعالى لما كانت منشأ للأفعال الاختياريه عدّت اختياريه حكما بلا واسطه ، وأما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيرا عدت اختياريه حكما بواسطه ملازمتها للذات أو يقال : المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى فتدخل ذات الله وصفاته أو المراد بالاختيارى ما كان منسوبا للفاعل المختار سواء كان مختارا فيه أى : موثرا فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عبد الحكيم (۱).

(قوله : سواء تعلق) أى : الثناء ، وليس الضمير للحمد وتعلق الثناء بالنعمه من تعلق الشيء بسببه الباعث عليه ، و (قوله : " بالنعمه") أى : الإنعام كما لو قلت : زيد عالم فى مقابله إكرامه لك ، وهذا هو المعبر عنه بالفواضل فى قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل ، و (قوله : " أو بغيرها") كما لو قلت : إنه فاضل فى مقابله حسن الخط أو حسن الصلاه ، وهذا هو المعبر عنه بالفضائل وكالحمد على مجرد الذات العليه ثم إن قوله : " سواء ... إلخ" جمله مستأنفه مصرحه بمتعلق الحمد لا من جمله التعريف ، وذلك ؛ لأن التعريف تصوير لماهيه المحدود لا بيان لعمومه ؛ لأن التعميم إنما هو للإفراد وتعلق فى تأويل المصدر وإن لم يكن هناك سابك ؛ لأن السّبك بدون حرف مصدرى مطرد فى باب التسويه شاذ فى غيرها ، والفعل المقدر فى المعطوف فى تأويل المصدر أيضا ، وسواء بمعنى مستو خبر مقدم ، والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر أى : تعلقه بالنعمه أو تعلقه بغيرها مستو ، واعترض هذا الإعراب بأن" أو" لأحد المتعدد ، والتسويه إنما تكون بين المتعدد لا بين أحده ، وأجيب بأن" أو" بمعنى الواو لأجل ما يقتضيه معنى الاستواء

۱- هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندى السيالكوتى البنجابى له تأليف ، منها : حاشيته على تفسير البيضاوى ، وحاشيته على الجرجانى فى المنطق ، وحاشيته على المطول ، وحاشيته على شرح تصريف العربى للسعد ، توفى سنه ۱۰۶۷ ه. انظر : الأعلام للزركلى (۳ / ۲۸۳).

والشكر ...

******

من التعدد ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأنه ينافى جعل" سواء" بمعنى مستو ؛ لأن مستو إنما يخبر به عن الواحد ، تقول : زيد مستو مع عمرو ، ولا يخبر به عن متعدد ، فلا تقول : زيد وعمرو مستو ، بل مستويان ، وأجيب بأن الإخبار بحسب الظاهر ؛ لأن سواء فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الإخبار به عن الاثنين ؛ لأن المصدر يقع على القليل والكثير ، وإن أريد به هنا اسم الفاعل ، ويصح بقاء" أو" على بابها ، وصح الإخبار نظرا للمعنى المراد أى : أحد التعلّقين مستو مع الآخر ، وإنما جعلنا" سواء" خبرا ، والمصدر بعده مبتدأ دون العكس ؛ لأن" سواء" نكره من غير مسوغ ، والمقصود الإخبار عن التعليقين بالاستواء لا العكس ، ويجوز جعل" سواء" خبرا لمبتدأ محذوف أى : الأمران سواء والجمله دليل الجواب ، والجمله بعدها شرطيه على جعل همزه الاستفهام المحذوفه مضمنه معنى" إن" الشرطيه لاشتراكهما فى الدلاله على عدم الجزم ، والتقدير : إن تعلق بالنعمه أو بغيرها فالأمران سواء ، ويجوز أن تكون" سواء" بمعنى مستو مبتدأ ، والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سدّ مسد الخبر على مذهب من لم يشترط الاعتماد ، والمسوغ للابتداء العمل ، فالأوجه فى هذا التركيب ثلاثه ، ويجوز وجه رابع ، وهو جعل سواء بمعنى مستو خبرا مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخرا ؛ لأنه مجرد عن النسبه أو الزمان ، فحكمه حكم المصدر ، والهمزه مقدره بعد" سواء" ، وهى مجرده عن الاستفهام لمجرد التسويه ، وكأنه قيل : تعلقه بالنعمه أو بغيرها مستو ، ويقال على هذا سؤالا وجوابا مثل ما قيل على الأول.

[الكلام فى الشكر]

(قوله : والشكر) أى : لغه وأما اصطلاحا ؛ فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله ، أى : صرفها بحسب الطاقه البشريه لا مطلق صرف ، ولذا قال تعالى : (وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ)(1) وإنما عرف الشكر مع أنه لم يذكر فى المتن ؛ لأنه أخو الحمد ، ولم يعرف المدح كأنه مراعاه لما قال

١- سبأ : ١٣.

فعل ينبئ عن تعظيم المنعم ...

******

الزمخشرى (١) : إن المدح والحمد شيء واحد. (قوله : فعل) اعترض بأن الفعل ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف ، وحينئذ فيكون الفعل من كلامه غير شامل للشكر اللسانى والجنانى ؛ لأن الذى باللسان قول والذى بالجنان كيفيه نفسانيه ، وحينئذ فلا يصح تعميمه فى الفعل بعد ذلك بقوله : " سواء ... إلخ " ، فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الموارد الثلاث ، ويجاب بأنه أراد بالفعل الأمر والشأن على اصطلاح أهل اللغه لا ما قابل القول ، والاعتقاد كما هو المتعارف أو المراد بالفعل ما قابل الانفعال ، ولا شك أن كلا من القول والاعتقاد ليس انفعالا.

(قوله : ينبئ) فيه أن الشكر الجنانى وهو الاعتقاد لا يصح إنباؤه عن التعظيم إذ لا معنى لإنبائه بالنسبه للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولا بالنسبه لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا ، وعلى فرض أن يطلعه عليه الشاكر بقول أو فعل فالمنبىء حقيقه هو ذلك القول أو الفعل المطلع لا الاعتقاد ، وحينئذ فيكون تعريف الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الإنباء فيه مع أنه من أفراده ويكون قوله الآتى : " أو بالجنان " فاسدا لعدم إنبائه. قلت : المراد بالإنباء الدلاله لا الإخبار ، ولا شك أن الشكر الجنانى وهو اعتقاد الشاكر أن المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم المنعم بالنسبه للشاكر وغيره ، ولا يقدح فى كون الاعتقاد دالا على تعظيم المنعم بالنسبه لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه ؛ لأنه لو زال المانع وعلم به لعلم مدلوله وهو تعظيم المنعم ؛ لأن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر لا ما يلزم من وجوده العلم بشيء آخر ألا ترى أن الدخان دال على النار بالنسبه للأعمى ؛ لأنه لو علم به لعلم بالنار بغير واسطه

١- هو العلامه أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشرى الخوارزمى كبير المعتزله النحوى صاحب الكشاف والمفصل ، حجّ وجاور وتخرج به أئمه. وكان رأسا فى البلاغه العربيه والبيان ، وله نظم جيد ، ومن مصنفاته أيضا الفائق فى غريب الحديث ، وربيع الأبرار ، وأساس البلاغه ، والمنهاج فى الأصول ، وقال الذهبى : " كان داعيه للاعتزال ، الله يسامحه ". توفى ليله عرفه سنه ٥٣٨ ه. انظر : سير أعلام النبلاء للذهبى (٢٠ / ١٥١) ، والأعلام للزركلى (٧ / ١٧٨).

لكونه منعما ، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، ...

******

فتحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر اتصاف المنعم بصفات الكمال يدل على الشاكر وغير الشاكر ممن له اطلاع عليه بإلهام أو بزوال المانع ، واطلاع على السرائر أو بقول أو بفعل من الشاكر على تعظيم المنعم ، ولا يقال : إن الاطلاع على ذلك الاعتقاد إذا كان بقول أو فعل من الشاكر ، فالمنبىء عن التعظيم حينئذ إنما هو ذلك القول أو الفعل لا الاعتقاد ؛ لأنا نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكران : أحدهما بالجنان والآخر باللسان أو بالأركان ، والذى بالأركان أو اللسان دال على الجنان ، وكل من الجنان وغيره دال على تعظيم المنعم الأول بواسطه ، والثانى بدونها ، فظهر لك أن حصر المعترض الإنباء فى القول الذى هو الشكر اللسانى ، والفعل الذى هو الشكر الأركانى ممنوع ؛ بقى شىء آخر ، وهو أن الشكر الجنانى هو اعتقاد عظمه المنعم ، وهو لا يصح إنباؤه عن تعظيم المنعم ؛ لأن المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لا بحسب نفس الأمر ، وهو اعتقاد العظمه أيضا ، والشىء لا ينبئ عن نفسه ، وأجيب بأن الشكر الجنانى اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال ، وهو مغاير لاعتقاد العظمه ؛ لأنه أعم منه والعام ينبىء عن الخاص أى يدل عليه. (قوله : بسبب كونه منعما) متعلق ب" تعظيم" ، وفيه أن هذا معلوم من قوله قبل عن تعظيم المنعم ؛ لأن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعليه ما منه الاشتقاق ، وأجيب بأن هذا تصريح بما علم التزاما لكون دلاله الالتزام مهجوره فى التعاريف ، وقوله : " بسبب كونه منعما" أى : على الشاكر أو غيره.

(قوله : سواء كان) أى : الفعل ، وقوله : " باللسان" أى : صادرا من اللسان. (قوله : أو بالجنان) أى : أو كان ذلك الفعل صادرا من الجنان أى : القلب ، والفعل الصادر منه هو اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال كما علمت ، واعلم أن المعتقد لا يقال له شاكر إلا إذا انقاد وأذعن ، وإلا فلا يعد اعتقاده شكرا كما فى الإيمان أفاده شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : أو بالأركان) أى الجوارح ، و (أل) للجنس فيصدق بجارحه واحده كما لو أكرمتنى فقبلت يدك أو وضعت يدى على صدرى لك أو قمت لك إجلالا ، واعلم أن عمل الجوارح لا يقال له : شكر إلا إذا كان خدمه لا إن كان بطريق الإعانه والترحم

فمورد الحمد لا يكون إلا باللسان ، ومتعلقه يكون النعمه وغيرها ، ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمه ، ومورده يكون اللسان وغيره ، ...

******

والأجره. (قوله : فمورد ... إلخ)" الفاء" واقعه فى جواب شرط مقدر أى إذا علمت تعريف كل من الحمد والشكر ، وأردت معرفه مورد كل منهما ومتعلقه فمورد ... إلخ ، واعترض التعبير بالمورد لاقتضائه صدور الحمد من شىء قبل ثم ورد على اللسان بعد ، إذ مورد الشىء ما يرد عليه ألا ترى أن الحيوان إذا أخرجته من بيتك للحوض مثلا فالحوض يقال له : مورد ، والبيت مصدر مع أن الحمد إنما صدر من اللسان فالأولى أن يقول : فمصدر الحمد ، وأجيب بأن مراده بالمورد المصدر أى ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه ، واختار التعبير عن المصدر بالمورد ؛ لأن الثناء لما كان لا يعتد به فى كونه حمدا إلا إذا كان مصاحبا لقصد التعظيم ، صار كأنه صادر من القلب وارد على اللسان ففى التعبير بالمورد إشاره إلى أنه لا يعتد بالحمد إلا إذا كان صادرا من القلب بأن يكون قصد به التعظيم ووارداً على اللسان لا إن قصد به الهزء والسخريه أو لم يقصد به شىء (قوله : ومتعلقه) وهو ما يكون فى مقابلته ويجعل بإزائه وهو المحمود عليه. (قوله : وغيرها) لكن لا بد أن يكون ذلك الغير فعلا جميلا اختياريا كحسن الخط ، وإلا كان مدحا كالثناء فى مقابله اعتدال القامه وجمال الذات ، ومن قول الشارح يكون" النعمه وغيرها" يعلم جواب سؤال ، وهو أن الحمد ينقسم إلى مطلق ومقيد ؛ فاعترض بأنه كيف يكون مطلقا ليس فى مقابله شىء مع أن المحمود عليه ركن من أركان الحمد ، والماهيه تنعدم بانعدام جزئها ، وحاصل الجواب أن المراد بالحمد المطلق ما ليس فى مقابله نعمه ، وكونه ليس فى مقابله نعمه لا ينافى وقوعه فى مقابله فعل جميل اختيارى غير نعمه ، فالحاصل أن الحمد إن وقع فى مقابله نعمه فهو المقيد ، وإن وقع فى مقابله فعل جميل اختيارى غير نعمه فالمطلق ، فالمحمود عليه متحقق فى كل منهما.

(قوله : ومتعلق الشكر ... إلخ) لم يقدم المورد كما قدمه فى الحمد بل قدّم المتعلق لأجل أن يكون بين المتعلقين قرب ، ولأجل المناسبه بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث الخصوص فى كل منهما ، فلما بدأ بمورد الحمد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر ؛ لأنه نظيره فى الخصوص. (قوله : فالحمد ... إلخ) اعترض بأنه لا حاجه لذكر ذلك بعد ما تقدّم

فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس.

(لله) هو اسم ...

******

من قوله : " فمورد ... إلخ" ، وأجيب بأن الكلام السابق مسوق لبيان موردهما ومتعلقهما ، وهذا الكلام مفرع على السابق لبيان النسبه بين مفهوميهما وهى العموم والخصوص الوجهى. (قوله : فالحمد أعم) أى : مطلقا ، وقوله : " باعتبار" الباء سببيه ثم إن أفعل إما على غير بابه أو على بابه ؛ نظرا إلى أن متعلق الشكر فيه عموم ، ومثل هذا يقال فى قوله : " أخص" قرره شيخنا العدوى. (قوله : أخص) أى : مطلقا. (قوله : بالعكس) أى : مخالف للحمد باعتبار أنه أعم منه نظرا للمورد ، وأخص منه نظرا للمتعلق ؛ فالمراد بالعكس العكس العرفى ، وهو المخالفه ، ولا يصح أن يراد به المعنى المنطقى ولا اللغوى ؛ لأن الأول : قلب جزأى القضيه مع بقاء الصدق والكيفيه والكم فى غير الموجبه الكليه ، والثانى : قلب الجزأين مع بقاء ما ذكر مطلقا فعكس " كل إنسان حيوان" على الأول" بعض الحيوان إنسان" ، وعلى الثانى" كل حيوان إنسان" ؛ لأن التعريفين لا ـ قلب فيهما على أن التعريف من قبيل التصور ، فلا قضيه أصلا حتى يقلب جزأيها. (قوله : هو) أى : لفظ الله من لله اسم ... إلخ ، والاسم يطلق على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل الكنيه واللقب وعلى ما قابل الصفه ، ويصح إراده ما عدا الأول إذ لا توهم فيه وإراده الثالث أنسب ؛ لأن جعله مقابلا للصفه فيه رد على من قال - كالبيضاوى (١) : إنه صفه فى الأصل لا علم ؛ لأن العلم ما وضع لمعين ، وذاته تعالى لا طريق للعلم بحقيقتها فكيف يوضع لها العلم ، وإنما كان صفه مع أنه جامد ؛ لأنه مؤول بمشتق أى معبود بحق ثم صار علما بالغلبه التقديريه ، وما ذكره الشارح لا ـ يصح أن يكون تعريفا حقيقيا للفظ الجلاله ؛ لأنه يجب أن يكون مانعا من دخول الغير فيه ، وهذا ليس كذلك ؛ لأنه يدخل فيه غير لفظ الجلاله من الألفاظ المرادفه له من اللغات الفارسيه وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى الموضوع له ، فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا لغه بل كل ما رادفه

١- هو قاضى القضاه على بن عمر البيضاوى.

للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجمله الاسميه ...

******

صح أن يعبر به عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه ، وذات الشيء تقال على حقيقته الكليه وعلى هويته الخارجيه ، والمراد هنا الثانى ، وتستعمل الذات استعمال النفس واستعمال الشيء فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث. (قوله : للذات) أورد المعرف باللام إشاره إلى أنه اسم للذات المعينه بالشخص فيكون علما شخصيا. (قوله : الواجب الوجود ... إلخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بأنه إن كان لكونهما من جمله الموضوع له لزم عليه أن لفظ الجلاله كلى انحصر فى جزئى ، وهو باطل ؛ لأنه يلزم عليه عدم إفاده لا إله إلا الله للتوحيد ، والعقلاء مجمعون على إفادتها لذلك ، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

وإن كان ذكرهما لتمييز الموضوع له عن غيره ، فلا وجه لتخصيصهما بالذكر من بين الأوصاف المميزه ، وأجيب باختيار الثانى ، وإنما خصّا بالذكر لاشتهاره بهما واختصاصه بهما لفظا ومعنى ، فلا يستعمل واحد منهما فى غيره ، وليس أحد فى الواقع متصفا بواحد منهما غيره تعالى ، وقدّم الأول على الثانى ؛ لأن الأول أصل لغيره من صفات الكمال ؛ لأن كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات ؛ لأنه المفهوم عند الإطلاق ، فواجب الوجود من حيث هو كذلك أكمل الموجودات وأشرفها ، فيجب اتصافه بأشرف طرفى النقيضين من أى وصف اعتبر ، وأخر الوصف الثانى عن الأول ؛ لأن استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده ، والمحامد جمع محمده بمعنى الحمد أى المستحق لكل فرد من أفراد الحمد. (قوله : والعدول إلى الجمله الاسميه ... إلخ) هذا يفيد أن أصل هذه الجمله الاسميه الجمله الفعليه المعدول عنها ، وهو كذلك لأمرين :

أولهما : أن الحمد من المصادر الداله على الأحداث المتعلقه بمحالها من الذوات والشائع الكثير فى بيان الأحداث المنسوبه لمحالها المتعلقه بها هو الأفعال لدلالتها على وقوع تلك الأحداث فى أزمنه مخصوصه.

ثانيهما : أن ذلك المصدر ، وهو الحمد فى أكثر استعماله منصوب على المفعوليه المطلقه بأفعال محذوفه بأن يقال : حمدا لله ، والأصل : حمدت حمدا الله ؛ فحذف الفعل مع الفاعل ، وأقيم المصدر مقامه.

للدلاله على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف ...

******

(قوله : للدلاله على الدوام والثبات) أى : لمضمونها ، والثبات هو الحصول المستمر ، وحينئذ فعطفه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت ؛ فإنه أعم من الدوام ؛ لأنه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم إن ما ذكره الشارح من دلاله الجمله الاسميه على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعليه ؛ فإنها تدل على تجدد مضمونها وحدوثه أى : حصوله بعد أن لم يكن. هو ما ذكره صاحب الكشاف ، وصاحب المفتاح ، وكلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز يقتضى أن الجمله الاسميه إنما تدل على مجرد الثبوت ، ولا دلاله لها على الدوام حيث قال : " لا دلاله لقولنا زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد" (١) ، وجمع شارحنا بين الكلامين فى شرح المفتاح كلام الشيخ عبد القاهر بالنظر لأصل الوضع ، وكلام صاحب الكشاف وصاحب المفتاح بالنظر للقرائن كرعايه المقام ، والعدول عن الفعليه. (وقوله : وتقديم الحمد) أى : على لفظ الجلاله ، وقوله : " باعتبار" أى : بسبب اعتبار وملاحظه أنه - أى : الحمد - هنا أهم أى : من اسم الله ؛ فحذف المفضل عليه للعلم به ، واعترض على الشارح بأن الأصل تقديم المبتدأ ، فتقديم الحمد على لفظ الجلاله آت على الأصل ، وما كان كذلك لا يحتاج لنكته التقديم وأجيب بأنه لما كان أصل " الحمد لله"" حمدت الله حمدا" فحذف الفعل اكتفاء بدلاله مصدره عليه فصار" الله حمدا" ، ثم أدخلت لام الجر على المفعول فصار" لله حمدا" ، ثم أدخلت" أل" على الحمد لإفاده الاستغراق أو لتعريف الجنس أو العهد ، ثم رفع لما ذكره الشارح من الدلاله على الدوام والثبات صار أصل" الحمد" التأخير عن لفظ الجلاله ، فلا بد من نكته لتقديمه سلمنا أن أصله التقديم لكن قد عارض هذا الأصل عارض ، وهو أهميه اسم الله فقد تعارضت أصاله التقديم وأهميه الله ، فلا بد من نكته مرجحه لذلك التقديم.

(قوله : نظرا إلى كون المقام ... إلخ) هذا عله لكون الحمد أهم من اسم الله أى : وإنما كان الحمد هنا أهم من اسمه تعالى نظرا إلى كون المقام وهو مفتتح التأليف مقام الحمد لا مقام ذكر لاسمه تعالى ، فإن قلت : الحمد الذى يقتضيه المقام عباره عن الثناء على الله ،

١- انظر : دلائل الإعجاز ص ٢٤٨.

فی تقدیم الفعل فی قوله تعالی : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ)(۱) علی ما سیجیء ، وإن کان ذکر الله أهم نظرا إلی ذاته.

******

والثناء علی الله لا یحصل إلا بمجموع المبتدأ والخبر ، وحینئذ فالمقام إنما یقتضی تقدیم مجموع الجمله علی ما سواه لا تقدیم لفظ الحمد علی لفظ الجلاله ، وحینئذ فتعلیل أهمیه الحمد علی اسمه تعالی المقتضیه لتقدیم الحمد بکون المقام مقام حمد لا یصح ، وحاصل الجواب أنا نسلم أن الحمد الذی یقتضیه المقام هو الثناء وأن الثناء لا یحصل إلا بمجموع الجمله إلا أن لفظ الحمد لما کان موضوعا للثناء کان تقدیمه علی لفظ الآخر أهم لإشعاره بما یقتضیه المقام ، وعلم من کلامه أن الأهم العرضی إذا اقتضاه الحال یکون أولی بالرعایه من الأهم الذاتی.

(قوله : فی تقدیم الفعل فی قوله تعالی : (اقْرَأْ) ... إلخ) حیث قال : قدم الفعل ؛ لأنه أهم من اسم الله ؛ لأن المقام مقام قراءه ، وهذا مبنی علی أن قوله : " باسم ربک" متعلق ب" اقرأ" الأول ، وأما إن علق بالثانی ونزل الأول منزله اللازم ، فلا یرد البحث من أصله.

(قوله : وإن کان ذکر الله) الواو للحال ، " وإن" زائده أی : والحال أن ذکر الله أی ذکر هذا اللفظ أهم من کل شیء نظرا إلی ذاته لکونه دالا علی الذات العلیه المقدمه علی غیرها وجودا ورتبه ، فإن قلت الاهتمام ب" اسم الله" ذاتی لما علمت والاهتمام ب" الحمد" عرضی أی عارض بالنظر لخصوص المقام ، والأول مقدم فی الاعتبار علی الثانی ، وعلی تقدیر عدم تقدیمه علیه فی الاعتبار ، وأنهما متساویان فیه ؛ فهما متعارضان ، فإما أن یتساقطا ویعدل إلی أمر آخر أو یرجح اعتبار أحدهما بمرجح ؛ قلت : المرجح لاعتبار الاهتمام العرضی الحاصل بتقدیم الحمد قصد المتکلم ؛ لأن الحاکم بالترجیح فی التقدیم فی باب البلاغه قصد البلیغ أو کون تقدیم الحمد هو الأصل ؛ لأنه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الأصل أو أن أهمیه الله الذاتیه کفت شهرتها مؤنه ما یدل علیها بخلاف الاهتمام بالحمد فإنه عارض ، فاللائق الإتیان بما یدل علیه کالتقدیم لخفائه.

۱- العلق : ۱.

(على ما أنعم) أى : على إنعامه ، ...

******

(قوله : على ما أنعم) ليس متعلقا بالحمد على أن" لله" خبر لئلا يلزم الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو إما متعلق بمحذوف خبر بعد خبر أى : كائن على إنعامه فيكون مشيرا إلى استحقاقه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته ، أو متعلق بمحذوف خبر و" لله" صله الحمد أو متعلق بمحذوف مستأنف أى أحمده على ما أنعم ، و" على" بمعنى لام التعليل عله لإنشاء الحمد أو أنهما صلتان للحمد ، والخبر محذوف أى : واجب. (قوله : أى : على إنعامه) أشار بذلك إلى أن" ما" موصول حرفى لا اسمى واختار ذلك لأمرين :

الأول : أن الحمد على الإنعام أمكن وأقوى من الحمد على النعمه ؛ لأن الحمد على الإنعام حمد بلا واسطه ، وعلى النعمه حمد بواسطه أنها أثر الإنعام ؛ لأنه لا يصح الحمد على المنعم به إلا باعتبار الإنعام.

الأمر الثانى : إن جعلها موصولا اسميّا يحوج إلى تقدير عائد ، والعائد المجرور لا يحذف اطرادا إلا إذا جر بمثل ما جرّ به الموصول ، وهنا الموصول مجرور ب" على" ، والعائد مجرور بالباء ، فالحذف حينئذ قليل على أنه لا يظهر بالنسبه للمعطوف ؛ لأن" علم" أخذ مفعوله فلا يمكن أن يقدر العائد فيه ، ولا يجوز عطف الجمله على الصله إذا خلت عن العائد إلا إذا كان العطف بالفاء ، وأما قول بعضهم : إنه يمكن تقدير عائد فى المعطوف بأن يقال : وعلمه ، ويجعل قوله : " ما لم نعلم" بدلا من الضمير أو خبرا لمبتدأ محذوف ، أو مفعولا لفعل محذوف تقديره : أعنى ؛ فتعسف وخروج عن الطريق المستقيم.

أما الأول فلاستلزامه الا بدال من المحذوف ، وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور فى غير الإنشاء ، وعند ابن الحاجب (١) مطلقا ، وأما فى الأخيرين فلاستلزامهما الحذف بلا

١- هو العلامه النحوى الفقيه الأصولى ، أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب كردى الأصل ولد فى صعيد مصر ونشأ فى القاهره وسكن دمشق ومات بالإسكندريه ، من تصانيفه" الكافيه" و" الشافيه" ومختصر الفقه" وغير ذلك فى النحو والصرف والفقه والأصول. توفى - رحمه الله - سنه ۶۴۶ ه انظر : الأعلام للزركلى (۴ / ۲۱۱) ، ومقدمه شرح شافيه ابن الحاجب (۱ / ۳).

ولم يتعرض للمنعم به إيهاما لقصور العباره عن الإحاطه به ، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ...

******

دليل يعتد به ؛ ولأن الرفع والنصب على المدح ، وإن كانا لطيفين فى أنفسهما لكنه لا لطف فى بيان ما علم بما لم نعلم.

(قوله : ولم يتعرض للمنعم به) أى : كلّا أو بعضا تفصيلا أو إجمالا ؛ لأن أقسام التعرض للمنعم به أربعه : الأول : أن يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلا بأن يقال : الحمد لله على السمع والبصر إلى آخر النعم ، الثانى : أن يكون بذكرها إجمالا بأن يقال : الحمد لله على جميع النعم ، الثالث : أن يكون بذكر بعضها تفصيلا بأن يقال : الحمد لله على العلم ، الرابع : أن يكون بذكر بعضها إجمالا بأن يقال : الحمد لله على بعض النعم.

(قوله : إيهاما لقصور العباره ... إلخ) أى لأجل أن يتوهم السامع قصور العباره عن الإحاطه بالمنعم به على جميع الاحتمالات ، وإن كانت العباره فى الواقع لا تقصر إلا عن القسم الأول ، ولذلك عبر بالإيهام ، ويصح أن يراد بالإيهام الإيقاع فى الوهم أى : الذهن ، ولو على سبيل الجزم ، وليس المراد بالإيهام التوهم ، وهو الطرف المرجوح ، والمعنى حينئذ : لأجل أن يوقع فى وهم السامع وفى ذهنه أن العباره قاصره لا تحيط بالمنعم به أعم من أن يكون الإيقاع على سبيل الجزم كما فى القسم الأول أولا كما فى بقيه الأقسام فاندفع ما يقال : إن التعرض للمنعم به كلا على سبيل التفصيل تقصر عنه العباره قطعا فلا وجه للتعبير بالإيهام ، وحينئذ فالأولى إسقاطه.

(قوله : ولئلا يتوهم اختصاصه) أى : المنعم به أى : إنه لو اقتصر فى حمده على بعض المنعم إجمالا أو تفصيلا لتوهم أن المنعم به مختص بهذا البعض ، ويصح رجوع ضمير اختصاصه لحمد الله ، وعلى كل حال ، فقوله : " ولئلا يتوهم ... إلخ" عله لعدم التعرض لبعضه إجمالا وتفصيلا ، ويصح أيضا أن يكون عله لعدم التعرض للمنعم به كلا إجمالا كما قال الخطابى من حيث إنه يمكن أن يراد بالعموم الخصوص إذ كثر استعمال العام فى الخاص ، ولا يقال : إن هذا يعكر علينا فى العموم المأخوذ من الحذف إذ لا فرق ، فلا

(وعلم) من عطف الخاص على العام ...

******

تتم النكته التى أبـدوها لترجيـح الحـذف على الـذكر ؛ لأنا نقول : الحذف لما كانت دلالته على العموم عقليه كانت قويه ؛ فتدفع توهم الخصوص بخلاف الـذكر ؛ فإن التعويل فى دلالته على الألفاظ ، ودلالتها ضـعيفه ، فلا تـدفع توهم الخصوص ثم بعـد هذا كله يقال للشارح : إن المصـنف قد تعرض للمنعم به إجمالا ؛ لأن عموم الإنعام المسـتفاد من إضافه المصدر إلى الفاعل مسـتلزم لعموم المنعم به استلزاما عقليا ، وحينئذ ، فلا يصح قوله : " ولم يتعرض للمنعم به" إلا أن يقال : المراد إنه لم يتعرض له تصريحا إن قلت : إنه قـد تعرض لبعض المنعم به صـراحه حيث قال : " وعلم من البيان ما لم نعلم" ، فلا يصـح نفى التعرض بالنظر لهـذا القسم ، وأجيب بأن المراد : لم يتعرض لذكر المنعم به فى ابتداء الكلام عند ذكر الإنعام.

(قوله : من عطف الخاص على العام) أى : لأن تعليمه – سبحانه وتعالى – إيانا البيان الذى لم نكن نعلمه من جمله إنعامه. (قوله : رعايه ... إلـخ) عله لمحذوف أى : وعطف هذا الخاص على العام لأجل رعايه أى : ملاحظه براعه الاسـتهلال ، والبراعه : مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه ، والاستهلال أول صياح المولود ثم استعمل فى أول كل شىء ، ومنه الهلل أول المطر ، ومستهل الشهر أوله ، وحينئذ فمعنى براعه الاسـتهلال بحسب الأصل أى : المعنى اللغوى تفوق الابتداء أى : كون الابتداء فائقا حسنا ثم سمى به فى الاصـطلاح ما هو سـبب فى تفوق الابتداء ، وهو كون الابتداء مناسـبا للمقصود ، وذلك بأن يشـتمل الابتداء على ما يشير إلى مقصود المتكلم ناثرا أو ناظما بإشاره ما ، ولا شك أن الابتـداء هنا قـد اشـتمل على البيان الذى هو المنطق الفصـيح المعرب عما فى الضـمير ، وهذا الكتاب فى علم المعانى والبيان والبديع المتعلقه بالبيان المذكور ، ففى التعبير به إشاره إلى أن مراد المصـنف التكلـم على علـم لـه تعلـق بالبيـان أى : المنطـق الفصـيح أو أن براعـه الاسـتهلال مـن حيث إن التعـبير بالبيـان يشـير إلى أن مراد المصـنف التكلم فى هـذا الكتاب على فن البيان الآتى تعريفه ؛ لأن البيانين وإن اختلفا معنى فقد اشتركا فى الاسم ، فالإشاره إلى مقصوده حاصله على كل حال.

رعايه لبراعه الاستهلال ، وتنبيها على فضيله نعمه البيان.

******

بقى شىء آخر ، وهو أن رعايه البراعه وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا أو لا. كان عطفه من قبيل عطف الخاص على العام أو لا ، وحينئذ ، فلا يصح تعليله العطف المذكور بالبراعه المذكوره فكان الأولى أن يقول : وعلم تخصيص بعد تعميم ، وذكر ذلك الخاص ؛ رعايه ... إلخ ، وأجيب بأنه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص ، فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ، ورد هذا الجواب بأنه إنما يتم بالنسبه للعله الأولى المعطوف عليها ، ولا يتم بالنسبه للعله الثانيه المعطوفه ، وذلك لأن التنبيه على فضيله نعمه البيان إنما يحصل بملاحظه العطف لا بمجرد ذكر الخاص ، وأجيب بأن ملاحظه العطف إنما هى سبب للتنبيه على زياده الفضيله لا للتنبيه على أصل الفضيله ؛ إذ التنبيه على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه. سلمنا أن التنبيه على فضيله نعمه البيان إنما يحصل بملاحظه العطف ؛ فنقول : لا يبعد أن يقال : معنى قوله : " عطف الخاص على العام" ذكره بعد العام بطريق العطف فهنا شيئان : الأول : ذكر الخاص ، والثانى : ذكره بعد العام بطريق العطف ، فقوله : " رعايه" عله للأمر الأول ، وقوله : " وتنبيها" عله للأمر الثانى ، والأحسن ما أجاب به العلامه عبد الحكيم عن أصل الإشكال ، وهو أن المفعول له قد يكون عله غائيه مترتبه ، وقد يكون عله باعثه ، فالأول : أعنى : قوله : " رعايه ... إلخ" من الأول ، والثانى : وهو قوله : " وتنبيها" من الثانى ؛ فإن الرعايه مترتبه على عطف الخاص على العام باشتمال ذلك الخاص على لفظ البيان ، والتنبيه باعث على العطف المذكور. (قوله : وتنبيها على فضيله نعمه البيان) أى على مزيتها وشرفها ؛ لأن البيان هو المنطق الفصيح ، كما قال الشارح ، والإنسان لا يتوصل إلى أعظم مآربه إلا به ، ووجه التنبيه أن ذكر الخاص بعد العام يومىء إلى أن الخاص بلغ فى الشرف والكمال مبلغا بحيث صار كأنه ليس من أفراد العام ؛ لأن العطف يقتضى مغايره المعطوف للمعطوف عليه ، والمغايره تحصل ولو بالعظم على طريقه قوله :

(من البيان) بيان لقوله : (ما لم نعلم) ...

******

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإنّ المسك بعض دم الغزال (١)

والحاصل : أن العطف يشير إلى أن ذلك المعطوف لعظمه أمر آخر مغاير لما عطف عليه ، وأنه إنما أفرده بالذكر ، ولم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه ، فكأنه أمر آخر غيره.

(قوله : بيان لقوله : ما لم نعلم) أى : بيان لما من قوله : " ما لم نعلم" لكن لما كانت الصله والموصول كالشىء الواحد صح ما قاله. (قوله : ما لم نعلم) أى : فى الزمان السابق على التعليم ، وتعليم ذلك البيان الذى كان غير معلوم بخلق علم ضرورى فى أبينا آدم بجميع الأسماء والمسميات من كل لغه ، واعترض بأنه لا حاجه لذكر قوله : " ما لم نعلم" للاستغناء عنه بقوله : " علم" ؛ لأن التعليم لا يتعلق إلا بغير المعلوم ، فغير المعلوم لازم للتعليم ، وبذكر الملزوم يعلم اللازم ، وأجيب بأن غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا ينال بقوتنا واجتهادنا ، ومنه ما هو سهل المأخذ بحيث ينال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف ، واللازم للتعليم الثانى دون الأول ، والمراد هنا فى كلام المصنف الأول ، فقوله : " ما لم نعلم" أى : بقوى أنفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله : " ما لم نعلم" لتوهم أن ذلك العلم أمر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشريه ، حينئذ فالتصريح بقوله : " ما لم نعلم" لدفع ذلك التوهم ، وهذا الذى ذكره الشارح مأخوذ من قوله تعالى : (وَعَلَّمَكَ ما لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ)(٢) ، وقد يقال : إن هذا التوهم يدفعه قوله : " من البيان" ؛ لأنه لا ينال بالقوه والاجتهاد عرفا ، فلو قال : " وعلمنا البيان" لكفى فى دفع ذلك التوهم ، فلعل الأحسن أن يقال : إنما أتى بقوله : " ما لم نعلم" لرعايه السجع أو لدفع توهم التجوز بأن يراد بالتعلم إحضار المذهول عنه وتذكير المنسى ، وما قيل : إن فائدته التصريح بأنه تعالى نقلنا من ظلمه الجهل إلى نور العلم ، ففيه بحث ؛ لأن هذه الفائده مستفاده من التعليم بلا شبهه ثم إن قوله : " ما لم نعلم" مفعول ثان ل" علم" ، والأول محذوف أى : علمنا ، إذ ليس" علم" من أفعال

١- البيت من الوافر ، وهو للمتنبى فى ديوانه ، وأسرار البلاغه ص ١٢٣ ، ١٤٠ تحقيق : أحمد شاكر.

٢- النساء : ١١٣.

قدّم رعايه للسجع ، والبيان : المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير.

(والصلاه والسّلام ...

******

القلوب حتى لاـ يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه ، وكيف وقد وقع الاقتصار عليه فى قوله تعالى : (لا عِلْمَ لَنا إِلَّا ما عَلَّمْتَنا)(۱). (قوله : قدّم رعايه للسجع) ظاهره أن رعايه السجع لا تتأتى إلا بتقديم ذلك البيان مع أنه يمكن مراعاه السجع بدون تقديم له بأن يقال : وما لم نعلم من البيان علم ، وأجيب بأن مراد الشارح : قدم ذلك على المبين فقط بعد ذكر العامل فى مرتبته ، ولا شك أن الرعايه المذكوره لا تحصل مع ذكر العامل فى مرتبته إلا بذلك التقديم ، وأما ما أجاب به العلامه القاسمى (۲) من أنه يلزم من تأخير " علم " تقديم معمول الصله عليها ؛ لأن " علم " معطوف على " أنعم " الذى هو صله ل " ما " ، " وما لم نعلم " مفعوله ، وذلك لا يجوز مردود ؛ لان الممنوع تقديم معمول الصله على الموصول نحو : " جاء زيدا الذى ضرب " ، وأما تقديمه على الصله وحدها نحو : " جاء الذى زيدا ضرب " فلم يمنعه أحد. (قوله : المنطق) أى : المنطوق به ، " والفصيح " بمعنى الظاهر الذى لا يلتبس بعضه ببعض كما فى ألحان الطيور ، وليس المراد بالفصيح الخالص من اللكنه ؛ لأن المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الإنسان ، وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور. (قوله : المعرب عما فى الضمير) أى : المظهر له بدلالات وضعيه إما من الله أو من أهل اللغه على ما بين فى موضعه.

(قوله : والصلاه والسّلام ... إلخ) الظاهر أن هذه الجمله إنشائيه ؛ لأن المقصود منها الدعاء له صلى الله عليه وسلم ، ويدل لذلك ما ورد : كيف نصلى عليك؟ فقال : " قولوا

۱- البقره : ۳۲.

۲- هو علامه الشام - محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق - من سلاله الحسين السبط ، إمام الشام فى عصره علما بالدين وتضلعا من فنون الأدب ، مولده ووفاته فى دمشق كان سلفى العقيده لا يقول بالتقليد ، من مصنفاته : " إصلاح المساجد من البدع والعوائد " ، " محاسن التأويل " ، " دلائل التوحيد " ، " موعظه المؤمنين " ، ولابنه ظافر القاسمى كتاب : جمال الدين القاسمى وعصره ، توفى - رحمه الله - سنه ۱۳۳۲ ه. انظر الأعلام (۲ / ۱۳۵).

على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب ، وأفضل من أوتى الحكمه) هى علم الشرائع ، ...

******

اللهم صل ... إلخ" (١) فهذا دليل على أن المراد منها الدعاء ، فهو من قبيل عطف الإنشاء على الإنشاء أعنى : جمله الحمدله. أما على أن جمله الحمد خبريه قالوا : "و" للاستئناف ، وقول المغنى : واو الاستئناف هى الداخله على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه أغلبى أو للعطف ، ويقدر القول أى : وأقول الصلاه ... إلخ ، وإنما احتجنا لذلك لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر نعم على ما قاله بعضهم ، وإن كان بعيدا أن جمله الصلاه يصح أن تكون خبريه ؛ لأن المقصود بها تعظيمه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الإخبار بأن الله صلى عليه تعظيم له يكون العطف من قبيل عطف الخبريه على مثلها ، وإنما كان جعل جمله الصلاه خبريه بعيدا ؛ لأنه يقتضى أنه ليس القصد منها الدعاء بل التعظيم ، وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق ثم إن المقصود بالصلاه عليه طلب رحمه لم تكن حاصله ؛ فإنه ما من وقت إلا ويحصل له فيه نوع من الرحمه لم يحصل له قبل. فلا يقال الرحمه حاصله فطلبها طلب لما هو حاصل. (قوله : على سيدنا محمد) يتنازعه كل من الصلاه والسّلام بناء على جواز التنازع بين العوامل الجوامد ، وأما إن قلنا : إنه لا يكون إلا فى المشتقات ؛ كان متعلقا بواحد وحذفه من أحدهما لدلاله الآخر أو يقدر الخبر مثنى ، ولا حذف ، والسيد : هو من ساد فى قومه وكان كاملا فيهم أو الذى يلجأ إليه فى المهمات. (قوله : خير من نطق) إنما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحه له عليه السلام ليناسب ما ذكر فى جانب الحمد من التعرض لنعمه البيان ، واختار التعبير بالنطق على التعبير بالتكلم ؛ لأنه ليس أفضل من تكلم بالصواب على الإطلاق لصدقه بالمولى - سبحانه وتعالى - فيحتاج إلى أن يقال : إنه عام خص منه البعض ، وهو الله فعبر بعباره قاصره على الحوادث من أول الأمر ، وهو النطق ، وفى كلامه تلميح إلى قوله تعالى : (وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى)(٢) ، والصواب ضد الخطأ. (قوله : هى) أى : الحكمه علم

١- أخرجه البخارى (٣٣٦٩) ، ومسلم (٢ / ٥٠) من حديث أبى حميد الساعدى رضى الله عنه.

٢- النجم : ٣٠.

وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإيتاء ؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى.

(وفصل الخطاب) ...

******

الشرائع ، لم يأت ب" أى" التفسيريه بدل" هى" قيل : ليفيد أن ما ذكر معنى للحكمه لا بقيد كونها الواقعه فى المتن ، وفيه أن الإتيان ب" أى" لا يقتضى كون ما ذكر معنى الواقعه فى المتن بخصوصها ، فلعل الأحسن أن يقال : حكمه الإتيان ب" هى" دون" أى" إفاده أن الحكمه مقصوره على ما ذكره لا على غيره من المعانى التى ذكروها للحكمه من الإدراكات أو العلم بالشىء على ما ينبغى مع العمل به فيكون فى كلامه إشاره إلى أن هذا المعنى هو المرضى من بين معانيها ، وإنما كان الإتيان ب" هى" مفيدا لذلك ؛ لأن الجمله حينئذ معرفه الطرفين ، وهى تفيد الحصر. (قوله : وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبه الواقعيه أى : كل كلام وافقت نسبته الواقعيه الواقع ، ونفس الأمر وأصله حاقق ، وعطف قوله : وكل كلام على ما قبله من عطف العام على الخاص ؛ لأن قولك : الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق ، وليس بشريعه. (قوله : لأن هذا الفعل ... إلخ) هذا فى الحقيقه عله لمحذوف ، وتقدير الكلام ولم يذكر فاعل الإيتاء ، وهو الله لتعينه وظهوره ؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله ، وإذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل : إن الأنسب أن يكون المراد بمن نطق بالصواب : الأنبياء - عليهم الصلاه والسّلام - وبمن أوتى الحكمه وفصل الخطاب : الرسل - عليهم الصلاه والسّلام - فإن النبىّ هو الإنسان المبعوث إلى الخلق عموما أو خصوصا بملاحظه معنى الإنباء عن الله وأحكامه ، والرسول هو الإنسان المبعوث بملاحظه إرساله إليهم مؤيدا بالمعجزه ، ومعه كتاب مشتمل على الحكمه ، وهذا مبنى على اتحاد النبى والرسول ذاتا ، وإن اختلفا اعتبارا على اشتراط الكتاب مع الرسول ، ونوقش فيه بأن عدد الرسل يزيد على عدد الكتب ، فتأمل.

(قوله : وفصل الخطاب) يحتمل أنه عطف على" أوتى الحكمه" بناء على أن فصل فعل ماض على وزن ضرب ، " والخطاب" مفعوله ؛ فيكون جمله فعليه ، ويحتمل العطف على" الحكمه" عطف مفرد على مفرد بناء على أن فصل مصدر وهو الذى مشى عليه الشارح ، وحاصل ما أشار إليه الشارح بقوله : أى : الخطاب المفصول أو الفاصل أن إضافه

أى : الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل ...

******

" فصل" للخطاب من إضافه الصفه للموصوف ، وأن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول على طريق المجاز المرسل ، وعلاقته الجزئيه أو التعلق الخاص ، ولك أن تجعل الفصل باقيا على مصدرّيته ، ويعتبر التجوز فى إضافته إلى الخطاب على حد : جرد قطيفه ، وأخلاق ثياب ؛ فأصله خطاب فصل نحو : رجل عدل ، ونحو : وإنما هى إقبال وإدبار ، وهذا أوفق بما عليه أئمه المعانى حيث رجحوا التجوز العقلى على التجوز الإعرابى بحذف المضاف ، وعلى المجاز اللغوى ، وذلك لتضمن المجاز العقلى من المبالغه البليغيه ما لا يتضمنه المجاز اللغوى ولا المجاز الإعرابى. (قوله : أى : الخطاب المفصول) المراد بالخطاب : الكلام المخاطب به ، وقوله : " البين" تفسير للمفصول ، وقوله : " الذى يتبينه" تفسير للبين أى : يجده بينا ظاهرا ، ويعلمه كذلك من يخاطب به ، وقوله : " ولا يلتبس عليه" تفسير لقوله : " يتبينه" فظهر لك أن التبين هنا بمعنى العلم والفهم ، ولهذا عدّى بنفسه ، وأما الذى بمعنى الظهور فهو لازم.

واعلم أن المراد بفصل الخطاب هنا إما الكتب المنزله على الرسل أو ما يعمها ويعم سننهم القوليه ، واعترض بأن فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن ، وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه؟ قلت : المراد بكون المخاطب يجده بينا ولا يلتبس عليه : أنه لا صعوبه فى فهمه ، ومن حيث ما يخل بالبلاغه بحيث يعرف المخاطب مواضع الحذف والإضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الأوصاف الموجبه للبلاغه ، أو يجاب بأن كلام الشارح مبنى على مذهب المتأخرين من أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويل المتشابهات وهم المخاطبون بها ؛ لأن الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للإفهام ، فمخاطب البارى يجب أن يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ، ولا تلتبس عليهم أو يجاب بأن المخاطب بها هو الرسول - عليه الصلاه والسّلام - وهو يتبينها أو يقال : إن إيتاءه عليه الصلاه والسّلام الكلام البين لا يقتضى أن يكون كل كلام أوتيه كذلك ، وحينئذ فلا ترد المتشابهات على رأى السلف. (قوله : أو الخطاب الفاصل)

(وعلى آله) أصله : أهل بدليل : أهيل ؛ ...

******

أى الكلام المميز بين الحق والباطل ، وشاع استعمال الحق والباطل فى الاعتقادات ، والخطأ والصواب فى الأعمال. (قوله وعلى آله) فيه إضافه الآل للضمير ، وهو جائز على التحقيق خلافا لمن قال : إنه من لحن العامه ؛ لأن آل إنما يضاف لذى شرف ، والظاهر أشرف من الضمير ، ورد بأن الضمير يعطى حكم مرجعه فى الشرف وعدمه ، ويدل للجواز قول عبد المطلب :

وانصر على آل الصلى

ب وعابديه اليوم آلك (١)

(قوله : أصله أهل) أى : من قولهم : فلان أهل لكذا أى : مستحق له ، ولا شك أن الرجل مستحق لآله ، وآله مستحقون له ؛ فأبدلت الهاء همزه فتوالت همزتان أبدلت الثانيه ألفا ، فإن قلت : إبدال الهاء همزه مشكل ، إذ فائده التصريف النقل لما هو أخف والنقل هنا لما هو أثقل إذ الهمزه أثقل من الهاء ، وأجيب بأن هذا الثقيل لم يقصد لذاته وإنما هو وسيله للتوصل للخفيف المطلق وهو الألف ولم تقلب الهاء ألفا من أول الأمر ؛ لأنه غير معهود فى محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها همزه ؛ فإنه قد عهد كما فى " أراق " أصله : هراق. (قوله : بدليل أهيل) أى : بدليل تصغيره على أهيل ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واعترض بأن فى الاستدلال بالتصغير دورا ؛ وذلك لأن المصغر فرع المكبر ، وحينئذ ف " أهيل " متوقف على " آل " ، فإذا استدل ب " أهيل " على أن أصله أهل كان آل متوقفا على " أهيل " ، وهذا دور لتوقف كل واحد على الآخر ، وأجيب بأن الجهه منفكه ؛ لأن توقف المكبر على المصغر من حيث العلم بأصاله الحروف ، وتوقف المصغر على المكبر

١- البيت ينسب إلى عبد المطلب بن هاشم ، جدّ النبى صلى الله عليه وسلم وأنه قالها عند محاوله أبرهه الأشرم هدم الكعبه المشرفه عام الفيل. ولقد أورد ابن كثير فى " البدايه والنهايه " نحوا من هذا البيت وهى قوله : لا همّ إنّ العبد يمنع رحله فامنع رحالك لا يغلبنّ صليبهم ومحالهم غدوا محالك إن كنت تاركهم وقبلتنا فأمر ما بدالك انظر : " البدايه والنهايه " (٢ / ٥٩) بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

خص استعماله فی الأشراف وأولی الخطر.

******

من حیث الوجود ، واعترض أیضا بأن أهیلا یمکن أن یکون تصغیرا ل" أهل" لا ل" آل" ؛ وحینئذ فلا یصح الاستدلال ، وأجاب بعضهم بأن آل هذا مکبر ولا بد له من مصغر ، ولم یسمع إلا أهیل دون أویل حتی یکون أصله أول ولا أئیل حتی یکون أصله أول ، ولا أییل حتی یکون أصله أیل فدل علی أن أهیلا تصغیر له ، وهذا لا یمنع من کونه تصغیرا ل" أهل" أیضا لکن ما ذکره ذلک البعض من أنه لم یسمع أویل فیه نظر ؛ ففی" المطول" عن الکسائی : (۱) سمعت أعرابیّا فصیحا یقول : " أهل وأهیل وآل وأویل" فالأولی فی الجواب أن یقال : إن أهیلا وإن کان یحتمل أنه تصغیر لأهل لکن أهل اللغه ثقات ، وقد قام الدلیل عندهم علی أنه تصغیر ل" آل" أیضا ، فإن قلت : إن الآل مختص بأولی الخطر والشرف ، والتصغیر علی" أهیل" ینافی ذلک لدلاله التصغیر علی التحقیر قلت : معنی قول الشارح : " خص استعماله ... إلخ" أنه لا یدخل إلا علی من له شرف ، والتصغیر إنما اعتبر فی المضاف الذی هو الآل ولیس معتبرا فی المضاف إلیه کالشرف فلا تنافی لاعتبار کل منهما فی غیر ما اعتبر فیه الآخر ، سلمنا أن کلا من التصغیر والشرف معتبر فی المضاف لکون الشرف سری من المضاف إلیه إلی المضاف ، فلا نسلم التنافی ؛ لأن التحقیر باعتبار لا ینافی الشرف باعتبار آخر فاختصاصه بأولی الشرف ولو من بعض الوجوه ، والتحقیر من بعض الوجوه ، وأما الجواب بأن تصغیره یجوز أن یکون للتعظیم فلا یمنع من اختصاصه بالإشراف فقد یناقش فیه بأن تصغیر التعظیم فرع عن تصغیر التحقیر کما صرّحوا به. (قوله : خص استعماله فی الأشراف ... إلخ) یرید الشارح أن" آل" وقع فیه بحسب الاستعمال تخصیصان ، وإن کان عاما باعتبار أصله وهو أهل ، الأول : أنه لا یضاف لغیر العقلاء فلا یقال : آل الإسلام ولا آل مصر وأمثالهما ، ویقال : أهل الإسلام

۱- هو الإمام شیخ القراءه والعربیه أبو الحسن علی بن حمزه بن عبد الله الکوفی الملقب بالکسائی لکساء أحرم فیه ، له تصانیف ، منها : " معانی القرآن" و" کتاب فی القراءات" و" مختصر فی النحو" ، سار مع الرشید فمات بالرّی سنه ۱۸۹ ه عن سبعین سنه. انظر : سیر أعلام النبلاء (۹ / ۱۳۱) ، والأعلام (۴ / ۲۸۳).

(الأطهار) جمع طاهر ، كصاحب وأصحاب ...

******

وأهل مصر ، الثانى : أنه لا يضاف للعاقل إلا إذا كان له شرف وخطر فلا يقال : آل الجزار ويقال : أهله ؛ قيل : والسبب فى ذلك أنهم لما ارتكبوا فى الآل التغيير اللفظى بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الأول قصدا للملاءمه بين اللفظ والمعنى ، ولما كانت الهاء حرفا ثقيلا- بكونه من أقصى الحلق تطرق إلى الكلمه بسبب قلبها إلى الألف الذى هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص. (قوله : فى الأشراف) فى القاموس : الشرف محرّكا العلو والمكان العالى والمجد ، ولا يكون إلا- بالآباء أو علو الحسب أ. ه. إذا علمت هذا ، فقول الشارح : و" أولى الخطر" أتى به لدفع توهم تخصيص الأشراف بشرف الآباء أو بعلو الحسب أفاده عبد الحكيم ، وقوله : " الخطر" - بفتح الخاء المعجمه والطاء المهمله - معناه العظم أى : سواء كان فى أمر الدين والدنيا كآل النبىّ أو الدنيا فقط كآل فرعون.

(قوله : جمع طاهر) فى القاموس : الطهر - بالضم - نقيض النجاسه كالطهاره ، وطهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهور والجمع أطهار وطهارى وطهر. إذا علمت هذا تعلم أن ما ذكره الشارح هنا من أن أطهار جمع لطاهر لا يخالف ما قاله فى شرح الكشاف من أنه جمع لطهر - بكسر الهاء - كنمر وأنمار لما علمت أن المفرد من هذه الماده ثلاثه ألفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلا-ثه فكون أطهار جمعا لطاهر لا ينافى أنه جمع لطهر. نعم ما نقله فى شرح الكشاف عن الجوهرى (١) من أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت ، لا يسلم كما علمت من كلام القاموس ، وما قاله العلامه الفنرى من

١- هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى أول من حاول الطيران ومات فى سبيله ، لغوى ، من الأئمه وخطه يذكر مع خط ابن مقله ، أشهر كتبه" الصحاح" ، وله كتاب فى" العروض" و" مقدمه فى النحو" ، قال الثعالبى : كان الجوهرى من أعاجيب الزمان وهو إمام فى اللغه أخذ الجوهرى العربيه عن أبى سعيد السيّرافى وأبى على الفارسى وخاله صاحب ديوان الأدب أبى إبراهيم الفارابى. توفى سنه ٣٩٣ ه مترديا من سطح داره بنيسابور لمحاولته الطيران! انظر : سير الأعلام للذهبى (١٧ / ٨٠) ، والأعلام للزركلى (١ / ٣١٣) والمزهر (١ / ٩٧).

(وصحابته الأخيار) جمع خيّر بالتشديد.

******

الجواب عن التخالف بين كلامى الشارح هنا وفى شرح الكشاف من أنه قد يقال : مراد الشارح هنا أن الأطهار جمع لطاهر بحسب المعنى فلا مخالفه بين كلاميه لا حاجه إليه ، ويخالفه القياس بصاحب وأصحاب هذا محصل ما قاله العلامه عبد الحكيم. (قوله : وصحابته الأخيار) أى : المختارين ، والصحابه فى الأصل مصدر يقال : صحبه صحبه وصحابه أطلق على أصحاب خير الأنام ، ولكنها أخص من الأصحاب ؛ لأنها لغلبه استعمالها فى أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم صارت كالعلم لهم ، ولهذا نسب الصحابى إليها بخلاف الأصحاب فيصدق بأى أصحاب كانوا. ثم المختار عند جمهور أهل الحديث أن الصحابى كل مسلم رأى الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل : وطالت صحبته ، وقيل : وروى عنه ، والظاهر أن مراد المصنف هنا كل مسلم مميز صحب النبى صلى الله عليه وسلم ولو ساعه ، وكان أصحابه صلى الله عليه وسلم عند وفاته مائه ألف وأربعه عشر ألفا كلهم أهل روايه عنه ، وفى قول المصنف " الأطهار " التلميح لقوله تعالى : (إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)(١) كما أن فى قوله : " الأخيار " التلميح لقوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)(٢) بناء على أن الخطاب خطاب مشافهه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : (خيركم قرنى) (٣) وقد تبين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالأطهار وتخصيص الأصحاب بالوصف بالأخيار.

(قوله : جمع خيّر بالتشديد) أراد بهذا أن الأخيار صفه مشبهه واحدها هنا خيّر بالتشديد لا بالتخفيف لما فى القاموس من أن المخففه فى الجمال والميسم ، والمشدده فى الدين والصلاح. كذا قال عبد الحكيم ومحصله : أن خيّرا إذا كان صفه مشبهه سواء كان مشددا أو مخففا يجمع على أخيار لكن الشارح إنما قيد بالتشديد ؛ لأنه المناسب للمقام ،

١- الأحزاب : ٣٣.

٢- آل عمران : ١١٠.

٣- رواه البخارى فى " الشهادات " باب : لا يشهد على شهاده جور إذا أشهد (٢٦٥١) ومسلم فى فضائل الصحابه باب : فضل الصحابه .. (٢٥٣٥).

(أما بعد) هو من الظروف المبنيه المنقطعه عن الإضافه ؛ أى : بعد الحمد والصلاه ، والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، ...

******

وقال الفنارى : قيد بالتشديد احترازا عن خير المقصور عن أخير أفعل تفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه فى التقدير : أفعل من ، وأفعل من لا يتصرف فيه ؛ لكونه مشابها لفظا ومعنى لأفعل التعجب غير المتصرف فيه كما يقرر فى النحو ، وهذا لا ينافى أن خيرا الواقع صفه مشبهه إذا كان مخففا يجمع على أخيار كالمشدد ، وعلى هذا ، فيقال : قول الشارح : " جمع خير بالتشديد" أى فى الحال أو فى الأصل فاندفع ما يقال : إن ظاهر كلام الشارح يقتضى أن خيرا المخفف الواقع صفه مشبهه لا يجمع على أخيار وليس كذلك. (قوله : أما بعد)" أما" هنا للفصل أى : لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد ، ووجه إفادتها للتوكيد أنك إذا أردت الإخبار بقيام زيد قلت : زيد قائم ، وإذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم ولا محاله قلت : أما زيد فقائم أى : مهما يكن من شىء فزيد قائم فقد علقت قيام زيد على وجود شىء فى الدنيا ، وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق فإن قلت : إن مضمون الجزاء وهو كون علم البلاغه وتوابعها موصوفا بالأوصاف الآتيه محقق لا إنكار له ، ولا شك فيه ، والتأكيد يكون لدفع الإنكار أو الشك قلت : يكفى فى صحه التأكيد الإنكار التنزيلى الادعائى على أن التأكيد قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم وتقريره فى النفوس كما سيأتى إن شاء الله.

(قوله : هو) أى : لفظ" بعد" هنا ، وإنما قيدنا ب" هنا" لأجل قوله : " المبنيه" ، وإلا فلفظ" بعد" فى حد ذاته قد يكون معربا. (قوله : من الظروف) أى : الزمانيه نظرا للنطق أو المكانيه باعتبار الرقم لكن فى الثانى بعد ، وقوله : " المبنيه" أى : على الضم. (قوله : المنقطعه ... إلخ) هذا إشاره لعله البناء والمراد لانقطاعها لفظا لا معنى ، وإلا فمطلق الانقطاع لا ينتج البناء ؛ لأن الانقطاع قد يجامع الإعراب ، وحاصله أنه لما حذف المضاف إليه ونوى معناه ، وهو النسبه الجزئيه ، وأدى ذلك المعنى بالمضاف ، وهو الظرف صار مشابها للحرف فى المعنى فلذلك بنى. (قوله : أى : بعد الحمد ... إلخ) أراد بالحمد هنا وفيما يأتى الثناء فتدخل البسمله فإنها من جمله الثناء ، وقد أتى بها المصنف ، (وقوله : لنيابتها عن الفعل) عله لكونها عامله

والأصل : مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاه ، ...

******

فى الظرف أى : أن عملها ليس من ذاتها بل لنيابتها عن الفعل ، وهو" يكن" الذى هو فعل الشرط ، وفى هذا إشاره إلى أن العامل فى الظرف حقيقه الفعل ، وأما" أما" فبطريق المعروض ، وذلك لأن الظرف من متعلقات الشرط الذى نابت عنه" أما" فتكون نائبه عنه معنى وعملا. (قوله : والأصل ... إلخ) هذا فى قوه العله لما قبله أى : لأن أصل التركيب الذى نابت عنه فيه" أما" مناب الفعل مهما ... إلخ أو أنه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره : أين الفعل الذى نابت عنه" أما" ثم إن المراد بالأصل : ما حق الكلام أن يكون عليه ، وليس المراد أن الكلام كان مطولا ثم اختصر واعترض بأنه لا دلاله على هذا الأصل ؛ لأن الفاء غايه ما تقتضى شرط أما لا خصوص مهما ، ويجاب بأن غير مهما لما كان خاصا بشيء لأن" من" لمن يعقل" وما" لغيره" ومتى" للزمان" وأين" للمكان ، والمقصود هنا التعميم ، وإذ ما" ومهما" عام إلا أن المناسب لمقام التوكيد" مهما" فلذا اختيرت. لا يقال إن" إن" أيضا عامه قلت : نعم إلا أنها للشك فلا تناسب المقام ثم إن مقتضى هذا الأصل الذى ذكره أن الظرف المتوسط بين أما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جمله مستقله ويرشح ذلك قوله سابقا ، والعامل فيه" أما" لنيابتها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل : إن الواسطه بين أما والفاء من متعلقات الجزاء مطلقا أى : ظرفا كان أو غيره ، وقدمت تلك الواسطه عليه لتكون كالعوض عن فعل الشرط الملتزم حذفه بعد" أما" لجريه على طريقه واحده ، وعليه مشى الشارح فى" المطول" فى متعلقات الفعل ، وقيل : إن كانت الواسطه مما يصح عمل ما بعد الفاء فيها بأن كانت ظرفا فهى من متعلقات الجزاء وإن لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها ، فهى من متعلقات الشرط المحذوف. والذى عليه المحققون القول الثانى ؛ لإفادته تعليق الجواب على محقق وهو وجود شيء ما فى الدنيا بخلافه على القول الأول فإنه يكون معلقا على وجود شيء مقيد بكونه بعد الحمد وتعليق الشيء على المطلق أقرب لتحققه فى الخارج من التعليق على المقيد ، وإن كان الأمران بالنظر لما فى المقام سيان ؛ لتحقق ما علق عليه فيهما.

" ومهما" هنا مبتدأ والاسميه لازمه للمبتدأ ، " ويكن" شرط ، " والفاء" لازمه له غالبا ...

******

(قوله : ومهما هنا) أى : فى هـذا التقـدير الـذى قـدره الـذى هو أصل " أما" وإنما قيد ابتدائيه مهما ب" هنا" ؛ لأنها قد تكون فى غير هذا المكان مفعولا كقولك : مهما تعطنى من شـىء أقبل. (قوله : والاسـميه لازمه للمبتدأ) إنما لم يقل له مع أن المقام مقام إضـمار لئلا يتوهم رجوع الضـمير إلى خصوص هـذا المبتـدأ الـذى هو" مهما" فأشار به إلى أن الاسـميه لازمه للمبتدأ أى مبتدأ كان.

(قوله : ويكن شرط) أى : فعل شرط و" كان" هنا تامه بمعنى يوجد فاعلها ضمير يعود على" مهما" ، وهو الدال على اسميتها و" من شـىء" بيـان ل" مهمـا" فى موضع الحال فإن قلت : لا فائـده لهـذا البيان ؛ لأن مهما عامه فهى نفس الشـىء ففيه بيان للشـىء بنفسه ولاـ فائـده لهـذا البيـان قلت : فائـدته التنصـيص على عمومهـا وأنهـا غير خاصه بزمان ولا مكان ولا بغير ذلك فهى ليسـت واحـده بخصوصه ، فهـذا البيـان مفيـد لتأكيـد العموم ، ويجوز جعل" مهما" للزمان والشـرط ، وفاعل" يكن"" من شـىء". على جعل" من" زائده ؛ لأن الشرط فى حكم غير الموجب ، والمعنى : أى : زمان يوجد فيه شىء (قوله : والفاء لازمه له) أى : لجوابه ، وقوله : غالبا أى : فى أغلب أحوال الجواب ، وذلك فيما إذا كان الجواب لا يصـلح لمباشره الأداه بأن يجعل شرطا كما لو كان جمله اسـميه أو طلبيه أو فعلها جامد أو منفى بما أو لن أو مقرون بقد أو السـين أو سوف ، وأما إذا صـلح لمباشره الأداه بأن كان ماضـيا غير مقرون بقـد أو مضارعا مثبتا أو منفيا بلا ، فلا يلزمه الفاء بل اقترانه بها جائز ، وأما حـذفها فى حـديث : " وإلا اسـتمتع بها" (١) فنادر ، وفى قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها (٢)

١- أخرجه البخارى فى" اللقطه" باب : هل يأخذ اللقطه ولا يدعها .. (٢٤٣٧).

٢- صدر بيت من البسـيط ، وينسب لعبد الرحمن بن حسان الأنصارى فى ديوانه وفى" خزانه الأدب" ص ١٥٥٧ ، وبلا نسبه فى" العمده" ص ١٣١٦ ، والمفصل فى صنعه الإعراب للزمخشرى ص ٤٤٨ ، ويروى عجزه : " والشر بالشر عند الله مثلان".

فحين تضمنت " أما" معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم ...

******

(قوله : فحين تضمنت أما ... إلخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل المبتدأ ، وفعل الشرط بجعل الابتداء بمعنى المبتدأ ، وإضافه " معنى " إليه بيانيه ، ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو فى الكلام حذف مضاف أى : معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو " مهما" ، ويكن أعنى المبتدأ وفعل الشرط أى : فحين قامت " أما" مقام المبتدأ ، وهو " مهما" لزمها لصوق الاسم ، وحين قامت مقام فعل الشرط وهو " يكن" لزمتها الفاء. ففى كلام الشارح لف ونشر مشوش وبما ذكرنا من أن المراد بالتضمن القيام والحلول ، والمراد بالابتداء المبتدأ ، وبالشرط الفعل اندفع ما يقال : إنها لو تضمنت ذلك المعنى حقيقه لكانت اسما وفعلا ، وهو باطل. (قوله : لزمتها الفاء) أى : لزوما عرفيا أى غالبا لا عقليا فلا ينافى أنها قد تحذف قليلا فى غير ضروره كحديث : " أمّا بعد ما بال أقوام ... إلخ " (١) وكثيرا عند تقدير القول فى الجزاء كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ)(٢) أى : فيقال لهم : أكفرتم ، وعند الضروره كقول الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكم

ولكنّ سيرا فى عراض المواكب (٣)

(قوله : ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للمبتدأ إنما هو الاسميه لا لصوق الاسم ؛ فكان الواجب أن يكون اللازم ل " أما" الاسميه اللازمه ل " مهما" لقيامها مقامها لا لصوق الاسم ، ويجاب بأن لصوق الاسم ، وإن لم يكن لازما للمبتدأ إلا أنه أعطى هنا حكم اللازم ، وأقيم مقامه لمقتض ، وذلك أنه يلزم على جعل الاسميه لازما له خروجها عن الحرفيه المتعينه لها ؛ فجعل لصوق الاسم أى : وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنها إذ ما لا يدرك كله لا يترك كله ، والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدأ ، وفى حكمه

١- أخرجه البخارى (٧٥٠).

٢- آل عمران : ١٠٦.

٣- البيت من الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه ص ٤٥ ، وخزانه الأدب (١ / ٤٥٢) ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧.

إقامه للازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره فى الجمله ...

******

فهو اسميه حكما ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن لصوق شيء لشيء أعم من أن يكون باعتبار مفهومه ، وذلك كلصوق الاسم للمبتدأ ، أو باعتبار تحققه كلصوقه ل" أما" فإن الملاصق لها فرد من أفراد الاسم ، وحينئذ فلا اعتراض ، واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى : (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ)(1) ، وأجاب فى الكشاف بأن التقدير : فأما المتوفى إن كان ... إلخ ، فالاسم ملاصق تقديرا.

(قوله : إقامه للازم) أى : الذى هو الفاء والاسميه الحكميه أعنى لصوق الاسم ، (وقوله : مقام) بضم الميم أى : فى موضع الملزوم ، وهو المبتدأ والشرط ، وقوله : " إقامه ...

إلخ" الظاهر أن كلا من الإقامه والإبقاء تعليل لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم ، وإن قوله : " فى الجمله" راجع لكل من الإقامه والإبقاء أى : لزمت" أما" الفاء إقامه" للازم" مقام" الملزوم" فى الجمله وإبقاء لأثره فى الجمله ، ولزم" أما" لصوق الاسم إقامه للازم مقام الملزوم فى الجمله وإبقاء لأثره فى الجمله ، وبيان ذلك أن الفاء وإن قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء إلا أنها ليست فى مقامه حقيقه ؛ لأن مقامه حقيقه ما قبل الظرف وهو المحل الذى فيه" أما" ؛ فلما كانت الفاء قريبه من" أما" فكأنها حلت محل ملزومها ، فهى حاله محله فى الجمله لا فى التحقيق ، وكذا لصوق الاسم لم يقم فى مقام المبتدأ ؛ لأن مقامه حقيقه هو موضع" أما" ؛ لأنها نابت عنه ووقعت فى موضعه ، لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكأن الاسميه حلت محل ملزومها فهى حاله محله فى الجمله لا فى التحقيق. (وقوله : وإبقاء لأثره ... إلخ) أثر مفرد مضاف يعم فكأنه قال : وإبقاء لآثاره أى : علاماته ولوازمه فى الجمله فآثار المبتدأ الاسميه والخبر والحمل بينهما فآثاره ثلاثه والاسميه أى : الحكميه بعض تلك الآثار فقد بقيت آثاره فى الجمله من حيث بقاء بعضها ، وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط ، والفاء بعض تلك الآثار فبقيت آثاره فى الجمله من حيث بقاء بعضها.

۱- الواقعه : ۸۸.

(فلما) هو ظرف ...

******

بقى شىء آخر ، وهو أن قوله : " إقامه " لا يصح جعله علة للزمتها لاختلافهما فى الفاعل ؛ لأن فاعل لزمت " الفاء " وفاعل إقامه الواضع ، وأجيب بأنا نؤول لزمت بألزمت ؛ وبهذا اتحدا فى الفاعل وهو الواضع أى ألزم الواضع ، أما " الفاء " لأجل إقامته فهو على حد قوله تعالى : (هُوَ الَّذِى يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً)(١) أى : ليجعلكم خائفين.

(قوله : هو ظرف) أى : إذا وقع بعده جملتان ، وإلا كانت حرف نفى كلم نحو : ندم زيد ولما ينفعه الندم ، أو بمعنى إلا نحو : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ)(٢) ، وما ادعاه الشارح من ظرفيتها أى : فيما إذا وليها جملتان هو أحد قولين للنحويين ، وقال ابن هشام (٣) وابن خروف (٤) : إنها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لو فإنها شرط لما لم يقع لانتفاء

١- الرعد : ١٢.

٢- الطارق : ٤.

٣- هو الإمام الذى فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأعيا من يأتى بعده : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى المصرى ، ولد بالقاهره سنه ٧٠٨ ه ، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، قال ابن خلدون : " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيه يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه". من مصنفاته : " أوضح المسالك" ، و" مغنى اللبيب" ، و" قطر الندى" ، و" شرح الشواهد الكبرى" ، و" شذور الذهب". توفى - رحمه الله - فى ليله الجمعه - وقيل : الخميس - الخامس من ذى القعده سنه ٧٦١ ه ، ١٣٦٠ م. انظر : الأعلام (٤ / ١٤٧) ، وترجمه ابن هشام فى كتاب أوضح المسالك بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد].

٤- هو على بن محمد بن على بن محمد الحضرمى ، أبو الحسن : عالم بالعربيه أندلسى ، من أهل إشبيليه. نسبته إلى حضرموت ، ولعل أصله منها ، قال ابن الساعى : كان ينتقل فى البلاد ولا يسكن إلا فى الخانات ولم يتزوج قط ولا تسرّى ، توفى بإشبيليه ٦٠٩ ه - ١٢١٢ م ، له كتب منها : " شرح كتاب سيبويه" سماه" تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب" ، و" شرح الجمل للزجاجى" ، وله كتاب فى الفرائض". انظر : الأعلام (٤ / ٣٣٠) ، و" بغيه الوعاه" (٢ / ٢٠٢).

بمعنى إذ ...

******

غيره ، واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَيْنا عَلَيْهِ الْمَوْتَ)(۱) ... الآيه ، فقال : لو كانت ظرفا لاحتاجت لعامل ، ولا جائز أن يكون قضينا لأنها مضافه إليه على جعلها ظرفا ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، ولا جائز أن يكون دل ؛ لأن ما النافيه لها الصداره ، وما له الصداره لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وليس فى الكلام ما يعمل فيها غيرهما ، وإذا انتفى العامل انتفت الاسميه وثبتت الحرفيه إذ لا قائل بغيرهما وأجيب باختيار كون العامل قضينا ، ونمنع كونها مضافه كذا قال : يس ، لكنه مخالف لكلامهم إذ كل من قال بظرفيتها قال : إنها تضاف لجمله فعليه ماضويه وجوبا فالأحسن فى الجواب أن يقال : إن العامل فيها جوابها ، وهو دل ، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها ، واستدل ابن خروف على حرفيتها بأنه لو كان ظرفا ما جاز : " لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم" ؛ لأنه إذا كان ظرفا كان عامله الجواب ، والواقع فى اليوم لا يكون واقعا فى أمس ، وأجيب بأن هذا المثال مؤول ، والمعنى لما ثبت اليوم أكرامك لى فى الأمس أكرمتك اليوم فهو مثل قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)(۲) فإن الشرط لا يكون إلا مستقبلا ، والمعنى : إن ثبت أنى كنت قلته. (قوله : بمعنى إذ) هذا أحسن من قول الشارح فى " المطول" : إنها بمعنى إذا ؛ لأن" لما" ظرف لما مضى من الزمان" وإذ" كذلك بخلاف" إذا" فإنها للمستقبل فالملاءمه بينها وبين" إذ" أقوى وأحسن من قول أبى على الفارسى (۳) ، وابن جنى (۴)

۱- سبأ : ۱۴.

۲- المائده : ۱۱۶.

۳- هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الأصل ، أحد الأئمه فى علم العربيه ، من مصنفاته" الإيضاح" فى قواعد العربيه ، و" التذكره" ، و" جواهر النحو" ، و" العوامل" وغيرها ، توفى - رحمه الله - سنه ۳۷۷ ه وانظر : " الأعلام" (۲ / ۱۷۹).

۴- هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى من أئمه الأدب والنحو ، وله شعر ، كان أبوه مملوكا روميا لبنى الأزد ، قال ابن ماكولا : وكان نحويّا حاذقا مجودا ، وقال الثعالبى : هو القطب فى لسان العرب وإليه انتهت الرياسه فى الأدب ، وله مصنفات كثيره ، منها : " الخصائص" ، و" سر صناعه الإعراب" ، و" التمام" ، و" تفسير ديوان المتنبى" ، و" المقتضب" ، توفى - رحمه الله - سنه ۳۹۲ ه. (الأعلام (۴ / ۲۰۴) ، ومقدمه الخصائص بتحقيق محمد على النجار).

يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا أو معنى.

(كان علم البلاغه) هو علم المعانى والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

******

إنها بمعنى "حين"، ولذا سميت حينيه ؛ لأنه يلزم عليه أن تكون "لما" ظرفا محضا ، ولا تكون لازمه الإضافه للجمله كحين وليس كذلك إذ كل من قال بظرفيه "لما" قال بوجوب إضافتها للجمله بعدها. (قوله : يستعمل استعمال الشرط) أى : من حيث إفادتها التعليق فى الماضى. (قوله : يليه فعل) أى : ولو تقديرا كما فى قوله :

أقول لعبد الله لمّا سقاؤنا

ونحن بوادى عبد شمس وهاشم (١)

فإن (سقاؤنا) فاعل فعل محذوف يفسره (وها) بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره : قلت ، بدليل (أقول) وقوله : (شم) أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه ، والمعنى :لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله : شمه.

(قوله : ماض لفظا) أى : فى اللفظ كالواقع فى المتن ، و (قوله : أو معنى) أى : أو ماض فى المعنى نحو : لما لم يكن زيد قائما أكرمتك. (قوله : وعلم توابعها) أى : والعلم الذى له تعلق بتوابعها ، وهى الوجوه المحسنه للكلام البليغ كالجناس والتلميح وغير ذلك ، وتعلق العلم بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم إن الشارح لم يرد بتقديره علم أن المضاف هنا مقدر عطفا على المضاف السابق أعنى علم البلاغه ، وإن لفظ "توابعها" مرفوع بإقامته مقام المضاف فى الإعراب كما هو المشهور أو مجرور على تجويز سيبويه إبقاءه على إعرابه ؛ لأن إفراد الضمير فى قوله : إذ به يعرف لا يلائمه بل أراد أن توابعها عطف على المضاف إليه السابق أعنى البلاغه ، والعلم المضاف فى الأول مسلط عليه ثم إنه يرد إشكال بأن علم البلاغه إن كان المراد به المعنى العلمى كان تفسير الشارح له بقوله : هو علم المعانى والبيان ظاهرا إلا أنه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه وهو لا يجوز ؛ لأنه ليس له معنى مستقل ، وإن كان المراد به المعنى الإضافى أى

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٣١٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٨٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨١) ، وانظر : المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعريه (٢ / ٩٣٢). والقياس فى الفعل "وها" أن يكتب بالياء "وهى" ، ولكنه رسم بالألف لقصد الإلغاز.

.....

******

العلم الـذى له تعلق بالبلاغه فلا يصح تفسير الشارح ؛ لأن العلم الذى له تعلق بالبلاغه يشـمل النحو والصـرف واللغه ، وإن صـح العطف ، ويجـاب باختيـار الثانى ، ويراد بعلم البلاغه علم له زياده تعلق بالبلاغه بأن دون لأجلها ، وحينئـذ فلا يشـمل غير العلمين المـذكورين أو يختار الأول ، ويقال : الأعلام الإضافيه قـد يعامل عجزها حكم كلها كما أن صـدرها كذلك ، ولذا منعوا عجزها من الصـرف فى " أبى هريره " للعلميه والتأنيث هـذا ، وقال العلامه الخطابى (١) : يمكن أن يـدعى أن العلم هو لفظ البلاغه فقط ثم أتى بعلم وأضـيف إليه من إضـافه العـام للخـاص كعلم النحو ، وحينئـذ فـالعطف على العلم لاـ على جزئه ، واعترض عليه بأن توابع البلاغه عباره عن المحسنات البديعيه كما مر ، وهى ليست تابعه للبلاغه بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدرى ، وهى مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، وقد يجاب بأنه لا مانع من أن يجعل فى العباره استخدام بحيث يقال : إنه ذكر البلاغه أولا بمعنى العلم وأعـاد عليهـا الضـمير بمعنى آخر ، وهو المطابقه. قال العلامه عبـد الحكيم : وهـذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم إذ لم يثبت أن البلاغه علم لهذين العلمين ، وقول المصنف فيما يأتى : وسموهما بالبلاغه المراد بالتسميه فيه الإطلاق لا الوضع.

بقى شـىء آخر ، وهو أن السـيد فى شـرح المفتـاح نقـل عن صـاحب الكشـاف أن البـديع ليس علمـا مسـتقلا بل هو ذيل لعلمى البلاغه وكـذا السـكاكى فلم عده المصـنف فنا برأسه ، وجعله مع فنى البلاغه من أجل العلوم معللا ذلك بأن كشف الأسـتار عن وجوه الإعجاز بها مع أنه لا مـدخل له فى الكشف المذكور ولا فى معرفه دقائق اللغه العربيه؟ وأجيب بأن الحق مع المصـنف فى عده له علما إذ البديع له موضوع يتميز به عن

١- هو أبو سـليمان حمـد بن محمد بن إبراهيم بن الخطابى البستى ، فقيه محدث من نسل زيد بن الخطاب ، له " معالم السـنن " ، و " بيان إعجاز القرآن " ، و " إصلاح غلط المحدثين " ، و " شرح البخارى " ، وله شعر ، ولد سنه ٣١٩ ه ، وتوفى سنه ٣٨٨ ه. انظر : " الأعلام " (٢ / ٢٧٣).

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرّا إذ به) أى : بعلم البلاغه وتوابعها لا- بغيره من العلوم كاللغه والصرف والنحو (تعرف دقائق العربيه وأسرارها) ...

******

موضوع علم البلاغه بالحيثيه المعتبره فى موضوعات العلوم وله غايه أيضا ؛ فجعله علما مستقلا من العلوم الأدبيه أوجه ، ولما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم بالأجليه والأدقيه ، وأجرى التعليلين بناء على ذلك.

(قوله : من أجل العلوم) أتى ب" من" للإشاره إلى أنه ليس أجل العلوم على الإطلاق بل من الطائفه التى هى من أجل العلوم ، وهذا لا ينافى أن من تلك الطائفه ما هو أجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع. (قوله : قدرا) أى : منزله ومرتبه ، وهو تمييز محول عن الفاعل وهو اسم كان أى : لما كان قدر علم البلاغه وسره من أجل أقدار العلوم ومن أدق أسرارها ، وقال عبد الحكيم : إنه تمييز من نسبه الأجل إلى العلوم محول عن الفاعل أى : فلما كان علم البلاغه من طائفه علوم أجل قدرها من العلوم ، وكذا قوله : " سرّا" أى : من علوم أدق سرها من المعلوم ، ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر ، فإنّ التقدير مجرد اعتبار لا استعمال. (قوله : سرّا) أى نكات فأسراره ونكاته من جمله الدقيق من أسرارها ، وفى الأجل والأدق صنعه الطباق ، وفى" قدرا" و" سرّا" من عيوب القافيه المطلقه الاختلاف بالتخفيف والتشديد. (قوله : إذ به تعرف ... إلخ) هذا الدليل على غير ترتيب اللف ، وإنما لم يسلك ترتيب اللف لكون الكشف عن وجوه الإعجاز متوقفا على معرفه دقائق العربيه المذكور فى هذا الدليل.

(قوله : لا بغيره) إشاره إلى الحصر المستفاد من تقديم المعمول ، وقوله : " من العلوم" إشاره إلى أن الحصر إضافى ، وإلا فقد تعرف دقائق اللغه العربيه بغير علم كإلهام أو سليقه كالعرب. (قوله : دقائق العربيه) أى دقائق اللغه العربيه ونكاتها. (قوله : وأسرارها) عطف تفسير إن كان الضمير فيه راجعا إلى العربيه أى دقائق العربيه وأسرار العربيه ، والمراد بهما المعانى المدلول عليها بخواص التراكيب من التقديم والتأخير والتأكيد وعدمه ، وهى مقتضيات الأحوال ، وعطف مغاير إن كان الضمير راجعا للدقائق أى دقائق العربيه وأسرار تلك الدقائق ، وعلى هذا فيراد بالدقائق الأحوال وبالأسرار النكات التى تقتضيها تلك الأحوال ، والأول : كالشك وخلو الذهن ، والثانى : كالتأكيد وعدمه.

فيكون من أدق العلوم سرا (ويكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أستارها) ...

******

(قوله : فيكون من أدق العلوم سرا) أى : فيكون من طائفه أدق العلوم سرّا ، وفيه أن هذا التفريع مشكل ؛ لأن دقه المعلوم تستلزم دقه العلم لا أدقيته ، فالمناسب أن يبدل " أدق " فى التفريع ب " دقائق " ، وأجيب : بأن قوله : " فيكون " مفرع على محذوف فى كلام المصنف ، والأصل : ودقائق العربيه من أدق الدقائق فيكون ... إلخ ؛ وذلك لأن ما يعرف به أدق الدقائق لا يكون إلا أدق ؛ لأن أدقيه المعلوم تستلزم أدقيه الطريق الموصّل إليه ، وأجاب القرمى بأن اختصاص معرفه دقائق العربيه وأسرارها - مع كثرتها على ما يشعر بها صيغه الجمع بهذا الفن - يوجب عدم معرفتها بما سواه ، وأن ما سواه وإن كان لا يخلو عن إفادتها إلا أنه أدنى مرتبه فى إفاده معرفه تلك الدقائق ، وحينئذ فيكون هذا العلم من أدق العلوم سرّا ، كما لا يخفى وتأمله. ثم اعلم أن هذا الإشكال إنما يرد على جعل قوله : " وأسرارها " عطف تفسير على الدقائق ، وأن ضمير أسرارها للعربيه ، وأما على جعل الضمير للدقائق ، وأن المعنى : أسرار الدقائق أى : دقائق الدقائق فلا يرد ؛ وذلك لأن دقائق الدقائق عباره عما هو أدق وأخفى ، فيكون تقدير الكلام : إذ به تعرف المعلومات الدقيقه والمعلومات التى هى أدق ، ومن المعلوم أن أدقيه المعلوم تستلزم أدقيه الطريق الموصله إليه ، وحينئذ فيكون علم البلاغه وتوابعها من أدق العلوم سرّا ، واستقام أمر التفريع من غير احتياج لشىء مطوى فى كلام المصنف.

(قوله : ويكشف عن وجوه الإعجاز) أى : عن أنواع البلاغه ، وطرقها المشتمل عليها القرآن التى هى سبب فى إعجازه ، أى كونه معجزا ، بحيث لا يمكن معارضته والإتيان بمثله ، والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب. (قوله : فى نظم القرآن) حال من " وجوه الإعجاز " أو من " الإعجاز " ؛ لصحه إقامه المضاف إليه مقام المضاف بأن يقال : وبه يكشف عن الإعجاز فى نظم القرآن ، فهو مثل قوله تعالى : (أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً)(١) ،

١- النحل : ١٢٣.

أی : به یعرف أن القرآن معجز ؛ ...

******

وقوله : (ویکشف) علی صیغه المجهول عطف علی" یعرف" مشارک له فی الظرف المتقدم ، وفی الصیغه. وإلی هذا یشیر قول الشارح : (أی : به یعرف ... إلخ) ، ولیس علی صیغه المعلوم مسندا لضمیر علم البلاغه ؛ لأن نصب الأستار یأباه السجع. (قوله : أی به یعرف أن القرآن معجز) المراد بالمعرفه : التصدیقیه ، وأشار الشارح بذلک إلی أن مراد المصنف بکون هذا العلم یکشف به الأستار عن وجوه الإعجاز التی فی القرآن ، معرفه أنه معجز علی طریق الکنایه ؛ لأنه یلزم من کشف الأستار عن وجوه الإعجاز وطرقه التی فی القرآن معرفتها ، ویلزم من معرفتها معرفه أنه معجز.

واعترض بأنه لا وجه لذلک الحصر ؛ لأن معرفه أن القرآن معجز ، کما تستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الکلام ، وکذا معرفه أن إعجازه لکمال بلاغته ، فهو إن أراد بقوله : " أی به یعرف ... إلخ" معرفه نفس إعجاز القرآن ، فالحصر لا یسلم ، وإن أراد به معرفه أن إعجازه لکمال بلاغته فکذلک ؛ لما علمت أن کلّا منهما مستفاد من علم الکلام ، وأجیب بأن یقال : یصح أن یراد الأول لکن المراد معرفه أن القرآن معجز علی سبیل التحقیق والإثبات بالدلیل ، ولا شک أن هذا إنما یحصل بعلم البلاغه ؛ لأن ذکر إعجاز القرآن فی علم الکلام إنما هو علی سبیل التقلید والتسلیم. ویصح أن یراد الثانی لکن المراد معرفه إعجازه لکمال البلاغه علی سبیل التفصیل والتعیین ، وذلک إنما یحصل بعلم البلاغه ؛ إذ به یعرف أن القرآن مشتمل علی الخواص والمقتضیات الخارجه عن قدره البشر ، فیلزم من ذلک أن یکون فی غایه درجات البلاغه ، فیکون معجزا ، وذکر أن القرآن معجز لکمال بلاغته فی علم الکلام ، إنما هو علی سبیل الإجمال ؛ إذ لا یعلم منه ما وجه بلاغته ، فضلا عن وجه کمالها ، علی أن معرفه الإعجاز فی علم الکلام ؛ لأنه - إذ (۱) علم الکلام - إنما یعرف به الإلهیات والنبوات والسمعیات ، وإعجاز القرآن لیس منها ، فذکره فیها إنما هو علی سبیل الاستطراد وسیله لثبوت النبوه له علیه الصلاه والسّلام ، بخلاف علم البلاغه فإن معرفه الإعجاز به لا فیه ، فلا ورود للإشکال من أصله. (قوله :

۱- کذا بالمطبوعه ، ولعلها : أی.

لكونه فى أعلى مراتب البلاغه ؛ لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجه عن طوق البشر. وهذا وسيله إلى تصديق النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو وسيله إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم ؛ لكون معلومه وغايته من أجلّ المعلومات والغايات.

******

لكونه فى أعلى مراتب البلاغه) عله لكونه معجزا ، وفيه أن القرآن كله ليس فى أعلى مراتب البلاغه ؛ لأن بعضه أبلغ من بعض فيكون بعضه فى أعلى مراتب البلاغه وبعضه دونه ، ولكن كله فى مرتبه الإعجاز ، وظاهر الشارح خلافه وأن كله فى أعلى مراتب البلاغه ، ويجاب : بأن" أعلى" بمعنى" عالى" ، وهو يصدق على الأعلى وما دون الأعلى ؛ لأن" عالى" مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو ، أو أن" أعلى" باق على حاله ، ولكن المراد أنه فى أعلى مراتب البلاغه بالنسبه لغيره من سائر كلام البلغاء ، وهذا لا ينافى أن يكون بعضه أعلى من بعض فى البلاغه. (قوله : لاشتماله على الدقائق والأسرار) هذا عله لكون القرآن فى أعلى مراتب البلاغه ، وعطف" الأسرار" على" الدقائق" مرادف ، والمراد بهما خواص التراكيب التى تقتضيها الأحوال ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن إعجاز القرآن لاشتماله على الدقائق والأسرار التى ليست فى طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم ، وقيل : إن إعجازه من جهه صرف ومنع قدره البشر عن الإتيان بمثله ، وقيل : لاشتماله على الإخبار عن المغيبات ، وقيل : لسلامته عن الاختلاف والتناقض ، وقيل : لمخالفته لكلام العرب من الرسائل والخطب والأشعار فى الأسلوب ، ولا سيما فى المطالع والمقاطع. (قوله : وهذا) أى : معرفه إعجاز القرآن وسيله. (قوله : وهو) أى : تصديق النبى وسيله إلى الفوز بجميع السعادات ، أى الدنيويه والأخرويه. (قوله : لكون معلومه) أى : ما يعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزا ، وقوله : و" غايته" أى : وهى الفوز بالسعادات ، وفى الكلام حذف ، أى : وجلاله العلم بجلاله معلومه وغايته ، وبهذا تم التعليل ، وبما ذكرنا من أن المراد بمعلوم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال : إن معلوم العلم عباره عن قواعده الكليه ، ككل حكم منكر يجب توكيده ، وكل فاعل مرفوع ، وحينئذ فيلزم تعليل الشىء بنفسه ؛ لأن العلم نفس القواعد الكليه التى هى معلومات الفن ، وحاصل الجواب : أن مراده بمعلوم هذا العلم ما يعلم منه ، ولا شك أن إعجاز القرآن يعلم

وتشبيه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبه تحت الأستار استعاره بالكنايه ، وإثبات الوجوه استعاره تخييليه ، وذكر الوجوه إيهام.

وتشبيه (١) الإعجاز بالصور الحسنه استعاره بالكنايه ، وإثبات الوجوه استعاره تخييليه ، وذكر الأستار ترشيح. ونظم القرآن تأليف كلماته ...

******

منه بواسطه أنه يعرف منه أسرار القرآن ونكاته التى ليس فى طوق أحد من البشر الإتيان بها ، وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحيه ، أعنى قواعد الفن ، ويدل لذلك قول الشارح : " معلومه" بالإفراد ولم يقل : معلوماته بالجمع كما هو العاده. (قوله : وتشبيه وجوه الإعجاز) أى أنواع البلاغه وطرقها التى حصل بها الإعجاز وهى خواص التراكيب ، وقوله : " بالأشياء المحتجبه" أى بجامع الخفاء فى كلّ إلا عن القليل ممن يصلح للاطلاع على جمالها بكشف أستارها. (قوله : استعاره بالكنايه) خبر عن" تشبيه" وجعل التشبيه المضمر فى النفس استعاره بالكنايه بناء على مذهب المصنف ، وقوله : " وإثبات الأستار تخييل" أى على مذهب المصنف والجمهور. (قوله : وذكر الوجوه) أى : والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه إيهام أى توريه ، وهى أن يطلق لفظ له معنيان : قريب وبعيد ، ويراد منه المعنى البعيد أى القليل فى الاستعمال اعتمادا على قرينه خفيه ، وذلك كما هنا ، فإن إطلاق الوجوه على الجارحه أقرب وأكثر استعمالا بخلاف إطلاقه على الطرق والأنواع فإنه بعيد ، والقرينه على إراده هذا المعنى البعيد هنا استحاله أن يكون الإعجاز له وجوه بمعنى الجارحه. (قوله : أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنه) أى : بجامع ميل النفوس وتشوقها إلى كلّ. (قوله : وذكر الأستار ترشيح) أى : لأنه من ملائمات المشبه به ، وإنما لم يجعل إثبات الأستار تخييليه على هذا التقرير كالأول ؛ لأن الصور المستحسنه من حيث هى ليست الأستار من لوازمها الخاصه ، بخلاف الأشياء المحتجبه تحت الستر كما فى التقرير الأول ، ولا يقال : إن الترشيح يجب أن يقارن لفظ المشبه به ، وليس فى المكنيه والتخييل ذكر المشبه به ، وحينئذ فلا ترشيح ؛ لأنا نقول : هذا غير لازم ، فقد صرح العلامه السيد بأن الترشيح يكون للمكنيه كما يكون للتشبيه وللمجاز المرسل ، وتعريفه بما يقترن بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف لترشيح المصرحه فقط. (قوله : تأليف كلماته)

١- كذا فى المطبوعه ، وفى شرح الدسوقى - كما يأتى - : أو استكشاف.

مترتبه المعانى متناسقه الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا تواليها فى النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق.

(وكان القسم الثالث ...

******

أى : جمعها على الصفه التى ذكرها ، وحيث كان المراد من نظمه ما ذكر ، فيكون التعبير عنه بالنظم الذى هو إدخال اللآلئ فى السلك استعاره مصرحه ، أو بالكنايه ، بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنيه ، وإثبات النظم تخييل أو شبه تأليف كلمات القرآن بإدخال اللآلئ فى السلك ثم استعير لفظ النظم له.

(قوله : مترتبه المعانى) أى : حال كون الكلمات مترتبه المعانى ، بحيث يكون كل معنى فى مرتبته التى تليق به ، فإذا كان أحد المعنيين لازما أو مسببا عن المعنى الآخر ، أتى أولا بالمعنى الملزوم أو السبب ، ثم بالمعنى اللازم أو المسبب ، وكذا إذا أريد الحصر قدم المعمول على عامله ؛ لأجل إفاده ذلك ، فالمرتبه التى تليق بالمعمول حينئذ التقديم ، وبالعامل التأخير ، وإذا أريد عدم الحصر عكس الأمر. (قوله : متناسقه الدلالات) المراد بالدلالات : الدلالات الاصطلاحيه ، وهى المطابقيه والتضمنيه والالتزاميه ، والمراد بتناقسها : تشابهها وتماثلها فى المطابقه لمقتضى الحال ، أى : حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثله فى المطابقه لمقتضى الحال ؛ فإذا كان الحال يقتضى دلاله المطابقه أتى بها ، وهكذا ، ولا يرد أن هذا المعنى هو الذى فسر به ترتيب المعانى فيما مر ، فيلزم عليه التكرار ؛ لأن الأول فى المعانى ، والثانى فى الدلالات ، وبينهما فرق. (قوله : على حسب ما يقتضيه العقل) أى : على قدره. (قوله : لا تواليها فى النطق) أى : فلا يقال لذلك نظم القرآن ، والحاصل : أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيف اتفق ، أى : من غير رعايه المناسبه فى المعنى الذى وجوده فى القرآن محال. (قوله : وضم بعضها إلى بعض) مرادف لما قبله. (قوله : كيفما اتفق) أى : على أى وجه وأى حال اتفق ، سواء كان بين المثانى ترتيب أم لا ، كان بين الدلالات تناسق أم لا. (قوله : وكان القسم الثالث) الواو عاطفه لما بعدها على قوله : " كان علم البلاغه" لا للحال لأمرين :

أولهما : أن الأصل فى العطف الواو. والثانى : أن الحال يقتضى أن الحامل له على التأليف كون علم البلاغه من أجلّ العلوم ، المقيد ذلك بكون القسم الثالث غير

من" مفتاح العلوم" الذى صنفه الفاضل العلامه أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ...

******

مصون عن الحشو ، مع أن الحامل له أمران : كون علم البلاغه من أجل العلوم ، الثانى كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو.

(قوله : من مفتاح العلوم)" من" بيانيه مشوبه بتبعيض لا بيانيه محضه ؛ إذ ليس القسم الثالث هو المفتاح ، بل بعضه ، ثم إن الجار والمجرور إما حال من القسم الثالث بناء على مذهب سيبويه من جواز مجيئها من المبتدأ ، أو صفه له ، فإن قلت : إنّ جعله صفه له مشكل ؛ لأن الجار والمجرور إذا وقع صفه ، فإما أن يكون متعلّقه نكره هى الوصف فى الحقيقه ، فيلزم نعت المعرفه بالنكره ، وإما أن يكون ذلك المتعلق معرفه ، أى : الكائن ، فيلزم حذف الموصول وبعض الصله ؛ لأن (أل) الداخله على اسم الفاعل موصول ، وذلك لا يجوز. قلت : نختار الأول ، لكن نقول : إن تعريف القسم الثالث لفظى ؛ بناء على أن (أل) الداخله عليه جنسيه ، والمعرف ب (أل) الجنسيه معرفه لفظا نكره معنى ؛ فيجوز فى الجار والمجرور بعده أن يكون صفه نظرا للمعنى ، وأن يكون حالا نظرا للفظ ، ولك أن تختار الثانى ، وهو جعل الجار والمجرور متعلقا بمعرفه ، ولا يرد ما سبق ؛ لأن الوصف المحذوف صفه مشبهه ؛ لأنه لم يرد به التجدد والحدوث ، بل الدوام. و (أل) الداخله على الصفه المشبهه معرفه على الصحيح.

(قوله : السكاكى) نسبه لسكاكه قريه بالعراق أو باليمن أو بالعجم ، تقريرات.

والذى ذكره السيوطى (1) أنه نسبه لجده ، كان سكاكا للذهب أو الفضه. (قوله : أعظم)

١- هو عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين ، الخضيرى السيوطى ، جلال الدين : إمام حافظ أديب له نحو (٦٠٠) مصنف ولد سنه ٨٤٩ ه ، ونشأ فى القاهره يتيما ، إذ مات والده وعمره خمس سنوات ، ولما بلغ أربعين سنه اعتزل الناس ، وخلا بنفسه فى روضه المقياس على النيل ، منزويا عن أصحابه جميعا. ومن كتبه : الإتقان فى علوم القرآن ، والاقتراح فى أصول النحو ، والإكليل فى استنباط التنزيل ، وبغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه ، وتاريخ أسيوط وكان أبوه من سكانها. وتوفى سنه ٩١١ ه. انظر : الأعلام للزركلى (٣ / ٣٠١ ، ٣٠٢).

ما صنف فيه) أى فى علم البلاغه وتوابعها (من الكتب المشهوره) بيان لما صنف (نفعا) تمييز من" أعظم" ؛ (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى : أحسن الكتب المشهوره (ترتيبا) هو ...

******

خبر كان ، وقوله : " ما صنف فيه" ، لا يصح أن تكون ما موصولا حرفيا ؛ لأن القسم الثالث أعظم المصنفات لا أعظم التصنيف ؛ فهى إما نكره موصوفه أو اسم موصول واقعه على الكتب ، بدليل تبيين المصنف لها بجمع لا على كتاب ؛ لعدم التطابق بين البيان والمبين. (قوله : بيان لما صنف) أى أعظم الكتب المشهوره التى صنفت فيه ، وفيه أن هذا يستلزم أن يكون القسم الثالث كتابا ؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، مع أنه جزء كتاب ، وأجيب بأجوبه :

الأول : أن جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوى ؛ إذ الكتب لغه : الضم والجمع.

الثانى : أنه أفرد بالتدوين ؛ فإن بعضهم كالعلامه السيد نقل القسم الثالث بحروفه ، وسلخه عن القسمين وشرحه ، فقد خرج بالإفراد المذكور عن كونه جزء كتاب إلى كونه كتابا بالمعنى العرفى أيضا.

الثالث : أن القسم الثالث لما كان هو العمده من" المفتاح" ، صار كأنه الكتاب كله. (قوله : تمييز من أعظم) أى : لأعظم ، أى : تمييز لنسبه" أعظم" إلى" ما صنف" محول على الفاعل ، أى : أعظم نفعه ما صنف فيه ، ولا يقال : إن فيه رفع" أفعل" للظاهر ، لأنا نقول : هذا مجرد تقدير لا استعمال ؛ فإن قلت : لأى شىء جعله تمييزا من" أعظم" دون" المشهوره" ، مع أنه أظهر لدلالته على أن نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الأقوام وتقرر لدى الخاص والعام؟ قلت : لأنه لا يكون نصّا فى المقصود حينئذ ، وهو أن الأعظميه باعتبار النفع ؛ لجواز أن يكون باعتبار آخر ، وإنما اعتبر المصنف الوصف بالمشهوره ؛ لأنه إذا كان أعظم المشهوره نفعا فغيرها أولى. (قوله : أحسنها ترتيبا) أى : فتركيب الكتب المشهوره حسن ؛ وترتيب القسم الثالث أحسن ؛ لوضع مسائله فى المراتب العليا ؛ وذلك لأن كل مسأله بل كل كلمه يجوز أن يكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها ، وبعض تلك المراتب أحسن من بعض ، ولهذا جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر فى ترتيب كلماته

وضع كل شيء فی مرتبته ، (و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام ، (وأكثرها) أی : أكثر الكتب (للأصول) هو ...

******

وفصوله ومسائله ، فاندفع ما يقال : إن الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء فی مرتبته ، وإذا كانت الكتب المشهوره مشتمله عليه كما يقتضيه أفعل التفضيل - أعنی : أحسن - لم يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيبا ، ثم إن اشتمال القسم الثالث علی الحشو والتطويل - كما يصرح به - لا يخلّ بحسن الترتيب ؛ لجواز أن تقع المسأله موقعها اللائق بها جدّا ، وتكون مع ذلك مشتمله علی زياده ، لا سيما إذا كان ذلك الحسن بالقياس إلی كتب أخر.

(قوله : وضع كل شيء فی مرتبته) هذا التعريف مشكل ؛ لأن الضمير فی "مرتبته" إن عاد علی "كل" لزم أن يكون كل شيء فی مرتبه كل شيء ، فيكون الشيء موضوعا فی مرتبته ومرتبه ما سواه ، وهو لا يصح ، وإن كان عائدا علی "شيء" لزم أن تكون جميع الأفراد موضوعه فی مرتبه شيء واحد ، وهو لا يصح أيضا ، وأجيب : بأنا نختار أن الضمير راجع ل "كل" ، وإضافه المرتبه للعموم ؛ لأنه مفرد مضاف ، والمراد : المراتب اللائقه بها ، فالمعنی : وضع الأشياء فی مراتبها اللائقه بها ، وهو من مقابله الجمع بالجمع ، فيقتضی القسمه علی الآحاد ، فكأنه قيل : وضع هذا الفرد فی مرتبته اللائقه به وهكذا ، وهو ظاهر ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بما حاصله : أن الضمير راجع ل "شيء" ، والعموم المستفاد من "كل" يعتبر بعد إرجاع ضمير "مرتبته" إلی "شيء" ، فالمعنی : وضع شيء فی مرتبته ، أیّ شيء كان. (قوله : أتمها تحريرا) هذا يفيد أن غيره من الكتب موصوف بتمام التحرير ، وأن القسم الثالث موصوف بزياده التمام ، ويرد عليه أن تمام التحرير ينافی وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه ، وأن التمام لا يقبل الزياده ؛ لأنه نهايه الشيء ، وحينئذ فلا يصح التفضيل ؛ علی أن اسم التفضيل إنما يصاغ مما يقبل الفضل والزياده ، والجواب عن الأمرين :

أن المراد بالتمام الثابت لتلك الكتب : القرب إليه ، مجازا ، والقريب إلی التمام يقبل الزياده ، فلا ينافی وقوع الأمور الثلاثه ، ولا صوغ اسم التفضيل.

(قوله : هو تهذيب الكلام) أی : تخليصه من الزوائد ، وكونه أتم بالنسبه إليها لا ينافی اشتماله علی الحشو والتطويل فی نفسه كما سيذكر ، وما ذكره من أن التحرير : وهو

متعلق بمحذوف يفسره قوله : (جمعا) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق جواز ذلك فى الظروف ؛ لأنها مما يكفيه رائحه الفعل ...

******

تهذيب الكلام ، فهو معنى اصطلاحى ، وأما فى اللغه : فهو تخليص العبد من الرّقّيه. (قوله : متعلق بمحذوف يفسره قوله : جمعا) أى : والأصل : وأكثرها جمعا للأصول جمعا ، واعترض هذا بأنه يلزم عليه عمل المصدر محذوفا مع أنه لا يعمل محذوفا ، كما لا يعمل فى متقدّم ، وأيضا ما لا يعمل لا يفسّر عاملا ، ويجاب بأنه من باب حذف العامل لا من باب عمل المحذوف ، وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا قاصر على باب الاشتغال ، وما نحن فيه ليس منه. (قوله : لأن معمول ... إلخ) عله لمحذوف أى : وليس متعلقا ب" جمعا" المذكور ؛ لأن معمول ... إلخ. (قوله : لا يتقدم عليه) أى : لأنه يؤوّل بالموصول الحرفى وصلته ، ومعمول الصله لا يتقدم على الموصول ؛ لأنه كتقديم جزء الشىء عليه ، فكذلك ما أوّل بهما لا يتقدم معموله عليه ، وهذا مذهب الجمهور. (قوله : والحق جواز ذلك) أى : جواز تقديم معمول المصدر عليه فى الظروف كما هنا ، وهذا مذهب الرضى. قال : لأن المؤول بالشىء لا يعطى حكمه من كل وجه ؛ لأن تقدير عامل للظرف فيه تكلف ، ومما يدل للجواز قوله تعالى : (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ)(1) وقوله تعالى : (وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَهٌ)(2) ، واعترض العصام بأنه ليس هنا ظرف ، وإنما هو مفعول به زيدت فيه اللام لتقويه العمل. قال يس : وهو من العجب العجاب ؛ لأنه اشتهر كنار على علم أن الظرف والجار والمجرور أخوان ، يطلق كل منهما على الآخر ، وأنهما إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا ، كالفقير والمسكين عند الفقهاء. (قوله : يكفيه رائحه الفعل) أى : ما له أدنى ملابسه بالفعل كالمصدر ؛ فإنه يدل على الحدث وهو أحد جزأى مدلول الفعل ، وهذا هو المراد برائحه الفعل ، فاندفع اعتراض ابن جماعه بأن قولهم : رائحه الفعل غير صحيح ؛ لأن الرائحه عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض ، وإنما كان الظرف يكفيه رائحه الفعل ؛ لأن للظرف شأنا ليس لغيره ؛ لتنزله من الشىء منزله نفسه ؛ لوقوع الشىء فيه وعدم انفكاكه عنه.

١- الصافات : ١٠٢.

٢- النور : ٢.

(ولكن كـان) أى : القسم الثـالث (غير مصون) أى : غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائـد المسـتغنى عنه (والتطويـل) وهو الزياده على أصل المراد بلا فائده ، وستعرف الفرق بينهما فى بحث الإطناب (والتعقيد) ، ...

******

(قوله : ولكن كان ... إلخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقه ، وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقه تـوهم أنه مصون عن الحشو والتطويـل والتعقيـد ، فرفع هـذا التوهم بقوله : ولكن ... إلـخ. (قوله : هو الزائـد المسـتغنى عنه) أى : اللفظ الزائد فى الكلام المسـتغنى عنه فى أداء المراد ، سواء كان لفائده أم لا ، كان متعينا أم لا ، كما فى قوله : كذبا ومينا. (قوله : والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ لأن المراد به الكلام الزائد على أصل المراد المسـتغنى عنه بلا فائده ؛ وقول الشارح : وهو الزياده ، المراد بها الزائـد ، أو فى الكلام حذف مضاف أى : ذو الزياده ، ثم إن فى كلام الشارح احتباكا حيث حذف من كلّ قيدا أثبته فى الآخر ، فحذف من الحشو قوله : على أصل المراد ؛ لذكره فى التطويل ، وحذف من التطويل : المسـتغنى عنه ؛ لـذكره فى الحشو. (قوله : وسـتعرف الفرق بينهمـا) أى : الفرق المعتـد به ، وإلا فالتفسـير الـذى ذكره يؤخـذ منه فرق أيضا ؛ لأنه يقتضى أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق ؛ وذلك لأنه قيد التطويل بكونه لغير فائده ، وأطلق فى الحشو ، فيجتمعان فى زائد لا لفائده ، وينفرد الحشو فى زائد لفائده ، وحاصل الفرق الآتى : أن الحشو هو اللفظ الزائد المتعين زيادته ، كقوله :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنّنى عن علم ما فى غد عمى (١)

فلفظ "قبله" زائد قطعا ، فهو حشو. والتطويل هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعينه ، كما فى قوله (٢) :

١- البيت لزهير ، وهو فى : ديوانه ص ٢٩ ، الإشارات ص ١٤٤ ، ونهايه الأرب ٧ / ١٣٨ ، والإيضاح ١٧٥ ، ٣١٧ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

٢- البيت من الوافر ، وهو لعـدى بن الأبرش ، وهو فى : الإيضـاح ص ١٧٤ ، وأورده الجرجـانى فى الإشارات ص ١٤٣. قددت : قطعت. الراهشـان : عرقـان فى باطن الـذراعين. والضـمير فى "راهشـيه" وفى "ألفى" لجزيمه بن الأبرش ، وفى "قـددت" وفى "قولها" للزباء.

وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهوله (قابلا) خبر بعد خبر ؛ أى : كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أى محتاجا (إلى الإيضاح) لما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) ...

******

وقدّدت الأديم لراهشيه

وألفى قولها كذبا ومينا

فالكذب والمين بمعنى واحد ، فأحدهما زائد لا بعينه ، وهذا الفرق الآتى يقتضى أن يكون بينهما التباين ، وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغه ، وما يأتى فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن. (قوله : وهو كون الكلام مغلقا ... إلخ) أشار بذلك إلى أن التعقيد هنا مصدر المبنى للمفعول ، أى : عقّد الكلام ، لأجل أن يكون وصفا للكتاب ، وأما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقدا الذى هو مصدر المبنى للفاعل فهو وصف للفاعل ، ولا تحسن إرادته هنا ، وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكتاب إذا جعلا مصدرى المبنى للفاعل ، بل إذا جعلا مصدرى المبنى للمفعول ، فكان ينبغى التأويل فيهما أيضا ليكونا وصفين للكتاب ؛ إلا أن يقال : إنه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسه ، أو ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق ؛ لأنه قد فسر كلا منهما باللفظ الزائد ، وهذا يفيد حملهما على المحشوّ والمطوّل به ، وأن المصدر بمعنى اسم المفعول ، لا أنه باق على مصدريته حتى يحتاج إلى أن يؤولهما بما أول به التعقيد ، ثم إن كون الكلام مغلقا : إما بسبب خلل فى اللفظ ، وهو التعقيد اللفظى ، أو خلل فى الانتقال ، وهو التعقيد المعنوى ، أو بسبب ضعف التأليف ؛ لأن مخالفه النحو فى الكلام توجب صعوبه فهم المراد بالنسبه لمن تتبع قواعد الإعراب ، فالتعقيد هنا فى كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتى ؛ فإنه خاص بالأمرين الأولين. بدليل عطف ضعف التأليف عليه ، كما أفاده الحفيد. (قوله : خبر بعد خبر) أى : بناء على جواز تعدد خبر الناسخ ، وإنما سكت عن جعله حالا من ضمير "غير مصون" ؛ لأن الخبريه أظهر وأقرب ؛ لأنه يوهم أن مغايرته للمصون مشروطه بملاحظه قبوله للاختصار مع أنه ليس كذلك ؛ فإنه فى نفسه مغاير للمصون وإن لم يلاحظ ذلك ، فيكون أدعى للقدوم على اختصاره ، وما قيل فى "قابلا" من الإعراب يقال فى "مفتقرا" ، واختار فى جانب الاختصار التعبير ب "قابلا" ، وفى جانب الإيضاح والتجريد التعبير ب "مفتقرا" ؛ إشاره إلى أن الاهتمام بالاختصار دون الاهتمام بالإيضاح والتجريد ، فالتحرز عنهما أهم من التحرز عنه.

عما فيه من الحشو ، (ألفت) جواب لما (مختصرا يتضمن ما فيه) أى : فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعده ، وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ...

******

(قوله : عما فيه) لم يقل : لما فيه على طريقه ما قبله ، إذ لا يعلم حينئذ أن المجرد عنه ما ذا ، بخلاف ما قبله ، فلا يلزم فيه مثل ذلك ، ولم يرتب النشر على نمط اللف ؛ لأجل السجع.

(قوله : ألفت مختصرا) لم يقل : اختصرته ، مع أنه أخصر ؛ إشاره إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه ، بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه ، ويخلو عما يستغنى عنه ، وأيضا تعبيره ب" اختصرته" : يقتضى أن ما فى هذا المختصر فى القسم الثالث ، وليس للمصنف إلا مجرد الاختصار مع أن له غير الاختصار التجريد والإيضاح ، وبعض اجتهادات له مخالفه لمذهب السكاكى. (قوله : يتضمن ما فيه ... إلخ) إشاره إلى أنه مختصر جامع ، ثم إن المراد بتضمن ما فى القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها ، فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكوره فى علم الجدل والاستدلال ، وعلمى العروض والقوافى ، ودفع المطاعن عن القرآن ؛ لأن المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان. (قوله : وهى حكم) كان الأولى وهو حكم ؛ لأن الضمير إذا وقع بين مرجع وخبر مختلفين بالتذكير والتأنيث فالأولى مراعاه الخبر ؛ لأنه محط الفائده.

(وقوله : حكم) يطلق الحكم على المحكوم به ، وعلى النسبه الحكميه ، وعلى الإيقاع والانتزاع ، أعنى : إدراك أن النسبه واقعه أو ليست بواقعه ، المسمّى ذلك عند المناطقه ب" التصديق" ، والمراد هنا القضيه الداله على النسبه الحكميه من إطلاق اسم المدلول وإراده الدال ، فساوى قول غيره : قضيه كليه ، إن قلت : هذا مجاز ، وهو لا يدخل التعاريف. قلت : هذا مجاز مشهور ، أو أن هذا ضابط لا تعريف ، على أن بعضهم ذكر أن الحكم يطلق على القضيه نفسها إطلاقا حقيقيّا عرفيّا ، كإطلاقه على ما مر. وقولهم : كليه أى : محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها ، أو المراد موضوعها كلى. (وقوله :

ينطبق ... إلخ) هذا القيد على الثانى ليس لبيان الواقع ، بل للاحتراز عن القضيه الطبيعيه ، نحو : الإنسان نوع ، والحيوان جنس ؛ فإن المحكوم عليه بالنوعيه أو الجنسيه الماهيه الكليه بقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الأول ، فإنه لبيان الواقع ،

ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا : كل حكم منكر يجب توكيده ...

******

والاـحتراز عن الطبيعيه بقوله : كليه ، والمراد بالانطباق : الاشتمال ، واعترض بأن الجزئيات إنما تضاف للكلى المفرد لا للقضيه الكليه ، والذى يضاف إليها إنما هو الفروع ، وهى القضايا التى تحت تلك القضيه الكليه ، بأن يحكم بمحمولها على جزئيات موضوعها وأجيب : بأنه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج فى الجمله ، أو أن فى العباره حذف مضاف ، أى : على جميع جزئيات موضوعه ، أو أن فى العباره استخداما ، فأطلق الحكم أولا بمعنى القضيه ، وأعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ، ولا شك أن المحكوم عليه وهو الموضوع أمر كلى تحته جزئيات ، وعلى هذا فلا حذف أصلا ، كذا قالوا. قال العلامه عبد الحكيم : وهذه تكلفات لاـ تليق بمقام التعريفات ، وإن ذهب إليه الجم الغفير ، فالأولى أن يقال قوله : حكم كلى أى : على كلى ؛ فإن كليه الحكم بكون المحكوم عليه كليّا ، والضمير فى " ينطبق " و " جزئياته " راجع إلى " الكلى " ، ومعنى انطباقه : صدقه عليه ، وهو احتراز عن القضيه الطبيعيه. (قوله : ليتعرف ... إلخ) اللام للغايه والعاقبه. أى : أن غايه ذلك الانطباق وثمرته تلك المعرفه ، وليست للتعليل ؛ لأن الانطباق لاـ يعلل بالمعرفه ، بل الأمر بالعكس. أى : أن الانطباق يكون عله للمعرفه ؛ وذلك لأن الانطباق أمر ذاتى للقضيه ، فلاـ يعلل بشىء ، والمعرفه لأحكام الجزئيات من القضيه أمر عارض لها ، وكيفيه معرفه أحكام جزئيات الموضوع منها أن تأتى بقضيه سهله الحصول ؛ لكون موضوعها جزئيات من جزئيات موضوع القاعده ، ومحمولها نفس موضوع القاعده ، وتجعل هذه القضيه السهله الحصول صغرى ، وتجعل القاعده كبرى لهذه الصغرى ، فينتظم قياس من الشكل الأول منتج للمطلوب ؛ كأن يقال : ثبوت القيام لزيد حكم منكر ، وكل حكم منكر يجب توكيده ، فثبوت القيام لزيد يجب توكيده ، ولما كانت معرفه أحكام الجزئيات من القاعده فيها كلفه للاحتياج إلى شىء آخر إليها - عبر بقوله : " ليتعرف " ، ولم يعبر ب " يعرف ".

بقى شىء آخر ، وهو أن القاعده يتعرف منها أحكام الجزئيات ، والشاهد جزئى من جزئيات القاعده ، فيكون متوقفا عليها ، والشاهد مثبت لها ، فتكون متوقفه عليه ، فيلزم

(ویشتمل علی ما یحتاج إلیه من الأمثله) وهی الجزئیات المذکوره لإیضاح القواعد (والشواهد) وهی الجزئیات المذکوره لإثبات القواعد فهی أخص من الأمثله ، ...

******

الدور ، وأجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد علی القاعده ، وإنما هو متوقف علی الموثوق به ، فیقال : التوکید فی جواب المنکر فی قوله تعالی : (إِنَّا أَرْسَلْنا نُوحاً)(۱) ، سمع من الموثوق به ، وکل ما سمع من الموثوق به فهو مستحسن فی البلاغه ، فالتوکید فی جواب المنکر فی هذه الآیه مستحسن فی البلاغه ، ورد هذا الجواب بأنه مبطل للعموم فی قولهم فی تعریف القاعده : علی جمیع جزئیاته ، فالأولی فی الجواب أن یقال إن توقف القواعد علی الشواهد بالنسبه للمجتهدین المستنبطین للقواعد ، وتوقف الشاهد علی القاعده بالنسبه لغیرهم ؛ لأنهم هم الذین یریدون تعرف أحکام الجزئیات ، وحینئذ فالعموم باق علی حاله. (قوله : علی ما یحتاج إلیه من الأمثله والشواهد) أی : لا علی ما یستغنی عنه منها ، وإلا کان حشوا وتطویلا ، وفی هذا إشاره إلی أن القسم الثالث فیه أمثله وشواهد مستغنی عنها. (قوله : فهی أخص) أی : باعتبار الصلاحیه ، أی أن کل ما صلح أن یکون شاهدا صلح أن یکون مثالا من غیر عکس ، وسرّ ذلک أن الشاهد لا بد أن یکون من کلام من یعتد بعربیته بخلاف المثال ، فبینهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الإثبات والإیضاح ؛ لأن هذا خارج عن حقیقه الأمثله والشواهد ؛ لأن الجزئی لا یلزم أن یکون مذکورا بعد القاعده فضلا عن کونه مثالا أو شاهدا ، فکونه مذکورا للإیضاح أو للإثبات عارض مفارق ، لا یمکن اعتباره فی حقیقتهما ، وحینئذ فلا ینبنی علیه أخذ النسبه بینهما ، ولئن سلمنا دخول ذلک فی مفهومیهما ؛ لأنه الجزئی من حیث إنه جزئی لا یکون الإثبات ولا الإیضاح داخلا فی مفهومه ، ومن حیث إنه مثال أو شاهد یکون الإثبات والإیضاح داخلا فیه ، فلا ینتج العموم والخصوص المطلق ، بل یکون

۱- نوح : ۱.

(ولم آل) من الألو وهو التقصير (جهدا) أى : اجتهادا ، وقد استعمل الألو فى قولهم : لا آلوك جهدا ، متعديا إلى مفعولين ...

******

بينهما إما التباين الكلى ؛ لأنه قد اعتبر فى كل غير ما اعتبر فى الآخر ، أو التباين الجزئى : وهو العموم والخصوص الوجهى بأن يقال : المثال ما قصد به الإيضاح أريد معه الإثبات أم لا ، والشاهد ما قصد به الإثبات أريد معه الإيضاح أم لا. إن قلت : يعمم فى الأول دون الثانى ؛ بأن يقال : الشاهد جزئى يذكر للإثبات ليس إلا. قلنا : قال العلامه يس : التعميم فى الأول دون الثانى تحكم لأنه لا دليل عليه.

(قوله : ولم آل) عطف على ألفت ، ويجوز أن يكون حالا من فاعله ، وأصل آل أألو بهمزتين الأولى للمتكلم والثانيه فاء الكلمه فقلبت الهمزه الثانيه ألفا وفاء بقاعده : أنه إذا اجتمع همزتان فى أول كلمه والثانيه منهما ساكنه ، فإنها تقلب مده من جنس حركه التى قبلها ، وحذفت الواو للجازم ؛ لأنه معتل وماضيه ألا يألو وأصل ألا ألو كنصر ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله من الألو) بفتح الهمزه وسكون اللام كالنصر ، أو بضم الهمزه واللام كالعنق على ما فى القاموس (قوله : وهو التقصير) أى : التوانى ، فالتقصير من قصر عن الشىء توانى عنه لا من قصر عن الشىء بمعنى انتهى أو عجز عنه ، ثم إن تفسير الشارح الألو بالتقصير بيان لمعناه فى أصل اللغه ، وأما كونه بمعنى المنع فمجاز ، وإنما حمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازى ، حيث قال : واستعمل الألو إلخ ؛ لأن آل بمعنى أقصر فعل لازم ، فجهدا الواقع بعده إما نصب على التمييز أى : من جهه الاجتهاد ، أو على الحال أى : حال كونى مجتهدا ، أو على نزع الخافض أى : فى اجتهادى ، والأول باطل إذ لا إبهام فى نسبه التقصير إلى الفاعل ، ولا يصح جعله محولا عن الفاعل ؛ لأن الأصل فى المحول أن يكون الإسناد إليه حقيقيا وهنا مجازى ، وأما الثانى والثالث فبعيدان ؛ لأن مجىء المصدر حالا سماعى ، وكذلك النصب على نزع الخافض ، وحينئذ فجعل آل فى كلام المصنف بمعنى أقصر بعيد ، فلذا عدل عنه الشارح إلى المعنى المجازى.

(قوله : وقد استعمل إلخ) أى : على طريق التضمين ، فقد ضمن آل معنى أمنع المتعدى لاثنين ، أو استعير الألو بمعنى التقصير للمنع بعد تشبيهه به ، واشتق من الألو

وحذف المفعول الأول هاهنا ، والمعنى : لم أمنعك جهدا (فى تحقيقه) أى : المختصر (وتهذيبه) أى : تنقيحه ، (ورتبته) أى : المختصر (ترتيبا أقرب تناولا) ...

******

آل بمعنى أمنع على طريق الاستعاره التبعيه. (فقوله : وقد استعمل إلخ :) إضراب عما تقدم الذى هو المعنى الحقيقى إشاره إلى أن المراد من الألو هنا معناه المجازى ، وهو المنع لما قلناه ولاشتهاره فيه ، والمجاز المشهور مقدم على الحقيقه الغير المشهوره عند بعض الأصوليين. (قوله : وحذف إلخ) عطف على محذوف أى : واستعمله المصنف هنا كذلك وحذف إلخ ، والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال : إن الحذف يقتضى ذكر الشىء أولا ، فيقتضى أن المصنف قد ذكر المفعول الأول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك ، وإنما حذف المصنف المفعول الأول وهو الكاف لكونه غير مقصود بخصوصه ، فحذف للعموم ؛ لأن المعنى لم أمنع أحدا ، فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون آل فى كلام المصنف متعديا لمفعول واحد لتضمينه معنى أترك ، أو التجوز بالألو عنه فى تحقيقه ، ولا يكون فى الكلام حذف على ما هو الأصل؟ قلت : المانع من ذلك أمران : الأول : اشتهار استعمال الألو بمعنى المنع ، وعدم اشتهار استعماله بمعنى الترك. الثانى : أنه لو كان الألو هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم أترك اجتهادى فى تحقيقه بل اجتهدت فيه ، وهذا لا يفيد أنه بذل كل الاجتهاد فى ذلك وهذا خلاف المقصود ؛ إذ المقصود أنه بذل كل الجهد فى تحقيقه ، وهذا إنما يفيده جعل آل بمعنى أمنع ، تأمل (قوله : لم أمنعك) الخطاب لغير معين أى : لم أمنع أحدا اجتهادى فى تحقيقه ، بل بذلت وسعى وطاقتى فى ذلك.

(قوله : فى تحقيقه) متعلق بلم آل باعتبار أن معناه بذلت وسعى لا بجهدا لعدم جزاله المعنى كذا قال بعضهم وتأمله (قوله : فى تحقيقه) أى : المختصر وفيه أن التحقيق هو إثبات المسأله بالدليل ، والمختصر ألفاظ لا تثبت بدليل ؛ إذ الذى يثبت به إنما هو المعانى ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف ، أى : فى تحقيق مدلوله ، فالتحقيق من أوصاف المعانى كما أن التهذيب من أوصاف اللفظ ؛ لأنه تخليص اللفظ من الحشو.

أی : أخذا (من ترتیبه) أی : من ترتیب السکاکی أو القسم الثالث ؛ إضافه المصدر إلی الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ فی اختصار لفظه ؛ تقریبا) مفعول له لما تضمنه معنی : لم أبالغ ؛ أی : ترکت المبالغه فی الاختصار ؛ تقریبا (لتعاطیه) أی : تناوله ...

******

(قوله : أی أخذا) التناول فی الأصل مد الید لأخذ الشیء أرید به هنا لازمه وهو الأخذ ، فهو من إطلاق اسم الملزوم وإراده اللازم ، والمراد بالأخذ هنا اختیار النفس للمسائل. أی أن اختیار الشخص للمسائل المرتبه من هذا المختصر أقرب من اختیاره لها من القسم الثالث ، بمعنی أنه یمیل إلی أخذها منه أکثر ؛ لکونه جعل مسائله وفصوله فی رتب هی منها أسهل أخذا من مسائل القسم الثالث لکونها یستعان ببعضها علی فهم بعض ، وینبنی إدراک بعضها علی إدراک بعض ، أو المراد بالتناول الأخذ للمعانی من الألفاظ المرتبه ، أی : أن أخذ الشخص للمعانی من الألفاظ المرتبه من هذا المختصر أقرب من أخذها من الألفاظ المرتبه من القسم الثالث. (قوله : إضافه المصدر) أی : أضیف إضافه المصدر أو وهذه الإضافه إضافه المصدر ، فهو إما منصوب علی المفعولیه المطلقه ، أو مرفوع خبر لمحذوف ، وقدم إضافته إلی الفاعل علی إضافته للمفعول لما تقرر فی کتب النحو من أن الأول أکثر وأولی.

(قوله : لما تضمنه) أی : معمول لما تضمنه إلخ ، أی : فهو عله لذلک المتضمن بالفتح ، أی ولیس عله للنفی ؛ لأن المفعول له هو ما فعل لأجله الفعل ، وعدم المبالغه لیس بفعل ، ولا للمنفی وهو المبالغه ؛ لأنه ینحل (۱) المعنی : أن المبالغه فی اختصار لفظه لأجل التقریب منتفیه ، فیقتضی أن المبالغه فی اختصار لفظه لغیر التقریب کسهوله الحفظ حاصله ولیس هذا المعنی بمراد ؛ لأن المراد نفی المبالغه فی الاختصار مطلقا وإنما کان المعنی ما ذکر علی جعله متعلقا بأبالغ ؛ لأن النفی إذا دخل علی کلام فیه قید شأنه أن یکون النفی فیه موجها إلی القید مع بقاء أصل الفعل ، ثم إن ظاهره أن العمل لما تضمنه المعنی وهو الترک ولیس کذلک ، وإنما العمل للفعل الدال علیه وهو ترکت ؛ فالکلام علی حذف مضاف أی : معمول لدال ما تضمنه معنی لم أبالغ ، ثم إن هذا الکلام یحتمل أن یکون إشاره إلی أن العمل إنما هو لذلک الفعل ، وأنه إذا جعل العمل لمعنی حرف النفی

۱- کذا بالمطبوعه.

(وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه) والضمائر للمختصر.

وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض ...

******

وجب تأويل النفى بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون إشاره إلى أن العمل لحرف النفى باعتبار ما يستفاد منه ، وما ذكره بيان لعمل حرف النفى ، وأن القيد له ، وتوضيح لحاصل المعنى ، وإنما أدرج الشارح المعنى للإشاره إلى أن ترك المبالغه ليس عين معنى" لم أبالغ" لوجوب تغاير المتضمّن والمتضمّن ، ولو لم يذكر المعنى لصح أيضا ؛ لأن اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه ؛ لأن متضمّن المتضمّن لشىء متضمّن لذلك الشىء ، لكن يصير الكلام خاليا عن إفاده أن ترك المبالغه ليس عين معنى" لم أبالغ" ، وإنما كان معنى" لم أبالغ" متضمنا ومستلزما للترك ؛ لأن معنى قوله : " لم أبالغ" نفى المبالغه ويلزمه تركها (قوله : وطلبا إلخ) إن قلت : هذا عين ما قبله فلا حاجه له. قلت : أما أولا فقد يمنع ذلك ؛ إذ لا يلزم من قرب تناوله فهمه ؛ إذ قد يقرب ما هو فى غايه الصعوبه ولا يصل إلى السهوله ، فإن فى مجرد تقليل الصعوبه تقريبا لا يقال ، فكان ينبغى أن يستغنى بها عما قبله ؛ لأنا نقول : إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر ؛ لأن الأول قد وقع فى مركزه على أن المقام مقام خطابه ، وأيضا فقد يكون قصد من الأول تسهيله فى نفسه ، وأنه مستحسن مع قطع النظر عن تحقيق الطلاب له ، ومن الثانى : الإشاره إلى أن له طلابا وأنه راعى حالهم. (قوله : بأنه مختصر) أخذه من قوله : ألفت مختصرا ومن قوله : ولم أبالغ فى اختصاره. وقوله : منقح أخذه من قوله : فى تحقيقه أو تهذيبه. وقوله : سهل المأخذ أخذه من قوله : وطلبا إلخ. (قوله : تعريض) هو كنايه مسوقه لموصوف غير مذكور ، ويسمى تلويحا كقول المحتاج للمحتاج إليه : جئتك لأسلم عليك ، فكأنه أمال الكلام إلى عرض يدل على المقصود ، وإنما يسمى تلويحا ؛ لأن المتكلم يلوح به لما يريده. وقوله : " تعريض" يعنى ثانيا ، وإلا فهو قد عرض بالقسم الثالث أولا بقوله : قابلا للاختصار مفتقرا للإيضاح والتجريد ، كما أنه صرح بذلك أولا فى قوله :

ولكن كان غير مصون إلخ. قال فى المطول : لعمرى قد أفرط المصنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا وتصريحا أولا ، وتلويحا ثانيا ، وتعريضا ثالثا.

بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أى : اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى : على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى : لم أفز (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى : بتلك الزوائد (ولا الإشاره إليها) ...

******

(قوله : بأنه لا تطويل فيه) أى : لأنه مختصر ، وقوله : ولا حشو ، أى : لأنه مهذب ، وقوله : ولا تعقيد ، أى : لأنه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب اللف. (قوله : المذكور من القواعد وغيرها) أى الأمثله والشواهد ، وأشار الشارح بذلك إلى أن اسم الإشاره ليس راجعا للمختصر ، وإلا لاقتضى أن هذه الفوائد زائده على المختصر ومضمومه إليه وليس كذلك ، وأول القواعد والشواهد والأمثله بالمذكور لأجل صحه الإشاره إليها بذلك مع إفراده وتذكيره.

(قوله : عثرت) من العثور وهو الاطلاع على الشىء من غير قصد ، وفى تعبير المصنف ببعض إشاره إلى عزه تلك الفوائد ؛ لأنها لم تكن ثابته فى كل كتب المتقدمين (قوله : وزوائد إلخ) قال فى المطول : ولقد أعجب المصنف فى جعل ملتقطات كتب الأئمه فوائد ، وفى جعل مخترعات خواطره زوائد ، ووجه الإعجاب أن كلامه موجه محتمل للمدح وللذم ، فيحتمل أن مخترعات خواطره زوائد. الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل فتسميتها زوائد تواضع منه ، ويحتمل أن يكون المراد أن مخترعات خواطره زوائد فى الفضل على الفوائد التى التقطتها من كتب الأئمه ، وبين فوائد وزوائد الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدى المخرج لتباعد مخرج الفاء من مخرج الزاى ، وبين إليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج ؛ لأن مخرج الهمزه قريب من مخرج العين ، ثم إن تلك الزوائد مثل اعتراضاته على السكاكى ، ومثل مذهبه فى الاستعاره بالكنايه ، فإنه لم يسبق به ، واعترض بأن هذه الزوائد إن كانت غير موجوده فى كلام أحد لا بطريق التصريح ، ولا بطريق التلويح كانت باطله إذ لا مستند إليها على أنها إذا كانت خارجه عن كلامهم فلا معنى لإدخالها فيه مع كونها أجنبيه مما قالوه. فكيف تدخل فى فنهم وتضاف إلى ما قالوه ويجرى عليها حكمه وأجيب بأن المراد

بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعيه وإن لم يقصدوها (وسميته : تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله تعالى) قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال (من فضله) ...

******

إنها لا توجد فى كلام أحد بالنظر للقواعد ، وهذا لا ينافى إنها تؤخذ بالتأمل فى القواعد ، والمأخوذ من القواعد لا يضاف إلا لمستنبطه ، وحينئذ يصح إدراجها فى الفن ، وأجاب العلامه يس : بأن المراد بقوله فى كلام أحد أى : من أهل هذا الفن المتصدين لتدوينه وتقريره ، وهذا لا ينافى أنها تؤخذ من كلام نحو مفسر ، وإدراجها فى كلامهم من حيث مناسبتها له وكونها على طريقته ومشابهتها له فى الفائده.

(قوله : بأن يكون إلخ) هذا تصوير للمنفى وهو الإشاره. (قوله : وسميته إلخ) لأنه تلخيص لأعظم أجزائه هذا ، وقد اشتهر أن أسماء الكتب من قبيل الأعلام الشخصيه ، وأسماء العلوم من قبيل الأعلام الجنسيه ، واعترض بأن هذا تحكم ، فالأولى أن يقال إن قلنا : إن الشيء يتعدد بتعدد محله ، كان كل من قبيل علم الجنس ، وإن قلنا إن الشيء لا يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص ، ومما يؤيد ذلك أن الكتاب جزء من العلم ، فما جرى على الكل يجرى على الجزء. (قوله ليطابق اسمه) أى : ليكون معنى اسمه العلمى وهو الألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه مطابقا ومناسبا لمعناه الأصلى وهو التنقيح والتهذيب ، ووجه المناسبه أن هذه الألفاظ المخصوصه مشتمله على التنقيح والتهذيب ، فسميت هذه الألفاظ بالتلخيص لاشتمالها عليه ، فالحامل للمصنف على هذه التسميه تملك المناسبه نظير ما قيل فى الصلاه من أنها لغه الدعاء ، ثم جعلت فى الشرع اسما للأقوال والأفعال المخصوصه لتلك المناسبه ؛ لأن الصلاه بالمعنى الشرعى مشتمله على الدعاء ، وليس المراد بقوله ليطابق اسمه معناه أن ذات الاسم مطابقه لمعناه ، إذ لا مناسبه بين حروف التلخيص وبين الألفاظ المخصوصه أو التنقيح (قوله : قدم المسند إليه) أى : ولم يكتف بالضمير المستتر المؤخر.

(قوله : قصدا إلخ) وذلك لأنه لا يناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه ؛ لأن من محسنات الوصل تناسب المعطوفين فى الماضويه والمضارعيه ، ولا يصح جعلها للحال

.....

******

بـدون التقديم ؛ لأن المضارع المثبت إنما يربط إذا كان حالا بالضـمير لا بالواو ، فتعين أن يكون التقديم لأجل أن تكون الجمله اسـميه مرتبطه بواو الحال ، والقصد من جعل هذه الجمله حاليه تقييد جميع الأفعال من التأليف وما عطف عليه ، فإن قلت : يصح جعلها للعطف ، ومحل مراعاه المناسـبه فى العطف إذا لم توجد نكته ، وقد عدل هنا إلى المضارعيه لقصد الاسـتمرار التجددى ؛ لأـن المـاضويه تفيـد الانقطـاع. قلت : هـذه النكته حاصـله مع التقـديم وجعل الواو للحال ، فالأولى ما ذكره فرارا من عـدم تلك المناسـبه ، فإن قلت لا حاجه فى جعل الجمله حاليه لزياده واو ؛ إذا الجمله الإسـميه يصـح أن تكون حالا بالضـمير وحـده. قلت : يلزم على حـذفها توهم الاستئناف فزادها دفعا لـذلك التوهم فظهر من هذا أن التقديم إنما هو من أجل ما ذكر من النكته ؛ إذا لا يعرف للتقـديم هنـا نكتـه غير ذلـك ؛ وذلـك لأـن تقـديم المسـند إليه على المسـند الفعلى الـذى لم يـل حرف النفى قـد يـأتى للتخصـيص ، وقد يأتى لتقوى الحكم لتكرر الإسـناد كما يأتى ، ولا يعرف لشـىء منهما حسن هنا ، إذا لا حسن فى قصـر السؤال عليه ، بـل الحسن فى الشـركه فى السؤال ليكون أقرب للإجـابه لاجتمـاع القلوب وأبعـد عن التحجير فى الـدعاء ، ولاـ حسن فى تأكيد إسناد السؤال إليه ، إذ لا إنكار ولا تردد فيه من السامع.

قال بعضـهم : يمكن أن يكون التقـديم هنا لإفاده الحصـر أو التقوى ، ويوجه الأول : بأن المصـنف من تواضـعه رأى أن كتابه لا يلتفت إليه غيره ، فضـلا عن كونه يسـأل النفع به إذا كـان كـذلك فلاـ يسـأل النفع به إلا هو. فكأنه قال : وأنا أسأل النفع به دون غيرى فالقصـر حقيقى ، أو أنه إضافى باعتبار الحاسدين له من أهل عصره أى : وأنا أسأل الله لا غيرى من الحاسدين ، ورد الوجه الأول : بأن جعله قصرا حقيقيا ينافى ما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث ، فإن ذلك المدح ينافى أنه يرى أن غيره لا يعتد به ، ورد الوجه الثانى : بأن القصـر المذكور إنما يكون للرد على معتقد الشركه ، وليس هنا من يعتقد أن أهل عصره الحسـاد يشـاركونه فى السؤال حتى يرد عليه ، وكونه يـدعى أن هنـا معتقـدا للشـركه أمر بعيـد ، ويوجه الثـانى بأن تقوى الحكم وتأكيده بتكرار

حال من (أن ينفع به) أى : بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح ، أو القسم الثالث منه (إنه) أى : الله تعالى (ولى ذلك) النفع (وهو حسبى) أى : محسبى ...

******

الإسناد ليس بلازم أن يكون للرد على منكر ، بل قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم ولظهور الرغبه فيه ، أو لاستبعاد الحكم ، فالتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به أو لظهور الرغبه فيه ، فتوجه إلى الله يتضرع فى الإجابه مجتهدا بأقصى وسعه ، مشيرا إلى أنه لا يعتمد على ما بلغ به فى وصف مؤلفه ، بل يسأل الله النفع به ، أو لاستبعاده السؤال ، ولذا علله بقوله : إنه ولى النفع به فتأمل ذلك.

(قوله : حال من أن ينفع به) أى : حال من المصدر المؤول الواقع مفعولا. أى : أسأل الله النفع به حال كونه كائنا من فضل ، فهو من تقديم الحال على صاحبها ، وليس من فضله من معمولات أن ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصله على الموصول ، أو تقديم معمول المصدر عليه ، وكلاهما ممنوع. (قوله : وهو المفتاح أو القسم الثالث) جعل القسم الثالث أصلا له ظاهر وأما جعل جمله المفتاح أصلا ففيه نظر ؛ لأن القسمين الأولين منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعلا مثلا له ، ويجاب بأن ما كان جزؤه أصلا لغيره ، فالكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار. (قوله : إنه ولى) بفتح الهمزه على حذف لام الجر عله لقوله : أسأل ، وبكسرها على الاستئناف البيانى جوابا عما يقال لأى شىء سألته دون غيره ، وقوله ولى ذلك ولى فعيل بمعنى فاعل. أى : متولى ذلك النفع ومعطيه ، فله أن يتصرف فيه كيف يشاء. (قوله : أى محسبى) يشير إلى أن حسب : بمعنى محسب ، فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح ، وحاصل ما فى المقام : أن حسب فى الأصل اسم مصدر بمعنى الكفايه ، ولذا يخبر به عن الواحد وعن المتعدد ، فيقال : زيد وعمرو حسبك ، ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب ، وكاف. وله حينئذ استعمالات فتاره تستعمل استعمال الصفات ، فتكون نعتا لنكره كمررت برجل حسبك من رجل ، وتاره تستعمل استعمال الأسماء الجامده غير تابعه لموصوف ، نحو (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ)(1)

١- المجادله : ٨.

وكافى (ونعم الوكيل) عطف : إما على جمله : وهو حسبى والمخصوص محذوف ، وإما على : حسبى ؛ أى : وهو نعم الوكيل ، فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو : زيد نعم الرجل ...

******

(فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ)(۱) بحسبك درهم. وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل ، فإن العوامل اللفظيه لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، وأما قول صاحب الصحاح حسبك درهم أى : كفاك ، فهو بيان للمعنى بالمآل ؛ لأن مآل المعنيين واحد لا بيان ؛ لأنه اسم فعل. (قوله : وكافى) عطفه على ما قبله عطف تفسير ، ثم يحتمل أن المراد كافى فى جميع المهمات حتى فى إجابه هذا السؤال ، ويحتمل الكفايه فى ذلك وعليه فتكون الجمل منتظمه (قوله : عطف إلخ) إنما جعل الواو عاطفه ؛ لأن الأصل فيها العطف ، ولعدم صحه جعلها للحال ؛ لأن الجمله الحاليه لا تكون إنشائيه ولا يصح جعلها اعتراضيه ؛ لأن الاعتراض لا يكون فى آخر الكلام ، ولعدم تضمنه نكته جزيله. (قوله : إما على جمله : وهو حسبى وإما على : حسبى) إنما انحصر العطف فى هذين ؛ لأن المتقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الأولى منها لعدم الجامع ، ولكونها حالا ؛ والإنشائيه لا تكون حالا. ولا على الثانيه ؛ لأنها معلله ، وهذه لا تصلح للتعليل فتعين الثالثه ، فإما أن يكون العطف عليها بتمامها ، أو على جزئها (قوله : والمخصوص) أى : بالمدح محذوف والأصل : ونعم الوكيل الله ، وعلى هذا فيجعل المخصوص إما مبتدأ والجمله قبله خبر ، أو خبره محذوف ، أو يجعل خبر المحذوف (قوله : وإما على حسبى) أى : وإن لزم عليه عطف الجمله على المفرد ؛ لأنه يجوز إذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا ؛ لأن حسبى فى معنى يحسبنى. (قوله : فالمخصوص هو الضمير) أى : الواقع مبتدأ ؛ لأن ونعم الوكيل عطف على الخبر. (قوله : على ما صرح إلخ) إنما صرح بهذا العزو ؛ لأن تقدم المخصوص خلاف الشائع إذ الشائع أن المخصوص يذكر بعد والجمله قبله خبر ، أو خبره محذوف ، أو يجعل خبر المحذوف ، وهنا قد وقع مبتدأ مقدما ، فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع.

۱- الأنفال : ۱۶.

وعلى كل تقدير قد عطف الإنشاء على الإخبار. والله أعلم.

******

قال الشارح : على سبيل التبرى منه على ما صرح به صاحب المفتاح (قوله : وعلى كل تقدير) أى : من التقديرين أعنى : عطف جمله ونعم الوكيل على جمله وهو حسبى ، أو عطفها على حسبى وحده. (قوله : قد عطف الإنشاء على الإخبار) هذا ظاهر على التقدير الأول لا على الثانى ؛ لأن حسبى بالمعنى الذى ذكره الشارح : وهو محسبى مفرد لا يفيد إخبارا إلا أن يقال : إنه فى تأويل يحسبنى ويكفينى ، ثم إن قول الشارح : (وعلى كل تقدير قد عطف الإنشاء على الإخبار) يحتمل أن المراد وهو جائز ، كما صرح به الشارح فى غير هذا المحل وفاقا للصفار ، فالقصد بذكر هذا الكلام تحقيق المقام ، ويحتمل أن المراد وهو غير جائز ، كما ذهب إليه البيانيون وجمهور النحاه ، وحينئذ فالقصد الاعتراض على المتن ، وعلى هذا الاحتمال فيجاب باختيار التقدير الأول. أعنى : عطف الجمله على الجمله ، لكن يمتنع كونه من عطف الإنشاء على الإخبار ، بل من عطف الإنشاء على الإنشاء ؛ لأن الجمله الأولى لإنشاء المدح بالكفايه ، والثانيه لإنشاء المدح العام ، أو أن قوله : (وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) ليس عطفا ، بل معمول لخبر مبتدأ محذوفين ، والأصل وهو مقول فى حقه نعم الوكيل ، فالمعطوف جمله خبريه اسميه متعلق خبرها جمله إنشائيه فعليه ، فيكون من عطف الإخبار على الإخبار ، ونختار التقدير الثانى. وهو عطف الجمله على الخبر ، لكن لا نسلم أن فيه عطف الإنشاء على الإخبار ؛ لأن الجمله عطف على حسبى بدون اعتبار تأويله بيحسبنى ، فهو من عطف الإنشاء على المفرد لا على الإخبار ، سلمنا أنها عطف على حسبى ، وأنه مؤول بما مرّ ، لكن عطف الإنشاء على الإخبار لا يمتنع هنا ؛ لأن عطف الإنشاء على الإخبار جائز إذا كان المعطوف عليه له محل من الإعراب ، كما هنا فإن قوله حسبى : خبر عن الضمير ، ورد الجواب الأول : بأن جعل الجمله الاسميه للإنشاء أقل من القليل ، فلا ينبغى حمل الكلام عليه ، ورد الجواب الثانى : بأن فيه تقدير أمور ثلاثه لا دليل عليها ، وهى مقول فى حقه ، والمبتدأ الذى وقع الإخبار عنه بمقول ، فالإنصاف أنه لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى

(مقدمه) رتب المختصر على مقدمه وثلاثه فنون ؛ ...

******

القول ولا الإخبار بل مجرد إنشاء المدح ، ورد الجواب الثالث : بأن شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم فى معنى الفعل كما فى قوله تعالى : (فالِقُ الْإِصْباحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً)(۱) أى : فلق الإصباح ، فلا يجوز : مررت برجل طويل ويضرب ، إذا ليس الاسم فى معنى الفعل ، وحسبى بدون اعتبار يحسبنى ، اسم ليس فى معنى الفعل ، ورد الجواب الرابع : بأن القول بجوازه فيما له محل من الإعراب بدون تأويل. أى : للأولى بالإنشاء أو الثانيه بالخبر عند الجمهور ممنوع لا بد له من شاهد ولا يقال الشاهد للجواز فى قوله تعالى : (وَقالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)(۲) فإن هذه الواو من الحكايه لا من المحكى أى : من كلام الله لا من كلام الصحابه الذين حكى الله كلامهم. أى : وقالوا : حسبنا الله ، وقالوا : نعم الوكيل ، أو مبتدأ. أى : قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل ، فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف فى الآيه من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآيه شاهدا للجواز؟ اللهم إلا أن يقال : إن التقدير خلاف الظاهر.

[مقدمه فى بيان معنى الفصاحه والبلاغه]

(قوله : مقدمه) الأظهر أنه خبر لمحذوف. أى : هذه مقدمه ويحتمل أنها مبتدأ والخبر محذوف. أى : مقدمه أذكرها وفى كون أيهما أولى خلاف ، ويصح قراءته بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف. أى : أذكر لك مقدمه ، أو على نزع الخافض ، لكنه سماعى ، ويصح الجر بحرف محذوف إلا أنه شاذ ، ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر ، أو خبر وما بعدها مبتدأ لتأويله بالمشروع فيه ، ويحتمل أن تكون موقوفه لعدم تركبها مع عامل كأسماء العدد ، ثم هى إما اسم للألفاظ أو المعانى أو النقوش أو للثلاثه أو الاثنين منها - احتمالات - والأقرب إنها اسم للألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه. (قوله : رتب المختصر على مقدمه وثلاثه فنون) اعترض

۱- الأنعام : ۹۶.

۲- آل عمران : ۱۷۳.

لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد ...

******

بأن هذا لا يتم ؛ وذلك لأن الخطبه من جمله المختصر فكان على الشارح أن يزيدها ، وأجيب بأن المراد رتب ما هو المقصود من المختصر فى الجمله أى : سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثه وما يتعلق بها من الأمثله والشواهد ، واعتراضات المصنف على السكاكى أو مقصودا بالتبع كالمقدمه فإنها مقصوده تبعا للعلم الذى ألف فيه المختصر للانتفاع بها فيه وحينئذ فخرجت الخطبه ؛ لأنها ليست واحدا منهما (قوله على مقدمه) اعترض بأن الترتيب وضع كل شىء فى مرتبته وهو لا يتعدى بعلى ، وأجيب بأنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضمينا نحويا أى : جعل المختصر مشتملا على مقدمه ، فالظرف على هذا لغو متعلق برتب ، أو أنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضمينا بيانيا ، وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالا من معمول الفعل المذكور ، فعلى هذا يكون الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حال. أى : رتب المصنف أجزاء المختصر أى : جعلها مرتبه بحيث يطلق عليها اسم الواحد حال كونه مشتملا على مقدمه ، ثم إن ترتيب المختصر واشتماله على هذه الأمور الأربعه من ترتيب واشتمال الكل على أجزائه ؛ لأن المختصر ألفاظ وكذلك المقدمه والفنون الثلاثه ؛ لأن كلا منها اسم للقضايا الكليه التى هى القواعد والضوابط ومعلوم أنها ألفاظ لما مر أن القاعده قضيه كليه. (قوله : لأن المذكور فيه) من ظرفيه الأجزاء فى الكل ؛ لأن المذكور فيه قضايا وقواعد وهى ألفاظ (قوله : إما أن يكون إلخ) خبر أن بحذف مضاف إما مع الاسم. أى : لأن حال المذكور ، أو مع الخبر أى : لأن المذكور فيه إما ذو أن يكون ، أو يقال فرق بين المصدر الصريح والمؤول كما ذكره فى نحو هذا (قوله : من قبيل المقاصد) أى بالذات ، وإلا فالمقدمه مقصوده فى الفن ، لكن تبعا وأقحم لفظ قبيل لإدراج الأمثله والشواهد فى الفنون الثلاثه ، ولو قال إما أن يكون من المقاصد لخرج ما ذكر ؛ لأن المقاصد عباره عن القواعد فقط.

والحاصل أن الأمثله والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وإنما هى مكمله لها ، وحينئذ فهى من قبيلها ومن ناحيتها فأقحم لفظ قبيل لإدخالها فى المقاصد ، ولعل فى الكلام حذفا والأصل إما أن يكون من المقاصد ، أو من قبيلها تأمل.

فى هـذا الفن ، أو لا ؛ الثانى : المقدمه ، والأول : إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد فهو الفن الأول ، وإلا ـ فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيـد المعنوى فهو الفن الثانى ، وإلا فهو الفن الثالث ، وجعل الخاتمه خارجه عن الفن الثالث ...

******

ثم إن قوله لأن المـذكور فيه إما أن يكون إلخ. هذا دليل عقلى على ما أدعاه من الحصـر ؛ لأن التردد بين النفى والإثبات عقلى ، وهذا الدليل العقلى مؤيد بالاستقراء.

(قوله : فى هـذا الفن) أى : المعهود وهو فن البلاغه وتوابعها (قوله : الثانى المقدمه) قدم الثانى لقصـر الكلام عليه ؛ ولأن مفهومه عـدمى وهو مقـدم على الوجود ، ثم إن حمـل الثـانى على خصوص المقـدمه جاء من الاسـتقراء ، فانـدفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون شـيئا آخر ، وحاصـل الـدفع أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجـد غير المقـدمه والفنون الثلاثه ، وما قيل هنا يقال فى الثالث. (قوله : فى تـأديه المراد) أى : للبلغـاء ، والمراد بالمعنى المراد للبلغاء : ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التى يقصـدها البليغ : كالإنكار ، وخلو الـذهن ، فلو كان المخاطب ينكر قيام زيـد ، وأورد المتكلم له الكلام غير مؤيـد بأن قال : زيـد قائم ، فقد أخطأ فى نفس تأديه المعنى المراد لتركه الواجب ، وهو التأكيـد الـدال على حال المخاطب ، وهو الإنكار الـذى هو معنى مراد للبلغاء ، وهـذا الخطـأ يحترز عنه بـالفن الأـول ، وقوله : عن التعقيـد المعنوى. أى : بـأن تكون العبـاره التى عبر بها يعسـر الانتقال منها إلى المعنى المراد فـإذا اقتضـى الحـال المجاز ، وأورده المتكلم لكن مع التعقيـد المعنوى : بأن أتى بعباره صـعبه خفيه اللوازم كما لو قلت : رأيت أبخر فى الحمام مريـدا به رجلا شـجاعا بجامع مشابهته للأسـد فى ذلك ، فقد أصـبت فى أصل تأديه المعنى المراد لكونه مطابقـا لمقتضـى الحـال ، ولكن أخطـأت فى كيفيه التـأديه لكونـك أتيت بالعباره الخفيه اللوازم ، وهـذا الخطأ يحترز عنه بالفن الثانى. فلو عبرت عن المقصود برأيت أسدا فى الحمام بجامع الجراءه لم يكن هناك خطأ فى كيفيه التأديه لسـهوله الانتقال (قوله : وإلا فهو الفن الثالث) أى : وإلا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصـلا بل إنما هو مجرد تحسـين اللفظ وتزيينه فهو الثالث. (قوله : وجعل الخاتمه إلخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر

وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى.

ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمه إلى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثه ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمه ؛ ...

******

فى الفنون الثلاثه ، والمقدمه غير حاصر إذ من جمله أجزاء الكتاب الخاتمه ، فكان على الشارح ذكرها (قوله : وهم) بفتح الهاء. أى : غلط والمراد به الخطأ ؛ لأن الغلط إنما يستعمل فى خطأ اللسان وخطأ الذهن كما هنا لا يقال : فيه غلط بل خطأ (قوله : كما سنبين) أى : فى أول الخاتمه نقلا عن المصنف فى الإيضاح أن الخاتمه من الفن الثالث.

قال الشارح هناك : ومما يدل على ذلك أن المصنف حصر فى آخر المقدمه أجزاء الكتاب فى الفنون الثلاثه ، ولم يلتفت لذكر الخاتمه (قوله : إلى انحصار المقصود) أى : بالذات.

(قوله : بطريق التعريف العهدى) أى : الذكرى. إن قلت : إن أل التى لتعريف العهد الذكرى ضابطها أن يتقدم ذكر لمدخولها ، وما هنا ليس كذلك ، إذ لم يسبق على العنوان فى التراجم تعبير بعنوان فن أول وفن ثان. وفن ثالث ، وإنما الذى ذكره فى آخر المقدمه ما يحترز به عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد فهو علم المعانى ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوى فهو علم البيان ، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ، ولا شك أن هذا العنوان غير عنوان الفن الأول ، والفن الثانى ، والفن الثالث ، وحينئذ فلا يصح جعلها للعهد الذكرى ، وأجيب بأن أل التى للعهد لذكرى يكتفى بتقدم ذكر مدخولها تقديرا كما هنا ، وتوضيح ذلك أن المصنف لما أخبر فى آخر المقدمه أن علم البلاغه منحصر فى علم المعانى والبيان والبديع ، وذكر أن واحدا يحترز به عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، وواحدا يحترز به عن التعقيد المعنوى ، وواحدا يعرف به وجوه محسنات الكلام علم أنها فنون. أى : ضروب مختلفه ، ومعلوم مما تقدم من قوله (لما كان علم البلاغه وتوابعها) إلى قوله (ألفت مختصرا) أن مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغه وتوابعها فحصل لنا مقدمتان : مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغه وتوابعها ، وعلم البلاغه منحصر فى فنون ثلاثه : ينتج مقصود الكتاب منحصر فى فنون ثلاثه ، ومعلوم أن الفنون الثلاثه المذكوره فى الكتاب يكون واحد منها أول ، وواحد ثان ، وواحد ثالث ،

فإنه لا مقتضى لإيرادها بلفظ المعرفه فى هذا المقام ، والخلاف فى أن تنوينها ...

******

فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثه موصوفه بالأوليه ، والثانويه ، والثالثيه ، وأنها علم المعانى والبيان والبـديع ، إلا أن النسبه بينها مجهوله إذ لاـ يعلم أن الفن الأول هو علم المعانى أو البيان أو البـديع ، فيقال لإفاده النسبه الفن الأول. أى : من الفنون التى علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعانى ، والفن الثانى علم البيان ، والفن الثالث علم البـديع ، فهـذه التراكيب الثلاثه من قبيل قولنا : المنطلق زيد من جهه أن كلا من طرفى الجمله معلوم ، والمجهول الانتساب ، فتدبر ذلك. أفاد ذلك العلامه عبد الحكيم والفنارى (١) ، وأجاب الحفيد وغيره بما حاصله أن (أل) التى للعهد الذكرى هى التى تقدم مصحوبها صريحا ، أو كنايه كما يأتى ، وما هنا من قبيل الثانى ، لأن الفن الأول والثانى والثالث قد ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، وما يحترز به عن الخطأ فى التعقيد المعنوى ، وما يعرف به وجوه التحسين ، فإن هذه الأمور مشهوره الإتصاف بالعنوان المذكور. أى : الفن الاول ، والفن الثانى ، والفن الثالث ؛ إذ مدلول الفن الأول القواعد المخصوصه ، وكذا مدلول الفن الثانى والثالث ؛ فيكون من التقديم الكنائى على حد قوله تعالى : (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى)(٢) فإنه إشاره لما سبق ذكره كنايه فى قوله : (رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ ما فِى بَطْنِى مُحَرَّراً)(٣) فإن لفظ ما وإن كان يعم الذكور والإناث ، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمه بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث ، وكذلك الفن الأول إشاره إلى ما سبق ذكره كنايه فى قوله : وما يحترز به عن الخطأ إلخ ؛ فإن ما وإن كانت تعم الفن الأول وغيره ، ولكن الاحتراز عن الخطأ المذكور إنما هو بالفن الأول ، وكذا يقال فى الفن الثانى والثالث. (قوله : فإنه لا مقتضى إلخ) أى : فنكرها لأن الأصل فى الأسماء التنكير ، ولا مقتضى للعدول عنه إلى

١- هو محمد بن حمزه بن محمد ، شمس الدين الفنارى - أو الفنرى - الرومى ، عالم بالمنطق والأصول - ولى قضاء بروسه ، وارتفع قدره عند السلطان بايزيد خان ، وحج مرتين. من مصنفاته : " أنموذج العلوم" و" شرح الفرائض السراجيه" و" تفسير الفاتحه". توفى ٨٣٤ ه (وانظر : الأعلام ٦ / ١١٠).

٢- آل عمران : ٣٦.

٣- آل عمران : ٣٥.

للتعظيم ، أو للتقليل مما لا ينبعى أن يقع بين المحصلين. والمقدمه مأخوذه من مقدمه الجيش للجماعه المتقدمه منها ؛ ...

******

التعريف (قوله : للتعظيم) أى : كما قال الزوزنى (١) : نظرا لكون ما فيها من المعانى عظيما (وقوله : أو التقليل) أى : كما قال غيره نظرا لقله ألفاظها ، وهذا الخلاف لا طائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين.

بقى شىء آخر وهو أن المقابله فى كلامه لا تحسن ؛ لأن الذى يقابل التعظيم إنما هو التحقير لا التقليل ، كما أن الذى يقابل التقليل التكثير لا التعظيم ، فكان الأولى أن يقول للتعظيم أو التحقير أو للتكثير أو التقليل ، وأجيب بأن فى العباره احتباكا ، فحذف من الأول التكثير بدليل ما أثبته فى الثانى ، ومن الثانى التحقير بدليل ما أثبته فى الأول ، أو يقال : إنه أراد بالتقليل التحقير تسمحا. (قوله : مما لا ينبغى) أى : لأنه لا يتعلق به غرض ؛ لأن نسبه مقدمه كل فن وكل كتاب إليه لا تتفاوت ، بحيث يكون مقامها بالنسبه إليه تاره عظيما وتاره حقيرا ، فلا يتشوف إلا لوجودها لا لكونها عظيمه أو حقيره ، وكتب بعضهم قوله : مما لا ينبغى أن يقع بين المحصلين. أى : لمهمات العلوم هممهم عن الاشتغال بمحقراتها وكلامه صالح للتعريض فتدبر. (قوله : والمقدمه إلخ) اعلم أن قدم تاره يستعمل لازما وتاره متعديا ، واسم الفاعل من الأول مقدمه بمعنى : ذات متقدمه أى ثبت لها التقدم ، ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفيه وجعل اسما للجماعه المتقدمه من الجيش ، وحينئذ فالتاء فيها للدلاله على النقل من الوصفيه للإسميه ، ووجه ذلك أن التاء تدل على التأنيث والمؤنث فرع المذكر ، وكذلك الإسميه هنا فرع الوصفيه ، فأتى بالتاء لتدل على ذلك ، فإن قلت : إن التاء موجوده حال الوصفيه. قلت : يقدر زوالها والإتيان بغيرها ، ثم إنها نقلت منها على سبيل الحقيقه العرفيه إن هجر المعنى الأصلى أو على سبيل الاستعاره المصرحه إن لم يهجر ، وجعلت اسما لكل متقدم. ويتعين

١- هو حسين بن أحمد بن حسين الزوزنى - أبو عبد الله عالم بالأدب من أهل زوزن له شرح المعلقات السبع" و" ترجمان القرآن" توفى ٤٨٦ ه (وانظر الأعلام ٢ / ٢٣١)

من قدم ...

******

بالإضافه ، فيقال : مقـدمه علم ، ومقـدمه كتاب ، ومقدمه الدليل ، ومقدمه القياس ، فهذا وضع ثالث إذا علمت هذا فقول الشارح والمقـدمه : أى : ولفظ المقـدمه من حيث هى لا بقيد كونها مقدمه هذا المختصـر ، ولذلك أظهر مع أن المقام للضـمير. وقوله : مأخوذه.

أى : منقـوله مـن مقـدمه الجيش. أى : من لفـظ مقـدمه الـذى مـدلوله الجمـاعه المتقـدمه من الجيش أو مسـتعاره منهـا. وقـوله : للجماعه. أى : الموضوعه للجماعه المتقدمه منها. أى :من الجيش والمناسب منه ، ولكنه أنث باعتبار أن الجيش طائفه.

(وقوله : من قـدم) اللازم إما خبر لمبتـدأ محـذوف. أى : وهى أى مقـدمه الجيش مأخوذه. أى : منقوله من قـدم اللازم. أى : من اسم فاعـل قـدم اللازم لما علمت أن مقـدمه الجيش منقوله من مقـدمه الوصف المأخوذه من قـدم اللازم ، أو أنها حال أى حال كون مقـدمه الجيش مـأخوذه من قـدم اللازم. أى : منقوله من اسم فاعل قـدم اللازم ففى كلام الشارح إشاره مراتب النقل على هذين الاحتمالين ، أو أنه خبر ثان للمقدمه. أى : والمقدمه مأخوذه. أى : منقوله من مقدمه الجيش ومشـتقه من قدم اللازم. أى : من مصدره ، وهذا باعتبار الأصل الأصيل وهو الوصف ؛ لأن الاشتقاق إنما هو معتبر فيه.

كذا قرر شيخنا العلامه العدوى ، وذكر العلامه عبد الحكيم أن قوله : المقدمه مأخوذه من مقدمه الجيش لم يرد به أنها منقوله أو مسـتعاره من مقـدمه الجيش ؛ لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واسـتعارته منه ، إذ لا بـد من اتحاد اللفظ فيهما. أى : فى المنقول عنه وإليه ؛ ولأـنه لم يبين معنى لفـظ المقـدمه حتى يقال : إنها بـذلك المعنى منقوله أو مسـتعاره ، بل مراده أن لفظ المقـدمه مـأخوذ من مقـدمه الجيش بقطع النظر عن الإضـافه ، وحينئـذ فمعناها المتقـدمه ، وإنما لم يقل من أول الأمر والمقـدمه مأخوذه من قدم بمعنى تقدم ؛ لأن التحقيق أن اسـتعمال المشـتق منه لا يكفى فى أخذ المشـتق ما لم يرد الاسـتعمال به ، وإطلاق المقدمه على الجماعه المتقدمه من الجيش. باعتبار معناها الوضعى ، ويدل عليه إيرادها فى الأساس فى الحقيقه ، حيث قال قدمته فتقدم بمعنى تقدم ، ومنه مقدمه الجيش. انتهى كلامه.

بمعنى : تقدم ، يقال مقدمه العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ، ...

******

(قوله : بمعنى تقدم) أى : فهى من قدم اللازم ؛ لأن تقدم لازم ، وأما قولهم : زيد تقدمه عمرو فهو من الحذف والإيصال أى : تقدم عليه وهذا أى أخذها من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر ، وأما على قراءتها بالفتح فيتعين أنها من قدم المتعدى ؛ لأن اسم المفعول إنما يؤخذ من المتعدى ، فإن قلت على قراءتها بالكسر : لم لم تجعل مأخوذ من قدم المتعدى؟ قلنا : لأن المباحث المذكوره متقدمه لا مقدمه شيئا آخر ؛ ولأنه لو كان كذلك لأضيفت إلى مفعولها بأن يقال : مقدمه الطالب الذى عرفها على من لم يعرفها من الشارعين ؛ لأن الصفه المتعديه للمفعول الظاهر إضافتها إليه لا لما له بها نوع تعلق ، فلما لم تضف إليه وأضيفت للكتاب مع أنه غير المفعول علم أنها من اللازم ، وإنما كان الكتاب غير المفعول ؛ لأن المقدم فى الحقيقه الطالب الذى عرفها لا الكتاب نفسه.

(قوله : يقال مقدمه العلم) أى : يقال هذا اللفظ أو تقال هذه الكلمه ، إذ من المعلوم أن الكلمه إذا أريد لفظها فإنها تحكى بالقول نحو : (يُقالُ لَهُ إِبْراهِيمُ)(1) ويصح أن يجعل القول بمعنى الإطلاق. أى : أن المقدمه إذا أضيفت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ، فاللام فى قوله لما بمعنى على ، والظرف لغو متعلق بيقال على التقديرين ، وما فى قوله لما نكره موصوفه واقعه على معان. أى : معان تتوقف إلخ. وهى المبادىء العشره وظاهره كانت متقدمه أولا بأن كانت فى الأثناء. إن قلت : أصل الشروع فى مسائل العلم إنما يتوقف على تصور العلم بوجه ، وذلك يحصل بالرسم.

فيقتضى أن مقدمه العلم اسم للرسم خاصه ، وهذا ينافى ما ذكره العلامه السيد فى شرح المفتاح من أن مقدمه العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه ، وذلك كالرسم أو تصوره بالذات والحقيقه ، وذلك كالحد أو الشروع فيه على بصيره ، وذلك كالموضوع والفائده والغايه وغيرها من بقيه المبادئ العشره المشهوره. قلت : المراد بالشروع الشروع من حيث هو ، فيشمل أصل الشروع والشروع على بصيره ، فتشمل المقدمه

۱- الأنبياء : ۶۰.

ومقدمه الكتاب لطائفه من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه ، ...

******

جميع المبادئ وحاصل ما فى المقام أن العلم لغه : الإدراك ، ثم نقل فى العرف إلى معلومات تصوريه أو تصديقيه هى مسائل كثيره مضبوطه بجهه واحده ، ولا شك أن الشروع فى تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه ، وهو التصور الإجمالى لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق ، فيمتنع الشروع فيها بدونه ، والشروع فيها على بصيره يتوقف على تصورها بتلك الجهه ، ويتوقف أيضا على معان أخر خارجه عن تلك المعلومات : كمعرفه الغايه والموضوع والفائده ، وغير ذلك من بقيه المبادئ العشره ، فسموا هذه مقدمه العلم لتوقف أصل الشروع ، والشروع على وجه البصيره عليها.

(قوله : ومقدمه الكتاب) عطف على مقدمه العلم. (وقوله : لطائفه) أى : لجماعه عطف على قوله : لما يتوقف من عطف المفردات أى : أن لفظ مقدمه إذا أضيفت للكتاب تطلق إلخ (وقوله : من كلامه) أى من كلام الكتاب وإضافه كلام للضمير من إضافه العام للخاص فهى للبيان ، والمعنى لطائفه منه ، وإنما لم يقل هكذا ؛ لأن ذكر العام أولا ثم بيانه بالخاص بعد ذلك أوقع فى النفس. (قوله : قدمت أمام المقصود) أى : جعلت أمامه فلا بد من التجريد فى قدمت عن بعض معناه ، وإلا كان فيه ركه لتكرر قوله أمام المقصود معه. (قوله : لارتباط له بها) أى : لا ارتباط للمقصود بها. أى : بتلك الطائفه. أى : بمعانيها ، أو يقال إن طريق الإفاده والاستفاده لما كانت هى الألفاظ لم يحتج لتقدير كما أفاده الفنرى ، وإنما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون المقدمه نظرا إلى أنه موقوف عليها ، والموقوف هو المرتبط ، وقوله لا ارتباط له بها أى : سواء توقف الشروع فى مسائل الفن على معناها بأن كان مدلولها مقدمه علم أم لا. (قوله : وانتفاع إلخ) عطف سبب على مسبب ، وعلم مما ذكر أن مقدمه العلم ومقدمه الكتاب ألفاظ ، ولا يقال إن هذه التفرقه تحكم لا مرجح لها ؛ لأنا نقول : إن مقدمه العلم لما كانت منضبطه غير مختلفه التفت فى جانبها للمعانى ، ولما كانت معانى مقدمه الكتب مختلفه التفت فى

وهى هاهنا لبيان معنى الفصاحه والبلاغه ، وانحصار علم البلاغه فى علمى البيان والمعانى ...

******

جانبها للألفاظ التى هى غير منضبطه ، واعترض السيد على الشارح بأن المتبادر من قوله : يقال مقدمه الكتاب لكذا - أن إطلاق مقدمه فى مقابله مقدمه العلم - اصطلاح بين القوم لا من الشارح وليس كذلك ، إذ الموجود فى كلام القوم مقدمه العلم ، وقد يطلقون مقدمه الكتاب على الألفاظ الداله على مقدمه العلم مجازا مرسلا لعلاقه الداليه والمدلوليه ، ولا يطلقونها على الألفاظ مطلقا أعم من أن يكون مدلولها مقدمه علم أم لا ، على ما زعمه الشارح. وأجيب بأن عله التسميه بمقدمه هو التقدم ، وحينئذ فلا وجه لجعل إطلاقها على الألفاظ مجازا عن إطلاقها على المعانى مع وجود العله. فقوله : ولا يطلقونها على الألفاظ مطلقا ممنوع لما علمت من وجود العله. والحاصل أن السبب فى إطلاق لفظ مقدمه على الألفاظ المتقدمه على المقصود لارتباطه بها هو التقدم ، والأوليه لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالداليه وحينئذ فلا وجه لاختصاصها فى كلامهم بمقدمه العلم ، ولا يختص إطلاقها على اللفظ الدال على مقدمه العلم. فقوله : ولم يطلقوا المقدمه على الألفاظ مطلقا ممنوع ، واعلم أن النسبه بين مقدمه العلم ومقدمه الكتاب التباين ؛ لأن الأولى اسم للمعانى ، والثانيه اسم للألفاظ ، وأما بين مقدمه العلم ومدلول مقدمه الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى ، كما أن دال مقدمه العلم ونفس مقدمه الكتاب كذلك. أى : بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر أمام المقصود ، وتنفرد مقدمه الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع فى المسائل إذا ذكر أمام المقصود ، وتنفرد مقدمه العلم فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر فى الأثناء. خلافا لمن قال إن النسبه العموم والخصوص المطلق بين الأمرين. بناء على اعتبار التقدم فى مفهوم مقدمه العلم ، وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتباره فيها ، وأما النسبه بين دال مقدمه العلم ومدلول مقدمه الكتاب فالتباين كالأولى.

(قوله : وهى) أى المقدمه ها هنا أى : فى ذلك الكتاب (قوله : لبيان) أى مذكوره لبيان. (قوله : وانحصار) عطف على معنى الفصاحه. (وقوله : علم البلاغه) أى :

وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك. والفرق بين مقدمه العلم ومقدمه الكتاب مما خفى على كثير من الناس.

******

العلم المتعلق بها. (قوله : وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحه. أى : ولبيان ما يلائم ذلك. أى : معنى الفصاحه والبلاغه ، والمراد بذلك الملائم : النسبه بين الفصاحه والبلاغه ومرجع البلاغه. (قوله : ارتباط المقاصد بذلك) أى : بما ذكر مما احتوت عليه المقدمه أو بالبيان المذكور ، وأشار بهذا إلى أن المقدمه المذكوره هنا مقدمه كتاب لا مقدمه علم ؛ لأن مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله كالحد والموضوع والغايه إلخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها وإن كان قد ذكر فيها غايات العلوم الثلاثه ، حيث قال فى آخرها : وما يحترز به إلخ ، ويصح جعلها مقدمه علم أيضا بهذا الاعتبار. (قوله : والفرق إلخ) قد علمت محصله وهو : أن مقدمه الكتاب اسم لمجموع الطائفه من الكلام اللفظى التى يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها ؛ فما لم يقدمه وإن حصل به الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف. ومقدمه العلم معان مخصوصه يتوقف عليها الشروع فيه. (قوله : فى الأصل) أى : فى اللغه إلخ : لما كان الواقع فى كتب اللغه ذكر معان متعدده للفصاحه ، وكلها يدل على الظهور ، ولما لم يتحقق الشارح من تلك المعانى الحقيقى من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه. أتى فى بيانها. أى : الفصاحه بما يجمع معانيها الحقيقيه والمجازيه ، وهو الإنباء عن الظهور والإبانه ، فهذا نكته قول الشارح : (تنبئ عن الظهور والإبانه) دون أن يقول هى الظهور والإبانه ، وتوضيح ذلك أن الفصاحه تطلق فى اللغه على معان كثيره ، فتطلق على نزع الرغوه وذهاب اللبأ من اللبن. يقال : سقاهم لبنا فصيحا أخذت رغوته ونزعت منه ، أو ذهب لبؤه وخلص منه. قال فى " الأساس " : إن هذين المعنيين حقيقيان ثم قال : ومن المجاز سرينا حتى أفصح الصبح أى : بدا ضوءه وحتى بدا الصباح المفصح. أى : الذى لا ظلمه فيه وهذا يوم مفصح وفصح لا غيم ولا قر ، وجاء فصح النصارى. أى : عيدهم ، وهذا مفصحهم. أى : مكان بروزهم ، وأفصحوا عيّدوا.

أفصح العجمى. تكلم بالعربيه. وفصح : انطلق لسانه ، وخلصت لغته عن اللكنه ، وأفصح الصبى فى منطفه : فهم ما يقول فى أول ما يتكلم. وأفصح إن كنت صادقا. أى : بيّن. اه.

[الخلاف فى تفسير الفصاحه والبلاغه] :

(الفصاحه) وهى فى الأصل تنبئ عن الظهور والإبانه (يوصف بها المفرد) مثل كلمه فصيحه (والكلام مثل كلام فصيح وقصيده فصيحه) ...

******

فقد جعل ما سوى ذهاب الرغوه واللبأ معانى مجازيه ، ولا شك أن تلك المعانى كلها تؤول للظهور بالاستلزام - لا أنها هو - فلذلك عبر بتنبئ أى : تدل ولم يقل معناها الظهور ؛ لأنه لم يوجد لها معنى هو الظهور كما يفيده كلام المصباح. فقوله : تنبئ يشير إلى أن معناها ليس هو الظهور ، بل شىء ينبئ عنه ويدل عليه ، ومن هذا علم أن مراد الشارح بالأصل اللغه ، سواء كان المعنى حقيقيّا أو مجازيّا لا الحقيقى فقط ، وعلى هذا فالمراد بكون اللغه أصلا باعتبار المعنى الاصطلاحى لا باعتبار أنه حقيقه وعلم أن المراد بالإنباء الدلاله الالتزاميه لا المطابقيه ؛ لأن لفظ الفصاحه لم يوضع للظهور ، حتى تكون دلالته عليه مطابقيه ، ولا التضمينيه ؛ لأن لفظ فصاحه لم يوجد فى كتب اللغه أنه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالته عليه تضمينيه ، ثم إن الفصاحه نقلت عرفا إلى وصف فى الكلمه والكلام والمتكلم ، ولا يخلو ذلك الوصف من ملابسه وضوح وظهور ، وإنما لم يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحى الآتى للإشاره إلى أن بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مناسبه ، والمناسبه تحصل ولو بحسب المآل. (قوله : والإبانه) عطف مرادف إن جعلت الإبانه مصدر أبان بمعنى بان. أى : ظهر ، وحينئذ فالإبانه بمعنى البيان وعطف لازم إن جعلت مصدر أبان بمعنى : أظهر وحينئذ فتكون الإبانه بمعنى الإظهار (قوله : مثل كلمه فصيحه) أى : مخبرا بذلك عن جزء معين من جزئيات المفرد كقائم. فيقال : هذه كلمه فصيحه ، ويصح أن يراد بالكلمه لفظ كلمه إذ هو يوصف بالفصاحه ، وكذا يقال فى قوله : كلام فصيح وربما يقال : إن قوله بعد والمتكلم ، يقال : كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول : مثل متكلم فصيح ، مع أن قياس سابقيه يعين الأول ، وأشار بالمثالين فى قوله : مثل كلام إلخ. إلى أنه لا فرق فى الوصف بالفصاحه بين المنظوم وغيره. والقصيده مأخوذه من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعته. قيل : لا تسمى الأبيات قصيده حتى تكون عشره فما فوقها ، وقيل حتى تجاوز

قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمه ليعم المركب الإسنادى وغيره ؛ فإنه قد يكون بيت من القصيده غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه متصف بالفصاحه ؛ ...

******

سبعه ، وما دون ذلك يسمى قطعه (قوله : قيل المراد إلخ) حاصل إيضاح ما فى المقام أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقى شىء ليس بكلمه ولا كلام مثل المركبات الناقصه فإنها ليست بمفرده ؛ لأن المفرد ما قابل المركب ولا كلاما ؛ لأنه المركب التام والمركب المذكور ناقص. فسكوته عنها يقتضى أن لا تكون صحيحه ولا بليغه ، مع أنها توصف بالفصاحه قطعا فيقال : مركب فصيح ، وحينئذ ففى كلام المصنف قصور ، وأجاب الخلخالى والزوزنى : بأنها داخله فى الكلام فى كلام المصنف. إذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقا على طريق المجاز المرسل من باب إطلاق الخاص وإراده العام ، فشمل المركب التام والناقص وحينئذ فلا قصور فى كلامه ، ورد شارحنا هذا الجواب بأنه لا يتم إلا لو كان العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاما فصيحا مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك ، ووصفهم له بالفصاحه فى قولهم : مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته. سلمنا أنه يوصف بالفصاحه من حيث ذاته وإن الاعتراض بالقصور وارد على المصنف. فالأولى إدخال المركب المذكور فى المفرد لا فى الكلام بأن يراد بالمفرد ما قابل الكلام ؛ وذلك لأنه لم يعهد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد بل المعهود إطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفى عند النحاه ، أو على اللفظ مطلقا الشامل للمفرد وهو المعنى اللغوى ، وإما إطلاقه على ما قابل المفرد أعنى : المركب مطلقا الشامل للتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته ، بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام فإنه حقيقه عرفيه (قوله ما ليس بكلمه) الأنسب ما ليس بمفرد أى وهو المركب مطلقا (قوله : وغيره) أى : وهو المركب الناقص (قوله : فإنه قد يكون) الفاء للتعليل والضمير للحال والشأن ، وهذا عله للمعلل مع علته. (وقوله : قد يكون بيت إلخ) أى : كما فى قوله (١) :

١- البيت من الوافر ، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٦٩ ، والصناعتين ص ١٨٢ ، ولسان العرب (رغب).

وفيه نظر ؛ إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل ذلك عنهم ، واتصافه بالفصاحه يجوز أن يكون باعتبار فصاحه المفردات ، على أن الحق أنه داخل فى المفرد ...

******

إذا ما الغانيات برزن يوما

وزجّجن الحواجب والعيونا

فإن هذا البيت غير مفيد ؛ لعدم ذكر جواب الشرط ، مع أنه فصيح بإجماع ضروره فصاحه كلماته. (قوله : وفيه نظر) أى : فى إدخال المركب الناقص فى الكلام نظر (قوله : لأنه إنما يصح ذلك) أى : دخول المركب الناقص فى الكلام. (قوله : لو أطلقوا) أى : العرب. (قوله : ولم ينقل ذلك عنهم) أى : والمنقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحه دون وصفه بأنه كلام. حيث قالوا مركب فصيح ، ووصفه بالفصاحه لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه ، لأن الوصف بالفصاحه أعم من التسميه بالكلام والأعم لا يستلزم الأخص ، فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحه لكون كلماته فصيحه لا لكونه كلاما مركبا فبطل هذا التأويل وهو إدخال المركب الناقص فى الكلام. (قوله : واتصافه إلخ) لما أبطل جواب الخلخالى وبقى الاعتراض بالقصور واردا على المصنف. أشار الشارح لدفعه بأنه غير وارد بالكليه. بقوله : واتصافه بالفصاحه. أى : فى قولهم مركب فصيح إلخ. (قوله : باعتبار فصاحه المفردات) أى : باعتبار أن مفرداته متصفه بالفصاحه لا باعتبار أنه مركب ، وإذا كان كذلك فهو داخل فى المفرد من غير تأويل فى المفرد. سلمنا أن اتصافه بالفصاحه لذاته أى باعتبار أنه مركب فيحتاج للتأويل ، لكن الحق فى التأويل خلاف ما قلت يا خلخالى!! (قوله باعتبار إلخ) أى : فيكون وصفه بالفصاحه من باب وصف الشىء بوصف أجزائه ، فوصفه بها عرضى لا ذاتى. (قوله : على أن الحق إلخ) على للاستدراك بمعنى لكن ، فلا تتعلق بشىء. فكأنه قال : لكن الحق أنه داخل إلخ. فبعد أن أجاب بأن وصف المركب الناقص بالفصاحه على طريق العرضيه ، ظهر له بعد ذلك أنه يوصف بها بالنظر لذاته ، وأنه لا بد من التأويل فى كلام المصنف ليشمله ، وإلا كان قاصرا ، لكن لا يؤول بما أول به الخلخالى. بحيث أنه يدخل هذا المركب فى الكلام بل يدخل فى المفرد بقرينه مقابلته للكلام ، وفى هذا الجواب بحث. إذ لو كان داخلا فيه

لأنه يقال على ما يقابل المركب ، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع ، وعلى ما يقابل الكلام. ومقابلته الكلام هاهنا قرينه داله على أنه أريد به المعنى الأخير ؛ أعنى ما ليس بكلام ...

******

لم يتم قوله أو لا يقال : كلمه فصيحه إلا أن تحمل الكلمه على ما يعم المركب الناقص.

(قوله : لأنه) أى : المفرد يقبل أى : يحمل على ما يقابل المركب ، وذلك القول فى باب الكلام.

(قوله : وعلى ما يقابل المثنى) أى : ويقال على ما يقابل المثنى ، أو المجموع. أى : والملحق بهما وهو الأسماء السته الشامل للمضاف ، وذلك القول فى باب الإعراب. أى : ويقال على ما يقابل المضاف والشبيه به الشامل للمثنى والمجموع ، وذلك فى باب المنادى واسم لا ، ويقال : على ما ليس جمله ولا شبيها بها وذلك فى باب المبتدأ والخبر. (قوله : وعلى ما يقابل الكلام) أى : الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا ، واعلم أن إطلاق المفرد على هذه الأمور كلها إطلاقات حقيقيه ، وإذا كان كذلك فدخول المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز ، بخلاف دخول المركب الناقص فى الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقا ، فإنه يلزم عليه التجوز. (قوله : ومقابلته إلخ) جواب عما يقال إن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينه فما القرينه هنا؟ على أن المراد بالمفرد هنا ما قابل الكلام ، فأجاب بقوله : ومقابلته إلخ. لا يقال : قد يعكس. فيقال : مقابله الكلام بالمفرد تدل على أن المراد بالكلام ما ليس بمفرد ؛ لأنا نقول إطلاق الكلام على ما ليس بمفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاه واللغويين بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام ، فإنه اصطلاح ، والمتبادر من الألفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا. واعلم أنه يلزم على ما قاله الشارح من أن المراد بالمفرد هنا ما قابل الكلام أمور ثلاثه :

الأول : أن يكون المركب الناقص الخالى عما يخل بفصاحه المفرد من تنافر الحروف والغرابه ومخالفه القياس ، فصيحا من اشتماله على ما يخل بفصاحه الكلام من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد. نحو إن كان : (قرب قبر حرب قبر) (١)

١- انظر البيت فى البيان والتبيين (١ / ٦٥) ، ودلائل الإعجاز (٥٧٠) تحقيق : شاكر.

.....

******

وإن ضرب غلامها هندا ، وإن (تسكب عيناى الدموع لتجمدا) (۱) لأنه صدق عليه أنه خالص من الغرابه وتنافر الحروف ومخالفه القياس ، والتزام فصاحه ما ذكر لا يليق بحال عاقل ، وإذا لم يكن فصيحا لزم أن يكون تعريف فصاحه المفرد غير مانع ، فيجب أن يزاد فيه الخلوص عن هذه الأمور ليكون مانعا.

الأمر الثانى : أنه يلزمه صيروره ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمه فصيحه إليه ، وبيانه أنه على تقدير تسليم فصاحه ما ذكر من المركبات الثلاثه يلزمه خروجها عن الفصاحه بضم كلمه فصيحه إلى كل واحد منها ، كقولك فى المثال الأول : رحم ، وفى المثال الثانى : أساء ، وفى المثال الثالث : بلغت المنى ؛ لأنه قبل الضم من قبيل المفرد ، ولم يشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر ، وبعد الضم من قبيل الكلام ، وهو قد اشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر ، والحال إنه لم يخلص ، ولا شك أن صيروره ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمه فصيحه إليه بعيد جدّا.

الأمر الثالث : أنه يلزمه أن يخرج عن الفصاحه باعتبار مجرد الإسناد فيه من غير ضم لكلمه ولا نقصها نحو : زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره ؛ فإن جعل الذى وصفا لزيد كان مركبا ناقصا فيكون فصيحا لدخوله فى المفرد ، وإن جعل الذى خبرا عن زيد كان كلاما ، فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف ، وهذا أشنع مما قبله. واعترض ما اختاره الخلخالى أيضا من التأويل فى الكلام ، وإدخال المركب الناقص فيه بأنه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغه حقيقه. لقول المصنف بعد والبلاغه يوصف بها الأخيران فقط ، وهو باطل إذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال : كتدوينهم عوارض المركب التام ، وله أن يجيب عن هذا بأن فى الكلام شبه استخدام ، حيث ذكر أولا الكلام بمعنى المركب ، وذكره ثانيا بمعنى المركب التام ، وفيه بعد وبأن المفرد يتناول الأعلام المشتمله على تنافر الكلمات ، وضعف التأليف ، والتعقيد نحو : أمدحه أمدحه ، وزان نوره الشجر ، وتسكب عيناى الدموع لتجمد ، إذا

۱- البيت للعباس بن الأحنف فى ديوانه ، ودلائل الإعجاز : ۲۶۸.

(و) يوصف بها (المتكلم) أيضا ، يقال : كاتب فصيح ، وشاعر فصيح. (والبلاغه) وهى تنبئ عن الوصول ...

******

جعلت أعلاما لأن المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذه كذلك ، ولا يرد أن ضعف التأليف لا يتأتى فى العلم ؛ لأنه يكون بمخالفه الإعراب ، والعلم بمجرده لا إعراب له ؛ لأن الإعراب ثابت له باعتبار المنقول عنه ، فيلزم أن تكون هذه الأعلام فصيحه لخلوها عما يخل بفصاحه المفرد مع اشتمالها على ما يخل بفصاحه الكلام ، والتزامه لا يليق بحال عاقل ، وحينئذ فتعريف فصاحه المفرد غير مانع. فالواجب أن يزاد فيه الخلوص عن هذه الأمور ، وليكون مانعا وهذا الإلزام كما يرد على الخلخالى يرد أيضا على الشارح بالنظر للجواب الثانى أعنى : قوله : على أن الحق إلخ ؛ لأن المفرد عندهم ما لفظ به بلفظ واحد فى العرف ، أو ما أعرب بإعراب واحد ، والعلم المذكور مشتمل على لفظين فأكثر ، ومعرب بإعرابين فأكثر بحسب الأصل ؛ لأن نظرهم فى اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وإن كانت تلك الأعلام من قبيل المفرد عند المناطقه ، لأن نظرهم فى المعانى أصاله ، وهذا التعريف لفصاحه المفرد عند النحاه لا عند المناطقه ، وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما ينفع الخلخالى دون الشارح ، وبما علمت من بطلان ما قاله الشارح والخلخالى لبطلان اللوازم لهما. ظهر لك أن المفرد : والكلام فى كلام المصنف محمولان على معناهما الحقيقى المتبادر منهما ، وهو أن المراد بالمفرد ما ليس بمركب وبالكلام : المركب التام ، والمركب الناقص خارج عنهما ، لعدم اتصافه بالفصاحه والبلاغه بالنظر لذاته واتصافه بالفصاحه فى قولهم : مركب فصيح. إنما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها ، كما أفاده العلامه عبد الحكيم. (قوله : والمتكلم أيضا) إنما زاد هنا أيضا دون ما تقدم ؛ لأن الكلام والمفرد من واد واحد فهما كالشىء الواحد ، وأيضا لا يؤتى بهما إلا بين شيئين. (قوله : يقال كاتب فصيح إلخ) المناسب لما مر أن يقول مثل كاتب فصيح ، والمراد بالكاتب : الناثر. أى : المتكلم بكلام منثور ، وليس المراد به المتصف بالكتابه بدليل مقابلته بشاعر ، والحاصل أن الشخص متى كانت فيه الملكه : اتصف بالفصاحه تكلم بنظم أو سجع أو غيرهما ، كالنثر ، بل ولو لم يتكلم أصلا ، إلا أن الملكه لا يعرف قيامها به إلا بالكلام. (قوله : تنبئ عن الوصول إلخ) قال فى القاموس :

والانتهاء (يوصف بها الأخيران فقط) أى : الكلام والمتكلم دون المفرد ؛ إذ لم يسمع : كلمه بليغه ، والتعليل بأن البلاغه إنما هى باعتبار المطابقه لمقتضى الحال وهى لا تتحقق فى المفرد وهم ؛ ...

******

بلغ الرجل بلاغه إذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده ، مع إيجاز بلا إخلال أو إطاله بلا إملال ، وحينئذ فهى فى اللغه تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا ، وهى الوصول بالعباره إلى المراد من غير إخلال والإطاله مله ، وأما فى الاصطلاح : فهى مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، والمناسبه بين المعنيين ظاهره ؛ لأن الكلام إذا طابق مقتضى الحال وصل للمطلوب عند البلغاء ، ولم يقل : وهى فى الأصل اكتفاء بما ذكره سابقا ، وقيل : لم يقل فى الأصل ؛ لأن معناها لغه واصطلاحا واحد ، وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله : تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا ؛ لأن القصد منه إبداء المناسبه بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ، وعند اتحاد المعنى لا حاجه إليه (قوله : والانتهاء) عطف تفسير (قوله : فقط) الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر ، وقط اسم فعل بمعنى انته. أى : وإذا وصفت بها الأخيرين فقط. أى : فانته عن وصف المفرد بها.

(قوله : إذ لم يسمع كلمه بليغه) فيه أنه أدخل المركب الناقص فى المفرد ، وحينئذ فلا ينتهض الدليل على الدعوى ؛ لأن منفى الدليل أخص من منفى المدعى.

أى : أن الذى نفيت عنه البلاغه فى الدليل وهو الكلمه : أخص من الذى نفيت عنه فى المدعى وهو المفرد الشامل للكلمه والمركب الناقص ، ويلزم من هذا أن يكون الدليل أخص من المدعى ، وحينئذ فلا ينتجه ؛ لأن نفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم ، فلا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمه بها عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها ، فالدليل المساوى للدعوى أن يقال إذ لم يسمع كلمه بليغه ولا مركب بليغ ، إلا أن يراد بالكلمه ما ليس بكلام ، فتشمل المركب الناقص ، لكن فى إطلاق الكلمه على هذا المعنى من البعد ما ليس فى إطلاق المفرد عليه بلا خفاء وإن أدخل المركب الناقص فى الكلام كما هو رأى الخلخالى ، فلا إشكال فى التعليل أصلا (قوله : والتعليل) أى : لعدم وصف المفرد بالبلاغه. (قوله : وهى) أى : المطابقه المذكوره (قوله : لا تتحقق فى المفرد) أى : لأن المطابقه

لأن ذلك إنما هو فى بلاغه الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحه والبلاغه أولا لتعذر جمع المعانى المختلفه الغير المشتركه فى أمر يعمها ...

******

المذكوره إنما تحصل بمراعاه الاعتبارات الزائده على أصل المعنى المراد ، وهذا لا يتحقق إلا فى ذى الإسناد المفيد. (قوله : لأن ذلك) أى : اعتبار المطابقه المذكور. (قوله فى بلاغه الكلام والمتكلم) أى : فيجوز أن يكون هناك بلاغه أخرى يصح وجودها فى الكلمه غير المطابقه ، وإن لم نطلق عليها كما وجد ذلك فى الفصاحه ، فإن قال : ذلك المعلل إنه لا معنى للبلاغه فى كلام العرب إلا هذا المعنى ، وهو محال فى الكلمه ، عاد إلى انتفاء السماع وهو الذى عللنا به (قوله : وإنما قسم إلخ) هذا توجيه لمبادره المصنف بالتقسيم أولا ، وتعريف كل على حده بعد ذلك ، مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولا ثم التقسيم ثانيا. فقول الشارح : وإنما قسم كلا من الفصاحه والبلاغه أولا أى : ولم يأت من أول الأمر بتعريف واحد شامل لأقسام الفصاحه ، وكذلك البلاغه ، ثم يقسمها بعد ذلك كما هو الشأن وقوله : قسم أى ضمنا لا صراحه ، حيث قال : فالفصاحه يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ، والبلاغه يوصف بها الأخيران فقط ، فإن هذا يستلزم انقسام الفصاحه إلى فصاحه مفرد وفصاحه كلام وفصاحه متكلم ، وانقسام البلاغه إلى بلاغه كلام وبلاغه متكلم. (قوله : لتعذر جمع المعانى المختلفه) كفصاحه المفرد وفصاحه المتكلم وفصاحه الكلام ، وكبلاغه المتكلم وبلاغه الكلام ، (وقوله : الغير المشتركه إلخ) تفسير للمختلفه ، وأدخل (أل) على غير لتأويله بالمغايره. فلا يقال إنه أدخل (أل) على المضاف الذى لم يشابه يفعل ، وهو لا يجوز.

(قوله : فى أمر يعمها) متعلق بالمشتركه. أى : فى حقيقه نوعيه تصدق عليها وتصلح لتعريفها ، فلا يتأتى أن يؤتى للفصاحه بتعريف يعم أقسامها الثلاثه ، ويخرج غيرها ، وكذا البلاغه لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ، ويخرج غيرهما ، وهذا بخلاف الكلمه فإنها لما اشتركت أقسامها فى أمر يعمها صالح لتعريف الكلمه بحيث تتميز عن الكلم والكلام. عرفت أولا بأنها قول مفرد ، ثم قسمت بعد ذلك إلى اسم وفعل وحرف ، وكذلك الإنسان لما اشتركت أقسامه من زنج وروم وغيرهما ، فى أمر

فی تعریف واحد ، وهذا کما قسم ابن الحاجب المستثنی إلی متصل ومنقطع ، ثم عرف کلا منهما علی حده (فالفصاحه ...

******

یعمها صالح لتعریف الإنسان بحیث یتمیز عن الفرس والحمار وغیرهما من الأنواع.

عرف أولا- بأنه حیوان ناطق ، ثم قسم بعد ذلک لتلک الأصناف ، والحاصل أنه لما تعذر هنا اشتراک أقسام الفصاحه فی أمر یعمها صالح لتعریف الفصاحه بحیث یمیزها عما عداها ، وکذلک البلاغه قسم کلا- منهما ، ثم عرف تلک الأقسام وأما الاشتراک فی الأمر العام مطلقا فحاصل إذ لا- شک فی وجود المفهومات العامه الکلیه کشیء وموجود ومستحسن وأقسام الفصاحه ، وکذلک قسما البلاغه مشترکه فی هذه المفهومات ، ولکن لا یصلح شیء منها لتعریف کل من الفصاحه والبلاغه لعدم حصول التمیز المذکور ، وبهذا اندفع ما یقال علی الشارح منطوقا ، لا نسلم عدم اشتراکها فی أمر یعمها ، إذ لا شک فی وجود المفهومات العامه الکلیه التی تشترک فیها وتعمها کشیء وموجود ومستحسن ، وما یقال علیه من حیث المفهوم.

إن کلامه یفید أن مطلق الاشتراک فی الأمر العام یکفی فی جمیع الأمور المتغایره فی تعریف ، ولیس کذلک. (قوله : فی تعریف واحد) أی : یبین حقیقه کل تفصیلا ، وإلا- فلا- تعذر کأن تعرف الإنسان والفرس بالجسم النامی الحساس المتحرک بالإراده أو بالحیوان ، فإنه ممیز لها فی الجمله ، ولکن لا یبین حقیقه کل واحد تفصیلا (قوله : وهذا) أی : الصنیع من التقسیم أولا ، ثم التعریف ثانیا ، کما قسم أی : کتقسیم ابن الحاجب إلخ ؛ فإن تقسیمه قبل التعریف لعدم الاشتراک المذکور ، وأورد علی ذلک أن القسمین اشترکا فی أمر یعمها صالح لتعریف المستثنی وهو المذکور بعد إلا وأخواتها ؛ وفیه نظره. بأن هذا لا یصلح تعریفا للمستثنی ؛ لأنه یدخل فیه ما بعد إلا الواقعه صفه نحو : (لَوْ کانَ فِیهِما آلِهَهٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(۱) مع أنه لیس مستثنی. (قوله : فالفصاحه) أی : إذا أردت بیان کل من أقسام الفصاحه والبلاغه ، فأقول لک : الفصاحه إلخ : فالفاء فاء الفصیحه ، ویقال لها فاء الفضیحه بالصاد والضاد ، والإضافه فی ذلک من

۱- الأنبیاء : ۲۲.

فی المفرد) قدم الفصاحه علی البلاغه ...

******

إضافه الموصوف لصفته ، أی : الفاء المفصحه أو المفضحه. سمیت بذلک ؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر ، أو لکونها أفضحته وأظهرته ، وقیل : فاء الفصیحه هی : ما أفصحت عن مقدر مطلقا. أی : سواء کان شرطا أو غیره کما فی قوله تعالی : (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاکَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)(۱) أی فضرب فانفجرت (قوله : فی المفرد) یصح أن یکون صفه للفصاحه کان المتعلق نکره أو معرفه ، ولا یلزم علی تقدیره نکره وصف المعرفه بالنکره وهو لا یجوز ؛ لأن (أل) فی الفصاحه جنسیه ومدخولها فی حکم النکره ، ولا یلزم علی تقدیره معرفه حذف الموصول وبعض الصله وهو لا یجوز ؛ لأن الکائن المقدر یراد منه الثبوت والدوام ، فهو صفه مشبهه و (أل) الداخله علیها معرفه لا موصوله علی التحقیق ، ولا یصح أن یکون ذلک الظرف حالا منها علی مذهب سیبویه القائل بجواز مجیء الحال من المبتدأ ؛ لأن الحال مقیده للعامل مطلقا لفظیا أو معنویا ، ولا معنی للتقیید هنا لأن التقیید إنما هو لشیء یختلف حاله ، کالمجیء فی قولنا : جاء زید راکبا ، والابتداء واحد لا تختلف أحواله ، وأیضا المقصود تفسیر الفصاحه بوصف کونها فی المفرد لا بقید تحققها فی المفرد ، إذ لیس المعنی علی التقیید ، وإن کان المآل واحدا ، لکن فرق بین التقدیرین کما لا یخفی ؛ وذلک لأن التقیید یقتضی أن الفصاحه مشترکه اشتراکا معنویا ؛ لأنه یفید أن الفصاحه أمر کلی تختلف أحواله : تاره یکون فی المفرد ، وتاره یکون فی غیره ، والذی حققه الشارح أنها من قبیل المشترک اللفظی ، وجعل المجرور صفه لا یخالف ذلک تأمل ، ویصح أن یکون الظرف لغوا متعلقا بالنسبه التی اشتملت علیها الجمله ، والمعنی انتساب الخلوص المذکور للفصاحه فی المفرد ، أو الفصاحه التی هی الخلوص منسوبه للمفرد. وقضیه هذا أن الظرف معمول للنسبه المذکوره ، وهو معنی قابل للتقیید.

وهذا یرد علی حصر النحاه العامل المعنوی فی الابتداء والتجرد. (قوله : قدم الفصاحه) أی : قدم تعریف أقسامها علی تعریف أقسام البلاغه ، مع أن اللف والنشر المشوش أولی

۱- البقره : ۶۰.

لتوقف معرفه البلاغه على معرفه الفصاحه لكونها مأخوذه فى تعريفها ، ثم قدم فصاحه المفرد على فصاحه الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أى : خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابه ...

******

(قوله : لتوقف معرفه البلاغه) أى : إدراكها وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغه متكلم أو كلام. وقوله : على معرفه الفصاحه أى : على تصورها فى الجمله ، وإنما قلنا فى الجمله ؛ لأن بلاغه الكلام لا تتوقف على فصاحه المتكلم ، بل على فصاحه الكلام والمفرد ، وكذلك بلاغه المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم ، بل على فصاحه الكلام والمفرد إذ لم تؤخذ الملكه التى يقتدر بها على تأليف فصيح لا فى بلاغه الكلام ولا فى بلاغه المتكلم. نعم تتوقف عليها بلاغه المتكلم بحسب التحقق ، إذ لا يقتدر على تأليف كلام بليغ إلا من يقدر على تأليف كلام فصيح. (قوله : لتوقفهما عليها) أما توقف فصاحه الكلام على فصاحه المفرد فبلا واسطه ، لكونها مأخوذه فى تعريفه ، وأما توقف فصاحه المتكلم على فصاحه المفرد ، فبواسطه أخذ فصاحه الكلام المتوقف عليها فى فصاحه المتكلم والمتوقف على المتوقف على الشىء متوقف على ذلك الشىء ، كذا قال يس. وقد يقال : المصنف لم يأخذ فصاحه الكلام فى تعريف فصاحه المتكلم ، بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحه المتكلم على فصاحه المفرد بلا واسطه أيضا (قوله : خلوصه من تنافر الحروف) قيل : أوجه حصر مخلات فصاحه المفرد فى الثلاثه أن المفرد له ماده ، وهى حروفه وصوره وهى صيغته ، ودلاله على معناه ، وحينئذ فعيبه إما فى مادته وهو التنافر ، أو فى صورته وهى مخالفه القياس الصرفى ، وفى دلالته على معناه وهو الغرابه ، ويمكن إجراء ذلك أيضا فى الكلام ، فعيبه فى مادته تنافر الكلمات ، وفى صورته أى : التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف ، وفى دلالته على معناه التعقيد (قوله : خلوصه من تنافر الحروف) المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الاتصاف ، وليس المراد أنه كان متصفا بها أولا ، ثم خلص ؛ ثم إن كلام المصنف من باب السلب الكلى وهو المسمى بعموم السلب ، لا من قبيل رفع الإيجاب الكلى وهو المسمى بسلب العموم ، فالمعنى حينئذ عدم اتصافه بكل واحد من

ومخالفه القياس اللغوى) أى : المستنبط من استقراء اللغه ، وتفسير الفصاحه بالخلوص لا يخلو عن تسامح (فالتنافر) وصف فى الكلمه ...

******

الثلاثه ، فحيثما وجد واحد من الثلاثه فى الكلمه كانت غير فصيحه ، ولأجل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلى كان الأولى له الإتيان بمن فى الغرابه ومخالفه القياس لأجل أن يكون كلامه ظاهرا فى ذلك المعنى المراد ، إذ كلامه بدون ذلك يوهم أن المراد الخلوص من المجموع ، وعليه فلا يضر فى فصاحه الكلمه وجود واحد أو اثنين من الثلاثه وهو باطل. (قوله : القياس) أى : الضابط المتقرر من استقراء استعمالات العرب كقولنا : كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله : أى المستنبط إلخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقه القياس فى اللغه الذى هو إلحاق شىء بشىء بجامع بينهما : كإلحاق النبيذ بالخمر فى التحريم بجامع الإسكار ، بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغه. أى : تتبع الكلمات اللغويه وهو القياس الصرفى كقولنا : كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وإنما لم يقل الشارح الصرفى بدل اللغوى ، مع أنه المراد للإشاره إلى أن منشأ هذا القياس الصرفى استقراء اللغه (قوله : لا يخلو عن تسامح) أى : لأمرين الأول : أن الفصاحه هى كون الكلمه جاريه على القوانين المستنبطه من استقراء كلام العرب ، متناسبه الحروف كثيره الاستعمال على ألسنه العرب الموثوق بعربيتهم ، ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر ، فليس الخلوص نفس الكون المذكور ولا صادقا عليه ، وحينئذ فلا يصح حمله على الفصاحه بحيث يقال : الفصاحه الخلوص ؛ لأن ادنى درجات التعريف أن يكون صادقا على المعرف ، وإن صح أن يقال : الفصيح الخالص ؛ لأن صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ ، كالناطق والكاتب والنطق والكتابه. الأمر الثانى : أن الفصاحه وجوديه ؛ لأن معناها الكون المذكور والخلوص عدمى ؛ لأن معناه عدم الأمور المذكوره والعدمى غير الوجودى ، فلا يصح حمله عليه ، وإنما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لإمكان الجواب عن كل من الأمرين. أما الجواب عن الأول : فحاصله أن الأدباء يجوزون الإخبار عن الشىء بمباينه إذا كان بينهما تلازم قصدا للمبالغه وادعاء

يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها ...

******

أنه هو ، ولا يقال : إن التعريف بالمباين ممنوع ودعوى الادعاء وقصد المبالغه لا تنفع ؛ لأنا نقول هذا عند علماء المنطق وأما الأدباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم تصوره تصور المعرف ، ويعتبرون قصد المبالغه والادعاء. وأما الجواب الثانى فيؤول الخلوص بالكون خالصا ، وهو أمر وجودى ، أو يقال : قولهم لا يخبر بالعدمى عن الوجودى إذا أريد بالوجودى الأمر الموجود ، أو وجود أمر ، وبالعدمى الأمر المعدوم ، أو عدم ذلك الأمر : كالعلم والجهل والموت والحياه ، فمسلم أنه لا يصح حمل أحدهما على الآخر ، لكن الفصاحه والخلوص ليسا كذلك ، بل كل منهما ثابت ، والخلوص ليس عدم الفصاحه بل عدم ضدها الذى هو التنافر والغرابه ، ومخالفه القياس ، وأما إن أريد بالوجودى ما لا يدخل العدم فى مفهومه ، وبالعدمى ما يدخل العدم فى مفهومه ، فلا شك فى صحه حمل العدمى على الوجودى بهذا المعنى بدليل حمل القضايا المعدوله المحمول على الأمر الوجودى نحو : زيد هو لا كاتب والبياض هو لا سواد ، فالمحمول عدمى. أى : دخل العدم فى مفهومه. أى : زيد شىء ثبت له عدم الكتابه والبياض شىء ثبت له عدم السواد ، ومن المعلوم أن قوله : الفصاحه خلوصه إلخ من باب القضيه المعدوله لأنه فى قوه قولنا الفصاحه عدم الأمور المذكوره أى : الفصاحه شىء ثبت له عدم الأمور المذكوره (قوله : يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر الثاء وفتح القاف بوزن صغر ، مصدر ثقل الشىء بالضم خلاف الخفه ، وأما بكسر الثاء وسكون القاف بوزن علم ، فهو الشىء الثقيل والأول أنسب من جهه اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين ؛ لأن العسر مصدر أيضا ، والثانى أنسب من جهه المعنى بحسب المقام ؛ لأنه يشير إلى أن التنافر لا يخل بالفصاحه إلا إذا كان شديدا ، بحيث يصير على اللسان كالحمل الثقيل ، وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحه ، ولا شك أن مراعاه التناسب المعنوى أولى ، وعلى هذا فالمعنى يوجب شيئا عظيما كالثقل أى الحمل. (قوله : وعسر النطق بها) يحتمل أنه عطف تفسير ، ويحتمل أنه عطف مسبب على سبب نظرا إلى أن الثقل فى الكلمه سبب

(نحو :) مستشزرات فى قول امرئ القيس : (غدائره) (١) أى : ذوائبه ؛ جمع غديره ، والضمير عائد إلى الفرع ...

******

لعسر النطق بها ، فيلاحظ الثقل وصفا فيها أوجب عسر النطق بها (قوله : نحو مستشزرات) أى : نحو وصف هذه الكلمه.

(قوله : غدائره إلخ) هذا البيت من معلقه امرئ القيس (٢) المشهوره التى مطلعها :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل

وقبل هذا البيت

تصدّ وتبدى عن أسيل وتتّقى

بناظره من وحش وجره مطفل

وجيد كجيد الرّيم ليس بفاحش

إذا هى نصته ولا بمعطّل

وفرع يزين المتن أسود فاحم

أثيث كقنو النّخله المتعثكل

غدائره إلخ (قوله : أى ذوائبه) جمع ذؤابه بالهمزه أبدلت الهمزه الأولى واوا فى الجمع لاستثقالهم ألف الجمع بين همزتين ، وفى الأساس : الذؤابه الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر. أى : الذى شأنه الانسدال فلا ينافى أنه قد يكون فوق وسط الرأس

١- البيت من الطويل ، لامرئ القيس فى ديوانه ص ١١٥ ، وشرح المعلقات السبع ص ١٧ ، وشرح المعلقات العشر ص ۶٣ ، وهو فى التبيان للطيبى (٢ / ۴٩۶) ، والإيضاح ص ٣ ، وشرح عقود الجمان (١ / ١٠) وتمام البيت : غدايره مستشزرات إلى العلا تضلّ العقاص فى مثنّى ومرسل ويروى الحدارى ، بدل : العقاص.

٢- هو امرؤ القيس بن حجر بن حارث الكندى ، من بنى آكل المرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ، يمانى الأصل ، مولده بنجد أو بمخلاف السكاسك باليمن ، كان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر ، لقنه المهلهل الشعر فقاله وهو غلام ، عاش حياته لاهيا إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه ، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب ، فقال : " رحم الله أبى

، ضيعنى صغيرا ، وحملنى دمه كبيرا ، لا صحو اليوم ولا سكر غدا ، اليوم خمر وغدا أمر" ونهض من غده ، فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بنى أسد ، وقال فى ذلك شعرا كثيرا ، قصد قيصر الروم جوستنيانوس فى القسطنطينيه لنصرته على الفرس فوعده ومطله ، ثم ولاه إمره فلسطين ، فرحل يريدها ، فلما كان بأنقره ظهرت فى جسمه قروح فأقام بها إلى أن مات نحو ٨٠ قبل الهجره. انظر ترجمته فى الأغانى طبعه دار الكتب العلميه ٩ / ٩٣ ، والشعر والشعراء / ٣١ ، والخزانه ١ / ١٦٠.

فى البيت السابق (مستشزرات) أى : مرتفعات ، أو مرفوعات ، يقال : استشزره ؛ أى : رفعه ، واستشزر ؛ أى : ارتفع ...

******

كما هنا ، وإنما سمّى ذلك الشعر غديره ؛ ولأنه غودر وترك حتى طال. (قوله : فى البيت السابق) وهو قوله : وفرع يزين المتن أسود فاحم إلخ. وفرع بالجر عطف على أسيل ، أو على جيد فى الأبيات السابقه ، والفرع هو الشعر مطلقا أى كلّا أو بعضا كما فى المهذب. فيصدق على الغدائر وعلى المثنى وعلى المرسل ، فيقال : الغدائر فرع. أى : شعر ، والمثنى فرع إلخ.

وعلى هذا فإضافه الغدائر لضميره من إضافه الجزئى للكلى. وفى الصحاح : أن الفرع هو الشعر التام. أى : الشعر بتمامه ، وعلى هذا فإضافه الغدائر لضميره من إضافه الجزء للكل. والمتن : الظهر ، والفاحم : الذى كالفحم فى السواد ، والأثبث : الكثير ، والقنو بالكسر : سباطه النخل ، والمتعثكل بكسر الكاف وفتحها : كثير العثاكل. أى : الشماريخ. أى : العيدان التى عليها البسر. ففى البيت : مبالغه من حيث تشبيه الشعر بالقنو المذكور فى الكثره ، ولا نفسر المتعثكل بذى العثاكيل لئلا تفوت المبالغه ، وما ذكره الشارح من أن الضمير راجع للفرع ، وكذا ما قلناه فى الإضافه فهو بناء على أن الغدائر بمعنى الذوائب المفسره بما مر عن الأساس ، وهو الذى يناسبه ما يأتى للشارح فى معنى البيت ، وأما على أن المراد بالغدائر الشعر مطلقا على ما فى المهذب. فيجب أن يكون الضمير راجعا للحبيبه ، وذكره باعتبار الشخص ، أو الممدوح. ولا يصح أن يكون عائدا على الفرع لئلا يلزم إضافه الشىء إلى نفسه ؛ لأن كلا من الغدائر والفرع مطلق الشعر. اللهم إلا أن يقال إن الإضافه بيانيه ، والحق أنها تجرى فى الضمير خلافا للناصر اللقانى ، أو يقال : إن الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال أو النساء ، والغدائر : الشعر مطلقا بقيد كونه للنساء ، وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ، ويكون من إضافه الجزئى للكلى. (قوله : يقال استشزره إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم ، وينبنى على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول ، فإن كان مأخوذا من المتعدى صح كونه اسم مفعول ، فيقرأ بفتح

(إلى العلا) تضل العقاص فى مثنى ؛ تضل ؛ أى : تغيب ، العقاص : جمع عقيصه تكمله ، وهى الخصله المجموعه من الشعر ، والمثنى : المفتول ؛ يعنى : أن ذوائبه ...

******

الزاى المعجمه ، وإن كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل ، فيقرأ بكسر الزاى.

(قوله : إلى العلى) أى : إلى جهه السماء ، والعلى : جمع العليا بضم العين تأنيث الأعلى.

أى : مرتفعات للجهات العليا. (قوله : أى تغيب) إشاره إلى أن تضل من الضلال بمعنى الغياب ، وتضل فعل مضارع والعقاص فاعله ، وإنما جمع العقاص دون المثنى والمرسل إشاره إلى أن العقاص مع كثرتها تغيب فى مثنى واحد ، وفى مرسل واحد لكثره شعرهما.

(قوله : وهى الخصله المجموعه) أى : التى تجمعها المرأه وتلويها وتربطها بخيوط وتجعلها فى وسط رأسها كالرمانه ليصير مجعدا وهى المسماه بالغديره والعقيصه والذؤابه ، ثم إن عاده نساء العرب بعد أن تعقص جانبا من الشعر على الكيفيه التى قلناها ترسل فوقه المثنى والمرسل خلف الظهر ، فيصير المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتها العقاص المجموع كالرمانه غائبا ومخبا لا يظهر ، فظهر لك من هذا أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد ، وحينئذ فقوله : تضل العقاص إظهار فى محل الإضمار وأن الأصل تضل هى. أى : الغدائر ، وإنما أظهر فى محل الإضمار للإشاره إلى أن تلك الغدائر تسمى عقاصا ، ومن هذا تعلم أن جمله تضل العقاص خبر ثان عن غدائره ، والرابط للمبتدأ بالجمله الواقعه خبرا إعاده المبتدأ بمعناه ، وأنت خبير بأن جعل العقيصه والغديره شيئا واحدا بناء على ما مر من أن الغديره هى الذؤابه المفسره بما مر عن الأساس ، وأما على ما ذكر عن المهذب من أن الغدائر الشعر مطلقا فلا تكون العقيصه هى الغديره ، فتأمل. أفاده شيخنا العلامه العدوى. (قوله : والمثنى المفتول) لأخذه من الثنى ، وأما المرسل فمعناه المرسل عن العقص ، والثنى أى : الخالى عنهما ، وليس المراد بالمرسل المسبل ؛ لأن المثنى مسبل أيضا على العقيصه مثله ، وقد يقال كونه مسبلا لا ينافى كون المثنى مسبلا أيضا ، وإنما وصف هذا القسم بهذا الوصف ؛ لأنه لم يتصف بغيره بخلاف المثنى فقد تعلق به الثنى والإرسال - تأمل. (قوله : يعنى أن ذوائبه) أى : الفرع والمراد بها العقائص (قوله : يعنى أن ذوائبه إلخ) أشار إلى تفسير الغدائر بالذوائب وأن الضمير فى غدائره للفرع كما أسلفه.

مشدوده على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ، ومثنى ، ومرسل ، والأول يغيب فى الأخيرين. والغرض بيان كثره الشعر.

والضابط هاهنا : أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا ...

******

وقوله : وأن شعره عطف على ذوائبه فالضمير للفرع أيضا ، والقول بأنه للرأس فيه تشتيت للضمائر ويؤول للرجوع للفرع ، إذ المقصود تقسيم مطلق الشعر فلا وهم فى رجوعه للفرع كما لا يخفى ، وفى كلامه إشعار بأن العقاص هى الغدائر بعد أن شدت لا- غيرها (قوله : مشدوده على الرأس) أى : فى وسطها بخيوط ومجموعه كالرمانه وأخذ الشد بخيوط من قوله فى البيت : مستشزرات خصوصا إذا قرىء على صيغه اسم المفعول ومن العقاص ؛ لأن العقيصه شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كما فى المجمل. (قوله : إلى عقاص) أى : وهى الغدائر ، وحينئذ فالشعر منقسم إلى أقسام ثلاثه لا أربعه خلافا لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمه رباعيه غدائر وعقائص ومثنى ومرسل ، لكن قد علمت أن الغدائر والعقائص والذوائب بمعنى واحد.

كما أفاده شيخنا العلامه العدوى ، وفى حواشى المطول كلام آخر غير هذا (قوله : والغرض إلخ) أى : فليس المراد بهذا الكلام مجرد الإخبار فهو إما تعريض إن استعمل فى حقيقته وهو الأخبار ملوّحا به لهذا الغرض - أعنى : بيان كثره الشعر - أو كنايه إن أريد اللازم.

(قوله : والضابط هاهنا) أى : لتنافر الحروف ، وحاصله أن الضابط المعول عليه فى ضبط تنافر الحروف الذوق وهو قوه يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه ، فكل ما عده الذوق ثقيلا متعسر النطق به كان ثقيلا ، وما لا فلا ، خلافا لمن قال : الضابط المعول عليه فى ضبط التنافر بعد المخارج ولمن قال : قربها ؛ لأن كلا منهما لا يطرد ؛ لأنّا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج كالجيش والشجى ، ومع بعده كعلم بخلاف ملع أى : أسرع ، فقرب المخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحد منهما ضابطا معولا- عليه ، ولا- يقال إن عدم الثقل فى علم وإن كانت المخارج فيه متباعده ، بخلاف ملع لأن الإخراج من الحلق إلى الشفه أيسر من الإدخال من الشفه إلى الحلق ؛ لأنا نقول هذا لا يتم لما نجده من حسن حلم وملح وغلب وبلغ (قوله : أن كل ما يعده الذوق الصحيح)

متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك ؛ على ما صرح به ابن الأثير فى المثل السائر. وزعم بعضهم أن منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمه التى هى من المهموسه الرخوه بين التاء التى هى من المهموسه الشديده ، والزاى المعجمه التى هى من المجهوره.

******

أى : من الحروف. (وقوله : متعسر النطق به) لازم لما قبله. (وقوله : سواء كان) أى ثقله (قوله : أو غير ذلك) أى : كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفه ، كوقوع الشين بين التاء والزاى كما يأتى بيانه (قوله : فى المثل السائر) (1) هو اسم كتاب فى اللغه (قوله : وزعم بعضهم) هو الخلخالى كما قاله الفنرى (قوله : أن منشأ الثقل فى مستشزرات إلخ) أى : وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصه ، والحاكم بثقلها الذوق (قوله : التى هى من المهموسه إلخ) اعلم أن الحروف بالنسبه للجهر والهمس تنقسم إلى قسمين مهموسه ومجهوره ، وبالنسبه إلى الشده والرخاوه تنقسم إلى ثلاثه أقسام شديده ورخوه ومتوسطه بينهما ، فالحروف المهموسه عشره يجمعها قولك : (فحثه شخص سكت) سميت بذلك ؛ لأن الهمس لغه : الخفاء ، والنفس يخفى مع هذه الحروف لجريانه معها ، لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها ، والحروف المجهوره ما عدا هذه الحروف. سميت مجهوره ؛ لأن الجهر لغه الإظهار والنفس يمتنع أن يجرى معها لقوه الاعتماد عليها فى مخارجها والشديده حروف ثمانيه يجمعها قولك : (أجد قط بكت) سميت بذلك لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها ، والرخوه ثلاثه عشر حرفا : هى ما عدا هذه الحروف وما عدا حروف (لن عمر) وهى المتوسطه بين الرخاوه والشده ، وإنما سميت الأولى رخوه ؛ لأن الرخاوه لغه اللين والنفس يجرى معها حتى لانت عند النطق وإنما سميت الثانيه متوسطه ؛ لأن النفس لا ينحبس معها انحباس الشديده ولم يجر معها جريانه مع الرخوه ، إذا علمت هذا فاعلم أن الشين اتصفت بالهمس والرخاوه ، والتاء قبلها اتصفت بالهمس والشده فقد اشتركا فى الهمس

١- انظر المثل السائر (١ / ١٨٩) لابن الأثير.

ولو قال : مستشرف لزال ذلك الثقل ؛ وفيه نظر ؛ لأن الراء المهمله أيضا من المجهوره ...

******

واختلفا فى الشده والرخاوه ، والضرر جاء من اختلافهما ، وكذلك شاركت الشين الزاى فى الرخاوه واختلفا فى الهمس والجهر ، والضرر جاء من اختلافهما ، فالحاصل أن الشين اتصفت بصفتين ضاربت بإحداهما ما قبلها وضاربت بالأخرى ما بعدها ، وبهذا ظهر أنه لا حاجه لوصف الشارح التاء بالهمس. فكان الأولى الاقتصار على الشده ؛ لأن الضرر بها كما اقتصر فى الزاى على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخاوه.

(قوله : ولو قال مستشرف) الأولى مستشرفات ؛ لأن البيت لا يتزن إلا به على تقدير إبدال (مستشزرات) به ، إلا أن يقال : إن ذلك القائل إنما التفت لأصل الماده (قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا الزعم نظر فهو رد للكلام من أصله لا لقوله ، ولو قال : إلخ ، وحاصله أن عله الثقل التى ذكرتها وهى مضاربه الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله ولما بعده فى الصفه موجوده فى مستشرف أيضا ، فيجب أن يكون متنافرا أيضا ، وأنت لا تقول إنه ثقيل ؛ لأنك قلت : ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل (قوله : لأن الراء المهمله أيضا من المجهوره) أى : فهى كالزاى وإن كانت الزاى رخوه والراء المهمله متوسطه بين الرخوه والشديده ، فالشين كما ضاربت الزاى المعجمه بالجهريه تضارب الراء المهمله بذلك الوصف أيضا ؛ لأن كلا منهما مجهور والشين مهموسه ، وأجاب بعضهم عن هذا النظر بأن مراد هذا القائل أن النقل ناشىء من اجتماع الشين مع التاء والزاى ، بمعنى : أن منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصه ، والحاكم بذلك الثقل هو الذوق ، ويرشدك لهذا قوله : ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل ، لانتفاء هذه الحروف المخصوصه ، فهو قائل بما قاله ابن الأثير. وفى هذا الجواب نظر. إذ لو كان مراد هذا الزاعم ما ذكر ، لكان توصيفه للحروف بيان أنواعها لغوا صرفا لا فائده فيه.

كما لا يخفى على الذوق السليم ، وإنما المستفاد من كلام هذا الزاعم هو ما ذكره الشارح المحقق. نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بأن يقال : إن الراء المهمله فى مستشرف وإن كانت من المجهوره إلا أن مجاوره الفاء التى هى من حروف الذلاقه أزالت

وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحه ، وأن فى قوله تعالى : (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكَمْ)(۱) ثقلا قريبا من المتناهى فيخل بفصاحه الكلمه ، لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير فصيحه لا يخرج عن الفصاحه ؛ ...

******

الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر - فتأمل. (قوله : وقيل إن قرب المخارج إلخ) قائله العلامه الزوزنى (قوله : إن قرب المخارج سبب للثقل) أى : ولا شك أن حروف مستشزرات متقاربه المخارج فلذا كانت ثقيله (قوله : وأن فى قوله تعالى إلخ) بالكسر عطفا على أن قرب المخارج فهو من جمله مقول القول (قوله : ثقلا) أى : لما فيها من قرب المخارج.

(وقوله : قريبا من المتناهى) أى : من الثقل المتناهى. أى : وأما المتناهى فنحو الهعخع - بكسر الهاء وسكون العين المهمله وكسر الخاء المعجمه وفتحها ، فى قول أعرابى سئل عن ناقته" تركتها ترعى الهعخع أى : نبتا أسود ، وإنما كان أعهد ثقله قريبا من المتناهى ، وثقل الهعخع متناهيا ؛ لأن الأول جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزه والهاء ، وما يخرج من وسطه وهو العين والثانى جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء ، وما يخرج من وسطه وهو العين ، وما يخرج من أدناه وهو الخاء ، ثم إن هذا الذى قاله الزوزنى لا يخالف ما قلناه سابقا من أن التنافر لا يخل بالفصاحه إلا إذا كان شديدا ، بحيث تصير الكلمه على اللسان كالحمل ، وأما أصل التنافر فلا يخل ، وذلك لأن كلام الزوزنى يقتضى أنه لا بد أن يكون التنافر متناهيا أو قريبا منه كما فى (أَلَمْ أَعْهَدْ) فيعلم منه أنه لا بد أن يكون شديدا بحيث تصير الكلمه كالحمل على اللسان ، وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحه وهذا هو عين ما قلناه (قوله : لكن الكلام إلخ) هذا جواب منه عما يقال : يلزم على هذا أعنى : كون : (ألم أعهد) غير فصيحه أن سوره من القرآن وهى سوره يس غير فصيحه ، وهذا باطل ، وقوله الكلام الطويل أى كالسوره والقرآن (قوله : لا يخرج عن الفصاحه) أى : بل هو متصف بها.

۱- يس : ۶۰.

كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير عربيه عن أن يكون عربيا ؛ وفيه نظر ؛ لأن فصاحه الكلمات مأخوذه فى تعريف فصاحه الكلام من غير تفرقه بين طويل وقصير ، على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمه ...

******

(قوله : كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير عربيه عن أن يكون عربيّا) وذلك كالقرآن فإنه عربى. قال تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا)(١) وقد اشتمل على كلمات غير عربيه كالقسطاس فإنها كلمه روميه : اسم للميزان ، وكالسجل فإنه كلمه فارسيه : اسم للصحيفه ، وكالمشكاه فإنها كلمه هنديه : اسم للطاقه التى لا تنفذ كسنبله القنديل ، ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير عربيه لم يخرج عن كونه عربيّا كما تشهد له الآيه (قوله : وفيه نظر) أى : فى ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوه المشار إليها بقوله : لكن الكلام الطويل إلخ ، والقياس المشار إليه بقوله كما لا يخرج إلخ ، وحاصل ما ذكره من رد الدعوه التى أجاب بها عن السؤال المقدر أن ما ادعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير فصيحه لا يخرج عن كونه فصيحا لا يسلم ، بل هو خارج عن كونه فصيحا ؛ لأن فصاحه الكلمات مأخوذه فى تعريف فصاحه الكلام من غير تفرقه بين طويل وقصير ، فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانيه ، وحينئذ فقد بطلت الدعوه القائله ، لكن الكلام الطويل إلخ. (قوله : على أن هذا القائل) أى : بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير فصيحه لا يخرج عن الفصاحه وهو الزوزنى : قد فسر الكلام. أى : فى قول المصنف سابقا يوصف بها المفرد ، والكلام بما ليس بكلمه.

أى : وحينئذ فالقول بوجود كلمه غير فصيحه فى كلام فصيح على تفسيره أكثر فسادا من ذلك القول على تفسير الشارح ، فالفساد لازم له فى شيئين المركب التام والمركب الناقص إذا اشتمل كل منهما على كلمه غير فصيحه ؛ لأن فصاحه الكلمات شرط فى فصاحه الكلام اتفاقا ، وهو قد أدخل المركب الناقص فى الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح : الكلام بالمركب التام ، فإن الفساد إنما يوجد فى المركب التام المشتمل على كلمه غير فصيحه ، وأما المركب

١- يوسف : ٢.

والقياس على الكلام العربى ظاهر الفساد. ولو سلم عدم خروج السوره عن الفصاحه فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح ، ...

******

الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد ؛ لأنه لم يشترط فى فصاحته فصاحه كلماته ، فإذا اشتمل على كلمه غير فصيحه صح أن يقال عليه إنه فصيح ، فقد وجد على هذا التفسير كلام فى الجمله فصيح بدون فصاحه الكلمات بخلافه على الأول ، فإنه لا يوجد ذلك أصلا (قوله : والقياس على الكلام إلخ) حاصله أن هذا القائل قاس وقوع كلمه غير فصيحه فى كلام فصيح على وقوع كلمه غير عربيه فى القرآن العربى لقوله تعالى (إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا) وردّ عليه بأن هذا القياس فاسد ؛ لأن القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربيه والكلمات القرآنيه التى قيل فيها إنها روميه أو فارسيه أو هنديه توافقت فيها اللغات كالصابون والتنور ، ولو سلم أنها غير عربيه ، فلا نسلم أن القرآن كله عربى والضمير فى قوله : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ) عائد على القرآن بمعنى السوره ، وإطلاق القرآن على البعض شائع ، كقول الفقهاء : " يحرّم على الجنب قراءه القرآن".

سلمنا أن الضمير راجع للقرآن بتمامه ، فلا نسلم أنه عربى باعتبار غالب الأجزاء كما زعم هذا القائل ، بل عربيته باعتبار الأسلوب والتركيب من تقديم المضاف على المضاف إليه ، وتقديم الموصوف على الصفه ، سلمنا أن عربيته باعتبار غالب الأجزاء كما قال هذا القائل ، فلا نسلم صحه القياس ؛ لأنه قياس مع الفارق ؛ لأنه اشترط فى فصاحه الكلام فصاحه الكلمات ، ولم يشترط فى عربيه الكلام عربيه الكلمات ، بل يكفى فى نسبه المجموع إلى العرب كون أكثره على لغتهم (قوله : ولو سلم إلخ) هذا تسليم للدعوى أى : سلمنا ما ادعيته من أن السوره لا تخرج عن الفصاحه مع اشتمالها على كلمه غير فصيحه ، لكن يلزمك شىء آخر وهو وقوع شىء غير فصيح فى القرآن ، وهو باطل إذ اشتمال القرآن على شىء غير فصيح مما يقود إلى نسبه الجهل أو العجز إلى الله ، لكن نسبتهما إلى الله باطله ، فبطل اشتماله على ما ذكر ، فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتمال إلخ. (قوله : فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح) أى : وإن لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحه على هذا التقدير ،

بل على كلمه غير فصيحه مما يقود إلى نسبه الجهل أو العجز إلى الله تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا.

(والغرابه) كون الكلمه وحشيه ...

******

وقد يقال : إن الخصم لا يقول إن القرآن مشتمل على كلام غير فصيح ، وقد يجاب بأن مراده بالكلام الكلمات ، أو مجرد اللفظ على ما عليه أهل اللغه ، وقوله بعد ذلك : بل على كلمه هذا ترق من العام إلى الخاص لا يقال ، الخصم لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعدده ؛ لأنا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمه فصيحه يستلزم تجويز اشتمال القرآن على كلمات عديده فى مواضع مختلفه ، فكم كلام طويل فى القرآن.

واعلم أن القرآن إنما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح إذا لم يعتبر الضمير فى أعهد ، وأما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ، ويكون قول الشارح : فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح إلخ ظاهرا لا غبار عليه (قوله : مما يقود) أى : يجر إلى نسبه الجهل بأن المذكور غير فصيح ، أو بأن الأولى إيراد الفصيح ، أو إلى نسبه العجز عن إيراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح ، وبيان ذلك أن اشتمال القرآن على غير الفصيح : إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح ، أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح ، فيلزم الجهل.

وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح ، فيلزم العجز. فإن قلت : يمكن أنه أورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الإتيان بالفصيح بدله ، وإنما أورد غير الفصيح لكونه أوضح دلاله على المعنى المراد من الفصيح ، أو لحكمه لا تصل إليها عقولنا وحينئذ فلا محذور فى اشتمال القرآن على غير فصيح ، قلت : المقصود من القرآن إنما هو الإعجاز بكمال بلاغته وفصاحته ، لأجل تصديق النبى صلى الله عليه وسلم ، ووجود كلمه غير فصيحه فيه موجب لعدم فصاحه ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق ، وعدم فصاحه ذلك القدر موجب لعدم بلاغته ، فلا يكون معجزا ، ومخالفه ذلك المقصود لأمر عارض تعد سفها وخروجا عن الحكمه ، وهو لا يليق بحال الحكيم ، وحينئذ فيكون الإتيان

غير ظاهره المعنى ، ولا مأنوسه الاستعمال ...

******

بغير الفصيح مع العلم به والقدره على تبديله مستلزما للجهل بأنه سفه إذ الحكيم إنما يضع الأشياء فى محلها ، فظهر لك من هذا أن الإتيان بالسفه نتيجه للجهل بأنه سفه فتكون نسبه السفه داخله تحت نسبه الجهل ، فاندفع ما يقال إن الاحتمالات ثلاثه ، فكان الأولى للشارح أن يقول مما يقود إلى نسبه الجهل ، أو السفه ، أو العجز إلى الله هذا وإنما عبر بيقود دون يسوق ؛ لأنه أبلغ فى التشنيع على ذلك القائل ؛ لأن القود هو الأخذ من أمام والسوق من خلف ، فإذا حصل المحذور من أمام الذى هو أقوى فى إدراك الشىء عاده كان أبلغ فى التشنيع - فتأمل. (قوله : غير ظاهره المعنى) أى : الموضوع له فلا يرد المتشابه والمجمل فإنهما فى القرآن ، فيلزم أن فيه الغريب ؛ لأنهما غير ظاهرى الدلاله على المراد لله ، وأما بالنسبه لمعانيها الموضوعه لها فهى ظاهره المعنى لسهوله انتقال الذهن منها إليها ثم ، إن قوله : غير ظاهره المعنى تفسير لكونها وحشيه ، والمراد بعدم ظهور معناها : ألا ينتقل الذهن منها لمعناها الموضوعه له بسهوله (قوله : ولا- مأنوسه الاستعمال) أى : ولا مألوفه الاستعمال فى عرف الأعراب الخلص ؛ وذلك لأن العبره بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسيه الاستعمال بالنسبه للعرب العرباء سكان الباديه ، لا بالنسبه للمولدين والإخراج كثير من قصائد العرب ، بل جلها عن الفصاحه ، فإنها الآن لغلبه الجهل باللغه على أكثر علماء هذه الأزمان فضلا عمن عداهم لا يعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها ، وقوله : ولا مأنوسه الاستعمال عطف سبب على مسبب ، ولفظه غير فى قوله : غير ظاهره المعنى مستعمله فى النفى بمعنى لا- بقرينه عطف ولا- مأنوسه الاستعمال عليه ، لا أنها مستعمله فى معناها الأصلى وهو كونها اسما بمعنى مغاير وإنما أعاد النفى المستفاد من غير كقوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)(1) تنبيها على أن النفى يتعلق بكل من المعطوفين لا- بالمجموع من حيث هو ، ثم اعلم أن الغريب قسمان : أحدهما ما نتوقف معرفه معناه على البحث والتفتيش فى كتب

١- الفاتحه : ٧.

(نحو :) مسرج فى قول العجاج (١) : ومقله وحاجبا مزججا ؛ ...

******

اللغه المبسوطه لعدم تداوله فى لغه خلص العرب : كتكأكأتم وافرنقعوا ، فإن مثل هذه لعدم تداولها فى لغه العرب الخلص لا يذكرها من اللغويين فى كتابه إلا من قل ومنه ما لا يرجع فى معرفه معناه إلى كتب اللغه لكونه غير مستعمل عند العرب ، فيحتاج إلى أن يخرج على وجه بعيد ، وذلك كمسرج كما سيأتى بيانه.

والمصنف إنما مثل للثانى ، وقول الشارح غير ظاهره إلخ : صادق بالقسمين ، ثم اعلم أن القسم الأول من الغريب : يكون فى الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار مبادئها أى : أصلها المشتقه منه كالتكأكؤ ، والقسم الثانى : يكون فى المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه انحصار الغريب فى القسمين أن اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى ، فعدم ظهور دلالته إما باعتبار جوهره فيحتاج إلى التنقير والتفتيش ، وإما باعتبار هيئته فيحتاج إلى التخريج (قوله : نحو مسرج) أى : نحو غرابه مسرج (قوله : فى قول العجاج) هو رؤبه عبد الله البصرى أبو محمد بن العجاج التميمى السعدى ، هو وأبوه راجزان مشهوران ، لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الأراجيز ، سمع عن أبيه العجاج ، وأبوه سمع أبا هريره - رضى الله عنه ، وهذا البيت من قصيده طويله مطلعها :

ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا

من طلل كالأتحمىّ أنهجا

أمسى لها فى الرامسات مدرجا

واتخذته النائحات منأجا

منازل هيّجن من تهيّجا

من آل ليلى قد عفون حججا

والسّخط قطّاع رجاء من رجا

أزمان أبدت واضحا مفلّجا

أغرّ برّاقا وطرفا أبرجا

ومقله وحاجبا مزجّجا

١- الرجز لرؤيه بن العجاج فى ديوانه ٢ / ٣٤ ، ولسان العرب (سرج) ، (رسن) وتاج العروس (سرج) ، (رسن) ، وعجز الثانى للعجاج فى الإيضاح ص ٣ ، ٢٧٧ ، والمصباح ص ١٢٣ ، أسرار البلاغه ج ١٠ ص ١٢٤ ، وينسب لرؤبه فى شرح عقود الجمان ج ١ ص ١٢. وهو : رؤبه بن العجاج البصرى التميمى أبو محمد ، شاعر ، راجز ، توفى سنه ١٤٥ ه ، وقد أسنّ [معجم المؤلفين : ٤ / ١٧٣].

أى : مدققا مطولا (وفاحما) أى شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أنفا (مسرجا ؛ أى : كالسيف السريجى فى الدقه والاستواء) ...

******

وفاحما إلخ أزمان : اسم امرأه ، وأبدت : أظهرت ، وواضحا أى : سنا واضحا ، والفلج : تباعد ما بين الأسنان ، والأغر : الأبيض ، والعرب تتمدح ببياض السن ، والهنود يتمدحون بسواده ، والبريق : اللمعان ، والطرف : العين والأبرج بين البرج بالتحريك : وهو عظم العين وحسنها من باطن. أى : وطرفا عظيما حسنا ، والمقله : بياض العين مع سوادها ، وقد تستعمل فى الحدقه ، وقوله : ومقله عطف على واضحا فى البيت السابق (قوله : مدققا مطولا) إشاره إلى تفسير مزججا ، وهذا التفسير موافق لما فى الصحاح ، والذى فى الأساس : أن الزجج التدقيق مع الاستقواس ، وربما يؤيد ذلك قول حسان - رضى الله عنه - فى مدح الرسول صلى الله عليه وسلم :

بعينين دعجاوين من تحت حاجب

أزجّ كمشق النّون من خطّ كاتب

فإن التشبيه بالنون الممشوقه إنما يحسن باعتبار الاستقواس ، وأنت خبير بأن هذا التأييد إنما يتم إذا جعل قوله : كمشق النون صفه كاشفه لا مقيده لأزج ولا صفه للحاجب (قوله : أى شعرا أسود كالفحم) أى : ففاحما للنسبه كلابن وتامر ، والنسبه فيه تشبيهيه من نسبه المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد ، فيكون فيه غرابه.

واعلم أن النسبه قسمان : تاره تكون تشبيهيه ، وتاره لا ؛ فإذا قيل : زيد سلطانى. أى : منسوب للسلطان من حيث إنه من جنده فهذه غير تشبيهيه ، وإن أردت بقولك : زيد سلطانى أنه منسوب للسلطان بمعنى : أنه يشبهه كانت النسبه تشبيهيه ، وهو وجه بعيد (قوله : أى أنفا) هو مجاز مرسل ؛ لأن المرسن اسم لمحل الرسن ، وهو أنف البعير ، فأطلق عن قيده وأريد به الأنف.

(قوله : أى كالسيف السريجى أو كالسراج) التفسير الأول لابن دريد والثانى لابن سيده وهذا بيان لحاصل المعنى ، وحاصل ما قيل فى بيان وجه الغرابه فى هذه الكلمه أعنى مسرج أنه اسم مفعول مشتق ، وكل مشتق لا بد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ، ففتش فى كتب اللغه فلم يوجد فيها تسريج ، وإنما وجد من هذه الماده

.....

******

سريجى وسراج ، وحمل هذه الكلمه على الخطأ لا يصح ، لوقوعها من عربى عارف باللغه ، فاحتيج إلى تخريج هذه الكلمه على وجه تسلم به من الخطأ ، وإن كان بعيدا ، فاختلفوا فى تخريجها ، وحاصل ما أشار إليه المصنف أن فعل فى كلام الشاعر للنسبه مثل كرمته نسبته للكرم ، وفسقته نسبته للفسق ، إلا أن فعل تأتى لنسبه الشىء لأصله ، ولما لم يوجد التسريج الذى حق النسبه أن تكون إليه جعلنا مسرجا منسوبا للسراج ، أو للسريجى نسبه تشبيهيه فالمعنى حينئذ ومرسنا منسوبا للسراج من حيث إنه شبيه به فى البريق واللمعان ، أو منسوبا للسريجى من حيث إنه شبيه به فى الدقه والاستواء ، فاسم المفعول فى الأصل : معناه ذات وقع عليها الفعل ، وكونه بمعنى ذات شبيهه بذات أخرى كما هنا مخالف لقاعدتهم - هذا وجه التخريج ، ووجه البعد : أن مجرد النسبه لا يدل على التشبيه ، فجعلها للتشبيه بعيد. كذا قرره شيخنا العدوى.

وقال بعضهم يمكن أن تخرج هذه الكلمه على وجه موافق للقياس ، حاصله أن فعل يجىء بمعنى صيروره فاعله كأصله نحو : قوس الرجل أى : صار كالقوس ، وحينئذ فمسرج معناه : الصائر كالسراج أو كالسيف السريجى ، وفيه نظر ؛ لأن سرج بهذا المعنى لازم لا يصاغ منه اسم المفعول ، فلا يظهر ذلك إلا إذا كان مسرج : بكسر الراء اسم فاعل ، مع أن الروايه فتحها اسم مفعول ، وقد يجاب بأن مسرجا ليس اسم مفعول ، بل مصدر ميمى بمعنى : اسم الفاعل أى : المسرج بكسر الراء. أى : الصائر كالسراج أو السريجى ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن مجىء المصدر على صيغه اسم المفعول فرع صحه بناء اسم المفعول ، والفعل هنا لا يصاغ منه اسم المفعول ، فلا يصاغ منه مصدر على صيغته ، وخرجه بعضهم على أن فعل بمعنى صيروره فاعله أصله ، أو بمعنى صيروره فاعله ذات أصله.

فالأول نحو : عجزت المرأه - صارت عجوزا ، والثانى نحو : ورق الشجر أى : صار ذات ورق ، فمسرج على الأول بمعنى : صار إسراجا أو سريجيا على معنى التشبيه ، أى : مثل أحدهما ، وعلى الثانى الصائر ذا سراج.

وسـريج : اسم قين تنسب إليه السيوف (أو كالسراج فى البريق) واللمعان. فإن قلت : لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه ؛ أى : بهجه ، وحسنه - قلت : هو أيضا من هذا القبيل ، ...

******

ويرد على هـذا المجيب بأن سـرج بهـذا المعنى لازم لا يتأتى منه اسم المفعول ، فلا يتم هذا الجواب إلا لو كانت الروايه مسـرجا بكسـر الراء مع أنها بالفتـح (قوله : وسـريج) أى : الـذى نسب إليه السـيف السـريجى ، (وقوله : اسم قين). أى : حـداد تنسب إليه السـيوف. أى : السـريجيه ، وهذا مقابل لما يأتى فى كلام المرزوقى (قوله : فإن قلت إلخ) حاصـله أنا نجعل مسرجا : اسم مفعول من - سرج الله وجهه - أى : نوره. فمعنى مسرجا : منورا ، وحينئذ فليس فيه نسبه تشبيهيه ، فيكون مسرجا خاليا عن الغرابه فيكون فصيحا.

(قوله : وحسـنه) عطف تفسـير (قوله : قلت هو) أى : سـرج بمعنى حسن من هـذا القبيـل. أى : غريب لكونه لم يوجـد فى الكتب المشهوره ، فهو من الغريب الذى يحتاج للتفتيش عليه ، وإذا كان سرج غريبا فليكن مسرجا غريبا ، والحاصل أن مسرجا إذا جعل اسم مفعول من سـرج الله وجهه بمعنى : حسـنه ، وإن لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم ، وهو ما يحتاج لتخريج بعيد ، إلا أنه غريب بالمعنى الثانى ، وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه فى كتب اللغه المبسوطه لعدم وجوده فى الكتب المشهوره.

واعترض بـأن سـرج الله وجهه بهـذا المعنى ورد فى الـديوان والتـاج وغيرهما من كتب اللغه ، فيكون مشـهورا ، فلا يكون غريبا ، وأجيب بأن اشـتهاره فى كتب اللغه من المتأخرين بعـد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابه مسـرج ، وحينئذ فذلك الاشـتهار لا يخرج مسـرجا عن الغرابه بالنسبه للمتقدمين لاحتياجهم إلى التفتيش عليه فى الكتب المبسوطه ، لعدم عثورهم واطلاعهم عليه فى غير المبسوطه ، والحاصل أن قدماء أهل المعانى الجاعلين مسـرجا غريبا لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى : حسن ، وإن كـان متحققـا فى كلاـم العرب العربـاء ، فـالحكم بالغرابه إنما هو لعـدم وجـدانه فى الاسـتعمال ، إذن لا طريق للحكم بعـدم وجوده إلا عدم وجدانه ، فيكون غريبا عند من لم

أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الإمام المرزوقى ؛ حيث قال : السريجى منسوب إلى السراج ، ...

******

يجد ، وإن لم يكن غريبا عند الواجد (قوله : أو مأخوذ من السراج) أى : أو هو مأخوذ من السراج ، فهو عطف على قوله من هذا القبيل. أى : إنه يحتمل أن يكون سرج مولدا ومستحدثا من السراج. أى : إنه لفظ أحدثه المولدون ، وأخذوه من السراج واستعملوه.

بمعنى : حسن ، ولم يكن ذلك اللفظ واقعا فى لغه العرب أصلا ، وحينئذ فلا يمكن جعل مسرجا فى كلام العجاج الذى هو من شعراء العرب : اسم مفعول مأخوذا منه لاستحاله أخذ السابق من اللاحق ، فظهر لك مما قلناه أنهما جوابان ، وحاصل الأول أن سرج لفظ متأصل ، لكنه يحتاج للتفتيش عليه فى الكتب المبسوطه ، وحينئذ فهو غريب ، وحاصل الثانى أنه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج ، وحينئذ فلا يتصف بالغرابه ، إلا أنه لا يصح أخذ مسرجا فى البيت منه فبطل السؤال (قوله : أو مأخوذ من السراج) أى : لا على وجه النسبه التشبيهيه حتى يكون معنى - سرج الله وجهه - نسبه للسراج بالمشابهه ؛ لأن - سرج الله وجهه - لا يقصد به هذا المعنى ؛ لأن الصادر منه تعالى ليس النسبه بل إيجاد وجهه على تلك الصفه ، بل على معنى أن - سرج الله وجهه - جعله ذا سراج بالمشابهه أ. ه. سم. وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار له المصنف بقوله أو كالسراج إلخ : فإن المعنى فيه على النسبه بخلاف هذا (قوله : على ما صرح به إلخ) راجع لقوله : مأخوذ من السراج ، والشاهد من نقل كلام المرزوقى فى قوله ومنه ما قيل إلخ. أى : ومن السراج ما قيل إلخ ، فإن هذا يدل على أن سرج بمعنى : حسن مأخوذ من السراج ، لكن لا دلاله على كون هذا الأخذ على وجه التوليد والاستحداث ؛ فعلل الشارح فهمه من قول المرزوقى ما قيل أو من غيره (قوله : السريجى) أى : السيف السريجى منسوب إلى السراج فى نسخه منسوب إلى سريج ، وعليها يكون (قوله : ويجوز إلخ) بيانا لوجه آخر فى النسبه ، والوجه الأول موافق لقول الشارح سابقا ، وسريج : أى الذى ينسب إليه السيف السريجى : اسم قين ، وفى نسخه السريجى : منسوب إلى السراج ، وعلى تلك النسخه يكون قوله ويجوز إلخ : بيانا لوجه النسبه ، لكن كان الأولى

ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثره مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ؛ ومنه ما قيل : سرج الله أمرك ؛ أى : حسنه ، ونوره.

(والمخالفه) أن تكون الكلمه على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعه ؛ أعنى : على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو :) الأجلل بفك الإدغام فى ...

******

على هذه النسخه حذف قوله ويجوز ، إذ لا حاجه له. فكان الأولى أن يقول : منسوب للسراج ، ووصفه بذلك أى : ونسبه لذلك. أى : السراج إلخ ، ثم إنه على هذه النسخه الأخيره نسبه السريجى للسراج غير قياسيه ، إذ حق النسبه للسراج أن يقال سراجى (قوله : ويجوز أن يكون وصفه) أى : السريجى بمعنى الذات وقوله : بذلك أى بلفظ سريجى هذا على نسخه السريجى منسوب إلى سريج (قوله : لكثره مائه) أى : صفائه.

(قوله : على خلاف قانون) أى : خلاف الضابط المستنبط من تتبع المفردات الموضوعه ، ولما كان هذا الكلام يقتضى أن مخالفه الكلمه للقانون التصريفى يخل بفصاحتها ، ولو كانت موافقه لما ثبت عن الواضع ، مع أنها إذا وافقت ما ثبت عن الواضع كانت فصيحه ولو خالف القانون المذكور ، بيّن الشارح المراد من مخالفه القياس بقوله : أعنى على خلاف إلخ ، فعلى هذا المراد بالقانون هنا : ما ثبت عن الواضع ، سواء اقتضاه القانون التصريفى أو لا لا خصوص القانون التصريفى ، فالحاصل أن الموافقه للقياس أن تكون الكلمه على وفق ما ثبت عن الواضع ، سواء كانت مواقعه للقانون التصريفى المستنبط من تتبع لغه العرب ، كتمام بالإعلال ، ومد بالادغام ، أو مخالفه ما ، ولكن ثبتت من الواضع كذلك كماء ، فإن الهاء لا تقلب همزه فى القانون التصريفى ، ولكن ثبتت عن الواضع كذلك ، فصارت فى تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير ، كالاستثناء من القانون المذكور ، والمخالفه للقياس مخالفه ما ثبت عن الواضع ، ولا يلزم منه مخالفه القانون التصريفى.

ألا ترى أن أبى يأبى بكسر الباء مخالف لما ثبت عن الواضع ، وموافق للقانون التصريفى كما يأتى بيانه (قوله : نحو الأجلل) أى : نحو مخالفه الأجلل ، واعترض وصف الأجلل بعدم الفصاحه بأنه ليس كلمه ، إذ هو غير موضوع ، والموضوع الأجل بالإدغام ،

قوله (۱) : (الحمد لله العلى الأجلل) والقياس : الأجل ...

******

وأجيب بأن تصريحهم بأن : أصل الأجل الأجلل ، يقتضى أنه موضوع غايه الأمر أنه انتسخ استعماله ، فيكون وضعا غير مستقر.

(قوله : الحمد لله العلى الأجلل) قائله الفضل بن قدامه بن عبيد الله العجلى المكنى بأبى النجم (۲) ، وقبل هذا الشطر :

أنت مليك الناس ربّا فاقبل

الحمد لله ... إلخ

وبعده :

الواهب الفضل الوهوب المجزل

أعطى فلم يبخل ولم يبخّل

وربا : منادى مضاف لياء المتكلم المنقلبه ألفا ، حذف منه حرف النداء ، والأصل يا ربى على حد يا حسرتا ، وجمله الحمد لله مفعول اقبل من القبول فهو بفتح الباء ، كذا فى الأطول ، وفى كلام غيره أن ربّا منون حال من الضمير فى مليك (قوله : والقياس الأجل) أورد عليه أن عدم الإدغام لم لا يجوز أن يكون لضروره الشعر ، وحينئذ فلا تكون مخالفه القياس مخرجه له عن الفصاحه. قلت : إن غايه ما اقتضته الضروره الشعريه الجواز ، والجواز لا ينافى انتفاء الفصاحه ؛ لأن انتفاء الفصاحه لازم لكون الكلمه غير كثيره الدور على ألسنه العرب العرباء ، لا لعدم جواز ما ارتكبه الشاعر ، ألا ترى أن الجرشى جائز قطعا إلا أنه مخل بالفصاحه ، فكذلك الأجلل جائز فى الشعر كما ذكره سيبويه ، إلا أن العرب الخلص يتحاشون من استعماله كما يتحاشون

۱- الرجز لأبى النجم فى خزانه الأدب ۲ / ۳۹۰ ، ولسان العرب (جلل) ، وتاج العروس (جزل) ، (جلل) ، (خول) ، والإيضاح ص ۱۳.

۲- الفضل بن قدامه العجلى أبو النجم من بنى بكر بن وائل ، من أكابر الرجّاز ، ومن أحسن الناس إنشادا ، نبغ فى العصر الأموى ؛ وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام ، توفى سنه (۱۳۰ ه). [الأعلام : ۵ / ۱۵۱].

فنحو : آل ، وماء ، وأبى يأبى ، وعور يعور فصيح ؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحه المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهه فى السمع) بأن تكون اللفظه بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو :) الجرشى فى قول أبى الطيب : ...

******

من استعمال تكأكأتم وافرنقعوا (قوله : فنحو آل) هذا تفريع على قوله : أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع ؛ وذلك لأن أصل آل أهل وأصل ماء موه أبدلت الهاء فيهما همزه ، وإبدال الهمزه من الهاء ، وإن كان على خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع (قوله : وأبى يأبى) أى : بفتح الباء فى المضارع والقياس كسرها فيه ؛ لأن فعل بفتح العين لا يأتى مضارعه على يفعل بالفتح إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق ، كسأل ونفع ، فمجىء المضارع بالفتح على خلاف القياس إلا أن الفتح ثبت عن الواضع (قوله : وعور يعور) أى : فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كزال يزال ؛ فتصحيح الواو خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع ، فقول الشارح : لأنه ثبت عن الواضع ، كذلك راجع للجميع. أى : وإن كان مخالفا للقياس (قوله : قيل إلخ) قائله بعض معاصرى المصنف مدعيا وجوب زياده قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتباراتهم وإطلاقاتهم (قوله : فى السمع) المراد به هنا القوه السامعه لا المعنى المصدرى.

(قوله : بأن تكون اللفظه بحيث) أى : ملتبسه بحاله هى مجّ السمع لها (قوله : ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله : فى قول أبى الطيب) أى : فى مدح الأمير على سيف الدوله بن حمدان صاحب حلب لما أرسل له كتابا يطلبه من الكوفه بأمان وسأله المسير إليه ، فأجابه بهذه القصيده التى منها البيت المذكور ، وهى من المتقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطلعها (١) :

فهمت الكتاب أبرّ الكتب

فسمعا لأمر أمير العرب

وطوعا له وابتهاجا به

وإن قصّر الفعل عمّا وجب

١- من المتقارب بديوان المتنبى ج ٢ / ص ١٩٧ وهى أربعه وأربعون بيتا.

مبارك الاسم أغر اللقب (كريم الجرشّى) أى : النفس (شريف النسب) ...

******

وما عاقنى غير خوف الوشاه

وإنّ الوشاه طريق الكذب

وتكثير قوم وتقليلهم

وتقريبهم بيننا والخبب

وقد كان ينصرهم سمعه

وينصرنى سمعه والحسب

وما قلت للبدر أنت اللّجين

ولا قلت للشمس أنت الذهب

فيقلق منه البعيد الأنى

ويغضب منه البطىء الغضب

وما لاقنى بعدكم بلده

ولا اعتضت من ربّ نعماء رب

ومن ركب الثّور بعد الجوا

د أنكر أظلافه والغبب

وإن قست كلّ ملوك البلاد

فدع ذكر بعض بمن فى حلب

ولو كنت سمّيتهم باسمه

لكان الحديد وكانوا الخشب

أفى الرأى يشبه أم فى السخا

ء أم فى الشجاعه أم فى الأدب

مبارك الاسم أغرّ اللقب

كريم الجرشّى شريف النّسب

إذا حاز مالا فقد حازه

فتى لا يسرّ بما لا يهب

وأبو الطيب المذكور اسمه : أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفى الكندى الكوفى المتنبى (۱) ، وإنما قيل له المتنبى ؛ لأنه ادعى النبوه فى باديه سماوه ، وتبعه خلق كثير من بنى كلب وغيرهم ، فخرج إليهم لؤلؤ أمير حمير ، نائب كافور الإخشيدى ، فأسره وتفرق أصحابه وحبسه طويلا ، ثم استتابه وأطلقه (قوله : مبارك الاسم) أى : إن اسم هذا الممدوح وهو على مبارك ، لموافقته لاسم أمير المؤمنين : سيدنا على بن أبى طالب ، ولإشعاره بالعلو ، ولا بعد أن نجعل البركه لموافقته اسم الله تعالى ، وقوله أغر اللقب. أى : مشهوره ، لاشتهاره بسيف الدوله ؛ فإن قلت الاسم أيضا أغر

۱- أبو الطيب المتنبى ، شاعر ، حكيم ، ولد بالكوفه ، ونشأ بالشام ، وأكثر المقام بالباديه ، وطلب الأدب وعلم العربيه ، فاق أهل عصره فى الشعر ، واتصل بسيف الدوله الحمدانى ، وقتل بالقرب من العمانيه فى رمضان. [معجم المؤلفين : ۱ / ۲۰۱].

والأغر من الخيل : الأبيض الجبهه ، ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) ...

******

قلت : لو سلم ، فاللقب أكثر شهره ؛ لأن الملوك يشار إليها بألقابها دون أسمائها تعظيما لها وإجلالا ، وقوله شريف النسب : لأنه من بنى العباس (قوله : والأغر من الخيل :

الأبيض الجبهه) اعلم أن الأغر : يطلق لغه على معنيين على الأبيض مطلقا من غير تقييد بالجبهه ولا بكونه من الخيل ، وعلى أبيض الجبهه من الخيل ، وهذا هو المشهور ، وإذا علمت هذا ، فقول الشارح الأغر من الخيل إلخ ، يقتضى أن الأغر لا يختص بالخيل ؛ لأن الجار والمجرور حال من الأغر ، أو صفه له ؛ فيكون الشارح جاريا على خلاف المشهور ، لما علمت أن المشهور أن الأغر حقيقه لا يكون إلا من الخيل ، وقد يجاب بأن قوله : من الخيل : حال من ضمير الأبيض ، لا من الأغر ومن تبعيضيه ، وجعلها بيانيه لا يصح لأمرين :

الأول : أن البيانيه يكون ما بعدها مساويا لما قبلها كما فى قوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ)(1) وما بعدها هنا أعم مما قبلها. أعنى : أبيض الجبهه ، إذ الخيل منها ما هو أبيض الجبهه ، ومنها ما ليس كذلك.

الثانى : أن البيان لا يتقدم إلا لضروره شعر أو رعايه سجع كما تقدم فى قول المتن ، وعلم من البيان ما لم نعلم (قوله : استعير) يعنى : نقل على طريق الاستعاره ، أو على طريق المجاز المرسل لعلاقه الإطلاق ؛ لأنه نقل من واضح مقيد بكونه أبيض الجبهه إلى مطلق واضح ، واللقب فرد من أفراد ذلك المطلق (قوله : وفيه نظر) أى : فى اشتراط الخلوص من الكراهه فى السمع فى الفصاحه نظر ، وحاصل ما فى المقام أن شارحنا بين وجه النظر فى كلام المصنف بشىء ، وغيره بينه بشىء ، وحاصل ما قاله شارحنا أن الكراهه فى السمع لا سبب لها إلا الغرابه ، وقد اشترطنا الخلوص من الغرابه ، فاشتراط ذلك يغنى عن اشتراط الخلوص من الكراهه ؛ لأنه إذا انتفى السبب المساوى انتفى المسبب ، وحاصل ما وجه به غيره النظر أن الكراهه فى السمع وعدمها ليست إلا من

۱- الحج : ۳۰.

لأن الكراهيه فى السمع إنما هى من جهه الغرابه المفسره بالوحشيه ؛ مثل : تكأكأتم ، وافرنقعوا ، ونحو ذلك ، ...

******

قبح الصوت وعدم قبحه لا من ذات اللفظ ، وحينئذ فلو احترز عنها لخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها ، بسبب نطق قبيح الصوت بها.

ورد شارحنا هذا التوجيه بما حاصله أنا لا نسلم أن الكراهه فى السمع وعدمها إنما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ ، إذ لو كان كذلك لزم أن يكون الجرشى غير مكروه فى السمع إلا إذا سمع من قبيح الصوت ، وليس كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه وإن نطق به حسن الصوت ، وحينئذ فحصر الكراهه فى السمع على قبح النغم باطل. فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهه إنما هى من جهه الغرابه.

(قوله : لأن الكراهه فى السمع إنما هى من جهه الغرابه) أى : لأن الغرابه سبب فيها فالخلوص من الغرابه يستلزم الخلوص من الكراهه ، فإن قلت الخلوص من الغرابه كما يستلزم الخلوص من الكراهه فى السمع يستلزم الخلوص من التنافر ، ومخالفه القياس فلا حاجه إلى ذكرهما أيضا. قلت : الاستلزام ممنوع ؛ لأن مستشرزا وأجلل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما إلى التنقير والتخريج على وجه بعيد مع تنافرهما ، على أن هذا الاعتراض غير متوجه ؛ لأن الأصل ذكر جميع أسباب الإخلال صريحا ، ولو كان بعضها مستلزما لبعض ، وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه.

(قوله المفسره بالوحشيه) أى : بكون الكلمه وحشيه (قوله : مثل تكأكأتم) هو وما بعده من كلام عيسى بن عمر النحوى حين سقط من على حمار ، فاجتمع الناس عليه ، فقال لهم : ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنه افرنقعوا ، كما قال الجوهرى ، وقال الزمخشرى فى الفائق : إنه من كلام أبى علقمه حين مر ببعض طرق البصره ، وهاجت به مره ، فأقبل الناس عليه يعصرون إبهامه ، ويؤذنون فى أذنه ، فأفلت نفسه منهم ، وقال ذلك. فقال بعضهم : دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهنديه.

ومعنى تكأكأتم : اجتمعتم. ومعنى افرنقعوا : تنحوا (قوله : ونحو ذلك) أى : مثل قولهم : اطلخم الليل بمعنى أظلم ، ولا حاجه له لإغناء مثل عنه

وقيل : لأن الكراهه فى السمع وعدمها ...

******

(قوله : وقيـل) أى : فى بيان وجه النظر ، وقائل ذلك غير الخلخالى (١) ، فمقصود الشارح : الرد على من قال : إن الكراهه بسبب قبـح النغم فقط ، وإن لم يطلع غير الشارح عليه ؛ لأن من حفظ حجه على من لم يحفظ. فلا يقال على الشارح إثبات ذلك القول ، وإنما كان المقصود الرد على غير الخلخالى ؛ لأن الخلخالى لم يحصـر سـبب الكراهه فى قبح النغم مثل هذا القائل ، بل قال فى بيان النظر المـذكور فى المتن ؛ لأن الكراهه إما راجعه للنغم أو نفس اللفظ لغرابته أو إلى نفس اللفظ لاشـتماله على تركيب ينفر الطبع منه ، فعلى الأولين من رجوع الكراهه إلى النغم أو إلى الغرابه. ذكر الخلوص من الكراهه مستغنى عنه.

أمـا على الأـول ؛ فلأـن الكلاـم فى أوصـاف اللفظ والكراهه فى السـمع من أوصاف الصوت على أن ذكره لا يصـح ؛ لأنه يخرج الفصيح إذا ألقى بصوت قبيح ، ويدخل غير الفصيح إذا ألقى بصوت حسن ؛ وأما على الثانى ؛ فلأن الغرابه تغنى عنها كما سبق ، وأمـا على الأـخير من أنها ترجع لنفس اللفظ لاشـتماله على تركيب ينفر الطبع منه ، فلا بـد من ذكر الكراهه فى تعريف الفصاحه لإخلالهـا بالفصـاحه جزمـا ، فلو كـان مراد الشـارح الرد على ذلـك القول ، لم يتم مـا قاله من النظر ؛ لأنه أراد بالنظر أن الكراهه تكون بـالنغم وغيره ، فالخلخـالى معترف به أيضـا فكيف يعترض عليه بشـىء يعترف به ، وإن أراد أنه لا دخل للنغم فى الكراهه أصلا فهو مشكل ؛ لأن النغم إذا كان خبيثا كان اللفظ مكروها فى السمع لا محاله.

نعم مـا ذكره الخلخـالى فى وجه النظر باطـل ؛ إذ لصـاحب القيل أن يلتزم ذكر الكراهه فى تعريف الفصاحه لإخراج المكروه فى بعض الصور ، وهو ما كراهته للاشتمال

١- هـو محمـد بـن مظفر الخطيـبى الخلخـالى ، شـمس الـدين ، عـالم بالأـدب ، مـن مصـنفاته : " شـرح المصابيـح " ، و" شـرح المختصر " ، و" شرح المفتاح " ، و" شرح تلخيص المفتاح " ، توفى - رحمه الله - نحو سنه ٧٤٥ ه. انظر : الأعلام (٧ / ١٠٥).

يرجعان إلى طيب النغم وعدم الطيب ، لا- إلى نفس اللفظ ، وفيه نظر ؛ للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحه (فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد ...

******

على تركيب مخل منفر للطبع ، ولا ينفر الخلخالى اعترافه بوجود الكراهه فى الجمله بالغرابه كما هو ظاهر.

(قوله : يرجعان إلى طيب النغم) النغم : بفتحتين جمع نغمه ، وهى الصوت.

يقال : فلان حسن النغمه إذا كان حسن الصوت فى القراءه. كذا فى الصحاح.

هذا ما فى الفنرى ، وكتب بعضهم أن النغم - بفتحتين : مصدر نغم الرجل من باب فرح ، وبكسر ثم فتح جمع نغمه وهو حسن الصوت فى نحو القراءه ، وهذا أنسب بالمقام ؛ لأن النغمه التى هى المره من النغم وصف للكلمه ، وأما النغم - بالفتح - فهو وصف للشخص لا للكلمه. ا ه كلامه.

فإن كان ما قاله منقولا قبل ، وإلا تعين المصير لما نقله الفنرى عن الصحاح.

(قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا التعليل المحكى بقيل نظر. (قوله : وفى الكلام) أشار الشارح بتقدير الفصاحه إلى أن العطف فى كلام المصنف من باب عطف الجمل لا- المفردات ، وإلا- لزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ لأن (فى الكلام) عطف على (فى المفرد) ، والعامل فيه الكائنه المحذوفه ، أو النسبه على ما مر.

(وقوله : خلوصه) عطف على (خلوصه) الأول ، والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحه ، وفيه خلاف - أصحه الجواز - إن كان أحد العاملين جارا متقدما نحو : فى الدار زيد ، والحجره عمرو ، وما هنا ليس من ذلك القبيل. (قوله : وتنافر الكلمات إلخ) كان الأولى أن يأتى بمن هنا ، (وفى قوله : والتعقيد) للإشاره إلى أنه لا بد فى فصاحه الكلام من الخلوص من كل واحد ، وأنه من السلب الكلى ، وعدم الإتيان بها يوهم أنه من سلب العموم ، أعنى : رفع الإيجاب الكلى ، فيقتضى أن المدار فى فصاحه الكلام على الخلوص من المجموع وهو يصدق بالخلوص من واحد أو من اثنين ، مع أنه فى هذه الحاله لا يكون فصيحا.

مع فصاحتها) هو حال من الضمير فى خلوصه ، ...

******

واعلم أن الخلوص من ضعف التأليف يحصل بوزن الكلام جاريا على القانون النحوى المشهور بين النحاه ، ويحصل الخلوص من التعقيد بظهور الدلاله على المعنى المراد لانتفاء الخلل الواقع فى اللفظ أو فى الانتقال ، ويحصل الخلوص من تنافر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان ، فإذا لم تثقل الكلمات ، ولكن كانت معانيها غير متناسبه : كسطل وقفل وسيف ، إذا عطفت : كان ذلك مخلا بالبلاغه لا بالفصاحه ، كما سيعلم ذلك إن شاء الله من مبحث الفصل والوصل. (قوله : مع فصاحتها) اعلم أن مع تأتى عند إضافتها لثلاثه معان : لمكان الاجتماع نحو : جلست مع زيد ، وزمانه نحو : جئت مع زيد ، وبمعنى عند نحو : جلست مع الدار ، وتصح الثلاثه هنا ، ويراد بالموضع التركيب.

(قوله : حال من الضمير إلخ) أى : فيكون مبينا لهيئه صاحبه ، وقيدا لنفس الخلوص بمعنى : عدم الكون ، فهو هنا تقييد للنفى لا نفى للتقييد ، وحينئذ فالمعنى : والفصاحه فى الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعقيده حاله كون فصاحه كلماته تقارن ذلك الانتفاء ، فالنفى معتبر أولا ، ثم قيد بالظرف ؛ فإن قلت : إذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه ؛ كان العامل فيه الخلوص ؛ لأن العامل فى الحال وصاحبها واحد فيكون ظرفا لغوا ، مع أنهم صرّحوا بأن الظرف اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفه ، وأجيب بأن إطلاق الحال على نفس الظرف مسامحه من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء ؛ لأن الحال فى الحقيقه متعلقه معه ، والعامل فى متعلقه هو العامل فى صاحب الحال فصدق أنه ظرف مستقر ، وأن العامل فى الحال وصاحبها واحد ، فإن قلت : إنه يلزم على جعل الظرف حالا من الضمير أن يكون زيد أجلل فصيحا ؛ فإنه يصدق على هذا التركيب فى هذه الحاله ، أى : حاله الفك أنه خالص من هذه الأمور فى حاله فصاحه الكلمات أى : حاله الإدغام فهو كلام واحد له حالتان الفك والإدغام ، وصدق عليه فى حاله الفك أنه خالص من الأمور الثلاثه فى حاله الإدغام.

.....

******

والقول : بفصاحه زيد أجلل مخالف للإجماع ، وأجيب بأن هذا لا يرد ، إلا لو كان زيد أجلل ، وزيد أجل كلاما واحدا له حالان ، وليس كذلك ، بل هما كلامان لأحدهما حال يخالف حال الآخر ، فلا يصدق على أحدهما أنه كذا فى حال يكون للكلام الآخر ؛ لأنها ليست حالا له ، بل حال لذلك الآخر.

مثلا- لا يصدق على زيد أجلل أنه خالص من تلك الأمور فى حال فصاحه الكلمات ؛ لأن تلك الحاله ليست حالا له ، بل لزيد أجل ويصح جعل الظرف صفه لمصدر محذوف أى : خلوصا كائنا مع فصاحتها ، وأن يكون ظرفا للخلوص ، ومع بمعنى : بعد كما فى قوله تعالى : (إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً)(١) ، ولا يصح أن يكون ظرفا لغوا للخلوص ، ومع للمصاحبه ؛ لأنه يقتضى تعلق معنى الخلوص بفصاحه الكلمات ومعيتها ، إما مع الفاعل أو مع المجرور بمن ، فيصير المعنى على الأول خلوص الكلام مع فصاحه الكلمات مما ذكر ، ويصير المعنى على الثانى خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحه الكلمات ، وكلا المعنيين باطل.

أما الأول : فلأن فصاحه الكلمات لا يتأتى خلوصها مما ذكره.

وأما الثانى : فلأن فصاحه الكلمات أمر لا بد منه فى فصاحه الكلام ، فلا يشترط الخلوص منها.

ثم اعلم أن مدخول مع مفعول معه فى المعنى ، وفى اشتراط صحه إسناد الفعل للمفعول معه كما فى : جاء الأمير والجيش ؛ فإنه يصح أن يقال : جاء الجيش.

وعدم اشتراط ذلك قولان : الأول للأخفش (٢) ، والثانى لجمهور النحويين.

١- الشرح : ٦.

٢- إمام النحو ، أبو الحسن ، سعيد بن مسعده البلخى ثم البصرى مولى بنى مجاشع وكان من أسنان سيبويه بل أكبر ، وكان قدريا - وقيل : كان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، وكان من أوسع الناس علما ، له كتب كثيره فى النحو والعروض ومعانى القرآن ، وقيل : صنّف كتبا فى النحو لم يتمها ، ومن مصنفاته : "معانى الشعر" ، و"كتاب الملوك" ، و"القوافى" وغيرها ، توفى سنه ٢١٥ ه. انظر : سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٠٦) ، و"الأعلام" (٢ / ١٠١).

واحترز به عن [مثل زيـد](۱) أجلـل ، وشـعره مستشـزر ، وأنفه مسـرج. وقيل : هو حال من الكلمات ، ولو ذكره بجنبها لسـلم من الفصـل بين الحـال وذيها بالأجنبى ؛ وفيه نظر ؛ لأنه حينئـذ يكون قيـدا للتنافر لا للخلوص ، ويلزم أن يكون الكلام المشـتمل على تنافر الكلمات ...

******

فقولنـا إذا جعـل ظرفـا لغوا يقتضـى تعلق الخلوص بفصـاحه الكلمـات ، ومعيتهـا مع الفاعل مبنى على مـذهب الجمهور ، وقولنا : يقتضى معيتها مع المجرور بمن مبنى على قول الأخفش ؛ تأمل.

(قوله : واحترز به عن مثل زيد أجلل ، وشـعره مستشـزر ، وأنفه مسـرج) أى : فإن كل واحد من هذه الثلاثه وإن كان كلاما خاليا عن ضـعف التـأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيـد ، إلا أن كلماته غير فصـيحه لأن الكلام الأول فيه كلمه غير فصـيحه وهى " أجلل " ؛ لمخالفتها للقياس الصـرفى ، والكلام الثانى فيه كلمه غير فصيحه وهى " مستشزر " ؛ لأن حروفها متنافره ، والكلام الثالث فيه كلمه غير فصـيحه وهى " مسـرج " ؛ لكونهـا غريبه. (قوله : ولو ذكره) أى الحـال ، وقوله : " بجنبها " أى : الكلمات وهـذه من جمله القيـل. (قوله : وذيهـا) أى : صاحبهـا وإضـافه ذى للضـمير شـاذه ؛ لأنهـا إنمـا تضاف لاسم جنس ظاهر ، وأما قولهم : " لا يعرف الفضـل إلاـ ذووه " فشـاذ ، وقوله : " بالأـجنبى " أى : وهو التعقيـد ؛ لأنه ليس معمولا لعامل الحال وهو التنافر ، بل معمول للخلوص. (قوله : لأـنه حينئـذ) أى : لأـن الظرف " حين " إذ جعـل حالا من الكلمات يكون قيـدا للتنافر الـداخل تحت النفى وهو الخلوص فيكون النفى داخلا على المقيـد بالقيـد المذكور ، والقاعده أن النفى إذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط ، فيكون المعتبر فى فصـاحه الكلاـم انتفـاء فصـاحه الكلمـات مع وجود التنـافر وهـذا عكس المقصود إذ المقصود انتفـاء التنـافر مع وجود فصـاحه الكلمات وحينئـذ فيلزم ذلك القائل أن يـدخل فى الفصـيح ما ليس بفصـيح ، فيكون التعريف غير مانع ، بل يلزمه عـدم صدق التعريف على شىء من أفراد المعرف ، فقول الشارح " ويلزم إلخ " الأولى التفريع بالفاء.

۱- ما بين المعكوفتين زياده أثبتناها من الشرح.

.....

******

ثم اعلم أن هـذه القاعـده المذكوره كليه عند الشارح ، والذى يفهم الكشاف أنها أغلبيه ، وأنه لا يجب فى النفى ، إذا دخل على مقيد بقيد أن يتوجه للقيد فقط ، بل تاره يتوجه للقيد فقط وهو الغالب ، وتاره يتوجه للمقيد فقط ، وتاره للقيد والمقيد معا ، فعلى هـذا المفهوم من الكشـاف إذا جعلنـا الظرف حالاـ من الكلمات لا يصـح أن يكون النفى متوجها للقيـد ، وإلا لزم فساد التعريف على ما قاله الشارح ، ولا يصـح أيضا منصـبا على القيـد والمقيـد معا ؛ لاقتضائه أن المعتبر فى فصاحه الكلام انتفاء كل من التنافر وفصـاحه الكلمـات ، وحينئـذ فيكون الكلاـم المشـتمل على الكلمـات الغير الفصـيحه الغير المتنـافره فصـيحا ، ويلزم هـذا مـا لزم الاحتمال الذى قبله من فساد التعريف منعا وجمعا ، ويصح أن يكون النفى منصبا على المقيد فقط لاقتضائه أن المعتبر فى فصاحه الكلاـم انتفـاء التنـافر ووجود فصـاحه الكلمـات ، وهـذا هو المطلوب إلا أن المعنى وإن كان صـحيحا على هـذا الاحتمال ، لكنه يعترض على التعريف من حيث إنه أتى فيه بعبـاره محتمله لوجوه ثلاـثه يلزم الفسـاد على اثنين منهـا ، والحاصـل أن انتفـاء التنافر المقيد بفصاحه الكلمات ، إما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصـيحه غير متنافره ، أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافره غير فصـيحه ، أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافره ولا فصـيحه ، فإذا جعل الظرف حالا من الكلمات لصـدق الحد على الأمور الثلاثه ، مع أن المحدود لا يصدق إلا على أولها.

وذكر مـا هـو محتمـل لخلاـف المقصـود الموجب للإيهـام والإلبـاس لاـ يجوز فى التعريف ، فهـذا القائـل : إن الظرف حـال من الكلمـات ، يقـال له : إمـا أن تلتزم أن القاعـده المتقـدمه كليه أو أغلبيه ، فإن قال بكليتها لزمه فساد التعريف بأنه غير مانع ، بل لا يصدق على شـىء من أفراد المعرف ، وإن قال بأنها أغلبيه ، فإن قال : إن النفى متوجه للقيد فقط أو له وللمقيد معا ؛ لزمه الفساد المتقدم ، وإن قال : إنه متوجه للمقيد فقط ؛ لزمه فساد التعريف من جهه ما فيه من الإلباس والإيهام لاحتمال العباره للمراد ولغيره ، وأشار الشارح بقوله : فافهم لما قلناه من أنه يجوز أن يكون هذا القائل راعى أن القاعده

الغير الفصيحه فصيحا ؛ لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحه ؛ فافهم.

(فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما ...

******

أغلبيه ، وأن النفى منصب على المقيد فقط ، وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكر من النظر لصحه المعنى ، لكن قد علمت أنه وإن لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الإيهام والإلباس.

(قوله : الغير الفصيحه) أى : كلّا أو بعضا. (قوله : المشهور بين الجمهور) فلا يدفع الضعف تجويز التأليف على مقابل المشهور ، وذلك كالإضمار قبل الذكر فى نحو : ضرب غلامه زيدا ، فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف ، وإن كان بعضهم كالأخفش وابن جنى جوزه ؛ لأن قولهم مقابل للمشهور ؛ فإن قلت : ضعف التأليف كما يكون بمخالفه القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفه القانون المجمع عليه : كتقديم المسند المحصور فيه ب" إنما" فى قولك : إنما قائم زيد ؛ فإن تأخيره واجب بالإجماع ، وكنصب الفاعل أو جره ، وحينئذ فلا وجه للتقييد بالمشهور.

وأجيب بأن الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر ، إذ هو فاسد لا ضعيف ، والكلام فى تركيب له صحه واعتبار عند بعض أولى النظر ، أو يقال : الكلام المخالف للقانون المجمع عليه ضعفه معلوم بالطريق الأولى ، أو يقال : إن المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه ؛ لأنه أشهر وأجلى من المختلف فيه ؛ فشهرته عند كل الناس ، ومن جملتهم الجمهور.

فقوله : " المشهور بين الجمهور" أى : سواء كان متفقا عليه أو لا. (قوله : كالإضمار قبل الذكر) أى : قبل ذكر مرجعه ، وقوله : " لفظا ومعنى وحكما" هذه أقسام للقبليه أى : كتقديم الضمير على مرجعه لفظا ومعنى وحكما ، وهذا مثال لمخالفه القانون المشهور ، ومفهوم كلامه أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظا أو معنى أو حكما فلا يكون الكلام ضعيف التأليف ، فالتقدم اللفظى أن يتقدم المرجع على الضمير

.....

******

لفظا ورتبه أو لفظا فقط ؛ فالأول نحو : ضرب زيد غلامه ، والثانى نحو : ضرب زيدا غلامه ، والتقدم المعنوى ألا يتقدم المرجع على الضمير لفظا ، لكن هناك ما يدل على تقدمه معنى كالفعل المتقدم الدال على المرجع تضمنا نحو : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(۱) وكسياق الكلام المستلزم له استلزاما قريبا كقوله تعالى : (وَلِأَبَوَيْهِ)(۲) أى : المورث ؛ لان الكلام السابق لبيان الإرث أو بعيدا كقوله تعالى : (حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ)(۳) فضمير " توارت " للشمس المدلول عليها بذكر العشى أولا ، وكون المرجع فاعلا ـ المقتضى لتقدمه على المفعول ، أو مبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر ، أو مفعولا ـ أوّل فى باب أعطى ؛ فإنه فاعل فى المعنى ، فالأول نحو : خاف ربه عمر ، والثانى نحو : فى داره زيد ، والثالث نحو : أعطيت درهمه زيدا ، والتقدم الحكمى هو أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظا وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه ، لكن خولف حكم الواضع لأغراض تأتى - إن شاء الله - فى وضع المضمر موضع المظهر ، فالمرجع المتأخر لغرض متقدم حكما ، كما أن المحذوف لعله كالثابت والممتنع إنما هو تأخيره لا لغرض ، ومثال التقدم الحكمى : نعم رجلا زيد ، وربّه رجلا ، وضمير الشأن نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(۴) فالمرجع وهو الشأن مذكور ، قيل حكما من حيث إن الأصل تقدّم المرجع ، لكن خولف هذا لنكته الإجمال والتفصيل ، وكذا توجيه : نعم رجلا زيد ، وربه رجلا ، فظهر لك من هذا أن الفرق بين الإضمار قبل الذكر الموجب للضعف والإضمار قبل الذكر الذى جعل من قبيل تقدم المرجع حكما وجود النكته وعدمها ، وقد وجدت هذه النكته فى المواضع الستة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبه المجموعه فى قول بعضهم :

ومرجع الضّمير قد تأخّرا

لفظا ورتبه وهذا حصرا

۱- المائده : ۸

۲- النساء : ۱۱

۳- ص : ۳۲

۴- الإخلاص : ۱

(نحو : ضرب غلامه زيدا ، والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيله على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحا (كقوله (١) : ...

******

فى باب نعم وتنازع العمل

ومضمر الشأن وربّ والبدل

ومبتدا مفسّر بالخبر

وباب فاعل بخلف فاخبر

قال الغنيمى (٢) : ويؤخذ مما ذكرناه من الفرق أن تلك النكته إذا لم تقصد فى المواضع السته المتقدمه كانت غير فصيحه ، وأنها إن قصدت فى مثال المصنف ونحوه كان فصيحا ولا مانع منه. ا ه.

لكن الشأن قصدها فى المواضع المذكوره دون مثال المصنف. (قوله : نحو ضرب غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للمتن وللإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما ، فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر ومتقدم عليه أيضا معنى ؛ لأنه لم يتقدم فى الكلام ما يدل عليه ؛ ومتقدم عليه أيضا حكما ؛ لأن المرجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدما حكما فهو متأخر بالنظر للحكم ، وإذا كان المرجع هنا متأخر حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما ؛ فإن قلت : إن الفاعل والمفعول به متساويان فى اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبه إليهما فى مفهومه ، فكما جاز الإضمار قبل الذكر فى وره تقدم المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر - نحو : خاف ربه عمر - يجوز فى صوره تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر ، نحو : ضرب غلامه زيدا

١- الرجز أنشده الجاحظ كما فى دلائل الإعجاز ص ٥٧ ، والإيضاح ص ٦ ، ونهايه الإيجاز لفخر الدين الرازى ص ١٢٣. والرجز مجهول القائل ، ويدعى بعض الناسبين أنه لجنّىّ رثى به حرب بن أميه جد معاويه بعد أن هتف به فمات.

٢- هو أحمد بن محمد بن على شهاب الدين الغنيمى ، فقيه باحث من أهل مصر ، له شروح وحواشى فى الأصول والعربيه ورسائل فى الأدب والمنطق والتوحيد ، منها : " حاشيه على شرح العصام" فى المنطق ، و" ابتهاج الصدور" فى النحو ، " حاشيه فى التفسير" ، " ونقش تحقيق النسب" ، وتوفى سنه ١٠٤٤ ه. انظر : " الأعلام" (١ / ٢٣٧).

وليس قرب قبر حرب) هو اسم رجل (قبر) وصدر البيت : وقبر حرب بمكان قفر ؛ أى : خال عن الماء والكلأ. ذكر فى عجائب المخلوقات : أن من الجن نوعا يقال له : الهاتف ، ...

******

والجواب أنهما وإن تساويا فى اقتضاء الفعل إياهما ، إلا أن اقتضاءه للفاعل مقدم فى الملاحظه العقليه على اقتضاء المفعول ؛ لأن نسبه الوقوع تلاحظ بعد نسبه الصدور ، فكان الفاعل مقدما فى الرتبه ، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صوره المفعول ، وأما ما قيل من أن اقتضاء الفعل المتعدى للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه ، أفاده العلامه عبد الحكيم.

(قوله : وليس قرب ... إلخ) (١) يحتمل أن تكون الواو للحال ، ويحتمل أن تكون عاطفه ، ثم إن القرب بمعنى المقارب ، والإضافه لفظيه ، وكون إضافه المصدر معنويه فيما إذا كان باقيا على معناه الحقيقى ، أو نقول : " قرب" ظرف لخبر ليس أى : ليس قبر كائنا قرب قبر حرب ، وحينئذ فلا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه فى كلام العرب من كون المسند أعنى : قبر ليس معرفه لإضافته إلى المضاف للعلم وهو حرب ، والمسند إليه أعنى : اسمها نكره ، ثم إن ظاهر البيت الإخبار ، والمراد منه التأسف والتحزن على كون قبره كذلك ، ووضع المظهر موضع المضمر فى قوله : " وليس قرب قبر حرب" مع أن الأظهر أن يقول : وليس قرب قبره لزياده التمكين ، حيث اعتنى بذكره. (قوله : قفر) قيل : نعت مقطوع وفيه أن محل صحه قطع النعت إذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك.

وأجاب الشيخ (٢) يس بأن هذا ضروره ويمكن أن يقال : إن" قفر" خبر" قبر" ، وقوله :" بمكان" أى : مع مكانه ومحله ، فإنه أيضا قفر لا القبر فقط. (قوله : ذكر) أى : المصنف فى

١- البيت كاملا : وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر والتنافر فى الشطر الثانى من البيت ، فى : (قبر) ، و (حرب) و (قرب)

٢- هو يس بن زين الدين بن أبى بكر بن عليم الحمصى ، الشهير بالعليمى شيخ عصره فى علوم العربيه ، ولد بحمص ونشأ واشتهر وتوفى فى مصر ، له حواش كثيره منها حاشيه على شرح التلخيص للسعد- - التفتازانى وحاشيه على فتح الرحمن شرح لقطه العجلان فى الأصول ، وأخرى على شرح الاستعارات ، وحاشيه على التصريح شرح التوضيح فى النحو. انظر : الأعلام (٨ / ١٣٠).

صاح واحد منهم على حرب بن أميه ؛ فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت ...

******

كتابه" عجائب المخلوقات". (قوله : صاح واحد ... إلخ) سبب صياحه عليه أنه داس بنعله على واحد منهم فى صوره حيه فقتله ، وذكر أبو عبيده (١) وأبو عمرو الشيبانى (٢) : أن حرب (٣) بن أميه لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته مروا بغيضه وأشجار ملتفه فقال له مرداس السلمى (۴) وكان صاحبا له : أما ترى يا حرب هذا الموضع؟ قال : بلى ، نعم المزدرع فقال له : فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيضه ثم نزرعها بعد ذلك؟ فقال : نعم ، فأضرما النار فى تلك الغيضه ، فلما استطارت وعلا لهبها ، سمع من الغيضه أنين وضجيج كثير ، ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعتها وخرجت منها ، فلما احترقت الغيضه سمعوا هاتفا يقول :

ويل لحرب فارسا

مطاعنا مخالسا

ويل لحرب فارسا

إذ لبسوا القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس أن ماتا.

١- هو معمر بن المثنى التيمى بالولاء البصرى ، أبو عبيده النحوى ، من أئمه العلم بالأدب واللغه ، مولده ووفاته فى البصره ، استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنه ١٨٨ ه ، وقرأ عليه أشياء من كتبه ، قال الجاحظ : لم يكن فى الأرض أعلم بجميع العلوم منه ، وكان إباضيّا شعوبيّا من حفاظ الحديث فال عنه ابن قتيبه : كان يبغض العرب ومع سعه علمه كان يقول البيت فلا يقم وزنه ، له نحو ٢٠٠ مؤلف ، منها : نقائض جرير والفرزدق ، ومجاز القرآن وأيام العرب ومعانى القرآن ، وطبقات الفرسان والقبائل والأمثال ، ولد سنه ١١٠ ه ، وتوفى سنه ٢٠٩ ه. [" الأعلام" (٧ / ٢٧٢) ، " وسير أعلام النبلاء" (٩ / ۴۴۵)].

٢- اسمه سعد بن إياس الكوفى ، من بنى شيبان بن ثعلبه بن عكابه أدرك الجاهليه وكاد أن يكون صحابيّا ، عاش مائه عام وعشرين عاما ، قال عنه الإمام الذهبى : هو من رجال الكتب السته ، ومات فى خلافه الوليد بن عبد الملك فيما أحسب. وانظر" سير أعلام النبلاء" (۴ / ١٧٢) ، و" الأعلام" للزركلى (٣ / ٨۴). (٣ و ۴) من الأعلام المشهورين فى الجاهليه ، وذكر نحو هذه القصه ابن كثير فى" البدايه والنهايه" فى حديثه عن أميه بن أبى الصلت. وانظر" البدايه والنهايه" (٢ / ٢٢٧) ط. دار الفكر.

(وكقوله (١) :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ...

معى وإذا ما لمته لمته وحدى)

******

(قوله : وكقوله كريم إلخ) أى : قول أبى تمام (٢) حبيب ابن أوس الطائى من قصيده يعتذر فيها لممدوحه أى : الغيث موسى بن إبراهيم الرافعى (٣) لما بلغه أنه هجاه فعاتبه فى ذلك ، فقال أبو تمام القصيده معتذرا ومتبرئا مما نسب إليه ، وقبل البيت المذكور :

أتانى مع الرّكبان ظنّ ظننته

نكست له رأسى حياء من المجد

وهتّكت بالقول الخنا حرمه العلا

وأسلكت حرّ الشّعر فى مسلك العبد

نسيت إذن كم من يد لك شاكلت

يد القرب أعدت مستهاما على البعد

وأنك أحكمت الذى بين فكرتى

وبين القوافى (٤) من زمام ومن

عهد

وأصلتّ شعرى فاعتلى رونق الضّحى

ولولاك لم يظهر زمانا من الغمد

أعيذك بالرحمن أن تطرد الكرى

بعتبك عن عين امرئ صادق الود

١- البيت من الطويل ، أورده فخر الدين الرازى فى " نهايه الإيجاز " ص ١٢٣ وعزاه لأبى تمام ، وهو كذلك فى " الإيضاح " تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ٦ ، و " تلخيص مفتاح العلوم " ص ٧ ، و " التبيان للطيى " تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ٢ / ٤٩٦ ، و " شرح عقود الجمان " (١ / ١٤).

٢- هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائى ، أبو تمام : الشاعر ، الأديب ، أحد أمراء البيان ، ولد فى جاسم " من قرى حوران بسوريه " ورحل إلى مصر ، واستقدمه المعتصم إلى بغداد ، فأجازه وقدمه على شعراء عصره فأقام فى العراق ، ثم ولى بريد الموصل ، فلم يتم سنتين حتى توفى بها. كان فصيحا ، حلو الكلام ، يحفظ أربعه عشر ألف أرجوزه من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع ، له مصنفات منها : " فحول الشعراء " ، " ديوان الحماسه "" مختار أشعار القبائل " ، نقائض جرير والأخطل " ، توفى أبو تمام سنه ٢٣١ ه - ٨٤٦ م. انظر : " الأعلام " (٢ / ١٦٥) ، و " معجم المؤلفين " (٣ / ١٨٣).

٣- هو من يمدحه الشاعر ويعتذر إليه وفى الديوان للشاعر : وقال يمدح موسى بن إبراهيم الرافقى ويعتذر إليه.

٤- كذا فى الأصل وفى الديوان " الليالى ".

والواو فى " والورى " واو الحال ، وهو مبتدأ خبره قوله : " معى " ، وإنما مثل بمثالين : لأن الأول متناه فى الثقل والثانى دونه ، ولأن منشأ الثقل فى الأول نفس اجتماع الكلمات ، ...

******

أألبس هجر القول من لو هجرته

إذن لهجانى عنه معروفه عندى (١)

ومعنى البيت : هو كريم إذا مدحته وافقنى الناس على مدحه ويمدحونه معى لإسداء إحسانه إليهم كإسدائه إلى ، وإذا لمته لا يوافقنى أحد على لومه لعدم وجود المقتضى للوم فيه.

(قوله : والواو فى والورى واو الحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفه ، مع أن العطف هو الأصل فى الواو ؛ لأنه المتسابق للفهم ولوقوعه فى مقابله وحدى ؛ فإنه حال.

وللخلوص مما يلزم على العطف من توقف مدح الورى على مدحه وفيه قصور فى مقام المدح ، ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الأمرين للعطف أن المعطوف عليه : إما جمله " أمدحه " والمعطوف جمله " والورى معى " ، فيكون من عطف الجمل أو المعطوف عليه الضمير المستتر فى " أمدحه " والمعطوف " الورى " لوجود شرط العطف ، وهو هنا الفصل بالمفعول على حد (يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ)(٢) ومعى حال من الورى فيكون من عطف المفردات ، ولا يرد أن المضارع المبدوء بالهمزه لا يرفع الظاهر ؛ لأنه تابع ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى غيره ؛ فإن كان من عطف الجمل كان قوله : " والورى معى " جمله مستقله ؛ لأن المعطوف على الجزاء جزاء ، وجمله أمدحه جزاء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط ، وهو هنا بمعنى الشرط ، فيلزم الأمران السابقان وإن كان من عطف المفرد كان الورى غير مستقل ، بل متعلق بالجمله الأولى ،

١- الأبيات فى ديوانه (١ / ١٢٠) ط دار الكتب العلميه ، والبيت المذكور فيه الشاهد عجزه " معى ، وحتى ما لمته " ، وفى المطبوعه : " معى ، وإذا ما لمته " ، وفى دلائل الإعجاز " تحقيق الشيخ محمود شاكر عجزه : " جميعا ، ومهما لمته لمته وحدى ".
٢- الرعد : ٢٣.

.....

******

فلم يتحد الجزاء والشرط ، إذ الشرط مدحه فقط ، والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى ، ولكن يلزم توقف مدح غيره من الورى على مدحه ؛ لأن مدح الورى من جمله الجزاء المعلق على الشرط ، والحاصل أنه يلزم على الاحتمال الأول : أعنى : جعله من عطف الجمل توقف مدح الورى على مدحه واتحاد الشرط والجزاء ، ويلزم على الاحتمال الثانى أعنى : جعله من عطف المفردات توقف مدح الورى على مدحه ، ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جعل الواو للحال ؛ فإنه لا يلزمه شيء إذ التقدير : متى أمدحه أمدحه فى حال مشاركه الورى لى فى المدح ، فالجزاء فى مدحه فى هذه الحاله ، وهذا لا ينافى مدحهم له قبل ذلك ، كذا قيل وقد يقال : لا نسلم أنه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء ، بل اللازم إنما هو للتوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات ؛ وذلك لأنه يمكن أن يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شعرى شعرى ، أو يعتبر العطف قبل الجزائيه ، ويجعل المجموع جزاء ، فالجزاء مجموع مدح الورى ومدح الشاعر ، والشرط مدح الشاعر فقط ؛ فإن قلت : يرد على هذا الأخير – وهو اعتبار العطف قبل الجزائيه – أن مشاركه مدحه لمدح الورى مأخوذ من العطف ، فلا حاجه لقوله : " معى " ، ويجاب بأن المراد بمشاركه مدحه لمدح الورى المشاركه فى الزمان بحيث لا يتراخى مدحهم عن مدحه ويكون قوله : " معى " تأكيد لما يستفاد من معنى المشاركه ، والحاصل أن اللازم على العطف أمور متعدده كلها خلاف الظاهر.

الأول : أنه خلاف المنساق للفهم.

والثانى : توقف مدح الورى على مدحه ، وذلك قصور فى مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل أو المفردات.

والثالث : اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائيه لئلا يتحد الشرط والجزاء ، إذا جعل من عطف الجمل.

والرابع : حمل " معى " على الاجتماع زمانا ؛ لأن المشاركه فى المدح مستفاده من العطف كما قلنا.

وفی الثانی حروف منها ؛ وهو فی تکریر " أمدحه " دون مجرد الجمع بین الحاء والهاء لوقوعه فی التنزیل مثل : (فَسَبِّحْهُ)(۱) فلا یصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحه ...

******

(قوله : وفی الثانی) أی : ومنشأ الثقل فی المثال الثانی حروف أی : اجتماع حروف من الکلمات ، والمراد کلمتین ؛ فأطلق الجمع علی ما فوق الواحد ، ومجموع الحروف التی فی الکلمتین التی حصل الثقل باجتماعها أربعه : الحاءین والهاءین وجعل الحاءین حروفا ظاهره دون الهاءین ؛ لأنهما ضمیران ، فهما اسمان إلا أن یقال : جعلهما حروفا تجوزا لکونهما علی صوره الحرف. (قوله : وهو) أی : ما ذکر من مجموع الحروف التی حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تکریر أمدحه ، ففی بمعنی مع ، أو والثقل فی الثانی المخل بفصاحه حاصل بتکریر " أمدحه " ، ففی بمعنی الباء ، ولو قال الشارح : وفی الثانی تکریر حروف منها ، کان أخصر وأوضح. (قوله : دون مجرد الجمع) أی : دون ثقل مجرد الجمع بین الحاء والهاء ، والحاصل أن مجرد الجمع بین الحاء والهاء وإن کان فیه ثقل إلا أنه لا یؤدی للإخلال بالفصاحه ، کیف وقد وقع فی القرآن نحو : (فَسَبِّحْهُ؟) والقول باشتمال القرآن علی کلام غیر فصیح مما لا یتجاری علیه مؤمن ، بل إذا تکررت الکلمه التی اجتمعا فیها زاد الثقل ، فیخرج الکلام بذلک عن الفصاحه ، فقول المصنف فی الإیضاح موجها لما فی البیت من تنافر الکلمات ، فإن فی أمدحه ثقلا لما بین الحاء والهاء من القرب ، مراده أن فیه شیئا من الثقل والتنافر ؛ فإذا انضم إلیه أمدحه الثانی تضاعف ذلک الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحه ، ولیس مراده أن مجرد الجمع بین الحاء والهاء موجب للتنافر المخل بالفصاحه لوروده فی القرآن.

(قوله : لوقوعه) أی : مجرد الجمع. (قوله : فلا یصح القول إلخ) أی : لأنه لا یلزم علیه اشتمال القرآن علی غیر فصیح. (قوله : بأن مثل هذا الثقل) أی : بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بین الحاء والهاء ، وما ماثله نحو : (أَعْهَدْ)(۲) ، و (لا تُزِغْ قُلُوبَنا)(۳) فهذا وإن کان فیه ثقل لکن لا یخل بالفصاحه.

۱- ق : ۴۰.

۲- یسّ : ۶۰.

۳- آل عمران : ۸.

ذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيده بحضره الأستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ : هل تعرف فيه شيئا من الهجنه ، قال : نعم ، مقابله المدح باللوم ؛ وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ : غير هذا أريد ، فقال : لا أدرى غير ذلك ، فقال الأستاذ : هذا التكرير فى" أمدحه أمدحه" مع الجمع بين الحاء والهاء ؛ وهما من حروف الحلق ، خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ؛ فأثنى عليه الصاحب.

******

(قوله : ذكر الصاحب) (١) ساق الشارح هذه الحكايه تأييدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن الفصاحه ، والصاحب إسماعيل صحب ابن العميد فى مده وزارته ، وتولى بعده الوزاره لفخر الدوله ابن بويه ، ولقب بالصاحب ؛ لأن الصاحب غلب على كل من صاحب السلطان. (قوله : بحضره الأستاذ ابن العميد) هو الشيخ إسماعيل بن عباد الذى هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجانى مدون هذا الفن. (قوله : من الهجنه) بضم الهاء وسكون الجيم أى : العيب. (قوله : غير هذا أريد) أى : لأن هذه الهجنه يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبه إليها بأن يقال : أشار الشاعر بتلك المقابله إلى أن ذمه الذى هو المقابل الحقيقى لا ينبغى أن يخطر بالبال ؛ لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق ، فلو دعا داع ؛ فإنما يفرض لومه دون ذمه ، ويؤيد ذلك أن أورد فى جانب اللوم" إذا" التى للإهمال والمهمله فى قوه الجزئيه ، فتصدق بحصول اللوم مره واحده.

وأورد فى جانب المدح" متى" التى هو سور الكليه الداله على صدور المدح منه فى جميع الأزمان ، وكان الأولى للشاعر أن يأتى بإن والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول ؛ لأن" إن" للشك دون" إذا" والماضى الدالين على تحقق الوقوع ، وفيه شائبه تقصير فى مقام المدح. وما قيل فى الجواب : إنه إنما عبر بإذا والفعل الماضى لنكته تشعر بالأدب فى حق الممدوح ، وهو كون وجود اللوم مع عدم المساعد محققا ؛ لأن" إذا" تستعمل فى التحقيق دون" إن" ؛ فإنها تستعمل فى الشك ففيه نظر ؛ لأنه لا يتم إلا لو كان قوله : " وحدى" قيدا فى الشرط ؛ لأن" إذا" إنما تدل على تحقق مدخولها مع أنه قيد فى الجواب. (قوله : هذا التكرير) مبتدأ ، (وقوله : خارج إلخ) خبر ، والمراد بكونه نافرا كل التنافر أنه

١- هو إسماعيل بن عباد المعروف بالصاحب ؛ لصحبته ابن العميد.

(والتعقيد) أى : كون الكلام معقدا (ألا يكون) الكلام (ظاهر الدلاله على ...

******

نافر تنافرا قويا كاملا ، وفيه أن هـذا ينافى ما سبق للشارح من أن المثال الأول متناه فى الثقل ، وهـذا الثانى دونه ، وقد يجاب بأن التنـافر الكامـل مقول بالتشـكيك ، فلا ينـافى أن هنـاك مـا هو أكمل من هـذا. (قوله : أى كون الكلام معقـدا) أشار به إلى أن التعقيد مصدر المبنى للمفعول لا مصدر المبنى للفاعل ، وهذا جواب عما يقال : التعقيد فعل المتكلم فهو من صفاته ، يقال : عقد زيد كلامه فهو معقد ، وحينئذ فلا يصح حمل (قوله : ألا يكون إلخ) عليه ؛ لأن عدم ظهور الدلاله على المعنى المراد من صفات الكلام ، ففسر التعقيـد بـذلك ليصـير صـفه للكلام مخلا بفصاحته معتبرا خلوصه عنه ، كما أن كونه غير ظاهر الدلاله صـفه له ، وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصـنف تفسـير للتعقـد لا للتعقيـد فغير منـدفع ؛ لأنه على تقدير كونه مصدر المبنى للمفعول يكون معناه المعقـديه ، وهى عباره عن مجعوليه الكلام غير ظاهر الـدلاله لا كونه غير ظاهر الـدلاله ؛ فإما أن يقال : إن المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر أعنى الهيئه المترتبه عليه ، أو يقال : هذا مبنى على التسامح بناء على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الـدلاله ، والأولى والأحسن أن يقال : قول المصـنف : " ألا يكون إلـخ" ، هذا تفسـير للتعقيد الاصـطلاحى لا اللغوى ، فلا يحتاج إلى جعله مصدر المبنى للمفعول ، ولا إلى تكلف فى صحه الحمل.

(قوله : ألا يكون إلـخ) إن قلت : يلزم على هذا التفسـير أن يكون اللغز والمعمى غير فصـيحين مع أنهما من المحسـنات ، وهى لا تعتبر إلا بعـد البلاغه التى لا توجـد إلا بعـد الفصاحه ، وهذا الاعتراض لخطيب اليمن ، ولما بلغ المصـنف ذلك أجاب عنه : بأن اللغز والمعمى غير فصـيحين مطلقا ، وعدهما من المحسـنات ممنوع بدليل أن صاحب المفتاح لم يذكرهما من المحسنات ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن صاحب المفتاح لم يذكر جميع المحسنات ، فيلزم أن كل ما لم يذكره ليس فصيحا ولا قائل به وإلا حسن فى الجواب أن يقال : إن الدلاله فى اللغز والمعمى إن كانت واضحه عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح

المراد لخلل) واقع (إما فى النظم) بسبب ...

******

فهما فصيحان ، وإلا فلا ويجرى هذا التفصيل فى كونهما من المحسنات واللغز والمعمى عند أهل البديع بمعنى ، وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد ، إلا أن اللغز يكون على طريق السؤال كقول الحريرى فى الميل (١) :

وما ناكح أختين سرّا وجهره

وليس عليه فى النكاح سبيل

وكقول بعضهم فى كمون :

يأيها العطار عبّر لنا

عن اسم شىء قلّ فى سومك

تنظره بالعين فى يقظه

كما يرى بالقلب فى نومك

واعترض على المصنف بأن التعقيد أمر وجودى ، وألا يكون عدمى ، وحمل العدمى على الوجودى لا يصح ، وأجيب بأنه قد تقرر أن النفى فى باب كان يتوجه إلى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا : كان زيد غير منطلق ، فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فهى قضيه معدوله المحمول ، وانظر ما حكمه العدول إلى هذا التعبير دون أن يقول أن يكون الكلام خفى الدلاله إذ لا واسطه بين الظهور والخفاء ، هذا وإنما عرف المصنف التعقيد دون نظائر ؛ لأن له سببين : الخلل فى النظم ، والخلل فى الانتقال ، ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد. (قوله : المراد) أى : للمتكلم ، وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن الغرابه ؛ لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلاله على المعنى الموضوع له. (قوله : لخلل إلخ) هذا من جمله التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل ؛ فإن عدم ظهور دلالتها على المعنى ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال ، بل لإراده المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله. (قوله : إما فى النظم) أى : التركيب سواء كان نظما أو نثرا ، وهذا هو التعقيد اللفظى ، وأما التعقيد لخلل فى الانتقال فهو التعقيد المعنوى ، وكلمه " إما" لمنع الخلو : فتجوز الجمع كذا فى عبد الحكيم ، والظاهر أنها لمنع الخلو والجمع معا ، ومما يدل له ما ذكره هو فى وجه انحصار التعقيد فى الخللين ، وهو أن

١- هذا البيت للحريرى فى المقامات ، والأختين يعنى العينين.

تقديم ، أو تأخير ، أو حذف ، أو غير ذلك ...

******

اللفظ إن أريد معناه المطابقى وكان غير ظاهر الدلاله عليه فلا يكون التعقيد إلا بخلل فى النظم ؛ لأن فهم المعنى المطابقى بعد العلم بوضع المفردات وهيئه التركيب يكون ظاهرا ، وإن أريد غيره ، فإما أن لا يكون بين المعنى المطابقى وذلك المعنى المراد لزوم ، بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ أصلا ، فيكون فاسدا لا معقدا ؛ لأنه عباره عن عدم ظهور الدلاله لا عن عدم الدلاله ، وإما أن يكون بين المعنى المطابقى والمعنى المراد لزوم ظاهر ، بأن كانت القرينه على عدم إراده المعنى المطابقى ظاهره ، فلا تعقيد أصلا وإن كانت خفيه ، أو يكون اللزوم خفيا فى نفسه محتاجا لواسطه ، حصل التعقيد للخلل فى الانتقال.

(قوله : تقديم أو تأخير) يحتمل أن المراد تقديم اللفظ عن محله الأصلى ، وقوله : " أو تأخير" أى : تأخير لغير ذلك اللفظ فى محل الأول ، فعلى هذا بينهما تلازم إذ يلزم من تقديم الشىء عن محله الأصلى تأخير غيره فى ذلك المحل وبالعكس ، وأما تقديم الشىء عن محله وتأخيره عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما ، وإلا كان الشىء الواحد مقدما مؤخرا فى تركيب واحد وهو لا يعقل ؛ وإنما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل منهما الآخر إشعارا بكفايه ملاحظه أحدهما فى الخلل وإن لم يلاحظ الآخر ، ويحتمل أن المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الأصلى الذى يقتضيه ترتيب المعانى أو تأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فعلى هذا ليس أحدهما مغنيا عن الآخر ، فالجمع بينهما ظاهر. (قوله : أو حذف) أى : بلا قرينه واضحه ؛ فإن وجدت القرينه على المحذوف لم يحصل التعقيد ؛ لأن المحذوف مع القرينه كالثابت نحو دنف فى جواب كيف زيد؟ (قوله : أو غير ذلك) أى : كالفصل بين الشيئين المتلازمين بأجنبى ، كالفصل به بين المبتدأ والخبر ، وبين الصفه والموصوف ، وبين البدل والمبدل منه ، وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثه مع التقديم والتأخير فى بيت الفرزدق (١) الآتى ، ثم اعلم أن

١- يقصد قوله : وما مثله فى الناس إلا مملّكا أبو أمّه حىّ أبوه يقاربه - - فى مدح خال هشام بن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بنى أميه ، وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المخزومى. والبيت فى لسان العرب (ملك) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٤٣) ، وانظر : " الإيضاح" تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ٦.

مما يوجب صعوبه فهم المراد (كقول الفرزدق (۱) فى خال هشام) بن عبد الملك بن مروان ، وهو إبراهيم بن هشام ...

******

الخلـل فى التركيب لاـ بـد فيه أن يكون ترتيب الألفاظ على غير ترتيب المعانى كما ذكره فى المطول ، حيث قال : الخلل إما فى النظم : بألا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضـمار ، أو غير ذلك مما يوجب صعوبه فهم المراد إذا علمت ذلـك ، تعلم أن التعقيـد اللفظى لا يحصل بالعطف على المحل بلا قرينه ، ولا بالجر على الجوار أو التوهم ؛ وذلـك لأـن ترتيب الألفـاظ فيها على وفق ترتيب المعنى ، فالأول نحو : مررت بغلامك وزيـد ، بعطف زيـد على محل الكاف ، والثانى نحو : هذا جحر ضب خرب ، والثالث نحو : ليس زيد قائما ولا قاعد. (قوله : مما يوجب صـعوبه فهم المراد) أى :المعنى المراد للمتكلم. (قـوله : الفرزدق) هـو فى الأصـل جمـع : فرزدقه ، وهى القطعه من العجين ، لقّب به همـام بن غـالب بن صعصـعه التميمى ، صاحب جرير ، لتقطع وجهه قطعا كقطع العجين ، وكان أبوه غالب من أجله قومه ، ومن سـراتهم ، وكنيته أبو الأخطل ، لولد كان له اسـمه : الأخطل ، وهو شاعر أيضا ، وهو غير الأخطل التغلبى النصـرانى الشاعر المشـهور ، وجده صعصـعه صحـابى ، وأم الفرزدق ليلى بنـت حـابس ، أخت الأـقرع بن حـابس ، روى الفرزدق عن على بن أبى طـالب ، وعن أبى هريره ، وعن الحسين ، وعن ابن عمر ، وعن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عن الجميع. (قوله : ابن مروان)

۱- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى دلائل الإعجاز ص ۸۳ ، وشرح عقود الجمان (۱ / ۱۴) ، ولسان العرب (ملك) ، ومعاهد التنصيص (۱ / ۴۳) ، والإيضـاح ص ۶. وهـو فى مـدح خـال هشـام بن عبـد الملـك بن مروان : أحـد ملوك بنى أميه ، وخـاله الممـدوح إبراهيم بن هشام بن إسـماعيل المخزومى ، والفرزدق هو : همّام بن غالب بن صعصـعه التميمى الـدارمى ، أبو فراس ، الشـهير بالفرزدق : شاعر من النبلاء من أهل البصـره ، عظيم الأثر فى اللغه ، كان يقال : لو لا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغه العرب ، ولو لا شعره لذهب نصف أخبار الناس. [الأعلام : (۸ / ۹۳)].

ابن إسماعيل المخزومى :

(وما مثله فى الناس إلا مملّكا ... أبو أمّه حىّ أبوه يقاربه ؛ أى : ليس مثله) فى الناس (حى يقاربه) أى : أحد يشبهه فى الفضائل (إلا مملك) أى : رجل أعطى الملك والمال ؛ يعنى هشاما (أبو أمه) أى : أم ذلك المملك (أبوه) أى : أبو إبراهيم الممدوح ؛ أى : لا- يماثله أحد إلا- ابن أخته وهو هشام ؛ ففيه فصل بين المبتدأ والخبر ؛ أى : أبو أمه أبوه بالأجنبى الذى هو حى ، وبين الموصوف والصفه ؛ أعنى : حى يقاربه بالأجنبى الذى هو أبوه وتقديم المستثنى ؛ أعنى : مملكا على المستثنى منه ؛ أعنى : حى ، وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله ، فقوله : " مثله " اسم " ما " ، و " فى الناس " خبر ، ...

******

بسكون الراء ، وإبراهيم الممدوح كان عاملا- على المدينه من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك. (قوله : ابن إسماعيل المخزومى) نسبه لبنى مخزوم ، قبيله من قبائل العرب ، ويلقب إسماعيل المذكور بالمغيره ، وحينئذ فلا تنافى بين قول الشارح هشام بن إسماعيل ، وقول المفتاح هشام بن المغيره كذا ذكر بعض الحواشى ، والذى ذكره ابن حزم فى الجمهره أن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيره القرشى المخزومى كان عاملا على المدينه من طرف عبد الملك بن مروان ، وأن جد هشام المذكور وهو هشام ابن الوليد أسلم يوم فتح مكه ، وهو أخو خالد بن الوليد ، وكان لهشام - العامل المذكور - بنت تزوجها عبد الملك ، فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور ، وهو الذى مدحه الفرزدق ، ومدح معه خاله إبراهيم بن هشام بقصيده منها قوله : " وما مثله فى الناس " ... البيت.

(قوله : إلا- ابن أخته) أى : فمماثله الملك للممدوح ، إنما جاءت من قبله بحكم الخلال تتبع الخال. (قوله : وتقديم المستثنى إلخ) أى : ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى ، لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ، ولو عكس الأمر لصح. (قوله : والمبدل منه وهو مثله) إنما أورد ذلك البدل توطئه لإفاده نفى المقاربه الذى هو أعم بعد نفى المماثله. (قوله : مثله اسم ما ، وفى الناس خبر) أى : خبرها وهذا

وإلا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه.

******

الإعراب مبنى على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته ، وإلا فالفرزدق تميمى وهم يهملون ما ، وجعل بعضهم ، وهو الشيرازى (۱) فى " شرح المفتاح " مثله : مبتدأ ، وحى : خبره ، وما غير عامله على اللغه التميميه ، أو أن مثله : خبر ، وحى : مبتدأ ، وبطل عمل ما لتقدم الخبر ، وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب فى المعنى ، يظهر ذلك بالتأمل فى قولنا : ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه ، أو ليس حى يقاربه مماثلا له فى الناس ، ووجه الاضطراب : أن المقصود نفى أن يماثله ويقاربه أحد.

والتوجيه الأول : يفيد نفى المقاربه عن المماثله ، والتوجيه الثانى : يفيد نفى المماثله عن المقارب ، وهذا المفاد يقتضى وجود المماثل والمقارب مع عدمه ، وهذا تدافع وتناقض كذا فى عبد الحكيم.

هذا ويمكن أن يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه ، بأن يجعل " إلا مملكا " : مستثنى من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبر ما ، وقوله : " أبو أمه " : مبتدأ خبره " حى " ، و " أبوه " خبر بعد خبر ، والجمله صفه ل " مملكا " وكذلك جمله " يقاربه " أى : إلا مملكا موصوفا بالصفه المذكوره ، وموصوفا بأنه يقاربه أى : يشبهه فى الفضائل ، وعلى هذا فالمراد بالحياه فى قوله : " حى " الشبوبيه ؛ لأن نسبه الشبوبيه للهرم كنسبه الحياه إلى الموت ، ومناسبه ذكر الشباب هنا إفاده أن هذا الملك حصلت له السياده ، والحال أن جده شاب.

وحينئذ فتكون السياده ثبتت له فى صغره ، لا أنها حصلت له فى آخر عمره كما هو الغالب ، وغايه ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب مملكا ، مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى. (قوله : لتقدمه على المستثنى منه) أى : ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدليه من المستثنى منه ، ولهذا أتى به المصنف مرفوعا فى تفسير المعنى المراد.

۱- هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسى ، قطب الدين الشيرازى ، قاض ، عالم بالعقليات ، مفسر ، من بحور العلم. من كتبه : " فتح المنان فى تفسير القرآن " ، و " تاج العلوم " و " مفتاح المفتاح " و " الانتصاف شرح الكشاف " ، وغيرها ، توفى سنه ۷۱۰ ه وانظر : الأعلام : (۷ / ۱۸۷).

قيل : ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر ؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عده أمور موجبه لصعوبه فهم المراد ، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو ؛ وبهذا يظهر فساد ما قيل : من أنه لا حاجه فى بيان التعقيد فى البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له ؛ ...

******

(قوله : يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى) أى : لأن التعقيد اللفظى لا يكون ناشئا إلا عن ضعف التأليف ، فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص منه. (قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا القيل نظر ، وحاصله منع أن التعقيد اللفظى لا يكون إلا عن ضعف التأليف ، بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف ، ثم اعلم أن مراد الشارح الإشاره إلى رد قول آخر غير ما ذكره الخلخالى وهو إغناء ضعف التأليف عن التعقيد ، وإن لم يكن ذلك القول مشهورا بين أرباب الفن ؛ لأن الشارح مطلع ، ومن حفظ حجه على من لم يحفظ ، وليس مراد الشارح الرد على الخلخالى ؛ وذلك لأنه قال : إن ذكر أحد الأمرين من الضعف والتعقيد اللفظى يغنى عن الآخر ، أما إغناء الضعف فلما سبق ، وأما إغناء التعقيد ؛ فلأنه لازم للضعف ؛ لأن التأليف إذا لم يوافق القانون أوجب صعوبه فى الفهم لا محاله ، والخلوص عن اللازم يوجب الخلوص عن الملزوم ، فلو كان مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخلخالى المذكور والرد عليه ، لم يحسن منه الاقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره فى الجواب ؛ لأن ما ذكره فيه لا يدفع السؤال بتمامه ، وإنما يدفع إغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ، ودفعه أن يقال : لا نسلم أن كل ضعف يوجب تعقيدا ؛ فإن مثل جاءنى أحمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد. (قوله : لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عده أمور موجبه لصعوبه فهم المراد ، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ ، وذلك نحو : إلا عمرا الناس ضارب زيد ، فهذا ليس فيه ضعف تأليف وإنما فيه تعقيد ، وينفرد الضعف فى : جاء أحمد بالتنوين ، فإنه لا تعقيد فيه ، وتأليفه ضعيف ، ويجتمع الضعف والتعقيد فى بيت الفرزدق المذكور ، وإذا علمت أن بينهما باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجيها ، تعلم أن قول القائل : إن ضعف التأليف يغنى عن التعقيد ؛ لأن التعقيد لازم للضعف لا يتم. (قوله : وبهذا إلخ) أى : بما ذكر من (قوله : لجواز أن يحصل إلخ) مع (قوله : وإن كان كل منها إلخ) ،

لأن ذلك جائز باتفاق النحاه ؛ إذ لا يخفى أنه يوجب زياده التعقيد وهو مما يقبل الشده والضعف.

(وإما فى الانتقال) عطف على قوله : " إما فى النظم" ؛ أى : لا يكون ظاهر الدلاله على المراد لخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغه إلى المعنى الثانى المقصود ؛ ...

******

(وقوله : لأن ذلك إلخ) عله لقوله : " لا حاجه إلخ" ، وقوله : " إذ لا يخفى" عله للعليه أى : وإنما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا ؛ لأنه لا يخفى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زياده التعقيد أى : وزياده التعقيد تعقيد. (قوله : وهو مما يقبل إلخ) عله لمحذوف تقديره : وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح ؛ لأنه مما يقبل إلخ ، والحاصل أن تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وإن كان جائزا شائعا ، لكنه يوجب التعقيد ، فإن حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته ؛ لأن التعقيد مما يقبل الشده والضعف. (قوله : أى : لا يكون ظاهر الدلاله) الضمير فى يكون للكلام ، وقوله : " لخلل واقع فى انتقال الذهن" : اعترض بأنه إما أن يراد الخلل الواقع للمتكلم فى انتقال ذهنه ، أو للسامع ؛ فإن كان المراد الأول : فلا يصح تعليل الخلل بإيراد اللوازم البعيده ، بل الأمر بالعكس أى : أن إيراد اللوازم البعيده يعلل بالخلل فى انتقال الذهن ؛ لأن المتكلم إذا اختل انتقال ذهنه أورد اللوازم البعيده المفتقره إلى الوسائط الكثيره ، وإن كان المراد الثانى فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلاله بالخلل ؛ بل الأمر بالعكس أى : إنما يعلل خلل انتقال الذهن بعدم ظهور الدلاله ؛ لأن الخلل الذى يحصل للسامع فى انتقال ذهنه إنما هو عدم ظهور دلاله اللفظ على المعنى المراد للمتكلم.

وأجيب بأنا نختار الشق الثانى ، وهو أن المراد بالذهن ذهن السامع ، ولا يرد ما ذكر ؛ لأن المراد بالذهن النفس ، والمراد بانتقالها من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد توجهها من المعنى الأول إلى الثانى لعلاقه بينهما ، والمراد بالخلل فى الانتقال بطء الانتقال من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد ، والمراد بعدم ظهور دلاله اللفظ بطء انفهام المراد منه عند الإطلاق بالنسبه للعالم بوضعه لأصل المعنى لإخفاء المراد السابق ، ولا شك أن خلل

وذلك بسبب إيراد اللوازم ...

******

الانتقال الذى هو بطؤه سبب لعدم ظهور الدلاله بالمعنى المذكور ، وبيان ذلك أن سرعه انتقال الذهن من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد سبب فى سرعه انفهام المراد من اللفظ مساو له ، إذ لا سبب لها سواها ، ولا شك أنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء المسبب ، فبالضروره تنتفى سرعه انفهام المراد بانتفاء سرعه الانتقال ، فيكون بطء الانفهام الذى هو عدم ظهور الدلاله ببطء الانتقال الذى هو الخلل ، ولا شك أن ذلك الخلل بسبب إيراد المتكلم اللازم البعيد مع خفاء القرينه الداله على المراد ، فصح تعليل عدم ظهور الدلاله بالخلل وتعليل الخلل بإيراد اللوازم البعيده ، إذا علمت هذا فقول الشارح : " لخلل واقع فى انتقال الذهن " أى : لأجل بطء نفس السامع فى انتقالها من المعنى الأول أى : المعنى الأصلى الحقيقى ، وقوله : " إلى المعنى الثانى " أى : الذى له نوع ملابسه بالمعنى الأول وهو المعنى الكنائى ، أو المجازى ، فالمعنى الأول كالإخبار بكثره الرماد فى قولك - فى مقام المدح : زيد كثير الرماد ، والمعنى الثانى الإخبار بكرمه ، وحاصل ما فى المقام أن شرط فصاحه الكلام الكنائى أو المجازى : أن يكون المعنى الثانى وهو الكنائى أو المجازى قريبا فهمه من الأصلى ، فإن لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملابس بعيدا فهمه من الأصلى عرفا ، بحيث يفتقر فى فهمه إلى وسائط مع خفاء القرينه ، لم يكن الكلام الكنائى أو المجازى فصيحا لحصول التعقيد.

واعلم أن المدار فى صعوبه الفهم على خفاء القرائن ، كثرت الوسائط أو لا ، لا على كثره الوسائط فقط ؛ فإنها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبه فى فهم المعنى الثانى من الأول ، كما فى قولهم : فلان كثير الرماد كنايه عن كرمه ؛ فإن الوسائط فيه كثيره مع أنه لا تعقيد فيه ، وخفاء القرائن وعدم خفائها بواسطه جريان الكلام على أسلوب البلغاء واستعمالهم وعدم جريانه على أسلوبهم واستعمالهم.

(قوله : وذلك) أى : الخلل والبطء. (قوله : بسبب إيراد اللوازم) أى : المعانى اللوازم أى : إيرادها بلفظ الملزومات ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن مذهب المصنف فى الكنايه والمجاز أن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم ، والفرق باشتراط القرينه الصارفه عن

البعيده المفتقره ...

******

إراده المعنى الحقيقى فى المجاز دون الكنايه ، فليس مراد الشارح إيراد المعانى اللوازم بلفظها ، وإلا كان غير آت على طريقه المصنف فى الكنايه والمجاز ، ولو قال : بسبب إيراد الملزومات البعيده لكان أوضح.

هذا ، وقال العلامه عبد الحكيم : إنما لم يقل : إيراد الملزومات ويكون المراد اللازم فى الذهن ، كما ذهب إليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، ومن اللازم إلى الملزوم ؛ لأن اللازم ما لم يكن ملزوما فى الذهن لا يمكن الانتقال منه.

واعلم أن المراد باللوازم ما اصطلح عليه علماء البيان ، وهو كل شىء وجوده على سبيل التبعيه لآخر ، وإن كان أخص منه كما فى شرح المفتاح للعلامه السيد (قوله : البعيده) أى : من الملزومات ، وقوله : " المفتقره" : بيان لكونها بعيده فهو وصف كاشف لها ، ثم إن ظاهر الشارح يقتضى أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثه لوازم وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك ، بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطه واحده ، وأجيب عنه بأجوبه ثلاثه :

الجواب الأول : أن" أل" فى اللوازم والوسائط للجنس ، وأل الجنسيه إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعيه ، وفى ذلك الجواب نظر ؛ لأن ذلك ينافى وصف الوسائط بالكثره.

الجواب الثانى : أن الجمع باعتبار المواد ؛ لأن مواد الخلل متعدده وفى كل ماده لازم واحد وواساطه واحده ، وفى هذا الجواب نظر من وجهين : الأول : أنه ينافى الوصف بالكثره ؛ لأنه يقتضى أن فى كل ماده أكثر من واسطه واحده.

الثانى : أنه يفيد أنه لا توجد اللوازم المتعدده والوسائط كذلك فى ماده واحده وليس كذلك ، وقد يجاب عن الأول : بأن الوصف بالكثره باعتبار بعض المواد.

وعن الثانى : بأن قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للأقل ولا شك أن أقل ما يحصل به الخلل لازم واحد وواسطه واحده.

إلى الوسائط الكثيره مع خفاء القرائن الداله على المقصود (كقول الآخر : ...

******

الجواب الثالث : أن المراد بالجمع ما فوق الواحد ، وإنما اعتبر ذلك مع أن الخلل يتحقق بلازم واحد وواسطه واحده ؛ لأنه الغالب إذا الغالب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط كذا ذكر العلامه الغنيمى ، وفى الفنرى : يجوز أن يكون الجمع باقيا على معناه ، ويراد بمقابله الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد ، فإن جوّز ألا يكون ذلك الانقسام على السواء ، بل يكون على الاختلاف والتفاوت ، مثلا إذا قيل : باع القوم دوابهم ، يكون المراد منه : أن كل واحد منهم باع ما له من الدواب ، سواء كانت واحده أو متعدده وهو الظاهر ، فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهه ، إذا لا يلزم توحد اللازم والواسطه فى كل ماده ، وإن لم يجز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور ولا شبهه ؛ لأنه حينئذ يكون أخذا بالأقل ؛ لأنه إذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بإيراد لازم واحد مفتقر إلى واسطه واحده مع خفاء القرينه ، فلا يوجد فى إيراد أكثر من ذلك مع خفائها بالطريق الأولى. (قوله : إلى الوسائط) أى : بينها وبين الملزومات. (قوله : مع خفاء القرائن) أى : بعدم الجريان على أسلوب البلغاء ، فلو كانت القرينه ظاهره فلا خلل ، سواء تعددت الوسائط كما فى قولك : فلان كثير الرماد ، مريدا الإخبار بكرمه ، أو لم تتعدد كقولك : فلان طويل النجاد ، مريدا الإخبار بطول قامته ، فلو كان اللازم قريبا لا واسطه بينه وبين الملزوم ، لكن القرينه خفيه كان مضرا ويحصل به الخلل والتعقيد ، خلافا لما يفيده كلام الشارح ، حيث قيد اللوازم بالبعيده ، وإنما لم يتعرض الشارح لذلك لندره وقوعه ؛ لأن اللازم القريب قلما يخفى لزومه ، ولذا ذهب الإمام الرازى (١) إلى أن كل لازم قريب فهو بيّن ، وإن كان لم يسلم له فى ذلك ، ولكون المثال الذى ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفتقر لوسائط عده كما

١- هو زين الدين محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى ، صاحب" مختار الصحاح" فى اللغه ، وله علم بالتفسير والأدب ، وله" روضه الفصاحه" فى البلاغه وغير ذلك ، توفى سنه ۶۶۶ ه. انظر : الأعلام (۶ / ۵۵).

وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل : كقوله ؛ لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب ...) بالرفع ؛ ...

******

يأتى بيانه ، ويظهر لك أن الأقسام أربعه : يحصل الخلل فى صورتين أعنى : ما إذا كانت القرينه خفيه ، سواء تعددت الوسائط كما يأتى فى قوله (١) :

وتسكب عيناى الدموع لتجمدا أو لم تتعدد ، ولا خلل فى صورتين : وهما ما إذا كانت القرينه غير خفيه تعددت الوسائل كما فى قولك : فلان كثير الرماد ، أو لم تتعدد كما فى قولك : فلان كثير النجاد (قوله : عباس بن الأحنف) (٢) هو من بنى حنيفه ، كان رقيق الحاشيه ، لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد (قوله : سأطلب إلخ) عبر بالسين الموضوعه للاستقبال للإشاره إلى أن بعد الديار وإن كان لغرض صحيح ، وهو قرب الأحباب حقيق بأن يسوف به ولا يطلبه فى الحال لكون البعد فى ذاته أردى من الردى ، والحاصل أن البعد وإن كان وسيله للقرب الذى هو المقصد الأقصى للعشاق إلا أنه من حيث إنه بعد فى نفسه حقيق بأن يسوف عليه ، ولكون البعد رديئا أضافه الشاعر لداره لا لذاته ؛ لأن العاشق لا يطلب بعد ذاته ، وأضاف القرب لذات المحبوبين ، فإن قلت : هذا الكلام يقتضى أن السين أصليه وقول الشارح ومعنى البيت أنى اليوم أطيب إلخ يقتضى زيادتها لمجرد التوكيد. قلت : إن ما قلناه بالنظر لأصل وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت ، والحاصل أن ايثاره التعبير بالعباره الداله على التسويف فى الجمله يشير لذلك المعنى وإن كانت للتأكيد أفاده القرمى (قوله : عنكم) متعلق ببعد لا بالدار ، وإلا لقال لكم ، والمعنى بعد دارى عنكم ، وفيه إشاره إلى أنه لا يرضى بنسبه طلب البعد إلى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله : بالرفع)

١- البيت للفرزدق فى ديوانه ١٠٦ طبعه دار الكتب ، ودلائل الإعجاز ٢٦٨ ، والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

٢- هو العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفى اليمامى ، أبو الفضل : شاعر غزل رقيق ، قال فيه البحترى : هو أغزل الناس ، أصله من اليمامه ، وكان أهله فى البصره وبها مات أبوه ، ونشأ هو ببغداد وتوفى بها سنه ١٩٢ ه ، وقيل : بالبصره ، خالف الشعراء فى طريقتهم فلم يمدح ولم يهج ، بل كان شعره كله غزلا وتشبيبا ، وهو خال إبراهيم بن العباس الصولى. انظر : الأعلام (٣ / ٢٥٩).

وهو الصحيح ، وبالنصب وهم (عينای الدّموع لتجمدا) (۱) جعل سكب الدموع كنايه عما يلزم فراق الأحبه ...

******

أی : عطفا على مجموع سأطلب وقرر بعضهم أنه بالرفع عطف على أطلب ، فالمعنى وستسكب إلخ ، وفی هذا الثانی نظر ؛ فإن البكاء شعار المحبين ؛ لأنه ينبئ عن شده الشوق ، فلا ينبغی التسويف به إلا أن يقال : إن التسويف به لا بهذا الاعتبار ، بل باعتبار ما فيه من المشاق وتكدير عيش العشاق.

(قوله : وهو الصحيح) أی : لثبوته عنده بالنقل الصحيح ؛ ولأن ما ذكره من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع (قوله : وهم) أی : غلط ؛ وذلك لأنه إما عطف على بعد من قبيل عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل وهو لا يحسن ؛ لأن سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ، ولا يخفى أن البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه فی حال من الأحوال ، وحينئذ فلا معنى لطلبهما للزوم طلب الحاصل ؛ إلا أن يقال : المطلوب استمرار السكب لا أصله ، وإما عطف على قوله : لتقربوا وهو لا يصح ذلك ؛ لأن تعليل طلب بعد الديار بالقرب يدل على أن المقصود من طلب البعد قرب الأحبه المقتضی للفرح والسرور ، فكيف يعلله بعد ذلك بالحزن الذی هو المراد من سكب الدموع؟ إذ تعليله به يقتضی أن المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبه له لأقرب الأحبه ، فالتعليل الثانی يفيد نقيض ما أفاده الأول ، والتناقض الذی هو باطل ما جاء إلا من جعله عطفا على : لتقربوا فبطل عطفه على بعد وعلى لتقربوا ، وحينئذ فتعين الرفع (قوله : جعل سكب الدموع كنايه إلخ) أی : فليس المراد للشاعر الإخبار بسكب عينيه للدموع ، بل القصد الإخبار بلازمه وهو

۱- البيت من الطويل ، وهو للعباس بن الأحنف فی الإيضاح ص ۷ ، وشرح عقود الجمان ۱ / ۱۵ ، والبيت فی ديوانه أيضا ص ۱۰۶ ط. دار الكتب ، ودلائل الإعجاز ص ۲۶۸ ، والإشارات والتنبيهات ص ۱۲ ، قوله : " وتسكب" بالرفع ونصبه بالعطف على" بعد" أو على" تقربوا" ، وهم ، والحق أن لا شیء فی عطفه على" تقربوا" ، والسين فی قوله" سأطلب" لمجرد التأكيد ، ومعنى الشطر الأول أن يفارقه رجاء أن يغنم فی سفره فيعود إليه فيطول اجتماعه به.

من الكآبه والحزن ، وأصاب ، لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كنايه عما يوجبه التلاقى ...

******

الكآبه والحزن ، فكأنه قال : وأوطن نفسى على مقاساه الأحزان والكآبه ، وقوله : عما يلزم أى : عن لازم يلزم فراق الأحبه أى : كما يلزم سكب العين للدموع ، فالحزن لازم لفراق الأحبه ولسكب العين للدموع ، ولو قال عما يلزمه من الكآبه والحزن لكان أحسن ؛ لأن الكنايه إطلاق الملزوم وإراده اللازم ، لا التعبير عن اللازم لشىء بشىء آخر.

(قوله : من الكآبه) بفتح الهمزه وسكونها يقال : كئب الرجل يكأب .. كعلم يعلم ، كآبه وكأبه مثل : رآفه ورأفه ، وهى سوء الحال والانكسار من أجل الحزن ، فعطفه عليها من عطف السبب على المسبب (قوله : وأصاب) أى : فى ذلك الجعل لسرعه فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ، ولهذا يقال أبكاه الدهر كنايه عن كونه أحزنه ، وأضحكه كنايه عن كونه أسره قال الشاعر (١) :

أنزلنى الدّهر على حكمه

من شامخ عال إلى خفض

أبكانى الدّهر ويا ربّما

أضحكنى الدّهر بما يرضى

أى : أبكانى الدهر بما يسخطنى ، وقلما سرنى بما يرضى (قوله : لكنه أخطأ فى جعل إلخ) أى : لعدم فهم ذلك اللازم بسرعه من جمود العين ؛ وقوله أخطأ : أى فى نظر البلغاء ؛ لأنه مخالف لموارد استعمالهم ؛ وذلك لأن الجارى على استعمالهم إنما هو الانتقال من جمود العين أعنى : يبسها ، إلى بخلها بالدموع وقت طلبه منها ، وهو وقت الحزن على مفارقه الأحباب ، فهو الذى يفهم من جمودها بسرعه ، لا دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر ، قال الشاعر (٢) :

١- البيتان لحطّان بن المعلى من الشعراء الإسلاميين ومن شعراء الحماسه (وهى مختارات لأبى تمام من شعر السابقين ، ولذا يقال شاعر حماسى) ، وانظر البيت فى شرح ديوان الحماسه للتبريزى ١ / ١٥٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٦٩ ، وقد كنى الشاعر فيه بإبكاء الدهر له عن إساءته ، وبإضحاكه له عن سروره.

٢- البيت لأفلح بن يسار ، وقيل مرزوق بن يسار المعروف بأبى عطاء الخراسانى فى رثاء ابن هبيره عند ما قتله - - المنصور يوم واسط بعد أن أمّنه ، وواسط مدينه بالعراق بناها الحجاج بن يوسف الثقفى ، وبعد هذا البيت : عشيّه قام النائحات وشقّقت جيوب بأيدى مأتم وخدود وانظر البيت فى شرح الحماسه للتبريزى ٢ / ١٥١ ، ودلائل الإعجاز ٢٦٩ ، والإشارات والتنبيهات ١٢.

من الفرح والسرور ...

******

ألا إنّ عينا لم تجد يوم واسط

عليك بجارى دمعها لجمود

أى : لبخيله بالدموع ، ولهذا لا يصح فى الدعاء للمخاطب أن يقال : لا زالت عينك جامده ؛ لأنه دعاء عليه بالحزن ، فالمعنى الذى أراده الشاعر لا يفهم من العباره بسرعه ، وحينئذ فيكون الكلام معقدا ، ومن المعلوم أن الكلام المعقد يعد صاحبه مخطئا فإن قلت : إنه لا ملازمه بين جمود العين ودوام الفرح والسرور ، فكيف ينتقل الشاعر منه إليهما؟ قلت : استعمل جمود العين الذى هو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازا مرسلا ، والعلاقه الملزوميه ، ثم استعمله فى خلوها مطلقا من الدموع مجازا مرسلا من باب استعمال المقيد فى المطلق ، ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازما لذلك عاده ، وهذا وإن كان يكفى فى صحه الكلام واستقامته ، لكن يخرجه عن التعقيد المعنوى ؛ لظهور أن ذهن السامع العارف بصناعه الكلام لا ينتقل إليه بسهوله ؛ لبعد ذلك اللازم مع خفاء القرينه بسبب عدم هذا الاستعمال على موارد البلغاء.

ومن المعلوم أن ما يوجب صعوبه فهم المعنى المراد بمراحل من البلاغه بحيث يعد صاحبه عند البلغاء من المخطئين فالحاصل أن الخطأ فى استعمال الجمود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل فى آحاد المجاز ، بل لكون تعارف البلغاء على خلافه ، والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلغاء يمنع التفات الأذهان لما التفتوا إليه فى استعمالهم.

أما إذا لم يعلم تعارف البلغاء ، فيجوز الانتقال عن الملزوم لوجود العلاقه المصححه إلى أى لازم كان (قوله : من الفرح والسرور) الفرح : مصدر الفعل اللازم ، والسرور : مصدر المتعدى ، يقال : سرتنى رؤيتك ، وحينئذ فلا مشاكله بينهما ، وقد يجاب بأن السرور إما مصدر المبنى للمفعول فيكون لازما أيضا أو مصدر المبنى للفاعل

(فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع) حال إراده البكاء ؛ وهى حاله الحزن (لا إلى ما قصد من السرور) الحاصل بالملاقاه ومعنى البيت : إنى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، ...

******

وهو قد يكون لازما يقال : سر زيد أى حصل له سرور فالمشاكله حاصله على كل حال (قوله : فإن الانتقال إلخ) عله لجعل البيت مثالا ـ للخلل فى الانتقال أى : لأن وإنما كان فى البيت تعقيد للخلل فى الانتقال ؛ لأن الانتقال أى : لأن الصواب فى الانتقال من جمود العين وهو يبسها إنما هو إلى بخلها بالدموع عند طلبه منها ، ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها إلا عند شده الحزن ، ويصح أن يكون عله لمحذوف أى : وقد أخطأ الشاعر فى جعله جمود العين كنايه عن الفرح والسرور ؛ لأن الانتقال إلخ ، ويمكن أن الشارح أشار إلى ذلك بقوله : لكنه أخطأ إلخ.

(قوله : وهى) أى : حاله إراده البكاء حاله الحزن (قوله : لا إلى ما قصده) أى : الشاعر من السرور إلخ ، لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهوله ؛ لأنه يحتاج فى الانتقال لما قصده إلى الوسائط الكثيره مع خفاء القرينه ، وهذا بخلاف الإيهام الذى عد من المحسنات للكلام البليغ ؛ لأنه إنما يعد محسنا عند وضوح القرينه على المراد وهو مفقود فى البيت ؛ لأن المصراع الأول وإن دل على أن المراد بالجمود السرور ، لكن شهره استعماله فى الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه ، والاعتراض بأن سهوله الانتقال ليست بشرط فى قبول الكنايات ، وإلا ـ لزم خروج كثير من الكنايات المعتبره عند القوم عن حيز الاعتبار مردود ؛ لأن صعوبه الانتقال فى تلك الكنايات المعتبره إن أدت إلى التعقيد فلا نسلم اعتبارها عندهم (قوله : أنى اليوم أطيب نفسا إلخ) هذا يشير إلى أن السين فى قوله : سأطلب زائده للتوكيد ، لا أنها للاستقبال ؛ لأن اليوم دال صريحا على أن طلب البعد إنما هو فى الحال فهو على حد قوله : (سَنَكْتُبُ ما قالُوا)(1) وهى وإن كانت فى الأصل للاستقبال والتوكيد إلا ـ أنها جردت عن بعض معناها ، وتجريد الكلمه

١- آل عمران : ١٨١.

وأوطنها على مقاساه الأحزان والأشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ، ومسره لا تزول فإن الصبر مفتاح الفرج ولكل بدايه نهايه ...

******

عن بعض معناها شائع عندهم ، ولا يقال : إن الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازا عن طيب النفس به اللازم له ، وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه وهو الحزن ؛ لأنا نقول : بل مرده تقرير معنى البيت وبيان سبب السكب ، ولا حاجه إلى ارتكاب التجوز. وأطيب يصح أن يكون بالتخفيف من طاب بدليل تنكير نفسا على التمييز ، إذ لو كان بالتشديد لقال : نفسى بالنصب على المفعوليه ، ويصح أن يكون بالتشديد من طيب بدليل عطف وأوطنها عليه ، لكن الأول أحسن ؛ لأن الثانى يوهم أن المراد تطييب النفس ، ولو غير نفس المتكلم كما يؤخذ من التنكير ومراعاه جانب المعنى أولى.

(قوله : وأوطنها) أى : أصبرها على مقاساه إلخ : هذا راجع إلى قوله وتسكب عيناى الدموع : بيان لحاصل معناه ، وقوله إلى وصل يدوم : راجع لقوله : لتقربوا ، وقوله ومسره إلخ : راجع لقوله لتجمدا : بيان للمعنى المراد منه (قوله : والأشواق) أخذ الأشواق بطريق اللازم ؛ لأنه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق إليه. (قوله : وأتجرع غصصها) أى : الأشواق وفيه استعاره بالكنايه وتخييل ، حيث شبه الأشواق بمشروب مر والتجرع تخييل (قوله : لأجلها) عله للتحمل أى : وأتحمل لأجل تلك الأشواق حزنا فالضمير للأشواق ، أو راجع للنفس على حذف مضاف أى : وأتحمل حزنا لأجل راحه نفسى ، ولا يصح رجوعه للأحزان لما فيه من الركه.

(قوله : يفيض) أى : ذلك الحزن الدموع ، وفيه أنه قد جعل الحزن سببا فى سكب الدموع ، وهذا ينافى ما تقدم له من أن سكب الدموع كنايه عن الحزن ، فإن مقتضى ذلك أن سكب الدموع ملزوم والحزن لازم ، واللازم مسبب لا سبب ، إلا أن يقال : إنهما متلازمان لزوما مساويا ، فكل منهما لازم للآخر ، فيصح فى كل أن يعتبر لازما أو ملزوما وسببا أو مسببا (قوله : فإن الصبر إلخ) التفت الشارح لذلك لا لكون الزمان والإخوان من عادتهم معامله الإنسان بنقيض مطلوبه.

ومع كل عسر يسرا ؛ وإلى هذا أشار عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ، وللقوم هاهنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح.

******

(قوله : ومع كل عسر) عطف على خبر إن ، ويسرا عطف على اسمها (قوله : وللقوم هاهنا كلام فاسد إلخ) أى : فى معنى البيت ، وحاصله أن بعضهم ذكر أن السين للاستقبال ، وأن المعنى إنى من سالف الزمان إلى اليوم كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل لى إلا الحزن والفراق ، فأنا بعد هذا الآن أطلب البعد عنكم والفراق لأجل أن يحصل القرب والوصال ، وأطلب حصول الأحزان والبكاء لأجل أن يحصل لى الفرح والسرور ؛ لأن عاده الزمان والإخوان المعامله بنقيض المقصود.

فالشاعر طلب خلاف مراده ليغالط الزمان والإخوان ، فيأتون بالمراد ، ووجه الفساد أمور.

الأول : أن الأحبه والزمان إنما يأتون بخلاف المراد فى الواقع لا فى الظاهر ، والذى طلبه الشاعر مراد فى الظاهر لا فى الواقع ، وقد يقال : إن من تصرفات الشعراء أنهم يظهرون طلب أمر ، ويكون مرادهم خلافه ، قصدا إلى حصول نقيض ما طلبوا الذى هو مرادهم ، بناء على ذلك الأمر التخييلى ، وهو إتيان الزمان بخلاف المطلوب ، فلا معنى لذلك الاعتراض بالفساد. قال أبو الحسن الباخرزى (١) :

ولكم تمنيت الفراق مغالطا

واحتلت فى استثمار غرس ودادى

وطمعت منها بالوصال لأنها

تبنى الأمور على خلاف مرادى (٢)

وقد يجاب بأن الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله ، فإن كان الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينه حال أو مقال ؛ فالمعنى على ما قاله البعض ، ويكون

١- هو أبو الحسن على بن الحسن بن على بن أبى الطيب الباخرزى - أديب من الشعراء الكتاب من أهل باخرز من نواحى نيسابور كان من كتاب الرسائل وله علم بالفقه والحديث اشتهر بكتابه" دميه القصر وعصره أهل العصر" وله ديوان شعر - توفى سنه ۴۶۷ ه (وانظر الأعلام ۴ / ۲۷۲).

٢- وفى روايه : ورغبت عن ذكر الوصال ...

(قيل) فصاحه الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثره التكرار وتتابع الإضافات ...

******

قصده الاعتذار لأحبته فى التشمر للسفر. وإن كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالأنسب حمله على المعنى الذى ذكره فى" دلائل الإعجاز" ، وإن كان من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى على ما قال البعض ، وحينئذ فالقول بأن مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض على الإجمال بدون اطلاع على حاله لا يخفى تعسفه أفاده القرمى.

الأمر الثانى : أن طلبه للبعد والفراق : إما فى حال الفراق أو فى حال الوصال ، فالأول : تحصيل الحاصل ، والثانى : طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ، ولا يخفى أنه شنيع جدا ، وقد يجاب باختيار الأول ، وهو أنه طلب فى حاله البعد دوام البعد لأجل حصول دوام القرب ، أو يختار الثانى : وهو أنه اختار البعد حاله القرب لكونه قربا محققا زواله ، فيطلب البعد لأجل أن يحصل قرب غيره دائم ، وفى ذلك تعسف (قوله : فصاحه الكلام إلخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف ومن كثره إلخ : عطف على مقدر فى كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله : مما ذكر) أى : من الأمور الثلاثه السابقه فى كلام المصنف (قوله : التكرار) بالفتح لأنه ليس من بناء تفعال بالكسر إلا تلقاء وتبيان (قوله : ومن كثره التكرار) أى : للفظ الواحد اسما كان أو فعلا أو حرفا ، كان الاسم ظاهرا أو ضميرا ، وإنما شرط هذا القائل الكثره ؛ لأن التكرار بلا كثره لا يخل بالفصاحه ، وإلا لقبح التوكيد اللفظى.

(قوله : وتتابع الإضافات) أى : ومن تتابع الإضافات ، فهو عطف على كثره لا على التكرار ، وحينئذ فيكون صاحب هذا القيل مشترطا فى فصاحه الكلام خلوصه من تتابع الإضافات ، وإن لم تكثر ، ومما يرشح ذلك قول الشارح فيما يأتى وتتابع الإضافات مثل قوله : ولم يقل. وكثره تتابع الإضافات مثل قوله : (قوله : الإضافات) المراد بالجمع ما فوق الواحد نحو يا على بن حمزه بن عماره

كقوله : وتسعدنى فى غمره بعد غمره (سبوح) أى : فرس ...

******

(قوله : كقوله) أى : قول أبى الطيب أحمد المتنبى من قصيده يمدح بها سيف الدوله ابن حمدان وأولها (١) :

عواذل ذات الخال فىّ حواسد

وإنّ ضجيع الخود منّى لماجد

يردّ يدا عن ثوبها وهو قادر

ويعصى الهوى فى طيفها وهو راقد

متى يشتفى من لاعج الشّوق فى الحشا

محبّ لها فى قربه متباعد

ألحّ علىّ السّقم حتى ألفته

وملّ طبيبى جانبى والعوائد

أهمّ بشىء والليالى كأنّها

تطاردنى عن كونه وأطارد

وحيد من الخلّان فى كلّ بلده

إذا عظم المطلوب قلّ المساعد

(قوله : وتسعدنى) من الإسعاد وهو الإعانه والتخليص قيل : إن المعنى هنا على المضى. أى : أسعدتنى ؛ لأنه أراد الإخبار عما صدر منها فى بعض الحروب ، لكنه عدل إلى المضارع استحضارا للصوره الغريبه. أى : صوره الإسعاد ، ولكن الأقرب أن يراد الاستمرار التجددى بقرينه المقام (قوله : فى غمره) أى : من غمر. والغمره ما يغمرك من الماء ، والمراد هنا الشده فهو من ذكر الملزوم وإراده اللازم (قوله : أى فرس) أشار الشارح إلى أن سبوحا : صفه لمحذوف ، وإنما لم يقل سبوحه مع أن الموصوف مؤنث ، ولذا

١- الأبيات من الطويل وهى فى ديوانه ١ / ٣٩٣ ، وبيت الشاهد فى معاهد التنصيص ١ / ٥٨ ، وبلا نسبه فى تاج العروس ٦ / ٤٥٢ (سبح) ، والإشارات والتنبيهات ١٣. والغمره : الشده. والسبوح : السريعه. والشواهد : العلامات.

حسن الجرى لا تتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء (لها) صفه سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) ...

******

أنث الفعل له ؛ لأن سبوح فعول بمعنى فاعل ، وهو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث (قوله : حسن الجرى) فيه أن الفرس مؤنث سماعا ، إذ ليس فيها علامه تأنيث ظاهره ، ولكن سمع عود الضمير عليها مؤنثا ، والنعت هنا حقيقى يجب أن يتبع منعوته فى أربعه من عشره من جملتها التأنيث ، فكان الواجب أن يقول : حسنه الجرى ، وأجيب بأنه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالمركوب ، أو لتأويلها بالخيل ، وهو اسم جنس إفرادى يقع على المذكر والمؤنث وعلى القليل والكثير ، سميت بذلك لاختيالها فى مشيها ، ولا يرد أن اسم الجنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء ؛ لأنا نقول : هذا فى اسم الجنس الجمعى.

وما ذكرناه من أن الخيل اسم جنس إفرادى هو الحق ، خلافا لمن قال : إنه اسم جمع ، واعترض بأنه يقع على ثلاثه فأكثر ، والمقصود هنا فرس واحد ، وحينئذ فلا يناسب تأويل الفرس بالخيل ، ونوقش فى قوله حسن الجرى : بأن المناسب لقوله وتسعدنى إلخ : أن يقول شديده الجرى ؛ لأن شدته هو الذى يترتب عليه الإنقاذ من العدو ، وأجيب بأن المراد حسن الجرى لقوه جريها وسهولته لا لسهولته فقط (قوله : كأنها تجرى إلخ) فيه إشاره إلى أن استعمال سبوح فى الفرس مجاز ؛ لأن السبوح فى الأصل كثير السبح ، أى : العوم فى الماء ، واستعمله الشاعر فى كثير الجرى على سبيل الاستعاره المصرحه التبعيه ، حيث شبه الجرى الكثير بالسبح أى : العوم فى الماء ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من السبح سبوح بمعنى : جاريه جريا شديدا (قوله : صفه سبوح) أى : مع فاعله ، لا أن لها هو الصفه وحده.

(قوله : حال من شواهد) أى : لأنه كان فى الأصل نعتا لها ، ونعت النكره إذا قدم عليها أعرب حالا (قوله : متعلق بشواهد) أى : الذى هو بمعنى الدلائل ، كما أشار له الشارح بالعنايه ، فإنها تشير إلى أن المراد بالشواهد هذه العلامات الداله ، وأن فى الكلام حذف مضاف وهو النجابه ، وبجعل الشواهد بمعنى العلامات الداله يندفع ما يقال

فاعل الظرف ؛ أعنى لها ؛ يعنى : لها من نفسها علامات داله على نجابتها.

قيل : التكرار ذكر الشيء مره بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا ؛ وفيه نظر ؛ لأن المراد بالكثره هاهنا ما يقابل الوحده ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الإضافات ...

******

إن الشهاده المعداه بعلى لم ترد إلا للمضره ، والقصد هنا المنفعه وهو الشهاده بنجابه الفرس ، أو يقال إن الشهاده على حالها ، وعلى بمعنى اللام ، أو أن هذه الشهاده لما كان يترتب عليها الدخول فى الحروب والوقوع فى الهلكات. عبر بعلى إذ ليس على الفرس أضر من الشاهد الذى يشهد لها بالنجابه.

(قوله : فاعل الظرف) أى : لاعتماده على الموصوف وهو سبوح ، وإنما لم يجعل الظرف خبرا مقدما ، وشواهد مبتدأ مؤخرا – مع جواز ذلك – لاحتياجه لنكته ، لتقدم الخبر وليس هنا نكته لتقدمه (قوله : من نفسها) من هذه ابتدائيه (قوله : قيل إلخ) قائله :الشيخ الزوزنى ، وحاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين ، فهو عباره عن مجموع الذكرين ، ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع ، ولا يتكثر التكرار إلا بالتسديس ، وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثره التكرار ، إذا لم يحصل فيه تعدد للتكرار فضلا عن الكثره إذ الضمائر فيه ثلاثه فقط (قوله : بذكره ثالثا) أى : بل الكثره لا تحصل إلا بسته ؛ لأن أصل التكرار يحصل باثنين ، وتعدده بأربعه ، والكثره باثنين آخرين. (قوله : وفيه نظر) حاصله أنا لا نسلم أن التكرار اسم لمجموع الذكرين ، بل هو الذكر الثانى المسبوق بآخر ، والمراد بالكثره ما زاد على الواحد ، وحينئذ فالكثره تحصل بالذكر ثلاثا كما فى البيت ، أو يقال إن الإضافه فى كثره التكرار من قبيل إضافه المسبب إلى السبب ، أى : كثره الذكر الحاصله من التكرار ، ولا شك فى حصول كثره الذكر بتثليثه كذا فى الفنرى.

(قوله : ما يقابل الوحده) أى : والمراد بالتكرار الذكر الثانى المسبوق بآخر ، فالتكرار اسم للذكر الأخير ، والكثره تحصل بما زاد عليه ، وحينئذ فيحصل التكرار ، وكثرته بتثليث الذكر.

مثل قوله حمامه جرعا حومه الجندل اسجعى) (١) فأنت بمرأى من سعاد ومسمع.

ففيه إضافه حمامه إلى جرعا وجرعا إلى حومه وحومه إلى الجندل.

والجرعاء : تأنيث الأجرع وقصرها للضروره ؛ وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيئا ، والحومه : معظم الشىء ، والجندل : أرض ذات حجاره ، ...

******

فقوله : ما يقابل الوحده. أى : التى أوجبت التكرار ، وهو الذكر الثانى ، ولا شك أن الثالث مقابل للثانى ، فآل الأمر إلى أن الكثره هى تعدد التكرار المقابل لوحده التكرار ، لا أن الكثره هى المقابله للتعدد ، فصح التمثيل بالبيت (قوله : مثل قوله) أى : قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك (٢) (قوله : حمامه جرعا) (٣) حمامه منادى منصوب لإضافته لما بعده ، والمعنى : يا حمامه الأرض المستويه ذات الرمل التى لا تنبت شيئا - التى هى معظم الأرض التى فيها - الحجاره اسجعى (قوله : أرض ذات حجاره إلخ) كذا فى الأساس ، والذى فى الصحاح : أن الجندل بسكون النون الحجاره ، وأما الأرض ذات الحجاره فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال ، فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيرا لغويا ، بل تفسيرا مرادا ، وفى الكلام تجوز من إطلاق اسم الحال وإراده المحل ، أو يقال : إنه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون حينئذ مسكنه للضروره ، والداعى لما ذكر من أحد الأمرين إضافه الجرعاء إلى الحومه ، والحومه للجندل ؛ لأن الإضافه الأولى بيانيه ، والثانيه على معنى فى. أى : يا حمامه الأرض

١- من الطويل ، وهو لابن بابك أبو القاسم عبد الصمد بن بابك فى الإيضاح ص ٩ ، والإشارات والتنبيهات ص ١٣ ، والتبيان للطيى ٢ / ٥٨٢ ، وشرح عقود الجمان ١ / ١٦ ، وبلا نسبه فى التلخيص للقزوينى ص ٨.

٢- هو أبو القاسم عبد الصمد منصور البغدادى المعروف بابن بابك من شعراء اليتيمه.

٣- البيت فى الإشارات ١٣ ، والتبيان للطيبى ٢ / ٥٢٨ ، وعجزه : فأنت بمرأى من سعاد ومسمع وجرعى : مقصور جرعاء ولها معان كثيره ، أنسبها أنها الكثيب جانب منه رمل وجانب من حجاره ، وحومه الشىء : معظمه ، والجندل : أرض ذات حجاره ، والسجع : هدير الحمام ، والشاهد فى إضافه حمامه إلى جرعا وجرعا إلى حومه ، وحومه إلى الجندل. وانظر الإيضاح ٩.

والسجع : هدير الحمام ، ونحوه ، وقوله : فأنت بمرأى ؛ أى : بحيث تراك سعاده وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمرأى منى ومسمع ؛ أى : بحيث أراه وأسمع قوله ؛ كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل : أن معناه : أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل ...

******

المستويه ذات الرمل التى لا تنبت شيئا التى هى معظم الأرض ، التى فيها الحجاره ، لا معظم الحجاره كما لا يخفى.

(قوله : والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الحمام ، والناقه على ما فى الأساس ، فهو حقيقه فيهما يقال : سجعت الحمامه : إذا طربت فى صوتها ، وسجعت الناقه : إذا مدت حنينها على جهه واحده ، وأما الهدير : فهو حقيقه فى صوت الحمام ، مجاز فى صوت الناقه ، والحمام ما كان ذا طوق من الفواخت والقمارى ونحوهما ، إذا علمت هذا فقول الشارح ونحوه : إن كان مرفوعا عطفا على الهدير أى : السجع هدير الحمام ، ونحو : هديره ، وهو حنين الناقه فالأمر ظاهر ، وإن كان مجرورا عطفا على الحمام أى : السجع : هدير الحمام ، وهدير نحوه من الناقه. ففيه نظر ، لما علمت أن إطلاق الهدير على صوت الناقه مجازا إلا أن يقال إن الهدير من باب عموم المجاز ، وهو استعمال الخاص فى العام ، فيراد بالهدير الذى هو تصويت الحمام خاصه ، مطلق تصويت الشامل لتصويت الحمام والناقه ، أو من استعمال الكلمه فى حقيقتها ومجازها ، أو يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو ما يطرب بصوته ، أو ما يألف البيوت ويقيد بها ، ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام.

(قوله : أى بحيث تراك) أى : فى مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه ، فحيث ظرف مكان ، والباء بمعنى فى (قوله : كذا فى الصحاح) أى : فكلام الصحاح يفيد أن المجرور بمن بعد مرأى ومسمع هو فاعل الرؤيه والسماع.

(قوله : فساد ما قيل) أى : ما قاله الشارح الزوزنى (قوله : يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما ذكره عن الصحاح ، فإنه يفيد أن فاعل الرؤيه المجرور بمن ، وكلام الزوزنى يقتضى أن المجرور بمن هو المفعول ، وأما العقل فلأن الحمامه إذا كانت تسمع

(وفيه نظر) لأن كلا من كثره التكرار ، وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر ، وإلا فلا يخل بالفصاحه ؛ ...

******

صوت المحبوبه فلا يحسن فى نظر العقل طلب تصويتها ؛ لأنه يفوت سماعها ، بل اللائق طلب الإصغاء ، فكان الواجب على الشاعر أن يقول : اسمعى أو اسكتى أو انصتى ، فقبلت الشهادتان ، فإن قلت : شهاده العقل لا تقبل إلا لو كان الغرض بسجعها سماع تصويتها ، ويمكن أن يكون الغرض بسجعها إظهار نشاطها وطربها برؤيه المحبوبه وسماع كلامها كما يحصل للبلابل عند رؤيه الأزهار وسماع الأوتار : فهى شهاده مجروحه.

وقد وجد فى البيت ما يدل على أن الغرض من التصويت ما ذكر ، وهو ضم الرؤيه إلى السماع وجعلهما من أسباب الأمر بالتصويت أيضا ، ولا شك أن الرؤيه لسعاد لا تصلح سببا لسجع الحمامه ، وإنما تصلح سببا لظهور النشاط ، فالعقل شاهد عليه لا له ، والمعنى : اسجعى أيتها الحمامه ، فإن الدواعى للنشاط والطرب موجوده ، وهى مشاهده تلك المحبوبه - التى تفوق الأزهار فى النضاره ، وسماع صوتها الذى يعلو على صوت الأوتار ، وأجيب بأن معنى شهاده العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل ، وعنه مندوحه على أن ضم الرؤيه إلى السماع يصلح ؛ لأن يكون سببا فى الأمر بسجع الحمامه لأجل سماع صوتها ؛ لأن السماع مع الرؤيه ألذ وأتم من السماع بدون الرؤيه - فقول المعترض وقد وجد فى البيت إلخ ، ممنوع - تأمل. (وقوله : وفيه نظر إلخ) حاصله أن ذلك القائل يدعى أن كثره التكرار وتتابع الإضافات مخل بالفصاحه مطلقا ، فلا بد من الخلوص منها.

وحاصل الرد عليه : أنا لا نسلم ذلك الإطلاق ، بل الحق تقدم أن تنافر الكلمات عباره عن كونها ثقيله على اللسان عند اجتماعها ، وإن كانت فصيحه ، وإن لم يحصل للفظ ثقل بسببهما فلا يخلان بالفصاحه ، وذلك لأن إخلالهما إنما هو من جهه ما يحصل بهما من الثقل ، فإذا انتفى ذلك انتفى الإخلال ؛ لأنه يلزم من نفى السبب المساوى نفى المسبب ، وحيث كانا لا يخلان فلا يصح الاحتراز عنهما.

كيف وقد وقع فى التنزيل : (مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ)(۱) ، و (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ)(۲) ، (وَنَفْسٍ وَما سَوَّاها. فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَتَقْواها)(۳) (و) الفصاحه (فى المتكلم ملكه) وهى كيفيه ...

******

(قوله : كيف إلخ) هذا استفهام تعجبى أى : كيف يصح القول بأنهما يخلان بالفصاحه مطلقا ، وقد وقع أى كل منهما فى التنزيل.

(قوله : (مِثْلَ دَأْبِ)) خبر لمحذوف أى : وذلك مثل إلخ ، أو بدل من الضمير المستتر فى وقع العائد على كل من كثره التكرار ، وتتابع الإضافات بدل بعض من كل ، أو فاعل بوقع. أى : وقع هذا اللفظ ، وحينئذ فالفتحه للحكايه ، وهذا وما بعده مثال لتتابع الإضافات ، وأما قوله (وَنَفْسٍ وَما سَوَّاها) فهو مثال لكثره التكرار ، وكان الأولى أن يمثل بالسوره بتمامها ، كما مثل ابن يعقوب لما فيه من زياده الرد ، إلا أن يقال : إنه اقتصر على هذه الآيه لما فيها من التلميح بأن هذا القائل ألهم الفجور أى : خلاف الصواب وقد اشتمل على كثره التكرار وتتابع الإضافات قوله : عليه الصلاه والسّلام (۴) - فى وصف يوسف الصديق : الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم ، فهذا الحديث اشتمل على كثره التكرار وعلى تتابع الإضافات ؛ لأن الإضافات تشمل المتداخله بأن يكون الأول مضافا للثانى ، والثانى مضافا للثالث كمثال المصنف ، أو غير المتداخله كما فى الحديث ، وكثره التكرار تحصل بذكر الشىء ثالثا ، سواء كان المذكور ضميرا ، كمثال المصنف ، أو غير ضمير كما فى الحديث (قوله : وهى كيفيه إلخ) اعلم أن المتكلمين حصروا الموجودات الحادثه فى الجوهر والعرض ، وقسم الحكماء العرض إلى أقسام تسعه وهى : الكم والكيف والإضافه والمتى والأين والوضع والملك والفعل والانفعال ، وسموا هذه التسعه مع الجوهر

۱- غافر : ۳۱.

۲- مريم : ۲.

۳- الشمس : ۷ ، ۸.

۴- الحديث أخرجه البخارى فى (أحاديث الأنبياء) باب قول الله تعالى : لقد كان فى يوسف وإخوته آيات للسائلين " (۶ / ۴۸۲) ، (ح / ۳۳۹۰) من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - وأخرجه فى غير موضع من صحيحه.

.....

******

المقولات العشره. أى : المحمولات العشره فمقولات جمع : مقول بمعنى : محمول ، فكل شىء حمل على شىء لا بد أن يكون واحدا من هذه العشره ؛ لأنهم جعلوا هذه المقولات الأجناس العاليه للموجودات الممكنه ، ثم قسموها إلى قسمين نسبيه ، وغير نسبيه.

فغير النسبيه الجوهر والكم والكيف ، وما عدا هذه الثلاثه فهو نسبه يتوقف تعقلها أى : تصورها على تعقل الغير وتصوره ، فالجوهر : ما قام بنفسه ، أو تقول ما شغل قدرا من الفراغ ، والكم : عرض يقبل القسمه لذاته وهو : إما متصل كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليميه العارضه للطبيعه وكالزمان ، وإما منفصل : كالكم القائم بالمعدود والزمان.

والكيف ، عرفه الشارح بقوله : عرض إلخ ، والإضافه : هى النسبه العارضه للشىء بالقياس إلى نسبه أخرى كالأبوه والبنوه ، ومالكيه زيد لكذا ، ومملوكيه كذا لزيد ، ولما كان المتوقف عليه فى الإضافه النسبه دون بقيه الأعراض النسبيه خصت باسم الإضافه ، وإن كانت كلها إضافات ، والمتى : هو حصول الشىء فى الزمان أى : كونه حاصلا فيه.

والأين : حصوله فى المكان أى : كونه حاصلا فيه ككون الصوم حاصلا فى شهر رمضان وكون زيد فى الدار. والوضع : هيئه تعرض للشىء باعتبار نسبه أجزائه بعضها لبعض ، كالاتكاء والاضطجاع ، أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس ؛ فإنه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل فى الانتكاس وبالعكس فى القيام ، والملك : هيئه نعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم أى : كون الإنسان لابسا للقميص أو العمامه ، والفعل : كون الشىء مؤثرا فى غيره ما دام مؤثرا ، ككون المسخن يسخن غيره ما دام يسخن ، وكون القاطع يقطع غيره ما دام قاطعا ، وكون الضارب يضرب ما دام ضاربا ، والانفعال : هو تأثر الشىء عن غيره ما دام يتأثر ، مثل كون الماء مسخنا ما دام متسخنا ، وكون زيد مضروبا ، ما دام الضرب نازلا عليه ، وكون الثوب مقطوعا ما دام يتقطع ، فالإضافات

.....

******

والنسب عندهم أمور وجوديه ، وأما مذهب المتكلمين فيقولون إنها أمور اعتباريه لا وجود لها ، فلذلك يقولون : الموجودات الحادثه : إما جواهر ، أو أعراض. والعرض : هو الكيف فقط ، وأما الكم والأمور الإضافيه : فليست عندهم من العرض ؛ لأن العرض موجود فى الخارج وهذه ليست كذلك ، وقد جمع بعضهم أسماء المقولات بقوله :

عدّ المقولات فى عشر سأنظمها

فى بيت شعر علا فى رتبه نقلا

الجوهر الكمّ كيف والمضاف متى

أين ووضع له أن ينفعل فعلا

وقد أشار بعضهم إلى أمثلتها فقال :

زيد الطويل الأزرق ابن مالك

فى بيته بالأمس كان متّكى

بيده غصن لواه فالتوى

فهذه عشر مقولات سوا

ثم اعلم أن الصفه الحاصله للنفس فى أول حصولها تسمى حالا ؛ لأن المتصف بها يقدر على إزالتها فى الزمن الحال أوانها من التحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال عنها ، فإن ثبتت فى محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها إزالتها سميت ملكه إما لملك صاحبها لها يصرفها فى المدارك كيف شاء ؛ أو لأنها هى تملكت من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى أيضا كيفيه ؛ لأنها تقع فى جواب كيف ، وذلك كالكنايه فإنها فى ابتدائها تسمى حالا ، فإذا تقررت ورسخت صارت ملكه.

(قوله : وهى كيفيه) أى : صفه وجوديه وأشار الشارح بذلك ، حيث لم يقل صفه إلى أن الملكه من مقوله الكيف ، وإنها من أحد أقسام الكيف الأربعه ، وهى الكيفيات المحسوسه ، وهى ما يتعلق بها الإدراك ، وهى إما راسخه كحلاوه العسل وحراره النار وصفره الذهب ، أو غير راسخه : كحمره الخجل وكيفيات الكميات : كالزوجيه والفرديه والاستقامه والانحناء والكيفيات النفسانيه. أى : المختصه بذوات الأنفس وهى : الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياه والإدراكات والجهالات والعلوم واللذات والآلام والكيفيات الاستعداديه أى : المقتضيه استعدادا وتهيؤا لقبول أثر ما ، إما بسهوله : كاللين ، وإما بصعوبه : كالصلابه ، هذا وكان الأنسب للشارح فى هذا المقام

راسخه فى النفس ، والكيفيه عرض ...

******

الالتفات للمعنى العرفى للملكه والكيفيه ؛ لأنه أقرب للأفهام فالكيفيه عرفا : صفه وجوديه ، والملكه عرفا : صفه وجوديه راسخه فى النفس ؛ لأن ما ذكره من التعريف لا تعلق له بعلم البلاغه ، وإنما هو من دقائق الحكماء ، ولعل الشارح ارتكب ذلك تشحيذا للذهن.

(قوله : راسخه) أى : فإن لم ترسخ كالفرح واللذه والألم كانت حالا ، واعترض بأن الرسوخ معناه الدوام والبقاء ، والكيف عرض وهو لا يبقى زمانين ، وأجيب بأن القول بأنه لا يبقى زمانين قول ضعيف ، والحق بقاؤه ، أو يقال : المراد رسوخها برسوخ أمثالها أى : تواليها فردا بعد فرد (قوله : فى النفس) أى : لا فى الجسم كالبياض ، وإلا فلا تسمى ملكه ، والحاصل أن الكيفيه إذا استقرت وثبتت فى النفس قيل لها ملكه ، وإن اختصت بالجسم عبر عنها بالكيفيه وبالعرض (قوله : والكيفيه عرض إلخ) أتى بالاسم الظاهر ، مع أن المحل للضمير إشاره إلى أن التعريف لمطلق كيفيه ، سواء كانت راسخه أو لا ، ولو أتى بالضمير لتوهم عوده على الكيفيه الموصوفه بالرسوخ التى هى الملكه.

(قوله : عرض) هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه ، بل يكون تابعا لغيره فى التحيز أى : الحصول فى الحيز والمكان ، ومعنى تبعيته لغيره فى التحيز : هو أن يكون وجوده فى نفسه هو وجوده فى الموضوع ، بحيث تكون الإشاره لأحدهما إشاره إلى الآخر ، وعند الفلاسفه ما لا يقوم بذاته بل بغيره ، بأن يكون مختصّا بالغير ، اختصاص الناعت بالمنعوت ، ومعنى اختصاص الناعت إلخ : أن يكون بحيث يصير الأول نعتا ، والثانى منعوتا.

واعلم أن هذا التعريف الذى ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى أربعه فصول. فقوله : عرض : شامل لأنواع العرض التسعه المذكوره سابقا عند الحكماء ، والفصل الأول : وهو قوله : لا يتوقف تعقله على تعقل الغير مخرج للأعراض النسبيه التى يتوقف تعقلها على تعقل الغير ، وهى سبعه كما مر : الإضافه والمتى والأين والوضع والملك

.....

******

والفعل والانفعال ، وإخراجها بهذا القيد إنما يظهر على مذهب الحكماء من أنها وجوديه وأنها من جزئيات العرض ، وأما على ما قاله المتكلمون من أنها أمور اعتباريه لا وجود لها فى الخارج وأنها ليست من جزئيات العرض ، بل مباينه له ، فلا يظهر إخراجها بهذا القيد ؛ لأنها لم تدخل فى الجنس الذى هو العرض حتى تخرج بالفصل ، لكن هذا التعريف للحكماء القائلين : إن النسب أعراض ، وأورده الشارح تشحيذا للأذهان.

والفصل الثانى : وهو قوله : ولا يقتضى القسمه مخرج للعرض الذى يقبل القسمه لذاته ، وهو الكم : كالعدد ، وهو الكم القائم بالمعدود وكالمقدار من الخط والسطح والجسم ، فإن الأول : يقتضى القسمه طولا ، والثانى : يقتضى القسمه طولا وعرضا ، والثالث : يقتضى القسمه طولا وعرضا وعمقا ، والحاصل أن الخط مقدار ينقسم فى جهه الطول ، والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا ، والجسم مقدار ينقسم طولا ـ وعرضا وعمقا ، ويسمى الجسم التعليمى ، والثلاثه أعراض من قبيل الكم ، وأما الجسم الطبيعى فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثه : الطول والعرض والعمق التى جملتها الجسم التعليمى ، فالطبيعى جوهر والتعليمى عرض عارض له وكون الخط والجسم أعراضا هو مذهب الحكماء ، وأما عند أهل السنه : فهى من الجواهر ، فالنقطه عندهم جوهر : فرد ، والخط جوهر : ينقسم طولا ، والسطح جوهر : ينقسم طولا وعرضا ، والجسم جوهر : ينقسم طولا وعرضا وعمقا ، والفصل الثالث : وهو قوله : واللاقسمه أى : عدم القسمه مخرج للنقطه ، والوحده والنقطه هى نهايه الخط أى : انتهاؤه. والوحده : كون الشىء لا ينقسم وكل منهما عرض يقتضى عدم القسمه ، لكن إخراج النقطه والوحده بهذا القيد مبنى على أنهما أمران وجوديان وأنهما ليسا من المقولات العشره كما هو مذهب الحكماء فإنهم يقولون : إن النقطه والوحده أمران وجوديان وليسا جنسين لشىء ، وحصرهم الموجودات فى العشره ؛ مرادهم الموجودات من الأجناس ، وأما عند المتكلمين ، فالنقطه : أمر اعتبارى لا وجود له ، والوحده : أمر عدمى ، وحينئذ فلا يظهر إخراجهما بهذا القيد لعدم دخولهما تحت الجنس ، والفصل الرابع ، وهو قوله : اقتضاء

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ، ...

******

أوليًا قيد لعدم الاقتضاء مطلقا ، وهو بمعنى قول غيره من المتقدمين : لذاته أى : لا يقتضى قسمه ولا عدمها لذاته ، وأما بالنظر لمتعلقه فقد يقتضى القسمه وقد يقتضى عدمها ، ولذا كان هذا القيد مدخلا للعلم المتعلق بالمعلومات ، فإنه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضى القسمه ولا عدم القسمه اقتضاء أوليًا أى : بالنظر لذاته ، وأما بالنظر للمعلوم فتاره يقتضى القسمه وتاره يقتضى عدمها ، فالعلم المتعلق بشىء واحد بسيط يقتضى عدم القسمه ، لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلق. والعلم المتعلق بشيئين يستلزم القسمه ، لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلق.

والحاصل أن العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد ؛ لأنه إن تعلق بمعلوم واحد فإنه لعروض الوحده له يقتضى عدم القسمه ، وإن تعلق بمتعدد اقتضى القسمه لعروض التعدد له ، وقد قال فى التعريف : إن الكيف لا يقتضى القسمه ولا عدمها ، فلما زيد ذلك القيد فى التعريف دخل فيه العلم ؛ لأنه فى حد ذاته لا يستلزم القسمه ولا عدمها ، وإنما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم ، فإن كان المعلوم متعددا أو مركبا ، كان العلم مقتضيا للقسمه اقتضاء ثانويّا ، أى : عرضيّا ، وإن كان المعلوم واحدا بسيطا ، كان العلم مقتضيا لعدم القسمه اقتضاء عرضيا ، فالقيد الرابع : للإدخال لا للإخراج ، وإدخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على أن العلم من قبيل الكيفيات ، وأنه عباره عن الصوره الحاصله فى النفس ، وأما إن قلنا : إنه انتقال أى : انتقاش الصوره فى النفس ، أو أنه فعل أى : نقش صوره الشىء فى النفس وارتسامها فيها فلا وجه لإدخاله فى التعريف (قوله : لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفيه المركبه ، كطعم الرمان : فإنه مركب من الحلاوه والحموضه ، ولا شك أن المركب يتوقف تعقله على تعقل أجزائه ، وحاصل الجواب : أن المراد بالغير ما كان منفكا عن الشىء ، وأجزاء الشىء غير منفكه عنه.

واعترض أيضا بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفيه النظريه ، فإن تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعنى : القول الشارح والحجه ، وذلك كمعنى الإنسان وحدوث

ولا يقتضى القسمه واللاقسمه فى محله اقتضاء أوليًا ؛ فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبيه مثل : الإضافه ، والفعل ، والانفعال ، ونحو ذلك. وبقولنا : ولا يقتضى القسمه : الكميات ، وبقولنا : واللاقسمه : النقطه ، والوحده. وقولنا : أوليًا : ...

******

العالم ، وأجيب بأن المراد بالتوقف المنفى : التوقف الذى لا يمكن الانفكاك عنه : كالأبوه والبنوه ، وأما الكيفيات النظريه : فتعقلها قد يحصل بدون نظر كإلهام أو كشف ، واعترض بأن العرض : هو ما قام بغيره ، فهو متوقف فى تعقله على الغير ، وقد أخذ فى تعريف الكيف.

فيكون الكيف متوقفا على الغير ، إذ المتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء ، وحينئذ فلا يصح قولهم : لا يتوقف تصوره إلخ.

وأجيب بأن المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض ، والمأخوذ فى تعريف الكيف : هو ما صدق العرض ؛ لأن قولنا : الكيف عرض. أى : فرد من أفراد العرض ، ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ما صدق عليه ، وإنما يلزم ذلك لو كان ذاتيًا للماصدق ، ومن الجائز أن يكون ذلك المفهوم عارضا للماصدق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه.

(قوله : ولا يقتضى القسمه) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أى : لا يستلزم القسمه ولا يستلزم عدمها ، بل تاره يكون منقسما : كحمره الخجل ، وتاره يكون غير منقسم : كالعلم بالبسيط ، وليس المراد بالاقتضاء القبول ، وإلا لزم خلو الشىء عن النقيضين مع أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله : فى محله) حال من الضمير فى يقتضى ويكون هذا لبيان الواقع ؛ لأن العرض لا يقبل القسمه ولا عدمها إلا وهو فى محله ، إذن لا وجود له إلا فى محله ، والمراد بمحله : الذات التى قام بها العرض ، وما قيل : إنه متعلق بالقسمه من قوله : يقتضى القسمه واللاقسمه على سبيل التنازع ، أو من باب الحذف من أحدهما لدلاله الآخر أى : أنه لا يقتضى القسمه ولا عدمها لمحله أى : لمتعلقه فمردود ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون قوله اقتضاء أوليًا أى : ذاتيًا لا فائده فيه لدخول العلم فى التعريف مما قبله ، وتكون النقطه والوحده غير خارجين من التعريف.

ليـدخل فيه مثـل : العلم بالمعلومات المقتضـيه للقسـمه واللاقسـمه. فقوله : ملكه : إشـعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصـيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه ...

******

(قوله : ليـدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) أى : المتعلق بجنس المعلومات فيشـمل المعلوم الواحد والأكثر ، فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضى عدم القسمه باعتبار متعلقه ، والمتعلق بأكثر يقتضى القسمه باعتبار المذكور (قوله : المقتضيه للقسمه) أى : إن كان المعلوم مركبا أو متعددا.

(وقوله : واللاقسـمه) أى : إذا كان المعلوم واحدا بسـيطا وكان الأولى للشارح أن يقول : المقتضى أى : العلم ؛ لأنه المحدث عنه أى : فهو لا يسـتلزم بالنظر لذاته قسمه ولا عدمها ، وأما بالنظر للمعلوم : فتاره يستلزم القسمه فى ذلك المعلوم ، وتاره لا يستلزمها (قوله : فقوله : ملكه) أى : دون أن يقول : صـفه ، وهذا تفريع على قوله أولا فى تعريف الملكه ، أو هى كيفيه راسخه فى النفس (قوله : ما لم يكن ذلك) أى : ما ذكر من الملكه بمعنى الصـفه (قوله : إشعار) أى : مشعر أو ذو إشعار أى : بخلاف التعبير بصفه ؛ فإنه لا يشعر بذلك.

إن قلت : إن فى التعريف لفظا آخر صريحا يخرج المتكلم عن كونه فصيحا وهو كون اللام فى المقصود للاستغراق.

قلت : لا ـ نسـلم أنه صـريح فى ذلك ؛ لأن اللام فى حـد ذاتها تحتمل الجنس ، بل هو الأصل ، وإنما حملت هنا على الاسـتغراق لقرينه المقام ؛ وقد تخفى هذه القرينه فيكون لفظ الملكه أقوى إشعارا.

(قوله : عن المقصود) أى : عن جنس مقصوده لا كله ، إذ لا تحقق للتعبير عن الكل بـدون الرسوخ (قوله : يقتـدر بها) عبر بيقتدر دون يقـدر إشـاره إلى أنه لا ـ بـدّ من القـدره التـامه ؛ لأـن زياده البناء تـدل على زياده المعنى ، ويحتمل أنه إشاره إلى أنه يكفى وجود ملكه القدره ولو كانت القدره بتكلف ، فتأمل.

وقوله : (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول : يعبر - إشعار بأنه يسمى فصيحا إذا وجد فيه تلك الملكه سواء وجد التعبير أو لم يوجد ...

******

(وقوله : يقتدر بها) يعنى : اقتدرا قريبا ، فخرج العلم والحياه فإنه يقتدر بهما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، لكن الاقتدار ليس بالمباشره ، بل بواسطه سليقه عربيه أو تعلم أو ممارسه (قوله : على التعبير عن المقصود) أخرج الملكه التى يقتدر بها على استحضار المعانى : كالعلم بفن ، وال فى المقصود للاستغراق أى : كل ما وقع قصد المتكلم وإرادته ، فإن قلت : أى حاجه لحمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكه يغنى عنه لاستلزام تلك الملكه الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح؟ قلت : الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكه بالنظر إلى نوع من المعانى كالمدح أو الذم أو غيرهما. ولو سلم ففى الحمل على الاستغراق إشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحا.

(قوله : إشعار إلخ) بيان ذلك أن يقال لو قال : يعبر دون يقتدر : لزم ألّا يسمى من له ملكه التعبير عن مقاصده فصيحا حال السكوت ، لفقد التعبير فى تلك الحاله. إذ لا دلاله لقوله : يعبر بها إلا على أنه يوجد من صاحبها التعبير ، ومعنى التعريف حين ذكر يقتدر : ملكه توجد من صاحبها القدره على التعبير وهو صادق على الملكه التى يعبر بها صاحبها عن مقاصده فى حال سكوته ، فلو قال : يعبر دون يقتدر لكان ظاهره مشعرا بأنه لا بد فى أن يسمى الشخص فصيحا من التعبير بالفعل عن كل مقصود قصده ، وهذا التوجيه ظاهر.

ووجه بعضهم الإشعار بأن المضارع حقيقه فى الحال ، فتقييد الملكه به ربما يشعر بأن الفصاحه : الملكه فى حال التعبير دون السكوت بخلاف الاقتدار.

(قوله : سواء وجد التعبير) أى : عن المقصود. أى : جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكليه ، أو وجد التعبير عن بعضه (قوله : ليعم المفرد إلخ) أى : وقوله : بلفظ دون كلام ليعم إلخ ، وهذا جواب عما يقال : لم لم يقل بكلام فصيح؟

وقوله : (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما نقول عند التعداد : دار ، غلام ، جاريه ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك.

بلاغه الكلام

(والبلاغه فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال ...

******

وحاصل الجواب أنه إنما لم يقل : بكلام ، بل قال : بلفظ لئلا يتوهم أنه يجب فى فصاحه المتكلم القدره على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح ، وهذا محال ؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد ، كما إذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناسا مختلفه ليرفع حسابها أى : ليذكر عددها فتقول : دار إلخ ، فعبر بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله : فظاهر) أى : لكثره أفراده بخلاف المفرد ، فإنه ليس له إلا صوره واحده ، فلذا مثل لها بقوله : فكما تقول إلخ.

(قوله : مطابقته لمقتضى الحال) أى : فى الجمله. أى : مطابقته لأى مقتضى من المقتضيات التى يقتضيها الحال لا المطابقه التامه وهى مطابقته لسائر المقتضيات ، إذ لا يشترط ذلك ، فإذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلا فروعى أحدهما دون الآخر ، كان الكلام بليغا من هذا الوجه ، وإن لم يكن بليغا مطلقا ، وحينئذ فتتحقق البلاغه بمراعاه أحدهما فقط ، لكن مراعاتهما أزيد بلاغه ؛ لأنها أزيد مطابقه لمقتضى الحال. كذا فى الفنرى وفى عبد الحكيم. أى : مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقه كما صرح به فى التلويح ، وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغه كلام البارى تعالى ؛ لأن قدرته لا تقف عند حد فهى صالحه لأزيد مما وجد فى كلامه من المقتضيات ، إلا أن يراد بقدر طاقه المتكلم أو المخاطب. ا ه كلامه.

إن قلت : إن هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيد الذى يقتضيه الحال مثلا ولا قصد لقائله مع أنه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد إلى الخصوصيه فى الكلام البليغ ، قلت : الإضافه فى قوله : مطابقه الكلام للكمال. أى : المطابقه الكامله وهى المقصوده ، فقوله : لمقتضى الحال أى : لمناسب الحال لا موجبه الذى يمتنع تخلفه عنه ، وإنما أطلق عليه مقتضى ؛ لأن المستحسن كالمقتضى فى نظر البلغاء ،

مع فصاحته) أى : فصاحه الكلام ، والحال : هو الأمر ...

******

والمراد بمناسب الحال الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلاله اللفظ التى يتكفل بها علم البيان ، إذ قد تتحقق البلاغه فى الكلام بدون رعايه كيفيات الدلاله ، بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعيه. أى : مطابقيه غير مختلفه بالوضوح والخفاء. نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقليه مختلفه فى الوضوح والخفاء لا بد فى بلاغه الكلام من رعايه كيفيه الدلاله أيضا ، كما ستعرفه ، فما قيل : ليس مقتضى الحال مخصوصا بما يبحث عنه فى علم المعانى ، بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى ، وكيفيات دلاله اللفظ التى يتكفل بها علم البيان ، فإنه لا بد فى البلاغه من رعايتها ليس بشىء ، كيف وإنهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلاله اللفظ؟ كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : مع فصاحته) حال من الضمير المجرور فى مطابقته الذى هو فاعل المصدر ، وإنما اشترط المصنف هذا الشرط الأخير مع أنه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح ؛ لأن البلاغه عنده لا تتحقق إلا بتحقق الأمرين ، وظاهره أن الفصاحه لا بد منها مطلقا ، سواء كانت معنويه وهى : الخلوص عن التعقيد المعنوى أو لفظيه : وهى خلوص اللفظ من التنافر والغرابه وضعف التأليف ومخالفه القياس ، وهو كذلك على التحقيق.

(قوله : والحال هو الأمر إلخ) هذا شروع فى بيان معنى المضاف إليه ، ثم بعد ذلك بيّن معنى المضاف وهو المقتضى.

واعلم أن المركب الإضافى يحتاج فيه إلى معرفه الإضافه ؛ لأنها بمنزله الجزء الصورى وإلى معرفه المضاف والمضاف إليه ؛ لأنهما بمنزله الجزء المادّىّ ، لكن جرت عادتهم بأنهم لا يتعرضون لتعريف الإضافه للعلم بأن معنى إضافه المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف إليه. مثلا مقتضى الحال : معناه ما يختص بالحال ، باعتبار كونه مقتضى لها ، ويقدمون تعريف المضاف إليه ؛ لأن معرفه المضاف من حيث إنه كذلك تتوقف على معرفه المضاف إليه ، فإن قلت : معرفه المضاف إليه من حيث إنه كذلك تتوقف على معرفه المضاف ، فلم لم تعتبر هذه الحيثيه؟ قلت : لأن الإضافه لتقييد

الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد ...

******

المضاف لا المضاف إليه. (قوله : هو الأمر الداعى للمتكلم إلخ) أى : سواء كان ذلك الأمر داعيا له فى نفس الأمر ، أو غير داع له فى نفس الأمر ، فالأول : كما لو كان المخاطب منكرا لقيام زيد حقيقه ، فإن الإنكار أمر داع فى نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصيه. والثانى : كما لو نزل المخاطب غير المنكر منزله المنكر ، فإن ذلك الإنكار التتريلى أمر داع إلى اعتبار المتكلم الخصوصيه فى الكلام الذى يؤدى به أصل المعنى المراد ، إلا أنه داع بالنسبه للمتكلم الذى حصل منه التنزيل ، لا أنه داع بالنسبه لما فى نفس الأمر ، إذ لا إنكار فى نفس الأمر ، فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعى للمتكلم مطلقا ، وهذا بخلاف ظاهر الحال ، فإنه الأمر الداعى فى نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصيه فهو أخص من الحال. (قوله : إلى أن يعتبر) أى : يلاحظ ويقصد ، وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا بد فى بلاغه الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصوده للمتكلم ، ولا يكفى فى البلاغه حصولها من غير قصد ، فإن وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ، ولا يقال للكلام حينئذ إنه مطابق لمقتضى الحال.

(قوله : مع الكلام) إن قلت : إن الخصوصيه فى الكلام ومشتمل عليها ، فالأولى أن يقول : فى الكلام ؛ لأن "مع" تقتضى أن الخصوصيه خارجه عن الكلام ومصاحبه فقط. قلت : إنما عبر ب "مع" ؛ لأنه قيد الكلام بالمفيد لأصل المعنى ، ولا شك أن الخصوصيه خارجه عن الكلام بهذا المعنى منضمه معه ، وإنما قيد الكلام بهذا القيد المحوج إلى إيثار "مع" على "فى" إشاره إلى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى المراد. إن قلت : إن الحال قد يقتضى إيراد الكلام مقتصرا فيه على أصل المعنى ، كما إذا كان المخاطب بليدا أو خالى الذهن ، فأين الزياده على أصل المعنى؟ قلت : الاقتصار على أصل المعنى ، والتجريد هنا خصوصيه زائده على أصل المعنى ؛ لأن أصل المعنى يؤدى مع التجريد والاقتصار ويؤدى مع عدمه ، فالتجريد حينئذ خصوصيه زائده تفهم السامع بلاده المخاطب أو عدم إنكاره ، والحاصل أن الخصوصيه لا يجب أن تكون

خصوصيه ما - وهو مقتضى الحال. مثلا : كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، ...

******

من قبيل اللفظ : كعدم التأكيد وكالإطلاق ، ولهذا أورد الشارح كلمه" مع" دون" فى" الموهمه للجزئيه.

(قوله : خصوصيه) مفعول يعتبر إن قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله إن قرئ بالبناء للمفعول ، وما لتأكيد العموم ، والخصوصيه بضم الخاء ؛ لأن المراد بها النكته والمزيه المختصه بالمقام ، والخصوص بالضم مصدر خصّ : كالعموم مصدر عمّ ، فألحقت به ياء النسب ، والمصدر إذا ألحق به ياء النسب صار وصفا ، وأما الخصوص بالفتح : فهو صفه كضروب والصفه إذا لحقتها ياء النسب صارت مصدرا كالضاربيه والمضروبيه ، فآل الأمر إلى أن الخصوصيه بالضم صفه ، وبالفتح مصدر ، والمناسب هنا الصفه.

(قوله : وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزءا من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزءا فى التعريف ، بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه ، ثم إن الضمير راجع للخصوصيه وتذكيره باعتبار الخبر ؛ لأن الضمير إذا وقع بين مذكر ومؤنث جاز تذكيره وتأنيثه ، والأولى مراعاه الخبر ، ويؤيده قوله بعد : والتأكيد مقتضى الحال ، إذ لو كان عائدا على الاعتبار لقال : واعتبار التأكيد مقتضى الحال ، أو راجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر ، وعلى هذا فجعل الاعتبار مقتضى الحال مبالغه على حد : زيد عدل ؛ وذلك لأن مقتضى الحال هو الخصوصيه المعتبره لا نفس اعتبارها ، لكن لما كان اعتبارها أمرا لا بد منه فى البلاغه بولغ فيه ، حتى إنه جعل مقتضى الحال.

(قوله : مثلا) مفعول مطلق إن أريد به التمثيل وعامله محذوف أى : أمثل لك مثلا أى : تمثيلا ومفعول به إن أريد المثال أى : أمثل لك مثلا أى مثالا.

(قوله : كون المخاطب إلخ) الأولى إنكار المخاطب للحكم (قوله : يقتضى تأكيد الحكم) إنما أظهر فى محل الإضمار ولم يقل : يقتضى تأكيده ، خوفا من عود الضمير على الحال ، (وقوله : والتأكيد مقتضى الحال) لم يقل : وهو مقتضى الحال ، مع أن المحل للضمير لتقدم التأكيد خوفا من عود الضمير على الحكم (قوله : والتأكيد) المناسب

وقولـك له : إن زيـدا فى الـدار – مؤكـدا بإن – كلام مطابق لمقتضـى الحال. وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له ...

******

التفريع بالفاء أى : فالتأكيد الذى يقتضـيه الإنكار مقتضى الحال ؛ لأنه فرد من أفراد الخصوصيه المذكوره فى قوله : خصوصيه ما (قوله : وقولك له) أى : للمخاطب المنكر (قوله : مؤكـدا بإن) حال من قولك (قوله : مطابق لمقتضـى الحال) بمعنى أنه مشـتمل عليه ، إذ لا شك أن قولك : إن زيدا فى الدار يشـتمل على التأكيد ، وليس المراد بكونه مطابقا لمقتضى الحال أنه من جزئياته ، إذ لاـ يصـدق عليه أى لا يحمل عليه ضـروره أن مقتضـى الحال هو التأكيـد ، وهو لا يحمل على قولك : إن زيـدا فى الـدار. فلا يقال : إن زيدا فى الدار تأكيد ، فقد علمت أن المراد بالمطابقه على ما ذكره هنا الاشـتمال لا مصـطلح المناطقه الذى هو الصدق بخلافها على التحقيق الآتى ؛ فإن معناها الصدق كما سيصرح به.

(قوله : وتحقيق ذلـك) أى : المطـابقه ومقتضـى الحـال أى : بيـانه على الوجه الحق وفى هـذا إشـاره إلى أن مـا ذكره أولا كلام ظـاهرى ، وحاصـل الفرق بين هـذا ومـا تقـدم : أن مقتضـى الحـال على ما تقـدم الخصوصـيه ، وأن معنى مطابقه الكلام لـذلك المقتضـى اشـتماله على تلك الخصوصـيه ، وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال : هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصيه ، ومعنى مطابقه الكلام لذلك المقتضـى كون الكلام الجزئى الصادر من المتكلم الذى يلقيه للمخاطب المشـتمل على الخصوصيه من أفراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضـيه الحال ، فإن ذلك المقتضى صادق عليه فمعنى المطابقه والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله ، وأما معنى الحال فلم يختلف فيه ، بل هو على كليهما الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر إلخ.

(قوله : أنه) أى : المثال المـذكور أعنى : قولك : إن زيـدا فى الدار (قوله : الذى يقتضـيه الحال) أى : لأن الحال المذكور أعنى الإنكار يقتضـى كلاما مؤكـدا بمطلق تأكيـد لا بتأكيـد مخصوص كان ، ومن جزئيات ذلك : إن زيـدا فى الـدار ولزيد فى الدار (قوله : وهذا) أى : المثال المذكور أعنى الكلام الجزئى ، وهو قولك : إن زيدا فى الدار (قوله : مطابق له)

بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال : إن الكلى مطابق للجزئيات ، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى.

******

أى : للكلام المؤكد بأى مؤكد كان ، وهو الذى يقتضيه الحال أعنى : الإنكار (قوله : بمعنى أنه) أى : الكلام الكلى المؤكد الذى هو مقتضى الحال (وقوله : صادق عليه) أى : على هذا الجزئى أى : محمول عليه أى يصح حمله عليه لكونه جزئيًا من جزئياته ، والحاصل أن مطابقه هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيًا من جزئياته هى البلاغه ، فعلى هذا قول المصنف : مطابقه الكلام إلخ. أى : كون الكلام جزئيًا من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه (قوله : على عكس إلخ) متعلق بمحذوف أى : وقولنا : هذا أى الجزئى مطابق له جار على عكس ما يقال أى : على عكس ما يقوله أهل المعقول : إن الكلى مطابق للجزئيات ؛ وذلك لأنه هنا أسند المطابقه إلى الجزئى ، وجعل المطابق بالفتح هو الكلى ، وأما أهل المعقول حيث قالوا : الكلى مطابق للجزئى ، فقد أسندوا المطابقه للكلى وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئى ، ثم إن هذا العكس إنما هو بالنظر للفظ ، وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين فى أن المراد بالمطابقه صدق الكلى على الجزئى.

وحمله عليه بأن تقول : إن زيدا فى الدار كلام مؤكد ، وزيد إنسان ، وكأن الحامل للشارح على تلك المخالفه اللفظيه ظاهر قول المصنف : مطابقته لمقتضى الحال ، فجعل الكلام الجزئى مطابقا اسم فاعل ، ومقتضى الحال مطابقا اسم مفعول.

(قوله : فى الشرح فى تعريف إلخ) لا يقال : إن فيه تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ؛ لأن أحدهما متعلق بارجع والآخر متعلق بما ذكرنا ، أو أن أحدهما متعلق بذكرنا مطلقا ، والآخر متعلق به وهو مقيد ، وحينئذ فلم يتعلقا بعامل واحد ؛ لأن الشىء الواحد يختلف بالإطلاق والتقييد ، أو يقال : إن قوله : فى تعريف إلخ : بدل من قوله : فى الشرح بدل بعض من كل ، وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور ؛ لأن البدل على نيه تكرار العامل ، وبعد هذا كله فالذى حققه الشارح فى كبيره أن مقتضى الحال هو الخصوصيه ، وأن المراد بالمطابقه الاشتمال لا مصطلح المناطقه

(وهو) أى : مقتضى الحال (مختلف فإن مقامات الكلام متفاوته) لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك ، ...

******

الذى هو الصدق ، فالذى حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله : وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الإجمال الموجب للتشوق إلى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتى بعد ، وحاصل ما ذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفه ؛ لأن مقتضياتها بالكسر التى هى الأحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفه ، فالحال والمقام متحدان ذاتا ، وإنما يختلفان اعتبارا ، كما سيذكره الشارح ، وإنما عبر فى العله بالمقامات إشاره إلى أنهما متحدان ذاتا ، وبهذا ظهر إنتاج العله للمعلول.

(قوله : فإن مقامات الكلام) أى : الأمور المقتضيه لاعتبار خصوصيه ما فى الكلام (قوله : متفاوته) أى : مختلفه وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال ؛ لأن اختلاف الأسباب فى الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات ، فإن قلت : إن تعليل المصنف المذكور يقتضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى ، مع أنه قد يختلف المقامات ويتحد المقتضى وذلك : كالتعظيم والتحقير ، فإن كلا منهما مقام يغاير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف ، فإن حذف المسند إليه يكون لإيهام صونه عن لسانك تعظيما له ، أو إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له كما يأتى. قلت : ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها لهما من حيث ذاتها وتعددها ، وإنما المراد اختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بأن يقتضى أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ، ولا شك أن اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى ، والتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء ، بل بحسب ذاتهما.

وحينئذ فلا يتوجه النقض (قوله : لأن الاعتبار) المراد به الشىء المعتبر وهو الخصوصيه ، وهو عله للعله أى : وإنما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الأحوال ؛ لأن الاعتبار إلخ أى : لأن الأمر المعتبر أى : لأن الخصوصيه المعتبره اللائقه بهذا المقام فى نفس الأمر تغاير إلخ ، فالتأكيد المعتبر اللائق بمقام الإنكار يغاير عدم التأكيد المعتبر اللائق بمقام خلو الذهن ، فالتأكيد وعدمه ، وهما مقتضى الحال متغايران ، والمقام

وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ؛ لأن التغير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زمانا : لورود الكلام فيه ، وفى المقام : كونه محلا له ؛ ...

******

وهو الإنكار وخلو الذهن متغايران أيضا ، وليس عله للعله التى هى اختلاف المقامات لئلا يلزم الدّور (قوله : وهذا) أى : مغايره هذا الاعتبار اللائق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللائق بمقام آخر.

(قوله : عين تفاوت إلخ) لو قال عين اختلاف إلخ لكان أنسب بعباره المصنف (قوله : لأن التغاير إلخ) عله لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ، وفى هذه العله إشاره إلى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من أن الدليل لم يطابق المدعى ، ولم تحصل المطابقه إلا لو قال ؛ لأن الأحوال متفاوته وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات ؛ لأن كلا منهما عباره عن الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه مخصوصه ويختلفان بالاعتبار والتوهم ، فباتحادهما ذاتا حصل التطابق بين الدليل والمدعى.

(قوله : إنما هو بحسب الاعتبار) أى : التوهم أى : بحسب اعتبار المعتبر وتوهمه ، وأما بحسب الذات فهما واحد ؛ فإذا كانت مقتضيات المقامات مختلفه كانت مقتضيات الأحوال كذلك ؛ لأن مقتضيات الأحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والأحوال واحدا بالذات (قوله : وهو) أى : الاعتبار وقوله أنه أى : الحال والشأن يتوهم إلخ ، وحاصله أن الأمر الداعى لا يراد بالكلام ملتبسا بخصوصيه ما إذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا ، وإذا توهم فيه كونه محلا له ، يسمى : مقاما ، وإنما عبر الشارح بالتوهم ؛ لأن المقام والحال أعنى : الأمر الداعى لورود الكلام ملتبسا بخصوصيه ما للإنكار الذى هو سبب لورود الكلام مؤكدا ليس فى الحقيقه زمانا ولا مكانا ، وإنما ذلك أمر توهمى تخيلى ، ووجه توهم كون ذلك الأمر الداعى للخصوصيه زمانا أو مكانا ، أنه لا بد لذلك الأمر من زمان ومكان يقع فيهما ، وهو مطابق للزمان الذى يقع فيه وللمكان الذى يقع فيه أى : أنه بقدرهما لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما ، فباعتبار مطابقته للزمان يتوهم أنه زمان فيسمى حالا ، وباعتبار مطابقته للمكان يتوهم أنه مكان ،

وفى هذا الكلام إشاره إجماليه إلى ضبط مقتضيات الأحوال ، ...

******

فيسمى مقاما ، وإنما اختير لفظ المقام دون غيره من أسماء الأمكنه : كالمجلس والمضجع ، ولفظ الحال دون غيره من أسماء الزمان : كالمستقبل والماضى ؛ لأن البلغاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب وأشعار وهم قائمون ، فأطلق المقام على الأمر الداعى ؛ لأنهم يلاحظونه فى محل قيامهم ؛ ولأن هذا الكلام إنما يؤدى فى حال الإنكار مثلا لا قبله ولا بعده ، أو أنهم خصوا الحال من بين الأزمنه الثلاثه ؛ لأنها أوسطها ، وخير الأمور الوسط ، فناسب أن يعبر عن ذلك الأمر الذى تتوقف عليه البلاغه به. كذا قرر بعض الأفاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين ، وهو يفيد أن المراد بالحال الزمان ، وأن المقام اسم مكان ، وقال غيره : الحال فى الأصل ما عليه الإنسان من الصفات ، والمقام بمعنى الرتبه ، وليس الحال أحد الأزمنه الثلاثه ، وليس المراد بالمقام اسم مكان ، وإنما سمى الأمر الداعى كالإنكار بالحال ؛ لأنه مما لا يتغير ويتبدل : كالحال الذى عليه الإنسان من غضب أو رضا ، أو لأنه صفه وحال من أحوال الإنسان ، وسمى بالمقام ؛ لأن مراتب الكلام تتفاوت بالأحوال ، كما أن مراتب الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات.

(وقوله : وفى هذا الكلام) أعنى : قول المصنف الآتى فمقام إلخ : فاسم الإشاره راجع لما يأتى كما يدل له كلام الشارح فى المطول ، حيث قال ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات مع إشاره إجماليه لضبط مقتضيات الأحوال أ. ه.

أو يقال إن الإشاره لما سبق باعتبار أنه وسيله وتمهيد لما يأتى. تأمل. (قوله : إشاره إجماليه إلى ضبط مقتضيات الأحوال) المراد بضبطها حصرها وعدها ؛ وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الأحوال فى أقسام ثلاثه ما يتعلق بأجزاء الجمله ، وما يتعلق بالجملتين فصاعدا ، وما لا يختص بشىء من ذلك ؛ بل يتعلق بهما معا مرتبا لهذه الأقسام على هذا الترتيب ، فأشار إلى القسم الأول بقوله : فمقام كل إلخ ، وإلى الثانى بقوله : ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، وإلى الثالث بقوله : ومقام الإيجاز إلى قوله – ولكل كلمه مع صاحبتها مقام ، وإنما كان كلام المصنف مشيرا لضبط المقتضيات وليس صريحا فى ذلك ؛ لأن مدلوله المطابقى ضبط المقامات المضافه إلى مقتضيات الأحوال التى

وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير ، والإطلاق ، والتقديم ، والذكر يباين مقام خلافه) أى : خلاف كل منها ؛ يعنى : أن المقام ...

******

هى التنكير والإطلاق وما معه ، وضبط المضافات إلى أمور يستتبع ضبط تلك الأمور المضاف إليها ، وإنما كانت تلك الإشاره إجماليه ؛ لأنه لم يبين محال تلك المقتضيات.

مثلا : التنكير من المقتضيات ، ولم يبين المصنف هل محله المسند إليه أو المسند؟

وكذلك الإطلاق لم يبين محله هل هو الحكم أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه؟ وكذا يقال فى الباقى ، فما هنا كلام إجمالى يفصله ما يأتى فى علم المعانى.

(قوله : وتحقيق لمقتضى الحال) عطف على إشاره أى : وفيه تحقيق أى : تبيين وتعيين له ، حيث قال : فيما يأتى : فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال ، وقول الشارح لمقتضى الحال : إظهار فى محل الإضمار خوفا من توهم رجوع الضمير للأحوال لو قال لها (قوله : فمقام كل من التنكير إلخ) صرح بالتنكير وما بعده ؛ لأنه الأصل والفاء فى قوله : فمقام للتفصيل أو للتعليل (قوله : يباين مقام خلافه) أى : فلا يكون مقام يناسبه التنكير ومقابله ، ولا مقام يناسبه الإطلاق ومقابله وهكذا.

(قوله : أى خلاف كل منها) فيه إشاره إلى أن ضمير خلافه عائد إلى كل ، لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضى أن مقام كل واحد من التنكير وما معه يباين مقام خلاف كل واحد من المذكورات ، فيكون مباينا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل ؛ لأنه إنما يباين مقام خلاف نفسه فقط ، ولا يباين مقام خلاف غيره ؛ لأن من جمله خلاف غيره نفسه ، فيلزم مباينه الشىء لنفسه وهو باطل ، فكان الأولى فى التفسير أن يقول : أى : خلاف نفسه ، ويكون الضمير عائدا على الواحد مما ذكر فى ضمن كل ، إذ التنوين عوض عن المضاف إليه أو يقول : أى : ما خالفه ، وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد ، وحينئذ فيصح الكلام ؛ لأن كلا من التنكير وما معه مقامه يباين خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه ، وأما خلاف كل مما لا يقابل نفسه فلا يباينه ، وأجيب بجواب آخر : وحاصله أن الضمير فى قول الشارح أى : خلاف كل منها راجع للأربعه المذكوره ، وهو من مقابله

الذى يناسبه تنكير المسند إليه ، أو المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم ، أو التعلق ، ...

******

الجمع بالجمع ، وفيه توزيع. فكأنه قال : أى : مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافاتها ، ومقابله الجمع بالجمع تقتضى القسمه على الآحاد على حد : ركب القوم دوابهم أى : كل واحد ركب دابته ، فيؤول الأمر إلى قولنا : فمقام التنكير يباين مقام خلافه من التعريف وهكذا ، وإلى هذا أشار الشارح بالعنايه. كذا أجاب بعضهم ، ورده عبد الحكيم بأن التوزيع لا يصح فى الكل الإفرادى ، وإنما يصح ذلك فى الكل المجموعى إلا أن يقدر مضاف إليه للفظ كل جمعا معرفا أى : مقام كل الأمور المذكوره يباين مقام خلاف كلها ، فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا إلى السامع ، والأحسن فى الجواب عن ذلك الإشكال أن يقال : إن كلمه كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التخالف بينهما فالأصل فمقام التنكير والإطلاق والذكر والحذف كل واحد يباين مقام خلافه (قوله : الذى يناسبه تنكير إلخ) هذا تفسير لوجه إضافه المقام إلى التنكير ، وأنه بأى معنى هو إذ الإضافه لا بد فيها من مناسبه بين المتضايفين ولم يفسر المقام ولا التنكير مثلا لعدم احتياجهما.

وقوله : تنكير المسند إليه أو المسند نحو : رجل فى الدار قائم ، وزيد قائم ، ونحو : جاء رجل ، وجاء زيد (قوله : الذى يناسب التعريف) أى : تعريف المسند إليه أو المسند نحو : زيد قائم ، وزيد القائم (قوله : ومقام إطلاق الحكم) أى : النسبه الحاصله بين المسندين ، والمراد بإطلاقه خلوه من المقيدات نحو : زيد قائم أى : يباين مقام تقييده بمؤكد نحو : إن زيدا قائم ، أو بأداه قصر نحو : ما زيد إلا قائم ، أو إنما زيد قائم.

(قوله : أو التعلق) أى : والمقام الذى يناسب إطلاق التعلق أى : تعلق المسند بمعموله ، كتعلق الفعل بالمفعول نحو : ضربت زيدا أى : يباين مقام تقييده بمؤكد ، أو أداه قصر نحو : لأضربن زيدا ، وو الله ضرب زيد عمرا ، تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو ولا تأكيد وقوع الضرب من زيد وإلا كان تأكيدا للحكم ، ونحو : ما ضرب زيد إلا عمرا بقصر الضرب الصادر من زيد على عمرو ، وظهر لك أن كتعلق غير الحكم ؛

أو المسند إليه ، أو المسند ، أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد ، أو أداه قصر ، أو تابع ، أو شرط ، أو مفعول ، أو ما يشبه ذلك ، ...

******

لأن المراد بالحكم الإسناد ، أعنى : تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه ، والمراد بالتعلق تعلق المحكوم به بمعموله غير المحكوم عليه ، كتعلق الفعل بمفعوله ، ولأجل كونه غيره صح عطفه عليه بأو (قوله : أو المسند إليه أو المسند) أى : والمقام الذى يناسبه إطلاق المسند إليه ، أو إطلاق المسند أى : خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو : زيد قائم يتباين مقام خلافه ، وهو مقام تقييد المسند إليه بتابع نحو : زيد الطويل قائم ومقام تقييد المسند بتابع نحو : زيد رجل طويل (قوله : أو متعلقه) أى : والمقام الذى يناسبه إطلاق متعلق المسند أى : إطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع يباين مقام تقييد المتعلق بتابع ، فالأول نحو : زيد ضارب رجلا ، والثانى نحو : زيد ضارب رجلا طويلا (قوله : تقييده بمؤكد أو أداه قصر) راجع لكل من إطلاق الحكم والتعلق ، وقوله : أو تابع راجع لإطلاق المسند إليه والمسند ومتعلقه (قوله : أو شرط) هذا راجع للمسند فقط أى : إن مقام إطلاق المسند وخلوه عن التقييد بالشرط نحو : زيد قائم يباين مقام تقييده به نحو زيد قائم إن قام عمرو ، ولا يرد أنه يعقل فى جانب المسند إليه أيضا التقييد بالشرط نحو : القائم إن يقم زيد عمرو ؛ لأن ذلك راجع لتقييد المسند ؛ لأن المسند إليه أل الموصوله ، والمقيد الصله وهى مسنده لضمير أل.

(قوله : أو مفعول) راجع للثلاثه الأخيره وهى المسند إليه والمسند ومتعلقه أى : أن المقام الذى يناسب إطلاق المسند إليه أى خلوه عن التقييد بمفعول نحو : جاء الضارب يباين مقام تقييده بمفعول نحو : جاء الضارب زيدا ، والمقام الذى يناسب إطلاق المسند نحو : زيد ضارب يباين مقام تقييده بمفعول نحو : زيد ضارب عمرا ، والمقام الذى يناسب إطلاق متعلق المسند نحو : رأيت ضاربا يباين مقام تقييده بمفعول نحو : رأيت ضاربا عمرا (قوله : أو ما يشبه ذلك) أى : كالحال والتمييز ، وهذا راجع للمسند إليه ولمتعلق المسند أى : أن مقام إطلاق المسند إليه يباين مقام تقييده بحال ، أو تمييز نحو : جاء زيد راكبا ، وطاب محمد نفسا ، ومقام إطلاق متعلق المسند يباين مقام تقييده بحال ، أو

ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره ، وكذا مقام ذكره يباين حذفه ، فقوله : خلافه شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله : (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب ، ...

******

تمييز نحو ركبت الفرس مسرجا ، واشتريت عشرين غلاما ، فظهر لك من هذا أن الضمير فى قول الشارح يباين مقام تقييده راجع لأحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما ، لكن على سبيل التوزيع كما قلت بحيث يكون الأحد بالنسبه إلى الأول من المقيدات غيره بالنسبه إلى الثانى منها وهكذا ، ولا يصح عود الضمير إلى مجموع ما ذكر بتأويله بالمذكور ؛ لأن المجموع لا يقيد بواحد من المذكورات ، ولا إلى أحد المذكورات معينا ؛ لأن المقيدات لا يتأتى التقييد بها جمعا فى واحد من المذكورات فتعين الأول.

(قوله : ومقام المسند إليه أو المسند أو متعلقاته) نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وزيدا ضربت ، وضاحكا جئت (قوله : وكذا مقام ذكره) أى : ذكر أحد الثلاثه وهى : المسند إليه ، والمسند ، ومتعلقه (قوله : يباين مقام حذفه) أى : حذف ذلك الأحد نحو : مريض ، جوابا لمن قال : كيف حالك ، ونحو : زيد جوابا لمن قال : من فى الدار وإنما فصل بكذا ، ولم يقل ومقام ذكره إلخ ، لئلا يتوهم عطف مقام ذكره على مقام تأخيره ، إن قلت : هذا التوهم يدفعه قوله يباين مقام حذفه ، قلت : المراد دفع التوهم من أول الأمر (قوله : شامل لما ذكرنا) أى : صالح وقابل لذلك وهو المراد ، لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كون مباينه مقام التنكير لمقام التعريف ، وكون مباينه مقام الإطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله : وإنما فصل قوله إلخ) أى : ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ، ويستغنى عن ذكر الوصل تنبيها إلخ أى : ولأن هذا فى الأحوال المختصه بأكثر من جمله بخلاف ما مر فإنه خاص بأجزاء الجمله الواحده. (قوله : ومقام الفصل) أى : والمقام الذى يناسبه الفصل الذى هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (قوله : يباين مقام الوصل) أى : المقام الذى يناسبه الوصل ، الذى هو عطف بعض الجمل على بعض (قوله : على عظم شأن هذا الباب) أى : مبحث الفصل والوصل ، لما قيل : إنه معظم البلاغه

وإنما لم يقل : مقام خلافه ؛ لأنه أخصر ، وأظهر ؛ لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل ، وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله : (ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه) أى : الإطناب والمساواه (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) ...

******

(قوله : وإنما لم يقل إلخ) أى : ليوافق السوابق أعنى قوله : فمقام كل إلخ ، والحاصل أن الأصل فى الشىء أن يذكر صريحا ، فترك ذلك الأصل فى السوابق خوفا من التطويل ، وخالف هنا السوابق لما ذكره من الأخصريه والظهور ، لكن ما ذكره من الأخصريه فيه نظر ؛ لأنه إن نظر إلى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين ؛ لأن خلافه مضاف ومضاف إليه ، والوصل كلمتان : أل المعرفه ومدخولها ، وإن نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسه أحرف ، وحاصل الجواب أنا نلتفت لعدد الحروف ، ولا نسلم أن الوصل حروفه خمسه ، بل أربعه ؛ لأن همزته وصليه تسقط فى الدرج أو نلتفت لعدد الكلمات ، ولا نسلم أن الوصل كلمتان ، بل كلمه واحده ؛ لأن حرف التعريف منه كالجزء.

(قوله : لأن خلاف إلخ) عله للأظهريه ، وبيان ذلك : أن خلاف الفصل لما كان فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معينا له ، بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف ، فإنه يوهم أن خلاف الفصل أهم من الوصل (قوله : وللتنبيه على عظم الشأن) أى : عظم شأن مبحث الإيجاز وما معه فصل إلخ أى : أنه إنما لم يذكر الإيجاز مع ما قبله ، بل فصله لأجل التنبيه على عظم شأنه ، أى : ولكونه ليس خاصّا بأحوال أجزاء الجمله ولا بالجمل بخلاف ما قبله (قوله : ومقام الإيجاز) أى : والمقام الذى يناسبه الإيجاز ، أى : إقلال اللفظ (قوله : أى الإطناب) هو الزياده على أصل المراد لفائده (قوله : والمساواه) هى التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولا ناقص عنه (قوله : وكذا خطاب الذكى إلخ) أى : مثل الإيجاز وخلافه ، فى كونهما متباينى المقام خطاب الذكى مع خطاب الغبى فى كونهما متباينى المقام ، فاسم الإشاره راجع للأمور المذكوره التى لها تلك المقامات المتقدمه ، ووجه الشبه التباين فى المقامات ، ويحتمل أن المعنى : ومثل مقام الإيجاز ومقام خلافه فى التباين مقام الخطاب الذكى مع مقام خطاب الغبى ، فحاصله المقامين بالمقامين فى التباين ، وعلى هذا فلفظ مقام مقدر فى

فإن مقام الأول يباين مقام الثانى ؛ فإن الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفه ...

******

كلام المصنف ، وقد أشار الشارح إلى ذلك الاحتمال بقوله : فإن مقام الأول إلخ وعلى كلا الاحتمالين فإضافه خطاب للذكى والغبى من إضافه المصدر لمفعوله ، والمراد بالخطاب ما خوطب به سواء أريد به الخصوصيات ، أو الكلام المشتمل عليها ، والمقام الداعى لذلك هو الذكاء والغباوه ، وإنما فصل هذا عما قبله بكذا ، ولم يقل : ومقام خطاب الذكى يباين مقام خطاب الغبى ، مع أن هذا كالذى قبله : لا يختص بأجزاء الجمله ولا بالجملتين فصاعدا اختصارا ؛ لأن كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ، ولفظ يباين.

وعلم من هذا أن مقام خطاب الذكى ، ومقام خطاب الغبى مثل ما قبلهما فى أنهما من متعلقات علم المعانى ؛ لأن المقامات إنما يبحث عن مقتضياتها فيه.

وقول بعضهم : إنما فصل بكذا ؛ لأن الأول من متعلقات علم المعانى ، والثانى من متعلقات علم البيان ؛ لأن الغبى إنما يخاطب بالحقائق ، والذكى بالمجازات ، ففيه نظر ؛ لأن الذى هو من متعلقات علم البيان كيفيه دلاله اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا أو كنايه ، بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك ، والكلام هنا فيهما من حيث اقتضاء الحال لهما ، ومما يدل على بطلان ذلك القيل ، قول المصنف : بعد ولكل كلمه إلخ ، فإن هذا من تعلقات علم المعانى ، والأصل جريان الكلام على وتيره واحده ، ثم إنه كان الأولى للمصنف أن يذكر مع الغبى الفطن ، بأن يقول : وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغبى ؛ وذلك لأن القوه المعده لاكتساب الآراء المسماه بالذهن ، إما سريعه أو لا فسرعتها ذكاء وصاحبها ذكى ، وعدم سرعتها بلاده وصاحبها بليد ، ثم إن السريعه تاره يكون لها جوده وحسن فى تهيئها لحصول ما يرد عليها من الغير ، وتاره لا يكون لها ذلك ، فإن كان الأول فهى فطانه وصاحبها فطن أيضا ، وإن كان الثانى فغباوه وصاحبها غبى.

فعلم أن الغباوه تجامع الذكاء ، وحينئذ فلا يحسن المقابله ، وأجيب عن المصنف بأنه أطلق العام وهو الذكى وأراد الخاص وهو الفطن بقرينه المقابله بالغبى ، واعلم أن هذا

والمعانى الدقيقه الخفيه ما لا يناسب الغبى (ولكل كلمه مع صاحبتها) أى : كلمه أخرى مصاحبه لها (مقام) ليس لتلك الكلمه مع ما يشارك تلك المصاحبه ...

******

الإيراد مبنى على اصطلاح اللغويين فى الذكاء والفطنه من تغايرهما ، لا على المعنى العرفى من اتحادهما (قوله : والمعانى الدقيقه) عطف مرادف لأن المراد بالاعتبارات المعتبرات (قوله : ولكل كلمه) أى : كالفعل ، وقوله : مع صاحبتها أى مع الكلمه المصاحبه لها أى التى ذكرت وجمعت معها فى كلام واحد ، وذلك كإن الشرطيه.

قال الشارح فى شرح المفتاح : ولفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه ، أعنى : لكل كلمه ، أو بمضاف محذوف أى : ولوضع كل كلمه مع صاحبتها أ. ه.

قال عبد الحكيم : وإنما لم يجعله صفه لكلمه أو حالا منها ؛ لأن المقام ليس للكلمه الكائنه مع صاحبتها ، أو حال كينونتها معها ، بل كائن الكلمه وصاحبتها ، فتدبره فإنه دقيق (قوله : ليس لتلك الكلمه) أى : ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمه المصاحبه بالفتح وهى الفعل ، وقوله : مع ما أى : مع كلمه مثل إذا تشارك تلك الكلمه الكلمه المصاحبه بالكسر وهى إن فى أصل المعنى ، وهذا الحصر الذى أشار له الشارح بقوله ليس إلخ : مستفاد من تقديم المصنف للخبر ، فكأنه قيل المقام مقصور على الكلمه مع صاحبتها لا يتجاوزها إلى الكلمه مع غير صاحبتها ، وحاصل كلامه أن الفعل الذى قصد اقترانه بأداه الشرط له مع إن مقام ليس ذلك المقام ثابتا له مع إذا فله مع إن مقام وهو الشك ، وله مع إذا مقام وهو الجزم والتحقيق ، ويوضح لك هذا قوله تعالى : (فَإِذا جاءَتْهُمُ الْحَسَنَهُ قالُوا لَنا هذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَهٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسى وَمَنْ مَعَهُ)(1) والمراد بالحسنه الخصب والرخاء ، والمراد بالسيئه الجدب والبلاء ولما كان مجىء الحسنه مجزوما بحصوله ؛ لأن المراد مطلق حسنه بدليل التعريف بأل الجنسيه جىء فى جانبه بإذا ، ولما كان وقوع السيئه مشكوكا فيه لكونه نادرا بالنسبه للحسنه المطلقه - والنادر مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به فى الغالب - جىء فى جانبه بإن - والحاصل أن إن وإذا اشتركا

١- الأعراف : ١٣١.

فى أصل المعنى ؛ مثلا- : الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ؛ وعلى هذا القياس.

******

فى أصل المعنى وهو الشرط والتعليق وللفعل مع الأولى مقام ليس ثابتا له مع الثانيه ، فإن قلت : كما أن للفعل مع إن مقاما ليس له مع إذا ، كذلك أداه الشرط لها مع الفعل الماضى مثلا- مقام ليس لها مع الفعل المضارع ، فكان على المصنف أن يقول : ولصاحبتها أيضا معها مقام ليس ثابتا للكلمه مع ما يشارك الكلمه الأولى فى أصل المعنى المراد ، وأجيب بأن المصنف ترك ذلك لعلمه بالمقايسه ، أو يقال : إن كلام المصنف صادق بذلك ؛ لأن الكلمه لم تعين بكونها الأولى أو الثانيه ، فكل منهما صادق عليه أنه كلمه مع صاحبتها.

(قوله : فى أصل المعنى) أى : لا فى جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير فى المعنى فى الجمله : كإن وإذا فإنهما اشتركا فى أصل المعنى وهو الشرط ، واختلفا فى أن الأولى للشك ، والثانيه للتحقق ، وكذا الماضى والمضارع ، فإنهما اشتركا فى الدلاله على الحدث والزمن ، واختلفا فى أن الأول للزمان الماضى ، والثانى للحال أو الاستقبال ، وإنما قيد بالمشاركه فى أصل المعنى ليخرج المترادفين ، كما لو اشتركا فى جميع المعنى : ك (ما) و (مهما) ، فإن كلّا منهما لما لا يعقل ، فمقام الفعل مع (ما) هو عين مقامه مع (مهما) (قوله : اقترانه بالشرط) أى : بأداه الشرط فهو على حذف مضاف ، فاندفع ما يقال إن الفعل فى نحو : إن ضربت نفس الشرط ، فيلزم اقتران الشىء بنفسه ، أو يقال : لا- حذف وأريد من المشترك أحد معانيه ؛ لأن الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وأداته وعلى التعليق ، ولك أن تقدر فعل الشرط أى : فالفعل الذى قصد اقترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذى قصد اقترانه الجزاء ولا إشكال ، أفاده عبد الحكيم.

(قوله : فله مع إن) خبر الفعل الواقع مبتدأ ، وإنما قرن الخبر بالفاء مع أن المبتدأ ليس عاما لوصفه بالعام وهو الموصول (قوله : وكذا لكل إلخ) ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الأداه ، وهذا بيان لمقام الأداه مع الفعل ، وقوله : مع الماضى مقام هو إظهار غلبه وقوعه ، وأما مقام الشرط مع المضارع فهو إظهار الاستمرار التجددى (قوله : وعلى هذا القياس)

(وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول ...

******

مبتدأ أو خبر ، أو القياس مفعول لمحذوف أى : وأجر القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع هل الاستفهاميه مقام ليس له مع غيرها من أدوات الاستفهام ، وللمسند إليه مع المسند الفعلى : كزيد قام أبوه مقام ليس له مع المسند الاسمى كزيد أبوه قائم ؛ لأن مقامه حينئذ إفاده الثبوت ومقامه مع الأول إفاده التجدد ، وكذلك المسند إليه له مقام مع المسند إذا كان جمله فعليه ، أو اسميه ، أو شرطيه ، أو ظرفيه ، ليس مع المسند إذا كان مفردا ، وله أيضا مع المسند السببى نحو : زيد قام أبوه مقام غير المقام الذى له مع المسند الفعلى نحو : زيد قام ، فإن قلت : كيف هذا القياس مع أنه قد قيد بالمشاركه فى أصل المعنى ولا مشاركه بين المسند الفعلى والاسمى ، مثلا قلت : إنما قيد بالمشاركه لغرابه صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ما سواها منها ؛ وذلك لأنه يفهم من ذلك القيد بالطريق الأولى أنه ليس للكلمه هذا المقام مع ما لم تشارك تلك المصاحبه فى أصل للمعنى ، أفاده العلامه السمرقندى (١) والقرمى فى حاشيتهما على المطول.

بقى شىء آخر ، وهو أن قول المصنف : ولكل كلمه مع صاحبتها مقام صادق بما ذكره الشارح من الصورتين وبما ذكرناه بالقياس عليهما إذ المراد بالمصاحبه الكلمه الحقيقيه أو ما فى حكمها : كالجمله ، وحينئذ فيرد عليه أن قوله : ولكل كلمه مع صاحبتها إلخ : قد علم من قوله سابقا ، فمقام كل من التنكير إلخ ، وذلك لإفادته أن للكلمه المصاحبه للتنكير مقاما يباين مقامها إذا كانت مصاحبه للتعريف وكذا الباقى وحينئذ فما الفائده فى التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لما يفيد المزايا والخواص لا ـ بمجرد الوضع ، وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار (قوله : وارتفاع شأن الكلام) أى : حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل ، والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغه وكون بعضها أعلى من بعض ، ثم تعيين أعلاها وأسفلها ، وقوله فى

١- هو أبو القاسم بن أبى بكر الليثى السمرقندى عالم بفقه الحنفيه - أديب له كتب منها" الرساله السمرقنديه"" مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق" و" حاشيه على المطول" فى البلاغه و" شرح الرساله العضديه" للجرجانى فى الوضع - توفى رحمه الله ٨٨٨ ه. انظر الأعلام (٥ / ١٧٣).

بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى : انحطاط شأنه (بعدمها) أى : بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقه ، أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء ؛ يقال اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه ...

******

الحسن أى : بالنظر لحسنه الذاتى ، وقوله : والقبول أى : بالنظر للسامع من البلغاء ، وهو عطف لازم على ملزوم ، واحترز بقوله فى الحسن على ارتفاعه فى غير ذلك الباب : كالترغيب والترهيب ، فإن ارتفاعه فيه بكثره التأثير وقلته.

(قوله : بمطابقته للاعتبار المناسب) أى : باشتماله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب ، فكلما كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام فى مراتب الحسن فى نفسه والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى ، وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجه وأقل حسنا وقبولا ، فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقه للاعتبار المناسب ، والانحطاط بقدر عدم المطابقه.

فالطرف الأسفل من البلاغه ارتفاعه على الكلام الذى تحته وهو الملتحق بأصوات الحيوانات ، وحصول أصل الحسن له بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والتحاقه بالأصوات بعدم ذلك القدر (قوله : والمراد بالاعتبار إلخ) أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول ، واختار هذه العباره للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الأمر المناسب صار الأمر المناسب كأنه نفس الاعتبار ، والمراد بالأمر المعتبر الخصوصيات : كالتأكيد مثلا ، وعليه فمعنى المطابقه : الاشتمال ، وقوله اعتبره المتكلم مناسبا أى : لحال المخاطب (قوله : بحسب السليقه) أى : الطبيعه وهذا إذا كان المتكلم من العرب الغرباء وهو متعلق (باعتبره) (قوله : أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء) أى : إذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التتبع بواسطه أو بغير واسطه ، فالأول كالأخذ من القواعد المدونه ، فإن تلك القواعد مأخوذه من التتبع والأخذ منها أخذ بواسطه.

والثانى : كتتبعها حال كونها غير مدونه (قوله : يقال اعتبرت إلخ) هذا دليل من اللغه لقوله والمراد بالاعتبار إلخ ، وقوله : اعتبرت الشيء أى : كالتأكيد ، وقوله : إذا نظرت

وراعيت حاله. وأراد بالكلام الكلام الفصيح ، وبالحسن الحسن الذاتى ...

******

إليه أى : بأن أتيت به فى الكلام (قوله : وراعيت حاله) أى : الأمر الداعى إليه وهو الإنكار مثلا ، وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على المسبب ؛ لأن مراعاه الحال كالإنكار سبب للإتيان بالتأكيد مثلا (قوله : وأراد إلخ) هذا جواب عما أورد على كل من المقدمتين فى قول المصنف (وارتفاع إلخ) ، وحاصل ما أورد الأولى أن ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقه وزيادتها ، لا بأصل المطابقه كما هو ظاهره ؛ لأن الحاصل بأصل المطابقه إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه ، وحاصل ما أورد على الثانيه أن الانحطاط فى الحسن يكون بعدم كمال المطابقه لا بعدمها من أصلها كما هو ظاهره ؛ لأن الانحطاط فى الحسن يقتضى ثبوت أصل الحسن ، وهو إنما يكون بالمطابقه وإذا انتفت المطابقه انتفى الحسن بالكليه فلا يتم قوله والانحطاط فى الحسن بعدم المطابقه ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بالكلام فى قوله وارتفاع شأن الكلام إلخ : الكلام الفصيح ، فأصل الحسن ثبت له بالفصاحه ، فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقه وانحطاطه بعدمها ، لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف الآتى من أن الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات الحيوانات إلا أن يقال التحاقه بها من حيث عدم مراعاه الخواص وهذا لا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحه ، ويمكن أن يراد بالكلام فى كلام المصنف الكلام البليغ ، وتجعل الإضافه فى المطابقه للجنس ، ولا شك أن ارتفاع الكلام البليغ فى الحسن بجنس المطابقه الموجود فى النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود فى الفرد الناقص بذلك الجنس الموجود فى النوع الغير الكامل ، وكذلك إضافه عدم للجنس والمعنى والانحطاط بجنس عدم المطابقه الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقه ، ويمكن الجواب أيضا بأن الإضافه للكمال أى : ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقه الكامله وانحطاطه بعدم تلك المطابقه الكامله (قوله : وبالحسن الحسن الذاتى) جواب عما يقال إن قوله : وارتفاع شأن الكلام فى الحسن بمطابقته إلخ لا يتم ؛ لأن ارتفاع شأنه فى الحسن إنما هو لاشتماله على المحسنات البديعيه لا بالمطابقه المذكوره ، وحاصل الجواب أن المراد بالحسن : الحسن الذاتى

الـداخل فى البلاغه دون العرضـى الخارج ؛ لحصوله بالمحسـنات البـديعيه (فمقتضـى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى : إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى إلا بمطابقته للاعتبار المناسب - ...

******

الحاصل بالبلاغه ، ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقه المذكوره ، لا الحسن العرضى الذى يحصل بالمحسنات البديعيه.

واعلم أن المحسـنات البديعيه إنما يكون تحسـينها عرضيا إذا اعتبرت من حيث إنها محسنه ، وهى من هذه الجهه يبحث عنها فى علم البـديع ، وأما إذا اعتبرت من حيث إنها مطابقه لمقتضـى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبه للحسن الذاتى ، ومن هذه الجهه يبحث عنها فى علم المعانى ، ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من المحسنات البديعيه.

(قوله : الداخل فى البلاغه) أى : فى بابها فيشـمل الحسن الناشـىء من الفصاحه والناشـىء من البلاغه ، فلا ينافى قوله الداخل فى البلاغه ثبوت أصل الحسن للـذات بالفصاحه كما يفيـده جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتى المصـنف كما مر (قوله : هو الاعتبار المناسب) (هو) ضـمير فصل مفيـد للحصـر أى : هو الاعتبار المناسب لا غير ، وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أى : كالتأكيـد والتنكير والإطلاـق والـذكر والحـذف إلـخ ، أو الكلاـم الكلى المكيف بما ذكر فى الـذهن بناء على ما مر للشارح من التقريرين ، والأول هو صريح كلام المفتاح.

(قوله : يعنى إلخ) فى هذه العنايه إشاره لشيئين :

الأـول منهمـا : أن الفـاء للتفريع على ما سـبق فى قوله : وارتفاع إلـخ ، وعلى مقـدمه معلومه فيما بينهم ، وليست معلومه من كلام المصنف ، فحذفها للعلم بها ، وإنما لم يجعلها للتعليل بحيث يكون ما بعدها عله لما قبلها لأمرين :

الأـول : أن مجيئها للتفريع أكثر من مجيئها للتعليل. الأمر الثانى : أن المناسب حينئـذ قلب العباره بأن يقول : فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ، فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ، ومقتضى الحال هو المحكوم به ؛ لأن الاعتبار المناسب هو المحدث

على ما تفيده إضافه المصدر ، ...

******

عنه ، ولأجل أن تكون هذه العله ردا لما ورد على المقدمه الأولى : أعنى قوله : وارتفاع شأن الكلام إلخ ، من أنه مخالف لما ذكره القوم من أن الارتفاع بالمطابقه لمقتضى الحال.

الشيء الثانى : أن قوله فمقتضى الحال : نتيجه لقياس من الشكل الثالث مركب من مقدمتين ، صغراهما معلومه من كلام القوم ، تركها المصنف للعلم بها ، وكبراهما مذكوره فى كلامه ، وتقريره أن يقال : ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ، وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج المطابقه لمقتضى الحال هى المطابقه للاعتبار المناسب - كذا قيل ، لكن هذا لا ينتج عين المدعى ، وإن كان يستلزمه ، وهو أن مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب (1) ، والذى ينبغى أن يجعل كلام الشارح إشاره إلى قياس من الشكل الأول أشير إلى صغراه بالمقدمه المعلومه ، لا أنها عينها ، وإلى كبراه بما قاله المصنف ، لا أنه عينها ، ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام ، وكل شيء يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج مقتضى الحال ، وهو الاعتبار المناسب ، وفائده هذا التفريع التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال ، لا موجبه الذى يمتنع أن يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى ، وإنما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام فى نظر البلغاء كالمقتضى الذى يمتنع انفكاكه.

(قوله : على ما تفيده) أى : بناء على ما تفيده ، وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف ، بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقه ، وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه ، وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه غير معلوم من كلامه ، بل هو معلوم منه من إضافه المصدر وهو ارتفاع لما بعده ، وذلك لأنه مفرد مضاف لمعرفه فيعم ، والعموم فى هذا المقام يستلزم الحصر ؛ لأن المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقه ، وإذا كان كل ارتفاع حاصلا بالمطابقه فلا يمكن ارتفاع بدونها ، إذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها ، ثم اعلم أن إفاده العموم للحصر هنا لا تظهر إلا إذا كانت الباء فى قوله : وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للسببيه

١- وهذا الذى يسميه الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز بالنظم.

ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغه التى هى عباره عن مطابقه الكلام الفصيح لمقتضى الحال - فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد ...

******

القريبه بأن يكون مدخولها سببا تاما ليس معه سبب آخر ؛ لأن السبب القريب لا يتعدد ، وأما لو كانت لمطلق السببيه بأن لا يكون هناك سبب آخر ، فإن كان الحصر حقيقيا بمعنى : أن الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره أصلا فاستلزام العموم للحصر باطل ؛ لأن الفرض أن الباء لمطلق السببيه المقتضى لوجود سبب آخر ، وإن كان الحصر إضافيا بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب الذى هو المطابقه لا بعدمه أى : عند انتفائه ، فلا ينافى أنها تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للحصر ، ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواه بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب ، بل يصح الحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله : ومعلوم) أى : من كلامهم من خارج ، وهذه صغرى القياس التى حذفها المصنف للعلم بها ، وقوله فقد علم جواب إذا أى : فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومه من كلامهم ، وهى ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ، والتى ذكرها المصنف وهى ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ، فالتفريع عليهما ، وهذا التفريع هو عين نتيجه القياس كما تقدم ، ثم إن قول الشارح : فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل أن المراد اتحادهما فى المصداق وفى المفهوم ، فمفهوم كل منهما الخصوصيات ، أو الكلام الكلى المكيف فى الذهن بالخصوصيات ، وحينئذ فيكونان مترادفين كالإنسان والبشر ، ويحتمل أن المراد اتحادهما فى الماصدق فقط ، وحينئذ فيكونان متساويين : كالإنسان والكاتب ، وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران ، نظير قولك : لا ناطق إلا الإنسان ، ولا ناطق إلا البشر ، فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر ، وكذلك إذا قلت : لا ناطق إلا الإنسان ، ولا ناطق إلا الكاتب ، ولا ناطق إلا البشر ، فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر ، وكذلك إذا قلت : لا ناطق إلا الإنسان ، ولا ناطق إلا الكاتب ، فالحصران صحيحان لوجود التساوى بين الإنسان والكاتب ، فالحاصل أن صدق المقدمتين يحصل بأحد الأمرين اتحاد الاعتبار المناسب ، ومقتضى الحال أو تساويهما ،

وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقه للاعتبار المناسب ، ولا يرتفع إلا بالمطابقه لمقتضى الحال ؛ ...

******

فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم (قوله : وإلا لما صدق إلخ) فى قوه قوله وإلا لما صدق الحصران أى : وإلا بأن لم يكن بينهما اتحاد ، بل كان بينهما تباين كلى كالإنسان والفرس ، أو تباين جزئى وهو العموم والخصوص الوجهى : كالإنسان والأبيض ، أو عموم وخصوص مطلق : كالإنسان والحيوان لما صدق الحصران أى : قولنا لا ارتفاع إلا بالمطابقه لمقتضى الحال ، وقولنا : لا ارتفاع إلا بالمطابقه للاعتبار المناسب ، بل لا بد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق ؛ لأنه يكون الحصر فى الأخص فاسدا ، والحصر فى الأعم صادقا ، بيان ذلك أن كل حصر محتو على جزأين إيجابى وسلبى ، والأول ينحل إلى قضيه موجبه ، والثانى لقضيه سالبه ، والجزء الإيجابى فى كل حصر مقرر عند القوم ؛ لأنه المعتبر أولا فى الحكم والمنظور له ابتداء ، والمعرض للابطال هو الجزء السلبى ، فإذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الإيجابى للحصر فى الأعم منافيا للجزء السلبى للحصر فى الأخص ، والجزء الإيجابى للحصر فى الأخص لا ينافى الجزء السلبى للحصر فى الأعم حتى يتطرق للحصر فى الأعم البطلان ، فلذلك كان الباطل الحصر فى الأخص على تقدير أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق ، يوضح ذلك قولك : لا يباع إلا الحيوان ، فهذه قضيه كليه عامه ، ولا يباع إلا الإنسان ، فهو فى قوه كل فرد ، فرد من أفراد الإنسان يباع ولا يباع غيره ، ولا ش ك أن هذه السالبه أعنى : لا يباع غيره ، تكذبها القضيه الكليه العامه القائله : كل فرد من أفراد الحيوان يباع لإفادتها بيع غير الإنسان من الحيوان كالفرس ، والموجبه المذكوره معلومه الصدق فما خالفها يكون كاذبا ، وما استلزم الكاذب من حصر الأخص فهو كاذب ، ويكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين كلى ؛ لأن القضيه الموجبه المأخوذه من أحدهما تناقض السالبه المأخوذه من الآخر ، مثلا إذا قلت لا يباع إلا الحمار هذا فى قوه كل فرد ، فرد من أفراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره ، وإذا قلت : لا يباع إلا الفرس فهو فى قوه كل فرد من أفراد الفرس يباع ولا يباع

فليتأمل (۱).

******

الحمار ولا غيره ، فالموجبه من كل تنافى السالبه من الأخرى ، وما نافى الصادق كاذب ، فما تضمنه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين جزئى ، فإن الأخص ينافى الأعم وكل منهما أخص من جهه ، فإن قلت : لا يباع إلاـ الحيوان كان فى قوه كل فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان أبيض ، وإذا قلت لا يباع إلا الأبيض كان فى قوه كل فرد من أفراد الأبيض يباع ولو غير حيوان ولاـ يباع غيره ولو حيوانا ، فسالبه الأول تنافى موجبه الثانى وكذلك العكس ، وما نافى الصادق كاذب ، فكذلك ما استلزمه من الحصر ، أفاد ذلك شيخنا العلامه العدوى ، عليه سحائب الرحمه والرضوان.

(قوله : لما صدق الحصران) أى : لكن التالى باطل ؛ لأن الغرض صدقها فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب.

وفى كلام الشارح تسمح حيث أدخل اللام فى جواب إن ، وهى إنما تدخل على جواب (لو) ، فكأنه أعطى (إن) حكم (لو) ؛ لأنها أختها فى التعليق وقد وقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين (قوله : فيتأمل) أمر بالتأمل لإمكان أن يقال إن قوله : وإلا لما صدق الحصران فيه نظر ، بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما ، كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق ؛ لأن الحصر فى العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد ، بل غايه ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضى عموم الحكم لجميع الأفراد ، مثلا إذا قيل : لا يباع إلا الحيوان ، يمكن أن يراد بالحيوان : الجنس المتحقق فى الإنسان ، ولاـ يراد كل فرد من أفراد الحيوان ، وحينئذ فلاـ يكون هذا منافيا لقولنا : لا يباع إلا الإنسان ، وكذلك لو كان بينهما تباين جزئى قد يصدق الحصران ؛ لأنه لا يلزم عموم الحكم لجميع الأفراد فى الحصر ، فيجوز أن يتحقق الحصران فى فرد هو محل الاجتماع ، بأن يراد الحيوان فى قولنا : لاـ يباع إلاـ الحيوان إنسان أبيض ، ويراد بالأبيض فى قولنا : لا يباع إلا الأبيض ، إنسان أبيض ، وليس

۱- انظر دلائل الإعجاز ص ۱۶۳.

(فالبلاغه) صفه (راجعه إلى اللفظ) ...

******

بلازم أن يراد بالحيوان وبالأبيض جميع أفرادهما ، وقد يجاب بأن الملحوظ فى الحصرين وهما ، لا ارتفاع لشأن الكلام إلا بالمطابقه لمقتضى الحال ، ولا ارتفاع له إلا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد ، وأن المعنى كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون إلا بالمطابقه المذكوره ، لا أن الملحوظ عدم خروج الحكم عن العام ، وحينئذ إن لم يتحد الحصران يبطل أحدهما أو كلاهما ، وإنما كان الملحوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام ، لما علمت سابقا من أن اسم الجنس المفرد إذا أضيف لمعرفه ولم تقم قرينه على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق أفراد الجنس ، ولا شك أن كلا من الحصرين محتو على مصدرين : الارتفاع والمطابقه مضافين ، فيكون المعنى أن كلا من الارتفاعين لا يحصل إلا بكل من المطابقه للاعتبار والمقتضى.

(قوله : فالبلاغه راجعه إلخ) هذا تفريع على تعريف البلاغه السابق أى : إذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك أن البلاغه صفه راجعه للفظ ؛ لأنها على ما علم من التعريف مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، وظاهر أن المطابقه صفه المطابق فتكون المطابقه راجعه للكلام من رجوع الصفه للموصوف ، لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه ، بل رجوعها له باعتبار إفادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلغاء ويقصدونه ، وهى الخصوصيات التى يقتضيها الحال الزائده على أصل المراد ؛ لأنه لو كانت البلاغه صفه راجعه له مع قطع النظر عن المعنى المقصود إفادته ، الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال ، لتصور معنى البلاغه بدون اعتبار مقتضى الحال ، وهو محال.

وغرض المصنف بهذا التفريع دفع ما يتوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ؛ لأنه تاره يصف اللفظ بالبلاغه ، وتاره يصف المعنى بها ، وتاره ينفيها عن اللفظ ، وتاره ينفيها عن المعنى ، وحاصل دفع التناقض أن وصفه المعنى بها مراده المعنى الثانى باعتبار أن المقصود من اللفظ إفادته ، ووصفه اللفظ بها باعتبار إفادته ذلك المعنى المقصود ، ونفيها عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ،

يعنى أنه يقال كلام بليغ ، لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت ، بل (باعتبار إفادته المعنى) أى : الغرض المصوغ له الكلام ، (بالتركيب) متعلق بإفادته ؛ وذلك لأن البلاغه كما مر ...

******

ونفيها عن المعنى مراده المعنى الأول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ، وحينئذ فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله : يعنى أنه يقال إلخ) حمل الشارح كونها صفه للفظ على معنى كونها محموله عليه حمل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمه به ؛ لأنها مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، والمطابقه قائمه بالمطابق ؛ لأن الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار إلخ ؛ لأنه لا حاجه مع قولنا : إن المطابقه لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام إلى كون قيامه باعتبار ما ذكر فتأمل.

(قوله : لا من حيث إنه لفظ) أى : ولا من حيث إفادته المعنى الأول الذى هو مجرد النسبه بين الطرفين على أى وجه كان ، فإن هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الأعرابى والأعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر إليه البليغ ، وحينئذ فلا يوصف اللفظ من أجل الدلاله عليه بالبلاغه ، بل إنما يوصف بها باعتبار إفادته المعنى الثانى ، وهو الخصوصيه التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها : كالتأكيد بالنسبه للإنكار ، وكالإيجاز بالنسبه للضجر ، والإطناب بالنسبه للمحبوبيه ، وكإطلاق الحكم بالنسبه لخلو الذهن ، وغير ذلك من الاعتبارات الزائده على أصل المراد (قوله : وصوت) عطف عام على خاص ، فاللفظ أخص ؛ لأنه صوت معتمد على مخرج (قوله : باعتبار) متعلق براجعه والباء للسببيه ، وقوله إفادته المعنى أى : المعنى الثانى (قوله : أى الغرض المصوغ له الكلام) أى : الغرض الذى صيغ الكلام أى : ذكر لأجل إفادته وهو الخصوصيات التى يقتضيها الحال ، وهذا تفسير للمعنى الثانى ، وإنما سمى ذلك الغرض معنى ثانيا ؛ لأن البلغاء ينظرون إليه ويغنونه ويقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد.

(قوله : بالتركيب) بيان للواقع لا للاحتراز عن شىء ، لاستحاله إفاده معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله : متعلق بإفادته) أى : باعتبار إفادته بالتركيب المعنى الثانى (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : كون البلاغه صفه راجعه للفظ باعتبار

عباره عن مطابقه الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، وظاهر أن اعتبار المطابقه وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفرده والكلم المجرده (وكثيرا ما) ...

******

إفاده المعنى بالتركيب ، فقوله : لأن البلاغه عله راجعه للفظ ، وقوله : وظاهر إلخ ، عله لقوله باعتبار المعنى (قوله : عباره عن مطابقه الكلام) أى : فقد أضيفت المطابقه التى هى البلاغه إلى الكلام الذى هو اللفظ ، فثبت أنها راجعه للفظ (قوله : وظاهر أن اعتبار المطابقه إلخ) أما المطابقه فظاهر ، وأما عدمها ؛ فلأنه لا يسلب شىء عن شىء إلا إذا كان الشىء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه ، إذ لا يقال فى الحائط إنها لا تبصر ، فظهر أن الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق إلا باعتبار المعانى (قوله : وعدمها) أى : وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لاعتبار المطابقه ، وحينئذ فكان الظاهر أن يقول : وعدمه بتذكير الضمير إلا أن يقال إنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه مع صحه حذفه ، ويصح أن يكون عطفا على المطابقه فالتأنيث حينئذ ظاهر.

(قوله : باعتبار المعانى) أى : الثانويه ، وعطف الأغراض على ما قبله مرادف ، والمراد بالأغراض التى يصاغ الكلام لها مقتضيات الأحوال وهى الخصوصيات الزائده على أصل المراد ، وقوله باعتبار المعانى أى : وجودا وعدما ليطابق قوله : اعتبار المطابقه وعدمها (قوله : المفرده) أى : عن اعتبار إفاده المعانى وليس المراد الغير المركبه ؛ لأن المطابقه ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا ، وقوله المجرده

أى : عن اعتبار المعنى الثانى ، الزائد على أصل المراد ، وهذا لا ينافى دلالتها على المعانى الأوليه ، وحاصل كلامه أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفرده أى : مجرده عن إفاده المعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقه ، وأما من حيث اعتبار إفادته لذلك المعنى فيتصف بكونه مطابقا ، فقول الشارح : وظاهر أن اعتبار المطابقه وعدمها أى : وظاهر أن اعتبار المطابقه ، وأن اعتبار عدم المطابقه إنما يكون إلخ أى : فإن اعتبرناه والتفتنا له من حيث إفادته للمعانى والخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا أو غير مطابق ، (وقوله لا اعتبار إلخ) أى : وأما إذا نظرنا إليه من

.....

******

حيث كونه ألفاظا ، ولم نلتفت له من حيث إفادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقه ولا بعدمها.

إن قلت : يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين أعنى : ارتفاع المطابقه وعدمها وهو محال ، قلت : المراد أنه لا يوصف بالمطابقه ولا بعدمها عما من شأنه ذلك ، وليس المراد بعدم المطابقه مطلقا ، ثم اعلم أن ما ذكرناه من أن المعنى الأول هو ثبوت المحكوم للمحكوم عليه ، وأن المعنى الثانى الذى يكون الكلام باعتباره بليغا ، ويصاغ لأجله هو : مقتضى الحال أعنى : الخصوصيات والمزايا ، هو ما أفاده ابن قاسم (١) ، وابن يعقوب ، والشيخ يس ، وكذلك هو فى تجريد شيخنا الحفنى (٢) ، وقرره أستاذنا العدوى ، والذى ذكره عبد الحكيم ، وبعض حواشى المطول : أن المعنى الأول : هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب ، وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من : تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف وإضمار ، والمعنى الثانى : الأغراض التى يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل إفادتها ، وهى أحوال المخاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لأجلها من إشاره لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحبوبيه وإنكار وشك وغير ذلك ، هذا بالنسبه لعلم المعانى ، وأما بالنسبه لعلم البيان فالمعانى الأول هى : المدلولات المطابقيه مع رعايه مقتضى الحال ، والمعانى الثوانى : هى المعانى المجازيه ، أو الكنائيه ، وذكروا أن دلاله اللفظ على المعنى الأول قد تكون وضعيه ، وقد تكون عقليه ، ودلالته على المعنى الثانى عقليه قطعا ، وذلك لأن اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات ، وهى آثار للأغراض والآثار تدل على المؤثر دلاله عقليه وبالعرف والعاده ، فالدال على المعنى الثانى : هو اللفظ ، لكن بتوسط

١- هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد أبو عبد الله شمس الدين الغزى ويعرف بابن قاسم - فقيه شافعى من مصنفاته" فتح القريب المجيب فى شرح ألفاظ التقريب" ، و" حاشيه على شرح التقريب" وحاشيه على شرح التصريف (مخطوط) علق بها على شرح السعد التفتازانى للتصريف العربى ، و" حواشى على حاشيه الخيالى" توفى سنه ٩١٨ ه (وانظر الأعلام ٧ / ٥).

٢- هو يوسف بن سالم بن أحمد الحفنى فاضل. شاعر من فقهاء الشافعيه من مصنفاته : رساله فى" علم الآداب" و" شرحها" و" حاشيه على مختصر السعد" ، و" حاشيه على شرح الرساله العضديه" وحاشيه على" شرح آداب البحث" وغيرها. توفى سنه ١١٧٦ ه.

نصب على الظرفيه ؛ لأنه من صفه الأحيان ...

******

دلاله المعنى الأول ، وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ فى دلائل الإعجاز ، كما بسطه فى المطول ، ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك ، فيقال قوله بل باعتبار إفادته المعنى أى : الثانوى ، وقوله أى الغرض المصوغ له الكلام أى : وهى أحوال المخاطب من إشاره لمعهود وتعظيم وإنكار وشك ، وقوله بعد إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض مراده بالمعانى : الخصوصيات ، ومراده بالأغراض : الأحوال.

وقوله إنما يكون إلخ أى : لأنه يتسبب عن الأحوال الخصوصيات المتوقف عليها المطابقه ، وقوله بعد ذلك المفرده والمجرده أى : عن إفاده المعنى الثانى ، وهى الأغراض السابقه الحاصله عند التركيب (قوله : نصب) أى : هو منصوب ، أو ذو نصب ، أو يقرأ فعلا مبنيا للمفعول (قوله : على الظرفيه) أى : لأجل الظرفيه أى لأجل كونه ظرفا والمراد زمانيا (قوله : لأنه) أى : هنا من صفه الأحيان أى : الأزمان ، وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفيه ، فكذا صفته ، ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد أن موصوفه الأحيان مقدرا أى : أحيانا كثيرا ؛ لأن التأنيث حينئذ واجب ، بل المراد أنه كان فى الأصل صفه للأحيان ، ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها ، فمعنى وكثيرا : وأحيانا كثيره ، وكان الظاهر أن يقول : من صفه الحين ، وعلى هذا فيكون الحين الموصوف مقدرا ، وتذكير الوصف حينئذ ظاهر ، والمعنى وزمنا كثيرا أى : ويسمى ذلك الوصف فصاحه فى زمن كثير ، فهو مثل قوله تعالى : (قَلِيلًا ما تَشْكُرُونَ)(1) أى تشكرون فى زمن قليل ، ثم إن قوله لأنه من صفه إلخ : إن أراد الاستدلال على مجرد صحه النصب على الظرفيه فمسلم ، وإن أراد الاستدلال على وجوبه فممنوع ؛ لأنه يمكن أن يكون كثيرا نصبا على المفعوليه المطلقه أى : وتسميته كثيرا ، إن قلت : إن التسميه وضع الاسم على المسمى وهو شىء واحد لا تعدد فيه ولا تكثر ، وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثره ، أجيب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسميه الإطلاق والاستعمال وهو يتعدد ، فصح الوصف بالكثره ، إن قلت على هذا كان مقتضى

١- المؤمنون : ٧٨ ، السجده : ٩ ، الملك : ٢٣.

و (ما) لتأكيد معنى الكثره ، والعامل فيه قوله : (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحه أيضا) كما يسمى بلاغه فحيث يقال : إن إعجاز القرآن من جهه كونه فى أعلى طبقات الفصاحه يراد بها هذا المعنى (ولها) أى : لبلاغه الكلام (طرفان : أعلى وهو حد الإعجاز) ...

******

الظاهر أن يقول : كثيره ، فالجواب : أن صفه المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه ؛ لأنه مؤول بأن والفعل ، أو ما والفعل ، والفعل لا يؤنث ، أو أن التسميه لما كانت بمعنى الإطلاق ذكر الصفه نظرا لذلك ، ولعل الشارح إنما ترك التنبيه على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت أو أن الانتصاب على الوصفيه فى مثله معروف لا يحتاج إلى تعرض ، فلهذا أشار إلى وجه آخر من الإعراب (قوله : لتأكيد معنى الكثره) أى : فهى زائده للتأكيد (قوله : والعامل فيه) أى : فى الظرف (قوله : ذلك الوصف المذكور) أى : وهو المطابقه لمقتضى الحال.

(قوله : هذا المعنى) أى : المطابقه لمقتضى الحال ، ولا يرد على هذا أن بعض الآيات أعلى طبقات من بعض ؛ لأن أعلى طبقات البلاغه أيضا متفاوت (قوله : ولها طرفان) هذا إشاره إلى أن البلاغه تتفاوت باعتبار مراعاه تمام الخصائص المناسبه فى كل مقام وعدم مراعاه تمامها ، وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثه فقوله ولها طرفان أى : مرتبتان.

إحداهما فى غايه الكمال ، والأخرى فى غايه النقصان.

ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبه متوسطه بينهما ، والحاصل أن البلاغه أمر كلى لها ثلاث مراتب :

مرتبه عليا ، ولها فردان وسفلى وهى : فرد واحد ووسطى ، ولها أفراد ، وتعبير المصنف بالطرفين لتشبيهها بشىء ممتد له طرفان : استعاره بالكنايه ، وقوله طرفان تخييل ، فعلم أنه ليس المراد حقيقه الطرفين ، وإلا لزم أن لا يكون الإنسان بليغا إلا بالإتيان بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض (قوله : وهو حد الإعجاز) أى : مرتبته وإضافته للبيان ، ولا بد فى الكلام من تقدير مضاف أى : وهو ذو الإعجاز ؛ لأن

وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) ...

******

الأعلى فرد من البلاغه التى هى المطابقه لا الإعجاز (قوله : وهو) أى : الإعجاز عند علماء البلاغه : ارتقاء الكلام فى بلاغته إلخ ، وإنما قلنا عند علماء البلاغه ؛ لأن الإعجاز عند غيرهم : ارتفاع الكلام بالبلاغه أو غيرها إلى أن يخرج عن طوق البشر (قوله : أن يرتقى الكلام) أى : يرتفع شأنه ، وقوله فى بلاغته أى : بسبب بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر أى : طاقتهم وقدرتهم لا بإخباره عن المغيبات ، ولا بأسلوبه الغريب ، ولا بصرف العقول عن معارضته ، ويصح أن تكون (فى) باقيه على حالها ، ويكون شبه ما يراعى فى البلاغه من الخصوصيات بمدارج يرتقى فيها الكلام ، فإذا بلغ الحد الأعلى فى تلك المدارج كان إعجازا على طريق المكنيه والارتقاء تخييل ، والمعنى وهو أن يرتقى الكلام فى الخصوصيات التى تراعى فى بلاغته إلى أن يخرج عن طاقه البشر وقدرتهم.

وذكر البشر ؛ لأنهم المشتهرون بالبلاغه والمتصدون للمعارضه ، وإلا فالعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والإنس والملائكه (قوله : ويعجزهم عن معارضته) أى : يصيرهم عاجزين عن معارضته ، فالهمزه فى الإعجاز للتصيير ، وهو عطف لازم على ملزوم ، فإن قيل ما ذكرتموه - من أن الكلام يرتقى ببلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم - ممنوع ، إذ ليست البلاغه سوى المطابقه لمقتضى الحال مع الفصاحه ، والعلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغه - أعنى المعانى والبيان - متكفل بالإتيان بهذين الأمرين على وجه التمام ؛ لأن علم المعانى كافل للمطابقه ، وعلم البيان كافل للخلوص من التعقيد المعنوى ، وحينئذ فمن أتقن هذين العلمين وأحاط بهما ، لم لا يجوز أن يراعى هذين الأمرين حق الرعايه ، فيأتى بكلام هو فى الطرف الأعلى من البلاغه ، ولو بقدر أقصر سوره من القرآن ، فكيف يمكن ارتقاء الكلام إلى أن يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته ، وأجيب بأن تكفل علم البلاغه بهذين الأمرين ممنوع ، إذ لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا ، وأما الاطلاع على كميه الأحوال أى : معرفه عددها وكيفيتها فى الشده والضعف ورعايه الاعتبارات بحسب

عطف على قوله : هو ، والضمير فى منه عائد إلى أعلى ؛ يعنى : أن الأعلى مع ما يقرب منه ؛ كلاهما حد الإعجاز ؛ وهذا هو الموافق لما فى المفتاح ...

******

المقامات التى يتوقف عليها الإتيان بكلام هو فى الطرف الأعلى فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغه ولا يستفاد منه.

سلمنا أن علم البلاغه متكفل بالاطلاع المذكور ، فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغه يحيط به ؛ لأن الإحاطه بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوعه ، سلمنا الإحاطه به ، فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغه وأحاط به يجوز أن يراعى هذين الأمرين حق الرعايه ، إذ كثير من مهره هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ ، فضلا عما هو فى الطرف الأعلى كالقرآن (قوله : عطف على قوله هو) أى : من عطف المفردات (قوله : مع ما يقرب منه) جعل الواو بمعنى : مع ، وهو حل معنى لا حل إعراب ، وإلا نافى كونها عاطفه ، وفى إيراد كلمه مع موقع الواو إشاره إلى اعتبار العطف مقدما على الإخبار ليصير المحكوم عليه بحد الإعجاز كليهما لا كل واحد منهما ؛ لأن المقصود تعيين مرتبه الإعجاز فى نفسه لا بيان ما يصدق عليه.

(قوله : كلاهما حد الإعجاز) أتى بقوله كلاهما جوابا عما يقال : إن حد مفرد ، فلا يصح الإخبار به عن الأعلى وما يقرب منه ، وحاصل الجواب أن قوله حد الإعجاز : خبر عن محذوف تقديره كلاهما ، والجمله خبر عن الأعلى وما يقرب منه (قوله : وهذا) أى : الإعراب هو الموافق لما فى المفتاح من أن البلاغه تتزايد إلى أن تبلغ إلى حد الإعجاز ، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه أى : من الطرف الأعلى ، فإنه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز ، لا هو وحده. كذا فى شرحه ، وموافق أيضا لما فى نهايه الإعجاز للرازى من أن الطرف الأعلى وما يقرب منه هو المعجز ، ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقه من البعض ، وإن كان الجميع مشتركا فى امتناع معارضته ، ولا شك أن هذا تصريح بما ذكره الشارح من الإعراب الذى ألهمه بين النوم واليقظه ، كما فى المطول ، واعترض على هذا الإعراب من جهه اللفظ ومن جهه المعنى ، أما الاعتراض من جهه اللفظ : فبأنه يلزم عليه توسط المعمول بين أجزاء عامله إذ الصحيح أن المبتدأ عامل

وزعم بعضهم أنه عطف على الإعجاز ، والضمير فى منه عائد إليه ؛ يعنى : أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز ، وما يقرب من حد الإعجاز ؛ وفيه نظر ؛ لأن القريب من حد الإعجاز ...

******

فى خبره ، والمبتدأ هنا : هو مجموع هو وما يقرب منه ، والخبر : هو حد الإعجاز وقد تقدم وهو ، وتأخر ما يقرب منه : وهو جزء أيضا ، وتوسط المعمول : وهو حد الإعجاز ، ويلزم على هذا عند تحمل الخبر للضمير عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد ، وذلك محل نظر ، فالأقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ ، والخبر محذوف أى : كذلك ، أى : هو الإعجاز ، والجمله عطف على الجمله قبلها ، وحذف الخبر بعد قيام القرينه عليه شائع ذائع ، وأجاب عن هذا الدنوشرى (١) : بأنه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله إذ هو أهون من تقديمه على عامله بأسره ، وسهل ذلك كون العامل كلمتين أو كلمات متفاصله ، وأما عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فهو أسهل من عوده على متأخر ، لا سيما وهذا الجزء المتأخر فى نيه التقديم ، وأما الاعتراض من جهه المعنى : فحاصله أنه على هذا الإعراب يفوت المقصود من تعريف الأعلى ، فإن سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله : وهو حد الإعجاز : بيان للطرف الأعلى ، كما أن قوله فى الطرف الأسفل وهو ما إذا غير إلخ : وبيان الطرف الأسفل ، وعلى كلام الشارح يفوت هذا المقصود ؛ لأنه إنما يفيد أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه ، وأجيب بأن المراد بالطرف الأعلى الجزئى الأعلى حقيقه ، وهذا لا يحتاج لبيان ؛ لأنه انتهاء الحقيقه ، والمقصود تعيين حد الإعجاز ومرتبته فى نفسه بخلاف الطرف الأسفل ، فإنه يحتاج للبيان ، والحاصل أن المراد على إعراب الشارح بالأعلى : الأعلى الحقيقى ، وبحد الإعجاز : مرتبته ، والإضافه بيانيه ، وأما على زعم بعضهم الآتى ، فالمراد بالأعلى النوع الذى يحصل به الإعجاز ، وإن كان تنظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به فى كلام هذا البعض الأعلى الحقيقى أى : الفرد الذى لا فرد فوقه ، وبحد الإعجاز : نهايته ، والإضافيه لامه (قوله : وزعم بعضهم)

١- هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الدنوشرى الشافعى - عارف باللغه والنحو له" حاشيه على شرح التوضيح للشيخ خالد" فى النحو - وله" رسائل" وتعليقات ونظم توفى رحمه الله سنه ١٠٢٥ ه.

لا يكون من الطرف الأعلى ؛ وقد أوضحنا ذلك فى الشرح.

******

هو عكس الأول ؛ لأن الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان : الأعلى وما يقرب منه ، وهذا يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان : حد الإعجاز وما يقرب منه ، وهذا الزعم لبعض شراح الإيضاح ، حيث قال : إن قوله وما يقرب منه : عطف على حد الإعجاز ، والمراد بحد الإعجاز : البلاغه فى أقصر سوره ، وبما يقرب منه : البلاغه فى مقدار آيه أو آيتين ، فكأنه قال : ولها طرفان : أعلى ، وهو البلاغه القرآنيه ، أو المراد بحد الإعجاز : كلام يعجز البشر عن الإتيان بمثله : كالقرآن ، والقريب من حد الإعجاز أن لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار أقصر سوره عن الإتيان بمثله (قوله : لا يكون من الطرف الأعلى) أى : الذى تنتهى إليه البلاغه ؛ وذلك لأن ما يقرب من حد الإعجاز من المراتب العليه فقط ، ولا وجه لجعل تلك المراتب العليه من الطرف الأعلى الذى تنتهى إليه البلاغه ؛ لأنه فرد جزئى على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمرا واحدا شخصيا لا انقسام له فى جهه. كما هو الأصل فى الطرف ، وذلك كالنقطه التى هى طرف الخط ، فإنها لا انقسام لها فى جهه لو كان ما يقرب من حد الإعجاز من ذلك الأعلى لزم عليه انقسام ما لا يقبل القسمه ، والإخبار عن الواحد بمتعدد وكلاهما باطل ، فإن قلت : يعتبر الطرف الأعلى واحدا نوعيا من أنواع البلاغه متعدد الأفراد ، ومن جمله أفراد ذلك النوع : حد الإعجاز وما يقرب منه ، وحينئذ فيصح أن يكون القريب من حد الإعجاز من الطرف الأعلى ، قلنا هذا لا يصح لأمور.

الأمر الأول : أنه لا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشامله لأفراده ، وبه صار جميع الأفراد أعلى ، والنوعيه بالإعجاز تخرج ما يقرب من حد الإعجاز ، فلا يصح الإخبار حينئذ ، والنوعيه بغيره لم تتبين.

الأمر الثانى : أن التعبير عن النوع إنما يصح بجميع الأفراد لا ببعضها ، وهذان الفردان أعنى : حد الإعجاز وما يقرب منه بعض أفراد النوع ، إذ الطرف الأعلى : هو مرتبه الإعجاز ، وحده : نهايته ، والقريب من نهايته إنما يتناول ما هو أقرب من غيره لتلك النهايه ، فلا يتناول مبدأ الإعجاز أى : أول مرتبته ووسط تلك المرتبه مع شمول ذلك

.....

******

النوع الذى هو الأعلى لها ؛ لأن المراد منه طبيعه الإعجاز ، وهى تتناول جميع مراتبه ، فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراده مثلا ، إذا فرضنا أن الإعجاز مرتبه تحتها أفراد سبعه ، فالمبتدأ : هو الأول ، والنهايه : هو الآخر ، والوسط : الخمسه الباقيه ، والقريب من النهايه : الذى هو بعض أفراد الوسط لا يتناول جميعها ، وإنما يتناول بعضها : كالخامس والسادس ، فقوله أعلى : هذا إشاره للنوع الذى هو طبيعه الإعجاز ، وقوله حد الإعجاز : إشاره للفرد الأعلى ، وقوله وما يقرب منه : إشاره للفرد الخامس والسادس فقط ، فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراده لا بجميعها وهذا لا يصح ، ورد هذا العلامه اليعقوبى (١) بقوله : لك أن تقول إن نوع الأعلى يشمل نوعين : حد الإعجاز ، وما يقرب منه ، وحينئذ فيكون تعبيرا عن النوع بجميع أفراده ، فالإخبار صحيح كما يقال الإنسان زنجى وغيره ، وما قاله ذلك العلامه مبنى على أن المراد بالحد فى كلام المصنف المرتبه ، وأن الإضافه بيانيه أى : مرتبه هى الإعجاز كما مر ، فعلى هذا ما يقرب منه ليس معجزا ، فيجعل الإعجاز بسائر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع ، وأما ما قلناه من لزوم التعبير عن الجنس ببعض أفراده ، فمبنى على أن الإضافه حقيقه ، وأن المراد بحد الإعجاز نهايته. أى : المرتبه العليا من مراتبه ، لا المرتبه المتسعه الشامله لعده مراتب.

الأمر الثالث : أن التعبير بالأفراد عن النوع لا يصح هنا ، ولو سلمنا أن هنا تعبيرا عن الجنس بجميع أفراده ، لأن الطرفيه من الأحكام الخاصه بالطبيعه التى هى الماهيه ؛ لأن الطرفيه إنما تثبت لطبيعه الإعجاز من حيث هى ؛ لأن الوحده لازمه للطرف ، وهى إنما تثبت لطبيعته من حيث هى ، إذ عند ملاحظه الأفراد يثبت التعدد لا الطرفيه ، نظير ذلك النوعيه الخاصه بماهيه الإنسان ، فكما أنه لا يصح أن يقال : النوع

١- هو سليم بن حسن اليعقوبى ؛ أبو الإقبال شاعر ، كثير النظم له علم بالفقه والأدب من مصنفاته" حسنات اليراع" و" المنهج الرفيع فى المعانى والبيان والبديع" و" حسان بن ثابت : وغير ذلك توفى سنه ١٣٥٩ ه.

(وأسفل وهو ما إذا غير) الكلام (عنه إلى ما دونه) أى : إلى مرتبه هى أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام - ...

******

زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد ، لا يصح أن يقال : هنا الطرف الأعلى حد الإعجاز وما يقرب منه ، وهذا بخلاف الجسميه الثابته للإنسان ، فإنها ليست من أحكام الطبيعه ، بل من أحكام أفراده ، فيصح حمل الأفراد عليها ، فيقال : الجسم زيد وعمرو وغيرهما ، وذلك لأن الأحكام الثابته للطبيعه قسمان ، الأول : ما يثبت لها فى ضمن الأفراد ، ويسمى ذلك أحكام الأفراد : كالجسميه الثابته للإنسان ، فهذا القسم يصدق على الطبيعه والأفراد جميعا.

والثانى : ما يثبت لها فى نفسها ، لا فى ضمن الأفراد : كالنوعيه للإنسانيه ، ويسمى أحكام الطبيعه ، وهذا القسم إنما يصدق على الطبيعه والطرفيه من القسم الثانى لاستلزامها الوحده ومنافاتها الكثره اللازمه للأفراد ، فلا يصح ثبوت الطرفيه لأفراد الطرف ، فتحصل من هذا كله : أن جعل الطرف واحد بالنوع المترتب عليه صحه هذا الزعم لم يتم ، فعطل ذلك الزعم (قوله : وأسفل) أى : وطرف أسفل أى : ومرتبه سفلى فى غايه النقصان (قوله : وهو ما) أى : وهو مرتبه إذا غير الكلام أى : انحط ونزل عنها ، بأن لم تراع تلك المرتبه فى الكلام ، فضمن غير معنى نزل أو انحط ، فلذا عداه بعن (قوله : إلى مادونه) أى : إلى مرتبه أنزل من تلك المرتبه السفلى وهى الخبر من الخصوصيات (قوله : التحق) أى : ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبه السفلى بأصوات إلخ ، وأورد على هذا التعريف أنه غير مانع ؛ لأنه شامل للطرف الأعلى والوسط ، فإن كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبه إذا غير الكلام عنها إلى مادونها التحق بأصوات الحيوانات ؛ لأن ما كان دون الأسفل وأنزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبه للأعلى والأوسط ، وأجيب بأن هذا الإيراد يدفعه ما فى (ما) من معنى العموم ؛ لأن المعنى وهو ما إذا غير إلى أى مرتبه دونه التحق إلخ ، فخرج الأعلى والأوسط فإنهما ليسا كذلك إذ من جمله دون الأعلى الأوسط والأسفل ، ومن جمله ما دون الأوسط الأسفل وتغيره إلى واحد منها لا يلحقه بأصوات الحيوانات ، ثم إن هذا الاعتراض إنما يرد بناء على أن المراد

وإن كـان صـحيح الإـعراب (عنـد البلغـاء - بـأصوات الحيوانـات) التى تصـدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائـده على أصـل المراد (وبينهمـا) أى : بين الطرفين (مراتب كـثيره) متفـاوته بعضـها أعلى من بعض بحسب تفـاوت المقامات ، ...

******

بالدون ما كان أنزل ولو بواسطه ، وأما لو أردنا به ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد. تأمل ، وعرف الحيوانات إشاره إلى أن المراد بها غير الإنسان.

(قوله : وإن كـان صـحيح الإـعراب) لو قـال وإن كـان فصـيحا لكـان أحسن ليعلم منه مـا ذكره بـالطريق الأـولى ؛ لأـنه إذا التحق بأصوات الحيوانات مع الفصاحه فأحرى أن يلتحق بها عند عدم الفصاحه مع صـحه الإعراب بخلاف ما ذكره ، فإنه ربما يوهم أنه إذا كـان فصـيحا لا يلتحق بأصوات الحيوانات ؛ لأن الفصاحه أرقى إن قلت : إنه إنما ذكر ذلك ليلائم قوله فيما سـبق له فى قول المصـنف : وارتفاع شأن الكلام إلخ ، حيث قال : وأراد بالكلام : الكلام الفصـيح ، فإنه يقتضـى أن فيه حسنا فلا يلتحق بأصوات الحيوانات. قلت المراد هنا بالتحاق الكلام بتلك الأصوات من جهه عـدم مراعاه اللطائف والخصوصـيات ، وهذا صادق مع ثبوت الحسن بالفصاحه. فتأمل.

(قوله : التى تصدر عن محالها) أى : أصحابها ، وهى الحيوانات (قوله : بحسب ما يتفق) ما مصدريه ، وقوله بحسب متعلق بتصدر أى : التى تصـدر من أصـحابها بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا عله مقتضـيه لها ، أو موصوله أى : بحسب ما يتفق معها من الأـمور التى لاـ تقتضـيها ، وقوله من غير اعتبـار اللطائف بيان للصـدور بحسب الاتفاق فهو على حـذف أى : التفسـيريه ، وعطف الخواص على مـا قبله مرادف ، وليس من ذلـك أى : من الكلاـم الملحق بـأصوات الحيوانـات ترك مراعاه اللطائف فى مخاطبه البليد الذى لا يفهمها ، بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته ؛ لأن ترك اللطائف حينئذ من اللطائف.

(قوله : متفـاوته) أى : فى البلاـغه (قوله : بعضـها أعلى من بعض) بيـان للتفـاوت ، وقوله بحسب : متعلق بمتفـاوته ، ثم إن تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم أى :

ورعايه الاعتبارات ، ...

******

العدد ، كما إذا كان لشخص أحوال عشره ، ولآخر أحوال تسعه ، ولآخر أحوال ثمانيه.

وهكذا ، وكل حال يقتضى خصوصيه فالإتيان للأول بعشر خصوصيات طرف أعلى ، والإتيان للأخير بخصوصيه طرف أسفل ، وما بينهما مراتب متوسطه متفاوته بحسب تفاوت الأحوال فى الكم ، وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار ، كما إذا كان لشخص إنكار شديد القوه ، ولآخر إنكار قوى غير شديد القوه ، ولآخر إنكار ضعيف ، فالمقامات متفاوته بحسب الكيف فقط ، فالإتيان للأول بثلاث مؤكدات طرف أعلى ، وللأخير بمؤكد طرف أسفل ، وللثانى بمؤكدين مرتبه وسطى فقد صدق أن مراتب البلاغه متفاوته بحسب تفاوت المقامات فى الكيف.

(قوله : ورعايه الاعتبارات) أى : قصد الخصوصيات المعتبرات ، فرعايه خصوصيتين أعلى من رعايه خصوصيه ، ورعايه ثلاث أعلى من رعايه اثنتين لمقام واحد ، وفيه إشكال ؛ لأنه إذا اعتبرت خصوصيه واحده مثلا ، فإن كان رعايه الأكثر يقتضيه الحال ، فالبلاغه لا توجد بدونه ، وإن كان لا يقتضيه الحال ، فالبلاغه لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتباره ، فمراعاته لا تقتضى زياده البلاغه ؛ لأنها مطابقه الكلام لجميع مقتضى الحال ، وهذا ليس مقتضى حال ، فكيف تتفاوت البلاغه بحسب رعايه الاعتبارات؟ وأجاب السيد عيسى الصفوى (1) : بأن هذا الإيراد مبنى على أن البلاغه مطابقه الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع ، بل هى مطابقه الكلام لمقتضى الحال فى الجمله ، فإذا اقتضى الحال شيئين ، فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه ، وإن لم يكن بليغا مطلقا ، وحينئذ فإذا اقتضى الحال شيئين تحققت البلاغه بمراعاه أحدهما فقط ، لكن مراعاتهما أزيد بلاغه وأعلى. قاله يس ، لكن قد تقدم لنا عن عبد الحكيم : أن الحق أن البلاغه مطابقه الكلام لجميع ما يقتضيه الحال ، لكن بقدر الطاقه ،

١- هو عيسى بن محمد بن عبيد الله أبو الخير - قطب الدين الحسنى الحسينى الإيجى - المعروف بالصفوى من مصنفاته" شرح الكافيه لابن الحاجب" و" شرح الحديث الأول من الجامع الصحيح للبخارى" وغيرها - قال ابن العماد : كان من أعاجيب الزمان. توفى سنه ٩٥٣ ه وانظر الأعلام (٥ / ١٠٨).

والبعد عن أسباب الإخلال بالفصاحه (ويتبعها) أى : بلاغه الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقه والفصاحه (تورث الكلام حسنا) وفى قوله : يتبعها إشاره إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى ...

******

وحينئذ فإذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات ، وأتى بواحده لكونه لم يطلع إلا عليها أى : لم يعلم أن المناسب للحال إلا تلك الخصوصيه كان هذا مرتبه ، أو اطلع على خصوصيتين كان ذلك مرتبه ثانيه ، وهكذا وكل مرتبه أعلى من الأخرى برعايه الاعتبارات ، أو كان حال المخاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلا ، وهذا خاطبه بخصوصيه لكونه لم يطلع إلا عليها ، وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما ، وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها ، والحاصل أن التفاوت بحسب رعايه الاعتبارات : إما باعتبار تفاوت الكلامين فى الاشتمال على المقتضيات فى القله والكثره ، وإما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم فى الرعايه. فتأمل ذلك.

(وقوله ورعايه الاعتبارات) ليس هذا لازما لما قبله ؛ لأنه لا يلزم من تفاوت المقامات رعايه الاعتبارات ؛ فإن المقام قد يقتضى ثلاث مؤكدات ويؤتى له بمؤكد نعم ، هو عطف مسبب على سبب ، وأتى بذلك إشاره إلى أن تفاوت درجات البلاغه ليس بتفاوت المقامات ، بل بتفاوت رعايه الاعتبارات (قوله : والبعد إلخ) عطف على تفاوت ، كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال. وانتفى عنه الثقل بالكليه وهناك كلام آخر مطابق ، لكن فيه شىء يسير من الثقل لا يخرجه عن الفصاحه ، فالأول أعلى بلاغه من الثانى (قوله : ويتبعها) أى : فى التحسين ، وقوله وجوه أخر أى : وهى المحسنات البديعيه ، وقوله : تورث الكلام حسنا أى : حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحه والمطابقه.

(قوله : سوى المطابقه والفصاحه) هو غير متعرف بالإضافه ولذا وقع صفه للوجوه وفى هذا التفسير إشاره إلى أن آخريه تلك الوجوه ومغايرتها بالنظر للمطابقه والفصاحه ، فإن قلت قول المصنف : أخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائده

خارج عن حد البلاغه ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنه بعد رعايه المطابقه ، والفصاحه ، وجعلها تابعه لبلاغه الكلام دون المتكلم ؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفه.

بلاغه المتكلم

(و) البلاغه (فى المتكلم ملكه يقتدر بها ...

******

فيه ؛ لأن المطابقه مع الفصاحه هى البلاغه ، ويلزم من كون هذه الوجوه تابعه للبلاغه أن تكون سواها ؛ لأن التابع غير المتبوع على أنه يوهم أن المطابقه والفصاحه يتبعان البلاغه مع أنها هما ؛ أجيب بأن المطابقه مع الفصاحه ليستا عين البلاغه ، بل هما أعم منها من حيث التحقق ؛ لأنهما يوجدان بدون البلاغه فيما إذا لم تراع الخصوصيه ، فالبلاغه عباره عن المطابقه والفصاحه واعتبار الخصوصيات ، وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعه للبلاغه كونها غير هذين الأمرين ؛ لأنهما تابعان لها أيضا باعتبار أنهما من جملتها ، فاحتاج إلى إفاده أنها غيرهما فيكون فى قوله آخر فائده ، وهى أن تلك الوجوه ليست لازمه للبلاغه لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما البلاغه ، بل اعتبار تلك الوجوه فى الكلام ، إنما يكون بعد البلاغه.

(قوله : خارج عن حد البلاغه) هذا تفسير لقوله عرضى ، والمراد بحدها أصلها ، وحينئذ فالإضافه بيانيه (قوله : والفصاحه) أى : وبعد الفصاحه فهو عطف على رعايه ، فحسن الكلام بهذه الأوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذى هو البلاغه ، ولا تحصل البلاغه إلا إذا حصلت الفصاحه وروعيت المطابقه لمقتضى الحال.

(قوله : وجعلها) أى : تلك الوجوه ، وقوله : لأنها أى : تلك الوجوه (قوله : متصفا بصفه) أى : فهى مناسبه لبلاغه الكلام ؛ لأنها لا تجعل المتكلم متصفا بصفه ، وإنما تجعل الكلام متصفا بصفه بخلاف بلاغه المتكلم ، فإنها تجعل المتكلم متصفا بصفه ، فيقال له بليغ ، فلما كانت تلك الوجوه مناسبه لبلاغه الكلام جعلت تابعه لها ، فإن قلت : كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغه بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ما قام به من ملكه الاقتدار على ذلك ؛ لأنهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن يشتق له منه اسم ،

على تأليف كلام بليغ فعلم) ...

******

وحينئذ فلا يتم قول الشارح ؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفه أجيب بأن المراد أنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفه معهوده فى العرف إذ لا يقال عرفا لمن يتكلم بما فيه تجنيس مجنس ، ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق ، أو ترصيع مطبق أو مرصع كما يقال عرفا : بليغ وفصيح للمتكلم بالكلام البليغ أو الفصيح ، وهذا لا ينافى أنه يوصف بكونه مجنسا ، أو مرصعا لغه ، فتحصل أن المانع من جعلها تابعه لبلاغه المتكلم كونها ؛ لأنها لا تجعل المتكلم متصفا بصفه معهوده فى العرف كبلاغه الكلام ، وهناك مانع آخر وهو أن هذه الوجوه محسنه للكلام لا للمتكلم ، فلذا جعلت تابعه لبلاغه الكلام دون المتكلم.

(قوله : على تأليف كلام بليغ) اعترض بأن كلام نكره فى سياق الإثبات ، فلا تعم عموما شموليا بل عموما بدليا ، فيصدق التعريف بما إذا قدر على تأليف كلام بليغ فى نوع واحد من المعانى : كالمدح دون آخر كالذم والشكر والشكايه والتضرع والنهى ، أو على اثنين مثلا دون البقيه مع أنه لا يقال له بليغ ، وحينئذ فالتعريف غير مانع ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن النكره هنا وإن كانت فى سياق الإثبات إلا أنها موصوفه وهى تفيد العموم نحو أكرم رجلا عالما ، أى : رجل عالم ، وحينئذ فالمعنى هنا يقتدر بها على تأليف أى كلام بليغ يقصده ، فيخرج عن التعريف ملكه الاقتدار على تأليف كلام خاص ، وما ذكره من أن النكره الموصوفه تفيد العموم صرح به الحنفيه فى أصولهم ، أو يجاب بأن إضافه المصدر تفيد العموم ، أو أن المتبادر من الملكه هو الكامل منها ، وهو ما ذكرناه.

والتعريف يحمل على المتبادر ، فإن قلت : إن العموم مضر ؛ لأنه يلزم على اعتباره فى التعريف أن لا توجد البلاغه فى أحد من البشر بل ولا فى غيرهم ؛ وذلك لأن من جمله الكلام البليغ : القرآن ، فلا يكون الشخص بليغا إلا إذا كان فيه ملكه يقتدر بها على التعبير بمثله إذا قصد ذلك مع أن الإتيان بمثل القرآن ليس فى قدره أحد.

مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما - بناء على استعمال المشترك فى معنييه ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ - (فصيح) لأن الفصاحه مأخوذه فى تعريف البلاغه مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوى ؛ أى : ليس كل فصيح بليغا ؛ ...

******

قلت : المراد بالعموم هنا : العموم العرفى لا الحقيقى ، وحينئذ فلا يرد ذلك (قوله : مما تقدم) أى : من تعريف البلاغه والفصاحه.

(قوله : بناء على استعمال المشترك إلخ) أى : بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه ، فإن البليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين ، فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظى الذى تعدد فيه الوضع ، فقوله استعمال المشترك أى : اللفظى (قوله : أو على تأويل كل إلخ) الإضافه بيانيه أى : أو على تأويل هو كل إلخ ، أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ ، فالبليغ على هذا أمر كلى تحته فردان ، فهو من قبيل الكلى المتواطىء وهو المشترك المعنوى ، وهذان الاحتمالان يجريان فى قوله ليس كل فصيح (قوله : مطلقا) أى : كانت بلاغه كلام أو متكلم ، لكن أخذها فى بلاغه الكلام بطريق الصراحه ، وأما أخذها فى بلاغه المتكلم فبواسطه ، وذلك لأنه أخذ فى بلاغه المتكلم قوله على تأليف كلام بليغ ، وقد أخذ الفصاحه فى تعريف الكلام البليغ (قوله : ولا عكس بالمعنى اللغوى) أى : وهو عكس الموجبه الكليه موجبه كليه أى : لا عكس بالمعنى اللغوى صحيح ، وليس المراد : ولا عكس ممكن ؛ لأنه ممكن أن يقال : كل فصيح بليغ وإن كان غير صحيح ، أو المراد : ولا عكس بالمعنى اللغوى ثابت فى الواقع ، واحترز بقوله بالمعنى اللغوى من العكس بالمعنى الاصطلاحى وهو عكس الموجبه الكليه موجبه جزئيه فإنه صحيح بأن يقال بعض الفصيح بليغ.

(قوله : أى ليس كل فصيح بليغا) يحتمل أن يكون عله لقوله ولا عكس بالمعنى اللغوى ، أى : لأنه ليس كل فصيح بليغا ، ويحتمل أن يكون تفسيرا ، ففسر النفى وهو لا بليس ، وفسر المنفى وهو العكس اللغوى بما بعد ليس ، وقوله أى ليس كل فصيح بليغا بالفعل ، بل تاره يكون بليغا وتاره لا ، ولذا صح التعليل بقوله لجواز إلخ ، وليس المراد أنه

لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال ، وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكه يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقه لمقتضى الحال (و) علم أيضا ...

******

ليس كل فصيح بليغا بالإمكان ، أو الضروره وإلا فسد التعليل (قوله : لجواز إلخ) هذا بيان لانفراد فصاحه الكلام عن البلاغه وذلك كما إذا قيل لمنكر قيام زيد : زيد قائم من غير توكيد ، وقوله كذا يجوز إلخ : بيان لانفراد فصاحه المتكلم عن البلاغه ، وذلك بأن يكون الإنسان ملكه يقتدر بها على كلام فصيح مثل : زيد قائم الملقى للمنكر من غير أن يقتدر بها على مراعاه الخواص المناسبه للحال.

(قوله : وعلم أيضا) أى : من تعريف الفصاحه والبلاغه ، أن مرجع البلاغه إلخ ، وحاصل ما فى المقام أن الفصاحه والبلاغه يتوقفان على أمور : الاحتراز عن تنافر الحروف ، وعن الغرابه ، وعن مخالفه القياس ، وعن تنافر الكلمات ، وعن ضعف التأليف ، وعن التعقيد اللفظى ، وعن التعقيد المعنوى ، وتزيد البلاغه بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعه الأولى - انتفت الفصاحه فتنتفى البلاغه لتوقفها عليها ، ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ، ولو كان فصيحا ، والاحتراز عن الغرابه يكون بعلم اللغه ، والاحتراز عن مخالفه القياس يكون بعلم الصرف ، والاحتراز عن ضعف التأليف ، وعن التعقيد اللفظى يكون بعلم النحو ، والاحتراز عن تنافر الحروف ، وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم ، والاحتراز عن التعقيد المعنوى يكون بعلم البيان ، والاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد يكون بعلم المعانى ، وأما الوجوه التى تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بعلم البديع.

إذا علمت ذلك تعلم أن مراجع البلاغه أى : الأمور التى يتوقف عليها حصول البلاغه شيئان : الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد.

والاحتراز عن الأسباب المخله بالفصاحه ، وهذا الثانى يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعه المذكوره ، وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجه إلى هذين

(أن البلاغه) فى الكلام (مرجعها) أى : ما يجب أن يحصل ...

******

العلمين ؛ لأنه إذا علم ما يحتاج إليه فى حصول البلاغه ، وعلم أن بعضه يدرك بعلوم أخر ، وبعضه بالحسن ، وبعضه بهذين العلمين ، علم أن الحاجه ماسه إليهما.

(قوله : أن البلاغه فى الكلام) كذا قيد فى الإيضاح ، وتبعه الشارح ، فإن قلت كما أن بلاغه الكلام ترجع إلى هذين الأمرين وتتوقف عليهما كذلك بلاغه المتكلم ، فالأحسن ترك التقييد ليعم البلاغه فى الكلام وفى المتكلم ، قلت : إنما قيد بالكلام للإشاره إلى أن رجوع بلاغه المتكلم للأمرين إنما هو بالتبع لرجوع بلاغه الكلام لهما ، فتوقف بلاغه المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغه الكلام عليهما ؛ لأن بلاغه المتكلم متوقفه على بلاغه الكلام لأخذها فى مفهومها ، فإذا كانت بلاغه الكلام موقوفه عليهما كانت بلاغه المتكلم كذلك ؛ لأن المتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء ، فلو أطلق الشارح فى البلاغه وترك القيد بحيث يكون كلام المصنف متناولا للبلاغتين أو صرح بهما لم يعلم ذلك ، لجواز أن يكون توقف بلاغه المتكلم عليهما لا لأجل توقف بلاغه الكلام عليهما ، بل لأجل أمر آخر.

(قوله : أى ما يجب أن يحصل) أى : شىء يعنى احترازا وتمييزا يجب أن يحصل ، أو الشىء الذى يجب أن يحصل : وهو بتشديد الصاد ، وحينئذ فالمراد بالمرجع : الأمر الذى يتوقف حصولها على حصوله ، وهذا التفسير يدل على أن المرجع اسم مكان أى ومكان رجوعها الاحتراز والتمييز ، ويكون جعلهما مكانا للبلاغه مجازا ، باعتبار أن توقفها عليهما كتوقف الحاصل فى المكان عليه ، أو أنه مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول أى : والأمر المرجوع إليه فى البلاغه الاحتراز والتمييز ، ففيه على هذا الاحتمال حذف وإيصال ، فالأصل المرجوع إليه هى أى : البلاغه أى : التى رجعت إليه البلاغه ، فحذف الجار ، فاتصل الضمير المجرور ، واستتر واتصل بالمصدر ضمير البلاغه مضافا إليه المصدر ، فعندنا ضميران ، أحدهما : المستتر عند الحذف والإيصال هو الراجع ؛ لأن الموصوله والثانيه عند التقدير ، وثانيهما : البارز وهو راجع للبلاغه ، فإن قلت : جعل المرجع اسم مكان مفعول ، أو اسم ينافيه إتيان المصنف بلفظ إلى ، فإنه يقتضى أن المرجع مصدر ميمى

حتى يمكن حصولها ، كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد) ...

******

بمعنى الرجوع ، إذ لو حمل المرجع على ما مر لكان المعنى مكان رجوع البلاغه منته إلى الاحتراز والتمييز ، أو الأمر الذى رجع إليه البلاغه منته إلى الاحتراز والتمييز ، وهذا فاسد للزوم انتهاء الشىء إلى نفسه ؛ لأن المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز ، أجيب بأنه لا مانع من جعله اسم مكان أو اسم مفعول ، ومعنى انتهائه إلى الاحتراز ، والتمييز تحققه فيهما من تحقق العام فى الخاص ، أفاده عبد الحكيم وذكر العلامه الحفيد أن هذا التفسير الذى ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لا لمجرد المرجع ، وذلك لان مآل رجوع البلاغه إلى الاحتراز والتمييز أنه لا بد من حصولهما فى تحقق البلاغه ، وهذا لا ينافى أن (مرجع) فى كلام المصنف مصدر ميمى بمعنى الرجوع بدليل تعبيره بإلى (قوله : حتى يمكن حصولها) المراد هنا بالإمكان : الإمكان الوقوعى وهو الحصول بالفعل ، لا الإمكان الذاتى ، وهو الجواز العقلى ، فكأنه قال لأجل أن تحصل بالفعل ، وحينئذ فلا يرد أن الإمكان للمكن لا يتوقف على شىء ؛ لأن ذلك إنما هو فى الإمكان الذاتى (قوله : مرجع الجود إلى الغنى) أى : ما يجب أن يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى ، بمعنى أنه لا يحصل الجود إلا إذا كان الغنى حاصلا بالفعل ، وأورد على هذا قول الشاعر (١) :

ليس العطاء مع الفضول سماحه

حتى تجود وما لديك قليل

فقد سمى الإعطاء مع قله المال جودا ، وقله المال ليست غنى ، وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالغنى : وجود الشىء الذى يجود منه مطلقا ، وإن كان قليلا (قوله : إلى الاحتراز) أى : التباعد عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد فإذا قلت لمنكر قيام زيد : زيد قائم ، فقد أخطأت فى تأديه المعنى المراد عند البلغاء ، فلا يكون الكلام بليغا ولا تكون التأديه للمعنى صحيحه عندهم ، إلا إذا كان الكلام مطابقا لمقتضى الحال ، فإذا كان مطابقا كان مؤديا للمعنى المراد عند البلغاء ولم يكن فيه خطأ ، والمعنى المراد هو الزائد

١- البيت من الكامل ، وهو للمقنّع الكندى فى خزانه الأدب ٣ / ٣٧٠ ، والدر ٤ / ٧٥ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ١٧٣٤ ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص ٥٥٥.

وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا ...

******

على أصل المراد : كالخصوصيات الزائده على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ، ولو قال المصنف : ما يحترز به عن الخطأ فى تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله : وإلا لربما) فيه أن (إن) شرطيه ، ولا نافيه ، والنفى إما للاحتراز ، وإما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغه ، والمعنى على الأول ، وإن لا يحترز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، فلا يكون الكلام بليغا ؛ لأنه (ربما) أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال ، وهذا لا يكون بليغا ، ويعترض على هذا بأنه متى نفى الاحتراز عن الخطأ تعين أن يكون أداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال ، لا أنه يصح أن يؤدى المعنى المراد بلفظ غير مطابق ، ويصح أداؤه بلفظ مطابق ، كما يقتضيه قوله ربما ، وحينئذ فالأولى إسقاطها والمعنى على الثانى وإن لا يكن مرجعها للاحتراز ، بل إلى شىء آخر فلا يصح ؛ لأنه ربما إلخ ، واعترض على هذا بعدم صحه التفريع ، أعنى قوله : فلا يكون بليغا ؛ لأن الاحتراز إذا لم يكن مرجعا للبلاغه لم تكن متوقفه عليه ، بل على غيره ، فإذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا ، فالمناسب فى التفريع أن يقول : فيكون بليغا ، يعنى : واللازم وهو كونه بليغا باطل ، فبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا ، فالحاصل أن كلام الشارح لازم له الفساد إما فى صدره أو فى عجزه ، وأجيب باختيار الأول أعنى : رجوع النفى للاحتراز وتجعل ربما للتحقيق على ما قاله ابن الحاجب فى قوله تعالى : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ)(1) أى : أنهم يودون ذلك تحقيقا وهنا كذلك وليست للتقليل ولا للتكثير ، وحينئذ فالمعنى هنا وإن لا يجعل الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدى بلفظ غير مطابق تحقيقا فلا يكون بليغا ، أو نختار الثانى وهو كون الاحتراز مرجعا للبلاغه ، ونجعل ربما : للنفى مجازا للمناسبه بين النفى والقله ، ويكون ذلك النفى منصبا على التفريع ، أعنى. قوله : فلا يكون بليغا ونفى النفى إثبات ، فكأنه قال فيكون بليغا وتقدير الكلام على هذا ، وإن لا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق ، فلا يكون بليغا ، ومحصله وإن لا يكن

١- الحجر : ٢.

(وإلى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحه فى البلاغه ، ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحه من غيرها ...

******

الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى : مع أنه ليس بليغا ، وعباره عبد الحكيم قوله : وإلا لربما أدى إلخ أى : وإن لا يكن مرجع البلاغه للاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغه بدون الاحتراز أى : مع الخطأ فى التأديه وحينئذ فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال ، فلا يكون بليغا ، هذا خلف - فتدبر.

(قوله : وإلى تمييز الفصيح إلخ) كان الأحسن فى المقابله أن يقول : وإلى الاحتراز عن أسباب الخلل فى الفصاحه ؛ لأنه أنسب بالمقابل لفظا ومعنى ، أما الأول : فلأن المقابل لفظ الاحتراز ، وأما الثانى : فلأن التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح ، وليس بمراد ؛ لأنه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الإتيان بالفصيح ، والبلاغه إنما تتوقف على الإتيان بالفصيح بالفعل ، بخلاف الاحتراز عن الأسباب المخله بالفصاحه ، فإنه خاص بالثانى ، ويمكن الجواب عن عدم المناسبه المعنويه : بأن المراد التمييز بحسب الوجود الخارجى بأن يؤتى بالكلام فصيحا ، لا بحسب العلم ، أو يقال قوله : وإلى تمييز الفصيح ، أى : فيؤتى به ، وقوله من غيره أى : فلا يؤتى به ، فأطلق المصنف التمييز وأراد به ما يترتب عليه بحسب العاده فآل الأمر إلى قولنا : إن مرجعها الكلام الفصيح المتميز ، أى : المعروف (قوله : وإلا لربما إلخ) أورد عليه ما تقدم إيرادا وجوابا أى : وإن لا يوجد تمييز فلا يكون بليغا ؛ لأنه ربما أورد إلخ ، أو وإلا يكن مرجعها للتمييز ، فلا يصح ؛ لأنه ربما إلخ ، ويرد على الأول هنا ما ورد على الأول سابقا ، وكذا يرد على الثانى هنا ما ورد على الثانى سابقا وعباره بعضهم أى : وإن لم يحصل التمييز بأن لم يتميز الفصيح من غيره وأتى الكلام اتفاقيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنفى البلاغه ، بل الغالب ذلك وعبر هنا بالإيراد : لأن الورود من صفات الألفاظ ، وفيما تقدم بأدى ؛ لأن التأديه من صفات المعانى (قوله : بلفظ غير فصيح) أى : كما لو قيل : أنفك مسرج ، وشعرك مستشزر ، فهذا مطابق إلا أنه غير فصيح (قوله : ويدخل إلخ)

لتوقفه عليها (والثانى) أى : تمييز الفصيح من غيره (منه) أى : بعضه ...

******

إنما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام حيث جعل الفصيح صفه له ولو لم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفه اللفظ لم يحتج إلى هذا الاعتذار ، وكان الأولى إسقاط ذلك القيد لعدم الإحواج لذلك الاعتذار ، لكن العذر للشارح ، حيث تبع المصنف فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن ، فإنه قيد فيه بذلك القيد إشاره إلى أن البلاغه متوقفه على فصاحه الكلام أولا ، وبالذات وعلى فصاحه الكلمات ثانيا وبالعرض.

وأيضا قد سبق أن فصاحه المفرد والكلام حقيقتان مختلفتان ، فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد كاللفظ الفصيح لكان كالجمع بين معنى المشترك بلا ضروره ، وهذا أعنى قول : الشارح : ويدخل إلخ ، جواب عما يقال إن كلامه يقتضى أن البلاغه إنما تتوقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات ، مع أنها تتوقف على تمييزها أيضا (قوله : لتوقفه عليها) أى : لأن فصاحتها جزء من فصاحته (قوله : أى تمييز الفصيح من غيره) هو بحسب التفصيل خمس تمييزات بعدد المخلات بالفصاحه ، وهى تمييز الغريب من غيره ، وتمييز المخالف للقياس من غيره ، وتمييز المتنافر من غيره ، وتمييز ما فيه تعقيد من غيره ، وتمييز ضعف التأليف من غيره (قوله : منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين وفيه أن كون ما يبين فى العلوم المذكوره من ذلك التمييز أمر معلوم ، بخلاف كون بعض التمييز يبين فى العلوم المذكوره فأمر مجهول ، والأنسب هو الإخبار بالمجهول لا بالمعلوم ، فالأقعد من حيث المعنى أن تجعل (من) مبتدأ لكونها اسما بمعنى بعض ، وإنما بنيت لكونها على صوره الحرف وما يبين خبر ، والمعنى والثانى : بعضه التمييز الذى يبين متعلقه فى علم اللغه أو الصرف ، وإلى هذا يشير الشارح بوجه ما ، حيث قال : أى بعضه ، وما قلناه من أن (من) اسم ؛ لأنها بمعنى بعض ، أحسن مما ذكره هنا بعض الحواشى من أنه ليس لفظ من مبتدأ ، بل حاله محل المبتدأ وقائمه مقامه وهو بعض ، إذ هذا خلاف المعروف عندهم ، إذ المعروف أن لفظ (من) إذا كان بمعنى (بعض) كان اسما لاستقلال معناه بالمفهوميه ، إذ هو غير التبعيض الجزئى ، وممن صرح باسميتها

(ما يبين) أى : يوضح (فى علم متن اللغه) كالغرابه ؛ وإنما قال : فى علم متن اللغه ؛ أى : معرفه أوضاع المفردات ؛ لأن اللغه ...

******

القطب (۱) والطيبى فى قوله تعالى : (فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقاً لَكُمْ)(۲) (قوله : ما يبين) أى : تمييزات يبين متعلقها فى علم إلخ ، فصح الحمل فى قوله منه ما يبين بتقدير ذلك المضاف ، ولك أن تقدره بعد من أى ، والثانى من متعلقه ما يبين إلخ ، ولك أن تقدر تمييز قبل ما أى : والثانى منه تمييز ما يبين.

(قوله : متن اللغه) يطلق المتن على أمور منها : الأصل كما هنا ، والإضافه بيانيه ، ويطلق على الظهر كما فى قوله :

وقفت على الدّيار فكلّ متنى

فلا والله ما نطقت بحرف

وعلى الشديد القوى (قوله : كالغرابه) ظاهره أنه مثال لما يبين وهو تمييز فينحل المعنى ، وتمييز الفصيح من غيره بعضه وهو الغرابه يبين فى علم متن اللغه ، مع أن الغرابه ليست بعض التمييز ، والجواب أن فى كلام المصنف حذفا ، والأصل كتمييز ذى الغرابه من غيره أى : كتمييز غير السالم من الغرابه من غيره وكذا يقال فى قوله : كمخالفه القياس وما بعده ، أو يقال : إنه تمثيل للمتعلق المقدر سابقا ، والكاف فى قوله : كالغرابه استقصائيه ، إذ ليس شىء من متعلقات تمييز الفصيح يبين فى اللغه غيرها ، أو يقال إنها الإدخال الأفراد الذهنيه ، وكذا يقال فى ضعف التأليف ومخالفه القياس (قوله : وإنما قال فى علم متن اللغه) أى : ولم يسقط لفظ متن ويقول فى علم اللغه (قوله : أى معرفه) هذا تفسير لقوله علم ، وهذا أحد إطلاقاته ، الثانى المسائل ، والثالث الملكات ، ولو حمل الشارح العلم هنا على المسائل ، وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين فى علم إلخ ، وقوله : أوضاع المفردات هذا بيان لمتن اللغه ، وهو من إضافه

۱- هو محمد بن مسعود بن مصلح الفارسى قطب الدين الشيرازى - قاض - عالم بالعقليات - مفسر - كان من بحور العلم من مصنفاته" فتح المنان فى تفسير القرآن" و" تاج العلوم" و" مشكلات التفاسير" و" مفتاح المفتاح" و" غره التاج" فى الحكمه و" شرح مختصر ابن الحاجب" وغيرهما. وتوفى رحمه الله سنه ۷۱۰ ه وانظر الأعلام (۷ / ۱۸۷).

۲- البقره : ۲۲.

أعم من ذلك ؛ يعنى به ...

******

الصفه للموصوف أى : معرفه المفردات الموضوعه لمعانيها ، وإنما سمى ذلك العلم الباحث عن معانى المفردات الموضوعه بعلم المتن ؛ لأن المتن ظهر الشيء ووسطه وقوته ، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه ، والعلوم المتعلقه باللغه غير هذا العلم : كالنحو مثلا- تعلقت بالألفاظ من حيث المعنى الذى وضع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى ؛ لأن الناس إلى إدراك المعنى أحوج.

(قوله : أعم من ذلك) أى : أعم من متن اللغه ؛ لأن علم اللغه قد يطلق على غير معرفه أوضاع المفردات من معرفه أحوال اللفظ العارضه له من صحه وإعلال وإعراب وبناء وغير ذلك ؛ وذلك لأنه يشمل اثنى عشر علما نظمها بعضهم بقوله :

لغات المعانى نحو صرف اشتقاقهم

بيان قواف قل عروض وقرضهم

وإنشاء تاريخ وخطّ وأسقطوا

بديعا ووضعا فزت بالعلم بعدهم

وعد الناظم التاريخ من علم اللغه تبع فيه الزمخشرى ، والحق أنه ليس منه ؛ لأن التاريخ ليس خاصا بلغه العرب ، فالأولى إبداله بعلم التجويد وهذه الاثنا عشر علما كما تسمى بعلم اللغه تسمى بعلم العربيه أى : وإذا كان علم اللغه أعم من متن اللغه فلو عبر به لاقتضى أن ذا الغرابه يوضح ويبين فى الاثنى عشر علما. (قوله : لأن اللغه أعم) أى : لأن علم اللغه أعم فهو على حذف مضاف ، فاندفع ما يقال إن اللغه هى الألفاظ الموضوعه لمعانيها ، وهى لا تشمل ما ذكر من العلوم فأين العموم؟ والحاصل أن الذى يشمل هذه الاثنى عشر علما علم اللغه لا اللغه ، فلا بد من هذا التقدير.

(قوله : يعنى به) أى : بعلم متن اللغه ، أى : أن مراد المصنف بكون الغرابه تبين فى علم متن اللغه ، أن بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من الغرابه من غيره ، وهذا لا- يخص علم اللغه ، بل يجرى فيه والصرف والنحو ، ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فيهما لعلمه بالمقايسه ، وأتى الشارح بهذه العنايه جوابا عما يقال : إن ظاهر كلام المصنف يقتضى أن علم متن اللغه يبين فيه أن هذا اللفظ مثل : (تكأكأتم) غريب يحتاج

يعرف تمييز السالم من الغرابه عن غيره ؛ بمعنى أن من تتبع الكتب المتداوله وأحاط بمعانى المفردات المأنوسه علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابه ، وبهذا يتبين فساد ما قيل : إنه ليس فى علم متن اللغه ...

******

فى بيان معناه إلى البحث فى الكتب المبسوطه فى اللغه ، ومثل : (مسرج) (١) غريب يحتاج إلى تخريج على وجه بعيد ، وإن هذا اللفظ مثل (اجتمعتم) ليس بغريب مع أنه لم يذكر ذلك فى علم اللغه أصلا ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد المصنف بكون الغرابه تبين فى متن اللغه أن بهذا العلم يعرف السالم من الغرابه من غير السالم ، بمعنى : أن من تتبع إلى آخر ما قال وأنت خبير بأن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف : منه ما يستفاد من علم متن اللغه إلخ ، كما لا يخفى.

(قوله : يعرف تمييز إلخ) إن أريد التمييز ذهنا ، وهو معرفه السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف أى : يعرف متعلق تمييز ، وإلا كان المعنى به يعرف معرفه السالم ولا يخفى تهافته ، وإن أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله : علم أن ما عداها إلخ) أى : لأن الأشياء تبين بأضدادها (قوله : إلى تنقير) أى : زياده بحث وتفتيش لعدم وجوده فى الكتب المتداوله : كالقاموس والأساس والمصباح والمختار.

(قوله : أو تخريج) أى : على وجه بعيد ، فالأول مثل : تكأكأتم (٢) وافرنقعوا (٣) ، والثانى مثل : مسرج (قوله : وبهذا) أى : بما ذكر من قوله بمعنى : أن من تتبع إلخ (قوله : ما قيل) أى : اعتراضا من بعض الشراح وهو الزوزنى على المصنف ، ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف ؛ لأن قوله منه ما يبين فى علم متن اللغه : كالغرابه يقتضى أنه يذكر فى كتب علم اللغه أن بعض الكلمات الغريبه مثل : تكأكأتم يحتاج فى معرفه معناها إلى البحث فى الكتب المبسوطه فى اللغه ؛ لأنها من ما صدقات الغرابه التى حكم

١- وردت فى قول رؤبه بن العجاج : ومقله وحاجبا مزجّجا وفاحما ومرسنا مسرّجا

٢- اجتمعتم.

٣- انصرفوا.

أن بعض الألفاظ يحتاج فى معرفته إلى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطه فى اللغه (أو) فى علم (التصريف) كمخالفه القياس ؛ إذ به يعرف أن الأجلل مخالف للقياس دون الأجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى ...

******

المصنف عليها بأنها تبين فى علم اللغه ، مع أنه لم يقع ذلك فى كتاب من كتب اللغه أصلا.

(قوله : أن بعض الألفاظ) أى : لا يقال فى بعض معين من الألفاظ إنه يحتاج إلخ أى : فكيف يقول إن تمييز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغه؟ (قوله : إلى أن يبحث عنه) أى : او يخرج على وجه بعيد (قوله : أو فى علم التصريف) ظاهره أن هذه صلات متعدده لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا ، إذ الذى يبين فى متن اللغه مغاير لما يبين فى التصريف ، والجواب أن (أو) للتقسيم ، والمراد بما يبين متعلقه نوع كلى ، والمعنى أن هذا النوع ينقسم إلى أقسام : قسم يبين متعلقه فى علم متن اللغه ، وقسم يبين متعلقه فى التصريف إلخ ، واعترض بأن المخل بالفصاحه هو مخالفه ما ثبت عن الواضع ، وهذا لا يعلم من الصرف ، وأجيب بأنهم يذكرون الألفاظ الشواذ الثابته فى اللغه ويقولون إنها شاذه ، فيعلم منه أن ما عدا هذه الألفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع (قوله : إذ به يعرف إلخ) أى : لأن من قواعدهم أن المثلين إذا اجتمعا فى كلمه وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض وجب الإدغام (قوله : كضعف التأليف) أى : مثل الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما.

(قوله : والتعقيد اللفظى) يرد عليه أن التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق ، وإذا لم يجب أن يكون لمخالفه القانون النحوى ، فكيف يبين فيعلم النحو؟ وأجيب بأن تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفه الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ، ومخالفه الأصل وإن جازت توجب عسر الدلاله والتعقيد ، والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو خلاف الأصل ويبين فيه أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول ، وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الأصل ، وأن الأصل تقديم المستثنى منه على المستثنى ، وأن عكس

(أو يدرك بالحس) كالتنافر إذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع ، وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى : ما يبين فى العلوم المذكوره أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد إلى ما ، ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا (ما عدا التعقيد المعنوى) ...

******

ذلك خلاف الأصل ، وحينئذ : فالنحو يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثره مخالفه الأصل.

(قوله : أو يدرك بالحس) عطف على قوله يبين أى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس ، كما يدل عليه قوله : إذ به يعرف إلخ ، والمراد بالحس الحس الباطنى وهو القوه المدركه للطائف الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيما مر بالذوق لأجل أن يوافق ما مر من أن إدراك التنافر إنما هو بالذوق الصحيح ، فما عده الذوق ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها ، أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير ، وليس المراد بالحس حس السمع ، وإلا خالف ما مر ، وإن كان وصول ذلك للحس الباطنى بواسطه السمع.

(قوله : كالتنافر) أى : سواء كان تنافر حروف أو كلمات (قوله : أن مستشزرا) (١) هذا فى تنافر الحروف (قوله : وكذا تنافر الكلمات) كقوله : (وليس قرب قبر حرب قبر) (٢) (قوله : أى ما يبين) أى : التمييز الذى يبين متعلقه (قوله : أو يدرك بالحس) عبر هنا بأو مشاكله للمصنف ، وإلا فالظاهر الواو ؛ لأن الضمير راجع لما المبينه بالجميع أعنى يبين ويدرك (قوله : فقد سها إلخ) أى : لأن قضيته أن كل ما عدا التعقيد

١- هو من قول امرئ القيس فى معلقته : وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخله المتعثكل غدائره مستشزرات إلى العلا تضلّ المدارى فى مثنّى ومرسل الديوان ١٧.

٢- عجز بيت صدره : وقبر حرب بمكان قفر والبيت فيما زعموا لبعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن أميه فى فلاه فمات بها - بغيه الإيضاح ١ / ١٩ والبيان والتبيين ١ / ٦٥ ، دلائل الإعجاز ٥٧ وهذا التنافر الذى فى الشطر الثانى إنما هو نتيجه لتنافر الكلمات بضم بعضها إلى بعض هذا الضم هو الذى أكسبها الثقل وذلك لتقارب حروف كلماتها.

إذ لا يعرف بتلك العلوم والحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى من غيره ؛ فعلم أن مرجع البلاغه بعضه مبين فى العلوم المذكوره وبعضه مدرك بالحس. وبقى الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى ؛ فمست الحاجه إلى علمين مفيدين لذلك ؛ فوضعوا علم المعانى للأول ، وعلم البيان للثانى ؛ وإليه أشار بقوله : (وما يحترز به عن الأول - أى : عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد - ...

******

المعنوى يدرك بالحس وليس كذلك ، بل المدرك بالحس بعض ما عداه لا جميعه ، ويحتمل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوى يدرك العلوم المذكوره ؛ لأنه قال ما عدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس أى : أو ما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لإدراكه ، بالعلوم السابقه أى : وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البيان ، لبيان التعقيد المعنوى مع أننا بصدد بيان الحاجه إليه لأجل بيانه.

(قوله : إذ لا يعرف إلخ) بيانه (قوله : إذ لا يعرف إلخ) هذا تعليل لاستثناء التعقيد المعنوى (قوله : تمييز السالم) أى : متعلق تمييز السالم (قوله : فعلم أن مرجع البلاغه) أى : بعض مرجعها وهو تمييز الفصيح من غيره ، وقوله : بعضه مبين أو بعضه مبين متعلقه وهو الغرابه ومخالفه القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى ، وقوله : وبعضه مدرك بالحس ، أى : مدرك متعلقه ، وهو التنافر سواء كان فى الحروف أو فى الكلمات (قوله : وبقى) أى : من المرجع الاحتراز إلخ ، أى : فإنهما غير مبينين فى علم ولا مدركين بالحس فمست إلخ.

(قوله : وبقى الاحتراز عن الخطأ) أى : الذى هو المرجع الأول بتمامه ، وقوله : والاحتراز عن التعقيد المعنوى ، أى : الذى هو بعض المرجع الثانى (قوله : فمست الحاجه) أى : دعت وحملت (قوله : مفيدين لذلك) أى : لمعرفه ذلك المذكور من الاحترازين (قوله : وإليه) أى : إلى كونهم وضعوا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين ، أشار بقوله : والمراد بالإشاره الذكر ، وإلا فهو مصرح لا مشير (قوله : وما يحترز به عن الأول) فيه أن الأول هو الاحتراز عن الخطأ ، وعلم المعانى لا يحترز به عن الاحتراز المذكور ،

علم المعانى ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغه لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغه ، ...

******

بل عن الخطأ ، والجواب : أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى : عن متعلق الأول ، فقول الشارح أى عن الخطأ : تفسير لذلك المقدر.

(قوله : علم المعانى) إن أريد به القواعد ، فالأمر ظاهر ، وإن أريد به الملكه أو الإدراك احتيج إلى تقدير مضاف أى : فوضعوا متعلق علم المعانى ، وكذا يقال فيما بعده (قوله : لمكان) مصدر من الكينونه وهى التحقق ، والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزياده ، والمراد بالاختصاص : التعلق ، أى : لوجود زياده تعلق لهما بالبلاغه ، وإنما فسرنا هنا الاختصاص بالتعلق ؛ لأن الاختصاص شىء واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق ، وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغه كما مر شيئان : الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، وتمييز الفصيح من غيره ، والشىء الأول : إنما يكون بعلم المعانى ولا يشاركه فيه غيره من العلوم ، فلا يظهر بالنسبه إليه التعبير بمزيد ، والشىء الثانى : كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغه والصرف والنحو ، فلا زياده له عن غيره ، وأجيب عن الأول : بأن المراد بقوله : مزيد اختصاص لهما أى : لمجموعهما لا لكل منهما ، وعن الثانى : بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا ، فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز ، بل ذلك حاصل منه تبعا ، والمقصود بالذات منه معرفه حال اللفظ إعرابا وبناء ، وحاصل ما ذكره الشارح أن البلاغه مرجعها لأمرين : الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، والاحتراز عن الأسباب المخله بالفصاحه ، والأول : موقوف على علم المعانى ، والثانى : موقوف على اللغه والصرف والنحو والبيان ، وحينئذ فالبلاغه متعلق بها علوم خمسه ، وهذا بيان لكون التعلق مشتركا إلا أن تعلق مجموع علم المعانى والبيان بها أزيد من تعلق غيرهما ؛ وذلك لأن علم المعانى يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال ، والبلاغه مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، وأما فى البيان : فإنه وإن كان مفاده وثمرته معرفه ما يزول به التعقيد المعنوى ، وهو مما يتوقف عليه البلاغه كتوقفها على مفاد النحو والصرف واللغه ، فإنه يزول بالأول : ضعف التأليف ،

وإن كـانت البلاـغه تتوقف على غيرهما من العلوم ، ثم احتاجوا لمعرفه توابع البلاغه إلى علم آخر فوضـعوا لـذلك علم البـديع ؛ وإليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصـر فى علم البلاغه وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثه فنون (وكثير) من الناس من (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعانى و) يسمى (الأخيرين) يعنى : البيان والبديع (علم البيان ، والثلاثه : علم البديع) ...

******

وبالثانى : مخالفه القياس ، وبالثالث : الغرابه ، لكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد المعنوى من المشتمل عليه الذى تتوقف عليه البلاغه ، بخلاف النحو والصرف ، فإن المقصود بالذات من الأول : البحث عن اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وأمـا تمييز السـالم من ضـعف التأليف والتعقيـد اللفظى من المشـتمل عليهما فهـذا ليس مقصودا بالـذات من النحو ، بل هو أمر عارض له ، وكذلك المقصود بالذات من الصـرف البحث عن اللفظ من حيث الصـحه والإعلال ، وأما تمييز الموافق للقياس من المخالف له فهو أمر عارض له ، فلما كان المقصود بالـذات من البيان تتوقف عليه البلاغه دون المقصود بالـذات من غيره ، كان البيان أشد تعلقا بها من غيره (قوله : وإن كانت البلاغه تتوقف على غيرهما من العلوم) أى : من حيث رجوعها إلى تمييز الفصيح من غيره ، وإنما كان لهما مزيـد اختصاص بالبلاغه مع توقفها من هـذه الحيثيه على عـده علوم ؛ لأن هـذين العلمين لا يبحثان إلا على مـا يتعلق بالبلاـغه (قوله : لمعرفه البلاـغه) اللاـم للتعليـل مقـدمه على المعلول لا صـله الاحتياج ، وقوله إلى علم آخر : صـله لاحتاجوا أى : ثم احتاجوا لعلم آخر لأجل معرفه إلـخ (قوله : فوضـعوا لذلك) أى : لما ذكر من المعرفه (قوله : وجوه التحسـين) أى : الطرق والأمور التى يحصل بها تحصيل الكلام.

(قـوله : مقصوده) أى : مقصود مؤلفه ، وأن فيه اسـتعاره بالكنـايه وتخييلاـ (قوله : والثلاـثه علم البـديع) من تتمه الطريقه الثـالثه ، والحاصل أن الطريقه الأولى : تسـمى الفن الأول بعلم المعانى ، والثانى بالبيان ، والثالث بالبديع ، والطريقه الثانيه : تسـمى الثلاثه بعلم البيان ، والطريقه الثالثه : تسمى الأول بالمعانى ، والأخيرين : بالبيان ، وتسمى الثلاثه :

ولا تخفى وجوه المناسبه.

******

بالبديع ، وهذا هو ظاهر المصنف ، وكتب بعضهم قوله : والثلاثه أى : وبعضهم يسمى ، الثلاثه علم البديع (قوله : ولا تخفى وجوه المناسبه) أما وجه مناسبه تسميه الأول بعلم المعانى ؛ فلأنه يعرف به المعانى التى يصاغ لها الكلام وهى المدلولات العقليه المسماه بخواص التراكيب ، وأما وجه تسميه الثانى بعلم البيان ؛ فلأنه يعرف به بيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى وضوح الدلالات وخفائها ، وأما وجه تسميه الثالث بالبديع ، إما لبداعه ما اشتمل عليه من الوجوه أى : حسنها ، وإما لأنه لما لم يكن له مدخل فى تأديه المعنى المراد الموضوع له أساس الكلام صار أمرا مبتدعا أى : زائدا ، وأما وجه تسميه الجميع بعلم البيان ؛ فلأن البيان : هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ، ولا شك أن العلوم الثلاثه لها تعلق بالكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتحسينا ، وأما على الطريقه الثالثه : فوجه تسميه الأول بالمعانى يعلم مما تقدم ، ووجه تسميه الأخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أى : المنطق الفصيح ، أو غلب اسم الثانى على الثالث ، وأما وجه تسميه الجميع بالبديع فلبداعه مباحثها أى : حسنها ؛ لأن البديع : هو الشىء المستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك ، أو لأنه يعرف بها أمور مبتدعه بالنسبه إلى تأديه أصل المراد الذى يعرفه الخاص والعام ، وتلك الأمور كالخصوصيات والمجاز والكنايه والجناس والترصيع وغير ذلك.

الفن الأول

علم المعانى

ص: ٢٧٩

الفن الأول

علم المعانى

******

الفن الأول

علم المعانى

(قوله : الفن الأول علم المعانى) أورد عليه أن هـذا إخبار بمعلوم فلا فائده فيه ، وذلك لأنه قال أولا وما يحترز به عن الأول أى : الخطأ فى تأديه المعنى المراد علم المعانى ، وما يحترز به عن التعقيـد المعنوى فهو علم البيان ، وما يعرف به وجوه التحسين فهو علم البديع ، فقد علم من هذا أن الفن الأول علم المعانى ، فقوله بعد ذلك الفن الأول علم المعانى : إخبار بمعلوم فلا فائده فيه ، وأجاب بعضـهم بأنه طال العهد بالنسـبه للعلمين الأخيرين أوقع الحمل هناك وأجرى ما هنا عليه لتكون التراجم الثلاثه على نسق واحد ، والأحسن ما قاله بعضهم : أنه ليس المراد بالأول هنا الأول فى قوله : سابقا وما يحترز به عن الأول إلخ ، بل المراد بقوله : الفن الأول أى : الواقع فى المرتبه الأولى من الكتاب ، وكـذا يقال فى الثانى والثالث ، ولما كان مظنه أن يقع اشـتباه فى أن الفن الأول والثانى والثالث ، أى شىء هو حمل علم المعانى على الفن الأول وعلم البيان على الفن الثانى وعلم البديع على الفن الثالث ؛ إزاله لـذلك الاشـتباه ، فظهر لك أن الحمل مفيـد ، واندفع ما سبق وإلى بعض الأوهام من عدم صـحه الحمل ، وأنه ينبغى أن يعكس بحيث يحمـل الفن الأول على علم المعـانى ؛ لأن علم المعـانى قـد علم من قوله قريبـا ؛ ومـا يحترز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد علم المعانى ، والمعلوم بجعل محكوما عليه ، ولا يقال : إن المتعارف عدم كون المبتدأ عرف من المسند إليه ، فما ذكرته من جعل علم المعانى خبرا خلاف المتعارف ؛ لأن الفن الأول من قبيل المحلى بأل ، وعلم المعانى معرفه بالعلميه ، والعلم أعرف منه ؛ لأنا نقول : المسـند إليه هنا مساو للمسـند فى التعريف ؛ لأن مدخول أل العهديه فى حكم علم الشـخص ، ولا يصـح أن يجعل الفن الأول خبرا مقدما ، وعلم المعانى مبتدأ مؤخرا ؛ لأن الخبر هنا واجب التأخير لاسـتواء الجزأين فى التعريف من غير قرينه ، كما أشار إليه فى الخلاصه بقوله :

قدمه على البيان لكونه منه بمنزله المفرد من المركب ؛ ...

******

فامنعه حين يستوى الجزءان

عرفا ونكرا عادمى بيان

ثم إن الفن عباره عن الألفاظ أى : القضايا الكليه ؛ لأنه جزء من المختصر الذى هو اسم للألفاظ المخصوصه على ما سبق فى قوله : رتب المختصر على مقدمه وثلاثه فنون ، والعلم يحتمل أن يراد به الملكه ، ويحتمل أن يراد به القواعد كما سيأتى ذلك قريبا للشارح ، فعلى أن المراد بالعلم : القواعد والأصول التى هى قضايا كليه ، فالحمل صحيح ؛ لأنه من حمل الألفاظ على الألفاظ ، وعلى أن المراد بالعلم الملكه فالحمل غير صحيح ؛ لأن الخبر غير المبتدأ ، وقد يجاب بأن الحمل من باب الإسناد المجازى لما بين الألفاظ أى : القضايا الكليه التى هى الفن ، والملكه من العلاقه الشديده لحصولها بمزاولتها ، ولا يرد أن الإسناد المجازى عند المصنف خاص بإسناد الفعل أو ما فى معناه لغير ما هو له ، فخرج إسناد الخبر الجامد لغير ما هو له ، فلا يكون مجازا عقليا ؛ لأن الصحيح خلافه كما يأتى ، وما ذكره العلامه الحفيد وتبعه الغنيمى من أن العلم عباره عن المعانى والحمل غير صحيح ، وأجابا بأن الإسناد مجازى أو يجاب كما ذكره غيرهما بتقدير مضاف ، إما فى الأول أى مدلول الفن الأول : علم المعانى ، أو فى الأخير أى : الفن الأول. دال علم المعانى ، فهذا ينبو عنه حمل الشارح العلم على الملكه ، أو على الأصول والقواعد ، وقوله بعد ذلك ينحصر فى ثمانيه أبواب : من انحصار الكل فى أجزائه ، إذ من المعلوم أن الأبواب الثمانيه ألفاظ ، فإذا كانت الأجزاء ألفاظا وقضايا - كان الكل ، وهو علم المعانى كذلك. فتأمل ذلك.

(قوله : قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع أنه أنسب بكلام المتن ، حيث قال سابقا : وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان ، إشاره إلى أن العلم المعانى والبيان ، وإضافه العلم فى مثل ذلك لما بعده من إضافه العام إلى الخاص ، فقد عدل عن مراعاه النكته اللفظيه وهى المجانسه اللفظيه لمراعاه تلك النكته المعنويه (قوله : لكونه منه إلخ) حاصله أن ثمره علم المعانى ، وهى رعايه المطابقه لمقتضى الحال يتوقف عليها ثمره علم البيان ، وهى إيراد المعنى الواحد بطرق متعدده مختلفه الدلالات فى الوضوح

.....

******

والخفاء ، من حيث إنه لا يعتد بذلك الإيراد إلا إذا حصلت الرعايه لمقتضى الحال ، كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه الوضوح والخفاء بعد رعايه المطابقه لمقتضى الحال ، فلما كانت ثمره البيان متوقفه على ثمره المعانى ، وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الإيراد المذكور ، صار علم البيان متوقفا على شيئين ثمرته وثمره علم المعانى التى توقف عليها ثمرته ؛ لأن المتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء ، وحيث كان علم البيان متوقفا على شيئين ، وعلم المعانى متوقفا على واحد منهما صار علم المعانى بمنزله الجزء من علم البيان ، والجزء مقدم على الكل طبعا ، فقدم علم المعانى لذلك وضعا ، والحاصل أن ثمره علم المعانى التى هى رعايه المطابقه شديده الارتباط به ؛ لأنها المقصوده منه حتى كأنها هو ، وهى تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها ، ويتوقف على غيرها أيضا : كإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه الوضوح والخفاء ، وما يتوقف عليه الشىء يشبه جزأه بجامع التوقف عليه فى الجمله ، فتلك الرعايه وذلك الإيراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهما ، فكان علم المعانى بمنزله الجزء لكون ثمرته المقصود منه كالجزء ، وإنما قلنا إنها تشبه الجزء ؛ لأنها ليست جزءا حقيقه للبيان ، لأنه ليس عباره عنها مع شىء آخر ، وإنما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها ؛ لأن تحققه وحصوله لا يتوقف على رعايه المطابقه ؛ لأنه يمكن تحقق ملكه يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بالطرق المذكوره من غير رعايه للمطابقه ، ولا شك أن هذه الملكه تسمى علم البيان.

إذا علمت هذا ، فقول الشارح لكونه منه بمنزله المفرد من المركب : كلمه من فى الموضعين ابتدائيه ، إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال ، لا أنها ابتدائيه محضه ؛ لأن مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها ، بل متصل به ، والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشئا من البيان أى : متصلا به بمنزله المفرد حال كونه ناشئا من المركب أى : متصلا به ، وملخصه : أن اتصال المعانى بالبيان ونسبته إليه : كاتصال المفرد بالمركب ، ونسبته إليه من جهه التوقف على كل ، وإن كان توقف المركب على المفرد من جهه كونه جزءا

لأن رعايه المطابقه لمقتضى الحال - وهو مرجع علم المعانى - معتبره فى علم البيان مع زياده شىء آخر ؛ وهو إيراد المعنى الواحد ...

******

له بخلاف توقف البيان على المعانى ، ويصح أن تكون كلمه من متعلقه بمحذوف أى :لكون قرب المعانى من البيان بمنزله قرب المفرد من المركب ، كما ذكر فى قوله فى قوله عليه الصلاه والسّلام : " أنت منى بمنزله هارون من موسى" (١) (قوله : لأن رعايه إلخ) عله لكون اتصال المعانى بالبيان ، بمنزله اتصال المفرد بالمركب ، وقوله لأن رعايه المطابقه لمقتضى الحال أى : التى هى ثمره المعانى ؛ لأن المعانى كما قال المصنف : علم يعرف به أحوال اللفظ العربى إلخ ، وثمره ذلك العلم رعايه المطابقه لمقتضى الحال.

(قوله : وهو مرجع إلخ) الضمير للرعايه وذكر الضمير باعتبار الخبر ، والمراد بالمرجع هنا الفائده والثمره لا ما يتوقف حصول الشىء عليه ، كما مر فى قول المصنف.

فعلم أن مرجع البلاغه إلخ ، وذلك لما علمت أن تحقق علم المعانى وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعايه المذكوره ، إذ يمكن أن يوجد فى شخص ملكه يعرف بها أحوال اللفظ العربى ، من حيث إن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، ولا يحصل من ذلك الشخص رعايه المطابقه المذكوره ولا قصدها ، فقد وجد علم المعانى بدون تلك الرعايه (قوله : معتبره فى علم البيان) أى : من حيث إنها شرط فى الاعتداد بثمرته ، وهى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه الوضوح والخفاء ، وليس المراد اعتبارها فى البيان على سبيل الجزئيه له ؛ لأن البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقه وإيراد المعنى الواحد بطرق ، فظهر لك من هذا أن المراد بالاعتبار فى كلام الشارح ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائده ، فإن رعايه المطابقه أمر خارج عن الواحد بطرق مختلفه : فهو فائده لعلم البيان ومقصود منه ، فاعتباره فيه من تلك الحيثيه.

(قوله : المعنى الواحد) أى : كثبوت الجود لزيد ، فإنك تعبر عنه تاره بقولك : زيد سخى ، وتاره بقولك : زيد جبان الكلب (٢) ، وتاره بقولك : زيد كثير الرماد ، وتاره

١- رواه البخارى فى كتاب فضائل الصحابه ، باب : مناقب على (ح ٣٧٠٦).

٢- فإن" جبان الكلب" كنايه والمراد منه ثبوت الكرم.

فى طرق مختلفه (وهو علم) أى : ملكه يقتدر بها على إدراكات جزئيه ، ...

******

بقولك : زيد هزيل الفصيل ، وتاره بقولك : رأيت بحرا فى الحمام يعطى ، والحال أن المرئى فى الحمام زيد (قوله : فى طرق) أى : بطرق.

(قوله : ملكه) أى : كيفيه راسخه ، وإنما قيدنا بالرسوخ ؛ لأن الكيفيه النفسانيه كما مر لا تسمى ملكه إلا بعد الرسوخ ، إذ فى ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله : يقتدر بها على إدراكات) أى : على استحضار إدراكات واستحصالها ، والحاصل أن الملكه لا يقال لها علم ، كما اختار صاحب المواقف وغيره من المحققين ، إلا إذا كان يستحضرها بها ما كان مخزونا عنده فى الحافظه ومعلوما له من الجزئيات ويحصل بها ما ليس عنده منها ، مثلا واضع هذا الفن وضع عده أصول مستنبطه من تراكيب البلغاء ، يحصل من إدراكها وممارستها قوه للنفس يتمكن الإنسان بتلك القوه من استحضار جزئيات تلك الأصول التى عنده متى أراد ، ويتمكن أيضا من استحصال ما كان مجهولا له من جزئياتها ، وذكر العلامه عبد الحكيم : أن المعتبر فى العالم بمعنى الملكه هو ملكه الاستحضار الحاصله بعد تكرار المشاهده ، وأما التمكن من استحصال ما بقى فليس بمعتبر فيها ، وإلى هذا يشير كلام الشارح فى المطول (قوله : على إدراكات جزئيه) إن قلت الإدراك لا يوصف بالكليه ولا بالجزئيه ، والذى يتصف بهما إنما هو المدرك كالإنسان وزيد ، وحينئذ فالمناسب أن يقال : يقتدر بها على إدراك الجزئيات ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى : يقتدر بها على إدراك مدركات جزئيه كذا قيل ، وقد يقال إنه لا حاجه لذلك ؛ لأن إدراك الجزئى جزئى حقيقى ؛ لأن جزئيه المدرك بالفتح تستلزم جزئيه الإدراك ، ثم إن المراد بالإدراكات الجزئيه الإدراكات المتعلقه بالفروع المستخرجه بتلك الملكه من المسائل أى : القواعد الكليه مثلا ـ قولنا : كل كلام يلقى إلى المنكر يجب توكيده ، أصل كلى يستحضر بالملكه ، وفرعه المستفاد منه بالملكه ، هذا الكلام الملقى لهذا المنكر يجب توكيده ، وكذلك كل كلام يلقى إلى المحبوب يجب فيه

ويجوز أن يريد به نفس الأصول ...

******

الإطناب ، وكل كلام يلقى إلى المريض يجب فيه الإيجاز ، وفرعهما الكلام الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الإطناب ، الكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الإيجاز وهكذا فالجزئيات المستخرجه من القواعد بالملكه هى القضايا التى موضوعاتها جزئيه ، وهى مغايره لأحوال اللفظ العربى : كالتأكيد الواقع فى هذا الكلام ، والإيجاز الواقع فى هذا الكلام ، والإطناب الواقع فى هذا الكلام ، وهكذا فقول المصنف : يعرف به أحوال اللفظ العربى ، يقتضى أن المعروف بالملكه جزئيات الأحوال ، وكلام الشارح يقتضى أن المعروف بها جزئيات القواعد ، وقد علمت التغاير بينهما ، وقد يجاب بأن هذه الملكه يعرف بها جزئيات الأحوال بواسطه معرفه فروع القواعد بها ؛ لأن معرفتها وسيله إلى التصديق بأحوال اللفظ فيلزم من التصديق بأن هذا الكلام الملقى إلى هذا المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى حاله التصديق ، بان هذا التأكيد مناسب لإنكار هذا الشخص الذى هو حاله ، ومعرفه الجزئيات تتناول تصورها ، والتصديق بحالها ، فالتصديق بأن هذا التأكيد مناسب لإنكار هذا المخاطب معرفه له ، فصح القول بأن الملكه يعرف بها أحوال اللفظ بهذا الاعتبار. (قوله : ويجوز إلخ) قد تحصل من كلامه أن العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا فى التعريف لصحه إراده كل من معانيه ، ومحل المنع إذا لم تصح إراده ذلك ، ثم إن تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير هذا بيجوز ، يقتضى أن هذا مرجوح والراجح الأول ، مع أن الأمر ليس كذلك ، إذ الراجح إنما هو هذا الثانى ؛ لأن الكثير فى استعمالهم إطلاق العلم على الأصول وإطلاقهم له على الملكه قليل ، وأيضا المناسب لقوله الآتى : وينحصر فى ثمانيه أبواب المعنى الثانى ؛ لأن المنحصر فى الأبواب إنما هو الأصول لا الملكه ، ولا يقال هذا يوجب إراده المعنى الثانى ؛ لأنا نقول يمكن أن يراد المعنى الأول ويرتكب فى قوله وينحصر إلخ : الاستخدام ، أو يجعل فى الكلام حذف مضاف ، أى : وينحصر متعلقه ، وهى المدركات فى ثمانيه أبواب كذا فى الغنيمى والحفيد ، والذى ذكره العلامه عبد الحكيم : أن إطلاق العلم بمعنى الملكه أكثر فى العرف من إطلاقه بمعنى الأصول ، كما صرح به فى التلويح ، فحمل اللفظ عليه أولى ، ولهذا قال

والقواعد المعلومه ، ولاستعمالهم المعرفه فى الجزئيات قال : (يعرف به أحوال اللفظ العربى) أى : هو علم ...

******

الشارح : ويجوز ؛ ولأن حمل العلم على الأصول يحوج إلى تقدير مضاف فى قوله : يعرف به ، أى : بعلمه ؛ لأن العلم يعنى الأصول لا يصير سببا فى المعرفه إلا بعد حصول الملكه ، فالحمل عليه بعيد بالنسبه إلى الملكه ، ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الإدراك مع أنه يطلق عليه أيضا لفساد المعنى ؛ لأن الإدراك لا يدرك به.

(قوله : والقواعد) عطف تفسير (قوله : المعلومه) وصف القواعد بكونها معلومه إشاره إلى أن وجه إطلاق العلم عليها تعلقه بها ، وأنه من باب إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح ، على حد : " هذا خلق الله " ، أى : مخلوقه ؛ وذلك لأن العلم فى الأصل مصدر بمعنى : الإدراك ، وهو غير القواعد فهى معلومه ، وأشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقه (قوله : واستعمالهم المعرفه فى الجزئيات) أى : والعلم فى الكليات ، وهذا جواب عما يقال : لماذا عبر بالمعرفه فى قوله يعرف به إلخ ، ولم يعبر بالعلم وهو عله مقدمه على المعلول ، وهو قوله : قال يعرف ، أى : ولم يقل : يعلم لاستعمالهم إلخ ، فى الجزئيات ، أى : وأحوال اللفظ العربى كتأكيد هذا الكلام ، وتقديم المسند فيه وتأخيره جزئيات فيناسبها المعرفه لا العلم.

(قوله فى الجزئيات) : أى فى إدراكها تصورا لها ، أو تصديقا بحالها ، أى : واستعمالهم العلم فى إدراك الكليات تصورا لها ، أو تصديقا بحالها.

(قوله : يعرف به أحوال اللفظ العربى) اعترض بأن فى التعريف دورا ؛ وذلك لأن أحوال اللفظ العربى أخذت فى تعريف علم المعانى ، فصار متوقفا عليها وهى لا تعرف إلا منه فهى متوقفه عليه ، ويجاب بأن الجهه منفكه ؛ لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهى متوقفه عليه من حيث حصولها فى الخارج ، فلا تحصل معرفتها بدونه ؛ وذلك لأن المراد بمعرفه الأحوال التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال : كالتصديق بأن هذا التأكيد مثلا فى قولك : إن زيدا قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ، ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعانى ؛ لأنه

يستنبط منه إدراكات جزئيه هى معرفه كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكوره بمعنى : أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه ...

******

هو الذى يبحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال ، وقوله : أحوال اللفظ أعم من أن تكون أحوال مفرد : كالمسند إليه ، أو أحوال جمله : كالفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواه ، فإنها قد تكون أحوالا للجمله ، واحترز بإضافه الأحوال للفظ عن علم الحكمه ؛ فإنه لا يعرف به أحوال اللفظ ، بل أحوال الموجودات ، وعن المنطق ، فإنه يعرف به حال المعنى ، وعن الفقه ، فإنه يعرف به أحوال فعل المكلف وهكذا (قوله : يستنبط منه) أى : يستخرج منه ، والتعبير بيستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكه لا- على تفسيره بالقواعد ، وذلك لأن الملكه يستنبط بها لا- منها ، اللهم إلا أن تجعل لفظه من للسببيه ، أى : يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعديه (قوله : كل فرد فرد) قيل الأولى حذف فرد الثانى لاستفاده الاستغراق من قوله : كل فرد ، ورد بأن هذا الاستعمال شائع فى كلام العرب ، فيكررون الشىء مرتين إشاره لاستيعاب جميع أفراده ، فالمجموع بمنزله شىء واحد يقصد بهما إفاده التعميم ، أو أنه على حذف الفاء العاطفه أى : كل فرد ففرد ، أى : كل فرد يعقبه آخر ، وهكذا إلى غير النهايه ، كما يشهد بذلك الذوق السليم ، أفاده السيرامى.

وفى كلام الحفيد : أن فردا الثانى بمعنى منفرد صفه للأول ، أى : كل فرد منفرد عن الآخر ، أى : معرفه كل فرد على سبيل التفصيل ، والانفراد لا على سبيل الاقتران ، وأما ما فى الفنرى : من أن الثانى توكيد لفظى للأول ، ففيه أن التوكيد اللفظى لا بد أن يكون الثانى عين الأول ، والثانى هنا غير الأول ؛ لأن المراد فرد آخر (قوله : بمعنى أن أى فرد يوجد منها) أى : حاولنا إيجاده منها أمكننا إلخ ، وليس المراد أن أى فرد وجد بالفعل ، إذ لا يلائمه التعبير بالإمكان ، كذا قرر بعض الأشياخ ، ويصح أن يكون المراد بمعنى أن كل فرد يرد علينا من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله : بمعنى أن أى فرد إلخ) أتى بهذا إشاره إلى أن الاستغراق عرفى ، وأن المراد إمكان المعرفه لا- المعرفه بالفعل كما هو ظاهر العباره ، والحاصل أن المراد من كون علم المعانى يعرف به أحوال

بـذلك العلم ، وقوله : (التى بهـا يطـابق) اللفـظ (مقتضـى الحـال) احتراز عن الأـحوال التى ليست بهـذه الصـفه ؛ مثل : الإعلال ، والإدغام ، والرفع ، والنصب ، ...

******

اللفـظ العربى أن أى فرد من الأـحوال حاولنـا إيجـاده أمكننـا معرفته بـذلك العلم ، وليس المراد أن الأـحوال بتمامهـا توجـد فى تركيب واحـد بالفعـل وتعرف بـذلك العلم ؛ لأـن أحوال اللفـظ لاـ نهايه لها ويسـتحيل وجود مالا نهايه له ومعرفته ، ولا أنها غير موجوده بالفعـل فى تركيب ، ولكن يعرف جميعهـا بهـذا العلم لاسـتحاله معرفه جميع مالاـ نهايه له ، وبهـذا المراد انـدفع ما يقال اعتراضـا على المصـنف قوله : يعرف به أحوال اللفـظ العربى ، جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعرف فى احتمالاته الأربعه ، فأمـا أن يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان ؛ لأنه يلزم أن يكون من له ملكه يعرف بها حالا واحـدا عالما بالمعانى ، وإما أن يراد به الاسـتغراق ، فيلزم أن لا يكون أحد عالما بالمعانى ؛ لأن أحوال اللفظ لا نهايه لها ، ومالا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته ، وإما أن يريـد البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير إراده الجنس ، وإما أن يريد بعضا معينا فى نفسه بنصف أو ثلث أو غير ذلـك مـن الكسـور غير معين فى الـذكر ، فيلزم التعريـف بـالمجهول ، وإمـا أن يريـد البعض المعين فى الـذكر : كـالتعريف والتنكير والتأكيـد والتجريـد وكـأحوال الإسـناد أو المسـند إليه أو غيرهمـا ، فلاـ دلاـله للفـظ عليه ، وحاصـل الجواب : أنـا نختار الاسـتغراق ، لكن المراد العرفى به لا الحقيقى ، ونريد بالمعرفه : المعرفه بحسب الإمكان ، لا بالفعل كما مر (قوله : بذلك العلم) أى : بتلك الملكه أو بالأصول والقواعد (قوله : يطابق اللفظ) فيه إشاره إلى أن الصـله جرت على غير من هى له ، وكان الواجب الإبراز (1) إلاـ أن يقـال : إنه جرى على المـذهب الكوفى ، وكـان الأـولى للشارح أن يقول : أى اللفظ ، ليكون تفسـيرا للضـمير المسـتتر ، وإلا فظاهره أن المصـنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا فى مواضع معلومه ليس هذا منها (قوله : مثل الإعلال والإدغام) إن قلت هذا يقتضى أنهما يتوقف عليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك ، ألا ترى : أن أصل المعنى يستفاد

١- الإبراز : هو الإتيان بالضمير البارز.

وما أشبه ذلك مما لا بد منه فى تأديه أصل المعنى ، وكذا المحسنات البديعيه من التجنيس ، والترصيع ، ونحوهما مما يكون بعد رعايه المطابقه ، ...

******

عند الفك أيضا ، كما فى قوله : (الحمد لله العلى الأجلل (١)) وحينئذ فالأولى إسقاطهما ، وقد يقال المراد بالمعنى فى قوله مما لا بد منه فى تأديه أصل المعنى ، المعنى المأخوذ من اللفظ الجارى على طريقه الوضع والقانون الأصلى ، والمعنى المستفاد عند الفك ليس مأخوذا من اللفظ الجارى على طريقه الوضع ، وكذا يقال فى الإعلال (قوله : وما أشبه ذلك مما لا بد إلخ) أى : وذلك كالجمع والتصغير والنسبه ، فإن هذه الأحوال إنما تعرف من التصريف أو من النحو ، واعترض بأن هذا يتناول أحوال اسم الإشاره من كونه للقريب تاره ولغيره أخرى ، مع أن هذه إذا اقتضاها الحال كانت من علم المعانى ، ويجاب بأن المراد مما لا بد منه فى تأديه أصل المعنى من حيث أنه يؤدى به أصل المعنى ، فعلم اللغه يبحث عنها أى : عن أحوال اسم الإشاره من حيث إنه يؤدى بها أصل المعنى ، علم المعانى يبحث عنها من حيث إنها مطابقه لمقتضى الحال ، فإذا أشار المتكلم بذا : الموضوعه للقريب ؛ استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال إياه ، وإذا أشار بذلك التى للبعيد : استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال إياه ، فالبحث عن هذه الأحوال التى لاسم الإشاره من حيث إفادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال إياها من علم المعانى ، وكان ينبغى للشارح أن يقيد بهذه الحيثيه لينـدفع ما ذكر ، إلا أن يقال هى مراده له ، والمراد يدفع الإيراد على ما فيه من خلاف (قوله : وكذا المحسنات البديعيه) أى : إذا

١- صدر بيت للفضل بن قدامه العجلى أبو النجم من بنى بكر بن وائل ، من أكابر الرجّاز ، ومن أحسن الناس إنشادا ، نبغ فى العصر الأموى ، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام ، توفى سنه (١٣٠ ه) [الأعلام ٥ / ١٥١]. وعجز البيت : " الواحد الفرد القديم الأزلىّ " ويروى العجز : الواسع الفضل الوهوب المجزل " وانظر معاهد التنصيص (١ / ١٩). والبيت فيه شاهد نحوى فى قوله : " الأجلل " حيث فك الإدغام وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال " الأجلّ " بتشديد اللام. أوضح المسالك ۴ / ٣۶٧. وهو عند البلاغيين من عيوب الفصاحه لمخالفه القياس. انظر جواهر البلاغه لأحمد الهاشمى ص ١٥.

والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعانى عباره عن تصور معانى التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، والإثبات ، والحذف ، وغير ذلك ؛ ...

******

لم يقتضها الحال ، وإلا فلا تخرج من التعريف ، بل تكون داخله فيه بالحيثيه المراده ؛ لأنها من أفراد المعرف (قوله : والمراد إلخ) هذا جواب عما يقال إن قول المصنف : يعرف به حال اللفظ العربى يتبادر منه أن المراد بالمعرفه : المعرفه التصوريه ؛ لأنه أسند المعرفه للمفردات وهى الأحوال ، فيقتضى أن علم المعانى : ملكه ، أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ : كالتعريف ، والتنكير ، والتأكيد وعدمه ، والتقديم ، والتأخير ، وغير ذلك.

مع أن علم المعانى لا يتصور به شىء من تلك الأحوال ، وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفه : المعرفه التصديقيه ، وحينئذ فمعنى كلام المصنف أنه : علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، هذا محصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد ، لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصرح فى مقصوده ، فقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إلخ أى : يحكم بسببه على هذه الأحوال أى : على جزئياتها بأن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فهذا تصديق موضوعه الأحوال ومحموله الحيثيه ، أفاد ذلك شيخنا العدوى (قوله : من حيث إلخ) هذه الحيثيه مأخوذه من قول المصنف التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، وذلك للقاعده من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعليه ما منه الاشتقاق ، فكأنه قال : يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن بها يطابق اللفظ إلخ ؛ لا أنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث ذاتها بأن تتصور به فقط ، فهذه الحيثيه للتقييد ، فإن قلت إن الحكم هنا وهو المعرفه غير معلقه بالمشتق حتى يقال ما ذكر ، بل معلقه بأحوال اللفظ. قلت : الموصول والصله كالشىء الواحد وهما فى تأويل مشتق والصفه والموصوف كالشىء الواحد (قوله : ليس علم المعانى عباره إلخ) أى : كما هو المتبادر من كلام المصنف ، لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفه : المعرفه التصوريه الذى هو متبادر من المصنف أن يكون علم المعانى ملكه يتصور بها معانى التعريف وغيره من الأحوال ، لا أن يكون نفس تصور المعانى المذكوره ،

وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثيه. والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضه له من التقديم ، والتأخير ، والإثبات ، والحذف ، وغير ذلك. ومقتضى الحال فى التحقيق الكلام الكلى المتكيف بكيفيه مخصوصه - على ما أشير إليه فى المفتاح ...

******

وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى : عباره عن ذى تصور ، أو عن ملكه تصور إلخ ، وإضافه معانى للتعريف للبيان ، والتعريف كون اللفظ معرفه ، والتنكير كون اللفظ نكره ، وكذا الباقى (قوله وبهذا) أى : بما ذكر من الحيثيه (قوله : من هذه الحيثيه) أى : بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهه كونه حقيقه أو مجازا ، والحاصل أن علم البيان وإن كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقه أو مجازا ، لكنه لا يعلم به أحواله من حيث إن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، وحينئذ فلا يكون من علم المعانى (قوله : ومقتضى الحال إلخ) حاصله أن الحال هو الإنكار مثلا ومقتضاه هو الكلام الكلى المؤكد ، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى على التأكيد المخصوص ، وعلى هذا فالمطابقه ظاهره ؛ لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلى بمعنى : أنه صار فردا من أفراده ، وعلى هذا فمعنى كلام المصنف أنه : علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إنه بها يصير اللفظ مطابقا أى : فردا من أفراد مقتضى الحال (قوله : المتكيف) أى : المتصف بصفه مخصوصه (قوله : على ما أشير إليه فى المفتاح) (١) حيث قال فيه فى تعريف علم المعانى : هو تتبع خواص (٢) تراكيب الكلام فى الإفاده وما يتصل بها من الاستحسان وغيره (٣) ، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ فى تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره ، فهذا يشير إلى أن مقتضى الحال هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات ، ووجه الإشاره فى ذلك أن الذى يذكر إنما

١- المفتاح ص ٨٦ - المطبعه الأدبيه.

٢- المراد بها أحوال اللفظ فى تعريف الخطيب.

٣- غير الاستحسان هو الاستهجان ، ويريد بذلك أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنه وخواص مستهجنه ، وكل منهما يبحث فى علم المعانى.

وصرح به فى شرحه - لا نفس الكيفيات من التقديم ، والتأخير ، والتعريف ، والتنكير على ما هو ظاهر عباره المفتاح (١) وغيره ، ...

******

هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات ، وأورد عليه أن الذى يذكر إنما هو الكلام الجزئى لا الكلى ، فهو كالكيفيات لا يذكر ، ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى ، وأجيب بأنه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته كقولهم : الماهيات موجوده ، فإن الموجود إنما هو أفراد الماهيات ، لكن لما كانت الماهيه موجوده فى ضمن أفرادها وصفت بوصف أفرادها وهو الوجود ، وكقولهم : وجه الشبه قد يكون حسيّا ، والحسى : إنما هو جزئيات وجه الشبه الموجوده فى هذا المشبه وهذا المشبه به ، لكن لما كانت الماهيه موجوده فى ضمن الإفراد وصفت بوصف إفرادها وهى المحسوسيه ، ولم يشع وصف الكيفيات بوصف محلاتها من أفراد الكلام كالمذكوريه والمسموعيه ، فإنها من أوصاف الكلام ، فلم يقل الكيفيات مذكوره أو مسموعه بهذا الاعتبار ، فلهذا جعل كلام المفتاح إشاره لما ذكر ، وقد تقدم أن التحقيق : أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصه خلافا للشارح (قوله : وصرح به فى شرحه) فقد قال العلامه الشيرازى فى شرح قول صاحب المفتاح : وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول وانحطاطه فى ذلك بحسب مصادفه المقام لما يليق به ، وهو الذى نسميه مقتضى الحال ، أن المراد بما يليق به الكلام الذى يليق بذلك المقام ، والكلام الذى يليق به هو مقتضى الحال.

(قوله : والتنكير) أى : وغير ذلك وإنما تركه اتكالا على ظهور إرادته وعلى المقايسه على ما سبق (قوله : على ما هو) راجع للمنفى ، وقوله ظاهر عباره المفتاح أى : فى غير تعريفه لعلم المعانى كقوله فى بعض المواضع : الحال المقتضيه للتأكيد ، للذكر ، للحذف ، للتعريف ، للتنكير ، إلى غير ذلك ، فإن هذا ظاهر فى أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات ، وإنما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف ، أى

١- انظر المفتاح ص ٣٦۴ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ؛ لأنها عين مقتضى الحال ، وقد حققنا ذلك فى الشرح. وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات ...

******

المقتضيه لذى التأكيد ، وإذا علمت أن كلام السكاكى فى مواضع متعدده غير تعريفه لعلم المعانى ظاهر فى أن مقتضى الحال الكيفيات ، فيقال إن قوله فى تعريف علم المعانى ، على ما تقتضى الحال : ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى ما يقتضى الحال إيراده فى الكلام ، وأن يراد به ذكر الكلام ، فيحتمل على الأول ؛ لأن المحتمل يجمل على الظاهر ، قال بعضهم : ويدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام الكلى أن الباعث على اعتبار الخوض فى الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لإفاده أصل المعنى كما إذا كان المخاطب بليدا ، فإن بلادته حال يقتضى كلاما مفيدا لأصل المعنى ، فإذا كان هناك إنكار فإنه يقتضى تأكيدا ، فإن لم يتجدد إلا ذلك التأكيد فذلك المتجدد وهو مقتضى الحال الثانى ، فلو اقتضى الحال الثانى كلاما أيضا للزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أنهما متغايران ، فبطل كون مقتضى الحال الكلام الكلى ، كذا قيل ، وفيه نظر. إذ يمكن أن يقال مقتضى الحال الأول : الكلام الكلى المقتصر فيه على أصل المعنى ، ومقتضى الحال الثانى الكلى المكيف بالتأكيد (قوله : وإلا لما صح) أى : وإن لا نرد بمقتضى الحال الكلام الكلى ، بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لما صح القول بأنها أى : تلك الكيفيات أحوال (قوله : لأنها عين مقتضى الحال) أى : وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال ، والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ ، وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ ، فقولك مثلا إن زيدا قائم للمنكر طابق بسبب ما فيه من التأكيد أى : واتحادهما باطل ، وقد يقال : إن المراد بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئيه كالتأكيد المخصوص بأن مثلا فى : إن زيدا قائم ، وبمقتضى الحال الخصوصيات الكليه كتأكيد الكلام مطلقا ، ولا مانع من أن يقال : إن زيدا قائم قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص مطلق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراده لعدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله : وأحوال الإسناد إلخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف

الراجعه إلى نفس الجمله ، وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح ؛ لأن الصناعه إنما وضعت لذلك ، فقال (وينحصر) ...

******

به أحوال اللفظ العربى غير شامل لأحوال الإسناد : كالتأكيد وعدمه ، والقصر ، والمجاز والحقيقه العقليين ، فإن هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الإسناد وهو غير لفظ ، فيقتضى أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعانى ، وأن البحث عن تلك الأحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها ، وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالا وأوصافا للإسناد إلا أن الإسناد جزء للجمله ، فتكون المذكورات أحوالا للجمله بالواسطه كالبياض القائم باليد فإنه وصف للذات بتمامها بواسطه كون اليد جزءا من الذات.

ومن هذا يعلم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أى مباشره أو بواسطه (قوله : الراجعه إلى نفس الجمله) أى : لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله : تخصيص اللفظ) أى : المبحوث عن أحواله فى هذا الفن باللفظ العربى ، والباء داخله على المقصور عليه.

(قوله : مجرد اصطلاح) أى : اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب ، ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربى لإخراج غير العربى ؛ لأن أحوال اللفظ غير العربى أيضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأنه ، لكن فى كون التخصيص اصطلاحا نظر ؛ لأن الاصطلاح اتفاق طائفه على أمر معهود بينهم فى لفظ بحيث إذا أطلق انصرف إليه ، ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ إذا أطلق انصرف للعربى على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد ، كذا بحث الحفيد ، وأجيب بأن معنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربى دون غيره (قوله : لأن الصناعه إلخ) الأولى ولأن الصناعه أى : القواعد المسماه بهذا العلم ، فهو خبر ثان ، وقوله : إنما وضعت لذلك أى : إنما أسست للبحث عن ذلك ، أى : عن اللفظ العربى ، أى : عن أحواله ؛ لأن مقصود مدون هذا الفن إنما هو معرفه أسرار القرآن وهو عربى ، وكون الصناعه وضعت لذلك لا ينافى جريانها فى كل لغه.

المقصود من علم المعانى (فى ثمانيه أبواب) ...

******

(قوله : المقصود) بدل من الضمير فى" ينحصر" العائد على علم المعانى ، لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل ، وزاد الشارح ذلك لإخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فإنها من العلم وليست من المقصود منه ، فلو لم يزد المقصود لفسد الحصر لكون هذه الأمور الثلاثه ليست من الأبواب الثمانيه ، والحاصل أن المراد بعلم المعانى هنا ما يشمل مسائله وتعريفه ، وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتى وبالمقصود منه مسائله التى اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانيه.

(قوله : من علم المعانى) اعترض بأنه لا يصح جعل من تبعيضيه ؛ لأنه يلزم على كون المقصود بعض علم المعانى أن انحصار المقصود فى الأبواب الثمانيه من حصر الكلى فى جزئياته لا من حصر الكل فى أجزائه كما قال الشارح ؛ لأن المنحصر الذى هو المقصود بعض علم المعانى ، وكل باب من الأبواب الثمانيه بعض منه ، فحمل المقصود المنحصر على كل واحد من الأمور المحصور فيها صحيح ، وهذا ضابط حصر الكلى فى جزئياته ، ولا يصح جعلها للبيان ؛ لأنه يضيع عليه ثمره تقدير المقصود ؛ لأن المقصود إذا كان هو نفس علم المعانى ، والأمور الثلاثه داخله على كل حال ، ذكر المقصود أو لم يذكر ، فيلزم فساد الحصر مع أنه إنما زيد لإخراج الأمور الثلاثه ليستقيم الحصر ، ولا يصح جعلها صله للمقصود ؛ لأن المقصود من الشىء غير ذلك الشىء إذ المقصود من الشىء ثمرته المترتبه عليه : كالجلوس على السرير وهو غيره ، وحينئذ فيلزم أن الأبواب الثمانيه ليست علم المعانى ، مع أنها هو ، وقد يجاب باختيار الأول ، ونمنع لزوم كون الحصر من حصر الكلى فى جزئياته ، وبيان ذلك أن علم المعانى عباره عن مجموع أمور أربعه التعريف ، ووجه الحصر والتنبيه وجمله المسائل المذكوره فى الأبواب الثمانيه ، والمقصود من هذه الأمور الأربعه جمله المسائل ، فبجعل العلم متناولا للثلاثه الأول ، صح جعل من للتبعيض ، وبجعل المقصود جمله المسائل صح جعل الحصر من قبيل حصر الكل فى الأجزاء ، فلا يصح أن يقال الإسناد الخبرى المقصود من علم المعانى ؛ لأن هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها ، فالحاصل أن المعترض فهم أن المراد من المقصود الجنس

انحصار الكل فى الأجزاء ، لا الكلى فى الجزئيات ...

******

المتحقق فى كـل فرد ، ونحن نقول المراد بـالمقصود الهيئه الاجتماعيه من المسائل ، وحينئـذ فبعض تلك الهيئه الاجتماعيه ليس المقصود ، وقـد يختار الثانى ، وهو جعل من : بيانيه ، لكن على جعل صـله المقصود محذوفه ، والمعنى : وينحصـر المقصود من الفن الأول الـذى هو علم المعانى ، فقوله : من علم المعانى بيان للمقصود ، ويراد بالفن الأول الألفاظ المفيده لعلم المعانى الذى هو المسائل ، وللأمور الثلاثه المتقدمه عليه من التعريف ، ووجه الحصر ، والتنبيه.

والمقصود من جملتهـا إنمـا هو العلم وهو المسائـل خاصه ، فالأمور الثلاثه داخله فى الفن دون المقصود الـذى هو علم المعانى ، فصـح الحصـر ، لكن هـذا يمنع من الإخبار فى قوله : أولا : الفن الأول علم المعانى ، إلا أن يقال : إنه لما كان المقصود بالـذات من الفن علم المعـانى صـار كـأنه هو أو فى الكلاـم حـذف مضـاف أى : بعض الفن الأول علم المعانى ، وقـد يختار الثالث وهو جعلها صله للمقصود ، لكن نريد بالمقصود ما يقصد بالذات ، ويلاحظ قصدا من العلم لا ما قصد لأجله ، وهو الثمره.

وحاصـله أن العلم شامـل للمسائـل وللأـمور الثلاـثه السـابقه لتعلقها بها ، لكن المقصود بالـذات ، من العلم إنما هو المسائل وهى المحصوره فى الأـبواب الثمـانيه ، وإنمـا عـدت الأـمور الثلاـثه الأول من جمله العلم ومنـدرجه فيه تغليبا لشـده اتصالها به ، حيث دونت معه فهى مقصوده تبعا لا بالذات ، وإلا فالعلم إما اسم للمسائل وحدها أو الملكه كما مر.

(قوله : انحصار الكل فى الأجزاء) أى : لأن المقصود من العلم جمله المسائل التى فى الأبواب الثمانيه لا كل واحد منها (قوله : لا الكلى فى الجزئيـات) أى : وإلاـ لصـدق المقصود من علم المعانى على كل باب ، وهو لا يصـح ؛ لأن كل باب بعض المقصود ، وهذا يشـعر بأن العلم المنحصـر فى الأبواب الثمانيه : القواعد ، بمعنى : القضايا الكليه ؛ لأن الأبواب المنحصـر فيها ألفاظ ضروره أنهـا تراجم ، والمنحصـر فى الألفـاظ حصـر الكل فى الأجزاء يجب أن يكون ألفاظا ، فإذا أريـد بالعلم فيما مر الملكه فيقـدر هنا مضاف أى :

(: أحوال الإسناد الخبرى) و (أحوال المسند إليه) و (أحوال المسند) و (أحوال ...

******

وينحصر متعلق علم المعانى ، ومتعلق العلم بمعنى : الملكه ، هو القواعد بمعنى : القضايا الكليه ، أو يرتكب هنا الاستخدام بأن يجعل الضمير فى (ينحصر) راجعا للعلم بمعنى القواعد (قوله : أحوال الإسناد الخبرى) هو بالرفع خبر لمحذوف أى : أولها أحوال. ثانيها كذا ، ثالثها كذا ، أو يدل له تعبيره فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن ، والجمل كلها مذكوره على سبيل التعداد ، أو بالنصب على أنه مفعول لمحذوف تقديره أعنى أحوال إلخ ، وبالجر على أنه بدل بعض من ثمانيه أبواب ، والرابط محذوف أى : أحوال الإسناد الخبرى من جملتها ، وعلى هذين الوجهين ففى كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختيارا عند بعضهم ، وحسن حذفه دفع توهم صيروره الثمانيه أحد عشر ، ويصح أن تكون مبنيه للشبه الإهمالى على حد ما قيل فى الأسماء قبل دخول العوامل عليها ، ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها ، كما هو طريقه معرفه مرتبه المعدود.

بقى شىء ، وهو أن الأمور المذكوره فى مقام التعداد مبنيه على السكون ، فكيف يتكلم بأحوال الإسناد الخبرى؟ وكذا الأمران بعده ، هل يسكن الأول وتقطع همزه الثانى ، أو يفتح الأول بنقل حركه همزه الثانى إليه أو يكسر الأول؟ قال العصام (١) : وفى ظنى أنه يتكلم بكسر اللام فى الأحوال لأجل التخلص من التقاء الساكنين لام أحوال ولام التعريف بعدها .. نعم إن وقف على الأول اضطرارا سكن ، وبهذا يعلم أنه ينبغى إسكان ما ليس بمضاف كالقصر ، أو كان مضافا لما أوله متحرك : كأحوال متعلقات الفعل وإضافه الأول وإعراب الثانى لا ينافى بناء الأول إذ لم يركب مع عامله

١- هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه عصام الدين صاحب" الأطول" فى شرح تلخيص المفتاح فى علوم البلاغه ومن مصنفاته أيضا : " ميزان الأدب" ، " حاشيه على تفسير البيضاوى" وله شروح وحواش فى المنطق والتوحيد والنحو - توفى سنه ٩٤٥ ه (وانظر الأعلام ١ / ۶۶).

متعلقات الفعل) و (القصر) و (الإنشاء) و (الفصل والوصل) و (الإيجاز والإطناب والمساواه) وإنما انحصر فيها (لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه) لا محاله يشتمل على نسبه تامه بين الطرفين ...

******

كما صرح بذلك شراح الكافيه ، وهذا الوجه الأخير مشكل إذ لا يظهر عليه وجه لعطف الوصل على الفصل ، ولا عطف الإطناب والمساواه على الإيجاز.

وقد يقال : لا إشكال ؛ لأن الذى قصد عده مجموع المعطوف والمعطوف عليه ؛ لأنه صار كلمه واحده وجعل اسما لجمله من المسائل (قوله : متعلقات الفعل) أى : أو ما فى معناه وإنما اقتصر عليه ؛ لأنه الأصل (قوله : القصر) إنما لم يقل أحوال القصر وكذا ما بعده ؛ لأنها فى نفسها أحوال فلو عبر بالأحوال إضافه الشىء إلى نفسه وهى ممنوعه عند البصريين كذا قيل ، وهو منتقض بالإنشاء.

(قوله : الفصل والوصل) إنما أتى بالواو هنا وفيما بعده إشاره إلى أنه باب واحد وإنما تركها فيما تقدم لئلا يتوهم أنها أحد عشر ، وكذا يقال فيما إذا تركها من الكل (قوله : وإنما انحصر إلخ) إنما قدر ذلك إشاره إلى أن قول المصنف لأن الكلام إلخ : عله لمحذوف معلوم مما سبق (قوله : أو إنشاء) أى : فيكون لأحواله المختصه به باب (قوله : لأنه) أى : الكلام وقوله : (لا محاله) مصدر ميمى بمعنى التحول وهو اسم (لا) ، وخبرها محذوف ، والجمله معترضه بين اسم (أن) وخبرها ، وهو يشتمل مفيده لتأكيد الحكم ، أى : لأن الكلام يشتمل على نسبه ولا تحول عن ذلك موجود أى : لا بد من ذلك واشتمال الكلام على النسبه من اشتمال الكل على الجزء ؛ لأن النسبه جزء من الكلام ؛ لأن أجزاءه ثلاثه : المسند إليه ، والمسند ، والإسناد ، وهو النسبه.

(قوله : على نسبه تامه) خرجت النسبه الناقصه كالتقييديه والتوصيفيه : كغلام زيد ، والحيوان الناطق ، فلا يشتمل عليها الكلام ولا يدل عليها (قوله : قائمه بنفس المتكلم) اعلم أن النسب ثلاثه : كلاميه وذهنيه وخارجيه ، فالأولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام ، وتصورها وحضورها فى ذهن المتكلم هو النسبه الذهنيه ، وتعلق أحد الطرفين بالآخر فى الخارج خارجيه ، فإذا قلت : زيد قائم ، فثبوت القيام لزيد

قائمه بنفس المتكلم ؛ ...

******

يقال له نسبه كلاميه باعتبار فهمه من الكلام ، وذهنيه باعتبار ارتسامه فى الذهن وحضوره فيه ، ونسبه خارجيه باعتبار حصوله فى نفس الأمر ، فالأولى والثانيه قائمه بأحد الطرفين ، والثانيه قائمه بذهن المتكلم ، إذا علمت هذا فقول الشارح قائمه إلخ فيه نظر ؛ لاقتضائه قيام الكلاميه بنفس المتكلم أى : ذهنه ، مع أنه ليس كذلك كما علمت ، وقد يجاب بأن المراد بقيام النسبه الكلاميه بنفس المتكلم إدراكها لها ، لا أنها صفه متحققه فيها فهو قيام علم وإدراك ، لا قيام تحقق : كقيام البياض بزيد مثلا ، وبهذا اندفع أيضا ما يتراءى من التنافى بين قوله : (قائمه بنفس المتكلم) المقتضى لقيامها بنفسه ، وقوله (وهى تعلق إلخ) ، المقتضى لقيامها بأحد الطرفين ، كذا قرر شيخنا العدوى ، وهو محصل ما فى الحفيد والذى نقله الفنرى عن الشارح : أن قيام النسبه التى يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحله : كقيام العلم والإراده بمحالهما وهو النفس ، فالقائم بالذهن هو نفس النسبه الكلاميه لا علمها فهى صفه موجوده فى ذهن المتكلم وجودا متأصلا كسائر صفات النفس : كالعلم والإراده ، وهذا محمول على أن المراد بالنسبه الكلاميه فى الخبر إيقاع التعلق أى إدراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانتزاعه أى : إدراك أنه غير مطابق للواقع ، وأما فى الإنشاء : فالمراد بها الطلب ، ولا شك أن الإيقاع والانتزاع والطلب أمور موجوده فى النفس قائمه بها على أنها صفات لها ، لا على أنها معقوله لها حاصله صورتها فيها للقطع بأنه لا يحتاج فى التصديق إلى تصور الإيقاع والانتزاع ، وبأن الموجود فى نفس من قال : (اضرب) طلب إيجاد الضرب ، لا مجرد تصوره ، وهذا لا ينافى ما قرره شيخنا ؛ لأن مراد شيخنا بالنسبه الكلاميه القائم بالذهن صورتها وظلها التعلق ، ومراد الشارح بالنسبه الكلاميه القائمه بالنفس بذاتها لا ظلها الطلب والإيقاع والانتزاع ، وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء ، وعلى ما نقل عن الشارح فلا بد من تأويل كلامه هنا أعنى قوله : وهى تعلق أحد الشيئين بالآخر ، بأن يقال : وهى ذو تعلق إلخ ، ثم إن دلاله الكلام على النسبه القائمه بالنفس على ما نقل عن الشارح لا يقتضى قيامها بها فى الواقع ؛ لأن الدلاله المذكوره وضعيه يجوز تخلفها ،

وهى تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ؛ كما فى الإنشائيات ، وتفسيرها ...

******

فلا يرد أن كلام الشاك والمجنون ومن تيقن خلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبه بأنفسهم.

(قوله : وهى) أى : النسبه التامه التى يشتمل عليها الكلام تعلق أحد الشيئين أى : أحد الطرفين وهما المسند إليه والمسند بالآخر ، والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبه الحكميه أعنى : ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبه الإنشائيه كما سيذكره الشارح ، وليس المراد بها خصوص النسبه الحكميه إذ ليس فى الإنشاء ثبوت المحمول للموضوع ؛ لأن النسبه فى : اضرب يا زيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه ، وفى : هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه ، فإن قلت قوله : تعلق أحد الطرفين بالآخر يقتضى أنها وصف لأحد الطرفين ، وهذا لا يلائم قوله سابقا بين الطرفين. قلت : لا مانع من أن يراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما (قوله : عليه) أى : التعلق (قوله : سواء كان) أى : ذلك التعلق إيجابا نحو : زيد قائم ، أو سلبا نحو : زيد ليس بقائم ، وهذا إنما يكون فى الخبر بخلاف الإنشاء ؛ لأنه لا يتصف بإيجاب ولا بسلب ؛ لأن الإيجاب والسلب من أنواع الحكم ، والإنشاء ليس بحكم ، بل هو إيجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود.

(قوله : إيجابا أو سلبا) أى : متعلق إيجاب ، أو متعلق سلب ، أو ذا إيجاب ، أو ذا سلب ، وإنما احتجنا لذلك ؛ لأن التعلق المذكور ليس إيجابا ولا سلبا لأن الإيجاب : إدراك الثبوت ، أى : إدراك أنه مطابق للواقع أو غير مطابق له ، والسلب : إدراك الانتفاء أى : إدراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ، ومثلهما الإيقاع والانتزاع ، فالإيقاع إدراك الوقوع ، والانتزاع إدراك اللاوقوع.

(قوله : كما فى الإنشائيات) الكاف استقصائيه أى : فإنه لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعى وإن لزمه الإيجاب والسلب فإن : (اضرب) مثلا أمر معناه

بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ فى هذا المقام ؛ لأنه لا يشمل النسبه فى الكلام الإنشائى فلا يصح التقسيم ، فالكلام (إن كان لنسبته خارج) (١)

******

طلب الضرب من المخاطب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو إيجاب أى : ذو إيجاب على ما مر ، والحاصل أنك إذا قلت : اضرب زيد ؛ فنسبته طلب ضرب زيد من المخاطب ، وليس هذا متعلقا للإيجاب ولا للسلب بحسب ذاته وإن كان يلزمه أن الضرب مطلوب وهذا إيجاب.

(قوله : بإيقاع المحكوم به) أى : المحكوم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أى : إدراك أن النسبه التى بينهما واقعه أى : مطابقه للواقع ، وقوله : أو سلبه ، أى : إدراك أن النسبه ليست بواقعه أى : ليست مطابقه للواقع (قوله : فى هذا المقام) أى مقام تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء (قوله : لأنه) أى : هذا التفسير لا يشمل إلخ أى : لأن نسبه الإنشاء لا يتأتى فيها إيقاع أى : إدراك أنها مطابقه للواقع أو ليست مطابقه للواقع ؛ لأن هذا لا يتأتى إلا فى نسبه الخبر كما سيأتى (قوله : فلا يصح) تفريع على النفى ، وقوله التقسيم أى : تقسيم الكلام باعتبار نسبته إلى الخبر والإنشاء ، وإنما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبه بهذا التفسير من الإنشاء ، فلم يوجد فيه ما التقسيم باعتباره.

(قوله : فالكلام) أى : مطلقا كان خبرا أو إنشاء (قوله : لنسبته) أى : للنسبه المفهومه منه الحاصله فى الذهن (قوله : خارج) أى : نسبه خارجيه حاصله بين الطرفين فى الخارج ، أى : فى الواقع ، ونفس الأمر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ، وذلك كما فى قولك : زيد قائم ، فإن ثبوت القيام لزيد يقال له نسبه كلاميه باعتبار فهمه من الكلام ، وذهنيه باعتبار ارتسامه فى الذهن ، وخارجيه باعتبار الحصول فى نفس الأمر ، والخارجيه لا بد منها سواء كان هناك كلاميه تحكيها أو لا ؛ لأنه لا بد فى الواقع من أن يكون زيد قائما أو غير قائم ، وإنما سمى المصنف النسبه الخارجيه : خارجا لوقوعها فى الخارج بمعنى : نفس الأمر والواقع.

١- المراد بالخارج الواقع ونفس الأمر ولو لم يكن له وجود خارجى.

فى أحد الأزمنه الثلاثه ؛ أى : يكون بين الطرفين فى الخارج نسبه ثبوتيه أو سلبيه (تطابقه) أى : تطابق تلك النسبه ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبه المفهومه من الكلام ثبوتيه ، والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبيه ، أو بالعكس (فخبر) أى ...

******

(قوله : فى أحد) أى : واقع ذلك الخارج بمعنى النسبه الخارجيه فى أحد الأزمنه الثلاثه ، وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الأخبار الموجبه الاستقباليه نحو : سيقوم زيد كلها كاذبه ، إذ لا نسبه لها خارجيه فى الحال تطابقها ، وأن الأخبار السلبيه الاستقباليه كلها صادقه لموافقه نسبتها المفهومه منها للخارجيه ، وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع أن المعتبر ثبوت النسبه الخارجيه فى أحد الأزمنه الثلاثه على حسب اعتبار النسبه الكلاميه ، فإن كانت ماضويه : اعتبر ثبوت الخارجيه فى الماضى ، وإن كانت حاليه : اعتبر ثبوتها فى الحال ، وإن كانت استقباليه : اعتبر ثبوتها فى الاستقبال ، فالنسبه الخارجيه تعتبر بحسب اعتبار النسبه الكلاميه.

(قوله : أى يكون بين الطرفين فى الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الأمر فهو غير الخارج فى كلام المصنف ؛ لأن المراد بالنسبه الخارجيه كما علمت ، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه وهو النسبه الخارجيه ، وقوله : أى يكون تفسيرا لقول المصنف إن كان لنسبته إلخ ، وحينئذ فكان الأولى أن يقول أى يكن ؛ لأنه تفسير للمجزوم محلا أو يقول أى كان (قوله : أى تطابق تلك النسبه) أى : المفهومه من الكلام ، وقوله ذلك الخارج وهو النسبه الخارجيه.

واعلم أنه يلزم من مطابقه النسبه الكلاميه للخارجيه مطابقه الخارجيه للكلاميه ، لأن المطابقه لا تتحقق إلا بين أمرين ، فكل منها مطابق للآخر إلا أن الأولى أن يجعل الأصل مطابقا بالفتح ، فلذا أسند المطابقه للكلاميه وجعل الخارجيه مطابقه بالفتح لكونها الأصل (قوله : بأن يكونا ثبوتيين) نحو : زيد قائم ، وكان زيد قائما فى الواقع ، وقوله : أو سلبيين أى نحو : ليس زيد قائما ، والحال أنه غير قائم فى الواقع (قوله : بأن تكون النسبه إلخ) أى : نحو زيد قائم ، والحال أنه غير قائم فى الواقع (قوله : أو بالعكس) أى : كقولك ليس زيد قائما وكان زيد فى الواقع قائما.

فالكلام خبر (وإلا) أى : وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك فإنشاء ؛ ...

******

وقد علم من كلام الشارح أن النسبه الكلاميه فى القضيه الموجبه ثبوت شىء لشىء ، وفى السالبه انتفاء شىء عن شىء ، وهذا مذهب المتقدمين من المناطقه والذى عليه المحققون من المتأخرين أن النسبه بين الطرفين دائما ثبوتيه ، بمعنى أنها دائما تعلق أحد الطرفين بالآخر ، ولا تكون عدم التعلق ، قالوا : وهذا لا ينافى أنها تكون سلبيه ؛ لأنه ليس معنى كونها سلبيه أنها سلب شىء عن شىء كما يقول المتقدمون ، بل بمعنى أنها تسلط عليها السلب كما فى النفى المحصل نحو : ليس زيد بقائم ، أو دخل السلب فى مفهومها كما فى النفى المعدول نحو : زيد هو ليس بقائم ، والأولى أن يحمل قول الشارح أو سلبيه على هذا المعنى ليوافق ما عليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقا وهى تعلق أحد الشيئين بالآخر ، فإن ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق.

(قوله : فالكلام خبر) أى : من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرر أن المركب التام المحتمل للصدق ، والكذب يسمى خبرا من حيث احتماله لهما ، ومن حيث اشتماله على الحكم قضيه ، ومن حيث إفادته الحكم إخبارا ، ومن حيث كونه جزءا من الدليل يسمى مقدمه ، ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجه ، ومن حيث إنه يقع فى العلم ويسأل عنه مسأله فالذات واحده ، واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات ، وإنما قدر الشارح فالكلام لأن جواب الشرط لا يكون إلا جمله (قوله : أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك) أى : تطابقه تلك النسبه أو لا تطابقه فهو إنشاء.

اعلم أن الكلام المنفى إذا كان فيه قيد ، أو قيود ، كان النفى متوجها للقيد أو القيود فى الغالب ، ومن غير الغالب قد يتوجه للقيد والمقيد معا. إذا علمت هذا ، فاعلم أن فى كلام المصنف مقيدا وهو النسبه وقيدين وهما الخارج ، والمطابقه وعدمها ، فإن جعلت النفى منصبا على المقيد والقيدين اقتضى ذلك أن الإنشاء لا نسبه له ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح ؛ لأن الإنشاء له نسبه قطعا إلا أنها غير حكميه كما تقدم لك ذلك عن قرب ، وإن جعلت النفى منصبا على القيدين دون المقيد كما هو

.....

******

الغالب اقتضى أن الإنشاء له نسبه ولا خارج لها أصلا يطابق أو لا يطابق ، وهذا خلاف التحقيق.

والتحقيق كما قال الشارح : إن الإنشاء له نسبه كلاميه ونسبه خارجيه تاره يتطابقان ولا يتطابقان تاره أخرى ، فنحو : هل زيد قائم ، وقم النسبه الكلامیه للأول طلب الفهم من المخاطب ، وللثانى طلب القيام منه والنسبه الخارجه لهما الطلب النفسى للفهم فى الأول ، والقيام فى الثانى ، فإن كان الطلب النفسى ثابتا للمتكلم فى الواقع كان الخارج مطابقا للنسبه الكلاميه ، وإن كان الطلب النفسى ليس ثابتا للمتكلم فى الواقع كان الخارج غير مطابق ، ونحو : بعت الإنشائى نسبته الكلاميه إيجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجيه الإيجاد القائم بنفس المتكلم ، فإن كان الإيجاد ثابتا للمتكلم فى الواقع كان مطابقا ، وإلا فلا ، ومما يدل على أن الإنشاء له نسبه خارجيه تطابقه أو لا تطابقه ، أن النسبه بين كل أمرين فى الواقع ، إما ثبوتيه أو سلبيه على طريق الحصر العقلى ، وإلا لزم ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والنسبه بين الأمرين فى الواقع نسبه خارجيه ، وهى إما : مطابقه للنسبه المفهومه من الكلام أولا ، فعلم من هذا أن النسبه الكلاميه والخارجيه والمطابقه وعدمها أمور لا بد منها فى الخبر والإنشاء ، والفارق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد ، فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقه أو قصد عدمها ، والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقه ولا لعدمها ، وهذا محصل ما أشار له الشارح بقوله : وتحقيق ذلك إلخ ، ويمكن تمشيه كلام المصنف عليه بأن يجعل فى قوله : فى جانب الخبر إن كان لنسبته خارج تطابقه أى : يقصد مطابقتها له أو يقصد عدم مطابقتها له فخبر ، وقوله وإلا فإنشاء أى : وإلا يكن لنسبته خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته فإنشاء ، ويجعل النفى منصبا على القيد الأخير أعنى : تقصد مطابقته ، فكأنه قيل : وإن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، لكن لم يقصد فإنشاء وفيه بحث ؛ لأنه لا خبر يقصد به عدم مطابقه نسبته ؛ لأن الخبر وضع للمطابقه ، وأما عدمها وهو الكذب فلا دلاله للفظ عليه ، وإنما هو احتمال عقلى كما يأتى.

وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها ...

******

بقى شىء آخر وهو أن المراد بقصد مطابقه النسبه الكلاميه للخارجيه أن يقصد المتكلم بالكلام حكايه معنى حاصل فى الخارج بدونه ، ومؤدى الحكايه هو مؤدى المطابقه ، فقولنا : زيد قائم. قصدنا به حكايه ثبوت القيام لزيد فى الواقع ، بمعنى أن فى الواقع شيئا هو قيام زيد حكيته بقولك : زيد قائم ، بخلاف : اضرب ونحوه من صيغ الإنشاء ، فإنه لم يقصد به حكايه شىء ، بل المقصود بإحداث مدلوله وهو طلب الضرب وإيجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ ، فإن قصدت بصيغه الإنشاء المطابقه أى : حكايه ما فى الواقع وهو النسبه الخارجيه وهو الطلب القائم بالنفس مثلا كان خبرا مجازا ، وصار معنى : اضرب : أنا طالب للضرب ، والحاصل أن النسبه التى لها خارج هى التى تكون حاكيه عن نسبه أى حاله بين الطرفين فى نفس الأمر ونسب الإنشاء ليست حاكيه ، بل محضره ليترتب عليها وجود أو عدم أو معرفه أو تحسر أو نحو ذلك ، وحينئذ فالنسب الإنشائيه لا خارج لها ، ولهذا اختار أرباب حواشى المطول كالفنارى والقرمى وعبد الحكيم رجوع النفى فى كلام المصنف للقيدين كما هو المتبادر منه ، وأن النسبه لا محاله موجوده فى الإنشاء دون الخارج ودون قيده ، واستدلوا على أنه لو كان له خارج لزم أن يتصور فيه الصدق والكذب ؛ لأنهما من لوازم الخارجيه ، واللازم باطل فكذلك الملزوم.

(قوله : وتحقيق ذلك) أى : الفرق بين الإنشاء والخبر ، وقوله أن الكلام : يعنى مطلقا ، وحاصله أن للإنشاء أيضا نسبه خارجيه تطابقه أو لا تطابقه ، والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقه واللامطابقه فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الإنشاء ، وفى قوله وتحقيق إلخ : إشاره إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج ، والإنشاء لا خارج له ، كلام ظاهرى خلاف التحقيق ، وقد علمت ما فى ذلك التحقيق وأن الحق خلافه (قوله : بحيث تحصل) الباء للملابسه أى : ملتبسه بحاله ، وهى أن تحصل من اللفظ أى : تفهم منه ، فالعطف مغاير أو توجد ، فالعطف تفسيرى ، ومعنى إيجاد اللفظ

من غير قصد إلى كونه دالا على نسبه حاصله فى الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء ، أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبه خارجيه تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ؛ لأن النسبه المفهومه من الكلام ...

******

لها : أن لا تحصل بدونه ، فإذا قلت : اضرب زيدا ، فنسبته المفهوميه منه طلب الضرب ، ولا شك أن ذلك لا يحصل إلا بهذا اللفظ ، ولم يقصد بذلك اللفظ حكايه شيء حاصل فى الواقع : كالطلب القائم بالنفس ، ثم لا يخفى أن الفعل المتعدى للمفعول فيه النسبتان : نسبه الفعل للفاعل ، ونسبته للمفعول ، فقول الشارح. إما أن تكون نسبته إلخ : يصح أن يراد بها كل منهما ؛ لأن كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها.

(قوله : من غير قصد إلى كونه دالا على نسبه حاصله فى الواقع) هذا لا ينافى أن الإنشاء له نسبه خارجيه ؛ لأن نفى القصد إلى كونه دالا على النسبه الواقعيه لا يستلزم نفى حصول تلك النسبه ، ثم إن الأولى للشارح أن يقول : من غير قصد إلى كونها مطابقه لنسبه فى الواقع وهو الإنشاء ، وذلك لأن ظاهره يقتضى أن الفرق بين الإنشاء والخبر قصد الدلاله على نسبه فى الواقع بين شيئين ، وعدم قصد تلك الدلاله ، مع أن الفرق قصد المطابقه بين النسبتين وعدم قصد ذلك وإن كان يمكن أن يقال : إنه يلزم من عدم قصد الدلاله على نسبه حاصله فى الواقع عدم قصد المطابقه.

(قوله : بحيث يقصد) المناسب أن يقول أو يكون نسبه تقصد مطابقتها للنسبه الخارجيه أو عدم مطابقتها لها (قوله : لأن النسبه المفهومه إلخ) عله لما تضمنه قوله : أو تكون نسبته بحيث إلخ ، من أن فى الخبر نسبتين لا أنه متعلق بجميع التحقيق على أنه عله لما تضمنه من أن فى الكلام مطلقا نسبتين ؛ لأنه وإن كان صحيحا لما تقرر من أن فى الإنشاء أيضا خارجا إلا إنه لا يناسب قوله : فإنك إذا قلت إلخ ؛ لأنه لا تعرض فيه للإنشاء ، وقد يقال : إن قوله : المفهومه من الكلام دون أن يقول من الخبر ، ربما يؤيد الاحتمال الثانى ، وتمثيل الشارح بما إذا قلت : زيد قائم لا يخصص ، نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك ، وقوله : بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الأول ؛ لأن كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر ، إذ النسبه فى : (اضرب) مثلا تعلق الضرب بالمخاطب

الحاصله فی الذهن لا بد أن تکون بین الشیئین ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن یکون بین هذین الشیئین فی الواقع ...

******

علی وجه طلبه منه ، وحاصل ما أفاده هذا التعلیل : أن هناک نسبه مفهومه من الکلام حاصله فی الذهن بقطع النظر عن الخارج ، ونسبه فی الخارج بقطع النظر عن الذهن.

(قوله : الحاصله فی الذهن) أشار به إلی أن النسبه الکلامیه والذهنیه متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار ، فمن حیث دلاله الکلام علیها یقال لها : نسبه کلامیه ، ومن حیث إدراکها فی الذهن وتصورها فیه یقال لها : ذهنیه ، وقوله الحاصله فی الذهن یشمل الکواذب عمدا ؛ لأن الذهن یتصور النسبه الکاذبه ولو کانت مستحیله.

(قوله : لا بد أن تکون بین الشیئین) هما الموضوع والمحمول ، أی : لأنها من المعانی الجزئیه فلا تتعقل إلا بتعقل هذین الشیئین ، وقوله لا بد : خبر أن (قوله : ومع قطع النظر عن الذهن لا بد إلخ) لا بد عطف علی لا بد السابقه وفی الکلام تقدیم وتأخیر ، والأصل ولا بد من قطع النظر عن الذهن أن یکون إلخ ، والواو وفی قوله وأن یکون : زائده فی متعلق اسم لا ، والأصل لا بد أن یکون أی : لا بد من أن یکون ، أی : لا غنی عن أن یکون ، فالواو هنا ک (هی) فی قول الشاعر (۱) :

فما بال من أسعی لأجبر کسره

حفاظا وینوی من سفاهته کسری

فإن الواو فی قوله وینوی : زائده دخولها فی الکلام کخروجها ، وخبر لا محذوف أی : حاصل ، ومصب التعلیل قوله : ولا بد أن یکون بین هذین الشیئین إلخ ، بقی شیء آخر وهو أن فی کلام الشارح أمورا منها : أن کون النسبه المفهومه من الکلام لا بد أن تکون بین شیئین ، هذا أمر معلوم لا یتوهم إنکاره فلا فائده فی الإخبار به ، فالأولی أن یقول : لأن النسبه المفهومه من الکلام حاصله فی الذهن قطعا ، ومع قطع النظر عن الذهن

۱- البیت من الطویل ، وهو لعامر بن مجنون فی حماسه البحتری ص ۷۵ ، وشرح شواهد المغنی ۲ / ۷۸۱ ، ومجالس ثعلب ۱ / ۱۷۳ ؛ ولکنانه بن عبد الثقفی أو للحارث بن وعله فی الحماسه الشجریه ۱ / ۲۶۴ ؛ وللأجرد فی الشعر والشعراء ۲ / ۷۳۸ ؛ وبلا نسبه فی مغنی اللبیب ۲ / ۳۶۲ ویروی : وما بال من أسعی لأجبر عظمه ...

نسبه : ثبوتيه بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبيه بأن لا يكون هذا ذاك ...

******

نجد نسبه بين جزأى الكلام حاصله فى الخارج ، فقد تحقق وجود النسبتين فى الكلام وتحقق الفرق بينهما ، وذلك لأن الكلاميه طرفها الذهن والخارجيه طرفها الخارج أفاده شيخنا العدوى.

ومنها أن قوله ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون إلخ : ظاهره اختصاص النسبه الخارجيه بالقضايا الخارجيه التى حكم فيها على أفراد الموضوع المحققه الوجود فى الخارج كقولنا : الإنسان حيوان ، فإن الحيوانيه ثابته لأفراد الإنسان فى الخارج ، مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنيه التى حكم فيها على أفراد الموضوع التى لا تحقق لها فى الخارج بأن كانت كلها ذهنيه أو بعضها ذهنى وبعضها خارجى ، فالأولى كقولنا : شريك البارى ممتنع ، والثانيه كقولنا : ما سوى الواجب تعالى ممكن ؛ لأن أفراد ما سوى الواجب يشمل المستحيل العادى كبحر من زئبق ولا وجود له إلا فى الذهن ؛ لأن القضايا الذهنيه لا يصح فيها قطع النظر عن الذهن ، إذ لا وجود لها إلا فيه ولا وجود لها فى خارج الأعيان مع أن القضايا مطلقا لها نسبه خارجيه.

وقد يجاب بأن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن ، النسبه الكلاميه من الكلام وبالواقع نفس الأمر لا خارج الأعيان ، فدخلت تلك القضايا المذكوره ، أو يقال : إن قوله ومع قطع النظر إلخ ، فى معنى المبالغه ، وكأنه قال ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين نسبه فى الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن أى : هذا إذا لم يقطع النظر عن الذهن ، بل نظر إليه كما فى القضايا الذهنيه ، بل وقطع النظر عنه كما فى القضايا الخارجيه ، وليس قوله مع قطع النظر : شرطا لوجود النسبه الخارجيه ، وحينئذ فاشتمل كلامه على القسمين المذكورين (قوله : نسبه ثبوتيه) أى : وهى النسبه الخارجيه ، وقوله بأن يكون هذا أى : الموضوع ذاك أى : المحمول كما فى : زيد قائم ، فإن المراد من القائم نفس زيد ، وقوله بأن لا يكون هذا أى : الموضوع ذاك ، أى : المحمول ، كما فى : زيد ليس بقائم ، فإنه يدل على أن زيدا غير القائم فى الواقع ، وقوله بأن يكون هذا ذاك أى : مثلا لأجل دخول القضايا الشرطيه ، فإن النسبه فيها اللزوم لا أن هذا

ألا ترى أنک إذا قلت : زيد قائم – فإن القيام حصل لزيد قطعا ، سواء قلنا إن النسبه من الأمور الخارجيه ، أو ليست منها ؛ ...

******

ذاک ، إذ هذا إنما يظهر فى الحمليه (قوله : ألا ترى إلخ) هذا استدلال على النسبه الخارجيه.

(قوله : فإن القيام حاصل لزيد) يحتمل أن المراد حاصل له فى الواقع إذا كان الكلام صادقا ، وفى الكلام حذف شىء يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا ، وحصوله وعدم حصوله فى الواقع هو النسبه الخارجيه التى تعتبر المطابقه بينها وبين النسبه المفهومه من الكلام ، وقوله : قطعا ، أى : وإن قطعت النظر عن إدراک الذهن فليس القطع بمعنى الجزم ، وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق الكلام ويحتمل أن المراد ، فإن القيام حاصل لزيد أى بمقتضى دلاله الكلام لا بالنظر للواقع من كونه صادقا أو كاذبا لأن الكلام يدل على تحقق النسبه وحصولها فى الخارج ، وأما احتمال الكذب فهو عقلى لا مفهوم للفظ (قوله : سواء قلنا إلخ) هذا تعميم فى قوله : فإن القيام حاصل لزيد قطعا ، وهذا التعميم زياده فائده ولا دخل له فى الاستدلال المشار له بقوله ألا ترى إلخ.

(قوله : من الأمور الخارجيه) أى : بناء على مذهب الحكماء من أن الأعراض النسبيه لها وجود أى تحقق فى الخارج ، أى : خارج الأعيان يمكن رؤيتها ، وقوله أو ليست منها أى : من الأمور الخارجيه ، بل من الأمور الاعتباريه كما يقوله أهل السنه فإنهم يقولون : إن الأعراض النسبيه أمور اعتباريه لا تحقق لها فى خارج الأعيان ، بل فى خارج الأذهان ؛ لأن لها تحققا فى نفسها ، لكنها لم تصل لمرتبه المشاهده بالبصر ، بل ذكر بعضهم أنه لا ثبوت لها فى نفسها ، بل فى الذهن فقط ، فإن قلت : حيث كانت الأمور الاعتباريه لا وجود لها فى خارج الأعيان ، بل ولا فى خارج الأذهان على هذا القول ، فما الفرق بين الصادق منها والكاذب؟ قلت : الفرق أن الاعتبار الكاذب لا مستند له ، بل هو أمر ينتزعه الذهن كبخل الكريم وكرم البخيل ، والاعتبار الصادق يستند للأمور الخارجيه : كأبوه زيد لعمرو ، فإن قلت إذا كانت النسبه أمرا اعتباريا على ما يقوله أهل

وهذا معنى وجود النسبه الخارجيه (والخبر ...

******

السنه ، فما معنى نسبتها للخارج وقولهم خارجيه ووصفهم لها بالوجود فى قولهم إنها موجوده فى الخارج ، وهل هذا إلا تناف؟ قلت : المراد بوجودها ثبوتها وتحققها والمراد بالخارج الذى نسبت له خارج الأذهان ، وهو نفس الأمر لا خارج الأعيان ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : وهذا معنى إلخ.

(قوله : وهذا معنى إلخ) أى : وما ذكرناه من ثبوت النسبه فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود إلخ ، فاسم الإشاره راجع لوجود النسبه فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل فى الذهن ، أى : إن معنى وجود النسبه الخارجيه تحققها فى الواقع أى : تحققها فى ذاتها بين الشيئين بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض ، وليس المراد بوجودها تحققها فى خارج الأعيان بحيث يمكن رؤيتها : كبياض الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت إليه النسبه خارج الذهن وهو الواقع ونفس الأمر ، وليس المراد به خارج الأعيان ؛ لأن الخارج يطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أى : نفس الشىء ، وبمعنى الأعيان أى : الأشياء المعينه المشاهده ، ومعنى وجود الشىء فيها أنه فرد من أفرادها ومعدود منها ، إذا علمت هذا فقولهم النسبه موجوده فى نفس الأمر معناه : أنها متحققه فى نفسها ، بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض ، فهو إظهار فى محل الإضمار ، وإذا قيل : زيد موجود فى خارج الأعيان ، فمعناه أنه من جمله الأمور المعينه المشاهده التى يمكن رؤيتها.

واعلم أن الموجود أى : المتحقق فى خارج الأذهان أعم من الموجود ، أى : المتحقق فى خارج الأعيان ؛ لأن الأول إما أن يصل لمرتبه المشاهده فيكون موجودا فى خارج الأعيان أيضا أو لا ، فيكون موجودا فى خارج الأذهان فقط ، فزيد يصدق عليه أنه موجود فى خارج الأذهان والأعيان ، والنسبه الخارجيه يصدق عليها أنها موجوده فى خارج الأذهان لا فى خارج الأعيان ؛ لأن لها تحققا فى نفسها ، لكن لم تصل لمرتبه المشاهده ، وأن الاعتباريات قسمان : قسم لا تحقق له فى نفسه ، بل هو أمر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض ، وهذا لا تحقق له لا فى خارج الأذهان ولا

لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا ...

******

فى خارج الأعيان ، ومنها ماله تحقق فى نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض ، وهذا الثانى هو الموجود من الاعتبارات خارج الأذهان. قرر ذلك كله شيخنا العلامه العدوى عليه سحائب الرحمه والرضوان.

(قوله : لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد) أى : وحينئذ فلا بد لها من أبواب ثلاثه تبين أحوالها ، فإذا ضممت هذه الثلاثه لباب الإنشاء المبين لأحواله كانت الأبواب أربعه وكان الأولى للمصنف أن يقول : من إسناد ومسند إليه ومسند ليوافق ما مر من قوله : وينحصر فى ثمانيه أبواب أحواب الإسناد إلخ ، وما يأتى فى ترتيب الأبواب ، وليتصل المسند بما يتعلق به ، إلا أن يقال إنه لاحظ أن الإسناد رابطه بين شيئين لا يعقل إلا بعد تعقلهما ، فرتبته التأخير ، لكن فيه ما يأتى.

(قوله : والمسند قد يكون إلخ) وذلك نحو : ضرب زيد عمرا ، فاحتيج لباب خامس يبين أحواله ، وقضيه كلامه أن المسند إليه لا يكون له متعلق وليس كذلك ، إذ المسند إليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا نحو : المنطلق يوم الجمعه زيد ، والضارب زيدا قائم ، ومعلم زيد عمرا شاخصا حاضر ، ويجاب بأن المسند إليه فى الأولين فى الحقيقه إنما هو أل والمتعلق المذكور للصله لا للمسند إليه ، وأما فى الثالث فالمنصوب فيه ليس بفضله ، وإنما هو عمده بدليل الإضمار فى التنازع أو يجاب بأن المصنف إنما اقتصر على المسند ؛ لأن الغالب فى المسند أن يكون له متعلق دون المسند إليه وإنما كان الغالب فى المسند أن يكون له متعلقات دون المسند إليه ؛ لأن المسند فى الغالب يكون مشتقا والمسند إليه جامد ، وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له متعلقات أكثر.

بقى شىء آخر : وهو أن المسند إذا كان فعلا أو بمعناه فلا بد له من متعلقات ؛ لأنه وإن لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق ومفعول فيه ، نعم قد يحذف وكلام المصنف أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول : أما حذفه فلكذا وظاهر

أو فى معناه) كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وما أشبه ذلك. ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من ...

******

قول المصنف هنا ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أنه لا تلزمه المتعلقات إذا كان فعلا أو بمعناه وليس كذلك كما علمت ، والجواب أن فى كلام المصنف حذفا ، والتقدير قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك ، أى : كما إذا كان جامدا نحو : زيد أخوك ، وإنما يكون له ذلك إذا كان فعلا إلخ (قوله : أو فى معناه) أى : أو كان فى معناه أى ملتبسا بمعناه التضمنى من التباس الدال بالمدلول بأن كان اسما دالا على الحدث.

(قوله : كالمصدر إلخ) التمثيل بالمصدر وما معه لما هو فى معنى الفعل إنما يستقيم على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى فيكون ما فيه معنى الفعل أعم مما تضمن حروفه : كالمصدر والوصف أو لا كحروف التنبيه وأسماء الإشاره ونحوها ، وأما على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الحقيقى أعم من أن يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه ، فيكون المراد بما فى معناه مالا يتضمن حروفه : كالظرف واسم الفعل واسم الإشاره ونحوها (قوله : ولا وجه لتخصيص إلخ) أى : لأن الإنشاء لا بد له أيضا مما ذكر ، فكان على المصنف أن يقول : وكل من الخبر والإنشاء لا بد له من مسند إلخ ، وقد يجاب بأنه إنما خص الخبر بالذكر لكونه أعظم شأنا وأكثر فائده واشتمالا على النكات والخصوصيات البديعه التى بها التفاضل ولكونه أصلا فى الكلام لحصول الإنشائيه ، إما بنقل كما فى : بعت ، أو زياده أداه كما فى : لتضرب ولا تضرب ، أو حذف كما فى : اضرب ، فإن أصله لتضرب ، وبالجمله فالخبر هو الجزء الأعظم ، فلذا أفرد المصنف الأبحاث عن أحوال أجزائه من مسند إليه ومسند وإسناد بالتدوين ، وجعل للبحث عن حال كل واحد منها بابا على حده ، وأحال معرفه أحوال أجزاء ما عداه عليه فيما يأتى ، حيث يقول فى آخر أحوال المسند : تنبيه ، ما تقدم من الاعتبارات فى أحوال المسند إليه أو المسند أو الإسناد كما تجرى فى الخبر تجرى فى الإنشاء.

(قوله : الإسناد) أى : بين المسند والمسند إليه ، إما بقصر نحو : ما زيد إلا قائم ، أو بدونه نحو : زيد قائم ، وقوله والتعلق أى : بين المسند والفضلات المشار إليها بقوله قد

الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر ، وكل جمله قرنت بأخرى إما معطوفه عليها أو غير معطوفه ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائده) احترز به عن التطويل ، على أنه لا حاجه إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ ...

******

يكون له متعلقا إما بقصر نحو : زيد ما ضرب إلا عمرا ، وقد يكون بدون قصر نحو : زيد ضرب عمرا (قوله : إما بقصر إلخ) أى : وحينئذ فلا بد من باب سادس للبحث عن القصر وأدواته (قوله : إما معطوفه) أى : تلك الجمله المقرونه ، وهو المسمى بالوصل ، وقوله أو غير معطوفه أى : تلك الجمله المقرونه وهو المسمى بالفصل ، فلا بد من باب سابع يبين فيه ذلك ؛ لأن هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر ، ثم إن المراد بقوله وكل جمله قرنت بأخرى أى : مما يقبل العطف فى أداء أصل المعنى ، وحينئذ فلا يتناول الجمل الحاليه المتداخله نحو : جاء زيد يركب يسرع ، فاندفع ما يقال إنها داخله فى قوله : أو غير معطوفه مع أنها ليست من الفصل والوصل ، بل من متعلقات الفعل ، وإنما ذكر المصنف التذنيب فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبه له ولو قال بدل قوله : أو غير معطوفه أو متروكه العطف كان أولى ؛ لأن الترك يشعر بقبول المتروك العطف.

(قوله : إما زائد على أصل المراد) أى : وهو الإطناب ، وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصا أيضا وهو المساواه أو كان ناقصا وهو الإيجاز أى : وحينئذ فلا بد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والإطناب والمساواه (قوله : احترز به) أى بقوله : لفائده عن التطويل وهو الزياده على أصل المراد لا لفائده ، وكذا احترز به عن الحشو ، فإنه أيضا زياده على أصل المراد لا لفائده ، لكنها فى الثانى متعينه دون الأول على ما يأتى.

(قوله : على أنه لا حاجه إليه) على للاستدراك أى : لكن لا حاجه إليه أى : إلى ذلك القيد وهو قوله : لفائده ؛ وذلك لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ، ومتى كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائده ، ومتى كان زائدا لا لفائده فلا يكون بليغا – هذا كلامه ، وفيه أن هذا لا يتم إلا لو قلنا : إن كل كلمه من الكلام البليغ لا بد أن يكون يقتضيها الحال ، فإذا كانت فيه كلمه لا يقتضيها الحال بأن كانت زائده

(أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ؛ لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والإيجاز ...

******

كان الكلام غير بليغ ، كما إذا قلت لخالى الذهن : زيد قائم فى الدار ، فإن قولك فى الدار غير محتاج إليه ، والحق أنه يقال له بليغ ، ولا يشترط ذلك الشرط وأن القيد محتاج إليه لإخراج ما ذكر ، سلمنا أن قيد البليغ يغنى عن قوله لفائده ، فيقال إن قصد المصنف تحقيق معنى الإطناب وإيضاحه وبيان أن الزياده لفائده مأخوذه فيه ولو لم يقيد الزياده بالفائده لربما توهم أن الإطناب هو الزياده مطلقا لإطلاقها عن قيد الفائده مع أنه مقيد بها فى الواقع (قوله : أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائده فيدخل فيه التطويل والحشو ؛ لأن غير الزائد لفائده صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لا لفائده ، فكان الأولى أن يقول : أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيده بكونه لفائده ؛ لأن عدم الزياده فى الإيجاز والمساواه لا بد أن يكون لفائده.

(قوله : هذا كله إلخ) اعلم أن التقديم والتأخير والذكر والحذف مثلا من أحوال كل من المسند إليه والمسند ومتعلقات المسند ، فلذا ذكرت فى كل من باب أحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال المتعلقات ، ومثل التقديم والتأخير والذكر والحذف فى أنها أحوال للثلاثه : القصر فهو تاره يتعلق بالمسند إليه وتاره بالمسند وتاره بالمتعلقات ، فكان المناسب أن لا يخص بباب ، بل يذكر فى باب المسند إليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل من أحوال الجمله الخبريه ، فالمناسب أن يذكر فى أحوال الإسناد : كالتأكيد والحقيقه العقليه والمجاز العقلى ولا يخصهما بباب ، وكل واحد من الإيجاز والإطناب والمساواه تاره يتعلق بالجمله وتاره يتعلق بالمسند إليه وتاره يتعلق بالمسند ، فالمناسب ذكر هذه الثلاثه فى باب الإسناد وفى باب المسند إليه والمسند ، ولا يخصها بباب ، إذا علمت هذا ، فيقال : كأن الأولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر ؛ لأنه معلوم بالاستقراء ، بل الأولى له أن يلتفت لتخصيص كل من هذه الأمور الثلاثه بباب على حدته ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله وهذا أى : دليل الحصر ، أعنى : قول المصنف ؛ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء إلى آخر ما ذكره فى دليل الحصر (قوله : لكن لا طائل تحته) أى : لا ثمره له (قوله : لأن جميع إلخ)

ومقابليه إنما هو من أحوال الجمله ، أو المسند إليه ، أو المسند ؛ مثل : التأكيد ، والتقديم ، والتأخير ، وغير ذلك. فالواجب فى هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبوابا برأسها ؛ وقد لخصنا ذلك فى الشرح.

******

عله لمحذوف أى : والأولى الالتفات لما تحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الأحوال : كالقصر والفصل والوصل والإطناب ومقابليه بأبواب ؛ وذلك لأن إلخ.

(قوله : ومقابليه) أى : الإيجاز والمساواه (قوله : إنما هو) أى : جميع ما ذكر (قوله : من أحوال الجمله) هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواه إذا تعلقت بجمله ، وقوله : أو المسند إليه أو المسند - هذا بالنظر للقصر وللإطناب ومقابليه إذا تعلقت بمفرد ، وكان عليه أن يزيد أو المتعلق (قوله : مثل التأكيد) هو من أحوال الجمله فهو يناسب الفصل والوصل والإيجاز ومقابليه إذا تعلقا بجمله ، وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للقصر والإيجاز ومقابليه إذا تعلقا بمفرد ، فظهر لك مما قلناه أن قول الشارح : لأن جميع إلخ : عله لمحذوف ، وأن فى كلام الشارح توزيعا (قوله : فى هذا المقام) أى : مقام حصر المقصود من علم المعانى فى الأبواب الثمانيه (قوله : بيان سبب إفرادها) أى : عن غيرها من الأحوال وعدم ذكرها معها فى باب أحوال الإسناد الخبرى والمسند إليه والمسند والمتعلقات.

(قوله : وجعلها أبوابا) تفسير لما قبله ، والحاصل أن الثمره فى بيان وجه إفراد هذه الثلاثه بأبواب ، وعدم ذكرها مع غيرها من الأحوال فى باب الإسناد الخبرى بالنسبه للفصل والوصل ، وكذا بالنسبه للإيجاز ومقابليه ، وفى المسند إليه والمسند والمتعلقات بالنسبه للقصر ، وكذا بالنسبه للإيجاز ومقابليه ، وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته ؛ لأن هذا معلوم باستقراء كلامه.

(قوله : وقد لخصنا ذلك) أى : بيان السبب فى إفرادها أى : ذكرنا السبب بعباره ملخصه وحاصل ما ذكره الشارح فى كبيره أنه إنما أفردها بأبواب ؛ لكثره تشعبها وصعوبه أمرها بكثره مباحثها ، بخلاف غيرها من الأحوال : كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها من الأحوال ، فلذا لم تفرد بأبواب فتأمل.

[انحصار الخبر فی الصادق والکاذب]

[تنبیه] علی تفسیر الصدق والکذب الذی قد سبق إشاره ما إلیه فی قوله : تطابقه أو لا تطابقه : ...

******

تنبیه

(قوله : تنبیه) هو خبر لمحذوف أی : هذا تنبیه ، وهو لغه : الإیقاظ ، واصطلاحا :

اسم لکلام مفصل لاحق یفهم معناه إجمالا من الکلام السابق (قوله : علی تفسیر) متعلق بتنبیه إن أرید منه المعنی اللغوی ؛ لأنه مصدر ، وإن أرید به المعنی الاصطلاحی فهو کغیره من التراجم جامد لیس فیه معنی الفعل فیجعل (علی) بمعنی (فی) متعلقه بمحذوف أی : کائن فی تفسیر أو علی حالها متعلقه بمشتمل أی : مشتمل علی مفسرهما - کذا قیل ، وقد یقال : إنه یتعین الثانی ؛ لأنه وإن کان فی الأصل مصدر ، إلا أنه انسلخ عن المصدریه وجعل اسما للألفاظ المخصوصه.

(قوله : الذی قد سبق إشاره ما إلیه) (ما) زائده لتأکید التقلیل أی : الذی قد سبقت الإشاره إلیه إشاره خفیه ووجه تلک الإشاره أنه قال أولا- تطابقه أو لا تطابقه ، فأفاد أن الکلام الخبری إما أن توجد فیه المطابقه أو لا ، ولا شک أن المطابقه هی : الصدق وعدمها هو الکذب ، فقد علم مما تقدم ذات الصدق وذات الکذب ، وإن لم یعلم تسمیه هاتین الذاتین بهذین الاسمین فقد سبق ذکرهما فی الجمله أی : باعتبار ذاتیهما لا باعتبار اسمیها ، ولذا کانت تلک الإشاره خفیه ، وأشار الشارح بقوله الذی قد سبق إلی وجه تسمیه هذا البحث تنبیها ؛ لأن التنبیه ألفاظ یترجم بها عما أشیر إلیه فی الکلام السابق ، فإن قلت : الکلام السابق فیه الإشاره إلی مسند هذا الخبر الذی ذکره فی التنبیه إذ لم یعلم منه إلا المطابقه وعدمها ، وأما المسند إلیه وهو صدق الخبر وکذبه والنسبه بینهما فلم یعلما مما سبق ، والمتعارف جعل التنبیه عنوانا لتفصیل شیء علم من الکلام بداهه أو قریبا من البداهه ، ولا یکون الخبر المذکور معلوما مما سبق کذلک ، إلا إذا علم سائر أجزائه ولم یعلم هنا إلا المسند فقط ، وحینئذ فلا یصح تسمیه هذا المبحث بالتنبیه.

قلت : قد أجیب بأن المتعارف استعمال التنبیه فی مقامین.

اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما ؛ فقيل : ...

******

الأول : ما سبق وهو الألفاظ التى يعنون بها عن تفصيل شىء علم إجمالا من الكلام السابق بداهه أو قريبا من البداهه.

الثانى : أن يكون البحث اللاحق معلوما من الكلام السابق إجمالا ولو نظريا وما ذكر هنا من هذا القبيل ، فإن قلت : إن الذى عرف مما تقدم إنما هو مذهب الجمهور ، وأما مذهب الجاحظ (١) والنظام (٢) ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مما تقدم لا إجمالا ولا تفصيلا ، وحينئذ فجميع ما ذكره فى هذا المبحث لم يعلم مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيها ، وأجيب بأن مسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور الذى هو معلوم مما مر ، وأما ما ذكر معه فهو مذكور استطرادا زياده على الترجمه وهى لا تضر ، وإلى هذا الجواب يشير قول الشارح : تنبيه على تفسير الصدق والكذب ، فإنه يشير إلى خروج الأدله والاعتراضات عليها عن مسمى التنبيه.

(قوله : اختلف القائلون إلخ) حاصله أن العلماء اختلفوا فى الخبر - هل ينحصر فى الصادق والكاذب؟ وبه قال الجمهور والنظام أو لا ينحصر ، بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ. والقائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب ، فالجمهور فسروهما بتفسير ، والنظام فسرهما بتفسير (قوله : فى الصدق) أى : فى ذى الصدق وذى الكذب وهو الصادق والكاذب وإنما قدرنا ذلك ؛ لأن الخبر ينقسم للصادق والكاذب لا للصدق والكذب ؛ لأنهما من أوصافه.

١- هو العلامه المتبحر أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصرى المعتزلى صاحب التصانيف أخذ عن النظام - روى عن أبى يوسف القاضى وثمامه بن أشرس - وروى عنه أبو العيناء ، ويموت بن المزرّع ابن أخته - وكان أحد الأذكياء - قال الذهبى : كان ماجنا قليل الدين له نوادر وقال : كان من بحور العلم وتصانيفه كثيره جدا ، قيل : لم يقع بيده كتاب قط إلا استوفى قراءته ، حتى إنه كان يكترى دكاكين الكتبيين ويبيت فيها للمطالعه وكان داهيه فى قوه الحفظ ، وللشارح كلام عنه ، سيأتى عند حديثه عن انحصار الخبر فى الصدق والكذب وذكر رأى الجاحظ فى ذلك. وانظر السير (١١ / ٥٢٦) والأعلام (٥ / ٧٤).

٢- هو إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام أبو إسحاق ، شيخ من شيوخ المعتزله ، توفى بين سنه ٢٢١ - ٢٣١ ه.

(صدق الخبر مطابقته) أى : مطابقه حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبه الكلام الخبرى (وكذبه) أى : كذب الخبر (عدمها) أى : عدم مطابقته للواقع ؛ ...

******

(قوله : صدق الخبر مطابقته للواقع) لم يذكر المصنف دليله كما صنع فى القولين بعده ايهاما لكثره أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها ؛ ولأنه بلغ من الظهور إلى حاله لا يحتاج إلى الدليل (قوله : أى مطابقه حكمه) أشار الشارح بذلك إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف ، والحامل له على ذلك أن الخبر عباره عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقه للخارج حقيقه والذى يوصف بها إنما هو النسبه الكلاميه المفهومه منه وهى ثبوت المحكوم للمحكوم عليه ، وانتفاؤه عنه وهى المعبر عنها بالوقوع أو (اللاـوقوع) فى كلامهم وهى المراده بالحكم فى كلام الشارح ، وليس المراد به الايقاع والانتزاع (قوله : للواقع) اللام زائده للتقويه ؛ لأن ماده المطابقه تتعدى بنفسها ، والمراد بالواقع النسبه الخارجيه الحاصله بين الطرفين فى الخارج أى : فى الواقع ونفس الأمر بقطع النظر عن الكلام ، وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر ، وحاصل كلامه أن صدق الخبر مطابقه نسبته الكلاميه النسبه الخارجيه سواء طابقت الاعتقاد أيضا ، كما لو قال السنى : العالم حادث ، أو لم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفلسفى (قوله : وهو الخارج الذى يكون إلخ) أضاف الخارج إلى نسبه الكلام الخبرى ؛ لأنه متحد معها بالذات إن كان هناك مطابقه ونقيضها إن لم يكن مطابقه وأشار الشارح بهذا إلى أن الواقع هنا ليس بمعنى نفس الأمر ، بل المراد به الخارج المذكور فى قول المصنف سابقا إن كان لنسبته خارج أى : نسبه خارجيه ، وإنما حمل على الخارج بمعنى النسبه الخارجيه لا على نفس الأمر ؛ لأن المطابقه ليس بين حكم الخبر ونفس الأمر ، بل بين حكم الخبر وما فى نفس الأمر وهو حال الطرفين فى الواقع مع قطع النظر عن النسبه المفهومه من الكلام وهو النسبه الخارجيه.

(قوله : أى عدم مطابقته) أى : عدم مطابقه حكمه بمعنى النسبه المفهومه منه للواقع أى : النسبه الخارجيه ، وذلك كما فى قول الفلسفى : العالم قديم ، فهو خبر كاذب

يعنى : أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبه فى الخبر لا بد وأن يكون بينهما نسبه فى الواقع ؛ أى : مع قطع النظر ...

******

وإن طابق حكمه اعتقاده ، وكذلك إذا قاله السنى وإن خالف اعتقاده ، ثم إنه على هذا التعريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب ؛ لأن مدلوله أعنى النسبه بمعنى الوقوع أو اللاوقوع إن طابقت الواقع فهو صادق وإلا فكاذب ، فهو لا يخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثانى (قوله : يعنى إلخ) هذا زياده توضيح للكلام السابق ، وقرر شيخنا العدوى أنه أتى بالعنايه ؛ لأن المتبادر من المصنف أن المطابقه معتبره بين ذات الخبر ونفس الأمر مع أنها إنما تعتبر أولا وبالذات بين حكم الخبر وما فى نفس الأمر ، لكن أنت خبير بأن هذه العنايه لا يحتاج إليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبه الخارجيه ، والمراد بالشيئين المحكوم عليه والمحكوم به : كزيد والقيام (قوله : وأن يكون) الواو زائده أى : لا بد من أن يكون ، ومعنى لا بد : لا فرار ، وبد : اسم لا ، والجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لا وخبرها محذوف (قوله : فى الواقع) أى : فى نفس الأمر ، ولما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له فى الواقع ، قال : أى مع قطع النظر عما فى الذهن ، فينبغى أن يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع ، تفسير مراد لا تقييدا له ، ولما كان هذا أى قوله : مع قطع النظر عما فى الذهن ، قد يخرج نسب القضايا الذهنيه المحضه التى لا ثبوت لها إلا فى الذهن لا فى الخارج ، كقولنا : اجتماع الضدين ثابت ، فإن هذه لا يتأتى قطع النظر فيها عن الذهن ؛ لأنه لا تحقق لها إلا فى الذهن لا فى الخارج ، قال وعما يدل عليه الكلام إشاره إلى أن المراد بقطع النظر عما فى الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا ، وحينئذ فتدخل الذهنيات المحضه فكأن الشارح قال أى : مع قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام ، ولا شك أنه إذا قطع النظر عما فى الذهن من تلك الحيثيه كان صادقا بما إذا كانت النسبه فى الذهن أو فى الخارج كما فى القضايا الخارجيه ، وقرر شيخنا العدوى أن قوله : أى مع قطع النظر. يجوز أن يكون فى معنى المبالغه أى : أن النسبه الخارجيه لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما فى الذهن أى : هذا إذا لم يقطع النظر عما

عما فى الذهن ، وعما يدل عليه الكلام ، فمطابقه تلك النسبه المفهومه من الكلام للنسبه التى فى الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين - صدق ، ...

******

فى الذهن ، بل نظر إليه كما فى القضايا الذهنيه التى لا ثبوت لها خارجا ، بل ولو قطع النظر عما فى الذهن كما فى القضايا الخارجيه نحو : زيد قائم ، وعلى كل حال ليس قوله : أى مع قطع النظر إلخ ، قيد الوجود الخارجيه ، وعلى هذا التقرير فقوله : بعد ذلك :

وعما يدل عليه الكلام عطف تفسير أى : أن المراد بما فى الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله : عما فى الذهن) أى : النسبه الذهنيه ، وقوله وعما يدل عليه الكلام أى : النسبه الكلاميه وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا ؛ لأنه إن اعتبر تقررها فى الذهن قبل النطق بها فهى ذهنيه ، وإن اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلاميه (قوله : فمطابقه إلخ) فيه إشاره إلى أن المراد بالحكم فى قوله : مطابقه حكمه النسبه الكلاميه وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبه الخارجيه ، وقد علم من هذا أن المنظور له فى الصدق والكذب - على هذا القول - النسبه الكلاميه والخارجيه فقط ، بخلاف قول : النظام الآتى. فإنه ينظر للكلاميه والذهنيه وبخلاف الجاحظ ، فإنه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتى بيانه.

(قوله : بأن تكون) أى : مصوره بأن تكون ثبوتيتين كما فى : زيد قائم ، وقد حصل القيام له فى الواقع ، وقوله : أو سلبيتين كما فى قولك : زيد ليس بقائم ، وكان لم يحصل له قيام فى الواقع ، ثم إن هذا الكلام أعنى قوله : بأن تكونا إلخ ، يشير إلى تفسير المطابقه وعدمها ، فالمطابقه هى الموافقه فى الكيف وعدمها المخالفه فى الكيف وأنه ليس المراد بها الموافقه من سائر الوجوه ، وهذا بناء على أن المراد بالنسبه المفهومه من الكلام الإيقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامه السيد ، وأما إذا قلنا : المراد بنسبه الكلام المفهومه منه الوقوع وعدمه ، كما أن الخارجيه كذلك كما هو مختار الشارح فالمطابقه هى الموافقه بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه ويكتفى فى التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار ، فارتباط أحد الشيئين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلاله الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله فى الخارج بقطع النظر عن فهمه من الكلام ، فلا يقال إن فى مطابقه إحدى النسبتين للأخرى مطابقه الشىء لنفسه.

وعدمها بأن تكون إحداهما ثبوتيه والأخرى سلبيه - كذب.

(وقيل) صدق الخبر ...

******

(قوله : بأن تكون إحداهما ثبوتيه إلخ) أى : كما إذا قيل : زيد قائم ولم يحصل له قيام فى الواقع ، أو قلت : زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام ، فللكذب صورتان كما أن للصدق صورتين.

بقى شىء آخر وهو أن تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور ؛ وذلك لأنه قد أخذ الخبر فى تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفا على تصور الخبر ، وقد عرفوا الخبر بأنه : ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، فقد أخذ فى تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفا على تصورهما وهذا دور ، وأجيب بأن الصدق والكذب المأخوذين فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الإعلام بالشىء على ما هو عليه أو على خلافه ، والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر على أنه ليس بلازم بناء التعاريف بعضها على بعض ، فالذى يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب ، بل بما لا يتوقف مدلوله على النطق به أو بما حصل مدلوله فى الخارج بدونه وكان حكايه عنه ، وأورد على التعريف أيضا المبالغات : كجئت اليوم ألف مره ، فإنه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب ، فحد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع ، وأجيب بأن المبالغ إن قصد ظاهر الكلام فهو كذب ، وإن قصد معنى مجازيا : كالكثره فى المثال ؛ فهو صدق لمطابقه النسبه الكلاميه بحسب المعنى المراد للواقع ، فالمراد مطابقه النسبه الكلاميه بحسب المعنى المراد لا الوضعى. (قوله : وقيل) قائله النظام وهو من المعتزله ، وقد أشار المصنف إلى كمال سخافه هذا المذهب بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بأنه النظام ، وإلى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قائله ، ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودى ، إذا قال الإسلام باطل وتكذيبه إذا قال : الإسلام حق وإجماع المسلمين ينادى على ذلك بالبطلان والفساد ، وبطلان اللازم يقتضى بطلان الملزوم ، وإنما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اتفقا على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب.

(مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى : عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل : السماء تحتنا معتقدا ذلك – صدق ، وقوله : السماء فوقنا غير معتقد ذلك – كذب ، ...

******

(قوله : مطابقته) أى : مطابقه حكمه ، وقوله لاعتقاد المخبر : لعل المراد لما فى اعتقاد المخبر أو لاعتقاده باعتبار ما فيه ، أو لمعتقد المخبر ، وحاصله أن الصدق عنده مطابقه النسبه الكلاميه للنسبه المعتقده للمخبر وهى التى فى ذهنه (قوله : ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الواو للعطف على محذوف أى : سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ ، بل ولو كان خطأ أو أن (لو) للمبالغه أى : هذا إذا كان الاعتقاد صوابا ، بل ولو كان خطأ فما قبل المبالغه أولى بالحكم ؛ وذلك لكون كل من النسبه الكلاميه والاعتقاد صوابا كما فى قولك : السماء فوقنا حال كونك معتقدا ذلك وما بعد المبالغه كقولك : السماء تحتنا معتقدا ذلك ، فإن النسبه الكلاميه وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله : غير مطابق) تفسيرا لقوله خطأ ، فكان المناسب التعبير بأى التفسيريه (قوله : أى عدم مطابقته) أى : عدم مطابقه نسبته المفهومه منه (قوله : ولو كان خطأ) أى : هذا إذا كان الاعتقاد غير خطأ ، بل ولو كان خطأ وأخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير فى قول المصنف عدمها للمطابقه المفيده بالمبالغه فهو غير زائد على المصنف (قوله : معتقدا ذلك) أى : ما ذكر من التحتيه (قوله : غير معتقد ذلك) أى : ما ذكر من الفوقيه والأولى أن يقول : معتقدا خلاف ذلك ؛ لأن ما قاله صادق بصورتين ما إذا اعتقد عدم ذلك ، وما إذا لم يوجد منه اعتقاد أصلا وهو الشاك ، فيكون خبر الشاك داخلا فى الكذب فلا يتأتى له الإشكال الآتى له بعد ذلك ، ولو قال مثل ما قلنا لكان قاصرا على الصوره الأولى وتكون الصوره الثانيه واسطه فيتأتى حينئذ الإشكال ، وقد يقال إنما عبر بقوله غير معتقد ذلك ؛ لأنه المطابق للتعريف بعدم مطابقه الاعتقاد الصادق بالصورتين كذا قال عبد الحكيم وقال الغنيمى.

قوله : غير معتقد ذلك : محمول على اعتقاد خلافه ؛ لأن موضوع المسأله أن المتكلم عنده اعتقاد إما لنسبه الخبر أو خلافها ، وأما إذا انتفى الاعتقاد كما فى الشاك

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح فيعم العلم والظن ؛ وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطه ولا يتحقق الانحصار اللهم إلا أن يقال إنه كاذب ؛ لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد ، ...

******

فلا خبر أصلا أو هو كذب على ما سيأتى (قوله : والمراد إلخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الأصليين بمعنى الإدراك الجازم لا لدليل فيخرج اليقين أعنى العلم وهو الإدراك الجازم لدليل ، والظن وهو الإدراك غير الجازم. بين أن المراد به هنا ما يشمل الإدراكين لا ما يقابلهما (قوله : الحكم الذهنى إلخ) أى : النسبه المعتقده اعتقادا جازما أو راجحا ، وقوله : فيعم العلم والظن. نشر على ترتيب اللف (قوله : وهذا) أى : تفسير الصدق والكذب الذى حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل إلخ.

(قوله : لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الإشكال وحاصله أن الشاك فى قيام زيد وعدم قيامه إذا قال : قام زيد. لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه ؛ وذلك لأنه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه ، فيلزم على هذا التفسير ثبوت الواسطه بين الصدق والكذب ، مع أن النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالواسطه بينهما ، بل يقول بحصر الخبر فى الصادق والكاذب (قوله : اللهم إلا أن يقال إلخ) قد جرت العاده باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف ، وكأنه يستعان فى إثباته بالله تعالى ووجه الضعف هاهنا أنه خلاف المتبادر ، وأنه موهم لجريان الكذب فى الإنشاءات وهو مخالف للإجماع كذا فى الفنرى ، وقال عبد الحكيم : وجه الضعف أن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله : أنه) أى : خبر الشاك كاذب (قوله : لأنه إذا انتفى الاعتقاد) أى : فى خبر الشاك.

(قوله : صدق عدم مطابقته الاعتقاد) أى : لأن السالبه تصدق مع نفى الموضوع ، فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد ، فقول المصنف : والكذب عدم مطابقته الاعتقاد فى معنى قولك : ليس الاعتقاد مطابقا لحكم الخبر وهو سالبه صادق بأن يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام مطابقا له وبأن لا يكون اعتقاد أصلا ، فحينئذ تعريف

والكلام فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمه. (بدليل) قوله تعالى : ...

******

الكذب شامل لخبر الشاك. (قوله : والكلام إلخ) أشار بهذا إلى أن هذا الإشكال مبنى على أن كلام الشاك يقال له خبرا باعتبار أن له نسبه مفهومه كسائر الأخبار مطابقه لما فى الواقع أو غير مطابقه له ولا يشترط أن تكون نسبه كائنه فى ذهن المتكلم ؛ ولأنه دال على حكم وهو إدراك وقوع النسبه أو لا وقوعها ، وإن لم يكن ذلك الحكم قائما بالمتكلم فى الواقع ، وغايه ما فيه تخلف المدلول عن الدليل وتخلفه جائز فى الدلاله الوضعيه كما فى الخبر الكاذب بخلاف الدلاله العقليه ؛ فلا يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل كما فى التغير الدال على حدوث العالم ، وهذا القول هو التحقيق ؛ لأنه إذا كان كلام المتعمد للكذب يقال له خبر بالاعتبار المذكور فأولى الشاك ، وقيل إنه لا يقال له خبر باعتبار أنه لا نسبه له فى الاعتقاد ، وحينئذ فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الإشكال أصلا.

(قوله : ثمه) يوقف عليه بالهاء (قوله : بدليل إلخ) متعلق بمحذوف أى وتمسك فى إثبات ما ذهب إليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أى : بدليل هو قوله تعالى فالإضافه للبيان ؛ لأن القول المذكور نفس الدليل ، واعترض بأن هذا تفسير وتعريف ، وقد تقرر فى موضعه أن الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام عليها البراهين ؛ لأن مرجع المنع لطلب الدليل وإقامه الدليل ممتنعه إذ التعاريف من قبيل التصورات ، والمعرف مصور بمنزله النقاش ينقش لك فى ذهنك صوره مفهوم وليس بين الحد والمحدود حكم يمنع أو يستدل عليه ، وبالجمله فامتناع إقامه الدليل على الحدود مما لا شبهه فيه على ما هو مقرر ، فكيف يتمسك هنا على إثبات هذا التعريف بدليل؟ وأجيب بأن محل امتناع إقامه الدليل على التعريف إذا لم يكن مآله للتصديق ، بأن حاولوا به إفاده تصور وذلك فيما إذا كان التعريف غير لفظى ، فإن كان التعريف مآله إلى التصديق بأن كان المقصود منه إفاده أن هذا المعنى مدلول لذلك اللفظ لغه أو اصطلاحا ، وذلك فيما إذا كان التعريف لفظيا كما هنا فلا منع فى إقامه الدليل عليه

(إذا جاءَكَ الْمُنافِقُونَ قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ (إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ)(۱) فإنه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم : [إنك لرسول الله] لعدم مطابقته لاعتقادهم وإن كان مطابقا للواقع ...

******

[ظرا](۲) لما يؤول إليه من التصديق الحاصل من حمل التعريف على المعرف إذ كأنه قيل الصدق موضوع لمطابقه الخبر للاعتقاد. كذا ذكر أرباب الحواشى ، وقال عبد الحكيم : إن الدليل الذى تمسك به النظام على الحكم الذى يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح (قوله : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)) الظاهر أن هذا ليس من كلامهم ، بل من كلام المولى قدم احتراسا ، إذ لو قيل : (قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ) لتوهم أن قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع ، فوسط بينهما قوله : والله يعلم إنك لرسوله ليحبط ذلك الإيهام قوله : (وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ) أى : يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشهاده مشاكله.

(قوله : فإنه تعالى إلخ) هذا توجيه لكون الآيه دليلا ، وحاصله أن المولى وصف المنافقين بأنهم كاذبون فى قولهم : إنك لرسول الله ، مع أن نسبه ذلك الكلام هو ثبوت الرساله مطابقه للواقع ، لكنها لم تطابق ما فى اعتقادهم من كونه غير رسول الله ، فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد ، وإذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع ، فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا ؛ لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقه الاعتقاد كان الصدق المقابل له ؛ لعدم الواسطه عند هذا الخصم هو تلك المطابقه ، فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقه الاعتقاد ، بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقه

۱- المنافقون : ۱.

۲- الظرر الحجر عامه - وقيل الحجر المدور - والظرير : العلم الذى يهتدى به - والأظره من الأعلام التى يهتدى بها - [وانظر لسان العرب ۴ / ۲۷۴۷ / ماده ظ. ر. ر).

(ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى : لكاذبون فى الشهاده) وفى ادعائهم المواطأه ، فالتكذيب راجع إلى الشهاده باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع ؛ وهو أن هذه الشهاده ...

******

الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقه مع موافقه الواقع ؛ لأنه هو الموجود فى الدليل (قوله : ورد هذا الاستدلال) حاصله جوابان : أحدهما : بالمنع وله سندان ، والثانى : بالتسليم.

وتقرير الأول : لا نسلم أن الكذب فى المشهود به لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعا للشهاده باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه صادره من صميم القلب أو راجعا لتسميه خبرهم شهاده ؛ لأن الشهاده إنما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهاده ، ومن المعلوم أن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وتقرير الثانى : سلمنا أن التكذيب راجع للمشهود به كما قلت ، لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع فى زعمهم لا باعتبار الواقع فى نفسه ، وإذا كان راجعا باعتبار الواقع فى زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقه حكم الخبر للواقع وهو المطلوب ؛ لأن المراد بقولنا الكذب عدم مطابقه حكم الخبر للواقع أعم من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتباره فى نفسه.

(قوله : وفى ادعائهم المواطأه) عطف على" فى الشهاده من عطف اللازم على الملزوم ، وذلك لأن الشهاده هى الإخبار بالشىء عند مواطأه القلب للسان أى : موافقته له ، فالشهاده مستلزمه للمواطأه ، فإذا كذبوا فى الشهاده كانوا كاذبين فى دعوى المواطأه ، وإنما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان أن ذلك اللازم هو مرجع التكذيب.

(قوله : راجع إلى الشهاده) أى : المذكوره فى قوله نشهد ، وإنما لم نجعله راجعا للخبر الذى تضمنه قولهم : إنك لرسول الله ، فإنه يتضمن بواسطه التأكيد أنه من صميم القلب ؛ لأنه معمول نشهد فهو فى حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا قاله سم (قوله : باعتبار تضمنها إلخ) لما ورد عليه أن الشهاده إنشاء فلا توصف بالكذب ؛ لأن الصدق

من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهاده : إن ، واللام ، والجمله الاسميه (أو) المعنى : لكاذبون (فى تسميتها) ...

******

والكذب من أوصاف الخبر أجاب بقوله باعتبار تضمنها إلخ أى : إنه راجع إليها لا باعتبار نفسها ، بل باعتبار ما تضمنته وهو ألسنتنا وافقت قلوبنا أو شهادتنا هذه صادره من صميم القلب ، فكأنه قيل لهم : دعواكم أن هذه الشهاده من صميم القلب كذب ؛ لأنها لم تكن من صميم القلب ، أو دعواكم أن ألسنتكم وافقت قلوبكم كذب ؛ لأنه لا موافقه.

(قوله : من صميم القلب) صميم الشىء خالصه ، وإضافه صميم القلب من إضافه الصفه للموصوف أى : هذه الشهاده صادره من قلبنا الخالص ، وقوله : وخلوص الاعتقاد كذلك من إضافه الصفه للموصوف وهو تفسير مراد لما قبله (قوله : بشهاده إن واللام إلخ) أى : وإنما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهاده إن واللام ، والجمله الإسميه المفيدات للتأكيد ، ومعلوم أن تأكيد الشىء يدل على اعتقاده ، إن قلت : إن هذه التأكيدات إنما هى فى المشهود به ، وهو أنه رسول الله لا فى لفظ الشهاده الذى هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد الشهاده يفيد أنها من صميم القلب ، وأجيب بأن الشهاده والمشهود به كالشىء الواحد ، فالتأكيد فى أحدهما توكيد فى الآخر ، إذ الشهاده لا تراد لذاتها ، بل إنما تراد للمشهود به ، فمعنى التأكيد فى الآيه المشهود به أمر متيقن ، وهذا يستلزم كون الشهاده عن اعتقاد وتحقق ، أو يقال : إن هذه التأكيدات بالنظر للازم الفائده وهو علمهم بأنه رسول الله لما سيأتى أن الخبر يجوز توكيده بالنظر للازم الفائده إذا كان المخاطب عالما بالحكم ومنكرا على المخبر علمه به ، وإذا كان الخبر مؤكدا بالنظر لما ذكر رجع قولهم : (نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ)(1) إلى قولنا علمنا بأنك رسول الله ثابت تحقيقا ، فتكون الشهاده بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله : أو فى تسميتها إلخ) حاصله أنا لا نسلم أن التكذيب راجع للمشهود به لم لا يجوز أن يكون راجعا

١- المنافقون : ١.

أى : فى تسميه هذا الإخبار شهاده ؛ لأن الشهاده ما يكون على وفق الاعتقاد ، فقوله : تسميتها مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، ...

******

لتسميه ذلك الخبر الخالى عن موافقه الاعتقاد شهاده ، وفيه أن التسميه وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب ؛ لأن تسميه شىء بشىء ليست من باب الإخبار ، وحينئذ فيكون مثل هذا غلطا فى إطلاق اللفظ لا كذبا ، وأجيب بأن تسميتهم ذلك الخبر شهاده تتضمن دعوى قائله : خبرنا هذا يسمى شهاده التكذيب راجع إلى التسميه باعتبار ما تضمنته تلك التسميه من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهاده ، فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهاده ، فقيل لهم كذبتم ليس خبركم هذا يسمى شهاده ؛ لأن الشهاده إنما تكون على وفق الاعتقاد ، فظهر لك مما قررناه الفرق بين الوجه الأول والثانى ؛ وذلك لأن التكذيب فى الوجه الأول راجع للشهاده باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب ، فكأنه قيل لهم : دعواكم أن هذه الشهاده من صميم القلب كذب ، فإنها لم تكن من صميم القلب ، والتكذيب فى الوجه الثانى راجع لتسميه خبرهم شهاده باعتبار ما تضمنته تلك التسميه من دعواهم إن أخبارهم هذا مما يطلق عليه شهاده ، فكأنه قيل لهم : كذبتم فى تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهاده ؛ لأن شرط ما يطلق عليه الشهاده أن يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك.

(قوله : أى فى تسميه هذا الأخبار) أى : الخالى عن موافقه الاعتقاد شهاده قال سم : فإن قلت كونه إخبارا ينافى كونه شهاده ؛ لأن الشهاده إنشاء على التحقيق عندهم. قلت لا منافاه لأن الإخبار أيضا إنشاء ، فالمنافى للشهاده إنما هو الخبر لا الإخبار.

(قوله : لأن الشهاده إنما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط الموافقه للاعتقاد فى مطلق الشهاده ممنوع بدليل قولهم شهاده الزور ، وأجيب بأن إطلاق الشهاده على الزور مجاز ، إذ حقيقه الشهاده أن تكون عن علم بالمشهود به واعتراف به ، ولك أن تقول : هذا الاعتراض غير وارد ؛ لأن الكلام على سبيل المنع ، وحاصله لا نسلم أن التكذيب راجع لقولهم : إنك لرسول الله لم يجوز أن يكون راجعا إلى تسميه

والأول محذوف (أو) المعنى : إنهم لكاذبون (فى المشهود به) أعنى : قولهم : [إنك لرسول الله] لكن لا فى الواقع ، بل (فى زعمهم) الفاسد ، واعتقادهم الباطل ؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا فى نفس الأمر ، ...

******

هذا الإخبار شهاده وتكون الشهاده معتبرا فيها موافقه الاعتقاد ، والمانع يكفيه الاحتمال والمنع لا يمنع (قوله : والأول محذوف) أى : مع الفاعل أيضا ، والأصل أو فى تسميتهم هذا الإخبار شهاده.

(قوله : أو المعنى إنهم لكاذبون فى المشهود به إلخ) حاصله أنا نسلم أن التكذيب راجع للمشهود به ، لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقه الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم ، وإن كان مطابقا للواقع فى نفس الأمر وتوضيح ذلك أن قولهم : إنك لرسول الله نسبته الكلاميه ثبوت الرساله له - عليه السلام - وهم يزعمون أن الواقع أنه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وإن طابق الواقع فى نفسه ، فالنّظام يقول : إن هذا الخبر وهو قولهم : إنك لرسول الله كذب ؛ لأنه لم يطابق الاعتقاد ، فيقال له هذا الخبر وإن لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع فى زعمهم واعتقادهم ، فلا نسلم أن كذبه لعدم مطابقه الاعتقاد كما ذكرت لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته الواقع فى زعمهم واعتقادهم ، وحينئذ فمعنى : والله يشهد إن المنافقين لكاذبون أى : يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم ، فليس الكذب إلا باعتبار عدم المطابقه للواقع (قوله : لكن لا فى الواقع) أى : لكن كذبهم ليس لمخالفته يعنى فى نفس الأمر (قوله : بل فى زعمهم) أى : اعتقادهم (قوله : واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله : لأنهم يعتقدون أنه) أى : بل كذبه لمخالفته للواقع بحسب زعمهم أى : ذلك الخبر وهو إنك لرسول الله غير مطابق للواقع ؛ لأن الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول الله ؛ لأنهم أى المنافقين من مشركى العرب ، والذى يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن.

(قوله : فيكون كاذبا باعتقادهم) أى : فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم أنه فى الواقع غير رسول الله لعدم المطابقه لذلك الواقع (قوله : وإن كان صادقا إلخ)

فكأنه قيل : إنهم يزعمون أنهم كاذبون فى هـذا الخبر الصادق ، وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقه للواقع ؛ فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد.

(الجاحظ) ...

******

الواو للحـال أى : والحـال أن ذلـك الخبر صـادق لمطـابقته للواقع فى نفس الأمر فى ذاته ؛ لأن الواقع فى نفس الأمر فى ذاته أنه رسول (قوله : فكـأنه قيـل إلـخ) أى : فكـأن الله قال : إنهم يزعمون أى يعتقـدون أنهم كاذبون فى هـذا الخبر لكونه لم يطابق فى اعتقـادهم ، مع أنه خبر صـادق لكونه مطابقـا للواقع فى نفس الأـمر (قوله : وحينئـذ) أى : وحين إذ كان المشـهود به كاذبا لعـدم مطـابقته للواقع فى زعمهم (قوله : لاـ يكون الكـذب) أى : المـذكور فى هـذه الآـيه (قوله : إلا بمعنى عـدم المطابقه للواقع) أى : بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله : لئلا يتوهم أن هـذا) أى : قول المصـنف فى زعمهم اعتراف إلـخ ، وهـذا عله للتأمل أى : تأمل كلاـم المصـنف واعرف حقيقه هـذا الرد الثـالث خوفـا من أن تتوهم أن هـذا الثـالث تأييـد لصـاحب ذلك القول المردود عليه ، فتعترض على المصـنف بأن القصـد الرد عليه لا لتأييده ، ومنشأ ذلك التوهم قول المصـنف أو المعنى : لكاذبون فى المشـهود به فى زعمهم ، فـإنه يوهم أن الكـذب لعـدم المطـابقه لزعمهم واعتقـادهم ، وحاصل الجواب أن المراد أن الكـذب لعـدم المطابقه للواقع ، لكن بحسب زعمهم واعتقادهم فـذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم ، فكـذبه إنما هو لمخالفته للواقع فى اعتقادهم لا لمخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام.

وفرق بين مخـالفه الاعتقـاد ومخـالفه الواقع بحسب الاعتقـاد ، وحينئـذ فكلاـم المصـنف رد عليه لاـ تأييـد له (قوله : راجعين إلى الاعتقاد) أى : فيكون كلام المصـنف هـذا مؤيدا لكلام النظام مع أنه بصدد الرد عليه (قوله : الجاحظ) هذا لقبه واسـمه عمرو بن بحر الأصـفهانى وكنيته أبو عثمـان ، وإنمـا لقب بالجاحـظ ؛ لأـن عينيه كانتـا جاحظتين أى : بارزتين ، وهو أحـد شـيوخ المعتزله وتلميذ النظام ، وله التصانيف فى كل فن ، وكان قبيح الشـكل جدا ، فلذا لما أحضره المتوكل ليعلم أولاده استبشع منظره فأمر له بعشره آلاف درهم وصرفه ، وقال بعضهم فيه :

أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب ، ...

******

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا

ما كان إلّا دون مسخ الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بوجهه

وهو القذى فى عين كلّ ملاحظ

من جمله شعره (۱) :

أترجو أن تكون وأنت شيخ

كما قد كنت أيّام الشّباب

لقد كذبتك نفسك أىّ ثوب

خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه ، وهو ضعيف بالبصره سنه خمس ومائتين ، وقد جاوز السبعين (قوله : أنكر إلخ) أشار بهذا إلى أن الجاحظ مبتدأ خبره محذوف ، وأما جعله فاعلا لفعل محذوف فلا يصح ؛ لأن هذا الموضع ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل وهى أربعه :

أن يقع الفعل فى جواب نفى أو استفهام كقولك : زيد جوابا لمن قال : من جاء ، وبعد إذا وإن الشرطيتين نحو : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ)(۲)(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ)(۳) ، وبعد فعل يستلزمه نحو :

ليبك يزيد ضارع لخصومه (۴)

أى : يبكيه ضارع ، لكن الحذف فى الثالث واجب وفيما عداه جائز ، واعلم أنه كما يحذف الفعل فى مواضع أربعه ، كذلك يحذف الفاعل فى مواضع أربعه ، وقد نظم الجميع بعض الأفاضل :

۱- أورد هذه الأبيات صاحب تاريخ بغداد فى ترجمه الجاحظ مساقه بإسناده إلى المبرد راويها حيث قال : دخلت على الجاحظ فى آخر أيامه وهو عليل فقلت له : كيف أنت؟ فقال : كيف يكون من نصفه مفلوج ولو نشر بالمناشر ما حس به؟ ونصفه الآخر

منقرس لو طار الذباب بقربه لآلمه والآفه فی جمیع هذا أنی قد جزت التسعین. ثم أنشد البیتین. وانظر تاریخ بغداد للخطیب البغدادی ۱۲ / ۲۰۸.

۲- الانشقاق : ۱.

۳- التوبه : ۶.

۴- أورده بدر الدین بن مالک فی المصباح ص ۴۶ ، والخصائص ۲ / ۴۲۴ ، وهو لضرار بن نهشل یرثی یزید ابن نهشل ، والفعل مبنی للمجهول ، کأنه قیل : من یبکیه؟ فقال : یبکیه ضارع ، وتمام البیت : ومختبط مما تطیح الطوائح.

وأثبت الواسطه ، وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) ...

******

عند النيابه مصدر وتعجب

ومفرغ ينقاس حذف الفاعل

والفعل بعد إذا وإن مستلزم

وجواب نفى أو جواب السائل.

فإن قلت : من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجمله فهلا جعل قوله : " الجاحظ " فاعلا لمحذوف قلت : هذا إنما يظهر إذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل كأن يكون من الأماكن الأربعه المذكوره ، وأما فى غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل فى سعه الكلام عند البصريين.

(قوله : وأثبت الواسطه) عطف مسبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله : وزعم أن صدق الخبر إلخ) ظاهره أن قول المصنف مطابقته خبر ؛ ل (لأن) المحذوفه مع اسمها وفيه أنهم لم ينصوا على جواز ذلك ، اللهم إلا أن يقال : هذا حل معنى لا حل إعراب فلا ينافى ما يأتى من أنه خبر لمحذوف ، وهو المحدث عنه أول التنبيه (قوله : مطابقته) خبر لمبتدأ محذوف ، وهو المحدث عنه أول التنبيه أى : صدق الخبر مطابقته وهو من إضافه المصدر لفاعله وفى الكلام حذف مضاف أى : مطابقه حكمه أى : نسبته المفهومه منه ومفعوله محذوف أى : مطابقه حكم الخبر الواقع أى : النسبه الخارجيه الحاصله بين الطرفين فى نفس الأمر ، وأدخل الشارح اللام على المفعول لتقويه العامل.

(قوله : مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق) كما إذا قلت : الله واحد مع اعتقادك أنه مطابق للواقع ، وقوله : وكذبه عدم مطابقته للواقع أى : عدم مطابقه نسبته المفهوميه منه للنسبه الخارجيه الحاصله بين الطرفين فى نفس الأمر مع اعتقاد عدم المطابقه كأن تقول : السماء تحتنا مع اعتقادك أنه غير مطابق ، فالاعتقاد المعتبر فى الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقه ، والاعتقاد المعتبر فى الكذب اعتقاد متعلق بعدم المطابقه (قوله : مع الاعتقاد بأنه مطابق) الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقته أى : صدق الخبر مطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحبا لاعتقاد المطابقه وليس حالا من المطابقه ، لئلا يلزم وقوع الحال من خبر المبتدأ والجمهور يمنعونه ، وفى كلام الشارح إشاره إلى أن

أى : عـدم مطابقته للواقع (معه) أى : مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أى : غير هذين القسـمين ؛ وهى أربعه ؛ أعنى : المطابقه مع اعتقـاد عـدم المطابقه أو بـدون الاعتقاد أصـلا وعـدم المطابقه مع اعتقاد المطابقه أو بـدون الاعتقاد أصـلا (ليس بصـدق ولا كـذب) فكل من الصدق والكذب بتفسـيره أخص منه بالتفسـيرين السابقين لأنه اعتبر فى الصدق مطابقه الواقع والاعتقاد جميعا ، وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقه يستلزم ...

******

متعلق الاعتقاد محـذوف بقرينه المقام ؛ لأن اللام فيه للعهـد ، والمراد منه اعتقاد أنه مطابق كـذا فى عبد الحكيم ، وقال غيره قوله مع الاعتقاد : حال من المطابقه وهو قيد.

وقوله : بأنه مطابق قيـد آخر : فخرج بالأول المطابقه مع عدم الاعتقاد أصـلا كخبر الشاك ، وبالثانى : المطابقه مع اعتقاد عدمها ، وهاتـان الصورتـان من صور الواسـطه ، فالصـدق صوره واحـده وهى المطابقه مع اعتقادها ، وقوله : معه حال من العـدم أى : مع اعتقـاد أنه غير مطابق فقولنا : مع اعتقاد ؛ يخرج عـدم المطابقه مع عـدم الاعتقاد أصـلا ، وقولنا أنه غير مطابق : يخرج عـدمها مع اعتقادها ، فإن هاتين الصورتين من صور الواسـطه أيضا ، فالكـذب صوره واحده وهى عدم المطابقه مع اعتقاد عدمها (قوله : أى مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع إنما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر ، لا اعتقاد أنه غير مطابق ، فقـد اختلف الراجع والمرجع ، ويمكن أن يجعل من باب الاستخدام بأن يجعل الضمير فى معه راجعا للاعتقاد بدون قيد إضافته إلى المطابقه ، بل بقيد إضافته إلى عـدم المطـابقه ، وأجـاب عبـد الحكيم بجـواب آخر : وحاصـله أن الضـمير فى معه راجع لمطلق الاعتقـاد المـذكور ، وكون متعلقه فى جانب الصدق مطابقه الواقع ، وفى جانب الكذب عدم مطابقته بمعونه المقام أ. ه.

(قوله : وهى) أى : الغير ، وإنمـا أنث الضـمير مراعـاه للخبر (قوله أعنى المطـابقه مع اعتقـاد إلـخ) هـذا ومـا بعـده محترز قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق ، وقوله وعدم المطابقه مع اعتقاد إلخ : هذا وما بعده محترز قوله معه فى جانب الكذب (قوله : بتفسـيره) أى : الجاحـظ وقوله أخص منه أى : من نفسه وقوله : لأـنه أى : الجاحظ (قوله : بالتفسـيرين السابقين) أى : تفسـير الجمهور ، وتفسـير النظام (قوله : والاعتقاد) أى : ومطابقه الاعتقاد (قوله : بناء)

.....

******

أى : واعتباره هذين الأمرين بناء إلخ ، وهذا جواب عما يقال : إن الجاحظ إنما اعتبر فى الصدق المطابقه للواقع واعتقاد المطابقه كما قال المصنف لا مطابقه الاعتقاد كما قال الشارح ، وكذلك الكذب إنما اعتبر فيه على ما قال المصنف عدم المطابقه للواقع واعتقاد عدم المطابقه لا عدم المطابقه للاعتقاد كما قال الشارح ، فكان الأولى للشارح أن يبدل مطابقه الاعتقاد فى جانب الصدق باعتقاد فى جانب الصدق باعتقاد المطابقه ويبدل عدم مطابقه الاعتقاد فى جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقه ليكون كلامه موافقا لما قاله المصنف ، وحاصل الجواب الذى ذكره الشارح أن اعتقاد المطابقه الذى ذكره المصنف فى جانب الصدق يستلزم مطابقه الاعتقاد الذى حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره ؛ وذلك لأن الخبر إذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له ؛ فقد توافق الواقع والاعتقاد ، فمطابق أحدهما مطابق للآخر ، وكذلك اعتقاد عدم المطابقه للواقع الذى ذكره المصنف فى جانب الكذب يستلزم عدم مطابقه الاعتقاد للواقع الذى حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره ، وذلك لأن الخبر إذا كان غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد ، فالخبر إذا كان غير مطابق لأحدهما كان غير مطابق للآخر ، وحينئذ فلا مخالفه بين ما نسبه المصنف للجاحظ وما نسبناه إليه لتلازمهما ، فإن قلت : لا حاجه فى إثبات الأخصيه إلى إثبات أنه اعتبر فى الصدق مطابقه الواقع الاعتقاد جميعا ، وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بإثبات أن اعتقاد المطابقه يستلزم الاعتقاد ضروره توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ؛ لأنه يكفى فى إثبات الأخصيه أنه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقه ، ولا يخفى أن المطابقه للواقع مع اعتقاد المطابقه أخص من مجرد المطابقه للواقع أو للاعتقاد ، وأن عدم المطابقه للواقع مع اعتقاد عدم المطابقه أخص من مجرد عدم المطابقه للواقع أو للاعتقاد ، فما الحامل للشارح على ما فعله؟ قلت : الحامل للشارح على ما فعله أنه هو المنقول عن الجاحظ ، لكن تفسير المصنف يستلزمه ، فلا يعترض عليه بالمخالفه لما نقل عنه.

مطابقه الاعتقاد ضروره توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ، وكذا اعتقاد عدم المطابقه يستلزم عدم مطابقه الاعتقاد ، ...

******

(قوله : مطابقه الاعتقاد) أى : مطابقه الخبر للاعتقاد توضيحه أنك إذا قلت : العالم حادث ، كان الخبر مطابقا للواقع ، فإذا اعتقدت مطابقته له كان الواقع والاعتقاد متوافقين ، وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد أيضا ، وإذا قلت : العالم قديم ، فالخبر غير مطابق للواقع ، فإذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين ، وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضا.

(قوله : ضروره توافق إلخ) مفعول لأجله عله لقوله يستلزم أى : لضروره توافق إلخ أى : لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضروره ، وقوله : حينئذ أى : حين إذا اعتقد مطابقته أى : الخبر للواقع ، والحال أن الخبر مطابق للواقع ، واعلم أن اعتقاد المطابقه يستلزم مطابقه الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقه أو مخالفه ؛ لأن العاقل لا يعتقد مطابقه الحكم للواقع إلا بعد أن يعتقد ذلك الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع سواء طابق الواقع أم لا ، فالأول : كأن يخبر شخص بأن السماء فوقنا معتقدا ذلك ، فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقه ، واعتقاده مطابقه الخبر للواقع يستلزم مطابقه الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر.

والثانى : كأن يخبر شخص فلسفى بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك ، فاعتقاد مطابقه ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقه الخبر لاعتقاده وإن كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق ؛ لأن الواقع أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم ، وظاهر قول الشارح ضروره توافق إلخ : يقتضى أن استلزام اعتقاد مطابقه الخبر للواقع لمطابقه الخبر للاعتقاد متوقف على موافقه الواقع والاعتقاد ، وقد علمت أن الأمر ليس كذلك ، ومثل ما قيل فى جانب الصدق يقال فى جانب الكذب ، فيقال اعتقاد عدم المطابقه يستلزم عدم مطابقه الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقه أو مخالفه ؛ لأن العاقل إذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع أو لا ، فالأول :

وقد اقتصر فى التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل (أَفْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً) ...

******

كأن يخبر شخص بأن السماء تحتنا غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقه ، واعتقاده عدم المطابقه يستلزم عدم مطابقه الخبر للاعتقاد وهو ظاهر.

والثانى : كأن يخبر الفلسفى بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفه ، واعتقاده عدم المطابقه يستلزم عدم مطابقه الخبر للاعتقاد أيضا ، فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقه يستلزم مطابقه الخبر للاعتقاد ، وكذا اعتقاد عدم المطابقه يستلزم عدم المطابقه للاعتقاد أيضا ، فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقه يستلزم مطابقه الخبر للاعتقاد ، وكذا اعتقاد عدم المطابقه يستلزم عدم المطابقه للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقه أو لا ، وحينئذ فلا وجه لقول الشارح ضروره توافق والاعتقاد المقتضى توقف الاستلزام على التوافق.

وأجيب بأن التعليل الذى ذكره الشارح إنما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو صوره الصدق عند الجاحظ ، والخبر فيها مطابق للواقع إذ لا بد فى الصدق من المطابقه للواقع عنده ، ولا شك أنه إذا اعتقد المطابقه فى تلك الحاله كان الاعتقاد مطابقا للواقع ، وهذا لا ينافى أن استلزام اعتقاد المطابقه الاعتقاد حاصل مطلقا أى : كان بين الواقع والاعتقاد موافقه أو مخالفه بقطع النظر عما نحن بصدده (قوله : وقد اختصر إلخ) عطف على قول اعتبر إلخ ، وأن الجمله حال من ضمير اعتبر (قوله : على أحدهما) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقه للواقع ، والنظام اقتصر فى تفسيره على اعتبار المطابقه للاعتقاد ، وحينئذ فقد ظهرت الأخصيه ؛ لأن الأخص ما كان أزيد قيدا (قوله :

بدليل أفترى) الإضافه بيانيه وهو متعلق بحال محذوفه أى : الجاحظ أنكر انحصار إلخ ، مستدلا بدليل هو قوله : أفترى ، وأصله : أأفترى ، مثل : أأشترى بهمزتين ، الأولى استفهاميه والثانيه للوصل ، فحذفت الثانيه استغناء عنها بهمزه الاستفهام ، ومعنى أفترى : أكذب ، فقوله كذبا مفعول مطلق ، وعامله من معناه وهو أفترى ، أو من لفظه محذوفا أى : وكذب كذبا.

(أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)(١)) لأن الكفار حصروا إخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى : (إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ)

******

(قوله : أم به جنه) أم متصله بدليل سبق همزه الاستفهام عليها ، ولا يقال إن شرط المتصله أن تقع بين جملتين متساويتين فى الفعليه أو الاسميه وهنا ليس كذلك ؛ لأنا نقول أم به جنه فى تأويل أم لم يفتر ، أو أم أخبر حال كونه به جنه ، ويجوز أن يكون جنه مرفوعا بفعل محذوف ، أى : حصل ، فما بعد أم جمله فعليه بالفعل على هذا ، أو مؤول بها على الأول على أنه صرح ابن مالك (٢) ومن تبعه بجواز وقوع المتصله بين غير المتساويتين فى الاسميه أو الفعليه (قوله : لأن الكفار إلخ) عله لكون ما ذكر دليلا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر فى الصادق والكاذب وثبوت الواسطه بينهما ، والمراد هنا بالكفار كفار قريش ، وقوله بالحشر متعلق بإخبار ، فالمحصور فى الافتراء والإخبار حاله الجنه إنما هو إخباره بالحشر والنشر ؛ لأنهم لما استبعدوا النشر الذى هو الإحياء بعد الموت والحشر الذى هو سوق الخلق للحساب ثم لمفرهم حصروا إخبار النبى بهما فى الافتراء والإخبار حال الجنون لا جميع إخباره ولا إخباره بغير ذلك كالرساله ، كما يدل لذلك الآيه فقوله على ما يدل : متعلق بإخباره بالحشر والنشر ، فإن قلت إثبات الواسطه بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر أظهر لكثره أفراد الإخبار ، واحتمال أن ما عدا هذين الفردين من الواسطه ، فكثره الأفراد أنفع للمستدل القائل بالواسطه ، فالأولى للشارح أن يقول : زعموا أن إخباره بالحشر إلخ ، بدل قوله : وأجيب بأن تعبير الشارح بحصر والموافقه الآيه المستدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر ، ووجه الحصر

١- سوره : سبأ ، الآيه : ٨.

٢- هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك السكاكى الجيّانى الأندلسى ، ولد فى جيان من أعمال الأندلس سنه ٦٠٠ ه - وهو أحد الأئمه فى علوم العربيه من مصنفاته "الألفيه" المشهوره فى النحو ، و" تسهيل الفوائد" ، و" لاميه الأفعال" و" الكافيه الشافيه" ، و" سبك المنظوم وفك المختوم" وغيرها الكثير توفى رحمه الله سنه ٦٧٢ ه (وانظر الأعلام ٦ / ١٣٣).

فى الافتراء والإخبار حال الجنه على سبيل منع الخلو ، ...

******

فى الآيه التعداد فى مقام البيان ، فإنه يفيد الحصر (قوله : فى الافتراء) متعلق بحصروا ، كما أن قوله على سبيل ذلك متعلق به.

(قوله : على سبيل منع الخلو) فيه أن المقصود إثبات الواسطه ومانعه الخلو تجوز الجمع ، فلو كان الخبر حال الجنه كذبا لم تثبت الواسطه مع أن إثباتها هو المراد ، فكان الأولى أن يقول على سبيل منع الخلو. والجمع إلا أن يقال : إن فى الكلام اكتفاء ، وحينئذ فقولهم : أفترى على الله كذبا أم به جنه منفصله حقيقه مانعه جمع وخلو ، كقولك : العدد إما زوج أو فرد ، أو يقال : إنه أراد منع الخلو بالمعنى الأعم المتنازل للانفصال الحقيقى لا بالمعنى الأخص ، وتوضيح ذلك أن منع الخلو بالمعنى الأخص الحكم بالتنافى فى الكذب فقط أى : فى حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا : زيد فى البحر ، وإما أن لا يغرق وهذا المعنى هو المشهور ، ومنع الخلو بالمعنى الأعم هو الحكم بالتنافى فى الكذب مطلقا ، سواء حكم بالتنافى فى حال صدق الطرفين واجتماعها أيضا أو حكم بعدمه أو لم يحكم بشىء ، وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقى بخلافه بالمعنى الأخص فلا يشمله ، فإذا أريد منع الخلو بالمعنى الأعم صح وجود الواسطه ؛ لأن من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع ، فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنه وهم من أهل اللسان فتعين أن يكون الخبر حال الجنه غير الكذب ؛ لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الواسطه وحيث وجدت فلا يصح أن يكون الصدق عباره عن مطابقه الواقع أو الاعتقاد ، والكذب عدم مطابقه الواقع أو الاعتقاد وإلا لانتفت الواسطه ، فتعين أن يكون الصدق عباره عن المطابقه لهما معا ، والكذب عدم المطابقه لهما معا وهو المطلوب. فإن قلت : لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى مع أن القضيه من قبيله فى نفس الأمر؟ قلت : إنما عبر بمنع الخلو ؛ لأنه لا غرض لهم فى منع الاجتماع بين الأمرين ، وإنما مطمح نظرهم منع الخلو فتأمل.

ولا شک أن (المراد الثانی) أی : الإخبار حال الجنه لا قوله : (أَمْ بِهِ جِنَّةٌ) علی ما سبق إلی بعض الأوهام (غیر الکذب لأنه قسیمه) أی : لأن الثانی قسیم الکذب إذ المعنی : أکذب أم أخبر حال الجنه ، وقسیم الشیء یجب أن یکون غیره (وغیر الصدق لأنهم لم یعتقدوه) أی : لأن الکفار لم یعتقدوا صدقه ...

******

(قوله : ولا شک أن المراد) أی : مراد الکفار (قوله : أی الإخبار إلخ) أی : المذکور فی قوله (أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)(۱) لأن المعنی أم أخبر حاله کونه به جنه (قوله : لا قوله أم به جنه) أی : الواقع فی الآیه ، وذلک لأنه استفهام لا یوصف بالصدق ولا بالکذب ؛ لأنه تصور ونفی الشیء فرع عن صحه ثبوته (قوله : لأنه قسیمه) أی : مقابله ، وکان الأولی أن یعبر بذلک ؛ لأن التقسیم من باب التصورات وکلامنا هنا فی التصدیقات ؛ لأن قولهم (أفتری علی الله کذبا أم به جنه) قضیه لا مفرد وکلام المصنف إشاره لقیاس من الشکل الأول ، وتقریره الإخبار حال الجنه قسیم الکذب ، وکل ما کان قسیما لشیء فهو غیره ینتج الإخبار حال الجنه غیر الکذب (قوله : إذ المعنی إلخ) فیه إشاره إلی أن أم فی الآیه متصله (قوله : یجب أن یکون غیره) أی : فی التحقق ، فیجب أن یکون خبره حال الجنون غیر الکذب ، فتصح المقابله علی سبیل الانفصال الحقیقی (قوله : وغیر الصدق) عطف علی قوله غیر الکذب أی : ولا شک أن مرادهم بالثانی هو الإخبار حال الجنه غیر

الصدق ؛ لأنهم لم یعتقدوا صدق صلی الله علیه وسلم لکونه عدوّا لهم ، وحینئذ فلا یصح أن یریدوا بالثانی صدقه ، واعترض علی المصنف بأن قولهم : لأنهم لم یعتقدوه لا یصح أن یکون دلیلا للمدعی وهو أن المراد بالثانی غیر الصدق ، وبیان ذلک أن عدم اعتقادهم الصدق صادق باعتقادهم عدم صدقه وبتجویزهم لصدقه وبخلو ذهنهم عن ذلک ، وحینئذ فیصح أن یراد بالثانی الصدق بناء علی تجویزهم صدقه ، وحینئذ فلا یصح الدلیل فکان الأولی أن یقول : لأنهم یعتقدون عدم صدقه ، وذلک لأن اعتقاد عدم الصدق لا یصدق علی تجویزه ، بل إنما یصدق بنفیه ، وحینئذ فلا تصح إرادته ؛

۱- سبأ : ۸.

فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو قال : لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، ...

******

لأن العاقل إنما يريد ما يعتقده أو يجوزه ، فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه ، وأجيب بأن المراد بعدم اعتقادهم صدقه أنهم يبعدون عن تصديقه غايه البعد بحيث لا يجوزونه أصلا ، ولا يخطر ببالهم كما أشار له الشارح بقوله الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولا معنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم غايه البعد إلا اعتقاد عدمه ، فقد رجع ذلك إلى قولنا لاعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح أظهر.

(قوله : فلا يريدون إلخ) من عطف المعلول على العله ، وقوله فى هذا المقام أى مقام الإنكار عليه (قوله : الذى هو بمراحل إلخ) فى معنى التعليل لقوله فلا يريدون إلخ ، لأن الموصول وصلته فى حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم بالعليه ، وفى هذا التعليل إشاره إلى أن المراد بقوله لأنهم لم يعتقدوه نفى اعتقادهم الصدق على الوجه الأبلغ فيقدم عدم تجويزهم لصدقه وعدم خطور صدقه ببالهم.

(قوله : لكان أظهر) أى : فى الدلاله على المدعى ، وهو أن المراد بالثانى غير الصدق ، وهذا يفيد أن هذا أظهر مما ذكره المصنف ، وما ذكره المصنف ظاهر أيضا.

أما الأول : فبيانه أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطه ؛ لأن اعتقاد عدم الصدق إنما يصدق بنفى الصدق ولا يصدق بتجويزه ، وحينئذ فلا يوجب أن يراد بالثانى غير الصدق لصحه إراده الصدق بناء على تجويزه كما مر.

وأما الثانى : فلما علمت أن مراد المصنف بقوله : لعدم اعتقادهم صدقه : أن الصدق بعيد عن اعتقادهم غايه البعد بحيث لا يجوزونه ، وحينئذ فلا يصح أن يراد بالثانى من شقى الترديد الصدق ، فكلام المصنف وإن أفاد المدعى بهذه المعونه إلا أن الذى قاله الشارح أظهر فى إفاده المدعى ؛ لأن أخذ هذا المعنى الذى قلناه من عباره المصنف فيه نوع خفاء قال العلامه عبد الحكيم : لك أن تقول إن قول المصنف : لأنهم لم يعتقدوه قضيه معدوله أى : إنهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لاعتقادهم عدمه ، وحينئذ

فمرادهم بكونه أخبر حال الجنه غير الصدق وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغه فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ؛ ...

******

فيؤول إلى الأظهر الذى قاله الشارح ، وإن كان المتبادر منه السالبه (قوله : فمرادهم إلخ) هذا حاصل لكلام المصنف السابق (قوله : وهم عقلاء إلخ) جواب عما يقال إنما ألزمت الواسطه من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم ، فأجاب بأن المعول فى مثل هذا على اللسان واللغه ، لا على الإخبار ، وهؤلاء من أهل اللسان واللغه فيعول عليهم فى مثله ؛ لأنهم لا يخطئون فيه (قوله : اللسان) أى : اللغه ، فقوله عارفون باللغه : تفسير لما قبله.

(قوله : فيجب إلخ) هذا تفريع على قوله فمرادهم إلخ (قوله : حتى يكون إلخ) حتى تعليليه ، وقوله هذا أى الإخبار حال الجنه ، وقوله منه أى : مما ليس بصادق ولا كاذب ، وقوله : بزعمهم أى : وإن كانت جميع أخباره - صلى الله عليه وسلم - صادقه فى نفس الأمر ولا جنه ، وقد يقال : هذا الدليل وإن نفى الحصر وأثبتت الواسطه إلا أنه إنما أثبت قسما واحدا من أقسام الواسطه الأربعه ، وحينئذ فلا يكون منتجا لتمام المدعى ، وقد يجاب بأن مراد الجاحظ إبطال مذهب غيره وإثبات مذهبه فى الجمله.

(قوله : وعلى هذا) أى : ولأجل هذا الذى قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق إلخ ، وهو قوله : فلا يريدون فى هذا المقام الصدق إلخ ، قوله بعد ذلك فمرادهم بكونه أخبر حال الجنه غير الصدق وغير الكذب ، فإن هذا يقتضى أن قول المصنف ؛ لأنهم لم يعتقدوه عله لكون المراد بالثانى غير الصدق ، وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فينحل المعنى ، ولا شك أن مراد الكفار بالثانى غير الكذب ، ومرادهم به أيضا غير الصدق ، وإنما كان مرادهم بالثانى غير الصدق ؛ لأنهم لم يعتقدوه (قوله : لا يتوجه ما قيل) أى : ما قاله الخلخالى اعتراضا على المصنف ، وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير وهو أى : الثانى غير الصدق فى الواقع ، وإنما كان الثانى غير الصدق ؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه ، فجعل عدم

.....

******

اعتقاد الصدق عله لكون الثانى غير الصدق ، واعترض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز أن يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق ، ألا ترى أن الكفار لا يعتقدون صدق النبى وهو صادق فى نفس الأمر ، وحينئذ فلا يتم هذا التعليل ، وحاصل الرد عليه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف إلا لو كان جعل قوله لأنهم لم يعتقدوه : عله لعدم الصدق أى : لكون الثانى غير الصدق ، والمصنف إنما جعله عله لعدم إرادتهم بالثانى الصدق ، والحاصل أن الاعتراض مبنى على أن المعلل عدم الصدق ، ونحن نجعل المعلل عدم إراده الصدق ، ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم إراده الصدق ؛ فتم التعليل. أفاد ذلك شيخنا العلامه العدوى ، فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب.

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب ، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد ، فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا ، والمعنى أفترى أو لم يفتر ، وعبر عن الثانى بقوله : أم به جنه ؛ لأن المجنون لا افتراء له.

تنبيه آخر : وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم قال السكاكى (١) : ليس من الواجب فى صناعه وإن كان المرجع فى أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها فى استفاده الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعه مستنده إلى تحكمات وضعيه واعتبارات إلفيه؟ فلا على الدخيل فى صناعه علم المعانى أن يقلد صاحبه فى بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق ، وكثيرا ما يشير الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز (٢) إلى هذا كما ذكر فى موضع ما تلخيصه هذا.

١- المفتاح ص ٩٠.

٢- دلائل الإعجاز ص ١٩٠ ، ١٩١.

لأنه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم إراده الصدق ؛ فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أى : معنى (أَمْ بِهِ جِنَّةٌ) (أم لم يفتر ...

******

اعلم أنه لا يصادف القول فى هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفه ومن تحدثه نفسه بأن (لما) تومئ إليه من الحسن أصلا ، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد أريحيه تاره ويعرى منها أخرى ، وإذا عجبته تعجب وإذا نبهته لموضع المزيه انتبه ، فأما من كانت الحالات عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحه المطلقه ، وإلا إعرابا ظاهرا ، فليكن عندك بمنزله من عدم الطبع الذى يدرك به وزن الشعر ، ويميز به مزاحفه من سالمه ، فى أنك لا تتصدى لتعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداه التى بها يعرف.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفه العظمى فى هذا الباب ، فإن من الآفه أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفه العله فى شىء مما تعرفه المزيه فيه ، ولا يعلم إلا أن له موقعا من النفس وحظا من القبول ، فهذا بتوانيه فى حكم القائل الأول.

واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفه الكل وجب ترك النظر فى الكل ؛ ولأن تعرف العله فى بعض الصور فتجعله شاهدا فى غيره أحرى من أن تسد باب المعرفه على نفسك وتعودها الكسل والهوينا.

قال الجاحظ : وكلام كثير جرى على ألسنه الناس وله مضره.

(قوله : لأنه) أى : المصنف لم يجعله أى : لم يجعل قوله : لأنهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق أى : كما فهم المعترض (قوله : فليتأمل) أمر بالتأمل للإشاره إلى أنه يمكن أن يقال : إن عدم الاعتقاد أى : الجزم لا يستلزم عدم الإراده ؛ لأن الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده إراده للأمر المشكوك فيه للتردد بينه وبين غيره ، وحينئذ فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الإراده ، والجواب أن المراد بقوله ؛ لأنهم لم يعتقدوه : نفى اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وإمكانه ، والشاك معتقد لإمكان الشىء وإن كان غير معتقد له من حيث ذاته.

(قوله : ورد) حاصله على ما يشير إليه الشارح ، منع أن المراد بالثانى غير الكذب ، ومنع أنه قسيم للكذب ، وبيانه أنا نختار أن المراد بالثانى الكذب ، وقوله أنه

فعبر عنه) أى : عن عـدم الافتراء (بالجنه لأن المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو أخص منه ؛ أعنى : الافتراء فيكون حصرا للخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه ؛ أعنى : الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد.

(أحوال الإسناد الخبرى)

******

قسيمه : إن أراد أنه قسيم مطلق الكـذب كمـا هو المتبـادر فممنوع ، بـل هو قسيم الكـذب العمـد خـاصه ، وإن أراد أنه قسيمه الكذب عن عمد فمسلم ، ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد من الثانى غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشىء قسيما للأخص أن يكون قسيما للأعم. (قوله : فعبر عنه إلـخ) أى : على طريق المجـاز المرسـل من إطلاـق اسم الملزوم على اللازم ؛ لأن من لوازم الإخبار حال الجنه عـدم الافتراء ، وحاصل هـذا الرد أنا لا نسـلم أن الإخبار حال الجنه واسـطه ، بل المراد منه عـدم الافتراء ، وهو من أفراد الكذب ، فقصدهم حصر خبر النبى الكاذب بزعمهم فى نوعيه الافتراء وعدمه ، وليس قصدهم حصر خبره من حيث هو فى الكـذب وغيره (قـوله : فعبر عنه إلـخ) أى : فحاصـل المعنى على هـذا الجواب ، أقصـد الكـذب على الله أم لم يقصـد لكونه حصـل منه ذلـك حـال الجنون المنافى للقصـد ، فمرادهم - لعنه الله عليهم - أن أخباره ليست عن الله على كل حال ، بل إما أنه اختلق ذلك بالقصـد ، أو وقع منه ذلك بلا قصـد (قوله : فالثانى) أى : وهو الإخبار حال الجنه (قوله : ليس قسـيما للكذب) أى : لمطلق الكـذب (قوله : بل لما هو إلخ) أى : بل هو قسـيم لما هو أخص من الكذب وهو الافتراء ؛ وذلك لأن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو أخص من مطلق كذب (قوله : فيكون حصرا إلخ) وحينئذ فالثانى كذب أيضا فلا واسطه.

أحوال الإسناد الخبرى :

خبر لمبتـدأ محـذوف أى : البـاب الأول أحوال الإسـناد الخبرى ، وفيه أن أحوال الإسـناد عباره عن الأمور العارضه له من التأكيد وعدمه ، وكونه حقيقه عقليه أو مجازا

وهو ضم كلمه أو ما يجرى مجراها إلى أخرى ...

******

عقليا ، وهذه غير الباب الأول ؛ لأنه ألفاظ ، وحينئذ فالحمل غير صحيح لعدم المطابقه بين المبتدأ والخبر ، والجواب أن فى الكلام حذف مضاف أى : مباحث أو عبارات أحوال الإسناد ، وأورد على المصنف أن الأمور العارضه للإسناد المسماه بأحواله من الحقيقه العقليه ، والمجاز العقلى والتأكيد وعدمه يمكن إجراؤها فى الإنشاء كما إن قلت لشخص : ابن لى قصرا ، فإن كان ذلك الشخص أهلا للبناء بنفسه فالإسناد حقيقه عقليه ، وإلا فمجاز عقلى كما سيأتى من أن المجاز العقلى لا يختص بالخبر ، وإذا كان المخاطب قريب الامتثال قيل له : اضرب من غير تأكيد ، وإن كان شديد البعد عن الامتثال قيل له : اضربنّ بالتأكيد بالنون المشدده ، وإذا كان غير شديد البعد قيل له : اضربن بالنون الخفيفه ، وحينئذ فلا وجه لتقييد الإسناد بالخبرى ، وأجيب بأن وجه التقييد أن الخبر أصل للإنشاء إما باشتقاق : كالأمر ، فإنه مشتق من الماضى عند الكوفيين وكذلك المضارع ، أو بنقل كصيغ العقود ونعم وبئس أو بزياده كالاستقبال والتمنى والترجى ، وكما فى لتضرب ولا تضرب ؛ ولأن المزايا والخواص المعتبره عند البلغاء حصولها فيه أكثر من الإنشاء ، وبالجمله فالخبر هو المقصود الأعظم فى نظر البلغاء ، فلذا قيد به وهذا لا ينافى أن الأحوال العارضه للإسناد الذى فيه تعرض للإسناد الذى فى الإنشاء ، ثم إن الإسناد من أوصاف الشخص ؛ لأنه مصدر فيؤول بالإسناد الذى هو وصف للطرفين أعنى : انضمام أحدهما للآخر (قوله : وهو ضم كلمه) أى : انضمام كلمه ، فأطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام ؛ لأنه الذى يتصف به اللفظ. كذا فى خسرو ، والمراد بالكلمه : المسند.

(قوله : أو ما يجرى مجراها) أى : كالجمله الحاله محل مفرد نحو : زيد قائم أبوه ، والمركبات الإضافيه والتقييديه (قوله : إلى أخرى) لم يقل أو ما يجرى مجراها فظاهره أن المسند إليه دائما لا يكون إلا كلمه منفرده ، وينقص هذا بمثل : (لا حول ولا قوه إلا بالله كنز من كنوز الجنه) (١) وقوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا)(٢) إلا أن يقال

١- أخرجاه فى الصحيحين.

٢- العنكبوت : ٥١.

بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت ...

******

حذفه من الثانى لدلاله الأول ، ومثل هذا شائع ، أو يقال : إنما لم يزد ذلك لقله وقوعه فى المسند إليه.

كذا قيل ، وقد يقال لا حاجه لذلك كله ؛ لأن الكلمه فى قوله : ضم كلمه شامله للمسند والمسند إليه ، فالمسند قسمان كلمه وما جرى مجراها ، والمسند إليه كذلك ، فالأقسام أربعه ، فمثال المسند والمسند إليه إذا كانا كلمتين : زيد قائم ، ومثال المسند إليه الجارى مجرى الكلمه قولهم : (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) (١) ومثال المسند الجارى مجراه : زيد قام أبوه ، ومثال ما إذا كان كل منهما جاريا مجرى الكلمه : لا إله إلا الله ينجو قائلها من النار ، ولا يأتى ورود الاعتراض على الشارح إلا لو قال ضم كلمه مسنده أو ما جرى مجراها إلى أخرى.

(قوله : بحيث إلخ) الباء للملابسه متعلقه بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود على الضم أى : ضما ملتبسا بحاله ، وهى أن يفيدك ذلك الضم الحكم بأن إلخ ، أى : يدل على أن المتكلم حكم بأن إلخ ، وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو القضاء وهذا القيد مخرج لضم اسم الفاعل لفاعله ، ويصح أن يراد به الوقوع أو اللاوقوع ، وعلى هذا فقوله بأن إلخ : متعلق بالحكم على أنه تفسير له ، فالباء : للتصوير ، والمعنى ضما ملتبسا بحاله ، وهى أن يفيد ذلك الضم الحكم المصور بثبوت مفهوم إحداهما لمفهوم الأخرى وذلك فى القضيه الموجبه ، وقوله أو منفى عنه أى : أو منتف عنه وذلك فى القضيه السالبه ، فإن المحكوم به فيها الانتفاء ولا يصح أن يراد بالحكيم الإيقاع والانتزاع ؛ لأن ذلك الضم لا يدل على أن المتكلم أدرك أن ثبوت مفهوم إحداهما لمفهوم الأخرى مطابق أو غير مطابق ، ولو قال الشارح وهو ضم كلمه أو ما يجرى مجراها إلى أخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم إحداهما للأخرى : كان أوضح (قوله : مفهوم إحداهما)

١- أورده أبو هلال العسكرى فى جمهره أمثال العرب (١ / ٢١٥) وكذلك أورده فى لسان العرب (٦ / ٤٢٣٠) ماده (معد) وقال يضرب مثلا لمن خبره خير من مرآته.

لمفهوم الأخرى أو منفى عنه ، ...

******

أعنى : المحكوم به ، والمراد المفهوم المطابقى أو التضمنى للقطع بأن الثابت فى : ضرب زيد ، أو زيد ضارب إنما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم ، والثابت فى قولك : الإنسان حيوان ناطق المفهوم المطابقى.

(قوله : لمفهوم الأخرى) أعنى : المسند إليه ، واعترض بأن الأولى أن يقول لما صدق لأخرى ؛ لأن الموضوع يراد منه الماصدق ، والمحمول يراد منه المفهوم أعنى الوصف الكلى ، وأجيب بأن ما عبر به أولى ؛ لأنه لو عبر بالماصدق لخرجت القضايا الطبيعيه ، فإن المراد من الموضوع فيها المفهوم الكلى أعنى : الحقيقه ، فمراد الشارح بالمفهوم ما فهم من اللفظ كان حقيقه أو أفراد ، وليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات والماصدق حتى يرد الاعتراض ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن الإسناد عباره عن : الضم المذكور طريقه لبعضهم ، قال السكاكى : الإسناد هو الحكم أعنى : النسبه ، ولذا عرفه بقوله : الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم أو انتفائه عنه ، وكل من الطريقتين صحيح ؛ وذلك لأن الأمور المعتبره فى الإسناد من التأكيد والتجريد عنه والحقيقه العقليه والمجاز العقلى كما يوصف بها الحكم يوصف بها ضم إحدى الكلمتين للأخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح ، إلا أنهما يختلفان من جهه أنه إذا أطلق الإسناد على الحكم كان المسند والمسند إليه من صفات المعانى ، ويوصف بهما الألفاظ الداله على تلك المعانى تبعا ، وإذا أطلق الإسناد على الضم المذكور كان الأمر بالعكس ، كذا ذكره القرمى.

نعم تعريف الإسناد بما قاله الشارح أولى مما عرف به السكاكى من جهه المسند والمسند إليه فى عرفهم من أوصاف الألفاظ ؛ لأن الأحوال المبحوث عنها إنما تعرض للألفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفه ضميرا أو اسم إشاره أو علما أو نكره ، وكذلك كون المسند اسما أو فعلا أو جمله اسميه أو فعليه أو ظرفيه ، وقولهم الفصل : لتخصيص المسند إليه بالمسند من باب إجراء المدلول على الدال ، فالمراد بالمسند إليه والمسند هو اللفظ ، وقول السكاكى فى التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضى أن المسند والمسند إليه من أوصاف المعانى ، ولا يقال : إن الخواص والمزايا إنما تعتبر أولا فى

وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثره مباحثه ، ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبه عن الطرفين ؛ لأن البحث فى علم المعانى إنما هو عن أحوال اللفظ ...

******

المعانى ، فاللائق باصطلاح أهل المعانى أن يعتبر المسند إليه والمسند من أوصاف المعانى ؛ لأنا نقول هذا لا يتم لاستلزامه أن لا يكون علم المعانى باحثا عن أحوال اللفظ فتأمل (قوله : وإنما قدم بحث الخبر) أى : المذكور فى هذا الباب والأبواب الأربعه بعده على بحث الإنشاء مع أن تلك الأبحاث لا تختص بالخبر (قوله : لعظم شأنه) أى : شرعا ؛ لأن الاعتقاديات كلها أخبار ولغه فإن أكثر المحاورات أخبار (قوله : وكثره مباحثه) عطف مسبب على سبب ، وإنما كثرت مباحثه بسبب أن المزايا والخواص المعتبره عند البلغاء أكثر وقوعها فيه (قوله : ثم قدم أحوال الإسناد) أى : ثم قدم من مباحث الخبر أحوال الإسناد و [ثمّ] للترتيب الإخبارى (قوله : مع تأخر النسبه) أى : التى هى مراده بالإسناد على ما مر من الطريقتين ، وفيه أن المحل للضمير فكان المناسب أن يقول : مع تأخره أى : الإسناد ، إلا أن يقال أظهر فى محل الإضمار إشاره إلى أن مراد المصنف بالإسناد النسبه كذا قرر بعضهم ؛ لكن أنت خبير بأن هذا الكلام إنما يتم على طريقه السكاكى ، من أن المراد بالإسناد الحكم لا على طريقه الشارح من أن الإسناد ضم كلمه لأخرى ، إذ الضم غير النسبه ، فالأولى للشارح أن يقول : مع تأخر الإسناد ؛ لأن الكلام فيه لا فى النسبه اللهم إلا أن يقال : إنه أراد بالنسبه الإسناد من إطلاق اسم اللازم على الملزوم ، أو يقدر مضاف فى قوله سابقا ضم كلمه إلخ أى : أثر ضم إلخ أو لازم ضم والأثر هو النسبه وكذلك اللازم ، ويراد بالحكم فى قوله بحيث يفيد الحكم إلخ : الحكم اللغوى وهو القضاء ، وحينئذ فيكون كلام الشارح موافقا للسكاكى فى أن الإسناد هو النسبه الكلاميه : قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله لأن البحث فى علم المعانى إنما هو إلخ) (إنما) هنا لمجرد التوكيد ، أو يقال : إن الحصر إضافى أى : إن البحث فى علم المعانى إنما هو عن الطرفين من حيث وصفهما بالمسند إليه والمسند لا من حيث ذاتهما ، وحينئذ فلا ينافى أنه يبحث فى علم المعانى عن

الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبه إنما هو ذات الطرفين ، ولا بحث لنا عنها (لا شك أن قصد المخبر) ؛ أى : من يكون بصدد الإخبار والإعلام ، ...

******

متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله : الموصوف إلخ) أى : فالبحث عنه من حيث وصفه بالإسناد (قوله : وهذا الوصف) أى : كونه مسندا إليه أو مسندا (قوله : وهذا الوصف إنما يتحقق) أى : يتعقل فى الذهن (قوله : بعد تحقق الإسناد) أى : لأنه ما لم يسند أحد الطرفين للآخر لم يصر أحدهما مسندا إليه والآخر مسندا ، والحاصل أن المعترض يلاحظ ذات الطرفين ، ويقول : إن الإسناد متأخر عنهما فى الوجود طبعا ، فالمناسب تأخير الكلام على أحواله وضعا ، وحاصل الرد عليه : أنه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت ، بل المنظور له وصفهما بالإسناد ، ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الإسناد فهو متقدم طبعا ، وحينئذ فينبغى أن يقدم الكلام على أحواله وضعا ليوافق الطبع (قوله : لا شك إلخ) من هنا لقوله فينبغى إلخ : تمهيد لبيان أحوال الإسناد.

(قوله : إن قصد إلخ) أى : مقصود وفى الكلام حذف حرف الجر أى : فى أن المقصود (قوله : أى من يكون بصدد الإخبار) أى : من يكون قاصد الإخبار والإعلام لا الآتى بالجمله الخبريه مطلقا ، بدليل قوله : وإلا فالجمله إلخ ، وهذا إشاره للجواب عن اعتراض خطيب اليمن على المصنف حين ألف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور ، فقال معترضا عليه قوله : لا شك إلخ ، فى حصر قصد المخبر فيما ذكر نظر إذ يرد عليه قول أم مريم (رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى)(1) فإنه ليس قصدها إعلام الله بالفائده ولا بلازمها ، إذ المولى عالم بأنها وضعت أنثى وعالم بأنها تعلم أنها وضعت أنثى ، وحاصل الجواب أن قول المصنف : إن قصد المخبر بكسر الباء من الإخبار وهو له معنيان لغوى واصطلاحى ، فالأول : الإعلام ، والثانى : التلفظ بالجمله الخبريه مرادا بها إفاده معناها ، وإن لم يحصل بها العلم ، ولذا يعتق كل العبيد فيما إذ قال كل من أخبرنى بقدوم زيد

١- آل عمران : ٣۶.

وإلا- فالجمله الخبريه كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفاده الحكم أو لازمه مثل : التحسر ، والتحزن فى قوله تعالى - حكايه عن امرأه عمران : (رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى)(۱) ...

******

فهو حر ، فأخبروه على التعاقب والمخبر هنا بالمعنى اللغوى أى : المعلم ، فقول الشارح والإعلام عطف تفسير لا بالمعنى العرفى أى : الآتى بالجمله الخبريه إلا- أنه ليس المراد بالمخبر المعلم بالفعل ، وإلا لما صح الترديد الآتى بقوله : فإن كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن المؤكدات ؛ لأنه حيثما أعلمه بالفعل كيف يكون خالى الذهن فتعين أن يكون المراد بالمخبر من كان بصدد الأخبار والإعلام (قوله : وإلا فالجمله إلخ) أى : وإلا نقل المراد بالمخبر من ذكر ، بل المراد به الآتى بالجمله الخبريه مرادا بها معناها ، فلا يصح حصر مقصوده فى الأمرين اللذين ذكرهما المصنف ؛ لأن الجمله الخبريه إلخ (قوله : مثل التحسر) مما دخل تحت مثل إظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكايه عن نبيه زكريا : (رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى)(۲) وإظهار الفرح كما فى قولك : قرأت الدرس ، وحضرنى الأفاضل ، وتذكير ما بين المراتب من التفاوت العظيم كما فى قوله تعالى : (لا- يَسْتَوِى الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)(۳) إلخ ، فإن اللفظ مستعمل فى معناه ، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه ؛ لأن النبى وأصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء ، ويعلمونه بأن المولى عالم بعلمهم ذلك ، بل لتذكير ما بين الرتبتين من التفاوت العظيم ؛ لأجل أن يتباعد القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط مرتبته.

(قوله : فى قوله تعالى حكايه إلخ) أى : فإن اللفظ مستعمل فى معناه ، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه ؛ لأن المخاطب وهو المولى عالم بكل منهما ، بل لإظهار التحسر على خيبه رجائها والتحزن إلى ربها ؛ لأنها كانت ترجو وتقدر إنها تلد ذكرا ، فأخبرت أنها ولدت أنثى ، ولا شك أن إظهار خلاف ما يرجوه الإنسان يلزمه التحسر ، فظهر لك من هذا أن استفاده التحسر من الآيه بطريق الإشاره والتلويح على ما هو مفاد

۱- آل عمران : ۳۶.

۲- مريم : ۴.

۳- النساء : ۹۵.

وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق بقصد ...

******

عبد الحكيم ، وأما قول بعضهم استعمال الكلام فى إظهار التحسر والتحزن والضعف مجاز مركب ، وتحقيقه أن الهيئه التركيبيه فى مثله موضوعه للإخبار ، فإذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له ، فإن كانت العلاقه المشابهه : فاستعاره وإلا فمجاز مرسل ، والآيه من قبيل الثانى ؛ لأن الإنسان إذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه إظهار التحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وإراده اللازم أ. ه كلامه.

ففيه نظر إذ يلزم عليه أن الآيه إنشاء معنى ، وحينئذ لا تصلح شاهدا للشارح ، إذ هو بصدد التمثيل لما إذا كان خبر المخبر لم يفد المخاطب الحكم ولا لازمه (قوله :

وما أشبه ذلك) أى : من أفراد أمثله التحسر كقوله : (١)

هواى مع الرّكب اليمانين مصعد

جنيب وجثمانى بمكّه موثق

وكما فى قوله خطابا لامرأه اسمها أميمه تلومه على عدم الانتقام والأخذ بثأر أخيه :

قومى هم قتلوا أميم أخى

فإذا رميت يصيبنى سهمى (٢)

فلئن عفوت لأعفون جللا

ولئن سطوت لأوهنن عظمى

أى : قومى يا أميمه هم الذين فجعونى بقتل أخى ، فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على بالمضره ؛ لأن عز الرجل بعشيرته ، فإن عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوت عن أمر عظيم وخطب جزيل وأظهرت الإحسان الكامل لهم ، وإن قهرتهم بالانتقام عاد الأمر إلى توهين حالى ، فلذا تركت الانتقام ، فأميمه المخاطبه عالمه بأن القاتلين لأخيه قومه وتعلم بأنه عالم بذلك ، وحينئذ فالقصد إظهار التفجع والتحزن على

١- هو لجعفر بن علبه الحارثى وهو من الطويل وقد ورد فى تاج العروس بلا نسبه وانظر المعجم المفصل فى شواهد اللغه العربيه (٥ / ١٤١).

٢- البيتان من الطويل وهما للحارث بن وعله الـذهلى. وانظر شواهد المغنى (١ / ٣٦٣) والمعجم المفصل فى شواهد اللغه العربيه (٧ / ٣٨٥) ولسان العرب (١ / ٦٦٣) (ماده جلل).

(إفاده المخاطب :) خبر أن (إما الحكم ،) مفعول الإفاده (أو كونه) أى : كون المخبر (عالما به) أى : بالحكم ، ...

******

موت أخيه ، فقوله : وما أشبه ذلك ليس مستدركا مع قوله أولا- مثل التحسر ؛ لأن الإتيان بمثل لإدخال الأنواع : كالضعف والفرح ، وقوله وما أشبه ذلك لإدخال أفراد أمثله التحسر كما علمت (قوله : إفاده المخاطب) لو قال إفاده إما الحكم وحذف المخاطب لكان أخصر وشاملا- لما إذا وجه الكلام إلى شخص وأريد إفاده غيره (قوله : إما الحكم) أى : سواء كان مدلولا حقيقيا للخبر أو مجازيا أو كنائيا (قوله : مفعول الإفاده) أى : الثانى والأول ، قوله : المخاطب والفاعل محذوف أى : إفاده المخاطب إما الحكم (قوله : أو كونه إلخ) أورد على المصنف أن إفاده الحكم ملزوم وإفاده كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو ؛ لأنهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين فى مانعه الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا- يستلزم عين الملزوم ، بل نقيضه نعم لو كانت أداه الانفصال داخله على نفس القصد ، كأن يقال الثابت فى الخبر إما قصد إفاده الحكم أو قصد إفاده لازمه لم يرد ذلك ، إذ لا تلازم بين القصدين ، ولا يجوز انتفاؤهما ممن يكون بصدد الإخبار ، وأجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى مانعه الخلو إذا كانت القضيه منفصله لزوميه ، والقضيه فيما نحن فيه اتفاقيه فلا يشترط فيهما ما ذكر ، فالحاصل أن القضيه هنا اتفاقيه مانعه خلو فيجوز الجمع (قوله : أى كون المخبر عالما به) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبه جزما أو ظنا لا مجرد التصور ، إن قلت : الكون المذكور حكم من الأحكام اللازمه للحكم الأصلى الذى هو الوقوع ، أو اللاوقوع المفهومه من القضيه بطريق المجاز ؛ لأن دلاله اللفظ على لازم معناه مجاز ، وهذه الأحكام اللازمه كثيره ككون المتكلم حيا أو موجودا ، فما وجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذكر دون غيره من الأحكام اللازمه؟ قلت : لما كان هذا الحكم اللازم مقصودا للمخبر ؛ لأن المخبر يقصد إيقاعه فى بعض الأحيان ، وذلك فيما إذا كان المخاطب عالما بأصل الحكم دون غيره من الأحكام اللازمه

والمراد بالحكم هنا وقوع النسبه أو لا وقوعها ، ...

******

خص بالذكر ؛ لأنه لا يوجد هذا المعنى فى غير ذلك اللازم وإن قصد ذلك الغير ، كما إذا قال شخص توهمه المخاطب ميتا : السماء فوقنا ؛ ليفيد حياته فهو نادر ، ولا ينافى هذا أن المقصود هو الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع ؛ لأنه المقصود الأصلى.

(قوله : والمراد بالحكم هنا) أى فى كلام المصنف.

اعلم أنه قد تقرر أن الحكم يطلق على النسبه الكلاميه أى : المفهومه من الكلام ، وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ، أو انتفاؤه عنه فى الواقع وهو المتعارف بين أرباب العربيه ، وهذا المعنى هو المعنى بوقوع النسبه أو لا وقوعها أى : النسبه الواقعه أى : المتحققه فى الخارج أو غير المتحققه فيه ، ويطلق على المحكوم به ويطلق على إذعان النسبه أى : إدراك أنها واقعه أو ليست بواقعه وهو المعبر عنه فيما بين أرباب المعقول بالإيقاع والانتزاع ، ويطلق على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير على ما هو عرف الأصوليين وعلى ما ثبت بالخطاب : كالوجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ، ولا خفاء أن المقصود بالإعلام هو إفاده وقوع النسبه أى : تحققها أو لا وقوعها فى الخارج ، فإذا قال لك شخص : قام زيد كان قصده إفادتك أن ثبوت القيام لزيد حصل وتحقق فى الخارج ، وليس قصده إفادتك أنه أدرك أن ثبوت القيام مطابق للواقع ، وحيث كان المقصود بالإعلام إنما هو إفاده وقوع النسبه فيكون هو المراد بالحكم هنا ؛ فقول الشارح وقوع النسبه أى : النسبه الواقعه أى : المتحققه فى الواقع والخارج ، وهذا فى القضيه الموجبه ، وقوله أولا وقوعها أى : والنسبه الغير الواقعه أى : الغير المتحققه فى الواقع وهذا فى القضيه السالبه.

قال الشارح – فى المطول – : ولا يصح أن يراد بالحكم هنا الإيقاع والانتزاع لظهور أنه ليس قصد المخبر إفاده أنه أوقع النسبه أى : أدرك أنها مطابقه للواقع أو لا ، ولا أنه عالم بأنه أوقعها ، وأيضا الإدراك من أوصاف الشخص ، فلو أريد لما كان لإنكار الحكم معنى ، إذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم : أنت لم توقع النسبه ، فإن قلت : جعل المقصود الأصلى من الخبر إفاده المخاطب وقوع النسبه أو لا وقوعها لا الإيقاع

وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع ؛ ...

******

والانتزاع ، هـذا إنما يظهر على القول بأن مـدلول الخبر النسـبه لا الإذعان بها ، وهـذا خلاف ما عليه الأكثر ، إذ الـذى عليه الأكثر كالإمام الرازى وابن السبكى (١) والعلامه السيد وغيرهم : أن مدلول الخبر إذعان النسـبه أعنى : الإيقاع والانتزاع ، قلت : أجاب العلامه عبـد الحكيم : بـأن الإيقاع والانتزاع وإن كان مـدلولا للخبر على قول الأكثر إلا أنه ليس مقصودا بالإفاده ، بل وسـيله لما قصـد إفـادته بالخبر وهو وقوع النسـبه أو لا وقوعها ؛ وذلك لأن المخاطب يسـتفيد الإيقاع والانتزاع من الخبر ، ثم ينتقل منه إلى متعلقه الـذى هو المقصود بالإعلام وهو وقوع النسـبه أو لا وقوعها ، ويـدل لـذلك ما هو الحق عندهم من أن الألفاظ لا دلاله لها فى نفسـها على مـا فى الخـارج ، بـل دلالتهـا على الصور الـذهنيه أولاً ، وبالـذات وبواسـطتها على مـا فى الخـارج لما بينهما من الارتباط ، فظهر لك أن كون الخبر مـدلوله الإيقاع والانتزاع لا ينافى أن المقصود بالإعلام إفاده وقوع النسـبه أو لا وقوعها فتأمل ذلك.

(قوله : وكونه) أى : الحكم بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها مقصود للمخبر بخبره إلخ) وهذا توطئه لقوله : وهذا مراد إلخ (قوله : لا يستلزم) أى : ذلك الكون تحققه أو ثبوته فى الواقع وضمير تحققه للحكم بمعنى النسبه ، وحاصله أن قصد المخبر بخبره إفاده وقوع النسـبه أى : كون النسـبه واقعه لاـ يسـتلزم تحقيقها فى الواقع ؛ لأن دلاله الألفاظ على معانيها وضـعيه يجوز تخلفها وليسـت عقليه تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا : كدلاله الأثر على المؤثر ، فإذا قلت : زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد فى الواقع ، ودلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققا فى الواقع لجواز أن يكون الخبر كذبا (قوله : وهذا) أى : كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع.

١- هو أبو حامـد أحمـد بن على بن عبـد الكافى بهاء الـدين السـبكى ، فاضل ، له" عروس الأفراح شـرح تلخيص المفتاح" ولى قضاء العسكر وقبله قضاء الشام وكثرت رحلاته ومات مجاورا بمكه سنه ٧٦٣ ه. (وانظر الأعلام للزركلى ١ / ١٧٦).

وهذا مراد من قال : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه ، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا : زيد قائم ومفهومه - أن القيام ثابت لزيد ، وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ ؛ فليفهم.

(ويسمى الأول) أى : الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته (فائده الخبر ، والثانى) أى : كون المخبر عالما به (لازمها) أى : لازم فائده الخبر ؛ لأنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ...

******

(قوله : مراد من قال إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) أى : الحكم أو انتفائه أى :فليس مراد ذلك القائل نفى دلاله الخبر على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفائه كما هو ظاهره ، بل مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته فى الواقع لجواز أن يكون كذبا ، والحاصل أن الخبر يدل على ثبوت المعنى أى : الحكم أو انتفائه فى الواقع قطعا فكيف يقول هذا القائل : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه فى الواقع؟ فأجاب الشارح بأن مراده بنفى الدلاله على الثبوت أو الانتفاء أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفاؤه فيه وهذا لا ينافى أنه يقول بدلاله الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم أو انتفائه فى الواقع.

(قوله : وإلا فلا يخفى إلخ) أى : وإلا نقل هذا مراده ، بل بهذا الكلام أن الخبر لا يدل على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلا يصح كلامه ؛ لأنه لا يخفى إلخ (قوله : إن مدلول قولنا إلخ) أى : مدلوله الوضعى (قوله : ومفهومه) عطف على مدلول مرادف له ، وقوله أن القيام ثابت لزيد ، الأنسب ثبوت القيام لزيد فى الواقع (قوله : وعدم ثبوته له) أى : فى الواقع ، وقوله احتمال عقلى نشأ من كون دلاله الخبر : وضعيه يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال (قوله : ويسمى الأول فائده الخبر) أشار بلفظ التسميه إلى أنه اصطلاح لأهل الفن ، ولا مشاحه فى الاصطلاح ، فلا يرد عليه أن فائده الشىء ما يترتب عليه ، والمترتب على الخبر علم المخاطب بالحكم لا نفس الحكم (قوله : أى الحكم) أى : لا إفاده الحكم ، وقوله الذى يقصد بالخبر أى : الذى يقصد المتكلم إفادته للمخاطب بالخبر ، فلا ينافى أنه قد لا يقصد إفادته كما فى صوره قصد إفاده اللازم (قوله : لأنه) أى : الحال والشأن ، وهذا دليل على كون الثانى لازما للفائده (قوله : كل ما أفاد)

وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم ؛ لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار ؛ ...

******

أى : كـل خبر أفـاد المخاطب الحكم أفاد أنه أى : المخبر عالم به أى : بـذلك الحكم ، وأشار الشارح بهـذا إلى أن اللزوم ليس باعتبـار ذات العلم وذات الحكم ؛ لأـنه لاـ تلاـزم بينهما ، إذ قـد يتحقق الحكم ولا يعتقـده المتكلم ، بل باعتبار الإفاده بمعنى أن إفـاده الأـول لاـزمه لإفـاده الثانى ، لا من حيث ذاتهما ، إذ لا تلازم بينهما ، وأورد على هـذه الكليه أنها منقوضه بخبر الله تعالى ، فإنه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به ؛ لأن كونه عالما معلوم لنا قبل الخبر فلم نستفده من الخبر ، وجوابه أن المعلوم لنا قبل الخبر ، وجوابه أن المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الـذى يسـمى مثله عنـدنا تصورا وليس هو المقصود ، بل المقصود إفادته بالخبر العلم الذى يسمى نظيره عندنا تصديقا ولا يستفاد إلا من الخبر ؛ لأنه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذى نسميه تصديقا بدليل الكواذب فإنه يعلمها ، وليست على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشىء على وجه نسميه تصديقا لا نعلمه إلا من خبره.

بقى شـىء آخر وهو أنه قـد يمنع اللزوم مطلقـا ؛ لأـن المخاطب قـد يغفل عن كون المتكلم عالما أو يخبر بالحكم وهو شاك أو جاهـل ، فلم تكن إفـاده أنه عـالم لاـزمه لإفـاده نفس الحكم ، والجواب أن المراد اللزوم فى الجمله أى : أن ذلـك اللزوم بالنظر للغـالب والجـارى على العرف ؛ لأـنه عنـد سـماع الخبر الشـأن حصوله فهو فى حكم المعلوم بالضـروره (قوله : وليس كل ما أفاد إلـخ) أى : ليس كل خبر أفاد أن المتكلم عالم بالحكم ، وفى هذا إشاره إلى أن اللزوم ليس من الجانبين ، وحينئذ فهو لازم أعم : كلزوم الضوء للشـمس ، فيلزم من وجود الملزوم وجوده ولاـ يلزم من وجوده وجود الملزوم ، وهـذا بخلاـف اللاـزم المساوى : كقبول العلم وصـنعه الكتابه (قوله : لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار) أى : فالخبر حينئـذ إنما أفاد لازم الفائده ولم يفد الفائـده. إن قلت : إن الفائـده تحضـر فى ذهن المخاطب حال إفاده اللازم ، فإفاده اللازم تسـتلزم إفاده الفائده أيضا – أجيب بأن حضورها حال إفاده اللازم المجهول ليس بعلم جديد ، بل هو

كما فى قولنا لمن حفظ التوراه : قد حفظت التوراه. وتسميه مثل هذا الحكم فائده الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه. والمراد بكونه عالما بالحكم ...

******

تذكار فلا يعتبر (قوله : كما فى قولنا لمن حفظ التوراه) أى : والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراه فلا بد من هذا لصحه التمثيل بهذا المثال ، وإلا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراه ، ولعل الشارح لم يقيد بقوله : لمن علم أن ما حفظه هو التوراه إشعارا بأن حفظها لا ينفك عاده عن العلم بها ، من حيث إنه توراه ، وإن جاز فى المحقرات الانفكاك.

(قوله : وتسميه إلخ) حيث قيل لازم فائده الخبر وقوله مثل هذا الحكم أى : تسميه هذا الحكم وما ماثله ، والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراه والمراد بما ماثله كل حكم يكون معلوما قبل الإخبار ، وأشار بهذا للجواب عما يقال : إن حفظ التوراه معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به ، فكيف يسمى فائده؟ وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالفائده ما يستفاد من الخبر بالفعل ، بل شأنه أن يستفاد منه.

(قوله : والمراد بكونه) أى : المخبر المذكور فى قوله : كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ، ولو قال : والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول صوره إلخ ، وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمه فى قوله : كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ، وتقرير المنع لا نسلم الملازمه أى : لا نسلم أنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون المخبر أخبر بشىء عالما بخلافه ، أو شاكا فيه مترددا ، أو ظانا له ، أو متوهما ، وحاصل الجواب : أن هذا المنع لا يرد إلا إذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك ، بل المراد بالعلم حصول صوره هذا الحكم فى ذهن المخبر ، وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للإخبار سواء كان معتقدا له اعتقادا جازما أو غير جازم أو غير معتقد أصلا أو معتقدا لخلافه ، فكل مخبر بخبر تحصل صوره الحكم فى ذهنه وإن كانت تلك الصوره قد لا تطابق الواقع وهذه الصوره تسمى علما وإطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله : والمراد بكونه عالما) أى : فى قولنا كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم بالحكم.

حصول صوره الحكم فى ذهنه ، وهاهنا أبحاث شريفه سمحنا بها فى الشرح.

(وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى : بفائده الخبر ولازمها (منزله الجاهل) فيلقى إليه الخبر ...

******

(قوله : حصول صوره الحكم) أى : صوره الحكم الحاصله فى ذهنه ، وحينئذ فالمعنى : كل خبر أفاد الحكم أفاد أن صوره ذلك الحكم حاصله فى ذهن المخبر ، فعلم أن المراد بالعلم هنا : العلم بالمعنى المصطلح عليه عند المناطقه ، وهو الصوره الحاصله فى الذهن ، سواء كانت موافقه للواقع أو لا ، كانت معتقده للمتكلم اعتقادا جازما أو غير جازم ، أو غير معتقده لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند الأصوليين والمتكلمين ، وعلى الأول : فالعلم عين المعلوم وغيره على الثانى ، وإنما قال الشارح حصول صوره الحكم ، ولم يقل الصوره الحاصله ؛ ليفيد أن العلم هو الصوره من حيث حصولها فى الذهن (قوله : سمحنا بها فى الشرح) أى : جدنا بها فيه ، والمراد ذكرناها فيه ، ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعاره التبعيه (قوله : وقد ينزل إلخ) أى : وقد ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما منزله الجاهل لعدم جرى المخاطب على مقتضى علمه ، واعترض على المصنف بأن هذا تخريج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، والكلام هنا فى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر ، وحينئذ فالأولى عدم ذكر ذلك هنا وذكره فيما يأتى فى الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر المشار له بقوله : وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ، وأجيب بأنه إنما ذكره هنا جوابا عن سؤال وارد على الكلام السابق ، وحاصله أنه لو كان قصد المخبر منحصرا فى الأمرين لما صح إلقاء الخبر للعالم بهما ، فأجاب بما ذكر ، وحاصله إنه إنما صح إلقاء الخبر للعالم بهما لتنزيله منزله الجاهل فأولا قرر الأصل ودفع ما يرد عليه ، ثم تكلم بعد ذلك على الفرع أعنى التخريج على خلاف مقتضى الظاهر. (قوله : العلم بهما) اعلم أن التنزيل المذكور يكون فيما إذا علم المخاطب الفائده ولازمها معا أو إحداهما ، وكلام المصنف ظاهر فى الأول ، ويمكن تأويله بحيث يكون محتملا للوجوه الثلاثه : علم الفائده ، وعلم اللازم ، وعلم الفائده واللازم.

وإن كـان عالمـا بالفائـدتين (لعـدم جريه على موجب العلم) فـإن من لاـ يجرى على موجب علمه هو والجاهـل سواء ؛ كمـا يقال للعالم التارك للصلاه : الصلاه واجبه. وتنزيل العالم بالشىء منزله الجاهل به ...

******

بأن يرجع الضمير فى قوله بهما : لمجموع الأمرين ، وهو يصدق بالبعض والجميع فالأول كقولك لتارك الصلاه العالم بوجوبها : الصـلاه واجبه ، والثانى وهو المخاطب العالم باللازم قولك : ضـربت زيـدا لمن يعلم أنك تعرف أنه ضـرب زيـدا ، لكنه يناجى غيرك بضـربه عنـدك ، كـأنه يخفى منـك ، والثـالث كقولك - لإنسان مؤمن ويعلم أنك تعلم أنه مؤمن إلا أنه آذاك أذيه لا يباشر بها إلا من يعتقد مؤذيه كفره ، ولا يعلم الله ورسوله - : الله ربنا ، ومحمد رسولنا.

(قوله : وإن كان عالما) الواو للحال ، وقوله بالفائدتين : فيه تغليب (قوله : على موجب) بفتح الجيم أى : على مقتضـى (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ)(١) وقوله تعـالى : (وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمـانَهُمْ مِنْ بَعْـدِ عَهْـدِهِمْ وَطَعَنُوا فِى دِينِكُمْ فَقاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ)(٢) هـذا لفظه وفيه إيهام أن الآيه الأولى من أمثله تنزيل العالم بفائـده الخبر ولازم فائـدته منزله الجاهل بهما وليست بهما وليست منهـا ، بـل هى من أمثله تنزيـل العـالم بالشـىء منزله الجاهل به لعلم جريه على موجب العلم ، والفرق بينهما ظاهر (قوله : والجاهل سواء) أى : كالمسـتويين من حيث إن الثمره والمقصود بالـذات من العلم وهو العمل به قـد انتفى عنهما معا ، وإنما جاز تنزيـل العـالم منزله الجاهل عنـد انتفاء جريه على موجب العلم تعييرا له وتقبيحا لحاله ؛ لأنه إذا كان عالما بوجوب الصـلاه وكان تاركا لها وقيل له : الصـلاه واجبه كان إلقاء الخبر إليه إشاره إلى أنه هو والجاهل سواء ؛ لأنه يتصور تركها إلا من الجاهل ، وفى هذا من التوبيخ مالا يخفى (قوله : كما يقال للعالم) أى : بفائده الخبر.

(قوله : الصـلاه واجبه) أى : فإنه لما ترك الصـلاه مع علمه بوجوبها نزل منزله الجاهل الخالى الـذهن ، فألقى له الخطاب من غير تأكيد (قوله : وتنزيل العالم بالشىء)

١- الأنفال : ١٧.

٢- التوبه : ١٢.

لاعتبارات خطابيه كثير فى الكلام منه قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِى الْآخِرَهِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) ...

******

أى : سواء كان حكما أو لازمه أو غيرهما فهو أعم مما قبله ، فهذا ترق عما ذكره المصنف ؛ لأن ذاك فى تنزيل العالم بفائده الخبر أو لازمها منزله الجاهل بها وهذا فى تنزيل العالم مطلقا ، وإن كان علمه بغير فائده الخبر ولازمها منزله الجاهل كما فى الآيه على ما يأتى بيانه (قوله : لاعتبارات خطابيه) أى : لأجل أمور إقناعيه يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم كعدم الجرى على مقتضى العلم - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : (وَلَقَدْ عَلِمُوا) إلخ) اللام فى لقد موطئه للقسم أى : إنها واقعه فى جواب قسم محذوف والضمير فى علموا لليهود ، واللام فى لمن اشتراه : ابتدائيه ، وضمير اشتراه عائد على كتاب السحر والشعوذه ، والمراد بالشراء الاستبدال والاختيار ، أى : اختياره على كتاب الله وهو التوراه ، ومن : مبتدأ ، وجمله اشتراه : صله ، وقوله : (ما لَهُ فِى الْآخِرَهِ مِنْ خَلاقٍ :) جمله مركبه من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر من ، ومن فى قوله (مِنْ خَلاقٍ :) لتأكيد النفى ، وجمله (من (اشْتَراهُ) إلخ : فى محل نصب سادّه مسد مفعولى علموا لتعليقه بلام الابتداء ، وجمله : وليس إلخ : معطوفه إما على جمله القسم والجواب ، فيقدر فيها قسم وتكون لام لبئس موطئه له ، وإما معطوفه على جمله الجواب وحدها ، فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام موطئه للقسم الأول ، كاللام الأولى ، ولو : شرطيه ، ومفعول يعلمون : محذوف ، أو أنه منزل منزله اللازم أى : لو كانوا يعلمون مذموميه الشراء ورداءته ، أو لو كانوا من أهل العلم ، وجواب لو : محذوف تقديره لامتنعوا ، وحاصل معنى الآيه : والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر أى : اختاره على كتاب الله ماله فى الآخره نصيب من الثواب أصلا ، ولا شك أن عدم الخلاق فى الآخره حاله مذمومه ، فكأنه قيل : ولقد علموا رداءه حال من اشتراه ومذموميتها ، ثم قيل : وو الله لبئس ما باعوا به أنفسهم أى : حظوظها لو كانوا يعلمون برداءه ذلك الشراء لامتنعوا منه ، ومحل الشاهد من الآيه قوله : لو كانوا يعلمون ، فإن

.....

******

العلم الواقع بعد لو منفى بمقتضاها ؛ لأنها حرف امتناع لامتناع ، وقد أثبت ذلك العلم لهم فى صدر الآيه ، وهذا تناف ، والجواب أنهم لما لم يعلموا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزله عدمه فصاروا بمنزله الجاهلين ، فإثبات العلم لهم أولا- هو الموافق للواقع ، ونفيه عنهم ثانيا مظهر لتنزيلهم منزله الجاهلين بذلك الشىء لعدم جريهم على موجب علمهم ، ثم إن المقصود من الآيه التنظير ؛ لأنها ليست من قبيل تنزيل العالم بإحدى الفائدتين منزله الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيلقى له الخبر ؛ لأن اليهود غير مخاطبين بالآيه ، ولم يقصد إعلامهم بها حتى تكون خبرا ملقى لهم ومقصودا إعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه ونزلوا منزله الجاهلين ، إذ المخاطب بالآيه إنما هو النبى - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ، وليسوا عالمين بفائده هذا الخبر ، والحاصل أن المقصود بالآيه : التنظير ؛ لأن فيها تنزيل العالم بالشىء منزله الجاهل به كما أن فى المبحث المذكور قبلها كذلك ، وإن افترقا من جهه أن العالم المنزل منزله الجاهل فى الآيه ليس مخاطبا وليس عالما بفائده الخبر ، بخلاف المبحث السابق ، فإن قلت : هذا التكلف فى الآيه بجعلها نظيرا إنما يحتاج إليه إذا كان العلم المنفى بلو متعلقا بما تعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاف والثواب ؛ لأنه يلزم على ذلك التناقض فى الآيه ، وإنما يندفع بذلك التكلف ، وأما لو كان العلم المنفى متعلقا بالذم المأخوذ من بئس والعلم المثبت متعلقا بعدم الخلاق وهما متغايران لوجود عدم الخلاق فى الأمر المباح بخلاف الذم فلا تناقض ؛ لأن شرطه اتحاد الموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف ، وإذا احتملت الآيه هذين الأمرين سقط بها الاستشهاد عن التنظير أيضا ، فلا يصح أن تكون شاهدا لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدا على النظير للاحتمال السابق ، والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال. قلت : هذا الاحتمال مناف لسياق الآيه ؛ لأن سوق الآيه يدل على اتحاد الذم ، وانتفاء الخلاق ما صدقا فى الآيه على ما ذكره المفسرون ؛ وذلك لأن اختيار ما لا نفع ولا ثواب فيه فى الآخره كالسحر على النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله ردىء ومذموم ، فالآيه على هذا الاحتمال بناء

(لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ)(۱) بل تنزيل وجود الشيء منزله عدمه كثير منه قوله تعالى : (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ) (فينبغى) أى : إذا كان قصد المخبر بخبره إفاده المخاطب - ينبغى (أن يقتصر ...

******

على الاتحاد المذكور ترجع إلى الاحتمال الأول ، فالتناقض باق بحاله ، وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الأمرين يجب أن يكون العلم المنفى متعلقا بما تعلق به المثبت وهو عدم الخلاق ، فيرجع قوله : (لو كانوا يعلمون) إلى صدر الآيه ؛ لأنه الأنسب ببلاغه القرآن من جهه أن فيه إشاره إلى أن علمهم بعدم الثواب كاف فى الامتناع ، فكيف العلم بالذم وحمل الآيات على الأبلغ واجب.

(قوله : بل تنزيل إلخ) هذا ترق آخر ، وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علما أو غيره منزله عدمه ، كما فى الآيه ، فإن وجود الرمى المنزل منزله عدمه ليس بعلم ، والحاصل أن الآيه السابقه نزل فيها مطلق العلم أى : أعم من كونه متعلقا بفائده الخبر أو غيره منزله عدمه ، وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غيره منزله عدمه قوله : (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ)(۲) (إذ) ظرف لرميت الأول أو للنفى المأخوذ من (ما) ، ونفى الرمى عنه عليه الصلاه والسّلام باعتبار أنه بالنسبه لما ترتب عليه من الآثار العجيبه : كإصابه جميع الكفار بالتراب فى أعينهم كالعدم ، والحاصل أنه لما ترتب على رميه آثار عجيبه لم تترتب على فعل غيره من البشر عاده نزل ذلك الرمى منزله العدم لقلته بالنسبه لما ترتب عليه ، وإثبات الرمى له ثانيا نظرا للظاهر ، فلا تناقض فى الآيه ، وهذا الحمل أحسن من قول بعضهم : إن نفى الرمى من جهه الحقيقه أو التأثير والإثبات من جهه الصوره الظاهريه والكسب ، وذلك لأنه لا تنزيل فى الآيه حينئذ. (قوله : فينبغى) أى : يجب صناعه ، فلو لم يقتصر على قدر الحاجه عدّ مخطئا (قوله : أى إذا كان قصد المخبر إلخ) هذا إشاره إلى أن الفاء فى قوله : فينبغى للتفريع ، وقوله حذرا عن اللغو إشاره إلى وجه التفريع ، وانظر لم ترك الشارح الفاء عند إعاده ينبغى ، وتوضيح المعنى أن قصد المخبر إذا كان إفاده المخاطب أحد

۱- البقره : ۱۰۲.

۲- الأنفال : ۱۷.

.....

******

الأمرين فينبغى له أن يقتصر من التركيب على قدر ما تحصل به إفادته لا أنقص منه ولا أزيد حذرا من اللغو ، فإنه إذا كان غير مفيد أصلا كان لغوا محضا ، وإن كان ناقصا عن إفاده ما قصد به كان فى حكم اللغو ، وإذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو ، وبهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام أعنى قوله : فينبغى إلخ ، على ما قبله ، ولم يحتج لما أورده بعضهم بقوله : إن جواب الشرط مسبب عنه ، وهذا المذكور المأخوذ من أول المبحث أعنى قوله : فينبغى إلخ ، لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المحذوف الذى قدره الشارح بقوله أى : إذا كان إلخ ، بل ما ذكره المصنف قاعده مستقله بنفسها لا تتفرع على ما سبق ، والذى يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك ؛ فإن كان المخاطب إلخ ، وأجاب عن ذلك بأن قوله : فينبغى إلخ ، كلام مجمل يفصله قوله : فإن كان إلخ ، والمجمل والمفصل شىء واحد وإن اختلفا بالاعتبار ، وقد حكمنا بأن ذلك المفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيصح أن يكون مجمله كذلك ، فالحاصل أنه لا شك فى صحه تفرع قوله : فينبغى إلخ ، على ما تقدم من أن قصد المخبر إلخ ، ولا يحتاج فى توجيه التفريع إلى أن يقال إن ما ذكره من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله : فإن كان المخاطب إلخ.

بقى شىء آخر : وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعنى : خلو الذهن والتردد والإنكار ظاهر بالنسبه إلى فائده الخبر يعنى : الحكم ، وأما بالنسبه إلى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكدات ، وأما اعتبار التردد والإنكار فلا يصح ؛ لأن التردد فى علم المخاطب أو إنكاره يقتضى تأكيده لا تأكيد الحكم ، فإذا أكد وقيل : إنى عالم بقيام زيد مثلا ، انقلب اللازم فائده ؛ لأن المقصود حينئذ إثبات العلم بالقيام لا إثبات القيام ، والكلام فى لازم الفائده لا فيها فلا يتصور اعتبار التردد أو الإنكار فى اللازم مع بقائه على حاله على أنه لا يتصور ، ولو لم يبق على حاله إن أريد بعلم المتكلم حصول صوره الحكم ؛ لأن إلقاء الخبر للمخاطب يستلزم إفادته المخاطب أنه عالم بالحكم كما تقدم بيانه ، أما إن أريد بالحكم التصديق مطلقا أو بقيد الجزم وحده أو به مع المطابقه

من التركيب على قدر الحاجه) حذرا عن اللغو (فإن كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى : لا يكون عالما بوقوع النسبه أو لا وقوعها ، ولا مترددا فى النسبه ...

******

لتصور فيه التردد والإنكار بعد إلقاء الخبر لاحتمال أن يكون المخبر شاكا أو واهما ، فيصح التأكيد حينئذ - أفاده السيرامى.

(قوله : من التركيب) (من) بمعنى (فى) أو المعنى ، فيقتصر على قدر الحاجه من المركبات (قوله : على قدر الحاجه) أى : على مقدار حاجه المخبر فى إفاده الحكم ولازمه ، أو حاجه المخاطب فى استفادتهما ، فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها.

(قوله : حذرا عن اللغو) أى : لأجل التباعد عنه وهو عله ليقتصر لا- لقوله : فينبغى لاختلافهما فى الفاعل ؛ لأن فاعل ينبغى أن يقتصر أى : الاقتصار ، وفاعل الحذر هو المتكلم. إن قلت : اللغو هو الكلام الزائد الذى لا فائده فيه ، فالتعليل حينئذ قاصر على عدم الزياده وليس شاملا لعدم النقصان مع أن المدعى الشمول لهما ؛ لأن قوله على قدر الحاجه أى : بحيث لا يزيد ولا ينقص ، فالتعليل فيه قصور : أجيب بأنه ترك تعليل عدم النقص لعلمه بطريق المقايسه ، وكأنه قال : حذرا من اللغو ومن القصور ، أو المراد باللغو ما يشمل اللغو حقيقه وهو الزائد على قدر الحاجه وحكما وهو الكلام الناقص عن قدر الحاجه ؛ لأن الكلام إذا نقص عن قدر الحاجه كان غير مفيد فيكون فى حكم اللغو لعدم الاعتداد به لكونه غير مفيد للمقصود ، وهذا الجواب قد أشرنا إليه سابقا.

(قوله : فإن كان المخاطب خالى الذهن من الحكم إلخ) مقتضاه أنه إذا كان خالى الذهن من لازم الحكم وقصد المتكلم إفادته أنه يؤكد له وليس كذلك ، بل هو مثل خالى الذهن من الحكم ولعله تركه للعلم به بالمقايسه وقد علمت الكلام فى ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتى بيانه (قوله : أى لا يكون إلخ) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبه أو لا- وقوعها تفسير للحكم ، فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبه أو لا وقوعها أى : إدراك أنها واقعه أو ليست بواقعه وهو المسمى بالتصديق وبالإيقاع والانتزاع وبالإذعان (قوله : ولا مترددا فى أن النسبه إلخ) أشار به

هل هى واقعه أم لا ؛ ...

******

إلى أن الضمير فى قوله : والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها ففى الكلام استخدام ؛ لأن التردد ليس فى الحكم بمعنى التصديق ، بل فى الحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع فذكر الحكم أولا بمعنى التصديق ، وأعاد الضمير عليه بمعنى الوقوع ، أو اللاوقوع وهو المعبر عنه بالنسبه الكلاميه ، ويجوز أن يراد بالحكم فى الموضعين الوقوع أو اللاوقوع ويقدر مضاف قبل الحكم أى : من إدراك الحكم ، فيكون الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن إدراكه وهذا الاحتمال يرجع للأول ولكنهما يختلفان بالاستخدام ، وتقدير المضاف ، والأولى كما قال عبد الحكيم : أن يراد بالحكم وقوع النسبه أو لا وقوعها بدليل سابق الكلام ولاحقه أعنى قوله : أولا ولا شك أن قصد المخبر بخبره إفاده المخاطب إما الحكم إلخ ؛ فإن المراد به وقوع وقوع النسبه أو لا وقوعها ، وكذا قوله : والتردد فيه ، فإن التردد والإنكار إنما هو فى الحكم بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه ، وحصوله فيه إنما هو الإذعان به ، فيكون المعنى خاليا عن الإذعان به ، والخلو عن الإذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد ، لأن الإذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر ، ولما كان الخلو عن الأول لا يستلزم الخلو عن الثانى عطفه المصنف عليه ، فقال : والتردد فيه فليس قوله : والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل أ. ه كلامه.

وقول الشارح : لا يكون عالما إلخ : لا يخالف هذا ؛ لأن نفى العلم مأخوذ من خلو الذهن عن الحكم ، وقوله بوقوع النسبه أو لا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله : هل هى واقعه أم لا) قد تكرر فى كتب النحو امتناع أن يؤتى لهل بمعادل ؛ لأنها مختصه بطلب التصديق ، والإتيان لها بمعادل يقتضى خروجها عن ذلك لطلب التصور كما سيأتى ذلك - إن شاء الله - فى أوائل الإنشاء ، فهذا التركيب من الشارح إما بناء على ما ذهب إليه ابن مالك من أن هل تقع موقع الهمزه فيؤتى لها بمعادل مثلها مستدلا بقوله - عليه الصلاه والسّلام - : " هل تزوجت بكرا أم ثيبا" (١) ، أو يقال إن أم هنا منقطعه

١- أخرجه البخارى (ح / ٢٩٦٧) وأخرجه مسلم بغير لفظ : هل (٣ / ٦٥١ ، ٦٥٥).

وبهذا يتبين فساد ما قيل : إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجه إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه ...

******

بمعنى بل التى للإضراب لا متصله ، فإن السائل إذا قال : هل زيد عندك أم لا؟ كان المعنى هل زيد عندك؟ بل أليس عندك؟ فهو انتقال من استفهام إلى استفهام آخر غير الأول ، فالسائل ظن أولا أن زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ، ثم أدركه ظن آخر أنه ليس عنده فاستفهم عنه ، وأم المنقطعه يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من أدوات الاستفهام.

(قوله : وبهذا) أى : التقرير الذى ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عالما بوقوع النسبه إلخ (قوله : يتبين فساد ما قيل) أى : اعتراضا على المصنف ، وذلك القائل هو العلامه علاء الدين بن حسام الدين أستاذ الشارح ، وحاصل ما قاله أنه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله ؛ لأن خلو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه ، وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن المراد بالحكم أولا ـ وثانيا وقوع النسبه أو لا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه ، وبيان ذلك أن خلو الذهن عن النسبه الواقعه أو غير الواقعه يتناول بإطلاقه عدم التصديق بها وعدم تصوره لها ، ومن المعلوم أنه إذا كان خالى الذهن عن التصور لها فلا ـ يتأتى التردد فيها ؛ لأن التردد فى قوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها فى الذهن ، وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الإذعان والتصديق بوقوع النسبه ، والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدم الإذعان والتصديق به ، ولا شك أن خلو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردد فيه ، فقد يوجد التردد فى الشىء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره.

(قوله : يستلزم الخلو عن التردد فيه) أى : ضروره أن التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم التصورى (قوله : فلا ـ حاجه إلى ذكره) أى : التردد (قوله : بل التحقيق إلخ) أى : وحينئذ فالخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه ؛ لأن الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر ، وهذا الإضراب للانتقال والترقى من إفساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف

متنافيان - (استغنى) على لفظ المبنى للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم فى الذهن ...

******

التقادير السابقه إلى إفساده بوجه آخر ، وهو تنافى الحكم والتردد فيه من غير احتياج إلى استخدام أو تقدير مضاف ، أو ملاحظه معنى الخلو عن الحكم ، وفيه أى : ذلك الإضراب إشاره إلى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله : متنافيان) أى : لا يجتمعان حصولا فقط (قوله : على لفظ المبنى للمفعول) أى : والفعل مسند إلى ضمير المصدر بالتأويل المشهور أى : حصل الاستغناء أو أن نائب الفاعل الجار والمجرور أعنى قوله : عن مؤكدات الحكم ثم ما ذكره الشارح من أن الفعل مبنى للمفعول مبنى على أنه الروايه ، ولكونه المناسب لقوله : بعد حسن تقويته ، حيث لم يتعرض فيه للمتكلم ولا للمخاطب ، وإلا فالبناء للفاعل فيه.

وفى قوله : أن يقتصر جائز أيضا ، وقوله استغنى أى : وجوبا كما نقله بعضهم عن الشارح (قوله : عن مؤكدات الحكم) (١) احترازا عن مؤكدات الطرفين ، كالتأكيد اللفظى والمعنوى فإنها جائزه مع الخلو نحو : زيد زيد قائم ، وزيد نفسه قائم ، وجاء القوم كلهم. إن قلت : إن الاحتياط أمر مستحسن عند البلغاء اعتبروه فى مواضع كالتأكيد لاحتمال سهو أو نسيان أو عدم فهم ، فهلا جوزوا بل استحسنوا التأكيد لخالى الذهن من الحكم لدفع احتمال تردد أو إنكار عنده؟ أجيب بأن احتمال ذلك أمر ضعيف لا يعارض مناسبه عقليه.

واعلم أن مؤكدات الحكم : (إن) المكسوره الهمزه ، والقسم ، ونونا التوكيد ، ولام الابتداء ، واسميه الجمله ، وتكريرها ولو حكما ، وأما الشرطيه ، وحروف التنبيه ، وحروف الزياده - على ما فصل فى النحو - وضمير الفصل ، وتقديم الفاعل المعنوى

١- انظر الإيضاح ص ٢١ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

حيث وجده خاليا (وإن كان) المخاطب (مترددا فيه) أى : فى الحكم (طالبا له) بأن حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتحير فى أن الحكم بينهما وقوع النسبه أو لا وقوعها (حسن تقويته) أى : تقويه الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ...

******

لتقويه الحكم ، والسين إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه ؛ لأنها تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه ، و (قد) التى للتحقيق ، وكأن ، ولكن ، وإنما ، وليت ، ولعل ، وتكرير النفى ، ولم يعدوا (أن) المفتوحه ؛ لأن ما بعدها فى حكم المفرد ، لكن عدها ابن هشام من مؤكدات النسبه فانظر مع ذلك (قوله : حيث وجده خاليا) أى : لوجود الحكم الذهن خاليا ، فالحيثيه هنا للتعليل.

(قوله : وإن كان مترددا فيه) أى : فى الحكم بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها طالبا له أى : للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبه أو لا وقوعها أى التصديق بذلك ، ففيه استخدام - كذا قال سم ، وانظر هل ذكر الضمير أو لا بمعنى وذكره ثانيا بمعنى آخر يسمى استخداما كما قال سم ، أو من قبيل شبه استخدام ، والظاهر الثانى - وتأمل فى ذلك (قوله : طالبا له) أى : بلسان الحال أو المقال ، وهذا لازم للتردد فيه لا أنه محترز به عن شىء ؛ لأن الموافق للطبع أن الإنسان إذا تردد فى شىء صار متشوفا إليه وطالبا للاطلاع على شأنه ، وإلا كان منسيا غير متردد فيه ، وسكت المنصف عما إذا كان المخاطب عالما بالحكم أو ظانا له أو متوهمه ، والظاهر أن الأولين لا يلقى إليهما الخبر إلا بعد التنزيل السابق ، وأن الثالث كالمتردد فى استحسان التوكيد له ، وكذلك الظان إذا كان ظنه ضعيفا جدا فى عرضه الزوال ، ويمكن دخولها فى كلام المصنف بأن يراد بالمتردد ما كان تردده مستويا ، أو براجحيه أحد الطرفين ، أو مرجوحيته ، ويراد بالراجحيه : الراجحيه غير القويه جدّا ، وعلم من هذا أن خالى الذهن أقرب للامتثال من الشاك وهو المتردد ومن المتوهم ومن الظان ظنا ضعيفا (قوله : بأن حضر إلخ) تصوير لقوله : مترددا فيه (قوله : طرفا الحكم) أى : الوقوع أو اللاوقوع وطرفاه المحكوم به ، والمحكوم عليه (قوله : أى : تقويته الحكم) المتردد فيه بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها (قوله : بمؤكد)

ويتمكن الحكم ، لكن فى دلائل الإعجاز : أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وإن كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أى : توكيد الحكم (بحسب الإنكار) أى : بقدره ...

******

أى : واحد فلو زاد أو لم يؤكد لم يستحسن أى : حسن تقويته بأداه توكيد وتسميتها مؤكدا حقيقه عرفيه ، فلا يقال إن المؤكد هو المتكلم (قوله : ويتمكن الحكم) أى : من ذهنه وهذا عطف لازم (قوله : لكن المذكور فى دلائل الإعجاز إلخ) (١) أى : فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم ؛ لأن ما فى دلائل الإعجاز يقتضى أن التأكيد للمتردد لا يجوز كخالى الذهن ، وكلام القوم يقتضى أن التأكيد له جائز ، بل هو مستحسن ، وجمع بعضهم بين كلام القوم وما فى دلائل الإعجاز : بأن الظن فى كلام الشيخ عبد القاهر شرط فى التأكيد بإن خاصه ؛ لأنها كالعلم فى التأكيد بخلاف غيرها فلا يشترط فى التأكيد به ظن الخلاف ، وعليه يحمل كلام القوم ، وحينئذ فلا تنافى ، ورد هذا الجمع بقوله تعالى : (إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ)(٢) فإنه مؤكد بإن ، مع أن نوحا لم يكن ظانا لعدم غرقهم ، بل مترددا ، فالحق أنهما طريقتان متقابلتان (قوله : منكرا للحكم) أى : وقوع النسبه.

(قوله : يعنى يجب إلخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف أى : وجب زياده التوكيد بحسب إلخ ، وليس متعلقا بوجوب ؛ لأن الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الإنكار ، والمتفاوت بتفاوته إنما هو الزياده ، لكن قد يقال : إن تعلقه بالزياده المحذوفه يقتضى أن أصل التأكيد غير واجب والواجب إنما هو الزائد ، فلعل الأحسن تعلقه بالتأكيد إلا أن يقال وجوب أصل التأكيد مستفاد من أصل الإنكار ، أو يقال وجوب أصل التوكيد مستفاد من وجوب زيادته ؛ لأنه يلزم من وجوب زيادته وجوب أصله.

بقى شىء آخر وهو ما الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن؟ مع أن المستحسن عند البلغاء واجب ، إلا أن يقال إن ترك المستحسن يلام عليه لوما أخف من اللوم على ترك الواجب قرره شيخنا العدوى.

١- دلائل الإعجاز ص ٢١١.

٢- هود : ٣٧.

قوه وضعفا ؛ يعنى : يجب زياده التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزاله له (كما قال الله تعالى - حكايه عن رسل عيسى عليه الصلاه والسّلام إذ كذبوا فى المره الأولى - (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ)(١)) مؤكدا بإن ، واسميه الجمله (وفى) المره الثانيه) : (رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ)(٢) ...

******

(قوله : قوه وضعفا) أى : لا عداد ، فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللإنكارين ثلاث مثلا لقوتهما ، وللثلاث أربع لقوه الثلاث كما فى الآيه الآتيه ، فإن التأكيدات فيها أربع والإنكارات ثلاث لقوتها (قوله : كما قال الله تعالى إلخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ، ثم إنه يحتمل أن ما موصول حرفى أى : كقول الله تعالى ، وعلى هذا فلا بد من تقدير أى كالتأكيد فى قول الله تعالى ، ويحتمل أنها اسم موصول ، والعائد محذوف أى : كالتأكيد الذى قاله تعالى ، ثم إنه إن أريد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر ، وإن أريد الاستدلال على الوجوب ففيه أنه لا دلاله فى الآيه على وجوب التأكيد ، وعلى وجوب كونه بقدر الإنكار ، بل يحتمل أن كلا من التأكيد وكونه بقدر الإنكار استحسانى (قوله : عن رسل عيسى إلخ) أى : وهم بولش - بفتح الموحده وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمه - ، ويحيى ، وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد تكذيبهما هذا هو الأصح ، وما قيل إنهم يحيى وشمعون ، والثالث الذى عززهما بولش ، أو حبيب النجار فغير موثوق به (قوله : إذ كذبوا) ظرف لمفعول محذوف أى : حكايه عن الرسل قولهم إذ كذبوا ، أو ظرف لمضاف محذوف أى : حكايه عن قول الرسل إذ كذبوا ، أو لخبر محذوف ، والجمله مستأنفه أى : وهذا المحكى صادر إذ كذبوا ، ولا يصح أن يكون ظرفا لقال أو لحكايه ؛ لأن القول والحكايه ليسا وقت التكذيب ، بل متأخران عنه (قوله : مؤكدا بأن واسميه الجمله) أى : كونهما اسميه لا صيرورتها اسميه ؛ لأنه لا يشترط فى التأكيد بها كونها معدوله عن الفعليه كما وهم - كذا فى عبد الحكيم.

١- يس : ١۴.

٢- يس : ١۶.

مؤكـد بـالقسم ، وإن ، واللام ، واسـميه الجمله لمبالغه المخاطبين فى الإنكار حيث قالوا : (ما أَنْتُمْ إِلَّا بَشَـرٌ مِثْلُنا وَما أَنْزَلَ الرَّحْمنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ)(١) وقوله : إذ كذبوا - مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثه ، ...

******

(قوله مؤكـد بـالقسم) أى : وهو (رَبُّنا يَعْلَمُ)(٢) فقـد ذكر فى الكشـاف أن ربنا يعلم : جار مجرى القسم فى التأكيـد ، ك (شَـهِدَ اللهُ)(٣) فانـدفع مـا يقـال : أنه لا قسم هنا ، أو يقال مراده بالقسم القسم الحكمى ؛ لأن قولهم : ربنا يعلم فى قوه نقسم بعلم ربنا أو بربنا العليم (قوله : حيث قالوا إلـخ) فيه أن هذه ثلاث إنكارات ، فكيف يؤكد لها بأربع تأكيدات ، مع أنه يجب أن يكون التأكيد بقـدر الإنكار؟ والجواب أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيـد بقـدر الإنكار فى القوه والضـعف لا فى العدد ، كما قال الشارح : هـذه الإنكارات الثلاثه الواقعه منهم مساويه فى القوه للتأكيدات الأربع أو أن الحصـر فى الموضـعين بمنزله إنكار رابع ، كما قاله سم ، أو أن قوله (وَما أَنْزَلَ الرَّحْمنُ مِنْ شَيْءٍ) يتضمن إنكارين أحدهما صريح وهو نفى نزول شىء من الرحمن والآخر استلزامى وهو نفى الرساله - أفاده السـيرامى. (قوله : (ما أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا)) إن قلت : قول المنكرين ذلك إنكار للرساله من الله ؛ لأنها هى التى يرون منافاتها للبشـريه مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله ، وحينئذ فلا يكون قولهم ما أنتم إلا بشر مثلنا إنكار الشىء ، أجيب بـأن المعنى : مـا مرسـلكم إلا بشـر مثلنا والمرسل لا يكون بشـرا ، ويحتمل أنهم فهموا أن الرسل من عنـد الله ، أو يقال : إنهم لمـا دعوهم إلى رساله رسول الله بإذن الله نزلوا رساله رسول الرسول كرساله الرسول ؛ لأن التصـديق بهـذه تصـديق بتلك ، فخاطبوا الأصل بواسطه الفرع بما يقتضى نفى أصل الرساله فى زعمهم.

(قوله : وقوله) أى : المصـنف إذ كذبوا بصيغه الجمع ، ولم يقل إذ كذبا بصيغه التثنيه مع أن المكذب فى المره الأولى اثنان فقط (قوله : مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثه) أى : لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان ، فالحكم على ما جاء

١- يس : ١٥.

٢- يس : ١٦.

٣- آل عمران : ١٨.

وإلا فالمكذب أولا اثنان (ويسمى الضرب الأول : ابتدائيا ، والثانى : طلبيا ، والثالث : إنكاريا ، و) يسمى (إخراج الكلام عليها) أى : ...

******

به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب ؛ لأنه عينه (قوله : وإلا فالمكذب إلخ) أى وإلا تقل ذلك فلا يصح ؛ لأن المكذب أولا اثنان فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع بقوله إذ كذبوا ، ولك أن تقول المراد بقوله : إذ كذبوا أى : مجموع الثلاثه من حيث هو مجموع ، ولا شك أن الثلاثه المركبه من اثنين قد كذبا وواحد لم يكذب يصدق على مجموعها أنه قد كذب ، لأن المركب من مكذب وغيره مكذب ، ثم إن هذا التأويل مبنى على أن قوله فى المره الأولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق إذ كذبوا بمقدر كما مر ، وأن المعنى قال الله تعالى حكايه عن الرسل إذ كذبوا فى المره الأولى ، وأما لو جعل متعلقا ب [قال] كما يدل عليه الإيضاح ، أو بحكايه فلا يرد ذلك ؛ لأن المعنى كما قال الله تعالى حكايه عن قول الرسل فى المره الأولى كذا ، وفى المره الثانيه كذا ، ولا شك أن هذا المعنى لا دلاله له على أن الثلاثه كذبوا فى المره الأولى (قوله : فالمكذب أولا اثنان) أى : وهما المرسلان أولا وهما بولش ويحيى - عليهما السلام - والثالث المعزز به أى : المقوى به الاثنان شمعون (قوله : ويسمى الضرب الأول) أى : الخلو عن التأكيد ، وإنما كان هذا أولا لذكره فى كلام المصنف أولا ضمنا ، والثانى هو التأكيد استحسانا ، والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله : ابتدائيا) أى : ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا إنكار (قوله : والثانى) وهو التأكيد استحسانا عند التردد والطلب للحكم ، وإنما كان هذا الضرب ثانيا لذكره ضمنا فى كلام المصنف (قوله : طلبيا) أى : ضربا طلبيا ؛ لأنه مسبوق بالطلب ، أو لكون المخاطب طالبا له.

(قوله : والثالث) أى : ويسمى الضرب الثالث أى : المذكور فى المتن ضمنا ثالثا وهو التأكيد وجوبا عن الإنكار (قوله : إنكاريا) أى : ضربا إنكاريا ؛ لأنه مسبوق بالإنكار ، ولكون المخاطب بالكلام المشتمل عليه منكرا ، فالتسميه بالنظر لحاله أو لحال المخاطب (قوله : وإخراج الكلام عليها) أى تطبيق الكلام عليها بمعنى إتيانه به متكيفا

على الوجوه المذكوره وهى الخلو عن التأكيد فى الأول ، والتقويه بمؤكد استحسانا فى الثانى ، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الثالث (إخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال ؛ ...

******

بتلك الأوجه ومشتملا عليها ومتصفا بها (قوله : على الوجوه المذكوره) الأنسب أن يقول : على الضروب المذكوره ، إلا أن يقال عبر هنا بالوجوه : إشاره إلى أن المراد بالضروب فى كلام المصنف الوجوه (قوله : فى الأول) أى : فى الإلقاء الأول ؛ لأن إلقاء الكلام خاليا عن التأكيد ، يقال له إلقاء أول بالنسبه لإلقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد فى الضرب الأول ، لئلا يلزم ظرفيه الشىء فى نفسه ؛ لأن الضرب الأول نفس الخلو عن التأكيد ، وكذا يقال فى قوله فى الثانى ، وفى قوله فى الثالث إلا أن تجعل (فى) بمعنى الباء أى : بالنسبه للضرب الأول ، وكذا يقال فيما بعده (قوله : والتقويه بمؤكد إلخ) الأولى أن يقول والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوبا لتظهر المقابله ؛ لأن المقابل للخلو على التأكيد نفس التأكيد استحسانا أو وجوبا ، لا التقويه به.

(قوله : إخراجا على مقتضى الظاهر) أى : إلقاء جاريا على مقتضى الظاهر أو إلقاء ؛ لأجل مقتضى ظاهر الحال.

واعلم أن الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه ما ، سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم : كتنزيل المخاطب غير السائل منزله السائل ، وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه مخصوصه بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع ، فلذا كان ظاهر الحال أخص من الحال مطلقا ، فالتطبيق على الثانى إخراج للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ، وعلى الأول إخراج له ، على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ، ثم إن تلك الكيفيه هى المقتضى للحال أو لظاهره ، فكل كيفيه اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال ، وليس كل كيفيه اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره ، فعموم المقتضى بالكسر يقتضى عموم المقتضى (قوله : لأن معناه) أى : معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أى : مقتضى الحال الظاهر ، فالحال تحته فردان ظاهر وخفى ،

لأن معناه مقتضى ظاهر الحال ، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى : على خلاف مقتضى الظاهر ...

******

فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الأمر ، والخفى ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم ، وإذا كان تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال (قوله : لأن معناه إلخ) أى : وليس المراد به مقتضى ظاهر الأمر أى : الأمر الظاهر كان حالا أو غيره ، وإلا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما إذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى : الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى : الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أى : الثابت فى الواقع دون الحال الذى عند المتكلم كما لو نزلت المنكر كغير المنكر ، وأكدت الكلام نظرا للظاهر ، وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر ، بأن كان الحال غير ثابت فى الواقع : كما فى تنزيل غير المنكر منزله المنكر ، وتأييد الكلام له أفاده عبد الحكيم.

(قوله : من غير عكس) أى : لغوى ، وأما العكس المنطقى فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله : كما فى صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أى : المذكور فى قول المصنف ، وكثيرا ما إلخ ، وذلك كما لو نزل غير السائل منزله السائل ، فألقى إليه الكلام مؤكدا ، فالتأكيد مقتضى الحال الذى هو السؤال تنزيلا ، لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقه (قوله : وكثيرا) نصب على الظرفيه أو المصدريه وما زائده لتأكيد الكثره أى : ويخرج الكلام تخريجا كثيرا أوحينا كثيرا ، والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير فى نفسه لا بالإضافه إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا ، أو يقال إنه كثير بالنسبه إلى مقابله قليل بالنسبه إليه ، باعتبار أن أنواع خلاف مقتضى الظاهر أكثر

(فيجعل غير السائل كالسائل ...

******

من أنواع مقتضى الظاهر ، إذ أنواع الأول تسعه ، وأنواع الثانى ثلاثه كما يأتى بيانه ، ويخرج فى كلام المصنف بتشديد الراء كما هو الروايه ومصدره التخريج ، لكن المناسب لقوله سابقا ويسمى إخراج الكلام عليها إلخ : عدم تشديد الراء ومصدره الإخراج هذا وذكر بعضهم أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكنايه ؛ لأن الخبر إذا أورد فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن المتكلم نزل هذا المقام الغير المناسب منزله المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام ، واعتبر فيه الاعتبارات اللائقه بذلك المقام ، مثلا الخبر المجرد عن التأكيد يدل على خلو الذهن بالدلاله الخطابيه ، فإذا ألقى إلى المنكر والمتردد دل على تنزيله منزله خالى الذهن ضروره بحسب عرف البلغاء تعويلا على ما يزيل الإنكار من الأدله التى معه إذا تأمل فيها ويكون ذلك كنايه ؛ لأن ذكر اللازم الذى هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصيه وهو المقام الذى لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينه غير مانعه من إرادته ، واستعمل اللفظ فيه وقصد منه إلى ملزومه الذى هو تنزيل المقام الغير المناسب منزله المقام المناسب ، وهذا التنزيل هو المقصود الأصلى ، وقس على ذلك إلقاء الخبر المذكور بتأكيد قوى إلى غير المنكر ، فإنه لما كان فيه دلاله خطابيه على إنكار المخاطب ولم يوجد الإنكار فى المخاطب دل ضروره على تنزيله منزله المنكر تعويلا على ما يلزمه لزوما عرفيا وهو أن يكون المخاطب ملابسا لشىء من الإنكار ويكون ذلك كنايه كما بينا - وهكذا ، وقيل إنه من قبيل الاستعاره بالكنايه والتخييل ، والحق أنه لا يقال فيه شىء من ذلك ؛ لأن المجاز والكنايه إنما هو باعتبار المعانى التى يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك إذ لم يستعمل اللفظ فيه ؛ لأنها معان عرضيه.

(قوله : فيجعل غير السائل) أى : كخالى الذهن ، وقوله : كالسائل هو المتردد فى الحكم الطالب له المتقدم فى قول المصنف ، وإن كان مترددا إلخ ، وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤكد له استحسانا ثم أن المتبادر أن الفاء فى قوله : فيجعل إلخ ، للتفريع على قوله يخرج الكلام ، وأنه واقع عقبه مع أن الجعل المذكور ليس واقعا عقب التخريج ، بل

.....

******

مصاحب له ، بل إذا نظرت للتحقيق تجد المقدم إنما هو جعل غير السائل : كالسائل أى تنزيله منزلته ، ثم يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد ، والجواب أن الفاء هنا للعطف المجرد عن السببيه ، أو أنها للتفريع ، ومعنى قوله : وكثيرا ما يخرج أى : يقصد التخريج ، ولا شك أن التنزيل يعقب قصد التخريج ، وأن قوله فيجعل إلخ : تفصيل لما أجمله فى قوله وكثيرا إلخ ، واعلم أن حال المخاطب بالجمله الخبريه منحصرا فى العلم بالحكم ، والخلو منه والسؤال له والإنكار له ، فالعالم لا يتصور معه إخراج الكلام على مقتضى الظاهر ؛ لأن مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه فخطابه به إنما يكون بعد تنزيله منزله غيره من الثلاثه ، ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر ، وكل من الخالى والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان ، فإذا نظر فى خطابه إلى حال نفسه القائم به كان إلقاء الخبر إليه إخراجا على مقتضى الظاهر ، وإن نزل فى ذلك منزله أحد الآخرين إذ لا معنى لتنزيله فى الخطاب منزله العالم كان إخراجا على خلاف مقتضاه ، فانحصر إخراج الكلام فى اثنى عشر قسما ، ثلاثه منها فى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر ، وتسعه فى إخراجه على خلافه ، ثلاثه منها فى العالم ، وسته فى غيره ، وإذا ضربت هذه الإثنى عشر فى الإثبات والنفى صارت أربعه وعشرين ، إذا علمت هذا - فقول المصنف : فيجعل غير السائل يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم إلا أن المقصود الأول ؛ لأن تقديم الملوح لجنس الخبر إنما يعتبر بالنسبه للخالى ، وقد يقال هذا لا ينافى التناول ؛ لأن قوله إذا قدم إلخ : هذا بالنسبه لخالى الذهن ، فلا يرد أن المصنف أهمل بقيه الأقسام.

بقى شىء آخر ، وهو أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد يلتبس بإخراجه على مقتضى الظاهر ، فلا تظهر الفائده ، وذلك كجعل السائل كالخالى ؛ لأن ترك التأكيد للسائل جائز ، ولا يخل بالبلاغه ، فلا يعلم به تنزيله منزله الخالى ، وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينه تعين المقصود أو ترجحه ، فإن لم توجد قرينه صح الكلام على كل من الأمرين ، وكذا بعض صور إخراج الكلام على مقتضى الظاهر

إذا قدم إليه) أى : إلى غير السائل (ما يلوح) أى : يشير (له) أى : لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أى : للخبر ...

******

قد يلتبس ببعض ، كما فى التأكيد مع السائل ، فإنه يلتبس بالتأكيد مع المنكر إذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ ، وكذا بعض صور إخراجه على خلافه يلتبس ببعض ، كما فى جعل الخالى بمنزله السائل ، فإنه يلتبس بجعله كالمنكر ، فإن كان هناك قرينه عمل بها ، وإلا صح الحمل على كل - أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد.

(قوله : إذا قدم إليه) ظرف ليجعل ، فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزله السائل مقيد بالتقديم المذكور مع أنه قد ينزل منزلته لأغراض أخر : كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا ، والتنبيه على غفله السامع ، وأجيب بأن هذا التقييد بالنظر لما هو شائع فى الاستعمال كذا فى عبد الحكيم (قوله : ما يلوح له بالخبر) أى : بجنسه وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنه والذكاء أن يتردد فى الخبر ، ويطلبه من حيث إنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذى دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى : (وَلا تُخاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا)(١) فإنه كلام قدم ملوح لجنس الخبر ، وهو أنهم مستحقون للعذاب ، والشأن أن صاحب الفطنه إذا سمعه تردد فى عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم محكوم عليهم بالإغراق أو بغيره ، كالإحراق أو الهدم أو الخسف ، فإن كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخبر أو جنسه ، وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل.

(قوله : بالخبر) أى : بجنس الخبر أى : ما يشير إلى جنس الخبر الذى سيذكر (قوله : فيستشرف له) أى : فيكاد أن يستشرف له لا أنه يصير مستشرفا وطالبا له بالفعل وإلا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا تنزيل ، وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له قول الشارح ، يقال : استشرف الشىء إلخ ، والمصنف قد عداه باللام ولا يصح جعل اللام لتقويه الفعل ؛ لأنه يجب تقديم اللام المقويه للفعل عليه كما فى قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ)(٢) قلت : اللام إما

١- هود : ٣٧.

٢- يوسف : ٤٣.

يعنى ينظر إليه ؛ يقال : استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشراف الطالب المتردد نحو : (وَلا تُخاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا)(۱)) أى : لا تدعنى يا نوح فى شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ...

******

زائده ، مثلها فى قوله تعالى : (رَدِفَ لَكُمْ)(۲) أى : ردفكم ، أو أن الفعل منزل منزله اللازم ، والفعل المنزل منزله اللازم يتعدى باللام أى : فيقع منه الاستشراف ، والطلب له ، أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتهيأ أو ينظر ويلتفت ، ثم إن الاعتراض مبنى على رجوع ضمير له للخبر كما قال الشارح ، ولو جعل ضمير له للملوح ومفعول يستشرف محذوفا ، والتقدير فيستشرف الخبر لأجل الملوح لم يرد شيء (قوله : يعنى ينظر إليه) عبر ب (يعنى) إشاره إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط ، بل هو مجموع أمور ثلاثه رفع الرأس ، والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فجرد عن اثنين منها ، وأريد به النظر ، بعد ذلك استعمل النظر هنا فى لازمه العرفى وهو التأمل (قوله : كالمستظل من الشمس) أى من شعاعها أى : كالمنقى لشعاعها (قوله : استشراف الطالب المتردد) أى : استشرافا كاستشراف الطالب المتردد ، وأتى المصنف بذلك إشاره إلى أن غير السائل المنزل منزله السائل ليس عنده تردد ولا طلب بالفعل ، وإلا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر ، بل المراد أنه من حيث الكلام الذى ألقى إليه بمظنه التردد والطلب (قوله : أى لا تدعنى) أشار بذلك إلى أن المراد بالنهى عن الخطاب فى شأنهم النهى عن الدعاء ، والشفاعه لهم من قبيل إطلاق العام وإراده الخاص فهو مجاز مرسل ، أو من إطلاق الملزوم وإراده اللازم ؛ لأنه يلزم من النهى عن العام النهى عن الخاص على طريق الكنايه أو المجاز المرسل.

(قوله : فى شأن قومك) يشير إلى أن فى الآيه حذف مضاف أى لا تخاطبنى فى شأن الذين ظلموا وقوله فى شأن قومك من ظرفيه المتعلق فى المتعلق ، أو (فى) بمعنى الباء وشأنهم هو دفع العذاب عنهم ، فقوله واستدفاع إلخ : تفسير لما قبله والسين والتاء زائدتان قوله (بشفاعتك) أى لا تدعنى دعاء مصورا بشفاعتك فهو تصوير للمنهى عنه

۱- هود : ۳۷.

۲- النمل : ۷۲.

فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ويشعر بأنهم قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى هل أنهم صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا فقيل : (إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ)(1)) مؤكدا ؛ أى : محكوما عليهم بالإغراق (و) يجعل (غير المنكر ...

******

(قوله : فهذا) أى : قوله ولا تخاطبنى إلخ ، واعلم أن قوله ولا تخاطبنى إلخ : يشير إلى جنس الخبر ، وأنه عذاب ، وأما قوله واصنع الفلك إلخ : فإنه يشير إلى خصوصيه أنه الغرق ، فقول الشارح يلوح بالخير أى : يشير إلى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب ، وقوله ويشعر إلخ : عطف عله على معلول ، وليس فى قوله (وَلا تُخاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا) إشعار بخصوص الخبر نعم يشعر به مع ضميمه قول قبل واصنع الفلك ، لكن المصنف والشارح لم ينظر لذلك أصلا ، وقوله فصار المقام أى : بسبب الملوح إلى جنس الخبر مقام أن يتردد أى : صار مظنه للتردد والطلب وإن لم يتردد المخاطب ولم يطلب بالفعل ؛ وذلك لأنه تكاد نفس الذكى إذا قدم لها ما يشير إلى جنس الخبر أن نتردد فى شخص الخبر وتطلبه من حيث إنها تعلم أن الجنس لا يوجد إلا فى فرد من أفراده ، فيكون ناظر إليه بخصوص ؛ كأنه متردد فيه : كنظر السائل ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال إن سبق الملوح إلى جنس الخبر فاستشرافه له يقتضى تأكيده ، لا تأكيد الخبر المخصوص - كذا قرر شيخنا العدوى ، وقرر بعضهم كلام الشارح بوجه آخر ، وحاصله إن قوله فهذا كلام أى : قوله (وَلا تُخاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا) مع ضميمه قوله (وَاصْنَعِ الْفُلْكَ) وقوله : يلوح بالخبر أى : بشخصه وجنسه ، وقوله : قد حق عليهم العذاب الأولى الغرق ، وقوله بل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أى : كما يشعر به الملوح أو المحكوم به عليهم غيره (قوله فى إنهم إلخ) أى فى جواب إنهم إلخ) (قوله : محكوما عليهم) أى مقدرا عليهم الغرق وقوله أم لا أى أو لنقدر عليهم غيره من أنواع العذاب ، وليس المراد أنهم مغرقون بالفعل ؛ لأن إغراقهم متأخر ولم يكن حاصلا وقت خطاب نوح ونهيه عن الدعاء والشفاعه لهم.

(قوله : ويجعل غير المنكر) أى : خالى الذهن ، والسائل والعالم وإن كان المثال من تنزيل العالم منزله المنكر ، فإن قلت أى ثمره لتنزيل السائل منزله المنكر مع

١- هود : ٣٧.

كالمنكر إذا لاح) أى : ظهر (عليه) أى : على غير المنكر (شىء من أمارات الإنكار ؛ نحو : جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه) أى : واضعا له على العرض ؛ ...

******

أنه يؤكد له من غير تنزيل؟ قلت : فائده التنزيل زياده التأكيد ، فإن السائل يؤتى فى الكلام الملقى إليه بتأكيد واحد ، والمنكر يؤتى فى الكلام الملقى إليه بأكثر ، وهذا أحسن مما أجاب به بعضهم من أن فائده التنزيل صيروره التأكيد واجبا بعد أن كان مستحسنا ؛ لأن هذا أمر خفى لا اطلاع عليه (قوله : كالمنكر) أى : فيلقى إليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بتأكيد قوى أو ضعيف على حسب ما يقتضيه الحال إذا راعاه المتكلم (قوله : إذا لاح إلخ) أى : وإن كان الحكم بعيدا والمخاطب سيئ الظن بالمتكلم ، أو يعرف منه أنه لا يقبله (قوله : نحو جاء شقيق) أى : نحو قول حجل بفتح الحاء المهمله وسكون الجيم ابن نضله بفتح النون ، وبالضاد المعجمه اسم أمه وحجل لقبه ، واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبى - صلى الله عليه وسلم - خلاف لما ذكره عبد الحكيم ، فإن ذاك اسمه المغيره وأمه هاله بنت وهيب ، وبعد البيت المذكور :

هل أحدث الدّهر لنا نكبه

أم هل رقت أمّ شقيق سلاح (١)

والشاعر المذكور أحد أولاد عم شقيق الذى جاء لمحاربتهم ، وقوله هل أحدث الدهر لنا نكبه؟ أى : بحيث إننا بعنا أسلحتنا حتى إن شقيقا يأتى للحرب عارضا رمحه ، وقوله أم هل رقت أمّ شقيق سلاح أى : سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يقطع شيئا لما قرأته أم شقيق عليه من الرقيه.

(قوله : جاء شقيق) أى : للحرب (قوله : اسم رجل) أى : وليس المراد به شقيق النعمان الذى هو نوع من أنواع الرياحين (قوله : على العرض) أى : على عرض الرمح بأن جعله وهو راكب على فخذيه بحيث يكون عرض الرمح فى جهه الأعداء ، ولا شك

١- البيت لحجل بن نضله الباهلى فى شرح عقود الجمان ١ / ٣٩ ، وبلا نسبه فى الطراز ٢ / ٢٠٣ ، والمصباح ص ١١ ، والإيضاح ص ٢٤ ، والتلخيص ص ١١.

فهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا ، لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أماره أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزله المنكر وخوطب خطاب التفات ...

******

أن الوضع على هذه الهيئه علامه على إنكار وجود السلاح معهم ، وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه جهه الأعداء فهو علامه على التصدى للمحاربه الناشىء ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله : فهو لا ينكر إلخ) أى : هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزله المنكر ، لا من تنزيل الخالى منزله المنكر ، كما قال بعضهم : إذ ليس من شأن العاقل أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شيوع ذلك فى العرب ؛ ولأن المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزله المنكر (قوله : لكن مجيئه) أى : للحرب (قوله : من غير التفات) أى : لبنى عمه (وقوله : وتهيؤ) أى : ومن غير تهيؤ لمحاربتهم (قوله : أماره أنه يعتقد) أى : علامه على اعتقاده أنه لا رمح فيهم ؛ لأنه على عاده من ليس متهيئا للحرب ، إن قلت : يجوز أن يكون شقيق فعل ذلك لاعتقاده أنه ليس فيهم من يقاومه ، وإن علم أن فيهم رماحا ، وحينئذ فلا يكون ذلك الفعل الواقع منه علامه على الاعتقاد المذكور حتى ينزل منزله المنكر ، قلت حيث علم بأن فيهم سلاحا ، فلا ينبغى له أن يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ، ولو علم أنه ليس فى أعدائه من يقاومه ؛ لأن شأن العاقل أن لا يأمن إذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر وإذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاد أنه لا رمح فيهم (قوله : لا سلاح معهم) تفسير لقوله عزل وهو بالعين المهمله والزاى المعجمه جمع أعزل وهو الذى لا سلاح له ، وأما الأغرل بالغين المعجمه والراء المهمله فهو الذى بقلفته ومن ذلك قوله فى الحديث : (يحشر الناس يوم القيامه غرلا) (١) (قوله : وخوطب خطاب التفات) أى : خطاب ملتفت من الغيبه إلى الخطاب ؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبه وفيه التفات آخر على مذهب السكاكى من الخطاب إلى الغيبه فى قوله : جاء شقيق إن كان شقيق حاضرا وقت إلقاء هذا الكلام ، إذ مقتضى

١- أخرجه مسلم (٥ / ٧١٢) والبخارى فى غير ما موضع بألفاظ مختلفه.

بقوله (إن بنى عمك فيهم رماح) مؤكدا بإن ، وفى البيت على ما أشار إليه الإمام المرزوقى تهكم واستهزاء ...

******

الظاهر أن يقول : جئت. إن قلت الالتفات لا بد فيه من الارتباط بين التعبيرين بنحو عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين ، وحينئذ فلا التفات أصلا. أجيب بأن جمله إن بنى عمك معموله لمحذوف معطوف على الجمله الأولى ، والتقدير فقلت له إن بنى عمك إلخ ، وقد يقال لا حاجه لتقدير القول ؛ لأنه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ، ألا ترى إلى قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(١) فيحصل الارتباط لذكر الأوصاف (قوله : فيهم رماح) بسكون الحاء ؛ لأنه من السريع الموقوف الضرب وعروضه مطويه : كالضرب ومكشوفه فالعروض مطويه مكشوفه. والضرب مطوى موقوف ، والرماح جمع رمح ، ففى بمعنى : عند ، ويحتمل أنه جمع رامح ، وأن فى : باقيه على حالها ، لكن المناسب لقول الشارح أماره أنه يعتقد أنه لا رمح فيهم الاحتمال الأول.

(قوله : مؤكدا) حال من خطاب ولم يقل واسميه الجمله لما ستعرفه من أنها إنما تكون مؤكده عند قصد التأكيد بها ، ولم يتحقق هنا ذلك.

(قوله : وفى البيت) أى : فى عجزه ، وقوله تهكم أى : من الشاعر بشقيق واستهزاء به ؛ وذلك لأن مثل هذه العباره أعنى قوله : أن بنى عمك إلخ : إنما تقال لمن يستهزأ به لكونه لا قدره له على الحرب ، بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من آلاته لجبنه وضعفه ، واعترض على الشارح بأن التهكم بشقيق يقتضى أنه لا يعترف بأن فيهم رماحا فينافى التنزيل المذكور ، إذا لو اعترف بذلك لما صح التهكم به لإفادته قيام الضعف ببنى عمه ، وأجيب بأن التهكم بالنظر للواقع من الاعتراف ، بأن فيهم رماحا وبالنظر للتنزيل المذكور أيضا بناء على أن ذلك التهكم من باب الكنايه أطلق الملزوم وأريد اللازم ، وبيان ذلك أنه وإن علم أن فيهم رماحا إلا أن وضعه الرمح على عرضه أماره على الإنكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر ، ويلزم

١- الفاتحه : ٥.

كأنه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ، ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقه قوله :

فقلت لمحرز لمّا التقينا

تنكّب لا يقطّرك الزّحام (۱)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ، ولم يدفع إلى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقله غنائه ...

******

من ذلك التهكم به (قوله : كأنه يرميه) أى : كأن الشاعر ينسبه وكأن للتحقيق أى :لأنه ومن فى قوله من الضعف بمعنى الباء (قوله : والجبن) عطف تفسير (قوله : بحيث إلخ) بدل اشتمال مما قبله (قوله : لما التفت) أى : انصرف ، وقوله قبل بكسر اللام معناه الجانب ونصبه بنزع الخافض ، والكفاح المقاتله والمحاربه أى : لما انصرف إلى جهه القتال أى : لما ذهب إليه (قوله : على طريقه) متعلق بمحذوف صفه للتهكم أى : فى البيت تهكم آت على طريقه قوله أى : على طريقه التهكم فى قوله أى : قول أبى ثمامه البراء بن عازب الأنصارى (قوله لمحرز) هو اسم رجل من بنى ضبه وهو فى الأصل الذى يجعل الناس فى حمايته وعطفه (قوله : لما التقينا) أى : فى حال المحاربه (قوله : تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلا أى : تجنبه وتنح وانصرف عنه ولا تقف فى هذا المحل (قوله : لا يقطرك الزحام) بجزم يقطر فى جواب الأمر والتقطير الإلقاء على الأرض على البطن ، أو على أحد الجانبين ، والمراد هنا الإلقاء عليها أى : على أى حال ، والزحام مصدر بمعنى المزاحمه أى : مزاحمه الجيوش بخيلها عند القتال (قوله : يرميه) أى : ينسبه الشاعر إلى عدم مباشره الشدائد (قوله : ولم يدفع إلى مضايق المجامع) جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع أى : ولم يدفع إلى المواضع الضيقه التى يجتمع فيها الناس : كمواضع الحروب ، وهذا لازم لما قبله (قوله : أن يدس) بتشديد السين من غير ألف مأخوذ من الدس وهو الإخفاء تحت التراب ، وفى بعض النسخ أن يداس بالألف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشىء تحت الأقدام وهذه النسخه أنسب بقوله بالقوائم (قوله لقله غنائه)

۱- لأبى ثمامه البراء بن عازب الأنصارى ، محرز : اسم رجل من بنى ضبه ، كما ذكر الدسوقى فى حاشيته على شرح السعد.

وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر إذا كان معه) أى : مع المنكر (ما إن تأمله) أى : شىء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشىء (ارتدع) عن إنكاره ، ومعنى كونه معه : أن يكون معلوما له مشاهدا عنده ...

******

بفتح الغين المعجمه أى : نفعه (قوله : بنائه) بفتح الموحده أى بنيته وذاته وفى بعض النسخ ثباته (قوله : ويجعل المنكر) أى : ينزل وكذلك الطالب المتردد.

(قوله : كغير المنكر) هو وإن صدق بخالى الذهن والعالم بالحكم والمتردد فيه إلا أن المراد خصوص الأول ، فإذا نزل المنكر أو المتردد منزلته ألقى الخبر لهما غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب ، إذ لا ثمره لجعل المنكر مثله ؛ لأن كلا منهما يلقى إليه الخبر مؤكدا وحمله على معنى جعل المنكر : كالطالب ، فيستحسن التأكيد له فقط بعد أن كان واجبا فى غايه البعد ، إذ الوجوب وعدمه أمر خفى لا ـ اطلاع عليه إلا أن يقال : تظهر ثمره التنزيل بالنسبه لقله التأكيد بعد أن كان كثيرا ، ولا يدخل أيضا العالم بالحكم إذا لا معنى لتنزيل المنكر منزله العالم فى إلقاء الخبر إليه ؛ لأن تنزيله منزله العالم يقتضى عدم خطابه (قوله : إن تأمله) أى : تأمل فيه ؛ التأمل النظر فى الشىء (قوله : أى شىء من الدلائل) أى : ولو واحدا منها (قوله : والشواهد) تفسير لما قبله وكأن نكته التفسير الإشاره إلى أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها ، وليس المراد بها خصوص الأدله الاصطلاحيه ، فإنها تخص بغير القرائن فتأمل.

(قوله : إن تأمل المنكر ذلك الشىء) أى : إن تفكر المنكر فى ذلك الشىء وفى كلامه إشاره إلى أن الصله فى كلام المصنف جرت على غير من هى له ، وإنما لم يبرز المصنف الضمير جريا على المذهب الكوفى لظهور أن التأمل إنما يكون من المنكر لا من الدلائل (قوله : ارتدع) أى : رجع عن إنكاره ، وانتقل إلى مرتبه المتردد أو خالى الذهن (قوله : أن يكون معلوما له) أى : متصورا له وهذا بالنظر للأدله العقليه وقوله : مشاهدا عنده أى : بالحس ، وهذا بالنظر للأدله الحسيه ، ثم إن تفسير الشارح المعيه بالمعلوميه والمحسوسيه ، وتفسيرها (ما) الموصوفه بالدليل يصير المعنى عليه إذا كان عالما بالدليل الذى إذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه أشكال ، وحاصله أن الإنسان متى علم بالدليل علم

كما تقول لمنكر الإسلام : الإسلام حق من غير تأكيد ؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل داله على حقيه الإسلام ، ...

******

المدلول ، وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل ، وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدليل المنطقى : وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر حتى يرد ما ذكر ، بل المراد به الأصولى : وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى ، والمراد بالتأمل فيه أن يستنبط مقدمات صحيحه من وجه صحيح من أوجه الدليل توصله إلى الارتداع (قوله : كما تقول) (ما) مصدريه أى قولك أى : كالتنزيل الذى فى قولك ففى الكلام حذف ؛ لأن المقصود التمثيل للتنزيل المذكور فى المتن وقوله الإسلام حق مقول القول (قوله : من غير تأكيد) اعترض بأن اسميه الجمله تفيد التأكيد ، وأجيب بأنها إنما تفيده إذا اعتبر تحويلها عن الفعليه ؛ لأن بناء مؤكديتها على إفاده الثبات والدوام ، وهى إنما تدل على ذلك فى مقام اعتبر فيه التحويل المذكور ، أو أنها إنما تفيده إذا انضمت لغيرها من المؤكدات ، والأحسن فى الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسميه الجمله من المؤكدات إنها مما يصح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبه المقام فليست للتأكيد مطلقا ، بل إذا اعتبرت مؤكده هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ، ورد الجواب الأول من الجوابين المذكورين بأنه بمعزل عن التحقيق ؛ لأن كلا من مقدمتى دليله ممنوع ، وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم إفاده التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب أ. ه.

وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط فى كون الجمله الاسميه مؤكده عدولها عن الفعليه ، ورد الجواب الثانى أيضا بمخالفته لتصريح الإيضاح بأن فى قوله تعالى (ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذلِكَ لَمَيِّتُونَ)(١) تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبى بأن زيدا قائم وأنه مؤكدا تأكيدا واحدا ولتصريح الفاضل الأبهرى وغيره بأن فى قوله تعالى (ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ تُبْعَثُونَ)(٢) تأكيدا واحدا (قوله : دلائل داله على حقيه الإسلام) أى : كإعجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبى فيما جاء به

١- المؤمنون : ١٥.

٢- المؤمنون : ١٦.

وقيل معنى كونه معه : أن يكون موجودا فى نفس الأمر ؛ وفيه نظر ؛ لأن مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله : شىء من العقل ؛ وفيه نظر ؛ لأن المناسب حينئذ أن يقال : ما إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو : (لا رَيْبَ فِيهِ)(١)) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك ؛ ...

******

(قوله : وقيل إلخ) هذا وجه ثان فى معنى معه ، وقوله بعد وقيل معنى ما إلخ ، وجه ثان فى معنى ما ، فالحاصل أن فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله : لأن مجرد وجوده) أى : نفس الأمر ، وقوله لا يكفى فى الارتداع الأولى أن يقول لا يكفى فى التنزيل ؛ لأن الارتداع مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود ، ويمكن تصليح عبارته بأن يقال مراده أن مجرد الوجود لا يكفى فى الارتداع ، بل لا بد فيه من التأمل ، والتأمل إنما يكون فى معلوم ، فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له ، وقد يرد هذا النظر بعد تصليحه بما قلنا بأن مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ، ولا شك أن مجرد الوجود فى نفس الأمر كاف فى ذلك فقول المعترض ، والتأمل إنما يكون فى معلوم مسلم فى التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه ، فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القبيل ، والحاصل أنه على كلام الشارح لا بد فى التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكفى فيه وجودها فى نفس الأمر ، وإن لم تكن معلومه.

(قوله : لأن المناسب حينئذ) أى : حين إذ فسر ما بشىء من العقل لا بالأدله كما هو القول الأول ، وفى قوله : لأن المناسب إشاره إلى صحه هذا القيل بالحمل على الحذف والإيصال ، والأصل تأمل به ، فحذف الباء ووصل الضمير بالفعل ، أو يقال مراده بالفعل الأدله العقليه ، وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولا تأمل (قوله : ظاهر هذا الكلام أنه مثال إلخ) أى : لا تنظير ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام أن المتبادر من ذكره ذلك بعد القاعده أعنى : جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو أنه مثال لها (قوله : وترك التأكيد لذلك) أى : لذلك الجعل وكان مقتضى الظاهر أن يقال : أنه لا ريب فيه ،

١- سوره البقره ، آيه : ٢.

وبيانه : أن معنى (لا رَيْبَ فِيهِ) ليس القرآن بمظنه للريب ، ولا ينبغى أن يرتاب فيه ...

******

واعترض بأنا لا نسلم أن لا ريب فيه خال عن التأكيد ؛ لأن (لا) التى لنفى الجنس للتأكيد وكذلك اسميه الجمله كما صرحوا بذلك ، وأجيب بأن (لا) النافيه لتأكيد المحكوم عليه ، لأنها تفيد استغراق النفى وهو راجع للمحكوم عليه بمعنى أنه لا يخرج شىء من أفراده ، وليس الكلام فيه إذ كلامنا فى تأكيد الحكم وهى لا تفيد ذلك وبأن اسميه الجمله ليست للتأكيد مطلقا ، بل إذا اعتبرت مؤكدا بأن قصد التأكيد بها ولم يتحقق ذلك هنا ، وإن تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال ، بل على سبيل التبعيه ، فإن كان هناك مؤكد آخر جعلت اسميه الجمله من المؤكدات ، وإلا فلا.

(قوله : وبيانه) أى : بيان كونه مثالا ـ لجعل المنكر كغير المنكر ، وحاصله أن جعله مثالا ـ لذلك لا يحتاج لتأويل (لا رَيْبَ فِيهِ) بمعنى ليس القرآن بمظنه للريب ولا ينبغى أن يرتاب فيه ، وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المخاطبين ، فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد فيقال : إنه لا ـ ريب فيه ، لكن نزل إنكارهم منزله عدمه لما معهم من الدلائل والأمارات التى لو تأملوها ارتدعوا عن الإنكار ، فلذلك ألقى لهم الكلام مجردا عن التأكيد ، وإنما احتاج جعله مثالا لجعل المنكر : كغير المنكر للتأويل ؛ لأنا لو أبقينا الآيه على ظاهرها من نفى الريب أى : لم يقع فيه ريب من أحد لم يكن مطابقا للواقع لكثره المرتابين فيه ، فلا يكون من جعل المنكر كغير المنكر ؛ لأن الحكم الذى يجعل فيه الإنكار كلا إنكار يجب أن يكون مطابقا للواقع عليه أمارات ودلائل لو تأملها المنكر ارتدع عن إنكاره ، وهذا الحكم أعنى نفى الريب على سبيل الاستغراق الذى هو معنى لا ريب فيه لو أجرى على ظاهره ليس كذلك لثبوت الريب فى الواقع.

(قوله : ليس القرآن بمظنه) أى : ليس محلا يظن فيه الريب أى : الشك فى أنه من عند الله ، فالمنفى كونه محلا للريب والشك (قوله : ولا ينبغى إلخ) عطف تفسير أى : ولا ينبغى أن يكون محلا للارتياب فيه ، وإنما كان المعنى ما ذكر ، وليس المراد ظاهر الآيه من نفى الريب فيه من أصله ؛ لأن الريب فيه قد وقع من الكفار ، وحينئذ فلا يصح نفيه عنه

وهـذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزله عدمه لما معهم من الدلائل الداله على أنه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه ، والأحسن أن يقال : إنه ...

******

(قـوله : وهـذا الحكم) أى : كـون القرآن ليس مظنه للريب (قوله : ممـا ينكره كـثير إلـخ) أى :فالإنكـار إنمـا هو لكونه ليس مما ينبغى أن يرتـاب فيه لاـ لنفى الريب عنه واعترض بـأن المخـاطب بالآـيه النبى وأصـحابه ولا ينكر هـذا الحكم أحـد منهم ، فقول الشـارح ممـا ينكره كثير من المخـاطبين – لاـ يسـلم ، وأجيب بـأن المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتفهيمه للكلام أعنى : مطلق السامع بـدليل أن المقصود من الآيه تعبير الكفار باعتبار إنكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من يلقى إليه الكلام خاصه وإذا كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين كان شاملا للكفار والكثير من السامعين المنكر لهـذا الحكم هم الكفار (قوله : لكن نزل إنكارهم إلـخ) أى : فلذلك ألقى الخبر غير مؤكدا ، وكان المناسب لأصل المبحث أعنى : تنزيل المنكر منزله غيره أن يقول : لكن نزل المنكر منزله غير المنكر ، وإن كان لا يلزم من تنزيل إنكارهم منزله عـدمه تنزيل المنكر كغيره (قوله : لما معهم إلـخ) وهو أنه كلاـم معجز أتى به من دل على نبوته بـالمعجزات البـاهره ، فإن قلت تفسير ما معهم بما ذكر يقتضـى أن ما معهم عبـاره عن الـدليل المصـطلح عليه عنـد المنـاطقه ، وهو يخـالف مـا مر من أن المراد به الأصولى – قلت : المراد أن إعجازه دليل وكون من أتى به صادقا مصـدوقا بالمعجزات دليل آخر مسـتقل على كونه من عنـد الله وليس المجموع دليلا واحـدا حتى يرد ما ذكر (قوله : والأـحسن أن يقال إلـخ) اعلم أن حاصل الأول أن المنفى ليس نفس الريب ، بل كون القرآن محلا للريب ومظنه له خطابا لمنكرى ذلك ، وحاصل الثانى أن المنفى نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبه ، وكان هذا أحسن لوجهين.

الأول : أن جعله مثالا لا بد فيه من التأويل الذى قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف جعله تنظيرا ، فإنه لا يحتاج للتأويل الذى صح الوجه الأول به ولا لغيره وما لا يحتاج أحسن مما يحتاج. ثانيهما : أنه على تقدير تأويله بما يصحح جعله مثالا لتنزيل المنكر منزله غيره ينـافيه ، أو يعكر عليه قوله : بعـد وهكـذا اعتبـارات النفى فإنه يـدل على أنه لم يمثل فيما تقـدم بالنفى ، وأن ما تقـدم متمحض للإثبات ، وقد يجاب عن هذا بأن المراد ، وهكذا باقى اعتبارات النفى – فتأمل.

نظير لتنزيل وجود الشيء منزله عدمه بناء على وجود ما يزيله فإنه نزل ريب المرتابين منزله عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الإنكار منزله عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أى : مثل اعتبارات الإثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الإنكارى ؛ تقول لخالى الذهن : ما زيد قائما ، أو : ليس زيد قائما ، وللطالب : ما زيد بقائم وللمنكر : ...

******

(قوله : نظير) أى : لأمثال لجعل المنكر كغيره ، وقوله لتنزيل وجود الشيء منزله عدمه ، اعترض بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجا عن سائر أفراده مع أن تنزيل ريب المرتابين بمنزله العدم من أفراد تنزيل وجود الشيء منزله عدمه ، فالأولى أن يقول : إنه نظير لتنزيل الإنكار منزله عدمه وأجيب بأن هذا الإيراد إنما جاء من توهم أن اللام صله لنظير ، ونحن نقول : إن اللام لام الأجل وصله النظير محذوفه ، والتقدير نظير لتنزيل إنكار منزله عدمه ، لأجل تنزيل وجود الشيء منزله عدمه فى كل منهما ، فالمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين ، ويصح جعل اللام بمعنى (فى) أى نظير المبحث المتقدم فى تنزيل إلخ (قوله : على وجود ما يزيله) أى : من الدليل الذى لو تأمل فيه لزال ذلك الشيء الموجود (قوله : على سبيل الاستغراق) أى : المفهوم من وقوع النكره فى سياق النفى وهو (لا) لأن النكره فى سياق النفى تعم عموما شموليا (قوله : كما نزل الإنكار) أى : المشار له بالمبحث المتقدم ، وقوله لذلك أى : للتعويل على وجود ما يزيل إنكارهم لو تأملوه (قوله : وهكذا اعتبارات النفى) عطف على محذوف دل عليه السياق أى : هذا الذى ذكر أمثله اعتبارات الإسناد فى الإثبات وهكذا إلخ ، أى : وهكذا أمثله اعتبارات الإسناد فى النفى ، وإفراد اسم الإشاره مع أنه عائد على الاعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله : أى مثل اعتبارات إلخ) أى : مثل أمثله الاعتبارات الواقعه فى الإسناد فى الإثبات أى فى الكلام المثبت من ترك التأكيد مع الخالى ، والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الإنكار مع المنكر (قوله : اعتبارات النفى) أى : أمثله الاعتبارات الواقعه فى الإسناد فى الكلام المنفى.

والله ما زيد بقائم ؛ وعلى هذا القياس.

[الحقيقه والمجاز العقليان]

اشاره

(ثم الإسناد) مطلقا سواء كان ...

******

(قوله : ما زيد بقائم) أى : فالباء الزائده فى خبر ليس من المؤكدات للحكم.

واعلم أنه لا يحصل تأكيد النفى إلا إذا سبق المؤكد ما يدل على أصل النفى من الحروف ، أو الأفعال الموضوعه للنفى. بخلاف تأكيد الإثبات ؛ لأن الجمله داله عليه إما بالوضع أو بالتجرد ، وعلى هذا فيكفى فى أصل التأكيد دخول حرف واحد - فتأمل.

(قوله : وعلى هذا القياس) بالرفع مبتدأ وخبر ، وبالجر بدل من اسم الإشاره والجار متعلق بمحذوف ، أى : واجر على هذا القياس ، وبالنصب مفعول لمحذوف أى : واجر على هذا أعنى القياس ، وأشار بذلك إلى أنه قد ينزل غير المنكر منزله المنكر فيؤكد معه النفى ، فيقال لمن ظهرت عليه أمارات إنكار عدم خلو البلد من أعدائه بنى فلان لمجيئه على هيئه الآمن ، والله ما خلا البلد من بنى فلان ، وينزل المنكر كغيره إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع ، فيلقى إليه الكلام خلوا من التأكيد كقولك لمنكر كون دين المجوسيه ليس بحق ما دين المجوسيه حقا ، والحاصل أن الصور الاثنتى عشره ، الجاريه فى تخريج الكلام على مقتضى الظاهر ، وعلى خلافه فى الإثبات تجرى فى النفى.

(قوله : ثم الإسناد) ثم للاستئناف النحوى ، أو أنها للترتيب الذكرى فهى لعطف الجمل (قوله : مطلقا سواء كان إلخ) أى : ولأجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير ، وإن كان المحل لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبرى وارتكاب الاستخدام فى الكلام خلاف الأصل ، ولا يرد أن المعرفه إذا أعيدت بلفظ المعرفه كانت عين الأولى فما لزم على الإتيان بالضمير لازم للإتيان بالاسم الظاهر ؛ لأنا نقول ليس هذا كليا ، بل مقيد بما إذا خلا عن قرينه المغايره كما نص عليه فى التلويح ، ومما يدل على أن المراد الإسناد مطلقا الأمثله الآتيه نحو (يا هامانُ ابْنِ لِى صَرْحاً)(1) ، وليس المراد خصوص الخبرى كما قد يتوهم من كون البحث فى الخبرى

١- غافر : ٣۶.

إنشائيا أو إخباريا (منه حقيقه عقليه) لم يقل : إما حقيقه وإما مجاز ؛ لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقه ولا مجاز ؛ كقولنا : الحيوان جسم ، والإنسان حيوان. وجعل الحقيقه والمجاز صفتى الإسناد ...

******

(قوله : إنشائيا أو إخباريا) هذا يقتضى اختصاص الحقيقه العقليه والمجاز العقلى بالإسناد التام ؛ لأن الإنشاء والإخبار وصفان له مع أن الحقيقه والمجاز لا يختصان بالإسناد التام ، بل يكونان فى الإسناد الناقص كما فى إسناد المصدر للمفعول تقول : أعجبنى ضرب زيد ، وجرى النهر ، وأعجبنى إنبات الله البقل ، وأعجبنى إنبات الربيع البقل ، وأجاب الحفيد بأن المراد بالإنشائى والإخبارى ما فى الجمله الإنشائيه والإخباريه ، سواء كان تاما أو ناقصا ، فيتناول ما ذكر.

(قوله : لم يقل إما حقيقه إلخ) كلامه يشعر بأنه لو قال كذلك لأفاد الحصر فى القسمين ، فلذا قال : منه. ومنه لإفاده عدم الحصر – وفيه نظر ؛ إذ لو عبر بقوله إما حقيقه وإما مجاز لاحتمل أن تكون القضيه مانعه جمع فتجوز الخلو ، وحينئذ فتثبت الواسطه فما عدل عنه مسار لما عبر به ، وأجيب بأن هذا المقام مقام تقسيم والمتبادر فى مثله الانفصال المانع من الخلو ، سواء كان منع الجمع أو بدونه ؛ لأنه هو الذى يضبط الأقسام ويمنع الخلو عنها على أنه يكفى فى العدول توهم منع الخلو ، إذ لا يجب أن تكون إما نصا فيه (قوله ؛ لأن بعض الإسناد عند ليس بحقيقه ولا مجاز) أعنى نسبه الخبر للمبتدأ ، لا سيما إذا كان الخبر جامدا كما فى مثال الشارح ، ويدل له ما سيأتى فى كلام المصنف من أن إسناد الفعل أو ما فى معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقه دون غيرهما ، فإسناد قائم إلى زيد فى قولك : زيد قائم ليس حقيقه ولا مجاز ، وأما إسناده إلى ضميره فهو حقيقه وقوله عنده أى : وإما عند السكاكى فالإسناد منحصر فى الحقيقه والمجاز ، ولذا قال الحقيقه : هى إسناد الشىء إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر ، والمجاز : إسناد الشىء إلى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر بتأول ، والشىء أعم من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا جامدا أو مشتقا (قوله : صفتى الإسناد) مراده الوصف المعنوى ؛ لأن الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ.

دون الكلام ؛ لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد ، وأوردهما فى علم المعانى لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى : الحقيقه العقليه (إسناد الفعل أو معناه) ...

******

(قوله : دون الكلام) أى : كما فى المفتاح حيث قال : ثم الكلام منه حقيقه عقليه ومنه مجاز عقلى (قوله : لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد) حاصله أن المتصف بالحقيقه والمجاز فى الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلى وهو الإسناد ، واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد ، فاتصاف الكلام بالحقيقه العقليه والمجاز العقلى بالتبع للأمر العقلى وهو الإسناد ، واتصاف الإسناد بهما بطريق الأصاله فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف أولى لكون ذلك بالأصاله من جعل الكلام معروضا لهما ؛ لأن ذلك بطريق التبع (قوله : وأوردهما فى علم المعانى) أى : ولم يوردهما فى علم البيان (قوله : من أحوال اللفظ) أى : بواسطه أنهما من أحوال الإسناد كما مر أن قلت لا يلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما فى علم المعانى ، إذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر فى علم المعانى ؛ لأنه لا يبحث عن جميع أحوال اللفظ ، بل عن بعضها أعنى الأحوال التى بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال ، وأما الأحوال التى ليست كذلك كالإدغام والابدال فلا يبحث عنها فيه ، أجيب بأن إضافه أحوال اللفظ للعهد أى : من أحوال اللفظ المعهوده فى هذا الفن أعنى الأحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كذا أجاب بعضهم ، ورد بأنهما لو كانا من الأحوال المعهوده لذكر المصنف الحال التى تقتضى الحقيقه والمجاز كما ذكر فى غيره من المباحث الآتيه ، فالحق أن المصنف إنما ذكر الحقيقه والمجاز هنا على طريق الاستطراد.

(قوله : إسناد الفعل) أى : لفظ الفعل الاصطلاحى والمراد من الإسناد النسبه الحاصله من ضمه لما هو له كانت النسبه إنشائيه أو خبريه (قوله : أو معناه) أى : أو إسناد دال بمعناه والمراد معناه التضمنى وهو الحدث لا المطابقى ؛ لأن ما ذكر من المصدر وما معه إنما يدل على جزء معنى الفعل لا على تمام معناه وإلا كانت أفعالا ، ثم إن التعريف شامل لما فيه سلب ؛ لأنه يقدر فيه أن الإثبات كان قبل النفى فيصدق على قولنا : ما زيد قائم أن فيه إسناد القيام فى التقدير لمن هو له وهو زيد.

كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه ، واسم التفضيل ، والظرف (إلى ما) أى : إلى شىء (هو) أى : الفعل أو معناه (له) أى : لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له ؛ نحو : ضرب زيد عمرا ، والمفعول فيما بنى له ؛ نحو : ضرب عمرو ؛ فإن الضربيه لزيد والمضروبيه لعمرو (عند المتكلم) ...

******

(قوله : كالمصدر إلخ) إن أدخلنا أمثله المبالغه فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الأظهر - كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو : أتميمى أبوك ، على ما فى الأول وإلا كانت لإدخال الأربعه ، والظرف إنما يكون فيه معنى الفعل إذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لا إن كان لغوا (قوله : أى إلى شىء) أى إلى لفظ (قوله هو له) أى : لمعنى ذلك اللفظ أى : إن مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك اللفظ (قوله : أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول إفراد الضمير بما ذكر مع كون الضمير عائدا على متعدد ، إنه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك ، سواء كانت للإبهام أو للتنويع كما هنا ؛ وذلك لأن" أو" لأحد الشيئين أو الأشياء والأحد مفرد ، لكن صرح فى المغنى بأن الابدى نص على أن حكم أو التى للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقه ، قال : وهو الحق ، وحينئذ فكان الأولى للشارح أن يقول هو أى ما ذكر من الفعل أو معناه (قوله : كالفاعل إلخ) تمثيل للشىء والكاف استقصائيه ؛ لأن الشىء المسند إليه الذى ثبت له الفعل أو معناه منحصر فى الفاعل والمفعول به عند المصنف ، ولا يصح أن تكون مدخله للمبتدأ كما فى : إنّما هى إقبال وإدبار ؛ لما تقرر أن الإسناد إليه من الواسطه عند المصنف.

(قوله : فيما بنى له) أى : فى فعل بنى له أى : كالفاعل المصاحب للفعل الذى بنى أى : صيغ وأسند له ففى بمعنى مع ، وكذا يقال فيما بعد (قوله : فإن الضاربيه) أى : وإنما كان الإسناد للفاعل فى المثال الأول وللمفعول فى المثال الثانى حقيقه ؛ لأن الضاربيه ؛ إلخ ، وقوله لزيد أى : ثابته لزيد فهو خبر إن أى : بخلاف نهاره صائم ، فإن الصوم ليس ثابتا للنهار ، وإنما هو ثابت للشخص ، فلذا كان الإسناد فيه مجازا لكونه

متعلق بقوله : له ؛ وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله : له ؛ وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد. والمعنى : إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ؛ وذلك بأن لا ينصب قرينه على أنه غير ما هو له فى اعتقاده. ومعنى كونه له : أن معناه قائم به

******

لغير من هو له (قوله : متعلق لقوله له) أى : متعلق بعامله المستتر الذى هو استقر ، فلا يرد أن الظرف لا يتعلق بمثله ، كذا قيل ، وقد يقال : لا مانع من تعلقه به حيث كان مستقر لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه - تأمل.

(قوله : فى الظاهر) أى فى ظاهر حال المتكلم ، كما أشار له الشارح. (قوله : وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد) أى سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما ، وتوضيح المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه إلى ما هو له بحسب الواقع ، فيتناول ما يطابق الواقع أو الاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ، وما لم يطابق شيئا منهما ، فإذا أريد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط ، وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا فى الحد ويخرج به ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا ، فإذا زيد فى الظاهر دخل به فى الحد ما يطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد ، ودخل أيضا ما لم يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا للأقسام الأربعه ما يطابق الواقع والاعتقاد لم يطابق شيئا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد دون الواقع (قوله : أو معناه) أى : أو ما يدل على معناه (قوله : ذلك) أى : الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أن لا ينصب قرينه أى : بسبب أن لا يلاحظ قرينه على أنه غير ما هو له ، فإن لاحظها كان مجازا ، فأراد بنصبها ملاحظه دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الأحوال ، فاندفع ما يقال الأولى أن يقول بأن لا يلاحظ قرينه ؛ لأن القرينه فى المجاز العقلى ليست خاصه بالمقاليه ، بل تكون حاليه وتعبيره بالنصب يشعر بتخصيصها بالمقاليه وتفسير النصب بالملاحظه أحسن من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قرينه ؛ لأنه يفيد أن المجاز يتحقق بوجود القرينه من غير ملاحظه لدلالتها على المراد - وليس كذلك ، إذ هو فى هذه الحاله

ووصف له ، وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقا لله أو لغيره ، وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب ، أو لا كمرض ، ومات. فأقسام الحقيقه العقليه على ما يشمله التعريف أربعه : الأول : ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا ...

******

يكون الإسناد حقيقه ، فمدار الحقيقه والمجاز على نصب المتكلم للقرينه وملاحظه إياها وعدم ذلك إلا أنه لما كانت الملاحظه أمرا خفيا أدير الأمر بوجودها ، فلذا يعبر تاره بنصب القرينه وتاره بوجودها - كما سيأتى فى قوله لوجود القرينه.

(قوله : ووصف له) تفسير لما قبله ، فالمراد بقيامه به مطلق اتصافه به وانتسابه إليه وليس المراد القيام الحقيقى حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتبارى (قوله : وحقه أن يسند إليه) عطف مسبب على سبب ، والمراد بإسناده إليه : نسبته إليه ، وسواء صلح حمله عليه أم لا ، وأتى به دفعا لما يتوهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفا له أنه لا بد أن يحمل عليه حمل مواطأه أى : حمل هو هو ، فلا يشمل ما إذا كان المسند مصدرا ؛ لأنه لا يحمل كذلك (قوله : سواء كان مخلوقا إلخ) أى : سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو : جن زيد.

(قوله : أو لغيره) أى : لغير الله أى : على طريق الكسب ، فأراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك نحو : ضرب زيد عمرا ، أو يقال قوله : سواء كان مخلوقا لله يعنى : على قول أهل السنه ، وقوله : أو لغيره يعنى : على قول المعتزله (١) ، فاندفع ما يقال : إن هذه العباره أصلها للمعتزله وقعت من الشارح سهوا (قوله : وسواء كان) أى : ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه أى : عن غير الله (قوله : أو لا) أى : ولا يكون صادرا عنه باختياره (قوله : كمرض ومات) ظاهره أن المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع أنهما ليسا صادرين عن غير الله أصلا ، فالأولى أن يمثل بنحو : تحرك المرتعش وأجيب بأن قوله أو لا معناه : أو ليس صادرا عن غير الله باختياره وهذا صادق بصورتين : الأولى أن يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركه المرتعش ، والثانيه : أن يكون

١- المعتزله : قوم من القدريه اعتزلوا فئتى الضلاله عندهم يعنون أهل السنه والجماعه والخوارج الذين يستعرضون الناس قتلا. وأشهر المعتزله البصريه واصل بن عطاء وأبو عثمان عمرو بن عبيد.

(كقول المؤمن : أنبت الله البقل والثانى : ما يطابق الاعتقاد ...

******

غير صادر عنه أصلا : كالمرض والموت ؛ لأنها سالبه تصدق بنفى الموضوع ، والمثال الذى ذكره الشارح للصوره الثانيه أو أن المراد بالصدور عنه الظهور منه لا الوقوع ، وحينئذ فيتحقق الصدور بهذا المعنى فى المرض والموت (قوله : أنبت الله البقل) أى : فإن إنبات البقل فى الواقع لله وهو كذلك فى اعتقاد المؤمن ، لكن محل كون الإسناد فى المثال المذكور حقيقه إذا كان المخاطب يعتقد إيمان المتكلم ، وأنه ينسب الآثار كلها لله ، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد ، سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا ؛ لأن المفهوم من حال المتكلم فى هذه الحاله كون الإسناد لما هو له ، وأما لو كان المخاطب مؤمنا أو كافرا أو كان يعتقد أن المتكلم ممن يضيف الإنبات للربيع ، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الإسناد مجازيا ؛ لأن اعتقاد المخاطب يجعل قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له ، وانظر لو كان المخاطب مترددا فى اعتقاد المتكلم - هل هو ممن يضيف الإنبات لله أو لغيره؟ وعلم المتكلم بتردده - هل يكون الإسناد حقيقه أو مجازا؟ والظاهر أن يقال : إنه حقيقه ، إذ ليس هناك قرينه صارفه عن كون الإسناد لغير من هو له ، وظاهر حاله أن الإسناد لمن هو له فتأمل. ا ه. سم.

(قوله : وقول الجاهل) المراد به الكافر الذى يعتقد نسبه التأثير إلى الربيع ، كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن ، فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الكافر (قوله : أنبت الربيع البقل) أى : فإن إنبات البقل فى الواقع لله تعالى وفى اعتقاد الجاهل للربيع ، لكن محل كون هذا الإسناد حقيقيا إذا كان المخاطب يعلم حاله ، وأنه ينسب الآثار لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا مثله ، أما لو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقد أنه مؤمن ، وأنه ممن يضيف الإنبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الإسناد مجازيا ؛ لأن اعتقاد المخاطب يجعل قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له ، فإن تردد المخاطب فى اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم ، وقوله : أنبت الربيع : يحتمل أن يراد منه المطر ، وأن يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر

فقط ، نحو (قول الجاهل : أنبت الربيع البقل) والثالث : ما يطابق الواقع فقط ؛ كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه : خلق الله الأفعال كلها ؛ وهذا المثال متروك فى المتن (و) الرابع : ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد ؛ نحو (قولك : جاء زيد ...

******

(قوله : فقط) أى : لا الاعتقاد ، لكن يكون مطابقا له فى الظاهر كما يشهد له آخر كلامه. ا. ه. عبد الحكيم.

(قوله : لمن لا يعرف حاله) أى : لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو أى : المعتزلى يخفيها منه أى ممن إلخ ، أما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم أن المخاطب عارف بحاله كان الإسناد حينئذ مجازا عقليا من الإسناد إلى السبب وهو الله فى زعمه ؛ لأن تلك المعرفه قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له (قوله : وهو يخفيها) أى : تلك الحاله منه ، وأما لو قال خلق الله الأفعال كأنها لمن يظهر له حاله كان الإسناد مجازا ؛ لأن الإظهار قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له ، بل للسبب وهو الله تعالى فى زعمه ، وأورد عليه أن القيد الثانى يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقه ؛ لأن المعتزلى إذا أخفى حاله من المخاطب ، وقال خلق الله الأفعال لم ينصب قرينه على عدم إرادته الظاهر ، فيكون حقيقه سواء عرف المخاطب حال المتكلم فى نفس الأمر أم لا ، وحينئذ فالأولى الاقتصار على القيد الثانى ، إذ لا حاجه للأول إلا أن يقال مراد الشارح بقوله لمن لا يعرف حاله أى : فى اعتقاده ، وليس المراد لمن لا يعرف حاله فى نفس الأمر – قاله الفنرى. وقال العلامه عبد الحكيم : إن بين عدم العرفان والإخفاء عموما من وجه ، إذا عدم عرفان المخاطب يجامع إظهار المتكلم وإخفاء المتكلم يجامع عرفان المخاطب ، فأحد القيدين لا يغنى عن الآخر كما توهم.

بقى شىء آخر وهو ما إذا قال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها ، فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقه ومجازا فى حاله واحده ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله : خلق الله الأفعال كلها) أى : الاختياريه والاضطراريه فقد طابق هذا الإسناد الواقع ؛ لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى ، ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده أن

وأنت) أى : والحال أنك خاصه (تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب ؛ إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقه لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينه على أنه لم يرد ظاهره ...

******

خالق الأفعال الاختياريه هو العبد (قوله : متروك) أى : غير مذكور فى المتن أى : فى مقام التمثيل لقله وجوده ولا يتوهم من عدم ذكره له أن الحقيقه العقليه منحصره فى الأقسام الثلاثه لكون المقام مقام البيان ، فإن المصنف صرح فى الإيضاح بأن الحقيقه العقليه أربعه أضرب وأورد الأمثله الأربعه المذكوره هنا ، وإنما قلنا أى : فى مقام التمثيل لصدق التعريف المذكور فى المتن بهذا المثال ، قال العلامه عبد الحكيم : وعندى أن هذا المثال مندرج فى المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله : وأنت تعلم أنه لم يجئ أنت تعتقد أنه لم يجئ ، سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقا للواقع أو لا ، فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيئا منها وما يطابق الواقع دون الاعتقاد ، والشارح تبع الإيضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبه التى يعلم حالها المتكلم دون المخاطب ، وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والإدراج.

(قوله : وأنت تعلم أنه لم يجئ) أى : فذلك الإسناد من الحقيقه ولو لم يطابق واحدا منهما ؛ لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ، ولا ينافى ذلك كونه كذبا ؛ لأن الكذب لا ينافى الحقيقه (قوله : خاصه) أخذه من تقديم المسند إليه على المسند العقلى ؛ لأنه يفيد الاختصاص نحو : أنا سعيت فى حاجتك (قوله : إذ لو علمه المخاطب) أى : وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك ، وإلا لم يجز أن يكون مجاز العدم تأتى جعل المتكلم علم السامع قرينه ، والضمير فى علمه راجع لعدم المجىء ، وقوله أيضا أى : كما علمه المتكلم (قوله : لجواز أن يكون إلخ) أى : فيكون مجازا عقليا إن كان الإسناد إلى زيد فى هذا المثال ؛ الملابسه كأن : كان زيد هذا سببا فى مجىء الجائى حقيقه أى : ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينه على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون فى الحقيقه العقليه الكاذبه كما فى صوره عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجئ ؛ لأن وجود القرينه بدون ملاحظتها لا يكفى فى المجاز ، ويجوز أن يكون المتكلم جعله قرينه ، وليس ثم ملابسه :

فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى : ومن الإسناد (مجاز عقلى) ويسمى : مجازا حكميا ، ...

******

فهو مما لا يعتد به ، ولا يعد من الحقيقه لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقه ، ثم إن ظاهر قول المصنف : وأنت تعلم أنه لم يجئ يقتضى أنه إذا فقد علم المخاطب بعدم المجيء تعين أن يكون الإسناد فى المثال حقيقه - وليس كذلك ، بل هو محتمل كما لو كان عالما ، وذلك ؛ لأن المخاطب إذا لم يكن عالما بأنه لم يجئ يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجئ ، وحينئذ فإن لاحظ المتكلم اعتقاد المخاطب قرينه على أنه لم يرد ظاهره كان مجازا ، وإن لم يلاحظ ذلك كان حقيقه فظهر لك أن القرينه لا تتوقف على موافقه المخاطب للمتكلم على اعتقاد عدم المجيء ، كما يفهم من كلام المصنف والشارح ، بل تتحقق القرينه بكون المتكلم عالما بعدم المجيء ، والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك ، وظهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المخاطب عالما بالمجيء ، إلا أن يقال : هذه الصوره نادره فلا تقدح فى تعين الحقيقه.

(قوله : فلا يكون الإسناد إلخ) أى : وحينئذ فيكون مجازا إن كان الإسناد لملابسه (قوله : مجاز) أصله مجوز من : جاز المكان إذا تعداه ؛ لأن الإسناد تعدى مكانه الأصلى نقلت حركه الواو للساكن قبلها ، فقلبت ألفا لتحركها بحسب الأصل ، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن.

[المجاز العقلى]

(قوله : عقلى) نسبه للعقل ؛ لأن التجوز والتصرف فيه فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الإسناد بخلاف المجاز اللغوى ، فإن التصرف فيه فى أمر نقلى : وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ، ولا يقال مقتضى هذا التوجيه أنه كان يسمى مجازا معقوليا لا عقليا ؛ لأن النسبه تأتى لأدنى ملابسه (قوله : مجازا حكميا) أى : منسوبا للحكم بمعنى الإدراك لتعلقه به فهو من نسبه المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر ، أو أنه نسبه للحكم بمعنى النسبه والإسناد لتعلقه بها ، فإن قلت : إن المجاز هو عين الإسناد والنسبه ، وحينئذ فيلزم تعلق الشيء بنفسه ونسبه الشيء لنفسه ، قلت : المراد بالحكم المنسوب ، والمتعلق

ومجازا فی الإثبات ، وإسنادا مجازیا (وهو إسناده) أی : إسناد الفعل أو معناه ...

******

بکسر اللام خصوص النسبه الإسناديه ، والمراد بالحکم المنسوب إليه والمتعلق به مطلق نسبه ، سواء کانت إسناديه أو إضافيه أو إيقاعيه ، وحينئذ فهو من نسبه الخاص للعام أو من تعلق الخاص بالعام ، وبهذا الجواب اندفع ما يقال : إن المجاز العقلی کما يکون فی الحکم ، وهو النسبه التامه يکون فی النسبه الإضافيه کمکر الليل والإيقاعيه : کنومت الليل أی : أوقعت النوم عليه ، وحينئذ فلا وجه لتلک التسميه المقتضيه أنه إنما يکون متعلقا بالحکم أعنی : النسبه التامه ، وحاصل الدفع أنه ليس المراد بالحکم الذی تعلق به المجاز خصوص النسبه التامه ، بل مطلق نسبه ، وحينئذ فالمجاز إذا کان فی الإضافيه أو الإيقاعيه يصدق عليه أنه متعلق بالحکم بمعنی مطلق نسبه من تعلق الخاص بالعام ، وعلی تقدير أن المراد بالحکم الذی تعلق به المجاز النسبه التامه ، فالتسميه المذکوره باعتبار أن کل مجاز عقلی يرجع للحکم بمعنی النسبه التامه ، والإسناد إما ظاهر أو مقدر ، أو باعتبار أن المجاز وإن کان فی الإضافيه والإيقاعيه ، لکن الحکم أشرف منهما ، فاعتبر الأشرف فی التسميه ، وهذا لا ينافی أنه قد يکون فی غير الحکم : کالإضافيه والإيقاعيه (قوله : ومجازا فی الإثبات) إن قلت : التقييد بالإثبات يقتضی عدم جريانه فی النفی وليس کذلک ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ)(۱) أجيب بأن التقييد بالإثبات لأشرفيته ؛ أو لأنه الأصل ؛ لأن المجاز فی النفی فرع المجاز فی الإثبات بمعنی أن النفی لا يکون مجازا إذا کان الإثبات کذلک ، أو أن النفی يرجع للإثبات بالملازمه فقوله تعالى (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ)(۲) جعل من قبيل المجاز ، لکون إسناد الربح فی التجاره إسناد إلى غير ما هو له ، أو أن ما ربحت تجارتهم بمعنی خسرت ، أو أن المراد بالإثبات : الانتساب والاتصاف ، فيشمل الإيجاب والنفی ، إذ فی کل منهما انتساب واتصاف.

(قوله : وإسنادا مجازيّا) أی : إسنادا منسوبا إلى المجاز واعترض بأن فيه نسبه الشیء إلى نفسه ؛ لأن المجاز هو الإسناد ، وأجيب بأنه من نسبه الخاص للعام ؛ لأن المجاز يشمل اللغوی أيضا أی : أنه يسمی إسنادا منسوبا لمطلق مجاز من حيث إنه فرد من أفراده ،

۱- البقره : ۱۶.

۲- البقره : ۱۶.

(إلى ملابس له) أى : للفعل أو معناه (غير ما هو له) أى : غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبنى له ؛ يعنى : غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول فى المبنى للمفعول به ...

******

أو أن المراد بالمجاز المنسوب إليه المصدر أعنى : التجوز والمجاوزه ، وحينئذ فالمعنى : يسمى إسنادا منسوبا للمجاوزه ؛ لأن ذلك الإسناد جاوز به المتكلم أصله وحقيقته وأوصله إلى غيره ، فإن قلت : إن هذا المجاز على ما يأتى لا يختص بالإسناد أعنى : النسبه التامه ، بل يجرى فى الإضافيه والإيقاعيه ، واقتصارهم على الإسناد يوهم الاختصاص - أجيب بأن اقتصارهم فى التسميه على الإسناد لأشرفيته ، أو أن المراد بالإسناد مطلق النسبه من إطلاق الخاص وإراده العام (قوله : إلى ملابس له) أى : إلى شىء بينه وبينه ملابسه وارتباط وتعلق ، ثم إنه يصح فتح الباء وكسرها فى قول المصنف : ملابس ؛ لأن الملابسه مفاعله من الطرفين ، فكل واحد من الفعل وما أسند إليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح ، إلا أن المناسب لقوله يلابس الفاعل أن يقرأ بفتح الباء هنا ، وكذا فى قوله الآتى : وله ملابسات شتى (قوله : غير ما هو له) بالجر على الصفه أو بالنصب على الحال ، ولا يقال على الأول فيه وصف النكره بالمعرفه ؛ لأن غير لا تتعرف بالإضافه (قوله : مبنى له) أى : مسند له حقيقه (قوله : يعنى غير الفاعل إلخ) حاصل ذلك أنه إذا أسند الفعل ، أو ما دل على معناه للفاعل النحوى ؛ فإن كان مدلول ذلك الفاعل النحوى الذى أسند إليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقى : كان الإسناد حقيقه ، وإلا كان مجازا ، كما إذا كان الفاعل النحوى مصدرا أو ظرفا أو سببا أو مفعولا نحو : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(1) ، وكذلك إذا أسند الفعل أو ما دل على معناه لنائب الفاعل ، فإن كان ذلك النائب النحوى مدلوله هو المفعول الحقيقى كان ذلك الإسناد حقيقه ، وإلا كان مجازا كما لو كان نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا أو فاعلا نحو قولك : أفعم السيل ، فإن السيل هو الفاعل الحقيقى للإفعام ؛ لأنه هو الذى يملأ الأرض ، فقوله غير الفاعل أى : الحقيقى ، وقوله فى المبنى للفاعل أى : النحوى ، وقوله : وغير المفعول به أى : فى الواقع ،

۱- الحاقه : ۲۱.

سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع ، أو عند المتكلم فى الظاهر ؛ ...

******

وقوله فى المبنى للمفعول به أى : النحوى ، وذلك لما تقرر من أن ما هو له فى المبنى للمعلوم هو الفاعل ؛ لكون النسبه بطريق القيام مأخوذه فى مفهومه ، وإن ما هو له فى المبنى للمجهول هو المفعول به ؛ لكون النسبه بطريق الوقوع عليه مأخوذه فى مفهومه ، ثم اعلم أن ظاهر المصنف فاسد ؛ وذلك لأن الضمير المجرور فى قوله : وهو إسناد إلى ملابس له ، وكذا قوله : غير ما هو له راجع للفعل أو معناه أى : لأحد الأمرين كما هو قضيه ، أو فالمعنى حينئذ إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحدهما ، وذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الأمرين له ، وهذا صادق على الإسناد فى : ضرب زيد بالبناء للفاعل ، إذ يصدق عليه أنه أسند أحد الأمرين – وهو الفعل – إلى ملابس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الأمرين ، وهو معنى الفعل فى قولنا : أمضروب عمرو ، فيلزم أن يكون مجازا ولا قائل بذلك ، وأشار الشارح إلى الجواب بقوله : يعنى إلخ ، وحاصله أن كلام المصنف فيه إجمال ، وتفصيله أن يقال : المراد إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لذلك الأحد غير الملابس الذى له ذلك الأحد ، فخرج : ضرب زيد ، فإن ضرب أسند لملابس له وهو زيد ، وذلك الملابس هو الذى له ذلك الفعل ، ولما كان فى كلام المصنف خفاء وإبهام قال الشارح : يعنى إلخ.

(قوله : سواء كان إلخ) أشار بذلك إلى أن الأقسام الأربعه التى مرت فى الحقيقه تأتى هنا فى المجاز ؛ لشمول التعريف لها أعنى ما طابق الواقع والاعتقاد معا ، وما طابق الواقع فقط ، وما طابق الاعتقاد فقط ، وما لم يطابق واحدا منهما ، والأمثله السابقه للحقيقه العقليه تصلح بعينها أمثله لأقسام المجاز العقلى باعتبار حال المخاطب ، فمثال ما طابق الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن : أنبت الله البقل ؛ لمخاطب يعتقد أن المتكلم يضيف الإنبات للربيع ، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون مجازا ؛ لأن علمه باعتقاد المخاطب قرينه صارفه للإسناد عن ظاهره ، ومثال الثانى أعنى ما طابق الواقع فقط قول المعتزلى : خلق الله الأفعال كلها ، لمن يعرف حاله ، وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله ، فيكون ذلك قرينه صارفه للإسناد عن ظاهره ، ومثال الثالث أعنى : ما طابق الاعتقاد

وبهذا سقط ما قيل : أنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجه إلى قوله : بتأول ؛ وهو ظاهر ، وإن أراد غير ما هو له فى الواقع خرج عنه ؛ مثل قول الجاهل : أنبت الله البقل – مجازا ؛ باعتبار الإسناد إلى السبب (بتأول) متعلق بإسناده ؛ ومعنى التأول : تطلب ما يؤول إليه من الحقيقه ، ...

******

فقط قول الجاهل : أنبت الربيع البقل ؛ لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الإنبات لله ، وعلم ذلك القائل باعتقاده ، ومثال الرابع أعنى : ما لم يطابق واحدا منهما قولك : جاء زيد ، وأنت تعلم أنه لم يجىء ، وأظهرت للمخاطب الكذب ، ونصبت قرينه على إراده الكذب.

(قوله : وبهذا) أى التعميم فى قوله : غير ما هو له المستفاد من قوله : سواء إلخ (قوله : سقط ما قيل) أى : اعتراضا على المصنف ، ووجه السقوط أنه حيثما عممنا فى ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير فى الواقع ، والغير عند المتكلم فى الظاهر صار قوله : بتأول أى : قرينه محتاجا إليه بالنسبه إلى بعض الأفراد وهو الغير فى الواقع ، ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند إليه فيه غيرا عند المتكلم فى الظاهر.

(قوله : فلا حاجه إلى قوله بتأول) أى : لأنه لا يسند لغيرما هو له فى الظاهر إلا إذا كان هناك قرينه تدل على أن ذلك المسند إليه غير ، فقوله إلى غير ما هو له : يتضمن اعتبار القرينه (قوله : وهو) أى : عدم الاحتياج ظاهر ، لكن قد يقال : يمكن اختيار الشق الأول ، ولا نسلم عدم الاحتياج ، إذ دلاله الالتزام مهجوره فى التعاريف (قوله : خرج عنه مثل قول الجاهل إلخ) أى : لأنه لعين ما هو له ، وحيث خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله : مجازا) حال من قول (قوله : باعتبار الإسناد إلى السبب) أى : لأن الله سبب فى الإنبات عند الجاهل ، والمنبت حقيقه عندهم هو الربيع (قوله : بتأول) الباء للمصاحبه أى : إسناده إسنادا مصاحبا لتأول ، ويصح أن تكون الباء للملابسه أو السببيه أى : إسنادا ملابسا للتأول ، أو إسناده لملابس بسبب التأول ، والتأول تفعل من آل إلى كذا رجع إليه ، معناه تطلب المآل الذى هو حقيقه الكلام التى يئول المجاز إليها ، أو الموضع الناشئ من العقل ، والمراد بتطلبهما الالتفات إليهما لينصب قرينه على إراده خلاف الظاهر.

.....

******

واعلم أن المجاز العقلى عند الشيخ عبد القاهر تاره يكون له حقيقه أى : فاعل يكون الإسناد له حقيقه نحو : أنبت الربيع البقل ، فإن حقيقه : أنبت الله البقل ، وتاره لا يكون له حقيقه أى : فاعل حقيقى نحو : أقدمنى بلدك حق لى على فلان ، فالإقدام ليس له فاعل حقيقى بكون الإسناد له حقيقه ، إذ هو أمر اعتبارى بخلاف قدم اللازم ، فإن له فاعلا حقيقا ؛ لأن القدوم أمر موجود فلا بد له من موجد ، تقول : قدمت بلدك لأجل حق لى على فلان ، فقول الشارح من الحقيقه إشاره للقسم الأول وهو بيان لما يئول ، وفاعل يؤول ضمير يعود إلى الإسناد أى : طلب الحقيقه وملاحظتها التى يئول أى : يرجع المجاز إليها ، ومعنى رجوع المجاز إليها أنه يتفرع عنها بأن ينتقل من الحقيقه إليه بواسطه العلاقه ، فهو من رجوع الفرع لأصله ، مثلا المؤمن الذى يضيف الإنبات لله تقف نفسه عن إسناد الإنبات للربيع ، وتلتفت إلى حقيقه الكلام وتطلبها ، فإذا علمت حقيقه ذلك وأن الأصل : أنبت الله البقل بالربيع ، وأن الربيع سبب عادى ، فإنها تسند الإنبات إليه ، وتنصب القرينه على إراده خلاف الظاهر ، وكذلك إذا سمع المؤمن أنبت الربيع البقل ، فإنه تقف نفسه ولا ترضى بذلك ، فإذا علمت الحقيقه بعد طلبها رضيت بذلك ، فقوله تطلب أى : طلب المتكلم أو المخاطب الحقيقه التى يرجع إليها المجاز ، وإنما عبر بالتطلب دون الطلب للإشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا ، بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف.

وقوله أو الموضع : إشاره للقسم الثانى وهو عطف على ما ، وقوله من العقل : من فيه للابتداء حال من الموضع ، والمعنى أو طلب الموضع الذى يرجع المجاز إليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهه العقل محضا ، وإن لم يكن لذلك الموضع تحقق فى نفس الأمر بأن يكون ذلك الموضع قريبا من لفظ الفعل الذى لا فاعل له حقيقى ، ويلاحظ العقل أنه أصل له ، كأن يلاحظ العقل أن الإقدام راجع للقدوم وأنه أصل له ، وإن لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فمصدوق الموضع فى المثال المذكور قدمت ، وتوضيح ذلك أن المجاز الذى لا حقيقه له كما فى : أقدمنى بلدك حق لى على فلان ، إذا سمعت

أو الموضع الذى يؤول إليه من العقل ؛ وحاصله : أن ينصب قرينه ...

******

النفس ذلك لا ترضى بالإسناد لكون الحق ليس فاعلا للإقدام ؛ لأنه أمر متوهم لا فاعل له ، فتطلب النفس الحقيقه ، فيلاحظ العقل أن القدوم أصل للإقدام ، وأن الأصل : قدمت لحق لى على فلان ، وإن لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع ، فالإقدام له محل من جهه العقل وهو القدوم ، هذا ويصح أن يكون قوله من العقل : لابتداء الطلب ، والمعنى حينئذ تطلب الموضع الذى يرجع المجاز إليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل ، فالطلب فعل ممتد ومسافه لها ابتداء هو العقل.

(قوله : أو الموضع) أى : أو تطلب الموضع الذى إلخ ، والمراد بالموضع المعنى المناسب لما إسناده مجازى ، الذى يئول الإسناد المجازى إليه من جهه العقل أى : يرجع إليه ، ويكون هو المقصود منه : كالقدوم المناسب لأقدم فى قولك : أقدمنى بلدك حق لى على زيد ، وهكذا كل إسناد مجازى لا حقيقه له لعدم تحقق الفاعل أى : لعدم تحقق استعماله وقصده ، على ما سيأتى قريبا.

(قوله : وحاصله إلخ) عطف على قوله ومعنى إلخ أى : أن معنى التأويل الحقيقى ما ذكر ، وحاصل معناه نصب قرينه ، وفيه أن نصب القرينه ليس حاصلا لذلك المعنى الذى ذكره ، إذ طلب الحقيقه أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينه ، والجواب أن المراد حاصله باعتبار لازمه أى : أن نصب القرينه لازم لما ذكره ، فالمصنف أطلق اسم الملزوم وهو التأول أعنى : طلب الحقيقه أو الموضع ، وأراد اللازم وهو نصب القرينه على طريق الكنايه ، إن قلت لا نسلم أن نصب القرينه لازمه لملاحظه الحقيقه أو الموضع لجواز أن يلاحظ الحقيقه أو الموضع ولا ينصب قرينه. قلت : المراد ملاحظه الحقيقه أو الموضع ملاحظه يعتد بها وهى إنما تكون مع القرينه ، وبيان ذلك أن التطلب من جهه العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشىء إنما يكون كاملا إذا كان بالدليل والأماره وذلك هو نصب القرينه على أن المراد غير الظاهر ، فإن قلت : حيث حمل التأول على نصب القرينه لم يكن لقول المصنف الآتى : ولا بد للمجاز من قرينه فائده لعلمه من هنا ، ويكون قوله من هنا ، ويكون قوله فيما مر لغير ما هو له مستغنى عنه ، إذ لا قرينه لما هو

صارفه عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له (وله) أى : للفعل ؛ ...

******

له ، وأجيب بأن فائده قوله الآتى ولا بد إلخ : التوطئه إلى تقسيم القرينه إلى لفظيه ومعنويه ، ولم يكتف بقوله بتأول عن قوله لغير ما هو له ؛ لأن دلالته على المعنى المذكور التزاميه وهى مهجوره فى التعاريف ، فإن قلت : إن من لوازم المجاز العلاقه كما أن القرينه من لوازمه ، وحينئذ فكان الأولى للشارح إدراجها فى التأول بأن يقول : وحاصله أن يعتبر علاقه وينصب قرينه صارفه إلخ ، بل الاقتصار على العلاقه أولى ؛ لأن المصنف تعرض للقرينه فيما بعد بقوله : ولا بد له من قرينه ، قلت : إنما لم يدرج الشارح العلاقه فى التأول لتقدم الإشاره إليها فى قول المصنف لملابس ، وذكره القرينه فيما بعد إنما هو لأجل التوطئه لتقسيمها إلى لفظيه وغير لفظيه.

(قوله : صارفه إلخ) ليس المراد بكون القرينه صارفه عن الحقيقه أن الإسناد لما هو له موجود ، والقرينه صرفت ذلك ، بل المراد أن ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد أن الإسناد فى اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر إليها يفيد أنه غير ما هو له (قوله : أى للفعل) أى : أو معناه ، ففيه اكتفاء ، وإنما اقتصر على الفعل مع أن الأمثله الآتيه بعضها للفعل نحو : بنى الأمير المدينه ، وبعضها لما فى معناه نحو : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(1) ؛ لأنه الأصل ، ويبعد أن يكون المصنف أراد بالفعل اللغوى وهو الحدث لمخالفته لما مر من قوله : إسناد الفعل أو معناه ؛ لأنه صريح فى أن المراد بالفعل : الفعل الاصطلاحى ، وإلا لزم استدراك قوله : أو معناه.

فإن قلت : إن المصنف عد من جمله الملابسات : المصدر والمفعول به ومن جمله معنى : الفعل المصدر والصفه المشبهه واسم التفضيل والظرف ؛ فيلزم ملابسه المصدر للمصدر وهو باطل ؛ لأنه ملابسه الشىء لنفسه ، ويلزم عليه ملابسه الصفه المشبهه واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل ؛ لأنها لا تنصبه قلت : ذلك اللزوم ممنوع لجواز أن يكون الكلام على التوزيع ، فقوله والمصدر أى : فى غير المصدر ، وقوله والمفعول به أى : فى غير الصفه المشبهه واسم التفضيل والظرف ، فالحاصل أنه لا يلزم من

۱- الحاقه : ۲۱.

وهـذا إشـاره إلى تفصـيل وتحقيق للتعريفين (ملابسـات شتى) أى : مختلفه ؛ جمع شتيت ؛ كمريض ومرضـى (يلابـس الفاعـل ، والمفعول به ، والمصدر ، والزمان ، ...

******

القول بملابـسه الفعـل ومعنـاه للأمور المـذكوره ملابـسه كل منهما لكل واحـد منها ، بل التفضـيل فيه موكول إلى السامع العالم بالقواعد. على أنه لا يلزم من ملابسه المصدر للمصدر ملابسه الشيء لنفسه لجواز أن يكونا متغايرين وإن كانا مصدرين كما فى : أعجبنى قتل الضرب ، فإن القتل ملابس للضرب لكونه سببا فيه ، إذ لا بد من الملابسه بين العامل ومعموله.

(قوله : وهـذا) أى : قول المصـنف وله ملابسـات (قوله : إشـاره) أى : ذو إشاره أو مشـير (قوله : إلى تفصـيل) أى : تعيين (قوله : وتحقيق) المراد به الذكر على الوجه الحق فهو مغاير لما قبله ، والتحقيق من قوله بعد : فإسناده للفاعل إلخ (قوله : للتعريفين) أى : تعريف الحقيقه العقليه ، وتعريف المجاز العقلى لذكره فى الأول الملابس الذى له : وفى الثانى الملابس الذى ليس هو له (قوله : أى مختلفه) هذا تفسير باللازم ، إذ الشت معناه التفرق كما يشهد له قول الشاعر :

وقل لجديد الثّوب لا بد من بلى

وقل لاجتماع الشّمل لا بدّ من شتّ

أى : لا ـ بـد من تفرق والاختلاـف لاـزم للتفرق (قوله : جمع شتيت) أى : فطابقت الصـفه الموصوف (قوله : يلابس الفاعل) هـذا مسـتأنف استئنافا بيانيا أتى به لتفصـيل الملابس ، وقوله يلابس الفاعل أى : الحقيقى لصدوره منه أو قيامه به ، والمراد أنه يلابسه مطلقا : سواء كان بلا واسطه أو بواسطه الحرف نحو : كفى بالله (قوله : والمفعول به) أى : لوقوعه عليه ، والمراد أنه يلابسه مطلقا : سواء كـان بلا واسـطه أو بواسـطه حرف نحو : مررت بزيـد ، وضـربت فى الـدار ، وفى يوم الجمعه ، ولأجل التأديب ، ولا يقال لهـذه مفعول فيه ولاـ مفعول له ؛ لأنهما إنما يطلقان على المنصوب بتقـدير فى واللام على القول المشـهور خلافا لابن الحاجب ، وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للجار والمجرور (قوله : والمصدر) لكونه جزء مفهومه فيلابسه بدلالته عليه تضمنا ، وكذا يقال فى الزمان أو أن ملابسته للزمان لكونه لازما لوجوده.

والمكان ، والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه ، والحال ، ونحوهما ؛ لأن الفعل لا يسند إليها (فإسناده إلى الفاعل ، أو المفعول به إذا كان مبنيا له) (١) أى : للفاعل ، أو المفعول به ؛ يعنى : أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل ، وإلى المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول به - ...

******

(قوله : والمكان) أى : بسبب دلالته عليه التزاما باعتبار أنه لا بد من محل يقع فيه (قوله : والسبب) أى : لحصوله به ، وسواء كان السبب مفعولا أو لا كما فى : بنى الأمير المدينه (قوله : ولم يتعرض للمفعول معه) نحو : جاء الأمير والجيش (قوله : والحال) نحو : جاء زيد راكبا (قوله : ونحوهما) أى : كالتمييز نحو : طاب زيد نفسا ، والمستثنى نحو : قام القوم إلا زيدا (قوله : لا يسند إليها) أى : بخلاف ما ذكره ، فإن الفعل يسند إليه. فإن قلت : هذه الأمور يسند إليها أيضا فيصح أن يقال فى : جاء الأمير والجيش ، جاء الجيش ، وفى الحال : جاء الراكب إلخ ، قلت : المراد إن هذه الأمور لا يصح إسناد الفعل إليها مع بقائها على معانيها المقصوده منها : كالمصاحبه فى المفعول معه ، والتقييد فى الحال ، والبيان فى التمييز ، فإن هذه المعانى لا تفهم فيما إذا رفع الاسم وأسند إليه الفعل (قوله : فإسناده إلى الفاعل) أى : الحقيقى لا الاصطلاحى ، فالمراد بالفاعل : الفاعل الحقيقى وهو ما حق الإسناد أن يكون إليه ، وهو ما يقوم به الفعل حقيقه عند المتكلم فى الظاهر ، وقوله إذا كان مبنيا له أى : للفاعل النحوى ، وحينئذ ففى الكلام استخدام ، وكذا يقال فى المفعول به ، وإنما قلنا المراد بالفاعل : الفاعل الحقيقه ؛ لأجل إخراج قول المؤمن : أنبت الربيع البقل من الحقيقى ؛ لأنه وإن أسند الفعل المبنى للفاعل له ، ولكن ذلك الفاعل الذى أسند له الفاعل النحوى لا الحقيقى ، وكذا يخرج قول الجاهل المعلوم جهله : أنبت الله البقل عن الحقيقه ؛ لأن الفعل المبنى للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقى عنده فى الظاهر ، فهو وما قبله داخل فى المجاز لكونه إسنادا إلى غير الفاعل الحقيقى ، لأجل الملابسه (قوله : أى للفاعل أو المفعول به) أى : فالضمير راجع لهما وأفرد الضمير ؛ لأن العطف بأو (قوله : يعنى أن إسناد إلخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا ؛ لأنه يفيد

١- نحو : أنبت البقل.

(حقيقه كما مر) من الأمثله (و) إسناده (إلى غيرهما) ...

******

أن الفعل إذا كان مبنيا للفاعل وأسند للفاعل أو المفعول به يكون حقيقه ، وإذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل أو المفعول به يكون كذلك حقيقه ، مع أنه ليس كذلك ؛ لأنه إذا كان مبنيا للفاعل وأسند للمفعول يكون مجازا كما فى : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(1) ، وكذا إذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل يكون مجازا كما فى : سيل مفعم ، أشار الشارح بالعنايه إلى أن فى كلام المصنف توزيعا وأن الأصل : إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له ، وإسناده إلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقه.

(قوله : كما مر من الأمثله) أى : للحقيقه لا للإسناد إلى الفاعل أو المفعول ، حتى يرد عليه أنه لم يذكر سابقا مثالا لإسناد المبنى للمفعول إلى المفعول (قوله : وإلى غيرهما إلخ) قد ذكر المصنف أمثله المجاز لإسناد الفعل المبنى للفاعل ، ولم يذكر من أمثله المجاز لإسناد الفعل المبنى للمفعول إلا واحدا أعنى : سيل مفعم ، فإنه أسند فيه معنى الفعل المبنى للمفعول إلى الفاعل ، فنقول إسناده إلى المصدر لا يكون إلا مجازا نحو : ضرب ضرب شديد وإسناده إلى المكان والزمان إن كان بتوسط فى ملفوظه ، أو مقدره فهو حقيقه نحو : ضرب فى الدار وفى يوم الجمعه ، وإن كان على الاتساع بإجرائهما مجرى المفعول به فى اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو : ضرب يوم الجمعه ، وضرب الدار والمفعول له لا يسند إليه الفعل المجهول ما لم يجر باللام نحو : ضرب للتأديب ، وإلا كان مثل : جلس فى الدار وإسناده إلى السبب الغير المفعول له مجاز ، ولأجل إخراج إسناد المجهول إلى المكان والزمان بتوسط فى قيد قوله وإلى غيرهما بقوله للملابسه ؛ لأن الإسناد لهما ليس لأجل الملابسه بالمعنى المذكور هنا ، ولم يتعرض الشارح لدخول ذلك فى الحقيقه لظهوره على أنه قد يقال : إن فى صوره الإسناد بتوسط فى ملفوظه أو مقدره الإسناد إلى مصدر الفعل حقيقه ، فإن معنى قولنا : ضرب فى يوم الجمعه ، أو فى الدار أوقع الضرب فيه.

۱- الحاقه : ۲۱.

أى : غير الفاعل ، أو المفعول به ؛ يعنى : غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به (للملابسه) ...

******

(قوله : أى غير الفاعل) أى : من المفعول والأربعه بعده ، وقوله وغير المفعول به أى : من الفاعل والأربعه الأخيره فصور المجاز عشره مثل : المصنف لسته منها (قوله : يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل إلخ) اعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الفعل المبنى للفاعل إذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا ، وأما إذا أسند إليهما يكون حقيقه ، وكذلك الفعل المبنى للمفعول إذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا ، وإذا أسند إليهما يكون حقيقه - وليس كذلك ، بل المبنى للفاعل إذا أسند للمفعول به يكون مجازا نحو : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(١) ، كما أن المبنى للمفعول إذا أسند للفاعل يكون كذلك نحو : سيل مفعم ، فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا أتى الشارح بالعنايه تبيينا للمراد ، وإشاره إلى أن فى كلام المصنف توزيعا (قوله : للملابسه) أى : لملاحظتها كما أشار له الشارح بقوله لأجل إلخ ، واعلم أن هذا المجاز لا بد له من علاقه كالمجاز اللغوى كذلك ، وظاهر كلام المصنف أن العلاقه المعتبره هنا هى الملابسه فقط ، وأنه لا بد منها فى كل مجاز عقلى من حيث إنه جعلها عله دون غيرها بدليل الاقتصار عليها فى مقام البيان.

قال الشيخ يس : لكن يبقى هنا شىء ، وهو أنه هل يكفى فى جميع أفراد هذا المجاز كون العلاقه الملابسه أو لا بد أن تبين جهتها - بأن يقال العلاقه ملابسه الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهه وقوعه عليه ، أو فيه أو به كما قالوا فى المجاز اللغوى إنه لا يكفى أن يجعل اللزوم أو التعلق علاقه ، بل فرد منه ؛ لأن ذلك قدر مشترك بين جميع أفراده ، فلا بد أن يبين أنه من أى وجه ، وسيأتى فى كلام بعض الفضلاء إشاره إلى هذا الثانى.

(قوله : يعنى لأجل إلخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقه هى الملابسه - بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند إليه المجازى ، وكذا على ما هو المتبادر من التعريف ، ومن قوله : وله ملابسات شتى ، وكان هذا غير مراد ، وإنما المراد أن العلاقه هى المشابهه

١- الحاقه : ٢١.

يعنى : لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسه الفعل (مجاز كقولهم : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(۱)) ...

******

بين المسند إليه الحقيقى والمسند إليه المجازى فى الملابسه أى : فى تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهه التعلق مختلفه - أتى الشارح بالعنايه إشاره إلى أنه ليس المراد بالملابسه فى كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند إليه المجازى كما مر ، بل المراد بها هنا المشابهه والمحاكاه والمناظره بين المسند إليه المجازى والحقيقى فى التعلق ، فقول الشارح يعنى لأجل أن ذلك الغير أى : المسند إليه المجازى كالنهر فى قولك : جرى النهر يشابه ما هو له أى : يشابه المسند إليه الحقيقى كالماء فى قولك : جرى الماء ، وقوله فى ملابسه الفعل أى : وهو الجرى ، فالجرى يلابس الماء من جهه قيامه به ، ويلابس النهر من جهه كونه واقعا فيه.

ولا يقال حيث كانت علاقه هذا المجاز المشابهه كان من الاستعاره ؛ لأنا نقول الاستعاره : لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه ، والإسناد ليس بلفظ ، وما وقع فى تسميته استعاره فليس المراد منه الاستعاره الاصطلاحيه ، بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظى ، والحاصل أن العلاقه فى هذا المجاز المشابهه بين المسند إليه المجازى والمسند إليه الحقيقى فى تعلق الفعل بكل لأجل صحه إسناده لذلك المجازى ، والعلاقه فى الاستعاره المشابهه بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى لأجل صحه نقل اللفظ من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى.

قال الفنرى : إن قلت لأى شىء حول الشارح العباره وفسر الملابسه بمشابهه ذلك الغير لما هو له ، ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند إليه الذى ليس هو له ، مع أن ذلك كاف فى إسناد الفعل إليه. قلت : الباعث له على اختيار ذلك أن ملاحظه المشابهه المذكوره أدخل وأتم فى صرف الإسناد الذى هو حق ما هو له إلى غيره وإن كفى فيه مجرد الملابسه المذكوره (قوله : كقولهم) أى : كالإسناد فى قولهم ، وقوله : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ) فى حاشيه شيخنا الحفنى : أصله رضى المؤمن عيشته ، ثم أقيم عيشه مقام المؤمن

۱- الحاقه : ۲۱.

فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به ؛ إذ العيشه مرضيه (وسيل مفعم) فى عكسه ؛ أى : فيما بنى للمفعول وأسند إلى الفاعل ؛ لأن السيل هو الذى يفعم ؛ أى : يملأ ؛ ...

******

للمشابهه بينهما فى تعلق الفعل وهو الرضا بكل ، فصار رضيت عيشه وهو فعل مبنى للفاعل ، فاشتق اسم الفاعل منه ، وأسند إلى ضمير المفعول وهو عيشه بعد تقديمه ، وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف إليه اكتفاء بالمبتدأ فى مثل قوله : عيشه زيد راضيه ، وقرر شيخنا العدوى : أن أصل هذا التركيب عيشه رضيها صاحبها ، فالرضا كان بحسب الأصل مسندا للفاعل الحقيقى وهو الصاحب ، ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشه ، وقيل عيشه رضيت لما بين الصاحب والعيشه من المشابهه فى تعلق الرضا بكل وإن اختلفت جهه التعلق ؛ لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه ، وبالعيشه من حيث وقوعه عليها ، فصار ضمير العيشه فاعلا نحويّا لا حقيقيّا ، ثم اشتق من رضيت راضيه ففيه معنى الفعل ، وأسند إلى المفعول.

قال الفنرى : مذهب الخليل أنه لا مجاز فى هذا التركيب ، بل الراضيه بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضيه فهو نظير : لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء ؛ لأن هذا البناء يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ويمكن الجواب يجوز جعلها للمبالغه لا للتأنيث كعلامه (قوله : فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به) أشار بذلك إلى أن الشاهد فى إسناد راضيه للضمير المستتر أعنى ضمير العيشه ؛ لا أن الشاهد فى إسناد راضيه إلى العيشه ؛ لأن الإسناد إلى المبتدأ واسطه عند المصنف بين الحقيقه والمجاز ، وكذا يقال فيما بعد من الأمثله ، وقوله فيما بنى للفاعل : حال من قولهم المذكور على حذف ، والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل ، على أن الظرفيه من ظرفيه الخاص فى العام ، وقوله وأسند إلى المفعول به أى : الحقيقى وإلا فالمسند إليه هنا فاعل نحوى (قوله : وسيل مفعم) أصله كما قال السيرامى : أفعم السيل الوادى بمعنى : ملأه ، ثم أفعم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقى وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ ، فقول الشارح : وأسند إلى الفاعل أى : الحقيقى ، وإلا فالمسند إليه هنا : نائب فاعل.

من : أفعمت الإناء : ملأته (وشعر شاعر) فى المصدر ، والأولى التمثيل بنحو : جد جده ؛ لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) ...

******

(قوله : من أفعمت الإناء) راجع لقوله مفعم قال الحفيد : الأولى أن يقول من أفعم الماء الإناء بدليل قول الشارح : لأن السيل هو الذى يفعم ، والسيل والماء بمعنى ، وأجيب بأن الحامل له على ذلك أن ذلك التعبير هو الشائع فى عباراتهم ، وقال عبد الحكيم : لم يقل من أفعم الماء الإناء ؛ لأن الماء ليس بمفعم للإناء ، بل آله للإفعام بخلاف السيل ، فإنه مفعم للوادى.

(قوله : وشعر شاعر) أى : فقد أسند ما هو بمعنى الفعل أعنى : شاعر إلى ضمير المصدر ، وحقه أن يسند للفاعل أعنى : الشخص ؛ لأنه الفاعل الحقيقى بحيث يقال شعر شاعر صاحبه ، لكن لما كان الشعر شبيها بالفاعل من جهه تعلق الفعل بكل منهما صح الإسناد إليه مجازا (قوله : فى المصدر) أى : فيما بنى للفاعل وأسند للمصدر وكذا يقال فيما يأتى.

(قوله : جد جده) أى : جد اجتهاده ، وأصله جد زيد جدّا أى : اجتهادا ؛ لأن حق الجد أن يسند للفاعل الحقيقى وهو الشخص لا للجد نفسه ، لكن أسند إليه لمشابهته له فى تعلق الفعل بكل منهما ؛ لأن ذلك الفعل صادر من الشخص ، والمصدر جزء معنى ذلك الفعل (قوله : لأن الشعر هنا) أى : الذى هو مصدوق الضمير فى شاعر بمعنى المفعول أى : الكلام المؤلف أى : وحينئذ فهو من باب (عِيشَةٍ راضِيَةٍ) أى : من قبيل المبنى للفاعل المسند للمفعول ، وليس من قبيل ما بنى للفاعل وأسند للمصدر الذى كلامنا فيه بخلاف : جد جده ، فإنه من ذلك القبيل إن قلت : حيث كان كذلك ، فالتمثيل بجد جده هو الصواب لا الأولى فقط ، قلت : إن الشعر يحتمل أن يكون باقيا على مصدريته بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل ، فالحاصل إن جد جده من قبيل المبنى للفاعل المسند للمصدر قطعا ، وأما شعر شاعر : فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل ، ويحتمل أن يكون من باب عيشه راضيه ، وما لا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال ، ومن هذا تعلم أن قول الشارح ؛ لأن الشعر هنا بمعنى المفعول أى : بحسب المتبادر للفهم ، وإن جاز أن يكون بمعنى التأليف.

فى الزمان (ونهر جار) فى المكان ؛ لأن الشخص صائم فى النهار ، والماء جار فى النهر (وبنى الأمير المدينه) فى السبب. وينبغى أن يعلم أن الإسناد العقلى يجرى فى النسبه الغير الإسناديه أيضا : من الإضافيه ، والإيقاعيه ؛ ...

******

(قوله : فى الزمان) أى فيما بنى للفاعل وأسند للزمان لمشابهته للفاعل الحقيقى فى ملابسه الفعل لكل منهما (قوله : فى المكان) أى : فيما بنى للفاعل وأسند للمكان (قوله : جار فى النهر) أى : فى الحفره التى يكون الماء فيها (قوله : فى السبب) أى : فيما بنى للفاعل وأسند للسبب الآمر ، ونحو : ضرب التأديب فيما أسند للسبب الغائى ؛ لأن السبب نوعان ، واعلم أن القرينه فى جميع ما ذكر من الأمثله الاستحاله العقليه ، إلا فى الإسناد إلى السبب الآمر ، فإنها الاستحاله العاديه ، والعلاقه فى الجميع الملابسه بمعنى : مشابهه الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى فى تعلق الفعل بكل منهما ، وإن اختلفت جهه التعلق ؛ لأن تعلقه بالفاعل الحقيقى تعلق صدور منه ، وتعلقه بالفاعل المجازى من جهه وقوعه عليه أو فيه ، أو من جهه كونه جزءا له إلى آخر ما مر ، ومن هذا يؤخذ أنه لا بد فى المجاز العقلى من تبيين جهه الملابسه بين الفاعل الحقيقى والمجازى كما ذكره بعضهم.

(قوله : وينبغى أن يعلم إلخ) القصد من هذا الكلام : الاعتراض على المصنف بأن تعريفه للمجاز غير جامع ، وتقرير الاعتراض أن تقول : إن المصنف جعل الجنس فى تعريف المجاز : الإسناد ، والنسب الإضافيه والإيقاعيه ليست من الإسناد ؛ لأنه عباره عن النسبه التامه ، وحينئذ فلا يشملها التعريف مع أن المجاز العقلى يجرى فيهما أيضا ، وحينئذ فالتعريف غير جامع ، وأشار بقوله اللهم إلخ للجواب عنه (قوله : إن المجاز العقلى) أى : وكذلك الحقيقه العقليه تجرى فى الإضافه كقولك : أعجبنى جرى الماء فى النهر ، وفى الإيقاعيه نحو : نومت ابنى فى الليل ، فلا تختص الحقيقه ولا المجاز بالنسبه الإسناديه كما توهمه كلام المصنف ، وحينئذ فكل من تعريف الحقيقه والمجاز غير جامع ، وجواب الشارح الآتى بالنظر لتعريف المجاز ، ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقه بطريق القياس (قوله : أيضا) أى : كما يجرى فى الإسناديه ، وقوله من الإضافيه : بيان للغير ، والمراد بالإضافيه النسبه الواقعه بين المضاف والمضاف إليه ، والإيقاعيه : هى نسبه

نحو : أعجبنى إنبات الربيع البقل ، وجرى الأنهار. قال الله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقاقَ بَيْنِهِما)(۱) ، و (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ)(۲) ، ونحو : نومت الليل ، وأجريت النهر. قال الله تعالى : (وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ)(۳) ...

******

الفعل للمفعول ، فإن الفعل المتعدى واقع على المفعول أى : متعلق به. ثم إن ظاهر الشارح يقتضى أن الإيقاعيه غير تامه ، مع أن نسبه الفعل للمفعول إنما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاقتصار على الإضافيه ، إلا أنه يقال : إنه التفت إلى نسبه الفعل للمفعول فى حد ذاته بقطع النظر عن نسبته للفاعل ، ولا شك أنها غير تامه.

(قوله : نحو أعجبنى إلخ) مثال للإضافيه ، وقوله ونحو نومت إلخ : مثال للإيقاعيه ، ولذا فصل بنحو (قوله : وجرى الأنهار) جعل هذا وما بعده من المثالين من المجاز فى النسبه الإضافيه ، إذا جعلت الإضافه بمعنى اللام ، وأما لو جعلت بمعنى (فى) فلا يكون مجازا ، بل حقيقه ، والحاصل أنه لا بد من النظر لقصد المتكلم ونفس الأمر ، فإن كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الأمر فحقيقه ، وإلا فمجاز ، ومجرد مناسبه نوع من الإضافه لا يقتضى أن تكون حقيقه ما لم يقصده (قوله : (شِقاقَ بَيْنِهِما)) الشقاق هو النزاع والخلاف ، وأصل الكلام وإن خفتم شقاق الزوجين فى الحاله الواقعه بينهما ، ومكر الناس فى الليل والنهار ، فأضيف المصدر فى الأول للمكان ؛ لأن البين اسم مكان ، وفى الثانى للزمان فهو من إضافه المصدر لفاعله المكانى فى الأول ، والزمانى فى الثانى (قوله : نومت الليل) أى : أوقعت التنويم على الليل ، والأصل : نومت الشخص فى الليل (قوله : وأجريت النهر) أى : أوقعت الإجراء عليه ، والأصل أجريت الماء فى النهر (قوله (وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ)) أى : فقد أوقع الإطاعه على الأمر وحقها الإيقاع على ذى الأمر ؛ لأنه هو المفعول به حقيقه ، فالأصل : ولا تطيعوا المسرفين فى أمرهم ، فقد حذف فى هذه الأمثله ما حق الفعل أن يوقع عليه ، وأوقع على غيره - تأمل.

۱- النساء : ۳۵.

۲- سبأ : ۳۳.

۳- الشعراء : ۱۵۱.

والتعريف المذكور إنما هو للإسنادى اللهم إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبه ؛ وهاهنا مباحث شريفه وشحنا بها الشرح (وقولنا) فى التعريف : (بتأول - يخرج) نحو : (ما مر من قول الجاهل) : أنبت الربيع البقل - رائيا أن الإنبات من الربيع ؛ فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له فى الواقع لكن لا تأول فيه ؛ لأنه مراده ، وكذا : شفى الطبيب المريض ، ونحو ذلك ...

******

(قوله : والتعريف المذكور إنما هو للإسنادى) هذا مصب الاعتراض أى : وحينئذ فالتعريف غير جامع (قوله : اللهم إلا أن يراد إلخ) أى : فيكون مجازا مرسلا من باب إطلاق المقيد على المطلق : كإطلاق المرسن على الأنف ، فإن الإسناد هو النسبه التامه ، واستعمل فى مطلق النسبه ، سواء كانت النسبه تامه كالإسناديه أو غير تامه كالإضافيه والإيقاعيه ، وعبر بقوله : اللهم إشاره إلى استبعاد هذا الجواب ، إذ المعنى أترجّى من الله أن يكون هذا جوابا ، ووجه بعده ما يرد عليه. أن إطلاق المقيد على المطلق : مجاز ، وهو لا يدخل التعاريف - اللهم إلا أن يدعى أن هذا المجاز مشهور فيما بينهم ، وأجاب فى المطول عن أصل الاعتراض بإن المراد بالإسناد أعم من أن يكون صريحا ، بأن يدل عليه الكلام بصريحه ، أو مستلزما بأن يكون الكلام مستلزما له ، فالمجازات المذكوره وإن لم تكن إسنادات صريحه ، لكنها مستلزمه لها فقوله (شِقاقَ بَيْنِهِما) مستلزم لقولنا البين مشاقق ، و (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ)(١) يستلزم الليل والنهار ماكران ، وقوله (لا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ)(٢) يستلزم الأمر مطاع (قوله : وشحنا إلخ) من التوشيح وهو إلباس الوشاح : أريد لازمه وهو التزين أى : زيناه بها (قوله : وقولنا إلخ) اعترض بأن هذا بيان لفائده قيود الحد ، وحينئذ فكان الواجب عدم فصله عن الحد وتقديمه على قوله : وله ملابسات إلخ ، ففى صنعه سوء ترتيب ، وأجيب بأن قوله وله ملابسات إلخ : تبيين للحد وتحقيق لمعناه ، فينبغى أن لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر. فلو لم يؤخر ذكر فائده قيود الحد لحصل سوء الترتيب (قوله : الجاهل) أى : بالمؤثر القادر (قوله : رائيا) أى : معتقدا وهذا بيان لكونه جاهلا ، لا أنه قدر زائد عليه (قوله : لكن لا تأول فيه) أى : لأنه لم ينصب قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له ، وحينئذ فهو حقيقه لا مجاز (قوله : لأنه) أى : الإسناد للربيع (قوله : ومعتقده) عطف عله على معلول (قوله : وكذا شفى إلخ) بيان لنحو ما مر أى : وكذا قول الجاهل شفى إلخ (قوله : ونحو ذلك)

۱- سبأ : ۱۳.

۲- الشعراء : ۱۵۱.

فقوله : بتأول - يخرج ذلك ، كما يخرج الأقوال ؛ وهذا تعريض بالسكاكى حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبه فقط ، وللتنبيه على هذا تعرض المصنف فى المتن لبيان فائده هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه فى هذا الكتاب ، واقتصر على بيان إخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبه أيضا (ولهذا) أى : ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه - (لم يحمل نحو قوله (١) :

أشاب الصغير وأفنى الكبى

ر كرّ الغداه ومرّ العشى

******

أى : مما طابق الاعتقاد دون الواقع ، كما فى إسناد الفعل للأسباب العاديه إذا كان يعتقد تأثيرها نحو : أحرقت النار الحطب ، وخرق المسمار الثوب ، وقطع السكين الحبل ، فالإسناد فى الجميع إذا صدر من الجاهل حقيقه عقليه لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله : يخرج ذلك) أى : يخرج قول الجاهل : أنبت الربيع البقل ، ونحو ذلك القول.

(قوله : كما يخرج الأقوال الكاذبه) أى : كقولك : جاء زيد ، وأنت تعلم أنه لم يجىء ، فإن إسناد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له ، لكن لا تأول فيه أى : إنه لم ينصب قرينه صارفه عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له ، ثم إن ظاهر الشارح أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبه مع أنه منها ، وأجيب بأن المراد بالأقوال الكاذبه التى يعتقد المتكلم كذبها قاصدا ترويجها بقدر الإمكان ، وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار ؛ لأنه يعتقد صدقها (قوله : وهذا) أى : قول المصنف ، وقولنا إلخ (قوله : للتنبيه على هذا) أى : التعريض وهو عله لقوله تعرض إلخ : مقدمه على المعلول (قوله : واقتصر إلخ) عطف على قوله تعرض فعلتهما واحده (قوله : أى ولأن مثل إلخ) أى : ولأجل أن قول الجاهل وما ماثله خارج عن المجاز أى : وداخل فى الحقيقه لم يحمل إلخ ، وقوله لاشتراط التأول فيه أى : فى المجاز ، ولا تأول فى قول الجاهل ولا فيما ماثله (قوله : نحو قوله) أى : الصلتان العبدى

١- أسرار البلاغه ص ٢٩٦ ، ص ٣١١. البيت من المتقارب ، وهو للصلتان العبدى فى شرح الحماسه للمرزوقى ص ١٢٠٩ ، والمعاهد ١ / ٧١ ، ولطائف التبيان للطيبى ص ١١٧ والتبيان للطيبى ص ١ / ٣٢٠ ، ونهايه الإيجاز للرازى ص ١٧٠ ، والإشارات والتنبيهات ص ٢٥ ، والمفتاح ٢٠٨ ط. المكتبه الأدبيه ، والمصباح ص ١٤٤ ، والإيضاح ص ٢٧ ، والتلخيص ص ١٢ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٤٦.

(على المجاز) أى : على أن إسناد : أشاب ، وأفنى إلى كر الغداه ومر العشى - مجاز (ما) دام (لم يعلم ...

******

الحماسى كما فى المطول نسبه لعبد القيس ، ونسب الجاحظ فى كتاب الحيوان هذه الأبيات للصلتان الضبى ، قال هو غير الصلتان العبدى ، والصلتان الفهمى ، والصلتان فى الأصل الماضى فى أمره وشأنه ، ومنه سيف صلتانى والصلتان العبدى : اسمه قثم بن حبيبه بن عبد القيس ، والبيت المذكور من المتقارب محذوف العروض والضرب ، فالعشى بتخفيف الياء ساكنه لتوافق ضرب باقى الأبيات وهو مدور نصفه الياء ، من الكبير ، وبعده :

إذا ليله أهرمت يومها

أتى بعد ذلك يوم فتى

نروح ونغدو لحاجاتنا

وحاجه من عاش لا تنقضى

تموت مع المرء حاجاته

وتبقى له حاجه ما بقى

ومعنى البيت أن كرور الأيام ، ومرور الليالى تجعل الصغير كبيرا ، والطفل شابا ، والشيخ فانيا.

(قوله : على المجاز) أى : بل يحمل على الحقيقه التى هى الأصل فى الكلام ، وإن كانت كاذبه (قوله : أى على أن إسناد إلخ) فيه إشاره إلى أن الكلام محمول على الحذف أى : لم يحمل إسناد نحو قوله : أو أن قوله على المجاز أى : على الإسناد المجازى ، أو على التجوز من إجراء وصف الجزء على الكل (قوله : ما دام إلخ) زياده لفظه دام غير ضروريه ؛ لأن المصدريه الظرفيه يصح وصلها بالمضارع المنفى ، ويمكن أن يقال : إنما زادها ؛ لأن فهم كونها مصدريه ظرفيه مع دام أقرب منه مع غيرها - قاله سم. لكن قد يقال : إن حذف الأفعال الناقصه لا يجوز سوى كان سيما حذف الصله ، فالأولى ما ذكره عبد الحكيم : من أن الشارح ليس مراده أن لفظه دام مقدره ، بل مراده بيان حاصل المعنى بجعل ما مصدريه نائبه عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به أى : لم يحمل على المجاز مده انتفاء العلم والظن ، حتى إنه إذا تحقق أحدهما حمل على المجاز (قوله : ما لم يعلم أو يظن إلخ) أى : إنه ينتفى الحمل على المجاز مده انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر ، بأن علم أن قائله يعتقد الظاهر ، أو ظن ذلك أو شك

أو) لم (يظن أن قائله) أى : قائل هذا القول ...

******

فيه ، ففى الأحوال الثلاثه يحمل على الحقيقه ؛ لأنها الأصل ، وقول الشارح : لاحتمال إلخ ، تعليل قاصر على صوره الشك ، ولعله ترك تعليلى صوره العلم والظن لظهورهما ، وخرج بقوله ما لم يعلم أو يظن ما إذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ؛ ذلك لأنه فى هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينه صارفه للإسناد عن ظاهره.

والحاصل أن صور الحقيقه ثلاث علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر ، والثالثه الشك فى ذلك ، وصور المجاز اثنتان ما إذا علم عدم اعتقاده للظاهر ، أو ظن ذلك فمنطوق القيد فى كلام المصنف صور الحقيقه الثلاث ومفهومه صورتا المجاز.

(قوله : أو يظن) إذا قوبل العلم بالظن يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراسخ بأن قائله يعتقد ظاهره ، فاندفع ما يقال إنه لا يكفى فى عدم الحمل على الحقيقه انتفاء العلم والظن بأن قائله لم يعتقد ظاهره ، بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد ، إذ يكفى فى الحمل على الحقيقه الجزم الغير الراسخ مطابقا أم لا ، فلو قال المصنف ما لم يعتقده أو يظن لكان أحسن ، هذا ولم يعد المصنف حرف النفى فى يظن إشاره إلى أن التركيب من قبيل عطف المنفى على المنفى لا من قبيل العطف على النفى ، إذ المعنى على عموم النفى للعلم والظن ، وهذا العموم إنما يتحقق بذلك ؛ لأن أو التى لأحد الشيئين واقعه فى حيز النفى فيستفاد العموم الذى هو المقصود ؛ لأن انتفاء الأحد الدائر لا يتحقق إلا بانتفاء الأمرين جميعا ، ولو أعاد المصنف حرف النفى لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم عطف على مثله ، وأن المعنى على أحد النفيين وأن انتفاء أحدهما يكفى فى الحمل على المجاز مع أنه لا بد فيه من كلا الانتفاءين ، ومتى وجد أحدهما بدون الآخر تعين الحمل على الحقيقه ، وأعاد الشارح حرف النفى تبيينا لمراد المصنف ، وهو أن يظن معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع عطفا على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بأن مضمره على حد حديث : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا" (١) ، أو يقول أحدهما للآخر : اختر.

١- أخرجه البخارى (ح : ٢١١٠).

(لم يعتقد ظاهره) أى : ظاهر الإسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل : أنبت الربيع البقل (كما استدل) ...

******

قال العلامه الفنرى : ويصح أن تكون أو فى قوله : أو يظن بمعنى إلا ، كما فى : لأقتلن الكافر أو يسلم ، أو بمعنى إلى كما فى : لألزمنّك أو تقضينى حقى ، والمعنى حينئذ أن الحمل على المجاز منتف ما دام انتفاء العلم ، إلا أن يتحقق الظن أو إلى أن يتحقق الظن بأن قائله لم يرد ظاهره ، فإن الحمل على المجاز يوجد حينئذ (قوله : لم يعتقد ظاهره) الأولى لم يرد ظاهره ؛ لأن عدم الاعتقاد فى نفس الأمر لا يكفى فى الحمل على المجاز ، بل لا بد من عدم الإراده بنصب القرينه.

والحاصل أنه لا بد فى الحمل على المجاز من العلم أو الظن بعدم إراده الظاهر بنصب القرينه. (قوله : أى ظاهر الإسناد) هو مع قوله أى : قائل هذا القول يقتضى تشتيت الضمائر فكان الأولى أن يرجع ضمير ظاهره للقول كما رجع إليه ضمير قائله.

قال شيخنا العدوى : ويمكن أن يقال : إن الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثانى للإسناد كون الحقيقه والمجاز صفتين للإسناد لا للقول كما مر ، أو التنصيص على اعتقاد ظاهر الإسناد ، إذ لو رجع الضمير الثانى أيضا للقول لم يكن فيه تعرض نصا للإسناد لجواز إراده ظاهر هذا القول دون إسناده ، فيفوت المقصود - كما أفاده سم.

(قوله : لانتفاء التأول) أى : لانتفاء نصب القرينه الصارفه عن كون الإسناد لما هو المشروط فى تعريف المجاز وهذا عله لعليه قوله : ولهذا أى : وإنما كان عله لانتفاء التأول ، وقوله حينئذ أى : حين إذ عدم العلم أو الظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر (قوله : لاحتمال أن يكون إلخ) عله لانتفاء التأول فهو عله للعله ، واعترض سم هذا التعليل بأن انتفاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال ؛ لأن التأول نصب القرينه ومع نصبها يحتمل أن يكون ذلك القائل معتقدا للظاهر ؛ لأن نصب القرينه ليس دليلا قطعيا على إراده خلاف الظاهر حتى ينتفى الاحتمال ، سلمنا أن نصب القرينه الصارفه عن كون الإسناد لما هو له دليل قطعى على إراده خلاف الظاهر ، فنقول : إن انتفاء التأول لا ينحصر فى هذا الاحتمال ، بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر ؛ لأنه قد لا يعتقد

يعنى : ما لم يعلم ، ...

******

الظاهر ولا ينصب قرينه ، وأجيب عن الأول بان المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينه لا اعتبار بالاحتمال ، أو المراد احتمال ذلك من اللفظ لا فى حد ذاته ، بل مع ملاحظه الأمور الخارجيه وما نعلمه من أحوال المتكلم ، ولا يكون ذلك إلا عند انتفاء القرينه ، وأجيب عن الثانى بأن المعتبر إنما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الأمر ، فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله : يعنى ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أنه متى فقد العلم كان مجازا ، ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد ظاهره ، مع أنه لا بد فى مجازيته من انتفائهما كما مر ، فكان الأولى أن يزيد أو يظن كما مر ، والجواب أن المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك ، فيتناول الظن أو فى الكلام اكتفاء.

بقى شىء آخر : وهو أن الصلتان قد ذكر بعد عده أبيات كلاما يدل على أنه لم يرد ظاهر الإسناد ، وأنه موحد من جملته :

ألم تر لقمان أوصى بنيه

وأوصيت عمرا ونعم الوصى

ومراده بوصايه لقمان قوله : (يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللهِ)(١) إلخ ومن جملته :

فملّتنا أنّنا المسلمون

على دين صدّيقنا والنّبى (٢)

فإن هذا كله صريح فى أنه موحد ، بل دلالته على ذلك أظهر من دلاله قول أب ى النجم (٣) : أفناه قيل الله إلخ ؛ لأن المنجمين يقولون - كما فى الحفيد على المطول - : إن الله خلق الكواكب وهى مؤثره فى العالم السفلى ، وإذا كان فى كلامه ما يدل على أنه موحد ، وأنه لم يرد ظاهر الإسناد ، فكيف يقول المصنف ما لم يعلم إلخ ، إلا أن يقال ليس فى كلام المصنف ما يقتضى أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد ، وإنما غرضه أنه ما لم يعلم أو يظن أنه لم يرد ظاهره لا يحمل على المجاز ، وهذا لا ينافى العلم بأنه لم يرد ظاهره

١- لقمان : ١٣.

٢- الأبيات : للصلتان العبدى كذلك تبعا لأبياته المتقدمه.

٣- من قول أبى النجم - أوردها الجرجانى فى الإشارات ص ٢٢٥ ، والطيبى فى التبيان ١ / ٣٢١ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وكذلك مفتاح العلوم تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ٥٠۴ ، بلفظ : أفناه قيل الله للشمس اطلعى حتّى إذا واراك أفق فارجعى

ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن إسناد : ميز) إلى جذب الليالى (فى قول أبى النجم (١) : ...

******

(قوله : ولم يستدل) من عطف اللازم على الملزوم ؛ لأنه يلزم من نفى العلم والظن نفى الاستدلال ، وأتى الشارح بذلك اللازم للإشاره إلا أن التشبيه باعتباره لأجل أن يلتئم التشبيه لاتفاق المشبه والمشبه به حينئذ ، وظاهر المتن تشبيه العلم والظن المنفى كل منهما بالاستدلال ، وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما ، وعبر الشارح بالعنايه لعدم ذكر ذلك اللازم فى كلام المصنف.

والحاصل أن قوله كما استدل : تشبيه بانتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفى الاستدلال ، والمناسبه بين المشبه والمشبه به حاصله نظرا لذلك اللازم - كذا ذكر العلامه يس ، ومحصل ما أفاده العلامه عبد الحكيم : أن الشارح أتى بتلك العنايه إشاره إلى أن فى كلام المصنف حذف المشبه ، والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره ، ولم يستدل بشيء على ذلك استدلالا كالاستدلال إلخ ، فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم. وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون المشبه والمشبه به متحدين لفظا ومعنى ، لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجه إليه على أنه يوجب أن يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال ، مع أنه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحاله قيام المسند بالمسند إليه عقلا ، إلا أن يقال إنه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا ، أو يقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوى لا الاصطلاحى المقابل للبديهه ، فلا يرد حينئذ أن عدم إراده الظاهر قد يكون بديهه : كاستحاله قيام المسند بالمسند إليه ، والجواب الأول للعلامه يس ، والثانى لعبد الحكيم.

هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف : كما استدل إلخ مشبها به انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر

١- الرجز لأبى النجم فى الإيضاح ص ٢٨ ، والتلخيص ص ١٣ ، والمصباح ص ١۴۵ ، ونهايه الإيجاز ص ١٨٢ ، وشرح عقود الجمان ١ / ۴۶ ، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٨ ، والطراز ٢ / ١٩۶.

ميّز عنه) أى : عن الرأس ...

******

المتن ؛ وذلك لأن كلا من الانتفاء المذكور والاستدلال مصحح للتجوز ، وعلى هذا فالمعنى لم يحمل على المجاز ما لم يحصل المصحح للتجوز ، كما حصل فى قول أبى النجم الاستدلال المصحح للتجوز ، وعلى هذا فقوله : كما استدل متعلق بانتفاء العلم ، ولك أن تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى ، ولكون التأول يخرج الإسناد إلى المجاز تحقق عدم حمل الإسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول : كالاستدلال فى شعر أبى النجم ، إذ لو لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته ، وإذا علمت صحه التشبيه فى كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذى ذكره الشارح تعلم أن اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا ، بل لتحسن التشبيه فقط ؛ لأنه يصير المشبه والمشبه به الاستدلال.

(قوله : ميز عنه) أى : فصل فى الرأس قنزعا عن قنزع بسبب ذهاب ما بينهما ، فعن الأولى بمعنى فى ويحتمل أن المعنى : أزال عن الرأس قنزعا بعد قنزع فعن الثانيه بمعنى بعد كما فى قوله تعالى : (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ)(١) فلا يلزم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله : أى عن الرأس) أى : المتقدم فى قوله (٢) :

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى

علىّ ذنبا كلّه لم أصنع

من أن رأت رأسى كرأس الأصلع

ميز إلخ ، وقوله ذنبا بمعنى : ذنوبا ، بدليل التأكيد بكل ، فهو من إقامه المفرد مقام الجمع ، أو المراد الجنس المتحقق فى متعدد ، وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير ، والمعنى أن هذه المرأه أصبحت تدعى على ذنوبا لم أرتكب شيئا منها لرؤيتها رأسى خاليه من الشعر كرأس الأصلع ، فإن النساء يبغضن الشيب ويطلبن الشباب وجمله ميز عنه إلخ : مفسره

١- الانشقاق : ١٩.

٢- الرجز لأبى النجم - أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٢٢٥ ، وبدر الدين بن مالك فى المصباح ص ١۴۴ ، والطيبى فى التبيان (١ / ٣٢١) وكذلك فى مفتاح العلوم للسكاكى (٥٠۴). وتمام البيت الثانى : ميز عنه قنزعا عن قنزع.

(قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس (جذب الليالى) أى : مضيها واختلافها (أبطئى أو أسرعى) حال من الليالى على تقدير القول ؛ أى : مقولا فيها ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن ؛ أى : استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالى مجاز (بقوله) متعلق باستدل ؛ أى : قول أبى النجم (عقيبه) أى : عقيب قوله : ميز عنه قنزعا عن قنزع (أفناه) أى : أبا النجم أو شعر رأسه ...

******

لرؤيه رأسه كرأس الأصلع مبنيه لوجه الشبه (قوله : قنزعا) بضم القاف وسكون النون وبضم الزاى أو فتحها لغتان (قوله : جذب الليالى) الجذب لغه : المد ، ومضى الأكثر يقال : جذب الشهر إذا مضى أكثره ، والمراد هنا الثانى ، وأراد بالليالى مطلق الزمان الشامل للأيام ، فلا يقال : إنه لا وجه للتقييد بالليالى ، بل مطلق الزمان أى : مضى الزمان أى : مضى أكثر العمر ، وإنما عبر عن أيام العمر بالليالى تنبيها على شدتها ؛ لأنها محل توارد الهموم فهى لشدتها سوداء كالليالى ، أو لأن من عاده العرب تأريخ الشهور بالليالى ؛ لأن غره الشهر من وقت رؤيه الهلال (قوله : أى مضيها) أى : مضى أكثرها (قوله : واختلافها) أى : تعاقبها ؛ لأن بعضها يخلف بعضا ، ويأتى عقبه (قوله : على تقدير القول) أى : لأن الجمله الطلبيه إذا وقعت حالا لا بد فيها من تقدير القول ؛ لأنها وصف فى المعنى ، وحينئذ فالمعنى مقولا فى حقها من الناس حين اليسر والرفاهيه أبطئى ، وحين العسر والضيق أسرعى ، أو من الشاعر ؛ لأنه لا يبالى بها بعد التمييز المذكور كيف كانت ، فأو على الأول للتنويع ، وعلى الثانى للتخيير (قوله : ويجوز أن يكون الأمر إلخ) أى : مع كونه حالا ، والمعنى حال كونها تبطئ أو تسرع ، وإنما عبر بصيغه الأمر للدلاله على أن الليالى فى سرعتها وبطئها مأمورات بأمره تعالى مسخرات بكلمه كن ، وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا - قاله عبد الحكيم هذا.

ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر ، والجمله مستأنفه استئنافا بيانيا على وجه الالتفات ، كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث لك؟ فأجابه بأنه راض بما يفعل أسرع أو أبطأ أى : لا يبالى بعد فنائه وهرمه بالليالى كيف كانت (قوله : عقيبه) هو بالياء لغه قليله ، والأكثر عقبه بدون ياء (قوله : أفناه) أى : جعله فانيا ، والضمير يعود على أبى النجم المعبر

(قيل الله) أى : أمره وإرادته (للشمس اطلعى) ...

******

عنه بضمير المتكلم فى قوله أولا : علىّ ذنبا ، فيكون فيه الالتفات من التكلم إلى الغيبه ، وعلى هذا فلا بد فى الكلام من تقدير مضاف أى : أفنى شباب أبى النجم ، أو المراد بإفنائه جعله مشرفا على الفناء أى : العدم ، وحينئذ فلا يقال : إنه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا أى : معدوما ، ويصح عود ضمير أفناه على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق ، وأشار الشارح لكل من الوجهين بقوله أى : أبا النجم أو شعر رأسه.

(قوله : قيل الله) أى : أفناه الله بقيله ، ففيه مجاز عقلى (قوله : أى أمره وإرادته) فسر القيل أولا بالأمر ، لقوله : اطلعى فإنه مفعول بقيل إن كان القيل مصدرا ، أو هو بدل منه أو عطف بيان له إن كان القيل اسما بمعنى المقول ، فكذلك الأمر يحتمل أن يكون مصدرا إن كان القيل مصدرا ، وأن يكون اسما بمعنى الصيغه إن كان المراد بالقيل المقول ، ثم لما كان الأمر الذى هو طلب الفعل أو الصيغه ليس بمراد ؛ لعدم الأمر بإيجاد الشىء حقيقه عند المحققين القائلين : إن قوله تعالى إنما أمرنا (لِشَيْءٍ إِذا أَرَدْناهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ)(١) هنا تمثيل لحصول الشىء بسرعه ، وليس هناك أمر أصلا عطف الإراده عليه عطف تفسير ، فعلم من هذا أن المراد بقيل الله : إرادته ، وإنما لم يقل أى : إرادته من أول الأمر ؛ لأن المتبادر من القيل : الأمر كما علمت ، وأما عند القائلين بخطاب كن حقيقه بعد الإراده فالأمر بمعناه الحقيقى ؛ لأن اطلعى بمعنى : كونى طالعه ، وعلى كل حال فالمراد بالأمر : الأمر التكوينى ، لا الأمر بمعنى الحكم ، إذ لا معنى له هنا ، واعترض على الشارح بأن الإراده من صفات الذات لا تؤثر ، وإنما تخصص والذى يتوقف عليه الفعل القدره ، فالأولى تفسير الأمر بالقدره أو بالتكوين ، وقد يقال بصحه كلامه من جهه أن التخصيص مقدمه للتأثير وبعد قوله :

... اطلعى

حتّى إذا واراك أفق فارجعى

١- النحل : (۴٠) وليست بقوله : أمرنا ، وإنما الصواب (إِنَّما قَوْلُنا لِشَيْءٍ ...) الآيه.

فإنه يدل على أنه فعل الله ، وأنه المبدئ ، والمعيد ، والمنشئ ، والمفنى ، فيكون الإسناد إلى جذب الليالى بتأويل ...

******

وحتى فيه تفريعيه بمعنى : الفاء ، والمفرع عليه محذوف أى : اطلعى وتحركى ، فإذا واراك إلخ (قوله : فإنه يدل) أى : فإن إسناد الإفناء إلى إرادته تعالى يدل على أن التمييز فعل الله ، ووجه الدلاله أن هذا الإسناد شأن الموحد وإن كان هذا الإسناد أيضا مجازا كما علمت. فإن قلت أى سر فى صرف الإسناد الأول عن ظاهر وجعله مجازا وجعل الإسناد الثانى أعنى إسناد الإفناء لقيل الله قرينه ، ولم يعكس بحيث يجعل إسناد ميز حقيقه وإسناد أفناه مجازا ، مع أن الشخص الواحد إذا صدر منه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما يدل عليه الآخر ، ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينه على صرف الآخر.

أجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينه قائمه على صرف الآخر ، على أن جمله أفناه قيل الله : مبينه لقوله ميز عنه ، وحينئذ فلا يجوز أن يكون إسناد أفناه مجازا ، وإسناد ميز حقيقه.

(قوله : وأنه المبدىء إلخ) فيه أن الإسناد المذكور إنما يدل على أنه تعالى هو المفنى ، ولا دلاله له على أنه المعيد والمبدىء ، إلا أن يقال : الدلاله على ذلك من جهه أنه لا قائل بالفرق أو من جهه أن طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو إبداء وإنشاء له ، أو يقال : وجه الدلاله أنّ من قال بأمر الله وإرادته وأن طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بأمره : يكون مسلما ، والمسلم قائل بأن الابداء والإعاده والإنشاء والإفناء من الله تعالى ، وهذا كله إذا جعل ضمير قوله فإنه يدل على إسناد الإفناء لقيل الله ، أما إن جعل الضمير راجعا للبيت فتكون الدلاله على أنه تعالى مبدئ ومعيد من قوله :

حتّى إذا واراك أفق فارجعى

فإنه يدل على الإعاده ، ومن كان يفعل الإعاده يفعل ضدها وهو البدايه ، فالبدايه مأخوذه من الإعاده لزوما ، كما أن الإنشاء مأخوذ من الإعاده لزوما ، وأما الدلاله على أنه مفن فمأخوذه من قوله أفناه إلخ كذا قرر بعض.

بناء على أنه زمان أو سبب.

[أقسام المجاز العقلى]

(وأقسامه) أى : أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقيه الطرفين ومجازيتهما (أربعه ؛ لأن طرفيه) وهما المسند إليه والمسند (إما حقيقتان) ...

******

لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم المفنى على ما قبله اللهم إلا أن يقال : إنه لاحظ أن الفناء بعد الإنشاء (قوله : بناء على أنه زمان) فيه أنه إذا كان المسند إليه جذب الليالى لا يكون زمانا ؛ لأن الجذب بمعنى المضى وهو ليس زمانا ، والجواب : أنه من إضافه الصفه إلى الموصوف ، والتقدير الليالى الجاذبه ، فالمسند إليه فى الحقيقه الليالى وهى زمان. (قوله : أو سبب) أى : عادى أى : بناء على أن الإضافه حقيقه.

(قوله : أى أقسام المجاز العقلى إلخ) اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلى بهذه الأقسام الأربعه ، بل الحقيقه العقليه كذلك تنقسم لهذه الأقسام الأربعه ، وأمثلتها هى تلك الأمثله التى مثل بها المصنف للمجاز بعينها ، لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه : من كونه مؤمنا أو جاهلا ، وإنما ترك المصنف بيان أقسام الحقيقه لعلمها بالمقايسه ولقله الاهتمام بحالها ، وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلى لهذه الأقسام : مبنى على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلى للاستعاره المكنيه ، وأما على مذهب السكاكى من رده لها فطرفاه حينئذ لا يكونان إلا مجازين إن كان التخييل مجازا أو مجازا وحقيقه إن كان التخييل حقيقه. فإن قلت : حيث كانت الأمثله الآتيه يصح أن تكون أمثله للحقيقه أيضا نجعل الضمير فى قول المصنف وأقسامه راجعا لما ذكر من الحقيقه والمجاز لا للمجاز فقط كما صنع الشارح قلت : يمنع من ذلك أمران.

الأول : تصريحه فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن بقوله : وأقسام المجاز أربعه.

الأمر الثانى : قوله فيما يأتى وهو فى القرآن كثير ، فإن الضمير راجع للمجاز ، فينبغى أن يكون الضمير فى أقسامه راجعا للمجاز أيضا ليكون الكلام على وتيره واحده (قوله : باعتبار حقيقه الطرفين) أى : كلا أو بعضا ، وقوله ومجازيتهما أى : كلا ، وليس المراد باعتبار حقيقتهما معا ومجازيتهما معا ، وبهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم

لغويتان ...

******

بالاعتبار المذكور لا يشمل ما أحد طرفيه حقيقه والآخر مجاز ، بل ما طرفاه حقيقتان أو مجازان ، وحينئذ فلا تكون الأقسام أربعه ، أو يقال : المراد أنه يلاحظ فى التقسيم المذكور اعتبار حقيقه مجموع الطرفين واعتبار مجازيه مجموعهما ، سواء وجد تمام الجزأين من الاعتبار الأول بأن كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الأول ، أو كان تمام الجزأين من الاعتبار الثانى بأن كان الطرفان مجازين وهو القسم الثانى ، أو كان بعض الجزأين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثانى وهو القسم الثالث والرابع ، وقصد الشارح بهذا أعنى قوله : باعتبار إلخ : دفع ما يرد على المصنف من أن الكنايه عنده ليست حقيقه ولا مجازا ، وإذا التفت إليها كانت الأقسام أكثر من ثمانيه ، وحينئذ فلا يصح حصره الأقسام فى أربعه ، وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب : أن حصره الأقسام فى الأربعه إنما هو بالنظر لهذا الاعتبار ، فلا ينافى زياده الأقسام بزياده الاعتبار المذكور ، وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكى ؛ لأن الكنايه عنده من قبيل الحقيقه (قوله : لغويتان) أى : كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له لغه فى اصطلاح التخاطب ، وقيد بقوله : لغويتان مع أن كلا من المسند والمسند إليه قد يكون حقيقه غير لغويه ، بل شرعيه أو أحدهما حقيقه لغويه والآخر شرعيه

نحو : صلى زيد الظهر ، ونحو : أدخلته الصلاه الجنه ؛ لأن الحقيقه الشرعيه مجاز لغوى ، فلو اعتبر مطلق الحقيقه لزم تداخل الأقسام ، إذ يصدق على نحو : أدخلته الصلاه الجنه قسم كون الطرفين حقيقتين ، إذ الصلاه بمعنى الأقوال والأفعال حقيقه شرعيه ، كما أن الإدخال حقيقه لغويه ، ويصدق عليه أيضا قسم كونهما حقيقه ومجازا ، فإن الصلاه بذلك المعنى مجاز لغوى.

بقى شىء آخر ، وهو أنه يجوز أن يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو : خلق الله فصل الربيع ، ومجازين عقليين نحو : أجرى النهر إطاعه أمر فلان ، ومختلفين نحو : أجرى النهر إطاعه فلان ، وأجرى الماء إطاعه أمره ، ففى كل من الأمثله الثلاثه الأخيره مجاز فى النسبه الإيقاعيه أو الإضافيه أو فيهما ، والتوجيه السابق للتقييد باللغويتين لا يتأتى هنا فتقييد الشارح باللغويتين لا يظهر بالنسبه لما ذكر ، إلا أن يقال : إنما قيد بذلك

(نحو : أنبت الربيع البقـل ، أو مجازان) لغويان (نحو : أحيا الأرض شـباب الزمان) فإن المراد بإحياء الأرض : تهييـج القوى الناميه فيها وإحداث نضارتها بأنواع النبات. والإحياء فى الحقيقه : إعطاء الحياه ؛ وهى صفه تقتضى الحس والحركه الإراديه ، ...

******

لكون الأمثله التى ذكرها المصـنف من هـذا القبيل - كـذا أجاب الفنرى ، قال سم : وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن كون الأمثله التى ذكرها المصنف من هذا القبيل لا يقتضى التقييد به ، بل التعميم فتأمله.

(قوله : نحو أنبت الربيع البقل) أى : فكل من الطرفين مسـتعمل فيما وضع له ولا مجاز إلا فى الإسناد إذا صدر من الموحد (قوله : أو مجـازان لغويـان) أى : كلمتـان مسـتعملتان فى غير موضوعهما الأصـلى (قوله : فإن المراد) أى للمتكلم (قوله : تهييـج القوى) مصـدر مضاف للمفعول أى : تهييج الله القوى ، وقوله الناميه الأولى أن يقول المنميه لغيرها من النباتات ؛ لأنها التى فى الأرض ، وقوله فيها متعلق بتهييـج أى : أن يهيج الله فيها القوى المنميه للنبات (قوله : وإحداث) عطف على تهييج عطف لازم على ملزوم ، فالإحياء مجموع الأمرين ، لكن مصب القصد هو هذا الثانى فهو المسـتعار له لا تهييج القوى ، وحينئذ فكان الأولى الاقتصار عليه بـأن يقول ، والمراد بإحيـاء الأـرض : إحـداث النضاره ، والخضـره فيها الناشـئه عن تهييـج القوى المنميه فيها - كـذا قرره شـيخنا العـدوى (قوله : والإحيـاء فى الحقيقه) أى : فى اللغه : إعطـاء الحيـاه أى : إيجـاد الحياه أى : إيجاد الله الحياه فهو مصـدر مضاف لمفعوله أى : وإذا كان الإحياء فى اللغه : إيجاد الحياه ، وكان مراد المتكلم بإحياء الأرض إحداث النضاره والخضـره فيها فيكون فى قوله : أحيا الأرض اسـتعاره تصـريحيه تبعيه وتقريرها أن تقول : شـبه إحداث الخضـره وأنواع الأزهار بإيجاد الحياه بجامع أن كلاـ منهمـا إحـداث لمـا هو منشأ المنافع والمحاسن ، واسـتعير اسم المشـبه به للمشـبه ، واشـتق من الإحياء أحيا بمعنى : أحـدث الخضـره (قوله : وهى) أى : الحيـاه الحادثه (قوله : تقتضـى الحس) أى : الإحساس بمعنى : الإدراك بالحواس الخمس الظاهره ، وقوله : والحركه الإراديه عطف لازم على ملزوم - قال العلامه الناصر اللقانى :

وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها الناميه ...

******

والحق عندهم أن الروح ليست شرطا للحياه ، بل للفاعل المختار أن يوجد الحياه فى أى جسم أراد ، سواء كان فيه روح أو لا ، وسواء كان فى صوره الإنسان أو لا ، كما وقع فى الجذع الذى حن للنبى - صلى الله عليه وسلم -.

قال بعض تلامذته : ولك أن تقول : يجوز أن الله تعالى أوجد الروح فى الجذع ، ثم اتصف بالحياه وتأمله.

(قوله : وكذا المراد) حاصله أن الشباب الذى هو المسند إليه معناه الأصلى : كون الحياه فى زمن ازدياد قوته ، وإنما سمى هذا المعنى شبابا ؛ لأن الحراره الغريزيه حينئذ تكون مشبوبه أى : مشتعله ، وقد استعير لكون الزمان فى ابتداء حرارته الملابسه له ، وفى ابتداء ازدياد قواه بجامع الحسن فى كل من الابتداءين لما يترتب عليه من نشأه الأفراح والمحاسن ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه الأصليه - كذا أفاد ابن يعقوب.

إذا علمت هذا فقول الشارح : وكذا المراد أى : مراد المتكلم بشباب الزمان ، وقوله ازدياد قواها الناميه - الأولى قواه المنميه للنبات ؛ لأن الضمير راجع للزمان وهو مذكر ، إلا أن يقال أنث الضمير نظرا لكون الزمان مده ، وفى الشيخ يس تبعا للفنرى : أن ضمير قواها راجع للأرض ، وأوردا على ذلك أن شباب الزمان يقوم به ، وازدياد القوى إنما يقوم بها لا بالزمان ، وحينئذ فلا يصح تفسير شباب الزمان بازدياد قوى الأرض ، وأجاب الشيخ يس بأن فى الكلام حذف مضاف أى : وقت ازدياد قواها ، ورد هذا الجواب : بأن الوقت لا يقوم بالزمان ، بل هو نفسه ، فكيف يفسر به شباب الزمان الذى هو وصف قائم به؟ وأجاب الفنرى بجواب غير هذا بأن يحمل الازدياد على المتعدى ؛ لأنه قد يجىء متعديا ويجعل مضافا للمفعول ، والأصل ازدياد الزمان لقواها ، وعلى هذا فمعنى قولك : أحيا الأرض شباب الزمان : أحدث نضارتها ازدياد الزمان لقواها المنميه للنبات ، ولا يخفى ما فى هذا كله من التكلف ، فالأحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوه الأرض بسبب لطافه الهواء واعتداله وانصباب القطر من السماء فى

وهو فى الحقيقه عباره عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزيه مشبوبه ؛ أى : قويه مشتعله (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقه والآخر مجازا (نحو : أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقه والمسند إليه مجاز (وأحيا الأرض الربيع) فى عكسه. ووجه الانحصار فى الأربعه على ما ذهب إليه المصنف ظاهر ؛ ...

******

هذا الزمان ، وحينئذ فليس للزمان شىء من تلك الصفات ، ويكون إضافه شباب الزمان لأدنى ملابسه لحصول الكائنات فيه ، وعلى هذا فمعنى أحيا الأرض شباب الزمان : هيج قوى الأرض وأحدث الخضره والنضره ، فيها ازدياد قواها الناميه الحاصله فى الزمان ، وهذا ملخص ما أفاده عبد الحكيم والقرمى.

(قوله : وهو) أى : الشباب فى الحقيقه أى : فى اللغه (قوله : الغريزيه) أى : المغروزه فيه (قوله : أى قويه مشتعله) إنما فسر مشبوبه بذلك لأخذه من قولهم : شب النار إذا قواها وأشعلها (قوله : أنبت البقل شباب الزمان) أى : ازدياد قوه الأرض المنميه الحاصله فى الزمان (قوله : ظاهر) أى : لأنه جعل المجاز العقلى فى إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له من فاعل أو غيره مما ليس بمبتدأ ، وحينئذ فلا يكون إلا فيما بين الكلمتين ، والكلمتان لا يخلوان من هذه الأحوال الأربعه فنحو : زيد نهاره صائم - المجاز عند المصنف إنما هو فى إسناد صائم إلى ضمير النهار ، وقوله على ما ذهب إليه المصنف أى : وأما على رأى السكاكى فلا وجه للحصر فى الأربعه ؛ لأنه عرف المجاز العقلى بأنه : الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم بتأول ، فيجوز أن يكون المسند عنده جمله أسندت للمبتدأ نحو : زيد صائم نهاره ، أو نهاره صائم ، والجمله لا توصف بالحقيقه ولا بالمجاز اللغويين لأخذ الكلمه فى تعريفهما هذا مراد الشارح ، وفيه نظر ؛ لأن الكلمه إنما أخذت فى تعريف الحقيقه والمجاز المفردين لا فى تعريفهما مطلقا ، ألا ترى أنهم قسموا المجاز اللغوى إلى الاستعاره وغيرها ، والاستعاره إلى التمثيليه وغيرها ، ومثلوا للتمثيليه بما هو مركب قطعا إذا ثبت وصف الجمله بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقه ؛ لأن كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف بالحقيقه باعتبار الاستعمال فيما وضع له ، وحينئذ فالحصر فى الأربعه ظاهر على مذهب

لأنه اشترط فی المسند أن یکون فعلا أو فی معناه فیکون مفردا وکل مفرد مستعمل إما حقیقه أو مجاز.

(وهو) أی : المجاز العقلی (فی القرآن کثیر) أی : کثیر فی نفسه لا بالإضافیه إلی مقابله حتی تکون الحقیقه العقلیه قلیله. وتقدیم : فی القرآن علی کثیر لمجرد الاهتمام ؛ کقوله تعالی (وَإِذا تُلِیَتْ عَلَیْهِمْ آیاتُهُ)(۱)) أی : آیات الله (زادَتْهُمْ إِیماناً ...).

******

السکاکی أیضا ، لکن علی تقدیر عدم رده للاستعاره بالکنایه ، وأما عند رده المجاز المذکور لها فطرفاه إما مجازان أو مجاز وحقیقه فقط کما مر.

نعم یشکل الحصر فی الأقسام الأربعه حتی علی مذهب المصنف بنحو قولک : سرنی لیلی ، وقد أردت هذه اللفظه حین سمعتها ، فإن الذی سرک من تلفظ بها ، واللفظ إذا أرید به نفسه وإن قیل بوضعه لنفسه لا یوصف بحقیقه ولا مجاز کما صرح به الشارح فی حواشی الکشاف ، فهذا المثال من المجاز العقلی ؛ لأن الإسناد فیه لغیر من هو له عند المتکلم ، وأحد طرفیه حقیقه وهو المسند والمسند إلیه لیس حقیقه ولا مجازا ، وأجاب عبد الحکیم : بأن السرور إنما هو من سماع هذا اللفظ من حیث دلالته علی معناه لا من حیث هو ، ولا نسلم أن المسر من تلفظ به ، وحینئذ فالإسناد فی هذا المثال حقیقه.

(قوله : لأنه اشترط إلخ) إن قلت حیث کان الحصر فی الأربعه علی ما ذهب إلیه المصنف ظاهرا فلا یحتاج لدلیل. قلت : هذا من باب التنبیه ، والأمور الضروریه قد ینبه علیها إزاله لما فی بعض الأذهان من الخفاء (قوله : مستعمل) بالجر صفه لمفرد ، أما إذا وضع للمعنی ولم یستعمل فیه فلا یتصف بحقیقه ولا مجاز ، لقولهم فی تعریف کل منهما : کلمه مستعمله إلخ (قوله : وهو فی القرآن کثیر) رد به علی الظاهریه الزاعمین عدم وقوع المجاز العقلی : کاللغوی فی القرآن لإیهام المجاز الکذب ، والقرآن منزه عنه ، ووجه الرد أنه لا إیهام مع القرینه (قوله : لمجرد الاهتمام) أی : الاهتمام المجرد عن

۱- الأنفال : ۲.

أسند الزياده وهى فعل الله إلى الآيات لكونها سببا (يُذَبِّحُ أَبْناءَهُمْ)(۱)) نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب آمر ...

******

التخصيص ، وإلا ـ فهو كثير فى غير القرآن أيضا : كالسنه وكلام العرب (قوله : كقوله تعالى) إن قلت لم لم يقل المصنف : كقوله تعالى ، أو نحو قوله تعالى وإذا إلخ ، لأجل أن يظهر أنه تمثيل ، بل أورده بطريق التعداد؟ قلت : إنما ترك المصنف ذلك لإيهام أن المعنى : وإذا تليت على منكرى المجاز فى القرآن آياته زادتهم إيمانا بوجوده فيه ، فيكون فى الكلام إيهام للاقتباس ، فكأنه حمل الآيه على الاستدلال على مدعاه ، وإن كان الغرض الحقيقه إنما هو التمثيل ، كما أشار الشارح بتقديره لقوله : كقوله تعالى : فهو ليس اقتباسا حقيقه ، بل يوهم ذلك وهو من المحسنات ، وإن لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكروه ، ثم إن تقدير الشارح هذا لا ينافى عدم العطف فى يذبح وما بعده ؛ لأن المقول حينئذ مجموع المذكورات ، فإن قلت : كيف يصح ثبوت زياده الإيمان بوقوع المجاز فى القرآن بالنسبه إلى منكرى وقوعه فيه ، مع أن إثبات الزياده لهم يقتضى أصل حصول الإيمان به؟ قلت : نزل إنكارهم منزله العدم ، لوجود ما يزيله من الأدله ، فكأن أصل الإيمان به حاصل ببعض الآيات والزياده حاصله ببعض آخر ، أو أن الزياده قد يراد بها الأمر الزائد فى نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله : أسند الزياده إلخ) ينبغى قراءه أسند هنا وما بعده بالبناء للمفعول تأدبا ، وقوله إلى الآيات أى : التى هى ضمير زادت.

(قوله : لكونها) أى : الآيات سببا أى : سببا عاديا للزياده ، فالزياده فعل الله والآيات يزاد بها عاده (قوله : (يُذَبِّحُ أَبْناءَهُمْ)) أى : يذبح فرعون أبناء بنى إسرائيل (قوله : آمر) هذا بيان لكونه سببا ، والحاصل أن المسند إليه هنا سبب آمر وما قبله سبب غير آمر وما يأتى سبب بواسطه ، واعلم أنه يجوز أن يكون يذبح مجازا لغويا عن أمر بالذبح ، وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لا يقال : إن احتمال ذلك غير مضر ؛ لأن المثال يكفيه الاحتمال ؛ لأنا نقول ليس القصد هنا مجرد التمثيل ، بل الاستشهاد والاستدلال

۱- القصص : ۴.

(يَنْزِعُ عَنْهُما لِباسَهُما)(۱)) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى إلى إبليس لأن سببه الأكل من الشجر ، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به ل (تتقون) ؛ أى : كيف تتقون ...

******

على كثرته ردا على من زعم خلافه ، وحينئذ فيضر الاحتمال - كذا بحث السيد الصفوى.

(قوله : (يَنْزِعُ عَنْهُما)) أى : ينزع إبليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله : لأن سببه) أى : النزع ، وقوله : الأكل أى : من شجره الحنطه ، وقوله وسبب الأكل وسوسته أى : فهو سبب السبب ، وسبب السبب سبب ، فهو من الإسناد للسبب بواسطه (قوله : إنه لهما لمن الناصحين) بكسر همزه إن : جوابا للمقاسمه ، وبفتحها بناء على نزع الخافض أى : على أنه (قوله : مفعول به) أى : لأن الاتقاء منه نفسه لا فيه حتى يكون مفعولا فيه.

واعلم أن أصل تتقون : توتقون من الوقايه ، وهى فرط الصيانه متعد إلى مفعولين ، والأول محذوف ، والثانى يوما على حذف المضاف أى : عذاب يوم حذف للاستغناء عنه ، والمعنى : فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم : كيف تصونون أنفسكم من عذاب يوم ، وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر ، وحينئذ يكون متعديا لواحد ، ويصح إراده ذلك هنا أيضا ، والمعنى : فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم ، والحاصل أن فى جعل يوما مفعولا به لتتقون وجهين : كونه مفعولا به ثانيا أو مفعولا به فقط ، ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم ، والمعنى حينئذ فكيف تحصل لكم الوقايه أو الحذر إن كفرتم فى الدنيا يوما يجعل الولدان شيبا ، على أن يكون الفعل الذى هو تتقون منزلا منزله اللازم؟ وتضمين كفرتم : أنكرتم وجحدتم ، ويصح أن يكون يوما مفعولا لكفرتم ، ومفعول تتقون : محذوف ، والمعنى : فكيف تتقون عذاب الله الذى أمرتم باتقائه إن كفرتم فى الدنيا وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا ، وهو المشتمل على ذلك العذاب ، ويحتمل أن يكون يوما نصبا على الظرفيه ، والمعنى : فكيف لكم بالتقوى فى يوم يجعل إلخ ،

۱- الأعراف : ۲۷.

يوم القيامه إن بقيتم على الكفر يوما (يَجْعَلُ الْوِلْدانَ شِيباً)(۱)) نسب الفعل إلى الزمان وهو لله حقيقه ؛ وهذا كنايه ...

******

إن كفرتم فى الدنيا؟ وإنما اختار الشارح الوجه الأول لقله التقدير ، والتأويل بخلاف بقيه الأوجه وأما كيف : فمفعول مطلق على الصحيح ، وعامله تتقون أى : تتقون أى : اتقاء (قوله : يوم القيامه) فى ذكره نظر ؛ لأنه يؤدى إلى التكرار للاستغناء عنه بقوله فى الآخر يوما ، فالأولى حذفه أو ذكره على وجه التفسير فى آخر الآيه بأن يقول : وهو يوم القيامه ، وأجيب بأن هذا مبنى على أن يوم القيامه مفعول تتقون ويوما بدل منه ، وليس كذلك - فقد ذكر العلامه عبد الحكيم : أن يوم القيامه نصب على الظرفيه و (يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدانَ) مفعول به على حذف المضاف أى : عذاب يوم وليس بدلا من يوم القيامه كما وهم ، إذ لا دخل فى تفسير معنى المفعول به للإبدال بخلاف الظرفيه ، فإنه بيان للاستقبال الذى فى تتقون. ا ه ..

وهذا هو الأوفق بقول الشارح : نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله : إن بقيتم على الكفر) فسر إن كفرتم بقوله : إن بقيتم على الكفر ، لكون المخاطب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به ، وإن (لا) تدخل على المقطوع به ، وإنما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يحتاج كفرتم إلى مفعول به (قوله : يجعل الولدان) أى : يصيرهم شيبا جمع أشيب ، والأصل فى شين شيبا الضم وكسرت لمجانسه الياء (قوله : نسب الفعل) أى وهو الجعل المذكور ، وقوله إلى الزمان أى : لوقوعه فيه (قوله : وهذا) أى : تصير الولدان شيبا (قوله : كنايه) يحتمل أن المراد الكنايه اللغويه أى : عباره ويحتمل أن المراد الكنايه الاصطلاحيه ، وهذا هو المتبادر من قوله بعد ذلك ؛ لأن الشيب إلخ ؛ لأنه ظاهر فى كونه كنايه على مذهب السكاكى القائل إنها اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه ؛ وذلك لأن قوله تعالى (يَجْعَلُ الْوِلْدانَ شِيباً) موضوع للازم الذى هو تسارع الشيب ، وقد استعمل اسم ذلك اللازم فى الملزوم ، وهو شده اليوم وكثره الهموم والأحزان فيه ،

۱- المزمل : ۱۷.

عن شدته وكثره الهموم والأحزان فيه ؛ لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ، أو عن طوله ، وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخه (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقالَها)(۱)) أى : ما فيها من الدفائن والخزائن ؛ نسب الإخراج ...

******

وفى قوله وهذا كنايه به إشاره إلى أن الكنايه لاـ تنافى المجاز العقلى (قوله : عن شدته) أى : اليوم وقوله : لأن الشيب أى : الحقيقى وهو بياض الشعر ، وقوله : مما يتسارع أى : مما ينشأ بسرعه ، وقوله : عند تفاقم الشدائد أى : عند تراكمها وتكاثرها ، والحاصل أن تراكم الشدائد ملزوم يلزمه سرعه الشيب ، فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم (قوله : أو عن طوله) أى : أو أنه كنايه عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيخوخه ، ثم يحتمل أن المراد الكنايه اللغويه ، ويحتمل الاصطلاحيه أيضا على مذهب السكاكى ، وذلك لأن قوله يجعل الولدان شيبا موضوع للازم طول الزمان وهو الشيخوخه والشيب ، فاستعمل فى الملزوم وهو طول الزمان الذى يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيخوخه ، أو على مذهب المصنف القائل إنها استعمال اسم الملزوم فى اللازم ؛ لأن الشيب والشيخوخه يلزمهما طول الزمان عاده ، والحاصل أن الشيب وطول الزمان متلازمان يصح أن يعتبر كل منهما لازما والآخر ملزوما ، فإن قلت جعله كنايه عن الطول ينافى التعجب من عدم الاتقاء ، فإن منشأ التعجب كثره الهموم فى ذلك اليوم لا مجرد الطول ؛ لأن اليوم الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضى التعجب ، فلا بد من اعتبار كثره الهموم معه حتى يحسن التعجب على أن طوله أزيد من أوان الشيخوخه ؛ لأن أوان الشيخوخه بعد الأربعين ، ويوم القيامه قال الله تعالى فيه (وَإِنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَهٍ مِمَّا تَعُدُّونَ)(۲) فالطول المخصوص ليس لازما لأوان الشيخوخه.

قلت : ليس المراد أنه كنايه عن مطلق الطول ، بل الطول المعهود ، ولاـ شك أنه من أكبر الهموم ، والعلاقه يكتفى فيها باللزوم الواقع بين أوان الشيخوخه ومطلق الطول ذكره الغنيمى.

(قوله : يبلغون فيه أوان الشيخوخه) أى : فيشيبون (قوله : (أَثْقالَها)) جمع ثقل : بفتح المثلثه والقاف ، وهو متاع البيت ، فقول الشارح أى ما فيها إلخ : تفسير مراد ، وقوله

۱- الزلزله : ۲.

۲- الحج : ۴۷.

إلى مكانه وهو لله حقيقه (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله : كثير ؛ أى : وهو غير مختص بالخبر ، وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز فى الإثبات وإيراده فى أحوال الإسناد الخبرى ...

******

من الدفائن أى : ما كان مدفونا ومخزونا فيها : كالكنوز والموتى ، وقوله والخزائن : عطف تفسير (قوله : إلى مكانه) أى : إلى الأرض التى هى مكان متعلقه وهو المخرج أعنى : الشىء المدفون لإمكان نفس الإخراج ؛ لأنه معنى من المعانى ، والحاصل أن الإسناد فى هذه الآيه للمفعول به بواسطه من لا للظرف المكانى ؛ لأن الأرض ليست بمكان للفعل ، إذ لا يقال هنا أخرج فيها ، بل أخرج منها ؛ لأن الأثقال مخرجه منها لا فيها ، والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل ، وملابسته له لوقوعه فيه (قوله : وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو عربى ، وإن كان الأكثر فى الاستعمال دخولها بعده على المقصور - كما حققه الشارح وظن صاحب (عروس الأفراح) وجوب الأخير فاعترض على المصنف وقال : الصواب أن يقول وهو غير مختص به الخبر.

(قوله : عطف على قوله كثير) إن قلت هذا يقتضى أن قوله فى القرآن مسلط عليه ؛ لأنه قيد فى المعطوف عليه فيجرى فى المعطوف ، فيكون المعنى حينئذ أنه غير مختص بالخبر فى القرآن فقط ، فيفيد أنه مختص بالخبر فى غير القرآن ، مع أن المراد أنه غير مختص بالخبر مطلقا فى القرآن ، وفى غيره أجيب بأن ما كان قيدا فى المعطوف عليه لا يجب أن يكون فى المعطوف على التحقيق عندهم ، فقوله عطف على قوله كثير أى : بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن (قوله : لأن تسميته) أى : عند القوم لا فى كلام المصنف ؛ لأن هذه التسميه لم يذكرها هنا (قوله : يوهم إلخ) أفرد باعتبار كل واحد من الأمرين ، وإلا فالظاهر يوهمان ، ومنشأ الإبهام بالنسبه إلى التسميه المذكوره هو أن الإثبات لا يتحقق فى الإنشاء ، إذ الإثبات يقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم فى الإنشاء ؛ لأنه من قبيل التصورات ، فإن قلت : قد علم من هذا التوجيه أن الإثبات لا يمكن فى الإنشاء فكان الموافق لذلك تخصيصه بالجزم بدل قوله : يوهم ، بأن يقول : يخصه بالخبر ، أو يوجب اختصاصه بالخبر ، إذ التسميه بالإثبات لا يمكن شمولها للإنشاء على أن ذكره فى

يوهم اختصاصه بالخبر (بل يجرى فى الإنشاء نحو : (يا هامانُ ابْنِ لِى صَرْحاً)(١)) فإن البناء فعل العمله ، وهامان سبب آمر ، وكذلك قولك : لينبت الربيع ما شاء ، وليصم نهارك ، وليجد جدك ، وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهى إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه. وكذا قولك ...

******

بحث أحوال الإسناد الخبرى صريح فى الاختصاص لا موهم - فالجواب أنه إنما عبر بيوهم لإمكان أن تجعل التسميه بذلك ، والإيراد فى أحوال الإسناد باعتبار تحققه فى بعض المواضع وهو الخبر لا سيما وهو الجزء الأعظم ، وهذا لا ينافى أنه لا إثبات فى الإنشاء ، أو أن المراد بقوله : يوهم أى : يوقع فى الوهم أى : الذهن ، وإن كان جزما - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : يوهم اختصاصه بالخبر) أى : فأتى المصنف بقوله : وغير مختص بالخبر دفعا لذلك التوهم.

(قوله : بل يجرى إلخ) تصريح بما علم التزاما أتى به للإيضاح وتوطئه لقوله : نحو إلخ (قوله : (ابْنِ لِى صَرْحاً)) أى : قصرا أى : مكانا عاليا وما ذكره الشارح فى هذه الآيه من المجاز العقلى غير متعين ، بل يجوز أن يكون ابن متجوزا به عن اؤمر بالبناء مجازا لغويا (قوله : وكذلك قولك : لينبت إلخ) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين الطلب بالصيغه أو باللام ، وأصل هذا المثال لينبت الله بالربيع ما شاء (قوله : وليصم نهارك) أصله ولتصم أنت فى نهارك (قوله : وليجد) بفتح الياء وكسر الجيم ، وجدك بكسر الجيم وضم الدال ، وأصله ولتجد جدا أى : ولتجتهد اجتهادا ، فلما كان المصدر مشابها للفاعل الحقيقى وهو الشخص فى تعلق الفعل بكل منهما لصدوره من الفاعل ، والمصدر جزء معناه ، صح إقامه المصدر مقام الفاعل فى إسناد الفعل إليه.

(قوله : أو النهى) نحو لا يقم ليلك ولا يصم نهارك (قوله : إلى ما ليس إلخ) أى : إنى مسند إليه ليس إلخ ، وقوله صدور الفعل أى : فى الأمر ، وقوله أو الترك أى : فى النهى (قوله : وكذا قولك إلخ) فصلهما عما قبلهما ؛ لأنهما نوعان من الإنشاء غير الأمر والنهى

١- غافر : ٣٦.

ليت النهر جار ، وقوله تعالى : (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ)(1) (ولا بد له) أى : للمجاز العقلى (من قرينه) صارفه عن إراده ظاهره ؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينه هو الحقيقه (لفظيه كما مر) فى قول أبى النجم : أفناه قيل الله (أو معنويه كاستحاله قيام المسند بالمذكور) أى : بالمسند إليه المذكور مع المسند (عقلا) ؛ ...

******

(قوله : ليت النهر جار) أصله ليت الماء جار فى النهر ؛ لأن الذى يتمنى جريه هو الماء لا النهر ، فأسند الجرى المتمنى إلى النهر مجازا لملابسته للماء بالمحليه ، فالمجاز فى إسناد جار إلى ضمير النهر (قوله : (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ)) الأصل أيأمرك ربك فى صلاتك أى : فى حال تلبسك بها أن نترك أمرا عظيما هو عباده ما كان يعبده آباؤنا فهو من الإسناد للمفعول به بواسطه الحرف ، فالمجاز فى إسناد تأمر إلى ضمير الصلاه ، لا فى نسبه الجمله للمبتدأ.

(قوله : ولا بد له من قرينه) إنما تعرض لهذا مع استفادته من قيد التأول توطئه لتقسيمها إلى لفظيه ومعنويه ، فهو بمنزله البيان لقوله بتأول ، وكان ينبغى أن يذكره متصلا بما يتعلق ولا يفصل بينهما ببيان الأقسام وما بعده من الأحكام ، وقرينه فعيله بمعنى مفعوله أى : مقرونه ، أو بمعنى فاعله أى : مقارنه (قوله : صارفه عن إراده ظاهره) أى من كون الإسناد لما هو له ولا يشترط أن تكون معينه لما هو الحقيقه ، ولذا اختلف فى أنه هل يلزم أن يكون له حقيقه أم لا؟ ولا معينه لما هو المجازى بخصوصه من كونه إسنادا للسبب أو المفعول مثلا (قوله : لأن المتبادر إلخ) عله لقوله : ولا بد إلخ (قوله : لفظيه) نسبه للفظ المطلق من نسبه الجزئى للكلى ، وكذا يقال فى قوله : معنويه (قوله : كما مر) أى : كالقرينه التى مرت فى قول أبى النجم ، ثم لا يخفى أن قوله أفناه قيل الله ، إنما يصرف ما قبله عن ظاهره ، لدلالته على أنه كان موحدا ، فمقابله قوله أو صدوره عن الموحد له يقتضى أن يقيد الصدور عن الموحد بما إذا لم يعلم منه لفظ مقترن بالكلام (قوله : كاستحاله قيام المسند بالمذكور) أى : اتصافه به أو صدوره عنه ، فدخل

۱- هود : ۸۷.

أى : من جهه العقل ؛ ...

******

قيام المبنى للمجهول بنائب الفاعل ، إذ معنى ضرب زيد : اتصف زيد بالمضروبيه ، فسقط قول بعضهم : كان الأولى للمصنف أن يقول كاستحاله نسبه المسند للمسند إليه المذكور ؛ ليتناول نسبه الفعل المجهول للمسند إليه الذى هو نائب الفاعل وقوله بالمذكور أى فى عباره المتكلم لفظا أو تقديرا ، وليس المراد المذكور فى عباره المصنف سابقا ، وإنما قيد المذكور ؛ لأن قيام المسند بالمسند إليه لا استحاله فيه ، فلو لم يقيد بذلك لربما ذهب الوهم لاستحالته مطلقا. ا ه. قرمى.

(قوله : أى من جهه العقل إلخ) قيل : إن فيه إشعارا بأن انتصاب عقلا وعاده على التمييز وفيه نظر ؛ لأنه لو كان كذلك فإما أن يكون تمييز مفرد أو نسبه. لا سبيل إلى الأول ؛ لأنه يقتضى أن تكون ذات المفرد مبهمه متناوله لذوات متعدده : كعشرين من قولك ملكت عشرين دينارا ، والمفرد هنا : وهو الاستحاله ذاته متعينه لا إبهام فيها ؛ لأنها الخروج عن الاستقامه للاعوجاج وانقسامها إلى : العقليه والعاديه ، إنما يوجب الإبهام فى صفتها ؛ ولأنه يقتضى أن تكون الاستحاله من أفراد العقل : كقفيز برا وهو باطل ، ولا سبيل إلى الثانى لعدم الإبهام فى النسبه ؛ لأن الإبهام فيها بسبب أن تكون فى الظاهر متعلقه بشىء ، ويجوز تعلقها بشىء آخر متعلق بما تعلقت به فى الظاهر : كتعلق نسبه طاب فى : طاب زيد بزيد فى الظاهر ، ويجوز تعلقها بالنفس بأن تقول : طابت نفس زيد والنفس متعلقه بزيد ، وهنا قد تعلقت نسبه الاستحاله بالقيام فى الظاهر والمتعلق بالقيام الذى ذكر هنا هو العقل والعاده ، ولا يجوز تعلق نسبه الاستحاله بهما لظهور أنهما ليسا مستحيلين ، بل المستحيل إنما هو نفس القيام ، وحينئذ فلا إبهام فى النسبه ، وأجيب بأنه يجوز أن يكون عقلا وعاده تمييزا لنسبه الاستحاله للقيام محولا عن الفاعل الكائن لمتعدى الاستحاله وهو الإحاله أى : كإحاله العقل القيام المذكور ؛ لأن التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور ، بل تاره يكون فاعلا لمتعديه وتاره للازمه ، فالأول نحو : امتلأ الإناء ماء ، فالماء ليس فاعلا لامتلأ ، بل لمتعديه وهو ملأ ، يقال : ملأ الماء الإناء ، والثانى نحو قوله تعالى : (فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً)(1) بناء

۱- القمر : ۱۲.

يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به ؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه ...

******

على أنه محول عن الفاعل ، فالعيون ليست فاعلا لفجر ، بل للازمه وهو تفجر الذى هو لازم لفجر ؛ لأن مطاوع المتعدى لواحد لازم ، ثم إن جعله تمييز نسبه بهذا الاعتبار مبنى على أن تمييز النسبه لا بد أن يكون محولا ، وأما على القول بعدم الوجوب ، بل ذلك هو الغالب ، فلا يحتاج لذلك التكلف على أن إعراب عقلا وعاده تمييزا ليس بمتعين ، فيصح نصبه بنزع الخافض أى : فى العقل ، أو على أنه مفعول مطلق أى : استحاله عقل ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه على المفعوليه المطلقه ، أو أنه حال ، وعقلا ـ وعاده بمعنى عقليه وعاديه ، وقول الشارح أى من جهه العقل : لا يتعين أن يكون إشاره إلى أنه تمييز ، بل يصح أن يكون بيانا لحاصل المعنى فتأمل ذلك.

(قوله : يعنى أن يكون) أى : المسند ، وقوله قيامه به أى : بالمسند إليه المذكور ، وهذا جواب عما يقال إذا كانت الاستحاله عقلا ـ قرينه صارفه عن إراده الظاهر ، فلم كان قول الدهرى الذى علم حاله : أنبت الربيع البقل حقيقه ، مع أن العقل الصحيح يحيله؟ وحاصل الجواب : أن المراد بالاستحاله التى تكون قرينه الاستحاله الضروريه وهى التى لو خلى العقل مع نفسه أى : من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر ، أو غيره لحكم بها ، واستحاله إنبات الربيع البقل ليست كذلك ، بل يحتاج العقل فى الحكم بها لدليل (قوله : المحققين) أى : كأهل السنه ، وقوله : والمبطلين أى : كالدهريه (قوله : لأن العقل) أى : كل عقل بجعل أل استغراقيه أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين إذا نظر فى ذلك وتأمل ونفسه أى : من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عاده أو إحساس ، ثم إن هذا تعليل لقوله لا يدعى إلخ أى : لا يدعى أحد جواز ذلك القيام ؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه أى : من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عاده أو إحساس أو تجربه يعده محالا وهذا التفسير على نسخه ؛ لأن العقل إلخ ، وفى بعض النسخ : لا أن العقل بحرف النفى عطفا على قوله يعنى أن يكون إلخ أى : إن الاستحاله العقليه التى تكون قرينه للمجاز ما تقدم لا كون العقل إذا خلى ونفسه أى : خلى من منازعه الوهم ، وغلبه الشيطان يعده

يعده محالا ـ (كقولك : محبتك جاءت بى إليك) لظهور استحاله قيام المجىء بالمحبه (أو عاده) أى : من جهه العاده (نحو : هزم الأمير الجند) لاستحاله قيام هزم الجند بالأمير وحده عاده ، وإن كان ممكنا عقلا. وإنما قال : قيامه به ليعم الصدور عنه ، مثل : ضرب ، وهزم ، وغيره ، مثل : قرب ، وبعد (وصدوره) ...

******

محالا لئلا يرد قول الدهرى : أنبت الربيع البقل ، فإن عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقه ، ولئلا يكون قول المصنف الآتى : وصدوره عن الموحد داخلا فى الاستحاله العقليه على إراده جنس العقل فتأمل.

(قوله : يعده) أى : قيامه به (قوله : محبتك جاءت بى إليك) أصله نفسى جاءت بى إليك ؛ لأجل المحبه ، فالمحبه سبب داع إلى المجىء لا ـ فاعل له ، فلما كانت المحبه مشابهه للنفس من حيث تعلق المجىء بكل منهما صح الإسناد للمحبه على جهه المجاز ، والقرينه الاستحاله ، لكن الاستحاله هنا ظاهره بناء على مذهب المبرد القائل : إن باء التعديه تقتضى مصاحبه الفاعل للمفعول فى حصول الفعل ، فمعنى : ذهبت بزيد - صاحبت زيدا فى الذهاب ، وعلى هذا فمعنى قولك محبتك جاءت بى إليك ، أن محبتك صاحبتنى فى المجىء إليك ، ولا شك أن مجىء المحبه محال ، أما على ما قاله سيبويه من أن باء التعديه بمعنى همزه النقل ، وأن معنى ذهبت بزيد أذهبته أى : جعلته ذاهبا بمعنى : كنت سببا فى ذهابه من غير مشاركه له فى الذهاب ، إذ لا نعنى بالسبب إلا الحامل على الشىء ، فلا شك فى صحه إسناد مثل ذلك إلى المحبه ؛ لأنها تثير المجىء وتحمل عليه فلا يكون إسناد المجىء إليها مجازا ، فلعل المثال مبنى على مذهب المبرد - ا ه سم.

(قوله : وإنما قال قيامه به) هذا حكايه لكلام المصنف بالمعنى ، وإلا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر ، وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف فى الإيضاح من جعله جهه صدوره عنه قسيما لقيامه به حيث قال : كاستحاله صدور المسند من المسند إليه كالاتصاف أو قيامه به مما لا يجدى فائده يعتد بها ؛ والأولى ما ارتكبه هنا. ا ه. قرمى.

(قوله : الصدور عنه) أى : عن اختيار (قوله : مثل ضرب وهزم) مثالان للصدور عنه (قوله : وغيره) أى : غير الصدور كالاتصاف (قوله : مثل : قرب وبعد) فتقول قربت

عطف على استحاله ؛ أى : وكصدور الكلام (عن الموحد فى مثل : أشاب الصغير (١)) وأفنى الكبير ... البيت فإنه يكون قرينه على أن إسناد أشاب ، وأفنى إلى : كر الغداه ومر العشى - مجاز ، لا يقال : هذا داخل فى الاستحاله ؛ لأنا نقول :

******

الدار وبعدت الدار مثلا ، فالقرب والبعد قائمان بالدار ، لكن لا على سبيل الصدور ، بل على سبيل الاتصاف (قوله : عطف على استحاله) نبه بهذا إزاله لما عسى أن يتوهم فى بادىء الرأى عطفه على قيام المسند وفساده ظاهر. إذ يصير المعنى حينئذ كاستحاله صدوره عن الموحد فى مثل إلخ ، وليس هذا مما يحيله العقل وإلا لما ذهب إليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح (قوله : أى وكصدور الكلام) أشار بذلك إلى أن الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام ، والذى أحوج الشارح لذلك موافقه عباره الإيضاح والأولى رجوع الضمير للمجاز لتكون الضمائر على نسق واحد ، إن قلت : إنه على هذا التقدير يصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحد ، فيلزم معرفه أنه مجاز قبل قرينه أنه مجاز - قلت : المراد بالمجاز المضاف إليه فى قوله : صدور المجاز عن الموحد ما يئول إلى كونه مجازا أى : أن من جمله قرائن المجاز صدور ما يئول إلى كونه مجازا عن الموحد ، ولعل عدول الشارح عن إرجاع الضمير إلى المجاز للفرار من هذا التكلف (قوله : عن الموحد) أى : عمن اعتقد أن الله إله واحد ، وفيه أنه لا يلزم من كونه قائلا بالوحدانيه ومعتقدا لها أنه لا يقول بتأثير الأسباب العاديه ، ألا ترى للمعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الأفعال عن غيره تعالى ، وحينئذ فلا يكون ذلك قرينه إلا أن يقال : المراد صدوره عن الموحد الكامل (قوله : فى مثل إلخ) أى على فرض علم حال قائله وأنه مؤمن وإلا فقد مر للمصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم. والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه فيما مر (قوله : فإنه) أى : الصدور يكون قرينه إلخ.

(قوله : هذا) أى : الصدور عن الموحد فى مثل أشاب الصغير إلخ داخل فى الاستحاله العقليه ؛ لأن الموحد يحيل قيام الإشابه والإفناء بالمسند إليه المذكور أى : وحينئذ

١- سبق تخريج البيت.

لا نسلم ذلك ، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى إبطاله إلى الدليل (ومعرفه حقيقته) يعنى : أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقه فمعرفه فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقه (إما ظاهره كما فى قوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ)

******

فلا يصح أن يمثل به للصدور عن الموحد الذى هو مقابل للاستحاله (قوله : لا نسلم ذلك) أى : دخوله فى الاستحاله العقليه ؛ لأن المراد بها هنا الاستحاله البديهيه بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسير لها سابقا ، وهذا وإن كان مستحيلا ، لكن إحالته ليست عند كل العقلاء ، بل لمن وجد عنده نظر صحيح (قوله : كيف وقد ذهب إلخ) أى : فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله : واحتجنا فى إبطاله) أى : إبطال ما ذهب إليه ذلك البعض إلى الدليل.

(قوله : ومعرفه حقيقته إلخ) من المعلوم أن الحقيقه فى هذا الباب هى إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له ، فمفاد المصنف أن ذلك الإسناد معرفته تاره تكون ظاهره وتاره تكون خفيه ، مع أن الحقيقه بهذا المعنى دائما ظاهره ؛ لأن الإسناد لما هو له لا خفاء فيه ، وأجاب الشارح بقوله : يعنى إلخ ، وحاصل ما أجاب به أن مراد المصنف بالحقيقه الموصوفه يكون معرفتها ظاهره أو خفيه الفاعل أو المفعول الذى أسند إليه الفعل كان الإسناد حقيقه ، ثم بعد هذا الجواب يرد عليه أن الظهور والخفاء إنما ينسبان إلى ما يعرف كالفاعل أو المفعول الذى يكون الإسناد إليه حقيقه لا لنفس المعرفه ، وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يقول : وحقيقته إما ظاهره أو خفيه ، ويحذف المعرفه إلا أن يقال : إنه وصف المعرفه بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها الذى هو المسند إليه الحقيقى - قاله يس.

وفى عبد الحكيم : أنه إنما لم يقل : وحقيقته للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أى : بحسب كثره العلم بالحقيقه وقلته ، وحاصل مراد المصنف أن المجاز العقلى لا بد له من فاعل أو مفعول به يكون إسناد الفعل له حقيقه ، ثم إن ذلك الفاعل أو المفعول تاره يكون ظاهرا وتاره يكون خفيّا (قوله : يعنى أن الفعل إلخ) اقتصر على الفعل ؛ لأنه الأصل ، وإلا فما فى معناه مثله (قوله : يجب أن يكون له فاعل)

أى : فما ربحوا فى تجارتهم ، وإما خفيه) لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك : سرتنى رؤيتك ؛ أى : سرنى الله عند رؤيتك ، وقوله (١) :

******

نحو : أنبت الربيع البقل ، وقوله أو مفعول به نحو : ضرب عمرو ، وقوله : إذا أسند إليه أفرد الضمير ؛ لأن العطف بأو (قوله : أى فما ربحوا فى تجارتهم) أى : فالتجاره لما كانت سببا للربح أسند إليها مجازا من باب الإسناد للسبب ، والرابح حقيقه أربابها ، وإنما كان الفاعل الحقيقى هنا ظاهر بسبب عرف الاستعمال ؛ لأن عرف أهل اللغه إذا قصدوا الاستعمال الحقيقى أضافوا الربح للتجار لا للتجاره (قوله : وإما خفيه) أى : لكثره الإسناد إلى الفاعل المجازى وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقى (قوله : إلا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد به مطلق التأمل ، لا النظر المصطلح عليه الذى هو ترتيب أمور معلومه للتأدى إلى مجهول ؛ لأن الحقيقه قد تعرف من غير أن يكون هناك ترتيب ، وعلى هذا فعطف التأمل على النظر للتفسير ، ويحتمل أن المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه ، وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملزوم.

(قوله : سرتنى رؤيتك) أى : فرحتنى رؤيتك ، فالرؤيه لا تتصف حقيقه بجعل المتكلم موصوفا بالسرور ، وإنما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى ، فالإسناد إليه هو الحقيقه ، ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله : أى سرنى الله عند رؤيتك ، إن قلت : إن التجوز هنا يستلزم أن الرؤيه التى أسند إليها ملابسه للفعل وهو السرور ، وأى ملابسه هنا؟ قلت : يمكن أن يقال الملابسه من جهه حصول السرور عندها فهو من الإسناد للظرف الزمانى ، وخفاء الحقيقه فى هذا المثال وما بعده من جهه عرف الاستعمال ، فإن الحقيقه لم تقصد بالاستعمال فى عرف اللغه ، فصار بمنزله المجاز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقه كما قيل فى الرحمن.

واعلم أن هذا القول إنما يكون مجازا إذا أريد منه السرور عند الرؤيه كما قلنا ، أما إن أريد منه أن الرؤيه موجبه للسرور كان حقيقه - كذا فى عبد الحكيم.

١- لأبى نواس فى ديوانه ص ٢٥٣ ط. بيروت ، والتلخيص ص ١٣ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٤٩ ، والأغانى ٢٥ / ٤١ ، والمفتاح ص ٢١١ ، والتبيان للطيبى ١ / ٣٢٢ ، وبلا نسبه فى نهايه الإيجاز ص ١٧٧ ، والإيضاح ص ٣٦.

يزيدك وجهه حسنا

إذا ما زدته نظرا

******

(قوله : يزيدك وجهه حسنا إلخ) نسبه فى الإيضاح لأبى نواس ، ونسبه فى المطول لابن المعذل بضم الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمه على صيغه اسم المفعول ، وذكر قبله بيتا وهو (١) :

يرينا صفحتى قمر

يفوق سناهما القمرا

قال الفنارى : أشار الشارح بنسبه البيت لابن المعذل لرد ما فى الإيضاح من نسبته لأبى نواس ، وقيل أبو نواس : كنيه لابن المعذل ، فلا مخالفه ، وأراد بصفحتى القمر : خدى المحبوب ، والسنا بالقصر : الضوء والشعاع ، شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستناره بالقمر فى بادئ الرأى ، ثم ظهر له بعد إمعان النظر أن تشبيهه به وقع غلطا ، فأعرض عنه وقال :

يفوق سناهما القمرا

وفى شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسى أن البيت لأبى نواس من قصيده من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والأعراب فى تعشقهم للنساء دون الغلمان وأولها :

دع الرّسم الذى دثرا

يقاسى الرّيح والمطرا

وكن رجلا أضاع العم

ر فى اللّذات والخطرا

إلى أن قال :

أما والله لا أشرا

حلفت به ولا بطرا

لو انّ مرقّشا حىّ

تعلّق قلبه ذكرا

كأنّ ثيابه أطلع

ن من أزراره قمرا

ومرّ به بديوان ال

خراج مضمّخا عطرا

بعين خالط التّفت

ير فى أجفانها حورا

يزيدك وجهه حسنا

إذا ما زدته نظرا

۱- من قول أبى نواس - أورده فخر الدين الرازى فى نهايه الإيجاز ص ۱۷۷ بلا عزو وانظر التلخيص فى علوم البلاغه بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ۱۳.

أى : يزيدك الله حسنا فى وجهه) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال ...

******

لأيقن أنّ حبّ المر

د يلقى سهله وعرا

ولا سيما وبعضهم

إذا حيّيته انتهرا

فقوله : يزيدك وجهه حسنا من الزياده المتعديه لمفعولين أحدهما : كاف الخطاب الموجه لغير معين للمبالغه ، وثانيهما : حسنا ، وهذا بيان لكون سناهما يفوق سنا القمر ، فإن قلت : المفعول الثانى لزاد شرطه أن تصح إضافته للمفعول الأول كما فى قوله تعالى «زادهم (اللهُ مَرَضاً)(١) فإنه يصح أن يقال زاد الله مرضهم ، ولا يصح إضافه الحسن هنا إلى الكاف ، فلا يقال : يزيد وجهه حسنك ؛ لأن الحسن ليس وصفا للمخاطب ، بل للمحبوب الذى عاد عليه الضمير فى وجهه ، قلت : الكلام على تقدير مضاف أى : يزيدك وجهه علم حسن أى : علما بحسن فى وجهه إذا ما زدته نظرا أى : إذا دققت النظر فى وجهه وأمعنته فيه ؛ وذلك لأن وجهه مشتمل على دقائق حسن متعدده ، فيظهر فى كل مره من النظر والتأمل دقيقه لم تظهر فى المره التى سبقت ، وبتقدير المضاف الذى قلناه يندفع أيضا ما يقال : إن الحسن موجود فى الوجه على وجه معلوم ؛ فلا يزداد بتكرر النظر ، وحينئذ فظاهر البيت مشكل ، ثم إن من المعلوم أن الوجه لا يتصف بجعل المتكلم موصوفا بإدراك الحسن الزائد ، فلذا كان الإسناد إليه مجازا ، وإنما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى ، فالإسناد إليه حقيقه ، ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أى : يزيدك الله حسنا أى : علما بحسن فى وجهه من حيث ظهوره لا- من حيث وجوده ، فإنه فى غايه الكمال فى نفسه ، لكن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله : فى وجهه) أشار إلى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطه الحرف ، وأن الإسناد فى الكلام المذكور إلى المفعول بواسطه (قوله : لما أودعه إلخ) هذا دافع لما عسى أن يتراءى من المخالفه بين ما فى البيت وما اشتهر من المثل وهو : كثره المشاهدات تقل الحرمه فى العادات - ووجهه أن بكل نظر يرى حسنا آخر من محاسن جماله ودقيقه أخرى من دقائق كماله. ا ه. قرمى.

١- البقره : ١٠٠.

تظهر بعد التأمل والإمعان ؛ وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ، ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقه فإنه ليس لسرتنى فى : سرتنى رؤيتك ، ولا ليزيدك فى : يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الإسناد إليه حقيقه ، ...

******

(قوله : تظهر) هو بالتاء المثناه من فوق فى بعض النسخ أى : تلك الدقائق المودعه فيه ، وفى بعضها بالياء المثناه من تحت أى : الحسن المزيد (قوله : وفى هذا تعريض) أى : فى قوله ومعرفه حقيقته إلخ ، حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى إلا أنه تاره يكون ظاهرا وتاره يكون خفيا (قوله : ورد عليه) عطف تفسير (قوله : حيث زعم) المراد بالزعم القول أى : حيث قال : إنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل محقق فى الخارج يكون الإسناد له حقيقه ، وتحرير النزاع أن المجاز العقلى هل يشترط فى تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق فى الخارج أسند له ذلك الفعل قبل المجاز إسنادا حقيقيا معتدّا به بأن يقصد فى العرف والاستعمال إسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل ، أو لا يشترط؟ فمذهب المصنف والسكاكى اشتراط ذلك ؛ لأجل أن ينقل الإسناد من ذلك الفاعل الحقيقى للفاعل المجازى ، ومذهب الشيخ عبد القاهر : لا يجب ذلك إلا إذا كان الفعل موجودا ، فإن كان غير موجود بأن كان أمرا اعتباريا فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقى ، بل يتوهم ويفرض له فاعل أسند إليه ، ونقل الإسناد منه للفاعل المجازى ، فالفاعل ليس محققا فى الخارج ، بل متوهم مفروض ولا يعتد بالإسناد للمتوهم المفروض (قوله : يكون الإسناد إليه) أى : على جهه القيام والاتصاف به لا على جهه الإيجاد له ؛ لأنه لا ينفيه (قوله : فإنه ليس لسرتنى ولا ليزيدك فاعل) أى : فى الاستعمال يكون الإسناد إليه حقيقه لعدم وجود تلك الأفعال المتعديه فى الاستعمال ، والمراد بانتفاء وجودها فى الاستعمال أن المتكلم لم يقصد الإخبار بها ، بل استعملها فى لازمها - فانتفاؤها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته لا بالنظر للواقع ، وقوله يكون أى : حتى يكون ، والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز فى الإسناد الذى لا حقيقه له ، فبين المصنف أن له حقيقه خفيت على الشيخ ؛ لأن حق الإسناد فى ذلك لله تعالى.

وكـذا : أقـدمنى بلـدك حق لى على فلاـن ، بـل الموجود هاهنـا هو السـرور والزياره والقـدوم ، واعترض عليه الإمام فخر الـدين الرازى – رحمه الله – بأن الفعل ...

******

(قوله : وكذا أقدمنى إلخ) أى : فإن الإقدام ليس له فاعل حقيقى وإسناد الإقدام فيه للحق مجاز عقلى ، وتوجيه المجاز العقلى فى هـذا التركيب على مـذهب الشـيخ أن يقال : إنه بولغ فى كون الحق له مـدخل فى تحقق القـدوم ، ففرض إقـدام صادر من فاعل متوهم ، ثم نقـل عنه ، وأسـند إلى الحق مبـالغه فى ملابسـته للقـدوم ، كمـا ينقـل إسـناد الفعـل من الفاعـل الحقيقى إلى الفـاعل المجـازى مبـالغه فى ملاـبسه الفاعـل المجـازى للفعـل ، فالمجـاز حينئـذ فى الإسـناد لا فى الفعل. فالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج ، بل متوهم مفروض ، ولا يعتـد بإسـناد الفاعل للفاعل المتوهم المفروض ، وكـذا يقال فى : سـرتنى رؤيتك ، ويزيدك وجهه حسـنا ، أنه بولغ فى كون الرؤيه لها مدخل فى السـرور ، والوجه له مدخل فى زياده العلم بالحسن ففرض سـرور وازديـاد صـادران من فاعل متوهم ، ثم نقلا عنه وأسـند للفاعل المجازى وهو الوجه والرؤيه للمبالغه فى ملابسه الفاعل المجازى للفعل ، فقول الشـيخ عبد القاهر : ليس لهذه الأفعال فاعل أى : محقق فى الخارج يعتد بإسنادها إليه. هذا وما ذكر من أن الإسناد فى : أقـدمنى بلدك حق لى على فلان من قبيل المجاز العقلى غير متعين بل يجوز أن يراد بالإقدام الحمل على القدوم على جهه المجـاز المرسـل ، فيكون المعنى : حملنى على القـدوم حق إلـخ ، ويصـح أن يكون فى الكلاـم اسـتعاره بالكنـايه بأن شـبه الحق بمقـدم تشبيهـا مضـمرا فى النفس ، وطوى ذكر المشـبه به وهو المقـدم ورمز له بـذكر لاـزمه وهو الإقـدام تخييلا ، وعلى هـذين الاحتمالين لا يكون فى الكلام مجاز عقلى – هذا ملخص ما فى القرمى والسيرامى.

(قوله : بـل الموجود هاهنـا هو السـرور والزياده والقـدوم) أى : التى هى معانى الأفعال اللازمه يعنى : والكلام هنا فى فاعل الفعل المتعـدى ، لاـ فى فاعـل الفعـل اللاـزم ، والفعـل المتعـدى غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقى ، بل الموجود هو اللازم ، فانتفاء الفاعل الحقيقى أعنى فاعل المتعدى لعدم وجود الفعل المتعدى ، والحاصل أن تلك الأفعال المذكوره تسـتعمل متعديه ، فمعناها وهو الإسرار والإقدام والزياده أمر اعتبارى

لا بد أن يكون له فاعل حقيقه لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز ، ...

******

لا ـ وجود له ، فلا فاعل لها حقيقى ، وتستعمل لازمه ومعناها - وهو السرور والقدوم والازدياد - أمر موجود فلها فاعل حقيقى ، وإذا ذكرت تلك الأفعال المتعديه كان قصد المتكلم بها معانى الأفعال اللازمه ، فإن قيل حيث كان معنى المتعدى غير موجود ، وإن المقصود منه معنى اللازم لزم أن يكون سرتنى ونحوه من الأفعال المذكوره مجازا لغويا للتجوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا ـ مجاز هنا فى الإسناد ، بل فى الأطراف ، فالجواب أن مجازيه الأطراف لا تنافى مجازيه الإسناد ، ألا ترى ما مر من أحيا الأرض شباب الزمان ، قال سم : فإن قلت : كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع أنه متحقق قطعا ، فإنا نعلم تحقق الأسرار وغيره من تلك الأفعال المتعديه فى الوجود؟ فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الأفعال المتعديه لم يقصد معناها والإخبار عنها ، وإن كان محققا فى الواقع إلا ـ على سبيل التخييل والإيهام ، وما كان على سبيل التخييل لا يحتاج إلى فاعل ، فالحكم بانتفاء معنى المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع. ا ه.

ومراده بتحققها فى الوجود الوجود الذهنى ، وكذا تحققها فى الواقع لا الوجود فى خارج الأعيان ؛ لأنها أمور اعتباريه لا تحقق لها فيه (قوله : لا بد أن يكون له فاعل) أى : موجد ، وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه ، بل مراده بقوله لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل نفى الفاعل الذى قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقى بالوجه المذكور الذى ينقل الإسناد عنه إلى الفاعل المجازى ، ومحصله نفى لزوم الحقيقه للمجاز ، وليس مراده نفى الفاعل الموجد ، إذ لا يسع عاقلا أن ينفى الفاعل الموجد عن الفعل الموجود ، قال العلامه ابن يعقوب وهذا الرد الذى ذكره الرازى إنما يتجه إن كان مراد الشيخ أن ثمّ أفعالا لا يتصف بها شىء على وجه الحقيقه ، ولا ـ يمكن فرض موصوف بها أصلا ، وليس ذلك مراده ، بل مراده أن نحو : سرتنى رؤيتك ، وأقدمنى بلدك حق لى على فلان ، ويزيدك وجهه حسنا ، لا يقصد فى الاستعمال العرفى فيها فاعل الإقدام ، ولا فاعل السرور المتعدى ، ولا فاعل الزياده المتعديه ، ولذلك لم يوجد فى ذلك

وإلا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق ، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها ؛ فتبعه المصنف ، وفى ظنى أن هذا تكلف ، ...

******

الاستعمال إسنادها لما يحق أن يتصف بها ؛ لأنها لكونها أمورا اعتباريه ألغى عرفا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فيه ، ولو صح أن لها موصوفا ؛ لأن الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازمين والزياده اللازمه ، فصار هذا التركيب فى إسناده كالمجاز الذى لم تستعمل له حقيقه ، ولم يرد الشيخ أن هذه الأفعال الاعتباريه لا موصوف لها فى نفس الأمر يكون الإسناد إليه حقيقه ، بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ، ولهذا كان ما ذهب إليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب - فتأمل ذلك فإنه صعب فهمه على كثير. ا ه كلامه.

(قوله : وإلا فيمكن تقديره) الأولى أن يقول : وإلا فلا بد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله : وإن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى) إن قلت : صاحب المفتاح من المعتزله والفاعل عندهم هو النفس ؛ لأن العبد يوجد عندهم الأفعال بطريق المباشره أو التوليد كما فى حركه الأصبع وحركه الخاتم ، فحركه الأصبع مخلوقه للعبد عندهم مباشره ، وحركه الخاتم مخلوقه له بطريق التوليد عن حركه الأصبع ، فالمتعين أن يكون فاعل السرور ، والعلم بزياده الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسى فى الوجه بدليل أن السكاكى جعل النفس فاعلا فى : أقدمنى بلدك حق لى على فلان ، قلت : المراد أن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى على رأى الإمام ، ولا يلزم من إخبار السكاكى عنه بذلك اعتقاده له (قوله : لم يعرف حقيقتها) أى : الأفعال أى : حقيقه متعلقها وهو المسند إليه (قوله : فتبعه) أى : تبع صاحب المفتاح (قوله : وفى ظنى أن هذا) أى : الذى قاله المصنف تبعا للرازى والسكاكى تكلف ؛ وذلك لأن تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الأفعال السابقه تقدير لما لا يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق ، وعباره سم : إنما كان تكلفا ؛

والحق ما ذكره الشيخ.

******

لأن الفاعل من قام به الفعل ، ولا يقال : إنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله : والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لأنه ليس مراده نفى الفاعل رأسا ، بل مراده نفى وجوب فاعل أسند إليه الفعل قبل إسناده إلى المجازى ، ومحصله أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقى ، بل يجوز أن يكون من أول الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلا إلى الفاعل المجازى. ا ه. سم.

وحاصل ما فى المقام أنه لا نزاع بين القوم فى أن الفعل الموجود فى الخارج لا بد له من فاعل يقوم به فى نفس الأمر لاستحاله وجود الفعل بذاته ؛ لأنه من الأعراض ومعانى هذه الأفعال المتعديه فى هذه الصور من المسره والإقدام والزياده ليست موجوده فى الخارج أصلا لكونها أمورا اعتباريه ، فلا يصح أن يكون لها فاعل حقيقى بحيث ينتقل الإسناد عنه إلى الفاعل المجازى ، بل الموجود فيه بحسب قصد المتكلم هو معانى الأفعال اللازمه من السرور والقدوم والازدياد ، وعبر عن القدوم مثلا بالإقدام ؛ لأجل المبالغه فى ملابسه الفعل للفاعل ، فإذا وجد القدوم لأجل الحق ، والسرور لأجل الرؤيه وزياده العلم بالحسن لأجل رؤيه الوجه ، وأريد المبالغه فى ملابسه هذه المعانى للداعى لها فرض هناك فاعل لتلك الأفعال المتعديه ، ثم ينتقل إسنادها من ذلك الفاعل المتوهم إلى الداعى المذكور لتحصيل المبالغه المذكوره ، فإن نقل الإسناد من الفاعل المتوهم كنقله من الفاعل المحقق فى تحصيل المبالغه ، فصح القول بأن هذه الأفعال المتعديه لا فاعل لها فى الخارج لعدم وجودها فيه ، والفعل المتوهم بمنزله العدم ، وهذا مذهب الشيخ ، وأما الإمام الرازى : فيرى أن معانى الأفعال اللازمه ممكنه ، وقد انعقد الإجماع على أن كل ممكن لا بد له من فاعل موجد ، وحينئذ فيجب أن يكون لهذه الأفعال فاعل موجود يكون إسناد الأفعال المتعديه اللازمه لها إلى ذلك الفاعل حقيقه ، وهو الله عندنا والعبد عند المعتزله ، ويرد عليه بأن المراد بالفاعل فى هذا المقام فاعل الأفعال اللازمه لا فاعل الأفعال المتعديه ، ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجود ، وإنما المراد به من قام به الفعل كما مر ، والله سبحانه وتعالى ليس فاعلا لهذه الأفعال بالمعنى المذكور ، إذ لا يقال : إنه

(وأنكره) أى : المجاز العقلى (السكاكى) وقال : الذى عندى نظمه فى سلك الاستعاره بالكنايه ؛ بجعل الربيع استعاره بالكنايه عن الفاعل الحقيقى ...

******

تعالى قام به السرور ، ولا زياده العلم بالحسن ، على أن الشيخ ليس مراده نفى الفاعل رأسا ، بل مراده نفى وجوب فاعل أسند إليه المسند قبل إسناده إلى المجازى.

ومحصله أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقى ، بل يجوز أن يكون من أول الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلا إلى الفاعل المجازى (قوله : وأنكره السكاكى) أى : قال ليس فى كلام العرب مجاز عقلى ووجه الإنكار أن المجاز خلاف الأصل ، وقد ثبت فى الطرف قطعا وإثباته فى الإسناد ، وإن كان لا فساد فيه ، لكن يمكن رده إلى المجاز فى الطرف الواقع قطعا ، والأصل رد ما تردد فيه إلى اليقين ، والحامل له على ذلك الإنكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء باحتمال أمثله المجاز العقلى للاستعاره بالكنايه ، ويرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله : أى المجاز العقلى) أى : ما يسمونه بذلك (قوله : وقال) أى : فى المفتاح الذى عندى إلخ ، ولما لم يحك المصنف صوره إنكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى ، وإلا فعبارته هكذا : والذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعاره بالكنايه ، بجعل الربيع استعاره بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطه المبالغه فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعاره بالكنايه ، وجعل نسبه الإنبات إليه قرينه للاستعاره (قوله : الذى عندى إلخ) الذى مبتدأ صلته الظرف ، وقوله : نظمه أى : دخوله خبره أى : دخول أمثلته ، إذ لا معنى لكون المجاز العقلى الواقع فى الإسناد من أفراد الاستعاره بالكنايه الواقعه فى الطرف ، وقوله : فى سلك الاستعاره أى : فى بابها ولا يخفى ما فى هذا التركيب من الاستعاره بالكنايه ، حيث شبه أفراد الاستعاره المذكوره : بدرر ، وإثبات السلك : تخييل ، والنظم : ترشيح ، والباء فى قوله بالكنايه : للسببيه أو المعيه (قوله : بجعل الربيع) أى : مثلا ، والباء للتصوير أى : نظمه فى سلك الاستعاره مصور بجعل الربيع أى : بجعل هذا اللفظ استعاره بالكنايه عن الفعل إلخ ، وتوضيح المقام أنه لا بد فى الاستعاره المذكوره من مستعار منه ومستعار ومستعار له ، فإذا قلت : أنشبت المنيه أظفارها بفلان المستعار منه معنى السبع

بواسطه المبالغه فى التشبيه ، وجعل نسبه الإثبات إليه قرينه للاستعاره ؛ وهذا معنى قوله (ذاهبا إلى أن ما مر) من الأمثله (ونحوه استعاره بالكنايه) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه ...

******

وهو الحيوان المفترس حقيقه ، والمستعار لفظ السبع ، والمستعار له معنى المنيه ، ومعنى قولهم بالكنايه : أنك كنيت عن المستعار بشىء من لوازم معناه ، ولم تصرح به أعنى : الأظفار ، وهذا على طريق الجمهور ، فيجعلون مدلول لفظ استعاره بالكنايه المستعار أعنى اللفظ الدال على المشبه به المضمر ، والسكاكى يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه ، فيقال عنده فى تقريرها شبهت المنيه بالسبع ، وادعينا أنها فرد من أفراده ، ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مرادا منه المشبه به بواسطه قرينه داله على ذلك : كلفظ الأظفار ، وأما على طريق المصنف فمدلوله نفس التشبيه المضمر فى النفس ، وسيأتى ذلك مبسوطا ، وأن تسميه التشبيه استعاره مجرد تسميه (قوله : بواسطه إلخ) متعلق بجعل الربيع أى : إن جعل هذا اللفظ استعاره حاصل بتوسط المبالغه فى التشبيه ، والمراد بالمبالغه فيه إدخال المشبه فى جنس المشبه به ، وجعله فردا من أفراده ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتى ، والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات إلى آخر ما يأتى له (قوله : وجعل نسبه الإنبات إلخ) عطف على بواسطه ، وقوله إليه أى : إلى الربيع ، ثم لا يخفى أن هذا مخالف لما اشتهر من أن قرينه الاستعاره بالكنايه عند السكاكى إثبات الصوره الوهميه المسماه بالاستعاره التخييليه ، فيجب أن يؤول على أن المراد : وجعل نسبه ما هو شبيه بالإنبات إليه قرينه ، وأجيب بأن ما اشتهر عنه محمول على الاستعاره بالكنايه فى غير الكائنه فى المجاز العقلى ، وأما الواقعه فيه فالقرينه قد تكون أمرا محققا ، فما اشتهر عنه غير كلى ، ويدل على ذلك أنه نفسه صرح فى بحث المجاز العقلى بأن القرينه قد تكون أمرا محققا كما فى : أنبت الربيع البقل - فتأمل.

(قوله : وهى عند السكاكى) أى : بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتى فى آخر الكلام.

(قوله : أن تذكر المشبه) أى : ذكر المشبه ، واعترض بأنها عند السكاكى لفظ المشبه لا ذكره ، وأجيب بأن إضافه ذكر المؤول به قوله أن تذكر من إضافه الصفه

وتريد المشبه به بواسطه قرينه وهى أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساويه للمشبه به مثل أن تشبه المنيه بالسبع ، ثم تفردها بالذكر ، وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول : مخالب المنيه نشبت بفلان ...

******

للموصوف أى : المشبه المذكور إلخ (قوله : وتريد المشبه به) أى : حقيقه فى اعتقاد المصنف (قوله : بواسطه) متعلق بتريد ، وقوله : أن تنسب إليه للمشبه الذى أريد به المشبه به (قوله : من اللوازم) أى : الروادف والتوابع (قوله : المساويه للمشبه به) أى : التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب : كالإنبات فإنه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفائه ، واعترض بأن الإنبات فى المثال ليس لازما مساويا لهذا المعنى ؛ لأن الله تعالى موجود قبل الإنبات لكونه قديما ، والإنبات حادث ، فيتحقق الفاعل المختار ، مع أن الإنبات قد لا يتحقق - فأين المساواه؟ وأجاب بعضهم بأن المراد بالإنبات : الإنبات بالقوه ، ولا شك أنه لازم مساو. لكن قد يقال : يلزم على هذا أن يكون معنى أنبت الربيع البقل على كلام السكاكى : قدر على الإنبات ، والظاهر أن هذا غير مراد من هذا التركيب ، والحاصل أنه إن أريد الإنبات بالفعل ورد عليه أنه لازم غير مساو ، وإن أريد الإنبات بالقوه ورد ما علمته ، والأحسن أن يقال المراد بالإنبات الإنبات بالفعل ، وليس المراد بالمساواه عدم الانفكاك بحيث إنها أى : اللوازم توجد إذا وجد المشبه به ، وتنتفى إذا انتفى ، بل المراد بكونها مساويه له أنها لا توجد إلا منه لكونها خاصه به إما مطلقا أو بالنسبه للمشبه ، ولا شك أن الإنبات لا يوجد إلا منه تعالى ، وهذا لا ينافى تحققه تعالى قبل تحقق الإنبات (قوله : أن تشبه المنيه بالسبع) أى : فى اغتيال النفوس ، وقوله ثم تفردها بالذكر أى : مريدا بها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا : وتريد المشبه به (قوله : فتقول مخالب إلخ) اعترض بأن المخالب ليست لازما مساويا لوجودها فى بعض الطيور ، وأجيب بأن المراد بالسبع المشبه به كل ما يتسبع ، أو المراد بالمخالب المخالب التامه : وهى التى يحصل بها اغتيال النفوس وإتلافها بقرينه المقام كذا ذكر بعضهم ، لكن الذى ذكره المولى عبد الحكيم : أن المراد باللوازم المساويه للمشبه به ما كانت مختصه به : إما مطلقا وإما بالنسبه للمشبه ، ولا شك أن المخالب

(بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للإنبات ؛ يعنى : القادر المختار (بقرينه نسبه الإنبات) الذى هو من اللوازم المساويه للفاعل الحقيقى (إليه) أى : إلى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى : غير هذا المثال ؛ وحاصله : أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب إليه شى من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى : فيما ذهب إليه السكاكى ...

******

يختص بها السبع بالنسبه للمنيه ، وحينئذ فهى مساويه للمشبه به بهذا الاعتبار ، فلا حاجه لذلك الإيراد من أصله.

(قوله : بناء على أن إلخ) عله لقوله ذاهبا (قوله : يعنى) أى : السكاكى بالفاعل الحقيقى (قوله : القادر المختار) أى : هذا المفهوم ، لا من حيث خصوص ذاته تعالى ، فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا. ا ه. عبد الحكيم.

(قوله : وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف أى : ويجرى على هذا القياس أى : الطريق أعنى تقرير الاستعاره بالكنايه فى هذا المثال غير هذا المثال أى : أن غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته ففى نحو : شفى الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقى ، وادعينا أنه فرد من أفراده ، ثم أفرد الطبيب بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقى بقرينه نسبه الشفاء الذى هو من لوازم الفاعل الحقيقى له ، وكذا فى : هزم الأمير الجند ، شبه الأمير بالجيش ، وادعينا أنه فرد من أفراده ، ثم أفرد الأمير بالذكر مرادا به الجيش بقرينه نسبه الهزم إليه الذى هو من لوازم الجيش (قوله : وحاصله) أى : حاصل جريان غير هذا المثال على قياسه أى : طريقته أو المراد.

وحاصل ما مر من تقرير الاستعاره بالكنايه فى جميع الأمثله (قوله : فى تعلق وجود الفعل به) أى : بكل من الفاعلين ، وإن كان تعلقه بأحدهما على جهه الإيجاد وبالآخر على جهه التسبب مثلا أى : ويدعى أن الفاعل المجازى من أفراد الفاعل الحقيقى (قوله : ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر) أى : مرادا منه الفاعل الحقيقى (قوله : وينسب إليه شىء) أى : لأجل الدلاله على أن المراد من الفاعل المجازى الفاعل الحقيقى (قوله : أى فيما ذهب إليه السكاكى) من رد المجاز العقلى للاستعاره بالكنايه

(نظر ؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشه فى قوله تعالى : (فَهُوَ فِى عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(1) صاحبها لما سيأتى) فى الكتاب من تفسير الاستعاره بالكنايه على مذهب السكاكى ، وقد ذكرناه ؛ ...

******

(قوله : لأنه) أى : لأن رده لها يستلزم إلخ ، واعلم أن استلزام كون المراد بالعيشه صاحبها ليس مقابلا لعدم صحه الإضافه وأخويه كما يوهمه ظاهر المصنف ، بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع ، إذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلانا نفسه ، وأن يكون المراد بضمير هامان العمله ، وبالربيع هو الله تعالى ، ومدار الفساد عليه ، وإنما المقابل لعدم صحه الإضافه وأخويه عدم صحه أن تكون العيشه ظرفا لصاحبها ، فكان الأولى للمصنف أن يقول يستلزم أن لا يصح جعل العيشه فى قوله تعالى : (فَهُوَ فِى عِيشَهٍ راضِيَهٍ) ظرفا لصاحبها (قوله : لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشه فى قوله تعالى : فهو فى عيشه راضيه صاحبها) إما أن يراد بضمير عيشه أى : الضمير الراجع إليها المستتر فى راضيه أى : وإذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشه كان مرجعه وهو عيشه المجرور بفى بمعنى صاحبها أيضا ، بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا إلخ ، فيلزم ظرفيه الشىء فى نفسه ، وإما أن يراد بعيشه المجرور بفى ؛ لأن مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى بإسناد الفعل أو معناه إلى مرفوعه ، فيلزم ما ذكر أيضا ، ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقى ، والمجرور بفى ليس فاعلا ؛ لأنه فاعل فى المعنى كالمبتدأ فى نهاره صائم. ا ه. يس.

وقول الشارح وهذا مبنى إلخ : إنما يحتاج إليه على الاحتمال الأول ، إذ كون المفاد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثانى أمر لازم قطعا لا يحتاج إلى تنبيه عليه ، فلزوم ظرفيه الشىء فى نفسه لا يحتاج إلى واسطه (قوله : صاحبها) لأنه هو الفاعل الحقيقى ، والفاعل المجازى يجب أن يراد به الفاعل الحقيقى أى : وحيث كان المراد بالعيشه صاحبها فيلزم ظرفيه الشىء فى نفسه ؛ لأن ضمير هو راجع إلى من فى قوله تعالى :

۱- الحاقه : ۲۱.

وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم أن يكون المراد بالعيشه صاحبها ، واللازم باطل ؛ إذ لا معنى لقولنا : فهو فى صاحب عيشه ؛ وهذا مبنى على أن المراد بعيشه ، وضمير راضيه - ...

******

(فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ)(١) الآيه فهو نفس صاحب العيشه (قوله : وهو) أى : ما ذكرناه يقتضى إلخ ؛ وذلك لأن حاصل ما ذكره أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى ويدعى أنه فرد من أفراده ، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقى بقرينه نسبه ما هو من لوازم الفاعل الحقيقى إليه ، ولا شك أن هذا يقتضى أن المراد بالعيشه صاحبها ؛ لأنها فاعل مجازى فيجب أن يراد بها الحقيقى وهو الصاحب ، وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا فهو صاحب عيشه راض صاحبها لما فيه من ظرفيه الشىء فى نفسه ، وأجاب بعض الحواشى بأنه يمكن أن يصحح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الجنس المتحقق فى أفراد أى : أنه كائن ومستقر فى أصحاب العيشه الراضين. وفيه نظر ، لأنه إذا أريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقى ، إذا ليس المراد الجنس على أن عيشه نكره ، فلا يصح إطلاقها على الجمع تأمل.

(قوله : وهذا) أى : الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد (مبنى إلخ) : يعنى أن محل كون ما ذهب إليه السكاكى يستلزم أن يكون المراد بالعيشه صاحبها المستلزم لفساد المعنى المبنى على أن المراد من الضمير والمرجع واحد ، وأن الضمير فى راضيه للعيشه بمعنى الصاحب فتكون العيشه بمعنى الصاحب ولا معنى للظرفيه حينئذ ، وأما إذا ارتكب الاستخدام بأن أريد بالعيشه أولا المعنى الحقيقى وهو التعيش أى ما يتعيش به الإنسان وأريد بها فى الضمير الصاحب وأن المعنى فهو فى عيشه راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض عن السكاكى ، فإن قلت : إذا انتفى الاستلزام المذكور فى إسناد راضيه إلى الضمير بالاستخدام المذكور لا ينتفى إسناد راضيه والضمير معا إلى العيشه على سبيل الوصفيه ، فإن ذلك الإسناد مجاز عقلى عند السكاكى أيضا ؛ لأنه اشترط فى المسند أن

١- القارعه : ۶.

واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الإضافه فى) كل ما أضيف الفاعل المجازى إلى الفاعل الحقيقى (نحو : نهاره صائم ؛ لبطلان إضافه الشىء إلى نفسه) اللازمه من مذهبه ؛ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ؛ ولا شك فى صحه هذه الإضافه ووقوعها ؛ كقوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) وهذا أولى فى التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) فى قوله : (يا هامانُ ابْنِ لِى صَرْحاً) ...

******

يكون مفردا أو معناه ، وقد رد كل مجاز عقلى إلى الاستعاره فيلزم أن يكون المراد بالعيشه صاحبها قطعا ؛ لأن الصفه هنا غير الموصوف ، فالاعتراض بحاله.

وأجاب بعضهم : بأنه إذا كان الضمير بمعنى الصاحب كان إسناد الوصف مع الضمير إلى العيشه حقيقيّا ؛ لأنه وصف سببى وإسناد الوصف السببى لموصوفه حقيقى نحو : مررت برجل قائمه أمه ، قال العلامه الغنيمى : وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن الوصف السببى : هو الرافع للاسم الظاهر المضاف لضمير الموصوف. والوصف هنا رافع للضمير فالأولى أن يجاب بأن الضمير لم يرد به الصاحب الحقيقى ، وإنما أريد به الصاحب الادعائى على ما يأتى للشارح وهو العيشه التى ادعى أنها عين الصاحب ، وحينئذ فالإلزام من أصله لا يرد (قوله : واحد) أى : وهو صاحب العيشه (قوله : فى كل ما) أى : فى كل تركيب والرابط محذوف أى : فى كل ما أضيف فيه الفاعل إلخ (قوله : فلان نفسه) أى : الذى هو معاد الضمير فى نهاره ، وفى ذلك إضافه الشىء إلى نفسه ، وحمله على أنه من إضافه المسمى إلى الاسم مما لا يلتفت إليه لبلاغه ، مثل هذا الكلام وكثره وقوعه فى كلام الله وكلام العرب. ا ه. يعقوبى.

(قوله : ولا شك فى صحه هذه الإضافه) أى : إضافه الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى وهذا فى قوه قوله اللازم باطل (قوله : كقوله تعالى إلخ) هذا استدلال على صحه هذه الإضافه ووقوعها (قوله : وهذا أولى) أى : لأنه نص فى الرد عليه ، فهو أدفع للجدال بخلاف مثال المتن ، فإنه قد يناقش فيه بأن إضافه الشىء إلى نفسه إنما توجد إذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحدا ، وأما إذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير فى صائم راجعا للنهار لا بالمعنى الأول وهو الزمان ، بل بمعنى الشخص فلا يلزم إضافه الشىء

(لهامان) ؛ لأن المراد به حينئذ هو العمله أنفسهم ، واللازم باطل ؛ لأن النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو : أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض ، وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع ؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفيه ، واللازم باطل ؛ لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفيه وغيرهم ، سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كلها منتفيه) ...

******

إلى نفسه ؛ لأن الاستعاره إنما هى فى الضمير المستتر فى صائم لا فى نهاره (قوله : لهامان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالأمر. إن هذا الإلزام إنما يتوجه على السكاكى إذا كان المسند مستعملا فى معناه الحقيقى ، وله أن يمنع ذلك مدعيا أن معنى ابن اؤمر بالبناء ، وأوقد لى يا هامان : اؤمر بالإيقاد ، فصح أن النداء له والخطاب معه ، وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده ، لأنه حينئذ يكون المجاز فى الطرف فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعاره بالكنايه كما يقول السكاكى.

(قوله : لأن المراد به) أى : فى ضمير ابن هو العمله ؛ وذلك لأنه شبه الفاعل المجازى وهو هامان بالفاعل الحقيقى الذى هو العمله ، ثم أفرد المشبه بالذكر مرادا به المشبه به حقيقه ، فصار الكلام : يا هامان ابن يا عمله ، فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا فاسد ، إذ لا يجوز تعدد الخطاب فى كلام واحد من غير تثنيه أو جمع أو عطف (قوله : لأن النداء له إلخ) أى : فيكون الأمر له أيضا ، إذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنيه أو جمع أو عطف (قوله : أن يتوقف نحو أنبت إلخ) أى : أن ما قاله السكاكى يستلزم أن يتوقف استعمال نحو : أنبت الربيع البقل على السمع أى : على السماع من الشارع. (قوله : لأن أسماء الله إلخ) المراد بها ما أطلق عليه تعالى (قوله : توقيفيه) أى : تعليميه أى : فلا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقه ولا مجازا ما لم يرد إذن من الشارع كالرحمن : فإنه مجاز أى : ولم يرد إطلاق الربيع ، والطبيب والرؤيه على الله تعالى (قوله : صحيح) أى : لغه وشرعا وعرفا (قوله : عند القائلين إلخ) هذا جواب عما يقال ، لعل الصحه والشيوع عند من لا يشترط التوقيف فى أسماء الله تعالى (قوله : شائع إلخ)

كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعاره بالكنايه ؛ لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه فى الاستعاره بالكنايه أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقه ؛ وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغه لظهور أن ليس المراد بالمنيه فى قولنا : مخالب المنيه نشبت بفلان – هو السبع حقيقه ، والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه ، ...

******

أى : فشيوعه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ، ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الإذن.

(قوله : كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمه بطلان لازمهما (قوله : فينتفى كونه) أى : المجاز العقلى من باب الاستعاره بالكنايه أى : لأنه ملزوم ، وإذا انتفى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو نقيضه (قوله : ويراد المشبه به حقيقه) أى : كما فهمه المصنف (قوله : بل المشبه به ادعاء) أى : وهو نفس المشبه الذى ادعينا أنه فرد من أفراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار ، وادعينا أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان : أحدهما متعارف وهو المولى ، والآخر غير متعارف ، ثم ذكر اسم المشبه مرادا به المشبه به ادعاء ، وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله ، وكذا تقول فى قوله فى عيشه راضيه : شبه الفاعل المجازى وهو العيشه بالفاعل الحقيقى وهو الصاحب ، وادعى أنه فرد من أفراده ، ثم ذكر لفظ المشبه مرادا به المشبه به ادعاء وهو العيشه بمعنى التعيش ، فلم يلزم ظرفيه الشىء فى نفسه ، وكذا تقول فى نهاره صائم شبه النهار بالصائم وادعينا أنه فرد من أفراده ، ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مرادا به المشبه به ادعاء ، وحينئذ فلم يلزم إضافه الشىء إلى نفسه – هذا محصله.

وهذا الجواب مردود ؛ وذلك لأن المشبه به ادعاء هو نفس المشبه فيكون إسناد ما هو من لوازم المشبه به حقيقه : كالإثبات لذلك المشبه إسناد للشىء لغير ما هو له وهو مجاز عقلى ، مثلا الربيع فى قولك : أنبت الربيع البقل ، شبه بالفاعل المختار وادعى أنه فرد من أفراده ، ثم ذكر لفظ الربيع مرادا منه الفاعل المختار ادعاء ، لا شك أن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر وهو المشبه الذى ادعى له القادريه ،

والمصنف لم يطلع عليه (ولأنه) أى : ما ذهب إليه السكاكى (ينتقض بنحو : نهاره صائم) وليله قائم ، وما أشبه ذلك ...

******

ولا شك أن حق الإنبات أن لا يسند إليه ؛ لأنه ليس قائما به ، وإنما حقه أن يسند للفاعل المختار الحقيقى ، وإسناد الشىء لغير ما هو له مجاز عقلى ، وكذا تقول فى باقى الأمثله فقد اضطر السكاكى إلى القول بالمجاز العقلى. والحاصل أنه إن أريد بالمسند إليه فى أمثله المجاز العقلى الفاعل الحقيقى لزمه ما ذكره المصنف ، وإن أريد به الفاعل الادعائى لزمه القول بالمجاز العقلى وهو إشكال صعب لا محيص عنه. ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقا ، وحينئذ فلا يندرج فى الاستعاره التى هى مجاز وادعاء السبعيه مثلا للمنيه لا يجدى نفعا ؛ لأن ذلك لا يخرجها عن كون اللفظ وضع لها حقيقه ، لكن قد أجاب العلامه السيد فى شرح المفتاح عن هذا بأن ما هو خارج عن الموضوع له إذا اعتبر معه صيره غير الموضوع له ، وحينئذ فيكون لفظ المنيه مستعملا فى غير ما وضع له ، حيث أريد بالمنيه الموت مع وصف السبعيه ، لكن بادعاء السبعيه له أى : وجعل لفظ المنيه مرادا ، فاللفظ السبع ادعاء ومثل ما قيل هنا يقال المراد بالعيشه : صاحبها بادعاء الصاحبيه لها ، وبالنهار الصائم بادعاء الصائميه له لا بالحقيقه حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافه ، ويكون الأمر بالبناء لهامان كما أن النداء له ، لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العمله لفرط المباشره ، ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع ، إذا المراد به حقيقه الربيع ، لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغه فى التشبيه.

(قوله : والمصنف لم يطلع عليه) هذا فى غايه البعد ، بل اطلع عليه ولم يرتضه ، وأشار إلى رده بقوله ذاهبا إلى أن ما مر إلخ ، فإنه يشير إلى قوله تعالى (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)(١).

(قوله : ولأنه ينتقض إلخ) الحاصل أن السكاكى أدعى أن كل مجاز عقلى استعاره بالكنايه ، ودليله على ذلك - كما أشار إليه الشارح بقوله والحاصل إلخ - أن

١- التكوير : ٢٦.

مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعاره كما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه ...

******

كل مجاز عقلى فقد ذكر فيه المشبه وأريد به المشبه به بواسطه القرينه ، وكل ما هذا شأنه فهو استعاره بالكنايه فما مر من قول المصنف وفيه نظر ؛ لأنه يستلزم إلخ منع لصغرى الدليل وسند المنع استلزام الباطل من ظرفيه الشىء فى نفسه ، وإضافه الشىء لنفسه إلى آخر ما مر ، وما ذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف ، وذلك لأن دليله هذا يجرى فى المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفان والاستعاره بالكنايه لا يجمع فيها بينهما لاشتراطهم قاطبه عدم ذكر المشبه به فيها.

(قوله : مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى) أى : وهو الضمير فى نهاره وليله لأن المراد به الشخص والضمير فى صائم وقائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله : لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) أى : وهما المشبه وهو الفاعل المجازى الذى هو مصدوق الضمير فى صائم وقائم والمشبه به الذى هو الفاعل الحقيقى وهو الضمير فى نهاره وليله ؛ لأن المراد به الشخص إن قلت : هذا خلاف ما مر للمصنف من لزوم إضافه الشىء لنفسه فى نهاره صائم فإن ما تقدم يفيد أن المراد بالنهار والضمير المضاف إليه شىء واحد ، وما هنا يفيد أنهما شيئان وأن الضمير فى صائم راجع بمعنى آخر.

أجيب بأن هذا من باب الترديد فى الاعتراض فاللازم للسكاكى أحدهما فما سبق من لزوم إضافه الشىء إلى نفسه مبنى على أن المراد بالنهار الفاعل الحقيقى وأن ضمير صائم راجع له بهذا المعنى ، وما هنا مبنى على أن المراد بالنهار حقيقته ، وأن ضمير صائم راجع له بهذا المعنى ، وما هنا مبنى على أن المراد بالنهار حقيقته ، وأن ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مفر له من لزوم واحد من أمرين كل منهما ممنوع.

(قوله : والجواب إلخ) هذا منع وسند ، وحاصله لا نسلم أن ذكر طرفى التشبيه مانع من الحمل على الاستعاره مطلقا ، بل إنما يمنع من الحمل عليها إذا كان ذكرهما ينبىء عن التشبيه وإلا فلا يمنع كما هنا (قوله : ينبئ عن التشبيه) أى : يدل عليه بأن

بدليل أنه جعل قوله : قد زر أزراره على القمر (١) - من باب الاستعاره ...

******

يكون المعنى لا يصح إلا بملاحظه التشبيه ، وذلك إذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقه أو حكما بأن وقع صفه له أو حالا منه نحو : زيد أسدا ورأيت زيدا أسدا ومررت برجل أسد فحمل الأسد الحقيقى على زيد أو الرجل ممنوع لتباينهما ، فتعين الحمل على التشبيه بتقدير أداته وأن المعنى أنه كالأسد ، وأما إذا كان الجمع بينهما لا ينبئ عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعاره كقولك : سيف زيد فى يد أسد ، وإذا لقينى زيد رأيت السيف فى يد أسد ، وكما فى قولك : نهاره صائم وليله قائم ، فإن الإضافه فيه لاميه لتعيين المشبه المستعار ؛ لأن المشبه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق نهار ، وإنما يكون طرفا التشبيه مذكورين على وجه ينبئ عن التشبيه لو كانت الإضافه بيانيه ، فإنه فى معنى الحمل للمبالغه فى التشبيه كما فى : لجين الماء ، وبهذا اندفع ما قيل أى فرق بين لجين الماء ونهاره صائم حيث جعل الأول من باب التشبيه دون الثانى ، بل جوزتم كونه من باب الاستعاره مع أن فى كل منهما إضافه غايه الأمر أن فى نهاره صائم إضافه المشبه إلى المشبه به وفى لجين الماء إضافه المشبه به إلى المشبه ، وهل هذه التفرقه إلا محض تحكم واعلم أن ما ذكره الشارح من الجواب مبنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين ، ولك أن تمنع ذلك ؛ وذلك لأن المراد بالنهار معناه الحقيقى والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لا بقيد كونه فلانا وهو غير مذكور ، إذ هو غير الضمير المضاف إليه النهار ؛ ولأنه عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما أو غير صائم فتأمل (قوله : بدليل أنه) أى : السكاكى (قوله : قد زر أزراره على القمر) أوله :

لا تعجبوا من بلى غلالته

البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى أى : صار خلقا ، وإذا فتحت باء المصدر مددت.

١- شرح المرشدى على عقود الجمان ج ١ ص ٥١ ، وينسبه إلى أبى الحسن بن طباطبا العلوى ، وشطره الأول : لا تعجبوا من بلى غلالته.

مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى بالاستعاره بالكنايه - أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برىء عنه ؛ ورأينا تركه أولى.

******

قال العجاج : (١)

والمرء يبليه بلاء السّربال

كرّ اللّيالى واختلاف الأحوال

والغلالـه شـعار يلبس تحت الثـوب وتحت الـدرع أيضـا ، وزر بضم الزاى كمـا هو المسـموع من الأشـياخ بمعنى شـد من زررت القميص أزره زرا إذا شـددت أزراره عليه والأزرار جمع زر بالفتـح كأثواب جمع ثوب ، أو جمع زر بالضم كأقراء جمع قرء وزر القميص معروف (قوله : مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضـمير أزراره الراجع للشـخص المشـبه بالقمر ، ومع ذلك فالقمر مسـتعار لذات المحبوب استعاره مصرحه ، فإن قلت الجمع بين الطرفين إنما يظهر على ما قلنا من أن ضمير أزراره للمحبوب ، ويمكن أن يكون راجعا للغلاله وذكر الضمير باعتبار أنها ثوب أو قميص ، وحينئذ فلا يكون فيه جمع بين الطرفين.

قلت : بل فيه جمع أيضا ؛ وذلك لأن ضمير غلالته راجع للمحبوب فذكر الطرفين حاصل باعتباره.

(قوله : وبعضـهم إلخ) أى : وهو الشارح الخلخالى (قوله : لما لم يقف إلخ) لأنه زعم أن مذهب السـكاكى فى الاستعاره بالكنايه أن يذكر المشـبه ، ويراد به المشبه به حقيقه كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح ، وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصـنف ؛ ولأنه ينتقض إلخ لكونه أجوبه عن الإلزامات السابقه فى قوله : وفيه نظر ؛ لأنه يستلزم إلخ لكن أخره الشارح إشاره إلى عدم الاهتمام بشأنه وأنها أجوبه لا يعتد بها.

(قوله : ورأينا تركه أولى) أى رأينا تركه وعدم ذكره فى المختصر أولى وإن أردت الاطلاع عليه فعليك بالمطول.

١- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢ / ٣٢٣ ، ديوان الأدب ۴ / ۶۴ وكتاب العين ٨ / ٣٣٩ ، ولسان العرب (بلا).

أحوال المسند إليه]

اشاره

أى : الأمور العارضه له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتى.

******

أحوال المسند إليه] :

(قوله : من حيث إنه مسند إليه) هذه حيثيه تقييد واحترز بذلك عن الأمور العارضه له لا من هذه الحيثيه ككونه حقيقه أو مجازا ، فإنهما عارضان له لا من هذه الحيثيه ، بل من حيث الوضع وككونه كليا أو جزئيا فإنهما عارضان له من حيث كونه لفظا ، وككونه جوهرا أو عرضا فإنهما عارضان له من حيث ذاته ، وككونه ثلاثيا أو رباعيا مثلا ، فإن ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض فى هذا المبحث ، وإنما لم تجعل الحيثيه للتعليل لصيروره المعنى الأمور العارضه له من أجل كونه مسندا إليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الأحوال عارضه له من أجل كونه مسندا إليه مع أنه ليس كذلك ، بل الحذف إنما عرض له لأجل الاحتراز عن العبث ولتخييل العدول إلى أقوى الدليلين إلى آخر ما قال المتن ، وكذا الذكر إنما عرض له لكونه الأصل إلى آخر ما قال المصنف أيضا ، وأيضا جعلها للتعليل يرد عليه أن العله ككونه مسندا إليه لا تقتضى أمرين متنافيين : كالذكر والحذف. إن قلت من جمله الأمور العارضه له من حيث كونه مسندا إليه الرفع ؛ فمقتضاه أن يذكر هنا مع أن محله كتب النحو. قلت : إضافه أحوال للمسند إليه للعهد أى الأحوال المعهوده للمسند إليه وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، وحينئذ فقول الشارح : أى الأمور العارضه له أى : التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فخرج الرفع فى : قام زيد وزيد قائم ، فإنه وإن كان عارضا له من حيث إنه مسند إليه ، لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال ، وحينئذ فلا يذكر هنا ، كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم : ولا حاجه لذلك ؛ لأن المقصود أن الأمور المذكوره فى هذا الباب عارضه للمسند إليه لذاته لا أن كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور فى هذا الباب (قوله : وقدم المسند إليه) أى : من حيث أحواله ، وقوله على المسند أى : من حيث أحواله أيضا (قوله : لما سيأتى) أى : من أنه الركن الأعظم فى قوله تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم.

[حذف المسند اليه] (أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال ...

******

(قوله : أما حذفه إلخ) (١) قاعده المصنف أن الواقع بعد أما هو مقتضى الحال ، والواقع بعد لام التعليل هو الحال ، فالاحتراز عن العبث ، وكذا ما بعده أحوال تقتضى الحذف ، وهذا كالصريح فى أن مقتضى الحال هو الخصوصيه ، فظهر لك أن أحوال المسند إليه مثلا مقتضيات للأحوال أى : للأمور الداعيه لإيراد الكلام مكيفا بكيفيه مخصوصه ، ثم إن المعلوم أن الحذف فعل الفاعل ؛ لأنه مصدر ، وحينئذ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضه له ، وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف ، وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذاف ، وكذا يقال فيما بعده ، أو تجعل هذه الأمور مصدر المبنى للمفعول بناء على مذهب من يجوز مجيء المصدر من المبنى للمفعول ، وحينئذ فتكون هذه الأمور أحوالا للمسند إليه ، ثم إن المراد حذفه لقرينه معينه من غير إقامه شيء مقامه ، وحينئذ يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى ، وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند إليه ؛ لأن الفاعل إذا حذف إما أن يقوم شيء مقامه كما فى باب النيابه ، وباب الاستثناء المفرغ ، وباب المصدر - ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينه ، بل الحذف للأمر الداعى له ، - وإما لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو : اضربن يا قوم ، واضربوا الرجل.

١- وقال الطيبى فى" التبيان" : باب فى المسند إليه وفيه أبحاث : البحث الأول فى كونه متروكا ، وهو إما لضيق المقام : كقوله : قال لى كيف أنت؟ قلت عليل سهر دائم وحزن طويل أو لصون العبث ، كقول المستهل" الهلال" أو للتعويل على أقوى الدليلين من العقل والنقل ، قال تعالى : (وَما أَدْراكَ ما هِيَهْ* نارٌ حامِيَهٌ) [القارعه : ١٠ ، ١١]. أو لتطهير اللسان عنه ، ومنه قول القائل : وإذا ذكرتكم غسلت فمى ولقد علمت بأنه نجس أو لتطهيره عن اللسان ، ومنه قول القائل : وإياك ورسم العامريّه إنّنى أغار عليه من فم المتكلم أو لأن الخبر لا يصلح إلا له ، وله شواهد. أو لأن فى عدم التصريح احتياطا ليس فيه نحو : يفجر ، ويفسق. أو لتكثير الفائده نحو : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يوسف : ١٨] أو لمجرد الاقتصار نحو : نعم الرجل زيد انظر : التبيان فى المعانى والبيان تحقيق د / عبد الحميد هنداوى بتصرف (١ / ١۴۶).

لكونه عباره عن عدم الإتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ، وذكره هاهنا بلفظ الحذف ، وفى المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجه إليه حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابه فكأنه ترك من أصله ...

******

(قوله : لكونه عباره عن عدم الإتيان به) هذا تفسير له بحسب الاصطلاح ، وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى : الإسقاط مشعرا بأنه العدم بعد الإتيان ، وإنما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع أن الحذف إسقاط فمناسبته للعدم اللاحق أقوى ؛ لأن الواقع هنا فى نفس الأمر هو العدم السابق ؛ لأنه لم يؤت بالمسند إليه أصلا ، لا أنه أتى به ثم أسقط (قوله : وعدم الحادث سابق على وجوده) أى : وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر ، واعترض بأن هذه العله إنما تنتج تقدمه على الذكر خاصه دون سائر الأحوال ؛ لأن الحذف مقابل له دون بقيه الأحوال : كالتعريف والتنكير ، إذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده ، وأجيب بأن بقيه الأحوال متفرعه على الذكر ؛ لأنها تفصيل له والمقدم على الأصل يستحق التقديم على الفرع ، واعترض بأن التعريف والتنكير يمكن اعتباره كما فى المحذوف ، وأجيب بأنه وإن كان كذلك إلا أنه بالقياس على المذكور.

(قوله : وذكره هنا) أى : وذكر عدم الإتيان به ، ويجوز أن يرجع الضمير للحذف ، ويكون الكلام على حذف مضاف تسامحا أى : معنى الحذف (قوله وفى المسند) أى : فى أحوال المسند (قوله : الشديد الحاجه إليه) بيان لكونه أعظم. واعترض بأن كلا من المسند والمسند إليه يتوقف عليه الإخبار ، وحينئذ فلا معنى لاعتبار كون أحدهما ركنا أعظم دون الآخر ، وأجيب بأن المسند إليه كما يتوقف عليه الإخبار يتوقف عليه المسند ؛ لأنه صفه له ؛ لأن المراد من المسند إليه الذات ، ومن المسند الصفه ، والصفه تتوقف على الموصوف بخلاف المسند ، فإنه وإن توقف عليه الإخبار لا يتوقف عليه المسند إليه (قوله : حتى إنه إلخ) حتى للتفريع بمنزله الفاء أى : فإذا لم يذكر فكأنه أتى إلخ أى : يتخيل إنه أتى به ثم حذف ، وإن كان الواقع ليس كذلك ، وإذا تخيل كذلك علم أنه ملحوظ فى القصد (قوله : فإنه ليس بهذه المثابه) أى المنزله أى ليس

(فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلاله القرينه عليه ، وإن كان فى الحقيقه هو ركنا من الكلام ...

******

بركن أعظم ، وقوله فكأنه ترك أى : فإذا لم يذكر تخيل أنه ترك من أصله أى : من أول الأمر واعترض بأن تركه عدم ذكره وهو محقق ، وحينئذ فلا يناسب إيراد لفظ كأن ، وأجيب بأن المراد بتركه تركه مطلقا أى : حقيقه وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا ، مع أنه مذكور حكما ، ثم إن هذا الكلام يقتضى أن الحذف عباره عن العدم اللاحق ، والنكته التى ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضى أن الحذف عباره عن العدم السابق فيتنافيان ، ويدفع التنافى بأن نكته تقديم الحذف باعتبار الواقع ؛ لأن الواقع أن المسند إليه لم يذكر فى الكلام أصلا ونكته التعبير بالحذف دون الترك باعتبار التخيل والتوهم نظرا إلى شيوع استعمال الحذف فى العدم اللاحق وهو عدم الشىء بعد ذكره (قوله : فللاحتراز عن العبث) اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين : أحدهما : وجود ما يدل على المحذوف من القرائن ، والثانى : وجود المرجح للحذف على الذكر. أما الأول فهو مذكور فى غير هذا الفن : كالنحو ، وأما الثانى فقد شرع المصنف فى تفصيله بقوله فللاحتراز إلخ ، وحاصله أن من جمله مرجحات الحذف على الذكر : قصد التحرز والتباعد عن العبث ، وذلك أن ما قامت عليه القرينه وظهر عند المخاطب فذكره يعد عبثا أى : خاليا عن الفائده فيحذفه البليغ لئلا ينسب إلى العبث أى : الإتيان بشىء زائد عن الحاجه لإتيانه بما هو ظاهر معلوم والعابث لا يلتفت إلى كلامه ولا يتلقى منه بالقبول ، فقول المصنف فللاحتراز أى : فلقصد التحرز والتباعد عن العبث أى لو ذكر (قوله : بناء على الظاهر) خال من العبث أى : حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من إغناء القرينه عنه ، وقوله وإن كان فى الحقيقه أى : والحال إنه بالنظر للحقيقه ، ونفس الأمر ركن من الكلام ، فينبغى الالتفات له والتصريح به فلا يكون ذكره عبثا ، وإن قامت القرينه ؛ لأن الاكتفاء بالقرينه ليس كالذكر فى التنصيص على ما هو المقصود الأهم. ا ه. عبد الحكيم.

وكتب بعضهم ما نصه : واحترز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقه ونفس الأمر ، وأورد عليه أن هذا يقتضى أن العبث فى ذكره إنما يكون إذا قطع النظر عن الحقيقه ،

(أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فإن الاعتماد عند الذكر على دلاله اللفظ ...

******

وأما مع النظر إلى الحقيقه من أنه ركن للإسناد فلا عبث فى ذكره وليس كذلك ؛ لأنه لا تنافى بين كونه ركنا فى الكلام وكونه عبثا ، ألا ترى أن الكلام إذا علم بسائر أجزائه يكون ذكره عبثا فبالأولى جزؤه فالمنافى للعبث إنما هو عدم علمه بالقرينه فحق العباره بناء على القرينه ؛ لأنه إذا قطع النظر عن القرينه انتفى العبث ، وأجيب بأن قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينه لا عن الحقيقه من كونه ركنا للإسناد ، ولا شك أنه بالنظر إلى كونه غير معلوم بالقرينه لا عبث فى ذكره ؛ لأنه إتيان بما لا يستغنى عنه ، ويدل لذلك قول الشارح لدلاله القرينه عليه ، فإنه يفيد أن المحترز عنه عدم علمه بالقرينه ، وعباره سم حاصل المراد من كلام المصنف أن للمسند إليه اعتبارين : أحدهما : كونه ركنا ، والثانى : كونه معلوما ، فبالاعتبار الأول مع قطع النظر عن الثانى ، لا يكون ذكره عبثا ، وبالاعتبار الثانى مع قطع النظر عن الاعتبار الأول يكون ذكره عبثا ؛ لأنه إتيان بما يستغنى عن الإتيان به ، وقد اعترض أصحاب الحواشى بأن كونه ركنا لا ينافى العبثيه فلعله يندفع بذلك فتأمل. ا ه ..

(قوله : أو تخييل العدول إلخ) عطف على الاحتراز ، والتخييل بمعنى : الإيهام ، وهو مصدر مضاف لمفعوله الثانى أى : تخييل المتكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين أى : أن من جمله الأمور التى مراعاتها ترجح الحذف قصد المتكلم أن يخيل للسامع أن يوقع فى خياله وفى وهمه بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل ؛ لأن الإدراك به يحصل من اللفظ ومن غيره فعند حذف المسند إليه يتبادر للذهن أن إدراكه بالعقل خاصه ، وعند ذكره يتبادر للذهن أن إدراكه باللفظ ، وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو : المسند إليه زياده توجه (قوله : من العقل واللفظ) بيان للدليلين لا لأقواهما وفى الحقيقه العقل ليس بدال فضلا عن كونه أقوى ، وإنما الدال اللفظ والعقل آله للإدراك منه فوصفه بالدلاله على طريق التجوز من حيث إن النفس تدرك بسببه (قوله : فإن الاعتماد) أى فإن اعتماد السامع فى فهم المسند إليه ، وهذا عله لتخييل العدول (قوله : عند الذكر) أى : للمسند إليه

من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلاله العقل ؛ وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه. وإنما قال : تخييل - ...

******

(قوله : من حيث الظاهر) أى : وفى الحقيقه الاعتماد على العقل واللفظ معا ، وهـذا جواب عما يقال : كيف يعتمـد على اللفظ مع أنه لا بـد من دلاله العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا ، وحاصل الجواب أن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر ، وإن كـان فى الحقيقه ونفس الأـمر معتمـدا على العقـل واللفـظ معـا ؛ لأـن الألفـاظ ليست إلا آلات وضـعها الواضع ولا دلاله لها بحسب ذاتها (قوله : وعند الحذف على دلاله العقل) أى : من حيث الظاهر بدليل قوله : وإنما قال تخييل ؛ لأن الدال حقيقه إلخ ، وإنما لم يذكر هذا القيد أعنى : قوله من حيث الظاهر هنا إشاره إلى كثره مدخليه العقل فكأنه مستقل ه فنارى.

(قوله : لافتقـار اللفـظ إليه) أى : لافتقار اللفظ دائما إليه فى الـدلاله ؛ لأن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شـىء بـدون واسـطه العقل بخلاـف العقـل ، فـإنه يمكن أن يـدرك بـدون توسـط لفـظ كمـا فى المعقولاـت الصـرفه ، وكمـا فى دلاـله الأـثر على المؤثر ، والحاصل أن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شـىء بدون واسطه العقل بخلاف العقل ، فإنه يمكن أن يدرك به بدون توسط لفظ ، وإن كـان بحسب العاده لا بـد من تخييل الألفاظ حتى كأن المفكر يناجى نفسه بألفاظ مخيله (قوله : وإنما قال إلـخ) هـذا جواب عما يقال : لم زاد المصـنف تخييل ، وهلا قال أو للعدول إلى أقوى الدليلين إلخ ، وحاصل الجواب أنه إنما زاد لفظ تخييل ؛ لأن العـدول ليس محققـا ، بـل أمر متخيل متوهم ؛ لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مسـتقلا فى الـدلاله على المسـند إليه عند حذفه وليس كذلك ؛ لأن اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن مدخلا فى الدلاله عليه عند الحذف بناء على أن المدلول عليه القرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند إليه ، وحاصل ما فى المقام أن الدليل لا يكون دليلا إلا إذا كان مستقلا بالدلاله ، وقد علمت أن كلا من العقل ، واللفظ لا اسـتقلال له بالدلاله على المسـند إليه لا عند الذكر ولا عند الحذف ، والدليل مجموعهما فى الحالتين ، فليس عندنا دليلان فضلا عن وجود أقوى ، نعم إذا حذف

لأن الدال حقيقه عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله : قال لى : كيف أنت ، قلت : عليل (١)) لم يقل : أنا عليل ؛ ...

******

المتكلم المسند إليه فقد خيل للسامع أن هناك دليلين ، وأنه عدل عن الأضعف منهما إلى الأقوى وهو العقل وجعله أقوى باعتبار ما علمته مما مر.

واعلم أن تقرير السؤال والجواب اللذين أشار لهما الشارح على الوجه الذى قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب (٢) وعبد الحكيم وغيره من حواشى المطول ، فلا نلتفت لما ذكره بعضهم فى تقريرهما ، واعترض على الشارح بما هو غير وارد عليه.

(قوله : لأن الدال حقيقه عند الحذف هو اللفظ) أى : المقدر المدلول عليه بالقرائن لا ذات المسند إليه ، واعترض بأنه إذا كان اللفظ عند الحذف هو الدال حقيقه كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتماد عند الحذف على دلاله العقل وهو أقوى وأيضا لا يتأتى إدراك المسند إليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى إدراكه بالعقل بدون اللفظ ، فلا وجه لحصر الدلاله عند الحذف فى اللفظ المقدر ، وقد يجاب بأن الحصر المستفاد من ضمير الفصل إضافى أى : ليس الدال عند الحذف العقل وحده ، وهذا لا ينافى أن الدلاله لهما معا ، وحينئذ فلا ينافى قوله سابقا والاعتماد عند الحذف على دلاله العقل ؛ لأن المراد من حيث الظاهر كما قلنا ، فإن قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند إليه مع قطع النظر عن الألفاظ. قلت : هذا وإن كان أمرا ممكنا فى نفسه إلا أن ما ذكر بناء على ما استمر فى العاده من أن فهم المعانى قلما ينفك عن تخييل الألفاظ ، وقال العلامه عبد الحكيم : ضمير الفصل هنا لمجرد التأكيد لا للقصر ، فإنه باطل لمعارضته لما مر من قوله من حيث الظاهر أى : ولقوله : والاعتماد عند الحذف على دلاله العقل.

(قوله : كقوله قال لى إلخ) تمامه : سهر دائم وحزن طويل

١- من الخفيف ، وهو بلا نسبه فى التبيان للطيى ١ / ١٤٦ ، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٨. وقال الشيخ محمود شاكر : مشهور غير منسوب. والإيضاح ص ٣٨ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٥٢.

٢- هو صاحب" مواهب الفتاح على تلخيص المفتاح" ابن يعقوب المغربى رحمه الله.

للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبه السامع عند القرينه) هل يتنبه أم لا

******

أى : حالى سهر دائم قال العباسى (١) فى الشواهد ، ولم أعلم قائله (قوله : والتخييل المذكورين) فيه إشاره إلى أن (أو فى) قول المصنف : أو تخييل. مانعه خلو فتجوز الجمع ، وقوله للاحتراز إلخ : عله لقوله لم يقل إلخ ، وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التعين وضيق المقام بسبب ضجر حاصل من شدائد الزمان ومصائب الهوى ، بحيث جعلته لا يقدر على التكلم بأزيد مما يفيد الغرض ويصلح مثالا للمحافظه على الوزن أيضا فيصح التمثيل بذلك البيت للكل (قوله : هل يتنبه أم لا) أى : أم لا يتنبه إلا بالصراحه ، وذلك كما لو حضر عندك رجلان أحدهما تقدمت له صحبه دون الآخر ، فتقول للمخاطب الذى هو غيرهما : غادر ترید : الصاحب غادر أى : من تقدمت له صحبه غادر فتحذف المسند إليه اختبارا للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينه ذكر الغدر ، إذ لا يناسب إلا الصاحب أو لا يتنبه بذلك؟ (قوله : هل يتنبه أم لا) اعترض بأن هل لطلب التصور وأم لطلب التصديق ، وحينئذ فلا يصح أن تكون أم معادله لهل ، فالصواب أينتبه أم لا؟ وأجيب بأن فى الكلام حذف همزه الاستفهام ، والأصل أهل يتنبه؟ ؛ لأن أم المتصله لازمه للهمزه فأم إنما عادلت الهمزه ل" أهل" ، ولا يقال يلزم على كون الأصل ما ذكر دخول الاستفهام على مثله وهو ممنوع ؛ لأن هل هنا بمعنى قد على حد قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ)(٢) وحينئذ فلم يلزم ما ذكر كذا قال أرباب الحواشى ، وعباره عبد الحكيم : أم هنا منقطعه ، وما قيل إن الصواب فى التعبير أيتنبه أم لا؟ ليس بصواب ، على أن أم المتصله قد تجىء معادله لهل على قله كما فى الرضى. ا ه. كلامه.

١- هو أبو الفتح العباسى ، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد ، عالم بالأدب من المشتغلين بالحديث ، ولد ونشأ بمصر زار القسطنطينيه ودرس بها وتوفى بها بعد عوده إلى مصر ورجوعه إليها مره ثانيه من مصنفاته" معاهد التنصيص فى شرح شواهد التلخيص و" نظم الوشاح على شواهد تلخيص المفتاح" توفى رحمه الله سنه ٩٦٣ ه. وانظر الأعلام (٣ / ٣٤٥).

٢- الإنسان : ١.

(أو) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفيه أم لا (أو إيهام صونه) أى : المسند إليه (عن لسانك) تعظيما له ...

******

وقول الشارح : أم لا- ليس فيه حذف المعطوف وإبقاء العاطف ؛ لأن المحذوف جزء المعطوف لا كله ؛ لأن لا المذكوره من جملته ، والمحكوم عليه بالمنع عند محققى النحاه حذف المعطوف بتمامه مع بقاء العاطف (قوله : واختبار مقدار تنبهه) أى : مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفيه أم لا؟ وذلك إذا حضر عندك شخصان أحدهما أقدم صحبه من الآخر ، فتقول لمخاطبك : والله حقيق بالإحسان. تريد أقدمهما صحبه وهو زيد مثلا حقيق بالإحسان ، فتحذف ذلك المسند إليه اختبارا لمبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينه التى معها خفاء ، وهى أن أهل الإحسان ذو الصداقه القديمه دون حادثها أو لا يتنبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بنى العباس أنه ركب سفينه مع واحد من ندمائه فسأل الخليفه ذلك الواحد : أى طعام أشهى عندك؟ فقال مح البيض المسلوق ، فاتفق عودهما هنالك فى القابل ، فقال له الخليفه : مع أى شىء؟ فأجاب النديم : مع الملح. فتعجب من استحضاره وكمال تنبهه ويقظته.

ثم اعلم أن القرائن عند الحذف قد تكون فى غايه الوضوح بحيث لا يزيد ذكر اللفظ معها على تركه ، وقد تكون خفيه. فإذا كانت القرينه فى ذلك لموضوع شأنها الخفاء حذف المسند إليه حينئذ لاختبار مقدار التنبه ، بخلاف ما إذا كانت واضحه جدّا فالحذف حينئذ بمنزله الذكر فلا يناسب حينئذ تلك النكته ، ولذا قيد الشارح القرائن فى هذا الموضع بالخفيه ، واستشكل بأن المخاطب إن كان عالما بالقرينه فلا معنى للحذف للاختبار ، وإن لم يكن عالما فلا يجوز الحذف ، والجواب أن القرينه يكفى فيها ظن المتكلم أن المخاطب عالم بالقرينه ، فإن قلت حيث كان يكفى فيها ظن المتكلم علم المخاطب بها فما معنى قوله : مقدار؟ أجيب : بأنه إنما أتى به لكون المقصود تيقن التنبه والظن لا يستلزم اليقين كذا فى تجريد نسخه شيخنا الحفنى (قوله : أو إيهام صونه إلخ) نحو : مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه تريد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعبر هنا بالإيهام ، وفيما سبق بالتخييل لمحض التفنن ، لا أن الأول من الصور

(أو عكسه) أى : إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له (أو تأتى الإنكار) أى : تيسره (لدى الحاجه) نحو : فاجر فاسق عند قيام القرينه على أن المراد : زيد ؛ ليتأتى أن تقول : ما أردت زيدا ، بل غيره (أو تعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك ، لكن ذكره لأمرين : أحدهما : الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال ؛ ...

******

الخيـاليه ، والثـانى من المعـانى الوهميه ، وقـد يقـال أراد بقوله أو إيهام إلـخ : أن الصون المـذكور أمر وهمى محض لا تحقق له أصـلا بخلاف العـدول إلى أقوى الدليلين ، فإن له شائبه ثبوت فى الجمله - قاله الفنارى ، واعترض على المصـنف بأن حذفه فيه صون له حقيقه عن مخـالطه اللسـان ، وحينئـذ فلا وجه لـذكر الإيهام ، وأجيب بأن المراد صونه عن تنجيسه بواسـطه المرور على اللسـان ، ولا شك أن صونه عن التنجيس أمر موهوم لا محقق أو المراد بالإيهام إيقاع شـىء فى وهم السامع أى : فى ذهنه ، ولو كان على سبيل التحقق قاله الشارح فى شـرح المفتاح ، ومما ينبغى أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضـيات حذف المسـند إليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه. يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه.

(قـوله : أو عكسه) نحو : موسوس سـاع فى الفسـاد فتجب مخـالفته تريـد الشـيطان (قوله : أى تيسـره) أى : للمتكلم (قوله : لـدى الحاجه) متعلق بتأتى (قوله نحو فاجر) أى : نحو قولك عند حضور جماعه فيهم عدو فاجر فاسق وتريد زيد الذى هو العدو ومثلا فتحذفه ليتأتى لك الإنكار عند لومه لك على سـبه أو تشـكيه منك فتقول ما سـميتك ما عنيتك (قوله : عند قيام القرينه) ظرف لمحـذوف أى : يقال ذلك عنـد قيام القرينه (قوله : ليتأتى إلـخ) عله للحـذف أى : فتحذفه ليتأتى إلخ (قوله : تعينه) أى : إما لأن المسـند لا يصـلح إلا له أو لكماله فيه ، بحيث لا يسـبق الذهن إلى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب (قوله : يغنى عن ذلك) أى : عن تعينه لأن العبث بذكره لا يكون إلا بعد تعينه ، فالتعين داخل فى الاحتراز المذكور ، فمتى تعين المسند إليه كان حذفه احترازا عن العبث ، وإذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيما له (قوله : فيما ذكروا له) أى : للتعين

وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد ؛ أى : الله تعالى ، والثانى : التوطئه ، والتمهيد لقوله : (أو ادعاء التعين) له ، نحو : وهاب الألوف أى : السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطاله الكلام بسبب ضجر ، وسآمه ، أو فوات فرصه ، ...

******

(قوله : خالق لما يشاء إلخ) أى : فقد مثلوا بهذا الحذف المسند إليه لتعينه لظهور أنه لا خالق سواه ، ولا يقال إن الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب ، وإن كان صحيحا فى نفسه ، وقد يقال هذا البحث ساقط من أصله ؛ لأن القصد إلى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العبث ، فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن يقصدا معا ، وحينئذ فلا يغنى ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك ، إذ قد يكون نكته الحذف المقصوده للبليغ التعين دون الاحتراز ، وإن كان ذلك حاصلا من غير قصد وكذا يقال فى سائر النكت التى يمكن اجتماعها ، أو يقال : إن الحذف للاحتراز عن العبث ملحوظ فيه العبث بسبب دلاله القرينه على المراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحيه المسند لغير المسند إليه المحذوف فتأمل.

(قوله : أو ادعاء المتعين) أظهر فى محل الإضمار لئلا يتوهم عود الضمير على الإنكار من قوله : أو تأتى الأنكار كذا قيل ، ويبعده الإضمار فى تعينه مع أنه أقرب إلى الإنكار ، فلعل الأولى أن يقال إنما أظهره لتوهم رجوع الضمير للمسند إليه كبقيه الضمائر المتقدمه (قوله : نحو وهاب الألوف إلخ) أى : فيحذف المسند إليه لادعاء تعينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته ، وإنما كان تعينه بذلك ادعائيا ؛ لأنه يمكن أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله : بسبب ضجر وسآمه) هما بمعنى واحد ، فالعطف مرادف أو تفسيرى ، وذلك كما فى قوله : قلت عليل ، فلم يقل : أنا لضيق المقام عن إطاله الكلام بسبب الضجر الحاصل له من الضنى.

(قوله : أو فوات فرصه) عطف على ضجر ، وفى الكلام حذف مضاف أى : خوف فوات فرصه ؛ لأن المقتضى للحذف خوف الفوات لا نفس الفوات ، والفرصه بضم الفاء ما يغتنم تناوله وقرر بعضهم أنها قطعه من الزمان يحصل فيها المقصود - وانظره.

أو محافظه على وزن ، أو سجع ، أو قافيه ، ...

******

(قوله : أو محافظه على وزن) أى كما فى قولك : قلت عليل ، فلم يقل : أنا عليل ؛ لضيق المقام عن إطاله الكلام بسبب المحافظه على الوزن ؛ لأن ذكر المسند إليه يفسد ذلك الوزن (قوله : أو سجع) أى : فى النثر وهو كالروى فى الشعر أى ، كما فى قولهم : من طابت سريرته : حمدت سيرته ، لم يقل حمد الناس سيرته لضيق المقام عن إطاله الكلام بسبب المحافظه على السجع ، إذ لو ذكر لكانت الأولى مرفوعه والثانيه منصوبه ، قال الحفيد محل حذف المسند إليه لضيق المقام عن الإطاله بسبب المحافظه على السجع والقافيه إذا كان تقديم المسند الذى يحصل به السجع واجب ، كأن كان من أدوات الاستفهام مثل قولك : طلب الحبيب ألفين ، فقلت له أين؟ فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظه على السجع تقديره أين هما ، والخبر واجب التقديم ؛ لأنه اسم استفهام ، فلو كان المسند جائز التقديم حصلت المحافظه على السجع بتأخيره من غير حاجه لحذف المسند إليه كما إذا قيل طلب الحبيب ألفين فقلت له على العين لصح وحصل السجع ورد ذلك بأنه لا يتم إلا لو شرط فى النكات أن لا يحصل الشىء إلا من هذه الخصوصيه وهو ممنوع كما حقق فى محله. ا ه. ابن قاسم.

(قوله : أو قافيه) أى فى آخر البيت وذلك كما فى قوله (١) :

وما المرء إلّا كالشّهاب وضوئه

يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وما المال والأهلون إلّا ودائع

ولا بد يوما أن تردّ الودائع

فلو قيل : أن يرد الناس الودائع لاختلت القافيه ، لصيرورتها مرفوعه فى الأول منصوبه فى الثانى ، وكما فى قوله :

قد قال عذول مناك أتى

فأجبت وقلت كذبت متى

فقال حبيبك ذو خفر

وكبير السن فقلت فتى

١- البيت من الطويل وهو للبيد فى ديوانه ص ١٩٦ وحماسه البحترى ص ٨۴ والدرر ٢ / ۵٣ ولسان العرب (حور) وبلا نسبه فى

الأشمونى ١ / ١١٠.

أو ما أشبه ذلك ؛ كقول الصياد : غزال ؛ أى : هذا غزال ، وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين ، مثل : جاء ، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه ، ...

******

فالمسند محذوف لأجل المحافظه على القافيه تقديره متى الإتيان وهو فتى ، ثم إن الغرض من الحذف المحافظه على القافيه وإن كان فيه أيضا محافظه على الوزن ، إلا أنه غير مقصود ، وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد ، فاندفع ما يقال : إن مقابله المحافظه على الوزن بالمحافظه على القافيه تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما ، وليس الأمر كذلك.

(قوله : وما (١) أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله : كقول الصياد) مثال لفوات الفرصه وحينئذ ، فالأولى اتصاله به دفعا للإيهام وقوله كقول الصياد أى : مخاطبا للجوارح عند إبصاره للغزال غزال أى : هذا غزال فاصطادوه ، فحذف هذا ؛ لأن رغبته فى التسارع إليه توهمه أن فى ذكره طولا كثيرا يفيته بحسب زعمه ، وفى بعض النسخ : كقولك للصياد وهى ظاهره (قوله : وكالإخفاء عن غير السامع) قال سم : الظاهر أنه عطف على قوله كضيق المقام ، وعلى هذا لم يكن الشارح مبينا لما أشبه ذلك الواقع فى كلامه ، وبينه بعضهم بقوله كسرعه التنبيه كأن يقال : خطف المال لمن وضع ماله قريبا منه أى : المختلس خطف المال ، وكتعجيل المسره بالمسند نحو : دينار أى : هذا دينار ، وكالخوف منه أو عليه ، فكل هذا من جمله أسباب ضيق الكلام عن الطول ، وفى ابن يعقوب أن الإخفاء المذكور بيان لذلك المشبه ، وعليه فهو عطف على قول الصائد ، ويكون من جمله أسباب ضيق المقام عن الطول (قوله : مثل جاء) أى : وتريد زيدا لقيام القرينه عليه عند المخاطب دون غيره ، فلو قيل جاء زيد لانتظره كل من كان جالسا لأجل الطلب منه مثلا ، ثم إن قوله : كالإخفاء عن غير السامع الأولى أن يقول بدله عن غير المخاطب ؛ وذلك لأن الحاضرين إن كانوا سامعين كان الإخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين ، وإن كانوا غير سامعين فلا حاجه للإخفاء عنهم ، وأجيب بأن المراد بقوله عن غير السامع أى : عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك

١- كذا فى المطبوعه ، والمذكور بالمتن : أو ما أشبه ذلك.

مثل : رميه من غير رام ، أو ترك نظائره ، مثل : الرفع على المدح أو الذم أو الترحم ...

******

الخبر ، وحينئذ فهو مساو لقولنا عن غير المخاطب (قوله : مثل : رميه من غير رام) (1) أى : هذه رميه مصيبه من غير رام مصيب ، بل من رام مخطىء فحذف المسند إليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه ؛ لأن هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه ، والأمثال لا تغير ، وأول من قال هذا المثل : الحكم بن عبد يغوث المصرى حين نذر أن يذبح مهاه أى : بقره وحش على الغبغب - بغين معجمه فباء موحده ثم غين معجمه أيضا فباء موحده - وهو جبل بمنى ، وكان من أرمى الناس ، فصار كلما يرمى مهاه لا يصيبها رميه ولم يمكنه ذلك أياما حتى كاد أن يقتل نفسه ، ثم إن ابنه مطعما خرج معه إلى الصيد فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما ، فلما عرضت الثالثه رماها مطعم فأصابها ، وكان إذ ذاك لا يحسن الرمى ، فقال الحكم رميه من غير رام.

(قوله : أو ترك نظائره) عطف على تركه أى : وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه فى نظائره (قوله : مثل الرفع) أى : مثل ما فيه الرفع على المدح أى : لأجله كقولك : الحمد لله أهل الحمد أى : هو أهل الحمد (قوله : أو الذم) أى : ومثل ما فيه الرفع على الذم أى لأجله نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم (قوله أو الترحم) أى : ومثل ما فيه الرفع على الترحم أى : لأجل إنشائه كقولك : اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أى : هو المسكين بالرفع فى هذه الأوجه اتباعا لتركه فى نظائره أعنى : قول العرب : اللهم ارحم عبدك الفقير ، ومررت بزيد الخبيث أو الكريم ، والحاصل أنه ورد عن العرب : الحمد لله الكريم بالرفع مثلا ، فلو قلت : الحمد لله أهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند إليه اتباعا للاستعمال الوارد فى نظائره وهو الحمد لله الكريم الذى ترك فيه المسند إليه لإفاده إنشاء المدح ، وكذا يقال فى الذم والترحم.

۱- قال فى جمهره أمثال العرب - قولهم" رب رميه من غير رام" يضرب مثلا للمخطئ يصيب أحيانا ومثله قولهم مع الخواطئ سهم صائب. وانظر جمهره أمثال العرب (۱ / ۳۹۹).

(وأما ذكره :) أى : ذكر المسند إليه (فلكونه) أى : الذكر (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه ...

******

واعلم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه فى النظائر أنه فى الأول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسيّا أولا وفى الثانى الكلام الثانى غير الأول ، ولا بد أن يكون الأول قياسيا.

[ذكر المسند إليه]

(قوله : فلكونه الأصل) أى : الكثير أو ما ينبنى عليه غيره ، وحينئذ فلا يعدل عنه إلا لمقتض يقتضى الحذف (قوله : ولا مقتضى إلخ) الجمله حاليه أتى بها لتقييد كون الأصاله مقتضيه للذكر ومرجحه له أى : أن محل ذلك إذا لم يكن هناك نكته تقتضى الحذف ، وأما إذا وجدت فلا تكون الأصاله من المقتضيات للذكر ، بل تراعى نكته الحذف وهذا بخلاف بقيه النكات ، فإن كلا منها يصلح بمجرد نكته ، حتى إذا وجد معه نكته للحذف فلا بد من مرجح لأحدهما ولهذا قيد ما هنا بقوله : ولا مقتضى للعدول عنه دون بقيه النكات ، ثم إن مراد المصنف بقوله : ولا مقتضى أى : فى قصد المتكلم ، وحينئذ اندفع ما يقال إن الكلام فيما قامت القرينه المعينه للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث ، وتخييل العدول متحقق فى جميع صور الذكر ولازم لها ، فكيف يقول : ولا مقتضى للعدول عنه مع أن المقتضى للعدول عنه موجود دائما ، وحاصل الجواب أن المدار على قصد المتكلم ، فالمقتضى للعدول ، وإن كان موجودا ، لكن قد لا يقصد المتكلم جعله نكته للحذف.

(قوله : للعدول) متعلق بمقتضى وخبر (لا) محذوف تقديره : حاصل هذا هو الظاهر. إن قلت مقتضى هذا الإعراب تنوين الاسم ؛ لأنه شبيه بالمضاف على حد : لا مارّا زيد عندنا قلت : تنوين الشبيه بالمضاف مذهب البصريين ، وذهب البغداديون إلى جواز ترك تنوينه إلحاقا له فى ذلك بالمضاف كما ألحق به فى الإعراب ، وخرج عليه حديث : " اللهم لا مانع لما أعطيت " (١) ، ويصح أن تكون اللام زائده فى المضاف إليه ،

١- أخرجه البخارى (ح : ٨۴۴).

(أو للاحتياط لضعف التعويل) أى : الاعتماد (على القرينه أو للتنبيه على غباوه السامع أو زياده الإيضاح والتقرير) (۱) ...

******

كما جوزه سيبويه (۲) فى : لاـ غلامى لك ، ولا إشكال حينئذ فى ترك التنوين ، لأنه مضاف أو أن اللام غير زائده والمجرور معمول لمحذوف أى : لاـ مقتضى مقتض للعدول عنه ، وحينئذ فترك التنوين ؛ لأنه مفرد مبنى (قوله : لضعف التعويل على القرينه) أى : إما لخفائها فى نفسها ، وإما لاشتباه فيها ، وأورد عليه أن هذا يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينه العقليه فيخالف ما سبق من أن القرينه العقليه أقوى ، حيث قال هناك أو لتخييل العدول إلى أقوى الدليلين إلخ ، فإنه صريح فى أن القرينه أقوى من اللفظ ، وأجاب الشارح فى شرح المفتاح بأن هذا بالنسبه إلى قوم ، وذاك بالنسبه إلى قوم آخرين فقد تكون دلاله اللفظ أقوى بالنسبه إلى قوم ، وأجاب السيد عيسى الصفوى : بأن جنس القرينه العقليه أقوى من جنس اللفظ ، وعليه ينبنى ما تقدم وهو لاـ ينافى أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينه العقليه وعليه ينبنى ما هنا (قوله : أو للتنبيه على غباوه السامع) أى : تنبيه الحاضرين على غباوه السامع أى : المقصود بالسماع ، وحاصله أن يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينه لأجل تنبيه الحاضرين على غباوه السامع إما لقصد إفاده أنها وصفه أو لقصد إهانته ، فيقال فى جواب ما ذا قال عمرو؟ عمرو قال كذا ، ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفله عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه ، تنبيها على أنه غبى لا ينبغى أن يكون الخطاب معه إلاـ هكذا (قوله : أو زياده الإيضاح) أى إيضاح المسند إليه بمعنى انكشافه لفهم السامع أى : لذهنه ، وقوله والتقرير أى : التثبيت للمسند إليه فى نفس السامع ، ثم إن لفظ الزياده يفهم أن فى القرينه إيضاحا

۱- نحو قول الشاعر : وقد علم القبائل من معدّ إذا قبب بأبطحها بنينا بأنّا المطعمون إذا قدرنا وأنّا المهلكون إذا ابتلينا وأنّا المانعون لما أردنا وأنا النازلون بحيث شينا وأنّا التاركون إذا سخطنا وأنّا الآخذون إذا رضينا

۲- تقدمت ترجمته.

وعليه قوله تعالى : (أَولئِکَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأَولئِکَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ...

******

وتقريرا للمسند إليه وفى ذكره معها زيادتهما ، وليس كذلك ؛ لأن المسند إليه إذا دل عليه بالقرائن عند الحذف فكأنه ذكر فإذا صرح به فكأنه ذكر ثانيا ، فيحصل حينئذ زياده الانكشاف ، وأصل التقرير الذى هو الإثبات مع التكرر لا زيادته ، وأجيب بأن قوله : والتقرير عطفا على زياده ، أو أنه عطف على الإيضاح ، وما يراد بالتقرير مطلق الإثبات لا الإثبات مع التكرر ، فتقريره أى : تثبيته فى ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينه المعينه له وفى الذكر زياده ؛ لأن الدلاله اللفظيه اجتمعت مع الدلاله العقليه (قوله : وعليه) أى : على ذكره لزياده الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى (أُولئِکَ عَلى هُدىً)(1) إلخ أى : حيث لم يحذف فيه المسند إليه أعنى اسم الإشاره الثانى ، ويجعل هم المفلحون خبرا عن اسم الإشاره الأول بطريق العطف لأجل زياده الإيضاح أى : الانكشاف والتقرير ، وللتنبيه على اختصاصهم بالفلاح فى الآجل كما اختصوا بالهدى فى العاجل ، فجعل كل من الأمرين فى تميزهم به عن غيرهم بمثابه ما لو انفرد أحدهما على حده فى كفايه التميز ، والحاصل أن تكرر أولئک أفاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى مميزا لهم عمن عداهم ، ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربهم لاحتمل ذلک باعتبار تسلط اسم الإشاره على المعطوف ، واحتمل اختصاصهم بالمجموع ؛ لأن مع الحذف لا يتضح التكرير كمال الإيضاح فيكون المجموع هو المميز لا كل واحد فيفوت المعنى المقصود الذى أفاده التكرير ، وإنما لم يقل كقوله تعالى : لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفا ؛ لأن هم المفلحون إذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفا على الخبر أعنى : على هدى أو على جمله أولئک على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين : لا حذف للمسند إليه. فتأمل.

۱- البقره : ۵.

أو إظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم ، نحو : أمير المؤمنين حاضر (أو إهانته) أى : إهانه المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانه ، مثل : السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) (١) مثل : النبى - صلى الله عليه وسلم - قائل هذا القول (أو استلذاذه) (٢) مثل : الحبيب حاضر (أو بسط الكلام ...

******

(قوله أو إظهار تعظيمه) أى : تعظيم مدلوله ، فإذا قيل أمير المؤمنين حاضر ، أو عالم الدنيا يكلمك ، أو شريف أهل وقته يخاطبك فذكر المسند إليه يفيد أن تلك الذات المعنون عنها به عظيمه ، حيث عبر عنها بأمير المؤمنين ، وعالم الدنيا وشريف أهل وقته ، وكذا يقال فى إهانته ؛ لأنه إذا قيل السارق اللئيم حاضر أفاد أن مدلوله وهى الذات المعنون عنها به مهانه ، واعترض على المصنف فى زيادته لفظ الإظهار بأن لفظ المسند إليه إنما يفيد أصل التعظيم أو الإهانه لكونه مما يدل على التعظيم أو الإهانه ، وأجيب بأن لفظ المسند إليه يفيد التعظيم فى حاله الحذف من حيث دلاله القرينه عليه فيكون ذكره لإظهار التعظيم (قوله : نحو أمير المؤمنين حاضر) أى : فى جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده ؛ لأن الكلام فى ذكر المسند إليه مع قيام قرينه تدل عليه لو حذف ، وإلا كان ذكره متعينا لا يحتاج إلى نكته (قوله : أى : إهانه المسند إليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولاحقه ، ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه - فتأمل.

(قوله : مثل السارق إلخ) أى : فى جواب من قال هل حضر زيد أو السارق (قوله : أو التبرك بذكره) أى : لكونه مجمع البركات ثم إن قوله أو التبرك أى إظهاره أو حقيقته ، وكذا يقال فى الاستلذاذ بمعنى أنه عند ذكره يجد اللذه المعنويه ، أو أنه يذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذه حسيه ، فالحامل على ذكر المسند إليه حصول اللذه المعنويه أو الإيقاع فى الوهم بحصول اللذه الحسيه (قوله : مثل النبى إلخ) أى : جوابا لمن قال هل قال هذا القول رسول الله (قوله : أو استلذاذه) أى وجد أنه لذيذا - كذا فى الأطول.

١- كقولك لمن سألك : هل الله يرضى هذا؟ : الله يرضاه.

٢- نحو قول الشاعر : بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكنّ أم ليلى من البشر

حيث الإصغاء مطلوب) أى : فى مقام يكون إصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته ، وشرفه ؛ ولذا يطال الكلام مع الأحباء ؛ وعليه (نحو :) قوله تعالى ...

******

(قوله : حيث الإصغاء مطلوب) أى فى زمان أو مكان يكون إصغاء السامع فيه مطلوبا للمتكلم ومحبوبا له لعظمه ذلك السامع ، واعترض التعبير بالإصغاء بالنسبه للمثال الذى ذكره ؛ لأن الإصغاء محال فى حقه تعالى ؛ لأنه إماله الأذن لسماع الكلام ، وأجيب بأن المراد بالإصغاء لازمه وهو السماع مع الالتفات والإقبال على المتكلم فيكون مجازا مرسلا وليس مجازا عن مجرد السماع ، إذ لا يكفى ؛ فإنه قد يوجد مع كراهيه السامع للسماع فلا يكون نكته ، وأورد أن هذا القيد أعنى : قيد الحيثيه يمكن أن يعتبر فى غير هذه النكته من النكات السابقه كالاستلذاذ ، فيقال : حيث الاستلذاذ مطلوب ، فما وجه التخصيص بذكره فى هذه النكته دون غيرها؟ وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكته ؛ لأنه قد يكون قبيحا ، وإنما يكون نكته بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقق النكته بخلاف بقيه النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله : أى فى مقام إلخ) أشار بذلك إلى أن حيث ظرف مكان ، وقد تقدم أنه يصح جعلها ظرف زمان.

(قوله : للمتكلم) متعلق بمطلوبا بمعنى محبوبا ، وقوله لعظمته أى : السامع (قوله : ولهذا) أى لأجل أن إصغاء السامع مطلوب للمتكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) أى : وأتى عليه أى : على ما ذكر من البسط أى : وأتى على طريقته من إتيان الجزئى على الكلى بمعنى تحققه فيه واعترض بأن الإجمال فى آخر الآيه فى قوله : (وَلِيَ فِيها مَآرِبُ أُخْرى)(1) ينافى حمل الآيه على ما ذكر من البسط ؛ لأن المناسب لذلك تفصيل المآرب بالاستقاء من البئر وإنزال الثمار من الشجر ومقاتله السباع للذب عن غنمه ، وأجيب بأن موسى - عليه السلام - إنما أجمل فى الباقى ، وإن كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى ، أو أنه إنما أجمل ؛ لأنه لم يكن عالما

۱- طه : ۱۸.

حكايه عن موسى - قال (هِيَ عَصايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْها)(۱)) وقد يكون الذكر للتهويل ، ...

******

بتفصيل تلك المآرب ؛ لأن موسى لما سأله المولى عن العصا استشعر أن الله يريه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها ، أو أنه كان عالما بها ، لكن غلب عليه الحياء لمزيد المهابه والجلال.

(قوله : حكايه عن موسى) أى : حكايه لقول موسى لما قال الله له وما تلك بيمينك يا موسى ، وكان يكفيه فى الجواب أن يقول عصا ، لكنه ذكر المسند إليه ، لأجل بسط الكلام فى هذا المقام الذى إصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم (قوله : (قالَ هِيَ عَصايَ)) (۲) أى : فكان يكفيه لو لا ذلك أن يقول عصا ؛ لأن السؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والإضافه والأوصاف ؛ لذلك قال ابن قاسم وفى قوله : هى عصاى إشكال ؛ وذلك لأن السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص؟ والجواب أنه أجاب عن نفس الجنس والماهيه ، لكن فى ضمن هذا الفرد كأنه قال هى جنس هذا الفرد وفيه أنه إذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أتوكأ عليها وأهش بها إلخ مع أن هذه صفات ، ولا يصح أن يجاب بالصفه عن السؤال عن الجنس ؛ لأنها غير مسؤول عنها؟ والجواب أن (ما) عند السكاكى تكون للسؤال عن الجنس كما قد تكون للسؤال عن الصفه ، فلعل السيد موسى عليه السلام جوز أن يكون السؤال بها عن الجنس ، فأجاب بقوله : هى عصاى أى : هى جنس هذا الفرد ، ثم جوز ثانيا أن يكون السؤال بها عن الوصف ، فأجاب بالصفه بقوله أتوكأ عليها إلخ ، فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفه احتياطا لاحتمال السؤال ؛ لأن يكون عن الجنس وعن الصفه.

(قوله : للتهويل) أى : التخويف كما فى قول القائل أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الأمير باسم الإماره للمؤمنين ليمتثل أمره.

۱- طه : ۱۸.

۲- طه : ۷۸.

أو التعجب ، أو الإشهاد فى قضيه ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

[أغراض التعريف]

(وأما تعريفه :) أى : إيراد المسند إليه معرفه - وإنما قدم هاهنا التعريف ، ...

******

(قوله : أو التعجب) أى : إظهار العجب من المسند إليه ، إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر ، وذلك كما فى قولك : صبى قاوم الأسد ، فلا شك أن منشأ التعجب مقاومه الأسد ، لكن فى ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه ، ثم إن تقدير هذا المضاف وهو إظهار إنما يحتاج له على النسخه التى فيها التعجب ، وأما على نسخه ، أو التعجيب - بزياده الياء المثناه - فلا يحتاج له ؛ لأن التعجيب من الشىء هو إظهار التعجب منه (قوله : والاستشهاد فى قضيه) أى : أو لأجل أن يتعين عند الإشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعه عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعه ، هل باع هذا بكذا مثلا فيقول ذلك الشاهد الذى قصد النقل عنه زيد باع كذا بكذا لفلان ، لأجل أن يكون زيد متعينا فى قلب الناقل على الشاهد ، فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار والتغليظ للناقل.

(قوله : أو التسجيل على السامع) أى : كتابه الحكم عليه بين يدى الحاكم كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعه هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد : نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا - فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار ، بأن يقول للحاكم عند التسجيل إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيرى ؛ فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الإعذار فيه ، واعلم أن المصنف ترك هنا قوله : أو نحو ذلك اكتفاء بذكره فى الحذف.

لا لكونه استوعب نكات الذكر ؛ لأن المقتضيات للخصوصيات ليست سماعيه بل المدار على الذوق السليم فما عده الذوق مقتضيا لخصوصيه عمل به ، وإن لم يذكره أهل الفن

[تعريف المسند إليه]

(قوله : أى إيراد إلخ). أى : وليس المراد بتعريفه جعله معرفه ؛ لأن ذلك وظيفه الواضع بخلاف الإيراد معرفه فإنه من وظيفه البليغ المستعمل وذلك هو المراد

وفى المسند التنكير ؛ لأن الأصل فى المسند إليه التعريف ، وفى المسند التنكير (فبالإضمار ؛ ...

******

(قوله : وفى المسند التنكير) أى فقدم فى كل ما هو الأصل فيه وإنما كان الأصل فى المسند إليه التعريف لأنه محكوم عليه ، والحكم على المجهول غير مفيد ، وكان الأصل فى المسند التنكير لأنه محكوم به ، والحكم بالمعلوم لا يفيد فالقصد إذن إثبات حاله مجهوله لذات معينه واعترض بأن المتوقف عليه الإفاده جهل ثبوته للمحكوم عليه لا جهله فى نفسه ، فالقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد ممنوع. وأجيب بأن المراد لا يفيد إفاده تامه وذلك ؛ لأن كمال الإفاده يتوقف على جهله فى نفسه ، كما يتوقف على جهل ثبوته للمحكوم عليه ، فإذا كان مجهولا فى نفسه أيضا كانت الإفاده أكثر. ا ه. سم.

ووجه الشيخ عبد الحكيم : أصاله التعريف فى المسند إليه بأن المقصود الحكم على شىء معين عند السامع ، وأصاله التنكير فى المسند بأن المقصود ثبوت مفهومه لشىء ، وأما التعريف فأمر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله : لأن الأصل) أى : الراجح فى نظر الواضع أو الغالب الكثير.

[تعريفه بالإضمار]

(قوله فبالإضمار لأن إلخ) لم يذكر نكته ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ، ولهذا ذكرها فى المفتاح والإيضاح ، وكأن المصنف ظن هنا أن نكته الخاص تكفى لإيراد العام ؛ لأن العام لا يتحقق إلا فى ضمن الخاص وليس كذلك ؛ لأن طلب الخاص إنما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظه الخاص ، وإن كان لا يحصل إلا ضمنه ونكتته كما فى الإيضاح قصد المتكلم إفاده المخاطب إفاده كامله. اه. يس.

واعترض الحفيد على قوله : وأما تعريفه فبالإضمار بأن الفاء بعد أما إنما تدخل على الجواب ، وبالإضمار لا يصلح للجواب ؛ لأنه مفرد فى محل الحال فالأولى أن تدخل على قوله : لأن المقام ؛ لأنه الجواب فى الحقيقه على قياس ما سبق ؛ لأن المراد بيان الأسباب المقتضيه للتعريف وهى مدخول اللام ، وأجيب بأن الفاء مقدمه من تأخير والأصل ،

لأن المقام للتكلم) نحو : أنا ضربت (أو الخطاب) نحو : أنت ضربت ، أو الغيبه ، نحو : هو ضرب ؛ لتقدم ذكره ؛ إما لفظا ، أو تحقيقا ، ...

******

وأما تعريفه بالإضمار فلكون المقام للتكلم أو أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والجمله هى الجواب والتقدير ، وأما تعريفه فهو حاصل بالإضمار ؛ وقوله لأن المقام عله لمحذوف مأخوذ مما قبله تقديره وتعريفه بذلك ؛ لأن المقام إلخ - كذا أجاب بعضهم ، والأحسن ما ذكره عبد الحكيم من أن الفاء عاطفه على محذوف من عطف المفصل على المجمل والأصل ، وأما تعريفه فلإفاده المخاطب أتم فائده فبالإضمار لكذا وبالعلميه لكذا إلخ ، وحينئذ يندفع الاعتراضان.

(قوله : لأن المقام للتكلم) فإذا قيل : من أكرم زيدا؟ وكنت أنت المكرم له فتقول : أنا ولا تقول : فلان ، وإن كان المكرم له المخاطب قلت أنت وإن كان عمرا الغائب وكان تقدم له ذكر قلت هو ؛ وقوله : لأن المقام للتكلم أى : ولا يشعر بخصوص التكلم ، وكذا الخطاب والغيبه إلا الضمير ، وهذا لا ينافى فى أن الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبه والخطاب ، إلا أنه ليس نصا فى ذلك فقول الخليفه أمير المؤمنين : فعل كذا يحتمل التكلم ، ويحتمل الإخبار عن غيره فليس نصا فى التكلم بخلاف أنا ضربت فإنه نص فى ذلك - كذا قرر شيخنا العدوى ، وعباره عبد الحكيم قوله : لأن المقام للتكلم أى : لكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث إنه متكلم ، وعن المخاطب من حيث إنه مخاطب ، وعن الغائب من حيث إنه غائب ، فلا يرد أن مقام التكلم متحقق فى قول الخليفه أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الإضمار ، وأن الخطاب أعنى توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول فى حضره جماعه كلاما لا تخاطب به واحدا منها ، وأن الغيبه وهى كون الشىء غير متكلم ، ولا مخاطب لا تستدعى الإضمار ، فإن الأسماء الظواهر كلها غيبه (قوله : نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما إشاره إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا ، وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) عله لكون المقام مقام غيبه أى : وإنما كان المقام للغيبه لتقدم ذكره أى ذكر مرجعه (قوله : تحقيقا) نحو : زيد يضرب ، وجاء زيد وهو

أو تقديرا ، وإما معنى ؛ لدلاله لفظ عليه أو قرينه حال ، وإما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر ؛ ...

******

يضحك (قوله : أو تقديرا) نحو : فى داره زيد ، فزيد مبتدأ ورتبته التقدم ، وحينئذ فالمرجع متقدم تقديرا ، ونحو : ضرب غلامه زيد (قوله : لدلاله لفظ عليه) نحو (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(١) فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل وهو اعدلوا (قوله : أو قرينه حال) كما فى قوله تعالى (فَلَهُنَّ ثُلُثا ما تَرَكَ)(٢) أى : الميت بقرينه أن الكلام فى الإرث.

(قوله : وإما حكما) كما فى : ربه فتى وهو زيد قائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر ، لكن فى حكم المتقدم ؛ لأن وضع الضمير أن يرجع لمتقدم ، فإن أخر لغرض التفصيل بعد الإجمال كان فى حكم المتقدم ، واعلم أن الضمير إذا عاد على متقدم : فتاره يعود عليه من كل وجه وهو الغالب ، وتاره يعود عليه باعتبار لفظه ، لا باعتبار معناه نحو : عندى درهم ونصفه أى : ونصف درهم آخر لا الأول الذى أخبرت أنه عندك ، ونحو : باب الاستخدام ، والفرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ المتقدم فى الاستخدام له معنيان فأكثر ، بخلاف ذاك ، وتاره يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى : (وَما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ)(٣) فالهاء لا تعود على معمر المذكور ؛ لأن المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه ؛ لأنه لا يصح أن يقال : ولا ينقص من عمر معمر آخر ؛ لأن الفساد باق ، ولكن المعمر يدل على الصفه التى هى التعمير وعلى الذات ، فالضمير عائد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى : ولا ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(٤). ا ه. يس.

(قوله : وأصل الخطاب) أى : ضمير المخاطب أى : اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون لشخص معين واحدا كان أو أكثر ، فالواجب بحكم الوضع أن

١- المائده : ٨.

٢- النساء : ١١.

٣- فاطر : ١١.

٤- المائده : ٨.

لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين ...

******

يكون ضمير المخاطب بصيغه التثنيه لاثنين معينين وبصيغه الجمع لجماعه معينه أو للجميع على سبيل الشمول كما فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ)(١) وفى قوله عليه الصلاه والسّلام : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (٢) فإن الشمول الاستغراقى من قبيل التعيين ، ثم إن قول المصنف وأصل الخطاب إلخ توطئه لقوله : وقد يترك إلخ ، وذلك أنه لما ذكر أن من موجبات الإضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر ، وأن المعارف فى الجمله الأصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف أن يتوهم أن ضمير المخاطب لا يعدل به عن المعين إلى غيره فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين ومعد لذلك ببيان هذا الأصل (قوله : لأن وضع المعارف) أى : لأن المعارف مطلقا وضعت وقوله على أن تستعمل على بمعنى اللام أى : لتستعمل فى معين بالشخص أى : وضمير المخاطب من المعارف وإذ كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين وهذا التعليل أعم من المدعى ، وأورد عليه المعرف بلام العهد الذهنى فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين والجواب أنه فى حكم النكره ، والكلام فى معرفه ليست كذلك وهى المعرفه بالنظر للفظ والمعنى ، أو يقال أن المعرف بلام العهد الذهنى مستعمل فى الجنس وهو معين فى نفسه وإن كان باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما غير معين ، ولا يرد على هذا الجواب الثانى النكره بناء على أنها موضوعه للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر ؛ لأن تعين الجنس معتبر فى المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكره وإن كان الجنس فى كل منهما متحققا فى فرد غير معين ، ثم إن هذا التعليل الذى ذكره الشارح يقتضى أن المعارف وضعت لأمر كلى عام ، واستعملت فى كل جزئى من جزئيات ذلك العام وهى طريقه

١- البقره : ٢١.

٢- أخرجه البخارى ومسلم من حديث ابن عمر رضى الله عنهما وكذلك أخرجه أبو داود والترمذى وأحمد فى مسنده وهو فى صحيح الجامع.

مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معين (إلى غيره) أى : غير معين (۱) ؛ (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) ...

******

لجماعه منهم الشارح. قال العصام : ويلزمهم كون المعارف مجازات لا حقائق لها ورد بأنه إن كان استعمال اسم الكلى فى ذلك الجزئى من حيث إنه فرد من أفراده فهو حقيقه ، وإن كان استعمال اسم الكلى فى ذلك الجزئى من حيث أنه مشابه له فى التعين كان ذلك مجازا ، لكن له حقيقه بناء على أنه يكفى فى الحقيقه مجرد الوضع ، وإن لم يوجد استعمال على أن المجاز لا يستلزم الحقيقه عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال فى الحقيقه (قوله : مع أن الخطاب) أى : ولأن الخطاب إلخ فهو عله ثانيه وهى قاصره على المدعى (قوله : توجيه الكلام) أى : إلقاؤه (قوله : إلى حاضر) أى : من حيث إنه حاضر بأن يكون فيه إشاره إلى حضوره أى : والحاضر كذلك لا يكون إلا معينا ، فتم قول المصنف : وأصل الخطاب أن يكون لمعين ، واندفع بقولنا كذلك ما أورده بعضهم بأنه كيف لا يكون الحاضر إلا معينا مع أنه يمكن أن يحضر جماعه ويوجه الخطاب لأحدهم مبهما.

(قوله : وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر أن الظرف متعلق بالخطاب - وفيه نظر ؛ لأن الخطاب متعد بنفسه ، فالأولى أن يقول لمعين بلام التقويه ؛ لأنه يقال خاطبه والخطاب له ولا يقال خاطب معه ، وأجيب بأن الظرف حال من الخطاب أى : كائنا مع معين ، وفى ذلك الجواب نظر ، فإن الخطاب فى حال كونه كائنا مع معين لا يتأتى أن يكون لغيره للتنافى بينهما ، ويمكن الجواب بأنا نجعل الكائن بمعنى ما من شأنه أن يكون ، وحينئذ فلا نظر وجعل الشارح الضمير فى يترك للخطاب دون الأصل مع أنه الظاهر لقرب المرجع.

(قوله : إلى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك. وفيه نظر ؛ لأن الترك لا يتعدى بإلى وأجيب بأنه ضمن الترك معنى الإماله والتوجيه والتقدير ، وقد يمال أى يوجه

۱- فيبدل على العموم البدلى بطريق المجاز أو الحقيقه ، وقيل : إن ذلك من الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأن قوله تعالى : (وَلَوْ تَرى) الظاهر فيه ولو يرى أن كل أحد ، ومثل هذا هو الذى يعدّ من وجوه البلاغه فى هذا الباب لما فيه من تلك المزيه الظاهره ، ويمكن أن يعد منها الالتفات الآتى ، واستعمال ضمير الجمع فى الواحد ، ونحو ذلك مما لا يدخل فى المعانى النحويه للضمائر.[انظر بقيه الإيضاح : ۱ / ۸۴].

.....

******

الخطاب الـذى من شأنه أن يكون لمعين إلى غيره إن أريد التضـمين النحوى ، أو قد يترك الخطاب مع معين ممالا إلى غيره إن أريـد التضـمين البيـانى : وهو أن يجعـل الوصف المـأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل المـذكور ، وحاصل ما قاله المصـنف أن الخطاب الـذى شأنه أن يوجه لمعين بالشـخص قد يوجه لغير معين بالشـخص ، ويراد منه مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقه الإطلاق ؛ وذلك لأن ضـمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن إراده الغير حين إرادته على مـا هو المختـار أو موضوع لمعين كلى ، لكن بشـرط اسـتعماله فى جزئيـاته المعينه فالخطـاب إذا لم يقصـد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ، ثم إن قول الشارح أى غير معين يشـير إلى أن الضـمير هو غيره عائد على المعين وهو غير متعين ، إذ يصـح أن يعود إلى الخطاب مع معين وغيره هو الخطاب لغير معين ، بل ذلك هو الأولى ؛ لأن الخطاب هو المحـدث عنه ؛ ولأنه يلزم تشتيت الضـمائر على ما ذكره الشارح ؛ لأن الضـمير فيما قبله وما بعـده عائد على الخطاب - كما ذكره الشارح ، وقد يقال : بـل مـا ذكره الشـارح أولى لمـا فيه من قرب المرجع ، بل يقال جعل الضـمير فى غيره راجعا للخطاب يوهم أن المعنى قـد يترك الخطـاب إلى غير الخطـاب كـالغيبه ، مع أن المقصود قـد تترك أصاله الخطاب لمعين إلى غير المعين - قيل : إن ترك الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضـى الظاهر ، بل هو عنـد التحقيق من وضع المضـمر موضع المظهر ، فإن قوله : ولو ترى الظـاهر فيه ولو يرى كل أحـد - إذا علمت هـذا - فـذكر المصـنف ذلك الكلام هنا يخل بقوله فيما بعـد هـذا كله مقتضـى الظـاهر ، والجواب أنـا لا نسـلم أن توجيه الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضـى الظاهر ؛ لأنه ليس هنا شـىء داع إلى إيراد الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الـداعى الظاهر وروعى مطابقه الـداعى الغير الظاهر ، بل ليس هنا إلا مجرد اسـتعمال اللفظ فى غير ما وضع له لـداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضـى الظاهر ولو كفى هـذا القـدر الموجود هنا فى كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغويه خلاف مقتضى الظاهر ، ولا نسلم أن التوجيه

على سبيل البدل (نحو : (وَلَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) لا يريد بقوله : (وَلَوْ تَرى) مخاطبا معينا قصدا إلى تفظيع حالهم (أى : تناهت حالتهم فى الظهور) ...

******

المذكور من وضع المضمر موضع المظهر ، إذ ليس وضع المضمر موضع المظهر بمجرد صحه إقامته مقامه إذ كل مضمر يصلح لذلك ، بل أن يكون المقام مقام المظهر ، فأقيم المظهر مقامه ، وليس مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله : على سبيل البدل) أى : على سبيل التناول دفعه ، وإنما كان عمومه فى تلك الحاله بدليا لا شموليا إشاره إلى أن ذلك الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم ، بل يصاحبه الإفراد المناسب للتعيين ، ثم إن العموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر ، وأما فى ضمير الجمع نحو : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ)(١) فالظاهر أنه شمولى لا بدلى ، ويمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لكل جمع جمع. قاله ابن يعقوب والفنارى.

قال يس أقول : ولا يشكل بأن ذلك يجعل الضمير شائعا ؛ لأن هذا أمر عارض فى الاستعمال ليس بحسب الوضع. ونظائره كثيره مما لا تخفى (قوله : ولو ترى (٢) إلخ) فيه أن (لو) للتعليق فى الماضى وإذ ظرف له مع أن تلك الحاله فى المحشر ، وأجيب بأنه نزلت تلك الحاله لتحقق وقوعها منزله الماضى ، فاستعمل فيها : لو - وإذ على سبيل المجاز أى : لو ترى يا من تتأتى منه الرؤيه وقت كون المجرمين ناكسى رءوسهم أى : لو ترى ما حل بهم فى ذلك الوقت من الحاله الشنيعه وجواب لو محذوف أى : لرأيت أمرا فظيعا (قوله : لا يريد) الأليق بالأدب ليس المراد أو لا يراد بقوله إلخ ، وقوله مخاطبا معينا أى : بل المراد مطلق مخاطب (قوله : قصدا) عله لقوله لا يريد ، وقوله : إلى تفظيع حالهم أى : بيان فظاعه حالهم من فظع الأمر بالضم اشتدت شناعته وقبحه (قوله أى : تناهت حالتهم إلخ) هذا بيان لما أفهمه قوله ليعم الخطاب كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد ، والمراد بحالتهم ما يطرأ عليهم فى وقت تنكيس الرءوس

١- الطلاق : ١.

٢- السجده : ١٢.

لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها ، فلا يختص بها رؤيه راء دون راء ، وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أى : بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب ، بل كل من يتأتى منه الرؤيه فله مدخل فى هذا الخطاب ، وفى بعض النسخ : فلا يختص بها ؛ أى : برؤيه حالهم مخاطب ، أو بحالهم رؤيه مخاطب على حذف المضاف.

(وبالعلميه) أى : تعريف المسند إليه بإيراده علما - وهو ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته ؛ ...

******

لأجل الخوف والخجل من أهوال القيامه من رثاثه الهيئه واسوداد الوجه وغبرته وصفرته ، وغير ذلك مما هو فى غايه الشناعه (قوله : لأهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس أى : اجتماعها كما فى المختار (قوله : إلى حيث) متعلق بتناهت أى : إلى حاله يمتنع خفاؤها بسبب الإتضاح (قوله : فلا يختص بها) أى بتلك الحاله (قوله وإذا كان) أى : حالهم كذلك لا يختص به رؤيه راء (قوله : فله مدخل) أى : حظ ونصيب (قوله : على حذف المضاف) أى : أنه على نسخه بها فالضمير لحالتهم ، ولا بد على هذه النسخه من تقدير مضاف ، إما قبل ضمير بها ، أو قبل مخاطب ، وإنما احتيج لتقدير هذا المضاف ؛ لأن حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها بخلاف الرؤيه ، فإنها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها.

[تعريفه بالعلميه]

(قوله : بإيراده علما) أشار بذلك إلى أن العلميه مصدر المتعدى ، ومعناه جعله علما والجعل بالإيراد - قاله عبد الحكيم ، وحاصله أن الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والمتعدى علّمه بالتشديد معناه جعله علما ، والعلميه مصدر المتعدى فمعناها الجعل علما ، وحينئذ فقول المصنف : وبالعلميه معناه وتعريفه بجعله علما ، والمراد بجعله علما إيراده علما ؛ لأنه هو الذى يصنعه البليغ لا وضعه علما ؛ لأن هذا من وظيفه الواضع فقول الشارح بإيراده علما الباء للتصوير أى : إنه تصوير للعلميه أى : إنها مصوره بما ذكر لا بوضعه علما (قوله : من جميع مشخصاته) أى : إن العلم وضع للشىء وهو الذات مثلا ، ولمشخصاته فهى جزء من الموضوع له ، لا أنها أمر زائد على الموضع

.....

******

له بحيث يكون الموضوع له الشيء ، والمشخصات حاصله بطريق التبع ، واعترض هذا التعريف بأنه يقتضى أن يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل المشخصات ؛ لأن صفات الطفوله الحاصله عند الوضع تزول عند الشبوبيه والشيخوخه ، كصغر الأعضاء وعدم النطق وعدم التميز ، فإن هذه كلها تزول عند الشبوبيه والشيخوخه مع أن استعمال العلم بعد زوالها حقيقه اجماعا ، وأجيب بأن المراد المشخصات المشتركه بين جميع أحواله التى يتحقق بها جزئيته وتمنع من وقوع الشركه فيه : كالوجود الخارجى والحياه واللون المخصوص ، ولا شك أنها أحوال لازمه له فى سائر الأحوال مشخصه له فهى المعتبره فى الوضع دون غيرها مما يتبدل ، والحاصل أن المراد بالمشخصات المعتبره جزءا من الموضوع له العوارض اللازمه للذات من حيث هى ذات وهى التى لا تقوم للذات بدونها وعباره عبد الحكيم المراد بالمشخصات : أمارات الشخص لا موجباته ؛ لأن الشخص هو الموجود على النحو الخاص أو على حاله تقارنه أو تتبعه ، والأعراض والصفات : كالكم والكيف أمارات يعرف بها الشخص كما تقرر فى محله فتبدل المشخصات لا يوجب تبدل الشخص ، واعترض أيضا بأنه لا يتأتى فيمن يسمى ولده الذى لم يره ، فإنه لم يطلع على جميع مشخصاته ، والذى يتعقله حين التسميه من أوصافه وأحواله أمور كليه لا تفيد تشخصه ؛ لأن ضم كلى وهو ما تعقله من الأوصاف إلى كلى آخر وهو الذات لا يفيد تشخصه ، وأجيب بأنه لا يتعين فى الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظه المشخصات بالوجه الجزئى ، بل يكفى ملاحظتها بوجه كلى ينحصر فى ذلك الجزئى ، وحاصله أن معرفه المشخصات ولو إجمالا بوجه عام تكفى فى وضع العلم ، واعترض أيضا بأن هذا التعريف غير صادق على علم الجنس ؛ لأنه موضوع للماهيه ولا مشخصات لها ، إذ لا وجود لها فى الخارج حتى يكون لها مشخصات ، وحينئذ فلا يصدق عليه أنه وضع لشيء مع جميع مشخصاته ، وأجاب العلامه السيد فى حواشى المطول بأن هذا تعريف لما علميته حقيقيه وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس ، فإن علميته حكميه حتى صرح النحاه بأن علميه الجنس إنما تعتبر

(لإحضاره) أى : المسند إليه (بعينه) أى : بشخصه ...

******

عند الضروره ، ولك أن تجعل التعريف شاملا له بأن يراد بالمشخصات المشخصات الخارجيه بالنسبه لعلم الشخص ، والذهنيه بالنسبه لعلم الجنس ، ولا نقصرها على الذهنيه ولا على الخارجيه ولا نريد بها جميع المشخصات (قوله : لإحضاره أى المسند إليه) أنت خبير بأن المسند والمسند إليه قد سبق أنهما من أوصاف اللفظ ، فقوله : وتعريفه بالعلميه الضمير للمسند إليه بمعنى اللفظ ، ولا شك أن المحضر فى ذهن السامع هو المعنى ؛ لأنه هو المحكوم عليه فقوله لإحضاره محمول على الاستخدام لذكر المسند إليه أولا بمعنى اللفظ وإعاده الضمير عليه بمعنى المدلول ، أو على حذف المضاف أى : لإحضار مدلوله (قوله : بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر أى حال كون المسند إليه ملتبسا بعينه أى : تعينه وتشخصه ، وأورد على هذا التعليل الذى قاله المصنف أنه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بالمسمى كما فى المثال الآتى ، فإن المعنى الذى وضع له لفظ الجلاله لا يتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والإحاطه بجميع صفاته ، وأجيب بأن المراد بالإحضار بالعين ما يتناول إحضار الموضوع له بوجه جزئى كإحضاره بذاته ومشخصاته أو بوجه كلى ينحصر فيه ، فالأول : كزيد ، والثانى : كلفظ الجلاله ، فإن مدلوله يستحضر بوجه عام منحصر فيه فى الواقع ككونه واجب الوجود خالقا للعالم ، وقد أشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزا ، فالمدار فى حضوره فى النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه ، ولو بملاحظه خاصه مساويه له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين فى الذهن ، وبهذا ظهر أنه يمكن إحضاره تعالى بعينه فى الذهن ، ثم إن المراد باحضاره فى ذهن السامع التفات نفسه إليه وتوجهها إليه ، ولا شك أن النفس إذا سمعت تلتفت إلى المعنى وإن كان حاضرا فيها فلا يرد أنه إذا قيل : جاء زيد حال حضور المسند إليه فى ذهن السامع لم يوجد إحضار ، وأورد على التعليل المذكور أيضا أنه لا يصدق على علم الجنس ، إذ لا تعين ولا تشخص فيه ، وأجيب بأن المراد بتعينه وتشخصه ولو كان ذهنيا على ما سلف أو يقال الكلام فيما علمت علميته حقيقه فلا يرد العلم الجنسى ، أو أنه

بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه ؛ نحو : رجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع ابتداء) ...

******

لا يلزم من قولنا يؤتى بالعلم لكذا أن كل علم يفيد ذلك (قوله : بحيث يكون إلخ) تفسير لإحضار المسند إليه بعينه وبيان للمراد منه وتوضيح ما قاله الشارح أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه ، إذ لا يفهم من الشيخ الفاضل أو من رجل عالم إلا رجل متصف بالعلم أو الفضل ومحتمل ؛ لأن يكون هو زيدا أو غيره نعم هو مميز له بعض تمييز لإفادته أن الجائى رجل متصف بالفضل أو العلم بخلاف ما إذا قلت : زيد جاءنى ، فإنه حينئذ يميزه عن جميع ما عداه ، (قوله : واحترز بهذا) أى : القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بأن المقابل للعين الجنس لا اسم الجنس ، فالأولى أن يقال عن إحضاره بجنسه فى ذهن السامع ابتداء ، وأجيب بأن لفظ اسم مقحم على حد قوله تعالى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ)(1) واعترض بأن الإحضار فى ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس ، فلا خصوصيه للعلم بذلك كما فى : رجل حاكم فى البلد جاءنى ، ولم يكن فى البلد إلا حاكم واحد ، وأجيب بأنه ليس فى كلامه ما يفيد حصر الإحضار المذكور فى العلم ، بل المفهوم منه أن الإحضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافى أنه يحصل بغيره ؛ لأنه لا يشترط فى النكته أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به ، بل يكفى وجود المناسبه بينهما وحصولها به وإن أمكن حصولها بغيره ، أو يقال المراد بالإحضار فى كلام المصنف الإحضار من حيث الوضع ، والإحضار فى المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لا من حيث الوضع (قوله : نحو رجل عالم جاءنى) الشاهد فى قوله رجل ، وإنما أتى بعالم لأجل صحه الابتداء بالنكره ، فالتعبير عن ذات المسند إليه برجل وإن تعين بالقرينه أنه زيد - لا يفيد حضوره فى ذهن السامع إلا من جهه الجنسيه المنافيه من حيث هى للشخصيه.

۱- الأعلى : ۱.

أى : أول مره ، واحترز به عن نحو : جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى : بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، واحترز به ...

******

(قوله : أى أول مره) فيه إشعار بأن نصب ابتداء على الظرفيه ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدريه أى إحضار ابتداء وأورد على كلام المصنف أنه منقوض بمثل : جاء زيد وزيد حقيق بالإكرام ، فإن العلم الثانى يفيد الإحضار ثانيا لا ابتداء فيكون مساويا للضمير ، وأجيب بأن كلامه لا يقتضى أن العلم لا يفيد إلا الإحضار المذكور ، بل معناه أنه إذا أريد الإحضار ابتداء لا يؤتى إلا بالعلم ، وهذا لا ينافى أنه يؤتى به للإحضار ثانيا ، ولا يرد ما ذكر إلا لو قال التعريف بالعلميه لا يكون إلا للإحضار المذكور (قوله : عن نحو جاءنى إلخ) أى : مما فيه الإحضار بضمير غائب عائد إلى العلم ، وانظر لم لم يقل عن إحضاره بضمير الغائب نحو : جاءنى إلخ ، كما صنع فى سابقه ولاحقه فتأمل.

(قوله : وهو راكب) أى : فالضمير أحضر الذات ملتبسه بالتعيين فى ذهن السامع ، ولكن هذا الإحضار ثانوى ؛ لأن الضمير متوقف على المرجع ، فالمرجع مفيد للتعيين أولا والضمير مفيد له ثانيا ، فإن قلت ما معنى إحضار الذات ثانيا مع أنها أحضرت أولا والحاضر لا يحضر لأنه تحصيل الحاصل وهو محال؟ وأجيب بأن المراد بالإحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولا لا ينافى حضوره ثانيا بمعنى التوجه إليه ، أو المراد أنه إحضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الأول أو يقال : إن الإحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولا للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل - تأمل.

(قوله : مختص به) أى باسم مقصور على المسند إليه لا يتجاوزه إلى غيره بمعنى أنه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث إلخ القصد من الحيثيه التفسير (قوله : بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أى : وضعه لهذه الذات المخصوصه ، وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما فى الأعلام المشتركه كزيد المسمى به جماعه ، وبهذه الحيثيه اندفع ما أورد على المصنف من أن الأعلام المشتركه يصدق عليها أنها أعلام ، ولا تعين شخص مدلولها ، وحاصل الجواب أنها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه ،

عن إحضاره بضمير المتكلم ، أو المخاطب ، واسم الإشاره ، والموصول ، والمعرف بلام العهد ...

******

واعترض بأن الوضع العام قد يدخل الأعلام الشخصيه كما فى أسماء الكتب بناء على المختار من أنها أعلام أشخاص لا أعلام أجناس ، وذلك أنه لو كان الواضع شخصيا لزم أن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخه المصنف حقيقه ، بل مجازا وهو بعيد ، وحينئذ فاسم كل كتاب : كالبخارى علم شخص ، مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الأفراد ؛ لأن الوضع واحد إلا أنه وضع عام لا خاص بأن تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه ، اللهم إلا أن يجعل مسمى الكتاب الألفاظ لا النقوش فيندفع الإيراد ؛ لأن الموضوع له ، وإن كان لفظ المصنف إلا أن لفظ غيره لا يعد فى العرف غير لفظه ، بل يقال فى العرف فى تلك الألفاظ الصادره من المصنف ومن غيره إنها ألفاظه ؛ لأن الشيء لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق أما على القول بأنه يتعدد محله فالإشكال باق. ا ه. سم.

(قوله : عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب) نحو : أنا ضربت زيدا ، وأنت ضربت عمرا ، فإن إحضار المسند إليه فى ذهن السامع بأنا أنت ، وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به ؛ لأن أنا موضوعه لكل متكلم ، وأنت موضوعه لكل مخاطب (قوله : واسم الإشاره) نحو : هذا ضرب زيدا ، فإن هذا وإن أحضر المسند إليه فى ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به ؛ لأن ذا موضوعه لكل مشار إليه.

(قوله : والموصول) نحو الذى يكرم العلماء حاضر فإن الذى ، وإن أحضر المسند إليه فى ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به ؛ لأن الذى موضوع لكل مفرد مذكر (قوله : والمعرف بلام العهد) أى : الخارجى نحو (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى)(١) فإن الذكر وإن أحضر المسند إليه فى ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به ؛ لأن

١- آل عمران : ٣۶.

والإضافه ؛ وهذه القيود لتحقيق مقام العلميه ، وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق ، ...

******

المعرف بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج المعرف بلام الحقيقه ، والمعرف بلام العهد الذهنى فإنهما فى حكم النكره (قوله : والإضافه) أى : العهديه الخارجيه نحو : جاء غلامى إذا لم يكن له إلا غلام ؛ لأن المعرف بالإضافه صالح لكل فرد ، واعترض على الشارح بأن المعرف بلام العهد الخارجى ، والمعرف بالإضافه يحتاج إلى العلم بالمعهود ، وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصله ، وحينئذ فالإحضار فى هذه الثلاثه يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح ، وإذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثه خارجه بقوله ابتداء لا بقوله مختص به ، وأجيب بأن المراد الاختصار باللفظ ، والإحضار الأول الذى فى العهد الخارجى والموصول ليس باللفظ ، بل بالعلم بالمعهود وبالصله ، وحينئذ فالإحضار باللفظ لا يكون إلا أولا وفيه أن المعهود الخارجى قد يكون إحضاره أولا ـ باللفظ بأن يذكر اسم الجنس أولا ـ ، ثم يعرف بلام العهد نحو : جاءنى رجل فأكرمت الرجل ، إلا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الإحضار باللفظ ، بل تقدم الإحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال إحضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب ، فإن جنس إحضاره أولا باللفظ ؛ لأنه اعتبر فيه تقدم ذكره غايه الأمر أنه عمم فى الذكر فأريد الذكر مطلقا ولو حكما. ا ه. سم.

(قوله : وهذه القيود) أى : الثلاثه وهى إحضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال : إن القيد الأخير يغنى عن القيدين قبله ؛ لأنه متى أحضر باسم مختص به كان ذلك الإحضار له بعينه ابتداء (قوله : لتحقيق) أى : إيضاح مقام العلميه والمراد بمقامها الأمر الذى يقتضى إيراد المسند إليه عاما كإحضاره فى ذهن السامع ابتداء ، وقوله لتحقيق مقام إلخ أى : لا ـ للاحتراز أى : إن المقصود منها إيضاح المقام لا للاحتراز فلا ينافى أن الاحتراز حاصل ، لكن ليس مقصودا (قوله : وإلا ـ فالقيد إلخ) أى : وإلا ـ نقل إنها لتحقيق مقام العلميه ، بل قلنا إنها للإخراج فلا يصح ؛ لأن القيد الأخير يغنى عن القيدين السابقين قبله فى الإخراج ، فما خرج بهما يخرج به ؛ لأن

وقيل : احترز بقوله : ابتداء عن الإحضار بشرط كما فى الضمير الغائب ، والمعرف بلام العهد فإنه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فإنه يشترط تقدم العلم بالصله ؛ وفيه نظر ؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك ، حتى العلم فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(١)) فالله أصله : الإله ؛ ...

******

إحضار الشىء باسمه المختص به إحضار له بعينه أول مره فلا يكون إلا عاما ، فإن قلت : لا نسلم أنه يغنى عنهما فى الإخراج ، ألا ترى أن الرحمن مختص به سبحانه وتعالى ، ولا يفيد إحضار الذات العليه ابتداء قلت : هذا الاختصاص عارض لا بحسب الوضع ؛ لأنه ليس بعلم ، بل صفه (قوله : وقيل احترز إلخ) هذا مقابل لقوله أى : أول مره فى تفسير قول المصنف ابتداء ، وليس جوابا عن قوله ، وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق ، وحينئذ فكان المناسب فى المقابله أن يقول وقيل معنى قوله ابتداء ، أى : بلا شرط وهو احتراز عن الإحضار إلخ.

(قوله : كما فى الضمير الغائب إلخ) أى : وكاسم الإشاره ، فإنه يشترط الإشاره الحسيه معه ، والمعرف بالإضافه العهديه فإنه يشترط تقدم العهد فتأمل (قوله : لأن جميع طرق التعريف كذلك) أى : مشروطه بتقدم شىء (قوله : حتى العلم) أى : فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود ، وهذا الرد ظاهر إن أريد بالشرط أى : شرط كان ليشمل العلم بالوضع ، فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أى : من غير توقف بعد العلم بالوضع على شىء آخر كان الرد على هذا القائل أن يقال : هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استدراك قوله باسم مختص به ؛ لأنه ما خرج به من بقيه المعارف خرج بقوله ابتداء على أن معناه ما ذكر ، ولصاحب هذا القيل أن يجيب بنظير قول الشارح وهذه القيود إلخ : بأن يقول : إن القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكر لتحقيق مقام العلميه لا للاحتراز ، وإلا فما قبله يغنى عنه.

(قوله : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبرا أوّل (٢) وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله ، بناء على حسن إبدال النكره الغير الموصوفه من المعرفه إذا

١- الإخلاص : ١.

٢- فى المطبوعه : أولا.

حذفت الهمزه وعوض عنها حرف التعريف ...

******

استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه - كما ذكره الرضى ، ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول والله مبتدأ ثانيا والجمله خبره ، وتعتبر الأحديه بحسب الوصف بمعنى أنه أحد فى وصفه كالوجوب واستحقاق العباده أو بحسب الذات أى : أنه لا- تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظهر فائده حمل الأحد عليه تعالى ، ولا- يكون مثل : زيد أحد ، والشاهد إنما هو على الإعراب الثانى فى إيراد المسند إليه علما لأجل إحضاره فى ذهن السامع ابتداء بجميع شخصياته التى قام عليها الدليل : كالقدره ونحوها باسم خاص به تعالى ، ووجه كونه علما أنه وضع من أول الأمر للذات كما عليه أئمه الدين ، وأما على الإعراب الأول فلا شاهد فيه ؛ لأن لفظ الجلاله لم يقع مسندا إليه ، بل مسندا (قوله : حذفت الهمزه) (١) أى : تخفيفا ، لكن إن كان الحذف بعد إلقاء حركتها على اللام كان الحذف قياسيا ؛ لأنها قبل ذلك متعاصيه بالحركه ويكون الإدغام غير قياسى لتحرك أول المثلين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزه ؛ لأن المحذوف قياسا فى قوه المذكور ، وإن كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسى ويكون الإدغام حينئذ قياسا لسكون أول المثلين ، وعدم الحاجز بينهما أصلا (قوله : وعوض عنها حرف التعريف) فيه نظر من وجهين.

الأول : أن معنى التعويض الإتيان بالشىء عوضا ، فيقتضى أنه غير موجود فى الكلمه ، وإلا لزم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود قبل التعويض.

الثانى : أنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهمزه فى قولنا : الإله ، واللازم باطل فيهما ، والجواب : أن المراد بالتعويض فى قوله وعوض عنها إلخ : قصد

١- والله : أصله إلاه على فعال بمعنى مفعول ؛ لأنه مألوه لأنه مؤتم به ، فلما أدخلت عليه الألف واللام حذفت الهمزه تخفيفا لكثرته فى الكلام. ولو كانت عوضا منها لما اجتمعتا مع المعوض منه فى قولهم الإله. وقال ابن القيم : واسم (الله) دال على كونه مألوها معبودا تؤلهه الخلائق محبه وتعظيما وخضوعا وفزعا إليه فى الحوائج والنوائب وذلك مستلزم لكمال ربوبيته ورحمته المتضمنه لكمال الملك والحمد. انظر : لسان العرب (١ / ١١٥) ماده (أله) ، ومدارج السالكين لابن القيم (١ / ٣٢).

ثم جعل علما ...

******

العوضيه أى : ثم بعد حذف الهمزه قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عنها أى : ثم أدغم ثم فخم وعظم ، ثم جعل علما ففى الكلام حذف.

ثم اعلم أن هذا الترتيب إنما هو بالنظر للاعتبار لا باعتبار الحقيقه والوجود الخارجى ، وبعضهم أجاب بجواب آخر وهو : أن أل فى قوله أصله إلاله من الحكايه لا من المحكى ، فمراده أن أصله إله منكر وإنما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدأ لإفاده الحصر كما فى : زيد الأمير ردا على من يقول : أصله لاه (قوله : ثم جعل علما) أى : شخصيا ثم لا يخلو إما أن يريد أنه علم بالوضع ، أو بالغلبه التحقيقيه ، أو التقديريه ، فإن أراد الأول صح على القول بأن الواضع هو الله ، وأشكل على القول بأن الواضع البشر ؛ لأن الوضع يستلزم العلم بالموضوع له وذاته تعالى غير معلومه بالكنه لغيره ، وأجيب بأن الوضع إنما يتوقف على العلم بالموضوع له ولو من بعض الوجوه ، وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقه ، وإن أراد أنه علم بالغلبه التحقيقيه أشكل من جهه أن العلم بالغلبه التحقيقيه لا بد أن يسبق له استعمال فى غير ما غلب عليه ولفظ الجلاله لم يستعمل فى غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبه الاستعمال ، وأجيب بأن الحكم عليه بالغلبه بالنظر لأصله وهو إله ، والشىء مع أصله بمنزله لفظ واحد يصح أن يحكم على أحدهما بحكم الآخر وإله فى الأصل اسم لكل معبود ثم غلب منكرا ، أو بعد إدخال أل عليه على الخلاف فى ذلك على الذات العليه ، وإن أراد أنه علم بالغلبه التقديريه فلا إشكال والحاصل أنه اختلف فى لفظ الجلاله ، فقيل : علم بالوضع ، وقيل : بالغلبه التحقيقيه ، وقيل : بالغلبه التقديريه ، والأول مشكل على القول بأن الواضع البشر ، وتقدم الجواب عنه ، والثانى مشكل أيضا ، وتقدم الجواب عنه ، والثالث : ظاهر لا غبار عليه ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكر ، ثم جعل علما إلخ - خلاف ما عليه الأئمه الأربعه من أن لفظ الله وضع للذات العليه من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه ، ومن غير اشتقاق له من شىء كما نقل عن سيبويه.

للـذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضـهم أنه اسم لمفهوم الواجب لـذاته أو المسـتحق للعبوديه له ؛ وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما ؛ لأن مفهوم العلم جزئى ؛ وفيه نظر ؛ لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنـا : لاـ إله إلا الله – كلمه توحيـد ، ولو كان الله اسـما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيـد ؛ لأن الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثره.

******

(قوله : للـذات) أى : المعلومه لكـل أحـد المعينه بكونها واجبه الوجود إلـخ ، فقوله الواجب إلـخ : بيان للـذات المسـماه ، وليس معتبرا فى المسـمى وإلاـ كـان المسـمى مجموع الـذات والصـفه ، وأنه ليس كـذلك ؛ لأـنه يقتضـى أن يكون لفـظ الجلاله كليا وسيأتى رده ، بل المسمى الذات وحدها قاله سم.

إن قلت : هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع للشىء مع جميع مشخصاته. قلت : قد سبق أن المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هى ذات المقتضى لجزئيتها وتعينها بقطع النظر عن كونها قديمه أو حادثه ، وحينئذ فلفظ الجلاله اسم للذات وما كان لازما لها من حيث إنها ذات كالوجود ، وأما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصـفات فأمور زائده على الذات غير لازمه لها من حيث إنها ذات ، وحينئـذ فلا تكون من جمله الموضوع له (قوله : الواجب الوجود) أى : التى وجودها واجب لا يقبل الانتفاء لا أزلا ولا أبدا.

(قوله : وزعم بعضـهم) هو الشارح الخلخالى (قوله : اسم) أى : وليس بعلم ؛ لأن مفهوم العلم جزئى وهـذا مفهومه كلى كما قال. (قوله : لمفهوم الواجب لـذاته) الإضافه بيانيه ، والواجب لذاته هو الذى لا يحتاج لغيره فى وجوده. وقوله : للعبوديه له أى : لكون الغير يعبـده (قوله : وكـل منهما) أى : من هـذين الأمرين اللـذين وضع لهما اللفظ كلى (قوله : فلا يكون) أى : لفظ الجلاله علما أى بـالوضع فلاـ ينـافى أنه على هـذا القول قـد يجعـل علما بالغلبه (قوله : أنه) أى : لفظ الجلاله (قوله : كيف) أى : كيف يكون اسـما للمفهوم الكلى ، والحال أنهم قد أجمعوا إلخ أى أنه لا يصح ذلك فهو اسـتفهام تعجبى بمعنى النفى (قوله : كلمه توحيد) أى : كلمه تفيد التوحيد وتدل عليه (قوله : لما أفادت التوحيد) أى : لكن التالى وهو عدم إفادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم

(أو تعظيم أو إهانه) كما فى الألقاب ...

******

وهو كون لفظ الجلاله اسما للمفهوم الكلى ، وقوله لأن الكلى إلخ هذا دليل للشرطيه ، وقوله من حيث هو كلى أى : لا من حيث انحصاره فى الخارج فى جزئى معين ، وقوله يحتمل الكثره أى وهى تنافى التوحيد ، والمراد باحتماله الكثره قبوله لها فى الخارج وليس المراد به ما قابل الجزم ، فانـدفع ما يقال كان الأولى أن يقول يفيد الكثره ؛ لأن الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثره قطعا لا ـ احتمالا ، ثم إن قوله : لو كان لفظ الجلاله اسما للمفهوم الكلى لما أفاد التوحيـد – فيه نظر ؛ لأنه على تقـدير وضـعه للمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطه القرينه المعينه الداله على انحصار ذلك المفهوم فى الفرد المخصوص ، وحينئذ فالملازمه ممنوعه.

وأجيب بأن المراد لما أفاد التوحيـد بذاته أى : باعتبار معناه لغه بدون القرينه المعينه واللازم باطل ؛ لأنه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهـل اللغه يفرقون بين : " لا ـ إله إلا ـ الله " ، " ولا ـ إله إلا الرحمن " – من حيث إفاده التوحيـد ، فيجعلون الأول مفيـدا للتوحيد دون الثانى ، فـدل ذلك الفرق على أن الأول يفيـد التوحيـد بـذاته ، وإلا فالقرائن توجد مع كل منهما ، وبهذا يتبين لك فساد ما قيل إن إفاده " لا إله إلا الله " التوحيد إنما هى بحسب الشرع – لا بحسب اللغه.

(قوله : أو تعظيم أو إهـانه) لم يقـل تعظيمه أو إهـانته ؛ لأـنه قـد يقصـد بـإيراده علمـا تعظيم غير المسـند إليه ، أو إهانته ك : أبو الفضل صديقك ، وأبو جهل رفيقك ، فإن فى إيراده علما تعظيم المضاف للمسند فى الأول ، وإهانه المضاف للمسند فى الثانى (قوله : كمـا فى الألقـاب) أى : كـالتعظيم والإهـانه التى فى الألقاب أى : وكالأسـماء الصالحه لـذلك كما فى : على ومعاويه إذا اعتبرناهما اسـمين ، وكما فى الكنى الصالحه لذلك أيضا نحو : أبو الخير وأبو الشر ، وإنما نص على الألقاب ؛ لأنها الواضحه فى ذلك ؛ لأن الغرض من وضـعها الإشـعار بالمـدح أو الذم ، وقد يتضـمنهما الأسـماء وإن لم يقصد بالوضع إلا تميز الذات لكونها منقوله عن معان شريفه أو خسيسه : كمحمد وكلب ، أو

الصالحه لذلك ، مثل : ركب عليّ ، وهرب معاويه.

(أو كنايه) عن معنى يصلح العلم له ، نحو : أبو لهب فعل كذا كنايه عن كونه جهنميا ؛ ...

******

لاشتهار مسماها بصفه محموده أو مذمومه : كحاتم ومادر ، وبعد الألقاب فى ذلك الكنى : كأبى الفضل ، وأبى الجهل.

(قوله : الصالحه لذلك) أى : للتعظيم أو الإهانه أى المشعره بذلك من حيث إنها موضوعه لذلك المعنى فى الأصل وهذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحه لعدم وجودها ؛ لأن اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون إلا صالحا للتعظيم أو الإهانه (قوله : مثل ركب عليّ إلخ) أى : فالإتيان بالمسند إليه علما لأجل الدلاله على تعظيم مسماه ، فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لأخذه من العلو والإهانه مأخوذه من لفظ معاويه ؛ لأنه مأخوذ من العو وهو صريخ الذئب فذكر الركوب والانهزام ليس لتوقف الإشعار عليه وإلا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الإهانه ، بل الإفاده من غيره ، ثم إن التمثيل بعلى ومعاويه على اعتبار أنهما لقبان فإنهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين.

(قوله : أو كنايه) أى : إنه يؤتى بالمسند إليه علما لأجل كونه كنايه عن معنى يصلح العلم له أى : لذلك المعنى بحسب معناه الأصلى قبل العلميه (قوله : نحو أبو لهب فعل كذا كنايه إلخ) أى : فقولك أبو لهب فعل كذا فى معنى قولك جهنمى فعل كذا ، وتوجيه الكنايه فى ذلك المثال : أن أبا لهب بحسب الأصل مركب إضافى فى معناه ملابس اللهب أى : النار ملابسه شديده ، كما أن معنى أبو الخير ، وأبو الشر ، وأبو الفضل ، وأخو الحرب - ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا أى : من أهل جهنم ، فإن اللهب الحقيقى لهب نار جهنم ، فأطلق أبو لهب وأريد لازمه وهو كونه جهنميا ، فإذا قلت فى شأن كافر مسمى : بأبى لهب ، أبو لهب فعل كذا مريدا بذلك جهنميا فعل كذا - كان كنايه من إطلاق اسم الملزوم وهو الذات الملازمه للهب ، وإراده اللازم وهو الجهنمى والحاصل أنك إذا قلت فى شأن كافر اسمه أبو لهب -

بـالنظر إلى الوضع الأـول ؛ أعنى الإضـافى ؛ لأـن معنـاه ملاـزم النار وملابسـها ، ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ؛ وهذا القدر كاف فى الكنايه ، ...

******

أبو لهب فعل كـذا - فالنكته فى إيراد المسـند إليه علما الكنايه عن كونه جهنميا ، ووجه الكنايه أن معنى أبو لهب بالنظر للوضـع الأـول ذات ملازمه للنار ، ويلزم من ملازمته للنار كونه جهنميا ، فقـد أطلقت اسم الملزوم وهو أبو لهب وأردت اللازم وهو كونه جهنميـا فإفـاده عـذابه بالنار وغيرهما مما فى جهنم (قوله : بالنظر إلـخ) أى : والكنايه فى هـذا العلم إنما تكون بالنظر إلى الوضـع الأول أى : بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الأول وهو الإضافى ، لا بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى.

(قوله : أعنى الإضـافى) عبر بـأعنى إشـاره لـدفع ما يتوهم من أن المراد بالوضع الأول الوضع العلمى فى قولهم : ما وضع أولا هو العلم ، ومـا وضع ثانيـا ، إن أشـعر بمـدح أو ذم فلقب ، وإن صـدر بـأب أو أم فكنيه (قوله : لأـن معناه) أى : لفظ أبو لهب بالنظر للوضع الأول (قوله : ملازم النار) أى : الكامله وهى جهنم ؛ لأن الشـىء إذا أطلق ينصـرف للفرد الكامل منه ، فاندفع ما يقال : إن الفران ملابس للنار مع أنه ليس جهنميا ، والأولى كما قال العصام أن يقال : إن معناه بالوضع الأول من تتولد منه النار ؛ لأنه وقود لهـا ، إذ لاـ شـك فى لزوم كونه جهنميـا لـذلك المعنى بخلاـف ما قال الشارح فإنه يحتاج إلى ادعاء أن المراد باللهب الحقيقى أعنى نـار جهنم لأجل أن يسـتلزم الكون جهنميا (قوله : ويلزمه) أى : يلزم الشـخص الملابس للنار الكامله أنه جهنمى أى : لزوما عرفيا ؛ لأنه يكفى عنـد علماء المعانى لأنهم يكتفون بالملازمه فى الجمله وهو أن يكون أحـد الأمرين بحيث يصـلح للانتقال منه للآخر ، وإن لم يكن هناك لزوم عقلى ، واندفع ما يقال لا نسـلم أنه يلزم من ملابسه الشخص للنار الحقيقيه أن يكون جهنميا لم لا يجوز أن يكون ملابسا لها وهو غير جهنمى - ألا ترى للملائكه الزبانيه فإنهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنميه.

(قوله : فيكون) أى الانتقـال إلى كونه جهنميـا انتقالاـ من الملزوم أعنى الـذات الملاـزمه للنار الحقيقيه ، وقوله إلى اللازم أعنى : كونه جهنميا (قوله : وهذا القدر) أى :

وقيل فى هذا المقام : إن الكنايه ...

******

الانتقال من المعنى الموضوع له أولا ، وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ إلى لازمه كاف فى الكنايه ولا تتوقف على إراده لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينه ، وهذا جواب عما يقال إن الكنايه يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما فى كثير الرماد ، فإنه استعمل فى كثره الرماد مرادا منه لازم معناه وهو الكرم وهنا ليس كذلك ؛ لأن المعنى الذى استعمل فيه اللفظ الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها ، وحاصل الجواب أن قولهم يجب فى الكنايه أن يكون اللفظ مستعملا فى لازم معناه يعنى إذا كانت الكنايه باعتبار المسمى بهذا الاسم ، وأما إذا كانت الكنايه باعتبار المعنى الأصلى ، كما هنا ، فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه ، بل يكفى فيها الانتقال من المعنى الأصلى الموضوع له أولا ، وإن لم يكن اللفظ مستعملا فيه إلى لازمه ، وبهذا الجواب سقط قول الشيخ يس.

بقى شىء وهو أن الكنايه الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ للازمه بواسطه أو بوسائط ، فإن كان المعنى الإضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف فى معنى الكنايه حتى يقال وهذا القدر كاف ، وإن لم يكن لازما ولا انتقال فلا كنايه أصلا ، والظاهر أنه غير لازم ، فإن الملابس للنار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم إلا أن يقال : إنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الإضافى ؛ لأنه يلتفت إلى المعانى الأصليه عند الاستعمال فى المعانى الحاليه ، ثم ينتقل عن المعنى الإضافى إلى لازمه ، وهذا القدر كاف (قوله : وقيل إلخ) حاصله أن الكنايه على هذا القول فى قولك : أبو لهب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوى وهو المعنى العلمى أن الكنايه فيه مثل الكنايه فى جاء حاتم ، وبيان ذلك أن حاتما موضوع للذات المعينه الموصوفه بالكرم ويلزمها كونها جوادا ، فإذا قلت فى شأن شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم : جاء حاتم ، وأردت جاء جواد فقد استعملت اللفظ فى نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد ، وكذا أبو لهب معناه العلمى الذات المعينه الكافره ، ويلزمها أن تكون جهنميه ، فإذا قلت فى شأن كافر غير أبى لهب جاء أبو لهب وأردت

كما يقال : جاء حاتم ؛ ويراد به لازمه ؛ أى : جواد ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال : رأيت أبا لهب ؛ أى : جهنميا ؛ وفيه نظر ؛ لأنه حينئذ يكون استعاره ، ...

******

جاء جهنمى فقد استعملت اللفظ فى نفس اللازم للمعنى العلمى ، وأما على القول الأول فالعلم مستعمل فى معناه الأصلى لينتقل منه إلى لازمه ، والحاصل أنه على الأول اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى لينتقل منه للازم معناه ، وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الأصلى ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعينه أصلا ، وإنما استعمل فى لازمها ابتداء فحاتم مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم للذات المخصوصه المسماه بحاتم لا فى الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه إلى كونه جوادا ، وكذا أبو لهب استعمل ابتداء فى الجهنمى اللازم للذات المخصوصه المسماه بأبى لهب ، ولم يستعمل فى الشخص المعروف ، وهو عبد العزى لينتقل منه إلى كونه جهنميا (قوله : كما يقال إلخ) أى : مثل الكنايه فى القول الذى يقال لأى كريم غير حاتم الطائى : جاء حاتم (قوله : ويراد به لازمه) أى لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به (قوله : لا الشخص) أى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائى لينتقل منه إلى لازمه أعنى كونه جوادا (قوله : ويقال) عطف على قوله يقال سابقا.

(قوله : أى جهنميا) أى : لا الشخص المسمى بأبى لهب ففى كلامه اكتفاء ، وحاصله أن يطلق أبو لهب مرادا به جهنمى على أى كافر كان غير مسمى بأبى لهب بأن كان اسمه زيدا مثلا لا مرادا به الشخص المسمى بأبى لهب لينتقل منه إلى لازمه (قوله : وفيه نظر) قد رد الشارح هذا القول بثلاثه أمور ذكر الأول بقوله ؛ لأنه إلخ ، والثانى بقوله ولو كان إلخ ، والثالث بقوله ومما يدل إلخ (قوله : لأنه حينئذ يكون استعاره) أى : لأنه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقه المشابهه فى الجود ، وكذا أبو لهب مستعمل فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمى لعلاقه المشابهه فى الكفر والجهنميه ، والقرينه هنا مانعه من إراده المعنى الأصلى لاستحاله أن يكون حاتم الطائى أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهما وذلك معنى الاستعاره ،

لا كنايه على ما سيجىء ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا : فعل هذا الرجل كذا ، مشيرا إلى كافر ، وقولنا : أبو جهل فعل كذا ، كنايه عن الجهنمى ، ...

******

ثم لا ينبغى أن يكون المراد على هذا القبيل أن لفظ حاتم مستعمل فى الشخص المسمى بحاتم لينتقل منه إلى لازمه وهو الجواد ؛ لأنه خلاف المتبادر من قول الشارح ، ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله الآتى ، ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر ؛ ولأن هذا معنى الكنايه على مذهب المصنف فلا يصح قوله : لأنه حينئذ استعاره لا كنايه ، وكذا لا ينبغى أن يكون المراد على هذا القيل أن حاتما استعمل فى الجواد لينتقل إلى ملزومه وهو الشخص المعلوم ، وأن أبا لهب استعمل فى الجهنمى لينتقل إلى ملزومه وهو الكافر المعلوم ؛ لأنه خلاف كلام الشارح ؛ ولأن هذا معنى الكنايه على مذهب السكاكى فلا يصح قول الشارح : إنه حينئذ يكون استعاره لا كنايه - فليتأمل.

كذا ينبغى تقرير هذا المقام خلافا لما فى حواشى سم. ا ه. يس.

(قوله : يكون استعاره) أى : إن اعتبر أن العلاقه المشابهه ، وإن اعتبر أن العلاقه غيرها : كالإطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا ، وذلك أنه يصح أن يكون من قبيل إطلاق اسم المقيد وهو : أبو لهب ، فإنه اسم للكافر المخصوص الذى نزلت فيه الآيه على المطلق وهو مطلق الكافر ، ثم أريد به الكافر المخصوص المسمى بزيد مثلا- فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين علاقته الإطلاق والتقييد كإطلاق المشفر الذى هو اسم لشفه البعير على مطلق الشفه ، ثم أريد منها شفه الإنسان (قوله : على ما سيجىء) أى : فى مبحث الكنايه من أن : الكنايه استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل منه للازمه على مذهب المصنف ، وعلى مذهب السكاكى استعمال اللفظ فى لازم معناه ابتداء لينتقل منه إلى الملزوم وهو معنى اللفظ الموضوع له ، وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء فى اللازم لينتقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ على ما مر (قوله : ولو كان المراد ما ذكره) أى : لو كان المراد فى تقرير الكنايه ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل فى لازم الذات للزم عليه أنك إذا أشرت لكافر ، وقلت فعل كذا هذا الرجل ، والقصد أن الفعل صدر من

ولم يقل به أحد ، ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح ، وغيره فى هذه الكنايه بقوله تعالى : (تَبَّتْ يَدا أَبِى لَهَبٍ)(1) ، ...

******

غير هذا الرجل المشار إليه ، أو قلت فى شأن كافر لا يسمى بأبى جهل أبو جهل فعل كذا يكون كنايه عن الجهنمى ؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل ، والإشاره للكافر وأردت اللازم وهو الجهنمى ، وجعل هذا من الكنايه لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمى كون الذات الكافره مستلزمه له ، وهذا الإلزام لا يتوجه على القول الأول من أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى وهو الإضافى لينتقل منه إلى لازمه الذى هو الجهنمى ؛ لأن المعنى الإضافى فى أبى جهل ليس من لوازمه الجهنمى (قوله : ولم يقل به أحد) أى : لم يقل بأنه كنايه أحد ، وقد يجاب بأنه لا يلزم من فهم الجهنمى من أبى لهب فهمه من أبى جهل ، ولا من قولك هذا لعدم اشتهار المعنى الذى وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمى.

والحاصل أن المعنى الذى وضع له اللفظ تاره يشتهر بصفه ، وتاره لا يشتهر بها ، وإن كانت تلك الصفه ثابته له ، فإن كان مشتهرا كما فى أبى لهب فإنه اشتهر بأنه جهنمى فيصح استعمال اللفظ فى تلك الصفه اللازمه على طريق الاستعاره أو الكنايه ، وإن كان غير مشتهر : كزيد وعمرو الكافرين لم يقل أحد لصحه استعمال اللفظ فى ذلك الوصف كنايه أو استعاره فأبو لهب اشتهر بأنه جهنمى دون أبى جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله : فى هذه الكنايه) أى : لهذه الكنايه ففى بمعنى اللام (قوله : (تَبَّتْ يَدا أَبِى لَهَبٍ)) إن قلت الكلام فى العلم المسند إليه وأبو لهب فى الآيه مضاف إليه لا مسند إليه ، فكيف يمثل صاحب المفتاح بهذه الآيه؟ أجيب بأن اليد فى الآيه مقحمه ؛ لأن غالب الأعمال بها ، فإذا هلكت فقد هلك صاحبها ، وحينئذ فأبو لهب مسند إليه فى الحقيقه ، وقيل : إنها غير زائده لما روى أن سبب النزول أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبى صلى الله عليه وسلم وعليه فيكون ذكره الآيه فى باب المسند إليه تتميما للفائده كما هو دأب السكاكى.

١- المسد : ١.

ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب ، لا كافر آخر.

(أو إيهام استلذاذه) أى : وجدان العلم لذيذا ، نحو قوله :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا

ليلاى منكنّ أم ليلى من البشر (١)

(أو التبرك به) ...

******

(قوله : ولا شك أن المراد إلخ) أى : وحيث كان المراد الشخص المسمى بأبى لهب لا كافرا آخر لم يكن كنايه عن الجهنمى إلا على القول الأول ، إذ على القول الثانى لا يكون أبو لهب كنايه عن الجهنمى إلا إذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبى لهب كما مر (قوله : أو إيهام استلذاذه) أى : استلذاذ المتكلم بالمسند إليه أن يوهم المتكلم المخاطب أنه وجد المسند إليه لذيذا ، وفى ذكر الإيهام نظر ؛ لأن اللفظ الدال على المحبوب للنفس لذيذ عندها فالاستلذاذ حاصل تحقيقا لا على سبيل الإيهام ، فالأولى أن يقول أو الإعلام بالاستلذاذ به ، وأجيب بأمرين الأول أن المراد اللذه الحسيه باعتبار الدلاله على المعنى ، ولا شك أنها متوهمه لا محققه ، الثانى أن المراد اللذه بذكر العلم من غير اعتبار الدلاله على المعنى ، ولا شك أن حصول اللذه المعنويه بذكر العلم من غير اعتبار الدلاله على المعنى أمر متوهم.

هذا كله إن فسرنا الإيهام بالتوهم ، أما لو أريد به الإيقاع فى وهم السامع أى : ذهنه ولو على سبيل التحقق فلا اعتراض أصلا (قوله : ليلاى إلخ) أضاف ليلى إلى نفسه حين كونها من الظبيات ولم يضفها إلى نفسه حين كونها من البشر لكمال حسده وغيرته - ذكره شيخنا الحفنى ، والشاهد فى قوله : أم ليلى ، إذ مقتضى الظاهر أن يقول : أم هى لتقدم المرجع ، لكنه أورد المسند إليه علما لإيهام استلذاذه.

(قوله : أو التبرك) يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلاله العلم على المعنى ، وأن يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبارات تلك الدلاله فعلى التوجيه الأول يتعين عطفه على الإيهام ؛ لأن التبرك حاصل تحقيقا ، لا أنه متوهم وعلى الثانى يكون معطوفا على الاستلذاذ ؛ لأن التبرك حينئذ متوهم لا محقق.

١- نسب لقيس بن الملوح فى كتاب التبيان للطيى تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ١٤٨ ج ١ ، معاهد التنصيص ٣ / ١٦٧ ، ونسب للعرجى فى ذيل ديوانه ص ١٨٢ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ص ١ / ٥٧.

نحو : الله الهادى ومحمد الشفيع.

(أو نحو ذلك) كالتفاؤل ، والتطير ، والتسجيل على السامع ، وغيره مما يناسب اعتباره فى الأعلام.

(وبالموصوليه) أى : تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصه به سوى الصله كقولك : ...

******

(قوله : نحو : الله الهادى) أى : عند ذكر الله تعالى ، وقوله : ومحمد الشفيع أى : عند ذكر المصطفى - صلى الله عليه وسلم - (قوله : كالتفاؤل) هو بالهمزه ، وذلك نحو : سعد فى دارك (قوله : والتطير) أى : التشاؤم كالسفاح فى دار صديقك (قوله : والتسجيل) أى : ضبط الحكم وكتابته عليه ، كما لو قال الحاكم لعمرو : وهل أقر زيد بكذا؟ فيقول عمرو : زيد أقر بكذا ، فلم يقل هو أقر بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهاده عليه بعد (قوله : وغيره مما يناسب اعتباره إلخ) كالتنبيه على غباوه السامع كما لو قال لك عمرو : هل زيد فعل كذا؟ فتقول له : زيد فعل كذا بإيراد المسند إليه علما مع كون المحل للضمير للتنبيه على بلاده المخاطب وأنه لا يفهم إلا باسم المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام ، وكالحث على الترحم نحو : أبو الفقر يسألك.

[تعريفه بالموصوليه]

(قوله : لعدم علم المخاطب) أى : فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم (قوله : بالأحوال المختصه به) الأولى أن يقول بالأمور المختصه به ليشمل عدم العلم بالاسم ، ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها فى غيره (قوله : سوى الصله) فيه أن عدم العلم بسوى الصله لا يستدعى إتيان المسند إليه موصولا ؛ لأنه إذا علم بالصله أمكن أن يعبر عنه بطريق غير الموصوليه كالإضافه نحو : مصاحبنا بالأمس كذا وكذا ، وأجيب بأن النكته لا يشترط فيها أن تكون مختصه بتلك الطريق ولا أن تكون أولى بها بل يكفى وجود مناسبه بينهما ، وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضا ، فليس المراد بالاقتضاء هنا إلا

.....

******

مجرد المناسبه من غير اطراد وانعكاس ، فالعلم بالحال المختصه كما يحصل بالموصوليه يحصل بالإضافه ، وبهذا يجاب أيضا عما أورد على قوله أو استهجان إلخ من أن مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصوليه ؛ لجواز أن يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لا استهجان فيه ، فلا بد من انضمام شيء إلى الاستهجان ليترجح اختيار الموصوليه على ما سواها من الطرق.

واعلم أن ما ذكرناه من أن النكته لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق ، بل يكفى كونها مناسبه للمقتضى كانت موجبه أو مرجحه ، أو لم تكن كذلك والترجيح من قصد المتكلم هذه طريقه المفتاح ومذهب الشارح أن النكته لا بد أن تكون موجبه أو مرجحه ، ولذا قال العلامه عبد الحكيم : إن عدم علم المخاطب سوى الصله نكته موجبه لإيراده موصولا ؛ لأنه إذا لم يكن معلوما للمخاطب شيء من الأحوال المختصه إلا الصله لا يمكن إيراده بشيء من طرق التعريف سوى الموصوليه ، وإيراده نكره خروج عما نحن فيه ، إذ كلامنا فى إيراده معرفه ولا ينقض بقولنا : مصاحبنا أمس رجل فاضل ، أو : الرجل الذى كان معنا بالأمس فاضل ؛ لأن طريق الإضافه إحضار للمعهود بعنوان المضاف إليه وطريق أداه التعريف إحضار للمعهود بعنوان أل وطريق الموصوليه إحضار له بعنوان النسبه الخبريه المفيده لاتصاف الموصوليه بها ، وهذه الطرق متغايره. ا ه ..

وأما ما أورده بعضهم على المصنف من أن عدم العلم بسوى الصله لا يستدعى إتيان المسند إليه موصولا للاستغناء عن الموصول بجعل تلك الحاله المختصه المعلومه للمخاطب صفه للنكره ، وأجاب عنه بأن تعيين الموصول وضعى بخلاف تعيين النكره ، فإنه بحسب الخارج دون الوضع ؛ لأن الموصول موضوع لكل معين وضعا واحدا باعتبار أمر عام أو موضوعه للمفهوم الكلى مستعمله فيه ، وإن كانت منحصره فى معين بحسب الخارج ، وما كان تعيينه بحسب الوضع أقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو فى حيز السقوط ؛ لأن الكلام فى ترجح تعريف على تعريف بعد كون المقام

(الـذى كـان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصـنف لما لا يكون للمتكلم أو لو لكليهما علم بغير الصـله ، نحو : الـذين فى بلاد المشرق لا أعرفهم ، أو لا نعرفهم ؛ لقله جدوى مثل هذا الكلام.

******

للتعريف والنكره الموصوفه بمعزل عنه ، نعم يرد على المصنف شىء آخر وهو أن قوله : سوى الصله يقتضى أن الخبر غير معلوم للمخاطب ؛ لأنه من الأحوال المختصه بالمسـند إليه ولم يستثن منها إلا الصله مع أنه قد يكون معلوما للمخاطب ، وذلك فيما إذا كـان المقصود من الخبر لاـزم الفائـده ، فكـان الأـولى أن يقول سوى الصـله والخبر ، وأجيب بـأن الخبر لاـ يجب أن يكون من الأـحوال المختصه بالمسـند إليه ، بـل تاره يكون من الأحوال العامه كما فى مثال الشارح ، وتاره يكون من الأحوال الخاصه كما فى : بقره تكلمت فلم يدخل الخبر حينئذ فى المسـتثنى منه فلا وجه لإخراجه ، وأما الصله فيجب أن تكون مختصه بالمسند إليه ؛ لأنها معينه له بدليل أنه صار معرفه بواسـطه إتصافه بها (قوله : الذى كان معنا أمس إلخ) أى : فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسـند إليه إلا كونه كان معنا بالأمس ولم يعلم كونه عالما أو لا (قوله : لما لا يكون للمتكلم إلـخ) ما مصدريه أى : لم يتعرض لعـدم كـون المتكلم له علم بسوى الصـله ولاـ لعـدم كون كـل من المتكلم والمخـاطب له علم بسوى الصـله أو موصوله والعـائد محذوف أى : لما لا يكون فيه للمتكلم إلخ.

(قوله : نحو الـذين فى بلاـد المشـرق إلـخ) أى : فالمتكلم وحـده ، أو مع المخاطب ليس له علم إلا بالصـله وهى الكون فى بلاد المشـرق (قوله : الذين إلخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب ، والأولى أن يمثل لعدم علم المتكلم بقوله : الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم ؛ لأنه أدل على معرفه المخاطب من مثال الشارح (قوله : لقله جدوى مثل هذا الكلام) أى : لقله الفائده فى هذا الكلام ، وإنما لم يقل لعـدم فائـده هـذا الكلام ؛ لأنه لا يخلو عن فائـده وهى إفاده المخاطب عدم معرفه المتكلم لهم وإنما كانت تلك الفائـده قليله النفع بحيث لاـ يلتفت إليهـا البليغ؟ لأـن المفروض أن المتكلم لا يعلم بشـىء من الأحوال المختصه سوى الصـله فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم إلا بالأحوال العامه ،

(أو لاستهجان التصريح بالاسم ، أو زياده التقرير) أى : تقرير الغرض المسوق له الكلام ، وقيل : تقرير المسند ، وقيل : تقرير المسند إليه (نحو : (وَراوَدَتْهُ) أى : يوسف ، والمراوده : مفاعله من راد يرود : جاء وذهب ، ...

******

والحكم بالأحوال العامه قليل الجدوى ؛ لأن الأغلب العلم بها بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصله ، فإن المتكلم يجوز أن يكون عالما بالأحوال المختصه به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ، ثم إن قوله لقله جدوى إلخ يقتضى أنه لا يكون فى الكلام فائده عظيمه عند انتفاء علم المتكلم بغير الصله وليس كذلك ، بل قد يكون فيه ذلك كقول : الذى ملك الروم يعظم العلماء فإن معرفه أنه يعظم العلماء فائده معتد بها ، وكذلك قولك : الذين فى بلاد المشرق زهاد ، فإن معرفه أنهم زهاد فائده يعتد بها ، وأجيب بأن ما ذكره الشارح هو الغالب فلا يرد المثال السابق ؛ لأنه من غير الغالب ، وأما ما أجاب به بعضهم من أن الكلام فما إذا لم يكن للمتكلم علم بسوى الصله ، وهذا المثال للمتكلم فيه علم بسوى الصله وهو أنه يعظم العلماء فمردود بأمرين : الأول إن مثال الشارح كذلك أيضا ، فإن المتكلم عالم بسوى الصله وهو أنه لا يعرفهم. الثانى : أن المراد بسوى الصله ما هو من الأحوال المختصه ، والخبر ليس منها كما تقدم.

(قوله : واستهجان) أى : استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند إليه ، إما لإشعاره بمعنى تقع النفره منه لاستقذاره عرفا نحو : البول والفساء ناقض للوضوء فتعدل عن ذلك لاستهجانه لقولك : الذى يخرج من أحد السبيلين ناقض ، وإما لنفره فى اجتماع حروفه.

(قوله : بالاسم) مراده به العلم بأقسامه الثلاثه فهو من إطلاق الخاص وإراده العام (قوله : أى تقرير الغرض إلخ) إنما قدم هذا القول ؛ لأنه أحسن الأقوال الثلاثه ووجه أحسنيته أن المقصود من الكلام إفاده الغرض المسوق له ، وكل من المسندين إنما أتى به لإفاده ذلك الغرض ، وحينئذ فحمل التقرير على تقريره أولى (قوله : والمراوده مفاعله من راد يرود جاء وذهب) هذا معناها فى الأصل أى : أن معناها فى الأصل المجىء والذهاب ،

وكأن المعنى : خادعته عن نفسه ...

******

والمراد بها هنا المخادعه ، وهو أن يحتال كل من شخصين على صاحبه فى أخذ ما بيده يريد أن يغلبه ويأخذه منه ، وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعاره التمثيليه بأن شبه هيئه المخادع بهيئه الذى يجىء ويذهب ، واستعيرت المراوده الموضوعه لحال الذى يجىء ويذهب لحال المخادع ووجه الشبه بين المراوده والمخادعه أن كلا منهما هيئه منتزعه من عده أمور ، أو من قبيل التبعيه بأن شبهت المخادعه بالمجىء والذهاب بجامع التردد فى كل ، واستعيرت المراوده الموضوعه للمجىء والذهاب للمخادعه ، واشتق من المراوده راودت بمعنى خادعت ، ثم بعد هذا كله فالمخادعه ليست باقيه على عمومها ، بل المراد المخادعه على خصوص الجماع ، والحاصل أن المراوده فى الأصل بمعنى المجىء والذهاب ، فأريد منها المخادعه وهى مطلقه ، والمراد منها مخادعه خاصه ، أو أن المراوده صارت حقيقه عرفيه فى المخادعه وإلى هذا أشار الشارح بقوله ، وكأن المعنى أى : المراد أو العرفى ، وليس المراد وكأن المعنى الحقيقى ، ثم إنه ورد سؤال حاصله أنه إذا كان المراد بالمراوده المخادعه فيقتضى وقوع الطلب من كل منهما ؛ لأن المفاعله تقتضى وقوع الطلب من كل منهما ، ويوسف - عليه السلام - معصوم لا يقع منه طلب ذلك الأمر وأجاب عنه الشارح بقوله : وفعلت فعل المخادع أى المحتال ، وحاصله أن المفاعله هنا ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل ، وإنما عبر بالمفاعله للدلاله على المبالغه فى طلبها منه واختلافهما ، ويجوز أن تكون المفاعله على بابها ، وأن الطلب حصل من كل منهما ، وإن اختلفت جهته فطلبها للوقاع وطلبه للمنع ، كما فسر به قوله تعالى : (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها)(1) أى : همت به فعلا وهم بها تركا ، ثم إنه ورد سؤال حاصله : حيث كان المراد بالمراوده المخادعه فما حقيقه المخادعه؟ فأجاب الشارح بأنها أن يحتال عليه ، هذا حاصل تقرير كلام الشارح - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وكأن المعنى إلخ) إنما لم يحزم بذلك ؛ لأنه لا قدره له على القطع بأن هذا مراد الله ، فالأدب الإتيان بالعباره المفيده للظن ، وقوله خادعته عن نفسه عن بمعنى : لام

١- يوسف : ٢۴.

وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشیء الذی لا یرید أن یخرجه من یده - یحتال علیه أن یغلبه ، ویأخذه منه ؛ وهو عباره عن التمحل لمواقعته إیاها ، والمسند إلیه وهو قوله (الَّتِی هُوَ فِی بَیْتِها عَنْ نَفْسِهِ)(۱)) متعلق براودته ، فالغرض المسوق له الکلام نزاهه یوسف علیه السلام وطهاره ذیله ، ...

******

التعلیل أی : لأجل نفسه مثلها فی قوله تعالی : (ما کانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِیمَ لِأَبِیهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَهٍ وَعَدَها إِیَّاهُ)(۲)(وَما نَحْنُ بِتارِکِی آلِهَتِنا عَنْ قَوْلِکَ)(۳) أو أن المعنی خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها ، فیفید العلیه والسببیه (قوله : وفعلت إلخ) عطف تفسیر وفیه إشاره إلی أنه لم تتحقق المخادعه حقیقه ، إذ لم یحصل لها ما أرادته من المواقعه ، وفیه إشاره أیضا إلی أن المفاعله لیست علی بابها (قوله : عن الشیء) متعلق بالمخادع لتضمنه معنی المباعد ، وضمیر لا یرید راجع إلی الصاحب ، وجعل عبد الحکیم عن بمعنی : لام التعلیل أی : فعلت فعل المخادع لصاحبه لأجل الشیء الذی لا یرید صاحبه أن یخرجه عن یده (قوله : یحتال) ضمیره راجع للمخادع ، وهذه الجمله مبینه لقوله فعلت فعل المخادع ، ولذا ترک العاطف فهی مستأنفه جوابا لسؤال ، کأن قائلا قال له فما ذلک الفعل الذی یفعله المخادع لصاحبه؟ فقال یحتال المخادع علی صاحبه مریدا أن یغلبه.

(قوله : ویؤخذ منه) تفسیر لما قبله (قوله : وهی إلخ) لما کانت المخادعه عامه بین المراد منها بقوله ، وهی أی المخادعه هنا عباره عن التمحل أی : الاحتیال علی مجامعه یوسف زلیخا ، فاللام فی قوله لمواقعته بمعنی علی (قوله : متعلق براودته) أی : وعن بمعنی لام التعلیل أی : راودته لأجل ذاته لما احتوت علیه من الحسن والجمال (قوله : فالغرض إلخ) أی : إذا علمت ما قلناه لک فی معنی المراوده ، فالغرض إلخ.

(قوله : وطهاره ذیله) شبه عدم ارتفاع الذیل للزنی بعدم تلوثه بالنجاسه علی طریق الاستعاره المصرحه ، ثم جعل ذلک کنایه عن عدم ملابسه صاحبه للمعاصی

۱- یوسف : ۲۳.

۲- التوبه : ۱۱۴.

۳- هود : ۵۳.

والمذكور أدل عليه من : امرأه العزيز ، أو زليخا ؛ لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ، ولم يفعل - كان غايه فى التراهه ، وقيل هو تقرير للمراوده لما فيه من فرط الاختلاط والألفه ، وقيل : تقرير للمسند إليه ؛ لإمكان وقوع الإيهام والاشتراك فى امرأه العزيز أو زليخا ، ...

******

(قوله : والمذكور) أى : هو قوله التى هو فى بيتها ، وقوله أدل عليه أى على الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهه يوسف عن المعاصى ، والحاصل أن الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول ، واسم الجنس الذى هو امرأه العزيز ، والعلم الذى هو زليخا ، إلا أن الموصول يدل على ذلك أكثر من غيره ؛ لأنه يقتضى أنه تمكن منها ولم يفعل بخلاف غيره ، فإنه لا يدل على التمكن (قوله : زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس ، وبضم الزاى وفتح اللام كما فى البيضاوى.

(قوله : وتمكن من نيل المراد منها) إن قيل هو نبى معصوم فكيف عبر بالتمكن.

قلت : المراد التمكن بحسب الصوره الظاهريه ، وإلا فهو نبى معصوم ، وقوله من نيل المراد أى : مرادها لا مراده (قوله : تقرير للمراوده) أى : أنها وقعت وثبتت ، وقوله تقرير للمراوده أى : التى هى المسند ، وقوله لما فيه أى : فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل ؛ لأنه إذا كان فى بيتها إلخ (قوله : من فرط) أى : من شده الاختلاط والألفه ، وحاصل ما ذكره من تقرير المسند إنه إذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصوره ، وعندها فى بيتها صارت متمكنه منه غايه التمكن حتى إذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها ، فقوله التى هو فى بيتها تقرير للمراوده ، وأنها حصلت ولا بد لما فيه من الدلاله على زياده الاختلاط ، فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه أتم وأعظم من غيره (قوله : فى امرأه العزيز) راجع للإبهام ، وقوله أو زليخا راجع للاشتراك ، وعبر فى الأول بالإبهام ، وفى الثانى بالاشتراك ؛ لأن الأول اسم جنس من قبيل المتواطىء ففيه إبهام ، والثانى علم يقع فيه الاشتراك اللفظى ، ويحتمل أن امرأه العزيز وزليخا راجعان للإبهام وللاشتراك ، والاشتراك فى امرأه العزيز معنوى وفى زليخا لفظى ، وحاصل ما ذكره فى تقرير المسند إليه أنه لو قال وراودته زليخا لم يعلم أنها التى هو فى بيتها ، إذ يمكن أن

والمشهور أن الآيه مثال لزياده التقرير فقط ، وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم ؛ وقد بينته فى الشرح.

(أو التفخيم) أى : التعظيم ، والتهويل (نحو : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ ما غَشِيَهُمْ)(۱)) فإن فى هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى.

******

يكون هناك امرأه اسمها زليخا غير التى هو فى بيتها ؛ لأنه علم مشترك ، وكذا لو قيل راودته امرأه العزيز بخلاف وراودته التى هو بيتها ؛ فإنه لا احتمال فيه ؛ لأنه إشاره إلى معهوده ، ويعلم منه نفس تلك المرأه التى هى زليخا امرأه العزيز ؛ لأنه معلوم من خارج أن التى هو فى بيتها زليخا امرأه العزيز تأمل (قوله : والمشهور) أى : عند شراح المتن.

(قوله : وقد بينته فى الشرح) حاصله أنه لو عبر بزليخا لكان مستقبحا ؛ لأنه يقبح التصريح باسم المرأه ، أو لكون السمع يمج لفظ زليخا لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع اجتماعها ، ومن لطيف هذا النوع أعنى العدول عن التصريح للاستهجان ، وإن كان فيه طول ما يحكيه الشاعر فى قوله :

قالت لترب عندها جالسه

فى قصرها هذا الذى أراه من

قالت فتى يشكو الغرام عاشق

قالت لمن قالت لمن قالت لمن

فعدل عن العلم مع كونه أخصر مما ذكر لاستهجان التصريح باسمها. (قوله : أى التعظيم والتهويل) اقتصر فى القاموس فى معنى التفخيم على التعظيم ، والمراد تعظيم المسند إليه (قوله : والتهويل) أى : التخويف (قوله : من اليم) أى : من البحر وهو بيان لما غشيهم ، أو أن من للتبعيض وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل ، أو أنه ظرف لغو متعلق بغشيهم ، والمعنى فغشيهم ماء كثير من البحر لا يحصى قدره ، وليس محدودا بأربعين قامه مثلا ، فأورد المسند إليه اسم موصول إشاره إلى أنه لا يمكن تفصيله أو تعيينه ، فكأنه قيل غشيهم من البحر ماء تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله : فإن هذا الإبهام) أى : وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامه مثلا ، وقوله من التفخيم أى التعظيم لما غشيهم ما لا يخفى ؛ وذلك لأنه يشير إلى أن ما غشيهم بلغ

۱- طه : ۷۸.

(أو تنبيه المخاطب على الخطأ ، نحو : إن الذين ترونهم) أى : تظنونهم (إخوانكم ... يشفى ...

******

من العظم غايه لا تدرك ولا تفى العباره ببيانها ، والعظم من حيث الكم لكثره الماء المجتمع ، وتضمنه أنواعا من العذاب ، ومن حيث الكيفيه لسرعته فى الغشيان ؛ لأن الماء المجتمع بالقسر إذا أرسل على طبعه كان فى غايه السرعه ولإحاطته بجميعهم بحيث لا يتخلص واحد منهم ، إن قلت : يشترط فى صله الموصول أن تكون معهوده للمخاطب كما ذكره النحاه لأجل أن يتعرف باعتبارها ، وحينئذ فلا يتأتى أن تكون مبهمه ؛ لأن الإبهام ينافى ذلك. قلت : ذلك الاشتراط بالنظر لأصل الوضع ، وقد يعدل عن ذلك الأصل إلى الإبهام لأجل تلك النكته أى : تعظيم المسند إليه وتهويله - كذا قيل ، وفيه أن الذى ذكره النحاه أن الصله يشترط فيها أن تكون معهوده إلا فى مقام التعظيم والتهويل ، ويمثلون بهذه الآيه ، وحينئذ فلا اعتراض.

(قوله : على الخطأ) فى بعض النسخ على خطأ أى : سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ، ومثال الثانى أن الذى يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله : ترونهم) (١) هو بضم التاء روايه ودرايه أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلما اشتهر عندهم من استعمال الإراءه بمعنى الظن بصوره المبنى للمجهول ، وإن كان المعنى على البناء للفاعل فعلى هذا الواو فاعل والهاء مفعول أول ، وإخوانكم مفعول ثان ، وأما فتحها على أن ترى بمعنى : تبصر - فلا يصح ، إذ ليس الإبصار مرادا هنا نعم يصح الفتح نظرا للدرايه على جعل الرؤيه قلبيه بمعنى الاعتقاد ، لكن الروايه تخالفه - كذا قرر بعض الأفاضل ، وقرر شيخنا العلامه العدوى : أن رأى هنا من الإراءه التى تتعدى إلى ثلاثه مفاعيل فهو مبنى للمجهول حقيقه ، وإن الواو نائب فاعل ، والهاء مفعول ثان وإخوانكم مفعول ثالث ،

١- يريد قول الشاعر : إن الذين ترونهم إخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا والبيت كما يأتى بين قول المصنف أنه لعبده بن الطيب وهو من الكامل. وانظر التبيان (١ / ١٥٦) ، والمفضليات (١٤٧) ، وشرح عقود الجمان ص ٦٧ ، وأسرار البلاغه ٢٧٥ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

غليل صدورهم أن تصرعوا) أى : تهلكوا ، أو تصابوا بالحوادث ، ففيه من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك : إن القوم الفلانى.

(أو الإيماء) أى : الإشاره (إلى وجه بناء الخبر) ...

******

وأن المعنى إن الذى يريكم الناس أنهم إخوانكم أى يصيّرونكم رائين لهم وظانين لهم أنهم إخوانكم ، وعلى هذا فقول الشارح أى : تظنونهم ليس تفسيرا حقيقيا ، بل تفسير لحاصل المعنى ، وهذا البيت من كلام عبده بسكون الباء ابن الطيب من قصيده يعظ فيها بنيه (قوله : غليل إلخ) الغليل بالغين المعجمه الحقد ، ويطلق على حراره العطش ، والمراد هنا الأول (قوله : أى تهلكوا) الصرع هو الإلقاء على الأرض فهو إما كنايه عن الهلاك ، أو الاصابه بالحوادث (قوله : ففيه من التنبيه إلخ) أى : حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للإخوه ، فيعلم أنها منتفيه فيكون ظنهم لها خطأ (قوله : ففيه من التنبيه إلخ) أى : ففى الموصول من حيث الصله أو أن الصله والموصول كالشىء الواحد ، وإلا فالتنبيه من الصله لا من الموصول - تأمل.

(قوله : ما ليس فى قولك إلخ) يتبادر منه أن كلام الشاعر فى قوم مخصوصين وليس كذلك ، بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الإخوه بالناس أيا كانوا وفى أى وقت كان ، فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلانى - كذا ذكر شيخنا الحفنى.

(قوله : إلى وجه) أى نوع وقوله بناء الخبر لفظ بناء مستدرك ، والأصل أو الإيماء إلى وجه الخبر ؛ وذلك لأن الخبر على وجوه وأنواع مختلفه فيشار بإيراد المسند إليه موصولا لواحد منها ، وأما البناء فهو شىء واحد لا تعدد فيه. كذا قيل ، وقد يقال إذا كان للخبر وجوه وأنواع كان بناؤه كذلك باعتبارها ؛ لأن بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدركا ، ولك أن تجعل البناء بمعنى المبنى وإضافته للخبر من إضافه الصفه لموصوف ، وحينئذ فالمعنى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم موصول للإشاره إلى نوع الخبر المبنى على الموصول من كونه مدحا أو ذما أو عقابا إلخ ، ومعنى كون الخبر مبنيا على الموصول أنه محكوم به عليه ، وهذا الوجه يشير له قول الشارح فيما يأتى ،

أى : إلى طريقه ؛ تقول : عملت هـذا العمـل على وجه عملـك ، وعلى جهته ؛ أى : على طرزه وطريقته ؛ يعنى : تـأتى بالموصول والصـله للإشـاره إلى أن بنـاء الخبر عليه من أى وجه ، وأى طريق من الثواب والعقاب ، والمـدح والـذم ، وغير ذلك (نحو : (إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِى)(١)) فـإن فيـه إيمـاء إلى أن الخبر المبنى عليـه أمر مـن جنس العقـاب والإذلال ؛ وهـو قـوله : (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِينَ) ومن الخطأ فى هـذا المقام تفسـير الوجه فى قوله : إلى وجه بناء الخبر بالعله والسـبب ، وقـد اسـتوفينا ذلك فى الشرح ...

******

وقول المصـنف أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر أى ، والحال إن ذلك الإيماء مناسب للمقام بأن كان المقام يقتضى التأكيد ، وإنما كان الإيماء المذكور مناسـبا لذلك المقام ؛ لأن فيه شبه البيان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد ، فإن لم يكن ذلك الإيماء مناسبا للمقام كان من المحسـنات البـديعيه ؛ لأنه شبيه بالإرصاد من جهه أن فاتحه الكلام تنبه الفطن على خاتمته ، والإرصاد عند علماء البـديع أن يجعل قبل العجز من الفقره ، أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروى نحو قوله تعالى (وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)(٢).

(قوله : أى إلى طريقه) المراد بطريقه نوعه وصفته (قوله : أى : على طرزه وطريقته) أى : على صفته (قوله : يعنى تأتى إلخ) أتى ، بالعنايه إشاره إلى أن ما أفاده كلام المصـنف من أن المسـند إليه الموصول هو المشير إلى وجه بناء الخبر غير ظاهر ، إذ المشير إلى ذلك إنما هو الصـله ، وقد يجاب بأن قول المصـنف أو الإيماء إلخ معناه أنه يؤتى بالمسـند إله اسـما موصولا للإيماء بصلته (قوله : من أى وجه) أى : من أى نوع ومن أى جنس وفى الكلام حـذف أى من جواب أى وجه ، وكـذا يقال فيما بعـده (قوله : إلى أن الخبر المبنى عليه) هـذا يشـير إلى أن البناء بمعنى اسم المفعول ، وإضافته للخبر من إضافه الصـفه للموصوف ، وقوله فإن فيه إيماء إلخ أى : بخلاف ما إذا ذكرت أسـماؤهم الأعلام (قوله : داخرين) أى : صاغرين ، أى : متلبسين بالذل والصغار (قوله : ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه) أى : فى كلام المصنف ، والذى فسره بذلك التفسير هو الشارح

١- غافر : ٦٠.

٢- النحل : ١١٨.

(ثم إنه) - أى : الإيماء إلى وجه بناء الخبر ...

******

العلامه الخلخالى تبعا للعلامه الشيرازى فى شرح المفتاح ، ووجه الخطأ فى ذلك التفسير أن الإشاره للعله لا تطرد فى جميع الأمثله ، بل هو ظاهر فى الآيتين ، فإن الاستكبار عن العباده عله فى دخول جهنم ، وتكذيب شعيب - عليه السلام - عله فى الخسران ومشكل فى البيتين ، فإن السمك للسماء ليس عله لبناء البيت (١) ، وضرب البيت ليس عله لزوال المحبه وقد يقال ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور إنما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير فى قوله ، ثم إنه رجع الضمير فى قوله ، ثم إنه ربما إلخ إلى الإيماء كما فعل الشارح وهو إنما رجعه لجعل المسند إليه موصولا ، وحينئذ فلا تخطئه فيما ذكره من التفسير ؛ لأن البيتين حينئذ ليسا من أمثله الإيماء إلى وجه الخبر ، بل من أمثله جعل الموصول وسيله إلى التعظيم أو التحقيق ، وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض ، وقد يقال جعله الضمير راجعا لجعل المسند إليه موصولا خلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير على الإيماء فهو خطأ ، والمبنى على الخطأ خطأ ، وإنما كان رجوع الضمير لجعل المسند إليه موصولا خلاف ما يدل عليه السياق ؛ لأنه قال : ثم إنه ولو كان الضمير عائدا على الإتيان بالموصول لقال أو جعله ذريعه على قياس ما قبله من قوله أو استهجان التصريح بالاسم ، أو التفخيم ، أو تنبيه المخاطب إلخ ، أو الإيماء إلخ ، وبأن المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره إنما هو الإيماء لا نفس الموصول ، بدليل أنه لو بنى عليه غير المومئ إليه بأن بنى عليه غير الخسران بالنسبه للآيه الثانيه لم يفد تعظيم شعيب ، فظهر أنه لا مدخل للموصول فى إفاده التعظيم.

(قوله : ثم إنه ربما جعل ذريعه إلى التعريض بالتعظيم إلخ). حاصل ما فى المقام أن المبحث الذى فرغ منه كون الموصول يشير إلى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن مرتفع الرتبه أو لا فشىء آخر والمبحث الذى شرع فيه الآن كون الموصول يشير إلى جنس

١- فى قول الفرزدق : إنّ الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعزّ وأطول

لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الأوهام - (ربما جعل ذريعه) أى وسيله (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى : لشأن الخبر (نحو : إنّ الذى سمك (١)) أى : رفع (السماء بنى لنا ... بيتا) أراد به الكعبه ، ...

******

الخبر وتلك الإشاره قد تكون ذريعه وطريقا للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره ، أو ذريعه للتعريض بالإهانه لشأن الخبر أو ذريعه إلى تحقيق الخبر (قوله : لا مجرد إلخ) أى : لأن سياق الكلام ينافيه ؛ لأنه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعه على نسق ما قبله ؛ ولأنه يفهم أن ما يذكر بعد يوجد من غير الإيماء وهو فاسد كما مر (قوله : إلى بعض الأوهام) أى وهم الشارح الخلخالى.

(قوله : بما جعل ذريعه إلخ) أى فيكون المقصود من الإيماء التعريض بالتعظيم مثلا ، ونفس الإيماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله : إلى التعريض) هو الإشاره من عرض الكلام أى : دلاله الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو : ما أقبح البخل تريد أنه بخيل ، وإنما ذكر التعريض فى هذه الأغراض ؛ لأنها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت فى ضمنه هذه الأغراض لاستلزامه إياها عقلا أو عاده. قاله السيرامى.

(قوله : أراد به الكعبه) الأولى أن يقول أراد به بيت المجد والشرف ، لا الكعبه ؛ لأن القصيده تأبى أن يكون المراد به الكعبه لأن قصد الفرزدق بها افتخاره على جرير بأن أباءه أماجد وأشراف لكونهم من قريش ، بخلاف آباء جرير فإنهم من أراذل بنى تميم ، ومعنى كونه بنى لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم أى : إن الذى سمك السماء جعل فينا مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من أعظم القبائل بخلافك يا جرير ، فإن آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف ، وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على

١- البيت من الكامل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٥٥ ، والأشباه والنظائر ٦ / ٥٠ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥٣٩ ، ٨ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨. وشرح المفصل ٦ / ٩٧ ، ٩٩ ، الصاحبى فى فقه اللغه ٢٥٧ ، ولسان العرب ٥ / ١٢٧ (كبر) ، ٣٧٤ (عزز) ، وتاج العروس ١٥ / ٢٢٧ (عزز) ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٢ ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى ٢ / ٣٨٨ ، وتاج العروس (بنى).

أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففى قوله : إن الذى سمك السماء - إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعه والبناء عند من له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى

******

جرير فيتعين حمل البيت على بيت المجد ؛ لأن جريرا مسلم فلا معنى للافتخار بالكعبه ، إذ لكل مؤمن فيها حق ، وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبه والقريب من الشىء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره ، أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها بخلاف أقارب جرير (قوله : أو بيت الشرف والمجد) الإضافه بيانيه ، أو المراد ببيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه (قوله : دعائمه) جمع دعامه بكسر الدال ، وهى عماد البيت أى قوائمه وعواميده (قوله : من دعائم كل بيت) أى : أو من دعائم بيتك وقيل من السماء وقيل عزيزه طويله.

(قوله : ففى قوله أن الذى سمك السماء إيماء) أى : بخلاف ما إذا قيل إن الله أو الرحمن أو غير ذلك بنى لنا بيتا (قوله المبنى عليه) أى : المحكوم به عليه (قوله : عند من له ذوق إلخ) متعلق بقوله إيماء ، وأفاد بذلك أن الذوق شاهد على ذلك الإيماء ، فإنه إذا قيل الذى صنع هذه الصنعه الغريبه فهو منه عرفا أن ما يبنى عليه أمر من جنس الصنعه والإتقان ، فإذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار إليه أول الكلام (قوله : ثم فيه) أى : فى ذلك الإيماء بواسطه الصله بخلاف ما لو قيل : إن الذى بنى بيت زيد بنى لنا بيتا ، فإنه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، وإن أشار إلى جنس الخبر ، وقوله بتعظيم بيته أى : بيت الشاعر ، وقوله لكونه فعل من رفع السماء أى وأفعال المؤثر الواحد متشابهه لا تختلف ، والحاصل أن شأن الصانع المتقن للصنعه أن تكون صنعته متقنه ، فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء فلا يكون ذلك البناء إلا عظيما لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد متشابهه لا تختلف ، لا يقال إن الإيماء المذكور إنما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر ؛ لأنا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به ، وحينئذ فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر. قاله ابن يعقوب ، واعترض العلامه السيد على الشارح : بأنه لا نزاع فى كون هذا الكلام

لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعه إلى تعظيم (شأن غيره) أى : غير الخبر (نحو : (الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كانُوا هُمُ الْخاسِرِينَ)(1)) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبه والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، ...

******

مشتملا على الإيماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر إلا أن ذلك الإيماء لا مدخل له فى تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعه إلى التعريض به ، وإنما نشأ التعظيم من نفس الصله بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ، ومما يدل على أن الإيماء لا مدخل له فى ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون الإيماء لنوع الخبر فى قولك بنى لنا بيتا من سمك السماء بتقديم المسند ، فإن هذا مفيد للتعريض بتعظيم شأن الخبر ، ولا إيماء فيه لنوع الخبر ؛ لأن الإيماء إنما يحصل عند جعل الموصول مقدما ، وأجيب بأن الكلام فى التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ، ولا شك أنه يحتاج إلى التوسل إليه بالإيماء المذكور ؛ لأن تعظيم شعيب فى الآيه إنما استفيد من الصله لما فيها من الإيماء إلى جنس الخبر الدال على التعظيم ، إذ لو بنى عليه غير المومئ إليه بأن رتب عليه غير الخسران لم يستفد تعظيمه ، والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام ، ولا شك أنه لا يحتاج إلى الإيماء المذكور ، واستفاد التعظيم من الصله بواسطه الإيماء لا تنافى فى استفادته من مجموع الكلام ؛ لأن ما يفيد النكته تنسب إليه ، وإن أمكنت بغيره (قوله : لا بناء أعظم منها وأرفع) أى : فى مرأى العين (قوله أو ذريعه إلى تعظيم شأن غيره) أى حال غيره ، والأولى أن يقول أو ذريعه إلى التعريض بتعظيم شأن غيره.

(قوله : ففيه) أى الموصول يعنى مع الصله (قوله مما ينبئ عن الخيبه) أى : لأن شعيبا نبى فتكذيبه يوجب الخيبه والخسران ، وكان الأولى أن يقول إلى أن الخبر المبنى عليه من جنس الخيبه والخسران ؛ لأن هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على ما قبله عطف تفسير.

(قوله : وتعظيم لشأن شعيب) ظاهره أن ذلك من الموصول مع أنه من الإيماء بواسطه الصله ؛ لأنهم إذا كانوا يحصل لهم الخيبه بسبب تكذيبه يعلم أنه عظيم ، فكان

١- الأعراف : ٩٢.

وربما يجعل ذريعه إلى الإهانه لشأن الخبر ، نحو : إن الـذى لا يحسن معرفه الفقه قـد صـنف فيه ، أو لشأن غيره ، نحو : إن الذى يتبع الشيطان خاسر ، وقد يجعل ذريعه إلى تحقيق الخبر ؛ أى : جعله محققا ثابتا ، نحو :

إنّ التى ضربت بيتا مهاجره

بكوفه الجند غالت ودّها غول (١)

******

الأولى للشارح أن يقول : ثم فى هذا الإيماء تعريض بشأن شـعيب الذى هو مفعول به (قوله : وربما يجعل) أى : الإيماء المذكور ، وقوله ذريعه إلى الإهانه الأولى أن يقول ذريعه للتعريض بإهانه شأن الخبر (قوله : إن الـذى لا يحسن معرفه الفقه إلـخ) أى ففى الموصول مع الصله إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه : كالتصنيف ، وفى ذلك الإيماء تعريض بأن مصنفه مبتذل مهان ؛ لأنه إذا كان لا يحسن ما ذكر كان جاهلا ، فتصـنيفه حينئـذ قبيـح لا يعبأ به ؛ لأن المبنى على الجهل شـىء قبيـح (قوله : إن الذى يتبع الشـيطان خاسـر) أى : فـالموصول يشـير إلى أن الخبر المبنى عليه من جنس الخيبه والخسـران ، وفى ذلـك الإيمـاء تعريض بحقـاره الشـيطان ؛ لأنه إذا كان اتباعه يترتب عليه الخسـران كان محقرا مهانا ، وقـد يقال : إن إهانته تفهم من العلم بقباحه اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر ؛ إلا أن يقال : إنه يحصل بواسطه الإيماء لجنس الخبر إهانه أتم مما تحصل به أولا -. ا ه. سم.

(قوله : وقد يجعل) أى : الإيماء المذكور ذريعه إلى تحقيق الخبر أى : تقريره وتثبيته أى : جعله مقررا وثابتا فى ذهن السامع حتى كـأن الإيماء المـذكور برهان عليه ، وذلك فيما إذا كانت الصـله تصـلح لأن تكون دليلا لوجود الخبر ، كما فى البيت المـذكور فـإنه يصـلح ؛ لأـن يقال : أكل الغول ودها وزالت محبتها لأنها ضـربت إلـخ ، ثم إن ظاهره أن المحقق للخبر نفس الإيماء وليس كـذلك إذ المحقق له فى الحقيقه إنمـا هو الصـله التى حصـل بهـا الإيماء لا نفس الإيماء (قوله : إن التى ضـربت إلـخ) أى : إن الحبيبه التى ضربت بيتا ،

١- من البسيط وهـو لعبـده بن الطـبيب العبشـمى فى ديـوانه ٥٩ ، وتـاج العروس (كـوف) ، ومعجـم البلـدان (الكـوفه) ، وشـرح اختيـارات المفصـل ، وانظر الإشارات والتنبيهات / ٣٨ ، المفتـاح ص ٢٧٥ تحقيق د / عبـد الحميـد هنـداوى ، والإيضاح ص ٤٤ تحقيق د / عبـد الحميد هنداوى ، وشـرح المرشدى على عقود الجمان ١ / ٥٩ ، وكوفه الجنـد هى مدينه الكوفه ، وروى أبو زيد (بكوفه الخلـد) على أنه موضع وقال الأصـمعى : إنما هو (بكوفه الجند) والأول تصـحيف والغول : حيوان خرافى والشاهد فى أن ضرب البيت بالكوفه والهجره إليها فيه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبه ، وهو مع هذا يحقق زوال الموده ويقرره حتى كأنه دليل عليه. [انظر حاشيه الإيضاح ص ٤٤ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى].

فإن فى ضرب البيت بكوفه الجند ، والمهاجره إليه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبه ، وانقطاع الموده ثم إنه يحقق زوال الموده ، ويقرره حتى كأنه برهان عليه ، ...

******

وضرب البيت فى الأصل شد أطنابه ، ويلزمه الإقامه فيه المراده ، فتكون كنايه عن الإقامه فيه من باب الانتقال من الملزوم للازم ، وقوله مهاجره : حال من فاعل ضربت أفادت أن الكوفه التى أقامت بها ليست محلها الأصلى وقوله بكوفه متعلق بضربت والباء بمعنى فى ، وإضافتها للجند لإقامه جند كسرى بها ، وقوله غالت أى : أكلت وودها أى محبتها لى : مفعول مقدم ، وغول فاعل مؤخر أى : إنها إنما أقامت بالكوفه بعد الهجره إليها لكون الغول أكل ودها لى ، وأن محبتها زالت ووجه إدخال التاء فى الفعل الغول مؤنث سماعا وإن كان بمعنى المهلك ، ثم إن لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كما فى الحفيد على المطول.

(قوله : والمهاجره إليها) عطف على ضرب (قوله : إلى أن طريق بناء الخبر) أى إلى جنس الخبر المبنى عليه ، وكان الأولى أن يقول إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبه وانقطاع الموده ليوافق ما مر ، والمراد أنه فرد من أفراد ذلك الجنس ، وإنما كان الموصول يومىء للنوع المذكور ؛ لأن الشأن أن الإنسان لا يقيم فى محل خلاف محله إلا إذا كان كارها لأهل محله (قوله : ثم إنه) أى الإيماء المذكور بواسطه الصله ، وقرر شيخنا العدوى أن قوله : ثم إنه أى ما ذكر من الضرب والمهاجره يحقق إلخ أى : من تحقيق المسبب للسبب ، وذلك لأن أكل الغول ودها سبب فى الواقع للضرب والمهاجره ووجود المسبب دليل على وجود سببه ، وظهر لك مما قلنا إن قوله ثم إنه يحقق يحتمل رجوع ضميره للإيماء جريا على ما مر من التسامح ، ولما ذكر من الضرب والمهاجره نظرا للحقيقه من أن المومى إنما هو الصله.

(قوله : زوال الموده) أى : منها ، وقوله ويقرره أى : فى ذهن السامع (قوله : حتى كأنه) أى : الإيماء بواسطه الضرب ، أو ضرب البيت بكوفه الجند والمهاجره إليها وقوله برهان عليه أى : على زوال المحبه ؛ لأنه دليل عليه.

وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود فى مثل : إن الذى سمك السماء ؛ إذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ؛ فظهر الفرق بين الإيماء ، وتحقيق الخبر ...

******

واعلم أن الاستدلال بالسبب على المسبب يسمى برهانا آنيا ، والاستدلال بالمسبب على السبب يسمى برهانا لميا ؛ لأن وجود المسبب خارجا عله فى وجود السبب بمعنى إنك إذا رأيت المسبب متحققا فى الخارج استدللت به على وجود السبب ، فالمسبب حينئذ يقع فى جواب السؤال بلم عن وجود السبب ، وما هنا من قبيل الاستدلال بالمسبب على السبب فهو من قبيل البرهان اللمى إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح كأنه برهان عليه لا وجه للكأنيه ، إذ هو برهان عليه حقيقه ، فالأولى أن يقول ؛ لأنه برهان عليه إلا أن يقال إن المعنى حتى كأنه برهان إنى فشبه اللمى بالأنى أو أن كان للتحقيق قرر ذلك شيخنا العدوى ، أو يقال أتى بكأن ؛ لأنه لم يسق مساق البراهين المعتاده (قوله : وهذا معنى تحقيق الخبر) يعنى أن المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كأن الصله دليل عليه ، وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصله للخبر فى الواقع والإلزام أن ضرب البيت بالكوفه والمهاجره إليها عله لانقطاع الموده والمحبه فى نفس الأمر ، وهو غير صحيح ، إذ الأمر بالعكس وهو أن العله فى ضرب البيت هو زوال المحبه.

والحاصل أن الضرب والمهاجره عله لميه لزوال المحبه ، وزوال المحبه عله آنيه لهما (قوله : إذ ليس فى رفع الله السماء إلخ) أى : لأن رفع الله السماء ليس عله لبناء البيت لا آنيه ولا لميه (قوله : فظهر الفرق إلخ) أى : لأن حاصل الإيماء إلى وجه الخبر أن يستشعر السامع بجنس الخبر ، ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والإنكار له ، وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بجنس الخبر ويتيقنه ، ويتقرر عنده بحيث يزول ما عنده من الشك فيه ، والإنكار له ألا ترى إلى قوله : إن التى ضربت إلخ ، فإنه يحصل منه فى ذهن السامع جنس انقطاع الموده والمحبه ، ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار ؛ لأنه يلزم عاده من المهاجره بالكوفه وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبه والموده بخلاف إن الذى سمك السماء إلخ ، إذ لا يلزم عاده ولا عقلا من سمك

[أغراض التعريف بالإشاره] :

(وبالإشاره) أى : تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشاره (لتمييزه) أى : المسند إليه (أكمل تمييز) ...

******

السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الإيماء فيه بدون التحقيق ، وظهر لك من هذا أن الإيماء إلى وجه بناء الخبر أعم من الإيماء إلى تحقيق الخبر بالنظر للمحل ، فكلما وجد تحقيق الخبر وجد الإيماء ، ولا عكس لحصول الإيماء لوجه الخبر من غير إيماء إلى تحقيقه فى نحو : إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا إلخ ، فإن فيه الإيماء لوجه الخبر وليس فيه إيماء إلى تحقيق الخبر ، إذ لا دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الإيماء إلى التحقيق مع الإيماء لوجه الخبر فى نحو : إن التى ضربت بيتا إلخ ، لكون الوجه الذى أشير إليه كالدليل على ذلك الخبر ، وإذا قد علمت الفرق بينهما وأن بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل تعلم أن الإيماء لوجه بناء الخبر غير الإيماء إلى تحقيق الخبر ، وحينئذ فلا يستغنى بذكر الإيماء لوجه عن الإيماء إلى التحقيق ، فسقط اعتراض المصنف فى الإيضاح على القوم بأنه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الإيماء لوجه بناء الخبر ذريعه إلى التحقيق مع أنه عينه.

[تعريفه بالإشاره]

(قوله : أى تعريف المسند إليه) يعنى : لفظه لأنه الذى يعرف (وقوله : لتمييزه) أى : المسند إليه ، أى فى معنى المسند ، ففى الكلام استخدام حيث ذكر المسند إليه أولا مرادا به اللفظ ، وأعيد عليه الضمير مرادا به المعنى ، أو حذف مضاف أى : لتمييز معناه (قوله : لتمييزه أكمل تمييز) أى : لكون المقصود تمييزه تمييزا أكمل فهو من إضافه الصفه للموصوف والتمييز الأكمل هو ما كان بالعين والقلب ، فإنه لا تمييز أكمل منه ، ولا يحصل ذلك التمييز إلا باسم الإشاره ، فإن قلت : إن كلام المصنف يقتضى أن اسم الإشاره أعرف المعارف ، وليس كذلك. أجيب بأن المراد أنه أكمل تمييزا بالنسبه لما تحته من المعارف لا بالنسبه لما فوقه أيضا ، ويكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف ، أو يقال إن دلاله اسم الإشاره على أكمليه التمييز إنما هو من حيث إن

لغرض من الأغراض (نحو : هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح ، أو على الحال ...

******

معه إشاره حسيه ، ولا يتأتى معها اشتباه أصلا بخلاف العلم فإن مدلوله وإن كان جزئيا مانعا من الشركه ، لكن ربما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا أو يكون مسماه غير معلوم للسامع ، فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافى أن غير اسم الإشاره أعرف منه من جهه أخرى ؛ وذلك لأن من المضمرات ضمير المتكلم الذى لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الإشاره ، فإن مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير وبالجمله فدلاله اسم الإشاره على أكمليه التمييز لا تقتضى أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من أن أعرف المعارف المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم المبهمات - كذا قرر شيخنا العدوى.

وعباره اليعقوبى : كون المعارف فيها ما هو أعرف من اسم الإشاره لا ينافى أن يكون فيه خصوصيه يفوق بها ما سواه ؛ لأن المراد بكون المعرفه أعرف من غيرها أنها أكثر بعدا من عروض الالتباس وهذا لا ينافى أن يكون ما هو دونه أقوى منه فى هذا المعنى فى بعض الصور ، فإن اسم الإشاره إذا كان المشار إليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسه البصر ، أو نزل تلك المنزله أقوى من العلم المشترك فى الحاله الراهنه.

(قوله : لغرض من الأغراض) عله للعله أى ، وإنما قصد تمييزه تمييزا أكمل لغرض ؛ كأن يكون المقام مقام مدح أو مقام إجراء أوصاف الرفعه عليه ، فإن تمييزه حينئذ تمييزا كاملا أعون على كمال المدح ؛ لأن ذكر الممدوح إذا صاحبه خفاء كان قصورا فى الاعتناء بأمره (قوله : أبو الصقر) خبر عن اسم الإشاره أو بدل منه ، أو بيان له وخبر المبتدأ قوله : من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) أى : نصب بفعل محذوف لأجل إفاده المدح فعلى للتعليل ، تقدير ذلك الفعل أمدح أو أعنى ، إذ لا يشترط فى منصوب المدح ما يدل على المدح ، فالمحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط (قوله : أو على الحال) أى : من الخبر ، إن قلت : الحال لا تأتى من الخبر كما

(فی محاسنه) (۱) من نسل شیبان بین الضال والسلم ؛ وهما شجرتان بالبادیه ؛ ...

******

لا ـ تأتی من المبتدأ عند الجمهور ، قلت : سوغ ذلک هنا کون ذلک الخبر مفعولا فی المعنی لمعنی اسم الإشاره أو ها التنبیه لتضمن کل منهما معنی الفعل وهو أشیر أو أنبه أی : أشیر إلیه فی حال کونه منفردا بالمحاسن أو أنبه علیه فی تلک الحاله ، وهذا علی حد قوله تعالی (هذا بَعْلِی شَیْخاً)(۲).

(قوله : فی محاسنه) جمع محسن بمعنی حسن أی منفردا بحسن ذاته ومکارم صفاته (قوله : من نسل شیبان) حال ثانیه من صاحب الأولی ، فیکون من قبیل المترادفه أی : متولدا من نسل شیبان أو خبر ثان ذکر بیانا لنسبه بعد ذکر حسبه ، ولا یصح أن یکون حالا من الضمیر المستتر فی فردا لما فیه من القصور ؛ لأن الحال قید فی العامل فیصیر تمییزه بالانفراد فی المحاسن مقیدا بکونه من نسل شیبان ، والمناسب لمقام المدح الإطلاق وعلی تقدیر جواز ذلک یکون من قبیل الحال المتداخله فیکون العامل فیه فردا ، وتکون متعلقه بمحذوف ، وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا - أی ممتازا منهم فلیس بحسن ؛ لأن مقام المدح یقتضی أن یثبت للممدوح الفردیه فی المحاسن بالنسبه إلی کافه الناس لا بالقیاس إلی نسل شیبان فقط ، إلا أن یدعی أن نسل شیبان ممتازون بالمحاسن عمن سواهم ، والنسل الولد وشیبان بفتح الشین : اسم لأب ی القبیله المسماه باسمه (قوله : بین الضال) حال من نسل شیبان ، وهو الأوجه أی : حال کونهم مقیمین بین الضال والسلم ، أو من شیبان ، أو من أبو الصقر والضال بتخفیف اللام جمع ضاله بلا همز وهو شجر السدر البری ، والسلم جمع : سلمه وهو شجر ذو شوک من شجر البادیه یقال له شجر العضاه.

(قوله : وهما شجرتان) الأولی شجران بدون تاء ؛ لأنهما نوعان من الشجر لا فردان ، إلا أن یقال أن التاء للوحده النوعیه لا الشخصیه ، ویحتمل أن المراد منهما فی

۱- هو لعلی بن العباس المعروف بابن الرومی فی مدح أبی الصقر الشیبانی وزیر المعتمد ، من قوله : هذا أبو الصقر فردا فی محاسنه من نسل شیبان بین الضال والسلم والضّال : شجر السدر البرّی ، والسلم : شجر ذو شوک ، وقوله" بین الضال والسلم" کنایه عن عزهم ؛ لأن هذه الأشجار بالبادیه ، وهی مجد العرب وعزهم.

۲- هود : ۷۲.

يعنى : يقيمون بالباديه ؛ لأن فقد العز فى الحضر (أو التعريض بغباوه السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله (١) :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم

إذا جمعتنا يا جرير المجامع

******

هـذا البيت الفردان لاـ النوعان بناء على أن إقامتهم كانت بين فردين من النوعين ، فأشار الشارح إلى بيان المعنى المراد لا المعنى الأصلى (قوله : يعنى يقيمون إلخ) أى : فقوله بين الضال والسلم كنايه عن إقامتهم بالباديه (قوله : لأن فقد العز فى الحضر) وذلك لأن من كان فى الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان فى الباديه فهو آمن مما ينغصه ، وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد الشاعر بوصفهم بسكنى الباديه بين الضال والسلم : وصفهم بالعز ، والشاهد فى إيراد المسند إليه اسم إشاره لقصد تمييزه تمييزا كاملاـ لغرض مدحه بالاـنفراد فى المحاسن وبالعز ، ويحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى الباديه وصفهم بكمال البلاـغه ونهايه الفصاحه لكونهم لا يخالطون فى الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمه مما يخل بالفصاحه ، وكأن الشارح اختار الأول تأسيا بكلام أبى العلاء المعرى حيث قال :

الموقدون بنجد نار باديه

لا يحضرون وفقد العزّ فى الحضر.

(قوله : حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس) أى : غير المدرك بحاسه البصر أى الذى وضع له اسم الإشاره (قوله : أولئك آبائى (٢) إلخ) هـذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا ، والشاهد فى إيراد المسند إليه اسم إشاره للتنبيه على غباوه جرير ، حتى إنه لا يدرك غير المحسوس ، ولو قال فلاـن وفلان وفلان آبائى لم يحصل التعريض بذلك ، وقوله : فجئنى بمثلهم : أمر تعجيز على حد قوله تعالى : (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ)(٣) أى لاـ تقدر على الإتيان بمثلهم فى مناقبهم إذا جمعتنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله : فجئنى بمثلهم)

١- من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ١١ / ٤١٨ ، وأساس البلاغه (جمع).

٢- البيت للفرزدق فى ديوانه (١ / ٤١٨) والإشارات والتنبيهات (١٨٤) والتبيان للطيى (١ / ١٥٧) بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

٣- البقره : ٢٣.

أو بيان حاله) أى : المسند إليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك : هذا أو ذلك أو ذاك زيد) وأخر ذكر التوسط ؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين ، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغه من حيث إنها تبين أن هذا مثلا للقريب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وعلم المعانى من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد ...

******

أى اذكر لى مثلهم من آبائك (قوله : أو بيان حاله) أى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشاره لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط ، قوله فى القرب فى بمعنى من البيانيه (قوله : كقولك هذا زيد) مثال لما إذا أريد بيان حاله من القرب ، وقوله ذلك زيد مثال لما إذا أريد بيان حاله من البعد وقوله ذاك زيد مثال لما إذا أريد بيان حاله من التوسط (قوله : وأخر ذكر التوسط) أى : فى قوله فى القرب إلخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه (قوله لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أى : لأنه نسبه بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما.

(قوله : وأمثال هذه المباحث) أى : وهذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب والغيبه بالنسبه للضمير وإحضاره بعينه بالنسبه للعلم ، وهذا جواب عما يقال : إن كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يبينه أهل اللغه ؛ لأنه بالوضع ، ولا ينبغى أن يتعلق به علم المعانى ؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد وما هنا غير زائد عليه ، وحاصل الجواب أن اللغويين إنما يبينون معانى هذه الألفاظ فيبينون أن لفظ ذا موضوع للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ، والذى بينه أهل المعانى هو أنه إذا كان المشار إليه قريبا واقتضى المقام بيان حاله ، فإنه يؤتى بهذا ، وهكذا ، فإذا أريد الإخبار عن ذات بالعلم فيتحقق ذلك الإخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بأن تقول زيد عالم وبالموصول بأن تقول الذى قام أبوه عالم ، وبالإشاره بأن تقول هذا عالم لكن الإتيان بالإشاره يفيد المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزياده ، وهو بيان حالها من كونها قريبه فقول الشارح وهو زائد أى قرب المسند إليه الذى أتى بهذا لبيانه وقوله زائد على أصل المراد أى على المعنى الذى أراده المتكلم وهو ثبوت المسند للمسند إليه فهو كالتأكيد المدلول

الذى هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشىء يوجب تصوره على أى وجه كان.

(أو تحقيره) أى : تحقير المسند إليه (بالقرب ، نحو : (أَهذَا الَّذِى يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ،)

******

عليه بأن فى قولك : إن زيدا قائم ، فإنه زائد على المعنى الوضعى للتركيب أعنى ثبوت القيام لزيد ، (وقوله الذى هو الحكم) صفه للمراد ، (وقوله المعبر عنه) أى : عن المسند إليه أى :الذى يمكن أن يعبر عنه ، (وقوله بشىء) أى : بطريق من الطرق التى توجب تصوره على أى وجه كان ، وهى الموصول والعلم والإشاره ، وقوله على أى وجه كان أى سواء أفادت حاله من قرب أو بعد أو لا ، والحاصل أن المسند إليه يمكن أن يعبر عنه بالموصول والعلم ، لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشاره لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعترض بأن بيان الحال من ثمره اللغه ؛ لأنه إذا علم أن هذا موضوع للقريب علم أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى به وهكذا ، وأجيب بأن معرفه أنه إذا قصد إلخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات ، وأما معرفه ذلك من اللغه فبالتبع ، فالأمور اللغويه قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام مقتضيا لأزيد منها فيبحث عنها أهل اللغه من حيث الوضع ، وأهل المعانى يبحثون عنها من حيث إنها مطابقه لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار.

(قوله : أو تحقيره بالقرب) أى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشاره قصدا لتحقير معناه ، بسبب دلالته على القرب ، ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقاره يقال : هذا أمر قريب أى : هين سهل التناول ، وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا لا يعتنى به لكونه مبتذلا ، فإذا عبر باسم الإشاره الدال على القرب أفاد الاحتقار اللازم للقرب.

وفى سم : القرب هنا عباره عن دنو المرتبه وسفاله الدرجه ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجه احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعاده ، فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى (قوله : أهذا الذى) قاله أبو جهل مشيرا للنبى - صلى الله عليه وسلم - ، وأول الآيه (وَإِذا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهذَا الَّذِى)(1) إلخ أى : قائلين أهذا

١- الأنبياء : ٣۶.

أو تعظيمه بالبعد ، نحو : (الم. ذلِكَ الْكِتابُ)(1)) تنزيلا لبعد درجته ورفعه محله منزله بعد المسافه (أو تحقيره بالبعد كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحه عز الحضور والخطاب منزله بعد المسافه ...

******

الذى (قوله : أهذا الذى إلخ) أى : فقد أورد المسند إليه اسم إشاره موضوعا للقرب قصدا لإهانته.

فكأن - الكفره قبحهم الله - يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتكم المستعظمه بنفى الألوهيه عنها ، واعلم إن إشاره القريب كما تستعمل لقصد الإهانه كما قلنا تستعمل لقصد إفاده التعظيم نظرا لاعتبار مخالطه القريب للنفس ، وأنه حاضر عندها لا يغيب عنها ، إذا علمت هذا ، فقول المصنف أو تعظيمه بالبعد فيه اكتفاء أى : أو بالقرب (قوله : أو تعظيمه بالبعد) أى : يؤتى بالمسند إليه اسم إشاره لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على البعد نظرا إلى أن البعيد شأنه العظمه ، إذ لا ينال بالأيدى (قوله : تنزيلا لبعد درجته إلخ) جواب عما يقال إن الكتاب المشار إليه حاضر ، فما وجه استعمال إشاره البعيد فيه فقوله تنزيلا معمول لمحذوف أى : استعمل إشاره البعيد هنا تنزيلا إلخ ، وقوله لبعد درجته أى : عظم درجته.

(قوله : أو تحقيره بالبعد) أى : يؤتى بالمسند إليه اسم إشاره قصدا لتحقير معناه بسبب الدلاله على البعد نظرا إلى أن البعيد شأنه عدم الالتفات إليه لعدم مخالطته للنفس (قوله : كما يقال) أى : للحاضر فى المجلس ذلك اللعين فعل كذا فقد عبر عن المسند إليه باسم الإشاره الموضوع للبعيد قصدا لحقارته ؛ لأن شأن البعيد عدم الالتفات إليه (قوله : تنزيلا لبعده إلخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال إشاره البعيد فى الحاضر فى المجلس فهو معمول لمحذوف أى : واستعمل إشاره البعيد فى الحاضر تنزيلا ، وقوله لبعده أى : لحقارته (قوله : عن ساحه عز الحضور) إضافه عز لما بعده من إضافه الصفه للموصوف أى : عن ساحه الحضور ، والخطاب العزيزين وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه الحضور بدار عزيزه تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به ، وإثبات الساحه تخييل والعز ترشيح ، أو بالعكس.

١- البقره : ١ ، ٢.

ولفظ : ذلك – صالح للإشاره إلى كل غائب ؛ عينا كان أو معنى ، وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ؛ ...

******

(قوله : ولفظ ذلك إلخ) قصد الشارح بهذا مجرد إفاده فائده ، وحاصلها أن لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسه البصر مطلقا ، سواء كان ذاتا أو معنى وللحاضر الغير المحسوس ، وهذا الاستعمال مجاز ؛ لأنها موضوعه للبعيد المحسوس بحاسه البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس. (قوله : إلى كل غائب) أى : عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت ؛ لأن أسماء الإشاره مطلقا وضعت لأن يشار بها إلى المحسوس المشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد – وهو ما أدرك بالبصر – ما أدرك بغير البصر من باقى الحواس ، فإذا قلت : سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم كان مجازا – كما يفيده كلام عبد الحكيم.

(قوله : عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبه عن الحس مما يستحيل إحساسها نحو : (ذلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ)(١) أو كانت محسوسه ، لكن غير مشاهده نحو (تِلْكَ الْجَنَّهُ)(٢) وكما فى قولك : جاءنى رجل ، فقال لى ذلك الرجل كذا – تحكى أمره بعد غيبته – (قوله : أو معنى) المراد به ما ليس بذات أى : ما قام بغيره فيصدق باللفظ كقولك : قال لى إنسان كذا فسرنى ذلك القول ، وضرب زيد عمرا فسرنى ذلك الضرب ، فإن القول والضرب معنى غائب ، وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله : وكثيرا إلخ) قصده بهذا بيان ما فى الآيه السابقه (قوله : وكثيرا إلخ) كقوله تعالى ، (كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ لِلنَّاسِ أَمْثالَهُمْ)(٣) ، فإن ذلك إشاره إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا فى قوله : (ذلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْباطِلَ)(٤) إلخ ، وكما فى قولك بالله الطالب الغالب ، وذلك قسم عظيم لأفعلن ، ومنه (ذلِكَ الْكِتابُ)(٥) لما تقدم أن المراد بالمعنى ما يشمل اللفظ ، والمراد بالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور ، فإن

١– الزمر : ٦ ، وفاطر : ١٣.

٢– مريم : ٦٣.

٣– محمد : ٣.

٤– محمد : ٣.

٥– البقره : ٢.

لأن المعنى غير مدرک بالحس فکأنه بعید.

(أو للتنبیه) أی : تعریف المسند إلیه بالإشاره للتنبیه (عند تعقیب المشار إلیه بأوصاف) أی : عند إیراد الأوصاف علی عقب المشار إلیه ؛ یقال : عقبه فلان إذا جاء علی عقبه ، ثم تعدیه بالباء إلی المفعول الثانی ، وتقول : عقبته بالشیء إذا جعلت الشیء علی عقبه ؛ وبهذا ظهر فساد ما قیل : ...

******

حضوره لیس إلا لتلفظه وعدم انفصاله عما بعده ، وقوله المتقدم أی : علی اسم الإشاره (قوله : غیر مدرک بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ، ولأن المراد بالمعنی هنا ما یشمل اللفظ ، فإنه المراد بالمعنی بالنسبه لقوله : (الم. ذلِکَ الْکِتابُ)(۱) واللفظ مدرک بحس السمع ، فلا یصح نفی الإدراک به عنه (قوله : فکأنه بعید) أی : فقد شبه غیر المدرک بالبعید لعدم إدراک کل بحاسه البصر ، واستعمل اسم المشبه به فی المشبه.

(قوله : للتنبیه) أی : یکون للتنبیه أی : تنبیه المتکلم السامع ، وأعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار إلیه) هو الموصوف ، فکأنه قال عند تعقیب الموصوف بأوصاف ، ولیس المراد بالأوصاف خصوص النحویه (قوله : أی عند إیراد الأوصاف إلخ) بمعنی أن الأوصاف ذکرت إثر ذکر المشار إلیه (قوله : یقال عقبه) أی : بتشدید القاف (قوله : وتقول عقبته إلخ) المناسب فتقول بالفاء کما فی نسخه (قوله : إذا جعلت الشیء علی عقبه) أی : فالباء فی حیز التعقیب تدخل علی المتأخر (قوله : وبهذا ظهر فساد إلخ) أی : بما ذکرناه من بیان مدلول التعقیب لغه من أن الباء فی حیزه إنما تدخل علی المتأخر ، ولا وجه لتکلف تأویل المشار إلیه باسم الإشاره ظهر فساد ما قیل

أی : ظهر فساده بحسب اللغه ، وإن کان المعنی حاصلا ؛ لأن اسم الإشاره وقع عقب الأوصاف التی تعقب المشار إلیه ، لکن ذلک لیس مقصودا ، والحاصل أن مقتضی اللغه أن الباء بعد التعقیب تدخل علی المتأخر ، وعلی کلام ذلک القائل داخله علی المتقدم فهو أی : ما قاله ذلک القائل فاسد بحسب ما تقتضیه اللغه ، وإن کان صحیحا بالنظر للمعنی کما بینا ولفساده وجه آخر من جهه حمله المشار إلیه علی اسم الإشاره مع أن المشار إلیه الذات ، واسم الإشاره اللفظ.

۱- البقره : ۱ ، ۲.

إن معناه عند جعل اسم الإشاره بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه على المشار إليه (جدير بما يرد بعده) أى : بعد اسم الإشاره (من أجلها) متعلق بجدير ؛ أى : حقيق بذلك لأجل الأوصاف التى ذكرت بعد المشار إليه (نحو : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ) إلى قوله : (أُولئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(١)) عقب المشار إليه ؛ وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعدده من الإيمان بالغيب ، وإقام الصلاه ، ...

******

(قوله : إن معناه عند جعل إلخ) أى : فحمل المشار إليه على اسم الإشاره ، وجعل الباء داخله على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفه للغه (قوله : جدير بما) أى : بمسند يرد إلخ (قوله : لأجل الأوصاف) لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه ، فإنه يصح أن تكون الأوصاف قبل المشار إليه كأن تقول : جاءنى الكامل الفاضل زيد ، وهذا يستحق الإكرام ، ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول : ويستحق الإكرام هذا ، وحينئذ فالأولى للمصنف أن يقول : أو التنبيه عند الإشاره إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشاره من أجل كونه موصوفا (قوله : (أُولئِكَ عَلى هُدىً) إلخ) أى : فقد أورد المسند إليه اسم إشاره ، مع أن المحل للضمير لأجل تنبيه السامع على أن المشار إليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشاره من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها.

إن قلت : إن الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده. قلت : نعم هو - وإن دل على أنهم حقيقون به - إلا أنه لا يدل على أن الأوصاف السابقه هى العله فى الاستحقاق بخلاف اسم الإشاره ، فإنه يدل على ذلك ؛ وذلك لأن اسم الإشاره موضوع للدلاله على المشار إليه والمشار إليه الذوات الموصوفه بالأوصاف السابقه وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعليه الوصف ، بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظه الأوصاف فى العليه وإن كانت موجوده ؛ لأن الضمير موضوع للذات فقط - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وهو الذين يؤمنون إلخ) فيه نظر من وجهين.

١- البقره : ٥.

وغير ذلـك. ثم عرف المسـند إليه بالإشاره تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعـد (أَولئِكَ ؛) وهو كونهم على الهـدى ، والفوز بالفلاح آجلا ...

******

الأول أن هذا البيان يقتضـى أن الإيمان من المشار إليه لا من الأوصاف والبيان الآتى بعد ذلك يقتضـى أنه من الأوصاف ، فأول الكلام ينافى آخره.

الثـانى : أن المشـار إليه هو المتقين ؛ لأنه الموصوف بالـذين يؤمنون ، فالأولى أن يقول :وهو المتقين الـذين يؤمنون وأجيب عن الأـول بـأن المراد بالـذين يؤمنون : الـذوات المجرده عن الإيمـان ، فتكون صـفه الإيمان خارجه من المشار إليه بقرينه عـدها من الأوصـاف فيمـا يـأتى ، وإنمـا لم يعبر عن تلك الـذوات بنفس الموصول لقبـح ذكره بـدون الصـله ، وأجيب عن الثانى بأن أهل التفسـير على أن الذين يؤمنون منقطع عما قبله على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مفعول فعل محذوف ، وحينئذ لا يكون هو المشار إليه. ا ه. غنيمى.

وفى الفنرى : إن الذين يؤمنون يمكن أن يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هـدى وأن يجعل جاريا عليه كما ذكر فى الكشاف ، فعلى التقـدير الثانى يحسن أن تجعل الإشاره إلى أحـدهما إشاره للآخر من غير تكلف ؛ لأن الصـفه والموصوف فى حكم شـىء واحـد ، وأما على التقـدير الأول فليس بـذلك الحسن ؛ لأن المراد بالمشار إليه المعنى الـذى أشـير باسم الإشاره إلى لفظه كما ينبىء عنه قوله : عقب المشار إليه بأوصاف ، وذلك المعنى هو معنى الـذين يؤمنون لاـ معنى المتقين وإن اتحـدا فى الواقع ذاتـا (قوله : وغير ذلـك) أى : كالإنفاق مما رزقوا (قوله : تنبيها على أن إلـخ) أى تنبيها بالإشاره فى أولئك الأول ، والثانى وهذا يقتضـى أن المشار إليه فى كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى ، واختـار العصـام أن أولئـك الأـول إشـاره لمـا ذكر من الموصولين ، وفيه تنبيه على أنهم جـديرون بـأن يكونوا على هـدى لأجل الأوصـاف المتقـدمه ، وأن أولئـك الثـانى إشاره لما ذكر أيضا لكن مع زياده كونهم على هـدى ، وفيه تنبيه على أنهم جـديرون باسـتحقاق الفلاح ؛ لأجل الأوصاف المتقـدمه مع ما زيـد بعـد أولئك الأول من كونهم على هدى (قوله : عاجلا) أى : فى الدنيا (قوله : بالفلاح آجلا) أى : فى الآخره والمراد به البقاء الا بدى فى النعيم.

من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكوره (وباللام) أى : تعريف المسند إليه باللام (للإشاره إلى معهود) ؛ ...

******

(قوله : من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكوره) أى : بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظه هذه الأوصاف ، وإن كانت موجوده ؛ لأن اسم الإشاره لكمال التميز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير ، فإنه موضوع للذات فقط.

[تعريف المسند إليه باللام]

(قوله : وباللام) أى : على أحد الأقوال من أنها المعرفه ، ومقابله أن المعرف ال (قوله للإشاره إلى معهود) أى : للدلاله على معين فى الخارج ، فلا يقال : إنه أطلق المعهود مع أن نفس الحقيقه فى المعرف بلام الجنس معهوده أيضا كما يشير إليه قوله ، وقد تأتى لواحد باعتبار عهديته ، وحينئذ فلا تصح المقابله ، وحاصل الجواب أن المراد بالمعهود هنا المعين فى الخارج وأما الحقيقه فهى وإن كانت معهوده ومعينه ، لكن فى الذهن ، وحاصل ما ذكره المصنف أن لام التعريف على قسمين.

الأول : لام العهد الخارجى وتحته أقسام ثلاثه : صريحى وكنائى وعلمى ؛ وذلك لأن مدخولها إن تقدم له ذكر صراحه كانت للعهد الصريحى ، وإن تقدم له ذكر كنايه كانت للعهد الكنائى ، وإن لم يتقدم له ذكر أصلا ، لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أو لا فهى للعهد العلمى ، والنحويون يسمون ما إذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الحضورى ، وإن كان غير حاضر بلام العهد الذهنى.

القسم الثانى : لام الحقيقه وتحته أقسام أربعه : لام الحقيقه من حيث هى وتسمى بلام الجنس ، ولام العهد الذهنى ، ولام الاستغراق الحقيقى ، ولام الاستغراق العرفى ؛ وذلك لأن اللام إما أن يشار بها للحقيقه من حيث هى ، وتسمى بلام الحقيقه ولام الجنس أو يشار بها للحقيقه فى ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى أو يشار بها للحقيقه فى ضمن جميع الأفراد ، وتسمى بلام الاستغراق ، وهو قسمان : إما حقيقى أو عرفى ؛ لأنه إن أشير بها للحقيقه فى ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغه فهى للاستغراق الحقيقى ، وإن أشير بها للحقيقه فى ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ

أى إلى حصه من الحقيقه معهوده بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعه ؛ يقال : عهدت فلانا إذا أدركته ...

******

بحسب العرف فهى للاستغراق العرفى فظهر لك أن الأقسام سبعه ، وأن لام العهد الذهنى عند البيانيين غيرها عند النحويين وستأتى هذه الأقسام كلها.

واختلف فى الأصل والحقيقه فقيل لام الحقيقه أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر ؛ وهو الذى أشار له المصنف والشارح وقيل الأصل لام العهد الخارجى. قال الحفيد : وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم ، وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقدم المصنف لام العهد الخارجى على لام الحقيقه ؛ لأن المعرف بها أعرف من المعرف بلام الحقيقه ولكثره أبحاث لام الحقيقه فلام العهد الخارجى كالبسيط بالنسبه للأخرى ولو أخر المعرف بلام العهد الخارجى لكثر الفصل بين القسمين.

(قوله : أى إلى حصه) أشار بهذا إلى أن المراد بالمعهود الحصه المعهوده ؛ لأنها الكامله فى المعهوديه لوقوعه فى مقابله نفس الحقيقه ، والحصه والفرد عندهم بمعنى واحد أعنى : الطبيعه الكليه مع ما انضم إليها من التشخص ، والتفرقه بينهما بأن الفرد عباره عن المركب من الطبيعه والتشخص والحصه المعروضه للتشخص إنما هو اصطلاح المناطقه ، وإنما اختار لفظ الحصه دون الفرد ؛ لأن المتبادر من الفرد الشخص الواحد ، والمعهود الخارجى قد يكون أكثر من واحد. فإن قلت : كون المراد بالحصه الفرد ينافيه ما بعده من التعميم أعنى : قوله واحدا كان أو أكثر. قلت : ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقه أعنى القدر ، والجمله من الأفراد سواء كان واحدا أو أكثر ، فقوله إلى حصه أى : إلى قدر. وجمله وقوله من الحقيقه أى : من أفراد الحقيقه ، وإلا فالحقيقه لا تتبعض وقوله معهوده أى : تلك الحصه أى معينه (قوله : واحدا كان) أى : تلك الحصه ، فهذا تفصيل لها وذكر باعتبار أنها قدر ، ويحتمل أن المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصه ، وحينئذ فهو تعميم فى المعهود فى كلام المصنف ، وذلك كما إذا قلت : جاءنى رجل أو رجلان أو رجال ، فيقال لك أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل (قوله : يقال عهدت إلخ) أى : يقال لغه وهذا استدلال على أن المراد بالمعهود

ولقيته وذلـك لتقـدم ذكره صـريحا أو كنـايه (نحو : (وَلَيْسَ الـذَّكَرُ كَالْأُنْثى)(١) أى : ليس) الـذكر (الـذى طلبـت) امرأه عمران (كالتى) أى : كالأنثى التى (وهبت) تلك الأنثى (لها) أى : لامرأه عمران ، ...

******

المعين كما يفيده تفسيره بالحصه ، فإن قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت : هو اسـتدلال باعتبار اللازم ؛ لأنه يلزم من إدراكه وملاقاته كونه معينا - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ولقيته) عطف سـبب على مسـبب (قوله : وذلـك) أى : العهـد والتعين فى الحصه ، ويحتمل أن المراد ، وذلك أى : كون اللام للإشاره إلى معهود (قوله : لتقدم إلخ) اعلم أن هذا التقدم شـرط لصحه استعمال العرف فى الحصه كما فى المضمر الغائب ، لاـ أنه قرينه لإراده الحصه على ما وهم ؛ لأنه يلزم أن يكون اسـتعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله : أى ليس الـذكر إلخ) إنما تعرض المصـنف لتفسـير الآيه بخلاف الواقع بين المفسـرين فيها ، فقيل : إنه من كلام امرأه عمران وفى الكلام قلب أى : ليس الإنثى كالذكر فى التحرير وهو من تتمه تحسـرها ، فالمعنى : أتحسـر على وضـعها أنثى وعدم مساواتها للذكر فى التحرير فيالليتهـا كـانت ذكرا أو كانت مساويه له فى التحرير ، وعلى هـذا فاللام فيهما للجنس ، ولا يصـلحان مثالين للام العهـد ، وقيل : إنه من كلام الله تعالى تسـليه لها والمعنى ليس الذكر الذى طلبته كالأنثى التى وهبت لها ، بل الأنثى التى وهبت لها أعظم رتبه من الـذكر الـذى طلبته ، وعلى هـذا فاللاـم فيهمـا للعهـد ، فلمـا جرى الخلاف بين المفسـرين فى الآيه احتاج المصـنف إلى تفسيرها بالقول الثانى حتى يتضح كونهما مثالين - قاله شيخنا العدوى.

(قوله : الـذى طلبت) أى : بقولها إنى نـذرت لك ما فى بطنى محررا ؛ لأن هذا الكلام يتضـمن طلبها أن يكون ما فى بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس ؛ لأن خدمه بيت المقدس ، إذ ذاك لا تصلح إلا للذكور دون الإناث. ا ه. نوبى.

١- آل عمران : ٣٦.

فالأنثى إشاره إلى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى : (قالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى)(۱) لكنه ليس بمسند إليه ، والذكر إشاره إلى ما سبق ذكره كنايه فى قوله تعالى : (رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ ما فِى بَطْنِى مُحَرَّراً) فإن لفظ : ما ، ...

******

(قوله : فالأنثى) أى فأل الداخله على الأنثى إشاره أى مشار بها ، وكذا يقال فى قوله بعد والذكر إشاره إلخ ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن المشير إنما هو اللام لا الذكر ولا الأنثى (قوله : إلى ما سبق ذكره) أى : والمذكور معهود معين (قوله : فى قوله تعالى (قالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى)) أنث الضمير مع كونه راجعا ل (ما) ؛ لأنه دار الأمر بين مراعاه المرجع ، والحال التى هى بمنزله الخبر أعنى أنثى ، ورعايه الخبر أولى ؛ لأنه محط الفائده ، وأما التأنيث فى قوله : فلما وضعتها فمراعاه للمعنى ؛ لأن ما فى بطنها فى الواقع أنثى ، وغايه ما قالوا : الأولى مراعاه لفظ ما وهذا لا ينافى أن مراعاه المعنى جائزه - قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله : لكنه ليس بمسند إليه) أى : لأنه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مسند ، لكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح (قوله : كنايه) يحتمل كما قاله عبد الحكيم : أن المراد الكنايه بالمعنى اللغوى وهو الخفاء ؛ لأن فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والأنثى فيه خفاء لعدم التصريح ، وإن كان ذكر الوصف بعد ذلك أعنى محررا مبينا للمراد ، وحينئذ فقول الشارح : إلى ما سبق ذكره كنايه أى إلى ما سبق ذكره على وجه الكنايه أى : على طريق فيه خفاء.

ويحتمل كما قال الفنرى : إن المراد بالكنايه المصطلح عليها عند علماء البيان فتكون من أفراد الكنايه المطلوب بها غير صفه ، ولا نسبه وهو أن يتعين فى صفه من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفه ليتوصل بها إلى الموصوف ، فالتحرير من الصفات المختصه بالذكور. فلفظ ما فى بطنى باعتبار تقييده محررا ملزوم للذكر والذكر لازم له فقد أطلق اسم الملزوم ، وأريد اللازم فالذكر لم يذكر صراحه بل كنايه والمذكور صراحه ملزومه وهو ما فى البطن الموصوف بالتحرير ، وجعل ذلك كنايه

۱- آل عمران : ۳۶.

وإن – كان يعم الذكر والإناث ، لكن التحرير ؛ وهو أن يعتق الولد لخدمه بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث ؛ وهو مسند إليه.

وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو : خرج الأمير ؛ إذا لم يكن فى البلد إلا أمير واحد (أو) للإشاره (إلى نفس الحقيقه) ومفهوم المسمى

******

ظاهر على مذهب المصنف القائل : إن الكنايه أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم ، أما على طريقه السكاكى من أنها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له فلا يتأتى هنا لأن التحرير ليس لازما للذكر ، إذ كثير من الذكور غير محرر.

(قوله : وإن كان يعم الذكور والإناث) أى : بحسب وضعها (قوله : لكن التحرير إلخ) فيه نظر ؛ لأن اختصاص التحرير بالذكر فى نفس الأمر لا ينافى عموم ما للذكر والأنثى بحسب الوضع ، وحينئذ فلا يكون الذكر بخصوصه مذكورا ، وأجيب بأن العموم فى ما إنما هو بحسب أصل الوضع ، واختصاصه بالذكر فى الآيه بواسطه القرينه وهو الوصف بالتحرير فصح أن يكون الذكر مذكورا كنايه نظرا لتلك القرينه أه قرمى.

ثم إن الأنسب بقوله محررا أن يكون التحرير فى كلام الشارح مصدر حرر المبنى للمفعول فقوله عتق مبنى للمفعول (قوله : وهو) أى : الذكر مسند إليه ؛ لأنه اسم ليس (قوله : وقد يستغنى إلخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كنايه (قوله : لتقدم علم المخاطب به) أى : بالقرائن سواء كان ذلك المعلوم للمخاطب غير حاضر بالمجلس كما مثل الشارح أو حاضرا فيه كقولك لداخل البيت : أغلق الباب ، ونحو قولك لمن فوق : سهمه القرطاس ، فالعهد العلمى والحضورى من أقسام العهد الخارجى لتحقق المشار إليه باللام خارجا.

(قوله : إذا لم يكن إلخ) أى : فالقرينه حاليه وهى انفراده فى البلد (قوله : ومفهوم المسمى) هذا تفسير للحقيقه إشاره إلى أنه ليس المراد منها معناها المشهور وهو الماهيه المتحققه أى : الموجوده فى الخارج وتوضيح ذلك أن الأمر باعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال له حقيقه ، وباعتبار تعقله فى الذهن سواء كان له وجود فى الخارج أم

من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد (كقولك : الرجل خير من المرأه ، ...

******

لا يقال له مفهوم ، فهو شامل للماهيات الغير الموجوده ، فأشار الشارح بالتفسير إلى أن المراد بالحقيقه ليشمل قولك العنقاء والغول ، فإن (أل) فيهما جنسيه ، وإضافه مفهوم للمسمى بيانيه أى : ومفهوم هو مسمى الاسم ؛ لأن المفهوم قد يكون مسمى بأن يكون وضع له اسم ، والمسمى قد لا يكون مفهوما كما إذا كان الموضوع له الاسم (ما) صدقا ، وقد يكون المفهوم غير مسمى بأن كانت تلك الحقيقه المتعلقه ذهنا لم يوضع لها لفظ ؛ فبين المفهوم والمسمى عموم وخصوص وجهى كخاتم فضه (قوله : من غير اعتبار إلخ) بيان لنفس الحقيقه أى : من غير ملاحظه لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد ومن ذلك اللام الداخله على المعرفات نحو : إنسان حيوان ناطق ، والكلمه لفظ وضع لمعنى مفرد ؛ لأن التعريف للماهيه واللام الداخله على موضوع القضيه الطبيعيه نحو : الحيوان جنس ، والإنسان نوع ، وفى كلام الشارح نظر ؛ لأن لام العهد الذهنى ، ولام الاستغراق بقسميه اعتبر فيهما الأفراد مع أنهما من أقسام لام الحقيقه واعتبار الأفراد ينافى عدم اعتبارها ، فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقه ، وأجيب بأن المراد من غير اعتبار للأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن ، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما فى لام الحقيقه ، أو تعتبر بواسطه القرائن كما فى لام العهد ولام الاستغراق ، ويدل على هذا الجواب قول الشارح : فيما يأتى ، فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقه. حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينه ، ويمكن الجواب أيضا بأن قول الشارح من غير اعتبار إلخ دخول على المثال إشاره إلى أن المثال المذكور من القسم الذى لا تعتبر فيه الأفراد ، وأن المقسم هو اللام التى يشار بها إلى الحقيقه لا بهذا القيد ، وأما بهذا القيد فهو القسم الأول ، وقد أشار المصنف إلى القسم الثانى بقوله : وقد يأتى الواحد ، وإلى الثالث بقوله : وقد يفيد الاستغراق ، ومبنى الإشكال على أن قوله من غير اعتبار : تقييد للمقسم (قوله : كقولك إلخ) أى : ومنه الكل أعظم من الجزء ، والدينار خير من الدرهم (قوله : الرجل خير من المرأه) أى : حقيقه الرجل الملحوظه ذهنا خير من حقيقه المرأه الملاحظه ذهنا ، ولا ينافى هذا كون بعض أفراد

وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقه (لواحد) من الأفراد (اعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقه ذلك الواحد الحقيقى ؛ ...

******

جنس المرأه خيرا من بعض أفراد جنس الرجل ؛ لأن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس.

قال ابن يعقوب : الأولى للمصنف أن يمثل بقولنا فى التعريف : الكلمه لفظ مفرد مستعمل ، والإنسان الحيوان الناطق ؛ لأن الحكم فى التعريف حقيقى مفهومى لا فردى بخلاف الحكم بالخيريه ، فإن الفضل بين الذكوريه والأنوثيه إنما تحقق من خصال الأفراد لا من تصور كل منها ، لكن لما كان مآل التصور إلى الأفضليه فى الخارج ثبتت الأفضليه للحقيقه لذاتها لا من جهه التصور ، فإن الشيء الذى هو فى قوه الحصول يثبت له حكم الحصول ، ويصح أن يراعى فى الخيريه خيريه مجرد الذكوريه على نفس الأنوثيه من غير رعايه خصالها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا ، فلا يحتاج إلى التأويل فتأمله.

ومن تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى (وَجَعَلْنا مِنَ الْماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍ)(1) أى : جعلنا مبدأ كل شيء حى هذا الجنس الذى هو الماء ، روى أنه تعالى خلق الملائكه من ريح خلقها من الماء ، والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه.

(قوله : وقد يأتى المعرف بلام الحقيقه لواحد) قد للتحقيق لا للتقليل ، وهذا إشاره إلى القسم الثانى من الأقسام الأربعه للام الحقيقيه ، ولم يقل وقد يقصد من المعرف بلام الحقيقه واحد ؛ لأن الوحده المهمه مستفاده من القرينه الخارجيه ، ولم تقصد من المعرف باللام وعبر هنا بقوله ، وقد يأتى وفيما سيأتى بقوله : وقد يفيد إما للتفنن وإما لأن دلاله اللام فى الأول قويه ؛ لأنها مصحوبه بالقرينه الداله على البعضيه ، وفى الثانى ضعيفه ؛ لأنها يكفى فيها القرينه الصارفه عن إراده الحقيقه من حيث هى ، ولا يحتاج إلى القرينه الداله على الاستغراق (قوله لواحد) أى : مبهم (قوله : من الأفراد) أى : من أفراد الحقيقه (قوله : باعتبار عهديته) أى : تعينه واستحضاره فى الذهن تبعا لتعين الحقيقه واستحضارها فيه ، فالمعهود ابتداء هو الحقيقه ، ولما كان استحضار الماهيه يتضمن

۱- الأنبياء : ۳۰.

يعنى : يطلق المعرف بلام الحقيقه الذى هو موضوع للحقيقه المتحده فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقه ...

******

استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهودا ذهنا ، وبهذا اندفع ما يقال : إن الواحد من الأفراد هنا غير معين ، وحينئذ فلا عهد فيه لا ذهنا ولا خارجا بل هو مبهم ، فكيف يقول المصنف باعتبار عهديته فى الذهن؟ وحاصل الجواب أنه مبهم فى ذاته وعهديته إنما هى تبع لعهديه الماهيه التى اشتمل عليها ، فصح نسبه العهديه إليه بهذا الاعتبار ، وقوله لمطابقه ذلك الواحد الحقيقه أى : المعهوده عله لعهديته ، ومعنى مطابقه الواحد للحقيقه اشتماله عليها عند ابن الحاجب ، أو صدق الحقيقه اشتماله عليه عند الشارح ، وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقه المعلومه صار كأنه معهود أى : معلوم فله عهديه بهذا الاعتبار ، فسمى معهودا ذهنيا - كذا فى سم عن الناصر اللقانى ، ومثله فى عبد الحكيم.

وقيل فى قوله عهديته : حذف مضاف أى : باعتبار عهديه حقيقته ، فالموصوف بالعهد إنما هو الحقيقه ، وإليه مال العصام والصفوى ، وإذا عهدت حقيقته عهد هو لمطابقه ذلك الواحد لها (قوله : يعنى يطلق إلخ) أشار به إلى أن قول المصنف يأتى بمعنى يطلق ، وأن اللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله : المعرف بلام الحقيقه) صفه لمحذوف تقديره يعنى أن اسم الجنس المعرف بلام الحقيقه ، وقوله الذى هو موضوع للحقيقه صفه للمعرف أى : الذى هو موضوع للحقيقه من غير نظر إلى فرد ؛ لأن النظر إلى فرد ما أو لجميع الأفراد بالقرينه ، لا بالوضع.

(قوله : المتحده فى الذهن) أى : المعينه فى الذهن أو الموصوفه بالوحده فى الذهن ، ويلزمها التعيين ، فالوحده على كل حال خارجه عن الموضوع له ، وفائده هذا القيد الإشاره إلى صدق تعريف المعرفه على بلام الحقيقه أعنى : ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه ، فإن الماهيه الحاصله فى الذهن أمر واحد لا تعدد فيه فى الذهن إنما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله : على فرد ما موجود) متعلق بيطلق (قوله : من الحقيقه) صفه لفرد أى على فرد من أفراد الحقيقه ، وإلا فالحقيقه لا تتجزأ.

باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقه مطابق إياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته ...

******

(قوله : باعتبار) متعلق بيطلق وقوله معهودا أى : معلوما ومعينا فى الذهن أى : لا باعتباره بخصوصه ، وإلا لكان مجازا من إطلاق المطلق على المقيد من حيث إنه مقيد قاله عبد الحكيم ، وقوله وجزئيا عطف على معهودا من عطف العله على المعلول أى : إن عهديته باعتبار أنه جزئى من جزئيات الحقيقه التى هى مستحضره فى الذهن ومعهوده فيه ، وقوله مطابقا إياها أى : وباعتبار كونه مطابقا إياها أى : مشتملا عليها ، ثم إن ظاهر قول الشارح - يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقه على فرد باعتبار كونه معهودا فى الذهن - إنه يستعمل فى الفرد نفسه ، لكن حقق فى المطول ما حاصله أنه يستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقه فيه فهو فى الحقيقه إنما أطلق على الحقيقه فى ضمن الفرد للقرينه ، وإليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقه إلخ ، وعبارته فى المطول : وتحقيقه أنه موضوع للحقيقه المتحده فى الذهن ، وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقه موجوده فيه ، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع. ا ه.

وقد يقال : إن قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقه مطابقا إياها بمنزله قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقه فيه ، إذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال فى الحقيقه ، إنما هو فى الحقيقه فى ضمن الفرد - فتأمل.

(قوله : كما يطلق) راجع لقوله يطلق أى : يطلق إطلاقا كإطلاق الكلى الطبيعى أى : الذى يراد منه الحقيقه والطبيعه ، والمراد بالإطلاق هنا الحمل ، وذلك كالحيوان فى نحو قولك : هذا الفرس حيوان ، والإنسان فى قولك : زيد إنسان ، وإنما كان المراد بالإطلاق هنا الحمل ؛ لأن الكلى لإيراد منه المفهوم والطبيعه إلا إذا كان محمولا ، وأما لو كان موضوعا كان المراد منه الأفراد ، وحينئذ فلا يكون طبيعيا - ذكره شيخنا الحفنى.

(قوله : كما يطلق الكلى الطبيعى) أى : المجرد من اللام ، فالجامع إطلاق الكلى على فرد فى كل لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه الذكر ، وفى المشبه به المراد بالإطلاق الحمل - قرره شيخنا العدوى.

وذلک عند قیام قرینه داله علی أن لیس القصد إلی نفس الحقیقه من حیث هی هی بل من حیث الوجود ، لا من حیث وجودها فی ضمن جمیع الأفراد بل بعضها (کقولک : ادخل السوق ؛ حیث لا عهد) فی الخارج ، ومثله قوله تعالی : (وَأَخافُ أَنْ یَأْکُلَهُ الذِّئْبُ)(۱) ...

******

(قوله : وذلک) أی إطلاق اسم الجنس المعرف علی فرد معین فی الذهن (قوله : علی أنه لیس القصد إلی نفس الحقیقه من حیث هی هی) أی : کما فی لام الحقیقه ، وقوله : بل من حیث الوجود أی : وجود الحقیقه (قوله : من حیث هی هی) أی : من حیث هی نفسها مقصوده لا الأفراد فهی الثانیه توکید ، والخبر محذوف (قوله : من حیث وجودها فی ضمن جمیع الأفراد) أی : کما فی لام الاستغراق الآتیه (قوله : بل بعضها) أی : بل من حیث وجودها فی بعضها (قوله : ادخل السوق) أی : فقولک ادخل قرینه علی أنه لیس المراد حقیقه السوق من حیث هی لاستحاله الدخول فی الحقیقه ولا الحقیقه فی ضمن جمیع الأفراد لاستحاله دخول الشخص الواحد جمیع أفراد السوق ، فعلم من هذا أن المراد الحقیقه فی ضمن بعض الأفراد (قوله : حیث لا عهد) بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعین لواحد منها بین المتکلم والمخاطب (قوله : فی الخارج) أی : لا مطلقا کما یوهمه إطلاق النفی لوجود العهد الذهنی ، والحاصل أنه لیس المراد نفی العهد مطلقا ، بل خصوص العهد الخارجی لوجود العهد الذهنی کما قدمه فی قوله : باعتبار عهدیته فی الذهن ، فلا تنافی قوله : حیث لا عهد ، وقوله قبل ذلک : باعتبار عهدیته فی الذهن ، فلو فرض أن هناک عهدا خارجیا بان کان هناک سوق واحد کانت أل للعهد الخارجی.

(قوله (وَأَخافُ أَنْ یَأْکُلَهُ الذِّئْبُ)) أی : فرد من أفراد الحقیقه المعینه فی الذهن ، ولیس المراد حقیقه الذئب من حیث هی ؛ لأنها لا تأکل ولا الحقیقه فی ضمن جمیع الأفراد ، وحاصل ما فی المقام أن المعرف بلام العهد الذهنی موضوع للحقیقه المتحده فی الذهن ، وإنما أطلق علی الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقیقه موجوده فیه لا باعتبار أنه

۱- یوسف : ۱۳.

(وهذا فى المعنى كالنكره) وإن كان فى اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفه وموصفا بها ، ونحو ذلك. وإنما قال : كالنكره لما بينهما من تفاوت ما ؛ وهو أن النكره معناها بعض غير معين من جمله الحقيقه ؛ وهذا معناه نفس الحقيقه ، وإنما تستفاد البعضيه من القرينه ؛ كالدخول ، والأكل فيما مر ، فالمجرد ، وذو اللام بالنظر إلى القرينه سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما

******

فرد وإلا لكان مجازا ، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله : وهذا) أى : المعرف بلام العهد الذهنى (قوله : فى المعنى كالنكره) أى : بعد اعتبار القرينه ؛ لأن المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم ، أما قبل اعتبارها فليس كالنكره ، إذ هو موضوع للحقيقه المعينه فى الذهن (قوله : إن كان فى اللفظ) أى : والحال إنه تجرى عليه أحكام المعارف بالنظر للفظ يعنى غالبا لما سيأتى ، وبقولنا بعد اعتبار القرينه اندفع ما يقال هذا الكلام يقتضى أن إجراء حكم المعرفه عليه ليس بحسب المعنى ، نظرا إلى أنه فى المعنى نكره ، وليس كذلك ، بل المعرف بلام العهد الذهنى معرفه بحسب اللفظ والمعنى ؛ لأنه موضوع للحقيقه المعينه ومستعمل فيها ، وحينئذ فإجراء أحكام المعارف عليه بحسب الأمرين جميعا (قوله : من وقوعه مبتدأ) نحو : الذئب فى دارك ، وقوله وذا حال نحو : رأيت الذئب خارجا من بيتك ، وقوله وصفا للمعرفه نحو : زيد الكريم عندك ، وقوله وموصوفا بها نحو : الكريم الذى فعل كذا فى دار صديقك (قوله : ونحو ذلك) أى : كعطفه بيانا من المعرفه ، والعكس نحو : زيد الكريم عندك ، والكريم زيد عندك ، وككونه اسم كان ومعمولا ، أو لا لظن نحو : كان السارق الذى سرق متاعك فى محل كذا ، وظننت السارق هالكا (قوله : وهو أن النكره) أى : نحو ادخل سوقا معناها أى : الوضعى وقوله من جمله الحقيقه أى : من جمله أفرادها ، وإلا فالحقيقه لا تتجزأ (قوله : وهذا) أى : المعرف بلام العهد الذهنى نحو : ادخل السوق ، وقوله معناه أى : الوضعى (قوله : كالدخول) أى : فإنه إنما يتصور فى الأفراد الخارجيه ولا يتصور فى الحقيقه (قوله : فالمجرد) أى : من اللام نحو : سوقا ، وقوله وذو اللام نحو : السوق ، وقوله : بالنظر إلى القرينه قيد فى ذى اللام فقط ، إذ المجرد استعماله فى الفرد لا يتوقف على القرينه (قوله : سواء)

مختلفان ، ولكونه فى المعنى كالنكره قد يعامل معامله النكره ويوصف بالجمله ؛ كقوله (١) : ولقد أمر على اللئيم يسبنى.

******

فى أن المراد من كل بعض غير معين (قوله : مختلفان) أى : لأن المنكر معناه بعض غير معين من أفراد الحقيقه ، والمعرف معناه الحقيقه المعينه فى الذهن ، وإنما أطلق على الفرد للقرينه باعتبار وجود الحقيقه فيه ، فإفاده البعضيه فى المجرد بالوضع وفى ذى اللام بالقرينه ، وهذا الفرق الذى ذكره الشارح بناء على أن النكره موضوعه للفرد المنتشر ، فإن قلنا : إنها موضوعه للماهيه فالفرق أن تعين الماهيه وعهديتها معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى مدلول النكره ، وإن كان حاصلا فالفرق بين المعرف بلام العهد الذهبى والنكره : كالفرق بين اسم الجنس المنكر : كأسد وعلم الجنس كأسامه ؛ وذلك لأنه على القول بأن اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ما قاله الشارح ، وإن قلنا موضوع للماهيه فالفرق ما قلناه ، واعلم أن النكره سواء قلنا : إنها للمفهوم أو للفرد المنتشر إنما تستعمل فى الفرد المنتشر ، وإنما الخلاف فيما وضعت له.

(قوله : ويوصف بالجمله) الأولى التفريع بالفاء (قوله : ولقد أمرّ على اللّئيم إلخ) تمامه : فمضيت ثمّت قلت لا يعنينى ، عدل إلى المضارع فى" أمر" قصدا إلى الاستمرار ، وقوله : فمضيت ثمت قلت أى : فأمضى ثم أقول ، لكن عدل إلى الماضى دلاله على التحقيق ، فكأنه قال : أمر دائما على لئيم عادته سبّى ومواظب على سبّى بأنواع الشتائم

١- البيت لعميره بن جابر الحنفى ، انظر البيت فى الدرر ١ / ٧٨ ، وفى شرح التصريح ٢ / ١١ ، وحماسه البحترى ١٧١ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣ / ٢٠١ ، ٤ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٥ / ٢٣ ، ٥٠٣ ، ٧ / ١٩٧ ، ٩ / ١١٩ ، ٣٨٣ ، والخصائص ٢ / ٣٣٨ ، ٣ / ٣٣٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢١ ، ولسان العرب ١٢ / ٨١ (ثمم) ، ١٥ / ٢٩٦ ، ودلائل الإعجاز / ٢٠٦ ، والإشارات والتنبيهات / ٤٠ ، والمفتاح / ٩٩ ، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١ / ٦٢ ، والتبيان للطيى ١ / ١٦١ ، وتتمه البيت : فمضيت ثمت قلت لا يعنينى. وثمت حرف عطف لحقها تاء التأنيث ، وقوله" أمر" مضارع بمعنى الماضى لاستحضار تلك الصوره العجيبه عنده ، وروايه الكامل" فأجوز ثم أقول لا يعنينى".

(وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقه (الاستغراق ؛ نحو : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِی خُسْرٍ)(۱)) أشير باللام إلى الحقيقه ، لكن لم يقصد بها الماهيه من حيث هى هى ، ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الأفراد ، بل فى ضمن الجميع ،

******

فأمضى ولا ـ التفت إليه ولا ـ أشتغل بملامه ، وأعرض عنه صونا لماء الوجه ، ثم أقول لجماعه الخلان إنه لا يعنينى ، وثم حرف عطف إذا لحقتها علامه التأنيث اختصت بعطف الجمل ، وقوله : لا يعنينى أى : لا يريدنى ، بل يريد غيرى من عناه إذا قصده ، ويحتمل أن المراد لا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه ، من عنانى الأمر إذا أهمنى ، والشاهد فى قوله : يسبنى ، فإن الجمله صفه للئيم ؛ لأن الشاعر لم يرد لئيما معينا ، إذ ليس فيه إظهار ملكه الحلم المقصوده بالتمدح بها ، ولا الماهيه من حيث هى بقرينه المرور ، ولا ـ الاستغراق لعدم تأتى المرور على كل لئيم من اللئام ، بل الجنس فى ضمن فرد مبهم فهو كالنكره ، فلذا جعلت الجمله صفه لا ـ حالا ـ ، قال ابن يعقوب : ولم تجعل تلك الجمله حالا ؛ لأن الغرض أن اللئيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه ، وليس الغرض تقييد السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحاليه لإشعارها بالتحول فى أصلها - كذا قيل.

لكن المناسب لقوله : ثمت قلت لا يعنينى كونها حاليه ؛ لأن المتبادر من قوله : قلت لا يعنينى أنه قال ذلك فى حال سماع حال المرور ، لا أنه قاله فيمن دأبه السبّ ولو فى غير حال المرور. انتهى.

(قوله : وقد يفيد الاستغراق) أى : لجميع الأفراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقه ، ثم إن ظاهر المصنف أن المعرف بلام الحقيقه موضوع لأمرين : الحقيقه وجميع الأفراد ، وأنه يفيدهما لاطلاقه عليهما ، وليس كذلك ، بل هو موضوع للحقيقه المتحده فى الذهن فقط ، وإفادتها للاستغراق إنما هى من حيث تحقق الحقيقه فى جميع الأفراد ، وأجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق ، وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال : إن المراد أن المعرف باللام الموضوع للحقيقه المتحده فى الذهن قد يطلق على جميع الأفراد

۱- العصر : ۲.

بدليل صحه الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو الاستغراق ...

******

من حيث تحقق الحقيقه فيها ، وذلك عند قيام القرينه الداله على أنه ليس القصد الحقيقه من حيث هى ولا من حيث وجودها فى فرد فيكفى فى الحمل على الاستغراق وجود القرينه الصارفه عن إراده الحقيقه من حيث هى ومن حيث وجودها فى بعض الأفراد ولا تتوقف على وجود القرينه المعينه للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقه فى فرد فإنه يتوقف على القرينه الداله على البعضيه فالقرينه فيه أقوى (قوله : بدليل إلخ) هذا يقتضى أنه لا بد من قرينه معينه فى هذا النوع أيضا كالذى قبله ، والحق خلافه ؛ لأنه إذا لم تقم قرينه على إراده الحقيقه ولا على الفرد الغير المعين حمل على الاستغراق ، كما هو المأخوذ من كلام الكشاف ، وقد يجاب بأن الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : الذى شرطه دخول إلخ) أى : ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ، ثم إن ما ذكر شرط بالنسبه للاستثناء المتصل لا مطلقا ، وحاصل ذلك الدليل أن المستثنى منه كالإنسان يجب أن يكون المراد به كل فرد ، إذ لو أريد به الحقيقه لما صح الاستثناء للأفراد لعدم تناول اللفظ لها ، ولو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى فى المستثنى منه ، ولو أريد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح أيضا لعدم الدخول ، ولو أريد بعض معين منه الذين آمنوا لورد أن إراده البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح ، فتعين إراده جميع الأفراد ، ثم إن دلاله الاستثناء على الاستغراق بناء على القول إنه يجب فى الاستثناء دخول المستثنى فى لفظ المستثنى منه ، أما على القول بأنه يكفى فى صحه الاستثناء جواز الدخول فلا دلاله للاستثناء حينئذ على الاستغراق - قاله سم.

(قوله : فاللام التى لتعريف العهد) أى : لتعريف المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول ، وهذا تفريع على إرجاع الضمير فى قد يأتى ، وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقه أى : فعلم أن اللام إلخ ، إذ المتفرع على الإرجاع علم ذلك لا نفسه (قوله : أو الاستغراق)

هى لام الحقيقه حمل على ما ذكرنا بحسب المقام ، والقرينه ؛ ولهذا قلنا : إن الضمير فى قوله : وقد يأتى ، وقد يفيد - عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقه ، ...

******

عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو أن الاستغراق باق على مصدريته وهو عطف على تعريف (قوله : هى لام الحقيقه) أى : هى من أفراد لام الحقيقه (قوله : حمل) أى : مدخولهما ، وقوله على ما ذكرنا أى من الحقيقه فى ضمن فرد غير معين فى الأول أو فى ضمن جميع الأفراد فى الثانى ، فالحاصل أن لام الحقيقه هى الأصل ، لكن تاره يقصد من مدخولها الحقيقه من حيث هى ، وتاره يقصد منه الحقيقه من حيث تحققها فى بعض الأفراد ، وتاره يقصد منه الحقيقه من حيث تحققها فى جميع الأفراد ، فالمنظور له الحقيقه فى الكل دون بعض الأفراد أو كلها ، وأما لام العهد الخارجى فهى قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم للمنصف ، واعترض بأن هذا تحكم ، ولم لم تجعل التى للعهد الخارجى من أفراد لام الحقيقه بحيث يقال فيها : إن الإشاره بتلك اللام للحقيقه من حيث تحققها فى فرد معين فى الخارج لتقدمه ذكرا صراحه أو كنايه أو لعلم المخاطب به؟ ويمكن الجواب بأنه إنما جعلت قسما لكون التعيين فيها أشد من التعيين فى لام الحقيقه ، وجعل بعضهم كل واحد أصلا مستقلا على حده ، وبعضهم جعل الكل فرع التى للحقيقه ، وبعضهم جعل لام العهد الخارجى أصلا للكل فما عداها من فروع ، وهذا الخلاف لا طائل تحته ، وذكر الحفيد أنه إن قلنا : إن النكره موضوعه للفرد المنتشر كانت أل التى للعهد الذهنى هى الأصل ؛ لأنها أبقت مدخولها على حاله ، وإن كانت موضوعه للماهيه لا بقيد الاستحضار كانت لام الحقيقه هى الأصل وما عداها من فروعها وذلك أن معنى اللام الإشاره إلى معنى ما دخلت عليه فظهر لك أن جمله الأقوال خمسه.

(قوله : والقرينه) عطف تفسر على ما قبله (قوله : ولهذا) أى : ولأجل كون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقه (قوله : عائد إلى المعرف باللام إلخ) أى : وليس عائدا على المعرف باللام مطلقا لعدم إفادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقه ، ومما يدل على أن الضمير عائد على المعرف بلام الحقيقه كما قال الشارح لا

ولا بد فى لام الحقيقه من أن يقصد بها الإشاره إلى الماهيه باعتبار حضورها فى الذهن ؛ ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات ...

******

إلى المعرف بمطلق اللام تغيير المصنف الأسلوب ، حيث قال : وقد يأتى ، وقد يفيد ، ولم يقل أو للإشاره إلى واحد معهود فى الذهن أو للإشاره إلى الاستغراق - تأمل.

(قوله : ولا بد إلخ) اعلم أن اسم الجنس المنكر إذا كان مصدرا ، فإنه يدل على الحقيقه قطعا لوضعه لها : كذكرى وبشرى ورجعى ، كما أن اسم الجنس المعرف يدل عليها قطعا من غير نزاع فيهما ، وإن كان اسم الجنس المنكر غير مصدر : كأسد ورجل ففيه نزاع. قيل إنه موضوع للفرد المنتشر ، وقيل موضوع للماهيه ، إذا علمت ذلك فيرد سؤال حاصله أن لام الحقيقه الداخله على اسم الجنس ، إما أن يقصد بها الإشاره إلى الماهيه من حيث هى أى : من غير اعتبار تعينها وحضورها فى الذهن ، وإما أن يقصد بها الإشاره إلى الماهيه باعتبار تعينها وحضورها فى الذهن ، فإن قلتم بالأول : لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المعرف والمنكر المصدر نحو : ذكرى والذكرى ورجعى والرجعى ، فإن كلا منهما موضوع للماهيه ، والقول بعدم الفرق بطل لضروره الفرق بين المعرف والمنكر ، وإن قلتم بالثانى : لزم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقه ولام العهد الخارجى العلمى ؛ لأن كلا منهما إشاره إلى حاضر معين فى الذهن ، وهذا البحث أورده صاحب المفتاح على هذا المقام ، وأشار الشارح لجوابه بقوله : ولا بد إلخ ، وحاصله أنا نختار الثانى : وهو أن لام الحقيقه الداخله على اسم الجنس يقصد بها الإشاره إلى الماهيه باعتبار حضورها فى الذهن ، ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقه والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى ؛ وذلك لأن المشار إليه بلام الحقيقه هو الحقيقه الحاضره فى الذهن ، والمشار إليه بلام العهد المذكور حصه من أفراد الحقيقه معينه فى الذهن ، وفرق بين الحقيقه والحصه منها (قوله : ليتميز) أى : اسم الجنس المعرف المفهوم من المقام فهو بالياء التحتيه (قوله عن أسماء الأجناس النكرات) أى : فإن الإشاره بها إلى الماهيه لا باعتبار كونها حاضره فى الذهن ، وإن كانت حاضره فيه ضروره أنها موضوع لها ، ولا يضع الواضع لفظا لمعنى إلا إذا كان حاضرا فى ذهنه ، فالحضور جزء

مثل : الرجعى ، ورجعى ، ...

******

المسمى بالنسبه للام الحقيقه دون أسماء الأجناس النكرات فهو ملاحظ فى الأول على سبيل الجزئيه ومصاحب فى الثانى ، وهذا مبنى على المشهور من أن المراد بالذهن ذهن الواضع.

وأما على ما نقله شيخنا العلامه السيد البليدى فى حواشى الأشمونى : من أن المراد بالذهن ذهن المخاطب ، فيكون الحضور فى ذهنه معتبرا فى الأول على سبيل الجزئيه ، وأما فى الثانى : فهو غير معتبر ولا مصاحب ، ثم إن المراد بقول الشارح ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات أعنى : المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا مخالف لما مر من أن النكره موضوعه لبعض غير معين من أفراد الحقيقه ؛ لأن هذا بالنسبه للنكره التى هى غير مصدر ، والدليل على أن المصادر موضوعه للماهيه المطلقه مجره عن الوحده أن قولك : ضربت ضربا لا إشعار له بالوحده ، فإن أردت الوحده أتيت بالتاء فقلت : ضربه ، أو بالوصف فقلت : ضربا واحدا ، ويدل لذلك أيضا أن المصادر لا تثنى ولا تجمع ، فإن قلت : إذا كان اسم الجنس المعرف يشار به للحقيقه باعتبار الحضور صار بمنزله علم الجنس ، فإنه أيضا موضوع للماهيه بقيد الحضور فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهنى جزءا من الموضوع له فما الفرق بينهما؟ قلت الفرق أن الواضع اعتبر فى دلاله اسم الجنس على الحضور والتعين قرينه خارجيه زائده على اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكأن الواضع قال : وضعت الرجعى للدلاله على الماهيه الحاضره فى الذهن بشرط اقترانه بأل بخلاف علم الجنس كأسامه ، فإنه لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهيه الحاضره فى الذهن ، ولم يعتبر فى دلالته على التعين والحضور قرينه خارجيه ، بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ ، وحاصله أن علم الجنس يدل على التعين والحضور الذى هو جزء المسمى بجوهر اللفظ ، واسم الجنس المعرف يدل على ذلك بالآله (قوله : النكرات) اعترضه الغنيمى بأنه كيف يوصف الجنس بالنكره عند من يفرق بينهما ، وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التى ليس فيها أل (قوله : مثل الرجعى) مثال للمعرف بلام الحقيقه ، وقوله : ورجعى مثال لأسماء الأجناس النكرات

وإذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشاره إلى حصه معينه من الحقيقه واحدا كان أو اثنين ، أو جماعه ، ولام الحقيقه إشاره إلى نفس الحقيقه من غير نظر إلى الأفراد ؛ فليتأمل.

(وهو) أى : الاستغراق (ضربان : حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغه (نحو : (عالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهادَهِ)(١) ...

******

(قوله : وإذا اعتبر الحضور فى الذهن) أى : فى المعرف بلام الحقيقه (قوله : فوجه امتيازه) أى : تعريف لام الحقيقه (قوله : عن تعريف العهد) أى : الخارجى العلمى (قوله : إلى حصه معينه من الحقيقه) أى : فى الذهن ، والخارج معلومه للمخاطب (قوله : ولام الحقيقه) أى : من حيث هى ، فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجى العلمى ، والقسم الأول من أقسام لام الحقيقه كما هو مفاد كلام الشارح فى المطول ، لا الفرق بين لام العهد الخارجى بأقسامه ، ولام الحقيقه ، بأقسامها كما قيل.

(قوله : وهو أى الاستغراق) أى : من حيث هو لا فى خصوص المسند إليه ، فلا يرد عليه أن الغيب فى المثال الأول مجرور ، والصاغه مفعول به فى المثال الثانى (قوله : وهو أن يراد إلخ) فيه أن الإراده فعل المتكلم ، والاستغراق وصف للفظ ، وأجيب بأن الإراده سبب للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد ، فهو من إطلاق السبب وإراده المسبب (قوله : بحسب اللغه) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أنه إذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع ، أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقيا ، وليس كذلك ، بل إذا أريد بالصلاه جميع أفرادها نظرا إلى وضع الشرع ، أو بالفاعل جميع أفراده نظرا إلى وضع النحاه يكون الاستغراق حقيقيا ، فالأولى أن يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغه ، وقد يجاب بأنه إنما اقتصر على اللغه ؛ لأنها الأصل فلا ينافى ما قلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه. والحاصل أن ذكر اللغه إنما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغه أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى. ا ه. عبد الحكيم.

١- الأنعام : ٧٣.

أى : كل غيب وشهاده ، وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو : جمع الأمير الصاغه ؛ أى : صاغه بلده أو) أطراف (مملكته) ؛ لأنه المفهوم عرفا ، لا صاغه الدنيا ، قيل : المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصوله ؛ وفيه نظر ؛ ...

******

(قوله : أى كل غيب) أى : كل غائب عنا وكل شهاده أى : كل مشاهد لنا (قوله : بحسب متفاهم العرف) أى : بحسب فهم أهل العرف العام ، وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل فى الحقيقى - كما تقدم.

(قوله : الصاغه) أصله صوغه من الصوغ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، والمراد ببلده بلده التى هو فيها (قوله : أو أطراف مملكته) عبر عن المملكه بتمامها بالأطراف على طريق الكنايه ، أو يقال إذا جمع ما فى الأطراف فأولى من كان فى الوسط ومن عنده (قوله : لأنه المفهوم عرفا لا صاغه الدنيا) وذلك لأن العرف لا يحمل الحقيقه على الحقيقه المطلقه ، بل على الحقيقه المقيده بقيد تقتضيه القرائن الحاليه فيكون الحكم فيه على كل فرد من أفراد الحقيقه المقيده ، لا على كل فرد من أفراد الحقيقه المطلقه كما فى هذا المثال المذكور فإن الصاغه بحسب حقيقتها شامله لجميع صاغه الدنيا ، لكن القرائن خصتها بصاغه بلد الأمير أو صاغه مملكته ، إذ يعلم العقل أن الأمير لا يقدر على جمع صاغه الدنيا فتعين أن المراد بها الصاغه الموجوده فى بلده أو فى مملكته ، فحيث جمع الأمير صاغه بلده أو مملكته ، وقلنا جمع الأمير الصاغه يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغه المخصوصه ، لا الصاغه المطلقه. ا ه. قرمى.

(قوله : على مذهب المازنى) (١) القائل إن أل الداخله على اسم الفاعل ، واسم المفعول معرفه لا موصوله (قوله : وإلا فاللام إلخ) أى : وإلا نقل : إن المثال مبنى على مذهبه ، بل على مذهب الجمهور فلا يصح ؛ لأن أل الداخله على اسم الفاعل ، وكذا اسم المفعول عندهم موصوله لا معرفه (قوله : وفيه) أى : فى هذا القيل - المفيد أن الخلاف

١- هو بكر بن محمد بن حبيبه أبو عثمان المازنى - أحد الأئمه فى النحو من أهل البصره له تصانيف منها" ما تلحن فيه العامه" و" التصريف فى العروض" - توفى بالبصره سنه ٢٤٩ ه. وانظر الأعلام (٢ / ٩٩).

لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره ؛ نحو : المؤمن ، والكافر ، والعالم ، والجاهل ؛ لأنهم قالوا : هذه الصفه فعل فى صوره الاسم ، فلابد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف ، أو غيره ، ...

******

فى اسم الفاعل ، واسم المفعول مطلقا - نظر (قوله : لأن الخلاف) أى : بين المازنى وغيره ، وقوله فى اسم الفاعل أى : وكذا فى اسم المفعول (قوله : بمعنى الحدوث) أى : ملتبسا بمعنى الحدوث وإضافه معنى للحدوث بيانيه وهو من ملابسه الدال للمدلول أى : إذا كان متلبسا بالدلاله على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدث باعتبار زمنه (قوله : دون غيره) وهو ما إذا أريد بهما الدوام والثبات ، وإلا كانت معرفه اتفاقا ؛ لأنهما حينئذ من جمله الصفه المشبهه - كذا فى المطول ، قال عبد الحكيم : ولعل قوله اتفاقا إشاره إلى عدم الاعتداء بقول من قال : إن اللام فيه أيضا موصوله كما فى المغنى.

(قوله : نحو إلخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصائغ ، وحينئذ فأل الداخله عليه معرفه اتفاقا (قوله : لأنهم) أى : الجمهور ، وهذا عله لكون أل فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصوله (قوله : هذه الصفه) أى : اسم الفاعل واسم المفعول وفى بعض النسخ هذه الصله أى : صله أل وقوله فعل إلخ ، أى : وأل المعرفه لا تدخل على الفعل (قوله : فلا بد فيه من معنى الحدوث) أى : لأنه معتبر فى الفعل فعلم من هذا أنهما لا يكونان فعلين فى صوره الاسم إلا إذا قصد بهما الحدوث ، أما إذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقه ولم يكن أحدهما فعلا فى صوره الاسم (قوله : ولو سلم إلخ) أى : لو سلم جريان الخلاف فى اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت ، وأن أل فى الصائغ ليست معرفه على مذهب الجمهور ، بل موصوله (قوله : فالمراد) أى : فالكلام صحيح ؛ لأن المراد أى : لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق ، وعليه فقوله وهو قسمان فيه استخدام أى : والاستغراق مطلقا لا بقيد كونه بأل قسمان ، وحينئذ فالمثال صحيح ولا يحتاج لتخريجه على القول الضعيف ، وهو قول المازنى (قوله : أو غيره) أى : كالإضافه والموصول.

والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق ؛ نحو : أكرم الذين يأتونك إلا زيدا ، واضرب القائمين إلا عمرا ...

******

(قوله : والموصول أيضا إلخ) من تتمه قوله : ولو سلم إلخ (قوله : مما يأتى للاستغراق) أى : لأن الموصول كالمعرف باللام يأتى لمعان أربعه ، فالأصل فيه العهد والجنس - قاله عبد الحكيم. (قوله : نحو أكرم الذين يأتونك إلخ) أى : فالمراد كل فرد من الآنين لك بدليل الاستثناء.

(قوله : واستغراق المفرد أشمل إلخ) هذه مسأله مستقله وفائده جديده لها تعلق بما قبلها ، وحاصلها أن اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداه الاستغراق كان شموله للأفراد وتناوله لها أكثر من شمول المثنى والجمع الداخل عليهما أداه الاستغراق ، ومراده بالمفرد ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أيضا أولا : كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعيه نحو : لا أتزوج النساء ، فإن المراد واحده من النساء ، والمراد بالجمع ما كان جمعا فى المعنى سواء كان جمعا فى اللفظ أيضا أولا نحو : قوم ورهط ، واعترض بأن هذا منقوض بقولك : لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فإنه أشمل من قولك لا يرفعه كل رجل ؛ لأنه يلزم من كونه لا يرفعه الجمع أنه لا يرفعه الواحد بخلاف العكس ، وبقولنا هذا الخبز يشبع كل رجال فإنه أشمل من قولنا : هذا الخبز يشبع كل رجل ؛ لأنه يلزم من كونه يشبع الجمع أن يشبع الواحد بخلاف العكس ، فلا ينبغى أن يطلق القول بأن استغراق المفرد أشمل ، بل تاره يكون استغراقه أشمل وتاره يكون استغراق غيره أشمل كما فى المثالين السابقين ، وأجيب بأن المراد الأشمليه بحسب الوضع ، والنظر إلى المدلول المطابقى ، والأشمليه فى المثالين المذكورين بالالتزام لأن الحكم على الكل يستلزم الحكم على كل واحد على أن الكلام فى الاستغراق المفاد بالمفرد أو بالجمع ، والمفيد للاستغراق فى المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل الجمع ، واعلم أن هذا إنما يرد على المصنف بناء على جعل قوله : واستغراق المفرد أشمل ، قضيه كليه كما هو المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا ، أما على جعلها جزئيه أى : قد يكون أشمل فلا يتوجه عليه شىء من ذلك.

(واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف ، أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى ، والمجموع ؛ بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعه جماعه (بدليل صحه : لا رجال فى الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون : لا رجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ؛ ...

******

(قوله : سواء كان بحرف التعريف) أى : سواء كان المفرد ملتبسا بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده ، وقوله : أو غيره كحرف النفى فى النكره ، ولأجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المحلى باللام (قوله : يتناول كل واحد) أى : سواء كان منفردا أو من أجزاء التثنيه أو الجمع ، فالحكم على الواحد يستغرق آحاد التثنيه وآحاد الجمع ، وذلك لتركب كل واحد منهما من آحاده وهى جزءان أو أجزاء هى آحاد المفرد التى استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنيه والجمع ، فالتثنيه تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئهما وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعه جماعه فلا يتسلط الحكم عليه على جزئهما الذى هو المفرد ، وإيضاح ذلك أنك إذا قلت : لا رجل فى الدار فقد نفيت الحقيقه باعتبار تحققها فى فرد سواء كان الفرد منفردا أو من أجزاء المثنى أو من أجزاء الجمع ، فلا يصح لك أن تقول حينئذ بعد : بل رجلان أو رجال ، وأما قولك : لا رجلين أو رجال فى الدار فقد نفيت الحقيقه باعتبار تحققها فى اثنين اثنين أو ثلاثه ثلاثه ، وهذا لا ينافى وجودها فى فرد باعتبار المثنى أو فرد أو فردين بالنظر للجمع ؛ فتحصل من ذلك أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد ، واستغراق المثنى يشمل كل اثنين اثنين ولا ينافيه خروج الواحد ، واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعه جماعه ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله : والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين) أى : وهذا لا ينافى خروج الواحد (قوله : والجمع إنما يتناول كل جماعه جماعه) أى : وهذا لا ينافى خروج الواحد والاثنين ، وإنما كان استغراق الجمع يتناول كل جماعه جماعه ؛ لأن الاستغراق عباره عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغه الجمع جماعه ، وكذا يقال فى المثنى (قوله بدليل صحه إلخ) المراد بالصحه الصدق أى : وبدليل صحه كل رجال جاءونى مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءنى.

وهذا فی النکره المنفیه مسلم ، وأما فی المعرف باللام فلا ، بل الجمع المعرف بلام الاستغراق یتناول کل واحد من الأفراد علی ما ذکره أکثر أئمه الأصول ، والنحو ، ودل علیه الاستقراء ، وأشار إلیه أئمه التفسیر ؛ ...

******

(قوله : وهذا) أی : ما ذکره المصنف من أن استغراق المفرد أشمل مسلم فی النکره المنفیه کما فی المثال (قوله : فلا) أی : فلا یسلم الشمول (قوله : بل الجمع المعرف بلام الاستغراق) نحو (إِنَّ الْمُسْلِمِینَ وَالْمُسْلِماتِ)(۱) الآیه فإن المراد کل فرد ؛ ونحو : (وَاللهُ یُحِبُّ الْمُحْسِنِینَ)(۲)(وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ کُلَّها)(۳) ونحو : إنی أحب المسلمین إلا زیدا ، فإن المراد کل فرد لا کل جمع ، وإلا لقیل إلا الجمع الفلانی (قوله : یتناول إلخ) أی : وحینئذ فهو مساو للمفرد فی الشمول ، فلا تصح دعوی المصنف أشملیه المفرد علی الجمیع فیما إذا کان الجمع معرفا بلام الاستغراق ، هذا حاصل اعتراض الشارح علی المصنف.

وقد یجاب بأن لام الجنس إذا دخلت علی جمع أبطلت منه معنی الجمعیه فصار مساویا للمفرد فی الشمول ، فکلام المصنف تبعا لعلماء المعانی علی تقدیر ما إذا بقی الجمع علی معناه الأصلی ولم یبطل منه معنی الجمعیه التی أقلها ثلاثه أفراد بدخول أل الجنسیه علیه ، وکلام علماء الأصول والنحو والتفسیر فیما إذا زال منه معنی الجمعیه بدخول لام التعریف علیه ، فظهر لک من هذا أن الخلاف الواقع فی أن الجمع آحاده أفراد أو جموع ، والحق الثانی هذا فی الجمع المنکر ، وأما الجمع المعرف بلام الاستغراق فآحاده أفراد قولا واحدا.

وأجاب بعضهم بجواب آخر حاصله : أن کلام المتن مخصوص بالنکره المنفیه بدلیل : وله بدلیل صحه إلخ ، فالاعتراض مدفوع من أصله ، وعلی هذا فتعمیم کلام الشارح کلام المتن بقوله سواء کان بحرف التعریف أو غیره فی حیز المنع.

۱- الأحزاب : ۳۵.

۲- آل عمران : ۱۳۴.

۳- البقره : ۳۱.

وقد أشبعنا الكلام فی هذا المقام فی الشرح فلیطالع ثمه ، ...

******

(قوله : وقد أشبعنا الكلام فی هذا المقام) أی : بإیراد الأمثله والشواهد الداله علی أن الجمع المعرف باللام مساو للمفرد فی الاستغراق ، وإن كان بینهما فرق من حیث إن المفرد المستغرق لا یستثنی منه إلا الواحد ، فلا یجوز أن تقول : الرجل یرفع هذا الحجر إلا الزیدین معا ، أو إلا ثلاثتكم معا ، وأما قوله تعالی (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِی خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِینَ آمَنُوا)(۱) فمعناه إلا كل واحد من الذین آمنوا بخلاف الجمع المعرف بلام الاستغراق فیصح استثناء الواحد والمثنی والجمع منه نحو : لقیت العلماء إلا زیدا ، أو إلا الزیدین ، أو إلا الزیدین ؛ وذلك لأن الجمع المحلی باللام فی مثل هذا الموضع یستعمل بمعنی منكر مضاف إلیه كل فرد وغیره ، فمعنی : لقیت العلماء إلا زیدا أی : كل عالم وكل عالمین وكل علماء أفاده عبد الحكیم.

قال العلامه الیعقوبی : وإنما حمل الجمع المعرف بلام الاستغراق المفرد ؛ لأنه إن حمل علی استغراق آحاد الجموع الذی هو مقتضی أصل دلالته لزم فی مضمونه التكرار ، وأن لا یكون له آحاد متمیزه ؛ لأن الثلاثه مثلا من آحاده ، فإذا زید علیها واحد كانت أربعه وكان المجموع من آحاده فیدخل الأحد الأول فی الثانی ، وإذا زید واحد وكان خمسه لزم فیه دخول الأربعه فیتكرر فیه كل فرد مع ما بعده إلی غیر النهایه ، بل مجموع الأفراد حینئذ موجب لتكریر جمیع ما قبله ؛ لأنه جماعه یدل علیها الجمع فحینئذ لا یتحقق للجمع آحاد فیها یجری العموم كما یجری فی المفرد ؛ فلذلك جعلت آحاده آحاد المفرد التی لا یدخل بعضها فی بعض. انتهی كلامه. وإیضاحه أن الثلاثه مثلا جماعه فتندرج فی الجمع بنفسها لكونها من آحاده وجزء من الأربعه والخمسه وما فوقها التی هی من آحاد الجمع فتكون الثلاثه مندرجه فی الجمع فی ضمنها فآل الأمر إلی أن الثلاثه مندرجه تحت الجمع مرتین : مره من حیث إنها من آحاده ، ومره من حیث إنها جزء من الأربعه والخمسه مثلا التی هی من آحاده ، فحمل الجمع المعرف فی استغراقه علی استغراق الجمع موجب للتكرار ، وأیضا الكل من حیث هو كل جماعه

۱- العصر : ۳.

ولما كان هاهنا مظنه اعتراض ؛ وهو أن إفراد الاسم يـدل على وحده معناه ، والاسـتغراق على تعدده ، وهما متنافيان – أجاب عنه بقوله (ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم ؛ ...

******

فلو اعتبر فى اسـتغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرار محضا ، ولذلك ترى الأئمه يفسـرون الجمع المسـتغرق ، إما بكل واحد واحد ، وإما بالمجموع من حيث هو مجموع.

(قوله : ولما كان هاهنا) أى : هذا الموضع وهو قوله : واستغراق المفرد أشمل ، وقوله مظنه اعتراض أى : موضع اعتراض مظنون ، وحاصـله أنه ينبغى أن لاـ يجوز إدخال أداه الاسـتغراق على اسم الجنس المفرد ؛ لأن الاسم لكونه فى مقابله التثنيه والجمع يـدل بإفراده على وحـده معناه بمعنى أنه لا يكون آخر معه مثله ، وأداه الاسـتغراق الـداخله عليه تدل على تعدده ، وأن معه آخر مثله ، ويمتنع أن يكون الشـىء الواحـد واحـدا متعددا فى حاله واحده لتنافيهما ، وحينئذ بطل كون المفرد مسـتغرقا ، فقول الشارح وهو أن إفراد الاسم أى : الاسم المفرد ، وقوله والاسـتغراق أى : وذو الاستغراق وهو الأداه يدل على تعدده ، وقوله وهما أى : الوحده والتعدد متنافيان ، فالتنافى واقع بين المدلولين ، فقول المصـنف ولا تنافى بين الاسـتغراق إلخ : إن جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب ؛ لأنه جعل التنافى بين الاسـتغراق الذى هو مدلول حرف الاسـتغراق ، والإفراد الذى هو الدال على الوحده ، والأنسب أن يجعل التنافى إما بين الـدالين وهما حرف الاسـتغراق الـدال على التعـدد ، والإفراد الـدال على الوحده ، وإما بين المدلولين وهما الاسـتغراق والوحـده ، قيـل هـذا الاـعتراض إنمـا يظهر على القـول بـأن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشـر ، أمـا على القول بـأنه موضوع للماهيه فلا يظهر ؛ لأنه لا تنافى بين الماهيه والتعدد ؛ لأنها كما تتحقق فى ضمن الفرد تتحقق فى ضمن الجماعه ، وعباره ابن يعقوب قوله – ولاـ تنافى إلـخ : دفع لبحث يرد وهو أن إفراد الاسم يـدل على وحـده معناه ؛ لأن اسم الجنس النكره ، إن قلنا بوضـعه للفرد الشائع فدلالته على الوحده ظاهره ، وإن قلنا بوضعه للحقيقه فالغرض منها ما تتحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان إفراد الاسم مقتضيا للوحده على كلا المذهبين والاستغراق ينافى ذلك. ا ه.

لأن الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفى ، ولام التعريف (إنما يدخل عليه) أى : على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلاله على (معنى الوحده) ،

******

وإنما كان الغرض منها ما تتحقق به ؛ لأن أكثر الأحكام المستعمله فى اللغه والصرف جاريه على الماهيات من حيث إنها فى ضمن فرد لا عليها من حيث هى (قوله : لأن الحرف إلخ) حاصل ما ذكره جوابان : أولهما : بتسليم أن الوحده تنافى التعدد وثانيهما : منع تنافيهما ، وحاصل الثانى أنا لا نسلم أن الوحده تنافى التعدد ؛ لأن الوحده عدم اعتبار اجتماع أمر آخر معه ، والمفرد الداخله عليه أداه الاستغراق معناه كل فرد فرد بدلا عن الآخر بحيث لا يخرج فرد من الأفراد التى يصدق عليها اللفظ حقيقه أو عرفا ، وهذا لا ينافى الوحده لاتصاف كل فرد بها ، إذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شىء آخر معه وليس معنى المفرد الداخله عليه أداه الاستغراق مجموع الأفراد حتى يحصل التنافى ؛ لأن مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافى الوحده وهى عدم اجتماع أمر آخر معه ، وحاصل الجواب الأول سلمنا التنافى بينهما لكن أداه الاستغراق المفيده للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحده كما أن علامه التثنيه والجمع إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحده ، وهذا الجواب مبنى على أن مدلول الاسم المفرد الوحده بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر ؛ لأنه فى مقابله المثنى والمجموع فكما اعتبر فيهما أن يكون آخر معه كذلك يعتبر فى المفرد أن لا يكون آخر معه ، وأما الجواب السابق فمبنى على أن الوحده بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه ، لا أنها اعتبار عدم أمر آخر مثله معه ، وإذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن الأولى للمصنف تقديم الجواب الثانى على الأول ؛ لأن الأول بالتسليم والثانى بالمنع ، والشأن عند المناظره تقديم المنع على التسليم - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : مجردا عن الدلاله على معنى الوحده) أى : فيصير محتملا للوحده والتعدد ؛ لأنه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد ، ثم إن تجرده عن الدلاله على الوحده بسبب عدم إراده تلك الدلاله ، وبهذا اندفع ما يقال : إن دلاله المفرد على وحده معناه بحسب الوضع إذ قلنا بوضعه للمفرد المنتشر فانتقال الذهن عن

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظه على التشاكل اللفظى (ولأنه) أى : المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ؛ ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور ؛ ...

******

الفرد إلى الوحده ضرورى بالنسبه للعالم بالوضع ، فما معنى تجريد المفرد عن الدلاله على معنى الوحده مع أنه يدل عليها بالوضع.

كذا أجاب شيخنا العدوى ، وأجاب الفنرى : بأن فى كلام المصنف حذف مضاف أى : مجردا عن اعتبار الدلاله على الوحده ، ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها ؛ لأن اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله : وامتناع وصفه بنعت الجمع) أى : بحيث يقال : جاءنى الرجل العالمون ، والرجل الطوال ، وهذا جواب عما يقال حيث جرد عن معنى الوحده وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد ، وحيث دل على متعدد فمقتضاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه ممنوع ، وحاصل الجواب : أن النحاه إنما منعوا من ذلك الوصف للمحافظه على المشاكله اللفظيه ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاه اللفظ ومراعاه المعنى ، بل مراعاه المعنى أولى بمقتضى القياس ، ومنه قوله تعالى : (أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلى عَوْراتِ النِّساءِ)(١) فالمحافظه على التشاكل اللفظى لا تفيد الامتناع المذكور ، فالأولى للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظه على التشاكل اللفظى ، والمراد بعدم الاطراد عدم الكثره وإن كان الوصف بالمذكور قياسا كما مر.

(قوله : ولأنه) الأولى أن يقول : أو لأنه بأو التى لأحد الشيئين ؛ لأنه جواب ثان أى : إما أن يجاب بالأول المقتضى سلب الوحده ، أو بهذا الثانى المقتضى بقاءها (قوله : بمعنى كل فرد) أى وكل فرد لا ينافى الوحده التى هى عدم اعتبار ضم شىء لذلك الفرد بل هو متصف بها ولا يتأتى التنافى إلا لو كان معنى المفرد الداخله عليه أداه الاستغراق مجموع الأفراد ، لا باعتبار ضم شىء للفرد وهو فرد ثان وثالث ، فالحاصل : أنه لا ينافى الوحده إلا مجموع الأفراد دون كل فرد لاتصافه بها (قوله : ولهذا) أى : ولأجل

١- النور : ٣١.

وإن حكاه الأخفش فى نحو : الدينار الصفر ، والدرهم البيض.

[أغراض التعريف بالإضافه] :

(وبالإضافه) أى : تعريف المسند إليه بالإضافه إلى شىء من المعارف (لأنها) أى : الإضافه (أخصر طريق) إلى إحضاره فى ذهن السامع (نحو : هواى (١)) ؛ ...

******

كون المفرد الداخل عليه أداه الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بأن يجعل الجمع نعتا له.

(قوله : وإن حكاه الأخفش) عن بعضهم فى قوله : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ، نظرا لكون أل للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه.

[تعريف المسند إليه بالإضافه]

(قوله : لأنها) أى : الإضافه بمعنى المعرف بها أخصر طريق ظاهره أنها أخصر طرق التعريف ، وليس كذلك ، إذ لا تظهر الأخصريه إلا بالنسبه للموصول ، وأما العلم والضمير واسم الإشاره والمعرف باللام فالأمر بالعكس ، وأجيب بأن المراد إنها أخصر الطرق فى إحضار المسند إليه فى ذهن السامع ملتبسا بالوصف الذى قصده المتكلم لا إحضاره فى ذهن السامع من حيث ذاته ، ألا ترى أن قصد المتكلم فى البيت المذكور إحضاره بوصف كونه مهويا لأجل إفاده زياده التحسر ، ولو قال الذى أهواه ، أو من أهواه ، أو الذى يميل إليه قلبى مع الركب اليمانين إلخ لكان طريقا مفيدا لمقصود المتكلم ، إلا أنه ليس أخصر من الإضافه ، ولو أتى به اسم إشاره أو ضميرا بأن قيل هذا مثلا أو هى مع الركب اليمانين إلخ لا يفيد غرض المتكلم ، إذ لا يعلم كونها محبوبه أم لا ، ولو قيل هند مهويتى أو محبوبتى كان غير أخصر ، وإن كان مفيدا لغرض المتكلم ، ولو أتى به معرفا باللام لم يفد غرضه إلا بواسطه الجار والمجرور نحو : المحبوب لى ، وفيه طول بالنسبه للمضاف (قوله : نحو هواى)

١- البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن علبه الحارثى ، وهو فى معاهد التنصيص ١ / ١٢٠ ، والتبيان ١ / ١٦٣ ، والمفتاح ص ٩٩ ، والإيضاح الفقره ٣٦ هامش ٣. وجعفر بن علبه شاعر مقل من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه ، وكان مسجونا بمكه فزارته محبوبته مع ركب من قومها ، فلما رحلت قال فيها ذلك.

أى : مهويّى - وهـذا أخصـر من الذى أهواه ؛ ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضـيق المقام ، وفرط السآمه ؛ لكونه فى السـجن ، والحبيب على الرحيل - (مع الرّكب اليمانين مصعد) أى : مبعد ...

******

أى : نحو قول جعفر بن عليه الحارثى وهو مسـجون حين قتل واحـدا من بنى عقيل بمكه فسـجن بها ، ثم إنه كان يومئذ فى مكه ركب من اليمن وفيه محبوبته ، ثم إن الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا وبعده :

عجبت لمسراها وأنّى تخلّصت

إلّى وباب السّجن دونى مغلق

ألمّت فحيّت ثم قامت فودّعت

فلمّا تولت كادت النفس تزهق

فلا تحسبى أنّى تخشّعت بعدكم

لشىء ولا أنّى من الموت أفرق

ولا أنّ قلبى يزدهيه وعيدهم

ولا أننى بالمشى فى القيد أخرق

ولكن عرتنى من هواك ضمانه

كما كنت ألقى منك إذ أنا مطلق

(قوله : أى مهويى) بثلاث يـاءات الأوليـان من نفس الكلمه الأولى منهما بـدل من واو مفعول ، إذ أصـله مهوويى اجتمعت الواو والياء وسـبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء. والثانيه لام الكلمه والياء الأخيره ياء المتكلم أضيف إليها الاسم بعـد الإعلال السابق (قوله : ونحو ذلك) أى : كمن أهواه أو الـذى يميل إليه قلبى (قوله : والاختصار مطلوب) أشار بهـذا إلى أن إحضـاره فى ذهن السامع بأخصـر طريق إنما يقتضـى تعريفه بالإضافه إذا كان الاختصار مطلوبا ، وإلا فلا يقتضـيه (قوله : وفرط السآمه) أى : شـدتها وهو عطف عله على معلول (قوله : على الرحيل) أى : عازم على الرحيل (قوله : مع الركب) اسم جمع لراكب (قوله : اليمـانين) جمع : يمـان بمعنى يمنى ، وأصـل يمان : يمانى ، أعل إعلال قاض ، ويمانى مخفف يمنى بياء مشـدده نسبه لليمن ، فحذفت إحدى الياءين تخفيفا وعوض عنها الألف المتوسطه ، ثم حذفت الياء الثانيه ، لإعلاله إعلال قاض كما مر (قوله : مصـعد) بكسر العين خبر هواى ، وهو مأخوذ من أصعد فى الأرض مضى فيها ، فالصله محذوفه بقرينه المقام ، (وقوله أى : مبعد) بكسر العين مأخوذ من أبعد اللازم بمعنى بعد أى : إنه بعيد الأسفار فهو بيان للمعنى

ذاهب فى الأرض ؛ وتمامه : جنيب وجثمانى بمكه موثق ، الجنيب : المجنوب المستتبع ، والجثمان : الشخص ، والموثق : المقيد ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه تأسف وتحسر (أو لتضمنها) أى : الإضافه (تعظيما لشأن المضاف إليه ، أو المضاف ، أو غيرهما ؛ كقولك) فى تعظيم المضاف إليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفه ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفه (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف إليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده ، وهو غير المسند إليه المضاف ، وغير ما أضيف إليه المسند إليه ؛ ...

******

المراد ، وقراءته بفتح العين اسم مفعول من أبعد المتعدى أى : أبعده الغير يبعدها مقام المدح خصوصا ، وقد وصفه بأنه مجنون ومستتبع تأمل (قوله : ذاهب فى الأرض) بيان لأصل المعنى (قوله المستتبع) أى : الذى يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم وهو كنايه عن كون تلك المحبوبه لا يمكن انفلاتها عن الركب ، وتأتى إليه ، (وقوله ومعناه تأسف وتحسر) أى : على بعد الحبيبه.

(قوله : لشأن المضاف إليه) أى : تعظيما لشأن المضاف إليه الذى أضيف له المسند إليه ، وإنما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر فى اللفظ نظرا لتقدمه فى الاعتبار ؛ لأنه منسوب إليه فهو أشرف بخلاف المضاف ، فإنه وإن كان مقدما فى اللفظ ، لكنه مؤخر فى الاعتبار ؛ لأنه منسوب ، واعترض على المصنف بأن هذا التضمن قد يوجد فى غير صوره الإضافه ، كما فى قولك : الذى هو عبد السلطان عندى ، أو : الذى هو عبدى ، أو : عبد الخليفه حضر فالوجه أن الإضافه لا تترجح على غيرها بإفاده التضمن المذكور إلا بانضمام الاختصار إليها. كذا قيل ، وفيه أنه تقدم أنه لا يشترط فى النكته أن تكون مختصه بالطريق المؤديه لها ، ولا أن تكون بها أول ، بل يكفى مجرد المناسبه بينهما وإن كانت تلك النكته يمكن تأديتها بطريق آخر - فتأمل.

(قوله : وفى تعظيم المضاف) أى : الذى هو مسند إليه (قوله : تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده) أى : وفيه تعظيم للمضاف أيضا ، لكنه غير مقصود ولا ملاحظ

وهـذا معنى قوله : أو غيرهمـا (أو) لتضـمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو : ولـد الحجام حاضـر) أو المضاف إليه ، نحو : ضارب زيد حاضـر ، أو غيرهما ، نحو ولد الحجام جليس زيد ، أو لإغنائها عن تفصـيل متعذر ، نحو : اتفق أهل الحق على كذا ، أو متعسـر ، نحو : أهل البلد فعلوا كذا ، أو لأنه يمنع عن التفصـيل مانع مثل تقديم البعض على بعض ، نحو : علماء البلد حاضـرون ، إلى غير ذلك من الاعتبارات.

******

(قوله : وهـذا معنى إلـخ) جواب عمـا يقـال : إن هـذا لا يخرج عن تعظيم المضاف إليه ؛ لأن المتكلم مـدلول الياء المضاف إليها عند فهو مضاف إليه ، وحاصل الجواب أن المراد بالغير فى كلام المصـنف غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه ، وهـذا لا ينافى كونه مضافا إليه ، لكن غير ذلك وليس المراد بقوله أو غيرهما غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثانى ليس غيرهما ، بل منهما.

(قوله : أو تحقيرا للمضاف) أى : الذى هو مسند إليه ، وقوله أو المضاف إليه أى :الذى أضيف إليه المسند إليه ؛ لأن الكلام فيه. (قوله : نحو اتفق أهل الحق) أى : فإنه يتعذر تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد فى المثال بعده (قوله : أو لأنه) أى : الحال والشأن (قوله : مثل تقـديم البعض) أى : المؤدى ذلك إلى منافسه وحقـد ، أو نحوهما (قوله : إلى غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالذم والإهانه للمسند إليه نحو : علماء البلد فعلوا كذا من الأمور القبيحه ، فإن فى هذا تصـريحا بذمهم ، بخلاف لو قيل فلان وفلان فعلوا كذا من الأمور القبيحه ، فإنه عند التصـريح باسـمهم العلم لم يكن هناك تصـريح بـذمهم واللوم عليهم ؛ لأـن الموجب للوم والـذم وصـفهم بـالعلم وهو لا يتأتى إلا بالإضافه وكإغناء الإضافه عن تفصـيل تركه أولى لجهه ككون التفصيل يقتضى ذما أو إهانه أو خوفا وإن أمكن استيفاء التفصيل كقوله :

قومى هم قتلوا أميم أخى

فإذا رميت يصيبنى سهمى

يقول : يـا أميمه قومى هم الـذين فجعونى بقتل أخى فإذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك علىّ بالنكايه فى نفسـى ؛ لأن عز الرجل بعشيرته ولو فصل قاتلى أخيه لحقدوه ونفروا عنه ؛ ولأن فى التفصيل تصريحا بذم قومه وعد معايبهم بخلاف تركه.

[أغراض التنكير]

اشاره

(وأما تنكيره) أى : تنكير المسند إليه (فللإفراد) أى : للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو : (وَجاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَهِ يَسْعى)(۱) أو النوعيه) أى : للقصد إلى نوع منه ...

******

[تنكير المسند إليه]

(قوله : وأما تنكيره أى تنكير المسند إليه) أى : إيراده نكره سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (قوله : فللإفراد) أى : فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الأفراد التى يصدق عليها مفهومه ، ففى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعه مما يصدق عليه مفهومه ، وفى المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فقولك جاءنى رجلان أى : فرد من ما صدقات المثنى ، وقولك : جاءنى رجال أى فرد من ما صدقات الجمع ، والفرد فى الأول اثنان ، وفى الثانى جماعه. وقوله فللإفراد أى : والحال أن المقام لا يناسبه إلا الفرد لكون الحكم المراد فى المقام ليس لغيره ، فالعدول لغيره خروج عما يناسبه المقام والزياده عليه زياده على قدر الحاجه وهى من اللغو ، واعلم أن دلاله المنكر على الفرد ظاهره ، إن قلنا : إن النكره موضوعه للفرد المنتشر ، وأما إن قلنا إنها موضوعه للحقيقه من حيث هى فدلالتها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب ؛ لأن الغالب استعمالها فى الفرد فتذكر النكره لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينه المقام. ا ه. سم.

(قوله : وجاء رجل) أى : رجل واحد لا رجلان ولا رجال ، والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون ، وقوله من أقصى المدينه أى : من آخرها والمراد بالمدينه مدينه فرعون ، وهى منف كما فى الجلالين ، وليس المراد بمنف البلده المشهوره الآن ، بل بلده كانت بناحيه الجيزه فخربت بدعوه موسى عليه السلام ، وهى بالقرب من البلده المعروفه بمنيه رهينه بإقليم الجيزه (قوله : أى للقصد إلى نوع منه) أى : لكون المقصود بالحكم نوعا من أنواع اسم الجنس المنكر ؛ وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحده

۱- القصص : ۲۰.

(نحو : (وَعَلى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ)(١)) أى : نوع من الأغطيه ؛ وهو غطاء للتعامى عن آيات الله ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ؛ أى : غشاوه عظيمه (أو التعظيم ، أو التحقير ،

******

شخصا يدل عليها نوعا ، ولعل الشارح أخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدر المتعدى أى : الجعل نوعا ، والجعل بالقصد ، وقد تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلميه (قوله : غشاوه) أى : فليس المراد فردا من أفراد الغشاوه ؛ لأن الفرد الواحد لا يكون بالأبصار المتعدده ، بل المراد نوع من جنس الغشاء ، وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح ، وإنما لم يعبر الشارح بالعمى إشاره إلى تكلفهم العمى عن الآيات ؛ لأنه ليس بهم عمى حقيقه ، بل يعرفون الآيات ويفهمونها ، ولكن يظهرون أنهم لا يعرفونها ، فالحاصل أن التعامى تكلف العمى ، والمراد هنا الإعراض عن آيات الله ، فإضافه الغطاء للتعامى من إضافه السبب للمسبب ؛ لأن الغطاء القائم بالقلوب الذى يصرف الأبصار عن النظر فى آيات الله سبب فى تعاميهم ، وإعراضهم عن آيات الله (قوله : أى نوع من الأغطيه) الأولى نوع من الغشاء ؛ لأن الغشاء جنس تحته نوعان متعارف وهو القائم بالأعين المسمى بالعمى ، والثانى غير متعارف وهو الغطاء الذى يصرف الأبصار عن النظر فى آيات الله لأجل الاعتبار ، وأما الأغطيه فهو جمع تحته أفراد وكلامنا فى الأنواع (قوله : وفى المفتاح إلخ) أى : والأول ذكره الزمخشرى فى الكشاف.

(قوله : أى غشاوه عظيمه) أى : لكونها تحجب أبصارهم بالكليه وتحول بينها وبين إدراك الأدله الموصوله لمعرفه المولى أى : وما قاله فى المفتاح أولى ؛ لأن المقصود بيان بعد حالهم عن الإدراك والتعظيم أدل عليه وأوفى بتأديته ، وقد يقال لا تنافى بين كلام المصنف والمفتاح ؛ لأن الغشاوه العظيمه نوع من مطلق الغشاوه ، فمراد المصنف بقوله نحو : وعلى أبصارهم غشاوه أى : نوع من الغشاء ، وهو الغشاوه العظيمه ، وذلك النوع هو غطاء التعامى - فتأمل.

(قوله : أو التعظيم أو التحقير) أى : يذكر المسند إليه نكره لإفاده تعظيم معناه أو تحقيره ، وأنه بلغ فى ارتفاع الشأن أو فى الانحطاط مبلغا لا يمكن أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الأول ، ولعدم الاعتداد به والالتفات إليه فى الثانى.

١- البقره : ٧.

كقوله : له حاجب (۱)) أى : مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى : يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) ...

******

(قوله : كقوله) أى : قول ابن أبى السمط بكسر السين وسكون الميم وهو من قصيده من الطويل وقبل البيت :

فتى لا يبالى المدلجون بناره

إلى بابه ألا تضىء الكواكب

يصمّ عن الفحشاء حتى كأنّه

إذا ذكرت فى مجلس القوم غائب

له حاجب ... إلخ

...

والمراد بالحاجب هنا نفسه الإنسانيه التى هى لطيفه ربانيه لها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر ، وتسمى أيضا قلبا وروحا ، وهى المخاطبه والمثابه والمعاقبه ، فإن قلت : إن النفس بهذا المعنى تميل إلى القبائح الدينيه والدنيويه فكيف تكون مانعه عن تلك الأمور؟ أجيب بأن ميلها لذلك بالنظر لذاتها ، وأما إذا حفتها العنايه الإلهيه صارت مائله إلى التطهير فتمنع بسبب ذلك من كل ما يشين (قوله : أى مانع عظيم) أخذ هذا من كون المقام مقام مدح أى : إنه إذا أراد أن يرتكب أمرا قبيحا منعه مانع حصين عظيم بالغ فى العظمه إلى حيث لا يمكن تعيينه ، وإذا طلب منه إنسان معروفا وإحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم يمنعه من الإحسان إليه فهو فى غايه الكمال ولم يقم به نقص (قوله : يشينه) من الشين وهو القبح (قوله : وليس له عن طالب العرف) أى المعروف والإحسان ، ثم إن الحجب يستعمل بعن بالنظر للمفعول الثانى ، وأما الأول فيصل إليه بنفسه قال تعالى : (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ)(۲) وحجبت زيدا عن الأمر ، إذا علمت هذا فحاجب الأول قد جاء على الأصل ؛ لأن صلته محذوفه وفى كل أمر ظرف مستقر صفه لحاجب أى له حاجب عن ارتكاب ما لا يليق فى كل أمر يشينه ، أو أن فى بمعنى عن ، وأما حاجب الثانى فقد جاء

۱- فى الإيضاح الفقره ۳۷ ، التبيان ۱ / ۷۱ ، الإشارات والتنبيهات / ۴۱ ، المفتاح / ۱۳ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ۱ / ۶۶ ، ديوان المعانى ۱ / ۱۲۷ ، معاهد التنصيص ۱ / ۲۷.

۲- المطففين : ۱۵.

أى : مانع حقير ، فكيف بالعظيم (أو التكثير ، كقولهم : إن له لإبلا ، وإن له لغنما ، أو التقليل ، ...

******

على خلاف الأصل ؛ لأن العرف مفعوله الثانى والطالب له مفعوله الأول ؛ وذلك لأن الحجب للطالب عن العرف لا للمدوح عن الطالب فكان القياس أن يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى : ليس له حاجب عن إحسان طالب العرف أى : عن الإحسان إليه والمفعول الأول محذوف أى : طالبه.

وقال عبد الحكيم : إن عدم الحاجب عن طلاب المعروف كنايه عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كنايه عن حصول مقاصدهم وهو إحسانه إليهم ، وحينئذ فلا حاجه إلى تقدير عن إحسانه كما قيل ، وقوله وليس له عن طالب العرف : كان الأولى أن يأتى بالفاء لدلاله الأول عليه لأنه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جمله ما يشينه ويعيبه. (قوله : أى مانع حقير) يحتمل أن يكون للفرديه شخصا ، لا نوعا فيكون من القسم الأول على حد قوله تعالى : (وَجاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَهِ يَسْعى)(١) فتكون النكره عامه لوقوعها فى حيز النفى ، بل هذا الاحتمال أولى لدلاله التركيب على نفى جميع الأفراد مطابقه - كذا قال الحفيد. ورد ذلك العلامه الفنرى قائلا : إن حمل التنكير فى الثانى على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهى إثبات الشىء بدليل ؛ لاستفاده انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالأولى مع حسن مقابله تنوين التعظيم بتنوين التحقير وفيه صنعه الطباق. (قوله : أو التكثير) أى : يورد المسند إليه نكره لإفاده تكثيره (قوله : إن له لإبلا إلخ) أى : فإن مقامات هذا الكلام تقتضى أن المراد إبلا كثيره وغنما كذلك ، وإنما أفاد التنكير التكثير مع أن الأصل فى النكره الإفراد ؛ لأن التنكير يشعر بأن هذا أمر منكر لعدم الإحاطه به (قوله : ورضوان إلخ) أى : وشىء ما أى قليل من الرضوان أكبر من ذلك كله أى مما ذكر قبله من الجنه ونعيمها ، وعلى هذا فقوله : ورضوان مبتدأ ، وأكبر خبر ، والجمله حاليه أى : (وَعَدَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَمَساكِنَ طَيِّبَهً فِى جَنَّاتِ عَدْنٍ)(٢).

١- القصص : ٢٠.

٢- التوبه : ٧٢.

نحو : (وَرِضْوانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ)(1)) والفرق بين التعظيم والتكثير - أن التعظيم ...

******

والحال أن شيئا ما من الرضوان أكبر من ذلك كله ، ووصف الرضوان بالقله مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزله المعدودات نظرا لتعدد متعلقاته كعدم الفضيحه فى الموقف ، وإلا من العذاب والخلود فى دار السّلام ، وإلا فالرضا نفسه لا يقبل القله والكثره حقيقه ؛ لأنه صفه واحده ، وإنما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر وأعظم من مجرد دخول الجنه ومن كل ما فيها من النعيم ؛ لأن المراد بالرضوان إعلامهم به ، ولا شك أن إعلامهم به ولو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنه دون الإعلام به وسماعه ؛ لأن لذه النفس بشرف كونها مرضيه عند الملك العظيم أكبر من كل لذه ولو كان ذلك قليل المتعلق - أفاده اليعقوبى أولا ، وكل ما سواه من ثمراته قيل : إن التنكير فى " ورضوان " للتعظيم ، وعلى هذا فرضوان مبتدأ حذف خبره ، وأكبر صفته ، والجمله عطف على جمله : وعد المؤمنين أى : ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من ذلك كله زياده على تلك النعم ، قال الفنارى : وهذا أولى ؛ لأن فيه دلاله على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا إليه ؛ ولأن المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنه فترجيح شىء من الأشياء عليها بطريق لقصد لا يناسب المقام ، وإن كان رضوان قليل من الله تعالى أكبر من ذلك كله فى نفس الأمر. وفى عبد الحكيم : أن جعل التنوين فى قوله تعالى : (وَرِضْوانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ) للتقليل - كما قال المصنف - أولى من جعله للتعظيم ، وأن المعنى ولهم رضوان عظيم من الله أكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين والمؤمنات ؛ ولأن جعله للتقليل يشير إلى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك ، إشاره إلى أنه غنى عن العالمين (قوله : والفرق إلخ) إنما فرق ردا على من لا يفهم الفرق ، فاعترض على المصنف بأنه لا حاجه لذكر التنكير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير ؛ لأن التكثير هو التعظيم والتقليل هو

١- التوبه : ٧٢.

بحسب ارتفاع الشأن ، وعلو الطبقه ، والتكثير باعتبار الكميات والمقادير ؛ تحقيقا : كما فى الإبل ، أو تقديرا : كما فى الرضوان ، وكذا التحقير ، والتقليل ، وللإشاره إلى أن بينهما فرقا قال : (وقد جاء) التنكير للتعظيم ، والتكثير ، نحو : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ)(۱)) مِنْ قَبْلِكَ ...

******

التحقير ، وحينئذ ففى كلام المصنف تكرار (قوله : بحسب ارتفاع الشأن) أى : فهو راجع للكيفيات ، وقوله وعلو الطبقه أى : المرتبه مرادف لما قبله.

(قوله : باعتبار الكميات) أى : المنفصله كما فى المعدودات ، فالمائه بيضه يقال إنها أكثر من الخمسين باعتبار الكم الذى هو العدد العارض ، لذلك المعدود (قوله : والمقادير) أراد بها الكميات المتصله كالطول والعرض والعمق ، وذلك فيما عدا المعدودات كالمكيالات والموزونات ، فالعشره أرطال من السمن مثلا يقال إنها أكثر من ثمانيه منه باعتبار ما قام بها من الكم المتصل ، وكذا يقال فى العشره أرادب من القمح والثمانيه منه - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : كما فى الرضوان) أى : كالرضا فهو معنى من المعانى فيقدر أن له أفرادا باعتبار متعلقه ، فالكميات والمقادير فيه إنما هى باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه ، وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقديريه ، لكن فى كلام الشارح شىء وهو أن كلام الشارح فى التنكير والرضوان ذكره المصنف مثالا للتقليل ، وحينئذ فلا يناسب قوله كما فى الرضوان إلا أن يقال إن التمثيل به من حيث إن الكميات والمقادير فيه تقديريه فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما فعل المصنف أو يقال : إن جعله مثالا للتكثير باعتبار الكميات ، تقدير إلا ينافى كونه فى الآيه للتقليل فليس المراد بقول الشارح : كالرضوان الرضوان الواقع فى الآيه.

(قوله : وكذا التحقير والتقليل) أى : فالأول يرجع للكيفيات لأنه عباره عن انحطاط الشأن ودنو المرتبه وهو يرجع للامتهان ودناءه القدر ، والثانى يرجع للكميات ؛ لأنه عباره عن قله الأفراد والأجزاء إما حقيقه كقولك : فلان رب غيمه ، وإما تقديرا كما فى قولك : قد يكون لفلان رضوان عن أهل عدواته (قوله : وللإشاره إلخ) أى : لأن

۱- الحج : ۴۲.

(أى : ذوو عدد كثير) هذا ناظر إلى التنكير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير ، والتقليل معا ؛ نحو : حصل لى منه شىء ؛ أى : حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى : غير المسند إليه (للإفراد أو النوعيه ، نحو : (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ ماءٍ) أى : كل فرد من أفراد الدواب من نطفه معينه ...

******

العطف يقتضى المغايره ، وقوله إلى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله : أى ذوو عدد كثير) فيه أن الكثره مستفاده من جمع الكثره وهو رسل ، فكيف يمثل بهذه الآيه لإفاده التنكير للتكثير؟ وقد يجاب بأن المراد بالتكثير المبالغه فى الكثره ، لا أصلها ؛ لاستفادته من صيغه الجمع ، فالكثره مقوله بالتشكك ، فالمأخوذ من التنكير خلاف المأخوذ من صيغه الجمع.

(قوله : وآيات عظام) لم يقل رسل عظام مع أن مقتضى كون التنوين للتعظيم أن يكون العظم وصفا لهم لا للآيات ؛ لأن كون آياتهم عظيمه يستلزم أن يكونوا عظاما فهو من الكنايه أطلق الملزوم وأراد اللازم وهى أبلغ من الحقيقه ؛ لأن محصلها إثبات الشىء بالدليل (قوله : وقد يكون للتحقير والتقليل) أى : فكما أن التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان ، فكذلك التحقير والتقليل (قوله : ومن تنكير غيره إلخ) لما مثل صاحب المفتاح فى هذا المقام بأمثله لتنكير غير المسند إليه ، وتوهم بعضهم أنها أمثله للمسند إليه ، فاحتاج إلى تكلف التأويل ، أفاد المصنف أن مراد السكاكى التمثيل لتنكير غيره لئلا يتوهم اختصاص تلك الأمور بتنكير المسند إليه ، فقال ومن تنكير غيره إلخ (قوله : أى غير المسند إليه) أى : لأن دابه مجرور بالإضافه وماء مجرور بمن.

(قوله : أى كل فرد إلخ) حاصل التفسير الأول خلق الشخص من الشخص ، فالتنكير فى دابه وماء للوحده الشخصيه ، وحاصل التفسير الثانى أن خلق النوع من النوع ، فالتنكير فى دابه وماء للوحده النوعيه ، وأورد على التفسير الأول آدم وحواء وعيسى ، وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدود على ما صرحوا به من أنها قد تخلق من التراب ، وأجيب بأن هذا فى حكم المستثنى ، وسكت عن استثنائها لشهره أمرها ، وقيل : إن الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تنزيل الأكثر منزله الكل ،

[و] هی نطفه أبیه المختصه به ، أو کل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المیاه ؛ ...

******

أو أن قوله (مِنْ ماءٍ) متعلق بمحذوف صفه لدابه لا صله لخلق ، وحینئذ فلا یرد شیء من ذلک ، وإنما عدل الشارح عما قاله البیضاوی من أن المعنی خلق کل فرد من أفراد الدواب من ماء هو جزء مادته ، مع أنه لم یرد علیه هذا الإشکال المتقدم ؛ لأن ما قاله مبنی علی مذهب الحکماء من ترکیب کل حیوان من العناصر الأربعه وهی الماء والنار والهواء والتراب (قوله : وهی نطفه أبیه) أراد بالأب مطلق الأصل الشامل لکل من أبیه وأمه علی طریق المجاز المرسل من إطلاق اسم الخاص وإراده العام ، فاندفع ما یقال إن خلقه من نطفه أبیه یتوقف علی مخالطه نطفه أمه لنطفه أبیه ، فکان الأولی أن یقول والنطفه الممتزجه من ماء أبویه ، أو یقال : تخصیص الأب بالذکر - وإن کان مخلوقا من نطفتی الأب والأم - لکونه منسوبا إلیه : (قوله : أو کل نوع إلخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصیل بعد ذلک وهو قوله : (فَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی)(1) إلخ ، إذ هو تفصیل للأنواع وحمله علی الأفراد تکلف. قاله ابن قاسم.

إن قلت : إن النوع أمر کلی لا وجود له فی الخارج فلا یتعلق به ولا منه. أجیب بأن الحکم بخلقه ، والخلق منه باعتبار تحققه فی الأفراد ، والحاصل أن المراعی علی الاحتمال الأول : الأفراد ، وعلی الاحتمال الثانی : النوع ، لکن من حیث تحققه فی الأفراد فهما مختلفان من جهه الملحوظ أولا وبالذات (قوله : من نوع من أنواع المیاه) اعترض بأن هذا یقتضی أن کل نوع من أنواع المیاه لا یخلق منه إلا نوع واحد من أنواع الحیوان ، مع أنه قد یخلق من النوع الواحد من المیاه نوعان من الدواب کالحمار والبغل ، فإنهما یخلقان من ماء الحمار ، وأجیب بأن المراد بنوع الماء الممتزج من ماء الذکر وماء الأنثی ، وماء الحمار مع ماء الفرس غیره مع ماء الحماره ، هذا وترک الشارح حمل التنکیر فی الأول علی النوعیه ، والثانی علی الفردیه ، والعکس لعدم صحه ذلک ؛ لأنه لم یخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع ، وإن کان ذلک ممکنا عقلا ، لکن

۱- النور : ۴۵ وهی (وَاللّهُ خَلَقَ کُلَّ دَابَّهٍ مِنْ ماءٍ ...) الآیه.

وهو نوع النطفه التى تختص بـذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو : (فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ)(۱)) أى : حرب عظيـم (وللتحقير ؛ نحـو : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)(۲)) أى : ظنـا حقيرا ضـعيفا ، إذ الظن ممـا يقبـل الشـده والضـعف ، فالمفعول المطلق هاهنا للنوعيه لا للتوكيد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء ...

******

لم يقع ولا استحاله فى شـىء منهما خلافا لما ذكره بعضـهم من استحاله خلق نوع من شخص من الماء ، ولا وجه له ، إذ لا يبعد أن يخلق نوع من شـخص المـاء (قوله : وهو نوع النطفه) أى : فـالمعنى خلق كـل نوع من الـدواب من نوع من النطفه. (قوله : أى حرب عظيم) إنمـا جعـل التنكير هنـا للتنظيم ؛ لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب الـذى هو الربا وهو غير منـاسب للمقـام ؛ لأـن المقام مقام تنفير عنه فالمناسب له حمل الحرب على العظيم للـدلاله على أن النهى عن موجب الحرب أكيـد جـدا ، ويحتمـل أن تنكير حرب للنـوعيه أى نـوع مـن الحرب غير متعـارف وهـو حرب جنـد الغيب (قـوله : إن نظن) أى : بالسـاعه (قوله : للنوعيه) أى : مع التوكيـد ، وقوله لاـ للتوكيـد أى : للتوكيـد المجرد عن إفـاده النوعيه ، وإلاـ فالمفعول المطلق لا ينفك عن التوكيد ، وإنما لم يكن للتوكيد المجرد عن إفاده النوعيه لئلا يلزم اسـتثناء الشىء من نفسه والتناقض ؛ لأن الظن الذى نفى أولا هو الـذى أثبت ثانيا (قوله : وبهـذا الاعتبار) أى : جعل المفعول المطلق هنا مبينا للنوعيه لا لمجرد التوكيد ، وهذا جواب عن إشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى

۱- البقره : ۲۷۹.

۲- الجاثيه : ۳۲. هـذا ، وقـد يأتى التنكير لأغراض أخرى : منها قصد التجاهل فى قوله تعالى : (هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ : ۷]. ومنها أن يمنع مانع من التعريف كما فى قول الشاعر : إذا سـئمت مهنّده يمين لطول الحمل بـدّله شـمالا لم يقل" يمينه" لأنه كره أن ينسب ذلك إلى يمين ممدوحه ، فنكرها ولم يضـفها إليه. [انظر الإيضاح للقزوينى].

مفرغا مع امتناع نحو : ضربته إلا ضربا ، على أن يكون المصدر للتأكيد ؛ لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه كما أن التنكير الذى فى معنى البعضيه يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظه البعض كما فى قوله تعالى : (وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجاتٍ) أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففى هذا الإبهام ...

******

يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء ، وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بيته ، وحينئذ فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض وبما ذكره الشارح ينحل الإشكال ولا حاجه لما ذكره بعض النحاه من حمل الكلام على التقديم والتأخير أى : إن نحن إلا نظن ظنا ، وكذا يقال فى نظائره (قوله : مفرغا) أى استثناء مفرغا ، فمفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعى ، ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيء الحال من المضاف إليه المعتبر عند النحاه (قوله : على أن يكون المصدر للتأكيد) أى :وأما على جعله مبينا للنوعيه أى : ضربا كثيرا أو قليلا ، فيصح فلا فرق بين قولك ما ضربت إلا ضربا ، وبين قوله تعالى (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)(1) فى أنه إن أريد بالمصدر فيهما بيان النوعيه صح الاستثناء وإن أريد به مجرد التأكيد امتنع للزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله : والمستثنى منه يجب إلخ) أى : لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ويلزم التناقض ؛ لأن ما ضربته مثلا يقتضى نفى الضرب وإلا ضربا يقتضى إثباته (قوله : الذى فى معنى البعضيه) وهو المراد به نوع من الجنس ، وقوله يفيد التعظيم أى : أو التحقير أو التكثير أو التقليل ، وذلك لأن التنكير للتنويع وكل من التعظيم والتحقير والتكثير والتقليل نوع (قوله : فكذلك صريح لفظه البعض) أى : تفيد التعظيم من باب أولى ، وكذلك قد يقصدها بها التحقير والتقليل ، فمثال التعظيم ما ذكره الشارح ، ومثال قصد التحقير بها قولك : هذا كلام ذكره بعض الناس ، ومثال قصد التقليل قولهم كفى هذا الأمر بعض اهتمامه ، وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا فى همّه عظيمه لأجل أمر قليل ، فبعض مفيده لقله الأمر أى : أن هذا الأمر لقلته يكفيه بعض ذلك الاهتمام.

۱- الجاثيه : ۳۲.

من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى.

أغراض الوصف

(وأما وصفه) أى : وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ؛ وهو أنسب هاهنا ، وأوفق بقوله : وأما بيانه ، وأما الإبدال منه ؛ أى : أما ذكر النعت له (فلكونه) أى الوصف بمعنى المصدر ، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه ، وبضميره معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع (مبينا له) أى : للمسند إليه ...

******

(قوله : من تفخيم فضله إلخ) أى : لأن إبهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم فى رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به ، والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الداله على المراد .. ا ه. يعقوبى.

[وصف المسند إليه] :

(قوله : وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف ؛ لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله : أى : وصف المسند إليه) أى : سواء كان معرفا أو منكرا ، فالوصف من جمله أحوال المسند إليه مطلقا (قوله : قد يطلق إلخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله : وهو أنسب هاهنا) أى : بالتعليل ؛ لأن الذى يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ (قوله : وأوفق بقوله : وأما بيانه ، وأما الإبدال منه) أى : فإن الغالب استعمال هذه العباره فى المعنى المصدرى أعنى : تعقيبه بالتابع المخصوص ، وأما التابع المخصوص ، فالشائع فيه عطف بيان وبدل (قوله : أى أما ذكر النعت له) هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدرى (قوله : بمعنى المصدر) أى : ذكر الصفه (قوله : الأحسن أن يكون) أى : الوصف الذى عاد عليه الضمير بمعنى النعت ؛ لأن المبين والكاشف للمسند إليه إنما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره ، وإنما لم يقل والصواب ؛ لأنه يمكن صحه المعنى المصدرى أى : فلكون الذكر للوصف مبينا بواسطه النعت ، لكن لما كان النعت مبينا وكاشفا أولا وبالذات والمعنى المصدرى ، إنما يتصف بهما ثانيا

وبالعرض كان الأول أحسن (قوله : على أن يراد) أى : وهذا الوجه مبنى على أن يراد باللفظ كالوصف أحد معنييه كالمعنى المصدرى

(كاشفا عن معناه كقولك : الجسم الطويل العريض العميق ...

******

وقوله معناه الآخر أى : كالوصف بمعنى التابع ففى الكلام استخدام ، فإن قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفه المفهومه من الوصف ؛ لأنه بمعنى ذكر الصفه فهو متضمن للصفه على نحو : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(1) قلت : رجح الشارح احتمال الاستخدام ؛ لأنه من الصنائع البديعيه المحسنه للكلام (قوله : كاشفا عن معناه) أى : عما يعنى منه ويقصد ، كان ذلك المعنى حقيقيا أو مجازيا. وهذا تفسيرا للمراد من قوله مبينا ؛ لأن تبيينه قد يكون ببيان لازم له أو صفه ، مع أن المراد كشف معناه فأتى به إشاره إلى أن بيانه من حيث كشف معناه لا من حيث نفسه ، ويحتمل أن المراد مبينا له فى حد ذاته كان هناك سامع أو لا وكاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهما متغيران ، والوصف إذا كان مبينا لماهيه الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها ؛ لأن بيانه لها وكشفه عنها ، إما بذاتياتها كما فى المثال ، أو بعرضيات لازمه لها كما فى البيت بعده كما يأتى بيانه ، ثم إنه لا يجب فى الكشف أن يبلغ الغايه حتى يكون مظهرا للكنه ، أو مميزا له عن جميع ما عداه ، بل يكفى الكشف ولو بوجه أعم - كذا - كتب شيخنا الحفنى.

(قوله : الجسم الطويل إلخ) اعلم أن كل واحد من الثلاثه أعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف ، والبيان للجسم لما علمت أنه يكفى الكشف ولو بوجه أعم ، وربما كان قول الشارح : فإن هذه الأوصاف إلخ يشير لذلك وإن احتمل أن المراد فإن مجموعها ، ولا ينافيه قول المصنف : وأما وصفه فلكونه إلخ ؛ لأن الإضافه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ، وقيل وهو الظاهر : إن الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه أنه صفه واحده بحسب المعنى ، وإن كان متعددا بحسب اللفظ والإعراب كما أن حلو حامض خبر واحد فى الحقيقه ؛ لأنهما بمعنى مز وكذلك الأمور الثلاثه هنا فى تأويل الممتد فى الجهات الثلاث - كذا قال بعضهم.

١- المائده : ٢.

.....

******

وقيل : الوصف الكاشف فى المثال هو الطويل المقيد بصفته أعنى العريض والعميق ، فإن العريض صفه مخصصه للطويل ، وكذا العميق صفه مخصصه له أو للعريض ، وقيل الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض بلا عكس ، ولا يخفى بعد القولين الأخيرين ، والثانى منهما أبعد من الأول ؛ لأنه يلزم أن لا يكون للطويل والعريض مدخل فى الكشف ، وأن يكون ذكرهما استطراديا.

قال الشارح فى شرح المفتاح : المراد بالطول أزيد الامتدادين أو الامتداد المفروض أولا ، وبالعرض أنقص الامتدادين ، أو الامتداد المفروض ثانيا ، وبالعمق ما يقاطعهما.

قال الفنارى : وفيه نظر ؛ لأن الأول من تعريفى الطول والعرض يستدعى أن لا يكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلاثه جسما تأمل. وفى ابن يعقوب : أن تفسير الجسم بما ذكر إنما هو على المذهب الاعتزالى ، وأما عند الحكماء فالجسم هو ما تركب من الهيولى أى : الماده والصوره ، وعند أهل السنه : ما تركب من جوهرين فأكثر ، أو المتحيز القابل للقسمه ، وإن لم يكن فيه عرض وعمق ، وأما غير القابل للقسمه فجوهر فرد وجزء لا يتجزأ ، والفرق بين المذهب السنى ومذهب الحكماء : أن الصوره عند الحكماء لها دخل فى التركيب وهى جزء الجسم ، وعند أهل السنه أن تركيب الجسم إنما هو من الجواهر الفرده ، والصوره عرض اعتبارى أو حقيقى ، ولا مدخل لها فى جزئيه الجسم. اه كلامه. وعباره السيرامى.

(قوله : لكونه مبينا إلخ) التبيين بالنظر إلى نفسه سواء كان ثمه سامع أو لا ، والكشف بالنظر إلى السامع والوصف إذا كان مبينا للماهيه كاشفا عنها كان معرفا لها بمعنى أنه متضمن لتعريفها وإشاره إليه ، لا أنه عينه فيكون نفس الموصوف أو جاريا مجراه كالمعرف ؛ لأنه يكون بالذاتيات أو بالعرضيات أو بهما ، ولا فرق بين أن يكون الوصف بنعت واحد أو أكثر ، والأحسن أن يكون بمشترك ومميز كما فى التعريفات ، فالوصف فى هذه الفنون أعم من أن يكون تمام حقيقه الموصوف أو جزأها أو خارجا

يحتاج إلى فراغ يشغله) فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له (ونحوه فى الكشف) أى : مثل هذا القول فى كون الوصف للكشف والإيضاح ، وإن لم يكن وصفا للمسند إليه ...

******

عنها حقيقيا أو اعتباريا أو سلبيا ، والمثال المذكور من القسم الأول عند المعتزله والحكماء ؛ لأنه حد الجسم الطبيعى عندهم ، وإن قالت المعتزله : إنه مركب من أجزاء كأهل السنه وقالت الحكماء : من الهيولى والصوره فاندفع بمعنى كون الوصف معرفا اعتراض من قال : إن المعرف مع المعرف مركب تام والموصوف مع صفته مركب ناقص ؛ لأنه تقييدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد ، والأكثر يندفع اعتراض من قال : إن النعت لا يكون إلا مفردا والمذكور متعدد ، وبما تقدم من أن الأحسن اشتمال الوصف على المميز ، والمشترك يندفع اعتراض من قال : إن ذكر العميق كاف فى الكشف فلا حاجه إلى ذكر الطويل العريض ، ثم إن الجسم عند الأشاعره : المتحيز القابل للقسمه ، وإن لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزأين ، وعند المعتزله ما تركب من ثمانيه أجزاء : جزءان للطول وجزءان بجنبهما للعرض وأربعه فوقهما للثخن ، وقيل ما تركب من سته بأن يوضع ثلاثه على ثلاثه ، وقال النظام : مركب من أجزاء غير متناهيه. اه.

(قوله : يحتاج إلى فراغ) خبر عن قوله الجسم ، وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق ، بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج إلى الفراغ خصوصا ، والمعتزله أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء فى إنكاره فلا وجه للتخصيص ، والجواب أنه أراد الاحتياج إلى فراغ ممتد ، ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعى الطويل العريض العميق (قوله : ويقع تعريفا له) أشار بذلك إلى أن المراد بكون الوصف يبين المسند إليه أن يقع تعريفا له (قوله : ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله : وإن لم يكن وصفا للمسند إليه) فيه إشاره إلى حكمه فصله عما قبله ، وأيضا فى الفصل تنبيه على التفاوت بينهما فى الكشف فإن الوصف الأول مبين للموصوف بذاتياته ، وأما الوصف هنا فإنه مبين لموصوف بلازمه كما يأتى بيانه

(قوله (۱) :

الألمعىّ الذى يظنّ بك الظن

كأن قد رأى وقد سمعا)

فالألمعى معناه الذكى ...

******

(قوله : قوله) أى : قول أوس بن حجر ، بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم ، فى مرثيه فضاله ابن كلده بفتح فاء فضاله وكسر كاف كلده وسكون لامه ، أو بفتح الكاف واللام ، وأول هذه المرثيه :

أيتها النفس أجملى جزعا

إنّ الذى تحذرين قد وقعا

إلى أن قال : إن الذى جمع إلخ (قوله : الألمعى إلخ) من المنسرح ، وأجزاؤه مستعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله : الذى يظن إلخ) هذا تفسير للألمعى باللازم ؛ لأن الألمعى معناه الذكى المتوقد الفطنه ، ومن لوازمه أنه إذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع ؛ لأن متوقد الفطنه إذا وجه عقله نحو شىء ليختبره أدرك من حاله ما هو عليه ، وكان ظنه لذلك صوابا موافقا للواقع ، كأنه رأى موجبه إن كان من المشاهدات وسمعه إن كان من المسموعات ، فالوصف هنا مبين للموصوف بلازمه (قوله : الذى يظن) يحتمل أن مفعولى يظن محذوفان أى : الذى يظنك متصفا بصفه ويحتمل أنه نزله منزله اللازم ، وقوله بك : بيان لموضع الظن (قوله : كأن قد رأى إلخ) كأن مخففه من الثقيله اسمها الشأن ، والجمله حال من فاعل يظن أى : يظن فى حال كونه مشبها للرؤيه ، والسمع أى : لذى الرؤيه والسمع ، أو للرائى والسامع ، ويصح أن تكون حالا من الظن أى حاله كون ظنه مشابها لرؤيه شخص راء وسماع شخص سامع أو صفه للظن أى : ظنا كائنا مثل الرؤيه والسمع ، ولا يقال الجار والمجرور بعد المعرفه حال لا صفه :

۱- من المنسرح ، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص ۵۳ ، ولسان العرب ۱ / ۳۲۴ حظرب ، ۸ / ۳۲۷ (لمع) ، تهذيب اللغه ۲ / ۴۲۴ وديوان الأدب ۱ / ۲۷۳ ، وكتاب الجيم ۳ / ۲۱۴ ، والكامل ص ۱۴۰۰ ، وذيل أمالى القالى ص ۳۴ ، ومعاهد التنصيص ۱ / ۱۲۸ ، ولأوس أو لبشر بن أبى خازم فى تاج العروس (لمع) ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه ۵ / ۲۱۲ ، والمصباح ص ۲۲. والألمعى : الذكى المتوقد ، والبيت من قصيده له فى رثاء فضاله بن كلده الأسدى ، شرح المرشدى ج ۱ ص ۷۱.

المتوقد ، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه ، لكنه ليس بمسند إليه ؛ لأنه مرفوع على أنه خبر إن فى البيت السابق ؛ أعنى قوله :

إنّ الذى جمع السّماحه والنج

ده والبرّ والتّقى جمعا.

أو منصوب صفه لاسم إن ، أو بتقدير : أعنى (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند إليه مقللا اشتراكه ، ...

******

كالجمله ؛ لأن أل فى الظن للعهد الذهنى ، والمعرف بها كالمعرف بلام الجنس فى جواز الحاليه والصفه فى الجار والمجرور إذا وقع بعدهما (قوله : المتوقد إلخ) كنايه عن شده فهمه فشبهه بالنار المشتعله (قوله : مما يكشف معناه) أى : باللزوم.

(قوله : لكنه ليس بمسند إليه) أعاده توطئه لما بعده وإلا فقد تقدم ذلك (قوله : لأنه مرفوع إلخ) لو قال : لأنه خبر إن لكان أخصر لكنه أتى به لمقابله قوله بعد أو منصوب صفه لاسم إن أو بتقدير : أعنى. تأمل.

(قوله : على أنه خبر إن) الذى يساعده السوق أن الخبر قوله : بعد عده أبيات :

أودى فلا تنفع الإشاحه من

أمر لمرء يحاول البدعا

فالأولى جعله منصوبا صفه لاسم إن ، أو بتقدير : أعنى ، كما قال الشارح بعد ذلك إلا أن يجعل قوله أودى على الإعراب الأول مستأنفا وأودى بمعنى هلك والاشاحه الحذر والبدع جمع بدعه بمعنى الأمر الغريب ، يعنى لا ينفع طالب الأمور الغريبه كدوام وجود شخص أو غيره الحذر من أمر كائن لا محاله فيه ، وهو الموت (قوله : والنجده) أى : القوه والشجاعه (قوله : جمعا) توكيد للأربعه قبله ، فهو بمعنى جميعا (قوله : أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد ، ومن المبين كشف المعنى (قوله : أى مقللا اشتراكه) أى : مقللا للاشتراك الواقع فيه إذا كان نكره ، وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوى ، والمشترك المعنوى : ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد فتقول : رجل تاجر عندنا ، فتاجر قلل الاشتراك فى رجل ؛ لأنه يشمل التاجر وغيره ؛ لأنه موضوع للذكر البالغ العاقل من بنى آدم وقد اشترك فى ذلك المعنى التاجر وغيره ، والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى

أو رافعا احتماله. وفى عرف النحاه : التخصيص عباره عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عباره عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (نحو : زيد التاجر عندنا) فإن وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره ...

******

الاشتراك وهو الاحتمال ، وإلا فاشتراك اللفظ بين أفراد مفهومه أو بين مفهوماته لا يندفع بشىء.

(قوله : أو رافعا احتماله) أى : رافعا للاحتمال الواقع فيه إذا كان معرفه ، والمراد بالاحتمال الاحتمال الذى يقتضيه الاشتراك اللفظى ، والمشترك اللفظى : ما وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعدده : كزيد ، فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا- فنعته بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه ، فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات ، وأن للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيانيين بخلاف النحويين ، فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرات فقط ، وأما رفع الاحتمال الكائن فى المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص ، ويرد عليهم الوصف فى قولنا : عين جاريه فلا يصح أن يكون مخصصا ؛ لأن الاشتراك فيه لفظى ولا- موضحا ؛ لأنه نكره وأجيب بأن المراد بالاشتراك عند النحاه ما يعم المعنوى واللفظى ، فيكون النعت فى هذا المثال من قبيل المخصص لا- الموضح ؛ وذلك لأنه قلل الاشتراك فى عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظى وعين معنى واحدا ، فلم يبق فى عين جاريه إلا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى - أفاده القرمى.

(قوله : التخصيص عباره عن تقليل الاشتراك فى النكرات) هذا ظاهر إن كانت النكره موضوعه للمفهوم الكلى ؛ لأن المفهوم الكلى فيه اشتراك حقيقه ، وإن كانت موضوعه للفرد المنتشر ، فالاشتراك من حيث صدق النكره على كل فرد فرد على سبيل البدل ، إذ لا- يتعين فى مفهوم النكره بحيث يمنع من الاشتراك ؛ لأن التعيين الذى فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا- فرد الأنثى لا بمعنى أنه معين شخصا للمخاطب - قاله يس.

(قوله : الحاصل فى المعارف) سواء كانت أعلاما أو غيرها ، ثم إن الاحتمال فى المعارف إن كانت مشتركا اشتراكا لفظيا ، فبالقياس إلى معانيه بحسب الأوضاع المتعدده ،

(أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما ، نحو : جاءنى زيد العالم ، أو الجاهل ، حيث يتعين الموصوف) أعنى : زيدا (قبل ذكره) أى : ذكر الوصف ، وإلا لكان الوصف مخصصا ...

******

فحينئذ يكون الاحتمال ناشئا من اللفظ علما أو غيره ، فإن زيد إذا كان مشتركا بين أشخاص كان محتملا ؛ لأن يطلق على كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعا بإزاء خصوصيه كل منها ، وليس هنا معنى كلى يحتمل أن يتحقق فى ضمن كل منها إلا أن يؤول زيد بمسمى بزيد ، فيكون حينئذ فى حكم النكرات ، وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الإشاره والموصولات وغيرها ناشئ من اللفظ ، فإن المعرف بلام العهد الخارجى : كالرجل ، وكذا اسم الإشاره والموصول يصلح ؛ لأن يطلق على كل فرد من المعهودات الخارجيه والمشار إليها وما حكم عليه بالصله إما لأنه موضوع بإزاء تلك الأفراد وضعا عاما ، وإما لأنه موضوع لمعنى كلى يستعمل فى جزئياته ، وأيّا ما كان فالاحتمال ناشىء من اللفظ وإن لم يكن بأوضاع ، ثم إن ما ذكره الشارح لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس ؛ لأن مدلوله الجنس ، وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه ، بل يخصصه كالنكرات ولا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه لا يوضحه أيضا ، بل يخصصه فلعل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قاله سم. وعباره اليعقوبى : رفع الاحتمال فى المعارف التى لا اشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها إلى فرد ما باعتبار عهديه جنسه ، فإن فيهما تقليل الاشتراك كالنكره (قوله : أو لكون الوصف مدحا أو ذما) أى : مادحا أو ذاما أو ذا مدح أو ذم ، وأنه جعل الوصف مدحا أو ذما مبالغه (قوله : حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) أى إذا كان يتعين إلخ ، فالحيثيه للتقييد والتعين إما لكونه لا شريك له فى ذلك الاسم ، أو لكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف.

(قوله : لكان الوصف مخصصا) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن الموصوف إذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب فى الوصف أن يكون مخصصا مع أنه ليس كذلك ، بل يصح أن يكون للمدح أو الذم أيضا بحسب قصد المتكلم ، وأجيب بأن المراد أن الظاهر منه

(أو) لكونه (تأكيدا ، نحو : أمس الدابر كان يوما عظيما) فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ...

******

ذلك عند عدم التعين ، وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم (قوله : أو لكونه تأكيدا) ليس المراد التوكيد الاصطلاحى لا اللفظى ولا المعنوى ، بل أراد به المقرر وذلك فيما إذا كان المسند إليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف ، فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقررا لذلك المسند إليه.

(قوله : أمس الدابر إلخ) أمس مبتدأ مبنى على الكسر ، والدابر نعت مؤكد له مرفوع نظرا للمحل ، وجمله كان خبره (قوله : مما يدل على الدبور) أى : المضى فوصفه بالدابر تأكيد ، ثم إن كان الأمر الواقع فى الأمس مما يسر ، فالغرض من ذلك التأكيد التأسف على ذلك الوصف أعنى الدبور ، والمضى وتمنى بقائه ، وإنه ليته ما دبر ، وإن كان الواقع فيه مما يكدر كان الغرض من ذكره الإشاره إلى الفرح بدبوره ومضيه ، والحاصل أن الوصف بالدبور ونحوه مما هو مؤكد إنما يكون من البلاغه إذا كان لأمر اقتضاه المقام : كالأغراض المذكوره ، وإلا لم يكن من البلاغه فى شىء - كذا ذكره شيخنا الحفنى.

(قوله : لبيان المقصود) أى : من المسند إليه ، وقوله : وتفسيره عطف تفسير - أفاد به أن المراد ببيان المقصود إفرازه وتمييزه عن غيره ، ثم إن كلام الشارح يقتضى أن الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص ، مع أن كلا منها أتى به لبيان المقصود وتفسيره ، فيحتاج إلى الفرق بين الأمور الأربعه ، فالفرق بينه وبين الوصف المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصلى ، بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقويه ، فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف ، فإن الملحوظ فيه بيان المقصود والفرق بينه وبين الكاشف أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات له بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر ، فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما فى الدابه فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف ، فإن المقصود به إيضاح المعنى ، لا بيان أحد المحتملات والفرق بينه

كقوله تعالى : (وَما مِنْ دَابَّةٍ فِی الْأَرْضِ وَلا طائِرٍ یَطِیرُ بِجَناحَیْهِ)(۱) حیث وصف دابه وطائرا بما هو من خواص الجنس لبیان أن القصد منهما إلی الجنس دون الفرد ، ...

******

وبین المخصص أن الغرض من المبین للمقصود بیان أحد محتملات اللفظ ورفع غیره من محتملاته ، والغرض من المخصص بیان أحد أفراد المعنی ورفع غیره من الأفراد ، فإذا قلت : رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقیه مثلا وهو أحد أفراد معنی الرجل ، فإنه موضوع للذکر البالغ وهو أمر کلی تحته أفراد الفقیه أحدها.

إن قلت النعت المخصص کما یرفع به أحد أفراد المعنی الواحد یبین به أحد محتملات اللفظ ویرفع به غیره من محتملاته کما فی : زید التاجر عندنا فیلزم أن یکون الوصف المبین للمقصود أحد قسمی المخصص ، قلت : رفع المخصص للاحتمال مخصوص بالمعارف والوصف المبین لمقصود إنما یکون لنکرات ، وحینئذ فاللازم المذکور ممنوع (قوله : (وَما مِنْ دَابَّةٍ فِی الْأَرْضِ)) أی : سواکم بقرینه قوله : أمثالکم ؛ لأن المماثل غیر المماثل أفاده فی الأطول (قوله : حیث وصف) أی : لأنه وصف إلخ ، فهذا علة لکون النعت هنا مبینا للمقصود من المسند إلیه ، وبیان ما ذکره الشارح أن النکره فی سیاق النفی تفید العموم والاستغراق ، لا سیما إذا اقترنت بمن الزائده ، لکن یجوز أن یراد هنا الاستغراق العرفی بأن یراد دواب أرض واحده وطیور جو واحد ، فذکر الوصف المختص بالجنس دون المختص بطائفه لینبه علی أن المراد دواب أی أرض کانت من الأرضین السبع ، وطیور أی جو کان ، فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زیاده التعمیم ، وأن المراد الاستغراق الحقیقی فیتناول کل دابه من دواب الأرضین السبع ، وکل طائر من طیور الآفاق والأقطار المختلفه (قوله : بما هو من خواص الجنس) أی : وهو الکون فی الأرض بالنظر لدابه والطیران بالجناحین بالنظر لطائر ، فإن هذا نسبته إلی جمیع أفراد الجنس علی السواء ولا یختص به فرد (قوله : إلی الجنس) أی : متوجه إلی الجنس فهو متعلق بمحذوف ، والمراد متوجه إلی الجنس المتحقق فی کل فرد (قوله : دون الفرد) فیه أن

۱- الأنعام : ۳۸.

وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زياده التعميم والإحاطه.

******

الفرد هنا ليس بمحتمل أصلا حتى يحتاج لنفيه ، بل المحتمل طائفه من الدواب وطائفه من الطير ، فكان الأولى أن يقول دون طائفه من الأفراد مخصوصه ، وأجيب بأن مراده بالفرد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى (قوله : وبهذا الاعتبار) أى : اعتبار أن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس.

(قوله : أفاد هذا الوصف زياده إلخ) أى : بحسب تحقق الجنس فى جميع الأفراد فلا تنافى بين قصد الجنس ، وإفاده زياده التعميم الذى فى الأفراد. (قوله : زياده التعميم) أى : وأما أصل التعميم والإحاطه ، فحاصل من وقوع النكره فى سياق النفى مقرونه بمن وقصد الشارح بهذا الكلام أعنى قوله وبهذا الاعتبار إلخ : بيان أن مآل توجيه صاحب الكشاف للإتيان بالوصف فى الآيه وتوجيه السكاكى واحد ، وإن اختلفا ذاتا ، وتوضيح ذلك أنه اختلف كلام الكشاف والمفتاح فى تقرير الآيه الكريمه ، وبيان معنى زياده قوله «فى الأرض (يَطِيرُ بِجَناحَيْهِ) فقال فى الكشاف : معنى ذلك زياده التعميم والإحاطه كأنه قيل : وما من دابه قط فى جميع الأرضين السبع ، وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم محفوظه أحوالها غير مهمل أمرها ، وبيان ذلك أن النكره فى سياق النفى تفيد العموم ، لكن يجوز أن يراد به هنا دواب أرض واحده وطيور جو واحد ، فيكون الاستغراق عرفيا يتناول من الأفراد ما هو المتعارف ، فذكر وصف يستوى نسبته إلى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان ، فيكون الاستغراق حقيقيا يتناول كل دابه من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق ، فقد أفاد ذكرهما زياده التعميم والإحاطه بسبب تعين كون الاستغراق حقيقيا ، وقال فى المفتاح : ذكر فى الأرض مع دابه ويطير بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ دابه ولفظ طائر إنما هو إلى الجنسين وتقريرهما ، وتوجيه ذلك أن اسم الجنس حامل لمعنى الجنسيه والفرديه ، فإذا أضيف إليه ما هو من خواص الجنس علم أن القصد به إلى الجنس ، وذلك كالدابه والطائر فى الآيه المذكوره ، فإنه لما أضيف إليه ما هو من خواص الجنس تعين أن القصد إنما هو إلى الجنس وتقريره فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه

[أغراض التوكيد]

(وأما توكيده) أى : توكيد المسند إليه (فللتقرير) أى : تقرير المسند إليه ؛ أى : تحقيق مفهومه ومدلوله ؛ ...

******

الجنس دون الفرد وليس القصد إلى الجنس مع الوحده ، ولا خفاء أن مؤدى كلامهما مختلف ؛ لأن صاحب الكشاف جعل الوصف من أول الأمر للتعميم ، والسكاكى جعله لبيان الجنس وتقريره ، إلا أن المآل واحد وهو إفاده زياده التعميم والإحاطه ؛ وذلك لأنه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره - كما قال السكاكى - يكون الاستغراق بسبب وقوع النكره فى سياق النفى وشهاده من الاستغراقيه عليه ويكون معنى الآيه حينئذ : وما من جنس دابه من أجناس الدواب ، ولا جنس طائر من أجناس الطيور إلا أمم أمثالكم ، لكن يجوز أن يراد بها ما هو المتفاهم فى العرف من دابه وهى ذوات القوائم الأربع ، ومن طائر الطيور التى يعتبرها الناس ، ويعتدون بها : كالطائر الذى يصيد مثلا ، ولفظه (من) الاستغراقيه ، وإن دلت على استغراق الجنسين ، لكن لا ترفع الوهم بالكليه لجواز أن يراد الاستغراق العرفى فذكر فى الأرض ويطير بجناحيه ، وإن كان لبيان أن القصد إنما هو إلى بيان الجنسين وتقريرهما ، لكنه لا ينافى زياده التعميم والإحاطه على التعميم المفاد من من الاستغراقيه ، فقد ظهر لك أن مآل الكلامين واحد ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : وبهذا الاعتبار أفاد الوصف زياده التعميم والإحاطه ، وليس مراده بيان أن كلا منهما متحد - أفاده القرمى.

بقى شىء آخر وهو أن تلك النكره الواقعه فى سياق النفى إن قلنا إن المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب الكشاف أو كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الإخبار عنها بقوله (أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ) لأن كل فرد لا يكون أمما وكذا كل نوع لا يكون أمما ؛ لأن كل نوع أمه واحده لا أمم ، وأجيب بأن النكره هنا محموله على المجموع أى مجموع الأفراد والأنواع من حيث هو مجموع ، وإن كان خلاف الظاهر بقرينه الخبر (قوله : أى تحقيق مفهومه) أى : وليس المراد بتقرره ذكره أولا ، ثم ذكر ما يقرره ويثبته ، فإن هذا شامل لنحو : أنا سعيت فى حاجتك وهو غير مراد هنا ،

أعنى : جعله مستقرا محققا ثابتا ؛ بحيث لا يظن به غيره ، نحو : جاءنى زيد ؛ إذا ظن المتكلم غفله السامع عن سماع لفظ المسند إليه ، أو عن حمله على معناه ، ...

******

ثم إن المفهوم عباره عن المعنى الحقيقى ، وأما المدلول فهو ما دل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا أو مجازيا نحو : رمى الأسد نفسه ، وحينئذ فعطف المدلول من عطف العام ، وأتى به بعد الخاص إشاره إلى أنه المراد (قوله : أعنى إلخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا فى نفسه بإزاله الخفاء عنه ، وهذا غير مراد بين الشارح المراد بقوله أعنى إلخ ، ومحط العنايه قوله بحيث إلخ ، وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه إزاله احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققا وثابتا فى ذهن السامع بحيث لا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أعنى جعله) أى : جعل ذلك المفهوم وقوله مستقرا أى : قارا فى ذهن السامع ، وقوله محققا ثابتا بيان لما قبله (قوله : لا يظن) أى : السامع وقوله به أى : منه أو بدله ، والمراد بالظن ما يشمل التوهم (قوله : إذا ظن) أى : يقال ذلك إذا ظن إلخ : فهو ظرف لمحذوف (قوله : عن سماع لفظ المسند إليه) أى : لشاغل شغل سمعه (قوله : أو عن حمله على معناه) أى : أو ظن المتكلم غفله السامع عن حمل المتكلم له على معناه ، أو عن حمل السامع له على معناه الحقيقى لوجود مانع من فهم المعنى ، ففاعل الحمل إما المتكلم أو السامع ، مثلا إذا قلت : جاء أسد ، وظننت أن السامع غفل عن كونك حملته على معناه الحقيقى ، بأن ظن أو اعتقد أنك حملته على خلافه قلت ثانيا : أسد فتفيده أن مرادك به الحيوان المفترس لا الرجل الشجاع ، وكذا إذا ظننت أن السامع غفل عن حمله على معناه الحقيقى ، فتقول له ثانيا : أسد فتفيده أن المراد الحيوان المفترس ، وتقرره عنده ، وقوله أو عن حمله على معناه لا يخفى أن هذا الغرض كما يؤدى بالتأكيد اللفظى يؤدى بالمعنوى كما يفيده كلام الشارح فى المطول فإن قلت : إذا كان المراد بالتقرير ما ذكر كان عين قول المصنف الآتى أو دفع توهم التجوز إذ المتكلم إنما يأتى بالتوكيد لدفع توهم التجوز إذا ظن غفله السامع مع حمله على معناه الحقيقى ، فقد يجاب بأن المراد هنا غفله السامع عن التوجه إلى ما يراد به حقيقه أو مجازا بأن ظن المتكلم أن السامع لم يحمله

وقيل : المراد تقرير الحكم ، نحو : أنا عرفت ، أو المحكوم عليه ، نحو : أنا سعيت فى حاجتك وحدى ، أو لا غيرى ؛ وفيه نظر ؛ ...

******

على معنى أصلا أو يحمله على معنى غلطا ، والمراد بما يأتى غفله السامع عن حمله على معناه الحقيقى بأن يحمله على معناه المجازى - فتأمل.

أو يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظه دفع التوهم وبين قصد دفع التوهم ، فالأول المقصود منه أولا ، وبالذات التقرير ، ودفع التوهم ، وإن كان حاصلا ، لكن من غير قصد ، والثانى بالعكس أى المقصود منه أولا وبالذات دفع التوهم ، والتقرير حاصل من غير قصد ، وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله : وقيل المراد إلخ) هذا مقابل لقوله أى : تقرير المسند إليه وحاصله أن الشارح يقول : إن مراد المصنف بقوله فللتقرير أى : تقرير المسند إليه فقط ، وهذا القول يقول ليس مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط ، بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذى هو المسند إليه ، ومثل لتقرير الحكم بأنا عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله : أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا غيرى فرد عليه الشارح بالنظر للشق الأول بأن تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم فى : أنا عرفت إنما حصل من تقديم المسند إليه المقتضى لتكرر الإسناد لا من تأكيد المسند إليه بدليل أنه لو أكد المسند إليه مع كونه مؤخرا كما فى : سعيت أنا فى حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقويه ، ورد عليه بالنظر للشق الثانى بأن تمثيله غير صحيح ؛ لأن قولك : أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا غيرى ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه ؛ لأن وحدى ولا غيرى تأكيد للتخصيص الحاصل من التقديم ، فالاعتراض على هذا القائل بالنظر للشق الثانى إنما هو من حيث المثال.

(قوله : نحو أنا عرفت) تقرير الحكم فى هذا المثال من حيث تكرر الإسناد ؛ وذلك لأنه أسند المعرفه التى هى الحكم مرتين للضميرين اللذين هما للمتكلم ، فلما أسندت مرتين فكأنها ذكرت مرتين فى اللفظ ، فحصل لها بذلك تقرير وتقويه وما جاء تقرير الحكم إلا بواسطه تأكيد المسند إليه ؛ لأن الضمير الثانى مؤكد للأول (قوله : وحدى أو لا غيرى) أى : فقد أكد المحكوم عليه وهو أنا بوحدى وبلا غيرى لإفاده

لأنه ليس من تأكيد المسند إليه فى شىء ، وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف بهذا.

******

تقريره (قوله : لأنه) أى : ما ذكر من المثال الأخير ليس إلخ ، وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه نحو : أنا سعيت إلخ ، وحاصله : أنا لا نسلم أن أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا غيرى من تأكيد المسند إليه ؛ لأن وحدى حال ولا غيرى عطف على المسند إليه وليسا من التأكيد الاصطلاحى كما هو المراد ، على أنه لو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحى ، فلا نسلم وجود تأكيد المسند إليه فى المثالين ، بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص مستفاد من التقديم للمسند إليه للرد على المخالف فى زعمه أن معك مشاركا فى السعى ، أو أن الساعى غيرك ، ويسمى الأول قصر إفراد ، والثانى قصر قلب.

فالحاصل أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح ، لكن تمثيله لتأكيد المسند إليه المفيد لتقريره بأنا سعيت فى حاجتك وحدى غير صحيح.

(قوله : وتأكيد المسند إليه لا يكون إلخ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم ، وحاصله أنا لا نسلم أن تأكيد المسند إليه يفيد تقرير الحكم ؛ لأن تقرير الحكم فى نحو : أنا عرفت إنما هو من تقديم المسند إليه المستدعى لتكرير الإسناد لا من تأكيد المسند إليه ، وإلا لما اختلف الحال بتقديم المسند إليه وتأخيره ، مع أنه لو أخر فقيل عرفت أنا وعرفت أنت لم يفد تقرير الحكم ، بل تقرير المحكوم عليه بالإجماع ، فظهر من هذا أن تأكيد المسند إليه لا يكون لتقريره نفسه ، وأنه لا يصح أن يمثل لتأكيد المسند إليه بقولك : أنا سعيت فى حاجتك وحدى ولا غيرى ، بل يمثل له بما قاله الشارح.

واعلم أن هذا الرد مبنى على أن التأكيد هنا بالمعنى الأعم من الاصطلاحى بأن أريد به مطلق تأكيد المسند إليه الداخل فيه نحو : أنا عرفت ، لكن يلزم منه أن يكون فى قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحه ؛ لأن المصنف إنما صرح به فى التأكيد الاصطلاحى إلا أن يقال : إنه يعلم من غيره فالمراد أنه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله : لا يكون لتقرير الحكم قط) اعترض بأن قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فإنها

(أو لـدفع توهم التجوز) أى : التكلم بالمجاز ، نحو : قطع اللص الأمير الأمير ، أو نفسه ، أو عينه ؛ لئلا يتوهم أن إسـناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه.

******

ظرف للمسـتقبل ، وحينئـذ فلا يعمل فى عوض إلا فعل مسـتقبل وفى قط إلا ماض وقولهم : لا أكلمه قط عـدوه من الخطأ لما فيه من التناقض ؛ لأن قط ظرف للماضـى من الزمان فلا يصـح عمل المسـتقبل فيه ، وحينئـذ فقول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ابن جمـاعه بـأن غايه ما فيه اسـتعمال اللفظ فى غير ما وضع له فيكون مجازا ، قال الشـيخ يس : وفيه نظر – ولعل وجه النظر أن محل كون اسـتعمال اللفظ فى غير ما وضع له جائزا إذا لم يخالف اسـتعمال العرب ، وإلا فلا يجوز ، فإن كان هذا مراده فيقال له : الحق أن المجاز لا يشترط سـماع شـخصه ، بل سماع النوع كاف – فتأمل – قرره شيخنا العدوى – عليه سحائب الرحمه والرضوان.

(قوله : أو لدفع توهم التجوز) أى : أو لدفع توهم السامع أن المتكلم تجوز فى الكلام وإنما عدل عن الظن إلى التوهم ؛ لأن ذكر المسـند إليه لاـ يوجب ظن التجوز أو غيره غايته التوهم ، فإن قلت : جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يـدل على أنه لا تقرير فى هـذه الصوره مع أن التأكيـد تـابع يقرر أمر المتبوع فى النسـبه أو الشـمول قلت : التقرير وإن كـان لازما للتوكيـد إلا أن القصـد إلى مجرد التقرير مفارق للقصـد إلى الأمور المـذكوره ، والمراد بقوله فيما سـبق فللتقرير أى : فللقصـد إلى مجرد التقرير كما سبق (قوله : أى : التكلم بالمجاز) أى : التكلم بالمسند إليه على جهه المجاز ؛ لأن توكيد المسند إليه إنما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز فى المسند ، وإنما يدفع التجوز فيه توكيده.

واعلم أن المجـاز مشترك بين العقلى واللغوى والتأكيـد يـدفع توهم إراده كل منهما كما أفاده بعض المحققين ، بل يـدفع توهم إراده مجـاز النقصـان أيضـا فقول الشـارح أى : التكلم بالمجـاز مراده مـا هو أعم (قوله : أو نفسه أو عينه) أشـار إلى أن كلاـ من التأكيد اللفظى والمعنوى يدفع توهم المجاز (قوله : لئلا يتوهم إلخ) أى : يقال ذلك لدفع

(أو) لدفع توهم (السهو) نحو : جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم الجائى غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو.

******

توهم إلخ أى ويلزم من التأكيد لدفع التوهم المذكور تقرير المسند إليه أنه حاصل غير مقصود ، وقوله لئلا يتوهم إلخ أى : فيكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز العقلى أى : أو لئلا يتوهم أن المراد بالأمير بعض غلمانه مجازا لغويا ، والعلاقه المشابهه فى تعلق القطع بكل من ، حيث إن أحدهما آمر والآخر مباشر ، أو لئلا يتوهم أن فى الكلام مجازا بالحذف ؛ لأن التأكيد يدفع توهمه أيضا ، ثم إن المراد بدفع التأكيد لتوهم المجاز إضعافه لذلك التوهم ، والاحتمال لا دفعه بالمره وإلا لما صح فى البلاغه تعدد التأكيد - فتأمل.

(قوله : أو لدفع توهم السهو) أى : لدفع توهم السامع أن المتكلم سها فى ذكر زيد مثلا (قوله لئلا يتوهم) أى : يقال ذلك لدفع توهم السامع (قوله : وإنما ذكر زيد) أى : وإنما ذكر المتكلم زيدا سهوا فقول الشارح على سبيل السهو إضافته بيانيه ، ثم إنه يؤخذ من هذا المثال والذى قبله أن التوكيد اللفظى يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو بخلاف المعنوى ، فإنه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك ؛ لأنه إذا قال : جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول : جاءنى عمرو نفسه فسها فلفظ بزيد مكان عمرو ، وبنى التوكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز ، فإنه يندفع بزيد. كذا قال الشارح فى المطول.

وبحث فيه بعض الأفاضل بأن التوكيد المعنوى لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان مبنيا على مزيد الاحتياط ومبعدا للمتكلم عن مظنه السهويه ، وحينئذ فلا يتأتى بناء التوكيد على سهوه ؛ ولأنه ينافى ما حقق من أن التأكيد فى قولك : جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول ؛ لأن المثنى نص فيه ، بل لدفع توهم أن الجائى واحد منهما والإسناد إليهما وقع سهوا. هذا وإنما ترك المصنف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغه ، وجمع فى المفتاح بينهما جريا على اصطلاح الحكماء من التفرقه بينهما ، وجعل السهو اسما لزوال صوره الشىء عن المدركه دون الحافظه حتى لا يحتاج فى حصولها إلى تحصيل ابتداء ، بل يكفى الاستحضار والنسيان اسما

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو : جاءنى القوم كلهم أو أجمعون ؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد كقولك : بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد.

******

لزوال صوره الشيء عن الحافظه والمدركه معا ، حتى يحتاج فى حصولها إلى تحصيل ومعاناه (قوله : أو لدفع توهم عدم الشمول إلخ) (١) أى : لدفع توهم السامع عدم الشمول ، وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول أنه يوجبه من أصله ، وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ ، وإلا لم يسمّ تأكيدا ، بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه ، وقوله : عدم الشمول أى : فى المسند إليه أو فى النسبه أى الإسناد ، وقد أشار الشارح إلى الأول بقوله إلا أنك لم تعتد بهم ، وإلى الثانى بقولك : أو أنك جعلت إلخ ، فيندرج التجوز العقلى واللغوى فى كلامه (قوله : لم تعتد بهم) أى : وأنك أطلقت القوم على المعتبرين منهم من إطلاق اسم الكل على البعض ، فالمجاز المدفوع على هذا لغوى (قوله : أو أنك جعلت الفعل للواقع من البعض : كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ،) وذلك لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم ، وحيث كانوا فى حكم الشخص الواحد فلا تفاوت فى أن ينسب الفعل إلى بعضهم أو إلى كلهم ، وحينئذ فيكون إسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا ، فعلى الاحتمال الأول يكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز اللغوى ، وعلى الثانى دافعا لتوهم المجاز العقلى ، وما يقال إن الأظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزله المجموع بدل قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، فإنما يناسب المجاز اللغوى ، وقد ذكره أولا ، واعترض على الشارح بأن الأولى حذف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض : كالواقع من الكل لأمرين :

الأمر الأول : أنه يقتضى أن توهم عدم الشمول فى المسند دون المسند إليه ، وكلام المصنف إنما هو فى توهم عدم الشمول فى المسند إليه فلا معنى لذكره.

١- فى المطبوعه : أو لدفع عدم الشمول.

[أغراض عطف البيان]

اشاره

(وأما بيانه) أى : تعقيب المسند إليه بعطف البيان ...

******

الأمر الثانى : أنه يقتضى أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المجاز العقلى مع أنه إنما يدفع توهم المجاز اللغوى ، وذلك أنه إذا أريد باسم الكل البعض كان فى الكلام مجاز لغوى من باب إطلاق اسم الكل وإراده البعض ، وإذا أريد بالفعل المسند إلى الكل الفعل المسند إلى البعض كان فى الكلام مجاز عقلى ، والتوكيد بكل وأخواته إنما يدفع المجاز اللغوى دون العقلى ؛ لأنك إذا قلت : جاءنى القوم كلهم فهم منه الشمول فى آحاد القوم قطعا ، واندفع المجاز اللغوى ولا يلزم من ذلك شمول النسبه لتلك الآحاد لاحتمال أن يكون الفعل المنسوب إلى الجميع صادرا عن بعضهم فى الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلى.

وقد أجيب عن الأمر الأول بأن كلام الماتن ليس خاصا بتوهم عدم الشمول فى المسند إليه ، بل يصح أن يجعل متناولا لتوهم عدم الشمول فى النسبه أيضا ، وقد أشار إليهما الشارح ، فأشار إلى الأول بقوله : إلا أنك لم تعتد بهم ، وأشار إلى الثانى بقوله : أو أنك جعلت إلخ ، فيندرج التجوز اللغوى والعقلى فى كلامه ، ويندفع كل من التجوزين بذلك التأكيد ، وعلى هذا فقول المصنف أولا أو لدفع توهم التجوز أى : اللغوى أو العقلى مقيد بغير المجاز العقلى واللغوى فى الشمول.

وأجيب عن الأمر الثانى : بأنا لا نسلم أن كل وأخواته لا يؤكد بها لدفع توهم المجاز العقلى ، بل يؤكد بها لذلك ولا نسلم أن الشمول فى آحاد القوم لا يستلزم شمول النسبه لتلك الآحاد ألفاظ الشمول المؤكد بها تقتضى أن يكون ما نسب إليه عاما لأجزائه شاملا لها ، بخلاف قولك جاء كل القوم فإنه إنما يفيد الإحاطه والشمول فى آحاد القوم ، لا فى النسبه. أفاده العلامه عبد الحكيم.

[بيان المسند إليه]

(قوله : وأما بيانه) المراد بالبيان هنا المصدرى أى : كشفه وإيضاحه ، والمراد كشفه بعطف البيان بقرينه المقام ، فقول الشارح أى : تعقيب المسند إليه بعطف البيان

(فلإيضاحه باسم مختص به ، نحو : قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما ، ...

******

بيان لحاصل المعنى ، وليس المراد بالبيان فى كلامه المعنى الاسمى أعنى التابع المخصوص ؛ لأنه لا يعلل إلا الأفعال (قوله : فلإيضاحه إلخ) المراد بإيضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفه أو نكره فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفه ؛ لأنه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد ، ولعل الإيضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال فى المعرفه ، ولذا عرف النحاه عطف البيان بأنه تابع غير صفه يوضح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف. اه. يس.

(قوله : مختص به) أى : بمدلوله (قوله : نحو قدم صديقك خالد) اعلم أن كل موصوف أجرى على صفه يحتمل أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، وإنما النزاع فى الأحسن منهما ، فاختار الشارح عطف البيان ؛ لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به ، واختار صاحب الكشاف كونه بدلا ؛ لأن فيه تكرير العامل حكم ويتفرع عليه تأكيد النسبه ، وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به.

(قوله : ولا يلزم إلخ) هذا شروع فى اعتراضات ثلاثه على المصنف فى قوله فلإيضاحه إلخ ، والجواب عن كل من الثلاثه أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله : ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح) أى : كما يدل له قول سيبويه : فى يا هذا ذا الجمه ، إن ذا الجمه : عطف بيان مع أن الإشاره أوضح من المضاف لذى الأداه خلافا لظاهر المصنف المقتضى اشتراط كونه أوضح ، وهذا الاعتراض إنما يتوجه على المصنف إذا جعلت الباء فى قوله باسم للتعديه ، وأما إذا جعلت للسببيه فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله : لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما) نحو : جاء زيد أبو عبد الله إذا كان كل واحد من الاسم والكنيه مشتركا ، كما لو كان زيد مشتركا بين أشخاص لم يكنّ بأبى عبد الله منهم إلا واحد ، كذلك الكنيه مشتركه بين أشخاص ليس فيهم أحد اسمه زيد إلا واحد ، فمتى ذكر واحد من الاسم والكنيه منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ، ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الأول. إن قلت : إن الثانى حينئذ غير مختص بالأول

وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله (۱) :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها

ركبان مكه بين الغيل والسّند

فإن الطير عطف بيان للعائذات ...

******

قلت الاختصاص نسبى أى : بالنسبه لمن لم يكن به والحال أن اسمه زيد (قوله : وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) النفى منصب على الاختصاص به أى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به ، أى وحينئذ فما قاله المصنف ليس على ما ينبغى ، فهذا اعتراض ثان على المصنف. (قوله : كقوله : والمؤمن إلخ) ليس هذا المثال من بيان المسند إليه فهو مثال لما يحصل به البيان ، والحال أنه غير مختص بالأول ، وإن كان ذلك الأول غير مسند إليه ، والواو فى والمؤمن : واو القسم ، والمراد بالمؤمن المولى سبحانه وتعالى ، مأخوذ من الأمان أى : والله الذى آمن من العائذات جمع : عائذه من العوذ وهو الالتجاء ، والطير عطف بيان على العائذات أى : والله الذى آمن الطير الملتجئه إلى الحرم ، والساكن به للأمن من الاصطياد والأخذ ، وقد حصل ؛ إذ لا يجوز لأحد أخذها ، بل الركبان تمسحها ولا تتعرض لها ، والغيل بفتح الغين وسكون الياء والسند بفتح السين والنون موضعان فى جانب الحرم فيهما الماء ، والعائذات يحتمل أنه مفعول للمؤمن ، فيكون منصوبا بالكسره ويكون الطير تابعا له باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن المؤمن مضاف ، والعائذات مضاف إليه فيكون مجرورا بالكسره ويكون الطير تابعا له باعتبار المحل ؛ لأن الإضافه من قبيل إضافه الوصف إلى مفعوله وجواب القسم : ما إن أتيت إلخ فى البيت بعده وهو :

ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه

إذا فلا رفعت سوطا إلىّ يدى

وقوله : فلا رفعت إلخ دعاء على نفسه.

(قوله : يمسحها ركبان مكه) أى : الركبان القاصدون مكه المارون بين الغيل والسند ، وقوله : يمسحها أى يمسح عليها أى : يمسحونها من غير إيذاء لها ولو بالتنفير ؛ وإلا

۱- البيت من البسيط ، وهو للنابغه الذبيانى فى ديوانه ص ۲۵ ، وفيه (السّعد) مكان (السّند) و (الفيل) مكان (الغيل) ، وخزانه الأدب ۵ / ۱۳۸ ، ۷۳ ، ۷۱ ، ۸ / ۴۵۱ ، ۴۵۰ ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ۹ / ۳۸۶ ، وشرح المرشدى ۱ / ۷۴.

مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يجىء عطف البيان لغير الإيضاح ، كما فى قوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرامَ قِياماً لِلنَّاسِ)(۱) ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبه ؛ جىء به للمدح لا للإيضاح كما تجىء الصفه لذلك.

******

كان المسح حراما (قوله : مع أنه ليس اسما مختصا بها) لأن العائذات صادق على الطير وغيره مما يعوذ بالحرم ويلتجئ إليه من سائر الوحوش ، والطير صادق بالعائذ بالحرم وبغيره ، ولكن قد حصل بمجموعهما البيان (قوله : وقد يجىء عطف البيان لغير الإيضاح) أى : خلافا لظاهر المصنف وهذا اعتراض ثالث عليه (قوله : للمدح) أى : لأن فيه إشعارا باعتبار الوضع التركيبى إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه ، وإن كان هنا مستعملا فى معناه العلمى ، ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قيل إنه يجوز أن يكون البيت نعتا موطئا للحرام كما جعل قرآنا حالا موطئه لعربيا من ضمير أنزلناه ليس بشىء كما أن جعله بدلا كذلك ؛ لأنه على نيه تكرير العامل ، وليس المقصود تكرير نسبه الجعل إليه وليست النسبه إلى الثانى مقصودا أصليا - أفاده عبد الحكيم.

(قوله : لا للإيضاح) أى : لأن الكعبه اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شىء ، فإن قلت : إن النحاه جعلوا عطف البيان بعد المعرفه للإيضاح قلت هذا بالنظر للغالب ، أو يقال المراد بقوله لا للإيضاح يعنى التحقيقى ، فلا ينافى أنه للإيضاح التقديرى ، وحينئذ فلا ينافى جعل النحاه عطف البيان بعد المعرفه للإيضاح ، ومما يدل لذلك ما ذكره العصام فى الأطول : من أن الإيضاح لازم لعطف البيان إلا أنه إما تحقيقى أو تقديرى ، وذلك إذا كان المتبوع لا إبهام فيه نحو : (أَلا بُعْداً لِعادٍ قَوْمِ هُودٍ)(۲) ، فقوم هود بيان لعاد مع كونه علما مختصا بهم لا إيهام فيه أتى به لدفع الإبهام التقديرى إما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم ، وإما من جواز إطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم إياه فيما اشتهروا به من العتو والفساد ، فإن قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصا بهم ينافيه قوله تعالى (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عاداً الْأُولى)(۳) فإنه يفيد

۱- المائده : ۹۷.

۲- هود : ۶۰.

۳- النجم : ۵۰.

[أغراض البدل]

اشاره

(وأما الإبدال منه) أى : من المسند إليه (فلزياده التقرير) من إضافه المصدر إلى المعمول ، أو من إضافه البيان ؛ أى : الزياده التى هى التقرير ، ...

******

أنهما عاد إن قلت معنى الأولى أى : القدماء أى : المتقدمون فى الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلاله للآيه على التعدد.

[الإبدال من المسند إليه]

(قوله : وأما الإبدال منه) جعله المبدل منه هو المسند إليه بحسب الصوره ، وإن لم يكن الإسناد إليه مقصودا بالذات ، بل المقصود بالذات الإسناد للبدل. (قوله : فلزياده التقرير) أى : تقرر المسند إليه.

(قوله : من إضافه المصدر إلى المعمول) اعلم أن الزياده تجىء مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر ، وعلى الأول فالإضافه لاميه إلى الفاعل أو إلى المفعول ؛ لأن الزياده لازمه ومتعديه ، وعلى الثانى فالإضافه بيانيه. فقول الشارح من إضافه المصدر إلى المعمول أى : إن جعلت الزياده مصدر زاد وكلام الشارح صادق بأن تكون من إضافه المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله أى : ليزيد تقرير المسند إليه ، أو ليزيد المتكلم تقرير المسند إليه ولصدق المعمول بهما عبر به دون المفعول ، فإن قلت جعل الإضافه من إضافه المصدر لمعموله مشكل ؛ وذلك لأن التقرير يحصل بذكر الشىء مرتين والزياده تحصل بشىء آخر بعد ذلك ، مع أن المسند إليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البدل بعد ذلك لزياده التقرير ، قلت : مراد المصنف أن البدل يؤتى به لأجل أن يكون تقرير المسند إليه أمرا زائدا على شىء وهو النسبه للبدل المقصود ، وليس المراد أن الإبدال يزيد فى التقرير بأن يكون التقرير حصل بغيره ، وزيادته حصلت بالبدل ، والحاصل أن الإبدال يحصل به أمر زائد على إفاده النسبه المقصوده وذلك الأمر الزائد هو تقرير المسند إليه (قوله : أو من إضافه البيان) أى : إن جعلت الزياده بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله : أى الزياده التى هى التقرير) فيه أن قولهم المبدل منه فى نيه الطرح والرمى ، والمنظور له البدل يقتضى أن المبدل منه لم يقرر ، ولم يحصل بالبدل تقريره قلت التقرير حصل من حيث

وهـذا من عـاده افتنـان صـاحب المفتاح ؛ حيث قال فى التأكيـد للتقرير : وهاهنا لزياده التقرير ، ومع هـذا فلا يخلو عن نكته وهى الإيماء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبه ، والتقرير زياده ...

******

أن المراد منهما واحد ، وهذا لا ينافى أن البدل منظور له من حيث المزيه التى فيه فكونه للتقرير لا ينافى كونه مقصودا بالنسبه – فتأمل ، قرره شيخنا العدوى.

واعلم أن قولهم المبدل منه فى حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى ، بدليل عود الضمير إليه فى بدل البعض ، والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قد يعتبر الأول فى اللفظ دون الثانى. اه. فنارى.

(قوله : وهـذا) أى : التعبير هنا بهـذه العباره (قوله : من عاده افتنان) أى : تفنن والإضافه بيانيه (وقوله : ومع هـذا) أى : التفنن أى : ارتكابه فنين وطريقتين فى التعبير.

(قوله : وهى الإيماء) أى : الإشاره إلى أن البدل هو المقصود بالنسبه أى : والمبدل منه وصله له ، وهذا الإيماء إنما حصل بذكر الزياده ، فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا من البدل ، بل أمر زائد على المقصود منه ، فإن قلت : كون المبدل منه وصله للبدل أن يكون المقرر هو الثانى ، لا الأول الذى هو المسند إليه ؛ لأن ما أتى به لأجل غيره فهو التابع المقرر لغيره ، والواقع بالعكس ، فإن البدل هو المقرر للمبدل منه ، أجيب بأن الثانى هو الذى تمت به فائده الكلام ، وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقه حيث لم يتم المراد إلا به ، لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له ، بل هو المقرر للأول ويدل لذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ، ولا يتم المعنى إلا به ومن هذا تعلم أن قولهم المبدل منه فى نيه الطرح والرمى معناه أنه فى نيه الطرح عن القصد الذى يتم به الغرض ، لا أنه مرفوض بالكليه – أفاده العلامه اليعقوبى.

فإن قلت : حيث كانت مخالفه السكاكى فى التعبير لنكته لم يكن ذلك تفننا ؛ لأنه لم يتحد المراد من العبارتين ، إذ لا يكون تفننا إلا لو اتحد المراد منهما ، فالجواب أن جعل تلك المخالفه لأجل التفنن بالنظر لبادئ الرأى قبل ظهور تلك النكته وإن كان فى الحقيقه ليس هناك تفنن أو يقال : إن جعل ذلك تفننا بالنظر لما قصده السكاكى ، وهذه النكته غير مقصوده له – أفاده شيخنا العلامه العدوى.

تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو : جاءنى أخوك زيد) فى بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءنى القوم أكثرهم) فى بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) فى بدل الاشتمال ، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور ؛ أما فى البعض فظاهر ، وأما فى الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف ، ...

******

(قوله : تحصل تبعا) أى : بحسب أصل الكلام فلا ينافى أن البليغ يقصد ذلك.

(قوله : نحو جاءنى أخوك زيد فى بدل الكل) الأحسن أن يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك فى ألفيته ، لإبدال الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو (إِلى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ. اللهِ)(١) فيمن قرأ بالجر ، فإن المتبادر من الكل التبعيض والتجزؤ ، وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الإطلاق بحسن الأدب ، وإن حمل الكل على معنى آخر (قوله : ويحصل التقرير) أى : فى هذا النوع وهو بدل الكل بالتكرير ، أو لأن المراد من الأول ومن الثانى واحد ، غايه الأمر أنه اختلف التعبير عنه فأولا عبر عنه بزيد وعبر عنه ثانيا بأخوك فقد تقرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير (قوله : وبيان التقرير إلخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير ، وقوله فيهما أى : فى بدل البعض والاشتمال (قوله : أن المتبوع يشتمل إلخ) يؤخذ منه أن فى بدل البعض اشتمالا ، وإنما لم يسم أيضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين ، وإنما جعلت التسميه بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه عليه لخفائه ، بخلاف الاشتمال فى بدل البعض فإنه ظاهر جلى (قوله : أما فى البعض) أى : أما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا فى بدل البعض فظاهر (قوله : فظاهر) أى : لأن الكل اشتمل على البعض وذلك كما فى المثال فإن القوم مشتملون على أكثرهم ، فقد حصل للأكثر تكرار فى الذكر ، فحصلت التقويه والتقرير (قوله : وأما فى الاشتمال) أى : وأما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا فى بدل الاشتمال فمعناه أى : ذلك الاشتمال الإجمالى (قوله : لا كاشتمال الظرف على المظروف) أى :

١- إبراهيم : ٢ ، ٣.

بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقه إلى ذكره منتظره له ، وبالجمله يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو : أعجبنى زيد إذا أعجبك علمه ...

******

فقط ، بل تاره يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف على المظروف كما فى شرب الإناء ماؤه و (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ)(۱) فإن الشهر الحرام ظرف للقتال ، والإناء ظرف للماء ، وتاره لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف كما فى : سرق زيد ثوبه ، والحاصل أن الاشتمال الظرفى غير مشترط فقول الشارح لا كاشتمال الظرف إلخ أى : لا يشترط خصوص ذلك ، بل ما هو أعم ، وليس المراد أن ذلك لا يكفى (قوله : بل من حيث) أى : بل أن يشتمل المبدل منه على البدل من جهه هى أن يكون المبدل منه مشعرا بالبدل إجمالا أى : لا من حيث خصوصه كما فى سلب زيد ، فإنه إذا قيل ذلك أشعر بأن المسلوب شيء له تعلق بزيد ، إما ثوب أو عمامه أو مال ، إذ الذات لا تسلب ، فإن قيل ثوبه علم ذلك الأمر الذى حصل الإشعار به فصار الثوب متكررا من حيث إنه ذكر أولا ضمنا وثانيا صريحا ، وكذا يقال فى (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ ،) وفى : أشرب الإناء ماؤه ، ثم إن إشعار المبدل منه بالبدل إجمالا من حيث تعلق العامل به لا من حيث ذاته كما عرفت مما قلناه (قوله : ومتقاضيا) أى : مفيدا له بوجه ما أى : وهو العموم (قوله : منتظره له) تفسير لما قبله (قوله : وبالجمله) أى : وأقول قولا ملتبسا بالجمله أى : الإجمال أى : وأقول قولا مجملا (قوله : المتبوع فيه) أى : فى بدل الاشتمال (قوله : بحيث) أى : ملتبسا بحاله وهى صحه أن يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع ، ولا يكون المتبوع ملتبسا بهذه الحاله إلا إذا كان الأول مقتضيا للثانى ومشعرا به ؛ لأن ما يقتضى الشيء قد يستغنى به عنه (قوله : ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل فى التابع حتى يكون مجازا ، بل المراد أنه مشعر بالتابع أى بنوعه وأنه يفهم منه بواسطه نسبه الفعل إليه أن المراد نسبه الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله : نحو أعجبنى زيد إلخ) أى : لأن الذات لا تعجب من

۱- البقره : ۲۱۷.

بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حماره ؛ ولهذا صرحوا بأن نحو : جاءنى زيد أخوه بدل غلط ، لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاه ، ثم بدل البعض والاشتمال ، ...

******

حيث هى ذات ، وإنما إعجابها من الأوصاف ، فالمتبوع مشعر بالتابع على سبيل الإجمال (قوله : بخلاف ضربت زيدا إلخ) أى : لأن ذات زيد تضرب فقولك : ضربت زيدا لا يشعر بضرب حماره ، وحينئذ فضربت زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ، ومثله : رأيت زيدا عمامته أو ثوبه ، وهذا بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر ؛ لأن إسناد الركوب إلى زيد يقتضى غيره مما يناسب أن يسند إليه الركوب : كالحمار ، فهو يطلبه إجمالا (قوله : ولهذا) أى : ولأجل قولنا يجب إلخ.

(قوله : بدل غلط) أى بدل سببه الغلط بأن كان قاصدا التلفظ بالأخ فالتفت لسانه لذكر زيد غلطا ، فأتى بمقصوده بعد ذلك (قوله : لا بدل اشتمال) أى : لأن المتبوع ليس مشعرا بالتابع ، إذ لا يصح أن يطلق زيد ويراد أخوه أى : ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه ، ومثل : جاءنى زيد أخوه فى كونه بدل غلط لا بدل اشتمال ضربت زيدا غلامه ؛ لأن ضرب زيد ، لا إشعار له بضرب غلامه وكذا قتل الأمير سيافه ، وبنى الأمير وكلاؤه ؛ وذلك لأن بدل الاشتمال شرطه أن لا يستفاد البدل من المبدل منه تعيينا ، بل لا بد وأن تبقى النفس مع ذكر الأول متوقفه على البيان للإجمال الذى فيه ، ولا إجمال فى الأول هنا ، إذ يفهم عرفا من قولك : قتل الأمير أن القاتل سيافه ، وكذا يقال فى الباقى.

(قوله : كما زعم بعض النحاه) راجع للمنفى ، والمراد بالبعض : ابن الحاجب وجوز العصام فى أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحققه (قوله : ثم بدل إلخ) مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول كما قال غيره لزياده التقرير والإيضاح ، فيجاب بأن التقرير يستلزم الإيضاح فهو ليس بمقصود ، بل حصل تبعا للمقصود بالذات وهو زياده التقرير بخلاف عطف البيان ، فإن المقصود بالذات الإيضاح أو ما جرى مجراه (قوله : لا يخلو عن إيضاح) أى : لما فيه من التفصيل بعد الإجمال ، وقوله وتفسير لما فيه من التفسير بعد الإبهام - كذا فى المطول.

بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط ؛ لأنه لا يقع فى فصيح الكلام.

******

قال العلامه السيد : يحتمل أنهما بمعنى واحد ويحتمل أن يكون الأول أى التفصيل بعد الإجمال إشاره إلى بدل البعض ، فإن الكل جمله الأجزاء والتفصيل ناسبها ، والثانى أى : التفسير بعد الإبهام إشاره إلى بدل الاشتمال ، فإن الأول فيه مبهم يحتاج إلى تفسير كما عرفت ، ويحتمل أن يكون الأول نظرا للمقصود فى نفسه ، فإنه كان مجملا ثم فصل ، والثانى نظرا إلى المخاطب ، فإنه أبهم عليه المقصود أولا ، ثم أزيل إبهامه (قوله : بل بدل الكل إلخ) أى : كما قيل فى قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)(1) فإن الصراط الثانى بدل ، وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعمت عليهم بالإيمان والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله : ولم يتعرض لبدل الغلط إلخ) أى : للبدل لأجل الغلط أو لتدارك الغلط أو لبدل المغلوط وهو المبدل منه – قاله عبد الحكيم.

أى : ولم يتعرض لبدل البداء أيضا وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ، ثم يبدو لك ذكر البدل ، فتوهم أنك غالط وهذا يعتبره الشعراء كثيرا مبالغه وتفننا ، وشرطه أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى كقولك : هند نجم بدر ، أو بدر شمس ، فكأنك وإن كنت متعمدا فى الأول ذكر النجم تغلط نفسك ، وتريد أنك لم تقصد إلا تشبيهها بالبدر ؛ لأن حكمه حكم المعطوف ببل فأدخل اعتباره فيه. قاله ابن يعقوب.

(قوله : لأنه لا يقع فى فصيح الكلام) أى : إنه لا يقع فيه إذا كان عن غلط حقيقى ، وأما إذا كان عن تغالط بأن ترتكب عمدا صوره الغلط فلا مانع من وقوعه فى الفصيح ، وهو بدل البداء المتقدم.

وفى الفنارى : قد يناقش فى عدم وقوع بدل الغلط فى فصيح الكلام بأنه تدارك الغلط ، وأنه لا ينافى الفصاحه بالمعنى السابق فهو كقولك : جاءنى زيد ، بل عمرو ، نعم لا يقع فى كلام الله لا لأنه يستلزم عدم الفصاحه ، بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه

۱- الفاتحه : ۶ ، ۷.

[أغراض العطف]

اشاره

(وأما العطف) أى : جعل الشىء معطوفا على المسند إليه (فلتفصيل المسند إليه مع اختصار ، نحو : جاءنى زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلاله على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا ، أو مرتبين مع مهله ، أو بلا مهله ، واحترز بقوله : مع اختصار عن نحو : جاءنى زيد وجاءنى عمرو فإن فيه تفصيلا للمسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه ، بل من عطف الجمل ، ...

******

وتعالى ، وقد يفرق بقوه المعطوف بل بسبب تعلق القصد أولا بالمعطوف عليه وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به - تأمل.

[العطف على المسند إليه]

(قوله : أى جعل الشىء) أى : المعهود الذى يصح عطفه ، ولذا لم يقل جعل شىء ، وأشار بقوله جعل إلى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص ؛ لأنه لا يعلل إلا الأحداث ، فإن قلت : الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال المسند إليه. قلت : المراد من الجعل المذكور لازمه ، إذ يلزم من جعل الشىء معطوفا على المسند إليه كون المسند إليه معطوفا عليه.

(قوله : فلتفصيل المسند إليه) أى : فلكون المقصود تفصيل المسند إليه أى : جعله مفصلا بأن يذكر كل فرد من المسند إليه بلفظ مختص مع الاختصار ، والمحال أن المقام مقتض لذلك ، إذ لو لم يعطف لجىء بلفظ يشملهما كما فى : جاءنى رجلان أو اثنان من بنى فلان فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار (قوله : مع اختصار) إنما نكّره ولم يقل مع اختصاره ؛ لأن الاختصار ليس راجعا للمسند إليه ، بل راجع للكلام (قوله : من غير دلاله على تفصيل الفعل) أى : لأن الواو بما هى لمطلق الجمع (قوله : بأن المجيئين إلخ) تصوير لتفصيل الفعل (قوله : مع مهله) متعلق بمرتبتين ، والمهله بضم الميم وفتحها معناها التراخى (قوله : مع أنه ليس من عطف المسند إليه) الأوضح أن يقول : ليس من الأوضح على المسند إليه أى : الذى كلامنا فيه كما قال سابقا أى : جعل الشىء معطوفا على المسند إليه ، بل هو من العطف على الجمله والحاصل أن العله فى العطف على المسند إليه

وما يقال من أنه احتراز عن نحو : جاءنى زيد جاءنى عمرو من غير عطف – فليس بشىء ؛ إذ ليس فيه دلاله على تفصيل المسند إليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ؛ نص عليه الشيخ فى دلائل الإعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ، ومن الآخر بعده مع مهله أو بلا مهله (كذلك) أى : مع اختصار ، واحترز بقوله : كذلك عن نحو : جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنه (نحو : جاءنى زيد فعمرو ، أو ثم عمرو ، أو جاءنى القوم حتى خالد) ...

******

مجموع أمرين التفصيل للمسند إليه ، والاختصار فى قولك : جاءنى زيد ، وجاءنى عمرو ، لم يوجد الاختصار لتكرار العامل ، وإن وجد التفصيل ، فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند إليه هذا ، وكان المناسب للشارح فى التعبير أن يقول : فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند إليه ، لكن لا اختصار فيه ، ولذا لم يكن من العطف على المسند إليه حتى يتم الاحتراز (قوله : من أنه) أى : قوله مع اختصار.

(قوله : بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول) أى : فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق المسند إليه مسندا إليه ، وحينئذ فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند إليه ، وإذا كان خارجا منه ، فكيف يحترز عنه بما بعده؟ أى : ويحتمل أن يكون العاطف ملاحظا فيه فيكون تفصيلا للمسند إليه ، لكن ليس فيه اختصار ، فيصح الاحتراز ، والحاصل أن جعل هذا المثال متعينا للاحتراز لا يصح لما فيه من الاحتمالات هذا مراد الشارح ، وفيه أنه حينما جعله ذلك القائل احترازا كان بانيا كلامه على ملاحظه العاطف ، ولا شك أنه متى لوحظ العاطف كان الكلام مفيدا التفصيل المسند إليه ، لكن لا مع اختصار ، وحينئذ فيكون كلامهم صحيحا لا غبار عليه – قرره شيخنا العلامه العدوى ، عليه سحائب الرحمه.

(قوله : بأنه قد حصل) تصوير لتفصيل المسند أى : المصور بحصوله من أحد إلخ (قوله : واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى إلخ) أى : فإنه وإن أفاد تفصيل المسند من حيث تعلق الفعل بأحد المذكورين أولا ، وبالآخر بعده بيوم أو سنه إلا أنه لا اختصار فيه ، وأما المسند إليه فقد أفاد المثال تفصيله مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائد العطف فى المثال ، وقوله : بيوم أو سنه لم يرد بهما تعيين المده ، بل المهله فكأنه قال بعده

فالثلاثه تشترك فی تفصیل المسند إلا أن الفاء تدل علی التعقیب من غیر تراخ ، وثم علی التراخی ، وحتی علی أن أجزاء ما قبلها مترتبه فی الذهن من الأضعف إلی الأقوی ، أو بالعکس فمعنی تفصیل المسند فیها أن یعتبر تعلقه بالمتبوع أولا ، وبالتابع ثانیا من حیث إنه أقوی أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ...

******

بمهمله (قوله : فالثلاثه) أی : فالحروف الثلاثه ، (وقوله : تشترك فی تفصیل المسند) أی : فی حصوله من أحد المذکورین أولا ومن الثانی بعده.

(قوله : علی أن أجزاء ما قبلها) أی : ما قبل حتی وهو المتبوع ، مترتبه فی الذهن من الأضعف إلی الأقوی أی : الأشرف نحو :

(قهرناکم حتّی الکماه فأنتم) (۱)

فیتعقل أی : یلاحظ فی الذهن أن القهر تعلق بالمخاطبین واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلی أن تعلق بالشجعان فحتی للترتیب الذهنی ، بخلاف الفاء وثم فإنهما للترتیب الخارجی ، وقوله : أو بالعکس نحو : قدم الحجاج حتی المشاه ، فیلاحظ فی الذهن تعلق القدوم بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ من الرکبان إلی المشاه ، ثم إن التعرض للأجزاء فرض مثال لا للحصر إذ المعتبر فی حتی کما فی المغنی وغیره أن یکون معطوفها بعضا من جمع قبلها کقدم الحجاج حتی المشاه أو جزءا من کل نحو : أکلت السمکه حتی رأسها ، أو کالجزء نحو : أعجبتنی الجاریه حتی حدیثها ، وبالجمله فالشرط فیها أن یکون متبوعها ذا تعدد فی الجمله حتی یتحقق فیه نقض ، ولو اشترکت الجزئیه بخصوصها لاحتیج إلی تأویل قولنا : مات کل أب لی حتی آدم ، بأن المراد مات آبائی حتی آدم. اه. فنری.

ویمکن إدراج الأبعاض وما کالأجزاء فی عباره الشارح بأن یراد بالأجزاء ما یشمل الأجزاء الحقیقیه والتنزیلیه والأبعاض (قوله : فیها) أی : فی حتی (قوله : أن یعتبر) أی : یلاحظ فی الذهن (وقوله : تعلقه) أی : المسند (قوله : من حیث إنه) أی : التابع أقوی أجزاء المتبوع أی : أشرفها کما فی المثال الأول ، وقوله : أو أضعفها کما فی

۱- بلا نسبه فی الجنی الدانی ص ۵۴۹ ، والدرر ۶ / ۱۳۹ ، وشرح عمده الحفاظ ۶۱۵ ، وهمع الهوامع ۲ / ۱۳۶. ولفظ (فأنتم) سقط فی المطبوعه.

ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى ، فإن قلت : فى هذه الثلاثه أيضا تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل : أو لتفصيلهما معا - قلت فرق بين أن يكون الشىء حاصلا من شىء وبين أن يكون مقصودا منه. وتفصيل المسند إليه فى هذه الثلاثه وإن كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثه لأجله ؛ لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفى ...

******

المثال الثانى (قوله : ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) أى : وإنما المشترط فيها الترتيب الذهنى سواء طابقه الترتيب فى الخارج أو لا ـ وذلك بأن كانت ملابسه الفعل لما بعدها قبل ملابسته لأجزاء ما قبلها نحو : مات كل أب لى حتى آدم فيتعلق أن الموت تعلق بكل أب من آبائه أولا ثم بآدم ثانيا ، ولا شك أن هذا مخالف للترتيب الواقع فى الخارج أو كانت ملابسه الفعل لما بعدها فى أثناء ملابسته لأجزاء ما قبلها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، فيتعقل أن الموت تعلق بكل واحد من الناس ، ثم بالأنبياء ، ولا شك أن هذا خلاف الواقع ، إذ الواقع تعلق الموت بهم فى أثناء تعلقه بالناس ، أو كانت ملابسه الفعل لما قبلها وما بعدها فى زمان واحد نحو : جاءنى القوم حتى خالد إذا جاءوك جميعا ويكون خالد أقواهم أو أضعفهم (قوله : قلت فرق إلخ) بقى أنهما قد يقصدان معا إلا ـ أن يجاب بأنه ترك ذلك لعلمه مما ذكره ؛ لأنه إذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند إليه وما لتفصيل المسند. قاله سم.

(قوله : بين أن يكون الشىء) هو هنا تفصيل المسند إليه وقوله من شىء وهو هنا العطف ، وقوله حاصلا من شىء يعنى : من غير قصد (قوله : فى هذه الثلاثه) أى : الأمثله الثلاثه (قوله : وإن كان حاصلا) يعنى : من العطف (قوله : بهذه الثلاثه) أى : بهذه الحروف الثلاثه ، وقوله لأجله أى : لأجل تفصيل المسند إليه (قوله : على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين المجيئين مثلا بمهله أو غيرها ، فقولك : جاء زيد فعمرو القيد الزائد على إثبات المجىء لزيد وعمرو الترتيب بين المجيئين من غير مهله ، وذلك هو القيد الزائد على النفى فى قولك : ما جاء زيد فعمرو.

فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففى هذه الأمثله تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما ، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ؛ فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ فى دلائل الإعجاز ، ووصى بالمحافظه عليه.

(أورد السامع) عن الخطأ فى الحكم (إلى الصواب ، نحو : جاءنى زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، ...

******

(قوله : فهو الغرض الخاص) أى : فينصب النفى والإثبات على ذلك القيد ، ويكون هو المقصود من الكلام (قوله : فليتأمل) أمر بالتأمل ، إشاره إلى أن هذه القاعده أغلبيه لا كليه كما هو ظاهر كلام الشيخ ، إذ قد يكون النفى داخلا على مقيد بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده أو على القيد والمقيد معا بواسطه القرينه (قوله : وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض ، بل المراد به المسأله المبحوث عنها والمفتش عليها وهى أنه فرق بين الحاصل المقصود ، والحاصل من غير قصد ، ويحتمل أن المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله : أورد السامع إلى الصواب) لا بد من تقيد الرد المذكور بقولنا مع اختصار ليخرج عنه ما جاء زيد ، ولكن جاء عمرو ؛ فإنه وإن كان فيه رد السامع للصواب ، لكن لا اختصار فيه ، فلذا لم يكن من العطف على المسند إليه ، بل من عطف الجمله على الجمله.

(قوله : عن الخطأ فى الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح فى المطول بعد ذكر المثال ، فقد نفى الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع ، والخطأ فى المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه ، فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ ، والصواب فى النسبه ، وأما الحكم بمعنى الإيقاع فنفسه خطأ أو صواب - إذا علمت هذا فقول من قال : الصواب أن يفسر الخطأ ، والصواب فى المصنف بالاعتقاد الغير المطابق ، والاعتقاد المطابق ؛ لأنهما قسمان للحكم وأن يحذف الشارح قوله فى الحكم ؛ لأنه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان للحكم لا قسمان له لم يتدبر حق التدبر - أفاده عبد الحكيم.

أو أنهما جاءاك جميعا ، ولكن أيضا للرد إلى الصواب ، إلا أنه لا يقال لنفى الشركه حتى إن نحو : ما جاءنى زيد لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا ، وفى كلام النحاه ما يشعر بأنه ...

******

(قوله : لمن اعتقد) أى : يقال لك لمن اعتقد أى أو ظن أو توهم أن عمرا جاءك دون زيد أى : فيكون حينئذ لقصر القلب ، فالمراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف الذى هو الوهم الفاسد - كما قاله السيد ، والفنرى ، وعبد الحكيم.

(قوله : أو أنهما جاءاك جميعا) أى : فيكون لقصر الأفراد والحاصل أن العطف بلا يستعمل فى قصر الأفراد والقلب ، وخالف فى الأول الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ، فذكر أن العطف بلا إنما يستعمل فى قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين ؛ لأنه لم يجىء له شىء من حرف العطف ؛ وذلك لأن المخاطب فيه شاك لا حكم عنده لا على جهه الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ إلى الصواب ؛ لأن الخطأ والصواب إنما يقالان فى الأحكام وإذا كان المخاطب فى قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ إلى الصواب ، فلا يجرى العطف فيه. بقى شىء آخر : وهو أنه يفهم من كلام الشارح فى بحث القصر أن العطف بلا يخاطب به من اعتقد مجىء أحدهما من غير تعيين ، لكنه حينئذ ليس لرد السامع عن الخطأ إلى الصواب ، بل لحفظه عن الخطأ فلتكن هذه نكته أخرى للعطف ، والحاصل أن العطف بلا إن لوحظ كونه لرد الخطأ جاز استعماله فى قصر القلب والأفراد ، وإن لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين - فتأمل.

(قوله : إلا أنه) أى : لكن وذكر باعتبار كونه حرفا ، وأتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن لكن مثل لا من كل وجه (قوله : لا يقال لنفى الشركه) أى : بحيث يكون لقصر الأفراد (قوله : إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو) أى : فهو لقصر القلب (قوله : لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا) أى : بحيث يكون لقصر الأفراد (قوله : وفى كلام النحاه إلخ) إنما جعلوها لقصر الأفراد ؛ لأنهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بأنه رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما فى نحو : ما جاءنى زيد فيتوهم نفى مجىء عمرو

.....

******

أيضا لما بينهما من المشاركه والاصطحاب فيقال لكن عمرو ، فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك فى النفى ، والغرض من نقل كلام النحاه المعارضه بينه ، وبين ما قرره قبله ؛ لأن حاصل ما قرر أولا أن لكن لقصر القلب فقط ، وحاصل ما نقله عن النحاه أن لكن لقصر الأفراد أى : نفى الشركه فى الانتفاء ، والذى قرره أولا- كلام المفتاح والإيضاح ، وقد يقال فى الجواب إن الأول اصطلاح لأهل هذا الفن ، وحينئذ فلا يعترض باصطلاح على غيره.

واعلم أنه حيثما جعلت ، " لكن " عند أئمه هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم ؛ لأن المخاطب فى قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال فى اعتقاده وهو منشأ التوهم الذى يستدرك عليه بلكن ولا استدراك حيث انتفى منشأ التوهم ، وبهذا يندفع الإشكال الوارد على قوله تعالى (ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ)(1) وحاصل الإشكال أن لكن للاستدراك ونفى الأبوه ليس بموهم لنفى الرساله لعدم الاتصال والعلاقه بينهما فى زعم المخاطب ، فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك ، فالمشركون - لعنه الله عليهم - كانوا يعتقدون فيه الأبوه لزيد ونفى الرساله ، فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله : إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجىء عنهما جميعا) أى : وحينئذ فهى عندهم لقصر الأفراد ليس إلا ، ولا تستعمل لقصر القلب ، ثم إن الخلاف بين النحويين والبيانيين فى كون (لكن) لقصر الأفراد أو القلب إنما هو فى النفى ، وأما كونها لقصر الأفراد أو القلب فى الإثبات فلا قائل به كما قاله فى المطول ؛ لأن المفهوم من كلام النحاه اختصاص ، (لكن) العاطفه بالنفى كما أن (لا) مختصه بالإثبات قال فى الخلاصه : وأول لكن نفيا او نهيا

والنهى فى معنى النفى فتحصل من كلام الشارح أن لا تستعمل للنفى بعد الإثبات لقصر الأفراد والقلب ، وأما لكن : فتستعمل للإثبات بعد النفى لقصر القلب

۱- الأحزاب : ۴۰.

إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا.

(أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (إلى) محكوم عليه (آخر ، نحو : جاءنى زيد بل عمرو ، أو ما جاءنى زيد بل عمرو) فإن بل للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ، ومعنى الإضراب عن المتبوع : أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا ؛ خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر ...

******

فقط عند البيانيين أو لقصر الأفراد فقط عند النحاه ، ولكن تخالف لا فى الاستعمال من حيث إن لا إنما تستعمل بعد الإثبات ، ولكن إنما تستعمل بعد النفى ، ومن حيث إن لا تستعمل لكل واحد من القصرين ، ولكن إنما تستعمل لأحدهما وتوافقها من جهه أن كلا منهما يرد به السامع عن الخطأ إلى الصواب (قوله : إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا) أى : وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك على أن يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد ، وذلك لأنه يحصل رد اعتقاد الشركه بالمعطوف عليه ، فذكر الإثبات الذى بعد لكن لغو لكونه معلوما للمخاطب.

(قوله : أو صرف الحكم) أى : المحكوم به (قوله : فإن بل للإضراب عن المتبوع) أى : للإعراض عنه.

وقوله وصرف الحكم إلخ : عطف لازم على ملزوم (قوله : فى حكم المسكوت عنه) أى : عند الجمهور (قوله : خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب فإنه صرح بذلك فى الأمالى - كما قال الفنارى. فقول العلامه السيد معترضا على الشارح : إن هذا لم يوجد فى كتبه المشهوره ، وإنما الموجود فيها موافقه الجمهور فيه نظر ، ثم إنه على تفسير الإضراب بما قال الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبه مع متبوعه لا على ما ذكره ابن الحاجب ؛ لأن كلا من التابع والمتبوع مقصود بالنسبه ، وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفى كما فى العطف بلا ولكن (قوله : فى المثبت) أى : فى العطف ببل فى الكلام المثبت ظاهر ؛ لأن المتبوع فيه إما فى حكم المسكوت عنه أو محقق النفى على الخلاف الذى ذكره قبل ، فإذا قلت : جاءنى زيد بل عمرو ، فقد أثبت المجيء لعمرو قطعا وصيرت زيدا فى حكم المسكوت عنه فى نفس الأمر

وكذا فى المنفى إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى : ما جاءنى زيد بل عمرو - أن عمرا لم يجئ وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى : ما جاءنى زيد بل عمرو - أن عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور ؛ ففيه إشكال.

(أو الشك) من المتكلم ...

******

فصار مجيئه على الاحتمال هذا عند الجمهور ، وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت المجيء لعمرو تحقيقا ونفيته عن زيد تحقيقا ، وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر (قوله : وكذا فى المنفى) أى : وكذا صرف الحكم فى العطف ببل فى الكلام المنفى ظاهر إن جعلنا الصرف بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرد ، وقوله أو متحقق الحكم له أى : للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب ، فإن قلت : إن ابن الحاجب لم يقل : إنه بمعنى تحقق الحكم للمتبوع ، وإنما قال : إنه نفى الحكم عنه قطعا قلت : هو إنما صرح بما ذكر فى الإيجاب ، وحينئذ فيعلم بطريق القياس أن صرف الحكم عن المتبوع فى النفى جعل الحكم محققا له (قوله : ومجيئه على الاحتمال) أى : على مذهب المبرد ، وقوله : أو مجيئه محقق كما هو مذهب ابن الحاجب فقول الشارح كما هو مذهب المبرد الأولى أن يقدمه على قوله ، أو مجيئه محقق (قوله : كما هو مذهب الجمهور) راجع لقوله : وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم ، فصار الحاصل أن المبرد يقول : إن الثانى صرف عنه الحكم ولا بد ، وأما الأول : فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه عنه ، وأما ابن الحاجب فيقول : إن الثانى نفى عنه الحكم قطعا ، والأول أثبت له الحكم قطعا فعلى كلا القولين ، بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها ، وأما الجمهور فيقولون : إن الثانى ثبت له الحكم تحقيقا ، وأما الأول فمحتمل ثبوت الحكم له وانتفاؤه عنه فعلى هذا بل نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلم يكن الحكم حينئذ منصرفا عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر ، وإنما الذى صرف ضد ذلك الحكم. هذا حاصل الإشكال الذى أشار له الشارح ، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن يقال المراد من صرف

(أو التشكيك للسامع) أى : إيقاعه فى الشك (نحو : جاءنى زيد أو عمرو ، أو للإبهام نحو : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِى ضَلالٍ مُبِينٍ)(1) ...

******

الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ، ولا شك أنه هنا نسب المجىء إلى الأول نفيا ، ثم صرف أى غير بأن نسب إلى الثانى إثباتا ، وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه (قوله : أو التشكيك للسامع) أى : وإن كان المتكلم غير شاك (قوله : أى : إيقاعه فى الشك) أى : فى أصل الحكم (قوله : جاءنى زيد أو عمرو) هذا المثال صالح للشك والتشكيك ؛ لأن المتكلم إن كان غير عالم بالجائى منهما فالعطف للشك وإن كان عالما بعينه ، ولكن قصد إيقاع المخاطب فى الشك فى الجائى منهما كان العطف للتشكيك (قوله : أو للإبهام) هو إخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينه وبين التشكيك أن القصد من الثانى إيقاع المخاطب فى الشك ، وإيقاع الشبهه فى قلبه والقصد من الأول : إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد إلى إيقاعه فى الشك ، وإن كان ذلك يحصل له إلا أنه غير مقصود ، وفرق بين الحاصل المقصود ، والحاصل من غير قصد.

والحاصل أن أو موضوعه لأحد الأمرين ، أو الأمور والداعى لإيرادها إما شك المتكلم فى الحكم أو تشكيكه للسامع أى : إيقاعه فى الشك أو إخفاء الحكم على السامع من غير قصد لإيقاعه فى الشك إلخ (قوله : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ)) إن حرف توكيد واسمها مدغم فيها ، وقوله أو إياكم عطف على اسم إن الذى هو مسند إليه فهو محل الشاهد ، وقوله أو فى ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على إبهام فى المسند إليهما والمسندين معا فكأنه قيل أحدنا ثابت له أحد الأمرين الهدى أو الضلال ، وهاهنا بحث : وهو أن السكاكى جعل هذه الآيه من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم وهو أن يترك تخصيص طائفه بالهدى وطائفه أخرى بالضلال لينظروا فى أنفسهم فيؤديهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون فى الضلال المبين ، فالمناسب أن يمثل بهذه الآيه للتشكيك لا للإبهام ؛ لأن الموصوف

۱- سبأ : ۲۴.

أو للتخيير ، أو للإباحه ، نحو : ليدخل الدار زيد أو عمرو. والفرق بينهما أن فى الإباحه يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير.

[أغراض ضمير الفصل]

(وأما فصله) أى : تعقيب المسند إليه بضمير الفصل - وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به أولا ، ...

******

بالجهل المركب لا- يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقين كما صرح به فى المواقف وغيره ، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما أراد إنجاءهم من ورطه الجهل المركب هداهم إلى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق (قوله : أو للتخيير أو للإباحه) أى : يعطف على المسند إليه لإفاده التخيير أو الإباحه وذلك إذا وقع بعد الأمر ، ولذا ينسبون الإباحه والتخيير إلى الأمر ، وقد ينسبونهما إلى كلمه أو ، وإنما ترك المصنف ذلك ؛ لأن كلامه فى الخبر (قوله : نحو ليدخل إلخ) هذا المثال صالح للتخيير والإباحه والفارق بينهما إنما هو القرينه ، فإن دلت على طلب أحد الأمرين فقط كان العطف للتخيير ، وإلا فللإباحه (قوله يجوز الجمع) أى بقرينه خارجيه ؛ لأن مدلول اللفظ ثبوت الحكم لأحدهما مطلقا فإن كان الأصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع ، وإلا- استفيدت الإباحه وجواز الجمع (قوله : بخلاف التخيير) أى : فلا يجوز فيه الجمع إن قلت : إن أو فى آيه كفاره اليمين للتخيير ، مع أنه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات قلت : الجمع بينها إن كان على أن الجميع كفاره واحده فهو ممنوع ؛ لأنه استظهار على الشارع ، وإن كان الجمع بينها على أن أحدها كفاره والباقى صدقه أو تطوع فهذا لا يرد ؛ لأنه يقال حينئذ أنه جمع أقسام الكفاره - فتأمل.

[فصل المسند إليه] :

(قوله : أى تعقيب إلخ) أشار بذلك إلى أن الفصل فى كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى ، وأنه على حذف مضاف أى إيراد الفصل ، وإنما قال الشارح أى : تعقيب إلخ ملاحظه للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى.

(قوله : وإنما جعله من أحوال المسند إليه) أى : حيث ذكره فى مبحثه ، ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما ومقترن بهما (قوله : لأنه يقترن به أولا) أى : اقترانا

ولأنه فى المعنى عباره عنه ، وفى اللفظ مطابق له - (فلتخصيصه) أى : المسند إليه (بالمسند) ...

******

أولا أى : قبل ذكر المسند ، لأنه يذكر المسند إليه أولا ، فيقال زيد ، ويذكر ضمير الفصل ثانيا ، فيقال هو ويذكر المسند ثالثا ، فيقال القائم ، فقد اقترن ضمير الفصل بالمسند إليه أولا قبل اقترانه بالمسند (قوله : ولأنه فى المعنى عباره عنه) فهو فى قولك : زيد هو القائم نفس زيد (قوله : وفى اللفظ مطابق له) أى : فى الإفراد والتثنيه والجمع نحو : زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون إن قلت : إنه يلزم من مطابقته للأول مطابقته للثانى ، إذ لا بد من مطابقه الخبر للمبتدأ قلت : لا نسلم اللزوم لجواز أن يكون الخبر أفعل تفضيل وهو لا يجب مطابقته للمبتدأ نحو : الزيدان هما أفضل من عمرو ، فقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فإنه قد لا يطابقه ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن ضمير الفصل عباره عن المسند إليه فى المعنى إنما يأتى على القول المرجوح من أن ضمير الفصل اسم وله مرجع وأنه يعرب إما مبتدأ أو بدلا مما قبله ، والحق أنه حرف جيء به على صوره الاسم ، وليس بضمير ولا مرجع له ، وإنما يسمى ضميرا على سبيل الاستعاره والعلاقه المشابهه فى الصوره كما يأتى من أن المشاكله الصوريه من علاقات الاستعاره وجعلها العصام من علاقات المجاز المرسل ، إن قلت ما ذكره الشارح من توجيه كونه من أحوال المسند إليه يعارضه اقترانه بلام الابتداء فى نحو : إن زيدا لهو القائم إذ اقترانه بها يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئه وتمهيدا للمسند لا لكونه عباره عنه وقائما مقامه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ أو بدلا مما قبله (قوله : فلتخصيصه بالمسند) ربما أوهم كلامه انحصار نكاته فى التخصيص المذكور ، مع أنه قد يكون لغير ذلك كالتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا ، وكالتأكيد إذا حصل الحصر بغيره ، كما إذا كانت الجمله معرفه الطرفين فيها ضمير فصل نحو : (إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ)(1) فيحمل كلام المصنف على أن

۱- الذاريات : ۵۸.

يعنى : لقصر المسند على المسند إليه ؛ لأن معنى قولنا : زيد هو القائم - أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو ، فالباء فى قوله : فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم : خصصت فلانا بالذكر ؛ أى : ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر ؛ أى : منفردا به ، والمعنى : هاهنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند ، كما يقال فى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) ...

******

التخصيص من نكاته (قوله : يعنى لقصر إلخ) لما كانت العباره توهم أن الباء داخله على المقصور عليه بيّن الشارح أنها داخله على المقصور من قصر الصفه على الموصوف ؛ لأن المسند صفه للمسند إليه.

واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب فى الاستعمال عند الشارح ، وخالفه السيد : فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الأمرين لغه ، والنزاع بينهما إنما هو فى الغالب فى الاستعمال. ا ه. سم.

وقوله : وخالفه السيد إلخ : ناقش فيه يس ؛ لأن الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشيه على المطول موافقته للشارح ، حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المقصور أكثر فى الاستعمال بناء على أن تخصيص شىء بآخر فى قوه تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقه فيه أو على طريق التضمين ، وإن كان التخصيص بحسب مفهومه الأصلى يقتضى دخولها على المقصور عليه ، فيقال : اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه إلى غيره وهذا عرف جيد إلا أن الأكثر فى الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله : مثلها فى قولهم إلخ) أى : فى كونها داخله على المقصور (قوله : أى ذكرته دون غيره) أى : فالذكر مقصور على فلان (قوله : كأنك إلخ) كأن للتحقيق أى : بمعنى إنك جعلته وقوله من بين الأشخاص متعلق ب (مختصّا) مقدم عليه (قوله : من بين ما) أى : من بين الأفراد التى يصح أى يمكن عقلا (قوله : بكونه مسندا إليه) أى : لذلك المسند المخصوص.

(قوله : بأن يثبت له المسند) أى : ذلك المسند بخصوصه ، وحاصله أن ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا إسناده إلى أفراد عده فإذا أسند لواحد وأتى بضمير الفصل

معناه : نخصک بالعباده ؛ لا نعبد غیرک.

[أغراض التقدیم]

اشاره

(وأما تقدیمه) أی : تقدیم المسند إلیه (فلکون ذکره أهم) ولا یکفی فی التقدیم مجرد ذکر الاهتمام ، بل لا بد أن یبین أن الاهتمام من أی جهه وبأی سبب ؛ فلذا فصله بقوله : إما لأنه) أی : تقدیم المسند إلیه (الأصل) لأنه محکوم علیه ، ...

******

کان ذلک المسند مقصورا علی هذا المسند إلیه بخصوصه ، وقوله بأن یثبت إلخ : علی صیغه المعلوم من الثبوت لا علی صیغه المجهول من الإثبات ؛ لأن المستفاد من ضمیر الفصل هو القصر فی الثبوت لا الإثبات والفرق ظاهر - اه فناری.

(قوله : معناه نخصک بالعباده) أی : ولیس معناه أنک مختص بالعباده ومقصور علیها ، فلیس لک من الأحوال والأوصاف غیرها.

[تقدیم المسند إلیه]

(قوله : وأما تقدیمه إلخ) المراد بتقدیمه إیراده ابتداء أول النطق ، فاندفع اعتراض المطول بأنه کیف یطلق التقدیم علی المسند إلیه ، وقد صرح صاحب الکشاف بأنه إنما یقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مکانه لا للقار فی مکانه ، وحاصل الجواب أن فی لفظ التقدیم هنا تجوزا ، والمراد ما عرفته.

(قوله : فلکون ذکره أهم) أی : فلکون ذکره أهم من ذکر المسند ومعنی کون ذکره أهم أن العنایه به أکثر من العنایه بذکر غیره.

(قوله : ولا یکفی فی التقدیم) أی : فی بیان نکته التقدیم مجرد إلخ أی : لا یکفی صاحب علم المعانی أن یقتصر فی بیان نکته التقدیم علی الاهتمام بحیث یقول قدم المسند إلیه مثلا للاهتمام ، بل ینبغی أن یبین سببه لیعلم المتعلم الکاسب للبلاغه الجهات المعتبره عند البلغاء المقتضیه للاهتمام ، وإلا فیکفی أن یقال فی التقدیم الواقع من البلیغ أنه للاهتمام ، إذ لا خفاء فی أن ما دعاه للاهتمام أمر معتبر فی البلاغه (قوله وبأی سبب) العطف تفسیری (قوله : فلذا فصله) أی : بینه والضمیر لوجه الاهتمام وسببه (قوله : إما لأنه) أی : وتثبت الأهمیه لذکره إما لکون تقدیمه الأصل أی : الراجح فی نظر الواضع ، وقوله إما لأنه أی تقدیم المسند إلیه بمعنی اللفظ ، وقوله : لأنه محکوم علیه أی

ولا بد من تحققه قبل الحكم ، فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما (ولا مقتضى للعدول عنه) أى : عن ذلك الأصل ؛ إذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل ...

******

المسند إليه بمعنى المعنى ففى كلامه استخدام (قوله : ولا بد من تحققه قبل الحكم) اعترض بأنه إن أريد وقوع النسبه أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند إليه والمسند معا فى الذهن ضروره أن النسبه لا تعقل إلا بعد تعقلهما ، لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعنى تقديم المسند إليه على المسند ، وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به ؛ لأنه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به ، وأما أنه يجب فلا ، هذا إذا أريد بتحققه قبل الحكم تحققه فى التعقل ، وإن أريد تحققه فى الخارج فلا نزاع فيه إذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجيه إلا أن ترتيب الألفاظ لتأديه المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى التعقل لا فى الخارج ، وأجيب بأنه يصح أن يراد بالتحقق قبل الحكم التقدم فى التعقل ، ويراد بالحكم المحكوم به ، ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لا بد الوجوب الاستحسانى وهو الأولويه لا الحقيقى ، ولا شك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ، وإن أمكن العكس ، وأن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لائق فصح التعليل به لتقديم المسند إليه ، وحاصله أن المسند إليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لأجله ، فالأولى أن يلاحظ قبله ويصح أن يراد بالتحقق المذكور ، التقدم فى الوجود الخارجى ، والوجوب حينئذ حقيقى ومختص بالموجودات الخارجيه وترتيب اللفظ هنا على ما فى الخارج ترتيب له على ما هو فى الذهن ؛ لأن ما فى الخارج مدلول ما فى الذهن وما فى الذهن مدلول اللفظ ؛ لأن اللفظ يدل على ما فى الذهن وما فى الذهن يدل على ما فى الخارج.

(قوله : ولا مقتضى للعدول عنه) أى : والحال أنه ليس هناك نكته تقتضى العدول عن ذلك الأصل ، أما لو وجدت نكته من نكات التأخير فلا يقدم ؛ لأن الأصاله نكته ضعيفه فيرجح غيرها عليها بمجردها ، ثم إن هذه الجمله حال من المصدر المنسبك

فإن مرتبه العامل التقدم على المعمول (وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع ؛ لأن فى المبتدأ تشويقا إليه) أى : إلى الخبر (كقوله :

والذى حارت البريّه فيه

حيوان مستحدث من جماد) (١)

******

من أن ومعموليها ، والتقدير لكونه الأصل فى حال عدم المقتضى للعدول عنه ، قيل : ولا يصح أن تكون حالا من خبر أن وهو الأصل لما يلزم عليه من عمل أن فى الحال ؛ لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وأنه عامل ضعيف ؛ لأنه عامل معنوى - وفيه نظر ؛ لأن العامل المعنوى إنما يمتنع عمله فى الحال مؤخرا لا مقدما. قال فى الخلاصه :

وعامل ضمّن معنى الفعل لا

حروفه مؤخّرا لن يعملا

فالحق جواز ذلك الوجه أيضا ، ويصح أن تكون الجمله عطفا على خبر أن وهو الأصل (قوله : فإن مرتبه العامل التقدم على المعمول) أى : لأنه لما أثر فيه رجح جانبه عليه بالتقديم ؛ ولأن العامل عله فى المعموليه والعله مقدمه على المعلول (قوله : لأن فى المبتدأ تشويقا إليه) أى : لما معه من الوصف الموجب لذلك ، أو الصله كذلك كقوله : حارت فى المثال : والحاصل أن فى قوله : حارت البريه تشويقا للنفس إلى علم الخبر ، فإذا قيل حيوان تمكن فى النفس ؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، وقد يقال : إن كون المبتدأ مشوقا للخبر إنما يدعو إلى التقديم لا لكونه أهم. اه أطول.

(قوله : حارت البريه فيه) أى : فى أنه يعاد أو لا يعاد أى : اختلفت فيه البريه ، فأطلق الملزوم وأراد اللازم ؛ لأن الحيره فى الشىء يلزمها الاختلاف فاندفع ما يقال : إن الفريق القائل بالبعث جازم به ، والبعض المنكر له جازم بعدمه ، وإذا كان كل من أهل المذهبين جازما بمذهبه فأين الحيره؟ أو يقال : إن الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع أثر حيرته ، وإن كان كل واحد جازما بمذهبه ، أو يقال : إن مذهب الهادى لما كان يحتاج إلى دفع الشبه ، وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا عن حيره

١- من الخفيف ، وهو لأبى العلاء المعرى فى داليته المشهوره بسقط الزند ٢ / ١۴٠٠ ، والمفتاح ص ٩٨ ، وشرح المرشدى ١ / ٥٩ ، ولطائف التبيان ص ٥١ ، والإشارات ص ۴۶ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٣٥ ، وشرح عقود الجمان ١ / ۶٨ ، والمصباح ص ١٥.

يعنى : تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى ، والنشور الذى ليس بنفسانى ؛ بدليل ما قبله :

******

فيكون إطلاق الحيره واردا على أصله ، فكأنه قال : والذى وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله إلا بعد دفع الشبه معاد حيوان إلخ (قوله : حيوان) أى : معاد حيوان ، وقوله : مستحدث من جماد أراد به النطفه بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان وإن انفصل عنه ، أو أن المراد مستحدث من جماد باعتبار أصله وهى طينه آدم بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه ، أو المراد بالحيوان الأجسام الخارجه من القبور وهى مستحدثه من جماد وهو التراب الذى تنبت منه (قوله : فى المعاد الجسمانى) أى : فى العود المتعلق بالأجسام ، وكذا بالأرواح (قوله : والنشور) أى : انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم فى الذهاب إلى المحشر ، وقوله الذى ليس بنفسانى أى : الذى ليس متعلقا بالنفس فقط ، بل متعلق بالنفس أى : الروح والجسم معا.

(قوله : بدليل ما قبله إلخ) أى : أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم ، والذى تحيرت البريه فيه معاده ونشوره بدليل ما قبله ، وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد تحيرت البريه فيه ناقه صالح أو ثعبان موسى كما قال بعضهم : فإن الأول مستحدثه من الصخره ، والثانى مستحدث من العصا ، وقد اختلف فيهما الناس فقيل ذلك ضلال وسحر ، وقيل أمر حق ومعجزه لصالح وموسى ، وقال بعضهم : المراد به طائر بالهند يقال له الفقنس يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل فيه ثلثمائه وستون ثقبه على عدد أيام السنه إذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت حسن يعيش ألف سنه ، وإذا انتهى أجله وألهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فيحدث فى العش أصوات مطربه فيحترق العش بنار تحدث حينئذ يحترق ذلك الطائر فى العش حتى يصير رمادا ، ثم يخلق الله من ذلك الرماد بعد ثلاثه أيام ذلك الطائر مره أخرى ، ثم انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولا وهلمّ جرّا ، لكن أنت خبير بأن هذا البيت وحده لا يدل لما ادعاه من أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم ، وأن الذى تحيرت فيه البريه معاده لصدقه بناقه صالح وعصا موسى ، نعم أبيات القصيده من أولها تدل على ذلك ، فالأولى

بان أمر الإله واختلف النا

س فداع إلى ضلال وهادى

يعنى : بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به (وإما لتعجيل المسره أو المساءه للتفاؤل) ...

******

أن يقول بدليل السياق ، وذلك لأن هذا البيت الذى ذكره المصنف لأبى العلاء المعرى من قصيده يرثى بها فقيها حنفيا ومطلعها :

غير مجد فى ملّتى واعتقادى

نوح باك ولا ترنّم شادى

وشبيه صوت النعىّ إذا قى

س بصوت البشير فى كلّ ناد

أبكت تلكم الحمامه أم غنّ

ت على فرع غصنها الميّاد

صاح هذى قبورنا تملأ الرّح

ب فأين القبور من عهد عاد

خفّف الوطء ما أظنّ أديم ال

أرض إلّا من هذه الأجساد

وقبيح بنا وإن قدم العه

د هوان الآباء والأجداد

سر إن اسطعت فى الهواء رويدا

لا اختيالا على رفات العباد

ربّ لحد قد صار لحدا مرارا

ضاحك من تزاحم الأضداد (١)

وهى طويله ومنها ما يدل على كون المرثى فقيها حنفيا ، وهو قوله :

وفقيها أفكاره شدن للنعما

ن ما لم يشده شعر زياد

فسياق القصيده فى رثاء شخص مات يبعد أن يكون المراد بالحيوان غير الآدميين ، ويعين أن الذى وقعت الحيره فيه معاد ومجد بمعنى مغن ونافع ، والشادى من الشدو وهو : يرفع الصوت (قوله : بأن أمر الإله) أى : ظهر بالأدله بالنسبه لمن دعى إلى الهدى (قوله : وهاد) عطف على داع (قوله : بعضهم يقول بالمعاد) أى : وهو الهادى كما يدل عليه قوله : بأن أمر الإله ، حيث جعل الحشر من أمر الله ، وقوله بعد :

واللبيب اللبيب من ليس يغترّ

بأنّ مصيره للفساد

١- الأبيات لأبى العلاء فى سقط الزند (٣ / ١٠٠٤) ، ومعاهد التنصيص (١ / ١٣٥) وعقود الجمان (١ / ٦٨) ، وانظر مفتاح العلوم ص ٢٧٥ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

عله لتعجيل المسره (أو التطير) عله لتعجيل المساءه (نحو : سعد فى داركَ) لتعجيل المسره (والسفاح فى دار صديقكَ) لتعجيل المساءه (وإما لإيهام أنه) أى : المسند إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوبا (وإما لنحو ذلكَ) مثل إظهار تعظيمه أو تحقيره ...

******

أى : فساد المزاج وعدم المعاد (قوله : لتعجيل المسره) أى : السرور ؛ لأنه يحصل بسماع اللفظ المشعر بالسرور سرور ، وكذا يقال فيما بعده.

(قوله : عله لتعجيل المسره) أى : إنما عجلت المسره للسامع لأجل أن يتفاءل ، وعجلت المساءه له لأجل أن يتطير ؛ وذلكَ لأن السامع إنما يتفاءل أو يتطير بأول ما يفتتح به الكلام ، فإن كان يشعر بالمسره تفاءل به أى : تبادر لفهمه حصول الخير ، وإن كان يشعر بالمساءه تطير به أى : تبادر لفهمه حصول الشر (قوله : سعد فى داركَ) المراد به العلم وإلا لم يجز الابتداء به ؛ لأنه نكره بلا مسوغ ، والشاهد فيه أنه قدم المسند إليه لكون ذكره أهم لأجل تعجيل المسره لا للمسره إذ هى حاصله مع التأخير ، وإنما عجلت المسره لأجل تفاؤل السامع أى : تبادر حصول الخير لفهمه بخلاف السفاح فى دار صديقكَ ، فإن التقديم فيه لتعجيل المساءه وعجلت المساءه لأجل تطير السامع وهو أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا إما الوصف وهو سفاح الدماء أو العلم وهو فى الأصل لقب لأول خليفه من بنى العباس (قوله : وإما لإيهام إلخ) أى : وإما لأجل أن يوقع المتكلم فى وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر ، حتى إن الذهن إذا التفت لمخبر عنه لم يجد أولى منه ، أى والشأن أن ما لا يزول عن الخاطر يقدم أولا فى الذكر عن غيره ، والمراد بالخاطر القلب ، لا ما خطر وحل فيه وهو الهاجس فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الحال وإراده المحل ، فإذا قيل الحبيب جاء ، قدم المسند إليه فيه لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ، وإنما عبر بالإيهام ؛ لأن عدم زواله عن الخاطر أمر غير ممكن بحسب العاده ؛ لأنه يزول فى بعض الأوقات كوقت النوم (قوله : أو أنه يستلذ به) أى : إيهام الاستلذاذ به والمراد باللذه اللذه الحسيه ، ولذا عبر بالإيهام إشاره إلى عدم تحقق ذلكَ (قوله : إظهار تعظيمه) نحو : رجل فاضل عندى ، وقوله أو تحقيره نحو : رجل

أو ما أشبه ذلك. قال (عبد القاهر (١) : وقد يقدم) المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى) ...

******

جاهل عندك ، واعترض بأن هذا الغرض الذى هو إظهار التعظيم أو التحقير يحصل مع التأخير ، وليس خاصا بالتقديم لحصول كل منهما بالوصف ، إذ لو حذف الوصف لم يستفد شىء منهما أصلا قدم المسند إليه أو أخر فلا دخل للتقديم فى شىء من ذلك ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى : مثل تعجيل إظهار تعظيمه إلخ ، ولا شك أن تعجيل الإظهار خاص بالتقديم - هذا محصل ما فى الفنارى ، وتبعه يس ، وسم.

وفى عبد الحكيم قوله مثل إظهار تعظيمه أى : التعظيم المستفاد من جوهر لفظ المسند إليه نحو : أبو الفضل ، أو من الإضافه نحو : ابن السلطان حاضر ، أو بوصفه نحو : رجل فاضل ، فالتعظيم حاصل بلفظ المسند إليه لكونه مشعرا به وإظهاره يحصل بتقديمه ؛ لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه ، وكذا الحال فى التحقير إذا كان المسند إليه لفظا مشتملا على التحقير فيكون تقديمه لإظهاره ، ولذا زاد لفظ الإظهار ، ولم يقل لتعظيمه أو تحقيره. ا ه.

وبهذا تعلم أنه لا حاجه لما قاله أرباب الحواشى من التكلف السابق (قوله : أو ما أشبه ذلك) أى : كالاحتراز عن أن يحصل فى قلب السامع غير المحكوم عليه كقولنا : زيد قائم ، إذ لو قائم زيد فربما تخيل من أول وهله أن المراد بالقائم غير زيد والغرض نفى ذلك التخيل ؛ لأنه مظنه الغفله عن تحقيق المراد.

[رأى عبد القاهر]

(قوله : قال عبد القاهر) قدر الفعل إشاره إلى أن عبد القاهر فاعل لفعل محذوف ، وفيه أن هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل ، فالأولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كما فعل فى المطول. حيث قال : عبد القاهر أورد كلاما حاصله ما أشار إليه المصنف بقوله (قوله : وقد يقدم إلخ) هذا مقابل للاهتمام المذكور سابقا فى المتن لا أنه من جمله نكاته (قوله : بالخبر الفعلى) أى : بنفى الخبر الفعلى فهو على حذف مضاف

١- دلائل الإعجاز ص : ٨٤.

أى : قصر الخبر الفعلى عليه (إن ولى) المسند إليه (حرف النفى) أى : وقع بعدها بلا فصل ...

******

بدليل قوله إن ولى إلخ ، وأيضا المقصور على المسند إليه المقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول ، وأما الفعل الذى هو القول فهو ثابت لغيره ، فالحاصل أن المسند إليه مخصص بنفى الخبر الفعلى والمخصص بالخبر الفعلى إنما هو غير المسند إليه ، فلا بد من تقدير إما فى آخر الكلام كما قلنا ، أو فى أوله بأن يقال : ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلى ، اللهم إلا أن يراد بالخبر الإخبار أعنى مضمون الجمله لا- خبر المبتدأ ، ولا- شك أن مضمون الجمله فى المثال نفى القول ، وحينئذ فلا حاجه لحذف المضاف ، أو يقال مراده بالمسند إليه غير المذكور ؛ لأنه مسند إليه فى الكلام ضمنا ، إذ كل كلام اشتمل على الحصر كان مشتملا على اثنين من المسند إليه : أحدهما ضمنى ، والآخر مصرح به ؛ لأنه يشتمل على حكمين إيجاب ى وسلب ى ولكل منهما مسند إليه ، والمراد بالخبر الفعلى ما فى أوله فعل وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأن الصفه المشبهه فى قوله تعالى : (وَما أَنْتَ عَلَيْنا بِعَزِيزٍ)(1) ليست خبرا فعليا. قاله الفنرى ، وفى الأطول : إن المشتقات كلها مشتركه فى سبب إفاده التخصيص كما فى قوله تعالى (وَما أَنْتَ عَلَيْنا بِعَزِيزٍ ، وَما هُمْ مِنْها بِمُخْرَجِينَ) فعدم العزه فى الأولى مختص بالمسند إليه ثابته لغيره ، وكذا نفى الخروج فى الثانيه مختص بالمسند إليه وهو الكفار والخروج منها ثابت لغيرهم (قوله : أى قصر الخبر الفعلى عليه) أى : فالباء داخله على المقصور (قوله : أى وقع بعدها) أنث الضمير العائد على حرف النفى نظرا إلى أنه أداه أو كلمه (قوله : بلا فصل) ليس قيدا هنا ، وإنما أتى به لاعتباره فى حقيقه الولى اصطلاحا ، وإن لم يعتبر فى حقيقته لغه لصدق الولى لغه مع الفاصل فلا- يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو : ما زيد أنا ضربت ، وما فى الدار أنا جلست ، وكقولك : ما إن أنا قلت لزيد فهذا كله مما لا يفيد التخصيص ، ولهذا لم يجعل الشارح صوره الفصل المذكور من جمله الصور الداخله تحت قوله الآتى وإلا كما ستقف عليه - كذا قرره شيخنا العدوى.

۱- هود : ۹۱.

(نحو : مـا أنـا قلت هـذا ؛ أى : لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقـديم يفيـد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الـذى نفى عنه ...

******

(قوله : ما قلت هـذا) أى : فأنا : مبتدأ ، وقلت خبر ، وقدم المسـند إليه فى هذا الكلام لأجل إفاده اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أى : أن انتفاء هـذا القول مقصور علىّ وثابت لغيرى وهـذا الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير ، بل غير مخصوص وهو من توهم المخـاطب شـركته معك أو انفرادك به دونه كما قال الشارح (قوله : مع أنه مقول لغيرى) فيه أن المخاطب قـد ينسـب الفعـل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول له المتكلم : مـا أنـا فعلت لنفى ما زعمه المخاطب ، فكيف يكون التقـديم مفيـدا لثبوت الفعل للغير ، مع أن ذلك الغير ليس ملاحظا أصلا ، كذا بحث السيد الصفوى.

وقد يقال ما فى المتن هو الأصل ، وقد يخالف لقرينه. كذا أجاب بعضهم ، لكن قد يقال : مقتضى قول الشارح فى المطول ، ولا يقال هـذا الكلام أعنى ما أنا قلت هـذا إلا فى شـىء ثبت عنـد المخاطب أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفى كونك القائل فقط لا نفى القول مطلقـا إذ لا نزاع فيه ، بـل فى قـائله أن هـذا البحث لا يرد وأن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره لا يقول له ما أنا فعلت ، بل أنا ما فعلت – فتأمل. (قوله : فالتقـديم يفيد) أى : بالمنطوق ، وقوله وثبوته أى : ويفيد بالمفهوم ثبوته (قوله : على الوجه إلـخ) متعلق بقوله وثبوته ، وقوله : الـذى نفى أى : الفعـل ، وقوله عنه أى : عن المتكلم ، وكـان الواجب أن يزيد قوله عليه بعد عنه بأن يقول : على الوجه الذى نفى عنه عليه ؛ لأن عائد الموصول أو موصوف الموصول إذا كان مجرور إلا يحـذف إلا بشـروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرور بما جر العائد ، وأن يتحد متعلقهما معنى أو لفظا ومعنى ولم يتحدا هنا متعلقا ؛ لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى كما هو ظاهر – فتأمل.

(قوله : من العموم أو الخصوص) بيـان الوجه فـإذا كـان النفى عامـا أو خاصـا كان الثبوت كـذلك ، ومثال العموم قولك : ما أنا رأيت أحدا ، فإن الذى نفى عن المسند إليه رؤيه كل أحد ، والذى أثبت لغيره رؤيه كل أحد ، ولا شك أن كل أحد

من العموم أو الخصوص ، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك ؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبه إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى : ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح : ما أنا قلت) هذا (ولا غيرى) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائليه هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق لا غيرى نفيها عنه ؛ وهما متناقضان ...

******

عام ومثال الخصوص : ما أنا قلت هذا ، فقد نفى عن المسند إليه قول هذا بخصوصه ، وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه ، فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول.

(قوله : ولا يلزم إلخ) لما كان قوله وثبوته بغيره يوهم أن المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله : ولا يلزم إلخ (قوله : لأن التخصيص إنما هو بالنسبه إلى من توهم إلخ) أى : لأن التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبه إلى من توهم إلخ فهو قصر إضافى لا بالنسبه لجميع الناس حتى يكون حقيقيا وقوله إلى من توهم إلخ أى : فيكون قصر أفراد ، وقوله : أو انفرادك به أى : فيكون قصر قلب ، ثم إن هذا يشمل التردد كما فى قصر التعيين ؛ لأن المتردد يجوز الانفراد والشركه فهو يتوهم ذلك ، وحينئذ فلا يرد على هذا الحصر أعنى قول الشارح ؛ لأن التخصيص إنما إلخ قصر التعيين بأن يقال التخصيص أيضا يكون بالنسبه للمتردد ، ولا حاجه للاعتذار الواقع من الفنارى عن عدم التعرض له بقلته بالنسبه إلى مقابليه وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه. قاله يس.

وقوله : إنما هو بالنسبه لمن توهم المخاطب اشتراكك معه أى : بالنسبه لمن وقع فى وهم المخاطب أى : فى ذهنه اشتراكك معه فشمل الاعتقاد ، والظن وهو الطرف الراجح والوهم وهو الطرف المرجوح وليس كلام الشارح قاصرا على الوهم - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : ولأن التقديم يفيد التخصيص) أى : ولأجل أفاده التقديم التخصيص (قوله : ونفى الحكم) عطف تفسير على قوله : التخصيص (قوله : مع ثبوته للغير) أى : على الوجه الذى نفى عن المتكلم فلا بد من اعتبار هذا فى العله لتوقف إنتاج عدم صحه المثالين الآخرين على ذلك (قوله : لم يصح) أى : إذا قصد التخصيص ، وأما إذا قصد

(ولا : ما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضى أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس ؛ لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤيه على وجه العموم فى المفعول فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ...

******

الإخبار بمجرد عموم النفى صح ذلك ، وكان قوله ولا غيرى قرينه على ذلك (قوله : ولا ما أنا رأيت أحدا) أى : لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى ، وإن أمكن تخصيصه بحمل النكره الواقعه فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بأن يحمل الأحد على الأحد الذى يمكن رؤيته (قوله : قد رأى كل أحد من الناس) أى : وهو باطل ، وقوله : لأنه أى المتكلم ، وقوله قد نفى عن المتكلم إظهار فى محل الإضمار أى : قد نفى عن نفسه.

(قوله : على وجه العموم) متعلق بنفى لا بالرؤيه كما يدل عليه قول الشارح سابقا ، فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص ، وقوله فى المفعول صفه للعموم أى : لأن الرؤيه نفاها المتكلم عن نفسه على جهه العموم الكائن فى المفعول ؛ لأن النكره فى سياق النفى تعم (قوله : ليتحقق إلخ) عله لقوله فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم ، واعترض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤيه غيره ، ولو كان ذلك الغير واحدا فقط ؛ وذلك لأن قولك ما أنا رأيت أحدا سلب كلى معناه نفى الرؤيه الواقعه لكل فرد من أفراد الناس فيفيد عموم النفى ، وتخصيصه بالمتكلم يقتضى أن يكون غيره ليس ملتبسا بهذه الصفه أى : انتفاء الرؤيه لكل فرد ، وهذا لا يقتضى أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفى فيه أن يكون رأى واحدا ؛ لأن السلب الكلى يرتفع بالإيجاب الجزئى ، وحينئذ فيصح هذا المثال أعنى : ما أنا رأيت أحدا ، فالتعليل المذكور يقتضى صحته مع أن المراد عدم صحته ، فالحاصل أن التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب ، وأجيب بأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى ، إنما يقال فى اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه

(ولا : ما أنا ضربت إلا زيدا) لأنه يقتضى أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ؛ لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ؛ إن عاما فعام ، وإن خاصا فخاص ، وفى هذا المقام مباحث نفيسه وشحنا بها الشرح (وإلا) أى : وإن لم يل المسند إليه حرف النفى بأن لا يكون فى الكلام حرف نفى ، أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند إليه ...

******

الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص ، وأخطأ فى تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقه السليمه ، فمنع ذلك بأن يقال : يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤيه غير المتكلم لبعض الآحاد لكفايه ذلك فى تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غير ناهض ، وتحصل أن هذا المثال وهو : ما أنا رأيت أحدا إن قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء ؛ لأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى إنما يقال فى عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص ، وأخطأ فى تعيين فاعله ، وإن قيل جوابا لمن اعتقد رؤيتك لبعض الآحاد مخطئا فى وقوع هذه الرؤيه منك فهو صحيح (قوله : ولا ما أنا ضربت إلا زيدا) أى : لأن هذا يفيد بمنطوقه أن نفى الضرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم ويفيد بمفهومه أن يكون إنسان غيره ضرب كل أحد غير زيد ، وهو باطل لعدم تأتى ذلك (قوله : لأن المستثنى منه) أى : فى هذا المثال (قوله : مقدر عام إلخ) أى : فلو كان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام كما فى نحو : ما أنا قرأت إلا الفاتحه ، فإنه يفيد أن إنسانا غيره قرأ كل سوره إلا الفاتحه وهذا صحيح (قوله : على وجه الحصر) أى : كما هنا ؛ لأن ما وإلا يفيدان الحصر (قوله : بأن لا يكون إلخ) بقى ما إذا كان حرف النفى مقدما إلا أنه مفصول من المسند إليه وهو داخل تحت قوله : وإلا- بالنظر لقوله أولا أى : وقع بعدها بلا فصل فكان على الشارح زياده ذلك ، وقد يجاب بأن مراد الشارح - فيما تقدم بالتقييد بعدم الفصل - تفسير مفهوم الولى فى الاصطلاح لا تفسير المراد ، إذ المراد بقوله سابقا إن ولى المسند إليه حرف النفى وقع بعدها كان بينهما

(فقد يأتى) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) أى : غير المسند إليه المذكور (به) أى : بالخبر الفعلى (أو) زعم (مشاركته) أى مشاركه الغير (فيه) أى : فى الخبر الفعلى (نحو : أنا سعيت فى حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصر إفراد (ويؤكد على الأول) أى : على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو : لا غيرى) مثل : لا زيد ولا عمرو ولا من سواى ؛ لأنه الدال صريحا على نفى شبهه أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) أى : على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركه (بنحو : وحدى) مثل : منفردا ، ومتوحدا ، وغير مشارك ؛ لأنه الدال صريحا ...

******

فاصل أو لا ، ولذا أسقط هذا القسم هنا ، وقد تقدم ذلك ، وقوله وإلا شرط جزاؤه قوله : فقد يأتى إلخ ، ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله ، وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفى (قوله : فقد يأتى للتخصيص) أى : ويلزمه التقوى وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله : ردا) مفعولا لأجله عامله يأتى أو التخصيص (قوله : فيكون) أى : التخصيص قصر قلب.

(قوله : ويؤكد) أى : المسند إليه (قوله : على تقدير كونه) أى : كون التخصيص (قوله : بنحو لا غيرى) أى : بلا غيرى ، ونحو : وليس المراد بمثل لا غيرى ولا يؤكد بلا غيرى ، أو يقال بنحو : لا غيرى كل لفظ دل صراحه على نفى صدور الفعل عن الغير فيجرد النحو عن المماثله فيكون من قبيل المجاز المرسل ولعاقته الإطلاق ، فيصير متنا ، ولا لغيرى ، ولا سواى ، ولا زيد ولا عمرو ، (قوله : مثل لا زيد إلخ) بيان لنحو لا غيرى (قوله : لأنه) أى : نحو لا غيرى ، وهذا عله لقوله ويؤكد وقوله الدال صريحا أى : وإن كان وحدى يدل عليه التزاما ، وقوله على نفى شبهه إلخ : والشبهه تدفع بالصريح (قوله : شبهه أن الفعل إلخ) الإضافه بيانيه أى على نفى شبهه هى أن الفعل صدر عن الغير كما يظنه المخاطب أو المراد بالشبهه الظن ، وعلى هذا فالمراد بالنفى الانتفاء (قوله : لأنه) أى : لأن وحدى ، وقوله الدال صريحا أى ، وإن كان لا غيرى يدل عليه التزاما

على إزاله شبهه اشتراك الغير فى الفعل والتأكيد إنما يكون لدفع شبهه خالجت قلب السامع.

(وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص (نحو : هو يعطى الجزيل) قصدا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا إذا كان الفعل منفيا) ...

******

(قوله : على إزاله) أى : على نفى (قوله : والتأكيد إنما يكون لدفع شبهه خالجت) أى : خالطت قلب السامع أى : والغرض دفعها وما هو دفعها أصرح أولى بأن يكون تأكيدا بخلاف ما لو قيل فى الأول وحدى وفى الثانى لا غيرى ، فإنه وإن كان يفيد ما ذكر باللزوم ، لكنه ليس كما ذكر فى الصراحه.

(قوله : والتأكيد إنما يكون إلخ) هذا من تتمه التعليل ، وهو راجع لهذا التعليل ، والذى قبله أعنى قوله : لأنه الدال صراحه على نفى شبهه أن الفعل صدر عن الغير ، ويحتمل أنه حذفه من الأول لدلاله هذا الثانى عليه (قوله : وقد يأتى لتقوى الحكم) أى : ولا يلزمه التخصيص ، وأشار بقوله وتقريره أى : تثبيته إلى أن المراد بالتقوى التقويه.

(قوله : نحو هو يعطى الجزيل) إنما كان التقديم فى هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند إليه على فعل مسند إلى ضميره إسنادا تاما مفيدا للتقوى ؛ لأن المبتدأ طالب للخبر ، فإذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ، ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذى قد تضمنه وهو عائد على المبتدأ فيثبت له مره أخرى ، فصار الكلام بمثابه أن يقال : يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل ، هذا حاصل ما يأتى للشارح (قوله : قصدا) أى : يقال ذلك للقصد إلى تحقيق إلخ لا لقصد أن غيره لم يفعل ذلك (قوله : أنه يفعل إعطاء) فيه أن الإعطاء فعل فكيف يفعل الفعل ، وأجيب بأن الفعل الأول : عام ، والثانى : خاص ، ويصح تعلق العام بالخاص ، أو أن الفعل الأول بالمعنى المصدرى ، والثانى بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله : وسيرد عليك) أى : فى مبحث كون المسند جمله خبريه (قوله : وكذا إذا كان الفعل منفيا) أى : بحرف نفى مؤخر عن المسند إليه كما هو فرض

فقد يأتى التقديم للتخصيص ، وقد يأتى للتقوى ، فالأول نحو : أنت ما سعيت فى حاجتى ؛ قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى ، والثانى (نحو : أنت لا- تكذب) وهو لتقويه الحكم المنفى وتقريره (فإنه أشد لنفى الكذب من : لا- تكذب) لما فيه من تكرر الإسناد المفقود فى : لا تكذب ، ...

******

المسأله وهو عطف على محذوف أى : فقد يأتى لكذا وكذا إذا كان الفعل مثبتا ، والمشار إليه بكذا لبيان المذكور فى : أنا سعيت وفى : هو يعطى الجزيل ، والمعنى وكهذا التمثيل الذى فيه مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفيا (قوله : فقد يأتى التقديم إلخ) هذا تفسير لمعنى التشبيه فى قول المصنف : وكذا إن كان الفعل منفيا ، لكن قول المصنف : وكذا إذا كان منفيا ، مستفاد من قوله السابق : وإلا- إلخ ، لشموله له ، فكان يكفيه هنا ذكر الأمثله فقط لما إذا كان الفعل منفيا ، ولعله إنما ذكره لزياده التوضيح ا. ه سم.

(قوله : نحو أنت ما سعيت إلخ) مثله أنا ما قلت هذا ، فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل أنا ما قلت هذا ، كما مرّ. نعم يفترقان من جهه أن ما أنا قلته إنما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول ، وأصاب فى ذلك ، ولكنه أخطأ فى نسبته للمتكلم إما انفرادا أو على سبيل المشاركه ، وأما أنا ما قلته فإنه يلقى لمن اعتقد عدم القول ، وأصاب فى ذلك ، ونسبه لغير المتكلم ، ولكنه أخطأ فى ذلك (قوله : قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى) أى : وإثبات السعى لغيره (قوله : لتقويه الحكم المنفى) الأولى حذف المنفى ؛ لأن الحكم المنفى هو الكذب ، وليس المراد تقويه الكذب المنفى ، وإنما المراد تقويه نفى الكذب ، يدل لذلك قول المصنف : فإنه أشد لنفى الكذب ، ولم يقل أشد للكذب المنفى ، فلو قال : لتقويه الحكم وحذف المنفى كان صحيحا ؛ لأن المراد بالحكم حينئذ نفى الكذب وكذا لو قال تقويه نفى الحكم ؛ لأن المراد بالحكم حينئذ المحكوم به وهو الكذب إلا ، أن يجاب بأن مراد الشارح المنفى من حيث نفيه ، فالملحوظ حينئذ نفيه لا ذاته (قوله : فإنه أشد) هذا تعليل لكون أنت لا تكذب مقيدا للتقوى ، وقوله أشد أى أقوى ، ثم إن أفعل ليس على بابه ؛ لأن لا تكذب ليس فيه شده لنفى الكذب ، بل مفيد لنفى الكذب (قوله : لما فيه من تكرر الإسناد) أى : لأن الفعل فى أنت لا تكذب

واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقه بينه وبين تأكيد المسند إليه كما أشار إليه بقوله (وكذا من : لا تكذب أنت) يعنى : أنه أشد لنفى الكذب من : لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لأنه) أى : لأن لفظ أنت ...

******

مسند مرتين مره إلى المبتدأ ومره إلى الضمير المستتر فهو بمثابه أن يقال : أنت لا تكذب - أنت لا تكذب.

قال العلامه اليعقوبى : وقد فهم من بيان عله التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى ؛ لأنه مشتمل على الإسناد مرتين ، لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلا بالتبع.

(قوله : واقتصر المصنف على مثال التقوى) أى : ولم يذكر مثال التخصيص أيضا مع أن الفعل المنفى يحتاج لمثالين (قوله : ليفرع إلخ) قد يقال إن التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص ، ثم مثال التقوى ، ثم يفرع عليه ذلك إلا أن يقال قصد المصنف الاقتصار على أحد المثالين اختصارا ؛ لأنه معلوم من أول الكلام أن النفى يأتى لهما ، فلما دار الأمر بين ذكر أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه ، وحينئذ فقول الشارح ، واقتصر إلخ معناه : واقتصر على مثال التقوى أى : ولم يقتصر على مثال التخصيص ، وليس معناه : ولم يذكرهما جميعا ، بقى شيء آخر : وهو أنه قد يقال : إن هذا المثال الذى ذكره المصنف مثال للأمرين لصلاحيته لذلك ، لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال : فإنه أشد ، لأجل أن يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيد المسند إليه ؛ لأنه محل اشتباه باعتبار أن كلا فيه دلاله على عدم الكذب ، ومحتو على ضمير المخاطب مرتين ، وترك بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره ، إذا علمت ذلك فقول الشارح واقتصر إلخ ، أى : أنه لم يبين التمثيل إلا بالتقوى باعتبار قوله : فإنه أشد إلخ ، وليس المراد أنه لم يورد مثال التخصيص لما علمت أن المثال المذكور صالح لهما. قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وكذا من لا تكذب أنت) أى : وكذا هو أى : أنت لا تكذب أشد فى نفى الكذب من لا تكذب أنت (قوله : مع أن فيه) أى فى لا تكذب أنت تأكيدا أى :

أو لأن لفظ : لا تكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الإسناد إليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الإسناد هذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تاره وللتقوى أخرى إن بنى الفعل على معرف (وإن بنى) الفعل (على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى : بالفعل ...

******

للمسند إليه (قوله : أو لأن لفظ لا تكذب أنت لتأكيد إلخ) أى : باعتبار اشتماله على أنت ، وحينئذ فالاحتمال الأول أولى (قوله : بأنه ضمير المخاطب) متعلق بتأكيد وضمير أنه للمحكوم عليه أى : بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله : لعدم تكرر الإسناد) أى : الموجب لتأكيد الحكم وتأكيد الحكم أقوى من تأكيد المحكوم عليه ، والفرق بين الأمرين أن تأكيد الحكم المفيد للتقوى أن يكون الإسناد مكررا بخلاف تأكيد المحكوم عليه ، فإن الإسناد فيه واحد ، وفائدته دفع توهم تجوز أو غلط أو نسيان ، فلو قيل لا تكذب ، لربما توهم أنه تجوز فى الإسناد لضمير المخاطب ، وأن المعنى الحقيقى لا يكذب أى : فلان الغائب ، فأتى بقوله أنت أى لا غيرك (قوله : هذا إلخ) إشاره إلى تعيين ما عطف عليه قوله : وإن بنى (قوله : الذى ذكر) أى : فى قوله : وقد يقدم إلخ.

(قوله : من أن التقديم للتخصيص) أى : نصا أو احتمالا ـ ليوافق إرجاع اسم الإشاره إلى ما قبل قوله ، وإلا أيضا كما يدل عليه عبارته فى الإيضاح – أفاده عبد الحكيم. فاندفع ما قيل كان الأولى للشارح أن يقول من أن التقديم للتخصيص جزما ، وللتخصيص تاره ، وللتقوى أخرى (قوله : إن بنى الفعل على معرف) أى : إن كان المسند إليه معرفه سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا (قوله : وإن بنى على منكر أفاد إلخ) أى : سواء ولى المنكر حرف النفى أو لا (قوله : تخصيص الجنس) أراد به الجنس اللغوى ، وهو ما دل على متعدد فيشمل النوع والصنف (قوله : أو الواحد) أو مانعه خلو فتجوز الجمع كما إذا كان المخاطب جازما بحصول المجىء ، ولم يعلم هل الجائى من جنس الرجال أو النساء ، وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أو أكثر فيقال : رجل جاءنى أى لا امرأه ولا رجلان أى : أن المجىء مقصور على الواحد من ذلك الجنس ،

(نحو : رجل جاءنى ؛ أى : لا امرأه) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين : الجنسيه والعدد المعين ؛ ...

******

ثم إن قول المصنف أو الواحد ، مراده به العدد المعين من إطلاق الخاص وإراده العام ، أو هو من باب الاكتفاء ، والأصل أو الواحد أو الاثنين أو الأكثر ، واقتصر على الواحد ؛ لأنه أقل ما توجد فيه الحقيقه ويفهم غيره بطريق المقايسه ، فاندفع قول بعضهم : انظر لم سكت عن الاثنين والجمع. (قوله : نحو رجل جاءنى) المجوز لوقوع النكره مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى ؛ لأن المعنى ما جاءنى إلا رجل ، وكان على المصنف أن يزيد : ما رجل جاءنى ورجل ما جاءنى ، على ما تقدم فى المعرفه.

(قوله : نحو رجل جاءنى أى لا امرأه) أى : أن المجىء مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر ، وكون الذى جاء واحدا أو أكثر ليس منظورا له (قوله : فيكون تخصيص جنس) أراد به الصنف فلا يقال إن الرجل والمرأه كل منهما ليس جنسا ، بل صنفا من النوع ، أو المراد الجنس اللغوى وهو ما دل على كثيرين (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك الاختصاص (قوله : حامل لمعنيين) أى : محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله فى الماصدقات ، سواء قلنا إنه موضوع للحقيقه أو لفرد منها مبهم ، فإذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسيه والوحده أو مثنى ففيه الاثنينيه والجنس أو جمعا ففيه الجمعيه والجنس ، وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به ، فيجوز أن ينصرف التخصيص إلى الجنسيه فيكون ما انتفى عنه الفعل هو الجنس المقابل للمحكوم عليه ، فيقال فى المفرد : رجل جاءنى أى : لا امرأه ، وفى المثنى رجلان جاءانى أى : لا امرأتان ، وفى الجمع : رجال جاءونى أى : لا نساء ، إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجائى من جنس المرأه فقط فيكون التخصيص قصر قلب ، أو هو من جنس الرجل والمرأه فيكون قصر أفراد ، ويجوز أن ينصرف إلى العدد فيقال فى المفرد رجل جاءنى أى لا اثنان ولا جمع أو رجلان جاءانى أى : لا واحد ولا جماعه ، أو رجال جاءونى أى : لا واحد ولا اثنان إذا كان اعتقاد المخاطب عدديه مخصوصه دون غيرها ، والواقع بخلافه ويجرى فيه قصر القلب والإفراد على حسب الاعتقاد كما مر ، وإنما قيدنا بقولنا عند

أعنى : الواحد إن كان مفردا والاثنين إن كان مثنى والزائد عليه إن كان جمعا ، فأصل النكره المفرده أن تكون لواحد من الجنس ، وقد يقصد به الجنس فقط ، وقد يقصد به الواحد فقط ...

******

استعماله فى الماصدقات ؛ لأن إفاده المنكر للعدد إنما هى عند ذلك الاستعمال ، وأما عند استعماله فى الحقيقه بناء على وضع المنكر لها فلا يتأتى تخصيص العدد ، فإن قلت : إنه متى استعمل فى الماصدقات لم يخل عن إفاده العدد ، وحينئذ فالحصران الجنسى والعددى لا يفترقان ، وظاهر المصنف افتراقهما قلت : فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا من غير قصد ، فالقصر الجنسى وإن كان لا يخلو عن العدد بهذا الاعتبار ، لكن المقصود بالذات الإشعار بالتخصيص الجنسى للرد على المخاطب ، والتخصيص العددى موجود غير مقصود بالذات ، وكذا العكس (قوله : أعنى) أى : بالعدد المعين الواحد من الجنس أى : من إفراده وجعله عددا باعتبار العرف ، وإن كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله : إن كان) أى : اسم الجنس مفردا (قوله : والاثنين) أى : فإنه عدد معين كما أن الواحد كذلك ، وأما الجمع فإنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعينه إضافى ، وإلا فالجمع لا يدل على عدد معين ؛ لأنه لا نهايه له (قوله : والزائد عليه) أى : على الاثنين ، وإفراد الضمير لتأويلهما بالعدد.

(قوله : فأصل النكره إلخ) الفاء فاء الفصيحه أى : إذا أردت تحقيق المقام ، فنقول لك أصل النكره إلخ ، وليست تفريعيه ، إذ لم يتقدم ما يتفرع عليه ؛ هذا لأن غايه ما يفيده الأول أن اسم الجنس متحمل لمعينين يصح أن يراد منه هذا وأن يراد منه هذا ، وكون أحدهما الأصل لم يعلم - كذا قرره شيخنا العدوى.

وقوله : فأصل النكره أى : اسم الجنس المنكر المفرد ، وقوله : أن تكون لواحد من الجنس أى : أن تستعمل فى واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون داله على الأمرين الواحد والجنس ، وإن كانت موضوعه للمفهوم (قوله : وقد يقصد به) أى : بالنكره المفرده وذكر باعتبار أنها اسم جنس ، وقوله : الجنس فقط أى : ولا يقصد الواحد للعلم به كقولك رجل جاءنى لمن كان عالما بأن الجائى واحد ، ولم يعلم هل هو من جنس الرجال أو النساء (قوله : وقد يقصد به الواحد) أى : من غير أن يقصد به الجنس للعلم

والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفه والنكره فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى ...

******

به كقولك : رجل جاءنى لمن كان عالما بأن الجائى من جنس الرجال وشك هل هو واحد أو أكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بحصول المجىء ، لكن لا يعلم هل الجائى من جنس الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر ، فإذا قيل له رجل جاءنى كان المعنى الجائى واحد. من هذا الجنس لا امرأه ولا رجلان (قوله : والذى يشعر إلخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعه أن الفعل متى بنى على منكر تعين فيه التخصيص ولا يجرى فيه التقوى مع أن الذى يشعر به كلام الشيخ صحه جريان التقوى فيه كالمعرفه ، فإذا قيل رجل جاءنى ، فالمعنى أنه جاء ولا بد وهذا لا ينافى أن المرأه جاءت أيضا ، إذ ليس القصد التخصيص ، فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القاهر شيئا لم يقل به صراحه ولم يشعر به كلامه ، لكن محل إفاده تقديم المنكر للتخصيص أو التقوى أن يقصد بالمنكر الجنس أو الواحد أما إن لم يقصد شىء منهما ، بأن حمل التنوين على التعظيم والتهويل وغير ذلك ، لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير المصحح للابتداء أى : لأنك إذا جعلت التنوين فى رجل للتعظيم فهو المقصود لا الجنس ولا الواحد (قوله : فى أن البناء عليه) أى : فى أن بناء الفعل على المسند إليه معرفا أو منكرا قد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى ، وحاصل مذهبه التعويل على حرف النفى ، وأنه إن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص سواء كان المسند إليه نكره نحو : ما رجل قال هذا ، أو معرفه ظاهره نحو : ما زيد قال هذا ، أو ضميرا نحو : ما أنا قلت هذا ، وإن لم يتقدم حرف النفى بأن لم يكن أصلا أو كان وتأخر ، فتاره يفيد التقديم التخصيص ، وتاره يفيد التقوى من غير فرق بين نكره ومعرفه ظاهره أو مضمره ، فصور الاحتمال عنده ست ، وصور تعين التخصيص ثلاث ، فالجمله تسعه ، فقول الشارح فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص إلخ لا ينافى ما قلناه ؛ لأن قد وقد صادق مع تعين بعض الأقسام للتخصيص.

(ووافقه) أى : عبد القاهر (١) (السكاكى على ذلك) أى : على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل فإن مذهب الشيخ أنه إن ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا ، وإلا فقد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى ؛ مضمرا كان الاسم أو مظهرا ، معرفا أو منكرا ، مثبتا كان الفعل أو منفيا. ومذهب السكاكى أنه ...

******

[موافقه السكاكى لرأى عبد القاهر]

(قوله : أى على أن التقديم يفيد التخصيص) إنما لم يقل والتقوى ؛ لأن التخصيص محل النزاع بينهما ، وأما التقوى فموجود فى جميع صور التقديم ، وإن كان غير ملحوظ فى بعضها.

(قوله : فى شرائط) هى ثلاثه الأول : جواز تأخير المسند إليه على أنه فاعل فى المعنى فقط ، والثانى : تقدير كونه كان مؤخرا فى الأصل ، فقدم لإفاده الاختصاص ، والثالث : أن لا يمنع من التخصيص مانع ، فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر ، إذا المدار عنده على تقدم حرف النفى. فمتى تقدم حرف النفى على المسند إليه كان التقديم للتخصيص (قوله : وتفاصيل) هى ترجع إلى ثلاثه ما يكون للتقوى فقط ، وما يكون للتخصيص فقط وما يحتملهما ، وقد أشار إليها الشارح بقوله ومذهب السكاكى إلخ ، وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الثانى والثالث ، فلعل المراد أنه خالفه فى مجموعها أو فى بعضها أى أن السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر (قوله : فإن مذهب الشيخ إلخ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح أن المسند إليه إما نكره وإما معرفه ظاهره ، أو ضمير ، فهذه ثلاث وفى كل منها إما أن يتقدم على المسند إليه حرف النفى أو لا بأن لم يكن حرف نفى أصلا أو تأخر ، فالجمله تسعه ، فمتى تقدم حرف النفى على المسند إليه كان التقديم مفيدا للتخصيص ، كان المسند إليه نكره أو معرفه ظاهره أو مضمره ، وإن لم يكن نفى أصلا أو كان ، ولكن تأخر عن المسند إليه كان نكره أو معرفه ظاهره أو مضمره ، فتاره يكون للتخصيص ، وتاره يكون للتقوى ،

١- انظر الدلائل ص ١٦٦ تحقيق شاكر ، وانظر المفتاح للسكاكى ص ١١٩ ، ١٢٠.

إن كان نكره فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع ، وإن كان معرفه فإن كان مظهرا فليس إلا للتقوى ، وإن كان مضمرا ...

******

فصور الاحتمال ست ، هذا حاصل مذهبه. إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا : راجع لما قبل إلا ، ولما بعدها على ما ذكره الشارح سابقا فى قوله : والذى يشعر به كلام الشيخ ، وقوله : مثبتا كان الفعل أو منفيا ، راجع لما بعد إلا فقط (قوله : وإن كان نكره فهو) أى : التقديم للتخصيص جزما أى : سواء تقدم حرف النفى أو تأخر أو لم يكن نفى أصلا فوافق السكاكى عبد القاهر فى صوره من هذه الثلاثه وهى ما إذا تقدم حرف النفى وخالفه فيما إذا تأخر أو لم يكن نفى ؛ لأنهما عند عبد القاهر من صور الاحتمال ، وإنما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكى فى الأحوال الثلاثه لوجود الشرطين الآتيين فى كلام المصنف فى كل منكر (قوله : فإن كان مظهرا) أى سواء تقدم حرف النفى أو تأخر أو لم يكن نفى وهو مخالف لعبد القاهر فى هذه الصور الثلاثه ؛ لأن الأولى عنده من صور التخصيص جزما ، والأخيرتين عنده من صور الاحتمال ، وإنما كان تقديم المعرفه الظاهره عند السكاكى للتقوى فقط لانتفاء أحد الشرطين الآتيين بعد وهو جواز تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط (قوله : وإن كان مضمرا) أى : سواء تقدم حرف النفى أو تأخر ، أو لم يكن نفى ، فقد وافق عبد القاهر فيما إذا تأخر حرف النفى أو لم يكن ، وخالفه فيما إذا تقدم ؛ لأنه عنده للتخصيص من غير احتمال ، فصار الحاصل أن صور موافقه الشيخين ثلاثه : الأولى : ما رجل قال هذا فإنه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفى وعند السكاكى لتنكير المسند إليه ، وثانيتها وثالثتها : أنا ما قلت هذا ، وأنا قلت هذا ، فإنه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسند إليه ضميرا ولم يسبق بنفى وصور اختلافهما السته الباقيه : إحداها : الضمير الواقع بعد النفى نحو ما أنا قلت هذا ، فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ لتقدم النفى محتمل عند السكاكى لكون المسند إليه ضميرا. ثانيتها : الاسم الظاهر المعرفه الواقع بعد النفى نحو : ما زيد قال هذا ، فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكى.

فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقه بين ما يلى حرف النفى وغيره ، وإلى هذا أشار بقوله : (إلا أنه) أى السكاكى (قال : التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه) أى : المسند إليه (فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) ...

******

ثالثتها : النكره الواقعه قبل النفى نحو : رجل ما قال هذا ، فهو متعين للتخصيص عند السكاكى محتمل عند الشيخ. رابعتها : الاسم الظاهر الواقع قبل النفى نحو : زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ متعين للتقوى عند السكاكى. خامستها : النكره الواقعه فى الإثبات نحو : رجل قال هذا ، فهو متعين للتخصيص عند السكاكى ومحتمل عند الشيخ.

سادستها : المعرفه المظهره الواقعه فى الإثبات نحو : زيد قال هذا ، متعين للتقوى عند السكاكى ومحتمل عند الشيخ.

وعلم من هذا أنه ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى ، بل حاصل مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص ، وشرطه فى الأول تقدم النفى فقط ، وحاصل مذهب السكاكى التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجب فيه التقوى ، وإلى ما يجوز فيه الأمران ، وشرط فى الأول جواز تأخير المسند إليه على أنه فاعل فى المعنى فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون النكره خاليه من المانع الذى يمنع من التخصيص.

(قوله : فقد يكون للتقوى إلخ) نحو : أنا عرفت فإنه يجوز أن يقدر ذلك الضمير مؤخرا على أنه توكيد وهو فاعل فى المعنى ، ثم إن قدر كون أنا مؤخرا فى الأصل ، ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص ، وإن لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقديم مفيدا لتقوى الإسناد لتكرره ، فالحاصل أن التقديم فى : أنا عرفت مفيد للتقوى عند انتفاء الشرط الثانى ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الأول اللازم له (قوله : من غير تفرقه إلخ) راجع للتفاصيل الثلاثه قبله (قوله : وإلى هذا أشار بقوله إلخ) أى : فأشار إلى أنه إن كان المسند إليه نكره كان التقديم مفيدا للتخصيص إن لم يمنع من التخصيص مانع بقوله ، واستثنى المنكر ، وبقوله وشرطه إذا لم يمنع منه مانع ، وأشار إلى أنه إن كان

لا لفظا (نحو : أنا قمت) فإنه يجوز أن يقدر أن أصله : قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى ، تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعنى إن إفاده التخصيص مشروطه بشرطين ؛ أحدهما : جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ؛ أى : يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرا (وإلا) أى : وإن لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (إلا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو : أنا قمت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو : زيد قام) فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله : قام زيد ، فقدم لما سنذكره ، ولما كان مقتضى هذا الكلام ...

******

معرفه مظهره فتقديمها ليس إلا للتقوى بقوله : بخلاف المعرفه ؛ لأنها إذا تأخرت كانت فاعلا لفظا وأشار إلى أنه إذا كان مضمرا فقد يكون للتقوى بقوله : وإلا فلا يفيد إلا التقوى ، وأشار إلى أنه إن كان مضمرا قد يكون تقديمه للتخصيص بقوله : إن جاز تقدير كونه فى الأصل إلخ (قوله : لا لفظا) وذلك بأن يكون توكيدا للفاعل الاصطلاحى أو بدلا منه ، فإنه إذا كان كذلك كان فاعلا فى المعنى لا فى اللفظ (قوله : فيكون أنا فاعلا معنى) أى : لأنه مرادف للفاعل الاصطلاحى (قوله : وقدر) أى : وقدر أنه كان مؤخرا فى الأصل ، ثم قدم لأجل إفاده الاختصاص ، ويعلم السامع أن المتكلم قدر ذلك بالقرائن ، ثم إنه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ، ولا العكس ؛ لأنه لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل أن يكون جائز التأخير ؛ لأن المحال يقدر (قوله : أحدهما جواز التقدير) أى : تقديره مؤخرا.

(قوله : أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرا) لم يقل على أنه فاعل معنى فقط لعلمه مما مر (قوله : سواء جاز تقدير التأخير) أى : على أنه فاعل معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثانى ، وقوله : ولم يقدر أى : ولم يلاحظ التقدير (قوله : أو لم يجز تقدير التأخير) أى : وإن قدر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد ، وهذا مفهوم الشرط الأول فهو لف ونشر مشوش (قوله : لما سنذكره) أى : عند قوله بخلاف المعرف من أنه يكون إذا أخر فاعلا لفظا لا معنى ، فيلزم على كون أصل زيد قام : قام زيد ، تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله : ولما كان مقتضى هذا الكلام) أعنى : قوله وإلا فلا يفيد إلا تقوى

أن لا يكون نحو : رجل جاءنى مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى ؛ استثناه السكاكى وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا ، وهذا معنى قوله : (واستثنى) السكاكى (المنكر ...

******

الحكم ، فإنه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى إنما يفيد تقديمه التقوى ، وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاءنى ، إذ لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى ؛ لأنك إذا قلت جاءنى رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل : قام زيد ، وحينئذ فمقتضاه أن يكون تقديمه للتقوى فقط لا للتخصيص ، فأخرجه من ذلك الحكم (قوله : أن لا يكون نحو رجل جاءنى) أى : أن لا يكون التقديم فى نحو : رجل جاءنى مفيدا للتخصيص ، ففى الكلام حذف ، والمراد بنحو رجل جاءنى كل منكر إذا أخر كان فاعلا لفظا لا معنى (قوله : فهو فاعل لفظا) أى : ومعنى وقوله لا معنى أى فقط ، فاندفع ما يقال إنه يلزم من كونه فاعلا فى اللفظ أن يكون فاعلا فى المعنى فلا وجه لذلك النفى (قوله : وأخرجه من هذا الحكم) عطف تفسير على قوله استثناه إشاره إلى أن المراد بالاستثناء المعنى اللغوى ، والمراد بالحكم القاعده من إطلاق الجزء على الكل وهى كل ما لا يجوز تأخيره على أنه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص - كذا قرر ، ويصح أن يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك. ا. ه سم.

وإذا خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص (قوله : بأن جعله) أى : بسبب أن جعله وهو متعلق بأخرجه (قوله : على أنه فاعل معنى) أى : فقط (قوله : بأن يكون بدلا إلخ) أى : ولا شك أن البدل من الفاعل فاعل فى المعنى فقط ، فإن قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فاعلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه وذلك ممنوع ، قلت : أجازوا ذلك فى مواضع منها البدل ك : زره خالدا. (قوله : واستثنى السكاكى المنكر) أى : استثناه من قوله : إن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا التقوى ، وأورد عليه أن الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل فى المستثنى

فجعله من باب : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)(۱)) أی : علی القول (بالإبدال من الضمیر) یعنی : قدر أن أصل : رجل جاءنی : جاءنی رجل علی أن رجل لیس بفاعل ، بل هو بدل من الضمیر فی جاءنی ؛ کما ذکر فی قوله تعالی : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) أن الواو فاعل ، و (الَّذِينَ ظَلَمُوا) بدل منه ، وإنما جعله من هذا الباب (لئلا ینتفی التخصیص ؛ إذ لا سبب له) أی : للتخصیص (سواه) أی : سوی تقدیر کونه مؤخرا فی الأصل علی أنه فاعل معنی ، ...

******

منه أعنی قوله : وإلا فلا یفید إلا التقوی ؛ لأن المستثنی منه المذکور لم یوجد فیه الشرطان بخلاف هذا فقد وجدوا فیه علی ما قرره السکاکی ؛ لأنه إذا أخر کان فاعلا معنی عنده ؛ لأنه بدل من الضمیر ، وحینئذ فلا وجه للتعبیر بالاستثناء ، وأجیب بأن التعبیر بالاستثناء نظرا للظاهر من أن الفعل عند التأخیر للنکره یکون مسندا للظاهر لا للضمیر ، وإن کان فی الحقیقه لیس استثناء أصلا إذ النکره موجود فیها الشرطان غایه الأمر أنه تأویل ، ثم إن المراد بالمنکر الذی استثناه السکاکی المنکر الذی لا یفید الحکم علیه حال تنکیره وهو الخالی عن مسوغ للابتداء به ؛ لأنه المحتاج إلی اعتبار التخصیص ، وأما المنکر الذی یصح الحکم علیه بدون اعتبار التقدیم والتأخیر نحو : بقره تکلمت ، وکوکب انقض الساعه ، و (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ)(۲) فلا حاجه لاعتبار التخصیص فیه بالتقدیم والتأخیر ولا بغیره (قوله : تجعله من باب وأسروا النجوی إلخ) أی : فجعله من باب الذین ظلموا فی قوله تعالی (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) أی : أنه جعله مثله فی أنه بدل من الضمیر (قوله : علی القول بالإبدال إلخ) أی أنه جعله مثله علی أحد الأقوال فی إعراب الآیه ، وهو أن الذین بدل من الواو ، وأما علی القول بأن الذین ظلموا مبتدأ ، وأسروا خبر مقدم ، وکذا علی جعل الذین فاعلا ، والواو فی أسروا : حرف زید لیؤذن من أول وهله أن الفاعل جمع ، وکذا علی جعل الذین خبر مبتدأ محذوف أی : هم أو نصبا علی الذم فلا یکون المنکر مثل : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (قوله : وإنما جعله) أی : المنکر ، من هذا الباب أی : باب وأسروا النجوی بتقدیر کونه مؤخرا فی الأصل علی أنه بدل ، فقدم لإفاده الاختصاص (قوله : لئلا ینتفی التخصیص)

۱- الأنبیاء : ۳.

۲- القیامه : ۲۲.

ولو لا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف ، ...

******

المراد به ما به يصح وقوع النكره مبتدأ ، بدليل ما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عن المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكره ، وبدليل رد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بعد هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتنكير - فتأمل.

(قوله : ولو لا أنه) أى : رجل جاءنى مخصص لما صح وقوعه مبتدأ أى : فالسكاكى مضطر إلى التخصيص فى المنكر لأجل صحه الابتداء به ، ولا يتأتى له التخصيص إلا بجعله من باب (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) لأن بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص ، هذا حاصله. وقد يقال : المراد بالتخصيص المسوغ للابتداء بالنكره تقليل الأفراد والشيوع لا بمعنى إثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره الذى كلامنا فيه فقد التبس عليه الحال. ا ه تقرير شيخنا العدوى. (قوله : بخلاف المعرف) ظاهر المصنف أن له سببا سواه ولا محصل لهذا الكلام إذ لا شيوع فيه حتى يخصص ، ولهذا حاول الشارح تصليح عباره المصنف بجعل قوله بخلاف المعرف مخرجا من محذوف معلوم من الكلام السابق.

(قوله : من غير اعتبار التخصيص) أى : لأنه لا شيوع فى المعرف حتى يخصص ، بل هو معين معلوم (قوله : فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد) أى : وهو جعل الضمير فاعل الفعل ، ثم إبدال الظاهر منه فإنه قليل فى كلامهم ، قال عبد الحكيم : وأورد على الشارح أن إبدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع فى القرآن بلا ضروره كما فى (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى)(1) فكيف يكون بعيدا؟ والجواب : أن هذا الوجه غير متعين فى كلام الله لجواز وجوه أخر لا شبهه فيها قد علمتها - كذا قال سم.

۱- الأنبياء : ۳.

فإن قيل فيلزمه إبراز الضمير فى مثل : جاءانى رجلان ، وجاءونى رجال ، والاستعمال بخلافه - قلنا : ليس مراده أن المرفوع فى قولنا : جاءنى رجل بدل لا فاعل فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل ، بل المراد أن فى مثل قولنا : رجل جاءنى يقدر أن الأصل جاءنى رجل على أن رجلا ...

******

وأيضا الضمير فى الآيه بارز لا التباس معه على أنه لا ضرر فى هذا الإلباس ؛ لأنه فى أمر غير محقق ، إذ البدليه مقدره (قوله : فإن قيل إلخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد فى بعض النسخ ، وحاصله : أن مقتضى كون النكره يقدر تأخيرها على أنها بدل من الضمير أنها إذا أخرت بالفعل وكانت مثناه أو جمعا يجب إبراز ذلك الضمير فى الفعل ؛ لأن ضميرى التثنيه والجمع يجب إبرازهما مع أن الاستعمال بخلافه ، إذ قولك : جاءنى رجلان ، أو رجال أفصح من جاءانى رجلان ، وجاءونى رجال ، والحاصل : أن مقتضى كون رجلان جاءانى يقدر أن أصله التأخير على أنه بدل أن يجب الإبراز فى حاله التأخير كما برز فى حاله التقديم باتفاق مع أن الإبراز فى حاله التأخير مخالف للاستعمال فى الفصيح ، سواء جعلت الألف فاعلا- أو حرفا دالا- على التثنيه ، وحاصل الجواب : أنه ليس مراد السكاكى أن المرفوع فى قولك : جاءنى رجل بدل لا- فاعل حتى يلزمه وجوب الإبراز فى جاءانى رجلان وجاءونى رجال ، وجعل رجلان ورجال بدلين ، بل مراده أنه يقدر فى قولك : رجل جاءنى أن الأصل : جاءنى رجل على أن رجلا بدل لا فاعل ، ولا يلزم من تقديره ذلك فى : رجل جاءنى القول بالبدليه بالفعل فى : جاءنى رجل الذى أخر فيه المنكر لفظا ومعنى ، حتى يلزم القول بالبدليه بالفعل ووجوب الإبراز فى : جاءانى رجلان ، وجاءونى رجال أيضا ، والحاصل : أن الذى قاله السكاكى أنه فى صوره تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر فى الأصل ، وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى مثل : رجل جاءنى ، يقدر الأصل : جاءنى رجل ، على أن رجلا- بدل لا فاعل وفى رجلان جاءانى رجلان كذلك ، وفى رجال جاءونى ، جاءونى رجال كذلك ، كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ، ولا يلزم من ذلك القول بالبدليه بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى ، بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقه ، وحينئذ فلا يلزم إبراز ضمير التثنيه والجمع عند التأخير (قوله : فيلزمه) أى :

بدل لا فاعل ، ففى مثل : رجال جاءونى يقدر أن الأصل : جاءونى رجال ؛ فليتأمل.

(ثم قال) السكاكى (وشرطه) أى : وشرط كون المنكر من هذا الباب ، واعتبار التقديم والتأخير فيه (ألا يمنع من التخصيص مانع ...

******

السكاكى أو الوجه البعيد والمفرع عليه محذوف أى : حيث جعل النكره بدلا من الضمير على تقدير تأخيرها فيلزمه إبراز الضمير أى : استمرار إبرازه عند التأخير بالفعل فى مثل إلخ (قوله : بدل) أى : حقيقه (قوله : لا فاعل) أى : بل هو فاعل ؛ لأن نفى النفى إثبات (قوله : فإنه) أى : القول بالبدليه بالفعل عند التأخير (قوله : فضلا عن فاضل) أى : انتفى قول العاقل به زياده عن نفى قول الفاضل (قوله : يقدر أن الأصل إلخ) أى : فهذه الأصاله تقديريه كما يقدر المحال ، وحينئذ فلا يلزم منها وقوع تأخره على أنه فاعل معنى فقط ، بل بدل لفظا (قوله : يقدر أن الأصل جاءونى رجال) أى : ولا يلزم من كونه يقدر أن الأصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير ، بل يقال جاءنى رجال على أن رجال فاعل (قوله : فليتأمل) إنما قال ذلك ؛ لأنه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل. اه نوبى.

(قوله : ثم قال السكاكى إلخ) ثم هنا للترتيب فى الذكر والإخبار أى : ثم بعد ما تقدم عن السكاكى أخبرك بأن السكاكى قال إلخ ، وليست للترتيب الزمانى ، وأن القول الثانى بعد الأول فى الزمان ؛ لأن قول السكاكى إذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء. اه عبد الحكيم.

(قوله : من هذا الباب) أى : باب (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى)(١) وقوله : واعتبار التقديم إلخ من عطف السبب على المسبب (قوله : ألا يمنع إلخ) هذا توطئه لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم : " شرّ أهرّ ذا ناب" ، وبيان وجه التوفيق ، وإلا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع منه أمر جلى لا يحتاج لبيان (قوله : مانع) هو انتفاء فائده القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم أصله. ا ه الأطول.

١- الأنبياء : ٣.

كقولك : رجل جاءنى على ما مر) أن معناه : رجل جاءنى لا امرأه ، أو لا رجلان (دون قولهم شرّ أهر ذا ناب) (۱) فإن فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعنى : تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد : المهرّ شر لا خير) لأن المهر لا يكون إلا شرا (وأما على) التقدير (الثانى) يعنى : تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أى : لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام ؛ ...

******

(قوله : كقولك رجل جاءنى) أى : فإنه ليس فيه مانع من التخصيص فهو مثال للنفى (قوله : شر أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه أى : شر جعل الكلب ذا الناب مهرا أى : مصوتا ومفزعا (قوله : لأن المهر) أى : الأمر المفزع للكلب والموجب لتصويته لا يكون إلا شرا ؛ لأن حصول الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه ، وإذا كان كذلك فلا يتوهم أحد أن الإهرار يكون بالخير حتى يرد عليه بالحصر ؛ لأن نفى الشىء عن الشىء فرع عن إمكان ثبوته له ، هذا حاصل كلامه. وفيه نظر ؛ لأن التخصيص قد يكون فى المنزل منزله المجهول ، وقد يكون لمجرد التوكيد ، فاختصاص الشر بالهرير - وإن كان معلوما لكل أحد - فيجوز أن ينزل منزله المجهول ويستعمل فيه القصر ، أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد أو لغفله المخاطب عن كون المهر لا يكون إلا شرا ، بل يحتمل عنده أن يكون خيرا أيضا ، وقد يجاب بأن الأصل فى التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الإنكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه. تأمل.

إن قلت كون المهر لا يكون إلا شرا إنما يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص ، لا امتناعه كما ادعاه المصنف قلت : اللازم وإن كان عدم الاحتياج فقط إلا أن ما لا يحتاج له ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن. (قوله : فلنبوّه) أى : هذا التقدير عن مظان أى : موارد استعماله.

۱- مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ومخايله ، وأهرّ حمله على الهرير ، وهو أن يكشر السبع عن أنيابه ويصوّت إذا رأى ما يفزعه ، وذو الناب : السبع. [انظر أمثال الميدانى ۱ / ۳۲۶].

لأنه لا يقصد به أن المهر شر ، لا شران ، وهذا ظاهر (وإذ قد صرح الأئمه بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر فالوجه) أى : وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر بتنكيره) أى : جعل التنكير للتعظيم والتهويل ...

******

(قوله : لأنه لا يقصد إلخ) وذلك لأن هذا الكلام إنما يقال فى مقام الحث على شده الحزم لدفع هذا الشر ، والتحريض على قوه الاعتناء بدفعه لعظمه ، وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب تساهل المخاطب فى دفعه وقله الاعتناء ، وحينئذ فلا يصلح قصده من ذلك الكلام (قوله : وإذ قد صرح الأئمه إلخ) الظرف متعلق بمحذوف أى ولزم طلب وجه للتخصيص وقت تصريح الإئمه إلخ حيث تأولوه أى : لأنهم تأولوه أى : شر أهر ذا ناب أى : فسروه (قوله : بما أهر ذا ناب إلا شر) أى : ولا شك أن ما وإلا يفيدان الاختصاص (قوله : فالوجه) يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف الذى قدرناه أو أنه أجرى إذ مجرى إن لمرافقته إياه فى الحركه والسكون وعدد الحروف ، فأدخل الفاء فى جوابه كما قالوا فى قوله تعالى (فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَداءِ فَأُولئِكَ عِنْدَ اللهِ هُمُ الْكاذِبُونَ)(١) ومحصل ما فى المقام أن السكاكى ذكر أن فى : " شر أهر ذا ناب" مانعا من التخصيص ، والنحويون تأولوا هذا الكلام بما أهر ذا ناب إلا شر ، ولا شك أن ما وإلا يفيدان الاختصاص ، فبين الكلامين تناقض ، فأشار المصنف إلى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذى نفاه السكاكى تخصيص الجنس أو الفرد وما قاله النحاه تخصيص النوع ، فلا منافاه لعدم توارد النفى والإيجاب على شىء واحد (قوله : أى وجه الجمع إلخ) فى الحقيقه الوجه المطلوب إنما هو لإفاده المثال التخصيص ، وإن كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وقولنا بالمانع من التخصيص) أى : قول السكاكى ذلك ؛ لأن قوله : وإذ قد صرح إلخ : من كلامه (قوله : بتنكيره) أى : بسبب تنكيره أى : إن تفظيع شأن الشر

١- النور : ١٣.

ليكون المعنى : شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أى : فيما ذهب إليه السكاكى (نظر ؛ إذ الفاعل اللفظى والمعنوى) كالتأكيد والبدل ...

******

وتعظيمه جاء من تنكيره أى : من جعل تنكيره للتعظيم (قوله : ليكون المعنى شر عظيم إلخ) أى : فيصح قولهم : ما أهر ذا ناب إلا شر ، أى : إلا شر فظيع أى : عظيم لا شر حقير ؛ لأن التقييد بالوصف نفى للحكم عما عداه ، كما هو طريقه بعض الأصوليين (قوله : فيكون تخصيصا نوعيا) أى : لكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد.

(قوله : والمانع إنما كان من تخصيص إلخ) أى : إنما كان يمنع من تخصيص الجنس أو الواحد ، وحينئذ فلا منافاه بين قول السكاكى : إن فيه مانعا من التخصيص ، وبين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصا ؛ لأن كل واحد ناظر لجهه ، فالقوم ناظرون للتخصيص النوعى وهو المصحح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير والسكاكى ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل لهما إلا تقدير كون المسند إليه مؤخرا فى الأصل ثم قدم ، قال العلامه اليعقوبى ، ولا يخفى ما فى هذا الكلام من التحكم حيث التزم تقدير التأخير فى الأصل فى تخصيص الجنس والفرد دون النوع ، فإن اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص النوعى هو المغنى عن تقدير التقديم فيه وتجويز الابتداء فيهما يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف بأن يكون المعنى فى الأفراد مثلا : رجل واحد جاءنى ، وفى الجنس مثلا : واحد من جنس الرجال جاءنى (قوله : أى فيما ذهب إليه السكاكى) أى : من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص إلا إذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط ، وقدر بالفعل كونه فى الأصل مؤخرا ، ومن أن رجل جاءنى لا سبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا فى الأصل ، ومن انتفاء تخصيص الجنس فى : شر أهر ذا ناب (قوله : إذ الفاعل اللفظى) أى : كما فى : زيد قام ، وهذا رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص (إن جاز إلخ) فإنه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى (قوله : كالتأكيد والبدل)

(سواء فى امتناع التقـديم ما بقيا على حالهما) أى : ما دام الفاعل فاعلا ، والتابع تابعا ، بل امتناع تقديم التابع أولى (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) وكـذا تجويز الفسـخ فى التابع دون الفعل تحكم ؛ لأن امتناع تقـديم الفعل إنما هو عند كونه فاعلا ...

******

مثال للمعنوى فالتأكيـد كما فى أنا قمت والبـدل كما فى : رجل جاءنى (قوله : سواء فى امتناع التقـديم) أى : على العامل (قوله : أولى) أى : من امتناع تقـديم الفاعل ووجه الأولويه أنه إذا قـدم التابع بـدون المتبوع - الذى هو الفاعل - فقد تقديم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقديم متبوعه ، عليه وهو الفعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما إذا قدم الفاعل فله جهه واحده وهو تقديمه على عامله ، ولأـن التـابع لا يجوز تقـديمه اتفاقا ما دام تابعا بخلاف الفاعل ، فقـد أجاز بعض الكوفيين تقـديمه ؛ ولأن الفاعل إذا فسـخ عن الفاعليه وقدم يخلفه ضـميره بخلاف التابع إذا قدم فإنه لا يخلفه شىء واحترز المصنف بقوله : (ما بقيا على حالهما عما إذا فسخا ولم يبقيا على حالهما) فإنه لا امتناع فى تقديمها.

(قوله : فتجويز تقديم إلخ) أى : فتجويز السـكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعيه دون اللفظى مع بقائه على الفاعليه تحكم هذا ما يقتضـيه التفريع ، وكان الأولى للمصـنف أن يقول : فامتناع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله : سواء فى امتناع التقديم ، إذ المدعى اسـتواؤهما فى الامتناع. ولو قال : سواء فى تجويز الفسخ فتجويز إلخ لكان مناسـبا أيضا ، وتوضيح ذلك أنه يؤخذ من قول السـكاكى : إن جاز تأخيره فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوى وهو التابع ، ويؤخـذ من قول المصـنف على لسـان السـكاكى : أو لم يجز كمـا فى : زيـد قـام امتنـاع تقـديم الفاعل اللفظى ، فيقال له الفاعل المعنوى واللفظى سـيان فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ، وسـيان فى جوازه إن فسخا ولم يبقيا على حالهما ، فالحكم بجواز تقـديم المعنوى ، وبامتناع تقديم اللفظى هذا تحكم (قوله : تحكم) أى : بل فيه ترجيح المرجوح على ما أفاده الشارح بقوله : فلا امتناع إلخ (قوله : وكذا تجويز الفسخ فى التابع) أى : عن التابعيه

وإلا فلا امتناع فی أن یقال فی نحو : زیـد قام : أنه کان فی الأصل : قام زید فقدم زید ، وجعل مبتدأ ، کما یقال فی جرد قطیفه : إن جردا کان فی الأصل صفه فقدم وجعل مضافا. وامتناع تقدیم التابع حال کونه تابعا مما أجمع علیه النحاه ...

******

وقوله : دون الفاعل أی : عن الفاعلیه ، وهـذا رد لما یقال جوابا عن السـکاکی ، وحاصـله : أنه إنما جاز تقدیم الفاعل المعنوی ؛ لأن المعنوی لو أخر کان تابعا بـدلا أو تأکیـدا والتابع یجوز فسـخه عن التبعیه ، فلـذا قـدم کما فی : جرد قطیفه ، وأخلاق ثیاب ، والمؤمن العائـذات الطیر ، فـإن الأصـل : قطیفه جرداء أی : مجروده بمعنی بـالیه أو سـلخاء لا وبر فیها ؛ وثیاب أخلاق ، والمؤمن الطیر العائذات ، فقدمت الصـفه علی موصوفها ، وأضیفت إلیه بخلاف الفاعل اللفظی فإنه لا یجوز فسخه عن الفاعلیه ، فلم یقدم ، وحاصل الرد أن تجویز الفسـخ فی التابع دون الفاعل اللفظی تحکم ، بل کل منهما یجوز فیه الفسخ والتقدیم ؛ لأن الفاعلیه غیر لازمه لذات الفاعل کالتبعیه (قوله : وإلا فلا امتناع) أی : وإلا نقل أن امتناع تقدیم الفاعل إنما هو عند کونه فاعلا ، بل قلنا بالمنع مطلقا فلا یصح ؛ لأنه لا امتناع فی أن یقال إلخ

(قوله : وجعل مبتدأ) أی : وجعل ضـمیره فاعلا بدله ، وهذا مثال لتقدیم الفاعل بعد انسلاخه عن الفاعلیه ، (وقوله کما یقال إلخ) مثال لما إذا قدم التابع بعد انسـلاخه عن التبعیه (قوله : وامتناع تقدیم إلخ) هذا رد لما یقال جوابا عن السـکاکی ، وحاصل ذلک الجواب قولکم : إن تجویز التقـدیم فی المعنوی دون الفاعـل اللفظی تحکم ممنوع ؛ لأن التابع یجوز تقـدیمه باقیا علی تبعیته بل هو واقع کما فی قوله (۱) :

ألا یا نخله من ذات عرق

علیک ورحمه الله السّلام

فإن قوله (ورحمه الله) : عطف علی السّـلام فقد قدم التابع علی المتبوع باقیا علی تبعیته فی العطف ، فیقاس علیه التوکید والبدل ، إذ لا فرق ، بخلاف الفاعل اللفظی ، فلا یجوز تقـدیمه علی أنه فاعل فالقول بالتحکم مردود ، وحاصل ما أشار له الشارح من رد هذا الجواب : أن النحاه أجمعوا علی امتناع تقدیم التابع ما دام تابعا فی الاختیار ، وما

۱- البیت للأحوص - وهو فی شرح شواهد المغنی (۲ / ۷۷۷) ولسان العرب (۴ / ۲۳۷۸) ماده شیع

إلا فى العطف فى ضروره الشعر فمنع هذا مكابره ، ...

******

وقع فى هذا البيت فهو ضروره ، وحينئذ فمنع امتناع تقديم التابع ما دام تابعا مكابره أى عناد ودعوى بلا دليل (قوله : إلا فى العطف فى ضروره الشعر) أى : كما فى البيت السابق.

بقى أنه قد يقدم التوكيد أيضا للضروره كقوله (١) :

بنيت بها قبل المحاق بليله

فكان محاقا كلّه ذلك الشّهر

فإن كله توكيد للشهر وقد قدم عليه ، ولعل الشارح أسقط ذلك لاحتمال التأويل فى ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به ، بجعل كله تأكيدا للضمير المستتر فى كان العائد على الشهر وهو وإن لم يتقدم له ذكر لكن يدل عليه قوله قبل المحاق فقد تقدم مرجعه حكما وقوله : ذلك الشهر بدل من ذلك الضمير وتفسير له ، وإنما قلنا بعد ثبوت إلخ ؛ لأن هذا البيت من جمله أبيات تنسب للثعالبى هجوا فى امرأه عجوز تزوجها غاره له لما رآها محلاه ، ثم انكشفت سوءتها بعد التزوج ، وهو غير عربى ، وأولها :

عجوز تمنّت أن تكون فتيّه

وقد يبس الجنبان واحدودب الظّهر

تروح إلى العطّار تبغى شبابها

وهل يصلح العطّار ما أفسد الدّهر

وما غرّنى إلّا الخضاب بكفّها

وكحل بعينيها وأثوابها الصّفر

بنيت بها قبل المحاق إلخ ، بقى شىء آخر وهو أن أبا حيان ذكر فى الارتشاف أن بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف ، وأعجبنى حسنه زيد ، لكن الأحسن الإضافه نحو أكلت ثلث الرغيف ، وأعجبنى حسن زيد ، وهذا وارد على الشارح ، اللهم إلا أن يكون الشارح لا يسلم ذلك ، أو أن الإجماع الذى ذكره الشارح كما فى المطول فى التقديم على المتبوع والعامل جميعا وهو مما لم يقل به أحد فى السعه لا فى التوكيد ولا فى البدل ، وأما تقديمها على المتبوع فقد حكى فالحاصل أن قول الشارح

۱- البیت لجران العود ، فی شرح المرشدی علی عقود الجمان ۱ / ۸۵ ، وهو فی لسان العرب (۱ / ۳۶۷) ماده (بنی)

والقول بأنه فى حاله تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لأن هذا اعتبار محض (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) فى نحو : رجل جاءنى ...

******

مما أجمع عليه النحاه يجب أن يقيد بما إذا تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله ، وأما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكى فى البدل والتوكيد وهو غير عربى (قوله : والقول بأنه إلخ) أى : والقول فى نفى التحكيم بأنه إلخ ، وهذا رد الجواب عن التحكم من طرف السكاكى ، وحاصل ذلك الجواب أن قولكم تجويز التقديم فى المعنوى دون اللفظى تحكم ممنوع ، وذلك لأن المعنوى فى الأصل تابع وتقديم التابع ليجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور إذ غايه ما يلزم عليه خلو المتبوع من تابع ، وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل بجواز تقديمه بخلاف الفاعل اللفظى ، فإن تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل فى اللحظه التى وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه أيضا الإخلال بالجمله وخروجها عن كونها جمله ، فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الأمرين ، وحينئذ فلا تحكم.

(قوله : بخلاف الخلو عن التابع) أى : فليس محالا (قوله : فاسد) خبر القول أى :إن هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد ؛ لأن هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق. ا ه. سم.

وعلى هذا فقول الشارح ؛ لأن هذا أى الفسخ من كونه فاعلا فى الأصل ومبتدأ الآن اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أى : اعتبار وهمى محض لا بحسب الواقع ، وحينئذ فلا يضر ذلك الخلو ؛ لأنه ليس أمرا تحقيقيا ، والمضر إنما هو خلو الفعل عن الفاعل فى التركيب اللفظى ، ويحتمل وهو المتبادر أن هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق ؛ وذلك لأن خلو الفعل عن الفاعل حاله التحويل اعتبار محض غير لازم ، إذ يمكن اندفاعه باعتبار أن الضمير مقارن لاعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل فى لحظه من اللحظات ، وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظى فى جواز الفسخ فيهما (قوله : ثم لا نسلم إلخ) عطف على مدخول ، إذ بحسب المعنى كأنه قيل ،

(لو لا تقدير التقديم لحصوله) أى : التخصيص (بغيره) أى : بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص ...

******

وفيه نظر ؛ إذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوى ، ثم لا نسلم انتفاء إلخ ، كذا فى الفنرى ، وهذا منع لقول السكاكى لئلا ينتفى التخصيص ، إذ لا سبب له سواه (قوله : لو لا تقدير التقديم) الأولى لو لا تقدير التأخير ، إذ المقدر التأخير لا التقديم ، والجواب أن المراد بالتقديم ما هو متبادر منه وهو ما يكون فى الأصل مؤخرا ، ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم إنما هو لفرض التأخير ، أفاده عبد الحكيم.

(قوله : لو لا تقدير التقديم) جواب لو لا محذوف دل عليه ما قبله أى : لو لا تقدير التقديم لانتفى التخصيص (قوله : لحصوله بغيره) سند للمنع ، ولا يخفى أن سند المنع إنما يؤتى به بنحو لجواز كذا ، ولا يجزم فيه بشىء وإلا صار المانع مدعيا ولزم الغصب (قوله : كما ذكره السكاكى) أى : فى كتابه فى قوله : شر أهر ذا ناب ، وقوله : من التهويل بيان للغير أى : وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الأمور كما يحصل بتقدير التقديم ، فيجوز أن يقال : إن رجل جاءنى فيه تخصيص باعتبار التهويل أى : التعظيم أو التحقير لا باعتبار التقديم ، وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لو لا اعتبار التقديم لا يسلم ، وقد يجاب بأن مراد السكاكى بقوله لو لا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس أى : رجل لا امرأه أو الواحد أى : لا رجلان ، والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ، ولا يحصل بغيره كتقدير النوعيه أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك ، إن قيل : هذا الجواب ينافيه ما تقدم من أن الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لصحه الابتداء بالنكره ، فإنه يدل دلاله ظاهره على أن المراد مطلق التخصيص ؛ لأن صحه الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد ، بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعيه أو غيرها ، فالجواب أن المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لصحه الابتداء أى : مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص. ا ه. سم.

سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء. ومن العجائب أن السكاكى إنما ارتكب فى مثل : رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكره محضه ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجمله فعليه لا اسميه ...

******

(قوله : سواه) أى : سوى تقدير التقديم (قوله : لكن لزم ذلك من كلامه) أى : فقول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكى ، إذ لا سبب له سواه باعتبار ما لزم من كلام السكاكى ، وليس تقولا عليه بما لم يقل ، وهذا إشاره لجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره مما قلناه (قوله : حيث قال) أى : لأنه قال (قوله : إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد) أى : تقدير كونه مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى ، ثم قدم.

(قوله : لفوات شرط الابتداء) أى : بالنكره ، وذلك الشرط هو التخصيص أى : لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد ، فإن هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص فى المنكر سواه ، وعلم مما قاله هنا ، ومما قاله الشارح عنه سابقا من أن التخصيص بكونه بغيره أنه قد وقع فى كلام السكاكى تناقض ، لكن باعتبار الجواب السابق عنه يندفع ذلك التناقض (قوله : ومن العجائب) من هنا إلى قوله فافهم يوجد فى بعض النسخ دون بعض ، ولعله فى الأصل حاشيه لا من أصل الشارح. اه يس.

(قوله : ومن العجائب إلخ) لا يخفى أن الذى من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل إلخ ، لا أن السكاكى إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر ، فكان حق العباره أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أن المنكر فى مثل : رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ ، وأن الجمله فعليه لا اسميه ، مع أن السكاكى مصرح بأنه مبتدأ حيث قال : إنما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكره محضه ، وقد يجاب بأن قوله : وبعضهم يقرأ بالنصب عطفا على السكاكى ، ويجعل الذى من العجائب هو المجموع ، والحاصل أن ذلك البعض يقول إن المنكر فى مثل : رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ والجمله فعليه مع أنه عند السكاكى مبتدأ والجمله اسميه ؛ لأن السكاكى نفسه قال : إنما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكره ، فقد نسب هذا القائل للسكاكى شيئا لم يقل به. (قوله : نكره محضه) أى : خاليه

ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيده من كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح العلامه فى مثل : زيد قام وعمرو قعد أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامه فى هذا المقام : أن الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ؛ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحاله تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ؛ فافهم ...

******

عن المسوغ (قوله : ويتمسك فى ذلك) أى : ويستدل على ذلك القول (قوله : من كلام السكاكى) صفه لتلويحات أى : يتمسك بإشارات من كلام السكاكى بعيده من جملتها قوله : إن جاز تقدير كونه مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط وقدر ، فقال ذلك البعض فى هذا الكلام إشاره إلى أن المرفوع بدل ، وأن الجمله فعليه ، ووجه البعد أن هذا الكلام إنما يفهم أنه أمر تقديرى ، لا أنه بدل حقيقه مقدم (قوله : وبما وقع) أى : ويتمسك بما وقع أى : إن ذلك البعض تمسك بالتلويحات البعيده وبسهو الشارح العلامه ، وترك تصريح السكاكى بقوله لئلا يكون المبتدأ نكره محضه ، فإنه صريح فى كون المقدم مبتدأ ، وأن الجمله اسميه ، والمراد بالشارح العلامه القطب الشيرازى شارح المفتاح ، ومحل التمسك قوله أو بدلا مقدما (قوله : أن المرفوع) أى : من أن المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله : يحتمل أن يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامه على وجه السهو فلا يعارض قوله الآتى : إن الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه (قوله : ولا يلتفت) أى : ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم أى : يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت إلخ.

(قوله : حتى قال إلخ) غايه فى السهو ، والسهو فى هذا من حيث تفرقته بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ فى الثانى دون الأول ، فهذا أيضا سهو ، ويحتمل أن يكون غايه فى تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله : وأما لا على طريقه الفسخ إلخ (قوله : وأما التوابع إلخ) هو من جمله كلام الشارح العلامه (قوله : فافهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامى العلامه حيث قال أولا : يحتمل أن يكون فاعلا مقدما ،

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم شر لأن المعنى أن الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم ...

******

وقال ثانيا : إن الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ، وحيث قال أولا : بدلا مقدما ، وقال ثانيا : وأما لا على طريقه الفسخ فيمتنع تقديمهما - فتأمل.

ومن المعلوم أن غايه الشىء إما أعظم منه أو أدنى منه وهنا أعظم أى : أنه سها حتى إنه قال هذه المقاله الشنيعه وهى : أن الفاعل لا يتقدم بوجه ما ، ولا شك أن هذا الكلام سهو منه ومخالف للصواب ، والصواب أن الفاعل مثل التابع - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ثم لا نسلم إلخ) هذا رد لما ادعاه السكاكى من انتفاء تخصيص الجنس فى : " شرّ أهرّ ذا ناب".

(قوله : كيف وقد قال إلخ) أى : كيف يكون ممنوعا والحال أن الشيخ إلخ (قوله : لا من جنس الخير) أى : فقد نفى الإهرار عن الخير ، فيفيد ثبوت الإهرار له ، ولكن الحق مع السكاكى ؛ لأن الحصر لا يكون إلا للرد على متوهم ؛ لأن الشىء إنما ينفى إذا توهم ثبوته ومعلوم أن الكلب إذا حصل له الخير لا يحصل منه إهرار فلا يتوهم ثبوت الإهرار منه ، وحينئذ فيقبح الحصر ، وقول بعضهم : إن من عاده الكلب أن يهر دون أهله ويذب عنهم من يقصدهم بسوء ، فالهرير حينئذ لأجل الخير أعنى : إيقاظ أهله مردود ؛ لأن المتبادر من قولهم : " شر أهر ذا ناب" كون الشر بالنسبه إلى ذلك الكلب فيكون الخير أيضا معتبرا بالنسبه إليه لا إلى غيره - كذا قرر شيخنا العدوى. وفى عبد الحكيم : التحقيق أن صحه القصر وعدمها مبنيه على معنى الهرير ، فإن كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحه له ، إذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر ، وإن كان معناه مطلق الصوت كما فى مقدمه الزمخشرى ، فهو قد يكون لخير وقد يكون لشر فيصح القصر (قوله : ثم قال إلخ) عطف على ما قال الأول أو الثانى ، وكلمه ثم : للترتيب فى الذكر والإخبار ، والمعنى بعد ما أخبرتك عن قول السكاكى التقديم يفيد

فی التقوی لتضمنه) أی : لتضمن قائم (الضمیر) ...

******

الاختصاص بشرطین أخبرک عن قوله ویقرب إلخ ، فلا یرد أن حدیث القرب فی المفتاح مقدم علی حدیث الاختصاص ، فلا وجه لکلمه ، ثم کذا فی یس ، وفی عبد الحکیم : إن ثم فی جمیع تلک المواضع لمجرد الترتیب فی الذکر والتدرج فی مدارج الارتقاء ، ولا یلزم أن یکون الثانی بعد الأول فی الزمان ، بل ربما یکون مقدما کما فی قوله :

إنّ من ساد ثمّ ساد أبوه

ثمّ قد ساد قبل ذلک جدّه (۱)

فلا یرد أن قوله ویقرب إلخ مقدم علی بیان التخصیص فی کلام السکاکی ، وأما ما قیل : إن ثم للترتیب فی الإخبار فلا یقبله الطبع السلیم ، إذ لا فائده فی ذلک.

(قوله : فی التقوّی) إنما اقتصر علیه ولم یقل : والتخصیص لفقد شرطه عنده فی هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدیر کونه فی الأصل مؤخرا علی أنه فاعل معنی فقط ؛ لأنه لو أخر تعین کونه مبتدأ عند من یشترط فی رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عند من لم یشترط الاعتماد فهو نظیر قوله : زید قام ، ومثله لا یفید إلا التقوی کما تقدم ، وحاصل ما أراده بقوله ویقرب إلخ أن هو قام فیه تقو من غیر شبهه وزید قائم فیه تقو مع شبهه عدمه فیکون قریبا منه فی إفاده التقوی ، ولو قال ویقرب من زید قام زید قائم لم یحتج إلی قوله فی التقوی لأن زید قام لا یحتمل إلا التقوی بخلاف هو قام فإنه محتمل للتخصیص إن لوحظ أنه کان مؤخرا فی الأصل علی أنه تأکید للضمیر المستتر ، ومحتمل للتقوی إن لم یقدر مؤخرا ، فإن قلت لم قال من هو قام ولم یقل من زید قام مع أنه المناسب لفظا وهو ظاهر ومعنی ؛ لأنه نص فی التقوی عنده فاعتبار القرب إلیه أولی من اعتبار القرب إلی ما هو محتمل للتخصیص أیضا ؛ لأنه یوهم إن زید قائم یحتمل التخصیص ، قلت : إنما قال ذلک ؛ لأن المذکور فی کلام السکاکی قبل قوله ویقرب بیان التقوی فی المضمر المتقدم - أفاده عبد الحکیم.

۱- من الخفیف وهو لأبی نواس فی دیوانه ۱ / ۳۵۵ ، وخزانه الأدب ۱۱ / ۳۷ ، والدرر ۶ / ۹۳ ، ورصف المبانی ص ۱۷۴.

مثل : قام فبه يحصل للحكم تقوّ (وشبهه) أى : شبه السكاكى مثل : قائم التضمن للضمير (بالخالى عنه) أى : عن الضمير (من جهه عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبه) نحو : أنا قائم ، وأنت قائم ، وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير ، نحو : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل ، وبهذا الاعتبار قال : يقرب ، ولم يقل نظيره ، وفى بعض النسخ : وشبهه ...

******

(قوله : مثل قام) صفه لمصدر محذوف أى : تضمنا مثل تضمن قام له (قوله : فبه) أى : فبسبب تضمنه للضمير ، وقوله يحصل للحكم تقوّ أى : لتكرر الإسناد ؛ لأن القيام مسند مرتين مره لزيد ، ومره لضميره (قوله : وشبهه) فى قوه التعليل لأحد الأمرين اللذين تضمنهما قوله ، ويقرب وهو انحطاطه فى التقوى عن هو قام كما أن قوله : لتضمنه تعليل للأمر الآخر ، وهو أن فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغه الماضى كما هو ظاهر الشارح ، أما على ضبطه بصيغه الاسم فقوله وشبهه إلخ : تعليل لأحد الأمرين السابق ، لا فى قوه التعليل له (قوله : مثل قائم) أى : قائم وأمثاله (قوه : بالخالى عنه) أى : بالاسم الجامد الذى لا يتحمل ضميرا البته (قوله : من جهه عدم تغيره) الضمير القائم (قوله : وبهذا الاعتبار) أى : وهو شبهه بالخالى قال : ويقرب ، وحاصله أن قائم المتضمن للضمير له جهتان جهه يشبه بها الفعل وهى جهه تحمله للضمير وجهه يشبه بها الاسم الجامد وهى عدم تغيره فى الحالات الثلاثه ، فكأنه لا ضمير فيه فبالجهه الأولى قرب من هو قام فى تقوى الحكم ، وبالثانيه بعد عنه فلم يكن نظيره فلأجل هذا جعله قريبا ولم يجعله نظيرا (قوله : وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم إلخ) أنت خبير بأن هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمى على التقديرين فلا معنى لنسبه أحدهما لبعض النسخ ، والمعروف عند المصنفين فى مثل هذا أن يقال قوله وشبهه يحتمل أن يكون بصيغه الفعل الماضى ، وأن يكون بلفظ الاسم. اه يس.

وقد يقال : مراد الشارح وفى بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم ، وحينئذ فلا اعتراض على الشارح - كذا قرر شيخنا العدوى.

بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعنى أن قوله : يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى فى : زيد قام ؛ فالأول لتضمنه الضمير ، والثانى : لشبهه بالخالى عن الضمير (ولهذا) أى : ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى : مثل : قائم مع الضمير ، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جمله ...

******

(قوله : بلفظ الاسم) أى : بفتح الشين المعجمه والباء الموحده مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثله ، لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم ؛ لأنه بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالباء.

(قوله : مجرورا) أى : لا منصوبا على أنه مفعول معه ؛ لأنه مقصور على السماع عند سيبويه وهذا وجه التعسف الذى ذكره فى المطول كما أفاده الفنرى ، ورده العلامه عبد الحكيم : بأن ابن مالك ذكر فى التسهيل ، وكذا غيره أن الصحيح أن المفعول معه قياسى فلا يظهر أن يكون هذا وجها للتعسف ، ووجه التعسف المذكور بأمور كلها قابله للخدش مذكوره فى حاشيه العلامه المذكور (قوله : وليس مثل التقوى) أى : وليس ذلك الشىء الذى فيه من التقوى مثل إلخ (قوله : فالأول) أى : فالتقوى الذى فيه لأجل تضمنه الضمير فتضمن الضمير عله الأول (قوله : والثانى) أى : كون التقوى الذى فيه ليس مثل التقوى فى هو قام لأجل شبهه بالاسم الجامد الخالى عن الضمير : كرجل فالشبه بالجامد عله للثانى. (قوله : وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) أى : نحو زيد قائم أبوه ، فقائم أبوه ليس جمله ولا معاملا معاملتها ، واعترض على الشارح فى جعله هذا فى حيز التعليل بقوله : ولهذا مع أن هذا التعليل لا يتأتى فيه ، بل اسم الفاعل إذا دفع الظاهر كان كالفعل فى أن كلا منهما لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر ، وإنما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالإفراد حملا له على المسند للضمير كما أوضح ذلك فى المطول ، والحاصل أن قائم إذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالإفراد لشبهه بالخالى من جهه عدم تغيره فى الخطاب والغيبه ، وإذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالإفراد حملا له على ما إذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه : كالفعل لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جمله ، ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جمله صورتان وهما

ولا ـ عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى : معامله الجمله (فى البناء) حيث أعرب فى مثل : رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومما يرى تقديمه) أى : ومن المسند إليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم ...

******

ما إذا وقع مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان ، أو وقع صله للموصول نحو : جاء القائم أبوه ؛ لأنه يقدر بالفعل - كذا ذكر السيد فى شرح المفتاح ، وفى يس : إن المقرر فى النحو أن صله أل شبه جمله لا جمله - فتأمل.

(قوله : ولا عومل قائم مع الضمير) أى : وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلاله الأول (قوله : فى البناء) فيه نظر ؛ لأن الجمله من حيث هى لا ـ تستحق إعرابا ، ولا ـ بناء ، وحاصل الجواب : أنه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحى ، بل عدم ظهور إعراب متبوعها عليها أى إنه لم يعامل معامله الجمله فى عدم ظهور إعراب المتبوع عليها ، بل هذا ثبت له ظهور إعراب المتبوع عليه دون الجمله فلم يثبت لها ذلك ، وهذا لا ينافى أن الجمله قد تكون معربه محلا ، فنفى الإعراب والبناء عنها إنما هو بالنظر للفظها.

(قوله : فى مثل : رجل قائم ، ورجلا قائما ، ورجل قائم) أى : فإن الوصف قد أعرب مع تحمله للضمير فى هذه الأحوال أى : للضمير فى هذه الأحوال أى : أجرى عليه إعراب المتبوع لفظا ، ولو قيل رجل قام ، ورجلا قام ، ورجل قام لكانت تلك الجمله الواقعه صفه مبنيه بمعنى أنه لم يجر عليها إعراب المتبوع لفظا ، بل محلا.

(قوله : ومما يرى) على صيغه المتكلم المبنى للفاعل أو الغائب المبنى للمجهول - كذا فى الأطول ، وفيه أيضا أن قوله : ومما يرى تقديمه كاللازم إلخ هذا الحكم لا ينبغى أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكنايه ، بل يجرى فى المجاز أيضا فيرى تقديم المسند إليه فى أنت تقدم رجلا ـ وتؤخر أخرى ، كاللازم لكونه أعون على المراد وهو إيراد الحكم على وجه أبلغ ، إذ المجاز أبلغ من الحقيقه (قوله : كاللازم) حال من تقديم أى حاله كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم فى القياس كتقديم لازم الصداره ، فتقديم هذا ليس بلازم فى القياس ، بل مثله من حيث إنه لازم فى الاستعمال ، ولذا لم يقل لازما ،

لفظ مثل وغير) إذا استعملا على سبيل الكنايه (فى نحو : مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ؛ بمعنى : أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إراده تعريض بغير المخاطب) ...

******

وقال كاللازم ، والحاصل إنه إنما لم يقل : ومما يرى تقديمه لازما لفظ مثل وغير إذا استعملا على سبيل الكنايه إشاره إلى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ، ولكن اتفق أنهما لم يستعملا فى الكنايه إلا مقدمين فأشبها ما اقتضت القواعد تقديمه ، حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكنايه بأن قيل لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعا ، ولو اقتضت القواعد جوازه.

(قوله : لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر ؛ لأنهما المستعملان فى كلامهم ، والقياس يقتضى أن يكون ما هو بمعناهما : كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير - كذلك قاله عبد الحكيم.

وكذلك الإضافه للكاف ليست قيدا ، بل كذلك مثلى أو مثله ، وغيرى وغيره - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : على سبيل الكنايه) أى : من إطلاق اسم الملزوم وإراده اللازم ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب أى : عن كل من كان متصفا بصفاته ، والمخاطب من هذا العام ؛ لأنه متصف بتلك الصفات ، فيلزم أنه لا يبخل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد أطلق اسم الملزوم وهو نفى البخل عن المماثل ، وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب ، وكذا إذا قيل : غيرك لا يجود ؛ لأنه إذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم فى الغير انحصر الجود فيه ؛ لأن الجود صفه وجوديه لا بد لها من محل تقوم به ومحلها إما المخاطب أو غيره ، وقد نفى قيامها بكل فرد غير المخاطب ، فلزم قيامها به ، فقد استعمل اللفظ فى المعنى الموضوع له وهو نفى الجود عن كل مغاير وأريد لازمه ، وهو إثبات الجود للمخاطب (قوله : مثلك لا يبخل إلخ) المجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالإضافه ، وإن لم يتعرفا بها لتوغلهما فى الإبهام - قاله الفنرى.

(قوله : بمعنى أنت لا تبخل) وأنت تجود لف ونشر مرتب (قوله : من غير إراده تعريض بغير المخاطب) أى : من غير إراده التعريض بغير المخاطب ، وهذا حال من نحو

بأن يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب ، أو غير مماثل بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكنايه ؛ ...

******

المضاف إلى المثالين ولفظ من زائد فى الإثبات لتضمنه النفى ؛ لأنه فى قوه لا مع إراده تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه أنه لو أريد التعريض بأن أريد بالمثل أو للغير إنسان معين لم يكن تقديمه كاللازم ؛ وذلك لأن التقديم إنما كان كاللازم عند ارتكاب الكنايه لكونه أعون على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق الكنايه ، وإذا أريد التعريض فلا كنايه (قوله : بأن يراد بالمثل) تصوير للمنفى وهو إراده التعريض ، فإذا قلت مثلك لا يبخل مريدا من المثل شخصا معينا جوادا مماثلا للمخاطب ، أو قلت غيرك لا يجود مريدا بالغير بخيلا آخر معينا كان الكلام من قبيل التعريض لا من قبيل الكنايه ؛ لأنه يلزم من نفى بخل شخص معين مماثل للمخاطب نفى بخله ولا يلزم من نفى الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب ؛ لأنه يتحقق فى شخص آخر مغاير لذلك المعين وللمخاطب ، ثم إن جعل هذا تعريضا فيه نظر ، إذ لا تعريض فى الكلام المذكور بذلك الإنسان ، بل الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامه دون الإماله إلى عرض وجانب ، وإنما يكون التركيب من قبيل التعريض إذا قصد وصف المخاطب بالبخل ، وأما على ما ذكره الشارح من إراده واحد معين بالمثل والغير فالتركيب ليس كنايه ولا تعريضا ، وأجيب بأنه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الآتى فى الكنايه وهو الإشاره إلى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه ، بل المراد التعريض اللغوى وهو الإشاره على وجه الإجمال والإبهام وعدم التصريح ولا شك أنك لم تصرح بالمعرض به ، بل أجملته وأبهمته ، ولهذا الجواب اندفع أيضا ما يقال التعريض من قبيل الكنايه فيلزم أن يكون الكلام كنايه وغير كنايه - وهو باطل ، وأجيب عنه أيضا بأن التعريض لا يلزم أن يكون نوعا من الكنايه ، بل هو أعم من ذلك ، إذ قد يكون كنايه ومجازا وحقيقه (قوله : إنسان آخر) أى : معين ، وقوله مماثل للمخاطب : راجع لقوله بالمثل (قوله : أو غير مماثل) بالإضافه راجع لقوله والغير (قوله : بل المراد) أى : بقولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ، وقوله نفى البخل عنه أى : عن المخاطب وهذا إضراب على قوله من غير إراده

لأنه إذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وإنما يرى التقديم فى مثل هذه الصوره كاللازم (لكونه) أى : التقديم ...

******

تعريض إلخ ، وقوله على طريق الكنايه لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم ، وإراده اللازم لجواز إراده المعنى الحقيقى أيضا (قوله : لأنه إذا نفى إلخ) هذا توجيه للكنايه فيه ، وبيان للزوم المحقق لها وقوله : لأنه أى : البخل وقوله عمن كان على صفته أى : عن كل من كان على صفه المخاطب ؛ لأن معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يبخل ، والمخاطب من هذا العام ؛ لأنه متصف بتلك الصفات ، فيلزم أنه لا يبخل ؛ لأن الحكم على العام ينسحب على كل فرد من أفراده (قوله : من غير قصد إلى مماثل) أى : بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى : إنسان آخر غير المخاطب ، لا يقال التعليق بالمشتق يؤذن بعليه المشتق منه ، والمشتق منه موجود فى المخاطب ، فيلزم أنه لا يبخل ؛ لأنا نقول الحكم على العموم من غير ملاحظه مماثل معين يفهم منه فى العرف عليه الوصف وهو المماثله بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى : إنسان آخر غير المخاطب ، ولم يرد العموم فلا يفهم عرفا منه عليه الوصف فلا يلزم فيه أن يكون المخاطب لا يبخل ؛ لأن الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم. ا. ه سم.

(قوله : وإثبات الجود) عطف على نفى البخل لا على قوله نفيه عنه أى : والمراد من غيرك لا يجود ؛ إثبات الجود للمخاطب بسبب نفيه إلخ وهذا توجيه للكنايه فى التركيب الثانى ، وبيان للزوم المحقق لها ، وقوله من غيره أى عن كل مغاير له بخلاف ، ما إذا أريد به معين ، فإنه لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب ؛ لأنه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب ، وقوله : مع اقتضائه محلا من جمله الدليل ووجه الاقتضاء أن الجود صفه موجوده فى الخارج وكل ما هو كذلك ، فلا بد له من موصوف أى : محل يقوم به ، ثم إنه ليس له إلا محلان المخاطب والغير ، فإذا انتفى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب (قوله : فى مثل هذه الصوره) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى ، إذ

(أعون على المراد بهما) أى : بهذين التركيبين ؛ لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكنايه التى هى أبلغ ، والتقديم لإفاده التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله : كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم ؛ نص عليه فى دلائل الإعجاز

******

المتبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود تركيب واحد وكلام القوم صريح فى أنهما تركيبان (قوله : أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من إن قلت : إن التأخير لا إعانه فيه على المراد ؛ لأن التقوى الذى يحصل به الإعانه على المراد إنما يتأتى بالتقديم ، وحينئذ فلا وجه للتعبير بأعون ، قلت أفعل ليس على بابه أى : لكونه معينا ، وقوله : لأن الغرض عله لكونه معينا (قوله : إثبات الحكم) أعنى الجود : وانتفاء البخل عن المخاطب وفى هذا إشاره إلى أنهما من الكنايه المطلوب بها نسبه لا المطلوب بها صفه ولا المطلوب بها غير صفه ولا نسبه ، بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفه قولك : طويل النجاد ، فإن المطلوب بها : طول القامه ، ومثال المطلوب بها صفه وغير نسبه قولك : حتى مستوى القامه عرض الأظفار فى الكنايه عن الإنسان ، فإنه غير نسبه وغير صفه (قوله : أبلغ) أى : من التصريح ؛ لأنها من باب دعوى الشىء ببينه ، إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم ، فقولك : فلان كثير الرماد فى قوه قولك : فلان كريم ؛ لأنه كثير الرماد ، وكذلك هنا قولك غيرك لا يجود فى قوه أنت تجود ؛ لأن غيرك لا يجود ، فالحاصل أن المقصود من التركيبين إثبات الحكم على وجه أبلغ.

(قوله : لإفادته التقوى) عله لقوله أعون مقدمه عليه أى : والتقديم معين على ذلك لإفادته للتقوى ، وإنما كان معينا له ؛ لأنه من ناحيته ؛ لأن الكنايه تفيد إثبات الحكم بطريق أبلغ ، وكذلك التقرير (قوله : على ذلك) أى : على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ (قوله : إنه كان مقتضى القياس إلخ) أى : وذلك ؛ لأن المطلوب وهو إثبات الجود للمخاطب ، وانتفاء البخل عنه يحصل بالكنايه ، وهى حاصله مع التأخير كالتقديم ، فكان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله : إلا على التقديم) أى : فأشبه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكنايه بأن قيل

(قيل وقد يقدم) المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى ...

******

لا يبخل مثلك ، ولا يجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعا ، وإن اقتضت القواعد جوازه (قوله : قيل وقد يقدم إلخ) قائله ابن مالك وجماعه ، وإنما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغه التمريض وهو قيل للبحث فى دليله ، وإلا ، فالحكم مسلم كما يأتى (قوله : وقد يقدم) الواو من جمله المحكى ، وهى إما للعطف على ما قبله فى كلام القائل أو للاستئناف ، وما قيل إنه معطوف على مقول قول عبد القاهر عطف تلقين ، كما يقال : سأكرمك ، فتقول : وزيدا ، أى : قل : وزيدا ، فليس بشىء ، إذ لا معنى لتلقين القائل للشيخ هذا الكلام ، وأيضا لا يطرد فى قول عبد القاهر ، وقد يقدم ليفيد تخصيصه فإنه لا يمكن أن يكون فيه لعطف التلقين.

(قوله : المسور بكل) فيه ميل لمذهب المناطقه القائلين الموضوع هو المضاف إليه لفظه كل ، وأما هى فهى داله على كميه الأفراد ، وإلا فالنحاه يجعلون كل هى المسند إليه وقوله المسور بكل أى : أو ما يجرى مجراه فى إفاده العموم لجميع الأفراد كأل الاستغراقيه ، ولفظ جميع ، وإنما اشترط أن يكون مقرونا بكل ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه نحو :زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم ، إذا لا عموم فيه وكذلك إذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفى لم يجب تقديمه نحو : كل إنسان قام ، وقام كل إنسان ، لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم المسند إليه أو أخر ، وبقى شرط ثالث : وهو أن يكون المسند إليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك : كل إنسان لم يقم أبوه ، فإنه لو أخر كل إنسان بأن قيل : لم يقم أبو كل إنسان لم يكن فاعلا لفظيا لأخذ المسند فاعله فلا يجب التقديم فى تلك الحاله لعدم فوات العموم ؛ لأن العموم حاصل على كل حال سواء قدم المسند إليه أو أخر ، بقى شىء آخر وهو أن الكلام فى بيان أحوال المسند إليه مطلقا ، وحينئذ فمن أين أخذ الشارح تقييده بما ذكر ، وقد يقال أخذ الشارح ذلك من قرينه السياق وفى كلام بعضهم أن الضمير فى قول المصنف ، وقد يقدم إن جعل راجعا للمسند إليه فى الجمله كانت كلمه قد للتقليل ؛ لأن هذا التركيب قليل بالنسبه لغيره وأن جعل الضمير راجعا للمسند إليه المقيد بما قاله الشارح بقرينه سياق الكلام كانت للتحقيق.

(لأنه) أى : التقديم (دال على العموم) أى : على نفى الحكم عن كل فرد (نحو : كل إنسان لم يقم) فإنه يفيد نفى القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان (بخلاف ما لو أخر ، نحو : لم يقم كل إنسان فإنه يفيد نفى الحكم عن جمله الأفراد

******

(قوله : لأنه دال على العموم) أى : على عموم النفى وشموله يعنى : أن المسند إليه إذا كان مستوفيا للشروط المذكوره ، وكان المتكلم قصده فى تلك الحاله إفاده العموم ، فإنه يجب عليه أن يقدم المسند إليه لأجل أن يفيد الكلام قصده ، إذ لو أخر لم يطابق مقصوده ؛ لأنه لم يفد العموم حينئذ ، فالغرض من قول المصنف لأنه دال إلخ بيان للحال التى لأجلها ارتكب التقديم لا استدلال عقلى ، إذ هذا أمر نقلى والواجب إثباته بالنقل ، ولبعض الأفاضل قول المصنف ؛ لأنه دال إلخ أى : من دلاله المقتضى بالفتح على المقتضى بالكسر فهى غايه مترتبه على التقديم ، وإن أريد الدلاله على قصد العموم كان عله باعثه (قوله : أى على نفى الحكم) أى : المحكوم به ، وقوله عن كل فرد أى من أفراد ما أضيف إليه كل (قوله : نحو كل إنسان لم يقم) أى : كل فرد اتصف بعدم القيام ومحكوم عليه به ، ولا يقال الضمير فى لم يقم عائد على كل إنسان فيكون العموم واقعا فى حيز النفى فيكون هذا التركيب من سلب العموم ؛ لأنا نقول مراعاه الاسم الظاهر أولى من مراعاه ضميره ، وأيضا يلزم على مراعاه الضمير أنه لم يتحقق عموم السلب أصلا ، ولا قائل بذلك.

(قوله : فإنه يفيد نفى القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفى لا بالقيام أى : فإنه يفيد أن انتفاء القيام ثابت لكل واحد ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الحكم فى عموم السلب يلاحظ مطلقا ، وأن متعلق النفى فيه الأفراد (قوله : بخلاف ما لو أخر) ما زائده كما فى قوله تعالى : (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)(1) ولو شرطيه جزاؤها قوله : فإنه يفيد نفى الحكم إلخ إن جاز وقوع الجمله الاسميه جوابا للو كما فى المغنى ومحذوف إن لم يجز كما فى الرضى أى لم يدل على العموم ، وقوله : فإنه تعليل له ، وإنما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على بيان مخالفه التقديم والتأخير (قوله : فإنه يفيد نفى الحكم) أى :

۱- الذاريات : ۲۳.

لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى ، والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفى الشمول ...

******

المحكوم به كالقيام فى المثال ، وقوله عن جمله الأفراد أى : عن الأفراد المجمله أى : التى لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا ، بل أبقيت على شمولها للأمرين (قوله : لا عن كل فرد) أى : فقط فلا ينافى أن رفع الإيجاب الكلى يصدق بالنفى عن كل فرد كما سيأتى ، وإيضاح المقام أن تقول : إن عموم السلب وسلب العموم النظر فيهما إنما هو للأفراد لا للجمله أعنى : الهيئه الاجتماعيه ، وإنما الفرق بينهما من جهه كون فرد متعلقا للنفى أو متعلقا للمنفى ، فإن كان الأول فهو عموم السلب ، وإن كان الثانى فهو سلب العموم ، فإذا قلت : كل إنسان لم يقم فمعناه القيام انتفى عن كل فرد من أفراد الإنسان ، فالقيام ملحوظ على وجه الإجمال والنفى تعلق بالأفراد بعد تعلقه بالقيام وارتباطه به ، وإذا قلت : لم يقم كل إنسان انتفى ، فالقيام ليس ملحوظا على وجه الإجمال ، بل ملحوظ تعلقه بكل فرد ، ثم إن انتفاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض ، وبعدم حصوله من كل واحد ؛ لأنه رفع للإيجاب الكلى ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلى والجزئى وأيّا ما كان يتحقق السلب الجزئى ، ولذا تراهم يقولون إن سلب العموم من قبيل السلب الجزئى ؛ لأنه هو المحقق إذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن قول المصنف : فإنه يفيد نفى الحكم عن جمله الأفراد ، عن فيه بمعنى على أى : يفيد أن الحكم على جميع الأفراد انتفى ، والمراد بالجمله الأفراد المجمله التى لم تعين بكونها كلا ، أو بعضا لا الهيئه الاجتماعيه - فتأمل.

(قوله : يفيد عموم السلب) أى : نفى الحكم عن كل فرد (قوله : وشمول النفى) تفسير لما قبله ؛ لأن العموم معناه الشمول والسلب معناه النفى (قوله : لا يفيد إلا سلب العموم) إنما أتى بأداه الحصر فى الثانى دون الأول ؛ لأن عموم السلب يستلزم سلب العموم ؛ لأن عموم السلب من قبيل السلب الكلى وسلب العموم من قبيل السلب الجزئى ، والسلب الكلى مستلزم للسلب الجزئى ؛ لأن انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الأفراد ، فلذا لم يأت فيه بأداه الحصر لئلا يقتضى أن التقديم إنما يفيد

(وذلك) أى : كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لإفاده معنى جديد مع أن التأسيس راجح ...

******

عموم السلب دون سلب العموم ، مع أنه لازم له بخلاف سلب العموم ، فإنه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الأفراد ؛ فلذا أتى فيه بأداه الحصر ، وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافى ما مر ، من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض ، وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر - فتأمل.

(قوله : وذلك) أى : وإنما كان ذلك أى تقديم المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى مفيدا لعموم السلب وتأخيره عنه مفيد السلب العموم ، ولم يعكس الأمر لأجل أن ينتفى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند انعكاس المفاد ، وحاصل ما ذكره المصنف من الدليل أن تقول : لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفى والتأخير مفيدا لنفى العموم ، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، لكن اللازم باطل ؛ لأن التأسيس خير من التأكيد ؛ لأن حمل الكلام على الإفاده خير من حمله على الإعاده فالملزوم مثله فقول الشارح مع أن التأسيس إلخ إشاره للاستثنائيه وقوله وبيان لزوم إلخ : بيان للملازمه والشرطيه ، وحاصله أن تقديم المسند إليه المنكر بدون كل نحو : إنسان لم يقم لسلب العموم ونفى الشمول ، وتأخير نحو : لم يقم إنسان لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا لتكون كل للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح ، فإن قلت : إفاده التقديم لعموم النفى وإفاده التأخير لسلب العموم أمر لغوى ، والأمور اللغويه إنما تثبت بالسماع لا بالاستدلال ، فقول ذلك القائل لئلا يلزم إلخ : دليل باطل لا يفيد شيئا أجيب بأن ذلك القائل متمسك فى أصل دعواه أن المسند إليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب ، وتأخيره يفيد سلب العموم باستعمال البلغاء لذلك ، والاستعمال دليل اللغه ، وأما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد إلخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق ، وللمناسبه بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله : لإفاده معنى جديد) أى : لم يكن حاصلا قبله

لأن الإفاده خير من الإعاده وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس.

أما فى صوره التقديم فلأن قولنا : إنسان لم يقم - موجبه مهمله ؛ أما الإيجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان لا بنفى القيام عنه لأنه حرف السلب وقع جزءا من المحمول ، وأما الإهمال فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كميه أفراد الموضوع ...

******

(قوله : لأن الإفاده خير من الإعاده) فيه نظر ؛ لأن الإعاده قد تكون متعينه فيما إذا اقتضى الحال التأكيد كما إذا كان المخاطب منكرا ، وليس معه ما يزيل إنكاره ، فإنه يجب التأكيد والإعاده له ، وأجيب بأن كون الإفاده خيرا من الإعاده بالنظر للغالب أو بالنظر لنفس الأمر وقطع النظر عن المقامات والعوارض ، إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض ، فإن قلت ما ذكره من أن الإفاده خير من الإعاده معارض بأن استعمال كل فى التأكد أكثر ، فالحمل عليه راجح ، قلت : كثره استعمالها فى التوكيد ممنوع ؛ لأن استعمالها فيه مشروط بإضافتها للضمير وعدم تجردها عن العوامل اللفظيه. ا. ه عبد الحكيم.

(قوله : وبيان لزوم ترجيح إلخ) أى : وانعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن كان مفاد التقديم نفى العموم والشمول ، ومفاد التأخير شمول النفى ، وبيان مبتدأ خبره محذوف أى : نذكره لك أو ظاهر (قوله : أما فى صوره التقديم إلخ) أى : أما لزوم الترجيح المذكور فى صوره التقديم لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله : فلأن قولنا إنسان لم يقم) أى : فى المثال الأول قبل دخول كل.

(قوله : موجبه مهمله) كلامه يقتضى أنه يتعين فيها ذلك ، ولا يصح أن تكون سالبه وليس كذلك ، بل يصح فيها ذلك إن قدرت الرابطه بعد حرف السلب على حد قولهم فى الإنسان : ليس بكاتب إنها موجبه معدوله إن قدرت الرابطه قبل حرف السلب ، وجعلت حرف السلب جزءا من المحمول وسالبه إن قدرت الرابطه. بعد حرف السلب فتكون مفيده لسلب الربط ، وأجيب بأن الرابطه لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب ؛ لأن لم شديده الاتصال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين أن تكون موجبه معدوله (قوله : لأن حرف السلب وقع جزءا من المحمول) أى : فهى موجبه معدوله

مع أن الحكم فيها ما صدق عليه الإنسان وإذا كان إنسان لم يقم موجبه مهمله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كل فرد ...

******

المحمول وهذا الذى ذكره الشارح وجه لفظى للفرق بين المعدوله والسالبه ، لكنه جار فى لم يقم إنسان أيضا مع أنه سالبه على ما سيأتى ، والتحقيق أن الحكم إن كان بسلب الربط فهى سالبه ، وإن كان بربط السلب فهى معدوله فالمحكوم به فى إنسان لم يقم ثبوت عدم القيام إلى الفاعل فهى معدوله ، وفى لم يقم إنسان سلب ثبوت القيام عن الإنسان فهى سالبه - انظر عبد الحكيم.

(قوله : مع أن الحكم إلخ) هذا تتمه الدليل على أنها مهمله ولو لم يذكره لوردت الطبيعيه : كالإنسان نوع فإنه لم يذكر فيها ما يدل على كميه الأفراد ، لكن ليس الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان من الأفراد ، بل الحكم فيها على الطبيعه ومحصل الفرق بينهما أن المهمله يذكر فيها ما يدل على كميه الأفراد مع كون الحكم فيها على الماصدق أى : الأفراد ، وأما الطبيعيه فهى وإن كان لم يذكر فيها ما يدل على كميه الأفراد ، لكن ليس الحكم فيها على الماصدق ، بل على الطبيعه (قوله : وإذا كان إنسان لم يقم إلخ) مرتبط بقوله فلأن قولنا إنسان لم يقم موجبه مهمله (قوله : يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جمله الأفراد) أى : عن الأفراد مجمله ، وانتفاء قيام الجمله يصدق بعدم حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد ، وأيّا ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق فقول الشارح لا عن كل فرد أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ، ثم إن الأولى أن يقول يجب أن يكون معناها ثبوت نفى القيام عن جمله الأفراد ليوافق ما تقدم له سابقا حيث قال حكم : فيها بثبوت عدم القيام ، وإلا فنفى القيام عن جمله الأفراد ليس معنى الموجبه المهمله المعدوله المحمول ، نعم هو لازم لمعناها الذى هو ثبوت عدم القيام لجمله الأفراد ؛ لأنه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفاؤه ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى يجب أن يكون محصل معناها ، أو المراد يجب أن يكون معناها أى : اللازمى لا المطابقى واختار التعبير بذلك لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان - أفاده عبد الحكيم.

(لأن الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوه السالبه الجزئيه) عند وجود الموضوع ، نحو : لم يقم بعض الإنسان ؛ بمعنى : أنهما متلازمان فى الصدق لأنه قد حكم فى المهمله بنفى القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ، وأيا ما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه ...

******

(قوله : لأن الموجبه إلخ) عله للزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانعكاس المفاد بالتقديم ، لكن بالوسائط التى ذكرها الشارح (قوله : لأن الموجبه المهمله) أى : وهى التى تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الأفراد أو كلها وقوله المعدوله المحمول أى : التى جعل حرف النفى جزءا من محمولها كقولنا : إنسان لم يقم.

(قوله : فى قوه السالبه الجزئيه) أى : وهى التى ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض نحو : لم يقم بعض الإنسان (قوله : عند وجود : الموضوع) دفع بهذا ما يقال : إن السالبه الجزئيه أعم من الموجبه المعدوله والمهمله ؛ لأنها تصدق عند وجود موضوعها فى الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبه المهمله ، فإنها لا تصدق إلا عند وجوده ، وحينئذ فكيف تكون فى قوتها ، وحاصل الدفع أن المراد أنها فى قوه السالبه عند وجود موضوع السالبه كما فى هذه التى مثل بها المصنف وهذا لا ينافى أنها عند عدمه لا تكون فى قوتها ، بل أعم (قوله : بمعنى أنهما متلازمان) أى : أن معنى كون الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوه السالبه الجزئيه أنهما متلازمان فى الصدق أى : التحقق فكلما تحقق معنى إحداهما تحقق معنى الأخرى ، ثم إن ما ذكره الشارح من تلازمهما فى الصدق بيان للواقع وإلا فيكفى فى ثبوت المدعى استلزام الموجبه المعدوله للسالبه الجزئيه فقط (قوله : نحو لم يقم بعض الإنسان) مثال للسالبه الجزئيه فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الإنسان ، وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض ، وعند انتفائه عن كل فرد (قوله : لأنه قد حكم فى المهمله بنفى القيام) الأولى أن يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها بثبوت نفى القيام لا بنفى القيام ، ويمكن أن يجاب بأن المراد بالنفى الانتفاء أى : حكم فيها بانتفاء القيام على أن النفى مصدر المبنى للمفعول ،

عما صدق عليه الإنسان فى الجمله فهى فى قوه السالبه الجزئيه (المستلزمه نفى الحكم عن الجمله) ...

******

وانتفاء القيام عباره عن ثبوت عدمه ، أو أن الباء فى قوله بنفى ليست داخله على المحكوم به ، بل المعنى حكم فيها بطريق نفى القيام فالحكم من حيث هو عام للنفى والإثبات أى أنه تحقق فى ضمن هذا النفى الحكم الذى هو ثبوت عدم القيام - أفاد ذلك العلامه الفنارى.

(قوله : عما صدق عليه الإنسان) أى : عن الأفراد التى يصدق أى : يحمل عليها الإنسان حمل مواطأه (قوله : أعم من أن يكون) أى : ذلك الماصدق (قوله : وأيّا ما كان إلخ) ما زائده وكان تامه والتنوين عوض عن المضاف إليه أى : وأى حال ثبت وهو كون الماصدق المنفى عنه القيام جميع الأفراد أو بعضها يصدق إلخ ، إلا أنه على التقدير الأول يكون بالتضمن ، وعلى الثانى يكون بالمطابقه وقوله يصدق نفى القيام عن البعض أى : وهو مدلول السالبه الجزئيه ، فظهر من هذا ملازمه السالبه الجزئيه للمهمله (قوله : وكلما صدق إلخ) بيان لملازمه المهمله للسالبه الجزئيه ، فقوله : نفى القيام عند البعض أى : الذى هو مدلول السالبه الجزئيه أى : كلما تحقق ذلك المدلول ، وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان أى : الذى هو مدلول الموجبه المهمله المعدوله المحمول ، وكأنه قال صدقت أى : تحققت الموجبه المهمله المعدوله المحمول ، وقوله فى الجمله أى : مجملا من غير تعرض لكليه أو بعضيه (قوله : فهى فى قوه إلخ) تفريع على الدليل بشقيه أى : فظهر من هذا البيان أن الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوه السالبه الجزئيه بمعنى أنهما متلازمان فى التحقق (قوله : المستلزمه) صفه للسالبه الجزئيه وقوله عن الجمله عن بمعنى على متعلقه بالحكم ، والمراد بالجمله الأفراد مجمله بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها أى : المستلزمه لكون المحكوم به على جمله الأفراد منتفيا ، أو أن عن على حالها صله للنفى أى : المستلزمه لكون المحكوم به منتفيا عن جميع الأفراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الإيجاب الكلى كما يشير له تقرير الشارح ، وليس المراد أنها تستلزم نفى الحكم عن الهيئه الاجتماعيه ؛ لأنها قد تتحقق من غير النفى عن الهيئه الاجتماعيه ، ألا ترى إلى قولك

لأن صدق السالبه الجزئيه الموجوده الموضوع إما بنفى الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض. وأيّا ما كان يلزمها نفى الحكم عن جمله الأفراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض ، وإذا كان إنسان لم يقم بدون كل معناه نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كل فرد ، فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك - كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد.

وأما فى صوره التأخير فلأن قولنا : لم يقم إنسان سالبه مهمله لا سور فيها (والسالبه المهمله فى قوه السالبه الكليه ...

******

بعض الرجال لا يحمل الصخره العظيمه فإنها سالبه جزئيه صادقه ، ولا تستلزم نفى الحمل عن الهيئه الاجتماعيه - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : لأن صدق إلخ) دليل لقول المصنف المستلزمه نفى الحكم إلخ. (قوله :عن جمله الأفراد) أى : عن الأفراد المجمله بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها (قوله : دون كل فرد) أى : دون النفى عن كل فرد (قوله : وإذا كان إنسان لم يقم إلخ) مرتبط بقوله سابقا ، وإذا كان إنسان لم يقم موجبه مهمله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كل فرد (قوله : معناه نفى القيام) الأولى أن يقول ثبوت عدم القيام عن الأفراد مجمله إلا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى : محصل معناه أو المراد معناه اللازمى لا المطابقى ، إذا هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفى القيام (قوله : فيجب أن يحمل إلخ) قد : يقال إن الضمير الراجع إلى النكره نكره كما صرح به الرضى ، وحينئذ فالضمير الذى فى إنسان لم يقم فى المعنى نكره واقعه فى سياق النفى فتكون مفيده لعموم السلب ، فلو كان الكلام بعد دخول كل له لزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، وأجيب بأن عموم الضمير يستلزم مخالفه الراجع للمرجع ، وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عاما نحو هذا رجل لم يعلم شيئا ، فالضمير فى يعلم عائد على الرجل السابق ، وليس الضمير فى يعلم بمعنى كل رجل - أفاده العلامه عبد الحكيم.

(قوله : وأما فى صوره التأخير) أى : وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد لو عكس المفاد بالتأخير والتقديم فى صوره التأخير (قوله : لا سور فيها) تفسير لقوله مهمله

المقتضيه للنفى عن كل فرد) نحو : لا شيء من الإنسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهمله فى قوه الجزئيه - بينه بقوله : (لورود موضوعها) أى : موضوع المهمله (فى سياق النفى) حال كونه نكره غير مصدره بلفظ كل فإنه يفيد نفى الحكم عن كل فرد وإذا كان لم يقم إنسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد ، فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جمله الأفراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر

******

(قوله : المقتضيه للنفى عن كل فرد) إنما عبر هنا بالمقتضيه وفيما مر بالمستلزمه ؛ لأن السالبه الجزئيه تحتمل نفى الحكم عن كل فرد ، وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض ، وعلى كل تقديره ، وتستلزم نفى الحكم عن جمله الأفراد ، فأشار بلفظ الاستلزم إلى هذا بخلاف السالبه الكليه ، فإنها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد ، فلذا عبر فى جانبها بالمقتضيه المشعر بالصراحه بخلاف الاستلزام (قوله : ولما كان هذا) أى : الحكم بأن السالبه المهمله فى قوه السالبه الكليه ، وقوله مخالفا لما عندهم أى : لما تقرر عندهم ، وقوله من أن إلخ : بيان لما عندهم وهذا إشاره إلى وجه تعميم هذا الحكم بقوله لورود موضوعها فى سياق النفى وعدم تعليل كون الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوه السالبه الجزئيه (قوله : بينه) أى : ذلك الحكم بقوله إلخ أى فيكون هذا مخصصا لقولهم المهمله السالبه فى قوه الجزئيه ، فما عندهم من أن المهمله السالبه فى قوه الجزئيه إنما هو فى غير ما موضعها فى سياق النفى وهو نكره غير مصدره بكل ، وهذا صادق بصور ثلاث ما إذا كان موضوعها معرفه نحو : الإنسان لم يقم أو نكره ولم يتقدمه نفى نحو : إنسان لم يقم أو تقدمه نفى ، ولكن كانت النكره مصدره بكل نحو : لم يقم كل إنسان ، فالمهمله السالبه فى هذه الصور فى قوه الجزئيه ، وأما لو كان موضوعها نكره غير مصدره بكل واقعا فى سياق النفى ، فإنها تكون فى قوه السالبه الكليه نحو : لم يقم إنسان (قوله : لورود موضوعها فى سياق النفى حال كونه نكره غير مصدره بلفظ كل) أى : وكل نكره كذلك فهى مفيده لعموم النفى ، وأشار الشارح بقوله حال كونه نكره إلخ إلى أن حكم المصنف بأن ورود أو الموضوع فى حيز النفى يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكره ، وأن لا يصدر بلفظ كل ، وإلا كان مفيدا لسلب العموم (قوله : فإنه يفيد)

وذلـك لأـن لفظ كل فى هـذا المقام لا يفيـد إلا أحـد هـذين المعنيين ، فعنـد انتفاء أحـدهما يثبت الآخر ضـروره. والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كـل للتأسـيس الراجـح دون التأكيـد المرجـوح (وفيـه نظر ؛ لأـن النفى عـن الجمله فى الصـوره الأـولى) يعنى : المـوجبه المهمله المعـدوله المحمول ، نحو : إنسـان لم يقم (وعن كـل فرد فى) الصوره (الثانيه) يعنى : السالبه المهمله ، نحو : لم يقم إنسان (إنما أفاده الإسناد ...

******

أى : النكره فى سياق النفى أو الموضوع النكره فى سـياق النفى (قوله : وذلـك) أى : وجوب الحمـل على نفى القيـام عن جمله الأفراد ليكون كل للتأسيس ثابت ؛ لأن لفظ كل إلـخ ، ودفع الشارح بهـذا ما يقال إنه لا يلزم من نفى أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآـخر ، لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهمـا عنـد دخول كل ، وحاصل الـدفع أنه لم يوجـد فى هـذا المقام معنى آخر غير هـذين ، فحيث انتفى أحـدهما بـدخول كـل ثبت الآـخر معها (قوله : فى هـذا المقام) أى : مقام دخولها على المسـند إليه المنكر مقـدما أو مؤخرا ، والحـال أن المسـند مقرون بحرف النفى ، وقوله هـذين المعنيين أى : نفى القيـام عن كـل فرد ونفيه عن جمله الأفراد.

(قوله : إن التقـديم) أى : للمسـند إليه المنكر نحو : إنسـان لم يقم ، (وقوله : لسـلب العموم) أى : للسـلب الجزئى (قوله : التأخير) أى : للمسـند إليه المنكر نحو : لم يقم إنسان ، (وقوله : لعموم السـلب) أى : للسـلب الكلى (قوله : وفيه نظر) أى : فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الـدليل أعنى : قوله لئلا يلزم ترجيـح التأكيد على التأسـيس ، فالمنصف لم يمنع شـيئا من الحكم الذى ادعاه ذلك القائل ، وإنما نازع فى صـحه دليله ، ولـذا رجع بعضـهم ضـمير فيه لقوله : لئلا يلزم إلخ ، وحاصل ما ذكره المصـنف ثلاثه منوعـات : الأـول : مشترك بين الصوره الأـولى والثـانيه ، وهـذا المنع قـد أبطله الشـارح ، وأما المنعان الآخران فخاصان بالصوره الثانيه.

(قوله : يعنى إلـخ) عبر بالعنـايه فى الموضوعين لكون المصـنف لم يعبر فيمـا سـبق بعنوان الصوره الأولى والصوره الثانيه ، فخفى المراد منهما ، أو أنه أتى بالعنايه هنا ؛ لأن

إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ إنسان (وقد زال ذلك) الإسناد المفيد لهذا المعنى (بالإسناد إليها) أى : إلى كل لأن إنسان صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه (فيكون) أى : على تقدير أن يكون الإسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا) لأن التأكيد لفظ يفيد تقويه ما يفيده لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ؛ لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيدا له ، وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ، ...

******

الصوره الأولى فى كلام المصنف محتمله لها مع كل وبدونها ، والمراد الثانى ، فلذا قال يعنى ، وكذا يقال فيما بعده. (قوله : إلى ما أضيف إليه كل) أى : فى التركيب الآخر الذى لم يؤت فيه بكل (قوله : وقد زال ذلك بالإسناد إليها) الضمير عائد على كل وأنثه لكون المراد اللفظه أو لتأويلها بالكلمه ، أو الأداه أى : وشرط التوكيد أن يكون الإسناد واحدا وما هنا إسنادان ؛ لأن قولنا : إنسان لم يقم غير كل إنسان لم يقم ، واعترض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين ؛ لأن الموضوع عندهم ما أضيف إليه كل ، ولفظ كل سور فقط ، وحينئذ فليس هنا إسنادان ، وعليه فتكون كل تأكيدا إن حمل الكلام على المعنى الأول قبل دخولها أو تأسيسا إن حمل على خلافه ؛ لأن الإسناد واحد ، وقد يجاب بأن المصنف بنى كلامه فى النظر على اصطلاح النحويين ، لكن أنت خبير بأن المستدل بنى كلامه على اصطلاح المناطقه ألا ترى لما تقدم فى صدر المبحث من قوله قد يقدم المسند إليه المقرون بكل - قرره شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : لأن التأكيد) أى : الاصطلاحى فحذف الصفه للعلم بها.

(قوله : لفظ يفيد تقويه ما يفيده لفظ آخر) أى : فى تركيب واحد وإسناد واحد : كجاء القوم كلهم ، فلفظ كلهم يفيد تقويه ما يفيده القوم ، وما هنا ليس كذلك (قوله : وهذا) أى : لفظ كل ليس كذلك (قوله : لأن هذا المعنى) أى : وهو النفى عن كل فرد فى الصوره الثانيه ، والنفى عن الجمله فى الصوره الأولى ، وقوله حينئذ أى : حين حول الإسناد إلى لفظ كل (قوله : وحاصل هذا الكلام) أى : النظر أنا لا نسلم أنه لو

ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحى ، أما لو أريد بذلك أن يكون كل لإفاده معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله : (ولأن) الصوره (الثانيه) يعنى : السالبه المهمله ، نحو : لم يقم إنسان (إذا أفادت النفى عن كل فرد فقد أفادت النفى عن الجمله ، فإذا حملت) كل (على الثانى) أى : على إفاده النفى عن جمله الأفراد حتى يكون معنى : لم يقم كل إنسان - نفى القيام عن الجمله لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسا) بل تأكيدا لأن هذا المعنى كان حاصلا بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل إنسان لعموم السلب مثل : لم يقم إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلا ، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر.

******

حمل إلخ : أى : لأنه ليس هناك لفظان فى تركيب واحد أكد أحدهما الآخر ، بل الموجود إسنادان : إسناد إلى كل ، وإسناد إلى إنسان فلا تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله : ولا يخفى أن هذا) أى : المنع المشار له يقول المصنف - وفيه نظر.

(قوله : أما لو أريد بذلك) أى : بالتوكيد (قوله : كان حاصلا بدونه) أى : سواء كان الاسناد واحدا أو متعددا (قوله : فاندفاع المنع) أى : الذى هو حاصل تنظير المصنف. (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ كان المنع المذكور مندفعا (قوله : يتوجه) أى : عليه ما أشار إليه بقوله أى : فقط دون البحث السابق فمحط الفائده ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله : فقد أفادت) أى : لزم إفادتها النفى عن الجمله الصادق بالنفى عن كل فرد ، والنفى عن بعض الأفراد ، ووجه اللزوم أن الخاص يستلزم العام (قوله : فإذا حملت كل) أى : بعد دخولها (قوله : حتى يكون) أى : بحيث يكون فحتى للتفريع (قوله : بل تأكيدا) أى : للمعنى المفاد بطريق اللزوم (قوله : لأن هذا المعنى) أى : نفى القيام عن الجمله (قوله : كان حاصلا بدونه) أى : بدون كل (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ كان هذا المعنى وهو النفى عن الجمله حاصلا بدون كل (قوله : لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى : كما ادعاه صاحب القيل السابق (قوله : إذ لا تأسيس أصلا) لأن لفظه كل للتأكيد على كل حال (قوله : بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين) أى وهما تأكيد

وما يقال : إن دلاله لم يقم إنسان على النفى عن الجمله بطريق الالتزام ، ودلاله لم يقم كل إنسان عليه بطريق المطابقه فلا يكون تأكيدا – ففيه نظر ؛ إذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين ...

******

النفى عن كل فرد ، وتأكيد النفى عن الجمله ، وحاصله أنه إذا كان كل من النفى عن كل فرد والنفى عن الجمله مفادا قبل دخول كل ، فبعد دخول كل تكون للتأكيد سواء كانت للنفى عن كل فرد ، أو عن جمله الأفراد ، فإن جعلناها للنفى عن كل فرد – وهو عموم السلب – لزم ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفى عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو النفى عن جمله الأفراد ، وإن جعلناها للنفى عن جمله الأفراد – وهو سلب العموم – لزم ترجيح أحد التأكيدين وهو النفى عن جمله الأفراد على التأكيد الآخر وهو النفى عن كل فرد ، وحينئذ فلا يصح قول المستدل إنه يجب أن يحمل على النفى عن الجمله ؛ لأنه لو حمل على النفى عن كل فرد للزم عليه ترجيح التأكيد على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلا (قوله : وما يقال) أى : من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه ، وحاصل اعتراض المصنف ، أنا لا نسلم أنه لو حمل كل على الثانى وهو النفى عن الجمله يكون تأسيسا بل هو تأكيد ، وحاصل ذلك الجواب إن لم يقم إنسان مدلوله المطابقى نفى الحكم عن كل فرد ، وأما النفى عن الجمله فهو لازم له ؛ لأن السلب الكلى يستلزم رفع الإيجاب الكلى فلو قلنا مدلوله بعد كل النفى عن الجمله كان مدلولا مطابقيا ، فالنفى عن الجمله بعد كل مدلول مطابقى والتزامى قبلها ، وحينئذ فلا يكون حمل لم يقم كل إنسان على نفى الجمله تأكيد العدم اتحاد الدلالتين (قوله : إذ لو اشترط إلخ) حاصل ذلك الرد أن اشتراط اتحاد الدلالتين فى التأكيد وإن نفع هنا ، لكن يعكر عليه ما سبق فلم يكن حاسما لماده الشبهه بالكليه ، وتوضيحه أن ذلك القائل يقول : إن إنسان لم يقم لنفى الحكم عن الجمله ، فإذا دخلت كل ، يجب أن تكون لنفى الحكم عن كل فرد ، ولا تجعل لنفى الحكم عن الجمله مثل : إنسان لم يقم إذ لو جعل مثله للزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، فلو كان هذا القائل يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لورد عليه أن إنسان لم يقم معناه المطابقى ثبوت النفى عن إنسان ما ، أى عن

لم يكن كل إنسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجمله تأكيدا لأن دلاله إنسان لم يقم على هذا المعنى التزام (ولأن النكره المنفيه إذا عمت كان قولنا : لم يقم إنسان سالبه كليه لا مهمله) كما ذكره هذا القائل ؛ لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مبين ولا محاله هاهنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كليه أفراد الموضوع ، ولا نعنى بالسور سوى هذا ...

******

بعض مبهم ، ويلزمه النفى عن الجمله ، فدلاله إنسان لم يقم على نفى الحكم عن الجمله بطريق الالتزام فعلى فرض لو جعلنا كل إنسان لم يقم لنفى الحكم عن الجمله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ؛ لأن دلاله كل إنسان لم يقم على هذا المعنى وهو النفى عن الجمله بالمطابقه لا بالتزام فيلزمه أن يكون ليس هذا من باب التوكيد مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد ، فدل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين (قوله : لم يكن إلخ) أى : وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب ، وإن نفعه هنا لا ينفعه فيما تقدم (قوله : لنفى الحكم) أى : لثبوت نفى الحكم عن الجمله.

(قوله : على هذا المعنى) أى : النفى عن الجمله وقوله التزام أى : لأن مدلوله المطابقى ثبوت النفى عن إنسان ما ويلزمه النفى عن الجمله.

(قوله : ولأن النكره إلخ) هذه مناقشه لفظيه مع صاحب القيل فى التسميه فقط ، واعترض عليه بمخالفه اصطلاح القوم والمناقشه وارده على قوله ؛ لأن السالبه المهمله فى قوه الكليه لورود موضوعها إلخ ، وحاصله أن النكره المنفيه إذا عمت كانت القضيه المحتويه عليها سالبه كليه لا مهمله ، فتسميه ذلك القائل لها مهمله لا يصح فمحط المنع تسميه الصوره الثانيه سالبه مهمله فقوله كما ذكره هذا القائل راجع للنفى (قوله : لأنه قد بين فيها) أى : فى القضيه التى وقع موضوعها نكره منفيه عامه ، وقوله : من الأفراد أى : من أفراد الموضوع أى : وكل قضيه كذلك فهى سالبه كليه لا مهمله. (قوله : والبيان) أى : بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد ، وقوله لا بد له من مبين بصيغه اسم الفاعل ، وقوله ولا محاله أى : وقطعا هاهنا شيء يدل إلخ أى : وهو وقوع النكره فى حيز

وحينئذ يندفع ما قيل : سماها مهمله باعتبار عدم السور ، وقال (عبد القاهر (١) : إن كانت) كلمه (كل داخله فى حيز النفى ...

******

النفى ، وقوله سوى هذا أى سوى الشىء الدال على كميه الأفراد لا خصوص لا شىء ولا واحد مثلا فى السلب الكلى ، بل المراد بالسور ما يشمل قرينه الحال ووقوع النكره فى حيز النفى ، وقول بعض المناطقه : إن السور هو اللفظ الدال على كميه الأفراد ، فهو إما تعريف للسور اللفظى أو مراده اللفظ المذكور وما يقوم مقامه (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ أردنا بالسور ما يدل على كميه الأفراد ، وإن لم يكن لفظا يندفع ما قيل اعتذارا عن صاحب القيل فى تسميتها مهمله ، وحاصله أن قول المعترض وهو المصنف هذه القضيه أعنى لم يقم إنسان قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهى سالبه كليه لا مهمله كبراه ممنوعه ، إذ لا نسلم أن ما بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبه كليه ، بل لا تكون كذلك إلا إذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك فتسميتها مهمله لعدم السور ، وحاصل دفع ذلك الاعتراض أنا لا نسلم أن القضيه التى بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لا تكون سالبه كليه إلا إذا وجد لفظ يدل على ذلك ؛ لأن الموجود فى كتب القوم أن المهمله هى التى يكون موضوعها كليا ، وقد أهمل فيها بيان كميه أفراد الموضوع أى : لم يبين فيها أن الإيجاب أو السلب لكل أفراد الموضوع أو بعضها والكليه هى التى بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو بغيره كوقوع النكره فى سياق النفى.

(قوله : وقال عبد القاهر) عطف على قوله قيل ، وقد يقدم ، إن قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق ، وحينئذ فما فائده إعادته؟ قلت : فائده ذلك الإشاره إلى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق ، وأن الباطل دليله ، وأنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول - كذا أجيب ، وفى ذلك الجواب نظر ؛ لأن

١- انظر دلائل الإعجاز ص ١٨٦.

بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معموله لأداه النفى أو لا ، وسواء كان الخبر فعلا (نحو:

ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه)

تجرى الرياح بما لا تشتهى السّفن (١)

أو غير فعل : نحو : قولك : ما كل متمنى المرء ...

******

هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعباره مختصره بأن يقول وإليه ذهب عبد القاهر ، أو وهو صحيح ، فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل ؛ لأن تقديم النفى على كل كما فى لم يقم : كل إنسان يفيد النفى عن الجمله عند صاحب القيل وهو صادق بالنفى عن كل فرد وبالنفى عن البعض فقط ، ويفيد النفى عن بعض الأفراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتى فبينهما العموم والخصوص ، فلا يرد السؤال من أصله على أن فى كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات ، وأمثله ليست فى كلام صاحب القيل السابق ، إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كانت كل مسند إليها وكلام الشيخ عبد القاهر أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفه كان فى إعادته هذه الفوائد الآتيه (قوله : بأن أخرت) أى : لفظا أو رتبه وقد مثل المصنف للثانى فيما يأتى بقوله كل الدراهم لم آخذ (قوله : أو لا) أى : بأن كانت معموله للإبتداء (قوله : ما كل إلخ) يحتمل أن تكون ما حجازيه وأن تكون تميميه ، فعلى الأول تكون كل معموله لأداه النفى لا على الثانى ؛ لأنها عليه معموله لعاملها وهو الإبتداء وهاتان صورتان أعنى : ما إذا كانت معموله لأداه النفى أو غيره معموله وعلى كل حال الخبر فعل (قوله : تجرى الرياح إلخ) هذا دليل على ما ادعاه فى الشطر الأول ؛ وذلك لأن كون أرباب السفن يشتهون جريان الريح لسمتهم (٢) مع السلامه معلوم ، وربما جاءت الرياح مخالفه لشهوتهم

١- البيت للمتنبى من قصيده مطلعها : بم التعلّل لا أهل ولا وطن ... ولا ندیم ولا كأس ولا سكن ويروى بلفظ (تأتى) بدل (تجرى). انظر البيت فى التبيان ، ودلائل الإعجاز / ٢٤٨ ، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١ / ٨٨.

٢- كذا بالمطبوعه ، ولعلها : لسفنهم.

حاصلا (أو معموله للفعل المنفى) الظاهر أنه عطف على داخله ؛ وليس بسديد ؛ لأن الدخول فى حيز النفى شامل لذلك وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى : أو جعلت معموله لأن التأخير عن أداه النفى أيضا ...

******

بالجريان لما فيه عطبهم أو مشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون ، إلا- أن قوله تجرى إلخ : يفيد أن جريانها آت بشىء مخالف لشهوتهم مع أن المراد أن جريانها قد يكون مخالفا لشهواتهم الجريان مع السلامه ، وحينئذ فلا معنى لقوله : تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن ، قلت : المراد أنها تجرى مع الحاله التى تخالف شهوتهم وهى كونها ذاهبه بهم إلى عكس المراد ، فالباء بمعنى : مع ، وما : واقعه على حاله ، ثم إن إسناد الشهوه للسفن مجاز عقلى أى : أهل السفن. واعلم أن قوله تجرى إلخ قضيه مهمله فى قوه الجزئيه ، فاندفع ما يقال : إن هذا من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيده قوله ما كل إلخ ، فلا يصح أن يكون دليلا له - فتأمل.

(قوله : حاصلا) بالنصب على أن ما حجازيه ، ويصح الرفع على أنها تميميه والخبر على كل حال اسم ، فهاتان صورتان أعنى ما إذا كانت كل معموله لأداه النفى أو غير معموله والخبر فيهما اسم (قوله : أو معموله للفعل) أى : أو الوصف بدليل ما يأتى (قوله : الظاهر) أى : المتبادر وإنما كان هذا متبادرا ؛ لأنه عطف صفه على مثلها (قوله : وليس بسديد) أى : لما فيه من عطف الخاص على العام بأو وهو ممنوع (قوله : لأن الدخول فى حيز النفى شامل لذلك) أى : ولا يضر فى شموله لذلك تفسيره بقوله بأن أخرت عن أداته ، والحال أن المعموله للفعل قد تكون متقدمه على الفعل ، وعلى النافى لما تقدم أن المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكمى أى الرتبى. (قوله : وكذا لو عطفتها إلخ) أى : ليس بسديد أيضا (قوله : بمعنى أو جعلت معموله) يحتمل أن المراد أن معموله بمعنى جعلت معموله فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل ، ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معموله ، وهو الذى صرح به فى المطول مقتصرا عليه ، لكن يرد على هذا الثانى أن فيه فسادا آخر ؛ وذلك لأن حذف العامل المعطوف وإبقاء معموله من خواص الواو كما فى قول الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا

شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداه على فعل عامل فى كل ما يشعر به المثال ، والمعمول أعم من أن يكون فاعلا ـ أو مفعولا أو تأكيدا لأحدهما أو غير ذلك (نحو : ما جاء القوم كلهم) فى تأكيد الفاعل (أو ما جاء كل القوم) فى الفاعل. وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) فى المفعول المتقدم

******

كما ذكره فى الخلاصه بقوله ، وهى انفردت بعطف عامل إلخ (قوله : شامل له) أى : لأن تأخيرها عن أداه النفى صادق بأن تكون معموله للفعل أو لا فالأول نحو ما أخذت كل الدراهم ، والثانى نحو : ما كل متمنى المرء حاصل (قوله : اللهم إلخ) أى : وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت (قوله : بما إذا لم تدخل الأداه على فعل عامل فى كل) أى : والمعنى بأن أخرت عن أداه النفى الغير الداخله على الفعل العامل فيها ، أو جعلت معموله للفعل المنفى هذا على تقدير عطف معموله على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله إن كانت كل داخله فى حيز النفى بأن أخرت عن أداه النفى الغير الداخله على الفعل العامل فيها ، أو كانت معموله للفعل المنفى ، وإذا خص التأخير فقد خص الدخول ؛ لأنه تصوير للدخول (قوله : أو تأكيدا) أى : لأن العامل فى المتبوع عامل فى التابع إلا ـ فى البدل (قوله : أو غير ذلك) أى : ككونها مجروره أو ظرفا نحو ما مررت بكل القوم أو ما سرت كل اليوم (قوله : وقدم التأكيد) أى : قدم المصنف المثال الذى فيه كل توكيدا على المثال الذى فيه كل فاعلا مع أن المناسب تقديم المثال الذى وقعت فيه كل فاعلا ؛ لأن الكلام فى تمثيل كون كل معموله ، والفاعل اللفظى عمل الفعل فيه أظهر من عمله فى التأكيد (قوله : لأن كلا أصل فيه) أى : فى التأكيد لا فى الفاعل ، وهذا لا ينافى أن الفاعل أصل فى نفسه وإن غير كل من أدوات التأكيد أصول فيه أيضا ، فاندفع ما يقال إن ظاهره يقتضى أن كلا أصل فى التأكيد وإن غيرها كأجمعين فرع عنها ، وليس كذلك.

(قوله : أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينافى قوله السابق بأن أخرت عن أداته بناء على قول الشارح السابق اللهم إلخ ؛ لأنه حينئذ يكون مثالا لقول المصنف

وكذا لم آخذ الدراهم كلها ، أو الدراهم كلها لم آخذ ففى جميع هذه الصور (توجه النفى إلى الشمول خاصه) لا إلى أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف إليه كل - إن كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى : تعلق الفعل أو الوصف (به) أى : ببعض مما أضيف إليه كل إن كانت فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف ؛ وذلك بدليل الخطاب ، وشهاده الذوق والاستعمال ...

******

أو معموله ، وأما على البناء على غير هذا التوجيه ، فالمراد التأخير الرتبى لا اللفظى (قوله : وكذا لم آخذ إلخ) أشار إلى أن المصنف ترك مثالى التأكيد اعتمادا على فهمها مما سبق.

(قوله : توجه إلخ) جواب الشرط فى قوله إن كانت داخله إلخ ، فقول الشارح ففى جميع إلخ : حل معنى لا حل إعراب (قوله : وأفاد ثبوت الفعل) أى : ثبوت مدلوله ، وكذا قوله ، أو الوصف نحو : ما كل الدراهم مأخوذه ، ففى الكلام توسع بإقامه الدال مقام المدلول ، فاندفع ما يقال إن أراد بالفعل الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له إلا على طريق التجوز ، وإن أراد به الحدث فلا حاجه لقوله أو الوصف ، ثم إن إفاده ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفه وهو المعبر عنه بدليل الخطاب فى كلام الشارح الآتى ، ولو قال المصنف وأفاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل أو الوصف لكان أولى ليشمل ما إذا كان الخبر اسما جامدا نحو : ما كل سوداء تمره وما كل بيضاء شحمه ؛ لأن تمره وشحمه يصدق على كل أنه محكوم به ولا يصدق عليه أنه فعل أو وصف (قوله : فى المعنى فاعلا) أى : سواء كانت فاعلا فى اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا فى اللفظ للفاعل. (قوله : أو أفاد تعلقه إلخ) إطلاق الثبوت على نسبه الفعل ، أو الوصف للفاعل ، والتعلق على نسبه أحدهما للمفعول اصطلاح شائع - كما فى ابن يعقوب.

(قوله : إن كانت كل فى المعنى مفعولا إلخ) أى : سواء كانت مفعولا فى اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا للمفعول ، وقوله أو الوصف نحو : ما أنا آخذ كل الدراهم (قوله : وذلك) أى : ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما بالبعض بدليل الخطاب أى : مفهوم

والحق أن هـذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى : (وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ ، وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ، وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ) (وإلا) أى : وإن لم تكن داخله فى حيز النفى بأن قدمت على النفى لفظا ، ...

******

المخـالفه مثلاـ : مـا جاء القوم كلهم منطوقه نفى المجىء عن الكل فيفهم منه ثبوت مجىء البعض بطريق مفهوم المخالفه (قوله : والحق أن هذا الحكم) أعنى : توجه النفى للشمول وثبوت الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع كل فى حيز النفى (قوله : لا كلى) أى : لأـنه قـد يتوجه النفى عنـد وقوع كل فى حيزه إلى الفعل ويكون القصـد نفيه عن كل فرد بـدليل إلـخ ، وقـد يقال إن كلام الشـيخ عبـد القـاهر مبنى على أصـل الوضع ، وإفاده هـذه الآيات لشـمول النفى ليس من أصل الوضع ، وإنما هو بواسـطه القرائن والأـدله الخارجيه وهى تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم إطاعه الخلاف المهين ، فالآيات مصـروفه عن الظاهر بهـذه الأدله الخـارجيه ؛ لأـن محل العمل بمفهوم المخالفه ما لم يعارضه معارض ، حتى إنه لو لم يلاحظ الـدليل كان مفادها سـلب العموم ، على أنه قـد يقال : إن هـذه الآيات لا دلاله فيها على أن وقوع كل فى حيز النفى قـد يفيـد نفى الفعل عن كل فرد لجواز أن يعتبر فيها دخول كل بعـد النفى لا قبله فيكون قيـدا فى النفى لا فى المنفى فيكون من شـمول النفى ؛ لأن القيـد إذا لوحظ بعـد المنفى كان قيدا فيه لا فى المنفى فيكون النفى نفيا مقيدا لا نفى قيد - فتأمل. ا ه سم.

(قـوله : كـل مختـال) أى : متكـبر معجب ، وقـوله : فخور أى : كـثير الفخر على النـاس بغير حق (قوله : كـل كفـار) أى : جـاحد بتحريم الزنا ، وقوله : أثيم أى : كثير الإثم.

كذا فى الفنرى.

(قوله : كل حلاف) أى : كثير الحلف فى الحق والباطل ، وقوله : مهين أى : قليل الرأى والتمييز ، أو حقير عند الناس لأجل كذبه - كذا فى الفنرى.

وأورد الشـارح هـذه الآيه وإن لم تكن من قبيل النفى الـذى الكلام فيه إشاره إلى أن النهى كالنفى فى الحكم السابق (قوله : بأن قدمت على النفى إلخ) فيه إشاره إلى أن النفى المستفاد من لفظه ، وإلا متوجه إلى القيد أعنى : الدخول فى حيز النفى فيفيد

ولم تقع معموله للفعل المنفى (عم) النفى كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفى أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبى عليه الصلاه والسّلام لما قال له ذو اليدين) اسم رجل من الصحابه (أقصرت الصلاه) بالرفع فاعل أقصرت (أم نسيت يا رسول الله - ...

******

وجود النفى فى الكلام مع تقدم كل عليه ، ولا يرد أن انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون بانتفاء النفى من الكلام أصلا ، فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النفى على إطلاقه (قوله : ولم تقع معموله إلخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فإنها مقدمه على النفى ، لكنها معموله للفعل المنفى ، ولو زاد ورتبه بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله : ولم تقع إلخ - تأمل.

(قوله : اسم رجل إلخ) المراد بالاسم اللقب أى : أنه لقب لرجل من الصحابه اسمه الخرباق ، أو العرباض بن عمرو وهو بكسر الخاء فى الأول ، والعين فى الثانى ، وإنما لقب بذى اليدين لطول كان فى يديه ، وقيل لأنه كان أضبط أى : يعمل بكلتا يديه على السواء (قوله : أقصرت الصلاه) أى : الظهر أو العصر كما فى روايه مسلم والبخارى ، والقول بأنها إحدى العشاءين : وهم نشأ من لفظ الحديث ، حيث وقع فيه إحدى صلاتى العشاء ، والمراد إحدى صلاتى وقت العشاء وهو من الزوال للغروب ، ولفظ الحديث من روايه أبى هريره : صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إحدى صلاتى العشاء فى الحضر وسلم من ركعتين ، فقام ذو اليدين وقال أقصرت الصلاه أم نسيت يا رسول الله ، فقال كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فأقبل النبى صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم أبو بكر وعمر ، فقال : أحق ما يقوله ذو اليدين ، فقالا : نعم فقام عليه الصلاه والسّلام وأتم الصلاه ثم سجد سجدتين للسهو. (قوله : بالرفع) أى : لا بالنصب بجعل أقصرت : كأكرمت فاعله ضمير النبى (قوله : فاعل) أى : لا- نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيا للمجهول ، وإنما أتى بهذا الضبط دفعا لما يتوهم أن الصلاه مفعول أقصرت بجعله : كأكرمت لمناسبته لقوله : أم نسيت ، أو نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيا للمفعول ، إذ هذا لم يثبت عند الشارح روايه

كل ذلك لم يكن) (١) هذا قول النبى عليه الصلاه والسّلام ؛ والمعنى : لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفى وعمومه لوجهين ؛ أحدهما : أن جواب أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو ...

******

(قوله : كل ذلك لم يكن) فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعله أنه غير كاذب ؛ لأن كلام الناس ليس بصدق ولا كذب - قاله الكرمانى ، إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن فى نفس المراد ؛ لأنه يلزم الكذب فى حقه - عليه الصلاه والسّلام - ؛ لأن بعضه قد كان فى نفس الأمر ، والكذب عليه لا يجوز ، وإن أريد فى ظنى لم يصح رد ذى اليدين عليه بقوله ، بل بعض ذلك قد كان ؛ وذلك لأنه لا اطلاع له على ما فى ظن النبى حتى يقول له بعض ذلك قد كان فى ظنك ، فتعين أن المراد بل بعض ذلك قد كان فى نفس الأمر ، وإذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام ذى اليدين ردا لقوله كل ذلك لم يكن فى ظنى لعدم اتحاد المحمول ؛ لأن المحمول المنفى فى كلام النبى الكون فى ظنه والمحمول المثبت فى كلام ذى اليدين الكون فى نفس الأمر ، وإذا لم يتحد المحمول فلا تناقض فلا يصح الرد ، وأجيب بأن المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الأمر بحسب ظنى ، فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ، واعترض بأن ظن الخطأ نقص ولا يجوز عليه - عليه الصلاه والسّلام - وأجيب بأن ظن الخطأ وكذلك النسيان إنما يكونان نقصا فى حقه إذا كان بسبب اشتغال القلب بأمور الدنيا ، وأما إذا كانا من الله لأجل تبين الأحكام للأمه فلا يكونان نقصا وإلى هذا يشير قوله - عليه الصلاه والسّلام - فى الحديث : إنى لا أنسى ، ولكن أنسى لأسن أى : ليس من طبعى النسيان كما هو طبع من لا يتحافظ بشغل الفكر بأمور الدنيا ، ولكن أنسى بشغل الفكر بالله لأشرع. قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى ، عليه سحاب الرحمه والرضوان.

(قوله : هذا قول النبى إلخ) هذا إيضاح فإن كونه قوله - عليه الصلاه والسّلام - معلوم من قوله كقول النبى إلخ (قوله : لوجهين) عله لكون المعنى لم يقع واحد من القصر

١- رواه البخارى ومسلم من حديث أبى هريره ، وجاء فى "الإصابه" (٢ / ١٠٨) : أن ذا اليدين هو الخرباق السلمى.

بنفيهما جميعا تخطئه للمستفهم لا- بنفى الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثانى : ما روى أنه لما قال النبى عليه الصلاه والسّلام : " كل ذلك لم يكن " - قال له ذو اليدين : بعض ذلك قد كان ، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافى النفى عن كل فرد ، لا النفى عن المجموع (وعليه) أى : على عموم النفى عن كل فرد (قوله) أى : قول أبى النجم :

(قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى

علىّ ذنبا كلّه لم أصنع) (1)

******

والنسيان ، ومما يدل على هذا المعنى أيضا ما ورد فى بعض الطرق لم أنس ولم تقصر ، وخير ما فسرته بالوارد (قوله : ونفيهما جميعا) أى : وليس فى جوابه - صلى الله عليه وسلم - تعيين لأحد الأمرين ، فلزم أن مراده نفى كل منهما (قوله : تخطئه للمستفهم) أى : فى اعتقاده الثبوت لأحدهما (قوله : لا ينفى الجمع بينهما لأنه) أى : المستفهم عارف أى معتقد ثبوت أحدهما ، وإذا كان كذلك فلا- يصح أن يجاب به ؛ لأنه لم يفده فائده ، والحاصل أنه إذا قيل أزيد قام أم عمرو ، فإنه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال قام عمرو أو بنفى كل منهما بأن يقال لم يقم واحد منهما ، ولا يجاب بنفى الجمع بأن يقال لم يقوما معا ، بل القائم أحدهما ؛ لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئا ؛ لأنه عالم أن أحدهما قائم ولا يعلم عينه ، فكذلك هنا لا يصح أن يكون مراد النبى لم يقعا جميعا أى : بل الواقع أحدهما ؛ لأنه لا يصلح جوابا (قوله : إن الثبوت للبعض) أى : الذى هو موجبه جزئيه ، وقوله إنما ينافى أى يناقض النفى عن كل فرد أى : الذى هو السالبه الكليه.

(قوله : لا النفى عن المجموع) أى : عن الهيئه الاجتماعيه الذى هو سلب جزئى وحينئذ (فذو اليدين) إنما قال للنبى ، بل بعض ذلك قد كان لعلمه أن النبى - صلى

۱- البيت لأبى النجم فى المصباح / ۱۴۴ ، أسرار البلاغه ۲ / ۲۶۰ ، المفتاح ۳۹۳ ، الإشارات والتنبيهات / ۲۵ ، دلائل الإعجاز / ۲۷۸ ، خزانه الأدب ۱ / ۳۵۹ ، نهايه الإيجاز ص ۱۸۲ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ۱ / ۵۳ ، الأغانى ۲۳ / ۳۶. ويقول عبد القاهر فى تعليقه على البيت : إنه أراد أنها تدّعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البته لا قليلا ولا كثيرا ، ولا بعضا ولا كلا ، والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضى أن يكون قد أتى المذنب بالذنب الذى ادعته بعضه ، وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل فى " كل " والفعل منفى لا- يصلح أن يكون إلا- حيث يراد أن بعضا كان ، وبعضا لم يكن [دلائل الإعجاز / ۲۷۸ تحقيق : محمود شاكر].

برفع كله على معنى : لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ؛ ولإفاده هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه ؛ أى : لم أصنعه.

******

الله عليه وسلم - مراده نفى كل واحد من الأمرين فلو كان ليس مراد النبى نفى كل فرد لم يصح أن يكون قول ذى اليدين ، بل بعض ذلك قد كان ردا له ، وما يقال إنه يمكن أن مراد النبى النفى عن المجموع ، ونفى المجموع صادق بنفى كل واحد وبنفى أحد الأمرين مع ثبوت الآخر وأن ذا اليدين قد أخطأ فى فهمه مراد النبى - صلى الله عليه وسلم - ففهم أنه أراد نفى كل فرد ، فلذا قال : بعض ذلك قد كان الدال عليه أنه - عليه السلام - أراد نفى كل فرد فهو بعيد غايه البعد.

(قوله : برفع كله) أى : على أنه مبتدأ خبره جمله لم أصنع ، والرابط محذوف لا يقال : إن فى الرفع تهيئه العامل للعمل ، ثم قطعه ، وقد صرح فى المغنى وغيره بمنع زيد ضربت ؛ لذلك لأن نقول المسأله ذات خلاف فقد نقل الشارح فى مطوله عن سيبويه أن قول الشاعر : (ثلاث كلهنّ قتلت عمدا) (١) برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور - أفاده الفنرى.

(قوله : من الذنوب) أشار بذلك إلى أن ذنبا نكره عامه بقرينه المقام وإن كانت واقعه فى سياق الإثبات ، أو أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير ، فهو هنا بمعنى ذنوب بقرينه المقام.

(قوله : ولإفاده هذا المعنى إلخ) عله لقوله عدل مقدمه عليه ، وقد يرد بأن عدوله إلى الرفع لا يتعين أن يكون لإفاده عموم السلب ، بل يجوز أن يكون عدوله إلى الرفع لعدم صحه نصب لفظ كل ، إذ لو نصبها لكانت مفعولا وهو ممنوع ؛ لأن لفظه كل إذا ضربت أضيفت إلى المضمر لم تستعمل فى كلامهم إلا تأكيدا أو مبتدأ ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجروره فلا يقال : جاءنى كلكم ، ولا ضربت كلكم ، ولا مررت بكلكم ،

١- بلا نسبه فى تخليص الشواهد ص ٢٨١ وتذكره النحاه ص ٦٤١ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٦٦ وهو صدر بيت عجزه : فأخزى الله رابعه تعود.

(وأما تأخيره) أى : تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند).

[تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر]

[وضع المضمر موضع المظهر]

وسيجىء بيانه (هذا) ...

******

وقد يجاب بأن ما ذكر من أنها إذا كانت مضافه للضمير لا تقع مفعولا محمول على الأكثر الغالب ، وليس بكلى ، ففى المغنى جواز وقوعها مفعولا بقله بدليل قوله :

فيصدر عنها كلّها وهو ناهل

وإذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز أن يكون مفعولا ـ كان عدول الشاعر عن النصب إلى الرفع إنما هو لإفاده المعنى المذكور الذى هو عموم السلب ؛ لأن النصب لا يفيده ، وإنما يفيد سلب العموم.

[تأخير المسند إليه]

(قوله : وأما تأخيره) أى : عن المسند ؛ لأن الكلام فيهما (قوله : فلاقتضاء المقام تقديم المسند) أى : فلأجل اقتضاء المقام ذلك لوجود نكته من النكات المقتضيه لتقديمه : ككونه عاملا ، أو له الصداره ، واللام : لام التعليل ، ويصح أن تكون بمعنى عند ، ومحصله أن النكات المقتضيه لتقديم المسند الآتيه فى أحوال المسند هى النكات المقتضيه لتأخير المسند إليه بذاتها لا شىء غيرها ، إن قلت : قد تقدم ما يؤخذ منه نكته التأخير ، وهو إفاده سلب العموم قلت : إن ما تقدم غير واف ، فلذا أحال هنا على يأتى فإن قلت هلا ـ أتى بالنكات هنا ، وأحال فيما يأتى على ما هنا ، ويكون إحاله على معلوم بخلاف ما سلكه فإنه إحاله على غير معلوم ، فالجواب ما أفاده العلامه يس نقلا عن الأطول أن المصنف إنما فعل ذلك إشاره إلى أن التأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله ، وإنما هو من ضروریاتها ولوازمها ومقتضى الحال إنما هو التقديم للمسند ، وقد يقال هذا مجرد دعوى وهلا جعل التأخير مقتضى الحال ، والتقديم للمسند لازما له.

أى : الذى ذكر من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك من المقامات المذكوره (كله مقتضى الظاهر) من الحال.

******

[إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر]

(قوله : الذى ذكر إلخ) فيه إشاره إلى أن إفراد اسم الإشاره مع أن المشار إليه متعدد لتأوله بالمذكور ، ولقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الإشاره موضع المضمر ، والمفرد موضع الجمع تنبيها على أن جعل الأحوال المتقدمه بحسن البيان ، ولطف المزج واحدا ونهايه الإيضاح كالمحسوس وعدل عن صيغه البعد وهى ذاك إلى صيغه القرب إيماء إلى أن مقتضى الظاهر قريب ، ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاما مبتدأ به (قوله : فى المقامات) متعلق بذكر وفى بمعنى مع أو أنها للظرفيه المجازيه ، إذ المراد بالمقامات الأحوال الباعثه على الذكر وغيره مما ذكره المصنف ، ومقابله المقامات بالذكر والحذف والإضمار وغير ذلك من مقابله الجمع بالجمع ، فتقتضى القسمه على الآحاد ، فلكل واحد مما ذكر مقام (قوله : كله مقتضى الظاهر من الحال) نبه بإيراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد.

واعلم أن المحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه ما ، سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم ، وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه مخصوصه بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا فى الواقع فقط ، فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال ، وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ، ولا ينعكس إلا جزئيا ، واعترض على المصنف فى تأكيده هنا بكل المقتضى كون كل فرد مما تقدم مقتضى لظاهر الحال مع أن من جمله ما تقدم ما ليس مقتضى ظاهر حال كتوجيه الخطاب لغير المعين وكتنزيل غير المنكر منزله المنكر وعكسه ، وأجيب بأن هذا الذى تقدم إنما هو فى الإسنادى الخبرى والكلام فى المسند إليه ولم يتقدم تخريجه على

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أى : على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضمر موضع المظهر ، كقولهم : نعم رجلا) زيد (مكان : نعم الرجل) فإن مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينه تدل عليه ، وهذا الضمير عائد إلى متعقل

******

خلاف مقتضى الظاهر فلا تسامح فى التأكيد - كذا قيل ، وفيه أنه تقدم فيه توجيه الخطاب لغير معين وهذا خلاف مقتضى الظاهر (قوله : وقد يخرج الكلام) أى : وقد يورد الكلام ملتبسا بمخالفه مقتضى ظاهر الحال ، وأتى بكلمه قد مع المضارع إشاره لقله ذلك بالنسبه لمقابله (قوله : لاقتضاء الحال إياه) أى : لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر (قوله : كقولهم) أى : العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند إليه لفظا أو تقديرا (قوله : نعم رجلا مكان نعم الرجل) أى : ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ، ونعم رجالا مكان نعم الرجال (قوله : وعدم قرينه تدل عليه) أى : بخصوصه ، وفيه إشاره إلى أن الموجب للإضمار أحد أمرين إما تقدم المرجع ، أو قرينه تدل عليه ، فإذا فقدا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير ، فمقام نعم الرجل مقام إظهار لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الإضمار ، فإذا قلت : نعم رجلا زيد بإضمار المسند إليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر وهو حصول الإبهام ، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين أى : من غير تعيين خصله.

(قوله : عائد إلى متعقل معهود فى الذهن) أى : إلى شىء معقول فى الذهن مبهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شىء صادق بأن يكون رجلا أو أكثر أو امرأه أو أكثر ، فإذا أتى برجل مثلا الذى هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعقل دون شخصه فما زال الإبهام حاصلا فى الجمله ، فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه ، وإنما اعتبر فى ذلك المتعقل كونه مبهما لأجل أن يحصل الإبهام ، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب أعنى باب نعم ، وقوله عائد إلى متعقل إلخ فى كلام غير واحد من النحاه : كالدمامينى أنه عائد على التمييز ، وعليه فيكون التمييز مفسرا له بلا واسطه وعلى كلام الشارح يكون

معهود فی الذهن ، والتزم تفسیره بنکره لیعلم جنس المتعقل ، وإنما یکون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (فی أحد القولین) ...

******

تفسیرا له بواسطه تفسیره لمرجعه (قوله : معهود فی الذهن) أی : لا فی الخارج وهذا أحد قولین فی الضمیر ، والقول الثانی أنه للجنس ، والقولان مبنیان علی القولین فی أل من قولنا : نعم الرجل الواقع فاعلا لنعم الحال محل الضمیر فقیل : إنها للعهد ، وقیل : إنها للجنس ، واعترض القول بأن الضمیر للجنس بثلاثه أشیاء الأول : أن الجنس لا إبهام فیه فلا یناسب تمییزه ، الثانی : أن الجنس لا یثنی ولا یجمع مع أنه یقال : نعم الرجلان الزیدان ونعم الرجال الزیدون ، الثالث : أنه یخصص بمعین کزید مثلا وهو غیر الجنس ، وأجیب بأن من جعلها للجنس أراد الجنس الادعائی لا حقیقه ، وحینئذ فالإبهام موجود کما فی المعهود الذهنی وصح تفسیره بمعین ، وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنیه وجنس الجمع فلا إشکال ؛ لأنه ثنی أولا أو جمع ، ثم عرف بلام الجنس (قوله : والتزم تفسیره بنکره) أی : لا بمعرفه ، وما فی صحیح مسلم من حدیث جابر من أن (۱) إبلیس یضع عرشه علی الماء ثم یبعث سرایاه ، وساق الحدیث إلی أن قال : ثم یجیء أحدهم فیقول ما ترکته حتی فرقت بینه وبین امرأته قال فیدنیه منه ویقول نعم أنت ، فیخرج ذلک الحدیث علی أن یکون فاعل نعم ضمیرا مستترا فیها ممیزا بنکره محذوفه یدل علیها السیاق أی : نعم فاتنا أو نعم شیطانا ، وأنت هو المخصوص بالمدح (قوله : لیعلم جنس المتعقل) أی : فقط دون شخصه فیحصل الإبهام فإذا أتی بالمخصوص بعد ذلک تعین شخصه ؛ وذلک لأن النکره إنما تفید بیان الجنس ، ولا تفید التعیین الشخصی بخلاف المعرفه ، فإن بها یعلم شخص المتعقل کما یعلم جنسه فیفوت الإبهام ، ثم التعیین - کذا قیل وتأمله.

(قوله : وإنما یکون هذا) أی : نعم رجلا (قوله : فی أحد القولین) أی : المشهورین فلا ینافی أن هناک قولا آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف

۱- رواه مسلم من حدیث جابر بن عبد الله کتاب التوبه - باب تحریش الشیطان وبعثه سرایاه لفتنه الناس برقم ۲۸۱۳.

أى : قول من يجعل المخصوص خبره مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره - فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرا ، ويكون التزام إفراد الضمير حيث لم يقل : نعما ، ونعموا : من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامده (وقولهم : هو أو هى زيد عالم ...

******

(قوله : أى قول إلخ) تفسير لأحد القولين لا للقولين (قوله : أى قول من يجعل إلخ) أى :وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير زيد الممدوح ففى المخصوص أقوال ثلاثه فى إعرابه (قوله : خبر مبتدأ محذوف) أى : لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو ، فأجيب بقوله : هو زيد.

(قوله : فيحتمل عنده أن يكون إلخ) أى : وعليه فلا يكون نعم رجلا زيد من هذا الباب أعنى : باب وضع المضمر موضع المظهر أى : ويحتمل أن يكون الضمير عائدا إلى المتعقل الذهنى ، لا على زيد المبتدأ ، وعليه فيكون من هذا الباب - كذا قيل ، وفيه نظره : إذ هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع المضمر المبهم العائد على غير معين مكان المضمر العائد على معين ، لا من باب وضع المضمر موضع المظهر - كذا قال يس.

وفى الأطول ما يوافقه ، فإن قلت : على هذا الاحتمال أين الرابط الذى يربط الجمله الواقعه خبرا بالمبتدأ قلت : الرابط العموم الذى فى الضمير الشامل للمبتدأ كما فى صوره الفاعل المظهر ، فكأنه قيل زيد نعم هو أى : مطلق شىء الذى زيد من جملته فزيد ذكر مرتين أولا- بخصوصه وثانيا من حيث دخوله فى جمله مرجع الضمير (قوله : ويكون التزام إلخ) جواب عما يقال إذا كان الضمير عائدا على المخصوص ، فيلزم تثنيه الضمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا مع أنه ليس كذلك (قوله : حيث لم يقل نعما) أى : فى قولك نعم رجلين الزيدان ، (وقوله : نعموا) أى فى قولك : نعموا رجالا الزيدون (قوله : لكونه من الأفعال الجامده) المشابهه للأسماء الجامده فهى ضعيفه ، وإذا كانت كذلك فلا تتحمل بارزا لئلا يثقلها ، ويرد على هذا التعليل : أن ليس من الأفعال الجامده مع أنه يجب مطابقه الضمير المتصل بها لمرجعه - فتأمل.

مكان الشأن أو القصه) فالإضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم.

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان فى الكلام مؤنث غير فضله فقوله : هى زيد عالم ...

******

(قوله : مكان الشأن أو القصه) لف ونشر مرتب يعنى كقولهم : هو مكان الشأن وهى مكان القصه فهو راجع إلى الشأن المعقول وهى راجعه للقصه المعقوله يفسرهما الجمله بعد ؛ لأن القصه والشأن وهو مضمون الجمله بعدهما فقول المصنف مكان إلخ يشير إلى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصه فإن قلت : كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع أنه لا رابط فى الجمله الواقعه خبرا قلت الجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج لرابط ، لأن فائده الرابط أن يربط الخبر بالمبتدأ ، لأن الجمله من حيث هى جمله مستقله بالإفاده فما لم يوجد فيها رابط لم تربط بالمبتدأ ، والجمله المفسره لضمير الشأن عين المبتدأ فهى فى حكم المفرد ، فلا تحتاج لرابط فالمعنى الشأن أى : الحديث هذا اللفظ ، وكذا لا يحتاج للرابط فى كل جمله تكون عين المبتدأ نحو قولى : زيد منطلق (قوله : لعدم التقدم) أى : فعدم التقدم للمسند إليه يقتضى إيراده اسما ظاهرا ، فإيراده ضمير مخالف لمقتضى الظاهر ، إلا أن الحال يقتضيه لعروض اعتبار الإبهام ، ثم التفسير (قوله : واعلم إلخ) قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف ، وقولهم هو أو هى زيد عالم المقتضى استعمال هى زيد عالم (قوله : على أن إلخ) متعلق بمحذوف أى : جار على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إلخ ، وفيه إشاره إلى أن ضمير الشأن والقصه واحد فى المعنى وإنما اصطلحوا على أن الجمله المفسره للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضله ولا شبيها بالفضله ، فإن الضمير يؤنث ، ويقال له ضمير القصه وإلا ذكر ، ويقال له ضمير الشأن (قوله : إذا كان فى الكلام) أى : فى الجمله المفسره للضمير (قوله : غير فضله) أى : ولا شبيها بالفضله ، وذلك كقولك : هى هند مليحه ، (فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ)(1) ، وإنما أنث الضمير لقصد المطابقه اللفظيه ، لا لأن مفسره ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه القصه المعقوله فمفسره الجمله بتمامها ، واحترز بالفضله والشبيه بها من نحو : إنها بنيت غرفه ، وإنها كان القرآن معجزه ؛ لأن معجزه شبيه بالفضله

١- الحج : ۴۶.

مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله : (ليتمكن ما يعقبه) أى : يعقب الضمير ؛ أى : يجىء على عقبه (فى ذهن السامع لأنه) أى : السامع (إذا لم يفهم منه) أى : من الضمير (معنى انتظره) أى : انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لأن الحصول بعد الطلب

******

لنصبه فلا يؤنث الضمير فيهما ، بل يقال إنه فى المثالين وإنما اشترط كون المؤنث غير فضله ولا شبيها بها ؛ لأن الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات : (قوله : مجرد قياس) أى : قياس على قولهم هى هند مليحه بجامع عود الضمير فى كل إلى القصه مجرد عن الاستعمال والسماع ، وحينئذ فلا يصح قول المصنف وقولهم إلخ : المقتضى أن ذلك مسموع (قوله : فى البابين) أى : باب نعم وباب ضمير الشأن (قوله : ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع) إن قلت هذا التمكن الحاصل فى ضمير الشأن يحصل بقولك الشأن زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر فلا يختص الإضمار بالتشوق قلت : هذا ممنوع إذ السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله ولو إجمالا بخلاف الضمير الغائب ، فإنه لا يفهم منه إلا أن له مرجعا فى ذهن المتكلم وأما إن ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشتد الإبهام فى الاسم المظهر مثل الضمير ، وحينئذ فلم يتحقق فيه التشوق ، ثم إن ما عللوا به التمكن من الانتظار والتشوق إنما يتحقق عند وقوع مهله بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بأن مفسر الإضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر الضمير ، وبه يعلم أن هذه ملح وظرف تجب مراعاتها ، ولو لم تحصل بالفعل ، ويؤخذ من هذا أن ما يراعيه البليغ يكفى تخيل وجوده (قوله : أى يجىء على عقبه) إنما عبر بعلى ، ولم يقل أى يجىء عقبه لإشعار على بشده اللصوق ؛ لأنها تشعر بالاستعلاء والتمكن ، وبيان ذلك أن عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا ، بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على أخره وطرفه فيفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما ، وأنه لا فاصل بينهما ، بخلاف لو تركها ، فإنه وإن أشعر باللصوق لكن لا يشعر بشدته (قوله : فضل تمكن) أى : تمكنا فاضلا أى : زائدا (قوله : لأن الحصول) أى : لأن ذا الحصول أو الحاصل

أعز من المنساق بلا تعب ، ولا يخفى أن هذا لا يحسن فى باب : نعم ؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر ؛ أى : يوضع المظهر موضع المضمر (فإن كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه) أى : تمييز المسند إليه (لاختصاصه بحكم بديع ، كقوله (١) :

******

(قوله : أعز من المنساق بلا تعب) وجه الأعزيه أن فيه أمرين لذه العلم ، ولذه دفع ألم التشوق ، بخلاف المنساق بلا تعب ، فإن فيه الأول فقط ، ولا شك أن اللذه المشتمله على دفع الألم أحلى من اللذه الموجوده بدونه (قوله : أن هذا) أى : التعليل (وقوله : فى باب نعم) أى : وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو : كان زيد قائم.

(قوله : ما لم يسمع المفسر) أى : أن السامع مده عدم سماعه المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا لأنه قبل سماعه للمفسر يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فإذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر لشىء لأنه حصلت له معرفه جنس الضمير ابتداء (قوله : فلا يتحقق فيه التشوق إلخ) أى : وحينئذ فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد وقد يجاب بأن مراد المصنف ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر فى سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينه ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح فى باب نعم كذا فى عبد الحكيم (قوله : فلكمال العنايه) أى : فلأجل إفاده أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه فى معرض المحسوس (قوله : لاختصاصه) أى وإنما يعتنى المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه أى لاختصاص مدلوله أى لكون مدلوله مختصا فى العباره بحكم أى بأمر محكوم به عليه بديع أى عجيب (قوله : كقوله) أى :

١- البيتان لأحمد بن يحيى المعروف بابن الرّاوندىّ ، وكان يرم ى بالزندقه ، وكان على مذهب المعتزله ، ألحد وتزندق ، وتوفى سنه ٢٥٠ ه. أوردهما بدر الدين بن مالك فى المصباح : ٢٩ ، وهما فى المفتاح : ٢٩٤ ، وشرح عقود الجمان ١ / ١٠٤ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٤٧ ، والإيضاح ٧۶ ، وقد أورد الإمام الطيبى فى التبيان ١ / ١٥٨ فى جوابه بيتين لطيفين هما : كم من أديب فهم قلبه مستكمل العقل مقلّ عديم ومن جهول مكثر ماله " ذلك تقدير العزيز العليم" والشطر الثانى مقتبس من سوره الأنعام ، الآيه : ٩۶. - -وعاقل الثانيه وصف للأولى ، والتحرير : الفطن الحاذق المجرب ، والزنديق : الكافر والشاهد فى اسم الإشاره ؛ لأنه يعود إلى الحكم السابق عليه ، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فالمقام للضمير ؛ لأن هذا الحكم غير محسوس ، واسم الإشاره موضوع للمحسوس. [راجع حاشيه الإيضاح ص ٧۶ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى].

.....

******

قول أحمد بن يحيى بن إسحق الراوندى بفتح الواو نسبه إلى راوند بفتح الواو قريه من قرى ساسان قريبه من أصبهان والأكثر على أنه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الحيل والشبه اتفق أنه أخذ منهم ألف دينار وألف لهم كتابا رد فيه على القرآن وسماه الدامغ للقرآن وقيل إنه كان من الأولياء أهل الدلال على الله وأن ما نقل عنه من تعليم اليهود الشبه وغير ذلك لم يصح كما قال الفنرى وقبل البيت المذكور :

سبحان من وضع الأشياء موضعها

وفرّق العزّ والإذلال تفريقا

ومن قبيل كلام ابن الراوندى قول بعضهم :

أعطيتنى ورقا لم تعطنى ورقا

قل لى بلا ورق ما تنفع الحكم

فخذ من العلم شطرا واعطنى ورقا

ولا تكلنى إلى من جوده عدم

ولما قال هذا القائل ما ذكر سمع هاتفا يقول له

لو كنت ذا حكم لم تعترض حكما

عدلا خبيرا له فى خلقه قسم

هلّا نظرت بعين الفكر معتبرا

فى معدم ما له مال ولا حكم

وقد رد العلامه عبد الرحمن عضد المله والدين على ابن الراوندى بقوله :

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر

وجاهل جاهل قد كان ذا يسر

تحيّر الناس فى هذا فقلت لهم

هذا الذى أوجب الإيمان بالقدر

ولبعضهم فى هذا المعنى

كم من قويّ قوى فى تقلّبه

مهذّب الرأى عنه الرزق منحرف

كم من ضعيف ضعيف فى تقلبه

كأنه من خليج البحر يغترف

هذا دليل على أن الإله له

فى الخلق سرّ خفيّ ليس ينكشف

ولبعضهم

كم عالم يسكن بيتا بالكرا

وجاهل له قصور وقرى

كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الأول بمعنى : كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى : أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى : طرق معاشه

(وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذى ترك الأوهام حائره

******

لما قرأت قوله سبحانه

نحن قسمنا بينهم زال المرا

(قوله : كم عاقل إلخ) كم خبريه مبتدأ وعاقل المضاف إليها مميز لها وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل لأن تكرار اللفظ لقصد الوصفيه يفيد الكمال ولو فى الجوامد كمررت برجل رجل أى كامل فى الرجوليه والخبر جمله أعيت. (قوله : هو وصف) أى وليس تأكيدا لفظيا كما يسبق إلى الوهم إذ لا محل للتأكيد هنا لأنه إنما يكون لدفع توهم سهو أو تجوز ولا يتأتى شىء من ذلك هنا ثم إن مغايرته للموصوف بحمل الإبهام المستفاد من التنكير على الكمال وكأنه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله : أى أعيته) أشار بذلك إلى أنه يستعمل متعديا (وقوله : وأعجزته) تفسير أى أنه لم ينل منها إلا قليلا وقوله أو أعيت عليه أشار بذلك إلى أنه يستعمل أيضا لازما فهو هنا محتمل لأن يكون متعديا أو لازما (قوله : وصعبت) تفسير لما قبله (قوله : وجاهل جاهل) أى : وجاهل كامل الجهل وفى إيقاعه جاهل جاهل مقابلا لعاقل عاقل مع أن المقابل للعاقل حقيقه المجنون والمقابل للجاهل العالم إشاره إلى أن العقل بلا علم كالعدم وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل ينبغى له أن يتحلى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول فى الأول كم عالم عالم أو يقول فى الثانى ومجنون مجنون (قوله : هذا) أى : الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا (قوله : ترك) أى صير لأن ترك إذا تعدى لمفعولين كان بمعنى صير كما فى التسهيل (قوله : الأوهام) أى : العقول أى أهل العقول فسمى المحل باسم الحال فيه وحذف المضاف وإنما لم يعبر بالعقول للإشاره إلى أن الحيره فى ذلك إنما تقع للعقلاء من طريق الوهم أى بسبب غلبه القضايا الوهميه على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقل تأمل. ا ه يس.

وصير العالم النحرير) أى : المتقن ، من : نحر الأمور علما : أتقنها (زنـديقا) كافرا نافيا للصانع العـدل الحكيم ، فقوله : هذا إشاره إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الإضمار فعدل إلى اسم الإشاره ...

******

(قوله : حائره) أى : متحيره فى ثبوت الصانع ونفيه ؛ لأن مقتضـى المناسبه العقليه أن الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير والعقل دون العكس إن قلت إذا كـان هـذا الأمر يصـير الأوهام ذوات حيره فغايه أمر العالم أن يتحير فمن أين يصـيره زنـديقا أى جازما بنفى الصانع قلت الزنـدقه لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لـذلك التحير غالبا (قوله : وصـير العالم إلخ) قيل أراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد أخطأ فى الأول وأصاب فى الثانى أما فى الأول فلأن مقتضى كونه عالما لا يعترض عليه تعالى فـإنه العليم بمـا يخفى على العبـاد المتصـرف فى ملكه بما يريـد ولأنه لو كان عالما تحريرا ما اعترض على الله بـذلك وغفل عن كون الرزق حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم وأما فى الثانى فلأنه زنديق ملحد. ا ه.

وفيه أن هذا يبعده قوله سبحان من وضع الأشياء موضـعها إلخ فإنه يقتضـى أنه غير زنديق فلعله أراد غيره (قوله : من نحر الأمور علمـا) تمييز محول عن المفعول والأصل نحر علم الأمور أى أتقنه ففعل به كما فعل بقوله تعالى (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً)(١) ثم إن النحر فى الأصـل هو الـذكاه على وجه مخصوص فتفسـيره بالإتقـان مجاز علاقته المشابهه فى إزاله ما به الضـرر فإن الذبـح يزيل الـدماء والرطوبات التى فى الحيوان والإتقان يزيل الشـكوك والشـبهات (قوله : نافيا للصانع) قائلا لو كان له وجود لما كان الأمر كـذلك وكان على الشارح أن يزيد ومنكرا للآخره لقول القاموس الزنديق هو من لا يؤمن بالآخره والربوبيه ولعل الشارح اقتصـر على مـا ذكره وترك إنكـار الآـخره لأـنه يلزم من نفى الصانع إنكار الآخره (قوله : إشاره إلى حكم سابق) أى : إلى أمر محكوم عليه سابق (قوله : فكان القياس فيه الإضمار) أى : بأن يقال هما مثلا وإنما كان القياس الإضمار

١- القمر : ١٢.

لكمال العنايه بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشىء المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب ؛ وهو جعل الأوهام حائره والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشاره (أو التهكم) عطف على كمال العنايه (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقد البصر) ...

******

لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والإشاره حقيقه فى المحسوس (قوله : لكمال العنايه إلخ) أى : لإفاده الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرزه فى معرض المحسوس (قوله : إن هذا الشىء) أى : الذى هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله : وهو جعل إلخ) الضمير للحكم العجيب وفيه إشاره إلى أن المراد بترك الأوهام حائره جعلها كذلك (قوله : فالحكم البديع هو الذى أثبت) أى : وهو جعل الأوهام حائره وأشار بذلك لرد قول بعضهم إن الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع على هذا القول كونه عباره عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغ ى وهذا تعسف لأنه يلزم عليه اختصاص الشىء بنفسه فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند إليه المعبر عنه باسم الإشاره والحكم البديع المختص به فالمسند إليه هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به أى الثابت له جعل الأوهام حائره والعالم زنديقا (قوله : عطف على كمال العنايه) أى : لا على قوله لاختصاصه لإفادته أن التهكم بمن لا بصر له يقتض ى كمال العنايه بتمييز المسند إليه كما أن اختصاصه بحكم بديع يقتض ى ذلك مع أن التهكم بمن لا بصر له إنما يقتض ى إيراد المسند إليه اسم إشاره سواء قصد كمال العنايه بالتمييز أو لا. قال عبد الحكيم : وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العنايه مقابلا للاختصاص بالحكم البديع فإنه قال إذا كملت العنايه بتمييزه إما لأنه اختص بحكم بديع عجيب الشأن وإما لأنه قصد التهكم بالسامع (قوله : كما إذا كان السامع إلخ) كما لو قال لك الأعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر أن يقال له هو زيد لتقدم المرجع فى السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسه البصير فنزلته منزله البصير تهكما به.

أو لا يكون ثم مشار إليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى : بلاده السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزله المحسوس ...

******

(قوله : أو لا يكون إلخ) هذا مقابل لمحذوف والأصل سواء كان ثم مشار إليه محسوس أو لم يكن مشار إليه أصلا أى محسوس فالمنفى المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا كما إذا قال لك الأعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به مكان هو زيد لتقدم المرجع فى السؤال كذا قرر بعض الأشياخ وقرر شيخنا العدوى أن قوله أو لا يكون مقابل لقوله فاقد البصر أى أو لم يكن فاقد البصر لكن لم يكن ثم مشار إليه أصلا يعنى محسوس كما إذا قال لك البصير من ضربنى فقلت هذا ضربك مشيرا لأمر عدمى كالخلاء وإنما كان التعبير باسم الإشاره مفيدا للتهكم والاستهزاء لأن الإشاره إلى الأمر العدمى بما يشار به إلى المحسوس مما يدل على عدم الاعتناء بذلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام إضمار لتقدم المرجع فى السؤال وبهذا اندفع ما يقال إذا لم يكن ثم مشار إليه أصلا لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله : أصلا) تمييز محول عن اسم كان أى : أو لا يكون أصل المشار إليه ثمه (قوله : أو النداء) عطف على التهكم أى يوضع اسم الإشاره موضع المضمر لأجل النداء أى الإعلام والتنبيه على بلاده السامع وذلك لأن فى اسم الإشاره الذى أصله أن يكون لمحسوس إيماء إلى أن السامع لا يدرك إلا المحسوس فإذا قال قائل : من عالم البلد ، مثلا؟ فقيل له : ذلك زيد ، كان ذلك القول مكان هو زيد لأن المحل للضمير لتقدم المرجع فالإتيان باسم الإشاره خلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف إيماء إلى كمال بلاده ذلك السائل (قوله : أو على كمال فطانته) أى : السامع وحاصله أن المتكلم يستعمل اسم الإشاره الذى أصله المحسوس فى المعنى الغامض الخفى إيماء إلى أن السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسأله غامضه وهذه عند فلان ظاهره مدحا له وتعريضا بغيره

(أو ادعاء كمال ظهوره) أى : ظهور المسند إليه (وعليه) أى : على موضع اسم الإشاره موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى : باب المسند إليه (: تعاللت (۱)) أى : أظهرت العله والمرض (كى أشجى) أى : أحزن ؛ من : شجى بالكسر ؛ أى : صار حزينا ، لا من شجا العظم ؛ بمعنى : نشب فى حلقه (وما بك علّه ...

******

فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهى ظاهره عند فلان لتقدم المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر لخلافه للتنبيه على كمال فطانه ذلك السامع وأن المعقولات صارت عنده كالمحسوس (قوله : أو ادعاء كمال ظهوره) أى : يوضع اسم الإشاره مكان المضمر فى باب المسند إليه لادعاء كمال ظهوره عند المتكلم حتى كأنه محسوس بالبصر ولو لم يكن ظاهرا فى نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدال وتقرير مسأله أنكرها الخصم هذه ظاهره أو مسلمه فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهى ظاهره لكنه عدل إلى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور.

(قوله : وعليه) خبر مقدم وتعاللت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعاللت (قوله : تعاللت إلخ) هو من كلام عبد الله بن دمينه من قصيده مطلعها :

قفى قبل وشك البين يا ابنه مالك

ولا تحرمينى نظره من جمالك

وبعد هذا البيت المذكور تعاللت إلخ وبعده :

فإن ساءنى ذكراك لى بمساءه

فقد سرّنى أنّى خطرت ببالك

ووشك البين قرب التفرق والخطاب للمحبوبه (قوله : أى أظهرت العله) أى : لأن التفاعل يستعمل فى إظهار ما لم يكن كتعارج أى أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله : أى أحزن) لما طبعت عليه من التوجع لتوهم علتك وإن كان التوهم فاسدا (قوله : لا من شجا العظم) هو بالفتح وإنما لم يكن أشجى هنا مأخوذا منه لعدم المناسبه (قوله : نشب فى حلقه) بكسر الشين أى وقف العظم فى حلقه (قوله وما بك عله)

۱- البيت لابن الدمينه فى : ديوانه ص ۱۶ ، والمفتاح ص ۱۷۹ ، والإيضاح ص ۱۶۶ ، ونهايه الإيجاز ص ۱۱۰.

تريـدين قتلى قد ظفرت بذلك) أى : بقتلى. كان مقتضـى الظاهر أن يقول به لأنه ليس بمحسوس فعدل إلى ذلك إشاره إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

(وإن كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أى : غير اسم الإشاره (فلزياده التمكين) ...

******

حـال من التـاء فى تعـاللت مؤكـده لأـن المراد ومـا بك عله فى الواقع ولا شك أنه يفهم من التعالل عـدم العله فى الواقع (قوله : تريـدين قتلى) أى : بإظهـار العله وه ى حـال من التـاء فى تعـاللت أيضا أو بـدل اشـتمال من تعاللت أو استئناف وكان الظاهر أن يقول أردت إلا أنه عبر بالمضارع إراده لحكايه الحال الماضـيه (قوله : قـد ظفرت بـذلك) مستأنف استئنافا بيانيا جوابا عما يقال قـد ظفرت بـذلك المراد وهو قتلك أولا فأجاب بقوله قد ظفرت بذلك وإنما صح ترتيب قتله على إظهار العله مع جزم المقتول بانتفائها لأنه يـدع ى موته بتوهم العله ولو كان التوهم فاسدا بل يتصورها فكيف به لو حققت العله وهذا من الظرافه بمكان (قوله : كـان مقتضـى الظـاهر أن يقـول به لأـنه) أى : القتـل ليس بمحسـوس أى وأصـل الإشـاره أن تكون لمحسوس وقوله لأـنه ليس بمحسوس أى : ولكونه متقـدما والحاصل أن المحل للضـمير لتقـدم المرجع ولكون القتل غير محسوس (قوله : فعدل إلى ذلك) بكسـر الكاف أى إلى لفظ ذلك (قوله : إشاره إلى أن قتله قـد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بأنه كان الأولى أن يقول قد ظهر كمال الظهور المحسوس لأجل أن يطابق قول المصـنف أو ادعاء كمال ظهوره ورد بأنه لا حاجه لذلك لأن كمال ظهور المعانى كالقتـل أن يكـون كـالمحسوس فظهورهـا ظهـور المحسـوس كمـال فى ظهورهـا غـايه الأـمر أن هـذا الكمـال الـذى هـو ظهـور المحسوس له مراتب متفـاوته وليس فى قوله أو ادعاء كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصـله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبه من مراتبه (قوله : إشاره إلى أن قتله إلـخ) أى : ويحتمل أن يكون إنما عـدل إلى لفظ ذلك إشاره إلى بعد القتل لأنه لكمال شـجاعته يبعد عن قتله كل أحد وه ى قد ظفرت به بمجرد التعلل (قوله : أى غير اسم الإشاره) أى : بأن كان علما أو معرفا بأل أو بالإضافه (قوله : فلزياده التمكين) أى : فوضع ذلك المظهر موضع المضمر يكون لزياده التمكين.

أى : جعل المسند إليه متمكنا عند السامع (نحو : (قُلْ هُوَ اللّٰه أَحَدٌ. اللّٰه الصَّمَدُ)(١)) أى : الذى يصمد إليه ويقصد فى الحوائج ، لم يقل هو الصمد لزياده التمكن (ونظيره) أى : نظير (قُلْ هُوَ اللّٰه أَحَدٌ اللّٰه الصَّمَدُ) فى وضع المظهر موضع المضمر لزياده التمكن (من غيره :) أى : من غير باب المسند إليه (وَبِالْحَقِّ) ...

******

(قوله : أى جعل المسند إليه متمكنا عند السامع) لم يقل أى : جعل المسند إليه زائدا فى التمكن عند السامع إشاره إلى أن إضافه زياده للتمكن بيانيه أى زياده هى التمكن أى قوه الحصول فى ذهن السامع وبيان ذلك أن المسند إليه يفيد فهم معناه فى الجمله وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زياده على ذلك وهى التمكن وهذا وجه تسميه التمكن زياده ووجه إفاده الظاهر التمكن دون المضمر أن المضمر لا يخلو عن إبهام فى الدلاله بخلاف المظهر لا سيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالعلم فإذا ألقى للسامع ما لا إبهام فيه تمكن من ذهنه أو لأن الظاهر لما وقع فى غيه موقعه كان كحدوث شىء غير متوقع فأثر فى النفس تأثيرا بليغا وتمكن منها زياده تمكن أو لأن فى الإظهار من الفخامه والتعظيم ما ليس فى الضمير واعلم أن المقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند إليه وإفراده بالحكم ولا شك أن ما لا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والإفراد (قوله : (اللّٰه الصَّمَدُ)) عرف الصمد لإفاده الحصر المطلوب ولعلم المخاطبين بصمديته ونكر أحد لعدم علمهم بأحديته. ا ه. فنرى.

ولم يؤت بالعطف بين الجملتين لكمال الازدواج بين الجملتين فإن الثانيه كالتتمه للأولى (قوله : ويقصد فى الحوائج) تفسير لما قبله (قوله : لم يقل هو الصمد) أى : مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم : المرجع (قوله : لزياده التمكن) أى : لأنه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضار للذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر ؛ لأن فى الضمير إبهاما ما بخلاف المظهر فإنه أدل على التمكن لا سيما إذا كان علما لأنه قاطع للاشتراك من أصله أى : والتمكن يناسب التعظيم والإفراد بالصمديه اللذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله : ونظيره) مبتدأ وقوله وبالحق خبر وقوله من غيره حال منه أى حال

١- الإخلاص : ١ ، ٢.

أی : بالحکمه المقتضیه للإنزال (أَنْزَلْناهُ) أی : القرآن (وَبِالْحَقِّ نَزَلَ)(۱)) حیث لم یقل : وبه نزل.

(أو إدخال الروع) عطف علی زیاده التمکین (فی ضمیر السامع وتربیه المهابه) عنده ؛ ...

******

کون تلک الآیه من غیره وهی حال مؤکده إذ کونها من غیره معلوم من کونها نظیرا (قوله : أی بالحکمه المقتضیه إلخ) وهی هدایه الخلق لکل خیر وصلاح معاشهم ومعادهم وسمی هذه الحکمه حقا لأنها أمر ثابت محقق (قوله أنزلناه) أی : أردنا إنزاله (قوله : حیث لم یقل وبه نزل) أی : مع أنه مقتضی الظاهر لتقدم المرجع وکون هذا من قبیل وضع الظاهر موضع المضمر إذا کان المراد من الحقین معنی واحدا کما یدل علیه قاعده إعاده المعرف معرفه وأن المعنی وما أردنا إنزال القرآن إلا مقرونا بالحکمه المقتضیه لإنزاله وما نزل إلا متلبسا بالحکمه أی : الهدایه لکل خیر ولما کان إراده الإنزال ملتبسا بالحق لا تستلزم مصاحبه الحق فی النزول لجواز أن یعرض خلل حال النزول أکد بذکر وبالحق نزل وتقدیر الجار والمجرور فی الموضعین لإفاده الحصر أما إذا کان المراد منهما معنیین فلا یکون مما نحن بصدده أعنی وضع الظاهر موضع المضمر لعدم تقدم المرجع وذلک کما لو حمل الحق الثانی علی الأوامر والنواهی کما قیل والمعنی وأنزلنا القرآن ملتبسا بالحق أی الحکمه المقتضیه لإنزاله وبالأوامر والنواهی نزل أو أرید به جبریل علیه السلام کما قیل أیضا قیل إنه لا حاجه لهذا الاشتراط لأنه إذا اختلف معناهما کان القیاس الإتیان بالضمیر أی لیکون من باب الاستخدام ورد بأن هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا یکون من وضع المضمر موضع الظاهر والکلام فیه (قوله : أو إدخال الروع) بفتح الراء الخوف وأما بالضم فهو القلب فلو قال بدل فی ضمیر فی روع لکان أحسن لما فیه من الجناس المحرف (قوله : ضمیر السامع) أی : فی قلبه فأطلق الحال وأراد المحل (قوله : وتربیه المهابه) أی : زیادتها وإنما عطف بالواو المفیده للجمع بین الأمرین إشاره إلی قوه ذلک الداعی

۱- الإسراء : ۱۰۵.

هذا كالتأكيد لإدخال الروع.

(أو تقويه داعى المأمور مثالهما) أى : مثال التقويه وإدخال الروع مع التربيه (قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا) ...

******

والباعث ؛ وذلك لأن الخوف خشيه لحوق الضرر كالحاله التى تحصل للإنسان من مخاطبه الملوك والمهابه والتعظيم والإجلال القلبى الناشىء من الخوف كالحاله التى تكون فى قلوب الناظرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما أبلغ فى المقصود (قوله : هذا كالتأكيد) أى : لأن خشيه لحوق الضرر من شىء يلزمها إجلاله وتعظيمه فى القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزله التأكيد ؛ لأنه يدل على الملزوم ولذا قال الشارح كالتأكيد ولم يقل تأكيد كذا قيل وفى جعل العطف من عطف اللازم على الملزوم نظر ؛ لأن المعطوف التربيه لا المهابه وتربيه المهابه غير لازمه لإدخال الخوف إنما اللازم نفس المهابه تأمل. (قوله : أو تقويه داعى المأمور) لما كانت تقويه الداعى قد توجد من غير إدخال الروع عطف بأو وإضافه داعى للمأمور من إضافه اسم الفاعل لمفعوله أى تقويه ما يكون داعيا لمن أمرته بشىء إلى الامتثال والإتيان به وذلك الداعى حاله نفسانيه تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفه مثلا تقتضى الداعى المذكور والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلاطه والتمكن من فعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعى كذا قرر بعض - وقرر شيخنا العلامه العدوى أن المراد بالداعى نفس الآمر وحينئذ فالمراد بتقويته كون تلك الذات قويه متصفه بالصفات العظيمه أى أن الاسم الظاهر غير اسم الإشاره قد يوضع موضع المضمر لأجل الدلاله على قوه الذات الآمره للشخص المأمور بشىء (قوله : أمير المؤمنين يأمرك بكذا) أى : فإسناد الأمر إلى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذى هو أنا موجب لدخول الخوف فى قلب السامع لدلاله لفظ الأمير على السلطان والقهر يشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصى بقوته وموجب لازدياد المهابه الحاصله من رؤيته ومشافهته وموجب لتقويه داعى المأمور فذات الخليفه تقتضى حاله نفسانيه تدعو المأمور على الامتثال والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلاطه والبطش بالمأمور لو خالف يقوى ذلك الداعى هذا على أن المراد بالداعى حاله

مكان : أنا آمرك (وعليه) أى : على وضع المظهر موضع المضمر لتقويه داعى المأمور (من غيره :) أى : من غير باب المسند إليه (فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)(١)) لم يقل : علىّ ؛ لما فى لفظ الله من تقويه الداعى إلى التوكل لدلالته على ذات موصوفه بالأوصاف الكامله من القدره الباهره وغيرها.

(أو الاستعطاف) أى : طلب العطف والرحمه (كقوله : إلهى عبدك العاصى أتاكا (٢)) ...

******

نفسانيه وأما على أن المراد بالداعى نفس الآمر فنقول إن لفظ أمير المؤمنين يدل على قوه ذلك الداعى أى الآمر وأنه ذات عظيمه لاتصافها بذلك الوصف الدال على القوه بخلاف أنا آمرك فإنه لا يدل على أن تلك الذات الآمره عظيمه (قوله : مكان أنا آمرك) أى الذى هو مقتضى الظاهر ؛ لأن المقام للتكلم (قوله : لتقويه داعى المأمور) أى : دون إدخال الروع وذلك لأن التعبير بالتوكل لا يناسب الروع ؛ من المطمأن إليه وأيضا لو كان المراد أن الآيه من قبيل تقويه الداعى وإدخال الروع لقال المصنف وعليهما والحاصل أن إفراد ضمير عليه ورجوعه لأحد المذكورات مع كون سياق الآيه للترغيب فى التوكل مناسب لتقويه داعى المأمور دون إدخال الروع (قوله : فإذا عزمت) أى : بعد المشاوره وظهور الأمر (قوله : لم يقل على) أى : مع أن المقام يقتضيه ؛ لأن المقام مقام تكلم (قوله : لما فى لفظ الله إلخ) حاصله أن الذات العليه تقتضى الداعى أى : تقتضى حاله نفسانيه قائمه بالنبى داعيه له على امتثاله الأمر بالتوكل والأوصاف المدلول عليها بلفظ الجلاله تقوى ذلك الداعى أو تقول النبى مأمور بالتوكل والداعى له على ذلك هو الذات العليه وقد عبر عن تلك الذات بالاسم الظاهر الدال على قوه تلك الذات وعظمتها ؛ لأن لفظ الجلاله موضوع للذات الموصوفه بالقدره وسائر الكمالات بخلاف ضمير المتكلم فإنه لا يدل على قوه الذات المدلول عليها ؛ لأنه موضوع لكل متكلم (قوله : العطف) بفتح العين والرحمه عطف تفسير (قوله : أتاكا) أى : أتى باب توبتك

١- آل عمران : ١٥٩.

٢- انظر المصباح ص ٣٠ ، والبيت لإبراهيم بن أدهم ، والمفتاح ص ١٩٨ ، الإيضاح ص ۶٧ ، والإشارات ص ٥٥ ، معاهد التنصيص ١ / ١٧٠ ، شرح عقود الجمان ١ / ٩٢.

مقرّا بالذنوب وقد دعاك ، لم يقل : أنا لما فى لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمه وترقب الشفقه.

******

وهو الرجوع عن معصيتك إلى طاعتك أو أتى باب سؤالك (قوله : مقرا) حال من فاعل أتاكا أى : حال كونه معترفا بالذنوب ولا عذر له فى ارتكابها (قوله : وقد دعاكا) أى : سألك غفرانها. وبعد هذا البيت :

فإن تغفر فأنت لذاك أهل

وإن تطرد فمن يرحم سواكا (١)

وهذا البيت الثانى موجود فى بعض النسخ ، وقوله : فأنت لذاك أى : الغفران المفهوم من الفعل وقوله فمن يرحم من استفهاميه مبتدأ وجمله يرحم خبر وتسكين الفعل للوقف المقدر إجراء للوصل مجرى الوقف على حد قراءه الحسن (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)(٢) بالسكون فى الوصل ، أو أنه سكنه للوزن لما ذكروا فى كتب النحو أنه يقدر رفع الحرف الصحيح للضروره كقوله (٣) :

فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل

وسواكا ظرف نصب على الحال أى كائنا مكانك فى الرحمه (قوله : لم يقل أنا) أى : أنا العاصى أتيتك على أن العاصى بدل من ضمير المتكلم كما هو مذهب الأخفش والجمهور يأبون إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بأنه يلزم أنقصيه البدل عن المبدل منه وهو لا يجوز ورد عليهم بجواز إبدال المعرف باللام من ضمير الغائب بالإجماع مع كون المعرف باللام أنقص من الضمير مطلقا وعلى كلامهم فيقال إن مقتضى الظاهر فى البيت أنا أتيتك عاصيا وعباره الشارح هنا توافق كلا من المذهبين.

(قوله : واستحقاق الرحمه) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقه وهو بمعنى الاستعطاف المذكور فى المتن وإنما زاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمه ؛ لبيان

١- البيت لإبراهيم بن أدهم ، انظر شرح المرشدى ١ / ٩٢.

٢- المدثر : ٦.

٣- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢٢ ، والأصمعيات ص ١٣٠ ، وحماسه البحترى ص ٣٦.

قال (السكاكى هذا) أعنى : نقل الكلام عن الحكايه إلى الغيبه (غير مختص بالمسند إليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر)

...

******

سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامى المصنف والشارح (قوله : أعنى نقل إلخ) هذا التفسير مصرح به فى كلام السكاكى ولو لاه لأمكن جعل المشار إليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتى فالشارح نقل عباره السكاكى وتفسيره ولذا قال أعنى ولم يقل يعنى وأفاد بهذا التفسير أن الإشاره لما يفهم ضمنا إيراد قوله تعالى (فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)(1) وقوله :

إلهى عبدك العاصى أتاكا

...

مثالا لوضع الظاهر موضع المضمر فإنه يتضمن نقل الكلام من الحكايه إلى الغيبه (قوله : عن الحكايه) أى : التكلم لأن المتكلم يحكى عن نفسه (قوله : إلى الغيبه) أى : المستفاده من الاسم الظاهر ؛ لأنه عندهم من قبيل الغيبه (قوله : غير مختص بالمسند إليه) أى : بل تاره يكون فى المسند إليه كما مر فى قوله :

إلهى عبدك العاصى أتاكا

وفى قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا ، مكان أنا العاصى ، وأنا آمرك بكذا ، وتاره يكون ذلك النقل فى غير المسند إليه كما مر فى قوله (فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ) مكان : فتوكل علىّ ، فهذا كله من الالتفات عند السكاكى. واعلم أن قوله غير مختص بالمسند إليه غير محتاج له لا فى كلام المصنف ولا فى كلام السكاكى ؛ لأنه قد علم مما سبق فى التمثيل عدم الاختصاص نعم لو عبر بفاء التفريع كان ظاهرا هكذا اعترض أرباب الحواشى وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن المفهوم صريحا مما تقدم فى كلام المصنف والسكاكى عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمر بالمسند إليه لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكايه إلى الغيبه وإن كان ذلك مفهوما منه ضمنا والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله : ولا بهذا القدر) ظاهره أن المعنى وليس النقل من الحكايه إلى الغيبه مختصا

١- آل عمران : ١٥٩.

أى : بأن يكون عن الحكايه إلى الغيبه ، ولا تخلو العباره عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبه مطلقا) أى : سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها واردا فى الكلام ، أو كان مقتضى الظاهر إيراده (ينقل إلى الآخر) فتصير الأقسام سته ؛ حاصله من ضرب الثلاثه فى الاثنين. ولفظ مطلقا ليس فى عباره السكاكى ، لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات ...

******

بأن يكون من الحكايه إلى الغيبه ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشىء بنفسه لأن محصله أن النقل المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد فى غيره ومحال أن توجد نفس الشىء فى غيره وهذا حاصل التسامح الذى فى العباره وحاصل الجواب الذى أشار له الشارح بقوله ولا النقل مطلقا أنّا نجرد النقل الأول عن قيده أى : أن النقل حال كونه مطلقا عن التقييد يكون من التكلم إلى الغيبه غير مختص بهذا القدر أعنى النقل من التكلم إلى الغيبه بل يكون النقل فى غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغيبه إلى التكلم أو الخطاب أو من التكلم إلى الخطاب (قوله : ولا النقل مطلقا) أى : عن التقييد بكونه من الحكايه إلى الغيبه وإن كان التقييد ظاهر العباره ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم إلخ (قوله : بأن يكون إلخ) هذا تفسير لهذا القدر (قوله : ولا تخلو العباره) أى : عباره المصنف عن تسامح أى : قبل التأويل السابق وأما بعده فلا (قوله : أى سواء كان إلخ) لا يعكر على تفسير الإطلاق بما ذكره قوله : بعد عند علماء المعانى لأنه من جمله مقول السكاكى بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعانى (قوله : واردا فى الكلام) أى : بأن عبر به أولا كما فى الأمثله الآتيه وقوله : أو كان إلخ أى : كما فى الأمثله التى مضت (قوله : سته) أى : وإن ضربت هذه السته فى الحالتين وهما أن يكون قد أورد كلّ منهما فى الكلام ثم عدل عنه أو لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر إيراده صارت اثنى عشر قسما فإن ضربتها فى المسند إليه وغيره صارت أربعه وعشرين (قوله : حاصله من ضرب الثلاثه فى الاثنين) أى : من نقل كل واحد من الثلاثه إلى الآخرين فالثلاثه هى التكلم والخطاب والغيبه والاثنان ما بقى من الثلاثه بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا إلى غيره (قوله : بحسب ما علم من مذهبه) أى : من أنه لا يشترط

بالنظر إلى الأمثله (ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى : التفاتا) مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس (كقوله :) أى : قول امرئ القيس (تطاول ليلك) (١) ...

******

تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله : بالنظر إلى الأمثله) لأنه مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا فقوله بالنظر إلى الأمثله متعلق بعلم وفى بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر إلى الأمثله حيث مثل بالمسند إليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الإطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثله (قوله : ويسمى هذا النقل) أى : نقل الكلام من كل واحد من الثلاثه إلى غيره منها مطلقا التفاتا (قوله : عند علماء المعانى) اعترض بأن فائده الالتفات كما يأتى أنه يورث الكلام ظرافه وحسن تطريه أى : تجديد وابتداع فيصغى إليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعانى بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم أهل البديع لا أهل المعانى وأجيب بأنه من مباحث علم المعانى باعتبار اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو إقامه حجه أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهه كونه يورث الكلام ظرافه فتسميه ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعانى لا تنافى تسميته بذلك أيضا عند غيرهم.

(قوله : مأخوذ) أى : منقول من التفات الإنسان إلخ أى : أن لفظ التفات نقل من التفات الإنسان من يمينه إلى يساره إلى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله : وبالعكس) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن الالتفات الحس ى لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحاله الأصليه إلى جهه يمينه ثم إلى جهه يساره وأن الالتفات الاصطلاح ى لا بد فيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك إلا بثلاث تعبيرات مع أنه يكفى فى الأول تحويل واحد وفى الثانى انتقال واحد فالأولى أن يقول أو بالعكس ويجاب بأن الواو بمعنى أو (قوله : قول امرئ القيس)

١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٤٤ ، فى المصباح ص ٣٥ ، والأثمد : هو موضع [بفتح الهمزه وضم الميم].

خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر : ليلى (بالأثمد) بفتح الهمزه وضم الميم : اسم موضع ...

******

أى : فى مرثيه أبيه (قوله : خطابا لنفسه) أى : لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته إذا لم يرد بالمخاطب من يغايره بل أراد ذاته أى : فهو بكسر الكاف لأن الشائع فى خطاب النفس التأنيث ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا أو بمعنى المكروب ألا ترى إلى قوله ولم ترقد (١) بالتذكير وقوله التفاتا أى : على جهه الالتفات أى : إن لم يجعل تجريدا وإلا لم يكن التفاتا إذ مبنى التجريد على المغايره والالتفات على اتحاد المعنى هذا هو التحقيق خلافا لمن قال لا منافاه بينهما (قوله : ومقتضى الظاهر ليلى) أى : لأن المقام مقام تكلم وحكايه عن نفسه (قوله : بالأثمد) وبعده : ونام الخلى ولم ترقد

وبات وباتت له ليله

كليله ذى العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءنى

وخبّرته عن أبى الأسود

واعلم أن فى هذه الأبيات التفاتين باتفاق فى بات لعدوله إلى الغيبه بعد الخطاب وفى جاءنى لعدوله بعدها إلى التكلم وأما قوله تطاول ليلك فالسكاكى يجعله التفاتا من التكلم للخطاب إن لم يكن تجريدا وأما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريدا إذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول ليلك كنايه عن السهر وقوله وبات تامه بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم فلا ينافى لم ترقد وباتت إما ناقصه وله خبرها أو تامه وله حال وعطف باتت على بات من عطف المباين على المباين من حيث اللفظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والخلى : هو الخالى عن الهم والحزن والعائر بمهمله وهمزه قذى العين ومن لابتداء الغايه أو للتعليل والنبأ خبر فيه فائده عظيمه متضمنا لعلم أو ظن فهو أخص من مطلق الخبر.

١- البيت فى ديوانه ص ٣۴۴.

(والمشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثه) التكلم والخطاب والغيبه (بعد التعبير عنه) أى : عن ذلك المعنى (وآخر منها) أى : بطريق آخر من الطرق الثلاثه بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ، ويترقبه السامع ، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا : أنا زيد وأنت عمرو ، ...

******

(قوله : والمشهور إلخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى إلخ (قوله : أى عن ذلك المعنى) هذا صريح فى أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقين والمراد الاتحاد فى المصداق فيدخل فيه نحو أنا زيد ويحتاج إلى إخراجه بالقيد الذى ذكره الشارح (قوله : ويترقبه) أى : ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أى : ظاهر الكلام أى : ولو كان موافقا لظاهر المقام كما فى قوله تعالى (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)(١) فإنه خطاب موافق لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام ؛ لأنه عبر عنه أولا بالغيبه فى قوله تعالى (عَبَسَ وَتَوَلَّى. أَنْ جاءَهُ الْأَعْمى)(٢) على خلاف مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه الخطاب فى الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصاله التفات ؛ لأنه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسر فى العدول عن الخطاب إلى الغيبه أولا تعظيم النبى - صلى الله عليه وسلم - لما فيه من التلطف فى مقام العتاب بالعدول عن المواجهه فى الخطاب (قوله : ولا بد من هذا القيد) أى : وهو قوله بشرط أن يكون إلخ وإنما تركه المصنف لفهمه من المقام ؛ لأن كلامه فى إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. ا ه سم.

(قوله : ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو) أى : لأنه وإن كان يصدق على كل منهما أنه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبه بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم فى الأول والخطاب فى الثانى إلا أن التعبير الثانى يقتضيه ظاهر الكلام

١- عبس : ٣.

٢- عبس : ٢ ، ١.

"ونحن الّذون صبّحوا الصّباحا" (١) ، وقوله تعالى : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(٢) و (اهْدِنَا) و (أَنْعَمْتَ) ...

******

ويترقبه السامع ؛ لأن المتكلم إذا قال أنا أو أنت ترقب السامع أن يأت ى بعده باسم ظاهر خبرا عنه ؛ لأن الإخبار عن الضمير إنما يكون بالاسم الظاهر فالإخبار بالاسم الظاهر وإن كان من قبيل الغيبه عن ضمير المتكلم أو المخاطب إلا أنه جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام (قوله : ونحن اللذون إلخ) أى : فقد انتقل من ضمير التكلم وهو نحن إلى الغيبه وهو اللذون إلا أنه يقتضيه الظاهر ؛ لأن الإخبار بالظاهر وإن كان من قبيل الغيبه عن ضمير التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع فلو لا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات وقوله صبحوا جار على مقتضى الظاهر لأن اللذون اسم غيبه فالمطابق له الغيبه والظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تأكيدا من صبحه إذا أتاه صباحا ويجوز أن يراد الإتيان المطلق بقرينه الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفيه ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف أى : صبحوهم وتمام البيت :

...

يوم النّخيل غاره ملحاحا

والنخيل بضم النون وبالخاء المعجمه موضع بالشام والغاره اسم مصدر نصب على التعليل أى : لأجل الإغاره والملحاح صيغه مبالغه من الإلحاح. ا ه. فنرى.

(قوله : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) أى : فإنه وإن عبر عنه المعنى وهو الذات العليه بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بآخر وهو الغيبه فى قوله (مالِكِ) إلا أن هذا التعبير على مقتضى الظاهر لأن الالتفات حصل أولا بقوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) والثانى وهو (إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)

١- الرجز لرؤيه فى ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، ولليلى الأخيليه فى ديوانها ص ٦١ ، ولليلى أو لرؤبه أو لأبى حرب الأعلم فى الدرر ١ / ٢٥٩ ، ولأبى حرب الأعلم أو لليلى فى خزانه الأدب ٦ / ١٧٣ ، والدرر ١ / ١٨٧.

٢- الفاتحه : ٥.

فإن الالتفات إنما هو فى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) والباقى جار على أسلوبه. ومن زعم أن فى مثل : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) التفاتا - والقياس : آمنتم - فقد سها ؛ على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أى : الالتفات بتفسير الجمهور ...

******

أتى على أسلوبه كما قال الشارح (قوله : فإن الالتفات إنما هو فى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)) أى : لأنه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبه وهو (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) إلى الخطاب فى قوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) وأما قوله : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فليس فيه التفات ؛ لأنه انتقال من خطاب وهو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) إلى خطاب آخر وهو (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فكل واحد من قوله : و (إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وإهدنا وأنعمت إذا نظرت له مع قوله (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يصدق عليه أنه انتقال من طريق إلى طريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لأنه لما التفت للخطاب صار الأسلوب له فهو خارج بهذا القيد وإن دخل فى كلام المصنف (قوله : والباقى جار على أسلوبه) أى : على طريقه (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) وإن صدق عليه أن تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه لما التفت للخطاب صار الأسلوب له (قوله : التفاتا) أى : لأن الذين هو المنادى فى الحقيقه فهو مخاطب والمناسب له آمنتم (قوله : على ما يشهد به كتب النحو) أى : من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبه ؛ لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبه وإن عرض له الخطاب بسبب النداء وحينئذ فآمنوا جار على مقتضى الظاهر كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب نحو يا زيد قم و (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ)(١) وأما قبل تمامه فحقه الغيبه والصله متممه للمنادى الذى هو الموصول فهى كالجزء منه فلا يراعى فى الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على :

أنا الذى سمّتنى أمّى حيدره

أكيلكم بالسيف كيل السّندره (٢)

لأنه قبيح كما فى المطول لكن فى المغنى فى بحث الأشياء التى تحتاج إلى رابط أن نحو أنت الذى فعلت مقيس لكنه قليل. ا ه.

١- المائده : ٦.

٢- هو للإمام على بن أبى طالب فى ديوانه ص ٧٧ ، ٧٨.

(أخص منه) بتفسير السكاكى ؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ، ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل عنه إلى طريق آخر ؛ فيتحقق الالتفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد ، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس ، كما فى : تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب : (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) ومقتضى الظاهر : أرجع ، ...

******

لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافى كونه مقتضى الظاهر ؛ لأن قلته تفيد كونه خلافه (قوله : أخص منه) أى : من نفسه (قوله : لأن النقل عنده) أى : المسمى بالالتفات (قوله : من غير عكس) أى : لغوى بحيث يقال كل التفات عند السكاكى التفات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوى عكسا صحيحا وأما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكى التفات عند الجمهور فهو صحيح (قوله : وما لى لا أعبد إلخ) هذا حكايه عم حبيب النجار موعظه لقومه لتركهم الإيمان (قوله : ومقتضى الظاهر أرجع) حاصله أن الشارح ذكر قولين فى تقرير الالتفات فى هذه الآيه الأول منهما أن الضميرين للمتكلم ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمه بضمير المخاطبين ففيه التفات ومقتضى الظاهر أرجع وحاصل القول الثانى أن الضميرين للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يقال وما لكم لا تعبدون الذى فطركم وإليه ترجعون فعدل عن مقتضى الظاهر فى الأول وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العباره فعبر أولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح ؛ وذلك لأن قوله (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ)(١) إلخ تعريض بالمخاطبين ؛ لأن المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الإيمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق ففى قوله وما لى التفات على مذهب السكاكى فقط ؛ لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفى قوله وإليه ترجعون التفات على المذهبين كذا قيل ولا وجه للتخصيص

١- يس : ٢٢.

والتحقيق أن المراد : ما لكم لا- تعبدون ، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (إلى الغيبه : (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ. فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)(۱)) ومقتضى الظاهر : لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب إلى التكلم) ...

******

بالسكاكى بل فى قوله وما لى التفات عند الجمهور أيضا إذ قد سبق طريق الخطاب فى قوله (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْئَلُكُمْ أَجْراً)(۲) وأما على خلاف التحقيق ففى الكلام التفات واحد على المذهبين فى قوله (وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ).

(قوله : أن المراد ما لكم لا- تعبدون) أى : لأن المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعباده حاصله منه بالفعل إلا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العباده إلى نفسه تعريضا بالمخاطبين إشاره إلى أنه لا- يريد لهم إلا ما يريد لنفسه وأن ما يلزمهم فى ترك العباده يلزمه فى جملتهم على تقدير تركه لها وهو من الملاطفه فى الخطاب فالفائده المختصه بموقع هذا الالتفات التعريض والإعلام بأن المراد المخاطبون من أول الكلام ثم إن كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافى الالتفات إذ لا يشترط فيه التعبير بالمطابقه بل يصح باللزوم أيضا كما فى التعريض ، والتعريض عند المصنف والشارح ، إما مجاز أو كنايه وهاهنا مجاز لامتناع إراده الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فيكون المعبر عنه فى الأسلوبين واحدا نعم على ما حققه العلامه السيد من أن المعنى التعريض من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبه إلى المعنى المستعمل فيه إما حقيقه أو مجاز أو كنايه يرد أن اللفظ ليس مستعملا فى المخاطبين فلا يكون المعنى المعبر عنه فى الأسلوبين واحدا فلا التفات أفاده عبد الحكيم (قوله : (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ)) أى : الخير الكثير أو نهرا فى الجنه يسمى بالكوثر (قوله : ومقتضى الظاهر لنا) أى : لإنّا أعطيناك تكلم ، وقوله : (لِرَبِّكَ) غيبه لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبه كما مر وفائده الالتفات فى الآيه أن فى لفظ الرب حثّا على فعل

۱- الكوثر : ۲ ، ۱.

۲- يس : ۲۱ ، ۲۰.

قول الشاعر (طحا) (١) أى : ذهب (بك قلب فى الحسان طروب) ومعنى طروب فى الحسان : أن له طروبا فى طلب الحسان ...

******

المأمور به ؛ لأن من يربيك يستحق العباده وفيه إزاله الاحتمال أيضا ؛ لأن قوله (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ) ليس صريحا فى إفاده الإعطاء من الله وأيضا كلمه إنا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله (فَصَلِّ لِرَبِّكَ) زال هذان الاحتمالان.

اه. فنارى (قوله : قول الشاعر) هو علقمه بن عبده العجلى من قصيده يمدح بها الحارث بن جبله الغسانى وكان أسر أخاه فسافر إليه يطلب فكه ، وبعد البيتين (٢) :

ممنعه ما يستطاع كلامها

على بابها من أن تزار رقيب

إذا غاب عنها البعل لم تفش سرّه

وترضى إياب البعل حين يئوب

فإن تسألونى بالنساء فإننى

خبير بأدواء النساء طبيب

إذا شاب رأس المرء أو قلّ ماله

فليس له فى ودّهنّ نصيب

(قوله : أى ذهب بك) الباء للتعديه على ذهبت بزيد أى : أذهبك وأتلفك قلب طروب فى طلب الحسان والكاف مفتوحه وإن كانت لخطاب النفس باعتبار أن نفسه المخاطبه ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر أن يقول طحا بى ففيه التفات عند السكاكى وفى الأطول جواز فتح الكاف وكسرها.

(قوله : أن له طربا فى طلب الحسان) أى : وفى طلب وصالهن وأشار الشارح بذلك إلى أن قوله فى الحسان متعلق بطروب وأن فى الكلام حذف مضاف لا متعلق بطحا وحينئذ فتقديم المعمول لإفاده الحصر وقوله طروب صفه لقلب والطرب خفه تعترى الإنسان لشده سرور أو حزن أى : أذهبنى وأتلفنى قلب موصوف بأن له طربا

١- انظر ديوان علقمه الفحل ص ٣٣ ، المفتاح ص ١٠٧ ، الإيضاح ٦٨ ، شرح عقود الجمان ١ / ١١٨ ، معاهد التنصيص ١ / ١٧٣ ، طبقات فحول الشعراء ١ / ١٣٩ ، الشعر والشعراء ٢٢١ ، العمده ١ / ٥٧. وهو علقمه بن عبـده بن ناشـره ؛ شاعر جاهلى من الطبقه الأولى وكان معاصرا لامرئ القيس.

٢- ذكر ابن رشيق بعضا من تلك القصيده فى كتاب العمده ص ٣١.

ونشاطا فى مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب ؛ أى : حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف إلى الجمله الفعليه ؛ أعنى قوله : (حان) أى : قرب (مشيب يكلّفنى ليلى) فيه التفات من الخطاب فى : بك إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر : يكلفك ، وفاعل يكلفنى : ضمير القلب ، وليلى : مفعوله الثانى ؛ والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى ، ...

******

ونشاطا فى طلب وصال الحسان دون غيرهن (قوله : ونشاطا فى مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله فى مراودتهن أى : مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله فى طلب الحسان (قوله : بعيد الشباب) ظرف لطروب أو لطحا (قوله : للقرب) أى : للدلاله على أن زمان إذهابه أو طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله : أى حين ولى إلخ) فيه نظر ؛ لأن قوله حين ولى يقتضى أن الشباب ذهب بالمره وقوله وكاد يتصرم أى ينقطع يقتضى أنه بقى منه بقيه وأن المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه ففيه تناف وأجيب بأن قوله حين ولى بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للمراد فيكون قد جعل بعيد الأكثر بعيدا لكله ونزل ذهاب الغالب منزله ذهاب الجميع والقرينه على ذلك قوله عصر حان مشيب وهذا إنما يحتاج له إذا اعتبر أن الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهوله وجعله من المشيب كما ذهب إليه بعض أهل اللغه وأما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطه كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج إلى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على المتبادر منه وهو أن المراد ببعيد الشباب زمان ذهابه بالمره وتصرمه بالكليه وزمن هذه البعيديه هو زمن الكهوله ولا ينافيه قوله عصر حان مشيب لأن زمن الكهوله قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالأولى حذفه فتأمل (قوله : عصر) بمعنى زمان أو حين بدل من قوله بعيد (قوله : إلى التكلم) أى : لأن ياء يكلفنى للتكلم فالالتفات من المجرور الذى فى بك إلى المفعول الذى فى يكلفنى (قوله : وليلى مفعوله الثانى) أى : بتقدير الباء والمفعول الأول الياء وإنما قلنا بتقدير الباء لأن كلف لا يتعدى

وروى : تكلفنى بالتاء الفوقانيه على أنه مسند إلى ليلى ، والمفعول محذوف ؛ أى : شدائد فراقها ؛ أى : على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبه إلى الخطاب ...

******

للمفعول الثانى بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيدا بكذا وإلى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى إلخ كما أنه يشير إلى أن فى الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالمفاعله على غير بابها (قوله : وروى تكلفنى) أى : وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب إلى التكلم إذ مقتضى الظاهر تكلفك ليلى وعلى هذه الروايه فالتكليف بمعنى التحميل (قوله : والمفعول محذوف) أى : المفعول الثانى وأما الأول فهو الياء وقد يقال حيث كان تكلفنى مسندا لليلى فالأنسب أن يكون بين تكلفنى وشط تنازع فى وليها ويكون المعنى تكلفنى ليلى أى حبها المفرط وليها وقد شط وليها ولا حذف (قوله : أى شدائد فراقها) أى : أنها تحمله الشدائد المترتبه على فراقها (قوله : أو على أنه خطاب للقلب) أى : والمفعول على هذا أيضا ليلى أى : وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله : فيكون التفاتا آخر) أى : غير المقرر أولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان وقوله من الغيبه إلى الخطاب أى : لأنه عبر أولا عن القلب بطريق الغيبه حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكلفنى أى : أنت يا قلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب فى بك إلى التكلم فى يكلفنى وهذا تفريع على قوله أو على أنه خطاب للقلب والحاصل أنه على روايه يكلفنى بالياء التحتيه ليس فيه الالتفات واحد عند الجمهور والسكاكى من الخطاب إلى التكلم وكذا على روايه تكلفنى بالتاء الفوقيه إن جعل الفاعل ليلى وأما إن جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكى أحدهما فى الكاف فى بك مع ياء المتكلم فى تكلفنى ثانيهما فى قلب مع فاعل تكلفنى المقدر بأنت يا قلب وفى البيت التفات غير ما ذكر عند السكاكى على كل حال الاحتمالات فى قوله طحا بك فإن مقتضى الظاهر طحا بى قلب أى : أذهبنى وأفنانى قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا وفرحا فى طلب وصال الحسان وإنما لم يجعل الخطاب فى طحا بك

(وقد شطّ) أى : بعد (وليّها) أى : قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى : عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداه ؛ كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ، ويجوز أن يكون من عاد يعود ؛ أى : عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

******

للحبيبه أعنى ليلى أى ذهب بك قلب حتى يكون فى قوله يكلفنى التفات من الخطاب إلى الغيبه لأنه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحا به قلبه ، قاله الفنرى. (قوله : قد شط وليها) جمله حاليه من ليلى سواء كانت فاعلا أو مفعولا ليكلفنى وقوله وليها أى أيام وليها (قوله : أى قربها) أى : أيام القرب منها أى وقد صارت أيام القرب من وصال ليلى بعيده لأمور أوجبت ذلك وبين أسباب البعد بقوله وعادت إلخ (قوله : عواد) جمع عاديه وهى ما يصرفك عن الشىء ويشغلك عنه كما فى القاموس (قوله : وخطوب) جمع خطب وهو الأمر العظيم وعطف الخطوب على العوادى مرادف لأن العوادى والصوارف والخطوب ألفاظ مترادفه معناها واحد وهو ما ذكر (قوله : أن يكون فاعلت) أى : بوزنها فى الأصل فأصل عادت عادوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعت (قوله : من المعاداه) أى : مأخوذ من المعاداه التى هى مفاعله من الجانبين (قوله : كأن الصوارف والخطوب) تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله تعاديه هذا لا يفيد المفاعله إلا أن يقال تركها من جانب القائل لظهورها منه والأصل تعاديه وهو يعاديها فتحققت المفاعله من الجانبين والمعنى على هذا الاحتمال عادتنا عواد أى صارت العوادى الحائله بيننا وبينها أعداء لنا فتمنعنا من الوصول إليها (قوله : ويجوز أن يكون من عاد) أى : مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه فعلت وأصله عودت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالألف منقلبه عن واو وهى عين الكلمه (قوله : أى عادت عواد) أى : رجعت العوادى التى تحول بيننا إلى ما كانت عليه أولا من الحيلوله فقول الشارح إلى ما كانت تتعلق

(و) مثال الالتفات من الخطاب (إلى الغيبه) قوله تعالى : (حَتَّى إِذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ)(۱)) والقياس : بكم.

(و) مثال الالتفات (من الغيبه إلى التكلم) قوله تعالى : (وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّياحَ فَتُثِيرُ سَحاباً فَسُقْناهُ)(۲)) ومقتضى الظاهر : فساقه ؛ أى : ساق الله ذلك السحاب ، وأجراه (إِلى بَلَدٍ) مَيِّتٍ) (و) مثال الالتفات من الغيبه (إلى الخطاب) قوله تعالى : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ. إِيَّاكَ نَعْبُدُ)(۳)) ومقتضى الظاهر : إياه (ووجهه) أى : وجه حسن الالتفات (أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن تطريه) أى : تجديدا وإحداثا ؛ من : طريت الثوب

******

بقوله عادت وقوله قبل أى من الحيلوله بيننا (قوله : والقياس إلخ) تعبيره تاره بقوله ومقتضى الظاهر وتاره بقوله والقياس تفنن (قوله : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)) وهو وصف ظاهر وهو من قبيل الغيبه والموصوف ظاهرا أيضا (قوله : أى وجه حسن الالتفات) أى : فى أى تركيب كان وأشار الشارح بتقدير حسن إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف ثم إن قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والأصل والالتفات حسن ووجه حسنه أن الكلام إلخ (قوله : إذا نقل) أى : حول من طريق كالغيبه إلى طريق آخر كالخطاب وهذه الفائده فى غايه الظهور بالنسبه للنقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى لأن السامع إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب حصلت له زياده نشاط ووفور رغبه فى الإصغاء إلى الكلام إلا أن هذه الفائده التى ذكرت للالتفات لا تنطبق على ماده يكون المخاطب فيها حضره البارى جل وعلا كما فى إياك نعبد لتنزهه عن النشاط والإيقاظ والإصغاء فلو ذكر المصنف فائده غير هذه تصلح حتى بالنسبه فى حقه تعالى لكان أحسن وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لأن يراد به هذه الفائده بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجيه ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره (قوله : أحسن تطريه) التطرئه بالهمز :

۱- يونس : ۲۲.

۲- فاطر : ۹.

۳- الفاتحه : ۵ ، ۴.

(لنشاط السامع و) كان (أكثر إيقاظا للإصغاء إليه) أى : إلى ذلك الكلام ؛ لأن لكل جديد لذه وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق (وقد تختص مواقعه

******

الإحداث من طرأ عليهم أمر إذا حدث وبالياء المثناه التحتيه : التجديد من طريت الثوب إذا عملت به ما يجعله طريا كأنه جديد إذا علمت ذلك فجمع الشارح بين التجديد والإحداث فى ماده الياء حيث قال أى : تجديدا وإحداثا من طريت الثوب خلاف النقل كذا اعترض وهو ظاهر على النسخه التى فيها الواو فى قوله وإحداثا وفى بعض النسخ أو إحداثا بأو وهذه ظاهره لأن المراد من التطريه التجديد إن قرئت بالياء أو الإحداث إن قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طريت الثوب راجع لقوله تجديدا وهو ما قبل أو فقط ولو قال من طريت الثوب أو من طرأ عليهم لكان ذلك أظهر هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشى وفى عبد الحكيم أن قوله تجديدا بيان للمعنى اللغوى وقوله وإحداثا بيان للمرادفان إحداث هيئه أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر الشارح هنا أخذه من طرأ بالهمز بمعنى ورد ؛ لأن بناء التطريه من طرأ مجرد قياس غير مذكور فى الكتب المشهوره من اللغه (قوله : لنشاط السامع) اللام للتعليل أى : كان ذلك الكلام الذى فيه النقل المذكور أحسن تطريه لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره وحاصله أن الكلام عند النقل من طريق إلى أخرى أحسن تجديدا مما ليس فيه نقل وإن كان فى إيراد كل كلام تجديد لما يسمع وإنما كان أحسن تجديدا لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره (قوله : وكان أكثر إيقاظا) أى : وكان أكثر الكلام تنبيها (قوله : للإصغاء) أى : لأجل الإصغاء أى الاستماع إليه وهذه العله أعنى الإصغاء مغايره للعله الأولى أعنى النشاط فى المفهوم لكنهما متلازمان ؛ لأن النشاط للكلام يلزمه الإصغاء إليه (قوله : لأن لكل جديد إلخ) عله للعله أى : وإنما كان السامع يحصل له نشاط وإصغاء للكلام عند النقل المذكور لأن إلخ (قوله : على الإطلاق) أى : فى كل موضع سواء كان فى الفاتحه أو غيرها (قوله : وقد تختص إلخ) قد للتحقيق وتختص بصيغه المجهول أو المعلوم لأنه يستعمل لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص أفاده عبد الحكيم وقوله مواقعه أى :

بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما فى) سوره (الفاتحه ؛ فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للإقبال عليه) أى : على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما أجرى عليه صفه من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يئول الأمر إلى خاتمتها) ...

******

مواقع الالتفات أى : المواضع التى يقع ويوجد فيها الالتفات واختصاص مواقعه كنايه عن اختصاصه هو كما يشير إليه كلام الشارح فى المطول (قوله : بلطائف) أى : بمحاسن ودقائق وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابله الجمع بالجمع فتقتضى القسمه على الآحاد أى : أن بعض المواضع التى يقع فيها الالتفات تاره تختص بلطيفه زائده على اللطيفه السابقه وتلك اللطيفه الزائده تختلف باختلاف المواضع وليس المراد أن كل موضع يقع فيه جمله من اللطائف ولا أن كل موضع يقع فيه لطيفه زائده وإلا لأوجب ذلك أن لا يكتفى فى الالتفات بالنكته العامه كذا قيل لكن قد يقال أى مانع من أن يكون لك موضع نكته تختص به ونكته تعمه وغيره ثم إن الباء فى قوله بلطائف داخله على المقصور (قوله : كما فى سوره) أى : كالالتفات الذى إلخ أو كاللطيفه التى فى سوره إلخ (قوله : إذا ذكر الحقيق بالحمد) أى : إذا ذكر المستحق للحمد وهو الله بقوله الحمد لله وأخذ الحقيق من اعتبار كون اللام فى لله للاستحقاق (قوله : عن قلب) أى : ذكرا ناشئا عن قلب لا ذكرا بمجرد اللسان.

(قوله : يجد ذلك العبد إلخ) العبد بدل من اسم الإشاره وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجد أو مستقر حال من قوله محركا كالذى هو صفه لمحذوف أى : معنى محركا للإقبال كائنا ذلك المحرك من نفسه (قوله : وكلما أجرى عليه) أى : على المستحق للحمد أى : وكلما وصف بصفه من تلك الصفات العظام التى هى قوله رب العالمين إلخ وإنما كانت تلك الصفات عظاما لإفاده الأولى أنه المتولى لتربيه جميع العالمين وتدبير أمورهم ولإفاده الثانيه أنه المنعم بجميع النعم الدنيويه والأخرويه ولإفاده الثالثه أنه مالك جميع الأمور فى يوم الجزاء (قوله : إلى أن يؤول) أى : إلى أن ينتهى الأمر أى : أمر إجراء الصفات أو أمر العبد وحاله ولو قال حتى يؤول إلخ لكان أولى وذلك ؛ لأن تضاعف

أى : خاتمه تلك الصفات ؛ يعنى : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (المفيد أنه) أى : ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله يوم الجزاء) لأنه أضيف (مالِكِ) إلى (يَوْمِ الدِّينِ) على طريق الاتساع ، والمعنى على الظرفيه ؛ أى : مالك فى يوم الدين ، ...

******

المحرك إنما حصل من إجراء الصفات وإجراؤها تدريجى لكونه حاصلا بالقراءه فالتضاعف تدريجى لا دفعى وحتى تدل على التدريج دون إلى أفاده السيرامى (قوله : أى خاتمه تلك الصفات إلخ) اعترض بأنه إن أراد الصفه المعنويه فالأمر ظاهر وإن أراد الصفه النحويه فلا يتم بالنظر لمالك يوم الدين لأنه بدل من لفظ الجلاله ولا يصح جعله صفه ؛ لأن مالك وصف عامل فلا يتعرف بالإضافه فلا يكون نعتا للمعرفه وأجيب بأن المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفه المشبهه لا الحدوث وحينئذ فيتعرف بالإضافه ؛ لأن الصفه المشبهه عند المحققين تتعرف بالإضافه فيصح نعت المعرفه بها (قوله : على طريق الاتساع) متعلق بمحذوف أى وجعل اليوم مملوكا على طريق الاتساع أى التوسعه فى الظرف فإنهم وسعوه فجوزوا فيه ما لم يجز فى غيره حيث نزلوه منزله المفعول به فى قوله :

ويوما شهدناه سليما وعامرا

أو المراد بالاتساع المجاز العقلى وهو هنا واقع فى النسبه الإضافيه حيث أضيف اسم الفاعل إلى الظرف وحقه أن يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملابسه نزل الظرف منزلته فظهر لك من هذا أن الإضافه على معنى اللام وإنما لم تجعل حقيقيه على معنى فى كضرب اليوم لأجل تحصيل غرض المبالغه لأن قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان إن قلت حيث جعلت الإضافه بمعنى اللام فلم لم تجعل حقيقيه قلت أجابوا عن ذلك بأن اليوم أمر اعتبارى لأنه عباره عن مقارنه متجدد موهوم لمتجدد معلوم إزاله للإبهام والأمور الاعتباريه لا تتعلق بها قدره المولى فلا يكون اليوم مملوكا بل ما يقع فيه أفاده شيخنا العدوى (قوله : والمعنى) أى : الحقيقى على الظرفيه فحاصله أن التوسع

والمفعول محذوف دلاله على التعميم ...

******

فی مجرد حذف فی (قوله : والمفعول محذوف) أی : وهو الذی قدره المصنف بقوله الأمر کله.

وأوجب الإقبال علیه وخطابه بتخصیصه بغایه الخضوع والاستعانه فی المهمات وکما فی قوله تعالی : (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاؤُکَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ)(۱) لم یقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلی طریق الالتفات تفخیما لشأن رسول الله صلی الله علیه وسلم وتعظیما لاستغفاره وتنبیها علی أن شفاعه من اسمه الرسول من الله بمکان وذکر السکاکی لالتفات امرئ القیس فی الأبیات الثلاثه علی تفسیره وجوها أحدها أن یکون قصد تهویل الخطب واستفظاعه فنبه فی التفاته الأول علی أن نفسه وقت ورود ذلک النبأ علیها ولهت وله الثکلی فأقامها مقام المصاب الذی لا یتسلی بعض التسلی إلا بتفجع الملوک له وتحزنهم علیه وخاطبها بتطاول لیلک تسلیه أو علی أنها لفظاعه شأن النبأ أبدت قلقا شدیدا ولم تتصبر فعل الملوک فشک فی أنها نفسه فأقامها مقام مکروب وخاطبها بذلک تسلیه وفی الثانی علی أنه صادق فی التحزن خاطب أولا وفی الثالث علی أنه یرید نفسه أو نبه فی الأول علی أن النبأ لشدته ترکه حائرا فما فطن معه لمقتضی الحال فجری علی لسانه ما کان ألفه من الخطاب الدائر فی مجاری أمور الکبار أمرا ونهیا وفی الثانی علی أنه بعد الصدمه الأولی أفاق شیئا فلم یجد النفس معه فبنی الکلام علی الغیبه وفی الثالث علی ما سبق أو نبه فی الأول علی أنها حین لم تتثبت ولم تتبصر غاظه ذلک فأقامها مقام المستحق للعتاب فخاطبها علی سبیل التوبیخ والتعبیر بذلک وفی الثانی علی أن الحامل علی الخطاب والعتاب لما کان هو الغیظ والغضب وسکت عنه الغضب بالعتاب الأول ولی عنها الوجه وهو یدمدم قائلا وبات وباتت له وفی الثالث علی ما سبق هذا کلامه ولا یخفی علی المنصف ما فیه من التعسف (قوله : دلاله علی التعمیم) إما علیه لحذف المفعول أی حذف المفعول دلاله علی

۱- النساء : ۶۴.

(فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه فى القوه (الإقبال عليه) أى : إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغايه الخضوع والاستعانه فى المهمات) فالباء فى : بتخصيصه متعلق بالخطاب ؛ يقال : خاطبته بالدعاء - إذا دعوت له مواجهه. وغايه الخضوع ...

******

التعميم لأنه يتوسل بالإطلاق فى المقام الخطابى إلى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما يأتى وأورد عليه أنه لو قال مالك الأمر كله لحصلت الدلاله على التعميم وأجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الأمر على المعهود والتأكيد بكل بالنسبه لذلك المعهود ولو سلم فالمراد دلاله على التعميم مع الاختصار وإما عله لقوله أضيف على طريق الاتساع ؛ لأنه إذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك أفاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلاله العقليه بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما إذا قيل مالك الأمر كله فى يوم الدين (قوله : فحينئذ) أى : حين إفاده الخاتمه أنه مالك الأمر كله فى يوم الجزاء أو حين ازدياد قوه المحرك (قوله : والخطاب) أى : ويوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بغايه إلخ (قوله : والاستعانه) أى : وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانه وأورد على التخصيص أن الاستعانه كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجيب بأوجه أحدها : أن الحصر إضافى بالنسبه للأصنام ونحوها والثانى : أن المراد بالاستعانه طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث : أن المقصود بالاستعانه إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صوره حتى أن قولهم يا فلان أعنى بمنزله يا الله أعنى بواسطه فلان وأما الاستعانه بأسمائه تعالى فى قولهم باسم الله على تقدير الباء للاستعانه فإما أنه استعانه به تعالى لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله وإما أنها استعانه تبرك لا أنها استعانه يقصد بها تحصيل الأسباب وقول المصنف فى المهمات التقييد بذلك للاهتمام لا- للاحتراز عن غيرها إذ لا فرق (قوله : متعلق بالخطاب) أى : كما أن الباء فى بغايه متعلق بالتخصيص (قوله : يقال إلخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغايه الخضوع إلخ) أى : وحينئذ فالمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل

هـو معنى العبـاده ، وعموم المهمـات مسـتفاد من حـذف مفعول : (نَسْـتَعِينُ) والتخصـيص مسـتفاد من تقـديم المفعول. فـاللطيف المختص بهـا موقع هـذا الالتفـات هى أن فيه تنبيهـا على أن العبـد إذا أخـذ فى القراءه يجب أن تكون قراءته على وجه يجـد من نفسه ذلك المحرك ، ولما انجر الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر - أورد عده أقسام منه ، ...

******

على تخصـيصه بـأن العبـاده هى غـايه الخضوع والتـذلل له لاـ لغيره وبأن الاسـتعانه فى جميع المهمات منه لا من غيره (قوله : هو معنى العباده) الإضافه بيانيه (قوله : من حذف مفعول نستعين) أى : حذف مفعوله الثانى.

(قوله : فاللطيفه المختص بها إلـخ) أى : فاللطيفه الـداعيه للالتفات فى هـذا الموقع وهو الفاتحه التنبيه على أن العبـد إذا أخـذ فى قراءه الفـاتحه يجب أن تكـون قراءته إلـخ أى يتأكـد عليه ذلـك (قوله : أن فيه تنبيهـا) أى : من الله تعـالى وقوله يجب أن تكون قراءته على وجه أى : مشـتمله على وجه وهو حضور القلب والتفاته لمسـتحق الحمد لأجل أن يجد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصـل كلاـم الشـارح وفيه أن المـأخوذ من كلاـم المتن أن اللطيفه الـداعيه للالتفات فى هـذا المقام قوه المحرك الحاصـله من إجراء الصـفات عليه لاـ التنبيه على أن القـارئ ينبغى أن تكون قراءته كـذلك وذكر العلاـمه عبـد الحكيم أن الشارح أشار بقوله فاللطيفه إلـخ إلى أن ما ذكره المصـنف قاصـر ؛ لأن حاصـله أن إجراء تلك الصـفات موجب لوجود المحرك الـذى يوجب أن يخاطب العبـد ذلك الحقيق ولا تفهم نكته الخطاب الذى وقع فى كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمه وهى أن العبد مأمور بقراءه الفـاتحه ففيه تنبيه على أن العبـد ينبغى أن تكون قراءته بحيث يجـد ذلـك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعه موقعها (قوله : ولما انجر إلخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصـنف ومن خلاف إلخ كلام اسـتطرادى ذكر فى غير محله لمناسبه وذلك ؛ لأن كلامه كان أولا فى أحوال المسـند إليه على مقتضـى الظاهر وانجر الكلام على خلاف مقتضـى الظاهر فى المسند إليه فأورد عـده أقسـام منه وإن لم تكن من المسـند إليه (قوله : أورد عـده أقسـام) هى ثلاـثه : تلقى المخـاطب بغير مـا يـترقب والتعبير عن المستقبل

وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال : (ومن خلاف المقتضى) أى : مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من إضافه المصدر إلى المفعول أى : تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب ، والباء فى : بغير - للتعديه ، وفى (بحمل كلامه) للسببيه ؛ أى إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ؛ أى : الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى : مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الأولى بالقصد)

******

بلفظ الماضى والقلب وأما قوله أو السائل إلخ فهو من جمله تلقى المخاطب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله : وإن لم تكن من مباحث المسند إليه) أى : ولذا قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه وفى تعبيره بمن إشاره إلى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فإن المجاز والكنايه أيضا من خلافه.

(قوله : تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أى تلقى المتكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الأول والتلقى المواجهه يقال : تلقاه بكذا واجهه به (قوله : بغير ما يترقب المخاطب) أى : بغير ما ينتظره المخاطب من المتكلم (قوله : والباء فى بغير إلخ) دفع بهذا ما يقال إن فى كلام المصنف تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع أنهما مختلفان فى المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بأنه إن أراد التعديه العامه وهى إيصال معنى العامل إلى المعمول فهذا لا يعد معنى مستقلا وإن أراد بها الخاصه فهى غير موجوده هنا ؛ لأن شرطها أن يكون مجرورها مفعولا به فى المعنى والتلقى إنما يتعدى لواحد ولا يتعدى للثانى لا بنفسه ولا بالحرف وأجيب بأنه ضمن التلقى معنى المواجهه وهو يتعدى للثانى بالحرف (قوله : على خلاف مراده) فمراد الحجاج وهو المخاطب بالأدهم القيد وخلافه هو الفرس الأدهم (قوله : تنبيها) أى من ذلك المتكلم (قوله : ذلك الغير) أل للعهد الذكرى أى : على أن ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولو عبر به كان أوضح لأنه العنوان المذكور فى المعلل وإن لم يشترط فى العهد الذكرى اتحاد العنوان وإنما حملنا الغير على خلاف مراده ولم نحمله على غير ما يترقبه المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما

والإراده (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) أى الحجاج (١) (له) أى : للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا إياه) : (لأحملنك على الأدهم) ...

******

بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير لدلالته على أن المنبه على كونه أولى بالقصد وهو الحمل على الفرس الأدهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب فتأمل (قوله : والإراده) عطف تفسير (قوله : متوعدا إياه) أى : لأن القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعه من إخوانه فى زمن الحصرم أى : العنب الأخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك فقال له لأحملنك على الأدهم فقال القبعثرى مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فقال له الحجاج ويلك إنه لحديد فقال إن يكن حديدا خير من أن يكون بليدا فحمل الحديد أيضا على خلاف مراده فإن الحجاج أراد بالحديد المعدن المعروف فحمله القبعثرى على ذى الحده فقال الحجاج لأعوانه احملوه فلما حملوه قال (سُبْحانَ الَّذِى سَخَّرَ لَنا هذا)(٢) الآيه فقال اطرحوه على الأرض فلما طرحوه قال (مِنْها خَلَقْناكُمْ وَفِيها نُعِيدُكُمْ)(٣) فصفح عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الأسلوب حتى تجاوز عن جريمته وأحسن إليه على ما قيل والقبعثرى كان من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من جمله الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على - كرم الله وجهه - وقوله إنما أردت العنب الحصرم أى : والمراد بتسويد وجهه استواؤه وبقطع عنقه قطفه وبدمه الخمر المتخذ منه (قوله : لأحملنك على الأدهم) إن قلت كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول لأحملن الأدهم عليك ؛ لأن القيد يوضع على الرجل لا

١- الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفى أبو محمد : قائد ، داهيه ، سفاك ، خطيب ، ولد ونشأ فى الطائف (بالحجاز) ، مات بواسط ، وأجرى على قبره الماء. فاندرس. وفاته ٩٥ ه. انظر الأعلام : ٢ / ١٦٨.

٢- الزخرف : ١٣.

٣- طه : ٥٥.

يعنى : القيد ؛ هذا مقول قول الحجاج (- مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب) هذا مقول قول القبعثرى ؛ فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الأدهم فى كلامه على الفرس الأدهم ؛ أى : الذى غلب سواده حتى ذهب البياض ، وضم إليه الأشهب ؛ أى : الذى غلب بياضه ، ومراد الحجاج إنما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصد الأمير (أى : من كان مثل الأمير فى السلطان) أى : الغلبه (وبسطه اليد) أى : الكرم والمال والنعمه (فجدير بأن يصفد) أى : يعطى ...

******

العكس قلت هذا الاستعمال والتعديه أمر وضعى يقال حمل على الأدهم أى : قيد به ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو أنه شبه القيد بمركوب بجامع التمكن فى كل على طريقه الاستعاره بالكنايه وإثبات الحمل تخييل هذا وقرر شيخنا العلامه العدوى أن معنى قوله لأحملنك إلخ لألجئنك إلى القيد أى : إلى أن تصير مقيدا به فعلى بمعنى إلى ولا قلب ولا شىء وهذا غير الوجه الأول (قوله : يعنى القيد) أى : يعنى الحجاج فى هذا القول بالأدهم القيد الحديد (قوله : وعيد الحجاج) أى : بالحمل على الأدهم الذى هو القيد الحديد (قوله : فى معرض الوعد) أى : فى صوره الوعد بالحمل على الأدهم الذى هو الفرس (قوله : وتلقاه) أى : وواجهه بغير ما يترقب يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبه به كما فى سم. والأظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على العفو وترك العقوبه به ؛ لأن الذى يترقبه الحجاج مراجعته فى الحمل على القيد الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الأمير (قوله : بأن حمل الأدهم) الباء للسببيه (قوله : الذى غلب سواده إلخ) أى : أنه يولد وفيه شعرات بيض ثم يكثر الشعر الأسود حتى يغلب على الأبيض ويذهب الأبيض بالمره بأن ينقلب البياض سوادا ولا مانع من ذلك كما أن السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر ويحتمل أن المراد ويذهب البياض فى رأى العين وبادئ الرأى لقلته.

(قوله : وضم إليه الأشهب) أى : قرينه على أن مراده هو بالأدهم الذى يحمله عليه الفرس لا القيد (قوله : أى الغلبه) أشار إلى أن المراد بالسلطان السلطنه (قوله : أى الكرم)

من أصفده (لا- أن يصفد) أى : يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب ؛ أى : تلقى السائل (بغير ما يتطلب ؛ بتنزيل سؤاله منزله غيره) أى : غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الأولى بحاله ، ...

******

تفسير لبسطه اليد فالمراد ببسطه اليد سعتها أى : الكرم ، وقوله والمال والنعمه عطف على السلطان لا من بقيه التفسير وذكر النعمه بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله : من أصفد) أى : مأخوذ من أصفد وكذا ما بعده فأصفد يدل على الخير لأنه من الصفد بالتحريك وهو الإعطاء بخلاف صفد فإنه يدل على الشر لأنه من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به وهذا عكس وعد وأوعد والنكته فى ذلك أن صفد للقيد وهو ضيق فناسب أن تقلل حروفه الداله عليه وأصفد للإعطاء المطلق المطلوب فيه الكثره فناسب فيه كثره الحروف ووعد للخير والخير سهل مقبول للأنفس فناسب قله حروفه وخفه لفظه وأوعد للشر وهو صعب شاق على النفوس فناسب ثقل لفظه بكثره حروفه (قوله : أو السائل) الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب أن تلقى السائل مبنى على السؤال بخلاف تلقى المخاطب (قوله : بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب هو الطلب مره بعد أخرى فالأولى بغير ما يطلب لأن ذلك التلقى لا- يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه عبر به لأجل حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعايه جانب اللفظ على جانب المعنى أو أنه عبر به إشاره لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكأن ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالطالب للجواب مره بعد أخرى بقى شىء آخر وهو أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وإذا أجيب السائل بغير ما يتطلب لم يكن الجواب مطابقا للسؤال وأجيب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والأول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبنى المجيب فيه جوابه على الأمر اللائق بحال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفه فيه والسؤال عن الأهله والنفقه من هذا القبيل لأنه من المسلمين للنبى (قوله : تنبيها) أى : من المجيب للسائل (قوله : أى ذلك الغير) أى : غير سؤاله فالضمير راجع للغير الأول وقوله الأولى بحاله إما

أو المهم له ، كقوله تعالى : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّهِ قُلْ هِيَ مَواقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِ)(۱))

******

لعدم أهليته لجواب ما يسأله أو لعدم الفائده فيه بالنسبه إليه (قوله : أو المهم له) الأولى الأهم له ؛ لأن السائل له سؤالان أحدهما ما سأل عنه ولم يجب عنه والآخر ما لم يسأل عنه وأجابه المجيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالأول أقوى فإذا أجيب عنه بغير ما يتطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو الثانى لا الأول الذى سأل عنه وإنما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالأهم وعطف المهم على ما قبله من عطف الملزوم على اللازم لأن كونه هو المهم يستلزم كونه أولى أى أنسب بحاله دون العكس لأن الشىء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولا ولا يكون فى نفسه من جمله المهمات التى يتأكد طلبها (قوله : كقوله تعالى (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّهِ)) مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله فى شرحه للتنبيه على أنه الأولى والأليق إلخ والآيه الآتيه أى : (يَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ)(۲) إلخ مثال للتنبيه على أنه الأهم بدليل قوله فى شرحه تنبيها على أن المهم ففى كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله : سألوا عن سبب اختلاف إلخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقد روى أن معاذ بن جبل وربيعه بن غنم الأنصارى قالا يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزيد حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان الثمره والحكمه المترتبه على ذلك فى قوله هى مواقيت إلخ وذلك ؛ لأن الاختلاف يتحقق به نهايه كل شهر فيتميز به كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك اثنا عشر شهرا هى مجموع العام ويمتاز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيتعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذى هو أن القمر جرم أسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فإذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شىء من نورها لحيلوله الأرض بينهما فإذا انحرف القمر عن الشمس قابله شىء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعطفا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامته ازدادت المقابله فيعظم النور ثم إذا أخذ القمر فى القرب من الشمس فى سيره

۱- البقره : ۱۸۹.

۲- البقره : ۲۱۵.

سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زياده النور ونقصانه ، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ؛ وهو أن الأهله بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ، ومعالم الحج يعرف بها وقته ؛ ...

******

كان الانتقاص بمقدار الزياده حتى يسامتها فيضمحل جميعا (قوله : سألوا عن سبب اختلاف القمر) أى : عن السبب الفاعلى فى اختلافه إن قلت لم لم يحمل السؤال الواقع منهم على أن المسئول عنه فيه السبب الفائى ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب قلت أن تصديرهم السؤال بما بال يدل على أن المسئول عنه السبب الفاعلى لأنها إنما تستعمل فى السؤال عن ذلك لا فى السؤال عن السبب الغائى كذا ذكر بعض أرباب الحواشى وعباره عبد الحكيم ، اعلم أن ما يسال بها عن الجنس فالمسئول عنه هاهنا حقيقه أمر الهلال وشأنه وهو اختلاف تشكلاته النوريه ثم عوده لما كان عليه وذلك الأمر المسئول عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن إذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الأهله وأن يقدر ما حكمه اختلاف الأهله فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمه كما يدل عليه الجواب إخراجا للكلام على مقتضى الظاهر ؛ لأنه الأصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمه ظاهره لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم. ا ه.

ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمه ظاهره لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمه فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمه بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله : ببيان الغرض) أى : الغايه والفائده المآليه والحكمه المترتبه على ذلك فاندفع ما يقال أن كبر القمر وصغره وزياده نوره ونقصانه من أفعال الله وهى لا تعلل بالأغراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمه بالغرض باعتبار أن كلا منهما مترتب على طرف الفعل وأطلق عليها اسمه على جهه الاستعاره وقوله ببيان الغرض أى : لا ببيان السبب وإلا قيل مثل ما تقدم (قوله : معالم) أى : علامات ، وقوله يوقت أى : يعين الناس إلخ (قوله : ومحال الديون)

وذلـك للتنبيه على أن الأـولى والأـليق بحـالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسـهوله على دقائق علم الهيئه ، ولا يتعلق لهم به غرض ، (وكقوله تعـالى : (يَسْـئَلُونَكَ مـا ذا يُنْفِقُونَ قُلْ مـا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ)(١)) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لأن النفقه لا يعتد بها ...

******

أى : زمن حلولهـا (قوله : وغير ذلـك) أى : كمـده الحمـل والحيض والنفـاس والعـده (قوله : وذلـك) أى إجابتهم ببيان الغرض والحكمه لاـ ببيـان السـبب الفـاعلى للتنبيه إلـخ (قوله : عن ذلك) أى عن الغرض والحكمه المترتبه على ذلك الاختلاف (قوله : لأنهم ليسوا إلخ) فيه أن السائل بعض الصحابه وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهوله أى : أنهم ليسوا ممن يطلعون على ذلك بسهوله أى : لعدم تحصيل الآلات لأنها ليست موجوده عندهم لا لنقص فى طبيعتهم أو يقال إن الاطلاع على دقائق علم الهيئه بسـهوله إنما يكون بالوحى والوحى إنما يكون للأنبياء (قوله : وكقوله تعالى (يَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ) إلخ) محـل كون هـذه الآـيه من قبيـل تلقى السائـل بغير ما يتطلب إذا كان السؤال عن المنفق فقط أما إذا كان السؤال عن المنفق وعن المصـرف معا كما قيل إن عمرو بن الجموع جاء إلى النبى صـلى الله عليه وسـلم وهو شـيخ كبير له مال عظيم فقال ما ذا ننفق من أموالنـا وأيـن نضـعها فنزلت هـذه الآـيه فلاـ تكـون الآـيه من تلقى السائـل بغير مـا يتطلب بـل من قبيـل الجـواب عن البعض وهو المصـرف صـراحه وعن البعض الآـخر ضـمنا لأـن فى ذكر الخبر إشاره إلى أن كل مال نافع ينفق منه (قوله : عن بيان ما ينفقون) يحتمـل أن المراد عن بيـان مقـداره ويحتمـل أن المراد عن جنس مـا ينفقون ويحتمـل أن المراد عن كليهما (قوله : فأجيبوا ببيان المصارف) أى : لا بيان المنفق ولو أنهم أجيبوا ببيانه لقيل أنفقوا مقـدار كـذا وكـذا أو أنفقوا من كـذا وكذا أو مقدار كذا وكذا (قوله : لأن النفقه لا يعتـد بها إلـخ) اعترض بأنه إن كان المراد بالنفقه صدقه الفرض أشـكل ذكر الوالدين لأنه تجب نفقتهما ولا يجوز دفعها لمن تجب النفقه

١- البقره : ٢١٥.

إلا أن تقع موقعها.

[التعبير بالمستقبل بلفظ الماضى]

(ومنه) أى : من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه ، نحو : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ)(١)) ...

******

عليه وإن حملا على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وقد يجاب بأن المراد بهما من لا تجب نفقتهما واللفظ وإن كان عاما لكنه مخصص بالقواعد الشرعيه وإن كان المراد بالنفقه صدقه النفل أشكل نفى الاعتداد إذ هى معتد بها مطلقا إلا أن تحمل الصدقه على صدقه النفل ويراد نفى كمال الاعتداد.

(قوله : إلا أن تقع موقعها) أى : لا يعتد بها فى جميع الأوقات إلا وقت وقوعها فى موقعها أى فى محلها بأن صرفت مصارفها فهو استثناء مفرغ فى الظرف فإذا وقعت موقعها كانت معتدا بها قليله كانت أو كثيره وإذا لم تقع فى موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيره بخلاف المتفق فإنه معتد به إذا وقع فى محله سواء كان قليلا أو كثيرا غايه الأمر أنه إذا دفع دون الواجب عليه فى صدقه الفرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل مما دفعه ويبقى الباقى فى ذمته مع إجزاء ما دفع قطعا (قوله : التعبير عن المستقبل) أى : وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المعنى الماضى بلفظ المضارع إحضارا للصوره العجيبه وإشاره إلى تجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى (وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّياحَ فَتُثِيرُ سَحاباً)(٢) أى فأثارت وقوله تعالى (وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطِينُ)(٣) أى : ما تلت ثم إن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى وعكسه يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والعلاقه بينهما من التضاد ؛ لأن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فبينهما شبه المجاوره لتقارنهما غالبا فى الخيال لكن هذا الاحتمال لا يفيد المبالغه المقصوده وهى الإشعار بتحقق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضى ؛ لأن المجاز المرسل لما كانت الدلاله فيه انتقاليه لم يكن فيه

١- الزمر : ۶٨.

٢- فاطر : ٩.

٣- البقره : ١٠٢.

بمعنى : يصعق (ومثله : التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، ...

******

أبلغيه وإنما هو كدعوى الشيء ببينه على ما يأتى ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع فى كل منهما بالنسبه للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى وأما وجه الشبه فى عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهدا وهو فى الماضى أظهر لبروزه إلى الوجود وهذا الاحتمال يفيد المبالغه السابقه فقول المصنف تنبيها إلخ يشير إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعاره بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وهذا وإن كان من وظيفه البيان لكن من حيث إن الداعى إليه التنبيه المذكور من وظيفه علم المعانى ولا يخفى أن الاستعاره فى الفعل بتبعيه استعاره المصدر كما هو مشهور إن قلت أن مصدر الماضى والمستقبل واحد فكون الاستعاره تبعيه يؤدى إلى تشبيه الشيء بنفسه قلنا يختلف المصدر بالتقيد بالماضى والاستقبال لكن لا يخفى أن هذا استعاره فى المشتق باعتبار الهيئه ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعاره لكن قواعدهم لا تأباه.

(قوله : بمعنى يصعق) أى : فالصعق معنى يقع فى المستقبل وعبر عنه بالماضى تنبيها على تحقق وقوعه ثم إن قول الشارح بمعنى إلخ بناء على ما وقع فى نسخ المتن ويوم ينفخ فى الصور فصعق لكن نظم التنزيل ففزع والموضع الذى فيه فصعق نظمه ونفخ فى الصور فصعق والشاهد موجود فى كل من الآيتين وذلك لأن كلا من الفزع والصعق معنى استقبالى عبر عنه بصيغه الماضى على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لأن الماضى يشعر بتحقق الوقوع فقد ظهر لك أن ما فى المتن مخالف لنظم القرآن قال الفنرى وقد يقال إن مراد المصنف مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله : ومثله التعبير إلخ) المثليه من حيث التعبير عن المعنى المستقبل بغيره لا بالماضى وبهذا يعلم حكمه فصلهما عما قبلهما كذا فى عروس الأفراح وفى بعض الحواشى أن فصلهما عما قبلهما لما فيهما من الإشكال الذى ذكره الشارح وإنما فصل الثانى عن الأول بلفظ نحو إشاره إلى اختلاف معنى الوصفين فى الآيتين

كقوله تعالى : (وَإِنَّ الدِّينَ لَواقِعٌ)(۱)) مكان يقع (ونحوه : التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى : (ذلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ)(۲)) مكان يجمع ، وهنا بحث ؛ وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما هاهنا واقعا فى موقع ، واردا على حسب مقتضى الظاهر. والجواب : أن كلا منهما حقيقه فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل هاهنا فيما يتحقق ...

******

(قوله : وإن الدين لواقع) أى : وإن الجزاء لحاصل فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع ، لأن وقوع الدين أى الجزاء استقبالى هذا إن أريد الجزاء الأخروى وهو ما يحصل فى يوم القيامه وأما إن أريد الدنيوى أمكن كون التعبير على أصله قيل إن التمثيل بالآيه غير مستقيم لأن فيها التعبير باسم الفاعل المقرون بلام الابتداء عن الحال ولام الابتداء تخلص المضارع المقدر هنا للحال لأن المعنى على تقدير ليقع وأجيب بأن لام الابتداء هنا فى الآيه لمجرد التأكيد كما أشار الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهى فى قوله تعالى (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)(۳) وليست للتأكيد ولتخليص المضارع للحال وإن كانت تفيدهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله : فيكون كل منهما إلخ) تفريع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى : وإذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون إلخ (قوله : واردا على حسب إلخ) أى : وحينئذ فجعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالى باسمى الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسلم (قوله : والجواب إلخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما إلخ وحاصله أنا لا نسلم أنه إذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعا موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر.

(قوله : حقيقه فيما) أى : فى زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والماضى عند بعضهم واعترض هذا الجواب بأنه يفيد أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول مدلوله

۱- الذاريات : ۶.

۲- هود : ۱۰۳.

۳- النحل : ۱۲۴.

مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أى : من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو : عرضت الناقه على الحوض) ...

******

الزمان ولا قائل بذلك وأجيب بأن فى الكلام حذفا والأصل حقيقه فى ذات متصفه بوصف واقع فى زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو والماضى فقوله بعد وقد استعمل هاهنا فيما لم يتحقق إلخ لا بد فيه أيضا من تقدير والأصل وقد استعمل هاهنا فى ذات متصفه بوصف واقع فيما أى : فى زمان لم يتحقق أى : لم يحصل وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الفاعل حقيقه فى الحال أى : فى الذات المتصفه بالحدث الحاصل بالفعل فى الحال وقولهم مجاز فى الاستقبال أى : فى الذات المتصفه بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل بعد ذلك فإذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقه لا لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن لزم حضور الزمان وفرق بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم للمفهوم وإذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل فى الحال فظهر من هذا أن اسمى الفاعل والمفعول إنما وضعا لما وقع فى الحال والماضى لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان ما بين الأمرين وحينئذ فلا ينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا (قوله : مجازا إلخ) أى : والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا مراده وفيه أنه يقتضى أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر إذا اقتضاه المقام كذا بحث أرباب الحواشى وفى عبد الحكيم نقلا عن الشارح فى شرحه على المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله : مكان الآخر والآخر مكانه) أى : مع إثبات حكم كل للآخر لا مجرد تبديل المكان كما فى عكس القضيه وذلك كما فى المثال فإن الناقه والحوض اشتركا فى حكم وهو مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطه حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقه هو العرض بواسطه حرف الجر فتكون معروضا عليها أو

مكان عرضت الحوض على الناقه ؛ أى : أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أى : القلب (السكاكى مطلقا) وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحه ...

******

قد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطه حكمه العرض بالواسطه وبالعكس وخرج بقولنا مع إثبات حكم كل للآخر بعض أفراد العكس المستوى وقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد إلا أنه لم يثبت حكم كل للآخر بل كل منهما باق على حكمه وإنما هذا من باب التقديم والتأخير وخرج أيضا ضرب عمرو بالبناء للمفعول لأنه وإن جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل فى مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل فى مكانه قال ابن جماعه وانظر هل القلب حقيقه أو مجاز أو كنايه وهل هو من مباحث المعانى أو البديع أو يفرق بين اللفظى منه والمعنوى. ا ه.

والظاهر أنه من الحقيقه لأن كل كلمه مستعمله فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شىء آخر مغاير لما أريد من الكلمات نعم ربما يدعى أنه من قبيل المجاز العقلى وأنه من مباحث المعانى والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتى (قوله : مكان عرضت إلخ) أى : لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه والسبب فى هذا القلب هو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وهنا لما كانت الناقه يؤتى بها للحوض والحوض باق فى محله نزل كل واحد منهما منزله الآخر فجعلت الناقه كأنها معروضه والحوض كأنه معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم أدخلت الخاتم فى الأصبع والقلنسوه فى الرأس فإنه مكان أدخلت الأصبع فى الخاتم والرأس فى القلنسوه وذلك لأن المدخل هو الأصبع والرأس فالظرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب فى ذلك القلب أن العاده أن المظروف ينقل إلى الظرف وهنا نقل الظرف وهو الخاتم والقلنسوه إلى المظروف وهو الرأس والأصبع فنزل أحدهما منزله الآخر.

(قوله : أظهرته عليها) على بمعنى اللام أى : أظهرته لها بمعنى أريتها إياه (قوله : مطلقا) أى : سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا (قوله : إنه مما يورث الكلام ملاحه) أى :

(ورده غيره) أى : غير السكاكى (مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحه التى أورثها نفس القلب (- قبل ، كقوله : ومهمه (١)) أى : مفازه (مغبره) أى : مملوءه بالغبره (أرجاؤه) أى : أطرافه ونواحيه ؛ جمع الرجا مقصورا (كأنّ لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى : لونها) يعنى : لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى : كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغه فى وصف لون السماء بالغبره حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه (وإلا)

******

لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبه للأصل وذلك مما يورث الكلام ملاحه ثم إنه إن قصد به المطابقه لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعانى وإلا صح أن يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب فى التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفى علم البديع (قوله : ورده غيره) أى : وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله : كقوله) أى : رؤبه بن العجاج (قوله : ومهمه) أى : ورب مهمه (قوله : أى مفازه) هى الأرض التى لا ماء فيها ولا نبت سميت مفازه تفاؤلا بأن السالك فيها يفوز بمقصوده أو بالنجاه من المهالك وإلا فهى مهلكه (قوله : بالغبره) بفتح الغين أى : التراب (قوله : جمع الرجا) المناسب للجمع أن يقول جمع رجا وقوله مقصورا أى : بمعنى الناحيه وأما الرجاء بالمد فهو تعلق القلب بمرغوب يحصل فى المستقبل مع الأخذ فى الأسباب (قوله : على حذف المضاف) أى : لأنه لا مناسبه بين لون الأرض وذات السماء حتى يشبه بها فالمشبه به محذوف هو لون السماء (قوله : والاعتبار اللطيف) أى : الزائد على لطافه مجرد القلب (قوله : حتى كأنه) أى لون السماء صار بحيث أى : متلبسا بحاله هى كونه يشبه به لون الأرض فى ذلك أى : فى الغبره.

(قوله : مع أن الأرض) أى : لون الأرض وقوله أصل فيه أى : فى ذلك التشبيه فحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سمائه لون أرضه واعترض

١- الرجز لرؤبه فى ديوانه ص ٣ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٢٩٦ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٥٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٣٩ ، والمفتاح ص ١١٣ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٩٨. والمهمه : الأرض القفر والمفازه.

أى : وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكته يعتد بها (كقوله (١) ...

******

بأن هذا لا ينبغى إجراء الخلاف فيه لأن قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد فى القرآن (إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبا)(٢) والأصل إنما الربا مثل البيع فقلب مبالغه فالأولى للمصنف أن يمثل بقول الشاعر :

رأين شيخا قد تحنّى صلبه

يمشى فيقعس أو يكبّ فيعثر

أراد أو يعثر فيكب ، والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب ، والإكباب السقوط على الوجه ، والعثره الذله ، أى رأت الغوانى شيخا منحنيا قد صار أحدب إذا مشى يتكلف مشيه الأقعس خوف السقوط أو يعثر فيكب ، ففى القلب تخييل أنه من غايه ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ، ومن القلب المتضمن لاعتبار لطيف قوله تعالى : (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) فالأصل : ويوم تعرض النار على الذين كفروا لما مر من أن المعروض عليه لا بد أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض ، ووجه الاعتبار اللطيف فى الآيه الإشاره إلى أن الكفار مقهورون ، فكأنهم لا اختيار لهم ، والنار متصرفه فيهم ، وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه. (قوله أى وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا) أى زائدا على مجرد لطافه القلب (قوله يعتد بها) أشار بذلك إلى أن الملاحه التى يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله) أى قول القطامى عمرو بن سليم الثعلبى من قصيده يمدح بها زفر بن حارث الكلابى ، وقد كان أسيرا له فأطلقه وأعطاه ماله وزاده مائه من الإبل ، ومطلع القصيده :

قفى قبل التفرّق يا ضباعا

ولا يك موقف منك الوداعا

١- البيت من الوافر ، وهو للقطامى فى ديوانه ص ٤٠ يصف ناقته ، وأساس البلاغه ص ٣٣۶ (فدن) بروايه بطّنت بدلا من طيّنت ، وجمهره اللغه ص ٨٥۴ ، والمفتاح ص ٢١١ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٧٩ ، وعجزه فى المصباح ص ۴١ ، ويروى [السياعا]. الفدن : القصر ، السياعا : الطين المخلوط تبنا تدهن به الأبنيه ، يعنى أن ناقته صارت ملساء من السمن كالقصر المطين بالسياع.

٢- البقره : ٢٧٥.

فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى : القصر (السياعا) أى : الطين بالتبن ؛ والمعنى : كما طينت الفدن بالسياع ، ...

******

قفى وافدى أسيرك إنّ قومى

وقومك لا أرى لهم اجتماعا

أكفرا بعد ردّ الموت عنّى

وبعد عطائك المائه الرّتاعا

والألف من ضباعا للإطلاق وهو مرخم ضباعه اسم بنت صغيره للممدوح (قوله : فلما أن جرى) أن زائده وجرى بمعنى ظهر وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه السمن بالماء الجارى وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجرى وقوله سمن بكسر السين وفتح الميم ضد الهزال وما فى قوله كما طينت مصدريه وجواب لما فى البيت الواقع بعده وهو :

أمرت بها الرجال ليأخذوها

ونحن نظنّ أن لن تستطاعا

وقوله ليأخذوها أى : لحمل الأثقال والضمير فى قوله عليها وفى يأخذوها للناقه فإن بعض أبيات القصيده صريح فى أنه يصف ناقته وهو قوله :

فلمّا أن مضت ثنتان عنها

وصارت حقّه تعلو الجذاعا

وقلنا مهلّوا لثيّتيها

لكى تزداد للسعر اطّلاعا

عرفنا ما يرى البصراء فيها

فآلينا عليها أن تباعا

فلمّا أن جرى سمن عليها

كما طينت بالفدن السّياعا

ومما ذكر تعلم أن قول بعضهم إن قصد الشاعر وصف جفنه مملوءه بالثريد المدهن وأن قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش أفاده الفنارى (قوله : السياعا) بفتح السين وكسرها.

(قوله : أى الطين بالتبن) أى : المخلوط بالتبن وهذا المعنى الذى ذكره الشارح هو ما فى الصحاح وفى الأساس أن السياع بالكسر ما يطين به أعنى الآله وأما بالفتح فهو الطين (قوله : والمعنى إلخ) أى : المراد فيكون الغرض تشبيه الناقه فى سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسياع أى : الطين المخلوط بالتبن حتى صار متينا أملس لا حفره فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغه كما تضمنها فى قوله كأن

يقال : طينت السطح والبيت. ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغه فى وصف الناقه بالسمن ما لا يتضمنه قوله : طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثره إلى أن صار بمنزله الأصل ، والفدن بالنسبه إليه كالسياع بالنسبه إلى الفدن.

******

لون أرضه سماؤه (قوله : يقال طينت السطح والبيت) أى : أصلحته وسويته بالطين (قوله : إنه) أى القلب فى هذا البيت (قوله : لإيهامه) أى : القلب أن السياع إلخ لا يقال هذا الاعتبار لا حسن فيه فلا اعتداد به وذلك لأن كثره تطيين القصر لا لطف فى الوصف به لأنّا نقول هو وإن لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبه للمقصود المترتب عليه وهو إفاده المبالغه فى وصف الناقه بالسمن كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله إنه يتضمن من المبالغه إلخ وبيان ذلك أن القلب يدل على عظم السياع وكثرته حتى صار كأنه الأصل وسمن الناقه مشبه بالسياع فيدل القلب حينئذ على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرته بالنسبه للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل.

(قوله : بمنزله الأصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبه للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل واعلم أن هذا الإيراد الذى ذكره الشارح لا يرد على المصنف إلا على ما ذكره الشارح تبعا للصحاح من أن السياع هو الطين المخلوط بالتبن وأما على ما ذكره الزمخشرى فى الأساس من أن السياع بالكسر الآله التى يطين بها فلا يرد ولا يتأتى أن يكون فى القلب المذكور معنى لطيف فيحتمل أن يكون المصنف جرى على ما فى الأساس وحينئذ فلا اعتراض عليه تأمل.

خاتمه

******

قد أهمل المصنف أمورا كثيره من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى : (قالُوا أَجِئْتنا لِتَلْفِتَنا عَمَّا وَجَدْنا عَلَيْهِ آباءَنا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِياءُ فِي الْأَرْضِ)(۱)(يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ)(۲)(فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى)(۳)(وَأَوْحَيْنا إِلى مُوسى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءا لِقَوْمِكُما بِمِصْرَ بُيُوتاً وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ)(۴)(وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)(۵)(يا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ)(۶) إلى قوله (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ)(۷) ووجه حسن هذه الأقسام ما ذكر فى الالتفات لأنها قريبه منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الأول ؛ لأن الأول فيه استعمال كل فى معناه وفى هذا استعماله فى غير معناه نحو :

إذا ما القارظ العنزىّ آبا

وإنما هما القارظان وقفا نبك وألقيا فى جهنم وحنانيك وأخواته.

۱- يونس : ۷۸.

۲- الطلاق : ۱.

۳- طه : ۴۹.

۴- يونس ۸۷.

۵- الأحزاب : ۴۷.

۶- الرحمن : ۳۳.

۷- الرحمن : ۳۴.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹